

2026/42

واردات عدد

17 جوان 2026

C

مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2030-2026.

فصل وحيد : تتم المصادقة على مخطط التنمية 2030-2026 الملحق بهذا القانون.

2026/42

2026/42

واردات عدد
17 جوان 2026
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

**Projet de loi portant approbation du plan de développement
(2026-2030).**

Article unique : Est approuvé le plan de développement 2026-2030,
annexé à la présente loi.

2026/42

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلّق بالمصادقة على مخطط التنمية 2030-2026)

يندرج إعداد المخطط في إطار الحرص على حوكمة الشأن العام وفقا لمتطلبات المبادئ الدستورية والاستجابة لتطلعات الشعب التونسي عبر تحقيق الاندماج الإقتصادي والإجتماعي الشامل والعادل في إطار وحدة الدولة.

ويكتسي مخطط التنمية 2030-2026 أهمية بالغة بالنظر لخصوصية المرحلة ورهاناتها مع ما تفرضه التحديات المطروحة من تجميع القوى والقدرات لتحسين الوضع المعيشي لكل الفئات وبناء مستقبل أفضل بفضل تأمين العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص والمساواة والتوزيع العادل للثروة.

ومن هذا المنطلق، إعتد إعداد المخطط على المنهج التصاعدي الذي يجسد الديمقراطية الحقيقية من خلال تمكين المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم من إعداد مقترحات مشاريع المخططات المجالية تتضمن بالخصوص ضبط الأولويات والأهداف دون وصاية عليها.

وقد انطلقت أشغال إعداد المخطط منذ صدور المنشور عدد 10 بتاريخ 22 أفريل 2025 المتعلق بإعداد المخطط التنموي 2030-2026، حيث تولّت وزارة الاقتصاد والتخطيط على إثره إصدار أدلة إعداد المخططات المجالية وتقارير السياسات التنموية والتقارير الأفقية وتوفير المرافقة الفنية والوثائق اللازمة لأعمال المجالس طيلة مسار إعداد المخطط لأداء مهامها. وتمّ خلال المرحلة الأولى للإعداد تنظيم لقاءات بين المجالس وممثلي مختلف الهياكل الفنية بغرض تقديم كل التوضيحات المطلوبة من قبل أعضاء المجالس.

وتوصلت الوزارة في الأجل بالتقارير المعدة تصاعديا من قبل المجالس لتتطلق مرحلة التدقيق والتأليف بين جميع المقترحات وتضمينها بوثيقة المخطط الوطني.

وأبرزت تقارير المجالس جملة من التحديات الهيكلية المتراكمة وتفاوت مؤشرات التنمية في ظل محيط عالمي يشهد تحولات جيواستراتيجية متعددة الأبعاد متعلقة بتسارع نسق التطور التكنولوجي واشتداد

المنافسة وتقلب أسعار المواد الطاقية والغذائية والمواد الأولية وتغيرات أسواق العمل. هذه التحوّلات تطّلب إعتداد خيارات إستراتيجية مبنية على توجّهات قادرة على تحويل التحديات إلى فرص تضمن تكريس عدالة التنمية وإدماج مختلف الفئات والجهات في الدورة الاقتصادية وتطوير هيكلية الإقتصاد وتعزيز قدرته على الصمود.

إنطلاقاً من التحديات تضمن مخطط 2026-2030 جملة من الإصلاحات وبرامج إستثمار تستند إلى توجيهات كبرى تضمن تناغم السياسات التنموية وتعزز التوازن بين متطلبات النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية والمجالية وترسخ البعد الإجتماعي كخيار إستراتيجي ثابت للدولة. وتتمثّل التوجهات الكبرى للمخطط في:

- ضمان تنمية إجتماعية عادلة وشاملة من خلال تقليص معدلات الفقر والهشاشة وتعزيز منظومات الحماية الاجتماعية وضمان تكافؤ الفرص في النفاذ إلى التعليم والصحة والشغل والسكن اللائق.

- تحقيق تنمية مجالية متوازنة واندماج إقتصادي وإجتماعي شامل وعادل بين الجهات من خلال الحد من الفوارق المجالية وتعزيز جاذبية الجهات.

- تعزيز النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية بفضل دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز الإبتكار والبحث وتحفيز الإستثمار وتطوير وبناء الموانئ والطرق وغيرها من المرافق الأساسية.

- تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة عبر حسن إستغلال واستدامة الموارد المائية وتعزيز الاستقلالية الطاقية والحد من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي والنهوض بالمنظومات الفلاحية.

- تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام من خلال الرفع من أداء الإدارة وتطوير الإطار التشريعي والترتيبي وإصلاح الهياكل والمؤسسات العمومية.

وفي إطار الحرص على تجسيم أهداف المخطط وما يتطلّبه ذلك من حتمية التعامل مع المتغيرات المستقبلية والتطوّرات المحتملة تمّ التنصيص على إعتداد منظومة متابعة وتقييم دورية لتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التنموية من خلال إعداد تقرير سنوي في إطار الميزان الاقتصادي وتقرير تقييمي نصف مرحلي حول تنفيذ المخطط.

ونظرا لاستيفاء مراحل إعداد وثيقة المخطط ويهدف إكسابه الصبغة القانونية وفقا لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 75 و 77 منه، تم إعداد مشروع القانون المتعلق بالمصادقة على مخطط التنمية 2030-2026 والمتضمن لفصل وحيد.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.



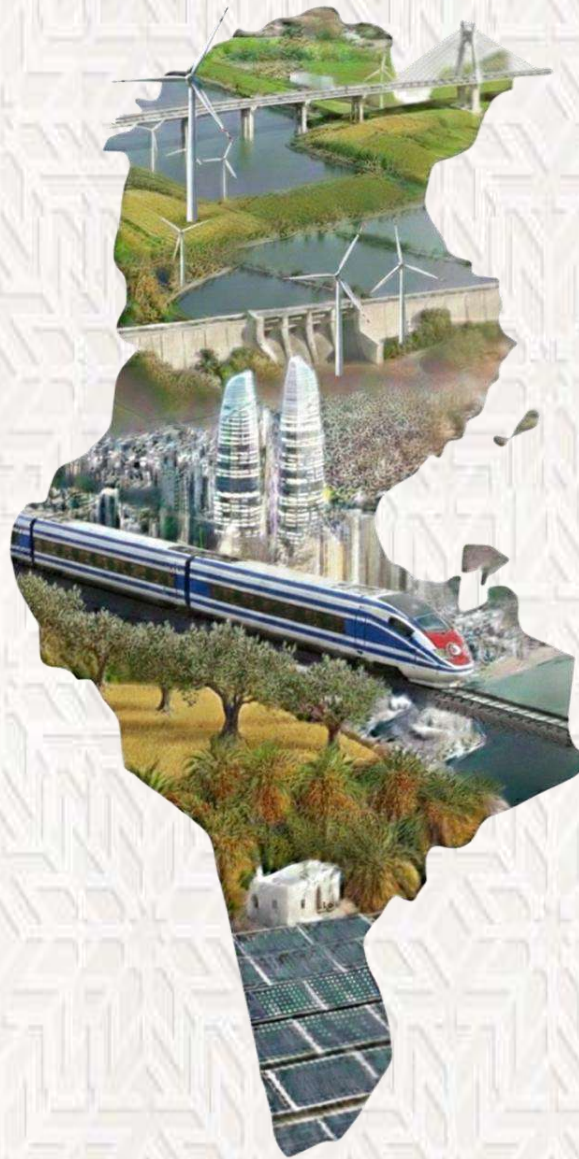
الجمهورية التونسية

مخطط التنمية

2030-2026

السياسات التنموية

(مشروع)



وزارة الاقتصاد والتخطيط

جوان 2026



الجمهورية التونسية

مخطط التنمية 2030-2026

السياسات التنموية (مشروع)

وزارة الاقتصاد والتخطيط

جوان 2026

الفهرس

7.....	التمهيد
9	المحور الأول ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة
12	1.1 تدعيم رأس المال البشري
59	1.2 ضمان العمل اللائق وتعزيز الاندماج
82	3.1 دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال
96	4.1 تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وآمنة ومحفزة
110	5.1 النفاذ إلى السكن اللائق
117	المحور الثاني تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية
120	1.2 إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة
179	2.2 التجهيز والبنية الأساسية
206	3.2 التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة
223	4.2 سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال
237	المحور الثالث تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة
240	1.3 الأمن الغذائي والمائي
263	2.3 الاستقلالية الطاقية
281	3.3 الحد من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي
291	المحور الرابع تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام
294	1.4 الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية
305	2.4 المنظومة الامنية
308	3.4 الدور التتموي للدفاع الوطني
313	4.4 السياسة الخارجية والديبلوماسية الاقتصادية
320	5.4 السياسة العدلية

التمهيد

تنصهر السياسات التنموية لمخطط التنمية 2030-2026 ضمن الخيارات الوطنية الكبرى الرامية إلى الاستجابة لاستحقاقات الشعب التونسي التي كفلها الدستور ومطالبه المشروعة في العيش الكريم. وتجسّد مضامين سياسات التنمية بالخصوص أولية تدعيم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وفتح الأفاق لكل التونسيين وتعزيز قدرات النسيج الاقتصادي وتنافسيته وتدعيم القدرة على الصمود والمحافظة على ديمومة الموارد الطبيعية وبيئة سليمة.

وينصهر إعداد السياسات التنموية ضمن سياق التخطيط التصاعدي الذي يقطع مع المركزية المفرطة ويعتمد على التشخيص المعمق لواقع جهاتنا وأقاليمنا ويضع إرادة ومقترحات المجالس المنتخبة كأساس لرسم الأولويات إلى جانب الاعتماد على الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والدراسات والتحليلات الخاصة بمختلف المجالات مع الحرص على تحقيق التكامل بين الرؤى القطاعية والواقع الميداني.

ويركّز هذا الجزء من وثيقة المخطط المخصّص للسياسات التنموية على ضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية ومضامين الإصلاحات والبرامج والمشاريع العمومية والتي تمّ إعدادها طبقا لمقتضيات تحسين نجاعة الأداء التنموي وتأمين الانسجام بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فالغاية الأسمى هي احداث أثرا ملموسا في حياة المواطن والفاعل الاقتصادي وفكّ العزلة عن الطاقات الكامنة وفتح آفاق تنموية أرحب لبلادنا.

وستركز السياسة الاجتماعية للدولة على تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق الرفاه من خلال تكريس تكافؤ الفرص لكل التونسيين وفي كل الجهات عبر توسيع خدمات الحماية والإحاطة لتشمل كافة الفئات ورعاية الأسرة والمرأة والطفل وكبار السن وذوي الإعاقة وتوفير السكن اللائق وتسهيل النّفاذ إليه وتحسين نجاعة الآليات والبرامج الرامية إلى التمكين الاقتصادي وخلق مواطن الشغل وكسب الرزق. كما ستحظى تنمية الموارد البشرية بمزيد العناية بفضل الإصلاحات والمشاريع المتعددة لمجالات الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين والشباب والرياضة والثقافة الرامية إلى تطوير مؤهلات الموارد البشرية ومواكبة الرهانات المستقبلية المرتبطة بتمكّن الكفاءات والمهارات المناسبة والمحافظة على المكانة المميزة لبلادنا.

ويستند تجسيم الأولويات الرئيسية لسياسة التنمية إلى مفهوم الأمن القومي الشامل عبر الحرص على تحقيق الأمن الغذائي والمائي وتنفيذ استراتيجيات استباقية لمواجهة الشخّ المائي وتحسين مردودية الأنشطة الفلاحية فضلا عن تعزيز الأمن الطاقوي بما يؤدي إلى تقليص العجز التجاري والتبعية للخارج وذلك من خلال الاستفادة من القدرات الهامة للطاقات المتجددة. كما أن يشكل التحوّل الرقمي وتوظيف الذكاء الصناعي مقوّمًا رئيسيا لدفع التنمية والاندماج في سلاسل القيمة الدولية وتعزي مقومات الحكمة الرشيدة وذلك من خلال إقرار تعميم رقمنة الخدمات الإدارية وتوفير المساندة والمرافقة لدفع التجديد والابتكار والتأهيل التكنولوجي للنسيج الاقتصادي الوطني.

ولكسب رهان تطوير النسيج الاقتصادي وتحسين أدائه سيتم العمل بالخصوص على مزيد دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتنفيذ استراتيجية متكاملة للنهوض بها ودفع الأنشطة الواعدة وتنمية كل قطاعات الإنتاج التقليدية والعمل على تطوير منظومة الاستثمار ومناخ الأعمال وتوسيع الشراكات لاستقطاب الاستثمار الخارجي واثمين مجهود البحث العلمي وتعزيز خدمات المساندة الفنية مع تفعيل الأقطاب التكنولوجية والصناعية من أجل وتشجيع التجديد بغرض رفع القيمة المضافة ومزيد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ويشكّل تطوير البنية التحتية والموانئ التجارية والطرق والمطارات والمناطق الصناعية واللوجستية عنصرا محوريا لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبيته للاستثمار.

وستظل حماية البيئة والمحافظة على سلامة المنظومات الإيكولوجية من أهم الأولويات الوطنية مع اعتمادها كمقوم رئيسي للتنمية الشاملة والمتوازنة. وينبغي تحقيق الرهانات المطروحة بالخصوص على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في هذا المجال لا سيما منها المتعلقة بتطوير منظومات التصرف في النفايات وبناء وتوسيع شبكات التطهير ورفع نسبة استعمال المياه المعالجة وإرساء سياسة حازمة لمجابهة التحديات المناخية عبر حماية المدن من الفيضانات ومقاومة الانجراف البحري. إن رؤية الدولة تتجاوز المعالجة التقنية نحو مقاربة اقتصادية خضراء تحوّل التحديات البيئية إلى رافعة للتنمية من خلال التشجيع على إحداث المشاريع الجديدة والمبتكرة في مجالات الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق بما يضمن التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية ويخلق فرص عمل لائقة للشباب.

وحرصاً على مزيد الارتقاء بجودة الخدمات المسداة للمواطن وتحسين مقومات مناخ الأعمال مع تعزيز الدور التعديلي والرقابي للهيكل العمومية ستعنى الإصلاحات المدرجة بالمخطط بتحسين أداء الوظيفة العمومية وتطوير المرفق الإداري من خلال تعميم الرقمنة وتعزيز قيم النزاهة والحوكمة الرشيدة تنمية كفاءات العون العمومي بما يساعد على استئصال البيروقراطية فضلاً عن تدعيم أجهزة الرقابة لضمان الشفافية. كما سيتسنى تقريب الخدمات من كافة المواطنين دون تمييز عبر دور خدمات جديدة بعيد المناطق الداخلية تأكيداً لمبدأ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبما يساهم في تحويل الإدارة إلى محرك للاستثمار والمبادرة الخاصة.

وفي نفس الإطار، ستواصل العناية بالسياسات الأفقية الداعمة بفضل مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تعزيز وظائف الأمن والدفاع والعدل بالنجاعة المطلوبة تعزيزاً للسيادة الوطنية والمحافظة على الممتلكات والأشخاص وتكريس احترام القانون بما يعزّز مقومات التنمية الشاملة والعدالة.

كما سيتم العمل على توظيف فرص التعاون الدولي المالي والفني وتعزيز التعاون الدولي الثنائي والتعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف بروح الندية والشراكة الاستراتيجية مع الارتقاء بالديبلوماسية الاقتصادية لمساندة مجالات التنمية واستقطاب المشاريع الاستثمارية النوعية وفتح أسواق جديدة للمؤسسات التونسية. إن الهدف هو تنويع الشراكات بما يخدم المصلحة العليا للبلاد مع الالتزام الراسخ بحماية حقوق التونسيين بالخارج وتوطيد روابطهم بالوطن.

وعموماً تؤسس السياسات التنموية الخماسية القادمة لمرحلة جديدة تجعل المواطن محور العملية التنموية وتكرّس التوازن والاندماج بين الجهات والأقاليم وتحويل كل شبر من تراب الوطن إلى قطب جاذب للاستثمار ومنتج للثروة وخلق حركية اقتصادية محلية تستفيد من الخصوصيات الجهوية، وصولاً إلى اندماج وطني شامل يحقق الرخاء المشترك ويقلص الفوارق التنموية.

وتبعاً لما تقدم يتضمن هذا الجزء من مخطط التنمية " السياسات التنموية " المحاور الرئيسية التالية:

- تنمية اجتماعية شاملة وعادلة ومندمجة.
- تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية.
- تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة.
- تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام.

المحور الأول

ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة

المقدمة

تجسد السياسة الاجتماعية للدولة الإرادة الوطنية الرامية إلى إرساء نموذج تنموي شامل وعادل ومندمج محوره الانسان ويسهم في توفير مقومات العيش الكريم وضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز بين الفئات أو تهميش للجهات.

وتكمن الرهانات المطروحة في توفير مقاربات ومضامين سياسة اجتماعية أكثر نجاعة تقطع مع الحلول الترفيعية وتتبنى رؤية شاملة تتمحور حول عدالة التوزيع وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية والإحاطة الكافية بالعائلات محدودة الدخل وانخراط كل الفئات في بناء المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال دعم مجهود الاستثمار الوطني في رأس المال البشري والسعي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي.

وفي هذا المجال، تهدف توجّهات مخطط التنمية 2030-2026 إلى تسريع نسق الإصلاحات وإنجاز البرامج والمشاريع المتعلقة برفع جودة الخدمات والمرافق الاجتماعية وتسهيل النفاذ إليها بفضل ترسيخ الدور الاجتماعي للدولة ومواصلة مجهودها في رفع أداء منظومات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة وتسهيل النفاذ إلى السكن الاجتماعي وخلق مواطن الشغل اللائق وتوسيع الإحاطة والحماية الاجتماعية.

وتشمل البرامج والآليات المدرجة بالمخطط بالخصوص تغطية أفضل للحاجيات الاجتماعية ومساندة الفئات الضعيفة وتأمين جودة الخدمات الاجتماعية مع تشجيع فرص العمل وكسب الرزق وتحسين تشغيلية الفئات الشابة وكذلك العمل على مزيد توفير الرعاية والتغطية الاجتماعية لكل الفئات مع المحافظة على ديمومة الصناديق الاجتماعية عبر إصلاحات جذرية.

كما سيتم العمل على توطيد الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال ودعم حقوق الطفل والعناية بالطفولة المبكرة ومزيد العناية بكبار السن وإدماج ذوي الإعاقة في الدورة الاقتصادية وضمان حقوق المرأة وتعزيز دورها في التنمية وتمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وأمنة ومحفزة للمواهب والنخب وفتح الآفاق لفائدتهم ودعم تألقهم وطنيا ودوليا. هذا إضافة إلى تعزيز التوعية والإرشاد الديني وتوجيه الخطاب الديني نحو ترسيخ قيم التسامح والاعتدال كصمام أمان ضد التطرف والارتهان الفكري.

وستشهد فترة المخطط كذلك تدعيم المجهود الإصلاحي لتنمية رأس المال البشري من خلال توظيف الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة بما يستجيب لتطور المعارف والمهن وأنماط العمل المستقبلية وتعزيز الريادة والتجديد. ويمثل مجال الاقتصاد الرقمي ركيزة أساسية لتنمية الكفاءات والمهارات الرقمية المتقدمة، ولأسيما تلك المرتبطة بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والبرمجة والأمن السيبراني بهدف إعدادها في اختصاصات التصميم والتطوير واستعمال الحلول الرقمية الحديثة في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب ترسيخ ثقافة الابتكار والتجديد خاصة على مستوى منظومات التربية والتعليم العالي والتكوين والصحة والخدمات الاجتماعية.

كما ستتركز الجهود على تنوع الأنشطة الثقافية والرياضية والشبابية وإثرائها لتجذير قيم المواطنة والاعتزاز بالهوية الوطنية ودعم ثقافة الابتكار والريادة بالأخص لدى الناشئة والشباب.

1.1 تدعيم رأس المال البشري

تضع الدولة الاستثمار في رأس مالها البشري في صدارة أولوياتها السياسية باعتباره الفاعل الأساسي في التنمية والمحرك الرئيسي للابتكار. إن هذا الخيار الإستراتيجي يترجم إرادة الدولة في التموقع ضمن اقتصاديات المعرفة التي تفرضها الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية، وهو ما مكّنها من أن تحتل المركز الخامس إفريقياً في مؤشر رأس المال البشري حسب تقرير البنك الدولي لسنة 2025. كما تحسّلت على المرتبة الثالثة إفريقيا في المؤشر العالمي للمعرفة والمرتبة 79 عالمياً من جملة 195 دولة شملها التصنيف، والمرتبة 50 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي حسب تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) لنفس السنة.

ولئن حافظت تونس على مكانتها الواعدة في مجالات الاستثمار في رأس المال البشري، إلا أن الانفتاح على السوق العالمية يفرض جملة من التحديات لا سيما تطوير منظومات التربية والتعليم والبحث العلمي والتجديد والتكوين المهني. وستركز الجهود على إرساء منظومة وطنية قادرة على استباق التحوّلات في أنماط العمل وخلق مهارات تضمن للشباب التونسي تنافسية عالمية بهوية وطنية صلبة.

ونظراً لدورها المحوري في تنمية رأس المال البشري من خلال زرع القيم والمعارف وتعزيز الهوية الوطنية بما يساهم في نموّ الفرد والمجتمع، أصبح من الضروري وضع سياسة ثقافية دامجة وداعمة للإبداع والتطوير الصناعات الثقافية ومنفتحة على الثقافات الأخرى إضافة إلى المحافظة على التراث والمعالم التاريخية الوطنية وحسن توظيفها.

كما تعدّ صحة العنصر البشري شرطاً أساسياً في توازنه النفسي والجسدي والاجتماعي ومكوّناً حاسماً في تنمية قدراته الفكرية والإنتاجية، وهو ما يستدعي العمل على تعزيز الأمن الصحي الشامل ومزيد تعصير الخدمات الصحية وتيسير النفاذ إليها باعتبارها ضماناً للحق في الصحة والحياة الكريمة.

ومن هذا المنطلق تنصهر توجّهات مخطط التنمية لتدعيم رأس المال البشري ضمن تجسيد الدور الاجتماعي للدولة ودعمه بفضل العمل على تكريس تكافؤ الفرص وتنمية القدرات وكفاءة العنصر البشري لتعزيز فعالية دوره في بناء المجتمع ودفع التنمية. وهي توجّهات تجسّد مبادئ الدستور وتستجيب إلى الحاجيات الحقيقية للمواطن وتطلّعاته كما صاغتها وعيّرت عنها مجالسهم المنتخبة، لضمان بناء مجتمع متماسك، منتج وسيّد لقراره.

وتشمل سياسات تنمية رأس المال البشري المحاور الرئيسية التالية:

- منظومة تربوية متجدّدة تكرس مبادئ العدالة والانصاف.
- تعليم عالي ذو جودة وإشعاع دولي.
- بحث وتجديد متجذّر في محيطه الاقتصادي والاجتماعي.
- تكوين مهني مثمّن ويستجيب لحاجيات سوق الشغل.
- صحّة شاملة وعادلة.
- ثقافة دامجة تعزّز الهوية وتساهم في إشعاع الحوار الثقافي وطنياً ودولياً.

منظومة تربوية متجددة تركز مبادئ العدالة والإنصاف

يعدّ قطاع التربية الرافعة الأساسية لتنمية القدرات البشرية الفكرية وترسيخ وتكريس القيم الإنسانية والوطنية لدى الناشئة، بما يدعم بناء مجتمع متوازن ومزدهر. وقد كرست بلادنا أولوية منذ الاستقلال وكرسته كحقاً دستورياً مع التزامها بضمان مجانية التعليم في مختلف مراحلها لكل الفئات تعزيزاً للعدالة الاجتماعية والإنصاف وتكافؤ الفرص وذلك انسجاماً مع توجهات المرحلة القادمة التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتطوير المهارات والمعارف بما يتلاءم مع تطلّعات المجتمع ومتطلّبات والتنمية.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهدت الفترة 2021-2025 إعادة تأهيل المنظومة التربوية وتحسين مردوديتها من خلال أربعة أهداف استراتيجية تستند إلى ضمان تعليم جيّد ومنصف لجميع الفئات وضمان تكافؤ الفرص وإرساء بيئة تعليمية جاذبة وأمنة وتوجيه العناية بالمؤسسات التربوية خاصة في المناطق الأقل تنمية. وساهمت الإجراءات والتدابير المعتمدة لبلوغ أهداف هذه الفترة في تحقيق جملة من النتائج تمثلت بالأساس في:

تعليم جيّد ومنصف للجميع وضمان تكافؤ الفرص وذلك عبر:

تعميم السنة التحضيرية وضمان جودتها من خلال إقرار مجانية التعليم بالسنة التحضيرية بالمدارس العمومية وتوفير الفضاءات والتجهيزات الملائمة لخصوصيات هذه المرحلة التعليمية والارتقاء بكفاءات مدرسي الأقسام التحضيرية وتعميم الوثائق المنهجية المعتمدة وإرساء آليات متابعة فضاءات السنة التحضيرية وضمان جودتها مع مراجعة منهاج السنة التحضيرية وتحسينه والانطلاق في إنتاج الحقيبة البيداغوجية الخاصة بالقسم التحضيري إلى جانب تقييم مكتسبات أطفال السنة التحضيرية في إطار مشروع دعم جودة أساسيات التعليم المدرسي. وفي نفس السياق تساهم الفضاءات العمومية للتربية ما قبل المدرسية من كتابات وروضات في تربية الأطفال وتطوير ملكاتهم وتمكينهم من المكتسبات اللغوية والمهارات المناسبة لسنهم.

تجويد المكتسبات وتطوير التعلّيمات عبر البرامج والمقاربات البيداغوجية وتعزيز التربية على القيم وإدراج المهارات الحياتية ودعم تملك اللغات الأجنبية في سن مبكرة وإنجاز الإطار المرجعي للتعلّيمات مع إدماج الرقمنة في العملية التربوية ومراجعة آليات التقييم في مادة الإنجليزية والمشاركة في التقييمات الدولية لمهارات القراءة والرياضيات مع العمل على مواءمة الاختبارات لفائدة الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية بما يضمن دمجهم في صلب العملية التربوية ويعزّز تكافؤ الفرص.

تطوير كفاءات الإطار التربوي وذلك بإرساء سياسة وطنية للتكوين المستمر والشروع في مراجعة مضامين الإجازة الوطنية للتربية والتعليم وتوظيف المشاريع والتكنولوجيات الحديثة في التعلّيمات وتطوير منصة التعليم والتكوين عن بعد وإعداد البرامج التكوينية وفقاً للاحتياجات المستجدة.

بيئة تربوية جاذبة وأمنة من خلال تطوير البنية التحتية عبر الصيانة الدورية للمؤسسات التربوية وتنفيذ برامج التوسعة والتجهيزات التعليمية مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات ذوي الإعاقة الخاصة فضلاً عن إحداث الحدائق والضيقات البيداغوجية وفضاءات خاصة بالأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسات التربوية مع تزود المدارس بالماء الصالح للشرب وإدراج الطاقات المتجددة (الطاقة الفولطائوية) ضمن برامج أحداث وصيانة المؤسسات التربوية بالتوازي مع تعزيز الخدمات المدرسية والنقل المدرسي لضمان وصول كل تلميذ إلى مدرسته بكرامة وأمان.

التحول الرقمي في التربية عبر إحداث فضاء رقمي للمؤسسات التربوية يقدم خدمات لكل المتدخلين واعتماد تجربة البطاقة الذكية لخدمات النقل والإقامة والأكل المدرسية والعمل على تعميمها تدريجياً إضافة إلى تطوير موارد تعليمية رقمية متنوعة تشمل المساقات التعليمية المفتوحة والمحتويات الرقمية وإعداد وحدة تعليمية تجريبية عن بعد لتقديم دروس في اللغة العربية والحضارة التونسية الموجهة لأبناء الجالية التونسية بالخارج. لترسيخ الروابط بالهوية واللغة العربية. وبالتوازي تم إرساء منظومة رقمية مندمجة وشاملة على المستوى الوطني تشمل تحسين منصتي "Eduserv" للتعليم الإعدادي والثانوي و"مدرستي" للتعليم الابتدائي وإنشاء بوابات رقمية

متخصصة تتيح للمدرسين والتلاميذ والأولياء الوصول إلى الخدمات التعليمية والإدارية وتعزيز نظام المتابعة الرقمية للتلاميذ خاصة المعرضين لخطر الانقطاع الدراسي من خلال المنصة المركزية "Tarbia.tn".

تطور مكاسب المنظومة التربوية يعكس ارتفاع ميزانية قطاع التربية من 6743 م د سنة 2021 إلى حوالي 8064 م د سنة 2025 الإرادة السياسية الراسخة للاستثمار في مستقبل الأجيال بما مكن من تحسين عديد المؤشرات التربوية والارتقاء بأدائه ليظل قطاع التربية هو قاطرة التنمية والبناء الوطني.

تمثلت هذه المؤشرات بالأساس في:

تطور عدد المؤسسات التربوية خلال الفترة 2022-2025 من 6039 مؤسسة إلى 6074 مؤسسة رافقه تطور في الفضاءات والمرافق تتمثل خاصة في:

تطور عدد الفضاءات والمرافق التربوية

2025/2024	2022/2021	الفضاءات والمرافق التربوية
57	56	عدد قاعات التدريس (الألف)
7929	7824	عدد قاعات الإعلامية
597	535	عدد قاعات المطالعة
78	77.7	نسبة المؤسسات المزودة بالماء الصالح للشرب (%)

المصدر: وزارة التربية

تطور خارطة المدارس الابتدائية المحتضنة لأقسام تحضيرية ليبلغ عددها 2612 مدرسة خلال السنة الدراسية 2025/2024 مقابل 2415 مدرسة خلال السنة الدراسية 2021/2020 لترتفع بذلك نسبة التغطية بالمدارس العمومية من 52.7% إلى 56.9% خلال نفس الفترة. ويؤم هذه المؤسسات التربوية 2.3 مليون تلميذا خلال السنة الدراسية 2025/2024 مقابل 2.25 مليون تلميذا خلال السنة الدراسية 2021/2020. علما وأن عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية خلال نفس الفترة تراجع من 1.2 مليون تلميذا إلى 1.1 مليون تلميذا مقابل ارتفاع عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي من 980 ألف تلميذ إلى 1.1 مليون. أما عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية التقنية، فقد بلغ 13 ألف تلميذ سنة 2025 مقابل 9 آلاف تلميذ سنة 2021. وشهد التعليم الخاص تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث يؤمّه حوالي 10% من تلاميذ الابتدائي و9.8% من تلاميذ الإعدادي والثانوي.

رقمنة الخدمات التربوية حيث بلغت نسبة التغطية بالانترنات 96% بالمدارس الابتدائية و98% بمؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي إلى جانب تأهيل الشبكة التربوية الوطنية وتوسيع نطاق التغطية عبر مشروع EDUNET 10 وبلغ نسبة ربط تناهز 100%، مع الانطلاق في التشبيك الداخلي لحوالي 2000 مدرسة ابتدائية وإعدادية و590 معهدا عبر ربطها بشبكة الألياف البصرية أو الوصلات الهرتزية، إضافة إلى تجهيز المدارس الابتدائية بـ 669 حاسبة رقمية والمدارس الإعدادية والمعاهد بـ 8000 حاسوب مكتبيا و2260 مخبرا إعلاميا متنقلا. كما تم في نفس الإطار إرساء برنامج تكويني حول توظيف التكنولوجيات الرقمية في المجال البيداغوجي لفائدة 3500 مدرس جديد وتصميم المحتويات الرقمية لفائدة 120 متفقد وتكوين 366 مدرسا في التجديد التربوي والمشاريع الرقمية بالتوازي مع مواصلة تنفيذ مشروع "المنصة الرقمية للتعليم والتكوين عن بعد".

تطور مخرجات المنظومة التربوية: يبرز هذا التطور منحنى إيجابي شمل أغلب المؤشرات:

استقرار نسبة التمدريس في مختلف المراحل العمرية في مستويات مرتفعة خلال الفترة 2021-2025 حيث بلغت 99.2% للفئة العمرية 11-6 سنة و95.4% للفئة العمرية 6-16 سنة و82.2% للفئة العمرية 12-18 سنة.

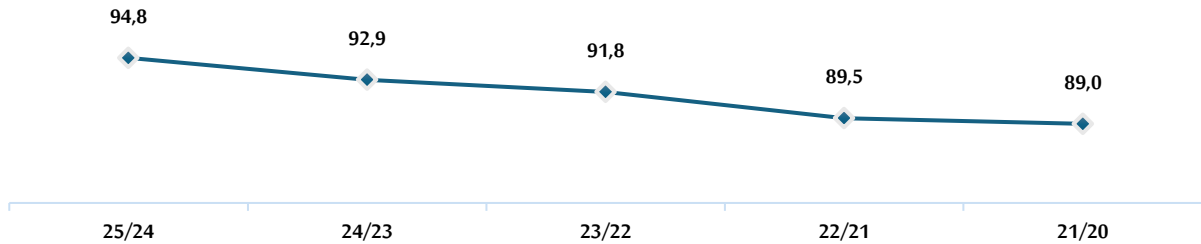
تطور نسبة التمدريس (%)

سنة 18-12			سنة 16-6			سنة 11-6			6 سنوات			
المجموع	فتيات	فتيان	المجموع	فتيات	فتيان	المجموع	فتيات	فتيان	المجموع	فتيات	فتيان	
82,3	87,8	76,9	95,5	97,1	94	99,2	99,3	99,1	99,6	99,7	99,5	2021/2020
82,2	87,8	77	95,4	97,1	94	99,2	99,2	99,2	99,6	99,6	99,6	2025/2024

المصدر: وزارة التربية

تطور نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى والمتمتعين بالسنة التحضيرية ليبلغ 94.8% بالسنة الدراسية 2025/2024 مقابل 89% بالسنة الدراسية 2021/2020.

تطور نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى والمتمتعين بالسنة التحضيرية (%)

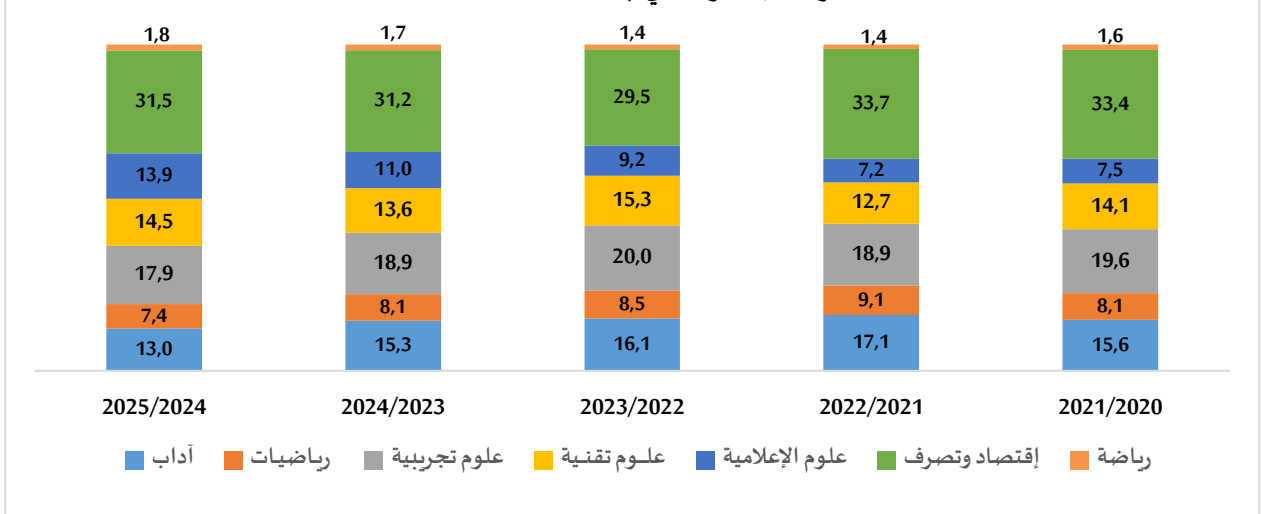


المصدر: الإحصاء المدرسي لوزارة التربية

انخفاض نسب الرسوب والانقطاع بالمرحلة الإعدادية خلال السنة الدراسية 2024-2023 حيث بلغت على التوالي 13.3% و7.5% مقابل 19.8% و9.3% خلال السنة الدراسية 2021-2020 بالتوازي مع تراجع نسبة الانقطاع في التعليم الثانوي إلى 7.9% بالسنة المدرسية 2024/2023 مقابل 9.9% خلال السنة الدراسية 2021/2020 وتراجع نسبة الرسوب إلى حدود 13.3% مقابل 19.2% وتراجع نسبة الانقطاع بالمرحلة الابتدائية من 1.2% إلى 0.8% خلال نفس السنة.

تطور نسب التوجيه حيث تم تسجيل تفاوت في نسب التوجيه لفائدة شعبة الاقتصاد والتصرف على حساب شعبة الرياضيات مع التوجه نحو تقلص شعبة الرياضيات علاوة عن تطور نسب التوجيه نحو شعبة علوم الإعلامية (13.9%).

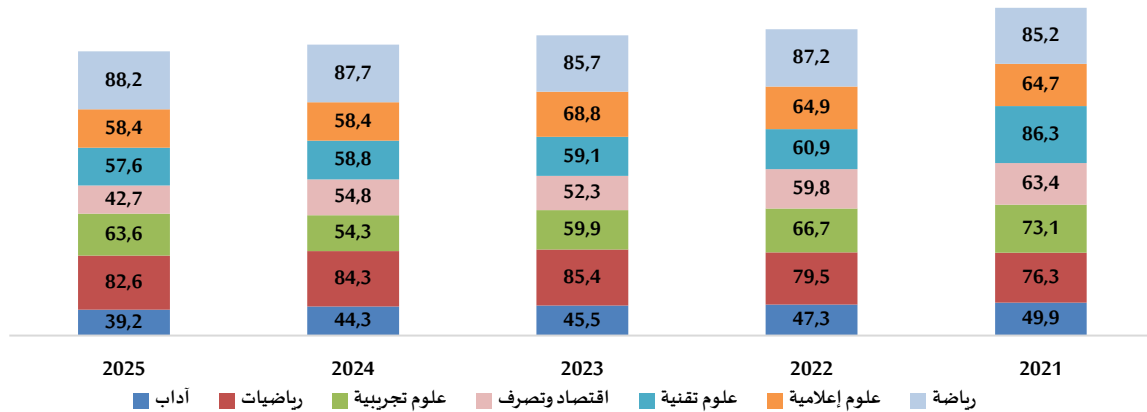
تطور نسب التوجيه في نهاية السنة الثانية (%)



المصدر: الإحصاء المدرسي لوزارة التربية

تراجع نسب النجاح في البكالوريا بالتعليم العمومي من 65.7% سنة 2021 إلى حدود 52.6% سنة 2025 مع تصدر شعبة الرياضيات نسب النجاح على خلاف شعبة الاقتصاد والتصرف رغم استقطابها لأكبر عدد من المترشحين للامتحان والتي شهدت تراجعا طفيفا في نسبة النجاح إلى جانب شعبة الآداب مع تفاوت نسب النجاح في البكالوريا حسب الجهات بين أعلى نسبة وهي 71.31% بدائرة صفافس 1 وأدنى نسبة وهي 43.08% بجندوبة سنة 2025.

تطور نسبة النجاح في البكالوريا حسب الشعب (%)



المصدر: الإحصاء المدرسي لوزارة التربية

الاستنتاجات

تميّزت السياسة التربوية بتواجد خارطة تربوية وطنية شاملة وموارد بشرية هامة وذات كفاءة عالية بما يعكس ترسيخ مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في النفاذ إلى التعليم دون تمييز، وهو ما مكن من تحقيق نسب تدرس شبه كاملة للفئة العمرية 6-16 سنة بلغت 95,3% خاصة لدى الإناث (96,8%) ونسب التحاق مرتفعة بالسنة التحضيرية بلغت حوالي 94,8% وفق التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

وقد مثلت الاستشارة الوطنية لإصلاح التعليم التي أذن سيادة رئيس الجمهورية بإنجازها سنة 2023 تمهيدا لمسار إصلاحي جديد يضمن التكامل بين المنظومات التربوية والتعليمية والتكوينية والتشغيلية من خلال إحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم الذي يبدي رأيه ضمن صلاحياته في كل السياسات العمومية والبرامج والخطط الوطنية الكبرى في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي والتكوين المهني وآفاق التشغيل.

وتشهد منظومة التربية عديد التطورات المرتبطة أساسا بانتهاج بيداغوجيا نشيطة تعتمد على رقمنة الموارد التعليمية والخدمات المدرسية مواكبة لتوتيرة التطور الرقمي والتكنولوجي السريع وما يتيح من إمكانية إدماج الذكاء الاصطناعي في العملية التربوية فضلا عن تراجع عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدل انخفاض سنوي قدره 1,3% وما يتيح من فرص لإعادة توجيه الموارد بشكل أفضل والتوجه نحو مزيد تحسين جودة المناهج والمكتسبات.

ورغم المكاسب الهامة والامكانيات المتاحة للقطاع التربوي، إلا أنه لا زال يواجه عدة نقائص واشكاليات أبرزها النقص المسجل في المرافق والتجهيزات الأساسية للمؤسسات التربوية خاصة بالجهات الداخلية على غرار المخابر وقاعات المطالعة والتزود بالماء الصالح للشرب إلى جانب ضعف النقل المدرسي حيث يعدّ قرابة 10% من المدارس الابتدائية غير موصولة بالطرق المعبّدة. كما تواصل العمل بنظام الفرق في نحو 10% من المؤسسات التربوية مع وجود 29% من المدارس تعمل بأقل من 100 تلميذ و12% تعمل بأقل من 50 تلميذ، وهو ما أثر على مكتسبات التلاميذ إضافة إلى بروز إشكاليات تتعلق بضعف مكتسبات تعلّم الرياضيات واللغات ومحدودية نسب التوجيه نحو

الشعب العلميّة وضعف منظومة التقييم وعدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات التكنولوجية والمهن الجديدة، كما أدّى تنامي ظاهرة العنف المدرسي والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر والتسرب المدرسي إلى بروز تحديات إضافية للمنظومة التربوية لا سيما ضرورة العمل على تطوير بيئة مدرسية حامية وتقلّص تفاوت نسب النجاح وتعيد للمدرسة دورها كمصعد اجتماعي.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

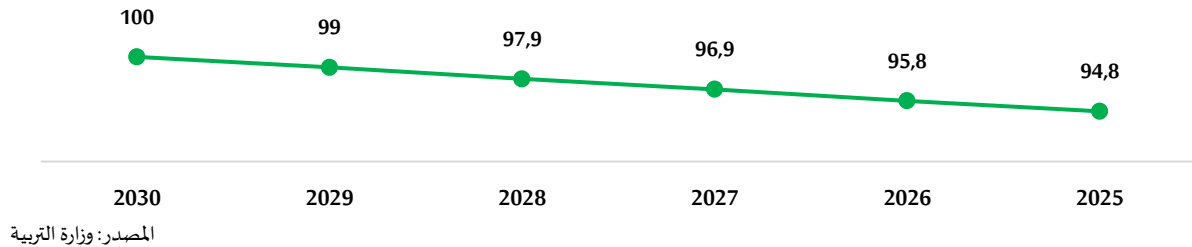
تواجه المنظومة التربوية في المرحلة المقبلة جملة من التحديات المرتبطة بسياق التحولات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والرقمية المتسارعة حيث يتمركز 70% من السكان في المدن فضلا عن الزيادة المتواصلة في عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي خلال فترة المخطط، إذ يتوقع أن يصل هذا العدد إلى 1.189 مليون تلميذ سنة 2030¹ وهو ما سيخلق ضغطا على المؤسسات التعليمية لتحسين البنية التحتية وتوفير الفضاءات والتجهيزات والإطار التربوي قصد الارتقاء بأداء المنظومة التربوية وضمان الجودة. كما تفرض التحولات الاقتصادية والرقمية ضرورة إدماج التكنولوجيات والمعارف الحديثة في مجال التعليم لمواكبة حاجيات سوق الشغل المتغير.

وعلى ضوء هذه التحوّلات، بات من الضروري تطوير السياسة التربوية بإعداد تصوّر جديد لمستقبل التربية يستند إلى مسار إصلاحي شامل ومتكامل غايته تجسيم الأهداف الوطنية واحداث نقلة نوعية في التربية من حيث المضمون والآليات والأهداف حيث ستمحور الأولويات الوطنية حول تطوير منظومة تربوية شاملة ومتجدّدة ومرنة تكرّس مبادئ العدالة والإنصاف وتجسّد البعد الاجتماعي للدولة وتواكب التحولات الوطنية والعالمية وتدعم الإبداع والابتكار بما يسهم في بناء مجتمع معرفي متطور. وترجم هذه الأولويات إلى أهداف استراتيجية للفترة 2030-2026 تشمل:

رفع جودة التعليم وتطوير المهارات والمعارف:

تجويد التعلّيمات وتحسين المردود التربوي وذلك من خلال تعزيز التربية ما قبل المدرسية عبر إعداد حقيبة بيداغوجيّة لمناهج السنة التحضيرية (أدلة ووحدات تكوينية) وتوسيع الخدمات ورفع جودة التكوين في هذا المجال لما للتنشئة المبكرة من أثر حاسم في بناء شخصية المتعلّم ومستقبله الدراسي. وينتظر بلوغ 100% من نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى ابتدائي والمتمتعين بالسنة التحضيرية سنة 2030 فضلا عن تحديث البرامج الرسمية قصد إدماج مهارات الحياة والتربية على القيم والتربية الصحية والتربية على المواطنة والحقوق والتربية البيئية بما يعزز تكوين الناشئة على الكفايات الحياتية الأساسية. هذا إلى جانب مراجعة الزمن المدرسي وزمن التعلّيمات بما يضمن النجاعة والرفاه النفسي للمتعلّم.

نسبة التلاميذ الجدد بالسنة الأولى الذين سيتلقوا سنة تحضيرية (%)

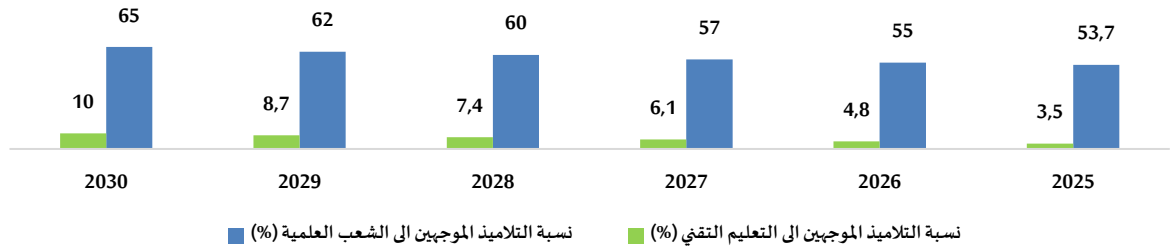


¹ إسقاطات الإحصاء المدرسي لوزارة التربية.

تعزيز تكوين المدرسين ومهنيي التربية بما يدعم الجودة في مختلف المستويات عبر إعداد مرجعيات التكوين الأساسي والمستمر ودعم التكوين الأساسي لفائدة المدرسين المدمجين (ابتدائي وثانوي) ومراجعة منظومة التكوين الأساسي (الإجازة الوطنية في التربية والتعليم) إلى جانب إرساء خطة وطنية (تنوع الصيغ والمضامين) لتكوين الموارد البشرية تتماشى مع التحول العالمي للتربية.

إعادة هيكلة التعليم ومسارات التوجيه بمراجعة هندسة النظام التربوي بما يسمح بتطوير التعليم التقني والمهني وإحداث مسارات ومعايير مرنة تواكب حاجيات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل وتضمن التميز والنجاح حيث ينتظر بلوغ 65% من نسبة التوجيه إلى الشعب العلميّة و10% إلى التعليم التقني سنة 2030.

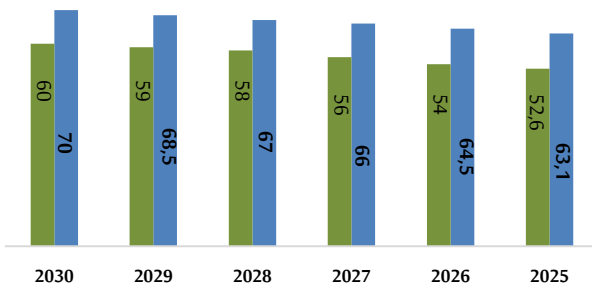
تطور نسبة التلاميذ الموجهين إلى الشعب العلمية والتعليم التقني (%)



المصدر: وزارة التربية

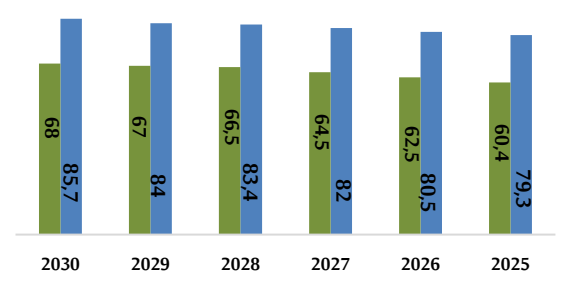
تحديث نظام التقييم وإرساء منظومة تقييم مكتسبات المتعلمين من خلال تخفيف التقييم الجزائي لصالح المقاربات الجديدة (التكويني والمقاربة بالمشروع...) وإرساء محطة تقييمية وطنية في نهاية كل مرحلة ومراجعة ماهية الاختبارات بما يمكن من تقييم مختلف قدرات المتعلمين وإنجاز تقييم تشخيصي لكل المستويات الدراسية. وستساهم هاته الإصلاحات في تحسين مكتسبات التلاميذ حيث ينتظر بلوغ 85.7% من نسبة التلاميذ المتحصّلين على 10 فما فوق في الدرجة الأولى والثانية والثالثة من المرحلة الابتدائية في مادة القراءة و68% في مادة الرياضيات إضافة إلى بلوغ 70% نسبة النجاح في امتحان شهادة ختم التعليم الأساسي ونسبة 60% في امتحان البكالوريا سنة 2030.

تطور نسب النجاح في الامتحانات الوطنية (%)



■ نسبة التلاميذ المتحصّلين على 10 فما فوق في امتحان شهادة ختم التعليم الأساسي (%)
■ نسبة التلاميذ المتحصّلين على 10 فما فوق في امتحان البكالوريا (%)

تقييم مكتسبات التلاميذ بالابتدائي (%)



■ نسبة التلاميذ المتحصّلين على 10 فما فوق في الدرجة الأولى والثانية والثالثة بالمرحلة الابتدائية في مادة القراءة (%)
■ نسبة التلاميذ المتحصّلين على 10 فما فوق في الدرجة الأولى والثانية والثالثة بالمرحلة الابتدائية في مادة الرياضيات (%)

المصدر: وزارة التربية

ضمان التحول التربوي الرقمي الشامل من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية الملائمة لكافة المؤسسات التربوية وتطوير إنتاج المحتويات والموارد الرقمية لكافة الفئات نحو إنتاج محتوى تفاعلي وتكفي متعدد الوسائط وإنتاج كتب مدرسية رقمية فضلا عن دعم الابتكار في الإنتاج الرقمي وإنتاج وحدات تعليمية خاصة لذوي الاحتياجات الخصوصية. وينتظر أن تبلغ نسبة التغطية بالشبكات الإعلامية الداخلية بالمؤسسات التربوية 100% ونسبة تغطية المدارس الابتدائية بالحقائب الرقمية 100% سنة 2030.

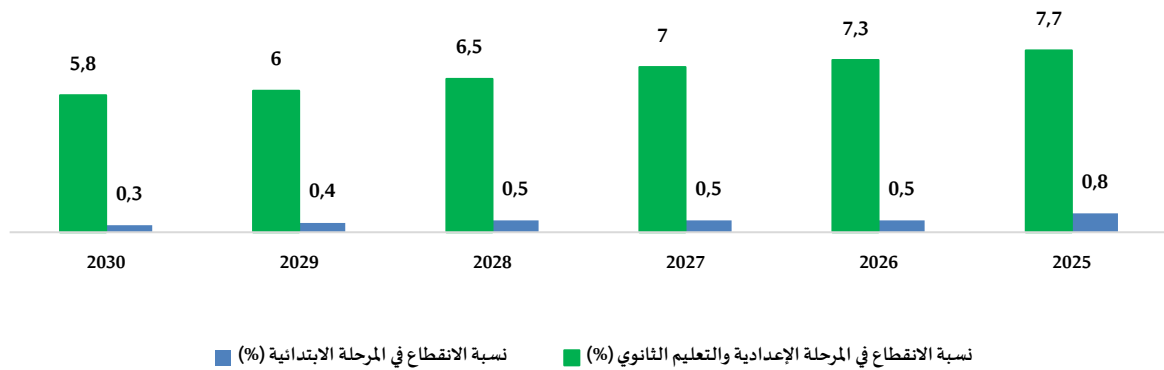
تعزيز العدالة الاجتماعية في مجال التربية:

تطوير وتعزيز برامج وآليات الدمج المدرسي عبر إعداد مخطط تنفيذي شامل ودليل مرجعي للدمج المدرسي يشمل الجوانب الإجرائية والمؤسسية والبيداغوجية وإرساء منصة رقمية لرصد ومتابعة ودعم التلاميذ المدمجين فضلا عن إحداث أقسام ومراكز مختصة وتوفير التجهيزات الضرورية لهذه الفئة. كما سيتم إعداد محتويات مطوّعة لفائدة التلاميذ من ذوي الإعاقة تضمن لهم النفاذ المتكافئ إلى المعرفة وتنمية المهارات الحياتية وتعميم حصص الدعم والعلاج في مختلف المراحل التعليمية وانجاز منصة للتعليم عن بعد توفر دروس دعم مجانية.

إرساء برنامج "مؤسسات تربوية أكثر أمانا" للتصدي للعنف المدرسي عبر تعزيز المقاربة التشاركية للتوقي من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتفعيل مرصد "عين" لمتابعة حالات العنف والظواهر المستجدة داخل المؤسسات التربوية وتعزيز عمليات الإنصات والمرافقة التربوية وتفعيلها الى جانب إرساء منصة رقمية للإنصات والحوار الحر وتطوير طرق التواصل والتأطير بمختلف المتدخلين في العملية التربوية والتكوينية. هذا فضلا عن إنتاج مشاريع مدرسية بيداغوجية خاصة بمقاومة الظواهر المستجدة واعتماد برنامج لدعم السلوك الإيجابي داخل المؤسسات التربوية من خلال تطوير الأنشطة التربوية الثقافية والرياضية بما يمكن من تخفيف عدد حالات العنف المدرسي بالمدارس الإعدادية والمعاهد وبلوغ قرابة 15 ألف حالة سنة 2030 مقابل 40 ألف حالة سنة 2025.

التصدي للانقطاع المدرسي عبر تعميم مدرسة الفرصة الثانية في الجهات ذات النسب العالية للانقطاع وإرساء نظام رصد مبكر للتلاميذ المهددين بالفشل المدرسي ومواصلة تنفيذ برنامج رباعي الأبعاد بالوسط المدرسي يتمثل في توفير مكاتب إصغاء ومرافقة للتلميذ للإحاطة والتعهد النفسي والاجتماعي والبيداغوجي وإرساء التعليم الاستدراكي بالنسبة للتلاميذ العائدين للدراسة بعد فترة انقطاع قصيرة مع تقديم دروس للتدراك لفائدة التلاميذ ذوي الصعوبات. وينتظر تخفيض نسب الانقطاع بالابتدائي والإعدادي والثانوي وبلوغ نسب على التوالي 0.3% و5.8% سنة 2030.

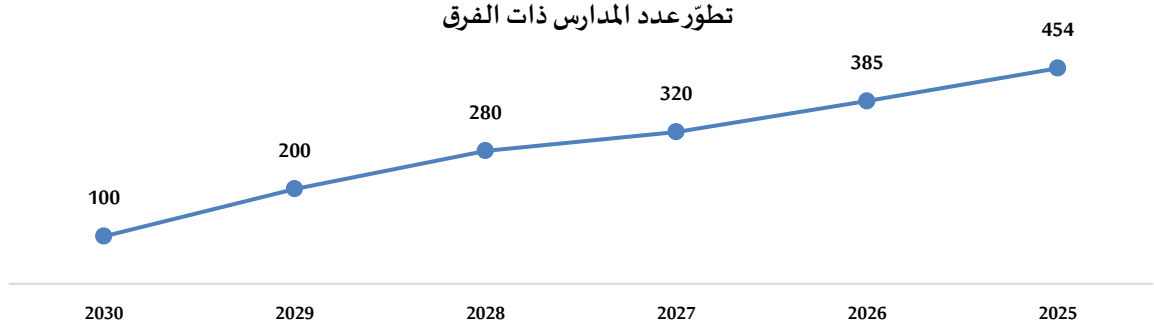
تطور نسب الانقطاع (%)



المصدر: وزارة التربية

تحسين البنية التحتية ومراجعة الخارطة المدرسية في اتجاه الحد من ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات التربوية والتقليص في عدد المدارس ذات الفرق إلى حدود 100 مدرسة سنة 2030 مقابل 454 مدرسة سنة 2025 وذلك من خلال مواصلة برامج إحداث المؤسسات التربوية

والتوسعات والصيانة وإحداث مدارس جامعة وتطوير الخدمات بها إلى جانب إرساء نظام معلوماتي جغرافي وتعزيز برنامج المدارس المستدامة من خلال استخدام أنظمة ذكية لإدارة الطاقة والمياه وتنفيذ أنظمة لإعادة التدوير وتقليل النفايات.



المصدر: وزارة التربية

حوكمة الخدمات المدرسية (الصحة والنقل والإعاشة والمرافقة النفسية) عبر مواصلة تعزيز الخدمات الصحية بالمؤسسات التربوية والتغطية الصحية لكافة المؤسسات التربوية إلى جانب تحسين مستوى المطاعم المدرسية واعتماد برنامج متكامل خاص بالتغذية المدرسية وإحداث ضيعات بيداغوجية بالمؤسسات التربوية وإرساء مقومات الصحة البدنية والنفسية للمتعلّمين وتحسين خدمات الإقامة بالمباني المدرسية مع مواصلة رقمنتها. وسيمكّن برنامج تطوير آليات ووسائل النقل المدرسي خاصة بالمناطق المعزولة من الترفيه في عدد المستفيدين من النقل المدرسي إلى قرابة 30 ألف تلميذ سنة 2030 مقابل 26 ألف تلميذ سنة 2025.

تعصير الإدارة التربوية وتحسين جودة الأداء

تعزيز وظائف التخطيط والمتابعة والتقييم والمساءلة في مختلف مستويات المنظومة التربوية من خلال تفعيل مشروع الجهة التربوي وتطوير نظام معلوماتي مندمج ومتاح لكل المتدخلين يمكن من المتابعة الحينية للشأن التربوي بما يضمن الشفافية إلى جانب إرساء جهاز لمتابعة وتقييم أداء المنظومة التربوية.

حوكمة التصرف في الموارد البشرية من خلال ترشيد توزيع الإطار المدرس وغير المدرس على المؤسسات التربوية من خلال اعتماد الرقمنة لضمان الشفافية وتمهين وظائف التربية ومراجعة الإطار التشريعي لحركات النقل لضمان استقرار الإطار التربوي والإداري وإرساء تمثلي الجودة في المنظومة التربوية عبر إعداد مرجعية وطنية للجودة في التعليم وضبط معايير جودة المؤسسات التربوية ومؤشراتها (أدوات التدقيق، شبكات التقييم) إلى جانب إرساء نظام إدارة الجودة والمطابقة للمواصفات وتكوين الإطارات التربوية في مجال التدقيق في الجودة.

تطوير الخدمات الرقمية من خلال تطوير منظومة التكوين الرقمي وتنمية القدرات بتعزيز منصة التكوين بوحدات تكوينية رقمية ذات جودة عالية ومتجددة وإرساء منصة رقمية لتحديد حاجيات كل الفاعلين التربويين وتقييم التكوين ومتابعة أثره إلى جانب تطوير منظومة الخدمات الرقمية الشاملة والمندمجة.

تكوين مهني مَثْمَن ومرن ويستجيب لحاجيات سوق الشغل

يمثل التكوين المهني اليوم خيارا سياديا وركيزة استراتيجية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في سوق الشغل، حيث يعمل على إعادة تأهيل رأس المال البشري ليوافق التحولات التكنولوجية والاقتصادية العالمية من خلال بناء القدرات العملية والشخصية للأفراد ورفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك في انسجام مع سياسات التنمية الوطنية والتطورات المستقبلية للمهنة بما يمكن من بناء اقتصاد معرفي صلب متنوع ومستدام.

وانطلاقا من هذه الرؤية، أولت الدولة عناية خاصة للتكوين المهني وجعلته ركيزة أساسية من المشروع المجتمعي باعتباره أحد أهم مكونات منظومة إعداد وتنمية الموارد البشرية والرافعة الضامنة لدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب. ويأتي هذا التوجه كاستجابة سياسية حازمة لمواجهة التحديات الراهنة عبر إقرار حزمة من الإصلاحات الهيكلية والبرامج والمشاريع الهادفة إلى تحديث أجهزة وأنماط التكوين وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص وتعزيز دوره في الرفع من مردودية المؤسسات الاقتصادية وإلى تحسين تشغيلية طالبي التكوين وضمان المواءمة الشاملة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السيادة الاقتصادية ليكون التكوين المهني جسر العبور نحو مستقبل ريادي للبلاد.

1. أهم نتائج الفترة 2025-2021

تمّ خلال الفترة 2025-2021 انجاز عديد الإصلاحات والتدابير الهادفة الى الرفع من قدرة منظومة التكوين المهني على التفاعل ومواكبة القطاعات الاقتصادية والاستجابة لتطلعات طالبي التكوين.

تعزيز دور التكوين في رفع مردودية المؤسسات الاقتصادية:

تطوير نظام لاستشراف حاجيات سوق الشغل من المهارات والكفاءات من خلال تحديد حاجيات القطاعات الاقتصادية الحيوية من الكفاءات والمهنيين والانطلاق في إرساء منصة رقمية حول ديناميكية سوق الشغل على المستوى الجهوي والوطني والدولي لفائدة جميع المتدخلين، بالإضافة إلى مرافقة المؤسسات الاقتصادية في مجال تشخيص حاجياتها من التكوين المستمر وإعداد البرامج التكوينية حيث تمّ تأمين عمليات مرافقة سنوية خلال الفترة 2025-2021 لفائدة 105 مؤسسة وتكوين 154 إطارا.

النهوض بالتكوين المستمر لتحسين مردوديته حيث تم تركيز علامة الجودة "كفاءات" المسندة إلى المؤسسات الاقتصادية التي تعتمد معايير الجودة في هندسة وانجاز التكوين المستمر لفائدة أعوانها ومرافقة 15 مؤسسة اقتصادية مترشحة لعمليات التدقيق تحصلت منها 8 مؤسسات على علامة الجودة "كفاءات" فضلا عن تحيين أدلة إجراءات التصرف في آلية التسبقة على الأداء وإعداد دليل المؤسسة الخاص بهذه الآلية.

دعم الترقية المهنية حيث بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة مع مؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني 252 اتفاقية إلى غاية موفى سنة 2024 منها 73 اتفاقية مفعلة تؤمن عروضاً تكوينية لفائدة الشغاليين في 105 اختصاصا تكوينيا. كما تم تركيز 3 مراكز اختبار من أجل الإشهاد في اللغة الإنجليزية إلى جانب تركيز منظومة جديدة للتكوين عن بعد (التكوين في المهنة والإشهاد).

تركيز المنوال الجديد للشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي للتكوين المهني عبر الانطلاق في إرساء علامة الجودة "المؤسسة المكوّنة" داخل المؤسسات الاقتصادية (حيث تحصلت 44 مؤسسة اقتصادية على علامة المؤسسة المكوّنة من خلال تجربة نموذجية في قطاعات السياحة والنزل والصناعات البلاستيكية والنسيج، والإكساء) إلى جانب تطوير وظيفة "المؤطر داخل المؤسسة الاقتصادية" وتكوين قرابة 200 مؤطرا.

وبالتوازي، تم دعم المنظمات المهنية في مجال تطوير وتركيز وحدات دعم التكوين والتشغيلية في ثلاث قطاعات تكوينية (السياحة والنزل والصناعات البلاستيكية والنسيج والإكساء) وتنفيذ وتطوير عمليات التكوين التخصصي والإشهادي وإعادة التأهيل والتكوين قصير

المدى قصد الاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية والمنظمات المهنية. هذا إلى جانب إعداد وتنفيذ اتفاقيات إطارية في مجال التشغيل وتطوير الكفاءات مع المنظمات المهنية في القطاعات ذات القدرة التشغيلية العالية (قطاعات الجلود والأحذية والمخابز وصناعة مكونات السيارات وصناعات الطيران) والعمل على تطوير التكوين المندمج مع القطاع الخاص حيث تم في هذا المجال مساندة إحداث مركز تكوين مهني مشترك في قطاع النسيج في إطار الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية الناشطة في المجال (50 مؤسسة) بولاية صفاقس.

تركيز نظام معلوماتي مندمج للتكوين المهني حيث تم في هذا السياق تطوير نظام معلوماتي مندمج للتصريف في أنشطة التكوين المهني (SIGAF) ونظام معلوماتي جهوي يساعد على مراقبة وتحسين نشاط التكوين المهني والتشغيل على المستوى الجهوي، بالإضافة إلى تطوير منظومة التسجيل عن بعد بمؤسسات التكوين المهني العمومية".

تحسين تشغيلية طالبي التكوين والإشهاد والشغل:

تطوير هندسة التكوين باعتماد المقاربات البيداغوجية الملائمة لضمان جودة التكوين حيث تم تصميم 79 مواصفة تكوين والشروع في إعداد 8 مواصفات تكوين إضافية إلى جانب إعداد أنموذج للمراجع المتعلقة بمواصفة التكوين لاستغلالها في إطار نظام التنظير المعتمد حاليا وسحبه على كافة مواصفات التكوين التي تم إعدادها من أجل استغلالها في عملية تأمين التكوين وفقا لنظام التنظير حيث بلغ عدد مواصفات التكوين التي تم تطويرها إلى غاية سنة 2025 قرابة 30 مواصفة تكوين فضلا عن إدراج الكفاءات اللينة ضمن برامج التكوين وتوظيف الذكاء الاصطناعي وإدراجه ضمن هندسة التكوين لمواكبة متطلبات سوق الشغل.

تطوير قدرات المتدخلين في مجال التكوين المهني من خلال تكوين 3494 إطار تكوين وفق مخططات تكوين ملائمة لمتطلباتهم المهنية والانطلاق في تنظيم عمليات تكوين تقني لفائدة المكونين وفق الحاجيات المشخصة.

تركيز منظومة وطنية للإشهاد بمكتسبات التعلم حيث تواصل العمل بمنظومة تنظير شهادات التكوين المهني وإعداد تصور لتركيز نظام تأهيل مؤسسات التكوين المهني المسدية للتكوين في اختصاصات صدرت بشأنها مواصفات تكوين وضبط سيرورة الإشهاد بمكتسبات التعلم وسيرورة الإقرار بمكتسبات الخبرة بالتنسيق مع مختلف المتدخلين إلى جانب مراقبة ومساندة عدد من مؤسسات التكوين المهني قصد الإشهاد حسب المعايير الدولية للجودة ISO 21001 (7 مؤسسات تكوين مهني راجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني ومؤسستين راجعتين بالنظر لوكالة التكوين في مهن السياحة) مع حصول المركز العسكري للتكوين المهني بفندق الجديد على شهادة ISO 21001 وحصول المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين على شهادة الاعتماد كمؤسسة إشهادية للمكونين طبقا لمتطلبات المواصفة الدولية ISO 17024.

تكريس مرونة جهاز التكوين المهني واستباقيته عبر التعميم التدريجي للتكوين التخصصي ذو الإشهاد المزدوج بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في عدد من الاختصاصات المطلوبة حيث تم تكوين 48 فوجا في قطاعات ميكانيك السيارات والاقتصاد في الطاقة والرقمنة والكهرباء لفائدة 593 متكونا إلى جانب تنظيم عدد من عمليات التكوين التخصصي لفائدة 438 منتفعا في قطاعات السياحة والفندقة والبلاستيك والنسيج.

تركيز المنظومة الوطنية للإعلام والتوجيه من خلال تطوير المرحلة الأولى من المنصة الرقمية الموحدة للإعلام والتوجيه والتي تعتمد على ربط المهن بالمسارات التكوينية والشهادات والانطلاق في الإعداد لتركيز المنظومة المعلوماتية لقياس السمات الشخصية للشبان مع تواصل أشغال اللجان الجهوية للتوجيه المهني والتي تعنى بتوجيه تلاميذ الإعداديات التقنية إلى مراكز التكوين المهني ورقمنة هذه الخدمة. كما تم تنظيم تظاهرات للتعريف بالتكوين المهني والتشجيع على الالتحاق بمسارته (المعرض الوطني للتكوين المهني بقصر المعارض بالكرم خلال سنة 2022، الملتقى الوطني للتكوين المهني في سنة 2024 بمدينة الثقافة بتونس، الملتقيات الجهوية للتكوين المهني خلال سنة 2025 بولايات صفاقس وسوسة وسيدي بوزيد) بهدف التعريف بالاختصاصات التكوينية وبمعرض التكوين المتاحة وتحفيز الشباب على الالتحاق بمسلك التكوين المهني. كما تم بعث إذاعة رقمية "راديو مهنة" كمنصة تواصلية موجهة خاصة للأفراد وطلالبي التكوين المهني.

تركيز المدونة الوطنية للكفايات وشهادات التكوين المهني حيث تم الانطلاق في تطوير المصنف الوطني للقطاعات والاختصاصات التكوينية إلى "المدونة الوطنية للكفايات وشهادات التكوين المهني" وربط هذه المدونة بـ "المصنف التونسي للمهن والكفاءات".

تطوير منظومة الحوافز لفائدة المقبلين على التكوين المهني من خلال الانطلاق في مراجعة المنح المسندة للمتكوّنين وتوسيع قاعدة المنتفعين بها وتطويرها لتشمل القطاعات ذات الأولوية.

تطوير طاقة تكوين واستيعاب الجهاز الوطني للتكوين المهني:

تعزيز طاقة التكوين وتنويع العروض وتطوير الخدمات الموجهة للمتكوّنين داخل مؤسسات التكوين والمبيلات والمطاعم من خلال التقدم في تنفيذ 145 مشروعاً راجعاً بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني (مشاريع إحداثات جديد، إعادة هيكلة، منصات التكوين، دعم التجهيزات...) إلى جانب إنجاز دراسة جدوى لتحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بـ 04 مدارس سياحية راجعة بالنظر للوكالة التكوينية في مهن السياحة. وبالتوازي تم تدعيم وتحديث مؤسسات التكوين المهني في قطاع الفلاحة والصيد البحري ومواصلة إنجاز عدد من مشاريع البنية الأساسية المتعلقة بتهيئة وصيانة البناءات واقتناء المعدات والتجهيزات وصيانة مراكب الصيد فضلاً عن تنفيذ 07 مشاريع للمراكز العسكرية للتكوين المهني (02 إحداثات و02 تهيئة و03 تجهيزات).

تنفيذ البرنامج الوطني لتكوين وإدماج المنقطعين مبكراً عن الدراسة عبر إحداث مؤسسة الفرصة الثانية بالقيروان الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني حيث تم استهداف 204 منتفعا سنة 2024 مع تسجيل تخرج إيجابي لـ 164 منتفعا تمكنوا من الالتحاق بالمؤسسات التربوية وبمؤسسات التكوين المهني وبسوق الشغل إلى جانب الانطلاق في تنفيذ برنامج "الفرصة الجديدة" بكل من ولايتي القيروان وسوسة حيث تم تسجيل انخراط 233 منتفعا مع تسجيل تخرج إيجابي لـ 87 منتفعا.

تطوير نمط التدريب المهني حيث تم إعداد وثيقة استراتيجية حول تطوير التدريب المهني في تونس والاعداد للانطلاق في تحيين الإطار القانوني المتعلق بالتكوين المهني للملاءمته مع نمط التدريب المهني إلى جانب تطوير نمط التكوين عن بعد حيث تم ضبط قائمة الاختصاصات المعنية بالتكوين المهني الأساسي عن بعد (10 اختصاصات) كما تم إعداد خارطة طريق حول تفعيل التكوين عن بعد وإعداد دليل منهجي حول تركيز التكوين عن بعد في اختصاص معين إلى جانب تطوير منصة تكوين رقمية عن بعد لفائدة المكونين وذلك بالتوازي مع تطوير اختصاصات تكوين جديدة عبر إعداد برنامج تكوين في اختصاص مرافق حياة من مستوى مؤهل التقني وتقني سامي في صيانة أنظمة الميكاترونك ومصلحة ما بعد البيع للسيارات. كما تم إحداث اختصاصات جديدة في عدد من مراكز التكوين المهني وتنظيم عملية التكوين في مستوى شهادة المهارة بضبط شروط الحصول على شهادة المهارة وتعميم تأمين التكوين في الاختصاصات من مستوى شهادة المهارة ليشمل المؤسسات التكوينية العمومية والخاصة.

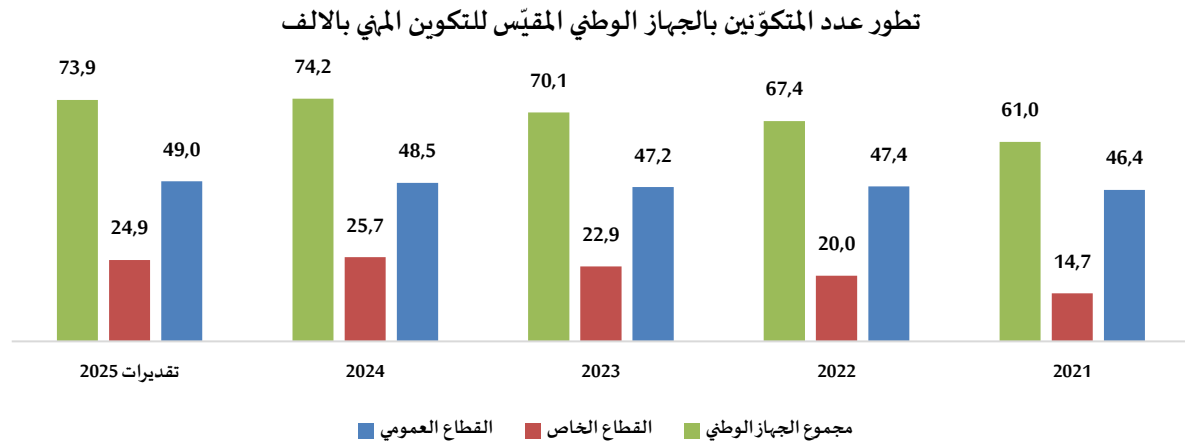
دعم دور القطاع الخاص في التكوين من خلال استكمال نسخة سنة 2018 لبرنامج صك التكوين (تكفل الدولة بمصاريف التكوين المهني الأساسي الذي تؤمنه مؤسسات التكوين المهني الخاصة) وإدراج تغييرات على النسخة الجديدة للبرنامج تأخذ بعين الاعتبار توصيات ومخرجات عملية التقييم الداخلي بهدف تطوير البرنامج وإضفاء مزيد النجاح على تدخلاته وترشيد التمويل العمومي وإسناده إلى مستحقه بما يمكن من دعم إقبال مؤسسات التكوين المهني الخاصة على المشاركة وطالبي التكوين على الانتفاع بهذا البرنامج حيث تم في هذا السياق مراجعة كلفة التكوين وعدد مواطن التكوين المخوّل لكل مؤسسة تكوينية والطريقة المعتمدة لضبط الاختصاصات على مستوى الجهة بما مكن من بلوغ عدد جملي للمنتفعين يناهز 570 متكوناً من جملة 1380 موطن تكوين متوقّر.

حوكمة منظومة التكوين المهني من خلال:

تركيز نظام متابعة وتقييم للمنظومة الوطنية للتكوين المهني حيث تم الانطلاق في إعداد تصوّر للهيئة الوطنية لتقييم التكوين المهني وضمان الجودة والعمل على تطوير نظام معلوماتي مندمج للتصرّف في أنشطة التكوين المهني (SIGAF) ونظام معلوماتي جهوي يساعد على مراقبة وتحسين نشاط التكوين المهني والتشغيل على المستوى الجهوي بالإضافة إلى تطوير منظومة التسجيل عن بعد بمؤسسات التكوين المهني العمومية.

تطور مؤشرات منظومة التكوين المهني:

تطور عدد المتكوّنين بالجهاز الوطني حيث ارتفع عدد المتكوّنين بالنظام المقيس من 61 ألف متكونا خلال سنة 2021 إلى قرابة 74.2 ألف متكونا سنة 2024 منهم قرابة 48.5 ألف متكونا بالجهاز العمومي المقيس و 25.7 ألف متكونا بالقطاع الخاص.

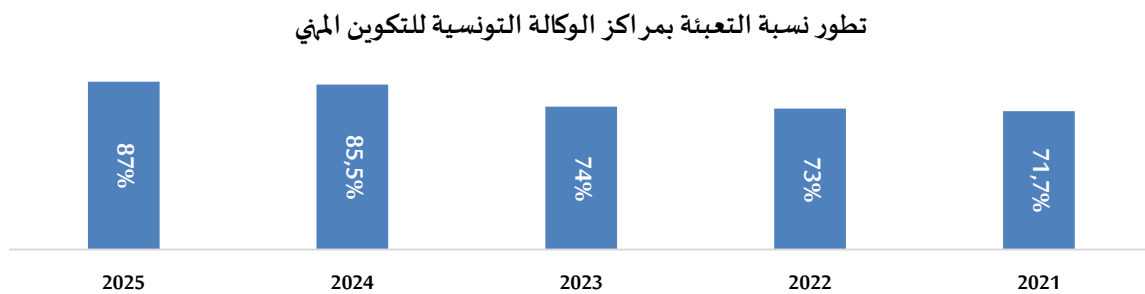


المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني.

كما بلغ عدد المتكوّنين بالجهاز الوطني غير المقيس سنة 2024 قرابة 31.5 ألف متكونا منهم 16.5 ألف متكونا بالتدريب المهني غير المقيس وحوالي 15 ألف متكونا بالقطاع الخاص غير المنظر.

تباين نسبة الالتحاق بالتكوين المهني الأساسي والتي تشمل 1.7%² بالنسبة للفئة العمرية من 10 سنوات فما فوق سنة 2024 حيث تمّ تسجيل فوارق واضحة بين الأوساط الجغرافية وبين الجنسين. وارتفاع نسبة الالتحاق بالتكوين المهني في الوسط الحضري والوطني مقارنة بالوسط الريفي وتفاوت الذكور بشكل ملحوظ على الإناث في جميع الأوساط خاصة بالمناطق الريفية. كما يبرز توزيع الملتحقين حاليا بالتكوين المهني حسب الفئة العمرية تفاوتاً حيث بلغت نسبة الملتحقين بالتكوين المهني قرابة 5.7 % للفئة العمرية 15-19 سنة و 6.6 % بالنسبة للفئة العمرية 20-24 سنة مقابل 1.3 % للفئة العمرية 25-29 سنة.

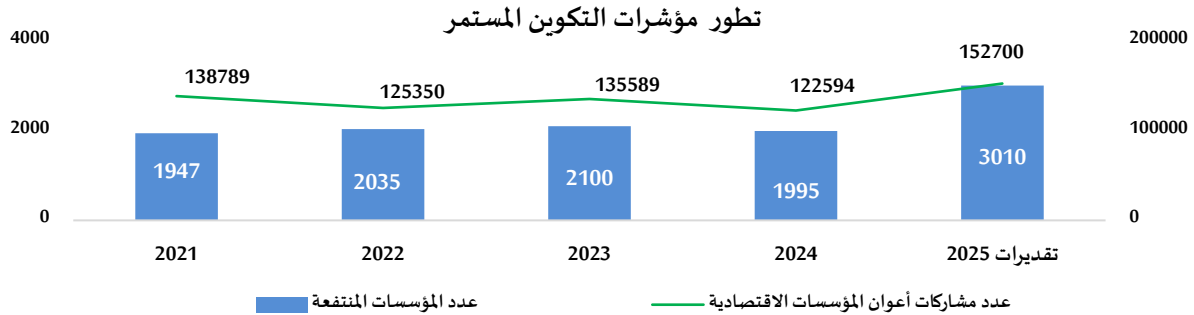
تطور نسبة التعبئة بمراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني لترتفع إلى 87% سنة 2025 مقابل 71,7% سنة 2021.



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني.

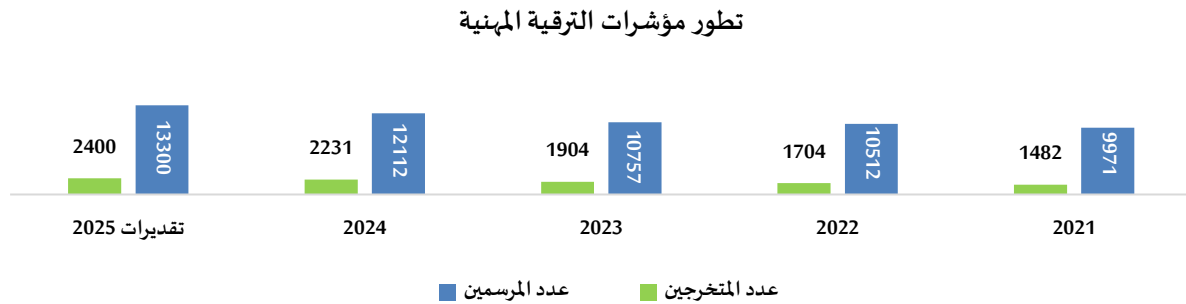
² حسب معطيات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

تطور عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر من 1947 مؤسسة سنة 2021 إلى حدود 1995 مؤسسة سنة 2024 مع انخفاض نسبي في عدد مشاركات الأعوان (139 ألف سنة 2021 مقابل 122 ألف سنة 2024). ومن المتوقع أن يبلغ عدد المؤسسات المنتفعة سنة 2025 قرابة 3010 مؤسسة مع حوالي 152 ألف مشاركة لأعوان المؤسسات الاقتصادية.



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني.

تطور عدد المرسمين في مجال الترقية المهنية من حوالي 9.9 ألف مرسمًا سنة 2021 إلى قرابة 12 ألف سنة 2024.



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني.

هذا ومن المتوقع أن تبلغ الاستثمارات المنجزة في مجال التكوين المهني خلال الفترة 2025-2021 حوالي 248 م د خلال الفترة 2025-2021 وهو ما يمثل نسبة إنجاز في حدود 43 % من الاستثمارات المبرمجة (576 م د) لنفس الفترة.

الاستنتاجات:

تبرز نتائج السياسة الوطنية للتكوين المهني للفترة 2025-2021 أهمية القطاع كمكسب استراتيجي للدولة تجسده خارطة تكوينية تغطي كامل تراب الجمهورية تؤمن مختلف الاختصاصات والمراحل التكوينية وترتكز على مقاربات بيداغوجية تدعم تطوير الكفاءات التقنية والمهارات اللينة. كما تركز منظومة التكوين المهني على شراكات متينة فاعلة مع المؤسسات الاقتصادية والشركاء الدوليين أثمرت نجاعة تشغيلية جيدة ببلوغ نسب إدماج خريجي المنظومة تصل إلى 80 % في سوق الشغل³. إلا أن تطوير منظومة التكوين المهني ودعم استجابتها لتطور وتحول قطاعات الإنتاج وحاجيات سوق الشغل وتطلعات الشباب يتطلب تجاوز عدد من التحديات الهيكلية، مرتبطة بتعدد المتدخلين وضعف التنسيق بينها، ومحدودية آليات التقييم والجودة وضعف انخراط المؤسسات الاقتصادية في تأطير المتكويين بالإضافة

³ المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

إلى ضعف تكامل منظومة التكوين المهني مع بقية مكونات منظومة إعداد الموارد البشرية ومحدودية القدرة على المسيرة السريعة للتحويلات التكنولوجية.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تكمّن أهمية التكوين المهني كأحد أبرز أولويات منظومة إعداد الموارد البشرية في مساهمته في تطوير العرض التكويني المواكب لحاجيات مؤسسات الإنتاج وفتح الأفق للفئات المتكونة عبر اكسابهم المهارات والكفاءات المهنية والتقنية والحياتية اللازمة بما يمكن من تحسين نسبة التشغيلية والحدّ من البطالة بفعالية.

إن الانتقال بالمنظومة نحو مرحلة جديدة من التميز يستوجب إرساء نقلة نوعية لمنظومة التكوين المهني بغاية دعم استجابتها لتحول قطاعات الإنتاج وحاجيات سوق الشغل ولتطلعات الشباب مع إحكام التنسيق بين كل المتدخلين وإرساء آليات التقييم والجودة ووظيفة الاستشراف. كما تستدعي هذه الخيارات انخراط المؤسسات الاقتصادية في تأطير المتكوّنين واعتماد نظام تمويل مرّن وبشروط ميسّرة وتعزيز انفتاح المنظومة على محيطها الإقليمي والدولي ليس فقط لتدعيم توظيف الكفاءات الوطنية بالخارج بل لجعل تونس منصة جذب للاستثمارات الخارجية بفضل قدرتها على مواكبة التحويلات التكنولوجية والتقنية وتطور المهن والرقمنة والاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي.

وتتركز الخطة المرسومة للمنظومة التكوينية خلال الفترة 2026-2030 على إرساء منظومة تكوين مهني في تكامل مع مكونات منظومة إعداد الموارد البشرية، مثمّنة ومرنة وتكرس قيم العمل والتعويل على الذات وتعيد الاعتبار لثقافة العمل وتستجيب لحاجيات سوق الشغل، وذلك من خلال العمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

تطوير حوكمة المنظومة الوطنية للتكوين المهني:

دعم اندماج وتكامل التكوين المهني مع بقية مكونات منظومة إعداد الموارد البشرية من خلال إعداد تصور لمنظومة تكوين مهني تفضي إلى شهادة عليا للتكوين ومراجعة الإطار التشريعي والترتيبي ليشمل التكوين المستمر والقطاع الخاص للتكوين المهني الى جانب إعادة تنظيم وتصنيف هياكل التكوين ومراجعة تنظيم مؤسسات التكوين في علاقة بمرونة التصرف والانفتاح على المحيط الاقتصادي.

تعديل خارطة التكوين المهني بما يستجيب لحاجيات جميع الفئات من طالبي التكوين والمؤسسات الاقتصادية في علاقة بهرم الكفاءات وحاجيات القطاعات الاقتصادية وسوق الشغل والتنمية الجهوية والمحلية وتطوير وتنوع عروض التكوين عبر دعم البنية التحتية والتكنولوجية واعتماد مقاربات مجدّدة للتكوين مع تطوير نمط التكوين مع المؤسسة.

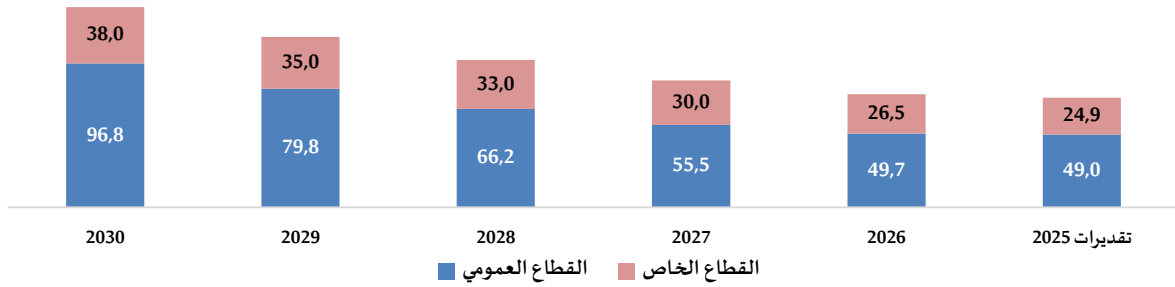
تطوير التكوين الأساسي عن بعد من خلال مراجعة الإطار الترتيبي وتنوع الاختصاصات التكوينية وحسن توظيف الموارد البشرية واعتماد "وحدات التكوين المتنقل" وتأمين حصص تكوين مستمر أو تكوين قصير المدى مع تفعيل الرؤية الجديدة لمراكز الفتاة الريفية كأقطاب لتنمية المهارات والريادة مفتوحة للذكور والإناث ولكافة الفئات العمرية وكافة المستويات التعليمية (تكوين-دعم المبادرة الخاصة-وحدات الإنتاج بالمركز-التشجيع على الابتكار والتجديد-دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي) الى جانب العمل على التعميم التدريجي وتطوير مؤسسات الفرصة الثانية والفرصة الجديدة عبر توسيع شبكة المراكز المعنية ومواصلة تنفيذ عمليات التكوين المستمر والترقية المهنية وتوسيع الشرائح المستهدفة بما يكرس مبدأ التعلم مدى الحياة.

دعم مساهمة القطاع الخاص في التكوين المهني خاصة من خلال مراجعة كراس الشروط المتعلق بضبط قواعد إحداث وسير مؤسسات التكوين المهني الخاصة وتطوير برنامج صك التكوين الأساسي إلى جانب استهداف الاختصاصات في القطاعات الواعدة وتنظيم التكوين المهني الأساسي حسب شروط وآليات تأهيل وتصنيف مؤسسات التكوين المهني الخاصة والتشجيع على الانخراط في التكوين المنظر.

ترسيخ مبدأ القيادة والتجديد والتقييم في مختلف مراحل التكوين المهني حيث سيتم تركيز "وحدة الاستراتيجية ومحفظة المشاريع" و"وحدة الابتكار والتجديد والذكاء الاصطناعي" ومواصلة العمل على إحداث هيكل وطني يعنى بتطوير جودة التكوين المهني وفق معايير وطنية ودولية ومواصلة رقمنة الخدمات المسداة.

وستمكن مختلف هذه المشاريع والمبادرات من رفع طاقة التكوين بالجهاز الوطني المقيس إلى قرابة 135 ألف متكونا في سنة 2030 منها 90 ألف متكونا بمؤسسات التكوين الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني وقرابة 7000 متكونا ببقية مؤسسات التكوين العمومية وحوالي 38 ألف متكونا بالمؤسسات الخاصة للتكوين المهني سنة 2030.

تطور عدد المتكونين بالجهاز الوطني للتكوين المهني



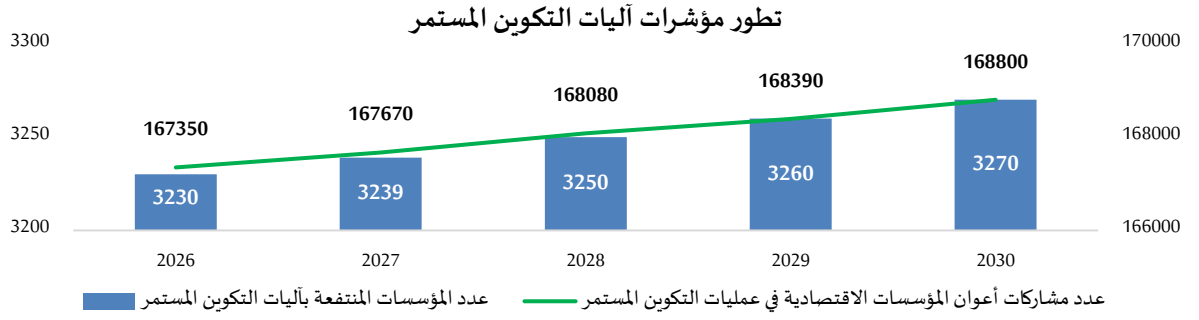
المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

تطوير الكفاءات والمهارات وفق متطلبات الاقتصاد الوطني وحاجيات سوق الشغل بما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية:

دعم انفتاح التكوين المهني على القطاعات والمؤسسات الاقتصادية بما يضمن التكامل مع القطاع الخاص من خلال تطوير منظومة اليقظة والاستشراف لتحديد الحاجيات المستجدة والمستقبلية لسوق الشغل وتطوير التكوين بالمؤسسة عبر تعميم علامة "المؤسسة المكونة" وتنظيم وظيفة المؤطر داخل المؤسسة الاقتصادية ودعمها وتحفيز المؤطرين من خلال عمليات التكوين والتأهيل ومساندة المنظمات المهنية في تركيز ومرافقة "وحدات دعم التكوين والتشغيلية" وتنفيذ عمليات تكوين قصيرة المدة وحسب الطلب بما يكرس مرونة جهاز التكوين المهني للاستجابة السريعة لحاجيات سوق الشغل والمؤسسات من اليد العاملة المختصة والاستجابة لانتظارات طالبي التكوين.

تحسين جودة التكوين المهني بما يضمن القدرة على التفاعل والاستجابة لمتطلبات الاقتصاد ولحاجيات سوق الشغل حيث سيتم العمل على دعم التجديد في الأساليب البيداغوجية وصياغة هندسة خصوصية لبرامج التكوين من خلال جذب مشترك قطاعي للتكوين يتبع بـ "مسار تخصصي للتكوين" يمكن من الحصول على شهادة تكوينية في التكوين الأساسي إلى جانب تصميم مواصفات تكوين جديدة وتطوير البرامج التكوينية من خلال إدماج المهارات الحياتية والرقمية واعتماد اللغة الانكليزية في عدد من الاختصاصات والانتقال من نظام تنظير الشهادات إلى نظام اعتماد/تأهيل مؤسسات التكوين المهني.

تطوير خدمات التكوين المستمر والترقية المهنية من خلال مراجعة منظومة التمويل الموجه للمؤسسات وتوفير إحاطة مبسطة وسريعة مع تكييف عروض التكوين لمتغيرات سوق الشغل وإعداد مواصفات ومعايير خاصة بالتكوين المستمر حيث ستتمكن هذه الجهود من الترفع في عدد المؤسسات المنتفحة بآليات التكوين المستمر إلى 3270 سنة 2030 مقابل 3000 مؤسسة سنة 2025 ورفع عدد المستفيدين بالتكوين المستمر لـ 169 ألف مقابل 153 ألف خلال نفس الفترة بالإضافة إلى دعم الترقية المهنية من خلال العمل على رفع عدد المرشحين في التكوين الإشهادي للترقية المهنية لـ 12200 مرشحا سنة 2030.



تعزيز التشغيلية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وذلك من خلال:

تعزيز ثقة طالبي التكوين وتحفيزهم للإقبال على مسلك التكوين المهني عبر إطلاق بوابة الإعلام والتوجيه وتطوير الخطة الاتصالية والرفع من مقدار المنحة وتوسيع قاعدة المنتفعين بها مع تطويرها لتشمل القطاعات ذات الأولوية وتنظيم مسابقات وملتقيات وطنية/إقليمية/جهوية للتكوين المهني والمهني وتأمين المشاركة في المسابقات الدولية وأولمبياد المهني.

تثمين كفاءات ومهارات طالبي التكوين بما يمكن من تحسين التشغيلية وتحقيق الإدماج من خلال تركيز نظام الإشهاد ونظام الإقرار بمكتسبات الخبرة ومراجعة الإطار العام للشهادات وإعداد واعتماد المدونة الوطنية للكفاءات وشهادات التكوين وتوحيد الآليات المتوفرة على المستوى الوطني فضلا عن مؤسسة نمط التكوين قصير المدى من خلال تنظيم الاعتراف بالشهادات والمكتسبات.

تعزيز التكامل الإقليمي والدولي من خلال العمل على إعداد إطار ترتبي لتنظيم عمليات إسداء الخبرات في مجال التكوين المهني على المستوى الدولي ودعم تبادل الخبرات وتطوير التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وتطوير نظام مقروئية الشهادات التكوينية ونظام الاعتراف المتبادل بها مع مختلف الدول.

دعم الابتكار وريادة الأعمال وذلك قصد بعث جيل جديد من الشباب يؤمن بثقافة المبادرة ويقطع مع عقلية التواكل من خلال إحداث وحدات إنتاج مصغرة وحاضنات أعمال وخلايا للمبادرة الخاصة داخل مؤسسات التكوين من أجل تنمية ثقافة المبادرة لدى المتكونين إلى جانب دمج مهارات الإبداع والمبادرة الخاصة في البرامج التكوينية والتشجيع على الابتكار والتجديد والتطوير للاستجابة إلى متطلبات سوق الشغل.

تعليم عالي ذو جودة وإشعاع دولي

يعتبر التعليم العالي من أهم ركائز المشروع الوطني لبناء مجتمع المعرفة وأحد دعائم التنمية التي تستند إليها الدولة لتعزيز قدراتها الابتكارية وتنافسية اقتصادها في عالم متسارع وكذلك الاستجابة لأولويات المرحلة المقبلة القائمة على تكريس الدور الاجتماعي للدولة وضمان تكافؤ الفرص للجميع وبصفة عادلة من خلال توفير خدمات تعليم عالي جيدة مع تطوير الاختصاصات التكنولوجية والعلمية بما يستجيب للتطور المستقبلي لحاجيات التنمية وطنيا ودوليا.

وتجسيدا لهذا الخيار الاستراتيجي، تخصص المجموعة الوطنية ما لا يقل عن 3.3% من ميزانية الدولة و1.3% من الناتج المحلي الإجمالي لتطوير القطاع وهو ليس مجرد إنفاق عمومي بل هو استثمار في السيادة البشرية بهدف الارتقاء بجامعاتنا إلى المعايير الدولية مضمنا منظومة متكاملة تتسم بالجودة والفاعلية والإنصاف والاستجابة لمتطلبات سوق الشغل.

أهم نتائج الفترة 2021-2025

تضمنت سياسة التعليم العالي خلال الفترة 2021-2025 إصلاحات هيكلية عميقة شملت خاصة تنفيذ مشروع إصلاح المنظومة التكوينية للقطاع بهدف ضمان منظومة تعليم متطورة ومبتكرة ذات إشعاع دولي ودور ريادي في التنمية إضافة إلى ضمان حياة جامعية وإحاطة أشمل وحوكمة وتصرف ناجع وأكثر فاعلية في الموارد المتاحة. وقد أفضت الإجراءات والتدابير المتخذة إلى جملة من الإنجازات تمثلت بالأساس في:

منظومة تكوينية متطورة ومبتكرة:

تحسين جودة التعليم العالي وتوجيهه نحو التميز بتحديث مسار التأهيل ودعم عروض إسناد الشهادة الوطنية في نظام "أمد" ومأسسة ودعم التكوين الأساسي في الإجازة الوطنية للتربية والتعليم إلى جانب بعث 35 برنامج تكوين مشترك مع القطاع الخاص والعمل على ضمان الجودة والاعتماد وتعزيز التموقع الدولي للجامعات التونسية وتحسين نتائج التصنيف العالمي وذلك بإحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي ومرافقة الجامعات لدخول التصنيف بصفة تدريبية والانخراط في المسار الإشهادي وفي برنامج دعم الجودة إضافة إلى تحفيزها للحصول على أكبر عدد ممكن من برامج التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي الدولي والوطني. وهو ما مكّن من حصول 8 جامعات على الترتيب 1001+ والمحافظة عليه في التصنيف السنوي لمجلة "Times Higher Education" خلال سنة 2025 مقارنة بـ 6 جامعات خلال سنة 2021 ودخول جامعة تونس المنار ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000 إلى جانب حصول 27 مؤسسة جامعية على شهادة مطابقة في اعتماد نظام لإدارة الجودة سنة 2024 مقابل 5 مؤسسات سنة 2021 وحصول 60 برنامجا على شهادة الاعتماد الأكاديمي مقابل 22 برنامجا خلال نفس الفترة.

تطوير جودة التعليم العالي الخاص بإعداد مشروع تنقيح القانون المتعلق بالتعليم العالي الخاص ومراجعة كراس الشروط المتعلق بتنظيم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي وضبط معايير إسناد معادلة الشهادات والعناوين ومراجعة مقاييس وإجراءات الاعتراف بمعادلة الشهادات التي تسلمها المؤسسات الخاصة للتعليم العالي إلى جانب رفع إيقاف إسداء الرخص لإحداث مؤسسات خاصة في المجال شبه الطبي.

تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية ودعم انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي عبر إعداد برامج تكوين لتدريس الكفاءات اللينة وكفاءات التعلم والكفاءات اللغوية في الفرنسية والإنجليزية وإعداد دليل مرجعي للكفاءات ومرافقة أقسام اللغة الفرنسية في 15 مؤسسة جامعية قصد دعم مهنة عروض التكوين إلى جانب مواصلة تنفيذ مشروع تحديث شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وإعداد تصوّر لتجديد التكوين بشبكة المعاهد العليا للفنون والحرف ومواصلة تنفيذ مشروع المعاهد العليا للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا من أجل اقتصاد أخضر وشامل وإعداد دليل مرجعي للمهن والكفاءات في مجال البيئة.

تنفيذ مشاريع مشتركة مع المؤسسات الاقتصادية على غرار مشروع المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس بالتعاون مع شركة خاصة لتطوير نظام لتخزين الطاقات المتجددة ونموذج أولي لمحول ذكي لإدماج الطاقات المتجددة في الشبكات الكهربائية واستخدامها كوسائل تدريب للطلبة والمهنيين ومشروع مخبر للتحليل الحسي بالتعاون مع مؤسسات محلية في قطاع زيت الزيتون فضلا عن إنشاء قاعدة بيانات في علم الأعصاب ونظام مواعيد ذكي في المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة.

تطوير مراكز المهن وإشهاد الكفاءات من خلال تقديم دورات تكوينية في المهارات الشخصية والتواصل والإعلامية واللغات (الإنجليزية والفرنسية) فضلا عن دعم ثقافة المبادرة وتركيز أقطاب الطالب المبادر ومرافقة جامعة منوبة في مسار الاعتماد كجامعة مبادرة لتصبح أول جامعة تونسية وعربية وإفريقية معتمدة طبقا لدليل NCEE حيث بلغ عدد المتكويّنين في برنامج الطالب المبادر حوالي 120 مدرسا وأكثر من 1200 طالبا.

حياة جامعية أفضل وإحاطة أشمل:

تعزيز طاقة الاستيعاب وتطوير جودة الخدمات وإحداث مركبات رياضية متعددة الاختصاصات وبناء مراكز ثقافية جامعية إضافة إلى إحداث منصة رقمية للإحاطة النفسية للطلبة عن بعد وتكثيف الأنشطة التثقيفية والوقائية ذات العلاقة بالصحة النفسية للطلبة وبمناهضة الجرائم الإلكترونية ومكافحة العنف.

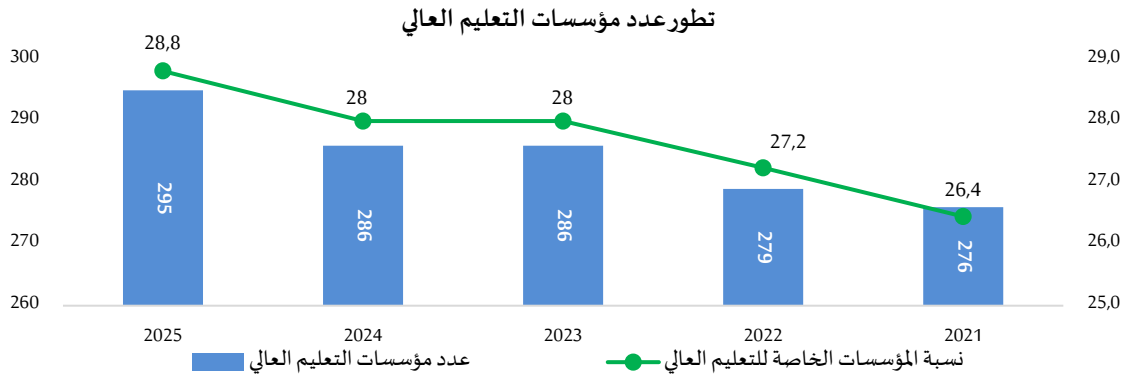
التحكم في الكلفة والموارد بجميع مؤسسات الخدمات الجامعية وذلك من خلال رقمنة الخدمات الجامعية والإدارية من خلال تعميم التغطية بشبكة الأنترنت وإحداث بوابات وab رقمية مستقلة بكل مؤسسة خدمات جامعية وتركيز منظومة رقمية مندمجة للتصرف في الخدمات الجامعية والاعتماد على البطاقة الذكية وإرساء نظام معلوماتي مندمج وتركيز منظومة قطاعية للحوسبة السحابية وتركيز منظومة الختم الإلكتروني المرئي بما مكن من إصدار الشهادات العلمية بصيغة إلكترونية إضافة إلى إرساء منصة رقمية تعنى بدراسة ملفات المعادلة عن بعد وتحديث آليات التكوين لمواكبة التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تمّ تركيز خزانات مياه قصد التحكم في حسن استغلال الموارد المائية وتجهيز عدد من المؤسسات الجامعية بالطاقة الشمسية بما يساهم في تخفيف الأعباء المالية والمحافظة على الموارد الطبيعية.

تطور مكاسب منظومة التعليم العالي

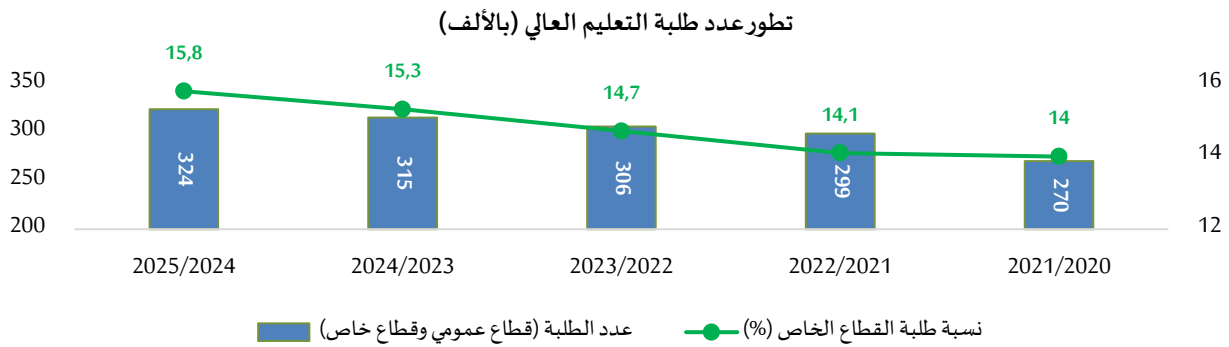
شهدت الميزانية المخصصة لمنظومة التعليم العالي تطورا ملحوظا حيث بلغت 2294 م د سنة 2025 مقابل 2160 م د سنة 2021 وهو ما يعكس التزام الدولة بتعزيز الاستثمار في هذا المجال وتطوير البنية التحتية الجامعية وتحسين جودة التكوين الأكاديمي وقد ساهمت في تحسين عديد المؤشرات كما يلي:

تطور عدد المؤسسات الجامعية لتبلغ 295 مؤسسة سنة 2025 مقارنة بـ 276 مؤسسة سنة 2021 منها 28.8% مؤسسات للتعليم الخاص.



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تطور عدد الطلبة المسجلين من 270 ألف طالب سنة 2021/2020 إلى 324 ألف سنة 2025/2024 حيث يستأثر القطاع الخاص بحوالي 15,8% من مجموع الطلبة. وتبلغ نسبة الطلبة الأجانب قرابة 3% في منظومة التعليم العالي موزعين بين 43% في القطاع العمومي و57% في القطاع الخاص ويمثل الطلبة الأفارقة منهم حوالي 81%.



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تحسن مستوى الخدمات الجامعية بفضل تخصيص 21,1% من ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي للهبوض بجودة الخدمات حيث تطور عدد المبيتات الجامعية والمطاعم الجامعية إلى 130 مبيت و81 مطعم جامعي بالسنة الجامعية 2025/2024 وتم إنجاز 25 مشروع تهيئة بمختلف مؤسسات الخدمات الجامعية في الفترة الممتدة بين 2025-2021 وهو ما مكن من بلوغ طاقة استيعاب جمالية بحوالي 66 ألف سرير منها 52,5 ألف بالمبيتات العمومية.

تطور عدد المبيتات الجامعية والمطاعم الجامعية

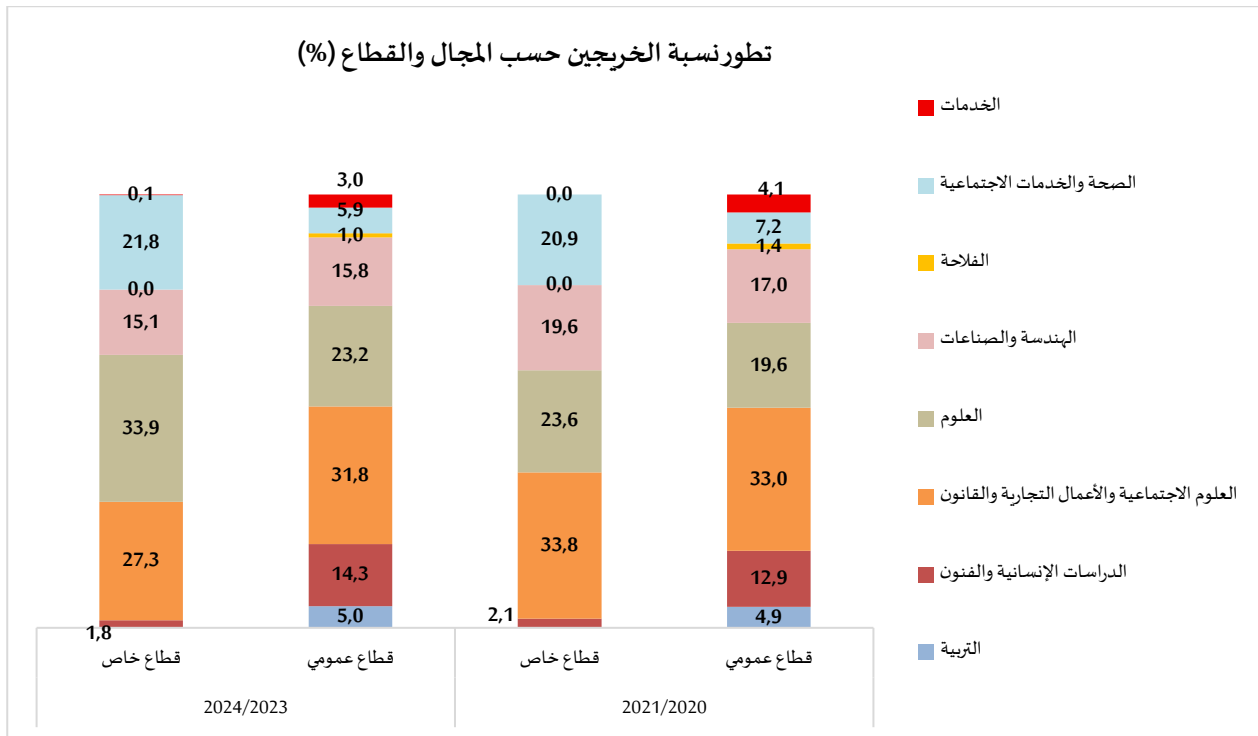


المصدر: الإحصاء الجامعي

كما شهدت مؤسسات السكن الجامعي التي تقدم خدمات متكاملة ارتفاعا لتبلغ 77 مؤسسة سنة 2021 مقابل 46 سنة 2025 إلى جانب تطور نسبة الانخراط بالنشاط الثقافي والرياضي بمؤسسات التعليم العالي والبحث ومؤسسات الخدمات الجامعية خلال السنة الجامعية 2024/2023 إلى 27% مقابل 18.6% خلال السنة الجامعية 2022/2021.

تطور مخرجات المنظومة الجامعية:

شهد عدد الخريجين ارتفاعا من 61 ألف متخرجا سنة 2021 إلى حدود 71 ألف متخرجا سنة 2024 ويمثل القطاع الخاص قرابة 17% من عدد الخريجين. ويسجل مجال العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون أعلى نسبة تخرج (31.6%) مقارنة بمجال العلوم (23.3%) والصحة والخدمات الاجتماعية (5.9%) خلال السنة الجامعية 2024/2023 وذلك بالقطاع العمومي. كما شهد مجال الهندسة والصناعات الإنتاجية والبناء تراجعا في نسبة الخريجين في حدود 15.9% في القطاع العمومي مقابل ارتفاع في القطاع الخاص حيث بلغت 47.8% خلال نفس السنة الجامعية.



المصدر: الإحصاء الجامعي

الاستنتاجات:

تميزت منظومة التعليم العالي في تونس بخارطة جامعية شاملة متعددة الاختصاصات إضافة إلى وجود كفاءات جامعية ذات خبرة عالية وانفتاح المؤسسات الجامعية على الفضاءات الدولية وعلى محيطها الاقتصادي والاجتماعي مما عزز جودة التكوين والمخرجات الجامعية. كما تحظى المنظومة بعدد الفرص المرتبطة خاصة بتطوير التعليم عن بعد والمنصات الرقمية وظهور مهن جديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة بما يمكن من تحويل الجامعات التونسية إلى منارات رقمية هذا فضلا عن استقطاب الطلبة الأجانب بما يساهم في تعزيز الموارد الذاتية للجامعات عبر رسوم التسجيل.

في المقابل تواجه المنظومة عدة تحديات هيكلية أبرزها ضعف نسق مواءمة البرامج الجامعية مع سرعة تغيرات سوق الشغل والمهن الجديدة إلى جانب محدودية الخدمات الجامعية وخاصة الإيواء الجامعي خاصة ببعض الجهات فضلا عن هجرة الكفاءات من الأساتذة

وبالباشرين والتي تمثل استنزافا لمجهود الاستثمار الوطني في الموارد البشرية مما يفرض تعزيز منظومة التقييم وضمان الجودة والعمل الجاد على استعادة جاذبية الصرح الجامعي التونسي وصون رصيده البشري كأولوية وطنية مطلقة.

1. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

في ظل التحوّلات والتطوّرات المتسارعة وتواصل ارتفاع نسبة الشباب (15-34 سنة) التي تناهز حوالي 26.8% من السكان سنة 2024 بما يخلق ضغطا على المنظومة فضلا عن التحول نحو الاقتصاد الرقمي والمعرفي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أصبح من الضروري إعادة هيكلة العرض الجامعي وتكييفه مع الطلب المتغيّر وفق خطة شاملة تهدف إلى تحويل المؤسسة الجامعية من مجرد فضاء للتحصّل العلمي إلى حاضنة وطنية للابتكار والتجديد والريادة من خلال خاصة إرساء منظومة تعليم عالي متطورة تركز التفوق التكنولوجي وتعزّز نسق التنمية مع ضمان الجودة والحوكمة الناجعة والفعّالة وتضمن للشباب التونسي مكانا في الصفوف الأولى لقيادة المستقبل المعرفي والتكنولوجي في ظلّ دولة تراعي الإبداع وتؤمن بأن الاستثمار في العقل هو أقصى درجات السيادة الوطنية.

وعلى هذا الأساس، تتمثّل الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي في:

تعزيز جودة التكوين وتطوير مهارات الخريجين

تحديث البرامج الجامعية وتطوير المهارات الرقمية والتكنولوجية من خلال إدماج تخصصات جديدة في مجالات البيئة والرقمنة والذكاء الاصطناعي وإعداد خارطة وطنية للمهن المستقبلية والبرامج البيداغوجية الملائمة وتعزيز جودة التعليم عبر هيكلة الوظائف البيداغوجية وإدماج كفاءات وخبرات متخصصة في التصميم البيداغوجي وتحليل البيانات الأكاديمية والدعم الفني للتدريس الرقمي. هذا، إلى جانب تطوير المهارات الرقمية والتكنولوجية عبر إدماج التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التدريس والابتكار البيداغوجي باستخدام الوسائط الرقمية والمنصات التعليمية والمحتويات التفاعلية وتوفير محتويات تعليمية مكيفة لمختلف الفئات وإدراج وحدات في المهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي في جميع التخصصات وإنشاء مراكز تدريب رقمية داخل الجامعات لتقديم برامج تأهيلية في البرمجة وتحليل البيانات والأمن السيبراني بما يساهم في تأهيل الكفاءات لمتطلبات سوق العمل.

تطوير البنية التحتية الرقمية وتوفير الوسائل التقنية الملائمة لضمان استمرارية وجودة الخدمات التعليمية في جميع المؤسسات الجامعية عبر تجهيز المؤسسات بمعدات رقمية متقدمة وتوفير شبكات اتصال ذات أداء عال والعمل على تحسين سرعة تدفق الأنترنات بالتنسيق مع جامعة تونس الافتراضية ومركز الحساب الخوارزمي بما يتيح للطلبة والأساتذة النفاذ السلس إلى المواد البيداغوجية الرقمية والمنصات التعليمية الذكية.

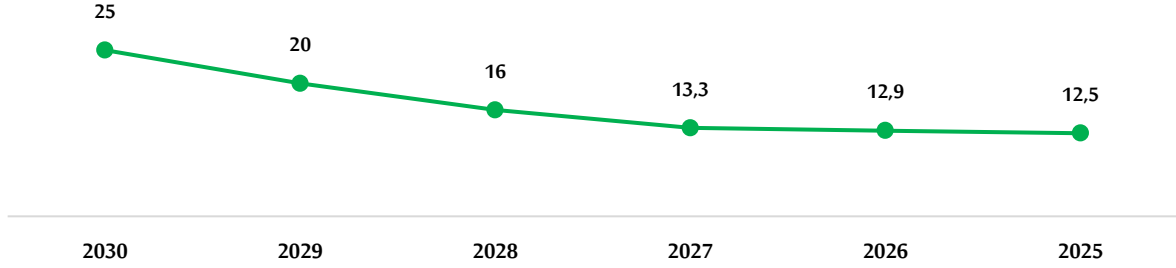
الانفتاح الدولي والرفع من جاذبية منظومة التعليم العالي بإنشاء برامج دراسية مشتركة أو مزدوجة مع جامعات أجنبية والعمل على تنفيذ مشاريع الإشراف على الرسائل العلمية المشتركة وإرساء مسار تكوين باللغة الإنجليزية لجذب أسواق جديدة بما يساهم في نقل المعارف والخبرات في إطار عقود واتفاقيات إضافة إلى تعزيز التموقع الدولي للجامعات التونسية عبر إرساء إطار قانوني وتنظيمي ملائم للتعاون الدولي والتمويل الخارجي وتحسين نتائج التصنيف العالمي حيث ينتظر تسجيل 11 جامعة مصنّفة باعتماد (THE) سنة 2030.

تعزيز دور التعليم العالي الخاص بهدف مواكبة مع التطورات المتسارعة والمعايير الدولية المعتمدة في التعليم العالي وجعله رافده استراتيجية لتعزيز الاستثمار وتحفيزه وذلك من خلال إصدار القانون المتعلق بالتعليم العالي الخاص ومراجعة كراس الشروط المتعلق بتنظيم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي إضافة إلى ضبط معايير إسناد معادلة الشهادات والعناوين وضبط مقاييس وإجراءات الاعتراف بمعادلة الشهادات التي تسلمها المؤسسات الخاصة للتعليم العالي.

ضمان الجودة والاعتماد عبر إرساء إطار مؤسساتي شامل يركز على ترسيخ ثقافة الجودة في مؤسسات التعليم العالي وتفعيل آليات ضمان الجودة الداخلية إلى جانب إرساء التقييم الذاتي كأداة للتحسين المستمر مع دعم مسار الاعتماد الأكاديمي وتوسيع نطاقه فضلا

عن اعتماد آليات تقييم وطنية شاملة ومؤشرات أداء وهو ما سيُمكّن من حصول نسبة 25% من برامج التكوين على الاعتماد الأكاديمي سنة 2030.

نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (%)



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تطوير منظومة التكوين المستمر وذلك تكريسا لمفهوم التعلم مدى الحياة وتحقيق التكامل بين التكوين النظامي والتكوين المستمر حيث سيتم العمل على وضع إطار تنظيمي وتشريعي ومالي خاص بالتكوين المستمر وتنظيم التكوين حسب الطلب وتأمين مكتسبات الخبرة المهنية إضافة إلى مراجعة النصوص المتعلقة باستعمال عائدات أنشطة انفتاح الجامعة على المحيط لضمان الاستجابة للطلبات الخصوصية للتكوين وتنوع عروض التكوين المستمر باعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصال وصياغة برامج دراسات خصوصية تأخذ بعين الاعتبار التجربة وتوظف مناهج ملائمة للتعلم مدى الحياة.

دعم انخراط الخريجين واندماجهم في سوق الشغل

تفعيل آليات دعم التشغيل وذلك من خلال تطوير دور مراكز المهن وإشهاد الكفاءات على المستوى الجهوي وربطها بالمؤسسات الاقتصادية وتوسيع فرص التعليم التطبيقي والتدريب الميداني بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية عبر بلورة إطار قانوني متجدد يضمن حوكمة هذه المراكز ونجاعتها إلى جانب تحسين الخدمات عبر المنظومة الإعلامية الخاصة بها وتطوير برامج المرافقة الشخصية والمهنية للطلبة والخريجين وإرساء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الاقتصادية والصناعية لتوفير فرص تدريب وتشغيل فضلا عن تنظيم تظاهرات تجمع المشغلين بالطلبة والباحثين عن تربية وتدريب آلية لتوثيق المهارات والكفاءات المكتسبة خارج الإطار الأكاديمي والعمل على تفعيل دور المراكز الجامعية ومراجعة حوكمتها وتوفير الإمكانيات الضرورية لحسن تسييرها بما يمكنها من متابعة إدماج خريجي التعليم العالي وتوفير البيانات الدقيقة لدعم استراتيجيات الجامعات ومشاريعها الرامية إلى تحقيق الملاءمة بين التكوين والتشغيل إضافة إلى إنجاز الدراسات المتعلقة بالإدماج المهني للخريجين.

مواكبة عروض التكوين لديناميكية سوق الشغل وانفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر اعتماد مقاربة شاملة لمراجعة وتطوير المناهج وأساليب التكوين تستجيب لحاجيات المجتمع وسوق الشغل مع إدماج مفاهيم مرتبطة بالرقمنة والاقتصاد الأخضر واعتماد آليات قانونية وإجرائية لمأسسة تشريك أصحاب المهن والفاعلين الاقتصاديين في صياغة البرامج البيداغوجية وتقييم المكتسبات بما يضمن جودة التكوين وارتباطه الفعلي بمتطلبات التشغيل مع التركيز على تطوير التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية لاعتماد منظومات الإشهاد المصغر والأرصدة المصغرة وفق المعايير الدولية بما يتيح إدماج وحدات تكوينية مرنة وقابلة للتكيف داخل البرامج الأكاديمية ويضمن تحديث العروض التكوينية بشكل دوري لمواكبة المهن الجديدة.

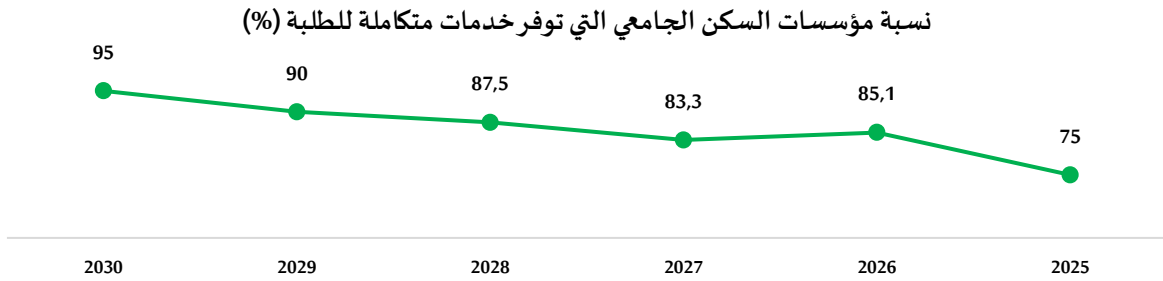
بالتوازي، سيتم إطلاق العمل بالشارات الرقمية للمهارات وتعميم التجارب الناجحة في المؤسسات الجامعية إلى جانب إرساء منظومة التكوين بالتداول لدعم التفاعل بين التكوين الأكاديمي والتطبيقي وتعزيز آلية البناء المشترك للبرامج بما يكرس المقاربة التشاركية وإطلاق برنامج شامل للإرشاد والمرافقة المهنية يعتمد على مقاربة تشاركية تجمع بين الفاعلين وأصحاب الخبرات من الخريجين القدامى.

ترسيخ ثقافة المبادرة ومأسسة أقطاب الطالب المبادرات في الجامعات من خلال تعزيز ثقافة المؤسسة وريادة الأعمال والتعلم مدى الحياة بما يتيح تأمين الخبرات المهنية وتطوير الكفاءات القابلة للتكيف مع التغيرات السريعة وإعادة هيكلة المضامين التعليمية لتشمل مفاهيم

الابتكار وروح المبادرة والتفكير النقدي والعمل الجماعي وهيكلية منظومة الاحتضان الجامعي لمرافقة الطلبة المبادرين في مختلف مراحل تطوير مشاريعهم مع إرساء آلية متابعة وتثمين هذه المشاريع عبر تنظيم مسابقات وطنية وجهوية لتشجيع الابتكار وربطها بمبادرات مماثلة على المستوى الدولي بما يتيح فرص التشبيك وتبادل الخبرات. فضلا عن مؤسسة أقطاب الطالب المبادر داخل الجامعات لتكون فضاءات دائمة لدعم المبادرة والريادة وتوفير الموارد والخدمات اللازمة لتحويل الأفكار إلى مشاريع ذات قيمة اقتصادية واجتماعية.

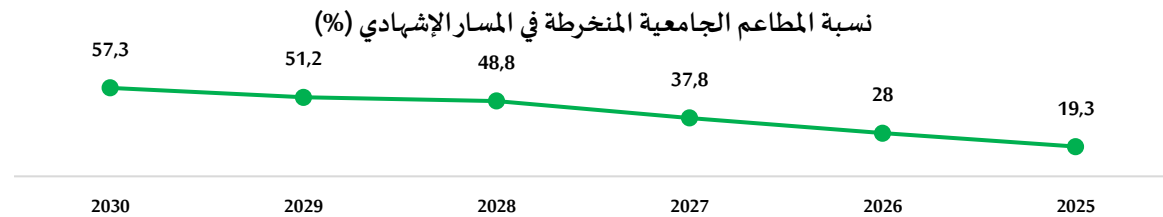
النهوض بالحياة الجامعية

تطوير البنية التحتية ودعم جودة الخدمات الجامعية من خلال تعزيز طاقة الاستيعاب بالأحياء والمبانيات الجامعية بمواصلة أشغال التهيئة والصيانة الدورية لفضاءات الإيواء وبرمجة انجاز 5 مبيتات جامعية توفر خدمات متكاملة بكل من جندوبة وبنزرت وصفاقس (2) ومدنين بطاقة استيعاب 3400 سرير وإنجاز 3 مشاريع توسعة لمبيتات جامعية بكل من الكاف وقفصة وتوزر توفر الغرف الفردية والزوجية وتدعيم طاقة الإيواء بـ 600 سرير إضافي وهو ما سيمكّن من رفع نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة إلى 95% سنة 2030.



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كما ستتواصل أشغال البناء والتوسعة والصيانة والتجهيز وتأهيل المطاعم الجامعية وفق المواصفات الدولية التي يتطلّحها المسار الإشهادي إضافة إلى تأمين سلامة الأكل وتنوعها وتوازنها الغذائي وتوحيد استعمال المنظومة الرقمية لمراقبة التصرف في المطاعم الجامعية، بما يمكن من الرفع من نسق إشهاد المطاعم الجامعية إلى حدود 57% من مجموع المطاعم المتوفرة سنة 2030، فضلا عن بناء وتأهيل المراكز والفضاءات الجامعية للتنشيط الثقافي والرياضي من خلال استكمال الأشغال المتواصلة (مركبين رياضيين) وبرمجة بناء 4 مراكز جامعية جديدة للتنشيط الثقافي والرياضي ببنزرت وزغوان وجندوبة والكاف، إضافة إلى بناء قاعة عروض متعددة الاختصاصات بالمركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بصفاقس وقاعة عروض ثقافية بالمركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بقابس.



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

رقمنة الخدمات الجامعية من خلال تركيز منظومات إعلامية مندمجة وموحدة للتصرف في الخدمات الجامعية مع إرساء الترابط البيئي للمعطيات ذات العلاقة بالخدمات المقدمة للطلبة إضافة إلى تعزيز وسائل الحماية للمعلومات والمعطيات المتعلقة بالخدمات الجامعية عبر الشبكات وتحسين أنظمتها تخزينها فضلا عن اعتماد قنوات حديثة للتواصل مع الطلبة (البوابات، الهاتف الجوال، البطاقة الذكية) مع توفير تجهيزات المراقبة بالمؤسسات الجامعية واستكمال تركيز المنصة الرقمية الخاصة برصد نسب رضا الطالب عن الخدمات الجامعية المسداة.

دعم الإحاطة النفسية والرعاية الصحية للطلبة بالرفع من عدد المنتفعين بالإحاطة النفسية وخاصة المشاركين في مختلف التظاهرات التحسيسية والوقائية إلى جانب تطوير أداء الأخصائيين النفسيين عبر حلقات التكوين المتواصلة وتمكينهم من التجهيزات الضرورية الطبية والإعلامية لتطوير آليات الإصغاء والمرافقة وبرامج الوقاية والتحسيس وتكثيف برامج تنمية الذكاء العاطفي إضافة إلى تعزيز سلك الإخصائيين وأطباء الطب النفسي لتوفير عيادات دورية بمؤسسات الخدمات الجامعية (9 أطباء بمعدل 3 أطباء لكل ديوان خدمات جامعية) وبلغ نسبة 24.5% من الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية سنة 2030.

تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسات الجامعية وذلك بإفراد كل المركبات الجامعية بالجهات بمركز جامعي للتنشيط الثقافي والرياضي ونادي لريادة الأعمال إضافة إلى إحداث نوادي البيئة بكل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات السكن الجامعي والمراكز الجامعية للتنشيط الثقافي والرياضي وتوسيع أفق توظيف الذكاء الاصطناعي وبعث مزيد من النوادي العلمية بالمؤسسات الجامعية وتكثيف برامج التدريب على التقنيات والتكنولوجيات الرقمية مع تنظيم تظاهرات وحملات تحسيسية حول مكافحة الجرائم الالكترونية وأخلاقيات استغلال وسائل الاتصال ونشر ثقافة الاستخدام المسؤول للأنترنات ووسائل الاتصال الحديثة.

دعم حوكمة منظومة التعليم العالي

ضمان التحوّل الرقمي عبر إرساء نظام معلوماتي متكامل قطاعي قابل للترباط البيئي بين جميع مكونات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي مع تأهيل وتطوير البنية التحتية الرقمية عبر توسعة السحاب الرقمي القطاعي الحالي ليشمل الوسط والجنوب وذلك لضمان توفر الخدمات الرقمية للنظام المعلوماتي القطاعي وأنظمة التعليم والمحاضرات عن بعد إلى جانب تأهيل الشبكة الوطنية الجامعية للتجهيزات المدعمة بالذكاء الاصطناعي مع إنجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية لـ 12 مركب جامعي في الجهات وتركيز مركز الحساب الآلي فائق الأداء إضافة إلى تدعيم الهياكل التنظيمية للتحوّل الرقمي عبر مراجعة دور مركز الحساب الخوارزمي وتطوير مهامه في اتجاه تأمين استغلال البنية التحتية التكنولوجية والمعلوماتية وضمان ملاءمتها مع الحاجيات المستجدة.

التوجه نحو التحوّل الطاقّي بإنجاز بناءات مقتصدة للطاقة وتركيز محطات فولطا ضوئية لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بعدد من المؤسسات الجامعية خاصة في المناطق ذات الإشعاع الشمسي العالي (حوالي 70 مؤسسة بنسبة تقدم إنجاز تناهز 90%) والشروع في إعداد دراسات جدوى وقابلية إنجاز مركز امتياز للطاقت المتجددة قصد تعزيز الجهود الوطنية في مجال التحوّل الطاقّي.

دعم استقلالية الجامعات والمؤسسات بالعمل على مراجعة شروط تحويل الجامعات والمؤسسات إلى الصبغة العلمية والتكنولوجية وسحبها على المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية ومرافقة بقية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث العلمي للإندراج في هذه المنظومة فضلا عن دعم تنوع مصادر التمويل عبر تطوير برامج التعليم عن بعد الموجهة للطلبة الدوليين والمهنيين من خلال منصات رقمية تُتيح متابعة دورات تدريبية وشهادات مهنية مقابل معاليم تسجيل مناسبة وبعث برامج ماجستير مهنية مشتركة مع جامعات أجنبية موجهة أساساً للطلبة الدوليين ضمن منظومة استقطاب الكفاءات وتعزيز إشعاع التعليم العالي.

بالتوازي، سيتمّ ضبط الإطار العام لتنظيم التكوين المستمر الذي تسديه الجامعات والمؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث وشبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وإصدار القانون المتعلق بإحداث الوكالة التونسية للطلبة الدوليين الذي يهدف إلى تنمية الموارد الذاتية للمؤسسات الجامعية ومؤسسات الخدمات الجامعية التونسية وضبط طرق استعمال المداخل المتأتية من أنشطة الجامعات والمؤسسات التابعة قصد تعميمه على مراكز البحث ومؤسسات الخدمات الجامعية لمزيد ادخال مرونة على التصرف في الموارد المتأتية من الانفتاح على المحيط وتمكينها من تنمية مواردها الذاتية إلى جانب ترشيد التصرف الإداري والمالي في المشاريع الممولة عن طريق هبات قصد ملاءمته مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية.

بحث وتجديد متجذر في محيطه الاقتصادي والاجتماعي

يعدّ البحث العلمي الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم بناء نسيج اقتصادي تنافسي قادر على الابتكار والتجديد وزيادة القيمة المضافة لمنتجاته بما يدعم تموقعه في سلاسل القيمة العالمية. ومن هذا المنطلق تمّ إرساء منظومة وطنية بحثية متكاملة تضمّ شبكة واسعة من هياكل البحث وكفاءات وطنية ذات اشعاع دولي إلى جانب برامج تمويل وشراكات وطنية ودولية. ويتنزل هذا التوجّه في إطار مسار إصلاحي طموح يجسد أولويات وأهداف المرحلة القادمة ويجعل من البحث العلمي والتجديد ركيزة أساسية تضمن التنافسية في عالم سريع التطور من خلال وضع الذكاء والمعرفة في صميم كل الاختيارات الاستراتيجية لضمان مستقبل تزدهر فيه المبادرة الوطنية وتصان فيه ريادة العقل التونسي.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تميّزت سياسة البحث العلمي خلال الفترة 2021-2025 بتنفيذ مشروع اصلاح يهدف إلى إرساء منظومة بحث وتجديد متميزة ومنفتحة ومشعة على الصعيد الدولي تستجيب لأولويات التنمية الشاملة والعادلة واقتصاد المعرفة عبر تطوير البنية المؤسسية للبحث والتجديد وتنمية رأس المال البشري واستثمار الذكاء الجماعي واستغلال الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية والتحول التكنولوجي الكبرى. وقد أفضى هذا الإصلاح إلى جملة من الإنجازات النوعية والكمية تمثّلت بالأساس في:

تطوير منظومة البحث وترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد عبر تعزيز نجاعة المنظومة وحوكمتها بإعطاء الجامعات ومراكز البحث دور أكبر في متابعة تنفيذ البرامج البحثية وتشريكها في إعداد التصورات الوطنية والشروع في إنجاز استراتيجيات وطنية متكاملة للبحث والتجديد إضافة إلى إعداد مشروع أمر يتعلق بإحداث لجنة وطنية تُعنى بالأخلاقيات العلمية ومكافحة الانتحال العلمي لضمان الشفافية والجودة وإحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي. هذا، إلى جانب مراجعة منظومة التسجيل بالدكتوراه وتحديد شروط استقطاب الطلبة المتميّزين والشروع في إطلاق آلية عقود التميز لتشجيعهم على مواصلة دراستهم بمرحلة الدكتوراه والتفرغ لإنجاز أطروحاتهم وتطوير برامج ما بعد الدكتوراه. كما تواصل إحداث فضاءات التثمين والتجديد وترشيد اقتناء واستعمال التجهيزات العلمية الكبرى وصيانتها مع الشروع في إنجاز دراسة حول وضعيتها وسبل تحسين التصرف فيها في إطار منصات تكنولوجية.

كما تم في نفس المجال دعم الإعلام العلمي والتقني عبر توفير موارد الكترونية متنوعة ومتخصصة للباحثين وتثمين المجالات العلمية التونسية وتحسين مرئيتها ضمن قواعد البيانات الدولية ودعم انتقالها الرقمي وفق معايير النشر الدولي مع تمويل 411 مشروع في إطار برنامجي تشجيع الباحثين الشبان والتشجيع على التميز العلمي و4 مجمعات بحث لتجميع الخبرات وتوحيدها إلى جانب مراجعة مقاييس تقييم المشاريع والهياكل ومواصلة إرساء نظام جودة متكامل داخل هياكل ومؤسسات البحث يستند إلى المتابعة والتقييم المستمر.

توجيه البحث العلمي والتجديد نحو أولويات التنمية واقتصاد المعرفة من خلال تطوير برامج البحوث الإيلافية في مجالات الأمن المائي والطاقي والغذائي والمشروع المجتمعي والتعليم والثقافة والشباب وصحة المواطن والانتقال الرقمي والصناعي والحوكمة واللامركزية والاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة وإدماج 207 باحث في مشاريع بحث تطبيقية داخل المؤسسات الصناعية وإطلاق برامج بحوث سريرية بالشراكة مع وزارة الصحة ودعم البحث في قطاعات مكوّنات السيارات والبيئة إلى جانب اعتماد استراتيجية لتشريك الباحثين في المشاريع الأوروبية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وتكوين شبكة وطنية محورية.

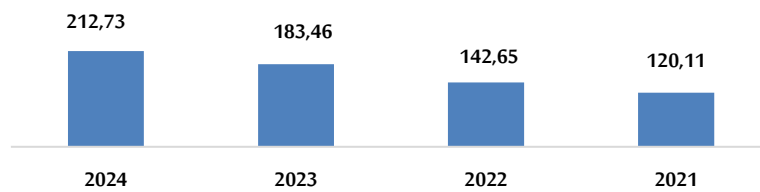
كما تم في نفس الاطار تمويل 25 مشروع تثمين نتائج بحث VRR بالشراكة مع مؤسسات صناعية وشركات ناشئة وإنجاز 4 دراسات فنية حول التخصص الذكي في تونس كأول تجربة في إفريقيا والعالم العربي إلى جانب إحداث 7 مؤسسات ناشئة قائمة على براءات اختراع منبثقة من مخابر عمومية للبحث إضافة إلى إحداث 10 شبكات شراكة قطاعية ضمن الأقطاب التكنولوجية وتمويل 14 مشروعا تشاركيا بين مراكز بحث ومؤسسات تعليم عال وبحث وشركاء اقتصاديين وإحداث 24 وحدة تثمين ونقل التكنولوجيا بمراكز البحث بما مكّن من إحداث 15 مؤسسة ناشئة و11 مشروعا بالشراكة مع مؤسسات اقتصادية.

تدعيم انفتاح منظومة البحث والتجديد وإشعاعها على الصعيد الدولي حيث تم تمويل مشاريع بحث في قطاعات استراتيجية كالطاقات المتجددة والمياه والصحة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة الذكية في إطار الاتفاقيات الثنائية مع عدد من الدول الأوروبية والأفريقية والآسيوية وبلدان أمريكا الشمالية (كندا) مع تمويل مخابر البحث المشتركة مع كل من الجزائر والمغرب فضلا عن الانخراط في شراكات أوروبية جديدة مثل برامج "Biodiversa+" و"Water 4All" ودعم مشاركة الباحثين في لجان البرامج الأوروبية وإرساء منصة "jalios" للتكوين والانضمام إلى مبادرة Euraxess للتعريف بالنظام الوطني للبحث والتجديد والحصول على 57 مشروع بحث وتجديد.

تطور مكاسب ومؤشرات منظومة البحث العلمي والتجديد:

شهدت ميزانية برنامج البحث العلمي تطورا ملحوظا لتبلغ 212.7 م د سنة 2024 مقابل 120 م د سنة 2021 مع تخصيص ما يقارب 16.9% من ميزانية البرنامج لتمويل هياكل البحث خلال سنة 2024.

تطور ميزانية برنامج البحث العلمي (م د)

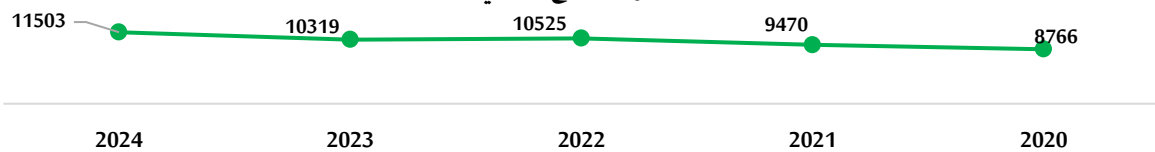


المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وقد مكّنت هذه الاستثمارات من رفع عدد مخابر البحث إلى 530 مخبر سنة 2025 نتيجة تطور عدد من الوحدات إلى مخابر بحث مقابل استقرار عدد مراكز البحث في حدود 40 مركز بحث رافقه ارتفاع عدد المدرّسين الباحثين من 12.6 ألف مدرس باحث في سنة 2021 إلى 12.9 ألف مدرس باحث في سنة 2025.

كما ارتفعت المنشورات العلمية لتبلغ 11503 سنة 2024 مقابل 9470 منشورا علميا سنة 2021 منها 50% في إطار التعاون الدولي إضافة إلى تحسن تأثير ومقروئية المقالات التونسية حيث بلغ مؤشر تأثير الاستشهاد المرجح 1.18 سنة 2024 متجاوزا بذلك المتوسط العالمي.

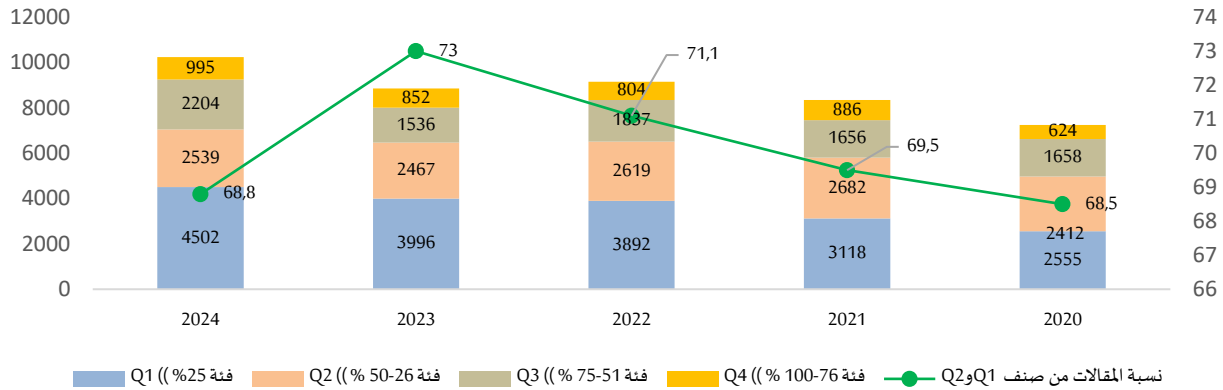
تطور الانتاج العلمي



المصدر: scival

وفي إطار تميز وإشعاع مخرجات الأنشطة البحثية، فقد شهدت المقالات المنشورة في المجالات العلمية العربية المعروفة لدى هيئات التصنيف من صنف Q1 وQ2 تطورا ملحوظا من 4967 مقال سنة 2020 إلى 7041 مقال سنة 2024.

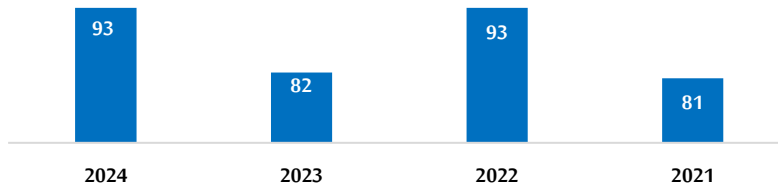
نسبة المقالات المنشورة في المجالات العلمية من صنف Q1 و Q2



المصدر: sciaval

وقد انبثق عن برامج ومشاريع البحث والتجديد إحداث 12 مؤسسة ناشئة إلى جانب تطور ملحوظ في عدد مطالب براءات الاختراع الوطنية المنبثقة عن منظومة البحث خلال الفترة 2024-2021 مع تسجيل ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث والتطوير حيث لم تتجاوز الاتفاقيات المبرمة بين هياكل البحث والشركاء الاقتصاديين 178 اتفاقية سنة 2024 مقابل 163 سنة 2021.

تطور براءات الاختراع لهياكل البحث العلمي



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الاستنتاجات

يحتل البحث العلمي في تونس موقعا رياديا على المستوى الإفريقي من حيث عدد الباحثين وفق مؤشر الابتكار العالمي مدعوما بخيار استراتيجي للدولة جعل من البحث العلمي مسألة أمن قومي وأولوية وطنية مطلقة إضافة إلى وجود مؤسسات بحث عريقة في اختصاصات حيوية وموارد بشرية هامة وبرامج تعاون دولي متنوعة فضلا عن إطار قانوني داعم للتجديد مع توفر فرص بحث واعدة في عديد المجالات وخاصة المجالات الاستراتيجية مثل الطاقات المتجددة والماء والزراعة الذكية والصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

ورغم هذه المكاسب فإن المنظومة تواجه تحديات هيكلية أبرزها تشتت الاستراتيجيات القطاعية وضعف التمويل ونقص آليات التقييم إلى جانب غياب آليات الربط مع المؤسسات الاقتصادية وضعف البحث التطبيقي الموجه للأولويات الوطنية مقارنة بالبحث الأكاديمي وهجرة الكفاءات وصعوبة استقطاب الباحثين المتميزين وعزوف المؤسسات الاقتصادية عن الاستثمار في البحث العلمي وتوظيف مخرجاته. وهو واقع يتطلب تدخلا حازما لربط البحث العلمي بالدورة الاقتصادية وضمان الصمود أمام المنافسة العالمية عبر تحويل البحث والابتكار إلى قاطرة للتنمية الاقتصادية.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تمثل الاستراتيجية الوطنية للبحث والتجديد أبرز الآليات الداعمة للتنمية الشاملة وتوفير الحلول الناجعة والمقاربات المجدية للإشكالات الجوهرية المطروحة. ويعتمد كسب رهانات الأداء المتميز لمنظومة البحث والتجديد بالخصوص على تصويب المجهود البحثي نحو الأولويات ومقومات السيادة الوطنية في مقدمتها الأمن الغذائي والطاقي والصحي مع الدفع نحو التحول الرقمي والتحديث الصناعي والبيئة. هذا إلى جانب تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية وتفعيل الحاضنات وربط نتائج البحث بحاجيات النسيج الاقتصادي والمجتمعي ومواكبة التطور السريع لإنتاج المعرفة وتطبيقاتها التكنولوجية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والإعداد للتعامل مع التمويل التنافسي وتنوع مصادر الدعم لمشاريع البحوث حيث أنّ سياسة البحث العلمي مطالبة بإعادة التوقيع ضمن منظومة أكثر ديناميكية واستشرافاً تتجاوز الأطر التقليدية نحو نماذج تكاملية بين البحث والابتكار والاقتصاد المعرفي.

وتمثل الأهداف الاستراتيجية للبحث والتجديد بالخصوص في:

تعزيز مرونة المنظومة الوطنية للبحث والتجديد ورفع قدرتها على الأداء

تعزيز الحوكمة الأفقية بتوظيف المواثيق التنافسية القطاعية كإطار مؤسسي يضمن التنسيق الأفقي بين الجامعات ومراكز البحث والوزارات والقطاع الخاص، بما يسمح بتحديد الأولويات البحثية لكل قطاع بشكل تشاركي وتمنح المرونة لتعديل هذه الأولويات وفق التحولات الوطنية والدولية إلى جانب إعادة تفعيل الميزانية الأفقية للبحث.

تطوير المنظومة التشريعية عبر مراجعة القانون التوجيهي للبحث العلمي ومختلف النصوص القانونية المرتبطة بالقطاع في اتجاه تطويرها وضمان مرونتها بما يتماشى مع حاجيات القطاع على غرار وضع إطار قانوني للتصرف في التجهيزات العلمية الكبرى ذات الاستعمال المشترك ومراجعة تنظيم مخبر البحث ووحدات البحث ومجموعات البحث وطرق تسييرها إلى جانب إرساء الضوابط الأخلاقية العلمية ومكافحة الانتحال العلمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والنشر الجامعي وضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للدكتوراه ضمن نظام "أمد" وإحداث وتنظيم مدارس الدكتوراه فضلاً عن ضبط طرق استعمال المداخل المتأتمية من أنشطة الجامعات والمؤسسات التابعة لها.

دعم التنوع والاستدامة في تمويل البحث بتفعيل منظومة تحفيزية لتنوع مصادر التمويل سواء عبر التحفيزات المالية والجبائية الموجهة للبحث العلمي وتشجيع المؤسسات على الاستفادة منها أو عبر استقطاب التمويل الدولي أو تحويل جزء من رسوم الطلبة الأجانب في إطار منح تنافسية.

إرساء أنظمة اليقظة التكنولوجية والاستشراف من خلال تحديد الأهداف التكنولوجية الاستراتيجية لكل قطاع ومتابعة التطورات العالمية واستشراف مستقبل القطاعات الحيوية إضافة إلى إنجاز مسوحات دورية لقياس مدى تطور مساهمة المؤسسات الاقتصادية في البحث واقتراح السبل الكفيلة بدعمها فضلاً عن وضع منظومة معلوماتية متكاملة للبحث والتجديد من خلال مواصلة دعم البنية التحتية التكنولوجية المعلوماتية بمراكز البحث العلمي وتركيز نظام معلوماتي مندمج خاص بالبحث العلمي.

تطوير منظومة متكاملة وفعالة لتقييم أنشطة البحث عبر دعم الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي ومواصلة بناء القدرات المرتبطة بالتقييم ودعم الشفافية والمساءلة في التصرف في أنشطة البحث ودعم منظومة التصرف في الجودة صلب مراكز البحث وتطوير إجراءات ومقاييس ضمانها وفقاً للمعايير الدولية فضلاً عن الاستفادة من التمويلات والخبرات المتوفرة في إطار برامج التعاون الدولي وتطوير أنشطة التقييم ورفع من مردوديتها.

ضمان التكامل بين البحث العلمي والحاجيات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية

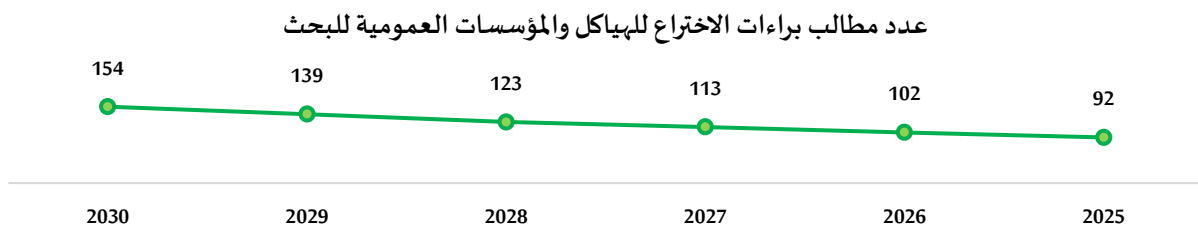
دعم البرامج الإيلافية والتشاركية خاصة في القطاعات ذات القيمة العلمية أو التكنولوجية المضافة العالية والموجهة نحو النتائج مثل الصحة الرقمية والطاقات المتجددة والزراعة الذكية ودعم مشاريع التميز والابتكار بما يضمن توجيه التمويل نحو المجالات ذات الأثر الاستراتيجي والتي تستجيب مباشرة لحاجيات الاقتصاد والمجتمع إضافة إلى إرساء برامج منح وتربصات تميّز للمحافظة على الكفاءات الوطنية وتعزيز استقرارها مع إدماج الباحثين الدكاترة في مشاريع ذات إشعاع دولي إلى جانب إحداث مخابر بحث وتطوير مشتركة ووحدات تجديد وبحث تطبيقي مع المؤسسات الاقتصادية بما يضمن دعم البحوث المنبثقة عن الحاجيات الفعلية للقطاعات الإنتاجية. إحداث أقطاب تميز محورية تتمثل في مجمّعات أو تحالفات بحثية تركز على تجميع الكفاءات والموارد المتاحة داخل الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات العمومية بالتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص تعنى بالمحاور الاستراتيجية والقطاعات الواعدة ذات الإشعاع الدولي على غرار الصحة والطاقة والتحول الرقمي والتغيرات المناخية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية بهدف تطوير حلول مبتكرة ودعم التجريب وتعزيز التثمين ونقل التكنولوجيا.

إنشاء منصة تكنولوجية لرصد حاجيات المؤسسات والقطاعات وتوجيه البحث نحو حلول ذات أثر ملموس مع مؤسسة التنسيق بين مختلف الفاعلين ودعم تنقل الباحثين الدكاترة نحو المؤسسات الاقتصادية وإنشاء علامة "البحوث التشاركية" لهياكل البحث المتميزة والتي توفر إطارا لفرص تشغيلية جديدة لحاملي الدكتوراه ولتعزيز تنافسية البحث العلمي وتوجيه الموارد نحو الابتكار ذو القيمة المضافة.

إرساء منظومة متناسقة لدعم هياكل الربط على غرار محاضن المؤسسات ومراكز الموارد التكنولوجية ومكاتب نقل التكنولوجيا عبر اعتماد إطار قانوني ينظم حوكمتها ويحدد أدوارها ومسؤولياتها مع ربطها بشبكة وطنية موحدة عبر مكاتب إقليمية وجهوية لتسهيل التنسيق وتكامل الجهود إضافة إلى اعتماد آليات لتقييم الأداء بصفة دورية وقياس الأثر الفعلي لهذه الهياكل على الابتكار والاعتراف بالمهن الجديدة في مجالات التثمين ونقل التكنولوجيا بما يعزز جاذبية هذه الوظائف ويضمن استدامة الخبرات.

إرساء إطار تشريعي وتنظيمي يحفز المؤسسات الاقتصادية على هيكلة وإنشاء وحدات بحث وتطوير ذات كفاءة في الرصد العلمي والتكنولوجي مع تشجيع حاملي الدكتوراه الحاصلين على منح Mobidoc أو المستفيدين من هذا البرنامج لما بعد الدكتوراه على تشكيل النواة المركزية لهذه الوحدات البحثية.

تعزيز منظومة حماية الملكية الفكرية من خلال تغطية تكاليف تسجيل براءات الاختراع لتشجيع الباحثين على حماية ابتكاراتهم إلى جانب تطوير مهاراتهم في إدارة حقوق الملكية الفكرية عبر برامج تكوين متخصصة يقع ادماجها ضمن البرامج الجامعية خاصة في مسارات البحث العلمي مثل الماجستير وطلبة الدكتوراه لتعزيز الوعي والمعرفة بهذا المجال وتوسيع الشراكات مع المنظمات الوطنية والدولية المختصة حيث ينتظر بلوغ 154 مطلب براءات اختراع ومستنبطات نباتية سنة 2030 مقابل 92 مطلب سنة 2025.



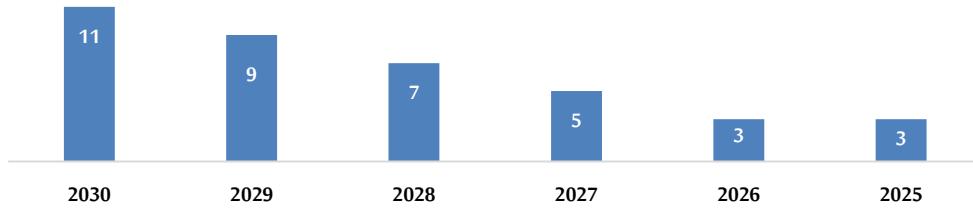
المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

دعم الريادة وبعث الشركات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي بهدف بلوغ 11 مؤسسة ناشئة منبثقة عن نتائج البحث خلال سنة 2030 مقابل 3 مؤسسات ناشئة سنة 2025 عبر إنشاء أكاديمية للمهن المتجددة في مجال البحث والابتكار من خلال تطوير برامج ماجستير متكاملة تجمع بين التكوين العلمي والمهارات الإدارية تتضمن وحدات تدريبية في الملكية الفكرية وإعداد خطط الأعمال وتسويق

الابتكار وتمويل الشركات الناشئة إلى جانب تشجيع الجامعات المبتكرة والرائدة في مجال ريادة الأعمال ومراجعة القانون الأساسي للتعليم العالي لتمكينها من إنشاء حاضنات للشركات المبتكرة واستغلال براءات الاختراع والتراخيص وتسويق منتجات أنشطتها البحثية وتعزيز دور الطالب الباحث كرائد أعمال خاصة خلال مرحلتي الماجستير والدكتوراه.

في نفس السياق، سيتم إعداد النصوص القانونية الخاصة بتنظيم المجمعات التكنولوجية وتفعيل دورها في منظومة البحث والابتكار ومراجعة القانون الخاص بإحداث محاضن المؤسسات والتصرف فيها عبر إرساء هيكل تنظيمي لهذه المؤسسات يضمن تنظيم عملها واستدامتها إلى جانب اعتماد إطار قانوني مبسط لمؤسسات الإفراق العلمي وإرساء برامج مرافقة وإحاطة خصيصا لمشاريع الإفراق العلمي في القطاعات الاستراتيجية مثل الصحة والزراعة والطاقات المتجددة إضافة إلى صياغة عقود مرنة بين الباحثين والمؤسسات تضمن استغلالا عادلا للنتائج البحثية المحققة داخل المخبر العمومية.

عدد المؤسسات الناشئة المنبثقة عن نتائج البحث

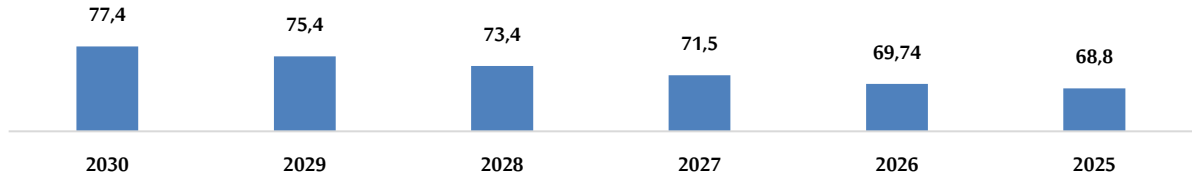


المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

حوكمة الأقطاب التكنولوجية من خلال توجيه هذه الأقطاب نحو أولويات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص برامج تمويل تنافسية لدعم مشاريع ترمين نتائج البحث بين المكونات الأكاديمية والاقتصادية داخل الأقطاب ودعم المشاريع من الفكرة إلى التأسيس بالتنسيق مع شبكات المؤسسات الاقتصادية وفضاءات الدعم بما يضمن تسريع تحويل الابتكارات إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة وتفعيل اتفاقيات التصرف في الأقطاب التكنولوجية ومراجعة النص القانوني الخاص بها في إطار استراتيجية وطنية موحدة لمنظومة الأقطاب التكنولوجية.

تعزيز مكانة تونس على الصعيد الدولي وذلك بالعمل على توسيع مجالات التعاون العلمي الدولي مع ملاءمتها مع الأولويات الوطنية وتطوير شراكات بحثية استراتيجية مع مؤسسات وجامعات ومراكز دولية مرموقة بهدف رفع جودة البحث العلمي إلى جانب خلق فرص تدريب وتنقل للباحثين والطلبة ودعم التواصل مع الباحثين التونسيين في الخارج وتفعيل دورهم داخل المنظومة عبر عقود قصيرة ومتوسطة المدى في مشاريع بحثية ذات إشعاع دولي. كما ينتظر توفير مسارات مهنية مرنة تسمح بدمج خبراتهم في أقطاب التميز والتحالفات البحثية إضافة إلى تطوير منصات رقمية للتواصل العلمي مع الباحثين بالخارج مع تحسين مقرونية البحوث العلمية على المستوى الدولي لتبلغ نسبة 77.4% من المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1 و Q2.

نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1 و Q2 (%)



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

صحة شاملة وعادلة

تعدّ الصحة خيارًا سياسيًا واستراتيجيًا للدولة وركيزة أساسية في مسار بناء الدولة الاجتماعية باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان ومكوّنًا جوهريًا من مكوّنات تنمية رأس المال البشري وتعزيز العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع. وقد كرّس الدستور هذا التوجّه من خلال إقرار الحق في الصحة كالإلتزام تتحمّله الدولة تجاه المواطنين، بما يفرض عليها وضع سياسات عمومية فعّالة تضمن تكافؤ الفرص في النفاذ إلى منظومة صحية متكاملة في مستوى تطلّعات المواطنين.

وفي هذا الإطار، اعتمدت الدولة جملة من الإصلاحات والبرامج الاستراتيجية في القطاع الصحي تهدف إلى تدعيم البنية التحتية الصحية وتطوير خارطة صحية وطنية أكثر توازنًا بين الجهات، بما يحدّ من الفوارق المجالية ويعزّز مبدأ العدالة في توزيع الخدمات. كما تم العمل على دعم المنظومة الصحية بموارد بشرية ذات كفاءة عالية بما ساهم في الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتحسين النفاذ إليها إلى جانب تعزيز قدرات القطاع في مجالات الوقاية والتشخيص والعلاج.

أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهد قطاع الصحة خلال الفترة 2021-2025 عديد الإصلاحات شملت بالخصوص:

الوقاية والنهوض بالصحة:

تفعيل مقاربة دمج الصحة في جميع السياسات القطاعية من خلال اعتماد منهج "الصحة الواحدة" حيث تم تحديد مجالات العمل ذات الأولوية والتي تمثّلت خاصة في الوقاية ومكافحة الأمراض حيوانية المنشأ المستوطنة والحد من مخاطر أوبئة وجوانح الأمراض حيوانية المنشأ الجديدة والمستجدة وتعزيز سلامة الأغذية فضلًا على حماية الصحة البيئية وإنجاز خطة عمل لمقاومة مضادات الميكروبات وترشيد استهلاك المضادات الحيوية.

تعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود في وجه الأوبئة والطوارئ الصحية من خلال تقييم جاهزية المنظومة الصحية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد 19 وتحديد الخطة الوطنية للوقاية والتأهب والاستجابة والمرونة ضد تفشي الأوبئة وإعداد خطة عمل للمخاطر البشرية والتنسيق مع المخاطر الحيوانية.

تعزيز الوقاية من الأمراض السارية عبر رقمنة منظومة التلقيح الوطنية وإدخال لقاح HPV ضد سرطان عنق الرحم في الروزنامة الوطنية مع مواصلة مكافحة الأمراض غير السارية وتعزيز الوقاية والكشف المبكر عن ارتفاع ضغط الدم ومرض السكري وسرطان الثدي وعنق الرحم والرئة.

تحسين الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية ومكافحة الإدمان وإدماج الصحة النفسية في الوسط المدرسي وتكوين مهنيي الصحة في الكشف المبكر عن الذهان والصرع والخرف.

تنظيم المراقبة الرسمية للسلسلة الغذائية عبر وضع طرق وإجراءات للمراقبة الرسمية للسلسلة الغذائية بالاستناد إلى مبدأ تحليل المخاطر والعناصر العلمية والفنية لضمان نجاعتها وفعاليتها.

تحسين البنية التحتية وتطوير الهياكل الصحية العمومية وتجهيزها عبر استكمال إنشاء المركز الإقليمي للأمراض السرطانية بجندوبة وإنشاء مستشفين محليين بكل من قلعة سنان والحنشة وانطلاق الأشغال في بناء مستشفى الملك سلمان بالقيروان ومستشفيات سبيلة والجيم ومكثّر وجملة وغار الدماء وحفوز ومواصلة أشغال بناء عدد من المستشفيات على غرار سبيطة وتالة ومجاز الباب وبوحجلة ونفطة ومارث وقابس إلى جانب تهيئة المستشفيات الجامعية والجهوية وإضفاء الصبغة الجامعية على كل من مستشفى ابن الجزار بالقيروان ومستشفى الحبيب بوقطفة ببزرت ومستشفى الحبيب بورقيبة بمدنين ومستشفى الطاهر المعموري بنابل ومصحة طب

الأسنان بالمنستير بالإضافة إلى المستشفيات الجهوية بقفصة وسيدي بوزيد والقصرين. كما تم إحداث 146 قسم استشفائي في الهياكل الصحية العمومية وإضفاء الصبغة الجامعية على 47 قسم استشفائي.

وفي نفس السياق، تم العمل على تجهيز الهياكل الصحية العمومية من خلال دعمها بالتجهيزات الطبية الثقيلة ودعم الاختصاصات الطبية المتطورة بالتجهيزات الطبية إلى جانب اقتناء تجهيزات في إطار مشروع رقمته المؤسسات الصحية العمومية واقتناء 49 سيارة إسعاف في إطار برنامج "الصحة عزيزة" وإحداث 17 وحدة متنقلة للإسعاف والإنعاش بالمستشفيات المحلية بالرقاب والمزونة من ولاية سيدي بوزيد وسببية من ولاية القصرين وأم العرايس والمظيلة من ولاية قفصة و7 وحدات بالمستشفيات الجهوية بمنزل بورقيبة وجربة وقصر هلال ونفطة وجبينة ومحمود الماطري وبن قردان إلى جانب اقتناء تجهيزات ومعدات وسيارات إسعاف لمختلف الهياكل الصحية.

إرساء طب العائلة كمدخل أساسي عبر إعداد كراس شروط خاص بمسدي الخدمات في الخط الأول (القطاع العمومي والقطاع الخاص) وضبط طرق تأهيل الأطباء الاستشفائيين الصحيين لممارسة طب العائلة وفتح مناظرة لتأهيل حوالي 6000 طبيب.

تحديد حزمة الخدمات الأساسية من خلال وضع آلية للغرض حسب مستوى الرعاية في القطاع العام والقطاع الخاص وتحديد مكونات حزمة الخدمات للأم والوليد وتجربتها.

تحسين جودة الخدمات الصحية ومردودية الهياكل الصحية من خلال اعتماد 23 هيكل ومؤسسة صحية عمومية وخاصة إلى جانب إعداد دليل اعتماد المستشفيات المحلية ودليل منهجي لصياغة الإجراءات الخاصة بوضع منظومة الجودة والتصرف في المخاطر بالهياكل الصحية للخط الأول واعداد مراجع الاعتماد لأقسام "الاستعجالي" ودليل الاعتماد لمراكز تصفية الدم فضلا عن إعداد دليل اعتماد المؤسسات الصحية للخطين الثاني والثالث في صيغة جديدة.

تطوير قطاع الأدوية واللقاحات وتشجيع الاستثمار في القطاع الصحي

إحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة ورقمنة خدماتها والانطلاق في مراجعة القانون المنظم لمهن الصيدلة ومراجعة سياسة ضبط أسعار الأدوية في إطار السياسة الوطنية الدوائية بالإضافة إلى إنشاء لجنة لمراجعة تصنيف الأدوية وأسعارها وتحديد آليات المراجعة بالمشاركة مع الأطراف المتداخلة إلى جانب تدعيم السياسة الوقائية وحماية المستهلك بتنظيم قطاعات المستلزمات الطبية والمكملات الغذائية ومواد التجميل.

دعم التصنيع المحلي قصد ضمان التغطية المحلية بالأدوية الأساسية والمستلزمات الطبية حيث أن 79% من الحاجيات الدوائية يتم تصنيعها محليا من خلال 40 مؤسسة صناعية مع تحقيق نمو سنوي للصادرات يناهز 18.5% سنة 2024. كما أن 72% بالمائة من الحاجيات الوطنية تغطي من طرف شركات وطنية مُصنّعة للأدوية الجينية.

تطوير تصدير الخدمات الصحية من خلال اصدار كراس الشروط الخاصة بمراكز النقاهاة إلى جانب اعداد مشروع كراس الشروط المتعلق بإحداث واستغلال مؤسسات تصدير الخدمات الصحية ومؤسسات الإيواء والرعاية الصحية لكبار السن غير المستقلين.

الحكومة والرقمنة:

إرساء نظام معلوماتي صحي متكامل عبر إحداث البوابة الوطنية للتلقيح وتعميم استغلال النظام المعلوماتي الصحي حيث تم ربط حوالي 73% من الأقسام الاستشفائية المبرمجة بأنظمة الفوترة والتسجيل وإدماج النظام الإلكتروني للمواعيد e-RDV على مستوى الجهات إلى جانب تطوير منصة طلبات التزود بين المستشفيات والصيدلية المركزية، وإرساء منظومة "المستشفى الرقمي" من خلال إحداث مركز المستشفى الرقمي بوزارة الصحة وانطلاق الدفعة الأولى من العيادات عن بعد في بعض الاختصاصات الطبية كالطب الباطني والأمراض الجلدية إلى جانب تفعيل منظومة طب الأشعة عن بعد وتركيز واستعمال منظومة الأشعة في الأقسام الاستشفائية وإنشاء روابط تقنية بين الهياكل الصحية تتيح تقديم خدمات الأشعة عن بعد حيث تم في هذا الإطار عقد 15 اتفاقية إطارية للتعاون بين الهياكل الصحية لإجراء الأعمال الطبية عن بعد في اختصاص التصوير الطبي.

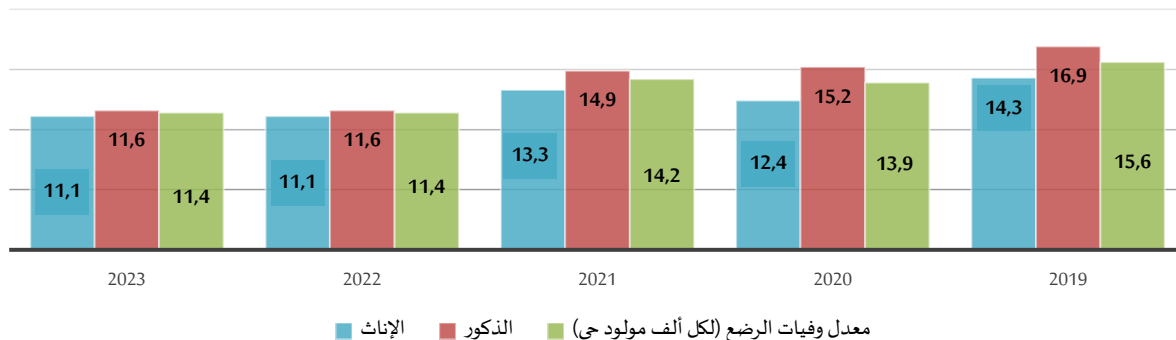
مزيد تنظيم مهنة الأطباء

- إرساء إطار قانوني خاص يتعلق بحقوق المرضى المنتفعين بالخدمات الصحية وآليات الوقاية من المخاطر والأضرار المرتبطة بالعلاج وبنظام المسؤولية الطبية لمهنيي الصحة ومسؤولية الهياكل والمؤسسات الصحية العمومية والخاصة أثناء تقديمها للخدمات الصحية (القانون عدد 32 لسنة 2024 المنظم لحقوق المنتفعين بالخدمات الصحية والمسؤولية الطبية).
- ضبط الشروط العامة لممارسة الطب عن بعد ومجالات تطبيقه (أمر رئاسي عدد 318 لسنة 2022) وإرساء الإطار الترتيبي الخاص بتأجير الأطباء المباشرين بالقطاع العمومي الذين يؤمنون العيادات الطبية عن بعد في اختصاص التصوير الطبي لفائدة هياكل صحية غير التي ينتمون إليها والتي تفتقر إلى أطباء اختصاص وتحفيزهم للانخراط في منظومة الطب عن بعد (أمر عدد 715 لسنة 2024 مؤرخ في 30 ديسمبر 2024).
- اعتماد الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على شهادات الدراسات الطبية (أمر عدد 717 لسنة 2024).
- تحديد مضمون وكيفية ومدة التكوين بالمرحلة الثالثة للدراسات الطبية (قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة مؤرخ في 10 ماي 2023).
- ضبط شروط وقواعد الاعتراف بتأهيل الأطباء لممارسة الطب (قرار من وزير الصحة مؤرخ في 22 ماي 2023).
- تحديد شروط ممارسة ومدة مكافأة النشاط الذي يمكن أن يتعاطاه الأطباء والصيدال وأطباء الأسنان والفنيون السامون المباشرين بالقطاع الحر بهياكل الصحة العمومية (قرار من وزيرة المالية ووزير الصحة مؤرخ في 24 ماي 2023).
- ضبط طرق تأهيل الأطباء الاستشفائيين الصحيين لممارسة طب العائلة (قرار من وزير الصحة مؤرخ في 9 سبتمبر 2024).
- ضبط المصنف العام للأعمال المهنية التي ينجزها الأطباء والبيولوجيون وأطباء الأسنان والأخصائيون النفسانيون السريريون والقوالب ومساعدو الأطباء (قرار من وزير الصحة مؤرخ في 26 نوفمبر 2024).

تطور مكتسبات ومؤشرات المنظومة الصحية:

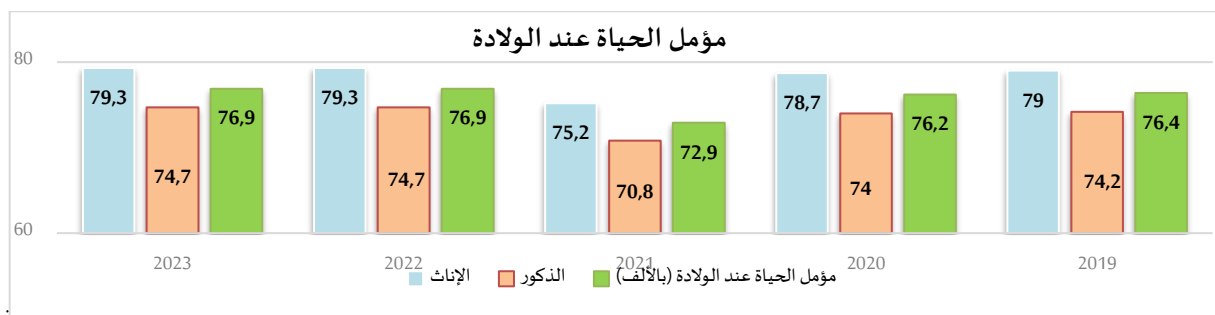
- تطور ميزانية وزارة الصحة من 2885 م د سنة 2021 إلى 4000 م د سنة 2025 مع استقرار نسبة هذه الاعتمادات من ميزانية الدولة في حدود 7%. وهو ما يعتبر ضعيفا نسبيا مقارنة بتطور الحاجيات في هذا القطاع. ويشمل التدخل في المجال الصحي صندوق دعم الصحة الذي يهدف إلى تغطية مصاريف علاج الفئات ضعيفة الدخل وتحسين جودة الخدمات الصحية والحد من مديونية المستشفيات العمومية حيث تضاعفت هذه الاعتمادات من 45 م د سنة 2022 إلى 100 م د سنة 2025.
- استقرار في عدد المؤسسات الاستشفائية العمومية خلال الفترة 2021-2023 في حدود 2341 مؤسسة سنة 2023 منها 2102 مركز صحة أساسية و110 مستشفى محلي (الخط الأول) و35 مستشفى جهوي (الخط الثاني) و34 مستشفى جامعي (الخط الثالث).
- تطور عدد المصحات الخاصة إلى حدود 112 مصحة سنة 2023.
- انخفاض طفيف في عدد الأسرة بالقطاع العمومي من 22553 سريرا سنة 2021 إلى 22214 سنة 2023 وهو ما انعكس على معدل الأسرة لكل ألف ساكن الذي تراجع من 1.92 إلى 1.87. وفي المقابل عرف القطاع الخاص نسقا أكثر استقرارا مع تسجيل تطورا محدودا في عدد الأسرة حيث ارتفع من 7062 سريرا سنة 2021 إلى 7178 سريرا سنة 2023.
- استقرار في عدد الأطباء في حدود 15108 سنة 2023 وهو ما يمثل 12.79 طبيب لكل 10 آلاف ساكن منهم 9674 طبيب اختصاص إلى جانب حوالي 55 ألف إطار شبه طبي بمعدل 46 إطار لكل 10 آلاف ساكن. ويمثل أطباء القطاع العمومي 39.2 % من مجموع الأطباء وذلك في حدود 5911 طبيبا سنة 2023 مسجلا بذلك شبه استقرار مع انخفاض أطباء الاختصاص من 3559 طبيب سنة 2021 إلى 3515 طبيب سنة 2023 وهو ما يعكس تزايد جاذبية القطاع الخاص.
- تراجع مؤشرات وفيات الرضع من 14.2 ‰ سنة 2021 ليستقر في حدود 11.4 ‰ سنة 2023.

معدل وفيات الرضع (لكل ألف ولادة حية)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- ارتفاع مؤمل الحياة عند الولادة من 76.2 سنة 2015 ليستقر في حدود 76.9 سنة 2023 بعد الانخفاض الحاد لسنة 2021 (72.9 سنة) نتيجة جائحة كورونا.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الاستشفائية

- تواصل التفاوت المجالي في تمركز المؤسسات الاستشفائية العمومية وطاقة استيعابها حيث يتركز حوالي 76% من طاقة استيعاب المستشفيات بالقطاع العام على الشريط الساحلي كما يتركز هذا الاختلال في توزيع وحدات الإنعاش إذ تتمركز 85% منها على الشريط الساحلي وهو ما يعكس عدم توازن في توزيع التجهيزات والخدمات الصحية بين الجهات:

الجهة	مراكز الصحة الأساسية	المستشفيات المحلية	المستشفيات الجهوية	المستشفيات الجامعية	إجمالي المؤسسات الصحية العمومية
تونس الكبرى (تونس، أريانة، بن عروس، منوبة)	247	14	4	5	270
بازرت	110	7	1	1	119
نابل	143	8	2	0	153
زغوان	61	3	1	0	65
باجة	91	6	1	0	98
جندوبة	97	7	1	0	105
الكاف	88	6	1	0	95
سليانة	82	6	1	0	89
سوسة	132	8	1	1	142
المنستير	112	7	1	1	121

المهدية	106	6	1	0	113
القيروان	145	8	1	0	154
القصرين	121	7	1	0	129
سيدي بوزيد	133	8	1	0	142
صفاقس	154	8	1	1	164
قابس	93	5	1	0	99
مدنين	97	5	1	0	103
تطاوين	64	4	1	0	69
قبلي	62	4	1	0	67
توزر	56	4	1	0	61
المجموع الوطني	2,415	129	24	9	2,577

المصدر: وزارة الصحة

الاستنتاجات

يتميز قطاع الصحة بتواجد شبكة مؤسسات وخدمات صحية تغطي كامل تراب الجمهورية بما يجسد التزام الدولة بضمان الحق الدستوري في الصحة وتضمن الحد الأدنى من الوصول إلى الخدمات الصحية في جميع المناطق. ويتعزز هذا الدور بامتلاك تونس رأس مال بشري متميز من كفاءات طبية وشبه الطبية التي تمكن من استجابة سريعة في الأزمات الصحية مدعومة بقطاع خاص منخرط بصفة فعالة في المنظومة الصحية فضلا عن توجه رقمنة القطاع الصحي من خلال خاصة إرساء المستشفى الرقمي. كما يتمتع القطاع بتوفر فرص كبيرة تتعلق بتعدد شراكات دولية نوعية في جميع المجالات من شأنها أن تعزز مكانة تونس كقطب إقليمي صحي.

في المقابل، مازال القطاع يواجه تحديات هيكلية مرتبطة خاصة بالتفاوت في توفير الخدمات والمؤسسات والتجهيزات الطبية بين الجهات ونقص الموارد البشرية نتيجة تفاقم ظاهرة هجرة الإطارات الطبية وشبه الطبية والعزوف عن العمل بالجهات الداخلية وتعدد آليات التغطية الصحية وغياب التنسيق فيما بينها وضعف تفعيل التكامل بين القطاع العمومي والقطاع الخاص وتوريد المواد الصيدلانية والمعدات الطبية وصعوبات خلاص ديون المستشفيات لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض والصعوبات المالية للصيدلية المركزية مما يضع ملف الإصلاح المالي وتأمين السيادة الدوائية من أهم الأولويات الوطنية.

الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

يواجه القطاع الصحي جملة من التحديات المرتبطة بالتحويلات والتطورات على الصعيد الوطني والعالمي منها خاصة التغير الهيكلي في هرم الأعمار والارتفاع الملحوظ في نسبة كبار السن التي بلغت 16.9% سنة 2024 وتنامي الحراك الداخلي حيث يقيم أكثر من 70% من السكان في المناطق الحضرية وهو ما سيؤدي إلى ضغط متزايد على الهياكل الصحية في المدن. وفي المقابل توفر التطورات التكنولوجية والرقمنة والذكاء الاصطناعي فرصا هامة لتطوير وتقريب الخدمات للمواطن فضلا عن بروز شركات ناشئة ومراكز تكنولوجية في مجال الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

إن استثمار تونس في جودة كفاءاتها وتنافسيتها يجعل من السياحة العلاجية محركا للنمو الاقتصادي بالتوازي مع تعزيز الأمن الدوائي عبر تحفيز الصناعات الدوائية والبيوطبية بما يمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتشجيع الابتكار وتعزيز مكانة تونس كمركز إقليمي لإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية.

وعلى هذا الأساس، تهدف الخطة المرسومة للفترة 2030-2026 إلى بلوغ التغطية الصحية الشاملة كاستحقاق وطني من خلال ضمان ولوج الجميع دون تمييز إلى خدمات صحية متكاملة وذات جودة مع تطوير دور القطاع في التنمية الاقتصادية من خلال إعادة بناء

المرفق العمومي للصحة ومعالجة الإشكاليات التي تعطل السير العادي للمنظومة الصحية ضمن رؤية علمية استشرافية لمسار إصلاحي شامل يجمع بين البعد الاجتماعي الإنساني والنجاعة الاقتصادية عبر تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

تعزيز الصحة العامة وتحقيق الوقاية والأمن الصحي:

إرساء المراقبة المتكاملة بتركيز نظام معلوماتي موحد اعتماداً لمنهج "الصحة الواحدة" بما يسمح بالربط بين المعطيات البشرية والحيوانية والبيئية وتحليلها بشكل منسق وتطوير وتفعيل وحدة الذكاء الوبائي مما يعزز سرعة الإنذار المبكر والاستجابة السريعة للمخاطر الصحية الى جانب إعادة هيكلة مؤسسات وبرامج الوقاية والصحة العمومية عبر إنشاء الوكالة التونسية للصحة العمومية لتعزيز التنسيق وضمان المتابعة الفعالة للبرامج الصحية على المستوى الوطني.

ضمان مرونة النظام الصحي للرفع من مستوى الاستعداد والاستجابة للطوارئ الصحية عبر تنفيذ اللوائح الصحية الدولية وإعداد خطة شاملة لمواجهة الطوارئ الصحية استناداً الى المخطط الوطني لجميع المخاطر الصحية والخطة الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ. تدعيم المخابر والمراقبة الجينية بهدف تعزيز القدرة الوطنية على الاستباق والكشف المبكر لمتابعة المخاطر المعدية والبيئية والبيولوجية من خلال تحديد واعتماد المخابر المرجعية في علم الأحياء الدقيقة والطفيليات مع تطوير المخابر الجهوية المختصة بالصحة والسلامة الغذائية والبيئية.

تطوير الصحة البيئية عبر خاصة تحسين نظام إدارة النفايات الطبية الحيوية في المؤسسات الصحية ومقاومة المضادات الحيوية وتحسين خطة العمل الوطنية لمكافحة مقاومة المضادات الحيوية وترشيد استعمال الدواء والمضادات الحيوية.

مقاربة شاملة لتحسين الصحة العمومية من خلال تحيين وتطوير الاستراتيجيات الوطنية للتصدي للأمراض السارية مع تدعيم برامج التلقيح وتوسيعها بما في ذلك الوسط المدرسي وتعزيز التحسيس بأهميتها بالتوازي مع تكثيف الجهود لمجابهة الأمراض غير السارية عبر الوقاية والكشف المبكر عن امراض ارتفاع ضغط الدم والسكري وسرطانات الثدي وعنق الرحم والرئة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للوقاية ومراقبة هذه الأمراض من خلال إرساء مخططات عمل جهوية تستجيب لخصوصيات مختلف الجهات.

دعم الصحة النفسية ومقاومة الإدمان من خلال تعميم عيادات علاج الإدمان في الأقاليم الخمس وتطوير مراكز العلاج بالإضافة إلى تعزيز المنظومة المعلوماتية الرقمية للمخدرات والإدمان وإدماج الصحة النفسية في الوسط المدرسي والجامعي عبر تعزيز قدرات فرق الصحة المدرسية حول السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وإرساء منصة رقمية للإصغاء والدعم النفسي للأطفال والمراهقين بالإضافة إلى برامج تثقيف صحي مبتكرة متعددة الوسائط لفائدة الأطفال والشباب والفئات الهشة بأدوات عصرية وفعالة.

ضمان وصول عادل وأمن إلى الخدمات الصحية ذات الجودة

إعادة تنظيم خدمات الرعاية الصحية الأساسية بالخط الأول استناداً إلى التصنيف الوطني الجديد والعمل على تطوير مراكز الصحة الأساسية بهدف تحسين الفعالية وجودة الخدمات مما سيمكّن من استجابة أفضل للمشاكل الصحية للمواطنين وضمان النفاذ الى العلاج من خلال تقرب الخدمات إليهم بالاعتماد خاصة على خدمات الطب عن بعد واقتناء وتركيب تجهيزات طبية حديثة للارتقاء بالخدمات الأساسية.

تعزيز خدمات الطوارئ الطبية ما قبل المستشفى والنقل الطبي من خلال إحداث وحدات متنقلة للإسعاف والإنعاش (SMUR) لتحسين التدخل الفوري في مختلف المناطق إلى جانب تنفيذ نظام آلي لتسيير أسطول سيارات الإسعاف واعتماد نظام توزيع ذكي لتحديد أولويات التدخل وفقاً لدرجة الخطورة والحاجة بما يسمح بتوجيه الفرق الطبية بشكل دقيق وسريع ويسهم في تقليص زمن الاستجابة وتحسين جودة الخدمات الإسعافية.

تطوير الخدمات في المستشفيات حيث سيتم إحداث قاعة قسرة قلبية في كل جهة لضمان الاستجابة السريعة لحالات النوبات القلبية وتمكين كل ولاية من جهاز تصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) وكل مستشفى جهوي من جهاز مفراس (Scanner) بالإضافة إلى إحداث

وحدات الفرز الطبي واقتناء معدات طبية أساسية بأقسام الطوارئ بما في ذلك الخط الأول وتوفير أسرة عناية مركزة للبالغين والمواليد الجدد وأسرة مجهزة في المناطق ذات الأولوية استناداً إلى تحليل تحديد المواقع الجغرافية.

ضمان توافر الأدوية الأساسية والمواد الصحية بتوسيع مجال البرنامج التخصصي لدعم توفر أدوية ارتفاع ضغط الدم والسكري بالخط الأول واستمرارية التزود بالكواشف والأدوية الوقائية في إطار البرامج الوطنية للصحة الأساسية.

دعم الاستشفاء المنزلي عبر إعداد إطار قانوني ومؤسسي يُنظم هذا النمط من الرعاية ويضمن سلامتها وجودتها مع وضع خطة عمل تنفيذية تشمل آليات التدخل ومعايير التأهيل ونظام متابعة فعال بما يُعزز التكامل بين مختلف الفاعلين الصحيين ويُسهّم في استدامة هذا النموذج العلاجي.

تطوير قدرات الإطار الصحي من خلال بعث وتركيز المدرسة الوطنية للصحة بالإضافة إلى تحسين جودة التكوين وتطويره للاستجابة لحاجيات سوق الشغل الوطنية والدولية خاصة من خلال تطوير التكوين في اختصاصات جديدة على غرار مهن الجوار في المجال شبه الطبي وطب الشيخوخة في المجال الطبي.

توفير تغطية شاملة بالخدمات الصحية الأساسية للسكان بتحديد واعتماد حزمة خدمات أساسية معتمدة في الخط الأول بالإضافة إلى إعداد قائمة موحدة للأدوية الأساسية بناءً على التوصيات والبروتوكولات العلاجية المعتمدة وإعداد دلائل تنظيمية لتنسيق مسار العلاج وضمان استمرارية الرعاية عبر نظام الإحالة المرجعية والمرجعية العكسية بتقديم حزمة خدمات في إطار مسار محدد بالنسبة للأمراض المزمنة إلى جانب إعداد وتعميم تطبيق أدلة حسن الممارسة التنظيمية على غرار الأدلة الخاصة بالجلطة الدماغية عن بعد وشبكة خدمات الفترة المحيطة بالولادة والوحدة المتنقلة للكشف عن سرطان الثدي.

دعم التحول الرقمي كمحرك رئيسي لهيكل المنظومة الصحية

رقمنة الخدمات وذلك بالعمل على رقمنة الملفات الصحية وتطوير نظام معلومات موحد ومتكامل في الخطوط الثلاثة خاصة في المراكز الصحية الأساسية والمستشفيات المحلية بما في ذلك أقسام الاستعجالي وقاعات العمليات والعيادات الخارجية بالإضافة إلى رقمنة الملف الطبي المدرسي والتلقيح المدرسية وتوسيع تطبيقات الخدمات الصحية الرقمية لتحسين الخدمات وتعزيز الاستجابة السريعة للحالات الطارئة على غرار منصة "نجدة TN" لتسريع إنقاذ مرضى الجلطات القلبية والجلطات الدماغية في جميع المناطق.

وبالتوازي، ستركز الجهود على رقمنة مسار توزيع الأدوية والمواد الصحية من خلال رقمنة التصرف في المواد الصيدلانية ومتابعة سلسلة التبريد وعملية شراء الأدوية وطلبات المستشفيات، فضلاً عن رقمنة الخدمات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية للأدوية ومواد الصحة لتطوير القطاع الصيدلي وتسهيل الخدمات للمهنيين والمتدخلين على غرار اعتماد تسجيل الأدوية والتسجيل في قائمة الانتظار لإنشاء أو نقل الصيدليات وإنشاء شركات التوزيع بالجملة ووكالات الترويج الطبي ووضع منصة وطنية رقمية للبحوث في الصحة تمكن من تقديم ملفات البحوث ومتابعة الموافقات وربطها باللجان الوطنية للأخلاقيات.

تطوير وتوسيع خدمات الطب عن بعد لتوفير الرعاية الصحية المتخصصة في جميع المناطق حيث سيتم العمل على تعزيز مركز المستشفى الرقمي من خلال تعميم التطبيب عن بعد على غرار طب الأشعة وعلم تشريح الخلايا والعيادات الطبية مع التوجه تدريجياً نحو إدماج اختصاصات أخرى فضلاً عن إدماج التكنولوجيات الحديثة مثل الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي لتحسين نجاعة المنظومة الصحية مع ضمان حماية البيانات الشخصية وفق المعايير الدولية مما يُسهّم في ضمان الإنصاف في الوصول إلى الخدمات وتحسين جودة الرعاية وتقليص الفوارق الجغوية وذلك بالتوازي مع دعم القطاع الصحي العمومي بالتقنيات المتطورة نحو الطب المتطور وزراعة الأعضاء والطب النووي والجراحة الدقيقة مع تعزيز ثقافة التبرع وتطوير وحدات للطب الشخصي بناءً على الفحوصات الجينية والبيولوجيا الدقيقة إلى جانب دعم الطب المتطور في البحث الطبي من خلال بعث مشاريع بحثية وتجريبية وذلك بالتعاون مع الجامعات والمراكز الاستشفائية والشركات الناشئة.

جعل الصحة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تطوير قطاع الأدوية والصيدلة وتأمين الأمن الدوائي من أجل توفير مخزون استراتيجي من الأدوية وضمان استقرار التوريد بالأدوية بما يحفظ توازن القطاع ويصون حق المواطن في العلاج وذلك عبر النهوض بالصناعة الصيدلانية المحلية بإعطاء الأولوية لتسجيل الأدوية المدرجة ضمن القائمة الوطنية للأدوية الأساسية بهدف تسريع توفيرها في السوق وتلبية احتياجات الصحة العمومية وإعداد الإطار التنظيمي المنظم للأجهزة الطبية لضمان جودتها وسلامتها ونجاعتها وفقاً للمعايير الدولية إلى جانب مواصلة دعم الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية وتعزيز وحدة إنتاج اللقاحات بمعهد باستور. هذا بالإضافة إلى دعم التكنولوجيا الحيوية عبر تطوير الوكالة الوطنية للأدوية والمواد الصحية للحصول على شهادة النضج التنظيمي من المستوى الثالث والإعلان عن خارطة طريق وطنية لإنتاج اللقاحات مع تشجيع التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الصناعية على المستوى الوطني والدولي.

وضع منظومة مندمجة لترشيد استهلاك الأدوية ومواد الصحة من خلال تحسين الوعي العام حول أهمية الاستخدام السليم للأدوية والمواد الصحية وذلك من خلال تنفيذ حملات توعوية حول مخاطر الاستهلاك غير السليم وأهمية الاستشارة الطبية قبل تناول أي دواء كالمضادات الحيوية والمنتجات النفسية ومواصلة تطوير التعاون مع منظمة الصحة العالمية في تنفيذ برامج مكافحة مقاومة المضادات الحيوية وإساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية إلى جانب وضع خطة وطنية لتعزيز الاستخدام الرشيد للأدوية بالتعاون مع الصيدلة وأهل المهنة إلى جانب تشجيع استخدام الأدوية الجينية والبيولوجيات المماثلة كبديل ميسر وفعال للأدوية الأصلية بهدف تقليل التكلفة وتعزيز الوصول إلى العلاجات الصحية باعتماد تطبيق آلي وتوفير المعلومات الواضحة للمواطنين حول جودة وأداء الأدوية محلية الصنع بما من شأنه أن يعزز الثقة في النظام الصحي والاستخدام السليم للأدوية والمواد الصحية.

تطوير وتشجيع الإنتاج الوطني للأدوية حسب الأولويات عبر تعزيز الإنتاج المحلي للمنتجات الصيدلانية الجينية الأساسية ووضع الحوافز اللازمة لتصنيع منتجات التكنولوجيا الإحيائية واللقاحات وإنشاء آلية لإحداث المؤسسات الناشئة في هذا المجال مع إنشاء نظام تمويلي مناسب ومراجعة معايير الأولوية بناءً على أهداف الصحة العامة في تونس ودعمًا للاستثمارات المحلية والمصالح الاقتصادية.

تصدير الخدمات الصحية بتعزيز ومتابعة تنفيذ استراتيجية النهوض بالاستثمار وتصدير الخدمات الصحية من خلال استغلال سجل وطني موحد خاص بغير المقيمين الوافدين على المؤسسات الصحية العمومية والخاصة مع تسهيل دخول المرضى الأجانب للتراب التونسي قصد الانتفاع بالخدمات الطبية واستكمال إعداد مشاريع النصوص التنظيمية للمنظمة لمؤسسات تصدير الخدمات الصحية ومراكز الإيواء والرعاية الصحية لكبار السن إلى جانب تحسين التكامل بين القطاع العمومي والقطاع الخاص من خلال اعتماد خطة وطنية لتنظيم العلاقة بين القطاعين مع تسجيل وتقييم كل استثمارات القطاع الخاص بحسب الأولويات الصحية الوطنية.

تشجيع الاستثمار بقطاعات الاستشفاء بالمياه عبر تنظيم الشروط المتعلقة بضبط القواعد العامة لتنظيم واستغلال مراكز المعالجة بالمياه (مياه البحر/ المياه العذبة...) ومزيد التعريف بالإمكانيات المتاحة والترويج لتونس كوجهة للاستشفاء بالمياه.

حوكمة قطاع الصحة من خلال العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد عبر وضع استراتيجية للغرض عبر آليات واضحة تمكن المواطنين من المشاركة الفعلية في الرقابة وتخطيط السياسات الصحية لتحقيق الشفافية والمساءلة وذلك بالتوازي مع تحديث الإطار القانوني ومراجعة وتطبيق القوانين المتعلقة بالصحة الرقمية وتنظيم القطاع الخاص والتغطية الصحية الشاملة وإصدار النصوص التطبيقية للوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة والهيئة الوطنية للأدوية والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والوكالة الوطنية لتقييم المخاطر.

ثقافة رافعة للتنمية وفضاء للابتكار

تمثل الثقافة في تونس ركيزة أساسية لنسج الهوية الوطنية والضامن لحرية الفكر والإبداع، حيث عزّز الدستور هذه المكانة بجعل "الحق في الثقافة" استحقاقا دستوريا مكفولا بمقتضى الفصل 49 من خلال ضمان حرية الإبداع الثقافي والفكري وجعل العمل الثقافي حقا متاحا للجميع ورافدا أساسيا للتنمية الشاملة وقوة نامعة قادرة على خلق فرص العمل وجذب الاستثمارات خاصة في مجالي الصناعات الثقافية والحرف التقليدية. كما تسهم السياسة الثقافية في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المحلية عبر استهدافها للشباب والنساء في المناطق الداخلية وتجذير مبادئ المواطنة ومقاومة خطابات التطرف والعنف والانغلاق وحماية الهوية والذاكرة الوطنية بفضل المحافظة على المواقع الأثرية والتراث اللامادي ونقل هذه المعارف بين الأجيال.

هذا وتتمحور رهانات المجال الثقافي حول مزيد الارتقاء بالفعل الثقافي وتحويله من قطاع مستهلك إلى محرك اقتصادي ابتكاري يعزز الانتماء الوطني والانفتاح على العالم بخصوصياتنا التونسية. وستركز الجهود على مزيد النهوض بالإنتاج الثقافي وإشعاعه بفضل تدعيم البنية التحتية الثقافية بكل المناطق والجهات وتوظيف التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي لرقمنة التراث مع مزيد الاستثمار في الصناعات الثقافية وحفظ التراث الوطني واحكام توظيف المواقع الأثرية بما يخدم إشعاع تونس الدولي.

1. نتائج السياسة الثقافية للفترة 2021-2025

تميزت الفترة 2021-2025 بالعمل على تحقيق التوجه الاستراتيجي الرامي إلى ترسيخ الثقافة كرافعة للتنمية المستدامة وأداة للإدماج المجتمعي من خلال إنجاز جملة من البرامج والإصلاحات شملت مجالات الفنون والكتاب والمطالعة والعمل الثقافي والتراث ومنها بالخصوص:

تطور الفنون من خلال حوكمة مسارات الدعم الموجهة لتمويل الإنتاجات الفنية وتأهيل الفضاءات الثقافية ممّا مكّن من رفع نسبة الأعمال الفنية المتوجة إلى 25.2% سنة 2024 ومن عدد المشاركات الدولية إلى 321 عملاً فنيا وتطور نسبة الأعمال النسائية المدعومة إلى أكثر من 42% سنة 2023، الى جانب الشروع في إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية الذي يضم أكثر من 14 ألف عمل فني، مع اعتماد تطبيق معلوماتية خاصة به تضم حاليا حوالي 3000 عمل فني تشكيلي. كما انطلق تنفيذ مشروع إنقاذ الأرشيف السينمائي السمعي والبصري ورقمته بنسبة 10% إلى جانب تطوير منصة Musika.tn بهدف ترويج الإنتاج الموسيقي التونسي، والتي تستهدف في مرحلتها الأولى إدراج 6000 أغنية، بالإضافة الى تسجيل الأرشيف الورقي الموسيقي للبارون رودلف ديرلانجي (1910-1932) بسجل «ذاكرة العالم» لمنظمة اليونسكو.

دعم الكتاب والتربية على المطالعة عبر تشجيع نشر الكتاب الثقافي وحركة الترجمة ليصل عدد عناوين الكتب المنشورة إلى 3000 عنوانا سنة 2025 وتطوير البرنامج الوطني للترغيب في المطالعة وتحسين جاذبية فضاءات المكتبات العمومية وتنفيذ البرنامج الوطني للاستثمار في ثقافة الأطفال واليافعين وبرنامج النفاذ الثقافي للفئات الهشة وحدائق المطالعة والانطلاق في حوسبة المكتبات العمومية الذي شمل تركيز 12 موقعا تجريبيا لفائدة أربع ولايات في انتظار تعميمها على بقية المكتبات.

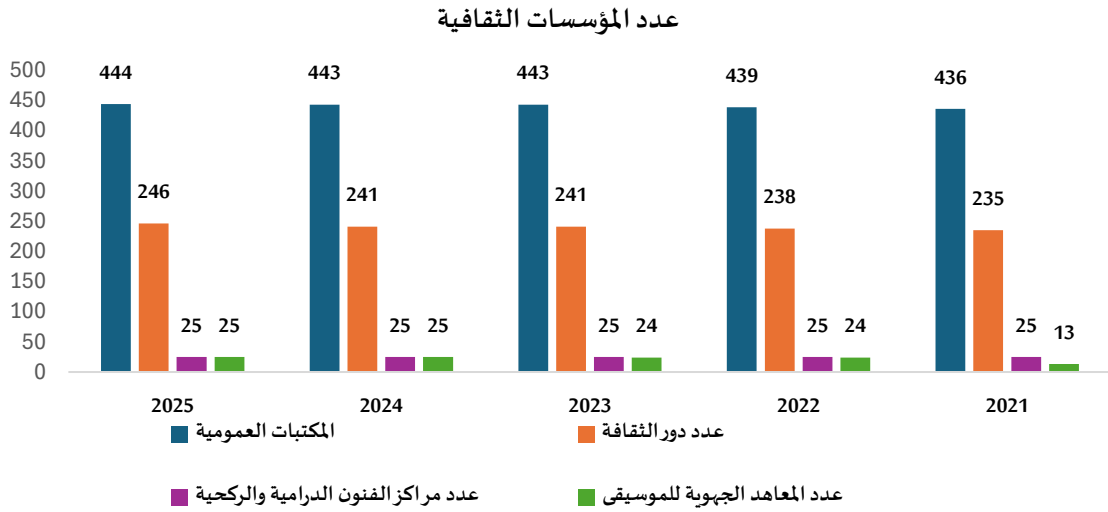
النهوض بالعمل الثقافي حيث ارتفع عدد الشراكات مع الجمعيات الثقافية بنسبة تفوق 35% إلى جانب تطور انخراط العنصر النسائي في النوادي الثقافية إلى نحو 60% وارتفاع عدد المقالات الدولية المنشورة حول التظاهرات والمهرجانات الثقافية من 200 إلى 1147 مقالا سنة 2024 بما مكن من الترويج لصورة تونس على الصعيد الخارجي. كما تطورت البنية التحتية الثقافية وذلك بإحداث 18 مؤسسة جديدة والتوجه نحو الثقافة الرقمية بإحداث مختبر الإبداع الرقمي المتنقل الذي مكّن من إنجاز 109 نشاطا رقميا سنة 2024 فضلا عن إحداث 31 فضاء إبداعيا داخل دور الثقافة في إطار تنفيذ مشروع المختبرات الإبداعية وتنفيذ مبادرات نوعية مثل الثقافة التضامنية والإبداع السجني وفنون الشارع الموجه أساسا للفئات الهشة.

تعزيز البيئة الاستثمارية وتحفيز الإبداع عبر تحويل صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني إلى صندوق للتشجيع والاستثمار الأدبي والفني ليشمل منح قروض ميسرة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية بغاية تحفيز ريادة الأعمال الثقافية، إلى جانب تطوير المنصة الرقمية للدعم العمومي بهدف تحسين الشفافية وتسريع عملية اسناد الدعم، فضلا عن الشروع في دمج الصناعات الثقافية ضمن القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى مع الاقتصاد الرقمي والإبداعي والانطلاق في إلغاء بعض التراخيص واستبدالها بكراسات شروط مع الشروع في المراجعة الشاملة لبقية كراسات الشروط .

حفظ وحماية التراث من خلال إنجاز جرد رقمي شامل ومتكامل للقطع الأثرية الوطنية بنسبة 100%، بالإضافة إلى تجهيز سبعة مخازن حفظ تستجيب للمعايير العلمية لحماية الممتلكات الثقافية من التلف والسرقة. كما تمّ رقمنة أكثر من 4.3 مليون وثيقة (باحساب الصفحة)، فضلا عن تنفيذ برنامج منظومة التأمين الذاتي للمعالم الأثرية والمتاحف بنسبة إنجاز بلغت 71%. وفي إطار تثمين التراث الوطني على الصعيد الدولي، تمّ تسجيل عناصر جديدة ضمن قوائم منظمة اليونسكو من بينها جزيرة جربة وفن "طوايف غبنتن"، بما أسهم في تعزيز الإشعاع الدولي للتراث التونسي ودعم جاذبية المواقع والمعالم الأثرية. كما شملت التدخلات إنجاز واستكمال عدد من مشاريع الصيانة والترميم، على غرار استكمال أشغال ترميم سور مدينة القيروان والانطلاق في صيانة فسقية الأغالبة وإعادة تهيئة متحف قرطاج وهضبة بيرصا وترميم وإعادة توظيف "دار ابن خلدون" وحماية وصيانة المدينة العتيقة بسوسة. كما شمل البرنامج أيضا تأهيل عدد من المتاحف والمواقع من بينها موقع كركوان الأثري والمتحف المسيحي بقرطاج ومتحف سلقطة ومتحف نابيل، مع العمل على تحسين البنية التحتية وخدمات المرافقة في هذه المواقع لتطوير جاذبيتها السياحية والثقافية.

تطور المكتسبات والمؤشرات الثقافية

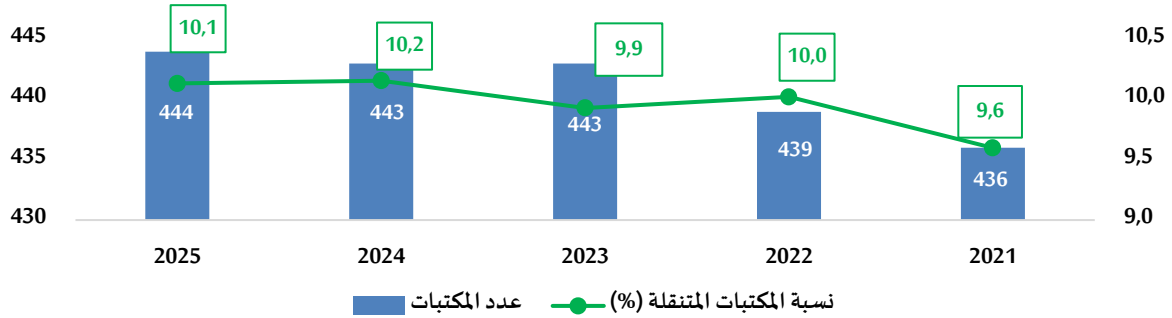
المؤسسات الثقافية: شهدت المؤسسات الثقافية تطورا وتنوعا شمل كل المجالات الفنية والثقافية حيث ارتفع عدد دور الثقافة من 235 دارا سنة 2021 إلى 246 سنة 2025. كما تطور عدد المعاهد الجهوية للموسيقى من 13 معهدا سنة 2021 إلى 25 سنة 2025 بينما شهدت قاعات السينما التجارية انخفاضا من 51 قاعة سنة 2021 إلى 42 سنة 2025.



المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

المكتبات العمومية: تطور عدد المكتبات العمومية إلى 444 مكتبة سنة 2025 وهو الأعلى عربيا وإفريقيا. وتمثل المكتبات المتنقلة نسبة 10% من مجموع المكتبات.

تطور نسبة المكتبات المتنقلة (%)



المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

الكتاب والمطالعة: مكنّ تنشيط الفضاءات المكتبية وتطوير البنية الرقمية من ارتفاع عدد الرواد إلى أكثر من 2.3 مليون سنة 2024 وتطور عدد المعارض الجهوية بشكل واضح من 350 إلى 906 معرضا يعنى بالكتاب سنة 2025 فضلا عن التوجّه سنة 2022 إلى تشجيع إنتاج أدب الطفل من خلال الاقتناء أو الترجمة للعناوين الموجهة للطفل ليصل العدد إلى حوالي 170 عنوانا سنة 2025.

تطور مؤشرات الكتاب والمطالعة

المؤشر/ السنة	2021	2022	2023	2024	توقعات 2025
عدد المستفيدين	1.741.061	2.148.851	2.296.320	2.301.221	2.450.000
عدد العناوين المقتناة والمترجمة الموجهة للطفل	-	140	150	160	170
عدد المعارض والتظاهرات التي تعنى بالكتاب في الجهات	350	415	560	798	906

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

رقمنة الرصيد الثقافي: بلغت نسبة رقمنة الرصيد الفني 60% سنة 2025 مع تسجيل تقدم ملموس في حفظ التراث المكتوب حيث تمت رقمنة أكثر من 4.3 مليون وثيقة بحساب الصفحة سنة 2024.

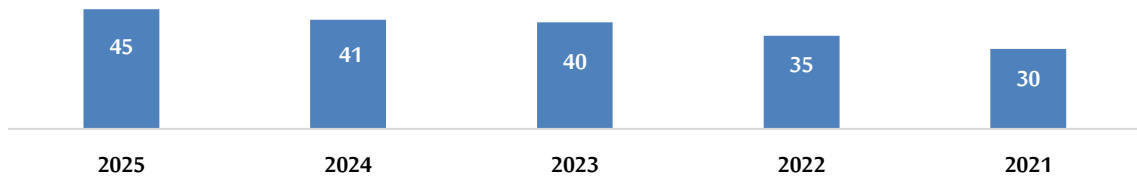
تطور رقمنة الرصيد الثقافي

المؤشر/ السنة	2021	2022	2023	2024	توقعات 2025
نسبة رقمنة الرصيد الفني	%57.5	%58	%50.8	%51.05	%59.8
عدد الوثائق التراثية المرقمنة (مؤشر تراكمي)	3.000.000	3.139.866	4.146.026	4.347.235	4.500.000

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

حماية التراث: تطور نسبة المعالم والمواقع والممتلكات الثقافية المحمية والمرتبة من 30% سنة 2021 إلى 41% سنة 2025.

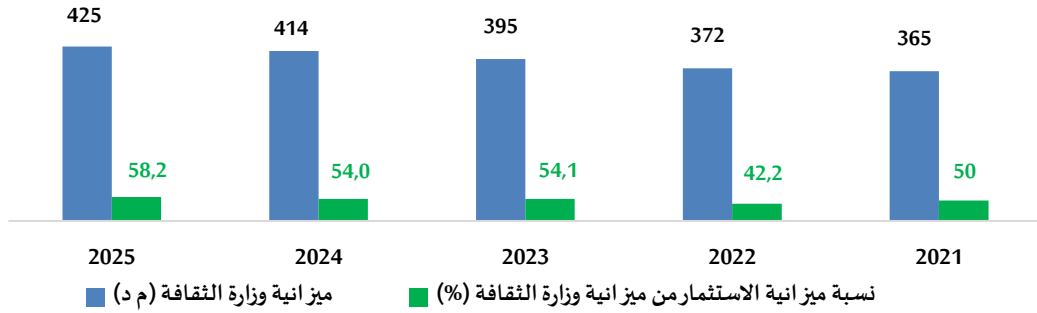
نسبة المعالم والمواقع والممتلكات الثقافية المحمية والمرتبة (%)



المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

الميزانية: شهدت ميزانية الثقافة تطورا نسبيا من 365 م د سنة 2021 الى 425 م د سنة 2025 حيث تمثل 0.7 % من مجموع ميزانية الدولة، وارتفعت ميزانية الاستثمار من ميزانية الثقافة من 50% سنة 2021 إلى 58.2% سنة 2025.

تطور ميزانية الاستثمار من ميزانية الثقافة (%)



المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

الاستنتاجات

تمثل الثقافة في تونس ركيزة أساسية تعكس ثراء الموروث الحضاري والثقافي وخصوصيات الهوية الوطنية. وتجسيما لمبادئ الدستور الذي ينص في الفصل 49 منه على أن "الحق في الثقافة وحرية الإبداع مضمون". تشجع الدولة الإبداع الثقافي وتدعم الثقافة الوطنية في تأصلها وتنوعها وتجدها والانفتاح على مختلف الثقافات كما تحمي الموروث الثقافي وتضمن حق الأجيال القادمة من خلال إرساء آليات للدعم العمومي ومنظومات تكوين توفر كفاءات وطاقات شابة في جل الميادين الإبداعية والفنية مسندة بنسيج واسع من المؤسسات والجمعيات الثقافية تساهم في تطور الأنشطة الثقافية الإبداعية والمبتكرة. كما يشكل النشر والكتاب ركيزة أساسية لتنشيط الحياة المعرفية والاطلاع على ثقافات أخرى حيث تتوفر 200 دار نشر لتجعل تونس تحتل مرتبة متقدمة إفريقيا وعربيا للدول الأكثر نشرًا للكتب يدعمه مجتمع مثقف ومنفتح على الثقافات الإنسانية الأخرى.

وفي المقابل تواجه الثقافة مجموعة من الاشكاليات والتحديات التي تعيق تطورها واستدامتها مرتبطة أساسا بعدم مواكبة المنظومة القانونية والتشريعية للابتكار والإبداع وضعف الاستثمار في الرقمنة من خلال نقص في التجهيزات والتمويلات والمختصين وغياب خطة استراتيجية للنشر الرقمي ومحدودية الترويج للكتاب التونسي. كما يواجه القطاع تحدي العدالة الثقافية جراء التفاوت المجالي في توزيع دور النشر وتردي البنية التحتية للمؤسسات الثقافية الى جانب هجرة الكفاءات الفنية والتقنية خاصة في مجالات الهندسة والترميم والرقمنة والفنون التطبيقية والاقتصار على الدعم العمومي وتعدد المؤسسات الثقافية والمتدخلين وضعف إدارة المهرجانات.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

يشهد المشهد الثقافي التونسي جملة من التحولات والتطورات على الصعيد الوطني والدولي، ترتبط أساسا بتسارع الثورة الرقمية وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية. وقد أفرزت هذه التحولات فرصا جديدة لترويج وتصدير المحتوى الثقافي التونسي عبر الفضاء الرقمي، لا سيما في مجالات الموسيقى والحرف والفنون البصرية والإنتاج الأدبي والفكري، وذلك في ظل منافسة دولية قوية في سوق الصناعات الثقافية والإبداعية، ولم تعد الثقافة مجرد قطاع ترفيهي بل أضحت أداة استراتيجية لتموقع تونس في سوق الصناعات الإبداعية الدولية، هذا فضلا عن تحول أنماط الاستهلاك الثقافي نحو المحتوى التفاعلي والمختصر.

ومع التحولات الديموغرافية الراهنة تتجه تونس تدريجيا نحو مرحلة الشيخوخة السكانية، مما يستوجب إعادة تصميم السياسات الثقافية لتكون أكثر شمولاً ومرونة ويعزز دور الفئات العمرية المتقدمة باعتبارها فاعلا ثقافيا حاملا للذاكرة والمعرفة خاصة في ظل تراجع بعض المهن والمعارف التقليدية التي تمثل جزءا أصيلا من الهوية الثقافية الوطنية، مما يستدعي إيلاء عناية خاصة ببرامج التوثيق الشفوي والحرف التقليدية وتشجيع مشاركة حاملي هذه المعارف في الإنتاج الثقافي المحلي ومزيد العمل من أجل تجذير الهوية الوطنية والموروث الحضاري لدى الناشئة.

وانطلاقا من هذه المعطيات، تتجه الأولويات الاستراتيجية للسياسة الثقافية إلى إرساء "ثقافة شاملة ودامجة ومستدامة توظف الإبداع والتراث كرافعة للتنمية وتعزز روح الانتماء الوطني ودعم إشعاع تونس على الصعيد الدولي". ويستهدف هذا التوجه الرفع من مساهمة الثقافة إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي واستقطاب ما لا يقل عن 30% من السياح سنويا ضمن فئة الزوار الثقافيين، إضافة إلى تغطية 80% من المؤسسات التربوية ببرامج وأنشطة ثقافية تفاعلية في إطار شراكات مع مختلف الوزارات والهيكل المعنية، إلى جانب إحداث نحو 100 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في الصناعات الثقافية والإبداعية.

وينتظر تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية من خلال:

الحماية والمحافظة والاستدامة

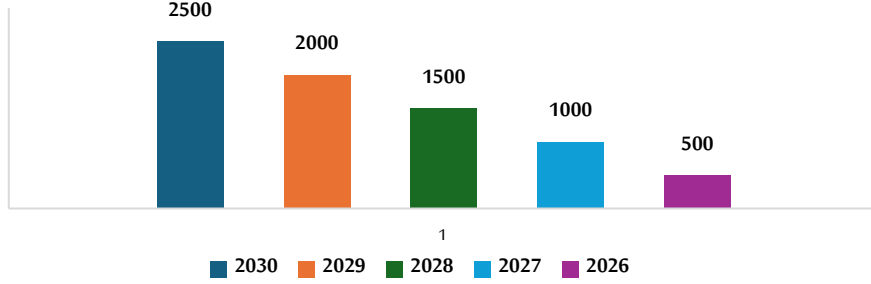
تركيز منظومة بحث متطورة من خلال اعتماد استراتيجية وطنية للبحث بالتنسيق مع المؤسسات البحثية الوطنية وإنجاز دراسة استراتيجية حول توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حماية التراث وتثمينه. كما سيقع دعم تكوين مختصين في مجالات جديدة مرتبطة بالتراث واعتماد إطار قانوني ينظم أعمال النشر في مجال الأبحاث ويضمن حماية الحقوق العلمية. ويواكب ذلك استكمال رقمنة وتحيين بيانات المعالم والمواقع والمجموعات التراثية، فضلا عن تعزيز التشبيك بين المؤسسات البحثية والمخابر الوطنية والتموقع ضمن المنصات والهيئات العلمية الدولية.

تطوير الحماية والمحافظة على التراث عبر مواصلة تنفيذ مشروع صيانة وترميم الآلات الموسيقية وفق المعايير الدولية بقصر النجمة الزهراء بسيدي بوسعيد بما يهدف إلى حفظ أكثر من 400 آلة موسيقية وتجديد فضاءات التخزين لضمان شروط الحفظ الوقائي الملائمة. كما سيتم تكوين جيل جديد من المحافظين في تقنيات الترميم المتخصصة، إلى جانب تطوير محتوى رقمي وتجارب تفاعلية تستهدف إشراك الشباب في اكتشاف هذا الرصيد الموسيقي وتثمينه. وبالتوازي مع ذلك ستتواصل الجهود لإنقاذ الأرشيف السينمائي الوطني من خلال توثيق ورقمنة رصيد الأفلام والمواد السينمائية وتحويله إلى قاعدة بيانات رقمية مؤمنة تضمن صيانة هذا الموروث الثقافي على المدى الطويل، مع مواصلة ترميم الأشرطة وتحسين ظروف تخزينها وتطوير آليات الإتاحة الرقمية بما يساهم في حماية ذاكرة السينما التونسية وإعادة توظيفها في البحث الأكاديمي والبرمجة الثقافية. ومن المنتظر أن ترتفع نسبة رقمنة الرصيد الفني من 59% سنة 2025 إلى 100% في أفق 2030.

وفي السياق ذاته، ستتكتف الجهود لإنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية في إطار برنامج استراتيجي طويل المدى يهدف إلى حفظ أكثر من 14 ألف عمل فني يمثل جزءا أساسيا من الذاكرة البصرية الوطنية من خلال عمليات الجرد والفهرسة والرقمنة والترميم وفق المعايير العلمية المعتمدة دوليا. ويرتقب في هذا الإطار بلوغ معالجة نحو 8000 عمل فني في أفق 2030 مقابل 5000 عمل سنة 2025. كما ستتواصل عمليات صيانة وترميم التراث المكتوب بدار الكتب الوطنية باعتباره ركنا أساسيا في حفظ الذاكرة الوطنية، وذلك من خلال تجهيز المخازن وفق معايير الحفظ الوقائي ومواصلة رقمنة الرصيد الوثائقي والمخطوطات وتطوير المكتبة الافتراضية لتيسير النفاذ الرقمي إلى الموارد وضمان سلامة المجموعات وتتبعها. ويواكب ذلك تنفيذ مشروع إحداث متحف التراث المكتوب "مبضة السلطان"، إلى جانب إنجاز مشروع جرد الأنماط المعمارية للمعالم التاريخية، بما يعزز حفظ هذا الرصيد المعرفي وإتاحته في صيغ عروض حديثة تواكب التحولات الرقمية.

وفي إطار التوجه نحو الرقمنة الشاملة للمواقع والمعالم والمجموعات التراثية، سيتم اعتماد تقنيات متقدمة تشمل المسح ثلاثي الأبعاد والذكاء الاصطناعي وإعداد سجلات جرد المخزون الفني يقوم على تجميع البيانات الأساسية لكل عمل وتوثيقه رقمياً وربطه بالمنصات الرقمية المعتمدة وارساء قاعدة بيانات وطنية موحدة لجرد الأعمال والمصنفات الفنية ورقمنتها.

عدد المواقع والمعالم المشمولة بالمسح الرقمي



المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

وبالتوازي سيتم العمل على مراجعة مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية بهدف توسيع نطاقها لتشمل التراث غير المادي، مع ملاءمتها مع المعايير الوطنية والدولية في مجال حماية التراث. كما سيتم العمل على تسجيل عناصر جديدة من التراث المادي واللا المادي ضمن القوائم الدولية لمنظمة اليونسكو بما يعزز حمايتها القانونية ويمنحها إشعاعاً دولياً، فضلاً عن تطوير استراتيجيات متكاملة لإدارة المواقع والمعالم الأثرية وتحسين بنيتها التحتية عبر مواصلة مشروع التأمين الذاتي للمعالم والمواقع والمتاحف. كما سيتم تنفيذ سلسلة من المشاريع على غرار تهيئة حمامات أنطونيوس ومسرح قرطاج ومتحف حيدرة ومتحف سبيطة ومركز تقديم الموقع الأثري بدقة ومواصلة إنجاز مشروع المركز العالمي لفنون الخط "أقرأ" وإحداث متاحف جهوية بكل من سليانة وسيدي بوزيد، إلى جانب متحف الحركة الوطنية بالحامة والمتحف الوطني لحضارات ما قبل التاريخ بقفصة.

الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية (الاقتصاد البرتقالي)

ستتجه الجهود خلال الخماسية القادمة إلى إعداد استراتيجية شاملة تهدف إلى جعل الثقافة رافداً اقتصادياً فاعلاً عبر دعم الصناعات الثقافية والإبداعية ودمجها ضمن الاقتصاد الجديد القائم على الابتكار والتكنولوجيا ويساهم في رفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 3%، وذلك من خلال تفعيل آليات تدخل صندوق التشجيع والاستثمار الأدبي والفني ليتمكن القطاع الخاص وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية من الاستفادة من آليات تمويل عمومي مرنة تشمل المنح والقروض الميسرة والمساهمات المباشرة، بما يعزز التنمية المحلية ويقوي الاقتصاد التضامني ويرفع حجم الإنتاج الثقافي الموجه للسوق.

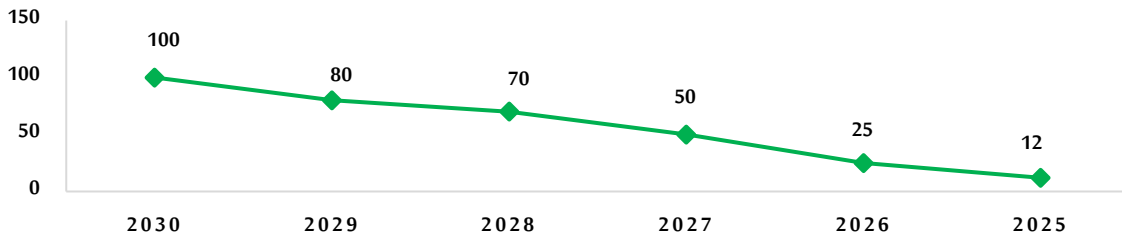
وفي السياق ذاته، سيتم تعزيز تدخلات صندوق ضمان القروض في الصناعات الثقافية والإبداعية عبر الترفيع في سقف الضمان من 90 ألف إلى 300 ألف دينار، مع تخصيص تمويل إضافي بقيمة مليون دينار من رصيد صندوق دفع الحياة الثقافية "FRC". كما سيقع توجيه هذا الصندوق ليصبح أداة تنمية واستثمارية مستدامة تدعم مراحل الانطلاق والتوسع للشركات الناشئة ومبادرات ريادة الأعمال في المجال الثقافي والإبداعي بما يرفع مستوى التشغيل القطاعي ويخلق مواطن شغل مباشرة أو غير مباشرة. كما سيتم العمل على مزيد تحفيز الاستثمار في المجال الثقافي من خلال إلغاء عدد من التراخيص الإدارية وتعويضها بكراسات شروط بما يسهل على المستثمرين والفاعلين الثقافيين إطلاق مشاريعهم في آجال أقصر وفي ظروف أكثر مرونة، إلى جانب مراجعة كراسات الشروط القائمة لتتلاءم مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

وبالتوازي مع ذلك، ستتواصل الجهود لدعم نشر الكتاب وترويجه باعتباره نشاطاً اقتصادياً وثقافياً مهماً، وذلك من خلال تشجيع إحداث دور جديدة في الجهات وتنظيم معارض جهوية وإقليمية للكتاب بهدف بلوغ حوالي 1400 معرضاً في أفق سنة 2030. كما سيتم تشجيع المبادرات الخاصة في مجالات السينما والفنون الرقمية والألعاب التفاعلية بهدف تكثيف الإنتاج الثقافي وتعزيز مساهمته في خلق قيمة

اقتصادية مضافة وديناميكية تنموية بالجهات، فضلا عن تطوير الخدمات والمنتجات الثقافية عبر دعم الابتكار في مجال التراث باعتماد قائمة أنشطة تشمل الفنون الرقمية والألعاب التفاعلية والمنتجات المستوحاة من عناصر التراث المادي وغير المادي مع العمل على إدراج هذه المنتجات ضمن منظومات الجودة الدولية بما يعزّز قدرتها التنافسية ويساهم في تحسين فرص ترويجها على المستويين الوطني والدولي. كما سيقع العمل على مزيد تطوير دور مدينة الثقافة وتحويلها إلى قطب ثقافي متكامل يعزز مكانتها كمركز محوري للتبادل الثقافي والتعاون الفني.

دعم الممارسة الثقافية والمشاركة المجتمعية من خلال دعم منظومة حماية الحقوق الفكرية والأدبية عبر إرساء مؤسسات للتصرف الجماعي في حقوق المؤلف وتطوير مهام المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لتضطلع بدور هيئة تعديلية تتولى التأطير والمرافقة التقنية للفاعلين في القطاع. كما سيتم تنقيح الإطار القانوني المنظم لمنظومة الحماية الاجتماعية للفنانين المبدعين بما يتلاءم مع خصوصية النشاط الفني الذي يتسم في الغالب بالطابع الموسي أو المستقل. وفي سياق دعم البنية التحتية الثقافية سيتم تطوير خارطة المكتبات العمومية وتعزيز أسطول المكتبات المتنقلة بالجهات لبلوغ ما يقارب 470 مكتبة عمومية ومتنقلة جديدة في أفق سنة 2030 مع مواصلة مشروع حوسبة المكتبات العمومية وتعزيز التحوّل الرقمي بالقطاع، ويهدف ذلك توحيد الخدمات وتيسير النفاذ إلى الموارد الثقافية والمعرفية لفائدة مختلف فئات المجتمع بما يدعم مسار الرقمنة على المستوى الوطني.

نسبة حوسبة المكاتب العمومية



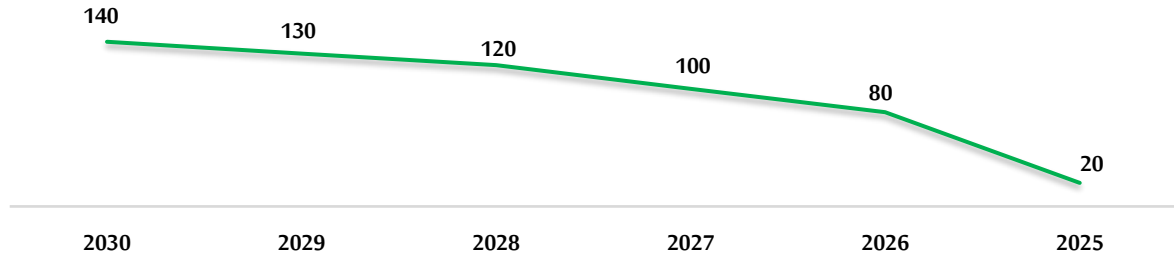
المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

كما تتجه الجهود إلى إدراج التربية الثقافية والفنية والرقمية ضمن المناهج التعليمية لمختلف المراحل الدراسية بالتنسيق مع الهياكل المعنية، وربطها ببرامج التربية على المواطنة وتنمية التفكير النقدي وروح الابتكار لدى الناشئة وسيواكب ذلك إطلاق برامج تدريبية سنوية للشباب في مجالات الحرف التراثية والتقنيات الرقمية الإبداعية وريادة الأعمال الثقافية. وفي إطار تطوير وظائف المكتبات العمومية سيتم العمل على عن تحويلها إلى "فضاء ثالث" مفتوح للمعرفة والتفاعل الاجتماعي من خلال إنشاء 165 فضاء نموذجيا ورقميا جديدا مخصصا للأطفال واليا فعين داخل المكتبات العمومية في أفق سنة 2030 بما يعزّز فرص التعلم ويوفّر خدمات ترفيهية ومعرفية موجهة للأطفال والشباب والكهول وحتى للفئة ما قبل سن الدراسة، إلى جانب تنفيذ برنامج "المكتبة مركز حي" وبرنامج "أربعاء الفن" وبرنامج "أيام الفنون" بدور الثقافة، وإنشاء مراكز إبداعية رقمية ثقافية (FabLabs) و تجهيز فضاءات مفتوحة للشباب في مختلف الجهات بأدوات إنتاج رقمي وفي حديثة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والتصميم الرقمي بما يوفر بيئة محفزة على الابتكار والتجريب والإبداع الجماعي.

وفي هذا الإطار سيتم العمل على دعم الأنشطة الثقافية بالجهات والمناطق الشعبية والحدودية عبر إحداث مركبات ودور ثقافة جديدة موزعة على كافة الجهات الداخلية، إلى جانب بعث نواتات تكوين جهوية بالمؤسسات الثقافية بالشراكة مع الحرفيين المحليين لتوثيق الموروث الثقافي المادي وغير المادي ونقله للأجيال الجديدة، مع العمل على تثمينه وتحويله إلى موارد اقتصادية متجددة قادرة على المنافسة محليًا ودوليًا. كما سيقع مواصلة تنفيذ مشروع "تمكين الشباب بالمكتبات العمومية" ودعم ثقافة القرب للفئات الهشة عبر المكتبات المتنقلة والنمذجية وبرنامج "ثقافة في الأحياء" وبرنامج "المهرجان يمشي ليك" وبرنامج "القوافل الثقافية والفنية" الموجهة للجهات الداخلية مع توفير خدمات ثقافية للفئات في وضعيات هشة وخصوصية وتنفيذ برامج تدريبية في الفنون لفائدة الأطفال والناشئة داخل المؤسسات التربوية مع التركيز على الفنون التعبيرية والبصرية.

ومن المنتظر كذلك توسيع قاعدة المهرجانات والمعارض الجهوية مع مراجعة مضامينها وربطها بالخصوصيات الثقافية المميزة لكل جهة، فضلا عن تحسين آليات إسناد الدعم بما يضمن مزيد من النجاعة والفاعلية. وفي هذا الإطار يرتقب أن يرتفع عدد الأنشطة المبرمجة في الأحياء الشعبية والمناطق الداخلية والمواقع الاثرية والمعالم التاريخية من 20 نشاطا سنة 2025 إلى حوالي 140 في أفق سنة 2030.

عدد الأنشطة المبرمجة في الأحياء الشعبية والمناطق الحدودية والمواقع الاثرية والمعالم التاريخية



المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

تكريس الإشعاع الثقافي الدولي بالعمل على تعزيز الحضور الثقافي التونسي على الساحة الدولية من خلال تركيز خطة اتصالية وطنية شاملة تقوم على تطوير المحتوى الثقافي وسرد القصص المرتبطة بالتراث والإبداع التونسي. إلى جانب دعم الترويج الدولي للمهرجانات والفنون وتطوير منصات رقمية دولية متخصصة تغطي مختلف المجالات الثقافية والفنية. كما سيتم تنفيذ برنامج التعاون مع المنصات الإعلامية العالمية وإبرام اتفاقيات شراكة مع عدد من المتاحف والمؤسسات الثقافية الدولية، إلى جانب تنظيم مهرجان عالمي للتراث ينظم بصفة دورية يجمع بين العروض الفنية الحية والمنتديات العلمية المتخصصة وأسواق الصناعات والحرف التراثية وتنظيم "أيام التراث والمتاحف التونسية بالخارج" سنويا بالاعتماد على الطلبة التونسيين والجمعيات الناشطة في صفوف الجالية التونسية المقيمة بالخارج. فضلا عن إحداث جائزة وطنية لحفظ وتثمين التراث موجهة للشباب، وعم إنتاج وترويج الأفلام الوثائقية التي تعزف بالمووروث الثقافي التونسي.

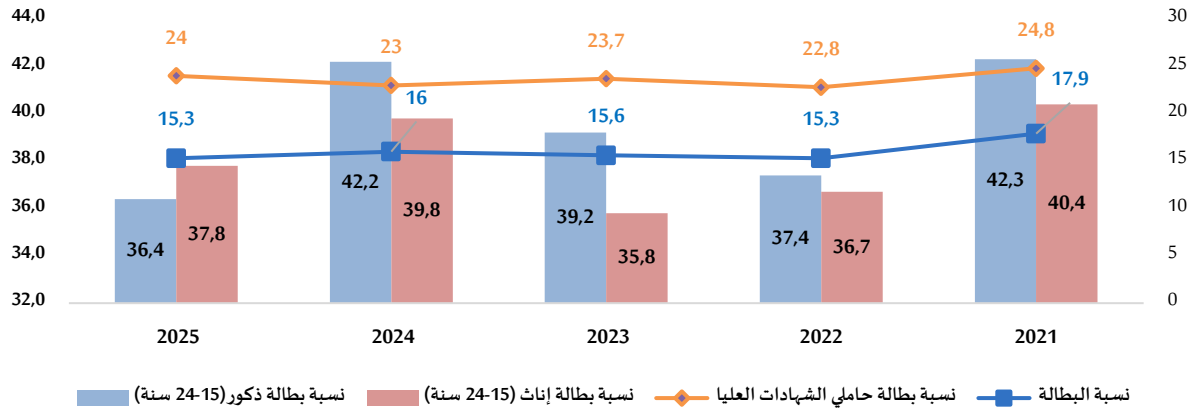
كما ستتوجه الجهود لدعم تموقع تونس كوجهة ثقافية سياحية على المستوى العالمي من خلال تنظيم معرض مغاربي للكتاب وتعزيز الشراكات الثقافية على المستويات المغربية والمتوسطية والافريقية والدولية وإدراج المتاحف والمواقع الاثرية والمعالم التاريخية وخاصة المواقع والمدن العتيقة والمواقع المدرجة على لائحة التراث العالمي ضمن البرامج السياحية التي تعتمد عليها وكالات الأسفار ببلدان الاعتماد، فضلا عن تعزيز الحضور الإقليمي والدولي لتونس عبر استضافة المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية والمشاركة فيها وإرساء التوأمة بين المدن التاريخية المتشابهة وذات البعد الحضاري المشترك. إضافة إلى تكوين شبكة من السفراء الفخريين للثقافة التونسية من بين الشباب المتميزين المقيمين بالخارج وإبرام اتفاقيات إنتاج وتوزيع مع منصات دولية كبرى بهدف توسيع نطاق عرض المحتوى الثقافي والفني التونسي وتعزيز انتشاره عالميا.

1.2 ضمان العمل اللائق وتعزيز الادماج

تعد البطالة من اهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية في أغلب بلدان العالم بما فيها تونس لما ينجر عنها من انعكاسات خطيرة على الفرد والمجتمع، وترتبط ارتباطا وثيقا بنسق النمو الاقتصادي والاستثمار. وعلى المستوى الوطني تميّز سوق الشغل في الفترة 2021-2025 بتواصل الطابع الهيكلي ومتعدد الابعاد للبطالة ويبرز ذلك خاصة عبر:

- بلوغ نسبة البطالة 15.2% في الثلاثي الأخير لسنة 2025 بعد تسجيلها مستويات مرتفعة سنتي 2020 و2021 بنسب قياسية بلغت على التوالي 18% و17.9% بعلاقة مع تواتر الازمات الصحية والسياسية الدولية.
- تفاوت نسب البطالة بين الجهات حيث تم تسجيل نسب أضعف في أغلب الولايات الساحلية مقابل نسب أكبر في الولايات الداخلية.
- تباين البطالة بين الذكور والإناث حيث بلغت بطالة الإناث معدل 20.9% مقابل 12.6% للذكور خلال سنة 2025. ومقارنة بالمعدل العام، تسجل بطالة الشباب (15-24 سنة) وأصحاب الشهادات العليا نسب أكثر ارتفاعا.

تطور نسب البطالة %



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

كما تجدر الإشارة إلى التغيرات المهمة للتشغيل على المستوى العالمي حيث يتوقع حسب تقرير مستقبل الوظائف 2030 الذي أعده منتدى الاقتصاد العالمي سنة 2025 تأثر طلبات الشغل بالتطورات التكنولوجية والتغيرات الديمغرافية والتحول الأخضر الى جانب الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية.

تقرير مستقبل الوظائف 2030: منتدى الاقتصاد العالمي 2025

يبرز تقرير مستقبل الوظائف 2025 الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي أن سوق الشغل العالمي يتجه نحو تغيرات عميقة بحلول 2030 نتيجة تداخل عوامل التكنولوجيا والاقتصاد والبيئة والديمقراطية والمتمثلة أساسا في:

التحول التكنولوجي: يعد الذكاء الاصطناعي المحرك الأقوى لتغيير المهارات والتغيرات الاقتصادية.

التحول الأخضر: تكثيف الجهود والاستثمارات الهادفة إلى خفض الانبعاثات الكربونية.

التحولات الديمغرافية: تسارع غير مسبوق في معدلات الشيخوخة.

وتتمثل الوظائف الأسرع نمواً في:

- تقنية ادخال البيانات الضخمة وتحليلها.
- تقنية الأمن السيبراني.
- هندسة التكنولوجيا المالية.
- صناعة السيارات الكهربائية والمستقلة.
- تقنية الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة.
- الهندسة البيئية.
- تطوير البرمجيات والتطبيقات.
- هندسة الطاقة المتجددة.

وفي ظل التوسع المتسارع في استعمالات الذكاء الاصطناعي وظهور أنماط عمل جديدة قائمة على المنصات الرقمية، تبرز الحاجة الملحة إلى مواصلة برامج التكوين المهني بما يساهم في المحافظة على مواطن الشغل وتعزيز قابلية تشغيل اليد العاملة. إذ إن العديد من المهن تشهد تحولات عميقة في طبيعة المهارات المطلوبة، مما يستوجب مرافقة العاملين وإعادة تأهيلهم وتمكينهم من اكتساب مهارات جديدة بما يضمن المحافظة على مواطن الشغل في اقتصاد يتجه نحو الرقمنة الشاملة.

وعلى هذا الأساس وأخذاً بالاعتبار لمختلف المعطيات على الصعيد الوطني والدولي وانسجاماً مع التوجهات الاستراتيجية للدولة في تكريس العدالة الاجتماعية كخيار لا رجعة فيه والتزاماً بتوفير العمل اللائق كحق أساسي عبر تحفيز ريادة الأعمال الفردية والجماعية بما يساهم في تقليص نسب البطالة وخاصة لدى الشباب والنساء وفي الجهات الأقل تنمية يتوجه العمل خاصة على:

- تطوير كفاءة باحثي الشغل ودعم قدرات المؤسسة والجهة من خلال مختلف اليات وسياسات التشغيل.
- النهوض بالمبادرة الخاصة.
- دفع نسق احداث الشركات الاهلية.
- الرفع من فاعلية برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي في إطار سياسة وطنية مندمجة ومتكاملة.
- تكريس الحماية والتغطية الاجتماعية الشاملة والعادلة.

تطوير كفاءة باحثي الشغل ودعم قدرات المؤسسة والجهة

تعمل آليات التشغيل على تحقيق التوازن بين عرض الكفاءات والطلب عليها بما يمكن من تحويل رأس المال البشري من طاقة كامنة إلى طاقة منتجة وفاعلة الى جانب تحقيق الاستقرار النفسي والاندماج الاجتماعي والرفع من الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية بما يجعلها أداة استراتيجية لتجسيم الدور الاجتماعي للدولة من خلال تقليص نسب البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار.

وعلى هذا الأساس تميزت سياسة النهوض بالتشغيل بالعمل على مزيد استحداث نسق إحداث مواطن شغل لائقة ومستقرة وتلبية حاجيات المؤسسات والقطاعات الاقتصادية من اليد العاملة وتحسين التشغيلية لدى مختلف الفئات من الباحثين عن شغل وذلك وفق مقاربة تقوم على خطة استراتيجية شاملة ودامجة تأخذ بالاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني ولا سيما تباطؤ النمو وتنامي البطالة الهيكلية والفوارق الجهوية إلى جانب التغيرات المتسارعة على المستوى الدولي المرتبطة بالعملة والتحول الرقمي والتغيرات المناخية وتداعيات الأزمات الصحية والجيوسياسية على سوق الشغل.

أ. أهم نتائج الفترة 2021-2025

قصد الرفع من كفاءة باحثي الشغل ودعم القدرات التشغيلية للمؤسسات والجهة، تم خلال الفترة 2021-2025 اعتماد عدة إصلاحات من أهمها:

دعم التشغيل والإدماج المهني من خلال مراجعة الامر عدد 542 لسنة 2019 المنظم لتدخلات برامج الصندوق الوطني للتشغيل قصد مزيد ملاءمتها مع التوجهات الكبرى والتشريعات الشغيلة وكذلك لمزيد استهداف أصناف جديدة من الباحثين عن الشغل على غرار فاقد الشغل والعاملين في القطاع غير المنظم بهدف مرافقتهم للعمل المنظم بالإضافة إلى احداث آليتي تكوين تكميلي تستهدف تحسين تشغيلية الشباب الباحثين عن الشغل وتلبية حاجيات المؤسسات الاقتصادية من الحاجيات. وفي نفس الإطار، تم تنظيم الصالون الرقمي الأول للتشغيل سنة 2022 حيث تم توفير ما يزيد عن 4278 موطن شغل وتربص من طرف أكثر من 600 مؤسسة، وتنظيم الصالون الأول لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تم توفير أكثر من 600 موطن شغل وتنظيم الأيام الجهوية للتشغيل في قطاع السياحة لتلبية حاجيات المؤسسات الناشطة في القطاع من الكفاءات المختصة حيث تم تلبية 2040 موطن شغل وتسجيل 4360 عرض شغل من قبل 121 مؤسسة ومشاركة 2700 باحث عن شغل وذلك بالتوازي مع تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدة لفائدة الباحثين عن شغل في إطار

الشراكة مع القطاع الخاص والتي شملت قطاعات البناء والاشغال العامة والسياحة والصناعات التقليدية لفائدة تسع ولايات وإبرام اتفاقيات شراكة مع 13 من كبار المشغلين في مجال صناعة السيارات مع مواصلة العمل بالبرامج والآليات الخصوصية لتشجيع الانتداب ضمن المؤسسات العاملة في الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع والمؤسسات الموجهة خدماتها خارج بلد المنشأ على غرار "مشروع تونس الذكية".

دعم المبادرات الجهوية في مجال التشغيل من خلال تنفيذ عديد البرامج خاصة منها برنامج "دعم التكوين من أجل تشغيل الشباب التونسي" لفائدة 15 ولاية بهدف البحث عن بدائل للهجرة غير النظامية بدعم المبادرة الخاصة والتكوين المهني والتكوين التكميلي لفائدة 5000 شاب وشابة في مجالات الصناعات الغذائية والميكانيك والنقل واللوجستيك والطاقات المتجددة والنسيج والاكساء والسياحة ومشروع "تعزيز أثر سياسات التشغيل ودعم خلق مواطن الشغل القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال للشباب والنساء في تونس" قصد تشخيص سلاسل القيمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل من صفاقس وسوسة وتونس وتكوين 500 باحث عن شغل لإحداث 75 مؤسسة ناشئة بعنوان 25 مؤسسة بكل ولاية. هذا إلى جانب إعداد المخططات الجهوية للتشغيل بكل من ولايات تونس ومنوبة وسوسة والقيروان وصفاقس والانطلاق في إعداد المخططات الجهوية للتشغيل لفائدة ولايات القصيرين وسيدي بوزيد وقفصة، وسليانة، وجندوبة والكاف، إضافة إلى انطلاق مشروع التمويل القائم على النتائج سنة 2024 الذي يهدف إلى تكوين وإدماج وتثبيت مواطن شغل لفائدة 2000 منتفعا من الباحثين عن شغل.

تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتمكين رأس المال البشري من خلال التكفل بكلفة عمليات التكوين التكميلي أو التأهيل وإعادة التأهيل ليشمل 2752 منتفعا خلال الفترة 2023-2025 وتنفيذ مشروع "مرافقة وتدريب الشباب وتعزيز التشغيلية الذي شمل 7734 باحثا عن شغل من خلال دورات تكوينية في مجال المهارات الحياتية وتنظيم دورات تكوينية في إطار برنامج "تصرف أمثل لمشروعك" لفائدة 1744 باعث مشروع وبعث 8 نواد للباحثين عن شغل في ولايات تونس وأريانة ونابل وزغوان وتهيئة وتجهيز 5 نواد لريادة الأعمال الى جانب تطوير وتحسين منظومة "مهاراتي" للتكوين عن بعد وإرساء المقاربة المتعلقة بتحليل وتقييم المسارات المهنية المعتمدة في إسداء الخدمات الموجهة للباحثين عن شغل من قبل مكاتب التشغيل والعمل المستقل.

وبالتوازي تم العمل على إرساء وتحسين منهجية التنميط الإحصائي للباحثين عن شغل وتحسين المدونة التونسية للمهن والكفاءات ومواصلة إعداد الدليل المنهجي لتوجيه الباحثين عن شغل والدليل الخاص بالمرافقة العامة أو الشاملة ودعم المرافقة المشخصة للأشخاص ذوي الإعاقة لتيسير إدماجهم الفعلي في سوق الشغل فضلا عن تنفيذ مشروع "تعزيز فرص التشغيل والتكوين لفائدة الشباب ببلدان الجوار الجنوبي" من خلال الانطلاق في إعداد دراسة حول التحليل الإحصائي لفئة غير المنخرطين في التعليم أو الشغل أو التكوين (NEET) في تونس وإعداد دراسة حول تحليل السياسات والتشريعات المنظمة للخدمات المقدمة للشباب وإعداد خريطة حول الخدمات في سوق الشغل الموجهة لهم وإنجاز برنامج "دعم تنافسية المؤسسات والإدماج الاقتصادي للمواطنين CAP EMPLOI" بهدف تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتطوير كفاءاتهم عبر التكوين التكميلي ودعم ريادة الأعمال بالإضافة إلى مساندة نظام المبادر الذاتي وتشجيع الانتقال إلى العمل المنظم وتطوير ودعم القدرات المؤسسية لتحسين حوكمة برامج التشغيل والاحاطة والمرافقة.

تكريس البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل وذلك بإنجاز مشروع "الانتداب العادل للعمال – FAIR III" الذي يهدف إلى ضمان الانتداب في مجال الهجرة حيث تم إنجاز دراسة حول فرص التوظيف للعمال التونسيين في دول الخليج وبرنامج "من أجل مقاربة شاملة لإدارة الهجرة وتنقل العمال في شمال إفريقيا THAMM" الذي مكن بالخصوص من تشغيل 297 تونسيا بفرنسا وتوظيف 108 طالب شغل بألمانيا وإنجاز دراسات للمهن والكفاءات المطلوبة في قطاع النقل البري واللوجستيك بتونس و5 بلدان أوروبية وتنظيم ملتقيات حول برامج الهجرة المنظمة والتنقل بين تونس وفرنسا الى جانب إعداد نسخة جديدة من منظومة التصرف في ملفات اليد العاملة الأجنبية وإعداد منصة رقمية لمؤسسات التوظيف بالخارج الخاصة بدراسة نموذجها الاقتصادي وتقييم الخدمات الموجهة لطالبي الشغل في مجال التوظيف بالخارج وإدماج "هجرة العمل" في سياسات التكوين المهني.

وفي نفس السياق، تمّ دعم برامج التنمية المتضامنة والإدماج الاقتصادي للمهاجرين من خلال تنفيذ مشروعي MOBI-TRE1 و MOBI-TRE2 المتعلقان بتجسيم مقاربة "الهجرة كمورد" من خلال تعبئة الجالية التونسية للاستثمار وتعزيز التنمية الجهوية بتونس حيث تمّ بالأساس إنجاز 58 مشروعا في مختلف المجالات الاقتصادية وإعداد دليل الاستثمار لفائدة التونسيين بالخارج والشروع في إنجاز 30 مشروعا بالشراكة بين التونسيين المقيمين بمناطق التنمية الجهوية والتونسيين المقيمين بإيطاليا وفرنسا وألمانيا والعربية السعودية والكويت ديفوار وذلك بالتوازي مع تنفيذ مشروع "Perspectives" الذي يهدف إلى إنجاز 30 مشروعا بتونس من طرف الكفاءات التونسية بالخارج وتوظيف 200 شاب مهني تونسي بسويسرا في إطار اتفاق الشبان المهنيين وإنجاز منصة خاصة بالتصرف في ملفاتهم.

كما مكنت برامج التعاون الثنائي من توظيف قرابة 31,4 ألف منتفع بفرنسا وإبرام بروتوكول تنفيذي وآليات تطبيقية لتنفيذ حصص الهجرة السنوية المسندة لتونس لتلبية حاجيات المؤسسات الإيطالية في مجال البناء والأشغال العامة على امتداد 3 سنوات فضلا عن توظيف حوالي 20 ألف مستفيد في سنتي 2024 و 2025 بفضل دعم المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج. كما سجلت عروض وعمليات التشغيل بالخارج بالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل خلال الفترة 2021-2024 إيداع 6358 عرض شغل في عديد المجالات المهنية ومن عدة بلدان تنحصر أغلبها بفرنسا وإيطاليا وألمانيا وكندا وقطر والعربية السعودية مكنت من تشغيل 9428 باحث عن شغل. وقصد حوكمة التصرف في اليد العاملة الأجنبية تمّ تطوير المنظومة المعلوماتية الخاصة بتشغيل اليد العاملة الأجنبية بتونس واسناد حوالي 19500 ترخيص عمل خلال الفترة 2021-2025.

جدول تطور عدد عروض الشغل بالخارج وعمليات التشغيل بالخارج خلال الفترة 2021-2024

المجموع	2024	2023	2022	2021	
عروض الشغل بالخارج	1547	1245	2358	1208	6358
عمليات التشغيل بالخارج	3161	2877	1971	1419	9428

المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

تطوير أداء مصالحي التشغيل وحوكمة سوق الشغل عبر رقمنة الخدمات من خلال اعتماد منصة رقمية لمعالجة مطالب الانتفاع ببرامج الاعداد للحياة المهنية والتسجيل عن بعد للباحثين عن شغل وإرساء منظومة التبادل اللامادي للبيانات بين قاعدة بيانات الوكالة وقواعد بيانات مختلف الهياكل العمومية المتدخلة في سوق الشغل الى جانب تطوير وتحسين منظومة "مهاري" للتكوين عن بعد في المهارات الحياتية التي تضم 13 محورا تكوينيا عن بعد في المهارات الحياتية وإرساء التطبيقية المعلوماتية QUALIPRO لرقمنة أنشطة خدمات الجودة بالوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وإدماج نظام التنميط الوظيفي الإحصائي بمنظومة التصرف في مكاتب التشغيل والعمل المستقل والعمل المستقل فضلا عن إرساء نظام "SIMT scraping" لجمع البيانات من مواقع التشغيل الالكترونية الخاصة على المستوى الوطني وتطوير نظام معلوماتي جديد لفائدة مكاتب التشغيل والعمل المستقل وفضاءات المبادرة واقتناء نظام للملاءمة بين عروض وطلبات الشغل يعتمد على الذكاء الاصطناعي.

وقصد متابعة تطورات سوق الشغل واستشراف حاجياته تم وضع منظومة لليقظة واستشراف المهن بإرساء نظام معلومات من المهارات والكفاءات وإحداث خلية يقظة واستشراف المهن والكفاءات صلب المرصد الوطني للتشغيل والمهارات ومواصلة تنفيذ مشروع "مهارات من أجل التجارة والتنوع الاقتصادي" لملاءمة المهارات مع استراتيجيات تنمية القطاعات في تونس والجزائر والمغرب STED الذي مكن من إعداد 3 دراسات لسلاسل القيمة الخاصة بزيت الزيتون والتمور ومشتقاتها والبلاستيك التقني وإعداد خارطة طريق لتطوير سلاسل القيمة الى جانب برامج تكوينية لفائدة العاملين في قطاع البلاستيك التقني حسب الحاجيات المشخصة وتجهيز مركز التكوين القطاعي للتكوين المهني في البلاستيك التقني وإعداد مخطط أعمال نموذجي لإحداث مؤسسات خدمات فلاحية في قطاع زيت الزيتون وقطاع التمور.

كما تم العمل على تكوين مستشاري التشغيل في مجال المرافقة والعلاقة مع المؤسسات والمرافقة المشخصة للباحثين عن شغل والتنميط الإحصائي ومجالات المهارات الحياتية ومجال تحليل وتشخيص الطلب وتقنيات البحث عن شغل الى جانب أساليب التصرف في آليات التكوين التكميلي والتأهيل الإضافي. وبالتوازي تمّ تعميم نظام التسيير ومعايير الجودة قصد حصول وكالة التشغيل والعمل المستقل ومكاتبها وفضاءات المبادرة على الإشهاد بالمطابقة حسب مواصفة إيزو 9001 صيغة 2015 وأحداث المنصة الافتراضية "إدماة" لمتابعة

تقدم تنفيذ البرامج والمشاريع المنجزة في إطار التعاون الدولي وإرساء منظومة متابعة وتقييم للبرامج والمشاريع من خلال الانطلاق في مؤسسة متابعة وتقييم سياسات وبرامج التشغيل على المستوى الوطني والجهوي واعتماد منظومة رقمية متكاملة للمتابعة والتقييم.

الاستنتاجات

تتميز السياسة الوطنية للتشغيل باعتمادها على إطار تشريعي وقانوني يدعم الحق في العمل في ظروف لائقة وأجر عادل وتدعم برامج نشيطة للتشغيل تمكن من الإحاطة بالباحثين عن شغل ومرافقتهم من أجل تعزيز فرص إدماجهم بسوق الشغل. في المقابل مازالت هذه السياسات تواجه تحديات مرتبطة أساسا بالطابع الهيكلي ومتعدد الأبعاد للبطالة (بطالة الشباب وحاملي الشهادات العليا والانات وارتفاعها بالجهات الداخلية) وبضعف التنسيق بين المتدخلين في سوق الشغل وبالتباين بين منظومة التعليم والتكوين وحاجيات المؤسسات والقدرة على الاستباق والتأقلم مع التحولات السريعة في سوق الشغل وبنقص متابعة برامج التشغيل وتقييمها.

II. الأولويات والأهداف الإستراتيجية للفترة 2020-2030

تحرص الدولة خلال فترة المخطط على تأمين حق العمل لكل مواطن ومواطنة وذلك بإقرار الاستراتيجيات والتدابير الضرورية لتحقيق التلاؤم بين العرض والطلب في سوق الشغل من أجل تقليص نسب البطالة وتشمل الأولويات استحداث نسق إحداثيات مواطن الشغل من قبل المؤسسات وتوفير الآليات الضرورية لتشجيعها على الانتداب وتحسين نسب التأطير بها ودفعها إلى ضمان العمل اللائق وأجر عادل على أساس الكفاءة والإنصاف. كما تتمحور الأولويات حول ملاءمة عروض التشغيل مع الطلبات بتأمين توافق مؤهلات الباحثين عن العمل وحاجيات المؤسسات عبر البرامج الموجهة لتحسين التشغيلية ومختلف صيغ التكوين والتوظيف والإدماج بسوق العمل والإعداد للتعامل مع المهن الجديدة فضلا عن تطوير آليات التنسيق والمتابعة والتقييم والاستشراف ورقمنة خدمات الهياكل المعنية بالتشغيل.

ولتجسيد هذه الأولويات، سيتم العمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

دعم قدرة المؤسسة الاقتصادية لتوفير مواطن شغل لائق وفقا لحاجياتها و آفاق تطورها من خلال:

دعم التشغيل بالمؤسسات الاقتصادية عبر مراجعة وتطوير برامج التشغيل الموجهة لفائدة المؤسسات الاقتصادية والتشجيع على الانتداب من خلال آليات الصندوق الوطني للتشغيل ومنظومة الامتيازات المالية والجبائية لفائدة المشاريع الاستثمارية ومنظومات المؤسسات الناشئة والشركات الأهلية إلى جانب رفع نسب الإدماج المهني لطالبي الشغل بتوفير التكوين التكميلي المشخص وتأهيلهم بما يتلاءم وحاجيات المؤسسات المشغلة وذلك بمقتضى اتفاقيات شراكة تبرم مع الأطراف المعنية واحداث منصة رقمية لربط حاجيات المؤسسات ببرامج التكوين التكميلي أو التأهيل مع التشجيع على انتداب أصحاب الشهادات وذوي الإعاقة.

دعم تطوير منظومة مرافقة المؤسسات وتشجيعها على مزيد احداث مواطن شغل إضافية خاصة لأصحاب الكفاءات وحاملي الشهادات العليا وذلك بإرساء منظومة متكاملة للمرافقة من خلال مساعدة المؤسسات على إعداد مشروع تنموي وتنفيذه يتضمن خاصة تعصير أساليب التصرف في رأس المال البشري وتحديد حاجياتها من اليد العاملة واعداد برنامج انتداب على المدى القريب والمدى المتوسط والعمل على تلبيتها فضلا عن تعميم وتطوير المنصة الرقمية CRM التي تهدف إلى الترويج لحمولات الاستكشاف لدى المؤسسات المستهدفة لجميع عروض الشغل، إلى جانب وضع إطار قانوني لإحداث سلك المبادر الأجير الذي يزاوّل نشاطه الخاص كمبادر أو صاحب مشروع ويتمتع بصفة الأجير في نفس الوقت ضمن إطار قانوني أو مؤسساتي محدّد.

دعم قدرات الباحثين عن شغل لتنمية كفاءاتهم للالتحاق بمواطن شغل لائق ومثمن وفقا لمشروع مساهم المهني عبر:

تطوير منظومة مرافقة للشباب والباحثين عن شغل باعتماد منظومة وطنية للمرافقة والتكوين في المهارات الحياتية والمساعدة على إعداد المشروع المهني في المسارات التعليمية والتكوينية وتعزيز المهارات الحياتية في مختلف مراحل التعليم والتكوين الى جانب احداث وتنفيذ برنامج "مرافقة الباحثين عن شغل" PACE قصد توفير مرافقة مشخصة لتيسير إدماج الباحثين عن شغل في الحياة المهنية وذلك في إطار عمل مؤجر أو عمل مستقل والعمل على توسيع وتشبيك سلك المرافقين الباحثين عن شغل (مستشاري التشغيل/ مرافقي

محاضن الاحتراف/ 4C/ المرافقين المتطوعين...) وتنفيذ منصة رقمية للإعلام ووضعها على ذمة الباحثين عن الشغل فضلا عن إنشاء مركز لتقييم الكفاءات في سياق التوظيف أو الترقية لفائدة المؤسسات وتحديث وإثراء مكتبة الاختبارات النفسية.

الرفع من كفاءة الباحثين عن شغل بتطوير آليات وبرامج لدعم التربصات بالوسط المهني والتكوين التكميلي حسب الحاجيات الخصوصية للباحثين عن شغل على غرار صك خدمات الجوار وبرامج خصوصية تستهدف فئات جديدة من المنتفعين (الذين ليسوا في وضعية تعليم أو تكوين أو عمل والمنقطعين عن الدراسة) وبرنامج التربصات الافتراضية.

دعم قدرات الجهة لتثمين ثرواتها واحداث مواطن شغل لائق ومثمن لجميع الفئات وذلك بتكثيف الجهود الرامية إلى:

دعم التشغيل بالجهة من خلال دعم قدرات الجهة في اعداد وتنفيذ المخططات الجهوية للتشغيل واعداد تطبيقات محمولة للتعريف بمكان الجهة وثرواتها واحداث مشاريع وفقا لخصوصيات الجهة وإيجاد آليات جديدة بهدف مرافقة الباحثين عن شغل قصد إدماجهم في سوق الشغل المحلية والجهوية والانطلاق في تجربة نموذجية لإعداد مخططات محلية و جهوية للنهوض بالتشغيل.

دعم المبادرات الشبابية على المستوى المحلي لمرافقة الناشئة والشباب عبر تعميم إحداث محاضن الاحتراف في جميع المعتمديات من قبل مجموعة من الشباب المخصصين في مرافقة الشباب بما فهم الباحثين عن شغل لتنمية قدراتهم في المجالات الحياتية والسلوكية والمهنية في إطار عقود أهداف سنوية مع إعداد مناهج العمل والأدلة البيداغوجية والاجرائية الخاصة بها.

دعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل وذلك بالعمل على:

تحسين حوكمة هجرة العمل عبر إصدار قانون التوظيف بالخارج واعتماد التوظيف بالخارج كجزء لا يتجزأ من السياسات القطاعية ودعم المسالك النظامية لهجرة العمل وإرساء شراكة مع بلدان القبول وجعلها عنصرا قارا في المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف بغاية تيسير التنقل وفتح أبواب الهجرة المنظمة لليد العاملة، الى جانب تركيز سلك متفقي المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج وإرساء منظومة مراقبة تغطي جميع المراحل المتعلقة بهجرة اليد العاملة وفقا للمعايير الدولية للعمل اللائق والتوظيف العادل. وبالتوازي، ينتظر تنظيم عمليات الوساطة واستكشاف واستغلال عروض الشغل الدولية في إطار اتفاقيات تمكن من الاستفادة بميزات تفضيلية في إجراءات توظيف التونسيين بأهم البلدان الأوروبية والبلدان الأخرى وتسهيل الحصول على التأشيرات والإقامة للعمال وتشجيع الهجرة الدائرية التي تمكن من الاستفادة من الخبرات والتجارب المتبادلة والعمل على استكشاف فرص العمل المتوفرة بالخارج والرفع من كفاءة الباحثين عن شغل ومرافقتهم ومتابعة ادماجهم.

وفي نفس السياق، ستتجه الجهود نحو تطوير نظام معلومات واتصال حول هجرة العمل لرصد فرص التوظيف بالخارج وتطوير منظومة المعلومات المتعلقة بهجرة اليد العاملة لإنتاج بيانات شاملة وإحداث منظومة معلوماتية خاصة بالمؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج فضلا عن ربط الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بنظيراتها ببلدان القبول لحسن استكشاف عروض الشغل والعمل على تلبيتها عن طريق الكفاءات التونسية وتطوير الخدمات على الخط ورقمنة ترخيص العمل للعمال الأجانب بشكل كلي.

إرساء نظام تعليمي وتكويني ملائم لاحتياجات سوق الشغل على المستوى الوطني والدولي بربط مخرجات نظام التعليم العالي والتكوين المهني بحاجيات سوق الشغل الوطنية والدولية وبناء نظام تكويني يتماشى مع متطلباته ومتوافق مع المعايير الدولية وتطوير نظام الاشهاد والاعتراف بالشهادات التونسية مع مختلف البلدان فضلا عن تحديث المناهج التعليمية بشكل دوري لضمان اكتساب المهارات الأكثر طلبا ومضاعفة عدد خريجي الاختصاصات المطلوبة. كما سيتم تعبئة الكفاءات التونسية بالخارج والمهاجرين العائدين للمساهمة في التنمية من خلال اعداد برامج لتشجيعهم على إحداث مشاريع استثمارية بتونس وتوفير برامج في التكوين التكميلي والمرافقة للعائدين من المهاجرين من أجل إدماجهم بسوق الشغل في عمل مؤجر أو اسنادهم مساعدة مالية لإحداث مشاريع للحساب الخاص واحداث برامج للاستفادة من خبرات وكفاءة التونسيين بالخارج في جميع المجالات لتطوير برامج التكوين المهني والتعليم العالي ونقل التكنولوجيا.

تطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة السياسات والبرامج والمشاريع من خلال:

رقمنة الخدمات بتطوير نظام معلوماتي جديد لفائدة مكاتب التشغيل والعمل المستقل وفضاءات المبادرة وتركيز نظام للملاءمة بين عروض وطلبات الشغل يعتمد على الذكاء الاصطناعي وتركيز نظام "الأكاديمية الرقمية للوكالة" وتطوير نظام لتسجيل عروض الشغل عن بعد الى جانب تعميم المرحلة النموذجية المتعلقة بمعالجة مطالب الانتفاع بعقود الإعداد للحياة المهنية عن بعد على كافة مكاتب التشغيل والعمل المستقل فضلا عن تطوير منصة CRM المتخصصة في ترويج حملات الاستكشاف لدى المؤسسات المستهدفة بهدف جمع عروض الشغل إضافة إلى احداث منصة الكترونية لتقييم المهارات الحياتية MAHARATI 360° ووضعها على ذمة الباحثين عن شغل وربطها بمنصة MAHARATI، والعمل على اصدار المصنف التونسي للمهن والكفاءات و تحيينه بصفة دورية و إدراجه بالمنظومة المعلوماتية لتقريب العرض والطلب وتفعيل موقع الواب الجديد الخاص به واعداد منهجية لتحيينه المستمر مع تحيين الإطار التشريعي المنظم.

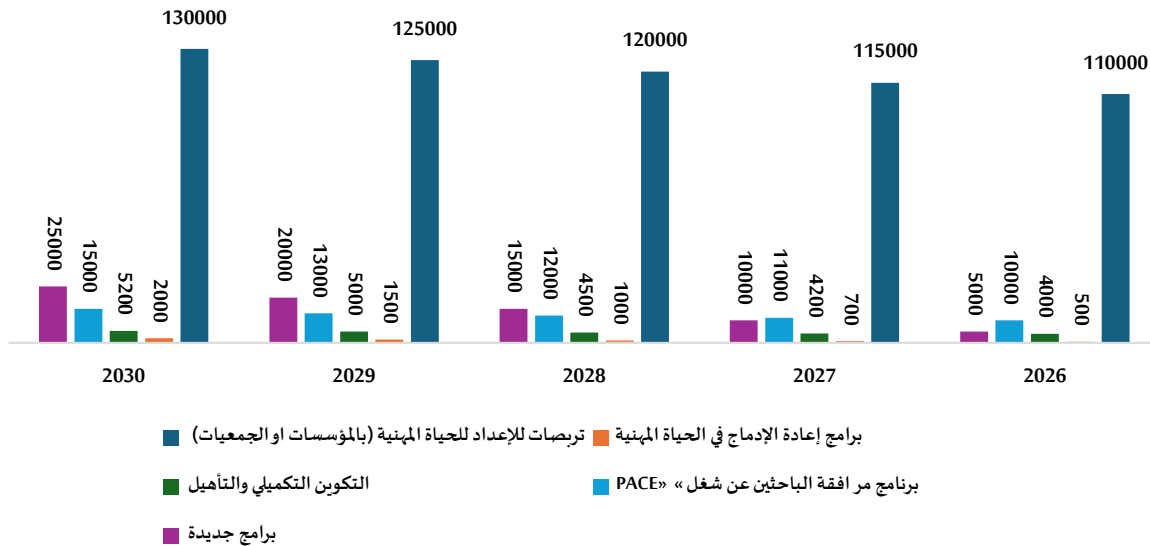
دعم الإطار المؤسسي لحوكمة السياسات والبرامج والمشاريع ذات العلاقة بالتشغيل بإرساء إطار مؤسسي يشرف على رسم وتعديل وتوجيه السياسات والمشاريع والبرامج المتعلقة بالتشغيل ومتابعة تنفيذها وتقييم النتائج المسجلة وإحداث لجان وطنية وجهوية لضمان التكامل بين مختلف الوظائف المذكورة لتحقيق الأهداف المرسومة وذلك باعتماد مقاربة تشاركية وتفاعلية.

إرساء منظومة متابعة وتقييم للبرامج والمشاريع وتدخلات الصندوق الوطني للتشغيل والمخططات الجهوية للتشغيل ومشاريع وبرامج الاستراتيجية الوطنية للتشغيل واعداد وثيقة مرجعية حول مناهج ومؤشرات المتابعة والتقييم وإرساء منظومة لليقظة واستشراف المهن تشمل إنجاز دراسات ومسوحات ميدانية بصفة دورية وإرساء منصة رقمية لمتابعة وتحليل واستشراف تطورات سوق الشغل.

وستمكن مختلف هذه الانجازات من تحقيق جملة من الأهداف الكمية المستقبلية خلال الفترة 2026-2030 والمتمثلة خاصة في استهداف حوالي 765 ألف منتفعا ببرامج وآليات الرفع من كفاءة الباحثين عن شغل ودعم الادماج المهني لقراءة 148 ألف مستفيدا ببرامج دعم التشغيل بالمؤسسات الاقتصادية الى جانب 114 ألف منتفعا ببرنامج دعم التشغيل في الجهة.

تدعيم البنية الأساسية لشبكة مكاتب التشغيل من خلال مشاريع تهيئة وبناء وتجهيز مكاتب ودعم خدمات التشغيل من خلال إحداث وبناء وتهيئة مكاتب تشغيل وعمل مستقل وفضاءات مبادرة.

تطور عدد المنتفعين بالبرامج النشطة للتشغيل



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

دعم المبادرة الخاصة والانتقال للعمل المنظم

تمثل المبادرة الخاصة في تونس رافدا أساسيا لتحقيق الانتقال الاقتصادي والاجتماعي المنشود والمحرك الرئيسي لخلق الثروة ودفع نسق الاستثمار وتوفير مواطن الشغل. وأولت الدولة خلال السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بدعم روح المبادرة وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب من خلال اعتماد منظومة تشريعية ومؤسسية محفزة تهدف إلى تذليل العقبات البيروقراطية وخلق بيئة محفزة للإبداع. وقد تجسد هذا الالتزام السياسي في إطلاق برامج تمويلية ومرافقة مبتكرة، تستهدف تحويل الأفكار الطموحة إلى مشاريع صغرى ومتوسطة قادرة على الصمود، والمساهمة الفاعلة في امتصاص البطالة ودفع عجلة التنمية الشاملة والعادلة.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهدت الفترة 2021-2025 اعتماد عديد الإصلاحات والبرامج الرامية إلى تعزيز ثقافة المبادرة لدى الشباب وإرساء آليات مرافقة وتمويل داعمة لبعث الشركات الناشئة والتي تشمل بالخصوص:

نشر وتنمية ثقافة المبادرة وخلق ديناميكية لدفع ريادة الأعمال عبر إدراج مجال تنمية المبادرة الخاصة كمادة تعليمية ضمن البرنامج البيداغوجي لمراكز التكوين المهني وإعداد المراجع والادلة الخاصة بالمكون وإطلاق تجربة نموذجية شملت 30 مركز تكوين مهني راجع بالنظر إلى الوكالة التونسية للتكوين المهني وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المكونين والمرافقين. كما تمت بلورة التصور الأولي لإحداث نظام "المتكون المبادر" وإرساء "شبكة مؤسسات التكوين المهني المبادرة" بغرض تنمية روح المبادرة وانفتاح المؤسسة التكوينية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب المشاركة في تنظيم الصالون السنوي لريادة الأعمال "ريادة" وتنظيم المسابقة الوطنية للمبادرة الخاصة ومسابقات إقليمية بالمؤسسات التربوية والتكوينية لأفكار المشاريع ومسابقة المتكون المبادر في خمس قطاعات (التربية والثقافة وتكنولوجيا البيئة والصحة والتكنولوجيا العميقة) حيث تم اختيار 75 فكرة مشروع ومرافقتها للحصول على علامة المؤسسة الناشئة واحتضانها لمدة ستة أشهر.

تطوير المرافقة خلال كامل مراحل المشروع وفائدة مختلف أصناف الباعثين من خلال إعداد التصور الأولي لتطوير حقيبة أدوات المرافقة وإعداد "الحقيبة البيداغوجية" لمرافقي المنخرطين في نظام المبادر الذاتي وتطوير برنامج المرافقة "نظم هيكل مشروعك" وتكوين 188 إطار مرجعي فضلا عن تطوير البوابة التفاعلية للمبادرة الخاصة "مبادر" والانطلاق في استغلالها وبلورة التصور الأولي لآلية المساعدة الفنية لباعثي المؤسسات الصغرى بعد الانطلاق الفعلي في النشاط بهدف تعزيز فرص نجاحهم.

دعم المبادرة بالجهات حيث تم إعداد ست دراسات حول سلاسل القيمة ومكان التشغيل وست إستراتيجيات تسويقية اتصالية لولايات الجنوب للتعريف بمكان التشغيل في هذه الجهات وإبرام عقد شراكة مع ديوان تنمية الجنوب لمرافقة 150 حرفية ينشطن في مجال الصناعات التقليدية وتشجيعهن على هيكلة وتنظيم مؤسساتهن وتأطيرهن للانتقال إلى العمل المنظم من خلال تمكينهن بمنح في شكل تجهيزات حسب طبيعة نشاطهن إلى جانب إعادة تهيئة عدد من فضاءات المبادرة لتستجيب لحاجيات الباعثين ومتطلبات الجهات على غرار تهيئة ثلاث فضاءات مبادرة بولايات مدين وقفصة وتوزر وإحداث خمسة نوادي ريادة أعمال بفضاء المبادرة بأريانة ومنوبة ونابل والمنستير ومكتب التشغيل والعمل المستقل بباب بحر من ولاية تونس وذلك بهدف مرافقة رواد الأعمال على تطوير ودعم مشاريعهم.

دعم التمويل وإنجاز برنامج دعم المشاريع والمؤسسات الصغرى المتعثرة في إطار مشروع دعم التكوين والإدماج المهني الذي يستهدف 1603 باعث وإحداث خطي تمويل لمساعدة المشاريع والمؤسسات الصغرى على استعادة نسق نشاطها إثر الجائحة الصحية لفائدة 10281 مؤسسة صغرى. كما تم إقرار ثلاثة خطوط تمويل لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل بمقتضى قوانين المالية للسنوات 2023 و2024 و2025 وذلك في إطار تكريس الدور الاجتماعي للدولة وتمكين الفئات محدودة وضعيفة الدخل من الحصول على قروض بشروط تفضيلية بما مكن من تمويل 2766 مؤسسة منها 30% لفائدة الإناث إلى جانب توسيع قاعدة المنتفعين ببرامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لجميع الفئات حيث تم خلال سنة 2025 تخصيص 17 م د لإسناد قروض بشروط

ميسرة لفائدة الباعثين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بما في ذلك المؤسسات الناشئة والمؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة والصيد البحري لتمويل استثماراتها.

تيسير النفاذ إلى السوق من خلال دعم برنامج جيل جديد من الباعثين حيث تمّ في هذا الإطار التمديد في فترة التمتع بامتياز إبرام صفقات وعقود بالتفاوض المباشر مع المشتري العمومي من ثلاث إلى ست سنوات بالنسبة للمؤسسات الصغرى المحدثّة في الغرض الى جانب تحديد سقف المبلغ السنوي الجملي للعقود والصفقات بمائتي ألف دينار بالنسبة لثلاث سنوات الأولى من الانتفاع بالبرنامج.

دفع نسق إحداث المؤسسات وتشجيع الانتقال إلى القطاع المنظم بتوسيع قاعدة المنتفعين بنظام المبادر الذاتي ليشمل فئات جديدة وخاصة العاملين في القطاع الرقمي والخدمات الحديثة وإدراج الصحفيين وأحداث منصة للتسجيل بالسجل الوطني للمبادر الذاتي حيث بلغ 5000 بطاقة مسندة في موفى سنة 2025. كما تمّ إعداد منصة لتسجيل الراغبين في الحصول على القروض والانطلاق في دراسة سبل إرساء آلية تشبيك رقمي بين الهياكل العمومية المعنية بمرافقة باعثي المشاريع.

وبفضل مختلف هذه الإنجازات بلغ عدد عمليات مرافقة الراغبين في إحداث المشاريع حوالي 167 ألف مرافقة منذ سنة 2023 الى غاية ماي 2025 وقد مكّنت من إحداث حوالي 11089 مؤسسة وقراءة 55800 موطن شغل خلال هذه الفترة.

الاستنتاجات

ترتكز سياسة المبادرة الخاصة على تنمية ثقافة ريادة الأعمال خاصة لدى الشباب وتقريب الخدمات من الباعثين عبر الهياكل الجهوية للإحاطة والمساندة والمرافقة إلى جانب تنوع مصادر وهياكل التمويل وتوسيع الفئات المستهدفة من تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل ومواصلة تبسيط الإجراءات والتقدّم في رقمنتها.

غير أن تعزيز فعالية المبادرة الخاصة يتطلب تجاوز عدد من التحديات في علاقة بتعقّد إجراءات بعث المشاريع وضعف خدمات المرافقة خاصة منها بعد الإحداث حيث تواجه المؤسسات الجديدة عدّة صعوبات خاصة لتمويل دورة الإنتاج والتسويق والمساندة الفنيّة. كما تشمل التحديات ارتفاع كلفة التمويل ومحدودية أفكار المشاريع المجدّدة والقابلة للتمويل فضلاً عن الصعوبات الكبيرة المتعلقة بالنفاذ إلى السوق وضعف قدرة المؤسسات المحدثّة على مجابهة المنافسة ونقص ثقافة ريادة الأعمال لدى الخريجين سواء من منظومة التكوين المهني أو التعليم العالي. وبالتالي يستدعي النهوض بالريادة ضرورة مزيد تحسين مقومات مناخ الأعمال ومراجعة الإطار القانوني المنظم للمبادرة الخاصة.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

يعتبر تشجيع المبادرة الخاصة خياراً استراتيجياً للمرحلة القادمة تجسيدا لتوجّهات الدولة في مزيد استقطاب جيل جديد من الباعثين وأصحاب الأفكار القادرين على تحويل الميزات التفاضلية المتاحة لكل الجهات إلى قاطرات لإنتاج الثروة وبناء نسيج اقتصادي يركز على الابتكار والتجديد كأدوات رئيسية لتعزيز القدرة التنافسية الوطنية ودعم الإدماج في سوق الشغل.

وعلى هذا الأساس تضطلع سياسة المبادرة الخاصة بدور محوري في الحد من البطالة وخلق مواطن شغل لاثقة تحفّظ كرامة كافة الفئات الاجتماعية من خلال توفير مناخ مؤسّساتي وقانوني متطوّر ومنظومة مرافقة وإحاطة وتمويل مبتكرة لفائدة الباعثين الجدد بما يضمن استمرارية المشاريع الصغرى والمتوسطة ومشاريع مجدّدة وذات مردودية. وتتمثّل الأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026 في تكريس ثقافة المبادرة الذاتية ودعم الانتقال الآمن إلى الاقتصاد المنظم.

دعم المبادرة الفردية

خلق بيئة تشجع على المبادرة الفردية عبر إدراج محور المبادرة الخاصة في المناهج التعليمية والتكوينية بما يساهم في خلق جيل جديد مبادر ومجدد وتعميم محور المبادرة الخاصة على جميع مراكز التكوين المهني والعمل على تفعيل نظام "المتكون المبادر" لتشجيع ريادة

الأعمال لدى المتكويين بمراكز التكوين المهني العمومية بما يضمن مسار مرافقة متكامل يساعد على إحداث مشاريع خلال فترة التكوين أو بعد التخرج. هذا إلى جانب مواصلة تنظيم المسابقات حول ريادة الأعمال بهدف إحداث ديناميكية لدى الناشئة تحفزهم على الابتكار خاصة المسابقات المتعلقة بأحسن فكرة مشروع.

وفي نفس السياق، سيتم العمل على تطوير الشراكات مع مؤسسات التكوين المهني العمومية والخاصة والجامعات لتحفيز خريجي هذه المؤسسات على إحداث مشاريعهم الخاصة مع تطوير المحتوى الإعلامي حول المبادرة الخاصة والتركيز على قصص النجاح لتغيير النظرة النمطية حولها والموقف الحذر من إحداث المشاريع والمؤسسات وانتهاج سياسة القرب سواء عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي أو الحملات الإعلامية في المعتمديات والمدارس والجامعات وتعميم تجربة نوادي ريادة الأعمال بكافة فضاءات المبادرة.

تحديد مسار مرافقة متكامل يضمن الإحاطة بالباعثين خلال كامل فترة المشروع بإدراج وحدات خصوصية ومشخصة حسب الفئات المستهدفة للمساعدة على بلورة فكرة المشروع وتجويدها وتحسين قابليتها وإعداد دراسات الجدوى والتأهيل لتسيير المشاريع وتوفير التكوين الفني والتقني لضمان نجاح المشروع والمساعدة على النفاذ للتمويل والمرافقة بعد إحداث المشروع لضمان ديمومته. كما ينتظر تطوير آليات المرافقة لبعض الفئات الخصوصية على غرار العاملات الفلاحيات وفاقدي الشغل والأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير "برنامج جيل جديد من الباعثين" بغرض مرافقة الباعثين للنفاذ إلى السوق من خلال تخصيص جزء من مشاريع الهياكل العمومية إلى الباعثين الشبان مع التوجه نحو إدراج مجالات جديدة تعنى بصيانة وحماية المواقع الأثرية وصيانة مراكز التكوين المهني بهدف دفع نسق الشركات المحدث في إطار برنامج جيل جديد للباعثين والعمل على تركيز آلية دائمة لمرافقة المشاريع والمؤسسات المتعثرة على موارد الصندوق الوطني للتشغيل من خلال برنامج متكامل يتضمن تشخيص الحاجيات والمرافقة والدعم المالي بشروط تفضيلية.

إرساء منظومة تمويل شاملة وعادلة وذلك بمواصلة إحداث خطوط تمويل تستهدف جميع الفئات من الراغبين في إحداث المشاريع وحسب خصوصيات الجهات بالاعتماد على سلاسل القيمة الاقتصادية واحداث خطوط تمويل تستهدف دعم قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية أو القطاعات ذات الأولوية مع بلورة تصور لتمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة يعتمد على آليات التمويل المجددة والبديلة للتمويل البنكي مع العمل على تطوير الشراكات مع الجهاز البنكي لتمويل الباعثين وتطوير آلية ضمان القروض واعتماد الانطلاق، إلى جانب بلورة تصور لتكفل الصندوق الوطني للتشغيل بجزء من الأعباء المالية والاجتماعية للباعثين وتمويل الدراسات المستوجبة لإحداث المشاريع وتطوير منصة رقمية مجانية لربط حاملي أفكار المشاريع بالبنوك لتمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة فضلا عن تطوير تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى خاصة المتمركزة في الجهات الداخلية وتعزيز آليات دعم وتمويل السياحة البديلة باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الجهوية العادلة.

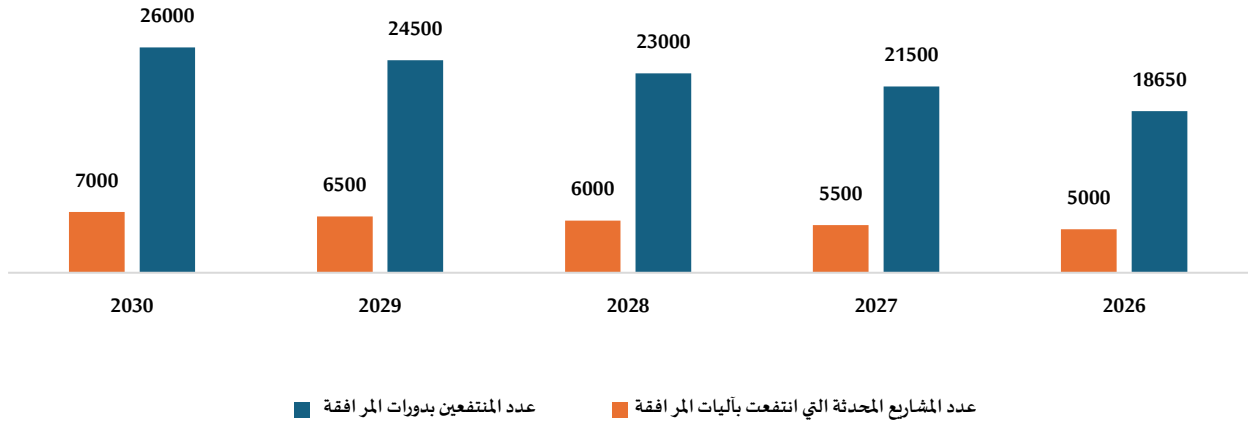
دعم الانتقال إلى العمل المنظم من خلال استكمال تركيز نظام المبادر الذاتي ومواصلة تنفيذ مخططة العملي وتطويره على ضوء التقييم المتواصل له ومراجعتة بصفة دورية في اتجاه توسيع قاعدة المنتفعين به وتوجيهه إلى القطاعات أو الجهات التي تشهد نموا مرتفعة للعمل غير المنظم الى جانب الترفيع في رقم المعاملات المستوجبة للانتفاع بالنظام وتطوير المنصة الرقمية للمبادر الذاتي بما يضمن سرعة تقديم الخدمات ومزيد تبسيطها فضلا عن تطوير الخطة الإعلامية حول المبادر الذاتي. كما سيتم ضبط إستراتيجية وطنية لدعم الانتقال إلى العمل المنظم بإعداد رؤية متكاملة للحد من ظاهرة العمل غير المنظم وتوفير برامج للتدريب والتأهيل لتطوير المهارات وحوافز مالية وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية لإحداث المشاريع وتيسير النفاذ إلى التمويل والأسواق إضافة إلى خطة إعلامية متكاملة موجهة حسب خصوصية فئة العاملين في القطاع غير المنظم الى جانب بلورة تصور لإمكانية إدماج الناشطين في هذا القطاع في شركات أهلية.

حوكمة منظومة المبادرة الخاصة بإرساء التقييم الدوري لبرامج دعم المبادرة الخاصة وتصويب التدخلات عبر تقييم نتائج تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى ومتابعة الاعتمادات المرصودة لفائدة البنك التونسي للتضامن وبنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة على موارد الصندوق الوطني للتشغيل وتقييم نتائج تنفيذ خطوط التمويل وبرامج الدعم المالي والمراجعة الدورية لعقود الأهداف مع البنك التونسي للتضامن. كما سيتم دعم العمل التشاركي بتحديد وتطوير سلاسل القيمة الاقتصادية وإعداد جذاذات لاعتمادها في إحداث المشاريع على المستوى المحلي والجهوي وإعداد بنك أفكار مشاريع تركز على الخصوصيات الجهوية والمحلية وإمضاء اتفاقيات شراكة مع المؤسسات الجامعية والمنظمات المهنية وتشبيك مختلف هياكل المرافقة والمساندة والتأطير بهدف ترشيد

الموارد وتوجيهها لمستحقيها والاعتماد على الرقمنة والترابط البيئي لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص مدة إحداث المؤسسة وضبط برامج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الممولة على موارد الصندوق الوطني للتشغيل في إطار رؤية متكاملة لتحسين أثرها. وستمكن مختلف هذه البرامج والمشاريع من بلوغ مجموعة من الأهداف الكمية خلال فترة المخطط:

- الرفع التدريجي في عدد المنتفعين بدورات المرافقة من 18 ألف منتفع سنة 2026 إلى 26 ألف منتفع في أفق سنة 2030.
- تطور عدد المشاريع المحدثة المنتفعة بآليات المرافقة من 5 آلاف إلى 7 آلاف مشروع والتوسع في إسناد القروض ليرتفع عددها من 16 ألف قرض سنة 2026 إلى 18 ألف قرض سنة 2030.
- إحداث نحو 27 ألف موطن شغل بحلول سنة 2030 مقابل 24 ألف موطن شغل سنة 2026.
- الرفع من العدد الجملي للمنخرطين بنظام المبادر الذاتي من 7 آلاف إلى 20 ألف منخرط،

تطور مؤشرات المبادرة الخاصة



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

إحداث شركات أهلية ذات مسؤولية ومستدامة

تعتبر الشركات الأهلية مشروعا وطنيا جامعا وتوجّها استراتيجيا يرمي إلى إعادة تصميم المنوال التنموي عبر إرساء دعائم العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل والناجع للثروات وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. ومن شأن النهوض بالمبادرات الجماعية وفقا لإرادة المواطنين وتماشيا مع خصوصيات الفرص والمميزات المتاحة بالمناطق والجهات أن يسهم في خلق ديناميكية اقتصادية تحقق التنمية المحلية والجهوية وتكون قادرة على الصمود أمام التحديات الاقتصادية الكبرى وخلق واقع اجتماعي أكثر إنصافا وازدهارا.

1. نتائج إحداث الشركات الأهلية للفترة 2021-2025

شهدت الفترة 2021-2025 انجاز العديد من الإصلاحات والبرامج الهادفة الى تعزيز إحداث الشركات الاهلية تمثلت بالخصوص في: تنفيذ جملة من الإصلاحات التشريعية التي تمثلت أساسا في اعتماد نظام قانوني وترتيبي لإحداث الشركات الأهلية بمقتضى المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المتعلق بالشركات الأهلية والمنقح بالمرسوم عدد 3 لسنة 2025 إلى جانب تصنيف الشركات الأهلية بالصنف "أ" فيما يتعلق بالحوافز المالية للاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار وخاصة القطاعات ذات الأولوية وتمكينها من كراء العقارات التابعة للملك البلدي الخاص بالمرآنة ومن استغلال العقارات غير الفلاحية التابعة لملك الدولة الخاص والمنتوجات الغابية غير الخشبية

إلى جانب منح الشركات الأهلية الفلاحية أولوية واضحة في استغلال العقارات الدولية الفلاحية بالمراكنة وإرساء تنظيم محكم لنشاط النقل العمومي المنتظم للأشخاص عند ممارسته من قبل الشركات الأهلية.

تطوير خدمات المرافقة والتكوين من خلال تأمين مرافقة باعثي الشركات الأهلية منذ مرحلة التصوّر إلى مرحلة الانطلاق الفعلي في النشاط وتيسير مرافقة باعثي الشركات الأهلية من طرف البنك التونسي للتضامن بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات تحسيسية جهوية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة باعثي الشركات الأهلية في عديد المجالات وتكوين المرافقين في مجال المبادرة الجماعية.

توفير التمويل والامتيازات المالية خاصة منها:

- إسناد منح دعم لفائدة الشركات الأهلية بقيمة 800 دينار شهريا لمدة 12 شهرا لكل شركة أهلية حيث تمتعت قرابة 79 % من الشركات الأهلية بهذه المنحة.
- إحداث خط تمويل لفائدة الشركات الأهلية بمبلغ 20 م د على موارد الصندوق الوطني للتشغيل بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 وتخصيص اعتماد إضافي بمقتضى قانون المالية لسنتي 2024 و2025 ليبلغ 60 م د
- تخصيص 10 م د على موارد الصندوق الوطني للتشغيل بهدف ضمان التمويلات المسندة لفائدة الشركات الأهلية بمقتضى قانون المالية لسنة 2025.
- إمضاء اتفاقية مع البنك التونسي للتضامن لتمويل الشركات الأهلية باعتمادات 10 م د (2023) وإمضاء اتفاقيات مع خمس مؤسسات بنكية بمبلغ جملي 20 م د سنة 2024.
- انتفاع الشركات الأهلية بالتمويل على موارد صندوق مقاومة التلوث لإحداث وتوسيع مشاريع الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري.
- تمكين الشركات الأهلية من "منحة التشجيع على المبادرة التضامنية" وقدرها 20 أ د تسند خلال السنة الأولى من تاريخ إحداث المؤسسة (الأمر عدد 461 لسنة 2023).
- تخصيص خط تمويل على الموارد الذاتية للبنوك لفائدة الشركات الأهلية بشروط تفضيلية (معدل هامش يعادل 1% فوق النسبة المرجعية في السوق النقدية).

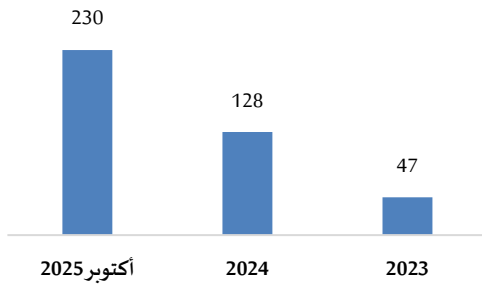
دعم الاتصال والإعلام من خلال إعداد هوية بصرية خاصة بالشركات الأهلية وإعداد خطة إعلامية وتحسيسية وإعداد دليل الشركات الأهلية وإنجاز فيديوهات للتعريف بملف الشركات الأهلية وتنظيم الأيام المفتوحة للشركات الأهلية لمرافقة ومساندة الراغبين في إحداث هذا الصنف من الشركات الأهلية بالإضافة إلى المساهمة في إنجاز برنامج تلفزي دوري يحمل عنوان "تونس الأهلية".

أحداث السجل الوطني للشركات الأهلية من خلال إحكام التنسيق مع الهياكل المركزية والجهوية المتدخلة قصد تسريع دخولها طور النشاط وإحداث لجنة جهوية للإحاطة بالشركات الأهلية بكل ولاية والانطلاق في إرساء المنصة الرقمية بالتنسيق مع السجل الوطني للمؤسسات والانطلاق في إحداث لوحة قيادة رقمية متطورة "رافقي" خاصة بالمتابعة الحينية للشركات الأهلية ومرافقتها عند بلورة فكرة المشروع.

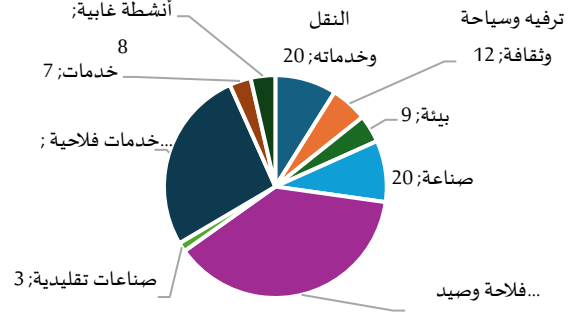
تطور المؤشرات الكمية

- تطور ملحوظ في عدد الشركات الأهلية المحدثة حيث ارتفع من 47 شركة أهلية سنة 2023 إلى حدود 230 شركة أهلية إلى غاية شهر أكتوبر 2025 منها 145 شركة أهلية محدثة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري وتربية الماشية.

عدد الشركات الأهلية المحدثة 2023-2025



توزيع عدد الشركات الأهلية (أكتوبر 2025)



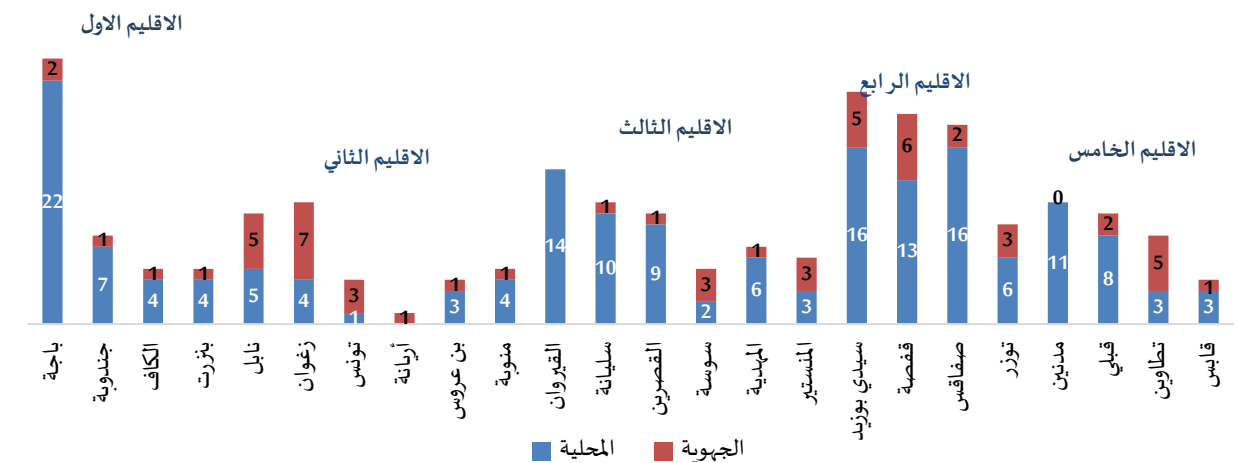
تمثل الشركات الأهلية المحلية 77 % من مجموع الشركات الأهلية المحدثة مقابل 23 % شركات أهلية جهوية ويرتبط ذلك بطبيعة الإجراءات المبسطة المتعلقة بالشركات الأهلية المحلية مقارنة بإحداث الشركات الأهلية الجهوية.

توزيع عدد الشركات الأهلية حسب الأصناف إلى غاية أكتوبر 2025				
الأصناف	عدد الشركات الأهلية المحدثة	النسبة (%)	عدد الشركات الأهلية التي دخلت طور النشاط الفعلي	النسبة (%)
شركة أهلية محلية	177	77	36	72
شركة أهلية جهوية	53	23	14	28
المجموع	230	100	50	100

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

يستقطب الإقليم الثالث والرابع حوالي 55 % من مجموع الشركات الأهلية المحدثة ويرجع هذا التفاوت إلى خاصيات الجهة المنتسبة بها الشركة الأهلية من الموارد الطبيعية واحتياجات المتساكنين لخلق موارد رزق ومواطن شغل. كما يسجل هذا التفاوت بين الجهات حيث تم تسجيل 24 شركة محدثة في ولاية باجة بينما نجد شركة واحدة محدثة في ولاية أريانة كما يحتل الإقليم الرابع العدد الأكبر من الشركات الأهلية التي دخلت طور النشاط الفعلي.

توزيع الشركات الأهلية المحدثة حسب الأقاليم والولايات إلى غاية أكتوبر 2025



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

- تم تمويل 54 شركة أهلية بمبلغ جملي قدره 15,1 م د منها 15,05 م د من طرف البنك التونسي للتضامن وحصول 34 شركة أهلية على اشعارات تمويل بقيمة 14,9 م د (6,6 م د من البنك التونسي للتضامن و8,3 م د من البنوك الشريكة) وبالتالي تمثل نسبة الشركات الأهلية الممولة 23,5 % من جملة الشركات المحدثة نتيجة عدم دخول عديد الشركات الأهلية طور النشاط الفعلي.

الاستنتاجات

تستند سياسة الشركات الأهلية على إطار قانوني خصوصي ينظم إحداثها وسير نشاطها مع اعتماد نظام جبائي محفّز ومنظومة إحاطة ومرافقة مشخصة قبلية وبعديّة لباعثي الشركات الأهلية بما يعزّز فرص الاستمرارية والنجاح.

في المقابل فإن تطور الشركات الأهلية يتطلب تجاوز عدد من التحديات المتعلقة بضعف ثقافة المبادرة الجماعية ونقص المرافقين المختصين للشركات الأهلية بالإضافة إلى صعوبة النفاذ إلى الأسواق الداخلية والخارجية ومحدودية استغلال الفرص المتاحة للنهوض بهذه الشركات عبر استثمار الثروات المحلية والاستفادة من طاقات وكفاءات الشباب والتشجيعات المرصودة لفائدتها بما يضمن للشركات الأهلية موقعا رياديا في الدورة الاقتصادية.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

تمثل الشركات الأهلية آلية مبتكرة تهدف إلى تكريس مفهوم الدولة الاجتماعية العادلة بفضل مساهمتها في خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية حلية وجهوية تستند إلى المشاركة الفعلية للمواطنين في الاستثمار والإنتاج والاستفادة من الإطار التحفيزي والفرص الكامنة عبر استغلال منظومات الإنتاج المحلية والجهوية وتوظيف القدرات البشرية بإدماج الفئات المهمشة والشباب العاطل عن العمل في الدورة الاقتصادية المحلية والجهوية فضلا عن دعم الابتكار الاجتماعي كرافعة أساسية للتنمية. وتؤسس هذه الشركات الأهلية لنموذج تنموي تضامني يقطع مع التهميش ويجعل من التنمية المحلية والجهوية عنصرا هاما في تعزيز النسيج الاقتصادي وتنويعه فضلا عن تثبيت ركائز الاستقرار الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس، سيتم خلال مخطط التنمية 2030-2026 دعم إحداث شركات أهلية ذات مسؤولية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة من خلال تجسيم المحاور التالية:

دعم حوكمة الشركات الأهلية عبر إرساء إطار تنظيمي يقوم على تحديد الأدوار والمسؤوليات والرقابة والشفافية لتركيز وحدات مبادرة أهلية جهويا ومركزيا ورقمنة الخدمات المسداة وإحداث لجنة قيادة وطنية ولجان جهوية إلى جانب إرساء وتفعيل آليات المتابعة والتقييم والرقابة بتركيز جدول قيادة لمؤشرات المتابعة والتقييم إضافة إلى دعم التكامل بين الشركات الأهلية والقطاع العام والقطاع الخاص من خلال إبرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية والخاصة ودعم تبادل الخبرات الفنية والتعاون لفائدة الشركات الأهلية التي في طور النشاط. فضلا عن تبسيط إجراءات إحداث الشركات الأهلية ومواصلة تطوير المنصة الالكترونية المتعلقة بالشركات الأهلية وإعداد برنامج ودليل مرافقة خاص بالشركات الأهلية في مختلف المجالات وتكوين المرافقين المختصين في المبادرة الجماعية.

تأمين الإحاطة والمرافقة خلال مختلف المراحل عبر إعداد برنامج ودليل مرافقة خاص بالشركات الأهلية يشمل المرافقة الإدارية والقانونية والمرافقة في مجال التمويل والمرافقة الفنية والتقنية والمرافقة الاجتماعية والمؤسسية وتكوين مرافقين مختصين في المبادرة الجماعية لمرافقة الشركات الأهلية وتلبية حاجياتها من التكوين ومساعدتها على تطوير نشاطها إلى جانب تحفيزها على الإبداع والابتكار من خلال تنظيم مسابقات وطنية وجهوية وتنمية الموارد البشرية وتطوير كفاءاتها.

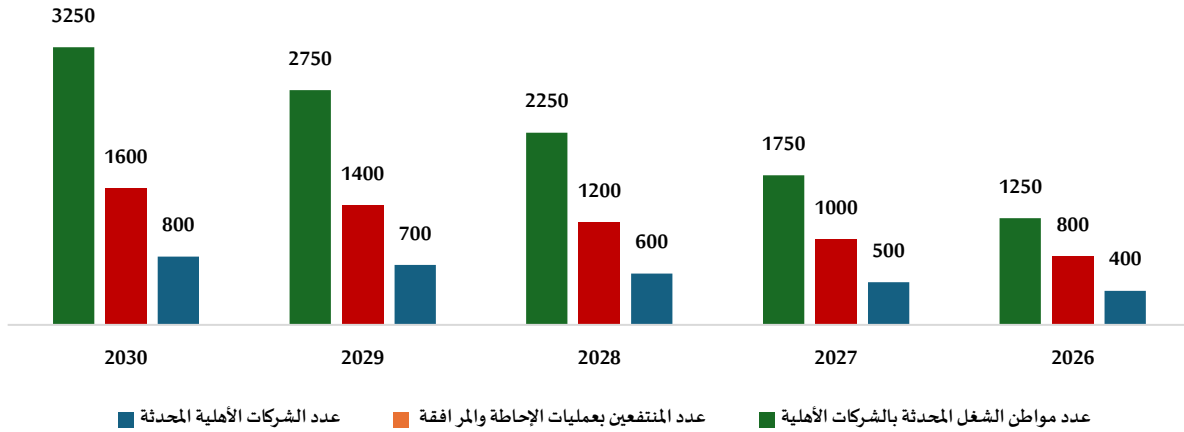
تيسير النفاذ إلى التمويل وإلى السوق عبر التمديد في خطوط تمويل الشركات الأهلية والترفع في سقف التمويل على موارد الصندوق الوطني للتشغيل وتفعيل إسناد منحة التشجيع على المبادرة التضامنية إلى جانب تنوع مصادر تمويل الشركات الأهلية كالتمويل التشاركي

وآليات التمويل الأخضر وإحداث خطّ تمويل لفائدة الشركات الأهلية التي تواجه صعوبات والعمل على تركيز متجر أهلي إلكتروني يعنى بتسويق منتوجات الشركات الأهلية في المعارض الجهوية والوطنية والدولية ودعم مشاركتها والاستفادة من آليات تشجيع التصدير.

تطوير استراتيجية إعلام واتصال خاصة بالشركات الأهلية عبر تنظيم حملات إعلامية للتعريف بالشركات الأهلية ونشر قصص نجاح رائدة للشركات الأهلية إلى جانب إعداد ومضات تحسيسية على محامل ووسائل إعلامية جهوية ووطنية وتنظيم أيام جهوية وإقليمية لمزيد التعريف بمختلف الإجراءات والحوافز المالية والجبائية.

وستمكن مختلف البرامج والمشاريع المبرمجة من إحداث 800 شركة أهلية في أفق سنة 2030 مقابل 400 شركة سنة 2026 والرفع في عدد المنتفعين بعمليات الإحاطة والمرافقة إلى 1600 منتفعا وتعميم التكوين المستمر ليشمل 400 منتفعا الى جانب تمكين 400 شركة أهلية من التمويل مع تحسين نسبة الشركات التي دخلت في طور النشاط الفعلي إلى 80% مع دعم 700 مبادرة لمشاريع الشركات الأهلية والمساهمة في إحداث حوالي 3 الاف موطن شغل بما يعزز مساهمة الشركات الأهلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تطور مؤشرات الشركات الاهلية



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

تطوير آليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

عرفت برامج وآليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتطوير الريادة للفئات الهشة تطورا في العدد والتدخلات بفضل شموليتها لمختلف الفئات وهي موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع الفردية ودعم التشغيل. وتعتمد هذه الآليات على حسن استغلال الإمكانيات والفرص المميزة للجهة وذات القيمة التنافسية خاصة في مجالي الفلاحة والصناعات التقليدية كما تساعد على تدعيم قدرات المنتفعين وتأهيلهم في مجال بعث المشاريع وإذكاء روح المبادرة لديهم بالإضافة إلى إتاحة فرص التكوين في مجالات قطاعية متنوعة.

ويتم تنفيذ مختلف برامج وآليات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتطوير الريادة عن طريق تدخلات الدولة سواء من طرف الوزارات أو هيكل المساندة والتمويل العمومية وعن طريق الجمعيات والتعاون الدولي وكذلك المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وتشمل أساسا المرأة الريفية وخريجي مراكز التكوين المهني والتعليم العالي والحرفيين والحرفيات والأشخاص ذوي الحاجيات الخصوصية.

أهم آليات وبرامج التمكين الاقتصادي

البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات" (برنامج "رائدة" لدعم النساء في الوسطين الحضري والريفي سابقا)
بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات بالوسط الريفي
بالإدماج الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي
النهوض بالمبادرة الخاصة في القطاع الفلاحي
مشروع الإدماج الاقتصادي للشباب "مبادرون"
تطوير آليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني "PROMESS"
مشروع دعم سلاسل التشغيل في الفلاحة والصناعات الغذائية بالوسط الريفي TRACE
مشاريع نسائية تعتمد سلاسل القيمة في المنتجات الفلاحية أو تحويل المنتجات الفلاحية أو الصناعات التقليدية
المشاريع الخصوصية "PROFITS" المنجزة في إطار مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة
تحسين نفاذ الشباب إلى سوق الشغل
برنامج جيل جديد من الباعثين
الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة بأسر الهجرة غير النظامية
بالإدماج الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة
برنامج تأهيل وإدماج الأطفال الجانحين المغادرين لمراكز الإصلاح
تمكين الفلاحات والتنظيمات الريفية
تمويل المجامع التنموية
بالإدماج الاقتصادي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل
إسناد قروض المال المتداول لمشاريع الصناعات التقليدية
البرنامج الجهوي للتنمية (آليات انطلاق 1 وانطلاق 2)
المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

الاستنتاجات

تتمثل مكان القوة والفرص خاصة في توفر الإرادة السياسية لدعم الفئات الهشة وتمكينها اقتصاديا وتعدد آليات وخطوط تمويل برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ودفع المبادرة الخاصة والجماعية مع تعدد المتدخلين والبرامج الموجهة لفائدة الفئات الهشة. ويتطلب إحكام استغلال هذه البرامج توفير مقاربة جديدة لمزيد التنسيق بين الهياكل المتدخلة وتفاذي تداخل البرامج وتحقيق التكامل فيما بينها مع مزيد تصويبها نحو الفئات المستهدفة وتنويع المبادرات والمشاريع وتوفير التمويل المناسب مع تحسين فاعلية التنفيذ من خلال المرافقة واعتماد سياسة اتصالية وإعلام وتحسيس المستفيدين وتأمين متابعة تنفيذ البرامج وتقييمها.

السياسة الوطنية المندمجة للتمكين الاقتصادي خلال الفترة 2030-2026

قصد إضفاء مزيد من النجاعة على برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وحسن توظيف الأموال العمومية المرصودة للغرض وتصويب مسار مختلف البرامج ومتابعتها وتقييمها، سيتم العمل على إرساء سياسة وطنية جديدة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة تحدد كيفية تدخل مختلف الأطراف مما يضمن تصويب هذه التدخلات ويضمن حسن التصرف في البرامج والتمويلات وتفاذي ازدواجيتها والعمل على توزيعها بصفة أفضل بين الجهات وبين الفئات من خلال اعتماد برنامج وطني متكامل ومتناسق يركز على المحاور التالية:

دعم الحوكمة من خلال تحديد المفاهيم والفئات المستهدفة وطرق الحوكمة وتدخل البرنامج والتكوين ودعم القدرات.

توفير التمويل عبر إحداث آلية تمويل موحدة لمختلف التدخلات في مجال الإدماج الاقتصادي والاجتماعي ودفع المبادرة للفئات الهشة. تكريس المتابعة والتقييم للمشاريع المدرجة ضمن البرنامج الوطني عبر تطبيقية إلكترونية تتضمن مؤشرات المتابعة والنجاعة والتقييم بما يدعم نجاعة الإنجاز والأثر المرتقب من هذه المشاريع.

حماية وتغطية اجتماعية شاملة وعادلة

تهدف السياسة الاجتماعية في تونس إلى ترسيخ خيار الدولة الاجتماعية بوصفه توجهاً سياسياً واستراتيجياً يضع العدالة الاجتماعية في صلب السياسات العمومية ويعزز دور الدولة كفاعل رئيسي في حماية الفئات الهشة وضمان التماسك والتضامن داخل المجتمع. وفي هذا الإطار تعمل الدولة على تنفيذ حزمة من الإصلاحات والبرامج الوطنية التي ترمي إلى تطوير قاعدة بيانات اجتماعية موحدة تمكن من إرساء منظومة إحاطة قائمة على الاستحقاق والشفافية مما يسمح برفع قيمة المساعدات المالية لفائدة الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود وضمان حد أدنى من الدخل إلى جانب النفاذ إلى الرعاية الصحية الأساسية بما يحقق مفهوم الأمان المادي والجسدي لكل مواطن.

كما تمثل مسألة الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة أولوية سياسية واجتماعية من خلال اعتماد سياسات وبرامج عمومية تهدف إلى تيسير نفاذهم إلى الخدمات الصحية والاجتماعية وتعزيز مشاركتهم الفعلية في الدورة الاقتصادية بما يكرس مبدأ تكافؤ الفرص والمواطنة الكاملة.

كما يتواصل إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي باعتبارها أحد الركائز للدور الاجتماعي للدولة وذلك بهدف توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين. ويتزامن ذلك مع توجه استراتيجي لتعزيز علاقة التونسيين بالخارج بوطنهم، عبر تطوير آليات التعاون والاتفاقيات مع دول الإقامة، بما يدعم مساهمتهم في التنمية الاقتصادية ويكرس دورهم كشريك فاعل ومحرك أساسي في مسار البناء والتنمية الوطنية.

أ. أهم نتائج الفترة 2021-2025

اتسمت السياسة الاجتماعية في تونس خلال الفترة 2021-2025 بتعزيز تدخل الدولة في المجال الاجتماعي في سياق دقيق تميز بتزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية خاصة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بما يؤكد مركزية الدور الاجتماعي للدولة كضامن للتماسك المجتمعي والعدالة الاجتماعية. ورغم حدة الضغوطات المسلطة على المالية العمومية ومحدودية الموارد المتاحة، سعت الدولة إلى دعم منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها وتحسين آليات الاستهداف فضلاً عن تيسير النفاذ إلى الخدمات الأساسية بأقل تكلفة. وشملت التدخلات في هذا المجال بالخصوص:

دعم الحماية الاجتماعية بتركيز منظومة المعرف الاجتماعي بنسبة 90% والترفيغ في السقف السنوي لمبالغ الخدمات الصحية الخارجية المتكفل بها في إطار النظام القاعدي للتأمين على المرض بعنوان المنظومة العلاجية الخاصة أو نظام استرجاع المصاريف، الى جانب تعزيز رصد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي لفائدة التونسيين بالخارج.

تطوير برامج الوقاية والإدماج الاجتماعي حيث تم العمل على تطوير آليات التدخل الاجتماعي لفائدة الفئات الهشة وضبط شروط وإجراءات إسناد التمويل العمومي للجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية وتمويل مشاريع لفائدة الفئات الهشة في إطار اتفاقيات شراكة الى جانب تهيئة مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بتونس والانطلاق في تهيئة مركز الرعاية الاجتماعية للأطفال بتونس وتوسيع مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بقابس لاحتضان برنامج الفرصة الثانية وتهيئة فضاءات الاستقبال والإنصات وتجهيزها (27 مؤسسة) وتمويل مشاريع موارد رزق في إطار التمويل العمومي للجمعيات والتعهد بالطفولة الفاقدة للسند العائلي وبرنامج العمل الاجتماعي المدرسي وبرنامج التعهد بالأطفال والشبان المسرحين من مراكز الإصلاح التربوي والمسرحين من السجون وتنفيذ مشروع "تحدي" الذي يهدف الى تكريس المقاربة الشاملة ومتعددة الأبعاد للإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ودعم الفئات الهشة ومشروع الحماية الاجتماعية والمساعدة القانونية لفائدة الاسر الفقيرة والمجموعات والأفراد في الوضعيات الهشة.

النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة حيث تطوّرت الاعتمادات المخصّصة لبرنامج إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة الفاقدين للسند لدى أسر التكفل وبرنامج الإدماج الاقتصادي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة مع تغطية نسبة 80% من مجموع الطلبات بالآلات التعويضية واسناد منح لفائدة 294 جمعية رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تشرف على 317 مركز تربية مختصة.

دعم برنامج تعليم الكبار باعتباره أداة أساسية للحد من الأمية وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي حيث بلغ عدد مراكز تعليم الكبار 953 مركزا وعدد الدارسين حوالي 21 ألف متعلما كما بلغ عدد المشاركين في شهادة التربية الاجتماعية حوالي 11 ألف بنسبة نجاح تقدر بـ 85 % في المرحلة الأساسية و89.2% في مرحلة التكميل.

ضمان التوازنات المالية للصناديق من خلال بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية وإحداث "حساب تنوع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي"، إلى جانب تحفيز الشركات المدينة لخلاص ديونها مع تكفل الدولة بتمويل بعض الأنظمة الخصوصية (تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفائدة المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية وتطبيق البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية).

الحد من العمل الهش وتعزيز الإحاطة بالعمال من خلال تنقيح مجلة الشغل في اتجاه تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة وإنفاذه بما ساهم في ترسيم 46558 عاملا الى جانب ترسيم عملة المناولة (7014 عامل بحوالي 344 شركة) مع العمل على متابعة حملات مراقبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة الى جانب ضمان مستحقات العامل حتى في صورة عدم قدرة المؤسسة على دفعها وإبقاء الحق في العلاج وفي المنافع العائلية لمدة سنة إضافية لفائدة العمال المفصولين عن العمل لأسباب اقتصادية او فنية مع العمل على ملاءمة التشريع الوطني مع مقتضيات التشريع الدولي في مجال الصحة والسلامة المهنية ومراجعة جداول الأمراض المهنية واعداد مشروع أمر يتعلق بإحداث مجلس وطني للسلامة والصحة المهنية.

العناية بالجالية التونسية بالخارج وتعزيز الروابط الثقافية والهوية الوطنية عبر إحداث وإعادة تهيئة 12 مركزا اجتماعيا وثقافيا و"دار التونسي" المتواجدة في البلدان ذات الكثافة الهجرية العالية ورقمنة تعليم اللغة العربية والحضارة التونسية لفائدة أبناء العائلات التونسية بالخارج مع إطلاق برنامج "تونسنا" الذي يهدف الى توفير المرافقة النفسية والتمويل والتكوين المهني من أجل تحقيق إدماج فعال ومستدام للتونسيين العائدين حيث بلغ عدد المنتفعين بآلية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي 1799 منتفعا و تمّ انجاز 775 مشروعا.

النهوض بالهجرة المنظمة والوقاية من الهجرة غير النظامية وذلك عبر تنفيذ حملات تحسيسية لمكافحة الهجرة غير النظامية في المؤسسات التربوية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي والمساهمة في الإحاطة بالتونسيين ضحايا الاتجار بالأشخاص إضافة الى تنظيم برامج تعاون لتوفير فرص للهجرة النظامية بالتنسيق مع دول أوروبية والتعاون مع المنظمات الدولية في العودة الطوعية.

تطور مؤشرات السياسة الاجتماعية:

مستوى الفقر: رغم تعدد البرامج الاجتماعية الموجهة للحد من الفقر والارتداد اليه الا ان نسبة الفقر تعد مرتفعة نسبيا حيث تبلغ 16.6% سنة 2021 حسب المسح الوطني حول الانفاق والاستهلاك ومستوى عيش الاسر مع تسجيل تفاوت فيما بين الجهات والمناطق بعلاقة مع فرص النفاذ الى الشغل وتحصيل الدخل. وحسب تقرير البنك الدولي حول الفقر في العالم لسنة 2025 والذي قام بتحديث خطوط الفقر واعتماد خط فقر أعلى (6085 دولار) وتعريف أوسع للفقر يشمل الاحتياجات الموسعة فان حوالي 28.99% من السكان في تونس يعيشون تحت خط الفقر الأعلى.

أما حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2024 – (MPI) ووفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2024 فان تونس تظهر أداءً إيجابياً في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد حيث سجلت واحدة من أدنى مستويات الفقر متعدد الأبعاد في المنطقة العربية (3%) وذلك نتيجة لفاعلية السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت بصفة هامة في الحد من مستويات الفقر وهو ما يعكس تغطية جيدة نسبيا للخدمات الأساسية. كما بلغت نسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر 28% سنة 2023 حسب دراسة قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشتراك مع اليونيسيف، بما يدل على هشاشة الأوضاع المعيشية للأسر محدودة الدخل.

ذوي الإعاقة: بلغت نسبة السكان البالغين من العمر 5 سنوات فأكثر والحاملين لإعاقة شديدة 3,3% مقارنة بـ 12% لذوي الصعوبات الوظيفية في حين بلغت نسبة السكان الحاملين لبطاقة إعاقة حوالي 1.6% سنة 2024 وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات خصوصية لفائدة هذه الفئة اعتمادا على استراتيجية متعددة القطاعات والأبعاد بهدف ادماجهم اقتصاديا واجتماعيا:

تطور نسبة السكان ذوي الإعاقة (%)

النسبة من عدد السكان (%)	العدد	
3.3	375600	السكان البالغين من العمر 5 سنوات فأكثر والحواملين لإعاقة شديدة
12.2	1373384	السكان البالغين من العمر 5 سنوات فأكثر والحواملين لصعوبات وظيفية
1.6	180273	عدد السكان البالغين من العمر 5 سنوات فأكثر والحواملين لبطاقة إعاقة

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الهجرة: سجّل عدد التونسيين المقيمين بالخارج خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2024 منحنى تصاعدياً واضحاً إذ ارتفع من 1.7 مليون تونسياً سنة 2021 ليبلغ 1.9 مليون تونسياً سنة 2024 بما يعكس تنامي عدد التونسيين بالخارج.

وعلى المستوى الديموغرافي تمثل الفئة العمرية (20 - 34 سنة) الشريحة الأكثر حضوراً ضمن التدفقات مع ارتفاع مستوى التأهيل البشري للمهاجرين. أما من حيث التوزيع الجغرافي فتسجّل الولايات الساحلية أعلى نسب انطلاقاً للتدفقات الهجرة في حين تظلّ أوروبا الوجهة الرئيسية للتونسيين بالخارج مع ظهور وجهات جديدة ككندا والبلدان الأفريقية وهو ما يستدعي تعزيز سياسات المتابعة والتخطيط وتكييف آليات الإحاطة بالجمالية التونسية بالخارج.

التغطية الصحية والاجتماعية: بلغت نسبة التغطية الفعلية 87.9% سنة 2024 مع تغطية شاملة في القطاع العمومي في حين بلغت 79.5% في القطاع الخاص بما يعكس استمرار مظاهر الهشاشة والعمل غير المنظم وصعوبة الإدماج الاجتماعي. كما بلغ الحجم الجملي للخدمات المقدمة حوالي 18 مليار دينار أي ما يعادل 10.04% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يبرز الثقل الاجتماعي الكبير لمنظومة الضمان الاجتماعي ودورها المحوري في إعادة توزيع الدخل وتحقيق التماسك الاجتماعي.

نسبة التغطية الصحية والاجتماعية (%)

المؤشر	العدد	
الناشطين في القطاع العام والخاص	3143229	
أصحاب الجرايات في القطاع العام والخاص	1518613	
	العدد / النسبة	القطاع الخاص
عدد المضمونين الاجتماعيين	4661842	4407043
نسبة التغطية الفعلية الاجمالية	87.9%	79.5%
الحجم الجملي للخدمات (جرايات وتغطية صحية ومنافع أخرى)	17985 مليون دينار: 10.04% من الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

الأجر الأدنى المضمون: سجل الأجر الأدنى المضمون زيادات متتالية بما يعكس سعي الدولة إلى تعديل الأجر الأدنى لمجاراة ارتفاع كلفة المعيشة وضمان حد أدنى من القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود:

تطور الأجر الأدنى المضمون

2025	2024	2023	2022	2021	
448,238	417,558	390,692	390,682	365,732	الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة) بالدينار في الشهر
528,320	491,504	459,264	459,264	429,312	الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة) بالدينار في الشهر
20,320	18,904	17,664	17,664	16,512	الأجر الأدنى الفلاحي المضمون (بالدينار في اليوم)

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

برنامج الامان الاجتماعي:

- بلغ عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي 377 ألفاً سنة 2025 مقابل 243 سنة 2021 ما يعكس توجهها نحو توسيع قاعدة الاستهداف والدعم المباشر.
- بلغ عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني 320 ألف منتفع خلال سنتي 2024 و2025 مقابل 243 ألف خلال سنة 2021 بفضل مراجعة معايير الاستحقاق وإعادة توجيه الدعم نحو صيغ أخرى أكثر نجاعة.
- سجل عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة تراجعاً حاداً بداية من سنة 2024 حيث انخفض من 620 ألف م إلى 472 ألفاً وهو ما يعكس تحوّل في سياسة التحويلات الاجتماعية من آليات غير مباشرة إلى برامج أكثر استهدافاً في إطار ترشيد النفقات العمومية وتعزيز نجاعة منظومة الحماية الاجتماعية:

تطور مؤشرات برنامج الأمان الاجتماعي

2025	2024	2023	2022	2021	المؤشر
377	356	338	248	243	عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي (بالألف)
320	320	338	248	243	عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)
472	472	622	623	620	عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

توزيع التحويلات المالية حسب نوع الخدمات المقدمة: تطوّرت تدخلات الدولة في مجال الدعم الاجتماعي الموجّه للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الهشة خلال السنوات الأخيرة عبر تنوع آليات المساندة بين تحويلات مالية مباشرة ومساعدات موسمية وظرفية وبرامج موجهة للأطفال وكبار السن إضافة إلى مشاريع الإدماج الاجتماعي. ويبرز هذا التوجّه سعي الدولة إلى تعزيز الاستهداف وتحسين نجاعة الدعم الاجتماعي بما يساهم في تخفيف حدّة الفقر وتعزيز التماسك الاجتماعي:

تطور التحويلات المالية حسب نوع الخدمات (م د)

2025	2024	2023	2022	2021	الالية
1170	980	867	689	645	التحويلات المالية للأسر الفقيرة
60	34	30	25	20.5	مساعدات العودة المدرسية والجامعية
72	75	71	54	-	منحة الأطفال 5-0 سنوات
68.5	63	61	59	52	اعانات بعنوان الأعياد والمناسبات الدينية
13.5	10	7.5	6	6	مشاريع لفائدة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الهشة
3.1	3	3.5	4	7	مجانية النقل البري
6.5	6	5	5	4	المساعدات الظرفية
11.55	11	10	10	10	مراكز الطفل في سنّ ما قبل الدراسة
29	25	25	-	-	برنامج عملة الحضائر ما فوق 60 سنة
1434.15	1207	1080	852	744.5	المجموع

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

الاستنتاجات

رغم توفّر إطار تشريعي وقانوني ومؤسّساتي يضمن الحماية الاجتماعية والادماج الاقتصادي والاجتماعي والتغطية الاجتماعية والصحية وتوفير خدمات اجتماعية شاملة لكل المواطنين مع ارساء آليات وبرامج للإحاطة بالتونسيين بالخارج فإن المنظومة الاجتماعية تشكو عديد نقاط الضعف ومن أبرزها ضعف التغطية الاجتماعية للأجراء في القطاع الفلاحي والتفاوت الكبير في نسب التغطية بين الجنسين والجهات وتباين أنظمة التقاعد بين القطاع العمومي والقطاع الخاص إلى جانب غياب إطار تشريعي شامل للهجرة وتقادم النصوص المنظمة للدفاع الاجتماعي.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة الاجتماعية للفترة 2030-2026

تنصهر الانتظارات والتطلعات مع التوجهات الوطنية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي في ظلّ التحوّلات الدولية والوطنية متعدّدة الأبعاد والتي سيكون لها أثر مهمّ على المسار التنموي ببلادنا.

وتكمن رهانات تجسيد الدور الاجتماعي للدولة في ضرورة التوصل إلى تخفيض نسبة الفقر وتمكين الفئات الضعيفة من ظروف معيشية أفضل بما يوفّر الأرضية لدفع أكبر لمسار التنمية ببلادنا. كما تشمل هذه الرهانات مواكبة متطلبات الضغوطات الديمغرافية المرتبطة بتزايد نسبة كبار السن التي بلغت % 16.9 سنة 2024 وتواصل حركة التنقل بين الجهات مع تنامي الهجرة إلى الخارج إضافة إلى نقص فرص العمل وكسب موارد الرزق وتغيّر أنماط العمل وهشاشته وتوسّع ظاهرة الاقتصاد الموازي والتي يترتب عنها زيادة الطلب على المساعدات الاجتماعية وخدمات الحماية والتغطية الاجتماعية بما يزيد من العبء المحمول على منظومة التضامن الوطني.

كما أنّه وبناء على ما تقدم أصبح من الضروري صياغة توجّهات مستقبلية واضحة للسياسة الاجتماعية قادرة على الانتقال من التدخل الظرفي إلى بناء منظومة اجتماعية متكاملة قائمة على الحقوق والإنصاف والنجاعة وذلك من خلال إعادة بناء المنظومة الاجتماعية على أسس مستدامة تضمن إيجاد الحلول للعجز المالي والهيكلية وترتكز على المحاور الاستراتيجية التالية:

تكريس قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية:

تحقيق تنمية اجتماعية شاملة ومنصفة من خلال مراجعة برنامج الأمان الاجتماعي في إطار مقارنة شاملة لبرنامج العدالة الاجتماعية عبر توسيع المنافع العائلية المسندة للأطفال لتصبح أكثر شمولية وإنصافاً إلى جانب تعميم المعرف الاجتماعي الموحد لكل المواطنين والحرص على إحكام التصرف في توزيع المنافع الاجتماعية على مستحقيها بما يضمن انتفاع الأسر المصنفة فقيرة بالتحويلات المالية الشهرية إضافة إلى تركيز منظومة معلوماتية اجتماعية مندمجة تمكن من تسهيل عملية إسناد المنافع لمستحقيها وتيسير نفاذهم إليها من خلال متابعة طلبات التسجيل والاعتراض.

وبالتوازي، سيتم العمل على تعميم استغلال بطاقات العلاج الإلكتروني "أمان" لأولي الحق الحاملين لمعرف وحيد بما يدعم الإدماج المالي للمنتفعين بالتحويلات المالية إلى جانب تقييم نجاعة أنموذج التنقيط المعتمد على اختبار "سبل المعيشة البديلة" الذي تمّ وضعه حيّز النفاذ سنة 2022، فضلاً عن مراجعة إسناد بطاقات العلاج المجاني والعلاج بالتعريف المنخفضة بما يحقق الإنصاف والعدل وإعادة التصديق تدريجياً على كافة المنتفعين بالتحويلات المالية الشهرية والعلاج المجاني والعلاج بالتعريف المنخفضة للتأكد من مطابقة الانتفاع للشروط المستوجبة قانوناً.

كما سيتم العمل على مواصلة إسناد المساعدات المدرسية والجامعية وتوفير اشتراكات النقل المدرسي والجامعي لفائدة التلاميذ والطلبة والأطفال في السنوات التحضيرية والكتاتيب من أبناء الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و25 سنة.

الإدماج الاقتصادي للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل بمراجعة اليات إسناد برامج الإدماج الاقتصادي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ومزيد إحكام التصرف فيها بين الوزارات المتداخلة لضمان نجاعة التدخلات ووضع نظام متكامل وشامل للإدماج الاقتصادي لفاقدي مواطن الشغل لأسباب اقتصادية إلى جانب إرساء آليات الإدماج الاقتصادي للعاملات الفلاحيات بتوفير التمويلات اللازمة للمؤسسات الفلاحية الصغرى.

الإدماج الكامل والتهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة عبر تركيز صندوق النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة مع وضع إستراتيجية متكاملة من أجل دفع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراجعة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة خاصة القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005.

بالتوازي، سيتم إحداث مراكز لإدماج الأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد تقدم الخدمات التربوية المختصة والتأهيلية لكل طفل متعبد به وتوفر أفضل سبل الاندماج والمرافقة الاجتماعية مع إيلاء عناية خاصة بالأطفال ذوي الإعاقة من خلال تكوين مرافقين (من ضمن مدرسي التربية الاجتماعية) لذوي الإعاقة المتمدرسين بالتنسيق مع وزارة التربية لتيسير ادماجهم في المنظومة التربوية والحياة الاجتماعية. هذا إلى جانب تركيز المنصة الرقمية لإسناد بطاقات إعاقه رقمية ذكية في كافة ولايات الجمهورية بما يسمح بتسهيل حصول ذوي الإعاقة على البطاقة وتجديدها عن بعد وتعزيز النفاذ الرقمي لمختلف الخدمات خاصة الفاقدين للسند منهم (التربية، التكوين المهني، التشغيل، ...) وإحداث مراكز للسياسة الميسرة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة.

إعادة إدماج الفئات المهددة بالقطيعة الاجتماعية وخاصة منهم الأطفال والشباب من خلال تطوير مهام مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتجهيزها ومراجعة هيكله المعهد الوطني للطفولة بما يضمن مزيد الإحاطة بالأطفال فاقدي السند وتطوير التكفل بهذه الفئة لدى العائلات البديلة بما يضمن تنشئة متوازنة تسمح لهم بالاندماج داخل العائلة وداخل المجتمع. هذا إلى جانب تطوير مهام مراكز الدفاع الاجتماعي في اتجاه الإحاطة بالأطفال والشباب ذوي السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتطوير برنامج مكافحة تعاطي المخدرات من خلال تأهيل المدمنين منهم وإعادة الإدماج وتطوير برنامج مكافحة ظاهرة العنف المجتمعي والعمل على إحياء تجربة الخلايا الاجتماعية بالوسط المدرسي عبر منصة رقمية تحدث في الغرض بالتنسيق مع وزارة التربية، فضلاً عن تعميم برنامج الفرصة الثانية على جميع مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.

كما ستواصل الجهود الرامية إلى منع تشغيل الأطفال بما يخالف قانون العمل مع تكثيف حملات الرقابة من أجل منع استغلال الأطفال وحمايتهم من الأعمال الخطرة بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إضافة إلى وضع وتنفيذ مشروع الإسعاف

الإجتماعي "Samu Social" لفائدة "فاقدي السند" عبر توفير سيارات للفرق المتنقلة مجهزة بعيادة وفضاء استقبال أولى وتعميمها على كامل الجهات من أجل تعزيز التضامن الاجتماعي والحد من مظاهر التهميش.

تطوير منظومة محو الأمية وتعليم الكبار إلى منظومة التعلم مدى الحياة وتمثينه من خلال إحداث مركز وطني للتربية الاجتماعية وصياغة الإطار القانوني لتأطير برامج تربية اجتماعية للتعلم مدى الحياة بعد الاستئناس بالتجارب المقارنة بهدف إلى تعزيز واثراء وتجديد المضامين التعليمية لمحو الأمية والسعي الى تنظير الشهادة المسلمة من أجل المساعدة على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمتمدرسين وتكثيف المرافقة والتأهيل لإجراء شهادة الكفاءة المهنية بالتعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل الى جانب وضع آليات من أجل المصاحبة في بعث المشاريع الصغرى والمنتجة والمدررة للدخل بالنسبة للمتحصلين على شهادة محو الأمية.

تعزيز العمل في ظروف أمانة ولانقة

يكتسي تحقيق هذا الهدف أهمية بالغة باعتباره من أنجع أدوات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والحد من الهشاشة والفقر إلى جانب دوره في توسيع قاعدة المساهمين في منظومات الحماية الاجتماعية ودعم استدامتها. وسيتم في هذا المجال:

ضمان العمل اللائق من خلال العمل على المراجعة الشاملة والجزرية لأحكام مجلة الشغل بما يتماشى والدستور والمعايير الدولية ووضع إطار قانوني للعمل عن بعد وإرساء اقتصاد المنصات الرقمية في ظل التحول نحو الذكاء الاصطناعي.

ضمان أجريوقر الحد الأدنى من الدخل لتغطية النفقات الأساسية وتأمين مستوى معيشي لائق للأسرة وبالتالي العمل على القطع الكلي مع التشغيل بأجر غير لائق إضافة إلى اعتماد منظومة لتأمين فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية بما يضمن الحد من تأثير التداعيات الاقتصادية على العمال المسرحين.

استكمال إرساء النظام القانوني لحماية التعاملات الفلاحيات بإصدار النصوص التطبيقية للمرسوم عدد 4 لسنة 2024 والمتعلق بنظام الحماية الاجتماعية للتعاملات الفلاحيات وتركيز صندوق التعاملات الفلاحيات المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2025 والسجل الوطني للتعاملات الفلاحيات.

تدعيم الحوار الاجتماعي بين أصحاب العمل والعمال وتحسين المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة من خلال تحديد شروط العمل وظروفه بما في ذلك الأجور وساعات العمل والتحول من دور الرقابة إلى دور الإحاطة القانونية لتحقيق التوازن في العلاقات المهنية وتنقيح احكام مجلة الشغل في اتجاه إدراج آلية الوسيط المهني داخل كل مؤسسة.

ضمان تغطية شاملة ومنصفة وإدماجه لكافة العمال في مجال الصحة والسلامة المهنية عبر اعتماد إستراتيجية وطنية للصحة والسلامة المهنية ومراجعة التشريعات الوطنية في هذا المجال حتى تتلاءم مع التشريعات الدولية مع تركيز مصالح للصحة والسلامة المهنية في قطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية علاوة عن إعطاء الأولوية للوقاية الأولية من خلال تقييم المخاطر المهنية واعتماد وثيقة موحدة لتصنيفها وخطة اتصالية للتوعية في مجال الصحة والسلامة المهنية.

ديمومة الخدمات الاجتماعية وتحسينها وتنويع مصادر تمويل الصناديق

ضمان ديمومة الخدمات الاجتماعية وتحسينها: ستجته الجهود نحو تركيز أرضية للحماية الاجتماعية توفر ضمانات أساسية وتكفل حدا أدنى من الحماية والرعاية الصحية الأساسية وتأمين الدخل الاجتماعي وتدعم الخدمات الإلكترونية عبر إرساء نظام للتبادل الالكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسدي الخدمات الصحية والمضمونين الاجتماعيين وتعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصناديق.

بالتوازي، سيتم العمل على تنويع مصادر تمويل الصناديق من خلال الانطلاق في إصلاحات هيكلية شاملة ومراجعة المنظومة كلها بسائر مكوناتها بحسب الخدمات الاجتماعية بما يضمن استمرارية التغطية الصحية لكل المضمونين الاجتماعيين على اختلاف منظومات انخراطهم مع إعداد مجلة قانونية تمنح الصناديق آلية رقابة واستخلاص فعلي لضمان استخلاص الديون وإرساء متابعة آلية ودورية لوضعية كبار المدنيين تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. هذا فضلا عن وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانخراط الطوعي

للعاملين بالقطاع غير المنظم بأنظمة الضمان الاجتماعي ووفق مرحلية مرنة. كما سيتم اعتماد نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الاستشفائية وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعلية مع مراجعة نظام التأمين على المرض وخاصة التعهد بالأمراض الثقيلة والتحكّم في نفقات الأدوية ومراجعة سياسة تسعير الأدوية.

توسيع التغطية الاجتماعية من خلال توسيع مجال التصريح بالأجور عن بعد لتشمل فئات جديدة من المنخرطين واعتماد نظام موحد لذوي الدخل المحدود وضمان حد أدنى من التغطية الاجتماعية مع تنفيذ خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي الى جانب احداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات ومكاتب للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر الى مكاتب جهوية أو محلية.

تعزيز الحماية الاجتماعية للتونسيين بالخارج ومساهماتهم في التنمية

تعدّ الهجرة ومساهمات التونسيين بالخارج رافدا استراتيجيا للتنمية. واعتبارا لما تمثله الجالية التونسية بالخارج من قوة بشرية واقتصادية قادرة على دعم الابتكار وتحريك الاستثمار والمساهمة في تطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية، ستركز الجهود خلال الفترة المقبلة على تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية على المستوى الوطني والإقليمي والجهوي والمحلي عبر جذب استثمارات التونسيين بالخارج وحثهم على المساهمة في تمويل المشاريع ذات الاولوية الوطنية وبعث مبادرات ريادية ومشاريع تضامنية لفائدة مناطقهم الأصلية وتطوير المنصة الوطنية للكفاءات التونسية بالخارج وتشجيع الشراكات بينهم وبين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية التونسية. هذا بالتوازي مع تحيين الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي وإبرام اتفاقيات مع دول أخرى لتوسيع منظومة التغطية الصحية للتونسيين المقيمين بالخارج.

حوكمة إدارة ملف الهجرة الوافدة عبر تركيز منظومة شاملة لإدارة الهجرة الوافدة وإنجاز مسوحات وطنية دورية ودراسات كمية ونوعية حول الهجرة الوافدة تبعا لنتائج المسح الوطني الثاني للهجرة الدولية.

حوكمة السياسات الاجتماعية

سيتمسّى تكريس التحوّل الرقمي باستكمال انجاز النظام المعلوماتي لبرنامج الحماية الاجتماعية وإرساء منصة خاصة بالتمويل العمومي للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة ورقمنة بطاقات الأشخاص ذوي الإعاقة "طريقي" وإرساء نظام معلومات وطني شامل ومندمج حول الهجرة الدولية الى جانب إنشاء البوابة الوطنية للخدمات الادارية على الخطّ ونظام إدارة حيثي للمعرّف الاجتماعي ونظام التبادل الالكتروني للمعطيات الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين على المرض إلى جانب رقمنة خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

3.1 دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال

يشكل دعم الأسرة وتوفير الحماية الاجتماعية لها وتكريس التضامن بين الأجيال هدفا جوهريا للسياسات الاجتماعية للدولة خاصة عبر مزيد رفع مكانتها وتعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي لمختلف أفرادها. وتتجسد هذه الرؤية في سياسات اجتماعية تهدف إلى تحقيق الحماية والرفاه الاجتماعي لمختلف هذه الفئات خاصة في ظل التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها تونس.

وتجسيما لأحكام الدستور الذي أكد على التزام الدولة بدورها الاجتماعي وعملا على الاستجابة لحاجيات المواطنين وانتظاراتهم سيتم العمل خلال المرحلة القادمة على إيلاء مزيد العناية بالأسرة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من خلال مزيد الإحاطة بالمرأة كشريك أساسي في التنمية ودعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات وتعزيز تماسك الأسرة وتوازنها وتحقيق الرفاه لجميع الأطفال دون تمييز وحمائهم من جميع أشكال التهديد كاستثمار في مستقبل الوطن وضمان رعاية أفضل لفائدة كبار السن وتثمين خبراتهم وحثهم على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.

. وعلى هذا الأساس تهدف سياسة الدولة في هذا المجال إلى:

- جعل النساء فاعلات اقتصاديا واجتماعيا وقادرات على تغيير واقعهن والانخراط في تحقيق التنمية.
- ضمان أسرة متوازنة ودامجة ومنفتحة على محيطها بما يرسخ دورها المحوري في بناء المجتمع.
- تحقيق النماء والرفاه والحماية لجميع الأطفال في بيئة سليمة وآمنة.
- رعاية كبار السن وحمائهم وتثمين قدراتهم وتعزيز إدماجهم في الحياة العامة.

نساء فاعلات وقادرات على التغيير والاندماج الاقتصادي والاجتماعي

تعمل الدولة تجسيما لمقتضيات الفصل 51 من الدستور على مزيد دعم مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص من خلال تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة وفي الأنشطة الاقتصادية وجعلهن شريكا فاعلا في التنمية إيماناً بأن مشاركتها في الدورة الاقتصادية ليست مجرد حق بل هي رافد حيوي لتحقيق التنمية الشاملة. كما تولي الدولة الأهمية القصوى لتعزيز البرامج والآليات الضرورية ل حمايتهن والتعهد بهن من جميع أشكال العنف داخل الأسرة والمجتمع.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

اتسمت الفترة المنقضية بتطوير التشريعات وتوفير الآليات والبرامج الرامية إلى مزيد الإحاطة بالمرأة اقتصاديا واجتماعيا ودعم مكانتها في الأسرة وفي المجتمع وهو ما مكن من تعزيز قدراتها في مجال المشاركة الاقتصادية واقتحامها للعديد من القطاعات الواعدة إلى جانب تواصل دعم حضورها في مواقع القرار ووضع البرامج والآليات لحمايتها من كل أشكال العنف تمثلت أساسا في:

دعم ريادة الأعمال النسائية ودفع الاستثمار بإعداد "الاستراتيجية الوطنية للنهوض بريادة الأعمال النسائية" في أفق 2035 وخطتها التنفيذية والتي تهدف إلى رفع نسبة النساء صاحبات الأعمال من خلال بعث مشاريع صغرى ومتوسطة وإنجاز البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار (رائدات) وإطلاق المنصة الرقمية الخاصة بالبرنامج وإحداث فضاءات متعددة الخدمات لتأمين خدمات المساندة والمراقبة والتكوين على المستوى المحلي والجهوي. وقد مكن برنامج "رائدات" منذ انطلاقه سنة 2022 من تمويل 6229 مشروعا نسائيا وخلق أكثر من 12 ألف موطن شغل مباشر.

تعزيز الإدماج الاقتصادي للنساء والفتيات من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي في أفق 2030 وخطتها التنفيذية والشروع في إرسائها مع مواصلة تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للتّمكن

الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية عبر إحداث مشاريع نسائية تعتمد سلاسل القيمة في المنتجات الفلاحية وتحويل المنتجات الفلاحية والصناعات التقليدية فضلا عن تنفيذ البرنامج الوطني للإدماج الاقتصادي للعمليات في القطاع الفلاحي الذي يهدف إلى رفع الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية عن النساء والفتيات العاملات الموسميات في القطاع الفلاحي وتيسير نفاذهن إلى وسائل الإنتاج حيث مكن البرنامج منذ انطلاقه سنة 2023 من إحداث 238 مورد رزق لفائدة 13 معتمدة بكل من ولايات سيدي بوزيد والقيروان والقصرين.

كما تواصل في نفس الإطار تنفيذ برنامج الإدماج الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي عبر إحداث مشاريع متناهية الصغر لفائدتهن خاصة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية حيث ساهم هذا البرنامج في إحداث 788 مورد رزق ونجاة 1453 تلميذا وتلميذة من الانقطاع المدرسي خلال الفترة 2021-2025 وإنجاز برنامج صامدة للإدماج الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي من خلال خلق حوالي 373 مورد رزق بـ 20 ولاية إلى جانب دعم وإحداث 40 مجمعا نسائيا بـ 13 ولاية لفائدة ما يفوق 1100 منخرطة مع استفادة 13 مجمعا بأربع ولايات من اتفاقية الشراكة المبرمة مع الغرفة الوطنية للمساحات الكبرى بغرض تسويق منتجات هذه المجمعات.

الحّد من العنف ضدّ النساء وتعزيز الإدماج الاجتماعي للنساء والفتيات عبر مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة ومواصلة تقريب الخدمات بإحداث 17 مركزا لإيواء النساء ضحايا العنف بطاقة استيعاب بلغت 258 سريرا وهو ما مكن من إيواء 1354 امرأة و1317 طفلا وطفلة إلى غاية 2025.

وفي نفس السياق تم اعداد خطة وطنية للتوعية من العنف المسلط ضد النساء والفتيات لا سيما في الوسط الرقمي وإحداث المرصد الوطني لمقاومة العنف ضدّ المرأة لدعم البحوث العلمية والميدانية وإحداث التّنسيقيات الجهوية لمناهضة العنف ضدّ المرأة وجملة من الخطوط الخضراء للإصغاء والتوجيه على غرار الخط الأخضر 1899 والشروع في تركيز المنصة الوطنية الرقمية لمقاومة العنف ضد المرأة، وهي شبكة تواصل تشاركية لمتابعة حالات التعهد بالنساء ضحايا العنف وتوفير البيانات والمعطيات الحينية. إلى جانب اعداد خطة العمل الوطنية الأولى لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 "المرأة والأمن والسلام" والمصادقة على خطة العمل الوطنية الثانية.

تطوير الاستشراف ورصد الفجوات القائمة بين الجنسين في مختلف القطاعات من خلال تطوير منظومة الرصد والاحصاء واعداد التقارير الدورية في مجال المرأة ورصد الفجوات القائمة بين الجنسين على غرار إعداد التقرير السادس للجمهورية التونسية حول التّقدّم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

الاستنتاجات

تعتبر قضايا المرأة من أهم القضايا الأساسية في سياسة الدولة ويتجلى ذلك في العديد من المكاسب التشريعية والمؤسسية ومن خلال خاصة العمل على تمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وعلى هذا الأساس تواصلت السياسات والإصلاحات الرامية الى تعميم التحاق كل الفتيات بالتعليم والتكوين وتحسين المؤشرات الصحية للنساء الى جانب تطوير وتنويع برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي خاصة لفائدة النساء والفتيات في المناطق الريفية وفي وضعيات الهشاشة والعمل على الترفيع في المساهمة الاقتصادية للمرأة فضلا عن وضع منظومة تشريعية وآليات ضامنة لحقوق المرأة ومناهضة لجميع أشكال العنف والتمييز ضدها.

ورغم مختلف هذه المكاسب مازالت السياسة العمومية في مجال المرأة تشكو من بعض النقائص المرتبطة أساسا بغياب نصوص قانونية منظمة لمختلف برامج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء وضعف الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها مع غياب دراسة الأثر الاقتصادي واستدامة المشاريع المحدثة وضعف المساهمة الاقتصادية لدى النساء التي لا زالت في حدود 26%. كما لا تتجاوز نسبة النساء صاحبات المؤسسات 10% مقارنة بالمعدل العالمي الذي يبلغ 30% وبلغت نسبة النساء اللاتي يعملن لحسابهن الخاص 19.1% سنة 2024. هذا إلى جانب ضعف نسبة النشاط لدى النساء والتي لا تتجاوز 33.6% من مجموع السكان النشيطين وارتفاع نسبة البطالة لديهن حيث تمثّل حوالي 20,9% مقابل 12,6% لدى الرجال و15,3% كمعدل وطني سنة 2025 كما بلغت نسبة البطالة من بين حاملات الشهادات العليا 31,3% سنة 2025.

وتواجه النساء في الوسط الريفي العديد من التحديات والمتمثلة خاصة في تردي ظروف العمل والنقل للعاملات في القطاع الفلاحي وارتفاع نسب العمل الهش خاصة في المناطق الفلاحية حيث لا تتجاوز نسبة النساء العاملات في القطاع الفلاحي اللواتي يتمتعن بالتغطية الاجتماعية 13,2% حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 إضافة إلى صعوبة نفاذ النساء والفتيات في الوسط الريفي إلى الموارد ووسائل الإنتاج.

كما تم تسجيل تفاوت في معدلات الأمية بين الجنسين وبين الجهات حيث بلغت نسبة الأمية لمن بلغ سنهم 10 سنوات فما فوق 17,3% سنة 2024 تتوزع بين 22,3% للإناث مقابل 12% للذكور مع تواصل ارتفاع معدلات العنف المسلط على النساء يتقدمها العنف اللفظي بنسبة تقدر بـ 92% ويلها العنف المادي بنسبة تقدر بـ 73% والعنف النفسي بنسبة 71,5% من بين الإشعارات الواردة.

1. الأهداف والمحاور الاستراتيجية للفترة 2030-2026

تواجه السياسة في مجال المرأة تحولات عميقة ومتسارعة تأثر بشكل مباشر على أوضاع النساء وأدوارهن داخل الأسرة والمجتمع تتمثل خاصة في تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل بما يفرض ضرورة تقاسم الأدوار داخل الأسرة والتشجيع على الأبوة النشطة لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والأسرية إلى جانب التحولات التكنولوجية والرقمية المتسارعة وتأثيرها على إعادة تشكيل أنماط العمل والتواصل والتحديات المرتبطة بالشيخوخة السكانية وهو ما سيفرض ضغوطاً متزايدة على أدوار الرعاية للنساء بما يؤثر سلباً على فرص اندماجهن الاقتصادي والاجتماعي.

وفي إطار التوجهات الرامية إلى تكريس مبدأ المساواة في الفرص ضمن السياسات التنموية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ستواصل الجهود خلال الفترة المقبلة بهدف تعزيز دور المرأة اجتماعياً واقتصادياً من خلال تطوير التشريعات وتوفير الآليات الكفيلة بمزيد الإحاطة بها وتنمية قدراتها بما ييسر نفاذها إلى الموارد والمعرفة والاستثمار ومواقع القرار لا سيما في المناطق الريفية والنساء في وضعيات هشة ويعزز مشاركتهن في الحياة العامة وفي التنمية ويضمن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ويقمها من السلوكيات الاجتماعية السلبية ومن جميع أشكال العنف داخل الأسرة والمجتمع.

وتتمثل الأولويات المرسومة للفترة 2030-2026 في: "نساء فاعلات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وقادرات على تغيير واقعهن والانخراط في تحقيق التنمية بما يعزز إدماجهن" يقع تحقيقها من خلال أربعة أهداف إستراتيجية تتمثل في دعم الإدماج الاقتصادي للنساء والفتيات ودعم قيادة الأعمال النسائية ودفع الاستثمار وتعزيز الإدماج الاجتماعي والوقاية من العنف ضد النساء والفتيات إلى جانب تعزيز مشاركة المرأة في ضمان المحافظة على بيئة سليمة وتطوير منظومة الاستشراف والرصد والدراسات. وسيتم خلال فترة المخطط إنجاز جملة من الإصلاحات والبرامج المتمثلة خاصة في:

دفع قيادة الأعمال النسائية والاستثمار من خلال وضع نص قانوني منظم لريادة الأعمال النسائية وتنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للنهوض بريادة الأعمال النسائية في أفق 2035 والانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات 2" للفترة 2030-2026 وتوفير المرافقة القبلية والبعدية لصاحبات أفكار المشاريع وتيسير نفاذ الباعثات إلى تسويق منتوجاتهن وذلك بالتوازي مع تطوير المهارات الريادية لدى النساء والفتيات ورسم مسار المرافقة والتكوين والتمويل وإطلاق منصة رقمية لتسويق منتوجات المنتفعات ببرامج الإدماج الاقتصادي وريادة الأعمال ودعم القدرات على المستوى الجهوي والمحلي مع إتاحة فرص للنساء باعثات المشاريع ورائدات الأعمال لتبادل التجارب النسائية واثمين التجارب في مجال ريادة الأعمال.

تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات وخاصة بالوسط الريفي وفي وضعيات الهشاشة وذلك من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الوسط الريفي في أفق 2030 ومأسسة برامج الإدماج الاقتصادي وحوكمة تنفيذها من خلال وضع إطار قانوني منظم لمختلف هذه البرامج وتركيز منصة رقمية لتسويق منتوجات المنتفعات ببرامج الإدماج الاقتصادي وحوكمة خطوط تمويل موارد الرزق وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذها بما يساهم في خلق ديناميكية اقتصادية وتنموية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي (برنامج الإدماج الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهدين بالانقطاع المدرسي والبرنامج الوطني للإدماج الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي وبرنامج صامدة للإدماج الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي...).

تكريس العدالة الاجتماعية حيث سيتم العمل على ضبط تصوّر لخطّة وطنيّة متعددة القطاعات للنهوض بالنساء والفتيات في وضعيّات هشاشة وتنفيذها باعتماد الآليات والتدابير اللازمة لتيسير انتقال النساء والفتيات من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم لضمان ظروف العمل اللائق للفئات الاجتماعية الهشة والاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

وفي نفس السياق سيتم العمل على دعم مشاريع تثمين المنتجات الفلاحية من التحويل إلى التسويق وإحداث فضاءات للتكوين وتسويق المنتوجات النسائية في الوسط الريفي ومراقبة النساء والفتيات حاملات أفكار المشاريع إلى جانب تنفيذ برامج تكوينية تكميلية للمنتفعات ببرامج الإدماج الاقتصادي مع تأمين المرافقة القبلية والبعدية لفائدة الباعثات وتنفيذ حملات توعوية وتثقيفية في صفوف النساء والفتيات في الوسط الريفي للتعريف بحقوقهن وبآليات الحماية.

تعزيز الوقاية من العنف ضدّ النساء والفتيات وتقريب خدمات التعهد من خلال إعداد استراتيجية جديدة ومخطط تنفيذي لمقاومة العنف ضد المرأة للفترة 2026-2030 ومواصلة تنفيذ البرنامج الوطني "في الوقاية حماية" من خلال العمل على إدماج التربية على المساواة ونبذ العنف ضمن المناهج التعليمية ومواصلة تنظيم تظاهرات وحملات توعوية وتثقيفية ووطنية وجهوية وفي الأحياء والمناطق الريفية إلى جانب مراجعة كراس الشروط المنظم لإحداث وتسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف وإنجاز الخطّة الوطنية للتوعية من العنف ضد النساء والفتيات بما في ذلك الفضاء الرقمي وضمان حقوق ذوي الإعاقة في النفاذ إلى المعلومة والخدمات.

وفي نفس الإطار ستتكتف الجهود بهدف تطوير وحوكمة الخدمات الجوارية لفائدة النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهنّ بمختلف الجهات وتطوير الأطر القانونية المنظمة لمراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف وتنفيذ برنامج لدعم القدرات في مجال الوقاية والحماية والتعهد بالنساء ضحايا العنف حول مهارات التواصل مع ضحايا العنف وتعزيز قدرات التنسيقيات الجهوية والفرق الجهوية متعددة الاختصاصات المنبثقة عنها حول التدخل في الحالات المستعجلة.

وبهدف دعم منظومة الرصد في مجال العنف سيتواصل إنجاز الدراسات والتقارير مع تطوير منظومة انتاج البيانات الإحصائية وإدخال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتحسين الوقاية والحماية للنساء والفتيات من العنف فضلا عن تنفيذ الخطّة الوطنية الثانية حول المرأة والسلم والأمن 1325 والعمل على تنزيلها إلى خطط قطاعية للفترة 2026-2028 وتنظيم حملات توعوية حول مختلف محاورها وإنجاز جملة من الدراسات حول تعزيز مشاركة المرأة في الوقاية وتعزيز الصمود بعد النزاعات والأزمات وحول المساواة بين الجنسين ودور النساء والفتيات في تحقيق الأمن والسلم.

تطوير الاستشراف ورصد الفجوات القائمة بين الجنسين من خلال وضع تصور لمبادرة "القيادة النسائية" ومخططها التنفيذي قصد تطوير الأطر الهيكلية والإجرائية والموازنات المالية الداعمة للقيادة النسائية في مختلف القطاعات وتوفير معطيات ديمغرافية وإحصائية حول الصحة والتعليم والتشغيل والمشاركة في الحياة العامة وإنجاز دراسات وبحوث سنوية حول واقع المرأة في مختلف المجالات وتثمين الخبرات والكفاءات النسائية في الأدوار القيادية.

تعزيز مشاركة النساء والفتيات في المحافظة على بيئة سليمة من خلال المساهمة في وضع برامج لدعم المبادرات النسائية في مجالات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري وتنفيذه وإصدار البحوث والدراسات حول المسائل ذات العلاقة بالمبادرات النسائية في المجال البيئي.

أسرة متوازنة ودامجة ومنفتحة على محيطها

يمثل الاهتمام بالأسرة في مقدمة الأولويات الوطنية باعتبارها "الخلية الأساسية للمجتمع وعلى الدولة حمايتها" كما نص عليه الفصل 12 من الدستور. وقد شهدت الفترة 2021-2025 إنجاز جملة من الإصلاحات والبرامج والمشاريع الرامية إلى النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ودعم الترابط والتماسك الأسري وتعزيز التضامن والتواصل بين أفرادها.

أ. إنجازات الفترة 2021-2025

تمثلت اهم الإنجازات لفائدة الاسرة خلال الفترة 2021-2025 في:

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة بمختلف مكوناتها ووضع خطة عمل وطنية للتماسك الأسري في أفق 2035 ومخططها التنفيذي.

تنفيذ برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة من خلال خلق موارد رزق ومشاريع لفائدة 3537 أسرة وهو ما مكن من تحسين أوضاع أغلب أفراد الأسر المنتفعين بموارد الرزق والخروج بهم من وضعية الإعالة الى وضعية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب تنفيذ برنامج بعث مشاريع إيكولوجية والذي انتفعت به حوالي 39 أسرة وذلك بولايات جندوبة (معمدية فرنانة) وصفاقس (معمدية الصخيرة) وقابس.

تعزيز الادماج الاجتماعي للأسر من خلال تأهيلها وتثقيفها في مجال الحقوق والمكتسبات القانونية والتربية الوالدية وإعداد الشباب للحياة الزوجية والوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر ودعم الحوار داخل الأسرة حيث استفاد بتدخلات هذا البرنامج حوالي 90 ألف أسرة خلال الفترة 2021-2025.

مواصلة إحداث الفضاءات متعددة الخدمات للأسرة بهدف توفير الإرشاد والتوجيه والإحاطة بأفراد الأسرة..

تنفيذ برنامج إحداث وحدات للتعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم عبر توفير خدمات التعهد بالأطفال ومرافقة الأولياء وتوفير أدلة ودعائم اتصالية حيث تم تركيز 05 وحدات تعهد بالأولياء وأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم بكل من ولايات أريانة وباجة وجندوبة والقيروان ومدنين.

تطوير التشريعات في مجال الأسرة من خلال إصدار القانون عدد 44 لسنة 2024 المؤرخ في 12 أوت 2024 المتعلق بتنظيم عطل الأمومة والأبوة في القطاع العام والقطاع الخاص والوظيفة العمومية والذي يهدف إلى تحسين وتطوير نظام العطل المتعلقة بالأمومة والأبوة وراحة الرضاعة والعمل على المساواة بين القطاعين العام والخاص وفق المستجدات المجتمعية الحالية إلى جانب مراعاة مصلحة الطفل الفضلى ودعم الروابط العائلية بهدف التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية.

الاستنتاجات

تتميز السياسة العمومية في مجال الأسرة بتوفر جملة من الدعائم تتمثل أساسا في وضع منظومة قانونية داعمة للأسرة والأمومة والأبوة وإرساء استراتيجيات وطنية لتطوير الأسرة والتماسك الأسري إضافة إلى إرساء سياسة عمومية داعمة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأسر تتميز بتعدد البرامج والآليات والفضاءات لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية. في المقابل لازالت هذه التدخلات تواجه العديد من الإشكاليات والمتمثلة خاصة في عدم وجود خطة اتصالية شاملة لأفراد الأسرة وغياب استراتيجية وطنية للإدماج الاقتصادي للأسر إضافة إلى تعدد وتشتت مختلف البرامج وماله من تأثير على نجاعتها.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تواجه الأسر التونسية جملة من التحديات المتمثلة خاصة في تزايد مشاركة المرأة في سوق العمل بما يفرض ضرورة تقاسم الأدوار والتشجيع على الأبوة النشطة في تربية الأبناء وما ترتب عنه من ناحية أخرى من تفكك أسري وارتفاع نسب الطلاق ونسب العزوف عن

الزواج وضعف الوعي بمبادئ الحياة الزوجية وغياب التواصل والترابط بين الأجيال إلى جانب ارتفاع منسوب السلوكيات المحفوفة بالمخاطر (العنف الأسري والهجرة غير النظامية والإدمان على المخدرات والأنترنت...).

كما تتميز الأسرة بتحوّلات ديمغرافية تمثلت خاصة في تطوّر عدد الأسر إلى 3,5 مليون أسرة سنة 2024 مع تراجع متوسط حجم الأسرة من 4.05 سنة 2014 إلى 3.45 سنة 2024 وهو ما سيفرض ضغوطات مرتبطة بتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية لفائدة الأسر والتغيرات العميقة على مستوى الأدوار والعلاقات الأسرية، فضلا عن التحديات المرتبطة بالشيخوخة السكانية وما ستفرزه من ضغوطات على الأسر من حيث العناية بكبار السن وتلبية حاجياتهم إلى جانب التحوّلات الرقمية المتسارعة وتأثيرها على نمط التواصل الأسري والتنشئة الاجتماعية.

ولمواكبة هذه التحوّلات والتحديات تم إعداد سياسة وطنية مدمجة للنهوض بالأسرة وفق مقاربة شاملة تهدف إلى الإعداد والتأهيل الأسري وتعزيز صمود الأسرة وتوازنها وتماسك أفرادها باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع بما يضمن التكامل في تربية الأطفال ودعم الترابط بين الأجيال وتقليص الفجوات والارتقاء بأوضاع الأسر اقتصاديًا واجتماعيًا بما يجعلها شريكا فاعلا في التنمية وعنصرا فاعلا في التنشئة ورسم ملامح مجتمع متوازن وفق أولويات تهدف إلى خلق أسرة متوازنة ودامجة ومنفتحة على محيطها بما يرسّخ دورها المحوري في بناء المجتمع من خلال تحقيق الأهداف التالية:

دعم الروابط الأسرية والتماسك والتضامن عبر بلورة وتنفيذ خطة عمل وطنية للتماسك الأسري وتنظيم استشارة وطنية لتطلعات الأسرة التونسية حول الأزمنة المدرسية والمهنية والأسرية واستغلال نتائجها في تعديل السياسات والعمل على تعزيز ثقافة الحوار وحسن التعامل وترسيخ القيم الداعمة للتماسك والتضامن والاندماج داخل الأسرة ومع محيطها وبين الأجيال إلى جانب اعتماد برنامج وطني للإعداد والتأهيل للحياة الزوجية والأسرية واثبات مؤسسة الموقّق الأسري وضبط شكلها القانوني ومراجعة القانون المنظم للمنح العائلية واعتماد قانون نظام النفقة وجراية الطلاق. وفي نفس الإطار سيتم تنفيذ برنامج وطني في مجال التنشئة الاجتماعية إلى جانب دعم برامج التحسيس والتوعية والتثقيف لفائدة الأولياء للوقاية من السلوكيات السلبية.

تجويد خدمات القرب بما يستجيب لحاجيات الأفراد والجهات حيث سيتم ضبط خارطة المؤسسات الجوارية وضبط مقومات ومعايير الفضاءات الجاذبة والأمنة للأسرة مع العمل على تعزيز الاستثمار في الفضاءات التي تقدّم خدمات لفائدة الأسر ووضع نص تشريعي لتنظيم فضاءات متعددة الخدمات للأسرة لتأمين أنشطة توعوية وتثقيفية حماية لها من كل التهديدات والمخاطر بما في ذلك في الفضاء الرقمي.

دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأسر ذات الوضعيات الخاصة وذلك في إطار إعداد خطة وطنية وبرنامج عمل تنفيذي للإدماج الاقتصادي للأسر واعتماد إطار قانوني لبرامج الإدماج الاقتصادي وحوكمة تنفيذها ضمانا لديمومة المشاريع وموارد الرزق المحدثة مع مواصلة تمكين الأسر ذات الوضعيات الخاصة من موارد رزق ومشاريع اقتصادية تساهم في تحسين أوضاعها الاجتماعية وتقريب الخدمات ومراجعة تجربة فضاءات الأسرة وتصويبها نحو أحداث فضاءات متعدّدة الخدمات والاختصاصات لتأمين المرافقة والتكوين والتسويق لفائدة الأسر وأفرادها.

دعم مشاركة الأسر في ضمان المحافظة على بيئة سليمة من خلال تكثيف الأنشطة التثقيفية والتوعوية لضمان الاستدامة البيئية عبر انتاج دعائم اتصالية رقمية للتوعية والتثقيف حول مختلف الأنشطة والبرامج لفائدة الأسر لدعم مشاركتها وتعزيز قدراتها في مجال ترشيد الاستهلاك والإنتاج المستدام إلى جانب أحداث برامج دعم موارد الرزق الايكولوجية التي تراعي الخصوصيات البيئية لكل منطقة.

أطفال في نماء وحماية في ظل بيئة سليمة وأمنة

نص الفصل 52 من الدستور على "أن حقوق الطفل مضمونة وعلى أبويه وعلى الدولة أن يضمنوا له الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم وعلى الدولة أيضا توفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز وفق مصلحة الطفل الفضلى وتتكفل الدولة بالأطفال المتخلي عنهم أو مجهولي النسب". وعلى هذا الأساس، سيتواصل إيلاء الطفولة اهتماما خاصا عبر توفير الآليات الكفيلة بضمان حقوق الطفل ورفاهه لتحقيق نمائه وتربيته شاملة ومتوازنة وذلك باعتماد خطط عمل وقائية وحمائية مشتركة ومندمجة يكون الطفل والعائلة فيها محورا وشريكا. وقد أكدت عديد المجالس المحلية على ضرورة العمل من خلال برامج ومشاريع على تكريس هذا التوجّه.

1. أهمّ نتائج الفترة 2021-2025

اتسمت الفترة المنقضية 2021-2025 بوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج تقوم على مبدأ التشراك والاندماج في التدخلات والخدمات مع تطوير أساليب التنسيق بين مختلف المتدخلين وجعلها أكثر فاعلية ونجاعة بهدف تحقيق التّماء والرفاه والحماية لجميع الأطفال دون تمييز وتمهئة الفرص المتكافئة لهم للتعبير عن قدراتهم وتطوير مهاراتهم في بيئة سليمة وأمنة. وتمثلت أهم هذه الإنجازات خاصة في:

تطوير منظومة وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال التهديد من خلال الإنطلاق في وضع الخطة الإستراتيجية للتواصل من التغيير الاجتماعي والسلوكي بإعداد دراسة ميدانية لضمان فهم المعايير الاجتماعية والثقافية التي تشجع على العنف وإنتاج أدلة تدريبية وعلمية حول مفاهيم التواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي إضافة إلى تعزيز التربية الإيجابية والترويج لها كبديل.

وفي نفس الإطار، تواصل تنفيذ الحملة الوطنية الاتصالية للتصدي للعنف المسلط على الأطفال والإنطلاق في انجاز خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال من العنف في الفضاء الرقمي 2024-2028 ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بمكافحة العنف المسلط على الأطفال عبر الانترنت وإمضاء الميثاق الوطني من أجل دعم قدرات الأسرة لضمان بيئة آمنة للطفل في الفضاء الرقمي فضلا عن انجاز البرنامج الوطني لمناهضة العنف في الوسط المدرسي تحت شعار "لا للعنف بالوسط المدرسي" والذي استهدف حوالي 1500 إطارا تربويا بالمؤسسات التعليمية وقرابة 200 ألف تلميذا في كافة الولايات، إلى جانب تنفيذ الحملة الاتصالية الوطنية للوقاية من مخاطر المخدرات تحت شعار "قول لا للمخدرات" والشروع في إعداد خطة وطنية للوقاية من استهلاك المخدرات لدى الأطفال واليافعين.

تطوير منظومة الرعاية حيث تم تعزيز خدمات المراكز المندمجة للشباب والطفولة وجودتها ومواصلة احتضان الأطفال المهددين أو الذين يعيشون صعوبات اجتماعية إضافة إلى تعزيز بنيتها الأساسية حيث بلغ عددها حاليا 22 مركزا موزعة على 17 ولاية وبطاقة استيعاب بنحو 900 طفلا وبلغ عدد المنتفعين بخدمات الرعاية بالمراكز المندمجة أكثر من 10.3 ألف طفلا خلال الفترة 2021-2025. كما تواصل تطوير خدمات الرعاية بمركبات الطفولة وتقديم خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي ورعاية الأطفال المهددين والفاقدين للسند العائلي حيث تطور عدد مركبات الطفولة ليبلغ 105 مركبا سنة 2025 مع تمتع حوالي 28 ألف طفل بخدمات الرعاية.

كما تواصل إنجاز برنامج الإيداع العائلي للأطفال المرتكز على دعم قدرات الأسر على احتضان أطفالها ليلبلغ العدد الجملي للمنتفعين بهذا البرنامج 1500 طفلا خلال الفترة 2021-2025 وتنفيذ البرنامج النموذجي للوالدية الإيجابية والرامي إلى تحسين قدرات الأولياء على الرعاية الملائمة للنمو المعرفي والعاطفي للأطفال حيث تم توسيع نطاق البرنامج ليشمل 8 ولايات ويضم 54 وحدة إشعاع محلي للبرنامج بمؤسسات الطفولة والصحة.

النهوض بنماء ورفاه الأطفال عبر:

تيسير نفاذ الأطفال دون تمييز لخدمات الطفولة المبكرة وذلك بمواصلة تنفيذ الإستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة 2017-2025 ومخططها التنفيذي وهو ما مكّن من رفع نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة إلى حدود 43% سنة 2025 خاصة بالمناطق الداخلية والمهمشة والاحياء الفقيرة وذات الكثافة السكانية العالية وإصدار كراس شروط إحداث روضة أطفال واحداث الاجازة في علوم التربية اختصاص الطفولة المبكرة بالمعهد العالي لإطارات الطفولة بدرمش واعتماد الميزانية المراعية لحقوق الطفل منذ سنة 2024.

كما تواصل تنفيذ البرامج الاجتماعية الموجهة للأطفال لا سيما برنامج النهوض بالطفولة المبكرة "روضتنا في حومتنا" من خلال ارتفاع حوالي 75 روضة أطفال وحوالي 5738 طفلا من أبناء العائلات المعوزة وفاقدتي السند بمختلف تدخلاته وتنفيذ برنامج دمج الأطفال ذوي اضطرابات طيف التوحد بمؤسسات الطفولة المبكرة من خلال تمكين حوالي 1657 طفلا من ذوي اضطراب طيف التوحد من الدمج برياض الأطفال مع تخصيص منحة شهرية تقدر بـ 200 د إلى جانب البرنامج الوطني للروضة العمومية الدامجة الذي مكن من احداث 51 روضة أطفال عمومية دامجة بطاقة استيعاب جمالية تقدر بـ 2500 طفلا مع تخصيص 50% من طاقة استيعابها مجانا لفائدة أبناء العائلات محدودة الدخل وتصل الى 70% في المناطق الأكثر هشاشة وذات الأولوية مع تدعيم برنامج إحياء رياض الأطفال البلدية من خلال تهيئة رياض الأطفال البلدية الناشطة وتحسين بنيتها التحتية والتي بلغ عددها 44 روضة بلدية سنة 2025 واعتماد إطار شراكة مع البلديات بهدف مزيد حوكمة ومتابعة تنفيذ البرنامج.

الارتقاء بمنظومة التنشيط التربوي والاجتماعي من خلال تطوير مؤسسات الطفولة القارة والمتنقلة وتمكين أكبر عدد من الاطفال من الحق في التنشيط التربوي والاجتماعي وتحسين جودة الخدمات التربوية والاجتماعية والترفيهية الموجهة للأطفال حيث بلغ عدد نوادي الأطفال 204 نادي قار و33 نادي متنقل استفاد منها أكثر من 470 ألف طفل خلال سنة 2025 وتعزيز التربية على وسائل الإعلام بمراكز الإعلامية الموجهة للطفل والتي يبلغ عددها حاليا 25 ناديا يستفيد بمختلف خدماتها حوالي 17 ألف طفل إلى جانب توسيع دائرة المنتفعين بالخدمات المسداة من قبل مراكز الاصطيفات وترفيه الأطفال لتشمل جميع الفئات الهشة من الأطفال وتطوير مهامها لتشمل تنظيم أنشطة في مجالات الإعلامية واللغات الحية والرياضة وأنشطة ترفيهية وثقافية وتحسيسية لفائدة الأطفال فاقدتي السند وأنشطة لفائدة أبناء التونسيين بالخارج واطلاق نشاط مركز اصطيفات وترفيه الأطفال بجرجيس، إلى جانب صياغة مشروع قانون توجيهي للتنشيط التربوي الاجتماعي ومراجعة كراسات شروط فتح نوادي الاطفال ومراكز الإعلامية الموجهة للطفل في القطاع الخاص والمحاضن المدرسية نحو مزيد تبسيط الإجراءات ودفع الاستثمار.

تطور أهم المؤشرات:

- شهدت الخماسية الأخيرة بالخصوص ارتفاع نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة من 38% سنة 2021 إلى 43% سنة 2025 وتطور العدد الجملي لنوادي ومركبات الطفولة لتبلغ على التوالي 204 ناديا و105 مركبا سنة 2025.

تطور أهم المؤشرات في مجال الطفولة 2025-2021

المؤشر	2021	2025
نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة (%)	38	43
عدد مركبات الطفولة	99	105
عدد نوادي الأطفال القارة	219	204
عدد نوادي الأطفال المتنقلة	27	33
عدد المراكز المندمجة للشباب والطفولة	22	22
عدد المنتفعين ببرنامج النهوض بالطفولة المبكرة	9946	24457
عدد المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي	261	350

المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

معطيات حول أوضاع الطفولة في تونس

- ضعف نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية التي بلغت 17.8 % سنة 2023 رغم التحسن المسجل مقارنة بسنة 2018 ودون المعدل العالمي (48%).
- ضعف نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و4 سنوات (47,2%) وبلغت هذه النسبة 35.4% في المناطق الريفية وسجلت جهات الوسط الغربي 37.7% وهي أدنى نسبة للأطفال الذين يستفيدون من هذه الخدمات تليها منطقة الشمال الشرقي بنسبة 43,3% (حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2023).
- تراجع مؤشر نمو الأطفال البالغين من العمر أقل من 5 سنوات وفقا لمعايير منظمة الصحة العالمية (الطول، الوزن، ومحيط الرأس) إلى 76.9% سنة 2023 مقابل 82.3% سنة 2018.
- تراجع نسبة الأطفال والذين يمتلكون المهارات الأساسية في القراءة من الفئة العمرية 7-14 سنة، لتبلغ 64% سنة 2023 مقابل 66% سنة 2018 مع تسجيل تفاوت بين الوسط الحضري (71.7%) والوسط الريفي (50.7%).
- بلوغ نسبة الأطفال الذين يمتلكون المهارات الأساسية في الحساب للفئة العمرية 7-14 سنة، نسبة 31.7% سنة 2023 رغم التحسن الطفيف مقارنة بسنة 2018.
- بلوغ نسبة التغطية الصحية للأطفال للفئة العمرية 0-17 سنة، 84.5% سنة 2024 يؤمّنّها الصندوق الوطني للتأمين على المرض بنسبة 67% في الوسط الحضري و36.7% في الوسط الريفي من طرف برنامج الأمان الاجتماعي.

الاستنتاجات

يتميز مجال الطفولة بوجود منظومة متكاملة داعمة لوقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال التهديد وتعدد الخطط الاستراتيجية والبرامج في مجال النهوض بالطفولة المبكرة إضافة إلى توفر بنية تحتية وشبكة مهمة من مؤسسات الطفولة تقدم خدمات تربوية واجتماعية وترفيهية لفائدة الأطفال. في المقابل لا يزال القطاع يعرف جملة من الإشكاليات والمتمثلة خاصة في تشتت التدخلات في مجال حماية الأطفال وغياب الإطار التشريعي المنظم لبرامج الطفولة المبكرة مع تسجيل تفاوت جهوي في مجال النفاذ لخدمات الطفولة المبكرة واهتراء البنية الأساسية لمختلف المؤسسات.

كما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر أثرت على قدرتها الذاتية في الاستجابة للحاجيات الأساسية لأطفالها وعلى تخلي بعض العائلات عن التعهد والإحاطة بأبنائها إضافة إلى تفاقم أشكال العنف الموجه ضد الأطفال وخاصة في الفضاء الرقمي وهو ما أثر سلبا على أوضاع الأطفال.

II. الأولويات والأهداف الإستراتيجية للفترة 2026-2030

يواجه الأطفال جملة من التطورات والتحديات المرتبطة أساسا بالتحويلات الديمغرافية حيث بلغ عدد الأطفال للفئة العمرية (0-18 سنة) حوالي 3.3 مليون طفل وهو ما يمثل نسبة 27.5% من مجموع السكان سنة 2024 مع تراجع نسبة الأطفال للفئة العمرية 0-5 سنوات إلى 5,9%، إلى جانب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر وتأثيرها على قدرتها على توفير الحاجيات الأساسية وظروف العيش الكريم للأطفال. كما تمثل العلاقات الأسرية تحديًا هامًا للتوازن العاطفي والتنشئة السليمة للأطفال إضافة إلى التحوّلات الرقمية وما أفرزته من تهديدات مرتبطة باتساع الفجوة في النفاذ إلى التكنولوجيا وأنماط التعلم الحديثة وتنامي الإدمان الرقمي والعنف الإلكتروني.

ويمثل الاستثمار في الطفولة أساس كل توجه يهدف إلى تحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي ومن أوكد الأولويات وأهم التوجهات الاستراتيجية للدولة وهو ما يتطلب تكثيف الإصلاحات خلال الفترة القادمة بهدف تحقيق النماء والرفاه والحماية لجميع الأطفال دون تمييز وتهيئة الفرص المتكافئة لهم للتعبير عن قدراتهم وتطوير مهاراتهم في بيئة سليمة وآمنة تمكّنهم من المشاركة في المسائل التي تهمهم.

وعلى هذا الأساس سيتم العمل خلال الفترة القادمة على جعل الأطفال يتمتعون بكافة حقوقهم الأساسية وينشئون في بيئة آمنة وحاضنة تقيم وتحميهم من جميع أشكال التهديد والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتُنهي فيهم روح المبادرة والإبداع وتمكّنهم من المشاركة الفاعلة.

ولتحقيق هذه التوجهات تتمحور الأهداف الاستراتيجية بالخصوص حول:

تنمية مهارات الأطفال وتعزيز قدراتهم على الإبداع والابتكار عبر:

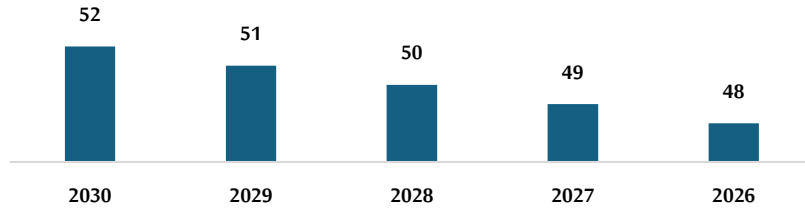
إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة لتشمل الفترة 2026-2035 والخطة التنفيذية الخاصة بها بهدف إعمال الحق في النماء والرفاه لجميع الأطفال في سن الطفولة المبكرة دون تمييز وتعزيز التعليم الجيد والشامل وضمان بيئة ملائمة لنمو الأطفال وتحقيق ذواتهم

تجويد خدمات رياض الأطفال العمومية من خلال تشجيعها على الحصول على علامة جودة لمؤسسات نموذجية وإدراج رياض الأطفال العمومية ضمن منظومة الإشهاد بمواصفات الجودة والعمل بمبادرات تحفيزية (جائزة أفضل روضة وأفضل روضة صديقة للبيئة) إلى جانب وضع مؤسسات صديقة للأطفال تستجيب لحاجياتهم الحقيقية وصديقة للبيئة ومحرك للتغير الاجتماعي.

وفي نفس الإطار سيتم تدعيم البرنامج الوطني للروضة العمومية الدامجة وبرنامج النهوض بالطفولة المبكرة "روضتنا في حومتنا" وبرنامج دمج الأطفال ذوي اضطرابات طيف التوحد مع العمل على مزيد حوكمتها وتصويب تدخلاتها وتعبئة الموارد المالية الضرورية لتنفيذها ومواصلة تنفيذ برنامج إحياء رياض الأطفال البلدية والعمل على وضع اليات لتوظيفها بالنجاعة المطلوبة إلى جانب الشروع في مراجعة وتطوير المنهج التربوي ليشمل مرحلة إعداد محامل العمل البيداغوجية لفائدة الإطارات التربوية بمؤسسات الطفولة المبكرة من أجل تكافؤ الفرص لكل الأطفال في تلقى محتوى تربوي يؤهلهم لحياة مدرسية ناجحة دون تمييز وإصدار النصوص الترتيبية للبرامج الاجتماعية والقانون التوجيهي لمؤسسات الطفولة ومراجعة النصوص المتعلقة بنظام عمل مؤسسات الطفولة ومراجعة كراسات الشروط.

وستمكن مختلف هذه البرامج والتدخلات من الرفع من نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة إلى 52% في أفق سنة 2030.

تطور نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة 2026-2030 (%)



المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

تطوير منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي من خلال اعتماد استراتيجية وطنية للنهوض بمنظومة التنشيط التربوي والاجتماعي لتواكب التطورات وتطوير مؤسسات تربوية اجتماعية داعمة لاحتياجات الأطفال دون تمييز وتراعي مختلف الفئات والجهات ذات الأولوية من حيث نسبة التغطية وقرب الخدمات بالجودة والفاعلية المستوجبة في إطار تكافؤ الفرص والحد من التفاوت الجهوي، إلى جانب تنفيذ برامج سنوية للتظاهرات الوطنية والجهوية في مجال التنشيط التربوي والاجتماعي بما يعزز روح الخلق والإبداع والمبادرة لدى الأطفال مع تعزيز استغلال الوسائل الرقمية وتعميم نوادي الإعلامية والروبوتيك والتربية على الاستعمال الآمن للإنترنت بمؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي بهدف تنمية المهارات الناعمة للأطفال وترسيخ القيم والمواطنة.

تعزيز وقاية جميع الأطفال وحمايتهم من كل أشكال الاستغلال والعنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر والظواهر الجديدة والمستجدة من خلال مراجعة مجلة حماية الطفل ودعم دور مندوبي حماية الطفولة واعتماد الاستراتيجية الوطنية للحد من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر التي تهدف إلى تعزيز العمل الشبكي بين مختلف المتدخلين لوقاية الأطفال وحمايتهم من الظواهر السلبية ومواصلة تنفيذ برنامج التصدي للعنف المسلط على الأطفال وتعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من كل أشكال العنف المسلط عليهم داخل الأسرة وخارجها ومواصلة تنفيذ الحملة الوطنية الاتصالية للتصدي للعنف المسلط على الأطفال بهدف خلق وعي مجتمعي للتصدي لجميع أشكاله.

كما سيتم في نفس الإطار تنفيذ خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال من العنف في الفضاء الرقمي 2024-2028 والخطة الاستراتيجية للتواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي والمشاركة المجتمعية في مجال مناهضة العنف من خلال إعداد دراسة ميدانية لضمان فهم أفضل للمعايير الاجتماعية والثقافية التي تشجع على العنف وإنتاج أدلة تدريبية وعلمية حول مفاهيم التواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي. هذا إلى جانب الشروع في مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي للمراكز المندمجة للشباب والطفولة وإدراجها ضمن منظومة الإسهاد بمواصفات الجودة وضبط خطة لمراجعة أنظمة التعهد بهذه المراكز والترفيه في منحة الإيداع العائلي وتحديد الإطار الترتيبي لحكمتها.

كبار السن يعيشون بكرامة وترابط مع جميع الأجيال

أولت الدولة مكانة متميزة لكبار السن في الأسرة والمجتمع تماشياً مع مضمون الدستور الذي ينص على أن الدولة تضمن الرعاية والإحاطة بكبار السن وعلى أن الأسرة تمثل الوسط الطبيعي للإنسان في مختلف مراحل العمرية. ومن هذا المنطلق تعمل السياسات الموجهة لكبار السن على ضمان وتكريس حقوقهم على جميع المستويات خاصة الذين يعيشون في وضعيات هشة من خلال تأمين شيخوخة نشيطة وتجاوز مفهوم الرعاية السلبية إلى الاستثمار الأمثل في خبراتهم وتوظيف كفاءاتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة بالإضافة إلى تحقيق رفاهيتهم الاجتماعية والصحية والمحافظة عليهم داخل أسرهم وفي محيطهم الطبيعي.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهدت الفترة 2021-2025 جملة من الإنجازات بهدف الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية وتأمين الخدمات الموجهة لكبار السن تمثلت خاصة في:

رعاية وضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن من خلال خاصة:

إعداد الإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن في أفق 2030 وصياغة الخطة التنفيذية المتصلة بها والانطلاق في تنفيذها إلى جانب إعداد مشروع قانون أساسي يتعلق بحقوق كبار السن بهدف ضمان كبار السن لحقوقهم كاملة وممارستها بصفة فعلية ووقايتهم وحمايتهم من الانتهاكات وتيسير نفاذهم إلى الخدمات ودعم مشاركتهم وإدماجهم في المجتمع.

تطوير الرعاية المؤسسية لكبار السن من خلال توفير الإحاطة والرعاية لفائدة المسنين المعوزين والفاقرين للسند وتحسين جودة الخدمات المسداة وتطوير البنية الأساسية للمؤسسات (09 مؤسسات رعاية وظيفية ناشطة و05 مؤسسات رعاية في طور إعادة البناء والتهيئة) وهو ما مكن من بلوغ عدد المقيمين بمؤسسات الرعاية 364 مسناً سنة 2025 إضافة إلى انطلاق مؤسسة "أم الخير" لرعاية كبار السن بأريانة بكلفة ناهزت 12 م د وطاقة استيعاب بلغت 70 سريراً يؤمها حالياً 50 مسناً ومسنّة.

دعم برنامج الإيداع العائلي لكبار السن حيث تم الترفيه في قيمة المنحة المسندة لفائدة العائلات الكافلة لكبير السن من 200 إلى 350 شهرياً منذ سنة 2023 بما يساعدها على تلبية حاجياته من رعاية صحية واجتماعية وهو ما مكن من تطور عدد المنتفعين بالمنحة المسندة في إطار هذا البرنامج ليلعب 459 مسناً مكفولاً سنة 2025 (82% منهم من النساء) مقابل 115 مسناً مكفولاً سنة 2021 وذلك بالتوازي مع تعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدة كبار السن بالبيت من خلال مواصلة أحداث الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت بما يدعم دور الأسرة في رعاية كبار السن وضمان بقائه في محيطه الطبيعي حيث بلغ عدد الفرق المتنقلة حالياً 49 فريقاً مقابل 25 فريقاً سنة 2021 وينتفع بخدماتها حوالي 5500 مسناً ومسنّة مقارنة بـ 3000 منتفعاً سنة 2021.

حماية كبار السن من كل أشكال العنف والتهديد بتطوير منظومة الإشعار والإحاطة والتوجيه لكبار السن في وضعية تهديد من خلال تقديم خدمات الإصغاء والإرشاد القانوني والتوجيه لكبار السن في وضعيات هشاشة أو ضحايا العنف عبر الرقم الأخضر 1833.

إدماج كبار السن في الحياة العامة والاستفادة من كفاءتهم وخبراتهم من خلال مواصلة تطوير برنامج النوادي النهارية لكبار السن والرفع من عدد المستفيدين بالخدمات والأنشطة الترفيهية والاجتماعية حيث بلغ عدد النوادي النهارية 25 ناديا في سنة 2025 مقابل 18 ناديا سنة 2021 وتطور عدد منخرطي رواد هذه النوادي من 1002 منخرطا سنة 2021 إلى 1369 منخرطا سنة 2025.

تحسين مناخ الاستثمار في مجال كبار السن من خلال مراجعة كراس شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن.

تطور أهم المؤشرات: شهدت الفترة المنقضية تطورا مختلف المؤشرات المرتبطة بكبار السن كما يلي:

تطور مؤشرات كبار السن

المؤشر	2021	2025
عدد مؤسسات رعاية كبار السن الوظيفية	12	9
عدد كبار السن المقيمين بمؤسسات الرعاية	421	364
عدد المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي	115	459
عدد الفرق المتنقلة	25	49
عدد المنتفعين بخدمات الفرق المتنقلة	3000	5500
عدد النوادي النهارية	18	25
عدد المنخرطين بالنوادي النهارية	1002	1369

المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حول كبار السن

- تواصل التطور الديمغرافي لفئة كبار السن (60 سنة فما فوق) حيث بلغ عددهم 2.2 مليون مسن أي ما يمثل 16.9% من مجموع السكان سنة 2024 مقابل 11.4% سنة 2014 مع تسجيل نسبة إغالة بلغت 28% ومؤشر شيخوخة في حدود 74% سنة 2024.
- حصة النساء من مجموع كبار السن إلى 52% مقابل 48% نسبة الرجال.
- نسبة النساء الأرمال 38% من النساء كبار السن مقابل 5.6% لدى الرجال.
- قرابة 58% من كبار السن يسكنون بالإقليم الثاني والثالث ويسجل الإقليم الثاني أعلى نسبة (34.4%).
- حوالي 54.5% من كبريات السن لا تمتلكن مستوى تعليمي مقابل 24.8% لدى الرجال.
- يمتلك الرجال كبار السن مصدر دخل بنسبة 84.3% مقارنة بالنساء بنسبة 56.2% وذلك من بين 69.9% من الأشخاص الذين لديهم مصدر دخل ويمثل التقاعد أعلى نسبة بـ 78.2% مقارنة بالدخل القار بنسبة 14.2%.
- نسبة كبار السن المشمولين بالتغطية الصحية نحو 88% مع تسجيل تفاوت لصالح الرجال بنسبة 89.8% مقابل 86.5% لدى النساء.
- نسبة المسنين المنخرطين في نظام الحماية الاجتماعية 52% (72.2% لدى الرجال مقابل 33.2% لدى النساء).
- قرابة 36% من كبار السن يعيشون خارج الأسرة (10.5% يعيشون بمفردهم و26% يعيشون مع الزوج فقط).

الاستنتاجات

تتميز منظومة رعاية وحماية كبار السن خاصة بتوفر إرادة سياسية للنهوض بالسياسة الاسرية والداعمة لتثبيت كبير السن داخل محيطه الطبيعي وحماية دستورية الحق في الصحة وضمان مجانية العلاج للمسنين ذوي الدخل المحدود والفاقرين للسند العائلي مع إرساء إستراتيجية وطنية متعددة القطاعات لكبار السن وخطة تنفيذية متصلة بها في أفق 2030 إلى جانب توفر منظومة مؤسساتية متعددة الخدمات وتعدد برامج الرعاية لفائدة كبار السن (الرعاية المؤسساتية/الأسرية...).

كما تمكن التشريعات في مجال الضمان الاجتماعي للمضمونين الاجتماعيين من تمتيع والديهم في الكفالة والذين لا يستفيدون من أي نظام آخر للتغطية الصحية من التمتع بخدمات التامين على المرض والبرنامج الوطني لصحة المسنين إلى جانب انخراط القطاع الخاص في الخدمات الموجهة لكبار السن ورغبة متزايدة للمستثمرين للاستثمار في مجال كبار السن (الاقتصاد الرعائي/الفضي) إلى جانب ادراج

التكوين في طب الشيخوخة في كليات الطب ومادة طب الشيخوخة في التكوين المستمر لفائدة الإطار الطبي وشبه الطبي مع توفر الكفاءات الطبية وشبه الطبية المختصة وذات الإشعاع العالمي ووضع برامج لتعليم الكبار ومحو الأمية.

في المقابل تواجه هذه المنظومة عديد النقائص والتحديات المتمثلة خاصة في ضعف طاقة الاستيعاب بمؤسسات الرعاية والبنية التحتية المهترئة لبعض المؤسسات ومحدودية التدخل الحيني في وضعيات التهديد وغياب مؤسسات مختصة في الإيواء المؤقت/ الإسعافي لكبار السن في وضعيات تهديد مع انتشار الأمراض المرتبطة بكبار السن (الزهايمر) وتزايد نسب العنف ضدّهم وصعوبة استقطاب العائلات الراغبة في الكفالة.

كما تواجه تحديات أخرى مرتبطة خاصة بعدم ملائمة جل الفضاءات للخصوصيات البدنية لكبار السن وعدم مراعاة خصائصهم وحاجياتهم عند تصور وتنفيذ المشاريع السكنية ومشاريع البنية التحتية ووجود فئة من كبار السن دون دخل بالتوازي مع صعوبة النفاذ الى الخدمات الصحية خاصة لكبار السن في الأرياف وغير القادرين على التنقل لأسباب صحية ونقص وحدات طب الشيخوخة والإطار الطبي وشبه الطبي المختص في الرعاية الشاملة لكبار السن وغياب حوافز للاستثمار في أنشطة الاقتصاد الفضّي.

II. الأهداف والمحاور الاستراتيجية لسياسة كبار السن للفترة 2030-2026

تواجه السياسات في مجال كبار السن جملة من التحولات والتطورات والمتمثلة خاصة في ظاهرة التهرّم السكاني وهو ما سيفرض ضغوطا متزايدة لتوفير الخدمات والمرافق الضرورية لفائدة كبار السن وعلى منظومة التغطية الصحية والاجتماعية ولتهيئة الفضاءات الملائمة لهذه الفئة. وتستدعي هذه التحولات تشجيع الاستثمار في الأنشطة الموجهة لكبار السن والمرتبطة بالاقتصاد الفضّي إلى جانب تأمين استخدام التكنولوجيات الحديثة لتوفير الخدمات والمرافق الموجهة لفائدتهم.

وتجسّما للتوجهات الرامية لإيلاء عناية خاصة بكبار السن ولمخرجات الإستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2022-2030 تنبني سياسة كبار السن على غاية أساسها "شيخوخة نشيطة وحياة كريمة" وذلك من خلال تأمين رفاه كبار السن سواء في محيطهم الطبيعي أو في مؤسسات الرعاية والاستثمار الأمثل في كفاءاتهم وخبراتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة والمسار التنموي للبلاد ويحقق رفاهيتهم الاجتماعية والصحية.

الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2030 - 2026

الرؤية الاستراتيجية:

كبار السن يعيشون بكرامة وفي انسجام وتكامل مع الأجيال الأخرى في مجتمع داعم لهم.

الرسالة:

جعل كبار السن مواطنين فاعلين وتمكينهم من كل مقومات العيش الكريم في بيئة آمنة ودامجة تضمن حمايتهم ومشاركتهم وتمتعهم بمختلف حقوقهم.

الأهداف الاستراتيجية:

- دعم القدرات الاجتماعية والمادية للأسر والتضامن بين الأجيال لضمان بقاء كبار السن في وسطهم الطبيعي بكيفية تحفظ كرامتهم.
- توفير سبل حماية كبار السن من الفقر والهشاشة وتحسين ظروف عيشهم وضمان حمايتهم من كل المخاطر.
- تكريس الحق في الصحة لكبار السن دون تمييز.
- دعم الشيخوخة النشيطة والمواطنة الفعالة لكبار السن بما يعزز مكانتهم في المجتمع ومساهماتهم في التنمية.
- اعتماد إطار مؤسسي وتشريعي ومعلوماتي ملائم لكبار السن.

النتائج المتوقعة:

- أسر تستفيد بالدعم والمرافقة لمواصلة دورها في احتضان كبار السن ورعايتهم بشكل يضمن مزيدا من التماسك الأسري والترابط بين الأجيال.
- برامج صحية واجتماعية مستجيبة لحاجيات كبار السن وخاصة لأولئك الذين هم في وضعيات صعبة بحيث توفر لهم الحماية ضد كل المصاعب التي تعترضهم وخاصة أثناء فترات الأزمات وتقيم من مختلف الممارسات الاقصائية والتمييزية ومن العنف بمختلف أشكاله.
- كبار السن نشيطين ومندمجين في النسيج الاجتماعي والاقتصادي يضعون خبراتهم ومعارفهم في خدمة الشأن العام ويساهمون كل حسب طاقاته وقدراته في الجهود التنموي.
- إطار مؤسسي وقانوني في خدمة كبار السن بمختلف فئاتهم.
- حقوق كبار السن ومشكلاتهم تحظى باهتمام صناع القرار وتجد المساندة من قبل الراي العام ووسائل الاعلام بمختلف أصنافها.

المحاور الاستراتيجية:

- الإحاطة الأسرية بكبار السن ورعايتهم في وسطهم الطبيعي ودعم التضامن بين الأجيال
- حماية كبار السن من الفقر والهشاشة وأثناء الأزمات وتحسين نوعية حياتهم وضمان حقهم في بيئة صديقة وداعمة.
- حق كبار السن بمختلف فئاتهم في النفاذ لخدمات صحية ذات جودة.
- مشاركة كبار السن في الحياة الاقتصادية والثقافية والترفيهية وفي الأنشطة الرياضية والحياة العامة والشأن المحلي.
- حوكمة قطاع كبار السن وتطوير السياسات المعتمدة لفوائدهم.

وتتمثل الأهداف المستقبلية للفترة 2030-2026 في " كبار السن يعيشون بكرامة وفي انسجام وتكامل مع الأجيال الأخرى في مجتمع داعم لهم" من خلال رعاية كبار السن وحمايتهم من كل أشكال العنف والتهديد وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية عبر إنجاز الإصلاحات والبرامج التالية:

تطوير المنظومة التشريعية من خلال إصدار قانون حماية حقوق كبار السن والنصوص الترتيبية المتصلة به والتشجيع على الاستثمار الخاص في مجال كبار السن من خلال إصدار كراس الشروط المتعلق بإحداث وتسيير مؤسسات الإيواء والإحاطة بكبار السن وإعداد كراس شروط إحداث وتسيير النوادي النهارية لكبار السن وكراس شروط إحداث وتسيير الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لفوائدهم الى جانب إعداد خطة وطنية لتوظيف واستثمار خبرات ومعارف كبار السن (اعادة توظيف السجل الوطني للكفاءات).

الارتقاء بجودة الخدمات الموجهة إلى كبار السن عبر دعم برنامج الإيداع العائلي لكبار السن لدى أسر بديلة بهدف بلوغ 597 منتفعا بهذا البرنامج سنة 2030 وتنظيم حملات توعوية تحسيسية لتشجيع الأسر على احتضان مسنّها وحسن معاملتهم ودعم خدمات القرب لكبار السن في محيطهم الأسري بالرفع من نسبة التغطية بالخدمات الاجتماعية والصحية للفرق المتنقلة لكبار السن بالبيت ودعم قدرات هذه الفرق وتدعيمها بالإمكانيات المادية والبشرية حيث من المتوقع أن يبلغ عددها 64 فريقا متنقلا ينتفع بخدماتها حوالي 7500 مسن ومسننة سنة 2030 مع دعم خدمات البريد المتنقل لفائدة كبار السن فاقدي السند وغير القادرين على الحركة.

تطوير البنية الأساسية وتحسين جودة خدمات مؤسسات الرعاية وذلك باستكمال أشغال تهيئة مؤسستي رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين واستعادة نشاطهما ومواصلة أشغال التهيئة لمؤسسات رعاية كبار السن بباجة وسوسة ومنوبة وسليانة الى جانب إحداث مؤسسة لرعاية كبار السن بجنوبة واستكمال أشغال التوسعة بمؤسسة رعاية كبار السن "عبد الله الجلاي" بسيدي بوزيد فضلا عن إحداث مركز رعاية كبار السن بصفاقس وإحداث فضاءات مشتركة بين الأطفال وكبار السن للمساعدة على مزيد الترابط بين الأجيال.

تطوير مسار التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد ووقايتهم وحمايتهم من كل أشكال العنف المسلط ضدهم من خلال تدعيم الخط الأخضر للتوجيه والإرشاد والاشعار حول كبار السن في حالة التهديد (1833) وإحداث فضاء إنصات وتعهد نفسي بكبار السن ضحايا العنف الى جانب وضع خطة اتصالية لنشر ثقافة حقوق كبار السن وللوقاية من التمييز والعنف المسلط عليهم.

توفير خدمات صحية ذات جودة لفائدة كبار السن عبر وضع خطة وطنية لتأمين الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية لكبار السن وتكريس مبدأ الأولوية لهم في النفاذ للخدمات الصحية في المؤسسات الاستشفائية العمومية الى جانب صياغة دليل لمساعدة الأسر الرعاية لكبير سن فاقد للاستقلالية أو المصاب بمرض الزهايمر.

حوكمة قطاع كبار السن بإرساء نظام معلومات ورصد حول كبار السن ودعم قدرات الموارد البشرية العاملة في مجال كبار السن بالتكوين المستمر فضلا عن وضع منظومة معلوماتية رقمية لمتابعة مؤسسات الرعاية والمشاريع والأنشطة الموجهة إلى كبار السن مع إعداد خطة اتصالية وطنية للترويج لصورة إيجابية عنهم ومناصرة قضاياهم والدفاع عن حقوقهم.

4.1 تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وأمنة ومحفزة

في إطار تكريس الدور الاجتماعي للدولة وبالنظر إلى الأهمية الديمغرافية للشباب الذي يمثل حوالي 26.7% (15-34 سنة) من مجموع السكان واعتبارا لكونه ثروة وطنية وركيزة أساسية في رسم وتنفيذ التوجهات الوطنية والسياسات التنموية يتمركز الاهتمام بالفئات الشبابية في مقدمة التوجهات الوطنية وأولويات الأمن القومي التنموي والرامية إلى دعم الأجيال القادمة وإدماجهم الفعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتعزيز روح المواطنة والانتماء لديهم ومشاركتهم في الشأن العام وبناء جيل يعتز بهويته ومواطنته. هذا إلى جانب الإحاطة بالشباب في وضعيات هشة والشباب بالمناطق الريفية والأحياء الشعبية والشباب ذوي الإعاقة وذلك من خلال خاصة إرساء بيئة ملائمة وسليمة تمكنهم من صقل وتطوير مؤهلاته ومهاراته وتحفزه على الابداع والابتكار والريادة وتعزيز المشاركة الفعلية في الشأن العام.

ومن هذا المنطلق وتنفيذا للاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035 سيتم خلال الفترة المقبلة وضع سياسات دامجة وأكثر شمولاً وإنصافاً موجّهة لجميع الفئات الشبابية بهدف جعل الشباب متجنّداً في مواطنته وفاعلاً ومقتدراً ومشاركاً في التنمية الاقتصادية ومنفتحاً على العالم وتحويل طاقاتهم إلى قوة إنتاجية وإبداعية تقود التنمية وتضمن ريادة تونس في عالم متغير.

الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035

الرؤية الاستراتيجية:

شباب متجنّدر في مواطنته، فاعل مقتدر، مشارك في التنمية وخلق القيمة، ومنفتح على العالم.

المهمة:

إرساء بيئة تعزز مشاركة الشباب في الشأن العام، تدعم آليات الإحاطة بما يلي احتياجاته، تيسر انخراطه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسخ القيم الإنسانية لديه في إطار مقاربة تشاركية دامجة.

الأهداف الإستراتيجية:

- تعزيز قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب ودعم مشاركته في الشأن العام.
- ترسيخ أنماط العيش السليم وتحقيق الرفاه الاجتماعي.
- تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في صفوف الشباب.
- التشجيع على الإبداع واثمين الابتكار.
- تعزيز منظومة الترفيه والسياحة الشبابية داخليا وخارجيا.

الدعامات:

- مؤسسات تعنى بالشباب دامجة وناجعة وجاذبة.
- الاستشراف والتخطيط الإستراتيجي والحوكمة.

مبادئ الاستراتيجية:

- الشباب شريك أساسي وفاعل تنموي.
- الإنصاف وتساوي الفرص للمرأة وذوي الإعاقة والفئات الهشة والمهمشة من الشباب.
- الانطلاق من الواقع الوطني والمحلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- ضمان حقوق الأجيال القادمة.

خصائص الاستراتيجية:

- تشاركية: يشارك في صياغتها وتنفيذها وتقييمها كل الفاعلين في الشأن الشبابي والشباب.
- دامجة: تعزز إدماج الشباب في مسار اتخاذ القرار.
- مجالية: تراعي الخصوصيات الجهوية والمحلية.
- شاملة: تراعي الشباب بمختلف فئاته في كافة المجالات.
- مرنة: قابلة للتعديل.

يعتبر قطاع الشباب ركيزة أساسية للتنمية البشرية والمجتمعية باعتبار حجمه الديمغرافي ولكونه عنصرا من عناصر القوى المنتجة ومساهما ناجعا وفاعلا في رفع التحديات التنموية.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تميزت الفترة المنقضية بمواصلة العناية والإحاطة بالشباب من خلال إنجاز جملة من البرامج والإصلاحات الرامية إلى تطوير الإطار التشريعي والهيكل المنظم لقطاع الشباب وإرساء استراتيجية وطنية للشباب في أفق 2035 إلى جانب مواصلة ترسيخ قيم المواطنة لدى الفئات الشبابية وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام واكتشاف المواهب ومرافقتها ودعمها وإدماجها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتطوير خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي والسياحة الشبابية من خلال:

إرساء سياسة وطنية مدمجة في مجال الشباب في إطار الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035 والانطلاق في إعداد مخططاتها التنفيذية بمشاركة مختلف الأطراف المتدخلة في الشأن الشبابي إلى جانب تنفيذ البرنامج النموذجي للآلية التشاركية بهدف تعزيز مشاركة الشباب في السياسات والبرامج الشبابية وذلك كتجربة نموذجية بـ 03 مؤسسات شبابية والعمل على تعميمها على بقية المؤسسات.

تعزيز قيم المواطنة والمشاركة في الشأن العام عبر تركيز المكتب الاستشاري للشباب لتعزيز تواجد الشباب في مراكز أخذ القرار ودعم مشاركتهم في وضع البرامج والتصورات وتنفيذ السياسات الشبابية ومواصلة تركيز نوادي التربية على المواطنة وتهئية فضاءات الاعلام والاتصال داخل مؤسسات الشباب ودعم أكبر للمبادرات الشبابية في مجال المواطنة فضلا عن تنظيم التظاهرات الرامية إلى ترسيخ قيم التطوع لدى الشباب على غرار تنظيم الملتقى العربي للتطوع والسياحة الشبابية وتنظيم جملة من البرامج والأنشطة لفائدة حوالي 60 ألف شاب وشابة بمختلف الجهات.

دعم الأنشطة الموجهة للشباب من خلال تنفيذ برنامج الأنشطة الصيفية والسياحة الشبابية وتكثيف برامج الوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر ودعم أنشطة الابداع العلمي والتكنولوجيا والتحول الإيكولوجي لفائدة حوالي 180 ألف شاب وشابة سنويا فضلا عن تنظيم الدورة الأولى لمهرجان الشباب 2025 بهدف تعزيز قدرات الشباب واكتشاف المواهب الشابة والمساهمة في الوقاية من التطرف العنيف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر لفائدة الشباب بمختلف الجهات.

تطور المستفيدين بالأنشطة الموجهة للشباب خلال الفترة 2021-2025

المؤشرات	2021	2022	2023	2024	*2025
عدد المستفيدين من الأنشطة والبرامج الموجهة للشباب المبدع (بالألف)	20.5	24.8	32.1	37.8	40.1
عدد الليالي المقضاه بمراكز الإقامة من طرف الشباب (بالألف)	108	244	246	255	260
عدد المشاركين في برامج السياحة الشبابية (بالألف)	82	194	181	160	185
عدد المشاركين في برامج التأهيل والادماج الاجتماعي والاقتصادي	2850	2257	3250	3277	4300

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

وفي نفس السياق تواصل العمل على حماية الشباب من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر بإعداد مخطط عمل وطني للوقاية من العنف والمخدرات في الأوساط الشبابية والانطلاق في إعداد مخططات جهوية ودعم جملة من المبادرات المحلية والجهوية التي تنفذها المؤسسات الشبابية إلى جانب تنظيم جملة من الأنشطة التوعوية والتحسيسية على غرار الحملة الوطنية التحسيسية "Move bike" ضد استهلاك المخدرات في الأوساط الشبابية.

دعم الادماج الاقتصادي للشباب عبر تنمية روح المبادرة وريادة الأعمال من خلال تنفيذ برنامج "نبي" حول مرافقة الشباب في مجال بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة بكل من ولايات القيروان وتوزر والمنستير وقفصة ومواصلة تنفيذ مشروع "حلمة" بكل من ولايات صفاقس والمهدية وتطاوين ومدنين حيث تم تسجيل أكثر من 300 شابا وشابة في مراكز التدريب المهني الخاصة والعمومية. وفي مجال

ريادة الأعمال تمّ دعم أكثر من 60 مشروعا اقتصاديا وتنفيذ برنامج النهوض بالمبادرات الشبابية بخمسة ولايات (باجة وجندوبة والكاف وسليانة ومنوبة) وبرنامج الادماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب بالمناطق الداخلية والحدودية حيث تم دعم 50 مشروعا تنمويا وتنفيذ برنامج النهوض بالمبادرات الشبابية وتنظيم البرنامج الوطني حول المبادرة وبعث المشاريع بالشراكة مع منظمة اليونيسيف لفائدة 1200 شابا وشابة من 24 ولاية. هذا إلى جانب دعم اكتشاف المواهب الشابة ومرافقتها عبر تعزيز الإعلام الشبابي بتركيز إذاعات وتلفزات الواب ونوادي الروبوتيك بالمؤسسات الشبابية وتنظيم أكاديميات تعنى باكتشاف المواهب الشابة في الموسيقى والمسرح وصناعة المحتوى وتنظيم جملة من المهرجانات والتظاهرات وإطلاق برنامج لتشجيع المبادرات الشبابية في الذكاء الاصطناعي والروبوتيك بالتعاون مع الوكالة الوطنية للبحث العلمي.

تطوير البنية الأساسية بمواصلة تعزيز شبكة المنشآت الشبابية وتطوير خدماتها بمختلف الجهات خاصة في المناطق الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية حيث تطور عدد دور الشباب من 337 سنة 2021 ليلبلغ 357 سنة 2025 وبلغ عدد مركبات الشباب 50 مركبا وعدد مراكز التخييم والاصطياف 24 مركزا سنة 2025 إلى جانب مواصلة التحويل التدريجي لنوادي الشباب الريفي إلى دور شباب قارة، فضلا عن مواصلة تهيئة المؤسسات وتطوير بنيتها التحتية من خلال تهيئة 52 مؤسسة شبابية من الجيل الثاني ليلبلغ عددها الجملي 79 مؤسسة سنة 2025 وتهيئة وصيانة وتأهيل البنية الأساسية للمؤسسات الشبابية من دور ومركبات شباب ومراكز إقامة وتخييم واصطياف بمختلف الولايات ودعمها بالتجهيزات التربوية والاجتماعية العصرية فضلا عن تهيئة 15 مؤسسة شبابية بـ 10 ولايات ودعمها بالتجهيزات اللازمة في إطار مشروع "معاً" مع إحداث منصة الكترونية حول المؤسسات الشبابية القارة.

تطور عدد المنشآت الشبابية خلال الفترة 2021-2025

المنشآت الشبابية	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المركبات الشبابية	49	49	49	49	50
عدد دور الشباب	337	338	342	345	357
عدد مراكز الإقامة	3	3	3	3	3
عدد مراكز التخييم والاصطياف	23	23	23	23	24

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

دعم منظومة الترفيه والسياحة الشبابية عبر تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي من خلال إعداد مشروع لمراجعة المنشور عدد 29 المتعلق بتنظيم استغلال الفضاءات الشبابية وتحويل 5 مراكز إقامة إلى مؤسسات عمومية للشباب ومراجعة أدوار وحدات الرحلات وسياحة الشباب إلى جانب مواصلة تهيئة وتجهيز مؤسسات السياحة الشبابية بالتجهيزات العصرية وتوسيع دائرة التعاون الثنائي مع البلدان الصديقة والشقيقة بما يمكن من توفير فرص جديدة للشباب للانفتاح على الثقافات الأخرى ومراجعة الاتفاقيات لتتناسب مع حاجيات وتطلعات الشباب والترفيه في عدد المستفيدين من برامج التبادل الدولي مع إعطاء أولوية للشباب الفاعل في مجالات الإعلام الرقمي والذكاء الاصطناعي والمسرح والموسيقى والروبوتيك.

وتواصل في نفس السياق تطوير منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي من خلال الانطلاق في إعداد مشروع قانون توجيهي للتنشيط التربوي والاجتماعي ومراجعة أدوار ومهام المؤسسات الشبابية وإعداد الخطة الوطنية للنهوض بمنظومة التنشيط في الوسط الريفي مع تطوير برامج ومضامين التنشيط التربوي والاجتماعي ورصد الأنشطة الجذابة والمستحدثة وتعزيز مشاركة الشباب في برمجة وتنفيذ الأنشطة والبرامج الشبابية.

الاستنتاجات:

تتميز السياسة الشبابية بإرساء استراتيجية وطنية للشباب في أفق 2035 وتوفر شبكة مهمة من المؤسسات الشبابية بمختلف الجهات وتدعيمها بنوادي الاعلام ومراكز الابداع والابتكار وتعدد آليات وبرامج الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الشبابية وخاصة بالمناطق الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية إضافة إلى الشراكات الدولية الداعمة للبرامج الشبابية وانخراط الشباب من خلال الالية التشاركية في وضع التصورات والبرامج الموجهة للشباب وتنفيذها.

وفي المقابل تواصل ضعف مشاركة الشباب في العمل الجمعياتي والتطوعي والاهتمام بالشأن العام وتراجع إقبال الفئات الشبابية على المؤسسات الشبابية نتيجة عدم ملاءمة توقيت عمل هذه المؤسسات ونقص في تكوين المنشطين في المجالات المتطورة والحديثة وضعف البنية التحتية الرقمية إضافة إلى غياب حوكمة البرامج وضعف نجاعة التدخلات والخدمات الموجهة للشباب. كما برزت لدى الفئات الشبابية تحديات تتعلق بالاندماج في سوق الشغل، والظواهر السلوكية المحفوفة بالمخاطر، والهجرة غير النظامية، والعنف، والتأخر عن الزواج والطلاق، ...

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

تم بلورة رؤية استشرافية بهدف تمكين الشباب من الاضطلاع بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحثه على الإبداع والابتكار وتوجيهه نحو الريادة وإحداث المشاريع وتعزيز مشاركته الفاعلة في بناء نموذج تنموي أكثر شمولاً وإنصافاً. وترتبط المقاربة الجديدة بخلق بيئة محفزة لمشاركة فعالة للشباب في الشأن العام والتشجيع على الإبداع وتنمية مهاراته وقدرته على التعامل مع متطلبات العولمة والانفتاح على الثقافات وحثه على الاندماج في دورة العمل والإبداع فضلاً عن تعزيز أطر التنشيط والترفيه الشبابي.

وترتكز الأولويات للفترة 2030-2026 على الأهداف المضمنة بالاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035 والمتمثلة في:

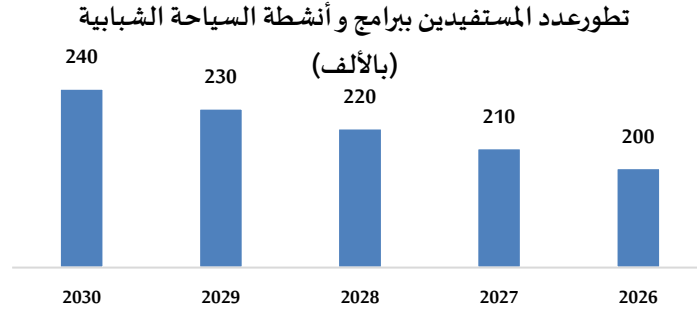
تعزيز المواطنة والمشاركة لدى الشباب عبر نشر قيم المواطنة والانتماء بتكوين جيل من الشباب يتحلّى بالوعي المدني والقدرة على التأثير الإيجابي في محيطه بما يعزز المشاركة الفاعلة وذلك من خلال وضع برنامج وطني حول تربية المواطنة النشيطة داخل المؤسسات الشبابية وإحداث شبكة وطنية لنوادي المواطنة والتطوع داخل مؤسسات الشباب وتجهيزها بمعدات رقمية ووسائل تواصل حديثة إلى جانب دعم مشاركة الشباب في صنع القرار من خلال التعميم التدريجي لتجربة الآلية التشاركية في مؤسسات الشباب وبعث منصات رقمية وطنية وجهوية للتشاور الشبابي المفتوح مثل منصة "شباب يقرر" لعرض مشاريع القوانين والبرامج الشبابية وجمع الآراء والتوصيات وتنظيم منتديات شبابية وطنية وجهوية. وفي إطار ترسيخ قيم التطوع والتضامن سيتم بلورة استراتيجية وطنية لتنظيم وتنميين العمل التطوعي الشبابي وبعث برنامج "سفراء التطوع الشبابي" لتمثيل تونس في المحافل الدولية وتنظيم برامج تبادل الخبرات.

تحقيق الرفاه الاجتماعي وترسيخ أنماط العيش السليم من خلال تعزيز القدرات والمهارات الحياتية لدى الشباب عبر إحداث أكاديميات وطنية وجهوية لتنمية المهارات الحياتية وتركيز برنامج وطني للتمكين الرقمي وتنمية الذكاء الاجتماعي وتشجيع المبادرات الشبابية في تنمية المهارات والعمل على تعميم السلوك الصحي السليم والنفوذ إلى الخدمات من خلال إطلاق حملات وطنية للتربية الصحية تشمل التغذية والنشاط البدني والوقاية من الإدمان والتربية الصحية ضمن برامج التنشيط والتكوين. وتعتمد المقاربة التشاركية على مساهمة الشباب في صياغة الأنشطة وتطوير مشاركتهم في الانتقال الإيكولوجي ودمج محتوى بيئي في البرامج الشبابية وإحداث نوادٍ بيئية شبابية متخصصة وتشجيع ريادة الأعمال البيئية عبر تنظيم مسابقات وطنية وبرامج تدريبية إلى جانب تعزيز الشراكة مع الفاعلين المحليين والدوليين في مجال الانتقال الإيكولوجي ودعم التحول الرقمي في خدمة البيئة من خلال تطوير تطبيقات ومنصات رقمية.

تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب من خلال نشر ثقافة المبادرة وريادة الأعمال وإحداث فضاءات "الشباب المبادر" كمختبرات تدريبية واحتضان مشاريع الشباب وتكوين إطارات شبابية في ريادة الأعمال مع إصدار شهادة وطنية في المرافقة للمبادرات فضلاً عن تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عبر تنفيذ برامج خصوصية مع تحديد دقيق لمسارات مرافقة شخصية للتكوين والإدماج المهني ورقمنة خدمات الإدماج الموجهة للشباب.

وفي نفس السياق، ستتظافر الجهود بهدف دعم الإبداع والابتكار والتجديد من خلال تثمين المبادرات الشبابية الإبداعية عبر اعتماد برنامج وطني لاكتشاف المواهب وربطها بمسارات مهنية متواصلة وإطلاق جائزة وطنية سنوية في مجالات الابتكار والفنون والإعلام والبيئة والعلوم إلى جانب تنظيم مهرجان وطني سنوي لإبداعات الشباب في الإعلام الجديد مع العمل على تحفيز الشباب على الإبداع الرقمي والابتكار العلمي والتكنولوجي من خلال إنشاء منصة رقمية وطنية للشباب المبدع مع ملفات تعريفية وقواعد بيانات وفرص تدريب ومراجعة الإطار التشريعي لدعم الإبداع وتيسير النفاذ إلى التمويلات وتحويل دور الشباب إلى "دور ذكية" مجهزة بالتكنولوجيا الحديثة وربطها بالألياف البصرية.

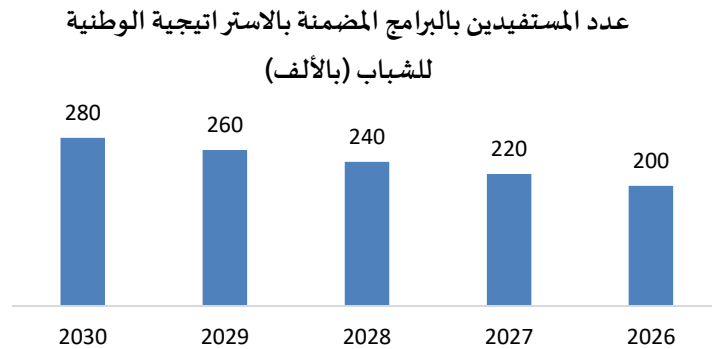
تطوير منظومة الحركية والترفيه الشبابي بالعمل على تعميم برامج الحركية الوطنية والدولية من خلال تطوير برامج تبادل شبابي وطنية ودولية لدعم تمويل المبادرات الشبابية وتعزيز الدبلوماسية الثقافية والسياحية الموجهة للشباب ودعم الترفيه الصحي والثقافي عبر دعم البنى التحتية المخصصة للترفيه والرياضة وتنظيم مهرجانات وفعاليات ثقافية ورياضية دورية مع دمج الترفيه الرقمي وتطوير تطبيقات الألعاب الذكية، فضلا عن مواصلة حوكمة ودعم منظومة الترفيه والسياحة الشبابية من خلال مراجعة الإطار التشريعي للترفيه والسياحة الشبابية وتركيز منصة وطنية تفاعلية لخدمات السياحة الشبابية والتجوال. هذا إلى جانب دعم الاستثمار الخاص في مجال احداث مؤسسات السياحة الشبابية ومواصلة هيكلة وتأهيل الشركة التونسية لسياحة الشباب وتوسيع قاعدة المستفيدين بأنشطة وبرامج السياحة الشبابية ليبلغ حوالي 240 ألف شابا وشابة في أفق 2030.



المصدر: وزارة الشباب والرياضة

تعزيز البنية الأساسية الشبابية من خلال احداث وتهيئة جملة من المؤسسات الشبابية من دور شباب ومركبات شبابية ومراكز الإقامة ومراكز التخييم والاصطياف والانطلاق في تنفيذ برنامج إحداث فضاءات شبابية ورياضية من خلال برمجة إنجاز 176 فضاء شبابي ورياضي خلال فترة المخطط وخاصة بالمناطق الداخلية والاحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة وهو ما سيمكن من الرفع من قاعدة المنخرطين بمؤسسات الشباب إلى 180 ألف شاب وشابة سنة 2030.

دعم الأنشطة والبرامج الشبابية في مختلف المجالات التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للشباب على غرار تعزيز القدرات والمهارات الحياتية وترسيخ قيم التطوع والتضامن ونشر ثقافة ريادة الأعمال والمبادرة ووقاية الشباب من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتعزيز مشاركتهم في الانتقال الإيكولوجي ويتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين بهذه البرامج حوالي 280 ألف شاب وشابة سنة 2030.



المصدر: وزارة الشباب والرياضة

رياضة للجميع وذات اشعاع دولي

تعتبر الرياضة عنصرا أساسيا ومساهما فاعلا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما بفضل دورها التربوي والاجتماعي والأخلاقي في تعزيز قيم الانتماء والانضباط والاحترام والتنافس النزيه وتحقيق التوازن النفسي وتحسين الصحة العامة لمختلف الفئات وتساهم في تدعيم مكانة بلادنا على الصعيد الإقليمي والدولي بفضل تنظيم المسابقات والتظاهرات الرياضية وإحراز نتائج متميزة.

ويستوجب تنمية القطاع الرياضي تنفيذ الإصلاحات الكفيلة بإرساء حوكمة شاملة للمنظومة الرياضية تقطع مع التسيير التقليدي وتكرس مبدأ العدالة الرياضية بين كافة الجهات غايتها تطوير الممارسة الرياضية المنظمة والواسعة بكل المناطق والجهات وتحويل الممارسة الرياضية إلى نمط عيش يسهم في الوقاية الصحية والاندماج الاجتماعي.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهد قطاع الرياضة والتربية البدنية خلال الخماسية 2021-2025 تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج والمشاريع شملت مختلف المجالات من خلال:

تعزيز الحوكمة وحسن التصرف صلب الهياكل الرياضية حيث تم إعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون الهياكل الرياضية في اتجاه مواكبة المستجدات والتحول التي تشهدها المنظومة الرياضية على مستوى الاحتراف وتسيير الهياكل الرياضية والتمويل الرياضي والاخلاقيات الرياضية وإصدار القانون المتعلق بمكافحة المنشطات في المجال الرياضي وإصدار الأمر المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات وطرق تسييرها وإعداد مشروع قانون لمكافحة العنف والشغب في الملاعب والفضاءات الرياضية فضلا عن تأسيس اللجنة الاستشارية لحوكمة إسناد المنح لصالح الهياكل الرياضية إضافة إلى تعزيز آليات الرقابة ومقومات الحوكمة داخل الجامعات الرياضية وإعادة هيكلتها.

كما تواصل العمل على تمويل الهياكل الرياضية وترشيد الدعم العمومي من خلال إرساء قواعد ومقاييس موضوعية للتمويل العمومي وتوجيهه لدعم الفرق الهوائية وخاصة لأصناف الشبان والألعاب الفردية ومراجعة معايير الإسناد حسب حجم النشاط الفعلي للجمعيات الرياضية، بالتوازي مع مواصلة تدعيم الموارد الذاتية للجمعيات الرياضية تم الانطلاق في إرساء منظومة تشريعية خاصة بالاحتراف في المجال الرياضي واقتراح إحداث شركات رياضية وفقا لمقتضيات قانون الهياكل الرياضية إلى جانب مواصلة التصدي لظاهرة الرهان الموازي وتطوير مداخل الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب وتوسيع وتنوع أساليب الرهان الرياضي.

النهوض بالرياضة المدنية عبر توسيع قاعدة ممارسي الرياضة المدنية بتوفير الدعم المالي والمادي والفني لمختلف الجامعات والجمعيات الرياضية ورفع عدد الجمعيات الرياضية وتشجيعها على بعث فروع واختصاصات جديدة مما مكن من زيادة عدد المجازين ومواصلة دعم الرياضة النسائية من خلال مواصلة الدعم المالي بتخصيص 10 % سنوياً من موارد الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة لفائدها وتحمل الدولة لمعاليم انخراطها بالجامعات الرياضية إلى جانب تدعيم تواجد العنصر النسائي في مواقع التسيير والإدارات الفنية.

كما تواصل دعم ذوي الإعاقة بإحداث اختصاصات جديدة وإدراج فروع رياضة لذوي الإعاقة صلب باقي الجامعات الرياضية وإدراج النشاط الرياضي ضمن برامج مراكز التربية المختصة إلى جانب ملاءمة البنى والمنشآت الرياضية مع احتياجاتهم. هذا فضلا عن دعم تنظيم التظاهرات الرياضية والارتقاء بالمستوى الفني للمسابقات والنتائج الرياضية وتنظيم المباريات والتظاهرات الرياضية الوطنية وتدعيم الشراكات بين الهياكل الرياضية والمؤسسات الاقتصادية في تبني تمويل التظاهرات إلى جانب استقطاب تنظيم التظاهرات والمؤتمرات والملتقيات الرياضية الدولية وتعزيز التمثيلية التونسية صلب الهياكل الرياضية الدولية.

تطوير رياضة المواطن والرياضة للجميع من خلال الترفيع في أنشطة الجامعة التونسية للرياضة للجميع وفي عدد الجمعيات وعدد المنتفعين ونشر ثقافة الممارسة الرياضية والتعريف بآثارها الصحية والنفسية والاجتماعية على الفرد والمجتمع مع مواصلة رصد واقع

الممارسة الرياضية واستثمار نتائج المسح الوطني حول الممارسات الرياضية بما يمكن من إعداد الخطط المستقبلية للنهوض بممارسة الأنشطة الرياضية.

تطوير البنية الأساسية الرياضية حيث تم إنجاز مشاريع بناء وتهيئة وصيانة الملاعب والقاعات الرياضية ومختلف الفضاءات متعددة الاختصاصات وتحسين تغطية الجهات الداخلية بالمنشآت الرياضية والارتقاء التدريجي بالمؤشرات التنموية خاصة بالمناطق الداخلية بهدف تقليص التفاوت الجهوي مع مواصلة تأهيل شبكة الملاعب الرياضية الكبرى وفقا لمواصفات الاتحادات الدولية والقارية وخاصة من خلال تأهيل الملعب الأولمبي بسوسة وإنجاز الدراسات المتعلقة بإعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه وانطلاق الدراسات الفنية لتوسيع وتأهيل ملعب الطيب المهيري بصفاقس وتهيئة ملعب بن جنت بالمنستير والملعب الأولمبي برادس .

وتواصل العمل على تشجيع الاستثمار الخاص في المجال الرياضي من خلال مراجعة كراسات شروط القاعات الخاصة للرياضة ومراكز التربصات وتكوين الرياضيين بهدف دعم مجهود الدولة في الارتقاء بالبنية التحتية الرياضية وخلق فرص التشغيل والحد من البطالة خاصة في صفوف أصحاب الشهادت العليا في الاختصاصات الرياضية.

النهوض بالرياضة النخبة من خلال وضع نظام أساسي جديد لرياضي النخبة وضبط المقاييس والمعايير الفنية والعلمية لحسن استهداف الرياضيين المتميزين في إطار عقود أهداف ودعم مشاركة المنتخبات الوطنية في التظاهرات الدولية من خلال توفير الموارد المالية واللوجستية الملائمة واستغلال المنشآت الرياضية وهو ما مكّنها من المشاركة في معظم التظاهرات الدولية الرسمية إلى جانب تنفيذ برامج لتكوين منتخبات ناشئة وفق معايير علمية وفنية دقيقة وإدماج التلاميذ الرياضيين في المعاهد الرياضية ودعم مشاركة الرياضيين الشبان في التظاهرات الإقليمية والدولية.

كما حظيت البنية الأساسية والتجهيزات الرياضية لرياضة النخبة بعناية خاصة من خلال إحداث معاهد رياضية جديدة (المعهد الرياضي بصفاقس، المعهد الرياضي بالقيروان، المعهد الرياضي بجندوبة، المعهد الرياضي بقابس) وإحداث وتجهيز مراكز إعداد وتكوين رياضي النخبة وتنظيمها في شكل مؤسسات عمومية من أجل إحكام إدارتها وتسييرها وتوقيع اتفاقيات لاستغلال المنشآت الرياضية الكبرى بالحي الوطني الرياضي والمركب الرياضي بعين دراهم لتأمين استقبال تربصات المنتخبات الوطنية. وذلك بالتوازي مع تطوير الإطار التشريعي من خلال إصدار القانون المتعلق بمكافحة المنشطات في المجال الرياضي والأمر المتعلق بإحداث مراكز تكوين وإعداد رياضي النخبة والقرار المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية لرياضة النخبة وطرق تسييرها مع الانطلاق في إعداد برنامج عمل في إطار الاستعداد لمشاركة تونس في الألعاب الأولمبية بلوس أنجلوس 2028 بهدف رفع عدد الرياضيين المشاركين وتحقيق نتائج مشرفة للرياضة التونسية. وقد مكنت مختلف هذه التدخلات من تألق النخبة الوطنية وتحقيق نتائج رياضية متميزة في مختلف الاختصاصات الرياضية وارتفاع حصيلة الميداليات العالمية في الرياضات الفردية وإحراز المنتخبات الوطنية في الرياضات الجماعية على عديد الألقاب:

- بروز عدد من الأبطال العالميين التونسيين في رياضات التنس والتايكوندو والسباحة والجمباز والريضة البراولمبية والحصول على ميداليات عالمية في السباحة والتايكوندو وألعاب القوى والكرة الحديدية والكيك بوكسينغ والتنس والوشو كونغ فو.
- ميدالية ذهبية وميدالية فضية في الألعاب الأولمبية بطوكيو 2020 وثلاث ميداليات (ذهبية، فضية، برونزية) في الألعاب الأولمبية باريس 2024
- حصول المنتخب الوطني لرياضة المعوقين على 11 ميدالية منها 4 ذهبية في الألعاب الباراولمبية طوكيو 2020 و 11 ميدالية (5 ذهبية، 3 فضية، 3 برونزية) في الألعاب البارالمبية باريس 2024 محافظا على الصدارة عربيا وإفريقيا.
- 27 ميدالية في الألعاب المتوسطية (وهران 2022) و 7 ميداليات في الألعاب الإسلامية (قونيا 2022) وأكثر من 300 ميدالية في البطولات الإفريقية (2021-2022).
- ترشح منتخبات كرة القدم وكرة اليد والكرة الطائرة للكؤوس العالمية على غرار ترشح ومشاركة المنتخب الوطني لكرة القدم لنهائيات كأس العالم بقطر 2022 والترشح لنهائيات كأس العالم 2026 بأمريكا وكندا والمكسيك وتتويج منتخب كرة السلة والكرة الطائرة بالبطولة الإفريقية (2021).

تطوير منظومة التربية البدنية والأنشطة الرياضية بالوسط المدرسي بمواصلة تعميم تدريس مادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية من خلال تعزيز الموارد البشرية لإطارات التدريس إلى جانب مواصلة تطوير العمل بالخلايا والهياكل التنموية للرياضة والعمل على تحسين جودة البرامج والمناهج من خلال استكمال الإصلاحات المتعلقة بالتوجهات والبرامج الرسمية لمادة التربية البدنية بكافة

المراحل التعليمية والانطلاق في تنفيذ تجربة إدماج رياضات حديثة ملائمة للبيئة المدرسية وبرمجة جملة من الدورات التكوينية النموذجية في الألعاب الشعبية والتراثية.

الارتقاء بمنظومة التكوين والبحث العلمي عبر تجويد منظومة التكوين الجامعي والتقييم بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية ورفع شروط الالتحاق بشعبة الرياضة وتحسين نسبة تأطير الطلبة وتعزيز البنية التحتية الأساسية للمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية واحداث مخابر ووحدات بحث جديدة بما مكن من حصول بعض المعاهد على ترتيب مشرف ضمن التصنيف الأكاديمي العالمي على غرار المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بصفاقس والمعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بالكاف فضلا عن ابرام اتفاقيات شراكة مع النسيج الاقتصادي لتنمية الموارد المالية لهياكل البحث وتطوير التعاون الدولي في المجالات البحثية والعلمية.

تطور مؤشرات المنظومة الرياضية:

تطور عدد الجمعيات وعدد المجازين: تميزت الفترة المنقضية بتطور قاعدة ممارسي الرياضة المدنية من خلال الرفع من عدد الجمعيات من 1859 سنة 2021 إلى 1979 جمعية سنة 2025 ومن عدد المجازين من 169.7 سنة 2021 إلى 195.6 ألف مجاز ومجازة سنة 2025 وذلك حسب الجدول التالي:

تطور عدد الجمعيات وعدد المجازين

السنة	2021	2022	2023	2024	2025
عدد الجمعيات	1859	1858	1902	1949	1979
عدد المجازين (بالألف)	169,7	171,3	188,3	189,1	195,6
منهم إناث (بالألف)	46,4	47,8	56,3	56,6	60,4

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

تطور المنشآت الرياضية: تطورت البنية الأساسية الرياضية من خلال ارتفاع عدد القاعات والملاعب الرياضية لتبلغ على التوالي 304 قاعة رياضية و 407 ملعبا معشبا سنة 2025.

تطور عدد المنشآت الرياضية

المنشآت الرياضية	2021	2022	2023	2024	2025
عدد القاعات الرياضية	274	282	288	298	304
عدد الملاعب المعشبة	358	367	380	389	407
عدد المساح المغطاة	17	17	20	21	21
عدد المضامير الاصطناعية	16	16	16	16	16

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

تطور نسبة التغطية بالتربية البدنية: تطورت المؤشرات المرتبطة بتدريس مادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية والتي بلغت 62.2% بالابتدائي و 92.4% بالثانوي و 98% بالإعدادي خلال السنة التربوية 2024-2025.

تطور نسبة التغطية بالتربية البدنية

نسبة التغطية بتدريس التربية البدنية (%)	2022	2023	2024	2025
الابتدائي	60.2	67.6	66	62.5
الإعدادي	95.3	94	92	92.4
الثانوي	98.5	98	97	98

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

تطور عدد الطلبة والمدرسين: ارتفع عدد الطلبة المرسمين بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية ليصل إلى 4159 طالبا خلال السنة التربوية 2023-2024 مقابل 3947 طالبا خلال السنة التربوية 2020-2021 وانخفاض عدد المدرسين الباحثين إلى 146 مدرسا باحثا:

تطور عدد الطلبة والمدرسين بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية

السنة الجامعية	2021/2020	2022/2021	2023/2022	2024/2023
عدد الطلبة	3947	3962	3768	4159
عدد المدرسين الباحثين	150	150	150	146

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

الاستنتاجات:

تتميز المنظومة الرياضية بوجود إطار قانوني وتشريعي يكرس الرياضة كحق للجميع ويضع هياكل مؤسساتية لها مع تجربة وخبرة تاريخية للجمعيات الرياضية في التأطير والتنظيم وتنفذ قاري وإقليمي في عديد الرياضات الجماعية والفردية مع بروز أبطال عالميين إضافة إلى وجود رصيد بشري من الكفاءات الفنية في جميع المجالات وإحاطة طبية واجتماعية لمختلف الرياضيين ومنظومة قانونية داعمة للتربية البدنية كمادة إجبارية وكفاءات بشرية عالية في مختلف المراحل التعليمية وشبكة من المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية تشمل مخابر ووحدات بحث متطورة وكفاءات بشرية من الأساتذة الباحثين مكنت من انخراط بعض المعاهد في التصنيفات العالمية.

ولكن رغم الإشعاع الذي عرفته الرياضة التونسية، فهي لازالت تعرف عديد الإشكاليات تتمثل خاصة في عدم مواكبة الإطار التشريعي للتحويلات العالمية في المجال الرياضي وضعف حوكمة الهياكل الرياضية في مجال التصرف المالي والإداري وهشاشة التمويل الرياضي وضعف الاستثمار الخاص واهتراء البنية الأساسية للمنشآت الرياضية إضافة إلى هجرة الكفاءات الفنية والمدرسين وضعف التكوين القاعدي وبرامج الناشئين إلى جانب التفاوت الجهوي في مجال البنية الأساسية الرياضية خاصة نقص إمكانات الجماعات المحلية في إنجاز وصيانة المنشآت الرياضية وفي مساندة الجمعيات الرياضية وكذلك تنامي ظواهر العنف والتعصب في الفضاءات الرياضية وتراجع مداخل الصندوق الوطني للتهوض بالرياضة والشباب.

كما تواجه المنظومة الرياضية ضعف نسب ممارسة النشاط البدني لدى التونسيين والتي لم تتجاوز 16.8% سنة 2021 خاصة لدى النساء والأطفال وتراجع نسبة التغطية بتدريس مادة التربية البدنية في المرحلة الابتدائية إلى حدود 63% واتساع التفاوت في نسب التغطية بين الجهات نتيجة نقص الموارد البشرية والفضاءات الرياضية بالمدارس الابتدائية إلى جانب عدم ملائمة التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل وتواصل ارتفاع بطالة خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

II. الأهداف والمحاور الاستراتيجية للفترة 2030-2026

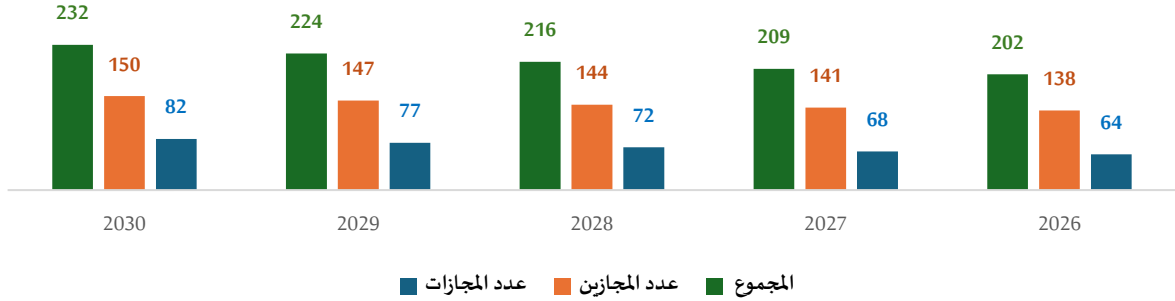
تساهم الرياضة بصفة مهمة في بناء الذات وصقل المواهب خاصة بالنسبة للفئات الشابة ضمن مقاربة شمولية تستند إلى التكامل بين الصحة الجسدية والنفسية وتنمية القيم والمهارات الحياتية واعتماد أساليب حديثة في التعلم. كما تبرز الحاجة إلى استغلال تنامي الاهتمام العالمي بالنشاط الرياضي والبدني والفرص المتاحة للتهوض بالمنظومة الرياضية من أجل مواصلة تألق الرياضة التونسية في المسابقات الدولية وتوظيف التكنولوجيات الحديثة لتطوير أداء المجالات الرياضة ومساندتها من خلال تعبئة موارد جديدة للتمويل الرياضي وإحكام التأطير والتحليل الرياضي ونشر الممارسة البدنية.

ولمواكبة هذه التوجهات والتحويلات ستنبني الخطة التنموية للرياضة للفترة 2030-2026 على تدعيم حوكمة المنظومة الرياضية وتوفير أفضل ظروف النجاح والتألق للنخبة الوطنية في المحافل الدولية ونشر الممارسة الرياضية والارتقاء بمؤشرات التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية فضلا عن تحسين جودة التكوين الجامعي وتعزيز دور البحث العلمي الرياضي بغرض إرساء منظومة رياضية شفافة مستدامة وتنافسية. هذا مع العمل على ضمان تكافؤ الفرص على مستوى المناطق والجهات بنشر الممارسة الرياضية من قبل الجميع وتعميم تدريس التربية البدنية ودعم استكشاف المواهب الشابة وذلك من خلال:

تطوير الرياضة المدنية بالعمل على تعزيز الحوكمة والأداء والشفافية في تسيير الهياكل الرياضية من خلال إصدار القانون المتعلق بالهياكل الرياضية ومراجعة الإطار التشريعي للجمعيات والجامعات الرياضية وحوكمة التصرف المالي والإداري للهياكل الرياضية وإحداث آليات رقابية مستقلة للمتابعة والتقييم ورفع عدد المجازين بتشجيع الجمعيات على إحداث اختصاصات جديدة وبعث جمعيات جديدة

خاصة في الرياضات الفردية ورياضة ذوي الإعاقة مع تعزيز حضور المرأة في الممارسة الرياضية وفي مواقع القرار بالهيكل الرياضية عبر إدراج الرياضة النسائية ضمن أولويات التمويل العمومي وإطلاق حملات وطنية تحسيسية موجهة للفتيات لترغيبهن في الرياضة.

تطور عدد المجازين (بالألف)



المصدر: وزارة الشباب والرياضة

كما ستتظافر الجهود بهدف تنوع مصادر تمويل الرياضة وضمان استدامتها من خلال إرساء نظام حقيقي للاعتراف وإحداث الشركات الرياضية وإعادة هيكلة صندوق النهوض بالرياضة والشباب وتنمية مداخله إلى جانب تطوير آليات مبتكرة للتسويق والرعاية (البث الرقمي، الإعلانات) ومواصلة حوكمة وترشيد التمويل العمومي والعمل على تثمين الكفاءات والحد من هجرتها باعتماد نظام محفّز للكفاءات المتميزة وإرساء قاعدة بيانات وطنية للإطارات الفنية وتكثيف التكوين المتخصص وبمعايير دولية لفائدة المدربين والمسّيرين. كما سيتم العمل على جعل الرياضة داعمة للقيم والأخلاق الإيجابية من خلال إصدار قانون مكافحة أعمال العنف والشغب بالمنشآت والتظاهرات الرياضية وتنظيم حملات وطنية لمكافحة العنف في الملاعب ونشر ثقافة الروح الرياضية وبرمجة تظاهرات وطنية وجوية تعزز التضامن والمواطنة إلى جانب تفعيل إشعاع الرياضة كأداة لتعزيز صورة تونس بالخارج.

ترسيخ رياضة المواطنة من خلال تعزيز الوعي ونشر ثقافة الرياضة للجميع وتنمية الاعتقاد الفردي والمجتمعي بأهمية الممارسة البدنية والرياضية وإدماج الرياضة في أنماط الحياة اليومية وإطلاق حملات تحسيسية خاصة لفائدة الأطفال والأولياء حول الممارسات الرياضية فضلا عن مزيد دعم الجمعيات الناشطة في رياضة المواطنة وخاصة الموجهة إلى كبار السن والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

النهوض برياضة النخبة وذلك عبر مزيد العناية بالنخبة الشابة من خلال إرساء منظومة وطنية شاملة لاستكشاف وانتقاء المواهب الرياضية قصد توسيع قاعدة الرياضيين الواعدين وتعزيز برامج الانتقاء المبكر للمواهب الرياضية إلى جانب تطوير المستوى الفني لرياضيي النخبة الشابة وتكوين وإعداد مؤطرين في مختلف الاختصاصات الرياضية وخاصة الأولمبية والبرلمانية منها إضافة إلى إرساء آليات تواصل بين المؤسسات التربوية والهيكل الرياضية.

وفي هذا السياق، سيتواصل العمل على الارتقاء بالنتائج الرياضية للمنتخبات الوطنية وتعزيز قدراتها على تحقيق نتائج متميزة وذلك من خلال تطوير مراكز التكوين وإرساء برامج تدريبية متقدمة لإعداد مشاركتها في البطولات والتريصات الدولية في إطار عقود أهداف واعتماد تصنيف سنوي لرياضيي النخبة حسب النتائج المحققة إلى جانب دعم تنظيم التظاهرات الرياضية الدولية الرسمية في تونس وتحسين البنية التحتية والتجهيزات الرياضية. كما سيتم تعزيز مشاركة الرياضيين في الألعاب الأولمبية والبرلمانية والبطولات العالمية عبر اعتماد تقنيات تدريب حديثة ومتطورة وإبرام عقود أهداف سنوية لرياضيي المستوى العالي وإنجاز تقييم دوري لمسار الرياضيين وأدائهم في إطار تخطيط استراتيجي يغطي دورة أولمبية كاملة مع العمل على توجيه الدعم الفني واللوجستي بشكل ممنهج يضمن الإعداد المثالي للاستحقاقات الدولية الكبرى

وفي جانب آخر سيتم العمل على ترسيخ احترام أخلاقيات الرياضة وتكريس قيم النزاهة والالتزام بالقوانين في الممارسة الرياضية وذلك عبر تكثيف الحملات التوعوية حول مخاطر المنشطات وإرساء آليات وقائية ورقابية فعالة لمكافحة وإدماج مبادئ اللعب النظيف في البرامج التدريبية والتكوينية وتعزيز التنسيق مع الهيكل الوطنية والدولية المختصة في مجال مكافحة المنشطات.

دعم التربية البدنية والأنشطة الرياضية في الوسط المدرسي عبر تعميم تدريس مادة التربية البدنية بكافة المراحل التعليمية بهدف بلوغ تغطية شاملة بمادة التربية البدنية بمختلف المراحل التعليمية في أفق سنة 2030 وضمان تكافؤ الفرص بين الجهات وذلك من خلال توزيع الموارد البشرية وفق خريطة تربوية دقيقة والتنسيق مع وزارة التربية لإدراج فضاءات التربية البدنية ضمن مشاريع بناء المؤسسات الجديدة إلى جانب تحفيز التوظيف في المؤسسات الخاصة ومراكز التكوين لتغطية النقص في تشغيل خريجي المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

كما ينتظر تجويد المناهج والبرامج الخاصة بمادة التربية البدنية بما يتماشى مع المستجدات التربوية والبدنية وتلبية متطلبات المتعلمين والمجتمع بإنجاز مراجعة شاملة للبرامج الرسمية باعتماد المقاربة بالكفايات وتحديث المضامين بما يواكب علوم التربية البدنية الحديثة وإدماج التربية الحركية في مرحلة ما قبل التمدرس وتطوير التكوين الأساسي والمستمر للإطارات التربوية وإدخال أدوات رقمية حديثة لتقييم الأداء وتحليل المهارات البدنية وذلك بالتوازي مع دعم الأنشطة الرياضية في مراكز التكوين المهني والمراكز المختصة عبر إدراج الأنشطة الرياضية ضمن البرامج الرسمية لمراكز التكوين وإعداد دليل بيداغوجي موجه للفئات الخاصة (ذوي الإعاقة، الفتيات...) وتأهيل الإطارات العاملة في المجال الاجتماعي والتربوي.

تطوير منظومة الرياضة المدرسية والجامعية من خلال تعميم بعث الجمعيات الرياضية داخل جميع المؤسسات التعليمية وتنظيم أولياد مدرسي وجامعي على المستوى الجهوي والوطني وتفعيل تفرغ الطلبة والتلاميذ المشاركين في الأنشطة الرياضية ومراجعة النظام الأساسي للجامعة التونسية للرياضة المدرسية والجامعية إلى جانب تعزيز مراكز النهوض بالرياضة في المرحلة الابتدائية ومراجعة النصوص المنظمة لها وتطوير الرياضة بالمرحلة الإعدادية بتطبيق مناهج موحدة وتوفير التكوين المستمر إلى جانب تطوير شعبة الرياضة بالمرحلة الثانوية ومواصلة بعث معاهد رياضية إقليمية لتجميع النخبة وتحسين الإحاطة النفسية والتربوية للتلاميذ الرياضيين.

دعم منظومة التكوين والبحث العلمي من خلال إدراج مسارات تكوينية جديدة مع مراجعة مهام ومشمولات المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية لتشمل كافة علوم الرياضة وتفعيل منظومة الإشهاد وضمان الجودة بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية إلى جانب دعم إحداث مسالك تكوين قائمة على مبدأ البناء المشترك أو الإشهاد المزدوج فضلا عن تهيئة وتأهيل الفضاءات الرياضية والبيداغوجية ومخابر البحث والمنشآت المخصصة للإقامة والإعاشة وتوفير تجهيزات رياضية وبيداغوجية حديثة تتماشى مع متطلبات التكوين العصري. وبالتوازي، سيتم دعم هيكل البحث والباحثين في مجال الرياضة والنشاط البدني بإعداد قاعدة بيانات وطنية موحدة لتجميع وتصنيف مواضيع رسائل الماجستير والدكتوراه في اختصاصات علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية وإبرام اتفاقيات شراكة مع الفاعلين في النسيج الاقتصادي الوطني بهدف تنمية الموارد المالية لهيكل البحث العلمي وتعزيز البحث التطبيقي والاستثمار في مشاريع ذات طابع رياضي إلى جانب تطوير التعاون الدولي في المجال البحثي والعلمي وتوفير فرص إشهاد مشترك إلى جانب الانخراط في شبكات البحث الدولية وتنظيم تظاهرات علمية ذات إشعاع إقليمي ودولي. وفي هذا السياق، ينتظر تطور عدد المدرسين الباحثين ليلبلغ 275 مدرسا سنة 2030.

تطوير البنية الأساسية عبر مواصلة تهيئة وصيانة المنشآت الرياضية وبرمجة إحداث ملاعب وقاعات رياضية جديدة من خلال إحداث 30 قاعة للرياضات الجماعية و 40 قاعة للألعاب الفردية إضافة إلى 34 ملعب بلدي معشب و 300 ملعب حي خاصة بالمناطق الريفية والحدودية والأحياء الشعبية وتأهيل الملاعب الرياضية الكبرى بمختلف الأقاليم على غرار إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمتزه وتأهيل ملعب الطيب المهيري بصفاقس وتهيئة ملعب بن جنات بالمنتستير والملعب الأولمبي برادس وإحداث مراكز التبرصات الرياضية (مركز التبرصات بالشعاني ومركز التبرصات بتوزر) والمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

وعي ديني ينبني على قيم التسامح والاعتدال

ترمي سياسة الدولة في مجال الشأن الديني إلى تعزيز تماسك المجتمع تحت راية "الهوية الوطنية الإسلامية" حيث نص الفصل الخامس من الدستور على أن تونس جزء من الأمة الإسلامية ويسند للدولة وحدها مسؤولية العمل في ظل نظام ديمقراطي على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف المتمثلة في الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية. وعلى هذا الأساس تهدف السياسة الوطنية للشأن الديني إلى تيسير إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع بما يضمن الحفاظ على تماسكه وثوابته وتحقيق الاندماج الاجتماعي والعدل والإنصاف والمساواة بين جميع أفرادها ويساهم في التصدي لكل مظاهر التطرف ويحيي السلم الاجتماعي وفق أحكام الدستور.

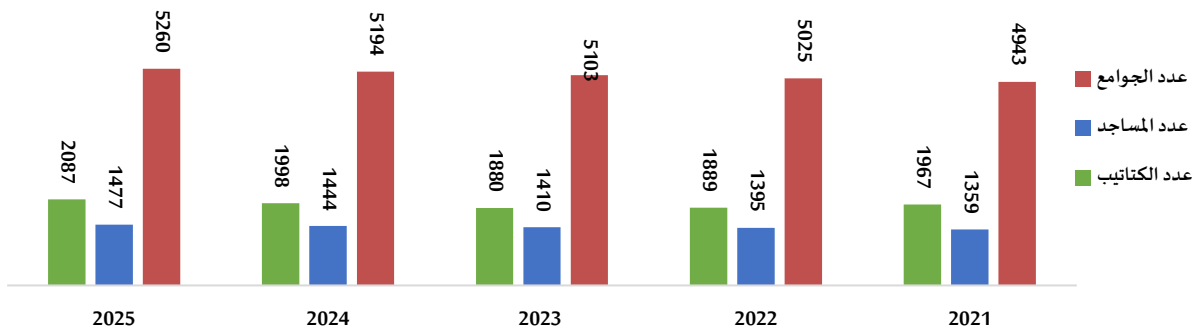
أ. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تميزت الفترة 2021-2025 بإنجاز عديد البرامج والمشاريع الرامية إلى دعم المرافق الدينية والقيم الإسلامية والتي شملت إنجاز أشغال الصيانة والتهيئة لعدد الجوامع والمساجد وترسيمها كمعالم دينية وإسناد تراخيص البناء وتوفير الفضاءات المخصصة للنساء لتوفير أفضل الظروف لمرتادها قصد أداء الشعائر الدينية وهو ما مكّن من تطور نسبة المعالم الدينية لكل ألف ساكن من 0.388% سنة 2022 إلى 0.565% سنة 2024 وبلغ 6737 معلما دينيا وتطور عدد الكتاتيب إلى 2087 كتابا سنة 2025 من خلال إعادة تهيئتها أو إنشاء كتاتيب جديدة وهي تعتبر مؤسسات تعليمية مبكرة تعمل على تعليم الأطفال القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم وتلقينهم مبادئ الدين والأخلاق الحميدة لخلق جيل واع ومتخلق.

كما تم ضبط خطط وبرامج رامية إلى صيانة القيم الروحية لأفراد المجتمع عند إقامة الشعائر الدينية وتكثيف برامج التوعية والإرشاد والتذكير بمبادئ الدين الإسلامي وأحكامه المبنية على التسامح والداعية إلى الوسطية والاعتدال والتيسير والعمل على مراقبة وتفقد الأنشطة التي تنجزها الإطارات المسجدية بالجوامع والمساجد (الخطب والدروس) للمحافظة على السلم الاجتماعي والأمن والتصدي لمظاهر التطرف عبر تطوير الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (السجون و مراكز الإصلاح و دور المسنين) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والمكتبات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني في موسم الحج) والتي بلغت 553 ألف درسا سنة 2025 مقابل 170 ألف درسا سنة 2021.

المؤسسات الدينية والكتاتيب: بلغ عدد المعالم الدينية لسنة 2025 حوالي 6737 معلما دينيا و2087 كتابا موزعة على كامل تراب الجمهورية. وتطوّرت بذلك نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني من 0.574 % سنة 2021 إلى 0.580 % سنة 2025 وتتضمن 2.2% منها فضاءات مخصصة للنساء.

تطور عدد العبادات والكتاتيب



المصدر وزارة الشؤون الدينية

الاستنتاجات

تتميز تونس بعمق الوعي الديني لدى المواطن وتمتع المؤسسات الدينية برمزياتها خاصة منها المساجد التاريخية مما يعزّز من دورها في ترسيخ القيم والمبادئ الدينية، إلى جانب وجود شخصيات دينية مؤثرة تلعب دوراً محورياً في ترسيخ القيم الإنسانية والدينية والتعامل مع القضايا الاجتماعية من خلال الخطب الجمعية والدروس الدينية ووسائل التواصل الاجتماعي وتدعم العمل الخيري والتطوعي وجمع التبرعات بما يعزّز الوحدة الدينية والتماسك الاجتماعي، وتستفيد المؤسسات الدينية من فرص الحصول على هبات يمكن استغلالها لتهيئة المعالم الدينية وصيانتها مما يعزز كفاءة إدارة المرافق الدينية.

ومع ذلك يواجه الشأن الديني مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تؤثر سلباً على فعاليته والمرتبطة أساساً بضعف الاعتمادات المالية من ميزانية الدولة بما يعيق القدرة على تهيئة المعالم الدينية ذات البنية الإنشائية المتدهورة إضافة إلى عدم استكمال المنظومة القانونية المنظمة لقطاع الحج والعمرة وعدم توفر خارطة رقمية للمعالم الدينية في الولايات مع نقص صيانة المعالم الدينية الأثرية. كما يشكو الخطاب الديني من نقص التنوع في استخدام الأساليب الفكرية والخطابية فضلاً عن نقص التواصل مع الشباب وغياب آليات فعالة لترسيخ القيم الدينية لديه وضعف استغلال التكنولوجيات الحديثة في نشر الفكر الديني المعتدل.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

في ظل التحولات والتطورات على الصعيد الوطني والدولي والمرتبطة أساساً بالتحولات الديمغرافية خاصة مع تزايد عدد المسنين والتمركز السكاني في المدن الكبرى، إضافة إلى التطورات التكنولوجية والرقمية وما تفرضه من تحديات وفرص وما يشهده المجتمع التونسي من تغيرات، بات من الضروري العمل على مراجعة دور الشأن الديني في معالجة مختلف هذه المتغيرات. وعلى هذا الأساس ترنو الاستراتيجية المستقبلية في هذا المجال إلى: "تكثيف التوعية والإرشاد الديني الموجه للمواطنين وخاصة الشباب وتطوير الخطاب الديني لنشر الفكر الديني المستنير المبني على قيم التسامح والاعتدال والوسطية وضمان إقامة الشعائر الدينية على أحسن وجه". وذلك من خلال تحقيق الأهداف والمحاور الاستراتيجية التالية:

تيسير ممارسة الشعائر الدينية للنساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني

تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر إنجاز خارطة الرقمية التي تحدد الحاجة الفعلية لإحداث المعالم الدينية وتبرز توزيعها المجالي لاعتمادها عند الترخيص في البناء وتقييم الحاجة الفعلية لكل منطقة لبناء معلم ديني (حسب الكثافة السكانية والمسافة الفاصلة عن بقية المعالم الدينية) إلى جانب تطوير المنظومة المعلوماتية المندمجة للحج لمزيد تبسيط الإجراءات للمواطن والإدارة وحمايتها من الاختراقات وإرساء منظومة التصرف في المعالم الدينية.

حوكمة بناء المعالم الدينية وذلك بالعمل على مواصلة الترخيص في بناء الجوامع والمساجد والمصادقة على ترسيمها كمعالم دينية استجابة لطلبات المواطنين بالولايات بهدف توفير دور العبادة بالعدد الكافي وضمان تكافؤ الفرص بين الجهات والفئات ومراعاة حاجيات كبار السن والحرص على توفير الفضاءات المخصصة للنساء بالجوامع والمساجد من خلال اشتراط توفيرها في ملفات تراخيص بناء المعالم الدينية بهدف تغطية 2.45 % من المعالم سنة 2030 وإعطاء الأولوية في الترخيص في بناء أو فتح الكتاتيب في الجهات التي تكون فيها نسبة التغطية ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال دون ست سنوات قصد إتاحة الفرصة لهم لتلقي تربية سليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والعمل على تعصيرها وذلك باعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة في العملية التربوية قصد بلوغ 2354 كتاباً سنة 2030 مع العمل على رصد الكتاتيب غير المؤهلة للعملية التربوية من أجل تهيئتها وترميمها لاحتضان الأطفال.

وسيتمّ العمل على تشجيع ربط المساجد بالطاقة الشمسية واستغلال التقنيات الذكية للتحكم في الاستهلاك إلى جانب ترشيد استهلاك المياه وبناء المواجه وإعادة استعمال مياه الوضوء.

وفي نفس السياق، سيتواصل إنجاز أشغال صيانة وتهيئة المعالم الدينية في إطار الحفاظ على الموروث الديني وتوفير أفضل الظروف لأداء الشعائر الدينية والعمل على مزيد تحييد الجوامع والمساجد بتكثيف عمليات التفقد والمراقبة للمعالم الدينية ومتابعة الأنشطة

التي تقدّمها الإطارات المسجدية (الخطب الجمعية والدروس) وتكوينهم بهدف المحافظة على السلم الاجتماعي والأمني وحماية البلاد من مخاطر التطرف.

كما سيتواصل تحسين جودة الخدمات المقدمة للحاج التونسي قصد تمكينه من أداء المناسك في أفضل الظروف وتطوير برامج التوعية الدينية والإرشاد الديني لفائدة الحاج والمعتمر (توعية مرئية وسمعية ومكتوبة) فضلا عن التوجه نحو استعمال الطاقة الشمسية بجميع المعالم الدينية في كل الولايات ومراقبة استهلاك الطاقة بالمعالم الدينية.

المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع

تطوير مضامين الخطاب الديني بتكثيف الدروس الدينية والتوعية والإرشاد الديني ومزيد مواكبة الخطاب الديني للواقع وإسهامه في تعزيز المبادئ والقيم السمحة داخل المجتمع وتجذير الهوية التونسية في الداخل والخارج مع تكثيف التوعية والتحسيس بأهمية التوفي من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر والتصدي للانحرافات الفكرية والسلوكية (أهمية الحفاظ على النسيج المجتمعي والتعايش السلمي) والتأكيد على دور الأسرة وخاصة المرأة في ضمان السلم والأمن المجتمعي بهدف بلوغ 1040 ألف درسا دينيا في أفق سنة 2030 إلى جانب تطوير مهام الجوامع والمساجد في اتجاه نشر المبادئ والقيم الإسلامية لتحسين المجتمع وضمان سلامته وأمنه وترسيخ الحس الوطني لدى جميع الفئات والعمل على مزيد رعاية الناشئة لتربيتها تربية سليمة وفقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه السمحة من خلال حفظ القرآن وتفسيره ومعرفة أصوله على أسس صحيحة وتنظيم المسابقات المحلية والوطنية والعالمية.

التكوين وتنمية رأس المال البشري

عبر تدعيم تكوين الإطارات المسجدية الدينية (الوعاظ وأئمة الخطابة والمؤدبون والمؤذنون والقراء) لتطوير أدائهم والإحاطة بهم نظرا لدورهم الفعال في توعية الناس ونشر الفكر الديني المستنير.

5.1 النفاذ إلى السكن اللائق

يضطلع قطاع السكن بدورا أساسيا في تحسين جودة حياة المواطن وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة ويعد توفير المسكن اللائق من المقومات الأساسية لكرامة المواطن وعامل استقرار واطمئنان ودافع للحث على العمل والإنتاج الاقتصادي. كما أن الحق في السكن ويعدّ من أوكد مقومات العدالة الاجتماعية ومن المكاسب المهمة للمجتمع التونسي.

وانتهجت تونس سياسة سكانية كانت لها آثار إيجابية ملموسة من خلال تطوّر الرصيد السكاني حيث تمّ إحداث 4266.2 ألف مسكن سنة 2024 مقارنة بـ 1021.8 ألف مسكن سنة 1975 بوتيرة إحداث سنوية تناهز 65 ألف مسكن مقارنة بمعدل تكوين الأسر بـ 49 ألف أسرة. وتضطلع الدولة بدور محوري في النهوض بقطاع السكن والتهيئة العمرانية لا سيما تخطيط النسيج العمراني وتوفير الأطر المشجعة على اقتناء المساكن ومساهمة الباعثين العقاريين العموميين في تعديل العرض بإنتاج المساكن إلى جانب قطاع البعث العقاري الخاص والبناء الذاتي عن طريق العائلات الذي يستأثر بنسبة تصل إلى 82 % من المساكن المنجزة سنويا.

إلا أن هذه النتائج الإيجابية تخفي جملة من الاختلالات الهيكلية التي تتجلى بشكل رئيسي في عدم التوافق بين عرض المساكن التي يوفرها القطاع المنظم مع احتياجات الفئات الاجتماعية متوسطة ومحدودة الدخل خاصة بالتجمعات السكنية الكبرى نظرا لتقلص الرصيد العقاري بالإضافة إلى التباين في العرض المتوفر والطلب على المساكن حسب الجهات.

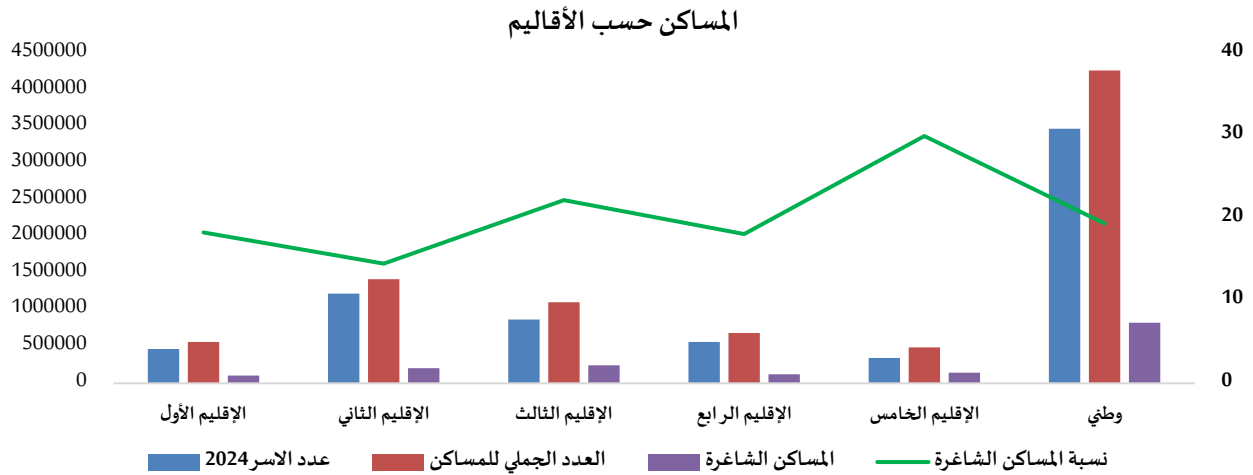
ويعود التباين النوعي والمجالي بين العرض والطلب على السكن لعدة عوامل منها تركز جانب كبير من السكان وبالخصوص في تونس الكبرى والمدن والتطور الديمغرافي والعمراني بعدد المناطق والجهات وعدم قدرة القطاع المنظم على توفير المساكن الاجتماعية بالعدد الكافي ونقص الأراضي المهيأة والصالحة للبناء وتراجع نسق تهيئة المقاسم بسبب طول آجال مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وتعقّد معالجة ملفات التقسيمات وتقلص المدخرات العقارية إضافة إلى ارتفاع كلفة السكن. وأدى ارتفاع أثمان المساكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين والأراضي المعروضة للبيع إلى تزايد المضاربات العقارية وبالتالي الحد من قدرة المواطن على الاقتراض رغم تنوع آليات التمويل، مما أثر سلبا على طلب اقتناء المساكن في القطاع المنظم والالتجاء إلى التقسيمات العشوائية والبناء الفوضوي.

كما أدّى التوسّع العمراني غير المنظم وانتشار السكن العشوائي في عديد المناطق إلى تحديات كبيرة على مستوى التجهيز بالشبكات والحصول على الخدمات العامة وتزايد الإشكاليات على المستوى الاجتماعي والبيئي.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025:

أبرز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 في جانب منه قطاع السكن أهم النتائج التالية:

- وجود فائض سكاني حيث بلغ الرصيد السكاني ما يقارب 4.266 مليون وحدة سكنية مقابل 3.472 مليون أسرة.
- بلوغ نسبة المساكن الشاغرة 19,4% وترتفع هذه النسبة في الإقليمين الثالث والخامس باعتبارها أقطاب سياحية إضافة إلى تأثير عامل الهجرة بالخارج.
- تواجد حوالي ثلاثة أرباع المساكن في المناطق الحضرية مع تركز المساكن بتونس الكبرى وبالمدن الكبرى مقارنة ببقية الولايات.
- تحسن في نوعية السكن من خلال تراجع نسبة المساكن البدائية.
- تحسّن مقومات الرفاه داخل المساكن بارتفاع نسبة المساكن التي تتراوح مساحتها بين 50 و199 مترًا مربعًا.



وتميزت الإنجازات في مجال السكن بمراجعة التشريعات في اتجاه التأكيد على دعم الدور الاجتماعي للدولة باستهدافها الأسر محدودة الدخل. وقد تم خلال الفترة 2021-2025 اعتماد الإجراءات التالية:

في المجال القانوني والتشريعي:

- إصدار الأمر عدد 127 لسنة 2023 المؤرخ في 10 فيفري 2023 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء "فورولوس" بتوسيع دائرة المستفيدين.
- توسيع مجال برنامج المسكن الأول ليشمل عملية تمويل البناء الذاتي من قبل العائلات بقانون المالية 2025.
- التخفيض في الأداء على القيمة المضافة من 13% إلى 7% بداية من سنة 2025 بمقتضى قانون المالية لسنة 2025، بالنسبة للعقارات المبنية المعدة قصرا للسكن والمنجزة من قبل الباعثين العقاريين والتي لا يتجاوز ثمنها 400 ألف دينار.
- إصدار قرار مؤرخ في 8 أفريل 2025 يضبط شروط وإجراءات اقتناء الوكالة العقارية للسكنى لأراضي على ملك الدولة الخاص أو على ملك الجماعات المحلية بسعر تفاضلي.

في مجال توفير المساكن:

- الترخيص لبناء أكثر من 104 ألف وحدة سكنية منها 82% عن طريق البناء الذاتي (تتجاوز 85% في الجهات الداخلية) و16% عن طريق الباعثين العقاريين الخواص وحوالي 2% عن طريق الباعثين العقاريين العموميين.
- انتاج الوحدات السكنية عن طريق العائلات في إطار البناء الذاتي، بنسبة تتجاوز 85% في الجهات الداخلية من جملة المساكن المرخص في بنائها.
- برمجة عن طريق الباعثين العقاريين العموميين، 210 مشروع عقاري لبناء 8864 مسكن موزع بين مساكن في طور الدراسة بنسبة 40.6% ومساكن في طور الاشغال بنسبة 25.1% وأخرى في مرحلة التسويق بنسبة 34.3%.
- تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي تضمن:

- ✓ إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها: إبرام اتفاقيات مع المجالس الجهوية لإنجاز حوالي 10190 مسكنا جديدا معوضا للمساكن البدائية، أنجز منها 7368 مسكنا وأخرى متواصل انجازها ويبلغ عددها 2822 مسكنا. كما سيتم الانطلاق في إنجاز حوالي 913 مسكنا جديدا معوضا للمساكن البدائية.
- ✓ إنجاز وتوفير مساكن اجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم اجتماعية: تمت برمجة إنجاز حوالي 13000 مسكنا ومقسما اجتماعيا وذلك منذ انطلاق البرنامج وينجز على مرحلتين حيث تتمثل المرحلة الأولى في بناء 8373 مسكنا ومقسما اجتماعيا من طرف باعثين عقاريين عموميين وخواص موزعة على 20 ولاية تم تسليم 4708 منها فيما بلغ عدد المساكن الجاهزة 1139 مسكنا. هذا

إلى جانب تواصل إنجاز 2338 مسكناً ومقسماً اجتماعياً موزعة على 8 ولايات وتقدم إنجازها بنسبة 90%. كما تم الانطلاق في المرحلة الثانية من البرنامج والمتعلقة بحوالي 4615 مسكناً اجتماعياً موزعة على 18 ولاية.

في مجال توفير الأراضي الصالحة للبناء وتمويل السكن

- اقتنت الوكالة العقارية للسكنى خلال الفترة 2021-2025 حوالي 312 هكتاراً وينتظر اقتناء 72 هكتاراً خلال سنة 2025. كما بلغت وبلغت المساحة التي تم التفويت فيها 85 هكتاراً.
- المصادقة على أثمان 3450 مسكن و200 مقسم وإسناد قروض لفائدة 2353 منتفع من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.
- تمويل 2960 مسكن وذلك إلى موفى شهر جوان 2025 في إطار برنامج المسكن الأول.
- مساهمة الصندوق الوطني لتحسين السكن بـ 50 م د لمساعدة الفئات الضعيفة الدخل لتحسين مساكنها.

II. الاستنتاجات

تتميز سياسة السكن بتخصيص إجراءات للفئات الاجتماعية محدودة ومتوسطة الدخل من خلال توظيف أراضي دولية لفائدة الباعثين العقاريين العموميين والتفويت فيها بالدينار الرمزي لإنجاز مشاريع سكنية للفئات ضعيفة ومحدودة الدخل وتمويل مشاريع المساكن والمقاسم الاجتماعية المنجزة من الباعثين العقاريين العموميين عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء. ويكمن ضعف قطاع السكن بالخصوص في عدم ملاءمة المنظومة التشريعية والمؤسسية والمالية مع التطورات واحتياجات كل الفئات الاجتماعية، وندرة تهيئة الأراضي الصالحة للبناء وصعوبة تكوين مخزون عقاري، وتراجع إنجاز المساكن وانتشار البناء والاحياء العشوائية وغياب إطار تشريعي لتطوير وتنظيم السكن المعد للكراء.

وفي المقابل ينتظر أن تعرف سياسة السكن مزيد الدعم في إطار مراجعة الاستراتيجية الوطنية للسكن للاستجابة للطلب المتزايد، وتسهيل حصول الشركات العقارية العمومية على الأراضي وتحيين صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص وتسوية أملاك الأجانب. وفي جانب آخر تتمثل المخاطر التي تهدد سياسة السكن في طول إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية، وتعقد إجراءات تقسيم الأراضي ومراحل الترخيص في البناء، وبروز أحياء سكنية فوضوية تفتقر للمرافق والتجهيزات الجماعية خارج أمثلة التهيئة العمرانية، وضعف استغلال موارد صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، والارتفاع المتسارع لمواد البناء وتأثيره على كلفة السكن.

III. الرؤية والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تأثر التحولات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية والتحديات المناخية مباشرة على قطاع السكن حيث تتفاعل العوامل الداخلية مع المتغيرات العالمية لا سيما فيما يتعلق بسلسلة التزود بالتجهيزات والمواد والطاقة.

وفي هذا الإطار تهدف سياسة التعمير والسكن إلى تحسين جودة الحياة للجميع عبر تمكين الأجيال الحالية والقادمة من السكن في مدن محكمة التهيئة من خلال تطوير "مدن ذكية ومستدامة ودائمة تمكن من تحسين النفاذ العادل للسكن اللائق بأسعار معقولة، والنفاذ للمساحات الخضراء وللفضاءات العامة الملائمة والأمنة". وفي إطار التمشي التصاعدي لإعداد المخطط 2026-2030 الرامي إلى تلبية الاحتياجات الفعلية للمواطنين، تمثل هذه الرؤية الاستراتيجية عنصراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لما يمثله السكن من حق أساسي للمواطن، وركيزة للاستقرار الاجتماعي.

1. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة السكنية:

تعتمد السياسة السكنية المستقبلية على تلبية الاحتياجات السكنية الملحة بتوفير سكن ملائم لمختلف الشرائح المجتمعية بما يتناسب مع قدرتهم الشرائية، لا سيما للفئات محدودة الدخل والاستجابة للطلبات المحلية والجهوية والإقليمية، على تنشيط قطاع البناء - الذي تبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6.6% وتوفيره لوظائف مباشرة لنحو نصف مليون فرد - وعلى التحكم في ارتفاع كلفة البناء وترشيد التوسع العشوائي الناتج عن بناء مساكن غير مرخص فيها، ... وفي هذا الإطار تركز أولويات سياسة السكن بالخصوص على:

توفير الأراضي الصالحة للبناء السكني، عبر دعم تدخل الوكالة العقارية للسكن في تكوين مدخرات عقارية جديدة وفق توجهات الأمثلة التوجيهية للتهيئة لمجابهة الحاجيات المستقبلية من الأراضي القابلة للتهيئة، وكذلك إحداث أقطاب سكنية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار نسق تطوّر المدن ونموّها، وتوفير مقاسم مهيئة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود عبر اقتناء لأراضي على ملك الدولة الخاص أو على ملك الجماعات المحلية بسعر تفضيلي والاستغلال الأمثل للأراضي وذلك بالترفيه في الكثافة السكانية وتشجيع السكن العمودي.

توفير الوحدات السكنية عبر تدعيم تدخلات مختلف البرامج الوطنية السكنية، عبر ملائمة العرض مع الطلب بالتركيز على الجهات التي تشهد ضغطاً عمرانياً وتحقيق تكافؤ الفرص والنفاذ العادل للسكن اللائق لمختلف الفئات الاجتماعية وإدراج آلية الكراء المملّك وآلية البيع بالتقسيط ضمن الآليات التي يمكن اعتمادها من قبل الباعثين العقاريين العموميين، خاصة بالنسبة للسكان الاجتماعية ومراجعة القوانين التي تنظم العلاقة بين المالكين والمساكين. كما تشمل الأولويات إنجاز مساكن اجتماعية بأثمان معقولة موجهة لمختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود، عبر تخصيص أراضي دولية بالدينار الرمزي لإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية، وتمويل بناء المشاريع السكنية الاجتماعية من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء إلى جانب التوجه نحو التجديد الحضري وتهذيب الأحياء السكنية والحد من البناء الفوضوي من خلال مراجعة شاملة للمنظومة التشريعية لمجالي التعمير والإسكان.

التأقلم والتكيف مع التحديات المناخية من خلال تشجيع إنجاز المشاريع السكنية باستعمال المواد الايكولوجية والتقنيات الجديدة الصديقة للبيئة والاستجابة للنجاعة الحرارية استعمال الطاقة الشمسية في المشاريع السكنية وتخزين مياه الأمطار والاقتصاد في الماء وتأمين مساهمة الصندوق الوطني لتحسين السكن في تمويل عمليات إصلاح المساكن المتضررة من الكوارث الطبيعية أو الحالات الطارئة وإعادة الإسكان الوقتي للعائلات إضافة إلى حثّ الوكالة العقارية للسكن على تعميم تجربة إنجاز تهيئة أحياء ايكولوجية باعتماد تامين الموارد الطبيعية المتواجدة ورسكلة وتأمين النفايات والمياه المستعملة في مقارنة تشاركية مع المتساكنين والبلديات.

وفي هذا السياق، تركز الأهداف الاستراتيجية لسياسة السكن على تمكين جميع الفئات الاجتماعية من الحصول أو النفاذ إلى سكن لائق من خلال زيادة العرض السكني بتوفير الأراضي المهيأة والوحدات السكنية المتنوعة المستجيبة لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وحسب الجهات من حاجيات البناء الذاتي والمساكن إضافة إلى النهوض بالسكن القائم بتهيئة الأحياء السكنية وتحسين تجهيزاتها.

2. المحاور والبرامج الرئيسية لسياسة السكن:

في إطار تجسيد الأولويات والأهداف الاستراتيجية للقطاع ستشهد فترة مخطط التنمية 2030-2020 تنزيل خطة العمل المنبثقة عن مراجعة الإستراتيجية الوطنية للسكن وذلك من خلال اصدار النصوص القانونية والترتيبية وادخال التعديلات والتقنيات اللازمة على النصوص ذات الصلة بالقطاع لتنفيذ نتائج هذه المراجعة من جهة، وكذلك تنفيذ البرامج الوطنية السكنية من جهة أخرى.

في المجال القانوني والترتيبي:

تمّ في الغرض برمجة مراجعة الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء "فوبرولوس" بغرض تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة قصد التحكم في كلفة بناء المساكن وتهيئة المقاسم الاجتماعية وذلك لتمكين الفئات محدودة الدخل والمتوسطة من اقتناء مساكن ومقاسم اجتماعية بأثمان معقولة

في مجال توفير المساكن:

ينتظر بالتوازي مع مساهمة العائلات في إطار البناء الذاتي لمساكنها توسيع مجال برنامج المسكن الأول ليشمل عملية تمويل البناء الذاتي، بالإضافة إلى إمكانية اسناد القروض للأجراء لبناء مسكن عن طريق الفوبرولوس. كما سيوفّر الباعثين العقاريين العموميين 24438 مسكناً منها 35% في مرحلة الدراسة، ونسبة 40 % في مرحلة الاشغال ونسبة 25% في مرحلة التسويق موزعة على كافة الولايات فيما ستمكّن تدخلات الباعثين العقاريين الخواص من بناء 17000 مسكن.

الشركات	في طور الدارسة		في طور الاشغال		في التسويق	
	المشاريع	المساكن	المشاريع	المساكن	المشاريع	المساكن
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	18	1911	30	1051	50	1472
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال	4	123	2	121	10	203
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط	5	142	5	179	27	472
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب	10	699	11	344	8	317
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	10	643	6	477	14	510
المجموع	47	3518	54	2172	109	2974

وستشمل آلية الكراء المملّك المتعلقة بتوفير مساكن اجتماعية لفائدة الفئات الاجتماعية محدودة ومتوسطة الدخل، انجاز حوالي 5000 مسكن ضمن آلية الكراء بكلفة تقدر بحوالي 750 مليون دينار (أي بمعدل 1000 مسكن سنويا). وسيطلق بداية من سنة 2026 إنجاز القسط الأول لحوالي 1213 مسكن تتوزع على 11 ولاية. بكافة تقدر بحوالي 212 م د. كما سيتم برمجة مشاريع سكنية أخرى تنجز في إطار منظومة الكراء المملّك حسب توفر العقارات اللازمة لتشمل كل الولايات.

وسيتركّز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي على إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها حيث ينتظر مواصلة إنجاز 3825 مسكن جديد معوض للمساكن البدائية في إطار مشاريع متواصلة متعلقة بإنجاز 10190 مسكنا وإنجاز 1913 مسكن جديد معوض للمساكن البدائية موزعة على 13 ولاية وكذلك إنجاز وتوفير مساكن اجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم اجتماعية المتعلقة بالمرحلة الثانية من البرنامج والمتمثلة في 4600 مسكنا اجتماعيا موزعة على 18 ولاية وذلك على جزئين. ويتمثل الجزء الأول من المرحلة الثانية في انجاز حوالي 2643 مسكنا اجتماعيا موزعة على 13 ولاية من المبرمج الإعلان عن طلب عروض للانطلاق في إنجازه عن طريق باعثين عقاريين خواص خلال الثلاثي الأول من سنة 2026 فيما يشمل الجزء الثاني من المرحلة الثانية انجاز حوالي 1957 مسكنا اجتماعيا موزعة على 10 ولايات من المبرمج الانطلاق في إنجازه بداية 2027 واستكمال إنجاز الدراسات الطبوغرافية والعمرانية والتصفية العقارية اللازمة للأراضي المقترح استغلالها لإنجاز المرحلة الثالثة من البرنامج والمتعلقة بحوالي 4000 مسكنا اجتماعيا.

في مجال توفير الأراضي الصالحة للبناء: برامج التدخل المستقبلي للوكالة العقارية للسكنى:

سيتواصل خلال فترة المخطط العمل على اقتناء 294 هكتار من الأراضي وبيع 219 هك من الأراضي موزعة على كافة الولايات وتوفير 600 مقسم اجتماعي بسعر تفضيلي، وإنجاز دراسات لـ 93 مشروع تقسيم، وأشغال تهيئة لـ 86 مشروع تقسيم وتسويق 65 مشروع تقسيم.

في مجال تمويل السكن: سيتواصل العمل المتعلق بتخصيص 1000 م د لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء لاقتناء مقاسم واقتناء وبناء وتوسعة مساكن، تخصص 200 م د لمواصلة التدخلات العادية للصندوق (اسناد قروض لفائدة الاجراء لتمويل اقتناء مسكن أو مقسم أو بناء أو توسعة مسكن) و 750 م د لتمويل بناء المساكن الاجتماعية وتهيئة المقاسم الاجتماعية التي ستجزها كل من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وفروعها بالشمال والوسط والجنوب وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والوكالة العقارية للسكنى.

وسيتواصل في الغرض تشجيع تمويل المسكن الأول للأفراد والعائلات وتفعيل آلية صندوق ضمان القروض السكنية المسندة للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار إلى جانب مساهمة الصندوق الوطني لتحسين السكن للمساهمة في مساعدة الفئات ضعيفة الدخل لتحسين مساكنها.

وستشمل تدخلات البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بالخصوص:

- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها: مواصلة إنجاز 3825 مسكن جديد معوض للمساكن البدائية بكافة الولايات وبرمجة إنجاز 1913 مسكن جديد معوض للمساكن البدائية موزعة على 13 ولاية.
- إنجاز وتوفير مساكن اجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم اجتماعية: سيتم الانطلاق في إنجاز المرحلة الثانية المتمثلة في بناء 4600 مسكنا ومقسما اجتماعيا تشمل قسط أول لـ 2643 مسكنا اجتماعيا وقسط ثاني لـ 1957 مسكنا اجتماعيا.

- برمجة إنجاز مشاريع جديدة في طور الدرس لإنجاز المرحلة الثالثة من البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي لإنجاز حوالي 4000 مسكنا اجتماعيا.

كما ينتظر أن تتطور مؤشرات الأداء للفترة 2026-2030 على النحو التالي:

التقديرات					2025	الإنجازات 2024	الوحدة	مؤشر الأداء:
2030	2029	2028	2027	2026				
24059	21749	18260	16939	15831	13496	13044	عدد تراكمي	العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة في إطار البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي.
6000	5900	5800	5700	5300	4900	4613		العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس
4500	4400	4300	4200	3950	3350	2881		العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الاول
34559	32049	28360	26839	25081	21746	20538		مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة
%48	48%	47%	%46	%45	%44	%43	نسبة تراكمية	معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعيه أو ميسرة أو مقاسم مهيئة

المحور الثاني
تعصير النسيج الاقتصادي
وتطوير البنية التحتية

المقدمة

يشهد العالم تحولات عميقة ومتسارعة شملت مختلف الأبعاد الجيوستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والتي أدت إلى تغير كبير في أنماط الإنتاج والاستهلاك وطرق تنظيم الاقتصادات وموازن التنافس بين الدول. كما أدت إلى خلق واقعا جديدا يتسم بإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية واشتداد المنافسة في الأسواق خاصة جزاء تسارع الانتقال الرقمي والتحول الطاقى وزيادة الاهتمام بالمعايير البيئية.

وفي هذا السياق، تبرز رهانات جديدة للاقتصاد الوطني تستدعي في ذات الوقت تعزيز الصمود وتحسين الأداء والإنتاجية والتوجه نحو مزيد إحداث مواطن الشغل والحد من التفاوت الجهوي والاجتماعي والتأقلم مع محدودية الموارد الطبيعية وتكريس الأمن المائي والبيئي كأولويات قصوى.

وفي هذا الإطار يمثل تعصير النسيج الاقتصادي توجهها محوريا لمخطط التنمية 2026-2030 من خلال الاعتماد على استراتيجيات متكاملة وتدابير إصلاحية غرضها توظيف التكنولوجيات الحديثة بما في ذلك الذكاء الصناعي والنهوض بالتجديد والابتكار للانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد الابتكار والتجديد إلى جانب برامج المساندة الفنية وتأهيل المؤسسات المنتجة وإعادة الهيكلة ورفع قدرات منظومات الإنتاج وتحسين الجودة. كما يؤكد هذا التوجه على تعزيز مساهمة الأنشطة الواعدة والاستراتيجية بما يدعم القدرة على تصدير السلع والخدمات وتنويع الأسواق والاستفادة من الاتفاقيات التجارية مع الشركاء التقليديين والجدد من أجل فتح آفاق للمؤسسات التونسية.

كما يستوجب هذا التوجه تطوير البنية التحتية خاصة تلك المرتبطة بالطرق والموانئ والمطارات والمناطق الصناعية والخدمات اللوجستية والرقمنة، وهو ما يمثل خيارا أساسيا سيتم العمل على تحقيقه خلال سنوات المخطط لإعادة تموقع تونس كمنصة إقليمية ودولية قادرة على كسب رهانات المستقبل وضمان الرفاه للأجيال القادمة.

1.2 إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة

الصناعات المعملية

يعدّ القطاع الصناعي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، حيث يساهم بنحو 15% في الناتج الداخلي الخام ويغطي قرابة 90% من حجم صادرات السلع ويشغل قرابة 20% من إجمالي مواطن الشغل.

واعتباراً لأهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني تبرز ضرورة العمل على الرفع من حركية المؤسسات الصناعية ومن القيمة المضافة بما يعزز مساهمته في الناتج الداخلي الخام. ويستدعي هذا التوجه الاستراتيجي إرساء نموذج صناعي حديث يرتكز على اقتصاد المعرفة والتكنولوجيات الحديثة والنظيفة ويعزز التموقع في سلاسل القيمة ويدعم بناء نسيج صناعي تنافسي قادر على خلق الثروة وعلى استثمار الميزات التفاضلية للجهات وعلى التفاعل بمرونة مع المتغيرات الدولية والوطنية.

ولكسب هذه الرهانات، وجب العمل على تنفيذ استراتيجية متكاملة لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والترفيه من إنتاجيتها وتعزيز الاندماج الاقتصادي والنهوض بالأنشطة الصناعية الواعدة ورفع قيمة الصادرات الصناعية وتعصير البنية التحتية الصناعية.

أهم نتائج الفترة 2021-2025

يبرز تشخيص واقع القطاع الصناعي في تونس خلال الفترة 2021-2025، أنّ الصناعات المعملية تواجه عدة تحديات أثرت بشكل كبير على الحركية الاقتصادية وساهمت في تذبذب النمو الاقتصادي خاصة في ظل تطورات الاقتصاد الدولي والعوامل الظرفية التي واجهته.

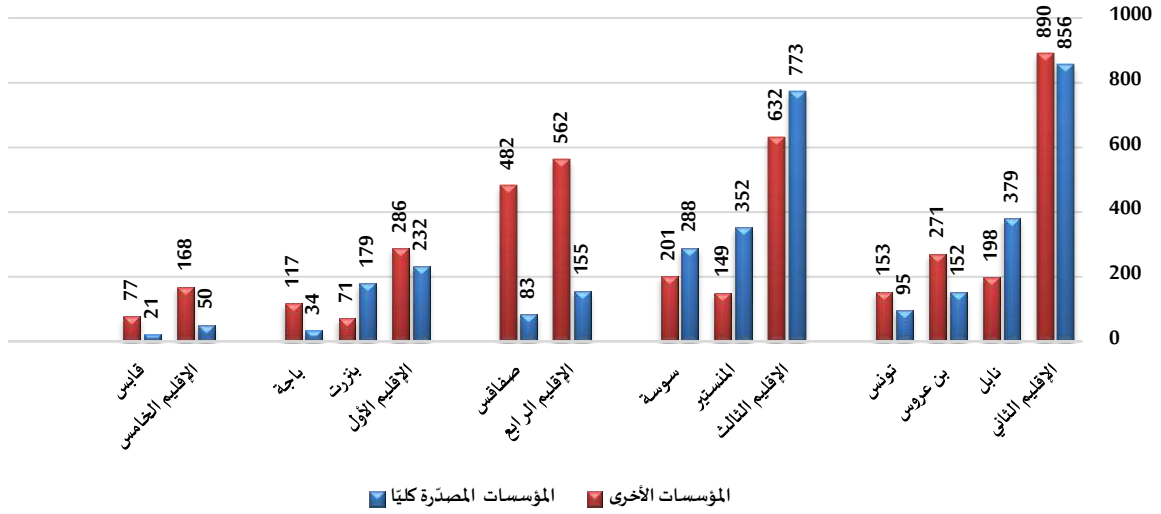
1. التقييم الكمي والنوعي لإنجازات الفترة 2021-2025

النسيج الصناعي

يتكون النسيج الصناعي من 4604 مؤسسة تشغل أكثر من 10 أجراء وإجمالي حوالي 522 ألف مواطن شغل، منها 2066 مؤسسة مصدرة كليا توفر 67% من إجمالي مواطن الشغل. وتتوزع المؤسسات الصناعية بين تونسية (44%) وأجنبية (40.1%) وذات مساهمة أجنبية في رأس مالها (15.9%). ويشكل قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية 31.7% من النسيج الصناعي ويحتل قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الثانية بـ 21.5%، يليه قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ 19.7%.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجهوي للمؤسسات، فإن أهم الوحدات الصناعية خاصة منها الناشطة في القطاعات الكبرى مثل النسيج وقطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية والصناعات التحويلية، تتمركز في المناطق الساحلية. حيث تستقطب 5 ولايات (نابل، بن عروس، المنستير، سوسة، صفاقس) أكثر من 55% من مجموع الوحدات الصناعية باعتبار قربها من الموانئ وسهولة النقل وتوفير البنية التحتية واليد العاملة الملائمة مقارنة بالمناطق الداخلية.

توزيع المؤسسات الصناعية التي تشغل 10 عمال أو أكثر حسب الأقاليم والولايات الأكثر كثافة (سنة 2025)

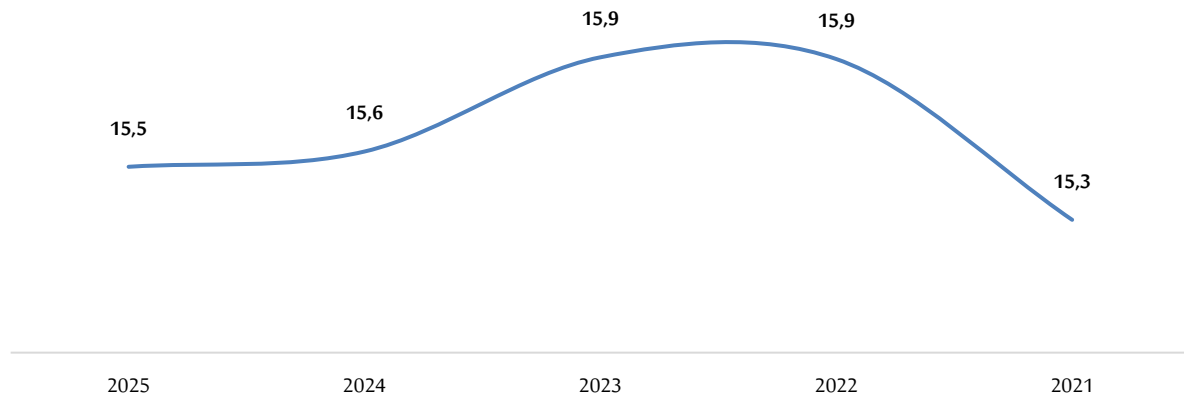


المصدر: وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

القيمة المضافة للصناعات المعملية

لم يشهد قطاع الصناعات المعملية التطور المنتظر خلال الفترة 2025-2021 حيث بلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام معدل 15.6% وذلك بالنظر إلى ضغوطات تغيّرات الأسواق الخارجية وبالأخص ضعف الطلب الخارجي من الدول الأوروبية وتقلبات سلاسل التوريد جراء الازمات الأخيرة وكذلك العوامل الظرفية غير المناسبة.

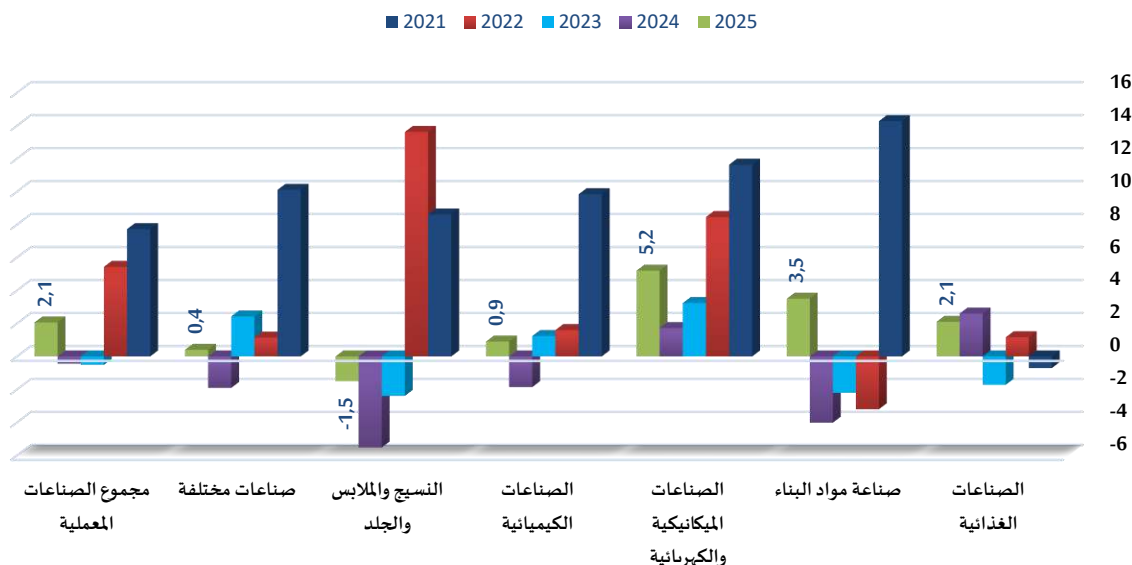
تطور مساهمة الصناعات المعملية في الناتج المحلي 2030-2026 (%)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وشهدت القيمة المضافة خلال الفترة 2025-2021 تغيرات طفيفة مرادها تذبذب أداء يخص الأنشطة الصناعية المعملية وذلك بالنظر إلى التأثير بضعف الطلب الخارجي بالنسبة لكل من الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والظروف المناخية فيما يتعلق بالصناعات الغذائية إضافة إلى الصعوبات الظرفية والهيكلية للأنشطة الصناعية الأخرى.

تطور القيمة المضافة (%) للصناعات المعملية حسب النشاط (بالأسعار القارة)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الصادرات الصناعية:

شهدت صادرات الصناعات المعملية تذبذباً من سنة لأخرى رغم التطور الإيجابي لمعدل الفترة 2021-2025 مثلما يبرزه الجدول التالي:

السنة	2021	2022	2023	2024	2025	معدل الفترة 2025-2021
نسبة التطور (%)	20.96	17.4	11.7	1.0-	6.7	11.2

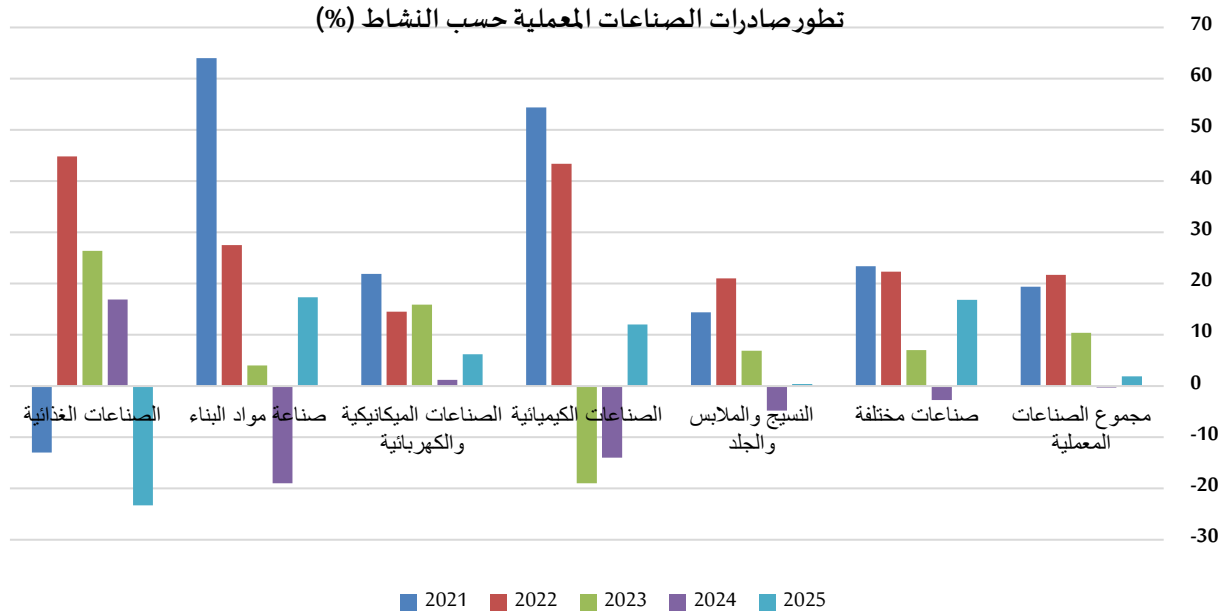
المعهد الوطني للإحصاء

أمكن تحقيق الأهداف المرسومة بالاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد فيما يتعلق بقيمة صادرات الصناعات المعملية بعلاقة مع تحسن صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية، والنسيج، ومواد البناء والصناعات المختلفة. هذا ولا يزال نسق الصادرات الصناعية مرتبطاً بالطلب بالأسواق الأوروبية والمنافسة القوية من طرف دول شرق آسيا. وشهدت واردات القطاع الصناعي زيادة بنسبة 8%، بعلاقة مع تطوّر استيراد مواد التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة. وظلّ الميزان التجاري الصناعي يعاني من عجز هيكلي بسبب ارتفاع واردات المواد الأولية ومعدات الإنتاج مقارنة بالصادرات.

وتبين هيكلية الصادرات التونسية وفق نوع الاستخدام أن المواد النصف مصنعة والتجهيزات والمعدات الصناعية تشكل أكثر من 50% من إجمالي صادرات السلع. كما يُبين تحليل مركز الدراسات الاستشرافية والمعلومات الدولية (CEPII) للصادرات وفق المحتوى التكنولوجي أنّ الصناعة التونسية حققت تقدماً ملحوظاً خلال العشرية الأخيرة، إذ تمثل الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع نحو 12% من إجمالي صادرات السلع. ويعكس هذا المستوى تحسناً في القدرات الصناعية والتكنولوجية، خاصة في بعض القطاعات المرتبطة بالصناعات الكهربائية والإلكترونية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وصناعة مكونات الطائرات والسيارات.

ورغم تسجيل نتائج إيجابية خلال السنوات الأخيرة، فإن هذه المكاسب تظل دون الإمكانيات المتاحة، ولا تعكس انتقالاً هيكلياً واسع النطاق نحو أنشطة تكنولوجية متقدمة، إذ تتركز في عدد محدود من القطاعات والمؤسسات، مع ضعف في الترابطات المحلية ومحدودية تهمين البحث والتطوير. ويبرز في هذا السياق تحدّي الارتقاء في سلاسل القيمة، من خلال تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الابتكار، والتصميم، والهندسة، والتطوير التكنولوجي، بما يمكن الصناعة التونسية من الانتقال من دور المجمع أو المناول إلى دور المنتج والمطور لحلول صناعية ذات قيمة مضافة أعلى وقدرة تنافسية مستدامة.

وفي هذا الإطار، يظل تحقيق نمو اقتصادي قوي وتنوع النسيج الإنتاجي رهين تطوير التموقع الصناعي والتكنولوجي وتحسين الأداء التصديري للصناعات المعملية حيث يعتبر التصنيع الحديث عنصراً أساسياً للتحويل الهيكلي الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني. هذا ويبرز تطور صادرات الصناعات المحلية عدم انتظامية أدائها من سنة لأخرى



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

التنوع في صادرات الصناعات المعملية:

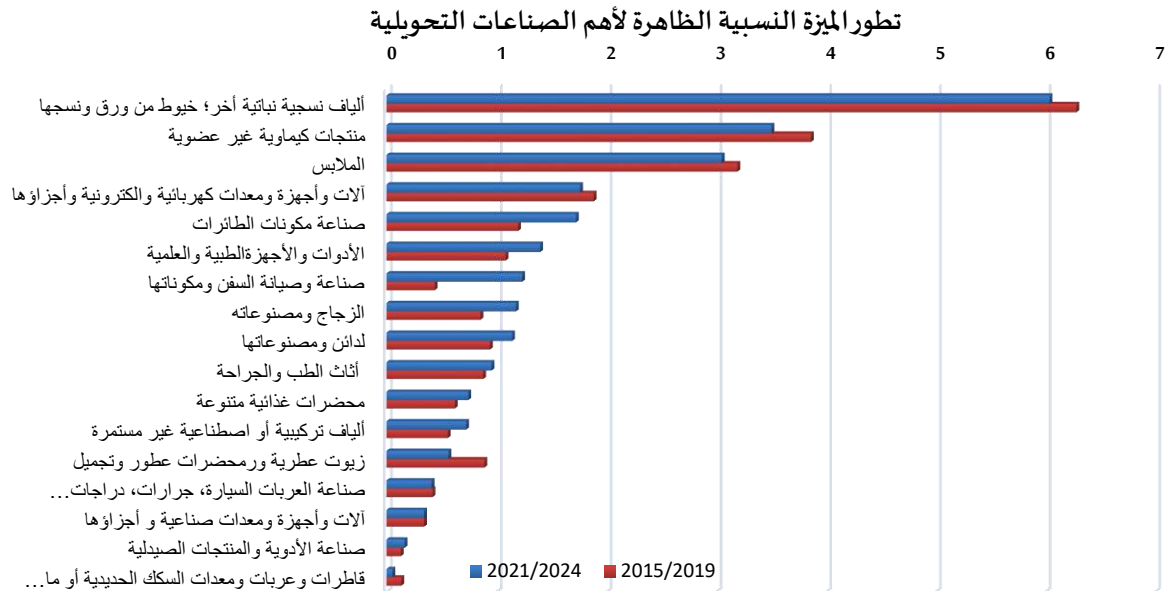
تشكل قطاع الصناعات المعملية العمود الفقري للصادرات التونسية، إذ يستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات السلعية، ويضطلع بدور محوري في إدماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية، غير أن تحليل هيكلية الصادرات الصناعية المعملية يُبرز أن هذا الإدماج ما يزال انتقائياً ومحدود التنوع، سواء على مستوى المنتجات أو على مستوى الأسواق.

فعلى مستوى تنوع المنتجات الصناعية، تتركز صادرات الصناعات المعملية أساساً في عدد محدود من الأنشطة، وعلى رأسها الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وصناعة مكونات السيارات والطائرات، والنسيج والملابس، إضافة إلى بعض الصناعات الغذائية التحويلية. أما على مستوى تنوع الأسواق، فتتسم صادرات الصناعات المعملية بتركيز جغرافي واضح، حيث تُوجّه نسبة كبيرة منها نحو الأسواق الأوروبية التقليدية، خاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا. ويجعل هذا التمرکز الجغرافي الأداء التصديري الصناعي حساساً للتقلبات الظرفية الاقتصادية خاصة منها الطلب الخارجي، وفي المقابل لا يزال التصدير نحو في الأسواق الناشئة ذات الطلب المتنامي على المنتجات الصناعية، لا سيما في دول إفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط، وبعض الدول الآسيوية.

ويحد هذا النمط من التركيز المزدوج القطاعي والجغرافي من قدرة الصناعات المعملية على لعب دور رافعة حقيقية للتحويل الهيكلي ويُضعف مساهمتها في تحقيق نمو صناعي مستدام ومرن. ومن ثم، فإن تنوع صادرات الصناعات المعملية يصبح توجهاً استراتيجياً للسياسة الصناعية الوطنية من خلال دعم الانتقال نحو منتجات صناعية أكثر تعقيداً وتكاملاً تكنولوجياً وتشجيع تطوير سلاسل قيمة محلية أكثر عمقاً وتوسيع قاعدة الأسواق المستهدفة بالاستناد إلى الأقطاب التكنولوجية والعناقيد الصناعية كآليات تنظيمية لرفع الإنتاجية والتنوع الأفقي والعمودي للمنتجات وتحفيز الابتكار وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية خاصة الصغرى والمتوسطة منها.

تنافسية الصادرات الصناعية: الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية

ويُبرز تحليل الميزة النسبية الظاهرة⁴ للصناعات المعملية التونسية خلال العشرية الأخيرة وخاصة الفترة 2021-2024 تفاوتًا هيكليًا واضحًا بين الفروع ويعكس في آن واحد مكان قوة راسخة وإمكانات للارتقاء وحدودًا بنيوية لا تزال تكبح مسار التحول الصناعي.



المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

مقاربات السياسة الصناعية الناجعة للارتقاء بالجهد التصديري كما وكيفًا

الفروع ذات الميزة النسبية القوية: من التثبيت إلى الارتقاء الوظيفي

تشمل هذه الفئة صناعات تتمتع تونس فيها بتموقع تنافسي مستقر داخل سلاسل القيمة العالمية، على غرار المعدات الكهربائية والإلكترونية ومكونات السيارات والطائرات والصناعات البحرية المتقدمة (بناء اليخوت وصيانة السفن) والأجهزة الطبية والعلمية إلى جانب بعض الصناعات الغذائية والمعملية والنسيج التقني. ويعكس هذا الأداء تراكم خبرات إنتاجية واندماجًا قويًا في منظومات تصديرية موجهة للخارج، وإن ظل هذا التموقع في عدد من الحالات متركزًا في أنشطة التجميع والمناولة.

ويُمثل نشاط مكونات السيارات مثالًا مرجعيًا للانتقال من الاندماج الصناعي القائم على الميزة النسبية إلى تموقع تنافسي مستدام داخل سلاسل القيمة العالمية. فقد مكّن التموقع التاريخي لتونس في هذا المجال، إلى جانب توفر قاعدة واسعة من الكفاءات الهندسية والتقنية

⁴ تمثل الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية أداة كمية مركزية لتشخيص موقع الصناعة الوطنية داخل التجارة الدولية، إذ تتيح قياس درجة التخصص القطاعي وتحديد الفروع التي تتمتع فيها المؤسسات التونسية بقدرة تنافسية فعلية في الأسواق الخارجية. ولا تقتصر أهمية هذا المؤشر على توصيف الأداء التصديري القائم، بل تمتد إلى إبراز طبيعة التموقع داخل سلاسل القيمة العالمية بين أنشطة منخفضة القيمة المضافة وأخرى أكثر تعقيدًا وتكنولوجيا. ويكتسي هذا التحليل أهمية خاصة في مسار بناء نموذج صناعي تونسي حديث ومستدام بالنظر إلى اعتماد النمو الصناعي بدرجة كبيرة على التصدير وما يطرحه ذلك من رهانات تتعلق بجودة هذا التخصص. وعليه، يسمح احتساب الميزة النسبية بالتمييز بين ميزات قائمة على عوامل تقليدية وأخرى ديناميكية ناتجة عن تراكم القدرات الإنتاجية والتنظيمية والتكنولوجية، بما يوفر أساسًا تحليليًا لتوجيه السياسة الصناعية نحو التنوع والارتقاء في سلاسل القيمة.

خاصة في الكهرباء والإلكترونيك والميكاترونيك والأنظمة المدمجة، من الاندماج في حلقات إنتاجية متقدمة داخل المنظومة الأوروبية لصناعة السيارات. غير أنّ استدامة هذا التوقع تقتضي الانتقال من الحلقات الحالية لصنع المكونات إلى وظائف صناعية ذات قيمة مضافة أعلى والتحكم المتدرج في مجموعة أوسع من الوظائف الصناعية، تشمل التصميم الهندسي والاختبارات المتقدمة وتكييف المنتجات وتطوير المكونات المرتبطة بالتحويلات التكنولوجية الجارية ولا سيما المركبات الكهربائية والمتصلة. ويتيح هذا المسار بناء تموقع صناعي متعدد الحلقات داخل السلسلة القيمة ويعزز القيمة المضافة المحلية ويحدّ من هشاشة الاندماج ويُرسّخ دور تونس كمركز صناعي متخصص وقابل للاستدامة في صناعة مكونات السيارات دون استهداف مرحلة التجميع النهائي.

وينطبق منطق التوقع المستدام متعدد الحلقات داخل سلاسل القيمة كذلك على قطاعي مكونات الطائرات والصناعات البحرية، حيث تستند التنافسية الدولية أساساً إلى التخصص الوظيفي وليس إلى التكامل الرأسي. ففي مجال الطيران، مكن اندماج تونس في تصنيع المكونات الدقيقة والأنظمة الكهربائية مدعوماً بكفاءات هندسية ومعايير ذات جودة عالية، من بناء تموقع صناعي واعد يستوجب اليوم تعميقه عبر تطوير وظائف الهندسة والاختبارات المتقدمة والخدمات الصناعية المصاحبة. وبالمثل، توفر الصناعات البحرية خاصة بناء اليخوت وصيانة السفن فرصاً ملموسة للارتقاء الوظيفي من خلال الجمع بين التصنيع المتخصص والهندسة البحرية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية بما يعزز تموقع تونس في سلاسل قيمة كثيفة المعرفة وقابلة للاستدامة.

الفروع ذات الميزة النسبية المحتملة: بناء القاعدة الصناعية وتسريع الاندماج

تضمّ هذه الفئة قطاعات تُظهر تحسناً تدريجياً في مؤشرات الميزة النسبية دون بلوغ عتبة الاستدامة، على غرار بعض الحلقات في السلسلة القيمة لصناعة السيارات والصناعات الكيماوية المتقدمة والميكاترونيك والأقمشة والملابس ذات الاستعمال التقني وأثاث الطب والجراحة والزيوت العطرية. وتستمد هذه القطاعات طابعها الواعد من قابليتها للاندماج في سلاسل قيمة ديناميكية أو من ارتباطها الوظيفي والتكنولوجي بالقطاعات ذات الميزة المؤكدة.

الفروع ذات الميزة النسبية الضعيفة: انتقائية استراتيجية وإعادة توجيه الموارد

تشمل هذه الفئة بعض الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية، على غرار الصناعات الدوائية وآلات الإنتاج الصناعي والتي لا تُظهر في وضعها الراهن تموقعاً تنافسياً واضحاً. غير أنّ ضعف الميزة النسبية الحالية لا ينفى طابعها الاستراتيجي على المدى المتوسط بل يبرز الحاجة إلى مقارنة انتقائية لتطوير القدرات وتوطيد المعرفة وبناء قاعدة صناعية تدريجية.

وتُعَدّ الصناعات الدوائية من بين القطاعات الواعدة ذات البعد التجديدي في الاقتصاد التونسي، ليس بالنظر إلى حجم صادراتها الحالي، بل لما تتيحه من إمكانات ارتقاء وظيفي في سلاسل القيمة العالمية القائمة على المعرفة والتنظيم. حيث تمتلك تونس مقومات تموضع انتقائي في حلقات ذات قيمة مضافة مرتفعة من السلسلة الدوائية بفضل قاعدة معتبرة من الكفاءات في مجالات الطب والصيدلة والبيولوجيا والبيوكيمياء إلى جانب صناعية محلية قوية تتوزع بين قطاع خاص وقطاع عام وإطار قانوني يدعم الاستثمار المحلي والأجنبي ويسعى لتوسيع الصادرات إلى إفريقيا والأسواق العربية، مع التركيز على الجودة العالية لتكون تونس منصة تصدير دوائي إقليمية.

وفي هذا الإطار، يبرز التوقع في أنشطة البحث التطبيقي والتجارب السريرية وتطوير الصيغ الدوائية إضافة إلى خدمات التنظيم والتسجيل الدوائي كمسارات واقعية للارتقاء الصناعي، تتيح الانتقال من نموذج تصنيع تقليدي موجه للسوق المحلية إلى نموذج أكثر اندماجاً في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. ويعزز هذا التوجه توفر منظومة صحية جامعية وكلفة تنافسية للكفاءات وإمكانية تطوير أقطاب تكنولوجية صحية تربط بين المؤسسات الصناعية ومراكز البحث والمستشفيات الجامعية.

وعليه، تمثل الصناعة الدوائية مجاًلاً استراتيجياً لتحويل الميزة النسبية القائمة على رأس المال البشري إلى ميزة تنافسية مستدامة شريطة اعتماد سياسات صناعية وتنظيمية موجهة قادرة على تشجيع الشراكات الدولية وتثمين البحث والتطوير وتعميق الاندماج المحلي في سلاسل القيمة بما يدعم مسار التنوع الاقتصادي ورفع كثافة المعرفة في الصناعات المعملية التونسية.

وينطبق هذا الأمر على صناعة الآلات الصناعية وهي معدات ميكانيكية أو كهربائية أو روبوتية مصممة لتسريع وتحسين الإنتاج من خلال تحويل المواد الخام أو تجميعها أو تغليفها أو تشكيلها. وتتراوح هذه الآلات من آلات التشكيل (الثني، القطع) والتشغيل الآلي (التحكم

الرقعي الحاسوبي، الروبوتات) والتجميع (اللحام) إلى حلول متخصصة لقطاعات معالجة الأغذية والطب (التعقيم، الدقة) والبناء، مما يحسن الكفاءة والدقة مع تقليل التدخل البشري.

من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية: الصناعة التونسية وهران التحول النوعي

لا يُعد توفر ميزة نسبية في حد ذاته ضماناً لاستدامة التنافسية الصناعية، إذ تظل هذه الميزة بطبيعتها ساكنة ومشروطة بعوامل تكلفة أو تموقع ظرفي. ويتمثل التحدي الجوهري أمام الصناعة المعملية التونسية في تحويل المزايا القائمة أو الناشئة إلى مزايا تنافسية ديناميكية قائمة على الإنتاجية والجودة والابتكار والقدرة على الارتقاء الوظيفي داخل سلاسل القيمة، من التجميع إلى الهندسة والتصميم والاختبارات المتقدمة والخدمات المرتبطة بالمنتج.

يفرض التصنيف الكمي للفروع الصناعية اعتماد سياسة صناعية تفضلية تركز على مواءمة أدوات التدخل مع درجة نضج كل قطاع داخل سلاسل القيمة:

- تثبيت وتعميق الفروع ذات الميزة القوية عبر دعم الارتقاء الوظيفي والابتكار التطبيقي.
- تسريع الاندماج في الفروع ذات الميزة المحتملة من خلال الاستثمار وتوطين التكنولوجيا والشراكات الصناعية.
- انتقائية استراتيجية في الفروع ذات الميزة الضعيفة مع توجيه الموارد نحو بناء القدرات القابلة للتحويل.

الأقطاب التكنولوجية والعناقيد الصناعية

تشكل الأقطاب التكنولوجية والعناقيد الصناعية الأداة التنفيذية المركزية لترجمة هذا التشخيص الكمي إلى مسار تحولي ملموس، إذ يتيح تحويل الميزة النسبية الساكنة إلى قدرات إنتاجية متقدمة عبر تجميع الفاعلين وتوطين المعرفة وتسريع الابتكار التطبيقي وتعميق المحتوى المحلي. ولا تُطرح هذه الأقطاب كآلية دعم عامة فقط، بل كأداة موجهة لخدمة القطاعات القاطرة خاصة الصناعات الكهربائية والإلكترونية ومكونات السيارات والطائرات والصناعات البحرية والصناعات الطبية وصناعة الآلات الصناعية وصناعة النسيج التقني، بما يعزز مساهمة الصناعات المعملية في التنوع الاقتصادي والنمو طويل الأمد.

أما على المستوى النوعي فقد ارتكزت الجهود خلال الفترة 2021-2025 على المحافظة على النسيج الصناعي وتطويره من خلال:

النهوض بالقدرة التنافسية للمؤسسات والنهوض بالاستثمار الصناعي:

- دعم ومساندة المؤسسات الصناعية من خلال تمكينها من الحصول على امتيازات جبائية في إطار التشجيع على الصناعة المحلية.
- توفير المنح ضمن برامج التأهيل الصناعي وبرنامج دعم الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية.
- مواصلة العمل بخطط اعتماد دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- امتياز تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بالنسبة للقروض المسندة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- إصدار قانون التمويل التشاركي لتمويل باعثي المشاريع الجدد.

التطوير التكنولوجي وتعزيز الجودة والاستدامة والتحول الرقمي والبحث والتطوير:

- إنجاز مراكز مختصة في الغرض إضافة إلى توسعة مراكز البحث والتطوير الخاصة في عدد من المؤسسات الصناعية. والجدير بالذكر أنّ بعض المؤسسات الصناعية نجحت في تأقلمها مع التوجهات التكنولوجية الحديثة على غرار مرونة الانتقال نحو تصنيع السيارات ومكوناتها خاصة الكهربائية منها والصناعة الذكية والبيوتكنولوجية والتقنيات الهادفة للحدّ من البصمة الكربونية.
- تنفيذ مشروع النهوض بالواردات من البلدان النامية (CBI) الذي يهدف إلى تعزيز قدرة القطاع على تصدير الملابس الجاهزة إلى الأسواق الأوروبية وفقاً لمتطلبات المعايير البيئية والاقتصاد الدائري.

- انخراط المؤسسات الصناعية في الاقتصاد الدائري والمستدام على غرار التجربة النموذجية لتثمين نفايات الملابس المستعملة في توفير الطاقة البديلة لمصنع إسمنت جبل الوسط.

2. الإشكاليات القطاعية

يواجه القطاع الصناعي عدة إشكاليات تحدّ من قدرته التنافسية ودوره في دفع النموّ وخلق مواطن شغل يتمثّل أبرزها في:

- تعقد الإجراءات الإدارية وضعف الإحاطة والمرافقة التي أدت إلى عزوف المستثمرين على بعث المشاريع خاصة في المناطق الأقل تنمية.
- تعدد الصعوبات البيئية العامة (التمويل، الجباية، اللوجستيك)، التي تعيق التنمية الصناعية.
- ضعف القيمة المضافة ومستوى الإدماج المحلي لبعض الأنشطة الصناعية إضافة إلى ضعف إنتاجية الصناعات التحويلية.
- صغر حجم المؤسسات الصناعية وضعف تنافسياتها.
- تركّز الصادرات على الأسواق الأوروبية ومحدودية التصدير للأسواق الجديدة.
- تواضع جهود البحث والتطوير لدى المؤسسات الصناعية وقلة تثمين الابتكارات.
- نقص التنسيق بين القطاع الصناعي ومؤسسات التكوين بخصوص المؤهلات التقنية والمعرفية.
- بطيء نسق تنفيذ المواثيق القطاعية المعتمدة.

1. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بالسياسة الصناعية

على الصعيد الدولي والإقليمي، شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة تمسّ المنظومات الصناعية والبنية التحتية الداعمة لها، نتيجة التطوّر التكنولوجي السريع وتغيّر أنماط الإنتاج والاستهلاك والضغط البيئي المتزايدة. وقد أعادت هذه التحولات صياغة مفهوم الصناعات المعملية والبنية التحتية الصناعية، التي لم تعد تقتصر على أساليب الإنتاج والمناطق الصناعية التقليدية، بل أصبحت تشمل مكونات رقمية وبيئية ولوجستية متكاملة. وتتلخص أهم التحولات فيما يلي:

التحول نحو الصناعة الذكية (Industry 4.0)

- رقمنة العمليات الصناعية عبر استخدام الروبوتيك والذكاء الاصطناعي.
- الحاجة إلى شبكات اتصال متطورة (5G) وأنظمة تحكم رقمية داخل المصانع.
- بروز مناطق صناعية ذكية تعتمد على التحليل الفوري للبيانات وتحسين الإنتاجية.

الانتقال الطاقّي نحو الاقتصاد منخفض الكربون.

- التوجه العالمي نحو الطاقات المتجددة وتقليص الانبعاثات خاصة أمام عدم استقرار أسعار الطاقة والمواد الأولية.
- تزايد أهمية "المناطق الصناعية الخضراء" المجهزة بمحطات شمسية ورياح.
- دمج مفاهيم الكفاءة الطاقية في التصميمات الصناعية.

إعادة توطين سلاسل القيمة الصناعية.

- سعي الدول الأوروبية والآسيوية إلى تقريب مواقع الإنتاج من الأسواق النهائية لتقليص المخاطر.
- تزايد أهمية شمال إفريقيا كموقع بديل تنافسي.
- تأثير سلاسل القيم العالمية بتواتر النزاعات والصراعات الإقليمية.

بروز الاقتصاد الرقمي والدائري والتصنيع المستدام.

- الرقمنة الصناعية والبيانات الكبرى (Big Data & Cloud).
- اعتماد البيانات في اتخاذ القرار الصناعي الفوري وتحسين الصيانة والإنتاج مع بروز الحاجة إلى حماية إلكترونية قوية.
- الانتقال من نموذج "الاستهلاك ثم الرمي" إلى نموذج يعتمد على إعادة الاستخدام والتدوير.

- انتشار الصناعات البيئية التي تستغل النفايات كمواد أولية.

العولة الجديدة والتكامل الإقليمي.

- تراجع العولة التقليدية وبروز تجمعات اقتصادية إقليمية.
- إعادة توزيع الاستثمارات الصناعية وفق معايير القرب والجودة.
- تسجيل صعوبات جديدة كفرض بعض الدول سياسات تجارية حمائية وارتفاع التكاليف اللوجستية.

أما على الصعيد الوطني، فسيتم تكريس التعويل على الذات بتطوير قدرات المؤسسات الصناعية الوطنية ورفع نسبة الاندماج باستغلال الموارد المتاحة وكفاءة ومهارة البشرية التونسية ومخرجات منظومة البحث العلمي للتجديد الصناعي مع تطوير المؤسسات والمنشآت العمومية ورفع أدائها في إطار برنامج متكامل لإعادة هيكلتها وتعزيز دورها كدافع للتنمية الجهوية والتنمية العادلة.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

انطلاقاً من المقترحات التي تقدمت بها مختلف المجالس المحلية والجهوية والإقليمية من جهة، وبناء على مخرجات الدراسة الاستراتيجية للصناعة والتجديد في أفق 2035 وأخذاً بعين الاعتبار للفرص والتحديات الناتجة عن التحولات والتطورات على الصعيدين الوطني والعالمي من جهة أخرى، تم ضبط الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة الصناعية الوطنية بهدف رفع التحديات المطروحة والنهوض بالاقتصاد الوطني والاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة والعادلة.

وتتمثل الأولويات الاستراتيجية ذات العلاقة بتطوير ودعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي خلال الفترة 2030-2026 فيما يلي:

- تطوير نمو الصادرات الصناعية للمرور إلى 25000 مليون دولار سنة 2030،
 - تطوير مواطن شغل (المؤسسات التي تشغل 10 أو أكثر) إلى 740 ألف مواطن شغل سنة 2030.
 - رقمنة 40% من المؤسسات الصناعية في أفق 2030.
- وتهدف الرؤية الاستراتيجية للصناعة والتجديد إلى تركيز مقومات صناعة ذات قدرة تنافسية عالية وذات محتوى تكنولوجي متطور تمكن من نمو شامل وعادل حيث ستركز الخطة الاستراتيجية المقترحة على التجديد صلب المؤسسة وعلى مواكبة التغيرات العالمية خاصه الانتقال البيئي والرقمي للاقتصاد وتعزيز تموقع القطاع ضمن سلاسل القيمة العالمية والتجديد والتطوير التكنولوجي. وفي هذا الإطار، تتمثل التوجهات والأهداف الاستراتيجية للقطاع الصناعي خلال الفترة 2030-2026 فيما يلي:
- دعم السيادة الصناعية وتحقيق الأمن الطاقى والغذائى والدوائى.
 - تشجيع الابتكار والتحول الرقمي والصناعة الذكية لتحسين الإنتاجية والتنافسية والتموقع في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.
 - الانتقال نحو اقتصاد دائري وأخضر ودعم المبادرات الصناعية المستدامة والحدّ من انبعاثات الكربون.
 - تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
 - تحسين وتحسين الإطار القانوني والمؤسساتي بما يدعم الاستثمار الصناعي والتنافسية.
 - ملاءمة وتيرة الصادرات مع وتيرة الطلب العالمي من خلال تعزيز الصادرات للمنتجات الصناعية التي تشهد زيادة في الطلب العالمي.

III. مضمون السياسة الصناعية

ترتبط القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية بدرجة أولى بالتجديد والتطور التكنولوجي بجميع أشكاله صلب المؤسسة مع ضمان توفر بيئة ملائمة للاستثمار. وتعتبر هذه التحديات بالغة الأهمية خاصة في ظل المنافسة العالمية الشديدة للأسواق الخارجية في هذا المجال مما يدفع المؤسسات الصناعية إلى ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والاندماج في مسارات التحول الرقمي والبيئي.

ولتجسيم أبعادها المجالية للتنمية، تعتمد السياسة الصناعية على مقاربة تهدف إلى بلورة مقومات نسيج صناعي معاصر ومتوازن عبر تعميم مناطق صناعية عصرية على مختلف جهات البلاد. كما تسعى هذه المقاربة إلى توجيه وتوزيع مواقع الاستثمار الصناعية الجديدة نحو الجهات الداخلية عبر تأهيل المناطق القائمة بما ينسجم مع الميزات التفاضلية لكل جهة.

ويستند تحقيق هذه التوجهات إلى تعزيز التكامل بين الأقطاب وإرساء شبكة صناعية متعددة المراكز قادرة على استيعاب الصناعات المعملية خاصة منها الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، والأنشطة المبتكرة مع توجيه الخرائط الاستثمارية حسب الميزة التفاضلية لكل منطقة، بما يمكن من خلق مواطن شغل قارة، ودفع تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وتحقيق تنمية صناعية مندمجة ترسخ موقع تونس كمنصة إقليمية للصناعة والابتكار.

كما تعتمد المقاربة الجديدة على جملة من الآليات العملية الكفيلة بتجسيم التوزيع المجالي للنشاط الصناعي وتعزيز تنمية الأقطاب المتمثلة أساسا في تهيئة وتعصير المناطق الصناعية وفق معايير حديثة تشمل تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات اللوجستية وربطها بشبكات النقل والموانئ، مع توجيه جزء مهم من هذه المشاريع نحو الجهات الداخلية خصوصا في ظل وجود منظومة حوافز موجّهة للاستثمار سواء عبر الامتيازات الجبائية أو آليات التمويل أو مراقبة المؤسسات.

وفي نفس السياق، سيتم العمل على مزيد تحسين مناخ الاستثمار بما يسمح من إرساء شبكة صناعية متعددة المراكز قادرة على تعزيز الاندماج الاقتصادي بين الجهات وتدعم تنافسية الصناعة الوطنية.

وفي هذا الإطار وتجسيما للتوجهات الاستراتيجية المرسومة، سيتم العمل خلال الفترة 2020-2030 على اتخاذ جملة من الإجراءات والإصلاحات الموجهة إلى مختلف الأنشطة الصناعية، والتي تتمحور أساسا في:

1. التحول الرقمي:

لم يعد الانخراط في مبادرات الصناعة الذكية 4.0 والتحول الرقمي خيارا بل ضرورة ملحة في ظل التطور التكنولوجي الحاصل على الصعيد الدولي. وللقطاع الصناعي في تونس من المقومات التي تجعله قادرا على التمتع في مجال الصناعة الذكية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتُعزز الصناعة القائمة على المعرفة والابتكار، فضلا عن أن تسريع التحول الرقمي يعزز تنافسية القطاع الصناعي ونمو المؤسسات والاستدامة الصناعية. كما أن هذا التحول يساعد على اقتحام أسواق جديدة ويساهم في إيجاد حلول سريعة لمختلف الإشكاليات وتحسين جودة المنتجات بأقل التكاليف.

وفي هذا السياق تم اعداد برنامج عمل بغرض تجسيد أهداف الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد في أفق سنة 2035 والتي تسعى إلى تحقيق صناعة قوية تعتمد على الرقمنة، وذلك من خلال تطوير قدرات الصناعة التونسية وتعزيز تنافسية المؤسسات في مختلف المجالات وجعلها قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم التحول نحو الصناعة الذكية (Industry 4.0) من خلال:

- تنفيذ مشاريع تشخيص، مرافقة، وتكوين المؤسسات لاعتماد تقنيات الإنتاج الذكي والرقمنة وتطوير آلية لتمويل العبور إلى الصناعة الذكية وإحداث منصة موحدة "e-industrie" تشمل مختلف الخدمات الرقمية لدعم تنافسية المؤسسات الصناعية.
- دعم الصناعات الذكية والتحول الرقمي للمؤسسات عبر الية Industrie 4.0 ITP
- إنشاء منصة وطنية رقمية للتجديد.
- إحداث مركز لدعم التحول الرقمي للشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى مساعدتها على تبني التكنولوجيا الحديثة.
- تطوير المهارات الصناعية وملاءمة برامج التكوين مع متطلبات الصناعة الذكية.

2. دعم وتشجيع عوامة المؤسسات:

- يتيح انفتاح القطاع الصناعي على الأسواق العالمية والولوج إلى الأسواق الجديدة والواعدة آفاقا جديدة لرفع صادرات المؤسسات التونسية وتطوير منتجاتها وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال توفير منتجات صناعية ذات جودة عالية. ويستوجب ذلك العمل على:
- تكثيف دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتجمعات الصناعية.
 - العمل على إنشاء مجمعات صناعية ومراكز كفاءة توفر فرصاً واعدة للتصنيع، من خلال جمع شركات مكملية لبعضها البعض ضمن منطقة جغرافية واحدة.

3. النهوض بالاستثمارات ذات الأثر في القطاع الصناعي:

- من بين ركائز السياسة الصناعية، دعم الاستثمارات ذات الأثر من خلال تحسين مناخ الأعمال وتحديث الإطار التشريعي لتشجيع الاستثمار في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية. وذلك بهدف تعزيز القدرة التنافسية للقطاع بما يساهم في رفع الصادرات الصناعية وزيادة مساهمة الصناعة في النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل. وفي هذا الإطار، سيتم العمل خلال الخماسية المقبلة على:
- تعزيز البعد الاجتماعي والبيئي في منظومة الحوافز وذلك بالعمل على ربط الحوافز بمدى تأثير المشاريع على التنمية الجهوية والاجتماعية وليس فقط على مؤشرات اقتصادية.
 - تعزيز القدرات المؤسسية في اتجاه مزيد حوكمة الاستثمار ودعم المجهودات في مرافقة المستثمرين وتقديم خدمات متطورة.
 - مرافقة المستثمرين فيما بعد الإحداث لدفع المبادرة الخاصة وديمومة المؤسسات.
 - تفعيل منظومة التمويل التشاركي كآلية مبتكرة لدعم الاستثمار وريادة الأعمال وتعزيز التنمية.
 - مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل الصناعة حيث ينتظر أن تتم المصادقة على ملفات طلبات التأهيل الواردة من المؤسسات الصناعية مثلما يبينه الجدول التالي:

ملفات طلبات التأهيل

2030	2029	2028	2027	2026	
290	260	240	220	200	تأهيل الصناعة (عدد الملفات)
520	480	440	400	370	الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية (عدد الملفات)

(وزارة الصناعة والمناجم والطاقة)

- إرساء نموذج صناعي مبتكر ومستدام في إطار الرؤية الجديدة لبرنامج التأهيل يعتمد على التأقلم مع الواقع الجديد في التميز الصناعي الذي لا تقتصر فيه القدرة التنافسية على خفض التكاليف وإنما على:
- ✓ الابتكار: إدماج تقنيات الصناعة 4.0 والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتشجيع على التحول نحو صناعة ذكية فعالة ومواكبة للتحولات العالمية.
- ✓ الاستدامة: مساندة المؤسسات الصناعية في مجال التحول البيئي وتشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والدائري وتقليص البصمة الكربونية وذلك من خلال تنفيذ برنامج "PMN Décarbonation" الذي شهد انخراط 17 مؤسسة منذ شهر ماي 2024.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية: تنفيذ برامج إعادة هيكلة الشركة التونسية لصناعة الحديد "الفولاذ" والشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق والشركة التونسية للسكر وشركة إسمنت بنزرت وشركة إسمنت أم الكليل.
- تحسين الجودة والإنتاجية الصناعية، من خلال نشر منهجيات فعالة مثل برنامج Kaizen، لتعزيز الأداء المؤسسي وضمان الجودة.
- إحداث العلامات المميزة للجودة: وذلك من خلال:
- ✓ دعم ومساندة المؤسسات على وضع أنظمة التحكم في الجودة والاسترسال والانخراط في إشهاد المنتج ووضع العلامات المميزة للجودة (AOC و FQL و BIO...).

- ✓ وضع برامج تعرف بالعلامة التونسية لجودة المنتجات الغذائية لدى المستهلك النهائي.
 - ✓ إرساء العلامة المميزة للجودة لزيت الزيتون وتنظيم المناظرة الوطنية لنيل الجائزة الوطنية لأحسن زيت زيتون معلب.
- وفي إطار الحرص على دعم التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من التوجهات الرئيسية للقطاع الصناعي (خاصة تصدير المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع واستقطاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية المجددة والتي ستمكن من نقل التكنولوجيا ونقل المعرفة والقيام بمشاريع بحث وتطوير وتنويع منتجاتها)، سيتم العمل على تحقيق المحاور الاستراتيجية التالية:
- تطوير واستغلال اتفاقيات التبادل الحر مع السوق الأوروبية والإفريقية.
 - تطوير الصادرات وتشجيع المؤسسات الصناعية التونسية على الانتصاب بالأسواق الخارجية.
 - دعم الاستثمارات المباشرة الخارجية.

4. تطوير الاختصاصات القطاعية وسلاسل القيمة الواعدة

علاوة على تطوير القطاعات التقليدية ودعم تنافسيتها، سيتم العمل على تشجيع الصناعات ذات الأولوية وذات محتوى تكنولوجي عالي على غرار صناعة مكونات السيارات، الصناعات الصيدلانية، الجلود والأحذية، الصناعات الإلكترونية، صناعة مكونات الطائرات، صناعة قوارب الترفيه، وذلك عبر إعداد موائيق شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وستشمل خطة العمل في هذا الإطار دعم القدرة التنافسية وتطوير القطاعات الواعدة:

قطاع الصناعات الغذائية:

يؤدي قطاع الصناعات الغذائية دورا هاما في الاقتصاد الوطني باعتبار مساهمته في ضمان الأمن الغذائي الوطني وصادرات البلاد، حيث يساهم بأكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي و10% من صادرات الخيرات. ومن هذا المنطلق، سيتم العمل خلال فترة المخطط 2026-2030 على مزيد النهوض بقطاع الصناعات الغذائية وذلك من خلال:

- تفعيل خلية يقظة الذكاء الاقتصادي لمنظومتنا زيت الزيتون والتمور مع سحب هذه اليقظة تدريجيا لتشمل كامل أنشطة قطاع الصناعات الغذائية.
- الرفع من القيمة المضافة للمنتجات الغذائية عبر اعتماد أساليب تصنيع نظيفة ومبتكرة.
- العمل على دفع صادرات منتجات القطاعات الواعدة وتطوير سلاسل القيمة.
- تعزيز السلامة الصحية للمنتجات الغذائية من خلال مواصلة المصادقة الفنية للمؤسسات الناشطة في مجال تحويل المنتجات ذات أصل نباتي إلى حين استكمال صدور النصوص التطبيقية للقانون عدد 25 لسنة 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات.
- وضع برنامج ريادة أعمال للمنتجات الغذائية الفاخرة.

صناعة النسيج والملابس والجلود والأحذية

يتسم قطاع النسيج والجلود بأهمية فاعلة في الاقتصاد التونسي ويعتبر قطاعا استراتيجيا، حيث أصبح من بين الصناعات الرائدة التي تشكل ركيزة قوية في الهيكل الاقتصادي. ويعتبر تنوعه في إنتاج الأقمشة والملابس مؤشرا على قدرته على التكيف مع تطلعات السوق المتغيرة. ويضطلع القطاع بدور حيوي في خلق الدخل للعديد من العائلات حيث إنه يؤمن قرابة 34% من مواطن الشغل (المؤسسات التي تشغل 10 أو أكثر) التي توفرها الصناعات المعملية. كما يساهم بـ 18% من صادرات الخيرات. وبالنظر لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني سيتم العمل على:

- إحداث صندوق لتدعيم التحول البيئي والطاقي (معالجة المياه، النفايات).
- إحداث برنامج "الاستدامة الصناعية" لإنشاء محطات معالجة مشتركة في المناطق الصناعية.
- إرساء ودعم الشراكات بين مؤسسات القطاع والمزودين المحليين لتطوير الصناعات الفرعية.
- إقامة معرض دولي للنسيج والملابس في تونس.

- إعداد ميثاق النهوض بالقدرة التنافسية لقطاع صناعة الجلود والأحذية في أفق 2030.
- اعتماد تقنيات مقتصدة للماء.

صناعة مكونات السيارات

تعتبر صناعة مكونات السيارات محركاً هاماً للتشغيل ودعم النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار تركز خطة العمل لقطاع صناعة مكونات السيارات على مواصلة تنفيذ ميثاق النهوض بالقدرة التنافسية لقطاع تصنيع مكونات السيارات كما سيتم العمل في الفترة المقبلة على:

- توفير بنية تحتية صناعية وتكنولوجية متكاملة محفزة للاستثمار "Automotive Smart City".
- التوجه نحو الاستثمار في تصنيع الجيل الجديد من السيارات كالمستعملة للطاقات المتجددة والتقنيات الذكية.
- تعزيز تموقع قطاع تصنيع مكونات السيارات والرفع من محتواه التكنولوجي.
- استقطاب مجامع الشركات الخاصة الكبرى للاستثمار في مشاريع هامة لتصنيع جزء من الحاجيات الوطنية من السيارات مع تحقيق نسبة إدماج عالية.
- الرفع من قيمة الصادرات من خلال استهداف أسواق جديدة.

مكونات الطائرات

يصنّف صناعة الطائرات ومكوناتها ضمن القطاعات الواعدة المؤثرة في اقتصاديات العالم، إذ أنها تساهم بشكل فعال في تعزيز التكنولوجيا وتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار وتحفيز النمو وتطوير هيكلية الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، تم ضبط برنامج عمل يشمل عدة محاور تركز أساساً على إعداد ميثاق للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع مكونات الطائرات في تونس في أفق 2030 بهدف إلى:

- تعزيز مركز الامتياز في مهن صناعة الطائرات (CEMIA) بالمعدات والمدرّبين اللازمين.
- تبسيط الإجراءات الجمركية بين الشركات في قطاع تصنيع الطائرات (جواز سفر جمركي).
- تنقيح التشريعات المتعلقة بمعالجة نفايات الشركات المصدرة كليا.
- إنشاء خلية اتصالية خاصة بمصنعي مكونات الطائرات في تونس.
- تنفيذ استراتيجية للترويج لموقع تونس كوجهة ذات تنافسية للاستثمار في مجال تصنيع مكونات الطائرات.

الصناعات الكهربائية والإلكترونية والمكونات الذكية:

تُعدّ الصناعات الكهربائية والإلكترونية من الركائز الأساسية للمنظومة الصناعية العالمية، نظراً لارتباطها الوثيق بسلاسل الإمداد في قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وعلى رأسها صناعة السيارات والطيران/الفضاء. وتتسم هذه القطاعات بهيكلية صناعية مركّزة، تقودها مجموعة محدودة من كبار المصنّعين العالميين ومتكاملي الأنظمة، في مقابل شبكة واسعة من المزودين المصنّعين ضمن مستويات متعدّدة بحسب درجة تعقيد المكونات والأنظمة المنتجة. وفي ظل التحولات الجارية تبرز فرص متزايدة أمام الدول القادرة على توفير قاعدة صناعية مرنة، ذات كفاءة تقنية وتنظيمية.

في هذا السياق، مكّنت التوجهات والسياسات الصناعية التي اعتمدتها تونس خلال العقود الماضية من بناء قطاع يتمتع بدرجة معتبرة من الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. وقد ارتكز هذا الاندماج في مرحلة أولى على تصنيع مكونات نصف مصنّعة، مثل الكوابل، ومعدات توزيع الكهرباء، والمراكم والبطاريات، قبل أن يتوسّع تدريجياً ليشمل مكونات جاهزة وإلكترونيات مدمجة ذات استعمالات صناعية متقدمة، موجّهة أساساً لقطاعات السيارات والطيران/الفضاء، إضافة إلى الأجهزة الطبية والعلمية وأنظمة وتجهيزات التوصيل المتخصصة.

وقد توجّهت هذه المنتجات أساساً نحو الأسواق الأوروبية، حيث فرضت متطلبات الجودة والامتثال للمعايير الدولية (السلامة، التتبع، الاعتماد الصناعي) مساراً تراكمياً من التعلم الصناعي ونقل الخبرات. وأسهم هذا المسار في تمكين عدد من المؤسسات التونسية من الارتقاء إلى موقع مزودين من الدرجة الثانية، بل وأحياناً الأولى، ضمن سلاسل القيمة، والتحوّل إلى فاعلين إقليميين في إفريقيا وأوروبا.

غير أنّ هذا الاندماج، رغم أهميته، لا يزال يتركز في الغالب ضمن حلقات إنتاجية ذات قيمة مضافة متوسطة، ويظل محدوداً في مجالات التصميم، وتطوير الأنظمة، والبحث والتطوير، والتكامل الوظيفي. وعليه، تبرز ضرورة الانتقال نحو الارتقاء النوعي داخل سلاسل القيمة عبر تعزيز المحتوى التكنولوجي وتطوير الكفاءات الهندسية وربط الشراكات الصناعية مع المجتمعين وكبار المنتجين.

وفي هذا الإطار، تمتلك تونس جملة من المقومات التي تؤهلها للتموقع بشكل أفضل، من بينها القرب الجغرافي من الأسواق الأوروبية، وتوفير يد عاملة مؤهلة بتكلفة تنافسية، وتراكم خبرات صناعية في قطاعات منظمة وعالية المتطلبات. ويهدف تحويل قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية إلى رافعة حقيقية للتنوع الصناعي وتعزيز القدرة التصديرية لتونس سيتم العمل على:

- تثمين المقومات والميزات التفاضلية لتونس في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية.
- إعادة توجيه السياسة الصناعية نحو دعم الابتكار في الصناعات الكهربائية والإلكترونية وتشجيع الاستثمار بالقطاع.
- تعزيز الروابط بين المؤسسات الصناعية ومراكز البحث والتطوير.

صناعة يخوت الترفيه والقوارب الخفيفة، وصيانة السفن، وتصنيع المكونات

شهد قطاع الصناعات البحرية نمواً متواصلاً على المستويين العالمي والإقليمي، مدفوعاً بارتفاع الطلب على اليخوت الصغيرة والمتوسطة، خاصة في السوق الأوروبية وحوض البحر الأبيض المتوسط. ويُعزى هذا التطور إلى توسّع السياحة البحرية، وارتفاع الطلب على القوارب الترفيهية ذات الجودة العالية والمتوسطة السعر. كما يشهد الطلب على القوارب المهنية كقوارب الصيد الحديثة وقوارب الدوريات الأمنية والإنقاذ توسعاً ملحوظاً، سواء لأغراض اقتصادية أو أمنية. وإلى جانب ذلك، يسجل نشاط صيانة وإصلاح السفن نمواً مستقرّاً، مستفيداً من كثافة حركة الملاحة البحرية في المتوسط. ويتميّز هذا الطلب بكونه طويل الأمد ومستقرّاً نسبياً، وغير مرتبط بدورات اقتصادية قصيرة، مما يمنح القطاع قدرة عالية على الاستدامة وجاذبية استثمارية معتبرة. ومن شأن تطوير هذا القطاع أن يفتح لتونس مجالاً جديداً للاندماج في سلاسل القيمة البحرية العالمية، ويوفر فرص عمل تقنية عالية المهارة، ويُعزّز تنوع قاعدتها الصناعية.

وتعمل تونس على الاستفادة من الطلب المتنامي على اليخوت والقوارب السياحية في حوض المتوسط، ومن توجه العديد من الشركات الأوروبية إلى البحث عن مواقع إنتاج تنافسية وقريبة جغرافياً. ويستدعي تطوير هذا القطاع:

- اعتماد سياسة استثمارية انتقائية، وإنشاء منظومة تجميع بحرية تشمل مراكز تكوين تخصصية، وحدات اختبار ومعايرة، ومناطق صناعية بحرية.
- تحفيز الشراكات مع المصنعين الأوروبيين في إطار تصنيع مشترك ونقل تكنولوجي تدريجي.

الصناعات الدوائية والصيدلانية

في إطار الجهود المستمرة نحو تطوير الاقتصاد الوطني، يبرز مزيد النهوض بقطاع الصناعات الصيدلانية كمحطة مهمة في هذا المسار. وترتكز هذه الجهود على تعزيز مناخ الاستثمار ودعم الابتكار ودعم البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا الطبية، مما يجسد الالتزام بتحقيق تحول إيجابي في هذا القطاع الحيوي. وفي هذا السياق سيتم إعداد ميثاق الشراكة للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع الصناعات الصيدلانية في أفق 2030 عبر:

- تحسين حوكمة القطاع من خلال التقليل في آجال حصول المؤسسات على رخصة وضع منتجاتها الصيدلانية بالسوق.
- الترفيع في القيمة المضافة ودعم البحث والتطوير من خلال التوجه نحو إنتاج وتطوير الصناعة المحلية للأدوية المستخرجة من البيوتكنولوجيا وتطوير صناعة المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف الموجهة إلى قطاع صناعة الأدوية.
- تعزيز الترويج واقتحام الأسواق الخارجية.

صناعة المعدات والأجهزة الطبية والعلمية

يمثل قطاع المعدات والأجهزة الطبية والعلمية فرصة استراتيجية لتونس للاندماج في سلاسل القيمة الصحية العالمية، من خلال التموقع في التصنيع والتجميع متوسط التعقيد، وتطوير المكونات الطبية وخدمات الصيانة بما يعزز القيمة المضافة الصناعية ويخلق وظائف تقنية مستدامة. حيث يشهد قطاع المعدات والأجهزة الطبية والعلمية نمواً متسارعاً على المستوى العالمي، مدفوعاً بارتفاع الطلب على

خدمات الرعاية الصحية، وتقدم التكنولوجيا الطبية، إلى جانب توسّع التغطية الصحية في الدول النامية. وتشمل هذه الديناميكية أجهزة التشخيص، والمعدات الطبية الكهربائية، والأجهزة المخبرية والعلمية، إضافة إلى مستلزمات المستشفيات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط. وعلى المستوى الإقليمي، يبرز حوض البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا كسوقين واعدتين، نتيجة الاستثمار المتزايد في البنية التحتية الصحية، والطلب المتنامي على المعدات الطبية. ويتميّز هذا القطاع بطلب مستقر وطويل الأمد، نظرًا لارتباطه المباشر بالصحة العامة والبحث العلمي، مما يجعله من أكثر القطاعات مقاومة للتقلبات الاقتصادية.

وتتملك تونس قاعدة صناعية وتقنية تؤهلها للاندماج بفاعلية في صناعة المعدات والأجهزة الطبية والعلمية، حيث تتوفر لديها نسبة معتبرة من متطلبات هذا القطاع من القدرات الانتاجية، خاصة في مستوياته المتوسطة من حيث التعقيد التكنولوجي. وتبرز هذه القدرات من خلال وجود نسيج صناعي متطور في الميكانيك الدقيقة، والكهرباء والإلكترونيات الصناعية، وتجميع المكونات، إلى جانب خبرة معتبرة في صناعة الأسلاك والكابلات الطبية، والقطع البلاستيكية التقنية، وبعض المعدات الطبية الكهربائية. كما يمكن أن تستفيد تونس من كلفة إنتاج تنافسية، والموارد البشرية المؤهلة في الهندسة والعلوم التطبيقية لتطوير الصناعات الالكترونية والكهربائية والصناعات الدوائية وصناعة الآلات الطبية.

وستركز الجهود خلال الفترة القادمة على ضبط وتنفيذ برامج تساهم في تطوير الصناعة الطبية ذات القيمة المضافة خاصة في مجالات التجميع والتصنيع المرحلي.

5. تعزيز الدور الاقتصادي للأقطاب التكنولوجية والصناعية:

تحتل الأقطاب التكنولوجية موقعًا مركزيًا في الاستراتيجية الصناعية الوطنية باعتبارها أداة ناجعة لتحويل المعرفة والبحث العلمي إلى قيمة اقتصادية ملموسة. فهي تمثل حلقة الوصل الأساسية بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة، والنسيج الصناعي والإنتاجي من جهة أخرى، بما يسمح بتجاوز الطابع النظري للبحث، وتعزيز تثمين نتائجه في شكل منتجات، وخدمات، وتكنولوجيات قابلة للتسويق والتصنيع. ويعتمد هذا التمثيل على إرساء فضاءات ترابية منظمة تجمع، في إطار شراكات مؤسسية مستدامة، المؤسسات الصناعية والتكنولوجية، والجامعات، ومراكز البحث، ومؤسسات التكوين، بما يتيح الانتقال من منطق البحث المعزول إلى منطق الابتكار الموجه بحاجيات السوق. وفي هذا الإطار، تضطلع الأقطاب التكنولوجية بدور محوري في تسريع نقل التكنولوجيا، وتعزيز البحث التطبيقي، وتطوير حلول صناعية ذات محتوى معرفي مرتفع وقيمة مضافة عالية.

وفي السياق التونسي، تكتسي الأقطاب التكنولوجية أهمية استراتيجية خاصة بالنظر إلى توفر رصيد هام من الكفاءات العلمية والهندسية، مقابل محدودية تثمين البحث العلمي صناعيًا. ومن هذا المنطلق، تمثل الأقطاب التكنولوجية إطارًا عمليًا لمعالجة هذه المعضلة، عبر ربط برامج البحث بالأولويات الصناعية الوطنية، ولا سيما في القطاعات الواعدة ذات القدرة على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية، ومكونات السيارات والطيران، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، والصناعات الدوائية والبيوتكنولوجية، والصناعات الغذائية المتقدمة.

كما تساهم الأقطاب التكنولوجية في تطوير منظومات صناعية محلية متخصصة، قادرة على خلق تأثيرات تراكمية إيجابية، من خلال تعزيز التعاون بين المؤسسات، وتحسين الإنتاجية، ودعم الابتكار التشاركي، خاصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتلعب هذه الأقطاب دورًا محوريًا في احتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع التكنولوجية، وتيسير انتقالها من مرحلة الفكرة إلى مرحلة الإنتاج الصناعي والتوسع التجاري.

ويتطلب تفعيل هذا الدور الاستراتيجي للصناعات المعملية الحديثة تحسين حوكمة الأقطاب التكنولوجية وتعزيز نجاعتها التشغيلية، عبر وضوح الأدوار، وتنسيق السياسات العمومية، وتكامل آليات الدعم والتمويل. كما يستوجب الأمر توجيه هذه الأقطاب نحو مزيد من التخصص الذكي، وربطها بمنظومات الابتكار الوطنية، وبآليات تثمين البحث، وحماية الملكية الفكرية، وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص ومع شركاء دوليين.

ويستند الدول الفعال للأقطاب التكنولوجية في إطار مخطط التنمية 2030-2026 على إعادة هندسة الأقطاب التكنولوجية من أجل إحداث تحول نوعي في النموذج الصناعي التونسي، والانتقال من مقارنة قائمة على توفير الفضاءات والبنية التحتية إلى مقارنة متكاملة تضع الابتكار، والمعرفة، والقيمة المضافة في صميم التنمية الصناعية وتشمل العمل بصيغة متناسقة وفعالة مع مختلف المتدخلين.

وتكتسي الأقطاب التكنولوجية أهمية خاصة في ضوء التحديات المرتبطة بمحدودية ثمين البحث العلمي، وضعف اندماج المؤسسات الصغرى والمتوسطة في مسارات الابتكار، وتفاوت الجاذبية الصناعية بين الجهات. ومن هذا المنطلق، تمثل الأقطاب التكنولوجية أداة مركزية لإعادة توزيع الديناميكيات الصناعية على المستوى الجهوي، وتحفيز التنمية الصناعية المندمجة، بالاستناد إلى المزايا النسبية المحلية ورصيد الكفاءات المتوفر.

وتعدّ الأقطاب التكنولوجية منصات رئيسية لتحويل البحث العلمي إلى إنتاج صناعي، عبر تعزيز الروابط بين الجامعات ومراكز البحث من جهة، والمؤسسات الصناعية من جهة أخرى، وتوجيه البحث التطبيقي نحو حاجيات السوق والأولويات الصناعية الوطنية. كما تهدف إعادة هندسة الأقطاب التكنولوجية إلى تجاوز التشتت القطاعي وضعف التنسيق، من خلال إرساء أقطاب متخصصة تستجيب لحاجيات تطوير المنظومات الصناعية وسلاسل القيمة، وليس على تجميع أنشطة متفرقة مع توجيهها نحو التخصصات الذكية المرتبطة بالصناعات المستقبلية والقطاعات ذات الإمكانيات التصديرية العالية، مع تعزيز انفتاحها على الشراكات الدولية، واستقطاب الاستثمارات التكنولوجية، وربطها بمنظومات التمويل والابتكار.

كما يشكل التكامل بين الأقطاب التكنولوجية وحاضنات الأعمال ومراكز التكوين أحد العناصر الأساسية لضمان استدامة هذه المنظومات. وعليه، فإن إعادة هندسة الأقطاب التكنولوجية تمثل خياراً استراتيجياً لبناء صناعة تونس المستقبل، صناعة قادرة على الانتقال من منطق التجميع إلى منطق الابتكار، ومن التنافس بالكلفة إلى التنافس بالقيمة، بما يعزز السيادة الصناعية ويرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويدعم مسار النمو الشامل وخلق مواطن الشغل المؤهلة.

6. دعم الصناعة النظيفة والخضراء: الطاقات المتجددة وثمان النفايات

يمثل التحول البيئي للصناعة التونسية من أهم تحديات الفترة القادمة وهو ذو أولوية خاصة بعد انضمام تونس لاتفاقية باريس سنة 2016 وتغيير نمط وتصرفات المستهلك في تونس وفي العالم نحو مزيد من اليقظة والتثبّت من مدى احترام الجوانب البيئية للمنتوجات المعروضة في السوق. وبالتالي أصبح احترام الجانب البيئي في تسويق المنتوجات الصناعية خاصة بالأسواق الأوروبية يعد شرطاً أساسياً لاقتحامها والتموقع بها.

وعملاً بمفهوم الاستدامة في القطاع الصناعي، تم تضمين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي ضمن التوجهات الاستراتيجية للقطاع. حيث سيتم العمل على تسجيل نمو مطرد في كنف احترام البيئة ووفقاً لنسق يكفل صيانة الموارد الطبيعية ويساهم في خلق مواطن الشغل في ظروف ملائمة.

وباعتبار أهمية الاقتصاد الأخضر في تطوير اقتصاد ذو نمو مرتفع ومبتكر وتحقيق تنمية مدمجة، فسيتمّ العمل خلال الفترة 2026-2030 على النهوض بالقطاع الصناعي في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال اعتماد التكنولوجيات النظيفة وذات القيمة المضافة العالية، من خلال خاصة:

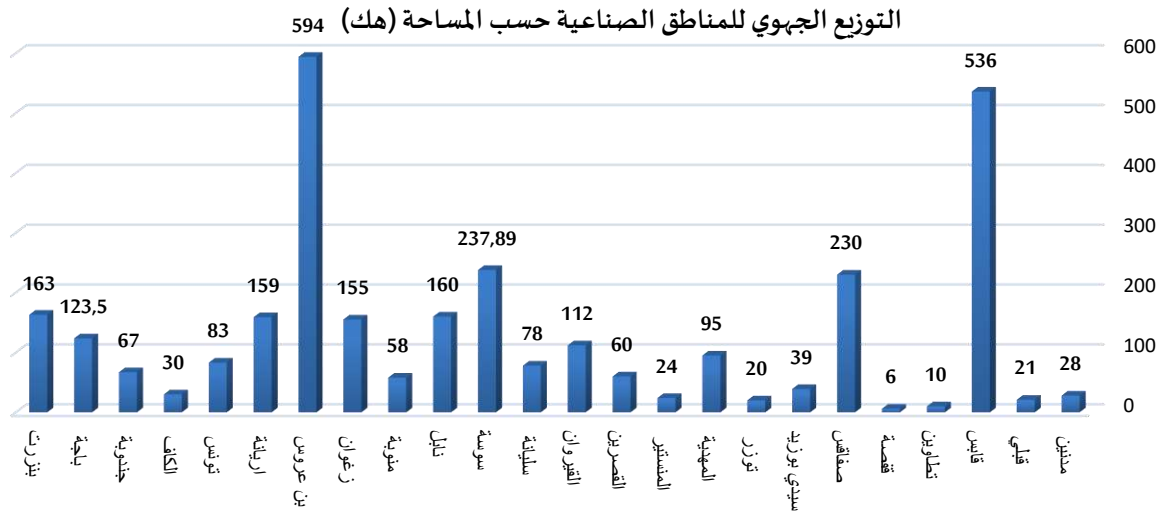
- التركيز على دعم المؤسسات الصناعية للتحول نحو الاستدامة عبر اعتماد الاقتصاد الدائري وتحسين التصرف في الموارد.
- تطوير هياكل التكوين والمساندة الفنية للقطاع الصناعي وتطوير الخدمات المخبرية لمواكبة متطلبات الصناعة النظيفة.
- وضع برامج لمعالجة النفايات وخاصة الخطيرة والمياه الصناعية المستعملة.
- تشجيع التحول البيئي للمؤسسات عبر تحسين النجاعة الطاقية والحد من البصمة الكربونية وإدخال مفاهيم التحليل البيئي.
- استغلال الفرص المتاحة لتطوير القطاعات الواعدة في الاقتصاد الأخضر.
- دعم التكوين ومرافقة المؤسسات بهدف تقليص من الانبعاثات الملوثة (البصمة الكربونية) وإعداد خطة وطنية للانتقال الصناعي منخفض الكربون ودعم ريادة الأعمال الخضراء.

البنية التحتية الصناعية

تُعتبر البنية التحتية الصناعية عنصراً محورياً في دعم النشاط الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية على المستويين المحلي والدولي. وتكمن أهميتها في أنها تُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي عبر زيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إضافة إلى مساهمتها في خلق مواطن شغل ورفع مستوى عيش الأفراد في مختلف الجهات.

1. أهم نتائج البنية التحتية الصناعية:

تتوفر بتونس 189 منطقة صناعية جاهزة وفي طور الاستغلال على مساحة جمالية تبلغ 5946 هكتار منها 114 منطقة مهيأة من قبل الوكالة العقارية الصناعية على مساحة 3089 هكتار موزعة على مختلف الأقاليم.



ورغم المجهودات المبذولة للحد من التفاوت الجهوي، تبقى المدن الكبرى والمناطق الساحلية تستحوذ على النصيب الأوفر من المساحات المهيأة من المناطق الصناعية. وفيما يتعلق بنسب الاستغلال، أظهر الجرد الذي أعدته الوكالة العقارية الصناعية أن 53 % من الأراضي المباعية هي في طور الإنتاج مع تسجيل 1519 مقسماً صناعياً لا تزال أراضي بيضاء أغلبها بمناطق التنمية الجهوية التي تشهد إقبالا متواضعا رغم تشجيعات الدولة.

وتميزت الفترة 2021-2025 بتقدم ملحوظ في تطوير البنية التحتية الصناعية، مع تسجيل إنجازات نوعية وكمية أسهمت في تعزيز الإنتاجية وجاذبية الاستثمار. إلا أنه يجدر بالذكر أن قطاع البنية التحتية الصناعية واجه تحديات وإشكاليات مختلفة أثرت على استكمال بعض المشاريع وتحقيق بعض الأهداف المرجوة.

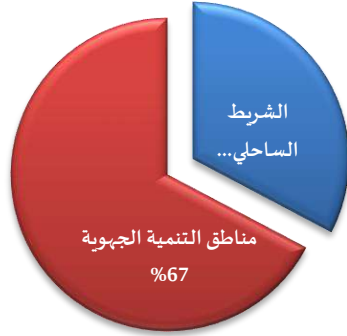
الوكالة العقارية الصناعية:

شمل برنامج الوكالة العقارية الصناعية لتهيئة المناطق الصناعية خلال الفترة 2021-2025 تهيئة 43 منطقة صناعية على مساحة جمالية تُقدّر بحوالي 1,605 هكتار موزعة على النحو التالي:

- 13 منطقة على مساحة 525 هك على الشريط الساحلي وهو ما يمثل 33% من المساحة الجمالية و30% من مجموع العدد الجملي.
- 30 منطقة تنمية جهوية على مساحة 1080 هك أي ما يمثل 67% من المساحة الجمالية وما يمثل 70% من مجموع العدد الجملي.

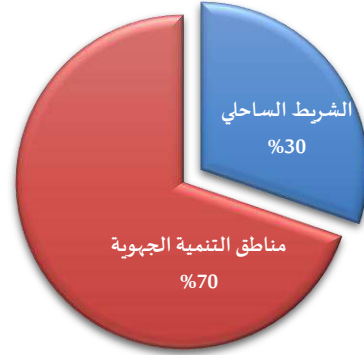
توزيع المناطق الصناعية على الشريط الساحلي ومناطق التنمية الجهوية

مساحة المناطق الصناعية (هك)



■ مناطق التنمية الجهوية ■ الشريط الساحلي

عدد المناطق الصناعية



■ مناطق التنمية الجهوية ■ الشريط الساحلي

وبالنسبة لتقدم إنجاز برنامج الوكالة المتعلق بتهيئة المناطق الصناعية، فقد تم تسجيل:

- الانتهاء من تهيئة خمسة مناطق صناعية على مساحة 100 هك.
- الانتهاء من دراسات تهيئة ثلاثة مناطق صناعية على مساحة 85 هك ولم تنجز أشغال تهيئتها.
- مواصلة إنجاز أشغال أو إعلان طلب عروض لـ 10 مناطق صناعية على مساحة 399 هك.
- مواصلة إعداد دراسات لواحد وعشرون منطقة صناعية على مساحة 820 هك.

الأقطاب والمركبات التكنولوجية والصناعية:

تضم منظومة الأقطاب 11 قطبًا موزعة على 11 ولاية، مختصة بالأنشطة الواعدة كالنسيج التقني والصناعات الغذائية والطاقة المتجددة:

القطب	الاختصاص
مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية (وزارة تكنولوجيا الاتصال)	تكنولوجيا الاتصالات
القطب الصناعي والتكنولوجي بقابس	كيمياء دقيقة مطبقة في قطاعات الصيدلانية ومواد التجميل، بيئة وطاقات متجددة، تجميع المواد الانشائية والصناعات الغذائية الجيوحرارية
القطب البيوتكنولوجي سيدي ثابت	البيوتكنولوجيا المطبقة في الصحة والصناعات الصيدلانية
القطب التكنولوجي برج السدرية	الطاقة المتجددة، المياه، البيئة والبيوتكنولوجيا النباتية
القطب التنموي ببنزرت	الصناعات الغذائية
القطب التكنولوجي بسوسة	ميكانيك، الإلكترونيك والإعلامية
القطب التكنولوجي بصفاقس	تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية
القطب التنموي المنستير / الفجة	النسيج
القطب التكنولوجي بمدنين (وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري)	استغلال وتجميع الثروات الطبيعية الصحراوية
القطب التكنولوجي بقفصة	غير محدد
القطب التكنولوجي بجندوبة	غير محدد

وتمثل إنجازات الأقطاب إلى موفى سنة 2024 فيما يلي:

على مستوى الاستثمار وانتصاب المؤسسات صلب فضاءات الأقطاب والمناطق الصناعية المساندة لها: بلغ عدد المؤسسات المنتصبة في فضاءات الأقطاب والمناطق الصناعية نحو 866 مؤسسة في سنة 2024، منها 82 أجنبية باستثمارات إجمالية تزيد عن 2990 م د، موفرة نحو 46 ألف موطن شغل، منها أكثر من 9700 لحاملي الشهادات العليا، بنسبة تأطير تقارب 38%.

على مستوى إحداث المؤسسات الناشئة والمساهمة في إنجاز مشاريع البحث التشاركي: ساهمت الأقطاب إلى موفى سنة 2024 في دعم وإحداث نحو 580 مؤسسة ناشئة متعددة الاختصاصات على غرار الصناعة الذكية، الطاقات المتجددة، والصناعات النظيفة...

على مستوى تركيز مكونات الأقطاب ودعم التطوير التكنولوجي والتجديد: عملت الأقطاب منذ تأسيسها على تطوير مكوناتها الأساسية ودعم الابتكار التكنولوجي من خلال فضاءات الإنتاج والتعليم العالي والبحث العلمي ومحاضن المؤسسات ومراكز الموارد التكنولوجية. وبحلول نهاية 2024، تم تركيز 20 مركز بحث يضم 35 مخبراً و360 أستاذاً باحثاً و130 مهندساً، إلى جانب 46 مؤسسة تعليم عالي، و3 مراكز موارد تكنولوجية، و12 محضنة مؤسسات، و5 مراكز كفاءات متخصصة في الصناعة الذكية. كما أسهمت الأقطاب في إنشاء 14 شبكة شراكة صناعية في قطاعات واعدة وتطوير 5 تطبيقات قطاعية لليقظة التشاركية.

على مستوى تهيئة المناطق الصناعية والفضاءات الصناعية بالأقطاب وبالمركبات الصناعية والتكنولوجية: بلغت مساحة المناطق الصناعية التي تمت تهيئتها من قبل الأقطاب حوالي 895 هك موزعة على 20 منطقة، بينما تجاوزت مساحة الفضاءات الصناعية 218 ألف م². أما المركبات الصناعية والتكنولوجية، فقد استكملت تهيئة 4 مناطق صناعية بمساحة إجمالية بلغت 123 هك.

أهم نتائج الفترة 2021-2025:

الوكالة العقارية الصناعية:

تم خلال الفترة 2021-2025 تحقيق عدة إنجازات عززت من القدرة على تطوير المناطق الصناعية ودعم المشاريع الاستثمارية، تمثلت بالأساس في:

- صدور المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية.
- صدور قرار وزير التجهيز والإسكان بتاريخ 18 ديسمبر 2024 بشأن الترتيب العمرانية للمناطق الصناعية الصغيرة (≥ 100 هك)،
- تعزيز التواصل مع البلديات والمجالس الحلية والجهوية لتسريع الإجراءات الإدارية والمصادقات وضمان انسجام المناطق الصناعية مع المخططات العمرانية.
- تطوير نظام معلوماتي جديد لتحسين التصرف في المناطق الصناعية وتقديم المعلومات حول المناطق الصناعية.
- تطوير واستعمال آليات جديدة لمراقبة مدى التزام المستثمرين بتنفيذ مشاريعهم داخل المناطق الصناعية.
- تطوير استراتيجية تسويقية رقمية أكثر نجاعة لجذب المستثمرين المحليين والدوليين.
- تحقيق التوازن الجهوي من خلال تعزيز وتوفير مناطق صناعية في مختلف الولايات بكل من الشريط الساحلي و التنمية الجهوية وتطوير مقاربة جديدة للتخطيط تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي

الأقطاب والمركبات التكنولوجية والصناعية:

تتمثل أبرز الإنجازات النوعية للأقطاب الصناعية في:

- توفير عناصر منظومة الأقطاب (جامعات، مراكز بحث، مراكز تكوين، محاضن مؤسسات...) لتغطية القطاعات الاقتصادية الرئيسية بأغلب جهات البلاد.
- بروز مؤسسات ناشئة ومنتجات مبتكرة ضمن مشاريع تشاركية بين قطاع الصناعة والقطاع الأكاديمي.
- انتصاب مؤسسات صناعية ذات المحتوى التكنولوجي العالي خاصة منهم المستثمرين الأجانب.

- الإحاطة بالمستثمرين والمؤسسات الناشئة لتعزيز القدرة التنافسية واعتماد التكنولوجيات الحديثة وتحسين إدارة الموارد والحد من التلوث والانبعاثات.

مراكز الموارد التكنولوجية (سوسة والمنستير):

تهدف مراكز الموارد التكنولوجية بسوسة والمنستير إلى دعم المؤسسات الصناعية والبحث العلمي عبر صناعة النماذج الأولية والتدريب المتقدم وتعزيز التكامل بين البحث والإنتاج. وخلال الفترة الماضية، قدمت هذه المراكز دعماً لمؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عالي في مجالات الميكاترونيك والصناعات الذكية، إلى جانب تقديم خدمات تقنية لمؤسسات قطاع النسيج والملابس لتحسين جودة المنتجات وتعزيز القدرة التنافسية وحضورها في الأسواق.

1. الإشكاليات القطاعية:

عرفت البنية التحتية الصناعية خلال الفترة 2021-2025 عدة صعوبات حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة بسبب ارتفاع تكلفة تهيئة المناطق الصناعية وتراجع فرص الاستثمار وصعوبات استغلالها وتطويرها. وتتمثل أبرز الإشكاليات التي أثرت سلباً على تقدم إنجاز المشاريع في:

- غياب قوانين تحدد مدة الإجراءات والمراحل اللازمة لإحداث المناطق الصناعية، وتعتد الإجراءات وتعدد المتدخلين وصعوبة تعبئة الموارد المالية، خاصة للمركبات والأقطاب الصناعية والتكنولوجية.
- غياب إطار قانوني ينظم تدخلات المركبات الصناعية والتكنولوجية وحوكمة مراكز الموارد التكنولوجية والتصرف فيها.
- محدودية الحوافز في مجال النهوض بالبنية التحتية الصناعية خاصة إحداث مناطق صناعية من الجيل الجديد تستجيب للمعايير الدولية المعتمدة في المجال.
- تغير الأسعار وارتفاع كلفة التهيئة الخارجية.
- طول أجال تغيير صبغة العقارات وإجراءات التسوية العقارية (حتى 7 سنوات).
- عدم توفر مقاطع مرخص لها لتزويد المقاولات بالمواد المقطعية اللازمة.
- عزوف عديد شركات المقاولات على المشاركة في طلبات العروض.

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بسياسة البنية التحتية الصناعية:

تواجه البنية التحتية الصناعية تحديات كبرى ذات علاقة بتطويرها وقدرتها على جلب الاستثمار وجعلها قاطرة للتنمية والتصدير، منها خاصة:

- الحفاظ على النسيج الصناعي وتطويره واسترجاع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب عبر توفير بنية تحتية متطورة.
- مواكبة التحولات التكنولوجية والاقتصادية والبيئية عبر الانتقال إلى الصناعة الذكية واعتماد الإنتاج النظيف والمنخفض الكربون مع تعزيز الاقتصاد الدائري بالمناطق الصناعية كخيار استراتيجي لتحقيق الانتقال نحو نموذج أخضر وأكثر استدامة.
- ضرورة اعتماد التعايش الصناعي كآلية مبتكرة لتحقيق التوازن الاقتصادي والبيئي داخل المناطق الصناعية عبر تعزيز التعاون بين المؤسسات وتحسين استغلال الموارد والحد من الانعكاسات السلبية على البيئة.
- إدماج القطاع الصناعي بسلاسل القيمة العالمية.

1. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030

تم تحديد الرؤية والتوجهات والمحاور والأهداف الاستراتيجية للبنية التحتية الصناعية خلال فترة المخطط بالاعتماد على مخرجات الدراسة الاستراتيجية للصناعة والتجديد في أفق 2035 ومخرجات تقارير المجالس الجهوية والمحلية والإقليمية. ومن هذا المنطلق، تم ضبط البرامج الاستثمارية للوكالة العقارية الصناعية والأقطاب والمركبات الصناعية.

2. أولويات سياسة البنية التحتية الصناعية 2030-2026

يرتكز التوجه الاستراتيجي على تعزيز مناخ الأعمال وتنمية الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية من خلال تطوير البنية التحتية الصناعية والخدمات اللوجستية، بما يدعم المؤسسات الصناعية ويعزز من تنافسيتها وقدرتها على الابتكار والتجديد التكنولوجي. وسيتركز العمل في هذا المجال على تسهيل الاستثمارات الصناعية بالجهات وتطوير البنية التحتية الصناعية وتطوير البنية التحتية للمراكز الفنية الداعمة للجودة.

3. الأهداف الاستراتيجية لسياسة البنية التحتية الصناعية

تهدف السياسة الصناعية في مجال البنية التحتية بالأساس إلى:

- توفير رصيد عقاري من المدخرات العقارية الصناعية على المدى المتوسط والبعيد بمختلف الجهات.
- بناء محلات صناعية لتلبية الحاجيات الملحة للصناعيين الراغبين في الانتصاب بالمناطق الصناعية.
- تقليص الأجل المتعلقة بالحصول على المصادقات في مختلف مراحل الدراسات.
- تهيئة مناطق صناعية مدمجة من خلال التسريع في إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بالتراتب العمراية الخاصة والتي تم التنصيص عليها بالفصل 2 من المرسوم عدد 68 المتعلق بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية.
- التوجه نحو تهيئة مناطق صناعية صديقة للبيئة ومحافظة على الطاقة من خلال استعمال الطاقة البديلة لتشغيل شبكات التنوير العمومي المنجزة بالمناطق الصناعية.
- تهيئة وإعادة توظيف المناطق الصناعية الموجودة.

III. مضمون سياسة البنية التحتية الصناعية حسب المحاور والبرامج الرئيسية:

1. دعم الاستثمارات الصناعية بالجهات:

من خلال بعث برامج وطنية نموذجية لتطوير النسيج الصناعي بالجهات يهدف هذا التوجه إلى تحسين عملية استغلال المناطق الصناعية. وسيتم في هذا الإطار العمل على:

- توفير مناخ أعمال ملائم لتنمية الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار وتبسيط ومراجعة الإجراءات والنصوص القانونية والتشريعية ذات العلاقة بالاستثمار وتطوير الخدمات اللوجستية وبعث مناطق صناعية تستجيب لمتطلبات المؤسسات الصناعية على غرار المناطق الصناعية الذكية والمتطورة والتي تعتمد على الطاقات المتجددة والاقتصاد الدائري.
- تنظيم عمليات ترويجية للمناطق الصناعية المهيئة بالجهات خاصة منها الداخلية وكيفية استغلالها في علاقة بثمين ثروات الجهات وبعث مشاريع صناعية ذات قيمة مضافة عالية.
- اختيار هذه المناطق حسب معايير يتم تحديدها خاصة منها جاهزية المنطقة والموارد الطبيعية المتوفرة والقطاعات المستهدفة.
- توفير مناطق صناعية على مساحات كبرى بجودة عالية وتطوير علاقات الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.
- استقطاب المستثمرين وتقديم الإحاطة ومرافقتهم قبل وبعد الانتصاب بالجهة ومتابعة تنفيذ الاستثمارات.
- إحداث مناطق صناعية مختصة حسب الخصوصيات الجهوية ومنظومات الإنتاج وإنشاء مناطق صناعية خضراء.
- توجيه الأقطاب التكنولوجية نحو مزيد من التخصص (مثل الطيران، السيارات، التكنولوجيا الحيوية، تقنيات النانو، النسيج، وغيرها) من أجل تحسين موقع الصناعة التونسية على الصعيد الدولي.

2. تطوير البنية التحتية الصناعية:

يهدف توفير بنية تحتية صناعية ملائمة لحاجيات المستثمرين، سيتم العمل خلال فترة المخطط (2030-2026) على:

- تثمين البنية التحتية الصناعية المتواجدة حالياً من خلال إعادة تهيئتها وترشيد التصرف فيها وصيانتها نظراً لضعف نسبة استغلال المناطق الصناعية المتواجدة. وسيتم العمل في مرحلة أولى على إيجاد الحلول للإشكال المتعلق بالمحلات الصناعية المغلقة وغير المستغلة وتسريع إجراءات إسقاط الحق في العقارات التي تجاوزت الأجل القانونية ولم يتم استغلالها ودخولها طور الإنتاج.
- مراجعة منظومة الأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية.
- مراجعة المعايير المعتمدة لربط المناطق الصناعية بشبكة الماء مع التوجه نحو استغلال المياه المعالجة في بعض الأنشطة.
- مراجعة منهجية برمجة المناطق الصناعية باعتماد البرمجة على المدى البعيد من خلال خاصة:
 - ✓ تحديد رصيد من المدخرات العقارية الصناعية وتطوير خارطة لكل المدخرات العقارية الصناعية تغطي كل الجهات يتم اعتمادها لبرمجة المناطق الصناعية على المدى البعيد.
 - ✓ إعداد دراسات جدوى اقتصادية وفنية لكل المناطق الصناعية التي ستم برمجتها قبل الشروع في إجراءات التهيئة بالاعتماد على كراس شروط موحد.
 - ✓ إرساء نظام للمتابعة وتقييم المناطق الصناعية وإعداد تقارير دورية حول وضعية المناطق الصناعية.

ويرتكز التوجّه الاستراتيجي المعتمد على برمجة مناطق صناعية كبرى ومندمجة تُجَهَّز بكامل المرافق الأساسية والشبكات الخارجية. وفي هذا الإطار، تمت برمجة جملة من المشاريع الكبرى من بينها: منطقة صناعية كبرى بضيعة زروق بولاية صفاقس على مساحة 212 هكتاراً ضمن الإقليم الرابع، ومنطقة صناعية كبرى بالحسيان بولاية أريانة على مساحة 650 هكتاراً ضمن الإقليم الثاني، إلى جانب منطقة صناعية كبرى بالسبيخة 3 بولاية القيروان على مساحة 250 هكتاراً ضمن الإقليم الثالث، بما من شأنه الإسهام في خلق ديناميكية جديدة بالأقاليم المعنية وبعث مواطن شغل واستقطاب الاستثمار ودفع التصدير وتحفيز النمو الصناعي. كما سيتم العمل على توفير الرصيد العقاري الصناعي الملائم لإنجاز مناطق صناعية كبرى مندمجة بكل من الإقليمين الأول والخامس.

وفي هذا السياق تم ضبط برنامج عمل في مجال البنية التحتية الصناعية تتلخص في:

بالنسبة للوكالة العقارية الصناعية:

- الانتهاء من تهيئة 28 منطقة صناعية على مساحة 1167 هك منها 10 مناطق بالشريط الساحلي بمساحة 357 هك (سيدي عاشور والنفيضة 3 وكندار 2 ورأس المرج والمغيرة 5 وجعفر- رواد والمحرس 2 وأوتيك 2 وقربالية- بوزكري ومنزل تميم -الملاعب) و18 منطقة صناعية بالتنمية الجهوية بمساحة 810 هك (السبيخة 2 وأم العظام والارتياح 2 (القسط 1) وبن بشير والكاف (توسعة) واستطيطي (القسط 1) وبن قردان وبوتفاحة 2 والفجيج والعروسة والفحص-المرجى ودخان والمسلان والحنشة 2 ودقة والروماني والسرر والخبطة 2.
- إعداد دراسات تهيئة 14 منطقة صناعية على مساحة 1488 هك منها 7 مناطق صناعية بالشريط الساحلي بمساحة 1114 هك وهي مشاريع متواصلة (مساكن الزيات والقلعة الصغرى وضيعة زروق والحسيان وسليمان 2 وبوربيع وسدويكش) و6 مناطق صناعية بالتنمية الجهوية بمساحة 124 هك وهي مشاريع متواصلة (سليانة 3 والقلعة 2 وبونمشة وبوحجلة ونصر الله وبرقو) إضافة إلى إعداد دراسة تهيئة المنطقة الصناعية السبيخة 3 بمساحة 250 هك وهي من المشاريع الجديدة.

بالنسبة للأقطاب والمركبات التكنولوجية الصناعية:

سترتكز الجهود خلال فترة المخطط نحو دعم تكامل حلقات منظومة الأقطاب، ومراجعة الإطار القانوني لتعزيز الشراكة بين الإنتاج والبحث العلمي التطبيقي، وجذب الاستثمار في القطاعات الواعدة. وتشمل الأهداف الرئيسية في مجال البنية التحتية الصناعية تهيئة أكثر من 1000 هك من المناطق الصناعية وبناء أكثر من 300 ألف م² من المنشآت الصناعية متعددة الاختصاصات وتطوير المدخرات العقارية الصناعية في الأقطاب والمركبات الصناعية والتكنولوجية بالجهات الداخلية على مساحة 218 هك.

3. تطوير البنية التحتية للجودة والمراكز الفنية الصناعية:

تعد منظومة البنية التحتية للجودة من أهم العناصر الداعمة للاقتصاد الوطني، وهي تتكون من أنظمة الاعتماد والتقييس وتقييم مطابقة المنتجات والخدمات والتحليل والتجارب والإشهاد بالمطابقة والمترولوجيا مما يمكن من تعزيز التصدير وتطوير المبادلات التجارية ودعم تموقع تونس بالأسواق الخارجية من خلال إزاحة الحواجز الفنية للتجارة وموائمة منظومة الجودة التونسية مع نظرائها بالخارج. وتعمل الدولة من خلال مواءمة معايير الجودة الوطنية مع النظم الدولية على تكافؤ الفرص في التبادل التجاري بما يضمن إعترافا دوليا بالمنتوج والخبرات التونسية، مما يعزز الثقة في العلامة التونسية ويدعم قدرتها على الولوج إلى أسواق جديدة.

كما تساهم منظومة الجودة في تمكين بلادنا من إبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف حول الاعتراف المتبادل والتعاون الدولي وتسهيل إدماج الاقتصاد التونسي في سلاسل القيمة العالمية.

وتتكون منظومة الجودة من عدة هياكل متكاملة وهي المراكز الفنية والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية والمجلس الوطني للاعتماد والوكالة الوطنية للمترولوجيا والمخبر المركزي للتحليل والتجارب ومصالح المراقبة بوزارة التجارة ومصالح الديوانة التونسية.

وبخصوص منظومة المراكز الفنية، فهي تضم 8 مراكز تنشط في مختلف القطاعات الصناعية: المركز الفني للصناعات الغذائية، المركز الفني لصناعة الخشب والتأثيث، المركز التقني لمواد البناء والخزف والبلور، المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية، المركز الوطني للجلود والأحذية، المركز الفني للنسيج، المركز الفني للكيمياء والمركز الفني للتعبئة والتغليف.

ويتمثل دور المراكز الفنية بالأساس في تقديم خدمات واستشارات فنية للمؤسسات الصناعية لتطوير منتجاتها وجودتها ورفع من المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصناعية من خلال عمليات الإحاطة الفنية والتحليل والتجارب ومشاريع البحث التطبيقي التشاركي. حيث تضطلع بدور هام يتمثل خاصة في:

- توفير اليقظة التكنولوجية والعلمية والقانونية والتشريعية وكل المعلومات الفنية أو الصناعية ذات علاقة بتطور القطاعات الصناعية والقيام بالإحصائيات واعداد الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بالأنشطة الصناعية.
- تقديم الإحاطة والمساندة الفنية لفائدة المؤسسات الصناعية في مجالات عديدة كالتجديد واليقظة التكنولوجية وتحسين الإنتاجية والجودة والتكوين المستمر في مجالات فنية دقيقة وغيرها.
- مساعدة الصناعيين على تعصير طرق العمل والتحكم في الجودة والقيام بالتحليل والتجارب للتثبت من جودة المنتجات.
- مساعدة المؤسسات على تحسين الإنتاج من الناحية التقنية والبشرية وذلك عن طريق توجيهها لتطوير المنتج وإقرار برامج استثمار ملائمة إضافة إلى مشاريع البحث التطبيقي التشاركي.

وبهدف تعزيز هياكل التطوير ودعم أنشطتها، سيتم إنجاز المشاريع التالية:

- مشاريع متواصلة: مشروع المجمع التقني بتونس الكائن بالمنطقة الصناعية بالعقبة.
- مشاريع جديدة: مشروع بناء مقر المركز الفني لصناعة الخشب والتأثيث بمعتمدية الوردية من ولاية تونس وتطوير أنشطته وتحديث مخابره استنادًا إلى برنامج الوظيفي.

يُعدّ قطاع المناجم، الذي يضمّ الفسفاط ومشتقاته والمواد المنجمية غير الفسفاطية، أحد الأعمدة الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، نظراً لما يتوفر من موارد طبيعية هامة والقدرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية لا سيما دعم الميزان التجاري وخلق مواطن الشغل خاصة بالمناطق الداخلية.

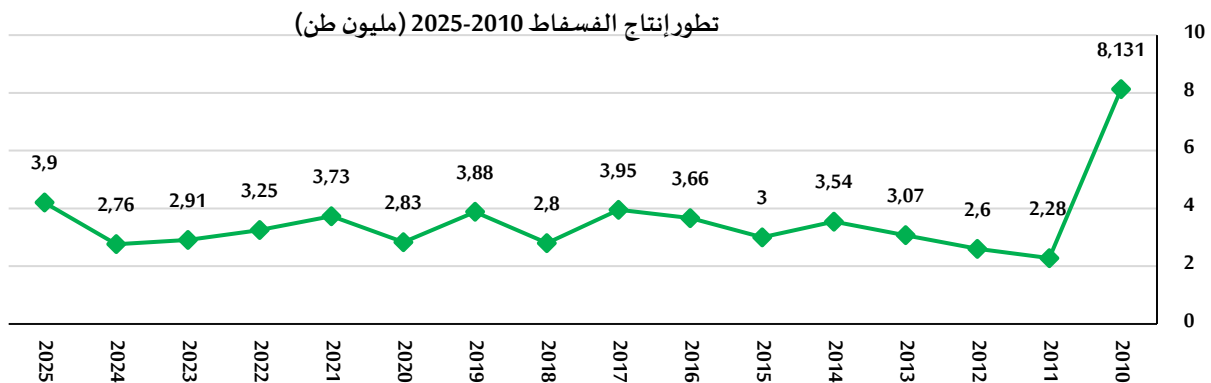
وشهد القطاع خلال السنوات الأخيرة جملة من الصعوبات ذات الطابع الفني والاجتماعي التي حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة وتوظيف الطاقات المتاحة رغم ازدياد الطلب خاصة على المواد الفسفاطية مما يستدعي اعتماد مقاربة جديدة لاستعادة حيوية القطاع، بهدف الرفع من النجاعة وتحسين مردودية المنظومة المنجمية واثمين سلاسل القيمة استجابة لمشاكل المواطنين المنبثقة من التقارير المجالية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي. ويرتكز التوجه العام على استعادة القدرة الإنتاجية لمنظومة الفسفاط وتطوير التحويل الصناعي والتصدير من خلال تنوع المنتجات والأسواق، بما يعزز التوازنات الاقتصادية. وفي هذا الإطار يتضمن مخطط التنمية 2030-2026 حزمة إصلاحات مؤسسية وتشغيلية وبيئية لضمان حسن استغلال وإدارة الموارد المنجمية، إضافة إلى الإصلاح المالي وتحسين الشفافية وترشيد النفقات وتعزيز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الناشطة في القطاع.

1. أهم نتائج الفترة 2025-2021

يرتكز العمل خلال الخماسية المنقضية على اتخاذ جملة من التدابير لمعالجة تراجع إنتاج الفسفاط وعدم انتظاميته لا سيما الصعوبات المتعلقة بالنقل وتوقف المغاسل ونقص التزود بالمياه، حيث تم في الغرض اقتناء آلات شحن ونقل الفسفاط ودخولها حيز الاستغلال بداية من جويلية 2024 ومواصلة برنامج تأهيل شبكة المياه الصناعية وصيانة وتأهيل المغاسل.

وأدى غياب استراتيجية واضحة لقطاع تحويل الفسفاط إلى تأجيل أو إلغاء العديد من مشاريع التجديد خاصة بجهة قابس، مما تسبب في تفاقم حالة الاهتراء وارتفاع الأعطال الفنية التي أثرت سلباً على القدرة التحويلية. كما أدى غلق مصنع صفاقس إلى فقدان جزء مهم من الطاقة الإنتاجية، التي كان مبرمج لها أن تعوض بمعمل المضيلة 2 الذي لا يزال معطلاً. ورغم كل هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد تم الحفاظ على استمرارية النشاط بالحد الأدنى، قصد تلبية الاحتياجات الأساسية للسوق الوطني والحفاظ على قاعدة العملاء الخارجيين.

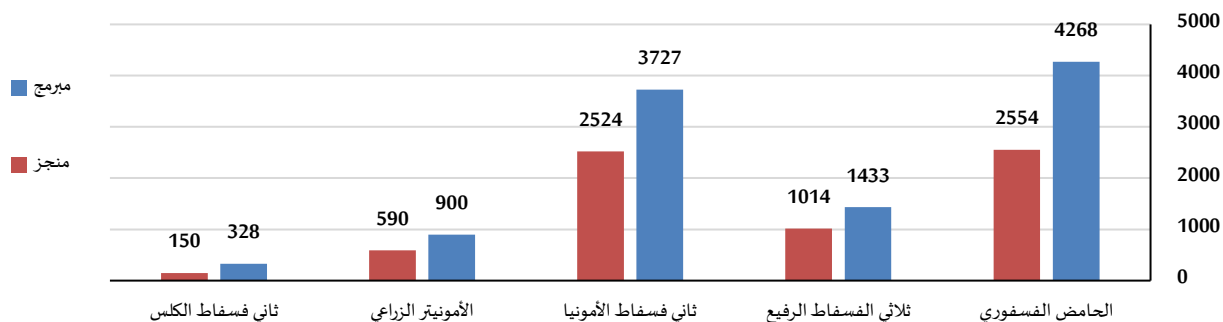
وسجلت معظم مؤشرات قطاع الفسفاط ومشتقاته تراجعاً خلال الفترة 2025-2021 مقارنة بما هو مبرمج، حيث بلغ مجموع إنتاج الفسفاط حوالي 16.55 مليون طنّ مقابل 28.7 مليون طن مبرمج، بالإضافة إلى انجاز استثمارات بحوالي 332 م د خلال كامل الفترة مقابل تقديرات بـ 2000 م د جراء تعطل انجاز كل من مشاريع أم الخشب ومنجم المكناسي وعدم اقتناء الآليات وعدم الانطلاق في انجاز مشروع الفسفاط توزر-نفطة.



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

كما ظلّت معدلات إنتاج مشتقات الفسفاط خلال الفترة 2021-2025 دون المأمول. ويعزى ذلك بالأساس إلى ضعف الاستثمار في مجال تحديث وتجديد الوحدات الصناعية، وعدم انتظام سير العمليات التشغيلية. كما لم تتجاوز صادرات مشتقات الفسفاط نسبة 38% ممّا كان مبرمجاً. وبلغ حجم الاستثمارات حوالي 442 م د مقارنة بتقديرات بحوالي 1520 م د نتيجة تعطل مشروع المظيلة 2 ومشاريع تأهيل وحدات الإنتاج بكل من قابس والصخيرة.

إنتاج مشتقات الفسفاط خلال الفترة 2021-2025 (ألف طن)



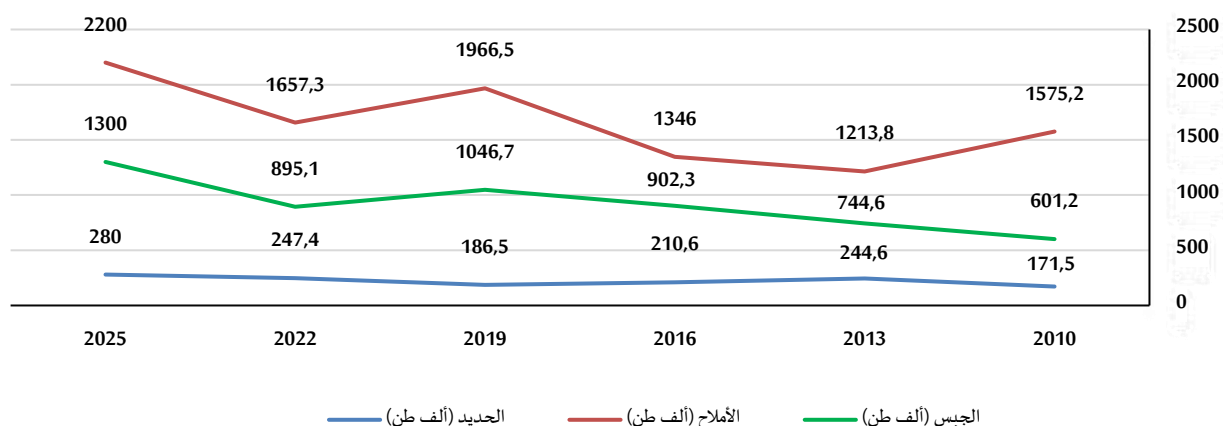
المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

وشهد قطاع المواد غير الفسفاطية خلال الفترة 2021-2025 دخول عديد الامتيازات حيز الاستغلال على غرار مشروع لإنتاج مادة البارتين و 11 مشروعاً لإنتاج الأملاح، بالإضافة إلى إسناد 3 امتيازات استغلال جديدة لمادة كاربونات الكالسيوم وامتياز استغلال لمادة الجبس واسناد رخصتي بحث عن مادة البروم.

وقد عرف انتاج معظم المواد غير الفسفاطية استقراراً خلال كامل الفترة حيث تم تسجيل:

- انخفاض طفيف في إنتاج الحديد، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع طلب شركات الإسمنت على الحديد من جهة وضعف وسائل تخزين أكسيد الحديد بشركة جبل الجريصة من جهة أخرى،
- تحسن نسبي في إنتاج الملح، إلا أنه لم يسجل التحسن المرتقب وذلك نظراً لعدم دخول العديد من مشاريع استغلال الملح بشط الجريد للنشاط،
- استقرار في إنتاج الجبس في مستوى 1,1 م طن ومن المؤمل بلوغ 1,3 م طن سنة 2025.

تطور إنتاج أهم المواد غير الفسفاطية خلال فترة 2010-2025



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

1. الإشكاليات الهيكلية

يبرز تحليل أداء قطاع الفسفاط ومشتقاته وجود عدّة إشكاليات جوهرية والمتعلقة أساسا بتقادم جهاز الإنتاج وضعف برامج الصيانة، وضعف أداء الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية، وتراجع نسق نقل الفسفاط التجاري بواسطة السكك الحديدية، والتزود بالمياه الصناعية الضرورية لوحدة الإنتاج، ونقص التمويلات المخصصة للاستثمارات بما حال دون تنفيذ بعض المشاريع المبرمجة في آجالها بالإضافة الى تنامي التهديدات البيئية المرتبطة بأنشطة الاستخراج وانبعاثات الغازات الملوثة والنفايات الصلبة.

وسجلت في ذات الوقت أنشطة استخراج المواد غير الفسفاطية صعوبات ترتبط بالاستغلال العشوائي للأحجار الصناعية، ونقص تامين عديد المواد المعدنية في مجالات لا تتلاءم نوعيتها وتصديرها خام دون أي قيمة مضافة،

وتتمثل التحديات المرتبطة بنشاط استخراج وانتاج الفسفاط التجاري بالأساس في ضرورة رفع الطاقة الاستخراجية من خلال التسريع في انجاز الاستثمارات خاصة منها المتعلقة باقتناء آلات المناجم مع العمل على فتح مناجم جديدة واستغلال المناجم ذات الانحدار العالي وتحسين مؤشرات الصيانة وتطوير البنية التحتية والوسائل اللوجستية وتأمين نقل الفسفاط عبر تأهيل شبكة السكك الحديدية وإعداد دراسات مشروع النقل الهيدروليكي كحل استراتيجي إلى جانب تسريع نسق الاستثمارات المتصلة بتأهيل معدات الانتاج بما في ذلك المغاسل الحالية والمشاريع الكبرى على غرار مشروع مغسلة أم الخشب وفتح المناجم الجديدة المبرمجة والتي تستوجب إيجاد حلول بديلة لإشكاليات نقص المياه بالحوض المنجمي.

كما تبرز عديد التحديات الخاصة بنشاط تحويل وتسويق الفسفاط أهمّها معالجة الإشكاليات البيئية لا سيما تقليص الانبعاثات الصناعية والتحكم في النفايات (الفوسفوجيبس) بما يتماشى مع الالتزامات الوطنية في مجال الانتقال البيئي وحماية المحيط، بالإضافة الى تأهيل وصيانة وحدات الإنتاج بالمجمع الكيميائي التونسي بما يساهم في الترفيع في الإنتاج وتنويعه من خلال إدماج منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية بما يعزز موقع تونس التنافسي في الأسواق الخارجية.

ويستوجب النهوض بقطاع المواد غير الفسفاطية تطوير البحث المنجمي عبر توفير الخرائط الجيولوجية وتحديث التشريع المنجمي والترويج للمواقع الواعدة وفرض الإشكاليات العقارية لبعث المشاريع المنجمية وخاصة منها مشاريع الجبس الكائنة بولاية تطاوين وتأمين المواد الانشائية والصخور الصناعية المتوفرة.

2. استشراف التحولات لقطاع المناجم

يشهد العالم ازديادا ملحوظا في الطلب على المواد الفسفاطية والمعادن النادرة باعتبارها رافدا أساسيا لعدد الأنشطة الفلاحية والصناعية، وفي المقابل برزت أهمية البعد البيئي للأنشطة الاستخراجية والتحويلية خاصة فيما يتعلق بتقليل الانبعاثات الغازية والتخلص من النفايات المشعة أو الثقيلة مثل الفوسفوجيبس وضرورة الالتزام بشروط البصمة البيئية.

ويبقى تطوير القطاع مرتبط بتوفير المياه الصناعية بالقدر الكافي بما في ذلك إعادة استعمال المياه المعالجة. كما يتيح التطور التكنولوجي المتسارع والبحث العلمي في ميدان الاستخراج والمعالجة، عديد الفرص لتحسين استخراج الفسفاط الخام وتقنيات غسله ومعالجة المياه وتأمين النفايات،

3. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

تم تحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة المنجمية استنادا إلى أهمية القطاع في تقليص التفاوت التنموي وخلق مواطن الشغل إضافة الى المساهمة في تحسين المجهود التصدير، مع التوجه نحو استغلال الفرص لتأمين هذه المنتجات على المستويين الوطني والدولي. كما تستند أولويات المرحلة على ضرورة معالجة الإشكاليات القائمة والاستجابة قدر الإمكان لمتطلبات التنمية الشاملة والعادلة.

II. أولويات السياسة المنجمية:

تتلخص أولويات السياسة العمومية لقطاع الفسفاط للفترة 2026-2030 في الترفيع التدريجي في طاقة الاستخراج والانتاج بما يمكن من الرّفع من إنتاج مادّة الفسفاط إلى ما يقارب عن 11.4 مليون طن مع موفّي سنة 2030، بالإضافة إلى العودة تدريجيا لنشاط تصدير الفسفاط المجفف خاصة مع ارتفاع أسعار الفسفاط العالمية ليبلغ 600 ألف طن في أفق 2030.

وتهدف السياسة الخاصة بقطاع تحويل وتسويق المواد الفسفاطية خلال الفترة 2026-2030 إلى إرساء مسار تنموي شامل يقوم على إصلاحات هيكلية عميقة تشمل مختلف أبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وفي هذا الإطار، يمثل برنامج تأهيل المجمع الكيميائي التونسي أحد الركائز الأساسية لإعادة تموقعه كفاعل وطني محوري في الصناعة الكيماوية، بما يساهم في تحقيق الأمن الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية. ويرتكز هذا البرنامج على استرجاع الطاقة التصميمية للمصانع وضمان استغلالها الأمثل لبلوغ نسبة لا تقل عن 85% من القدرة الإنتاجية والمحافظة عليها بصفة مستدامة. ويستند هذا البرنامج على تعزيز المحافظة على البيئة عبر تقليص الانبعاثات الصناعية والتحكم في النفايات. أما فيما يتعلق بجانب النشاط الصناعي، يتجه المجمع الكيميائي التونسي نحو تنوع وتطوير الإنتاج من خلال إدماج منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، بما يعزز موقعه التنافسي في الأسواق الداخلية والخارجية.

كما يُعدّ استغلال الإمكانيات الكامنة من المواد غير الفسفاطية خياراً واعداً لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. حيث بات من الضروري إدماج البحث العلمي في صلب السياسة المنجمية عبر توفير التمويل اللازم وتطوير الكفاءات المحلية وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الانفتاح على التعاون الدولي. وقد تمّ الأخذ بعين الاعتبار لهذه المضامين ضمن استراتيجية وطنية شاملة للاستكشافات المنجمية تراعي المعايير البيئية والاجتماعية.

وبالتالي، فإنّ تطوير قطاع المناجم على أسس علمية متينة يُساهم في خلق مواطن الشغل وتحريك الدورة الاقتصادية ويُرسّخ مساراً تنموياً أكثر توازناً وديمومة، قوامه الابتكار والمعرفة وحسن استغلال الثروات الطبيعية.

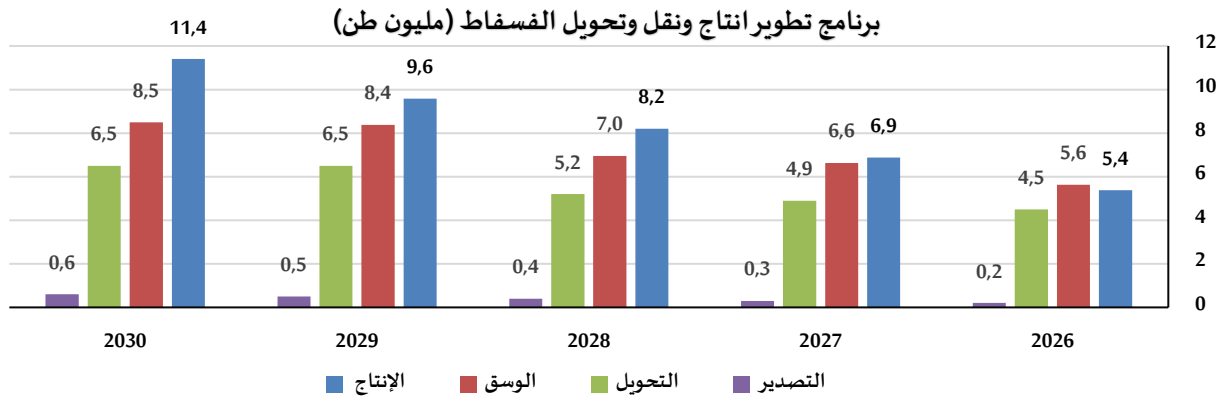
1. الأهداف الاستراتيجية للسياسة المنجمية

وانطلاقاً من هذه الأولويات تم رسم خطة عمل وفق مقارنة جديدة تشمل الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تطوير طاقة استخراج و انتاج الفسفاط وذلك عبر حل الاشكالات العالقة وتطوير المشاريع الجديدة.
- تنمية إنتاج وتصدير مشتقات الفسفاط وإدماج متطلبات التنمية الشاملة في أبعادها البيئية والاجتماعية والإيكولوجية، بالإضافة إلى تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية بهدف تطوير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والعمل على إدماج المجمع الكيميائي في صلب المبادرات الوطنية الرامية لتفعيل الاقتصاد الأخضر.

كما تهدف السياسة المنجمية إلى:

- تطوير انتاج المواد المنجمية غير الفسفاطية،
- تثمين المواد المعدنية وتعزيز قيمتها المضافة خاصة منها الصخور الصناعية،
- التشجيع على الاستثمار في مجال البحث المنجمي للمعادن الاستراتيجية والمستعملة في الطاقة النظيفة (رصاص، زنك، نحاس، الليثيوم، العناصر الأرضية النادرة...)



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

- الاهتمام بالبعد البيئي عبر مواصلة جهود التأهيل البيئي للمواقع المنجمية.

ومن المؤمل أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تطور الإنتاج كما هو مبين بالجدول التالي:

برنامج تطوير انتاج أهم المواد غير الفسفاطية (طن)

المادة المعدنية	2026	2027	2028	2029	2030
الحديد	280 000	300 000	300 000	300 000	300 000
البارتين	2 950	3 300	3 650	3 000	3 000
رصاص وزنك	8 500	10 000	11 500	318 750	14 000
الأملح	3 105 138	3 260 142	3 410 143	3 500 150	3 430 150
الجبس	1 199 941	1 267 941	1 373 941	1 440 941	1 542 941
كربونات الكلسيوم	400 000	400 000	400 000	400 000	400 000
البنتونيت	5 400	5 900	6 500	8 000	10 000

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

2. مضمون السياسة المنجمية حسب المحاور والبرامج الرئيسية

المحور الأول: المواد الفسفاطية

- الترفيع في طاقة الاستخراج عبر تحسين طاقة النقل داخل المناجم السطحية بالعمل على تأهيل عدد 3 شاحنات ذات حمولة أحادية 170 طن بمعدل شاحنة سنويا و8 كاسحات على مدى 3 سنوات، واقتناء آليات مناجم جديدة، بالإضافة إلى إنجاز دراسة لاستغلال المناجم ذات الإنحدارات المرتفعة.
- الترفيع في الإنتاج عبر تدعيم تجهيزات الإنتاج والنقل بالحوض المنجمي ودخول المشاريع الجديدة طور الإنتاج الفعلي وهي مشروع أم الخشب 01 سنة 2027 وأم الخشب 02 سنة 2029 ومشروع تعويم الفسفاط السيليسي سنة 2029 ومشروع نفطة توزر سنة 2029.
- حوكمة استعمال المياه الصناعية من خلال معالجة إشكال الربط العشوائي على قنوات نقل المياه الصناعية وحفر 12 بئر جديدة تعويضية وتأمين استقلالية ربط مدينتي أم العرائس والرديف بالماء الصالح للشرب بحلول سنة 2027، هذا بالإضافة إلى تركيز وحدة ترشيح ذات ضغط عالي بهدف استرجاع المياه من النفايات الدقيقة بعد عملية الترسيب مما يمكن من الرفع من نسبة استرجاع المياه بنسبة تفوق 95 %.

- الوسق والنقل من خلال التعويل على الوسائل الذاتية لشركة فسفاط قفصة في جزء من نشاط النقل لتأمين تزويد وحدات الانتاج بالفسفاط الخام وذلك عبر اقتناء الآليات الضرورية مع إعداد برنامج تأهيلي للشركة التونسية لنقل المواد المنجمية للفترة 2026-2027 واستكمال دراسة الجدوى لمشروع النقل الهيدروليكي.
- التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة بمرجة إنجاز 7 مشاريع لتحسين النجاعة الطاقية بالإضافة إلى تركيز محطة فولطا ضوئية بقدرة 15 ميغاواط، مما يسمح باقتصاد 34 ألف طن مكافئ نفط بقيمة 16,5 م د / السنة.

المحور الثاني: تحويل وتسويق المواد الفسفافية

يندرج برنامج تأهيل المجمع الكيميائي التونسي للفترة 2026-2030 في إطار إعادة تموقعه كركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني وأحد أهم محركات التنمية الاجتماعية. وقد تم ضبط محاور هذا البرنامج التأهيلي على الاصعدة التالية:

على الصعيد الاقتصادي: اعتماد نموذج جديد قائم على خلق القيمة المضافة، عبر التوجه نحو تحويل الفسفاط الخام إلى مشتقات عالية المردودية إلى جانب تنوع المنتوجات استجابة لطلب الأسواق الخارجية مع ضمان تغطية الطلب المتزايد على الأسمدة في السوق الداخلية وخاصة لفائدة القطاع الفلاحي.

على الصعيد البيئي: اعتماد خطط انتقال طاقى إلزامية بهدف تامين المنافع الطاقية والرفع من استعمال الطاقات البديلة والحد من الانبعاثات الملوثة، بالإضافة إلى التوقف الكلي عن سكب مادة الفوسفوجيبس في البحر وتشجيع استخدام التكنولوجيات النظيفة لمعالجة الفوسفوجيبس ومخلفات الإنتاج، وذلك عبر إنجاز مشاريع المتعلقة باحترام المعايير البيئية وخفض نسب الانبعاثات الغازية.

على الصعيد الاجتماعي: يعمل المجمع الكيميائي التونسي على تطوير علاقته بمحيطه وتعزيز حضوره كفاعل اقتصادي واجتماعي مسؤول من خلال إدماج مبادئ المواطنة المؤسسية والمسؤولية الاجتماعية في سياساته التعاقدية الجديدة. وفي هذا الإطار، من المنتظر أن يساهم البرنامج التأهيلي في خلق أنشطة اجتماعية واقتصادية موازية بجهات الإنتاج من خلال توفير فرص تشغيل مباشرة وغير مباشرة، على غرار مشروع صناعة الأكياس وتكيس الأسمدة بالمزونة ومشروع نقل الفوسفوجيبس واستغلاله.

على الصعيد الفني: يقتضي الرجوع إلى الطاقة القصوى للإنتاج تأهيل وحدات إنتاج الحامض الفسفوري ووحدات الحامض الكبريتي والرفع من جاهزيتها ووحدات إنتاج الطاقة بالإضافة إلى الترفيع في استغلال المياه الصناعية وتأمين التزود بالمواد الأولية، كما سيتم دراسة إنشاءات جديدة لتنوع المنتوجات وتحسين المردودية.

تأمين النقل واللوجستيك: من المنتظر إنجاز جملة من المشاريع الاستثمارية المتعلقة بتأمين حاجيات المجمع الكيميائي التونسي عبر تجديد معدات تفريغ الكبريت من البواخر وإنجاز خندق لتفريغ عربات الكبريت بكل من الصخيرة وقابس واقتناء شاحنات مهيأة لنقل الكبريت إلى مصانع المظيلة وإحداث خطوط حديدية داخل مصنع المظيلة 2 وتجديد خطوط حديدية داخل قسم الشحن بصفاقس والصخيرة وإنشاء رصيف للمواد الصلبة بميناء الصخيرة بالإضافة إلى تهيئة مينائي قابس وصفاقس لاستقبال البواخر كبيرة الحجم.

توفير المياه الصناعية حيث ينتظر تزويد شبكة مصنع مظيلة 2 بمياه الآبار واستبدال مياه الآبار بمياه البحر بالصخيرة عن طريق استعمال تقنية التناضح العكسي إلى جانب توفير الحاجيات من المياه من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالنسبة لوحدات المجمع بقابس.

التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة: تمت برمجة إنجاز 10 مشاريع بإجمالي استثمارات تقدر بحوالي 605 م د للفترة 2026-2030 ستمكن من الاقتصاد في الطاقة الكهربائية بـ 253 جيغاواط ساعة في السنة (مها 23 جيغاواط ساعة/سنة بفضل مشاريع النجاعة الطاقية و 230 جيغاواط ساعة/سنة بفضل الإنتاج الإضافي للكهرباء) والاقتصاد في الطاقة الحرارية بـ 73 ألف طن مكافئ نفط في السنة بالإضافة إلى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بحوالي 588 ألف طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، أي ما يعادل حوالي 3 % من الهدف المحدد في المساهمة المحددة وطنياً بحلول عام 2030.

السياسة التسويقية للمجمع الكيميائي التونسي: تتمثل السياسة التسويقية في المحافظة على الحرفاء الاستراتيجيين والتقليديين والسعي نحو كسب أسواق جديدة بقرتي إفريقيا وأمريكا.

المحور الثالث: النهوض بإنتاج المواد غير الفسفاطية

على مستوى الإجراءات التشريعية والقانونية ستركز العمل على إصدار مجلة المناجم الجديدة ونصوصها الترتيبية وتحسين القانون المتعلق بإحداث الديوان الوطني للمناجم وإصدار قانون حماية التراث الجيولوجي. على مستوى الإجراءات الإدارية، سيشمل العمل بالخصوص تبسيط الإجراءات بهدف تيسير إسناد الرخص المنجمية، وإنجاز دراسة إستراتيجية لقطاع المناجم ودراسة استراتيجية للرمل السيليسي بالبلاد التونسية. على مستوى البحث الجيولوجي والمنجمي، ستتركز الجهود على تعزيز دور البحث الجيولوجي والمنجمي في استكشاف المواد المعدنية من خلال تكثيف الدراسات الجيولوجية الدقيقة والبحوث المنجمية الميدانية المتقدمة وتطوير قاعدة بيانات وطنية جيولوجية ومنجمية محدثة وتوفير الخرائط الرقمية للمساعدة على اتخاذ القرار وتوجيه الاستثمارات وتأمين الموارد المعدنية بطريقة مستدامة. كما ينتظر:

- مواصلة الأشغال بورقتي سيدي بوزيد وبئر أم سواغ.
- الانطلاق في إنجاز خريطة دوز وخارطة أخرى بالجنوب الغربي للبلاد التونسية،
- إعداد الخرائط السيسموتكتونية وخرائط التسارع الزلزالي،
- إنجاز 9 خرائط جيولوجية تأليفية بالمهدية وسوسة ومكثر والقصرين وقرقنة وصفاقس والمكناسي وقفصة وتمغزة
- استكمال التجارب المعملية وتأمين الرمل السيليسي والقيام بدراسة فنية واقتصادية برخصتي البحث "قلعة بالرحاوي" و"فايض عيفة" والترويج لهذه المواقع لاستغلالها،
- إعداد التجارب المعملية وإنجاز التحاليل الكيميائية والجيوتقنية لرخصتي البحث "جبل الخروبة" و"الحمري" والترويج لها،
- مواصلة جرد أبرز المواقع الجيولوجية ومواصلة الحفريات الباليونتولوجية بالوسط والجنوب.
- إنجاز خريطة التراث الجيولوجي وتركيز بوابة رقمية للتراث الجيولوجي.

النقل واللوجستية

يمثل قطاع النقل واللوجستية أحد أهم القطاعات الحيوية في المنظومة الاقتصادية الوطنية حيث يلعب دورًا أساسيًا في تعزيز حركة التجارة الداخلية والخارجية وتنافسية المؤسسات. وتتجلى هذه الأهمية من خلال مساهمة القطاع بحوالي 7 % من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير المداخل بالعملة الأجنبية وحوالي 170 ألف موطن شغل.

ومنذ سنة 2010 تراجع أداء قطاع النقل نتيجة تنامي الأزمات على المستوى الوطني والدولي حيث برزت عدة إشكاليات هيكلية حالت دون الارتقاء بأدائه إلى المستوى المطلوب وأدت إلى تنامي الصعوبات المالية الهيكلية لجل المؤسسات العمومية الناشطة في مجالات النقل.

وتكريسًا للدور الاجتماعي للدولة في تحسين جودة حياة المواطنين والارتقاء بظروف عيشهم من خلال الاستجابة لحاجيات التنقل وتيسير النفاذ إلى مواطن الشغل وإلى الخدمات الاجتماعية، حظي قطاع النقل العمومي البري للأشخاص بعناية خاصة. وقد تجسّد ذلك عبر العمل على معالجة الإشكاليات المرتبطة بمشاريع الشبكة الحديدية بتونس الكبرى وتسريع دخولها حيز الاستغلال إلى جانب دعم أسطول النقل بالحافلات وتعزيز برامج الصيانة، بما ساهم في تحسين انتظام الخدمات وجودتها وجاذبيتها.

وفي إطار السعي إلى استرجاع مكانة قطاع النقل واللوجستية وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، فإن فترة المخطط 2026-2030 تعتبر مفصلية لإعطائه الدفع المطلوب باستغلال الفرص التي يتيحها في الاستثمار ولتطوير دوره في نمو القطاعات المنتجة الأخرى كالسياحة وتعزيز تنافسية قطاع التصدير والتحكم في كلفة التوريد. ولتحقيق ذلك، ستتضافر الجهود لتجسيم المشاريع الهيكلية والاستثمار في البنية الأساسية للموانئ. هذا بالإضافة إلى استرجاع حصة الناقل الوطنية شركة الخطوط التونسية مكانتها في النقل الجوي الدولي المنتظم وغير المنتظم. كما تتطلب الفترة هيكلة مؤسسات النقل العمومي حتى يتسنى ضمان ديمومتها والارتقاء بخدماتها بغرض الاستجابة لحاجيات المواطنين واستحداث نسق التنمية بكل الجهات.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تتمثل أهم نتائج في قطاع النقل خلال الفترة 2021-2025 على النهوض بمنظومة النقل العمومي الجماعي عبر العمل على تحسين العرض وجودته وكذلك تدعيم النقل الحديدي للبضائع والأشخاص، مع إيلاء أهمية خاصة للجوانب المتعلقة بالسلامة المرورية، ورقمنة الإجراءات والخدمات، والتحول نحو النقل الإيكولوجي المراعي للبيئة. في المقابل لم تشهد عديد المجالات تقدما ملحوظا على غرار البنية التحتية للموانئ البحرية والجوية واللوجستية نتيجة عدم إنجاز المشاريع الكبرى المهيكلية (ميناء المياه العميقة بالنفيضة وتوسعة مطار تونس قرطاج والمناطق اللوجستية ...) وهو ما يمثل عائقا أمام رفع قوة الاقتصاد الوطني.

1. خدمات النقل العمومي

شهدت الفترة المنقضية العمل على النهوض بالنقل العمومي من خلال تعزيز أسطول النقل الجماعي البري لضمان تكافؤ فرص التنقل لجميع الفئات وبكل الجهات والأقاليم بالنظر إلى تراجع خدماته الراجعة أساسا إلى ضعف جاهزية الأسطول لتقادمه ونقص الاستثمار في تجديد معدات النقل لعدة سنوات باعتبار الصعوبات المالية التي عرفتها الشركات العمومية للنقل البري للمسافرين.

أسطول الحافلات: شملت التدابير تدعيم أسطول شركة نقل تونس بـ 300 حافلة جديدة و300 حافلة مستعملة وإصلاح وتأهيل 200 حافلة و165 حافلة مستعملة في شكل هبة (تمت إحالة 60 منها لفائدة الشركات الجهوية للنقل لدعم منظومة النقل المدرسي بالجهات) لينخفض معدل عمر الأسطول من 12 سنة و3 أشهر في 2024 إلى 10 سنوات و5 أشهر باعتبار الحافلات المستعملة. كما تم تدعيم أسطول حافلات الشركات الجهوية للنقل باقتناء 786 حافلة جديدة.

النقل الحديدي الضاحوي: تضافرت الجهود لمعالجة إشكاليات مشاريع الشبكة الحديدية السريعة وأثمرت دخول حيز الاستغلال لكامل الخط E الرابط بين تونس العاصمة ومنطقة بوقطفة والاستغلال التدريجي للخط D الرابط بين تونس العاصمة ومنطقة القباة بالتوازي مع استكمال الأشغال التي تقدر بنسبة 92%. وقد مكنت هذه المشاريع من تلبية التنقلات الملحة بتونس الكبرى بالجودة المطلوبة. كما تم

الانطلاق في المراحل التحضيرية لمشروع مترو صفاقس بإنجاز الدراسات الفنية لمختلف الشبكات للمستلزمين العمومية وإبرام اتفاقيات لتحويل الشبكات وأعمال التحكم العقاري لحوزة المشروع والشروع في إنجاز الدراسات المتعلقة بالمرافقة في إعداد ملف طلب عروض لاختيار شريك استراتيجي لإنجازه.

النقل الحديدي على الخطوط البعيدة: تميزت الإنجازات بضعف الاستثمارات بسبب الإشكاليات الهيكلية المالية للشركة الوطنية للسكك الحديدية والتي انعكست على جودة الخدمات وبرمجة السفريات نتيجة الضعف المسجل في تأهيل وصيانة البنية الأساسية للسكة والتجهيزات والمعدات إلى جانب التأخير في انطلاق المشاريع الممولة عن طريق قروض خارجية على غرار تأهيل وتعصير الخط عدد 6 الرابط بين القصيرين وتونس وكهربية ومضاعفة الخط الحديدي عدد 22 الرابط بين المكنين والمهدية (مترو الساحل).

المعابر الحدودية البرية: تم الانطلاق في أشغال تهيئة معبر ملولة واستكمال المرحلة الأولى منه إلى جانب استكمال الدراسات الخاصة بمعبر بوشبكة والدعوة للمنافسة لإنجاز الأشغال وتواصل الدراسات المتعلقة بمعبر رأس الجدير. كما شملت الإنجازات أشغال تحسين المرافق والخدمات بالمعابر وربطها بشبكات المياه والأنترنات عبر الألياف البصرية بالإضافة إلى تأمين خدمات بمقتضى عقود إشغال وقي (صرف، تأمين، مطاعم، اتصالات...) وإحداث مركز تجاري نموذجي تحت الرقابة الديوانية بمعبر ملولة، في انتظار تعميم هذه التجربة.

النقل البحري: شملت أهم الإنجازات تأهيل البنية التحتية وتحسين الخدمات وذلك بـ:

- تدعيم البنية التحتية للموانئ الذي شمل أشغال الجهر وبناء الأرصفة وإصلاح الحواجز البحرية، وتحسين خدمات الجر والإرشاد باقتناء 6 جرارات بحرية وزوارق إرشاد، بالإضافة إلى تعزيز الأمن والسلامة البيئية من خلال تركيز معدات الكشف والأمن ومعدات مكافحة التلوث البحري، وتركيز أنظمة مراقبة إلكترونية للمنافذ البرية والبحرية لموانئ رادس وحلق الوادي وبزرت ورقمنة الخدمات هذا بالإضافة إلى الشروع في إنجاز الدراسة الاستراتيجية حول المخطط المدير للموانئ 2040.
- اقتناء الشركة التونسية للشحن والترصيف معدات شحن وترصيف ومعدات وتجهيزات للمنظومة المندمجة الذكية TOS لتحسين جودة خدمات الشحن بالإضافة إلى الترفيع في جاهزية الرافعات المينائية القابلة للاستغلال من 40% إلى 80%، بفضل الصيانة الوقائية والمتابعة اليومية لجاهزية المعدات والتدخل السريع لإصلاح الأعطاب. كما تم تحسين الخدمات البحرية من خلال التصوّر الجديد لتنظيم العمل ورفع مردودية ميناء رادس، مما أدى إلى رفع كفاءة العمليات التشغيلية، حيث بلغ معدل مناولة الحاويات 9 حاوية في الساعة موفّي سنة 2025 مقابل معدّل في حدود 4 أو 5 حاويات في الساعة خلال سنة 2021.
- تدعيم أسطول الشركة الجديدة للنقل بقرقنة بسفينة جديدة بقيمة 25 م د.

2. البنية الأساسية للمطارات:

- تحديث وتطوير البنية التحتية والأنظمة الأمنية والسلامة وشملت إعادة تهيئة مدرجات الطائرات في مطارات جربة جرجيس وقابس مطماطة وتوزر نفطة، وتوسعة مأوى الطائرات بصفاقس. كما تم تعزيز أنظمة الأمن والسلامة باقتناء شاحنات إطفاء وأجهزة الكشف عن الأمّعة والأحذية والمعادن ومنظومات السلامة من الحرائق. على الصعيد التقني والتكنولوجي، تم تركيز معدات مراقبة المجال الجوي مثل أجهزة قياس المسافات والمنارات، وتحديث أنظمة التبريد والتكييف والشبكات اللاسلكية والأنظمة المعلوماتية المندمجة وتطوير الشبكات الداخلية والاتصالات، وتركيز أبواب أوتوماتيكية، وتحديث المعدات الكهربائية وإنارة المدرجات.
- تعافي الحركة الجوية بمطاري المنستير والنفیضة المستغلين من قبل شركة "ناف"، حيث ارتفع عدد المسافرين إلى حوالي 2.9 مليون مسافر في سنة 2024، مما يعكس القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية وذلك بفضل تحسين الخدمات داخل المطار، مما حسن تجربة المسافرين من حيث الراحة والأمان وسهولة التنقل والتقيّد والالتزام بالمعايير البيئية إذ تحصّل المطار على مستوى متقدم في قياس الانبعاثات الكربونية، كنتيجة للعمل على تقليل البصمة الكربونية وإدارة الانبعاثات بما يتماشى مع السياسات البيئية الوطنية.

3. اللوجستية والنقل متعدد الوسائط

لم يشهد القطاع تقدماً ملحوظاً في وضع الإطار التشريعي والمؤسسي وإنجاز المشاريع المبرمجة والذي شكل عائقاً في النهوض بمناخ الاستثمار وبالقطاع. وقد شملت الإنجازات استكمال الدراسة الاستراتيجية حول الرؤية اللوجستية لتونس أفق 2040 في اتجاه جعل البلاد التونسية قطباً لوجستياً إقليمياً، وبتقييم الآثار الاقتصادية وتحديد مسار الإصلاحات اللازمة إضافة إلى العمل على تطوير الإطار القانوني والمؤسسي وذلك بإعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون اللوجستية ونصوصه التطبيقية. كما تم إنجاز دراسة المردودية المالية والاقتصادية لمشاريع المناطق اللوجستية ذات الأولوية بكل من النفيضة وبئر مشاركة بزغوان وبوشمة بقابس وجرجيس إلى جانب العمل على تكوين المخزون العقاري للمناطق اللوجستية من خلال إحداث دوائر التدخل العقاري والمدخرات العقارية.

4. الانتقال البيئي والرقمي

تميزت الفترة السابقة بانخراط المنشآت العمومية في برنامج الانتقال الطاقوي والبيئي من خلال إنجاز التدقيق الطاقوي وبرمجة مشاريع إنتاج طاقات متجددة من الطاقة الشمسية في إطار تأمين الاستهلاك الذاتي والضغط على كلفة الإنتاج (شركة نقل تونس والشركة الوطنية للسكك الحديدية وديوان البحرية التجارية والموانئ). كما تحصل مطار النفيضة على المستوى الرابع عن اعتماد الكربون لعام 2024 وهو ما يعكس نجاحه في إدارة وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، من خلال تنفيذ مبادرات باستخدام محطة توليد طاقة موفرة وفعالة وتطوير أنظمة مراقبة وتحليل للبصمة الكربونية لضبط التأثير البيئي.

وفي إطار انخراط قطاع النقل في برنامج التحول الرقمي وأنظمة النقل الذكي، تم إعداد إطار تنظيمي ومؤسسي متكامل في المجال، إلى جانب رقمنة مجموعة من الخدمات الإدارية تخص الاشتراكات المدرسية والجامعية وإدراج خدمات الوكالة الفنية للنقل ضمن البوابة الوطنية للخدمات الإدارية. كما تم في المجال تطوير نظم إعلام المسافرين (الشركة الجديدة للنقل بقرقنة) ونقل البضائع (الشركة التونسية للملاحة) وخدمات الإرشاد والجر لسفينة على مستوى الميناء ومنظومة إعلامية في التصرف وصيانة الوحدات العائمة GMAO واستغلال وثيقة الهوية لرجال البحر المقروءة آلياً.

5. الإطار التشريعي والترتيبي

في مجال النقل البري، تم العمل على تبسيط الإجراءات لتعاطي الأنشطة بالمصادقة على كراسات الشروط المتعلقة بمجالات نقل البضائع على الطرقات لحساب الغير وكراء السيارات الخاصة والمزدوجة والشاحنات الخفيفة وعلى السلامة بضبط الحد الأقصى لعمر السيارات المستخدمة والقواعد العامة المتعلقة بالاستغلال والوسائل المادية الدنيا في النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص وخاصياتها الفنية والقواعد العامة للجولان على الطرقات بالمناطق المحيطة بالمؤسسات التعليمية والشبابية والمنشآت الرياضية. كما تم في نفس الإطار إصدار النصوص الترتيبية لتنظيم قطاع نقل العملة الفلاحيين. وفي إطار التعاون الدولي، تمت المصادقة على اتفاقيات بين الجمهورية التونسية والجمهورية الإيطالية حول الاعتراف المتبادل برخص السياقة والدولة الجزائرية حول إعادة تشغيل الخطوط البرية بواسطة الحافلات بين البلدين.

على مستوى الطيران المدني والنقل الجوي، وقع العمل بالخصوص على مراجعة مختلف المجالات ذات العلاقة بالطيران المدني في انتظار تحيين مجلة الطيران المدني وإعادة تنظيم مصالح الإدارة العامة للطيران المدني وتقنين نشاط استعمال الطائرات الموجهة عن بعد فوق التراب الوطني وشروط استغلال هذا النشاط، إلى جانب العمل على تبسيط الإجراءات بإصدار كراسات شروط لتعاطي أنشطة الترفيه والتنشيط السياحي بواسطة المناطيد والتكوين المستمر والرسكلة في مجال الطيران المدني ونصوص أخرى متعلقة بالمعاليم الخاصة بالمطارات وخدمات الملاحة الجوية بما في ذلك المتعلقة بالرحلات التجارية الداخلية.

6. الاستنتاجات:

أولاً: تبيين نقاط القوة وتوجيهها استراتيجياً (الدور الاقتصادي واللوجستي)

يوفر الموقع الجغرافي الاستراتيجي لتونس، إلى جانب تحرير النقل البحري وتطور الربط المينائي، قاعدة صلبة لتعزيز الدور الاقتصادي لقطاع النقل واللوجستية وتموقع البلاد كمركز عبور ومنصة لوجستية إقليمية. ويدعم هذا التوجه توفر مخزون عقاري مبرمج لإحداث مناطق لوجستية متعددة الوظائف، بما يسمح بتطوير خدمات ذات قيمة مضافة وتحسين اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل الإمداد الإقليمية والدولية. كما تشكل عراقلة قطاع الطيران وتنافسية المطارات وجودة خدمات الملاحة الجوية، رافعة لتعزيز الربط الجوي ودعم السياحة والتجارة والاستثمار. وتؤسس هذه المقومات لتوجه استراتيجي يركز على تطوير المنظومة اللوجستية وتحسين تنافسية خدمات النقل وتعزيز الربط الإقليمي والدولي.

ثانياً: معالجة نقاط الضعف عبر إصلاح الدور الاجتماعي للنقل (النقل الجماعي كخدمة عمومية)

يبرز التشخيص تراجعاً هيكلياً في جاهزية البنية التحتية والأسطول، وانخفاضاً حاداً في حصة النقل الجماعي البري من مجموع التنقلات، وهو ما يتعارض مع هدف ضمان الحق في التنقل والعدالة الاجتماعية والمجالية. وتفرض هذه الوضعية توجهاً إصلاحياً يعيد وضع النقل الجماعي في صلب الدور الاجتماعي للدولة من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تحسين الحوكمة والتنسيق، تجديد الأسطول، تطوير العرض وضمان استدامة التمويل بما يرسخ النقل كخدمة عمومية عادلة ميسرة وذات جودة لفائدة جميع الفئات والجهات.

ثالثاً: استثمار الفرص لتحديث القطاع (الدور الاقتصادي والتحول الرقمي)

يفتح تنامي الطلب على خدمات النقل ومناطق لوجستية ذات قيمة مضافة، إلى جانب تعزيز الانفتاح والربط الإقليمي والدولي، آفاقاً واعدة لتسريع إصلاح القطاع. كما يمثل التوجه نحو تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة لتعبئة الموارد وتحسين نجاعة إنجاز المشاريع المهيكلية. وتتيح فرص تطوير منظومة التكوين المهني المتخصص والتحول الرقمي تحديث طرق التسيير وتحسين الأداء والشفافية. وتندرج مجمل هذه العناصر ضمن التوجه الاستراتيجي لتحسين مناخ الاستثمار وتسريع إنجاز المشاريع وتطوير الكفاءات واعتماد حلول النقل الرقمي.

رابعاً: مجابهة المخاطر عبر الانتقال نحو النقل المستدام والأخضر

يواجه القطاع مخاطر متزايدة من بينها احتداد المنافسة الدولية، تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، عدم ملائمة الإطار التشريعي مع القطاعات التنافسية وتأثير الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية وكذلك الضغوطات البيئية. وفي هذا السياق، يبرز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والانتقال الطاقوي كخيار استراتيجي لتقليل الكلفة البيئية والاقتصادية للنقل عبر تشجيع النقل الجماعي واعتماد الطاقات النظيفة للحد من الانبعاثات وتطوير أنظمة نقل ذكية ومستدامة قادرة على الصمود أمام التحولات العالمية.

انطلاقاً من هذا التشخيص، يتجه الإصلاح الاستراتيجي لقطاع النقل واللوجستية نحو تكريس دوره الاجتماعي كخدمة عمومية عادلة ودايمة، وتعزيز دوره الاقتصادي كمحرك للتنافسية والنمو، وتطوير دوره البيئي والرقمي كرافعة للنقل المستدام والأخضر والذي يستند هذا التوجه إلى إصلاح الحوكمة وتحديث الإطار التشريعي ودعم المؤسسات الوطنية وتسريع المشاريع المهيكلية وتبيين الموقع الاستراتيجي لتونس بما يعزز التنمية.

II. الأولويات والأهداف الإستراتيجية لقطاع النقل واللوجستية: (2030-2026)

انطلاقاً من الدور المحوري لقطاع النقل واللوجستية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على البيئة وكسب رهان التنمية المجالية، تنبئ الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل للفترة 2030-2026 حيث تهدف إلى إرساء منظومة نقل حديثة وناجعة، تضمن حق التنقل الآمن والعادل لكل المواطنين، وتُعزز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتواكب التحولات التكنولوجية والبيئية العالمية. وترتكز هذه الرؤية على ثلاث توجهات استراتيجية كبرى تُؤطر مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع القطاعية.

1. نقل عمومي عادل يضمن حق كل مواطن في التنقل الآمن

يهدف هذا التوجّه إلى تكريس حق التنقل كحق أساسي، من خلال تطوير نقل عمومي شامل، آمن ومنتظم، يستجيب لحاجيات المواطنين بمختلف الجهات والفئات الاجتماعية، ويساهم في فك العزلة عن المناطق الداخلية والأحياء الشعبية، وتقريب الخدمات. ويرتكز هذا التوجّه على:

- النهوض بمنظومة التنقلات الحضرية عبر تطوير النقل العمومي الجماعي، التخفيف من الاكتظاظ والتلوث، وتشجيع استعمال وسائل النقل الجماعي.
- توسيع وتجديد أسطول الحافلات وربطه بالشبكات الحديدية، وتطوير النقل الحديدي الحضري في المدن الكبرى والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- ربط أغلب الجهات بالشبكة الحديدية الوطنية، وإحداث محطات متعددة الأنماط لربط مختلف وسائل النقل.
- تحسين جودة الخدمات والسلامة وانتظام الرحلات والجاهزية التجارية مع اعتماد الرقمنة وتقريب الخدمات من المواطن.
- إعداد مخططات ممرورية جهوية للمدن الكبرى، وإطلاق دراسة تمويل للنقل العمومي الجماعي.
- تعزيز الإدماج الاجتماعي تحت شعار "التنقل حق للجميع"، خاصة لفائدة الفئات الهشة والمناطق الأكثر عزلة.

2. النقل واللوجستية كمحرك للاقتصاد والمنافسة

يتمحور هذا التوجه حول جعل قطاع النقل واللوجستية رافعة أساسية للنمو الاقتصادي، وتحسين تنافسية تونس إقليمياً ودولياً، ودعم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وذلك عبر تطوير النقل متعدد الوسائط واللوجستية وإصلاح البنية التحتية والاقتصادية للقطاع. ويشمل هذا التوجه:

- تطوير منظومة اللوجستية والنقل متعدد الوسائط، وإحداث شبكة وطنية للمناطق اللوجستية تكون مرتبطة بالموانئ والمطارات والسكك الحديدية.
- تحسين مردودية الموانئ والمطارات، وتحديث البنية التحتية للمعايير الحدودية البرية وفق المعايير الدولية.
- تطوير النقل الحديدي للبضائع وربطه بالموانئ، وإنجاز خطوط حديدية سريعة داخلية وعابرة للحدود (نحو الجزائر وليبيا).
- جعل تونس قطبا متوسطيا وإفريقيا للتجارة والخدمات، من خلال تطوير ميناء المياه العميقة بالنفيسة، وتعزيز البنية التحتية للمطارات وتحسين خدمات النقل الجوي.
- إعادة هيكلة الشركات العمومية للنقل وتحسين حوكمتها ومردوديتها المالية.
- تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي للوجستية وتنظيم المهن المرتبطة بها.

3. تحويل منظومة النقل إلى نظام ذكي ومستدام

يهدف هذا التوجه إلى إرساء منظومة نقل خضراء وذكية وذات نجاعة طاقة عالية ومواكبة للتحوّل التكنولوجي والالتزامات المناخية. ويرتكز هذا التوجه على:

- تحسين النجاعة الطاقية لقطاع النقل عبر ترشيد استهلاك الطاقة والتوجه نحو استعمال وسائل نقل نظيفة (الحافلات الكهربائية، النقل الحديدي المكهرب، والنقل البحري باعتماد الطاقات البديلة).
- تطوير أنظمة النقل الذكي وتحسين جودة خدمات النقل العمومي للمسافرين كبديل آمن وإيكولوجي للتنقلات الفردية.
- رقمنة الخدمات وتحسين جودة الأداء والسلامة في مختلف أنماط النقل.
- احترام المعايير البيئية في برامج اقتناء وتجديد الأسطول، وتشجيع التنقلات البديلة.
- دعم البحث والتكوين وتطوير الكفاءات في مجالات النقل المستدام والذكي.
- ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي مع المتطلبات الجديدة للقطاع.

III. مضمون سياسة النقل واللوجستية للفترة 2030-2026

تتمحور سياسة النقل واللوجستية حول إرساء منظومة نقل متكاملة ومتعددة الوسائط، مع ضمان جودة الخدمات، وكفاءة البنية التحتية، واستدامة الموارد، وتحقيق الأمن والسلامة، إلى جانب تعزيز الابتكار والتكنولوجيات الحديثة في إدارة القطاع. ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة، سيتم وضع إصلاحات هيكلية وتشريعات داعمة، وتطوير مشاريع وبرامج استثمارية واسعة النطاق تشمل تحديث الأسطول الحديدي والبحري والجوي، تعزيز النقل العمومي الحضري والضاحوي والجهوي، تطوير وتعصير الموانئ والمطارات، وتبسيط الإجراءات الإدارية من خلال الرقمنة، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتوزع أهم الإصلاحات والبرامج حسب التوجهات الاستراتيجية التالية:

1. النقل كخدمة عمومية عادلة: ضمان حق كل مواطن في التنقل الآمن

يرتكز هذا التوجه على ضمان الحق في التنقل لفائدة جميع المواطنين، وتحقيق العدالة المجالية، وتحسين جودة الخدمات، خاصة في النقل العمومي الحضري والجهوي، وفك العزلة عن المناطق الداخلية والأقل نمواً.

وستركز الجهود على تطوير النقل الحديدي كخيار استراتيجي للخدمة العمومية، نظراً لدوره في فك العزلة، ودعم الإدماج المجالي، وخفض كلفة التنقل. وسيتم خلال فترة المخطط العمل على تجديد وتعصير أسطول النقل الحديدي للمسافرين بين المدن عبر اقتناء 110 عربة لنقل المسافرين على الخطوط البعيدة، و8 قاطرات لنقل البضائع، و100 عربة لنقل الحاويات، بالإضافة إلى عربات مترو جديدة (30 عربة خلال الفترة 2030-2026 و15 عربة إضافية بداية من سنة 2030) وإعادة تأهيل وتعصير 80 عربة مترو من نوع سيمانس و55 عربة من نوع سيتاديس، واقتناء 15 عربة جديدة على الخط تونس-حلق الوادي-المرسى. كما يشمل المخطط تطوير خطوط المترو وربط المدن الكبرى والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل استكمال الأشغال على مستوى ساحة باردو لدخول الخط D تونس-القباية حيز الإستغلال بكامل طاقته، وإنجاز مترو صفاقس، ومضاعفة الخط الحديدي 22 (مكنين-المهدية)، وتمديد المترو الخط 6 نحو أحياء المروج 6، ودراسة مترو سوسة ودراسة توسعة شبكة المترو بتونس الكبرى، وتحديد دراسات القسط الثاني من الشبكة الحديدية السريعة والشروع موفي المخطط في إنجاز الخط C تونس-فوشانة-المحمدية إلى جانب إعادة تشغيل خطوط بين المدن الداخلية وإحداث خطوط جديدة تربط بين ولايات الداخلية.

وتولي سياسة الدولة في قطاع النقل للفترة 2030-2026 أهمية خاصة لتعزيز التناسق والتكامل مع الشبكة المغربية للنقل الحديدي، باعتباره خياراً استراتيجياً داعماً للاندماج الاقتصادي الإقليمي وجعل تونس منصة ربط إقليمية تربط المغرب العربي. وفي هذا الإطار، سيتم إنجاز الدراسات المتعلقة بالخط الحديدي عالي الأداء الذي سيربط بين شمال وجنوب تونس من بنزرت إلى بن قردان مع الربط بدول الجوار الجزائر وليبيا دفعاً للتنمية الشاملة لكل الجهات.

أما في مجال النقل الحضري والجهوي بالحافلات، فسيتم اقتناء 1146 حافلة لفائدة الشركات الجهوية للنقل (منها 65 حافلة كهربائية)، و518 حافلة لشركة نقل تونس (منها 100 حافلة كهربائية)، و100 حافلة للشركة الوطنية للنقل بين المدن، لتعزيز النقل العمومي الجماعي وضمان خدمة عادلة لجميع المناطق.

2. النقل واللوجستية كرافعة للنمو الاقتصادي والتنافسية

يهدف هذا التوجه إلى تعزيز مساهمة قطاع النقل واللوجستية في النمو الاقتصادي، وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، ودعم الصادرات، والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. ففي مجال النقل البحري والمواني، سيتم اقتناء 3 سفن عصرية مطابقة للمواصفات الدولية للحد من الانبعاثات (سفينتان درجة + سفينة لنقل المسافرين والبضائع)، الشروع في إنجاز ميناء بالمياه العميقة بالنفيضة مع منطقة خدمات لوجستية مجاورة وتأهيل وتعصير ميناء رادس التجاري (رصيفين جديدين ومحطة لمعالجة الحاويات)، بالإضافة إلى تطوير خطة استراتيجية وطنية للموانئ التجارية إلى سنة 2040.

كما سيتم تعزيز البعد اللوجستي لهذا التوجه عبر تطوير واستغلال المناطق اللوجستية وربطها بالموانئ والمطارات ومحاور النقل الرئيسية، بما يساهم في تجميع الأنشطة اللوجستية وتحسين أداء سلاسل الإمداد والتوزيع إضافة إلى دعم النقل متعدد الوسائط بفضل ربط الموانئ والمناطق اللوجستية بالسكة الحديدية، وتشجيع استعمال حلول لوجستية مبتكرة تساهم في تقليص الكلفة والأجل.

أما فيما يتعلق بالنقل الجوي والمطارات، تهدف الخطة إلى تعصير وتوسعة مطار تونس-قرطاج الدولي وفتح خطوط جوية جديدة خاصة نحو إفريقيا وأمريكا الشمالية وآسيا وتنشيط وتحديث المطارات الداخلية وإعادة هيكلة مجمع الخطوط التونسية مما سيساهم في تعزيز تنافسية شركة الطيران الوطنية وضمان مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية.

كما سيتم في إطار اللوجستية والنقل متعدد الوسائط، العمل على تعزيز التكامل بين مختلف أنماط النقل (البري، الحديدي، البحري والجوي) وتحسين ترابطها مع مناطق الإنتاج، والموانئ، والمطارات، والأسواق الداخلية والخارجية، بما يساهم في تقليص آجال العبور، وتحسين جودة الخدمات، ودعم اندماج تونس في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

وتولي سياسة النقل أهمية خاصة لرقمنة منظومة العبور والتصرف في الموانئ والمناطق اللوجستية، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتعميم المنصات الرقمية، واعتماد أنظمة معلومات متكاملة تضمن الشفافية، وتتبع البضائع في الزمن الحقيقي، وتحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين. وبالتوازي، ينتظر الشروع في تنفيذ مشاريع المناطق اللوجستية ذات الأولوية، خاصة ببئر مشاركة وقرقر وبوشمة وغيرها، بهدف إحداث أقطاب لوجستية متخصصة، قادرة على استقطاب الاستثمار، وتوفير خدمات ذات قيمة مضافة، ودعم التنمية الجهوية، بما يعزز مكانة تونس كمحور لوجستي إقليمي متعدد الوسائط.

3. النقل الذكي والمحافظة على البيئة

تمثل الرقمنة رافعة محورية لتحديث قطاع النقل وتحسين جودة خدماته، حيث تركز سياسة الدولة على تطوير أنظمة النقل الذكي في إطار مبادرة Smart Mobility Tunisie وتنفيذ السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية (PNMU). ويشمل ذلك رقمنة الخدمات وتوفيرها عن بعد واعتماد الدفع الإلكتروني وتبسيط الإجراءات لفائدة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين. كما سيتم العمل على إرساء نظم معلومات موحدة تشمل النقل البري والبحري والجوي وتعزيز حماية البنية التحتية الرقمية لمجابهة أخطار الهجمات السيبرانية، بما يضمن نجاعة التصرف واستمرارية الخدمات.

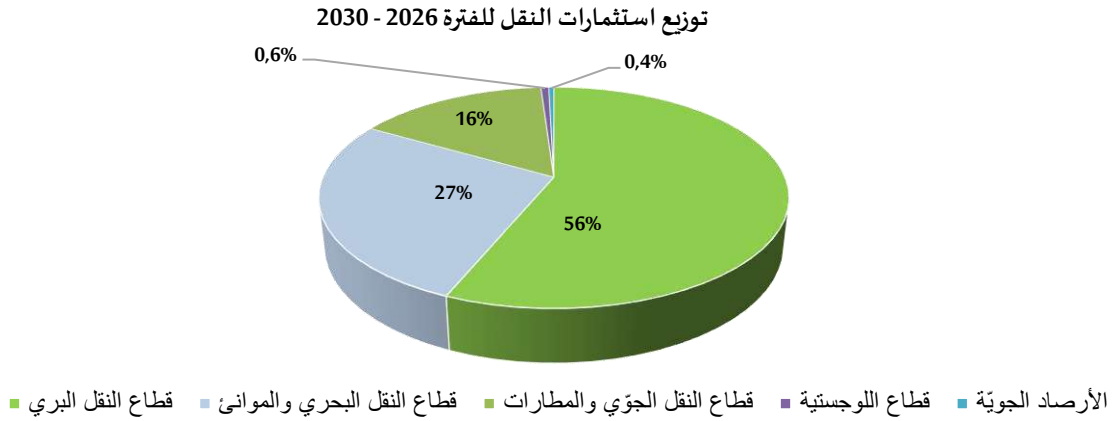
كما تسعى سياسة النقل للفترة 2026-2030 إلى إرساء منظومة نقل منخفضة الكربون، منسجمة مع التزامات تونس المناخية والبيئية، وذلك من خلال دعم الانتقال الطاقى في مختلف أنماط النقل. ويشمل هذا التوجه إدماج الحافلات الكهربائية ووسائل النقل النظيفة ضمن أساطيل النقل العمومي، وتجهيز بعض الأرصفة المينائية بالطاقة الكهربائية لتمكين السفن من التزود بالطاقة دون تشغيل المحركات، بما يحد من الانبعاثات الغازية. كما سيتم العمل على ملائمة الأساطيل الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات البيئية الدولية، بما يساهم في تقليص البصمة الكربونية لقطاع النقل.

وتعدّ السلامة والأمن من الركائز الأساسية لسياسة الدولة في قطاع النقل، حيث تهدف إلى الرفع من مستويات السلامة في النقل البري والبحري والجوي، وحماية الأرواح والممتلكات وضمان موثوقية المنظومات. وفي هذا الإطار، سيتم تنفيذ الخطة التصحيحية IMSAS في مجال النقل البحري، مع تعزيز صيانة الوحدات العائمة القائمة واقتناء وحدات جديدة، بما في ذلك الجرارات البحرية وزوارق الإرشاد. كما سيتم العمل على تأمين المداخل المينائية والبحرية وتعزيز منظومات المراقبة، إلى جانب تحسين أنظمة السلامة والأمن في الطيران المدني وفق المعايير الدولية، بما يدعم ثقة المتعاملين ويرفع من تنافسية القطاع.

تولي الدولة أيضا أهمية خاصة لتطوير رأس المال البشري وتحسين الحوكمة في قطاع النقل واللوجستية، باعتبارهما شرطين أساسيين لنجاح الإصلاحات والاستثمارات المبرمجة. ويشمل ذلك دعم التكوين البحري وتطوير برامج التكوين المستمر والرسكلة لمواكبة التحولات التكنولوجية والتنظيمية. كما سيتم اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال إرساء عقود أداء وبرامج وتعزيز الشفافية والمساءلة إلى جانب مواصلة إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي وملاءمته مع المعايير والاتفاقيات الدولية، بما يدعم نجاعة المؤسسات العمومية ويعزز ثقة المستثمرين.

ولتجسيم مضمون سياسة الدولة للفترة 2030-2026، ينتظر أن يبلغ حجم الاستثمارات في قطاع النقل واللوجستية حوالي 13034 مليون دينار موزعة إلى 3568 مليون دينار موجهة للمشاريع المتواصلة وهو ما يمثل نسبة 27. % من جملة استثمارات القطاع و9466 مليون دينار للمشاريع الجديدة.

ويبين الرسم البياني التالي توزيع نسب الاستثمار حسب مجالات النقل:



يمثل النقل البري، بمختلف مكوناته من نقل حديدي ونقل عبر الطرقات، أحد الأعمدة الأساسية لاستراتيجية تطوير قطاع النقل خلال الفترة 2030-2026. ويستأثر هذا النمط بحوالي 56.3% من مجموع استثمارات القطاع، بما يعكس الرغبة في تعزيز خدمات نقل الأشخاص والبضائع وضمان تنقل آمن وفعال.

ويحتل النقل الحديدي مكانة محورية داخل هذا التوجه، إذ يمثل نحو 29.3% من إجمالي استثمارات قطاع النقل وما يقارب 52 % من استثمارات النقل البري. ويعكس هذا التمشي الإرادة في تطوير الشبكة الحديدية وتجديد الأسطول وتحسين البنية التحتية بما يرفع جودة الخدمات ويعزز السلامة والنجاعة التشغيلية.

أما النقل عبر الطرقات، فسيستأثر بحوالي 48% من جملة استثمارات النقل البري، وذلك بهدف تدعيم أسطول الحافلات وتجديده، وتأهيل المحطات والمستودعات والورشات، بما يمكن من تحسين خدمات النقل العمومي الجهوي والوطني والرفع من جاهزيته.

وفي إطار رؤية شاملة ومتكاملة للقطاع، تم تخصيص استثمارات مهمة للنقل الجوي والبحري، حيث يمثل النقل الجوي 15.6% من مجموع الاستثمارات بهدف مواكبة نمو الحركة الجوية وتحسين البنية الأساسية وتعزيز منظومات الأمن والسلامة. كما يمثل النقل البحري حوالي 27% من الاستثمارات لدعم المبادلات التجارية، تقوية تنافسية الصادرات، وتعزيز دور تونس كمحور لوجستي في المتوسط.

ولدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين مردودية استثمارات النقل، سيخصص للوجستية نسبة 0.6% من استثمارات القطاع.

قطاع السياحة:

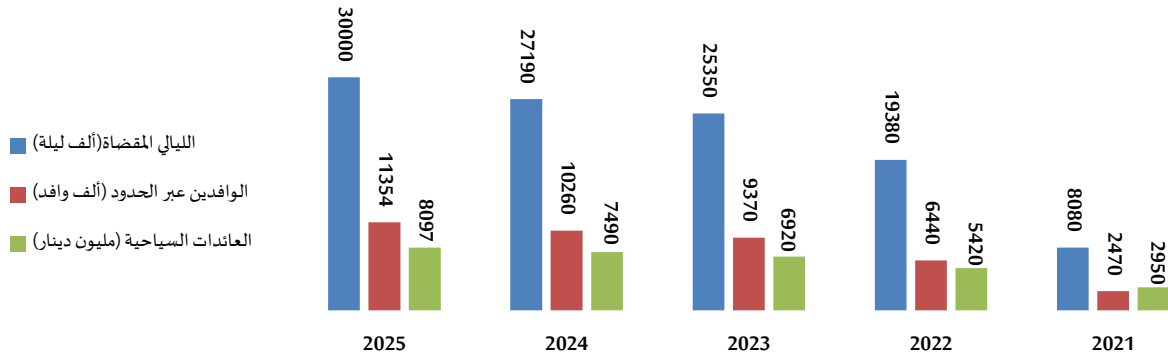
تمثل السياحة أحد الدعائم المحورية للاقتصاد الوطني وأبرز روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهوية بما اكتسبته من خبرات وبنية تحتية ومكانة إقليمية ودولية منذ ستينات القرن الماضي، حيث يساهم هذا القطاع في تغطية عجز الميزان التجاري بنسبة 40.2% ويوفر حوالي 400 ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر، أي ما يقارب 10% من القوى العاملة بالبلاد، بالإضافة إلى توفير مداخيل هامة بالعملة الأجنبية قدرت بحوالي 8097 م د في موفى سنة 2025.

وفي إطار جهود تونس لتعزيز موقعها التنافسي في السياحة العالمية، شهد القطاع سنة 2025 تطوراً كبيراً، حيث تم تسجيل دخول 11.354 مليون سائحاً في سنة 2025، أي بزيادة قدرها 10.66% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024 وصنّفت تونس حسب دليل Best In Travel ضمن أفضل 25 وجهة سياحية في العالم لسنة 2025. وهي نتائج وجب تدعيمها خلال الفترة القادمة.

1. أهم نتائج الفترة 2025-2021

شهد القطاع السياحي خلال الفترة 2025-2021 تحسناً تدريجياً من سنة لأخرى، حيث تجاوز عدد الوافدين 11.354 مليون سائحاً مع تسجيل عائدات سنوية بلغت 8097 م د في سنة 2025. وفاقته هذه النتائج في مجملها التقديرات الأولية بفضل الإجراءات الداعمة للقطاع ولا سيما التدابير الاجتماعية والمالية ومجهود التسويق، مما ساهم في استرجاع ثقة وكالات الأسفار والأسواق الأوروبية واستقطاب أسواق جديدة

المداخيل وعدد الوافدين والليالي المقضاة خلال الفترة 2025-2021



المصدر: البنك المركزي التونسي ووزارة الداخلية

ورغم التطور الإيجابي لعدد السياح والعائدات الإجمالية، فإن متوسط إنفاق السائح شهد انخفاضا ملحوظا ليبلغ حوالي 717 د سنة 2025 مقابل 1200 د سنة 2021 التي لا يمكن اعتمادها كسنة مرجعية لتزامنهما مع كوفيد 19 (مقابل 740 د سنة 2024). ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى الاعتماد على "السياحة الجماعية" و"الإقامة الكاملة" والتي غالباً ما تتحكم فيها وكالات أسفار سياحية حيث يتم الإنفاق مسبقاً وفق باقات سياحية محددة. ويُعتبر انخفاض متوسط إنفاق السائح من المعوقات الجوهرية لمزيد دفع نشاط القطاع وذلك بالنظر إلى تأثيره على مردودية الوحدات السياحية.

وشهدت الفترة 2025-2021 توجّهاً متنامياً نحو تطوير السياحة البديلة ضمن الاستراتيجية الوطنية لتجاوز النموذج السياحي الشاطئي التقليدي عبر تنوع المنتج السياحي وتحقيق تنمية شاملة وعادلة بين الجهات. وتهدف هذه المقاربة إلى تهمين الموارد الطبيعية والثقافية والتراثية المحلية من خلال تطوير السياحة الريفية والإيكولوجية والصحراوية والثقافية وسياحة المغامرات والسياحة الاستشفائية. وقد بلغ عدد الإقامات العائلية والريفية نحو 2200 إقامة، تتركز أساساً في جهات طبرقة وعين دراهم بالشمال الغربي، وقفصة وتوزر بالجنوب الغربي. وقد عرف هذا النمط السياحي إقبلاً متزايداً من المستثمرين والسياح الأجانب الذين يمثلون حوالي 78% من المستفيدين.

وعموما تشير نتائج القطاع السياحي خلال الفترة 2021-2025 إلى تسجيل تقدما ملحوظا لأهم المؤشرات بفضل المساندة التي يحظى بها خاصة على مستوى التسويق وتوفير التكوين والعناية بالمحيط السياحي، فيما تبرز إشكاليات عديدة لا تزال تعيق تطوره من أهمها:

- طول الإجراءات المتعلقة بالمصادقة على أمثلة التهيئة السياحية وارتفاع كلفة اقتناء الأراضي وصعوبة تغيير صبغتها.
- صعوبات في تنفيذ المشاريع السياحية باعتبار تعدد المتدخلين.
- الإشكاليات المرتبطة بالنقل الجوي وصعوبة النفاذ إلى الوجهة السياحية التونسية خاصة المطارات الداخلية (توزر وطبرقة).
- جودة المنتج السياحي والأنشطة الترفيهية.
- ارتفاع مديونية الوحدات السياحية.

وتستفيد السياحة التونسية من مقومات الاستقطاب المتعددة لاسيما الأسعار التنافسية والعدد الهام للوحدات السياحية بالمناطق الشاطئية والمخزون الثقافي وكذلك القرب الجغرافي من الأسواق السياحية التقليدية حيث لا تزال المناطق السياحية التونسية وجهة محبذة لعدد كبير من السياح خاصة الوافدين من البلدان الأوروبية وبلدي الجوار ووجود طلب واعد من عديد الأسواق غير التقليدية إضافة إلى التطور الهام للسياحة الداخلية.

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية لقطاع السياحة:

يشهد القطاع السياحي جملة من التحولات العالمية الكبرى والتي تتمثل بالخصوص في:

- الرقمنة والعولمة والتكنولوجيا: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية للتخطيط والحجز.
 - التحديات البيئية والاقتصادية والتحولات الجيوسياسية التي أثرت على الأسواق التقليدية والناشئة.
 - التغيرات الاجتماعية ما بعد كوفيد 19 أسهمت في توجه السائح في البحث عن تجارب أصيلة وتفاعلات ثقافية، مما جعل السياحة البديلة والصناعات التقليدية جزءاً أساسياً من التجربة السياحية.
 - المنافسة العالمية التي تعتمد فيها وجهات سياحية كثيرة على استراتيجيات ترويج رقمية متقدمة وبنية تحتية وخدمية متطورة.
- وفي ظل هذه التحولات العالمية المتسارعة وما تفرضه من رهانات اقتصادية وبيئية وتكنولوجية واجتماعية، تبرز الحاجة الملحة إلى مراجعة السياسة السياحية وذلك على النحو التالي:

- دعم مكانة السوق السياحية التونسية: من خلال ترسيخ هوية سياحية وطنية تعكس القيم الثقافية والتاريخية والبيئية لتونس، مع بناء شراكات مع المنظمات السياحية العالمية ووكالات الأسفار وشركات الطيران واستهداف أسواق جديدة.
- تكامل السياسات القطاعية وحوكمتها: من خلال بناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص قائمة على الثقة وإعادة هيكلة إدارة السياحة لتحسين الأداء والنجاح في مجال الترويج والتسويق السياحي.
- التحول الرقمي والتكنولوجيا: بتبني استراتيجية وطنية للرقمنة تشمل تطوير المنصات وتعميم الخدمات على الخط.
- الأبعاد البيئية والتحديات المناخية التي تؤثر على جاذبية الوجهات الساحلية، مما يستدعي احترام المعايير البيئية وسنّ تشريعات داعمة للانتقال البيئي ومساندة المبادرات البيئية فضلا عن مزيد النهوض بالسياحة البيئية والصحراوية والجبلية والثقافية.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية لقطاع السياحة للفترة 2026-2030

تمت بلورة الرؤية الاستراتيجية لقطاع السياحة "جعل تونس وجهة متوسطة مستدامة ومبتكرة وشاملة"، بناء على الإشكاليات الجوهرية المنبثقة من التقارير المجالية واستجابة لطلبات مختلف الجهات والأقاليم في إرساء تنمية سياحية عادلة ومتوازنة وتعزيز مردودية الجهات وتكريس دور السياحة كرافعة أساسية لدفع التنمية الشاملة والعادلة.

وتتضمن هذه الإستراتيجية أهدافا شاملة وطموحة للقطاع السياحي في أفق سنة 2030 غايتها تعزيز مكانة السياحة التونسية في الاقتصاد الوطني ورفع حصة تونس في السوق السياحية المتوسطية والعالمية.

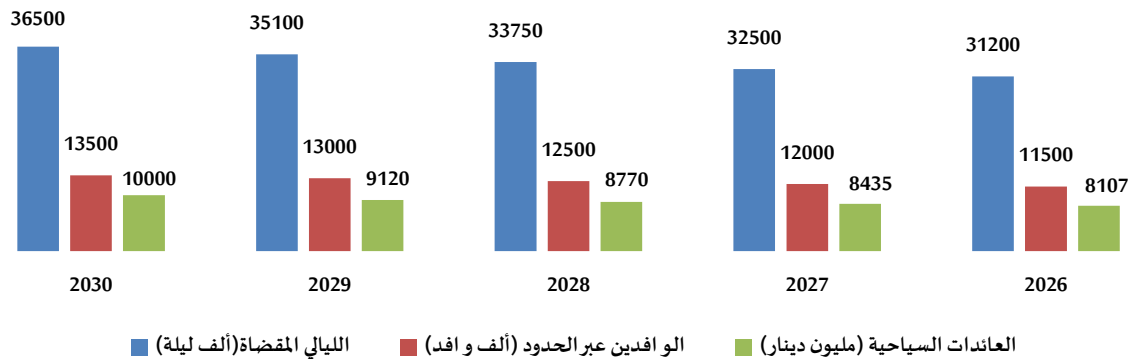
ويستدعي مزيد تطوير القطاع السياحي إحكام توظيف التنوع الطبيعي والحضاري واستقطاب السياح من الأسواق التقليدية والأسواق الجديدة ذات القدرة الانفاقية العالية من خلال تعزيز الجودة وتنوع المنتج ومزيد تشجيع الاستثمار لمواكبة حاجيات السوق السياحية الدولية لا سيما العناية بالمعايير البيئية وتوظيف التكنولوجيات الحديثة للتسويق وتحسين الخدمات الفندقية. كما تبرز ضرورة مواصلة الإصلاحات ضمن رؤية شاملة تركز على الجودة والابتكار والاستدامة، مع إشراك كافة الفاعلين المحليين والمهنيين في إطار مقارنة تشاركية تصاعدية من المحلي إلى المركزي. ومن المتوقع أن تتجه السياحة العالمية بحلول سنة 2030 نحو التكنولوجيا الرقمية مع تزايد سياحة الاستجمام والسفر متعدد الوجهات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للبرمجة والحجز.

وعلى ضوء هذه الرهانات، تتمثل الأولويات والأهداف الاستراتيجية للقطاع السياحي للفترة 2026-2030 في:

- تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة.
- تنوع العرض وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية السياحية.
- تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية: السوق الخارجية والسوق الداخلية.
- تحسين الجودة ودعم التحول الرقمي.
- إرساء خطة عمل لإعادة تأهيل الوحدات السياحية المغلقة.
- دعم السياحة الصحية.

وتتمثل الأهداف الكمية للقطاع السياحي بحلول سنة 2030 في بلوغ حجم استثمار جملي بقيمة 550 م د واستقطاب أكثر من 13.5 مليون سائح والزيادة في عدد الليالي السياحية المقضاة لتصل إلى 36.5 مليون ليلة وتحقيق عائدات سياحية بقيمة 10 مليار دينار من العملة الأجنبية ونسبة نمو سنوي بـ 6%.

الأهداف الكمية خلال الفترة 2026-2030



المصدر: الديوان الوطني التونسي للسياحة

IV. مضمون السياسة السياحية للفترة 2026-2030:

في إطار العمل على الترفيع في عدد الوافدين وتحقيق عائدات سياحية هامة بالعملة الأجنبية وفق التوجيهات الوطنية المرسومة، من المبرمج خلال الفترة 2026-2030 إرساء وتنفيذ منظومة متكاملة من الإصلاحات والبرامج والمشاريع القطاعية والأفقية الرامية إلى دعم قطاع السياحة وتطويره وتعزيز قدرته التنافسية، بما يضمن مساهمته الفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة والعادلة بين مختلف الأقاليم والجهات، وذلك من خلال:

1. تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة:

سيتم خلال الفترة المقبلة تجسيم التوجيهات الاستراتيجية للسياحة التونسية عبر إرساء منظومة حوكمة ناجعة للقطاع وتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة واعتماد مقارنة مندمجة ومتكاملة تشمل مختلف مكونات المنظومة السياحية. ويرتكز هذا التوجه بالأساس على

تحديث الإطار القانوني والترتيبي المنظم للقطاع بغرض إشراك المهنيين والقطاع الخاص في تنمية النشاط السياحي وتحسين مناخ الأعمال عبر إصدار كراسات الشروط الخاصة بالسياحة البديلة. كما سيتم إدراج السياحة ضمن مجالات تدخل الشركة التونسية للضمان وإصدار الأمر المتعلق بضبط قائمة الموانئ البحرية الترفيهية وتوحيد الإجراءات الإدارية والديوانية المرتبطة بالملاحة والموانئ الترفيهية، فضلاً عن إعادة هيكلة الصناعات البحرية والعناية بالبعد البيئي للموانئ الترفيهية.

2. تنوع العرض وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية السياحية:

في إطار الجهود الرامية إلى تنوع المنتج السياحي ودفع الاستثمار وتعزيز البنية التحتية السياحية، يُنتظر خلال الفترة المقبلة الشروع في:

- تحيين دليل المستثمر وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تحسين النفاذ الجوّي إلى الوجهة التونسية.
- تنمية الأنشطة البحرية بالموانئ الترفيهية من خلال تنظيم الصالون الدولي للسياحة البحرية الترفيهية وإحداث مناطق جديدة لإرساء السفن بالمناطق الداخلية.
- دعم السياحة البديلة لا سيما الطبيعية والثقافية والرياضية والصحية ورياضة المهرجانات ورياضة المؤتمرات والأعمال.
- تطوير الأنشطة السياحية ذات المردودية العالية على مدار السنة وتنوع الأسواق على غرار آسيا وإفريقيا ودول الخليج.
- تحيين الخارطة السياحية من خلال وضع خارطة طريق خاصة بتنمية السياحة الصحراوية والواحية.
- إعداد مخططات تهيئة سياحية على المدى الطويل على غرار التجارب النموذجية بالحمامات وتوزر وذلك بالتنسيق مع وزارة التجهيز والإسكان والبلديات والاعتماد على التخطيط الترابي الذي.
- دفع الاستثمار السياحي وتيسير تنفيذ المشاريع من خلال تكثيف جهود استقطاب السلاسل الفندقية الكبرى.
- انجاز مشاريع سياحية جديدة بمنطقة الزوارع من ولاية باجة ومنطقة بياش من ولاية تطاوين ومنطقة فج الاطلال بعين دراهم من ولاية جندوبة، تستجيب لأولويات التنمية الشاملة والعادلة.

3. تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية:

ينتظر خلال الفترة المقبلة التركيز على تطوير السوق الخارجية وتعزيز صورة تونس كوجهة جذابة ومواكبة للتحويلات العالمية من خلال:

- تسويق المنتج السياحي التونسي دولياً بإطلاق حملة إشهار تحت عنوان "تونس الوجهة المتجددة".
- المشاركة المنتظمة في المعارض السياحية الكبرى (برلين، مدريد، لندن، باريس) وتنظيم أيام تونس السياحية في العواصم والمدن الكبرى مع إقامة عروض تسويقية متنقلة.
- التركيز على أسواق الجوار لاستقطابها على مدار السنة عبر عروض متنوعة.
- دعم دور التمثيليات بالخارج في العلاقات العامة المحلية وتنظيم ندوات صحفية ولقاءات دورية مع الإعلام.
- كما سيتم العمل خلال الفترة القادمة على تطوير وتنمية السياحة الداخلية باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية الجهوية وذلك من خلال:
- إبرام شراكات مع الإعلام الوطني لدعم السياحة الداخلية من خلال إطلاق حملة إشهار بعنوان "اكتشف تونس بعيون تونسية".
- تشجيع المؤسسات الناشئة التونسية في مجال الرقمنة والبرمجيات على المساهمة في التسويق للسياحة الداخلية.
- انجاز مشاريع مندمجة تثنى الخصائص الطبيعية للمناطق الداخلية على غرار بعث قرى حرفية إلى جانب الاقامات الريفية ووحدات خاصة بالسياحة الصحية وتهيئة المسالك السياحية الخاصة بها.
- دعم المبادرات السياحية المحلية على غرار الاستضافات العائلية والتعاونيات الحرفية والمطابخ التقليدية وتشجيع سياحة التجارب مع العائلات المحلية (Home Tourism).
- تشجيع الجالية التونسية بالخارج على استهلاك المنتج السياحي الوطني عبر حملات رقمية موجهة وتحسين الخدمات من خلال تقديم أسعار تفضيلية وتبسيط الإجراءات بالمطارات والموانئ.

4. تحسين الجودة ودعم التحول الرقمي:

ترتكز خطة العمل في مجال الجودة ودعم التحول الرقمي خلال الفترة القادمة على:

- تدعيم ورقمنة برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية ليشمل 165 مؤسسة فندقية بطاقة إيواء تبلغ 85 ألف سرير.
- إنشاء مرصد رقمي للسياحة ومنصات إلكترونية لرقمنة مسار الاستثمارات السياحية والترويج السياحي.
- التشجيع على رقمنة مسار الحريف واعتماد التأشيرة الإلكترونية (E-Visa) ومراقبة الرحلات السياحية وإحداث منصة لمساعدة المؤسسات على الانخراط في التحول الرقمي.
- إحداث أقطاب جهوية متخصصة في التكوين السياحي وإطلاق منصة وطنية للتكوين الإلكتروني.
- إحداث علامة اعتماد للمهن السياحية وتشجيع البحث التطبيقي في مجال التجارب السياحية.
- تعزيز التكوين والتأهيل المهني لتوفير اليد العاملة المختصة حتى تواكب متطلبات السياحة الحديثة.
- إحداث مدارس للتكوين في مجال قيادة وصيانة السفن المعدة للملاحة الترفيهية.
- الشروع في تطبيق معايير تقييم الخدمات السياحية ومراجعة تصنيف المطاعم السياحية والنصوص المنظمة لوكالات الأسفار ومديري الوحدات الفندقية.
- تشجيع المؤسسات على الانخراط في نظم الجودة وتحسين علامات الإرشاد السياحي
- انجاز عمليات تفقد وتأطير للمؤسسات السياحية.
- دعم برامج صندوق حماية المناطق السياحية وتوسيع مجالات تدخله على عدد أكبر من المناطق.
- إنشاء قرى سياحية تعتمد معايير المحافظة على البيئة والطاقة والمياه وإرساء إدارة مستدامة للشريط الساحلي واعتماد خطة وطنية لإدارة النفايات بالمناطق السياحية.

5. إرساء خطة عمل لإعادة تأهيل الوحدات السياحية المغلقة:

تتطلب المرحلة القادمة اعتماد خطة عمل متكاملة تهدف إلى إعادة إدماج الوحدات السياحية المغلقة في الدورة الاقتصادية سواء من خلال إعادة تأهيلها أو عبر توجيها نحو أنماط سياحية متنوعة على غرار السياحة الداخلية والسياحة البدئية والسياحة الميسرة وإيجاد حلول جذرية لمسألة مديونية المؤسسات السياحية بعد التنسيق بين كل الأطراف والهيكل المتداخلة لضمان دورها في الحفاظ على مواطن الشغل وتعزيز جاذبية وتنافسية الوجهة السياحية الوطنية ودعم التنمية في الجهات.

6. دعم السياحة الصحية:

تُعد السياحة الصحية في تونس قطاعاً حيوياً واعداداً لدورها الكبير في جلب العملة الأجنبية وخلق فرص عمل ويعود ذلك بالأساس إلى أهمية الكفاءات المختصة والبنية التحتية المتطورة والتصنيف العالمي المميز في مجال الاستشفاء بالمياه الطبيعية، حيث تتطلب المرحلة القادمة تعزيز التنسيق بين المتدخلين وإحداث إطار قانوني وإجراءات مبسطة لتنظيم مراكز رعاية كبار السن الموجهة للأجانب والتونسيين المقيمين بالخارج وتطوير الخدمات الرقمية بهدف تحسين استقبال المرضى الأجانب ودعم تموقع تونس كوجهة رائدة في السياحة الصحية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

7. مؤشرات قياس الأداء لقطاع السياحة خلال الفترة 2030-2026

تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي

المؤشر	2025	2026	2027	2028	2029	2030
تطور حجم الاستثمار الجملي (م د)	423	450	475	500	520	550
تطور عدد الزيارات الميدانية لمراقبة المنتج (ألف زيارة)	27.5	30	32.5	34	36.5	40
عدد الوافدين (مليون وافد)	11.326	11.5	12	12.5	13	13.5
العائدات السياحية (م د)	8097	8107	8435	8770	9120	10000
النمو السنوي للقطاع (%)	6.2	4.9	5.3	5.6	5.7	6

قطاع الصناعات التقليدية:

يُعدّ قطاع الصناعات التقليدية من المكونات المحورية للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتونس لما له من دور في المساهمة في تنشيط الحركة الاقتصادية بتوفيره لفرص عمل وموارد رزق قارة للفئات التي تحترف المهن التقليدية وفي دفع التنمية الجهوية خاصة مع ارتباطها بتوظيف المخزون الحضاري والتراث ومنظومات الإنتاج المحلية.

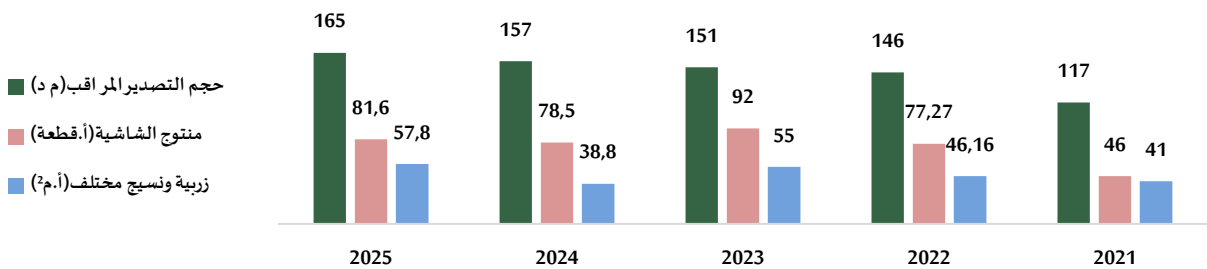
ويساهم قطاع الصناعات التقليدية بـ 4% في الناتج الداخلي الخام و 2% في الصادرات الوطنية ويشتمل على 650 مؤسسة حرفية موجهة للتصدير تشغل أكثر من 300 ألف حرفي موزعين على 76 نشاط بمعدل استثمارات سنوي جملي يقدر بـ 20 م د يوفر نحو 5 آلاف موطن شغل سنويا.

1. أهم نتائج الفترة 2025-2021

الاستثمار والصادرات المراقبة:

- شهد قطاع الصناعات التقليدية خلال الفترة 2025-2021 نمواً ملحوظاً على مختلف المستويات حيث تمت:
- مراجعة قائمة أنشطة الصناعات التقليدية والتصنيف التونسي للمهن الحرفية بما يضمن استفادة أصحاب المشاريع من برامج الدعم والحوافز الخاصة بالقطاع،
- بلوغ حجم من الاستثمار الإجمالي بنحو 200 م د، مسجلاً نسبة نمو سنوية تقدر بـ 4% وذلك من خلال إحداث وتدعيم ما يقارب 35 ألف مشروعاً مكن من خلق حوالي 30 ألف موطن شغل،
- الترفيع في قيمة قروض "المال المتداول" من 5 أ د إلى 10 أ د بالنسبة للحرفيين ومن 12 أ د إلى 20 أ د بالنسبة للمؤسسات مع تقديم قروض بفائدة قارة لا تتجاوز 5% ومدة تسديد تصل إلى أربع سنوات،
- تخصيص خطوط تمويل خاصة لبعض القطاعات كالنسيج اليدوي والخزف ومنح 700 امتياز جبائي وديواني بقيمة 79 م د،
- بلوغ مستوى إنتاج من الزربية والنسيج المختلف المطبوع يناهز 238.76 ألف م 2 وحوالي 375.37 ألف قطعة من منتوج الشاشية المطبوع وحوالي 15.052 ألف قطعة من منتوج النحاس المطبوع،
- بلوغ 650 م د من الصادرات المراقبة بنسبة تطور بلغت 8% مع توسع الأسواق المستهدفة لتشمل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الإفريقية الواعدة.

تطور منتوجات الصناعات التقليدية مقارنة بالتصدير المراقب خلال الفترة 2025-2021



المصدر: الديوان الوطني للصناعات التقليدية

النهوض بالجودة والترويج وتنمية الكفاءات والابتكار:

تمّ في هذا الإطار إنجاز النتائج التالية:

- الانطلاق في حماية وتثمين منتوجات فخار سجنان بالمؤشرات الجغرافية واستكمال مشروع علامة الجودة واعداد كراسات شروط خاصة بالعلامة الوطنية لعدة منتوجات،
- استكمال رقمنة إجراءات المراقبة الفنية والتصدير عبر الشبكة الإلكترونية TTN مع فتح شبابيك موحدة للتصدير بـ 12 ولاية والانطلاق في إسناد شهادة المراقبة الفنية للمصدرين وربط 12 مندوبية جهوية بالمنظومة الإلكترونية للتجارة الخارجية،
- مرافقة المهنيين في إعداد تصاميم مبتكرة ومساعدتهم على رقمنة تنقيلاتها لإدماجها ضمن سلسلة الإنتاج من خلال رقمنة حوالي 2500 تصميم زراعي من أصل 8000 قطعة مستهدفة،
- انجاز 107 نموذج مبتكر في إطار عمليات شراكة مع حرفيين ومؤسسات حرفية وتأهيل 594 منتفعا في مجال الزربية والنسيج المحفوف في إطار البرنامج الخصوصي للتأهيل الحرفي،
- تأهيل 4 مؤسسات حرفية بولايات نابل والمنستير وباجة وسيدي بوزيد وإصدار مدونة للباس التقليدي بالوطن القبلي،
- بعث 6 مراكز للتصميم والابتكار بولايات نابل ومنوبة والمهدية وقابس وقفصة والقصرين،
- تنمية سلاسل القيمة من خلال دعم سلسلة تقطير النباتات العطرية للمرأة الريفية بالشمال الغربي،
- احداث منصة افتراضية للتعريف بالصناعات التقليدية وتنظيم معارض وطنية وجهوية ومشاركة الحرفيين في المعارض الخارجية.

صيف تمويل مشاريع الصناعات التقليدية:

يتولى البنك التونسي للتضامن إسناد قروض استثمار بمعدل 7 % من قيمة القروض المسندة في إطار تدخلات الصندوق الوطني للتهوض بالمهن الصغرى والصناعات التقليدية. كما يتولى التصرف في آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية " ONA FDR " بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية وإسناد قروض قصيرة المدى لتوفير الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين.

مشاريع القرى الحرفية:

تمثل القرى الحرفية نقاط مهمة لإنتاج وترويج المنتوجات التقليدية. ويعدّ تعداد هذه القرى خلال الفترة 2021-2025، 15 قرية حرفية ناشطة ومكتملة تتضمن 224 محلا بكلفة جمالية تبلغ 21 م د و 27 قرية حرفية بصدد الإنجاز أو الدراسة بمختلف مناطق الجمهورية. وتتوزع حسب الأقاليم على النحو التالي:

- الإقليم الأول: قرية حرفية بباجة وقاعة عرض ببزرت،
- الإقليم الثاني: 4 قرى حرفية بكل من ولاية بن عروس ومنوبة وزغوان ونابل،
- الإقليم الثالث: 3 قرى حرفية بولايات القصرين والمهدية،
- الإقليم الرابع: 2 قرى حرفية بولايي توزر وقفصة،
- الإقليم الخامس: 5 قرى حرفية منها 3 بولاية مدنين، 1 بولاية قبلي، 2 بولاية بقابس.

الاستنتاجات:

يعاني قطاع الصناعات التقليدية من عديد المعوقات التي أثرت سلبا على مردوديته الاقتصادية ومنها بالخصوص:

- هشاشة ترابط وتفاعل الحلقات المكونة لسلسلة القيمة في صناعة المنتج التقليدي،
- صعوبة تزود الحرفيين والمؤسسات الحرفية بالمواد الأولية المطابقة لمواصفات الجودة،
- ارتفاع مديونية الحرفيين المنتفعين بقروض المال المتداول،
- غياب إطار قانوني لمنظومة القرى الحرفية يضبط طرق تسييرها والإشراف عليها،
- تواضع جودة المنتج وضعف الابتكار والتجديد،
- محدودية القدرة الإنتاجية للحرفيين الناجمة عن تقلص اليد العاملة المختصة وضعف فعالية آليات التشجيع لاستقطاب الشباب.

ورغم هذه الإشكاليات، يعتبر قطاع الصناعات التقليدية قطاعاً حيوياً بالنظر لثراء الموروث الثقافي واكتسابه إمكانيات للابتكار والتجديد والنهوض الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بالصناعات التقليدية:

يشهد قطاع الصناعات التقليدية جملة من التحولات الكبرى ومنها خاصة تسارع تطور الرقمنة والتكنولوجيا من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية للتسويق والبيع والرهانات البيئية والاقتصادية والتحولات الجيوسياسية التي أثرت على الأسواق التقليدية والناشئة.

وتفرض هذه التحولات العالمية المتسارعة جملة من الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، تبرز الحاجة إلى مراجعة سياسة الصناعات التقليدية وذلك عبر:

- تثبيت تموضع تونس الدولي في الصناعات التقليدية: من خلال الانخراط في الشبكات الدولية للصناعات التقليدية لتسويق المنتجات الوطنية، إلى جانب تحسين البنية التحتية والمرافق اللوجستية وتحديث التشريعات للتشجيع على الاستثمار والتصدير.
- تكامل السياسات القطاعية وحوكمتها: تفعيل دور الجماعات المحلية في النهوض بقطاع الصناعات التقليدية وتثمين التراث.
- التحول الرقمي والتكنولوجيا: حيث تستلزم المرحلة المقبلة تبني استراتيجية وطنية للرقمنة تشمل تطوير منصات التكوين المهني والتحفيز ودعم نفاذ الصناعات التقليدية إلى الأسواق الجديدة.
- الأبعاد البيئية والتحديات المناخية: حيث تهدد استمرارية الحرف التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل السعف والنسيج والخزف مما يستدعي تشجيع الابتكار البيئي في التصميم والإنتاج.

III. الأولويات والأهداف الإستراتيجية لقطاع الصناعات التقليدية للفترة 2030-2026:

تتمحور استراتيجية قطاع الصناعات التقليدية بالأساس حول: "قطاع اقتصادي مستدام تنافسي ومندمج لصناعات تقليدية عصرية ومتجددة ومهيكل ومرفقة تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة ومترسخة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار". وتهدف هذه التوجهات إلى تكريس تموضع قطاع الصناعات التقليدية كقطاع اقتصادي استراتيجي ذو قيمة مضافة عالية ومحرك فعلي للتنمية الجهوية من خلال الاستجابة لمتطلبات الجهات وخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز إدماجها في الدورة الاقتصادية الوطنية بما يضمن تنمية شاملة ويُرسّخ أسس اقتصاد أخضر قائم على الابتكار والجودة.

وفي هذا الإطار، يواجه قطاع الصناعات التقليدية جملة من الرهانات الهيكلية والتنموية التي تفرض اعتماد أهداف استراتيجية للفترة 2030-2026، بما يعزّز دوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويدعم قدرته على خلق الثروة ومواطن الشغل وتحسين تنافسيته.

وتتمثل هذه الأهداف الاستراتيجية في:

- حوكمة وتنظيم القطاع،
- تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية،
- تدعيم تموضع قطاع الصناعات التقليدية في التصدير والأسواق الدولية،
- تعزيز صمود قطاع الصناعات التقليدية وديمومة مؤسساته ومواطن الشغل.

وتتضمن الأهداف الاستراتيجية الكمية للقطاع عند موفّي سنة 2030 بالخصوص:

- بلوغ حجم استثمار سنوي بقيمة 40 م د وبلغ 1000 م د من الصادرات المراقبة،
- دعم 20 ألف مشروع وخلق 35 ألف موطن شغل، 50% منهم في الجهات الداخلية،
- تأهيل 150 مؤسسة وتمكين 50 ألف حرفي من الانتفاع ببرامج تكوين وتأهيل حرفي،
- تسجيل 50 علامة جودة ورقمنة 80% من خدمات الاستثمار والتأطير.

IV. مضمون سياسة الصناعات التقليدية للفترة 2030-2026:

سيتم خلال الفترة 2030-2026 تنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات العملية الرامية إلى دعم قطاع الصناعات التقليدية وتطويره وتعزيز قدرته التنافسية بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية المرسومة للقطاع ويكرّس دوره في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتمثل هذه الإصلاحات والمبادرات في:

1. حوكمة وتنظيم القطاع:

ستشهد الفترة المقبلة مراجعة وتحديث القانون عدد 15 لسنة 2005 والنصوص الترتيبية ذات العلاقة للتسريع في نسق الاستثمار واعتماد التعريف القانوني للمؤسسة الحرفية وتشجيع المبادرة الخاصة فضلا عن مراجعة هيكله الديوان الوطني للصناعات التقليدية والمركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الحياكة والنسيج والزربية وتفعيل المجلس الوطني للصناعات التقليدية.

2. تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية:

- اعتبارا لأهمية تعزيز مكانة المنتجات التقليدية بالسوق الداخلية والسوق الخارجية، ينتظر خلال فترة المخطط 2030-2026 التركيز على:
- مراجعة المنظومات الحالية للإنتاج والتوزيع وتطوير آليات تيسير الانخراط الطوعي في الاقتصاد المهيكل للحرفيين والتشجيع على الانخراط في منظومات التغطية الاجتماعية،
- إنجاز برنامج الرقمنة والتسويق الإلكتروني: تطوير وتكوين التجارة الإلكترونية للحرفيين وتشجيع المؤسسات الناشئة التونسية على المساهمة في التسويق المحلي والخارجي لمنتجات الصناعات التقليدية،
- تنفيذ مبادرة "حرفي المستقبل" نحو جيل جديد من الحرفيين في بيئة رقمية وشاملة من خلال إرساء منظومة رقمية وطنية موحدة لإدارة معلومات الحرفيين واعتماد بطاقة الحرفي الذكية كأداة للنفاذ إلى الخدمات،
- إحداث مراكز جهوية للتصميم والابتكار بالشراكة مع معاهد الفنون وتنظيم مسابقات وطنية للإبداع الحرفي مع تشجيع تسجيل براءات الاختراع والعلامات الجغرافية لحماية الهوية التراثية وإحداث صندوق وطني لدعم التجديد والابتكار في الصناعات التقليدية،
- إرساء نظام وطني للتصنيف والعلامات الجماعية حسب الجودة والمؤشر الجغرافي من خلال مبادرة "علامات الجودة والتسميات" مع دعم تسجيل منتجات الصناعات التقليدية التونسية في المنظمات العالمية مثل اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وإحداث وتطوير مخابر وطنية للمراقبة والتحليل الفنية لضمان الجودة والمطابقة للمعايير.

3. تدعيم تموضع قطاع الصناعات التقليدية في التصدير والأسواق الدولية:

وبغرض الاستجابة لمتطلبات تصدير المنتجات التقليدية، سيتم العمل على إحداث علامة تجارية وطنية موحدة لتعزيز المصادقية والجاذبية وإنجاز مبادرة "تطوير التصدير" من خلال وضع خطة تصديرية وطنية منظمة مع توجيه الدعم إلى أسواق واعدة مثل إفريقيا والخليج وأوروبا الشرقية وتنظيم المشاركة السنوية المهيكلية في المعارض الدولية الكبرى وتخصيص برامج مرافقة فنية واقتصادية للمؤسسات المصدرة.

4. تعزيز صمود قطاع الصناعات التقليدية وديمومة مؤسساته ومواطن الشغل:

- سيتم العمل على الموازنة بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة وذلك من خلال:
- تعزيز اللامركزية والحوكمة التشاركية لتلبية احتياجات الحرفيين وضمان توفير المواد الأولية،
- إنجاز برنامج للتأهيل المهني يركز على تطوير قدرات الحرفيين والمؤسسات عبر اعتماد التأهيل والتكوين المهني بما في ذلك التكوين عن بعد وإدماج تخصصات في التصميم والابتكار والتسويق والتصرف وتخصيص برامج تكوين وتمويل موجهة للشباب والنساء بالجهات الداخلية،

- دعم منظومة ورشات المرافقة والتأطير الفني المتنقلة بين الجهات للاقترب أكثر من التجمعات الحرفية الناشطة بالمناطق الداخلية والتي تمثل طاقة إنتاج حقيقية خاصة بالنسبة لحرف النسيج اليدوي والألياف النباتية والطين،
- تنفيذ مبادرة "35 ألف فرصة عمل حرفية" التي ترمي إلى خلق مواطن شغل مستدامة من خلال إحداث خطوط تمويل خاصة وميسرة للمشاريع الحرفية وإرساء شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات البنكية لدعم المبادرات الفردية وتركيز قوى حرفية نموذجية بكل ولاية تُراعي الخصوصيات الجهوية وتوفر فضاءات إنتاج وتكوين وعرض وإدماج القطاع في مسالك السياحة الثقافية،
- تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء ودعم المشاريع الصغيرة من خلال إنجاز برنامج التمكين الحرفي،
- إحداث مرصد للصناعات التقليدية لتقييم مؤشرات الأداء وتوجيه السياسة العمومية،
- إرساء مراكز للإنتاج التنظيف والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية.

5. مؤشرات قياس الأداء لقطاع السياحة والصناعات التقليدية خلال الفترة 2026-2030

تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي

المؤشر	2025	2026	2027	2028	2029	2030
تطور حجم الاستثمار الجملي (م د)	423	450	475	500	520	550
تطور عدد الزيارات الميدانية لمراقبة المنتج (ألف زيارة)	27.5	30	32.5	34	36.5	40
عدد الوافدين (مليون وافد)	11.326	11.5	12	12.5	13	13.5
العائدات السياحية (م د)	8097	8107	8435	8770	9120	10000
النمو السنوي للقطاع (%)	6.2	4.9	5.3	5.6	5.7	6

دعم استدامة قطاع الصناعات التقليدية (%)

المؤشر	2025	2026	2027	2028	2029	2030
تطور عدد الاستثمارات (%)	10	12	15	18	20	22
تطور عدد التجمعات الحرفية (%)	2	4	6	10	15	20
التأهيل المهني (%)	25	30	35	42	45	48
التأطير الفني (%)	30	35	38	40	43	45

تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية (%)

المؤشر	2025	2026	2027	2028	2029	2030
تطور حجم التصدير المراقب (%)	8	11	15	18	20	25
تطور حجم الإنتاج المطبوع (%)	3	5	8	10	12	15
تطور عدد المشاركين في المعارض (%)	6	10	12	15	18	20

التجارة وتنمية الصادرات

شهد القطاع التجاري خلال السنوات الأخيرة ديناميكية جديدة تجسّدت في تحسين كفاءة توزيع السلع والخدمات بفضل تواصل تحديث النسيج التجاري عبر توسّع الفضاءات التجارية والمساحات الكبرى بعدد الجهات إلى جانب ازدياد أهمية التجارة الإلكترونية. وفي ذات السياق، تكثّفت جهود المراقبة التجارية ومتابعة التوريد باعتماد منظومات معلوماتية تشمل تسويق المواد المدعّمة مما ساهم في تخفيف الضغوط على الأسعار. كما تواصل الاهتمام بتنمية الصادرات وتحسين توازن الميزان التجاري خاصة في ظلّ ضغوطات الأزمات واشتداد المنافسة التجارية والإجراءات الحمائية لعدد الدول. وقد تواصل بالخصوص تشجيع المصدرين إلى اقتحام الأسواق الواعدة وفتح آفاق جديدة لهم بفضل تفعيل الاتفاقيات التجارية لمجموعة كوميسا والمنطقة التجارية الحرة لأفريقيا.

وتنصهر سياسة التجارة للفترة 2026-2030 ضمن توجهات المخطط الرامية إلى تدعيم شمولية التنمية لكل الجهات والفئات حيث يضطلع النسيج التجاري بدور محوري في تسويق المنتجات والخدمات على المستوى الداخلي والتصدير إلى الأسواق الخارجية بما يثمن خاصة مجهود صغار المنتجين من فلاحين وصناعيين وحرفيين ويوفّر فرص استثمارية إضافية. وفي هذا الشأن سيتمّ اعتماد إصلاحات وتدابير جديدة غرضها تعزيز أداء النسيج التجاري وتعزيز التجارة القريبة والدامجة بكل الجهات بفضل حوكمة الأسواق والفضاءات التجارية وتأمين انتظامية التوريد وتكوين المخزونات التعديلية وترسيخ المنافسة النزيهة وحماية المستهلك ونجاعة الرقابة التجارية.

وسيتّ عمل على تأمين التحوّل الرقمي للمنظومة التجارية عبر توظيف التكنولوجيات الحديثة للفوترة والدفع ورقمنة المتابعة الحينية للأسواق ومراقبة التوريد والتعديل ومسارات المواد المدعّمة وكذلك رقمنة إجراءات التجارة الخارجية والإجراءات الديوانية المرتبطة بها. كما ينتظر مراجعة الأطر القانونية للمنافسة والأسعار والتجارة الإلكترونية قصد تعزيز نزاهة المنافسة وحماية المستهلك وإعادة هيكلة المؤسسات التعديلية لمواكبة متطلبات تطوّر النشاط التجاري.

وتشكل تنمية الصادرات هدفاً استراتيجياً لمخطط التنمية خاصة مع الفرص الكبيرة التي يوفّرها الانفتاح على السوق الدولية لتثمين المنتجات الوطنية ذات الميزات التنافسية المتعدّدة. وسيتواصل توطيد العلاقات مع الشركاء التجاريين مع تنوع آليات مساندة المصدرين ودفعهم على اقتحام الأسواق الواعدة بالأخص الأفريقية والعربية والآسيوية ومزيد تنوع المنتجات والخدمات المصدرة ورفع قيمتها التسويقية عبر تحسين الجودة والتعليب وحضور التظاهرات الدولية. كما يشمل تطوير منظومة التجارة الوطنية مزيد تعزيز دور مجلس المنافسة وتفعيل جهاز الدفاع التجاري بغرض حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير الشرعية واعتماد منظومات معلوماتية لمتابعة والتقصّي وضمان بيئة محفّزة وأمنة لكل من المستهلكين والمهنيين.

1. التجارة الداخلية

1. أهمّ نتائج الفترة 2021-2025

يؤدّي قطاع التجارة الداخلية دوراً محورياً في مجال الربط بين منظومات الإنتاج والاستهلاك وتحقيق استدامتها، بما يساهم في دفع حركية الاقتصاد لا سيما تحسين نسق النمو والاستثمار وترشيد الاستهلاك. وتبرز أهمية القطاع التجاري من خلال مساهمته في خلق القيمة المضافة حيث ارتفعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 7.7% سنة 2021 إلى 8.2% سنة 2024 فضلاً عن توفيره فرص العمل بمختلف المناطق والجهات خاصة بعلاقة مع توسع النسيج التجاري من خلال الاستثمارات الجديدة في الفضاءات التجارية الحديثة وتطوّر نشاط التجارة الإلكترونية.

واتسمت الفترة 2021-2025 بتعدد التدابير التجارية وتدخلات الهياكل العمومية المعنية بغرض تجسيم الأهداف الوطنية المتعلقة بالمحافظة على القدرة الشرائية وحماية حقوق المستهلكين والعمل على تنظيم النشاط التجاري وفق القواعد القانونية والترتيبية ومتطلبات تجسيد نزاهة المعاملات التجارية والتصدي للإخلال بالمنافسة.

وفي مجال تأمين انتظامية التوريد في الأسواق تمّ التوقّع إجمالاً في تحقيق استقرار وضع التوريد في السوق وتحسين نفاذ المواطن للمنتجات الاستهلاكية وذلك رغم ضغوطات حالات النقص في التزود الناجمة عن تواتر الصعوبات الظرفية التي أثّرت على منظومات

الانتاج الوطني ومتطلبات التعامل مع حاجيات المواسم الاستهلاكية الكبرى والفجوات الموسمية للإنتاج، إضافة إلى معالجة الإشكاليات الخاصة بانسيابية عمليات توريد المواد الأساسية التي تأثرت بصفة مهمة بعد ارتفاع الأسعار الدولية وتعطيل مسارات التوريد خاصة بالنسبة للمنتجات الأساسية نتيجة الاضطرابات على الصعيد الدولي على غرار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية.

وقد ساهمت السياسات المتبعة من التحكم النسبي في التضخم حيث تواصل تراجع معدل مؤشر الأسعار على مدار 28 شهرا الأخيرة ليستقر في حدود 4.9% عند موفى سنة 2025. وشملت التدخلات بالخصوص تكثيف حملات الرقابة التجارية المنسقة من قبل كل الهياكل المعنية وذلك للحد من المخالفات التجارية وتنظيم الأسواق ومعالجة الانتصاب العشوائي والتجارة الموازية ومقاومة التهريب ومراقبة تجارة المواد المدعمة وتأمين وصولها إلى مستحقيها.

وفي نفس الوقت لا يزال القطاع التجاري يسجل عديد الإشكاليات المرتبطة خاصة بتعدد مظاهر الإخلال بالمنافسة وعدم الاحترام التام للمقتضيات الترتيبية فضلا عن الصعوبات المتعلقة بعدم انتظامية التوريد ببعض المواد الاستهلاكية سواء منها لعدم استقرار الإنتاج الوطني أو لصعوبات التوريد مما يخلق ضغوطات تضخمية على الأسعار إضافة إلى ضرورة مزيد إحكام تنظيم المسالك التجارية للمواد المدعمة خاصة مع ارتفاع كلفتها على ميزانية الدولة.

كما يبرز التشخيص عدم مواكبة النصوص القانونية لتحولات القطاع التجاري خاصة فيما يتعلق بعدم مواكبة قانون المنافسة والأسعار ومشمولات مجلس المنافسة للتطور السريع لأنماط التجارة وتشعب مسالكها وضرورة مزيد تعزيز حقوق المستهلكين وحمايتهم. وفي جانب آخر يقتضي توسع النسيج التجاري الحديث وأهمية دوره في دفع التنمية المجالية والعمل على إيجاد صيغ أمثل لإحكام الاستثمار في المنظومة التجارية كالفضاءات التجارية والأسواق ومنظومة الخزن والتعديل والمنصات اللوجستية.

2. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026:

تتمحور استراتيجية قطاع التجارة الداخلية حول إرساء مقومات تجارة مسؤولة تخدم الأهداف التنموية للدولة. وينبني هذا التوجه بالأساس على تحقيق أكثر نجاعة وتوازن واندماج للقطاع التجاري مع بقية القطاعات، بما يساعد على ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين في الاستهلاك العادل والأمن، وعلى تحفيز أنشطة الإنتاج وعلى فتح آفاقا أوسع للتنمية الشاملة بمختلف الجهات.

وانطلاقا من هذه التوجهات سيتم التركيز بالخصوص خلال فترة مخطط التنمية 2030-2026 على جملة من الأولويات التي تشمل تعزيز مساهمة القطاع التجاري في تحسين الواقع المعيشي للمواطن ومزيد تطويره، مع تدعيم الأطر التشريعية والمؤسسية.

وقد تم في هذا الغرض ضبط خمسة أهداف استراتيجية لسياسة التجارة الداخلية تتمثل في:

- ضمان التوازن العام للسوق وحماية المستهلك
- حوكمة منظومة الدعم
- تعزيز النسيج التجاري وتعصيره
- تعزيز البيئة التشريعية للتجارة
- إعادة الهيكلة المؤسسية.

3. مضمون سياسة التجارة الداخلية للفترة 2030-2026:

1.3 ضمان التوازن العام للسوق وحماية المستهلك:

يستند تجسيد هذا الهدف الاستراتيجي على تنفيذ جملة من العناصر الإصلاحية والتدابير التي تغطي بالخصوص مجالات:

انتظامية التوريد:

ترمي عناصر السياسة المتبعة إلى تحقيق الاستقرار التام للتوريد بمختلف المواد الاستهلاكية والاستراتيجية وخاصة منها تلك التي شهدت ضغوطات ظرفية أو هيكلية خلال السنوات الفارطة. وتتمثل أهم البرامج والمبادرات في إرساء منظومات توريد قائمة على البرمجة المحكمة

للإنتاج المحلي بما يراعي الحاجيات الاستهلاكية الداخلية والتصديرية، وتعزيز آليات الخزن التعديلي والاستراتيجي بناء على تشخيص وتدقيق دوري للموازانات الخاصة بالحاجيات والمتوفرات حسب المواد والفترات إلى جانب حوكمة عمليات الإنتاج والتوزيع للمعادلة بين الاستهلاك العائلي والمهني وتنفيذ برامج خصوصية لدعم العرض بالمواد الموجهة للاستهلاك العائلي باعتماد البعد الجهوي للتوزيع.

التحكم في الأسعار:

تتمحور أهم برامج التدخلات حول اعتماد سياسة أسعار عادلة ومعقولة وتأخذ بعين الاعتبار تطورات الوضع الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال ترشيد الزيادات في أسعار المنتجات النهائية بفضل احكام ضبط أسعار المواد المؤطرة وهوامش الربح القصوى للمنتجات التي تشهد شططا في الأسعار والتفاوض مع المهنيين حولها والحصول على تخفيضات تلقائية فيها علاوة عن تنويع التوجهات أمام المواطن وتطوير منظومة نقاط البيع من المنتج إلى المستهلك أو البيع بأسعار تفضيلية. كما سيتم العمل على التحكم في كلفة أهم المنتجات الفلاحية والصناعية كتطوير منظومة الإنتاج المحلي للأعلاف وتيسير نفاذ المنتجين للتمويل وتحسين انتظامية تزويد أسواق الجملة وتوظيف المخزونات الاستراتيجية وفق الحاجة.

الرقابة الاقتصادية للأسواق:

تتمثل التوجهات في العمل على تفكيك وضعيات الاحتكار والتصدي لعمليات المضاربة غير الشرعية فضلا عن إنفاذ قواعد المنافسة على مختلف المتدخلين وتكريس شفافية ونزاهة المعاملات في السوق لتوفير درجة عالية من الحماية للمستهلك والمساعدة في تحقيق استقرار التزويد والأسعار. وتعتمد برامج التدخل على جملة من الإصلاحات والإجراءات تتمثل في تفعيل الرقابة القبلية والبعديّة في مجال المنافسة وتعزيز التغطية الرقابية القطاعية والجغرافية باستهداف نسبة تغطية تفوق 84% وتكثيف التدخلات الرقابية بمسالك التوزيع وتنويعها حسب المواسم الاستهلاكية بالتنسيق مع كل المتدخلين.

وفي نفس الغرض، سيتم تركيز منظومة متابعة للقضايا الكبرى في مجال الاحتكار والرفع من نسق تنفيذ قرارات مجلس المنافسة باستهداف نسبة تصاعدية من 60% إلى 80% خلال الخمس سنوات القادمة مع تطوير الرقابة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية واعتماد آليات فعالة لمكافحة الغش والاحتيال وحماية المستهلك.

التوعية والتحسيس:

سيتم إيلاء عناية خاصة بمجال التوعية والتحسيس باعتباره من الآليات الوقائية والاستباقية الداعمة لتحقيق التوازن العام للسوق وذلك من خلال نشر ثقافة المنافسة وتطوير الوعي بها وترسيخها في سلوكيات مختلف المتعاملين الاقتصاديين من جهة وتطوير ثقافة الاستهلاك وتكثيف التظاهرات التحسيسية الموجهة للناشئة من خلال تنظيم حملات وطنية للتربية على الاستهلاك الرشيد.

2.3 حوكمة منظومة الدعم:

تعتبر سياسة الدعم إحدى الركائز الرئيسية للدور الاجتماعي للدولة. وبالتالي، سيتواصل العمل بها بغرض إرساء أكثر عدالة على هذه المنظومة بتوجيه الدعم نحو مستحقيه والتحكم في تكاليفه في مستوى مقبول من خلال التمييز بين الاستعمال العائلي والاستعمال الصناعي والمهني للمواد المدعمة وإفراد الاستعمال العائلي بتعليب مميز وتنويع أحجام التعليب الخاصة بالاستهلاك المهني مع مواصلة إنتاج وتعليب مادة القهوة الموجهة للاستهلاك العائلي وتوزيعها حصريا عن طريق الديوان التونسي للتجارة لضمان توجيهها لمستحقيها. كما ينتظر استكمال مسارات رقمنة مسالك توزيع المواد المدعمة وإرساء آليات لتتقّي الفوترة والتسليم الفعلي للمنتجات لضمان توجيهها للأغراض والمسالك المخصصة لها إضافة إلى تشديد الرقابة على مسالك توزيعها وترشيد استعمالاتها والحدّ من ظاهرة تهريبها إلى الخارج.

3.3 تعزيز النسيج التجاري وتعصيره:

يشكل تعصير النسيج الاقتصادي حلقة رئيسية لا فقط لتطوير العرض التجاري، بل وكذلك لأثره الهام في خلق حركية اقتصادية تؤمن التكامل بين منظومات الإنتاج وحاجيات المستهلكين وخلق قيمة مضافة مهمة للمنظومة التجارية واستحداث التنمية الشاملة بمختلف المناطق والجهات. ومن هذا المنطلق ستشهد فترة المخطط بالخصوص:

مزيد تعزيز مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري:

سيواصل تأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري لما لها من دور في تأمين انتظامية التوريد والتكوين السليم للأسعار وذلك عبر تجميع العرض في فضاءات مهيكلية وشفافة تقدم خدمات متنوعة. وتتمثل أهم البرامج والمبادرات في استحداث نسق إنجاز منصة أسواق الإنتاج بالوسط والقاعدة التجارية بباجة وسوق إنتاج القوارص بمنزل بوزلفة وسوق إنتاج التمور بقبلي وتوزر. كما ستعتمد الدراسة المتعلقة بمراجعة المخطط المديرى لأسواق الإنتاج والجملة لمنتجات الفلاحة والصيد البحري لبرمجة مشاريع جديدة إضافة إلى التشجيع على إحداث شركات أهلية تنشط ضمن مسالك التوزيع.

تطوير صيغ ممارسة أنشطة تجارة التوزيع:

تهدف البرامج والإصلاحات في هذا المجال إلى تحقيق التوازن الجغرافي والقطاعي بين مكونات تجارة التوزيع فضلا عن تنظيم ممارسة أنشطة التوزيع وتسهيل النفاذ لها والنهوض بقطاع الحرف واحتواء القطاع الموازي. وتتمثل أهم التدخلات المبرمجة في إنجاز دراسات ومسوحات بهدف تشخيص النسيج التجاري في عدد من القطاعات وإعداد وتنفيذ مخططات مديرية للانتصاب بها. كما سيتم العمل على تكريس الأنماط التجارية العصرية والتشجيع على إحداث العلامات الوطنية العاملة تحت آلية عقود الاستغلال تحت التسمية الأصلية فضلا عن تخفيف شروط ممارسة الأنشطة التجارية وتنويع وتفعيل خطوط التمويل للقطاع التجاري وخاصة التجارة الصغرى.

تطوير التجارة الالكترونية:

تشهد التجارة الالكترونية تطورا ملحوظا لتشكل أحد الدعائم الأساسية لتعصير النسيج التجاري وهو ما يستوجب اعتماد جملة من البرامج والإصلاحات قصد تشجيع صغار ومتوسطي التجار على الانخراط في التجارة الالكترونية من خلال توفير البرامج التكوينية والأدوات المناسبة لدمجهم في البيئة الرقمية وتوسيع نطاق الدفع الإلكتروني وتوفير الخدمات اللوجستية فضلا عن إحداث بوابة للتجارة الإلكترونية لفائدة المؤسسات الناشطة في هذا المجال بما يعزز ثقة المستهلكين في قنوات التوزيع المسجلة بالبوابة.

وفي هذا الإطار سيتم إعداد استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية بهدف تأكيد خيارات تطوير التجارة الإلكترونية في تونس، بما يضمن تنظيمها في السوق الداخلية وتعزيز قدرتنا التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي علاوة على الانفتاح على الأسواق الإقليمية حيث ينتظر إنشاء سوق رقمي إفريقي موحد يسهل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وكذلك المساهمة في مشروع "التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي يمتد حتى نهاية سنة 2029 والذي يهدف إلى تسريع التحول الرقمي في قطاع التجارة ودعم الابتكار وتعزيز قدرات الشركات وخلق المزيد من الفرص للشباب والنساء.

4.3 تعزيز البيئة التشريعية للقطاع التجاري:

سيتم العمل على مواكبة تحولات القطاع التجاري من خلال تركيز بيئة تشريعية ملائمة حيث ينتظر تنقيح قوانين إعادة تنظيم المنافسة والأسعار وطرق البيع والإشهار التجاري وتجارة التوزيع والمعارض والتظاهرات التجارية والتجارة الالكترونية والحرف إضافة إلى إصدار قانون السلامة الصناعية والنصوص التطبيقية لمرسوم مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري وتنقيح أمر المواد المستثناة من نظام حرية الأسعار والقرارات المتعلقة بترتيب توزيع المواد المدعمة وكذلك تنقيح المنشور الوزاري المشترك لحكومة التصرف في المحجوزات بما يدعم مكافحة الاحتكار والمضاربة غير بالقانونية.

5.3 إعادة الهيكلة والتطوير المؤسسي:

سيتم إنجاز دراسة استراتيجية تتعلق بتطوير قطاع التجارة وإعادة هيكلة وزارة التجارة والمؤسسات التي تحت إشرافها استجابة لمتطلبات رهانات هذه المرحلة علاوة عن تفعيل منظومة الدفاع التجاري وتركيز الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراجعة الإطار الترتيبي المتعلق بإحداث وتنظيم غرف التجارة والصناعة في اتجاه إعادة هيكلتها بما يحسن موقعها في المشهد الاقتصادي والتنموي ويضمن إشعاعها محليا.

II. التجارة الخارجية

تشكل التجارة الخارجية عنصرا رئيسيا لدفع التنمية الاقتصادية وذلك على مستوى التقليل من مستويات العجز التجاري وانعكاساته على احتياطي العملة ودعم التصدير بمزيد إقحام المؤسسات المنتجة في عملية التصدير وتنوع الوجهات التصديرية ضمن إطار عام يكفل حماية النسيج الصناعي .

وتبني سياسة التجارة الخارجية على خيار الانفتاح التجاري في إطار التعهدات الدولية والإقليمية التي انخرطت فيها تونس على غرار منظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاندماج الأورومتوسطي واتفاق الشراكة مع بريطانيا واتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة الافريقية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، علاوة على اتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة مع عديد البلدان الشريكة والتي تنبني على قاعدة حرية نفاذ البضائع والمنتجات إلى الأسواق الخارجية وفق نظام الأفضليات التجارية.

كما يعكس هذا الخيار القدرة التنافسية والميزات التفاضلية الجيدة لعدد المنتجات الصناعية والفلاحية والخدمات المصدرة إضافة إلى خبرة المؤسسات المصدرة كليا أو جزئيا وكفاءة قطاع الأعمال الوطني في ربط العلاقات التجارية واقتحام الأسواق الخارجية التقليدية منها والجديدة فضلا على ما توفره الدولة من تشجيعات لتنمية الصادرات واستحثاث الجهود لتوفير خدمات المرافقة والإحاطة والنقل والتأمين والتمويل لفائدة المصدّرين.

وبالتوازي مع العمل على زيادة القدرات الوطنية للتصدير والتحكم في العجز التجاري، فإن نسق المبادلات التجارية ظل مرتبطا بالخصوص بتطوّرات الأسواق الخارجية والتي ما فتئت تشهد جملة من التقلبات والصعوبات الناجمة عن تأثر الوضع الاقتصادي الدولي لاسيما ببلدان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لبلادنا بعمق تداعيات الأزمات والصراعات الجيوسياسية الأخيرة من جهة واشتداد المنافسة وخروجها عن القواعد الاعتيادية المضبوطة من قبل المنظمة العالمية للتجارة على غرار الإجراءات التجارية الأحادية والتحالفات الجديدة في عديد المناطق مما فرض واقعا يتسم بالضغوط التقييدية تجاه صادرات الدول غير الصناعية.

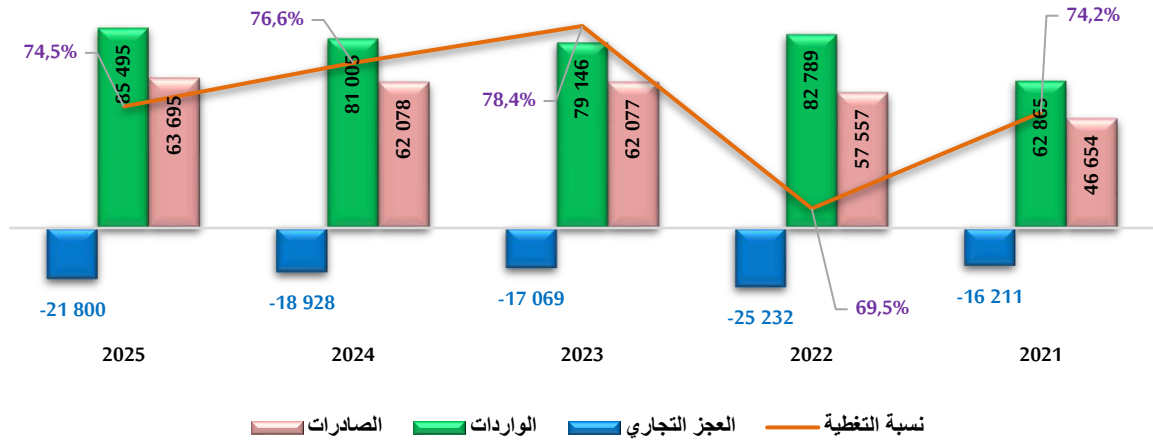
وعلى هذا الأساس، تركز استراتيجية التجارة الخارجية على السعي إلى التحكم في العجز التجاري والاستفادة من القدرات التصديرية المتاحة فضلا عن تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري لتونس في محيطها العالمي بما يعزز فرص فتح الأفاق للصادرات التونسية واستقطاب الاستثمار الوطني والخارجي المباشر. كما شملت الإصلاحات تحسين أداء منظومة التجارة الخارجية لا سيما رقمنة الخدمات وتحديث التشريعات والتراتب وتطور القدرة التنافسية للمنتوج الوطني من خلال التجديد والابتكار وتمكّن التكنولوجيات الحديثة الضرورية للانصهار في سلاسل القيمة العالمية ودعم الإحاطة بالمصدّرين وتشجيعهم على اقتحام الأسواق الجديدة.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

في مجال تنمية الصادرات ودعم التجارة الخارجية:

تفاقم عجز الميزان التجاري خلال سنة 2025 ليبلغ قيمة 21800 م د مقابل عجز تجاري بـ 16215 م د سنة 2021، أي بنسبة تراجع بـ 34,4% نتيجة للتطورات في معدلات المبادلات التجارية. وأدّى ارتفاع قيمة المبادلات التجارية الوطنية إلى تحقيق استقرار في نسبة تغطية الواردات بالصادرات بقيمة 74,5% خلال سنة 2025 مقابل 74,2% خلال سنة 2021.

تطور المبادلات التجارية والعجز التجاري (بحساب م د)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تنوع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات:

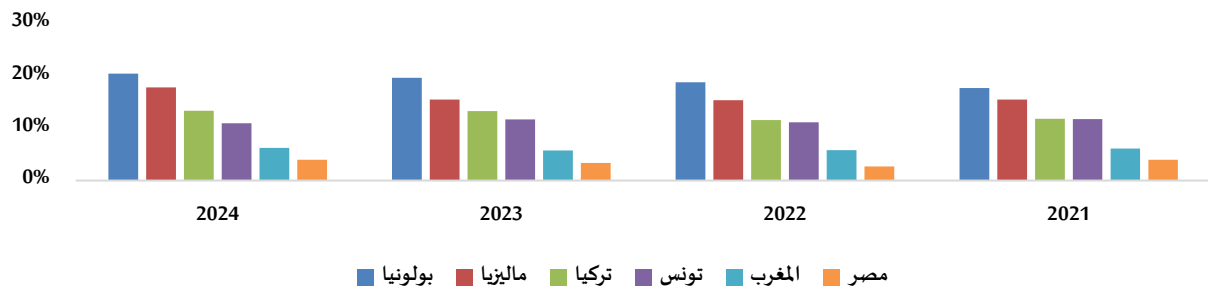
شهدت حصة صادرات قطاعات الطاقة والميكانيك والكهرباء والنسيج والملابس من إجمالي الصادرات الوطنية عدم الاستقرار خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية سنة 2025. ورغم تطور الصادرات التونسية خلال الخماسية الأخيرة، إلا أنه لم يتسن بلوغ الأهداف المرسومة بالنظر إلى الإشكاليات المتعلقة بتواصل تمركزها في الأسواق الأقل ديناميكية على غرار دول الإتحاد الأوروبي التي تستحوذ على نحو 70% من مجموع الصادرات وذلك رغم التحسن الملحوظ للصادرات للأسواق الإفريقية والعربية والسوق الآسيوية التي توفر فرص واعدة لتنوع الشراكات التجارية.

كما اتسم تدفق الصادرات بازدياد أهمية صادرات المنتجات الصناعية الميكانيكية والكهربائية واستعادة نسق إيجابي لصادرات النسيج وتحسن صادرات المواد الغذائية والفلاحية والمنتجات شبه الطبية وغيرها مقابل تراجع صادرات الطاقة والمنتجات الفسفاطية وعدم التوصل إلى إثراء باقية المنتجات المصدرة رغم توفر عديد المميزات والمنظومات القابلة للتصدير.

الحصة في إجمالي الصادرات (%)	2021	2022	2023	2024	2025
الطاقة	6,5	7,9	6,2	6,2	4,2
الميكانيك والكهرباء	46,0	42,6	45,7	46,3	49,0
النسيج والملابس	16,3	15,9	15,6	14,8	14,2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

نسبة صادرات الصناعات المعملية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع مقارنة ببعض البلدان المنافسة (%):



المصدر: المركز الدولي للتجارة ITC

وإلى جانب هذه الإشكاليات المرتبطة بهيكل الصادرات، يعكس ضعف التنافسية الخارجية أيضا مدى تأثر ديناميكية الصادرات بالتطور غير الملائم للمحيط الدولي بحكم توالي الأزمات المالية والاقتصادية. كما تعدّ خدمات النقل واللوجستية في غياب خطوط نقل بري وبحري مباشرة مع الأسواق الجديدة من الدول الإفريقية والدول الآسيوية وتعقّد الإجراءات الإدارية والتمويل من أبرز معوقات التجارة الخارجية.

في مجال إحكام التصرف في الواردات وحماية المنتج الوطني وإنفاذ آليات الدفاع التجاري:

اتسمت سياسة التجارة الخارجية بالحرص على التطويق التجاري وذلك من خلال العمل على إحكام الواردات وذلك بفضل الحدّ من توريد المنتجات التي لها مثل مصنّع محليا وتشديد الرقابة على الخصوصيات الفنية لمجموعة من واردات المنتجات الاستهلاكية ومراجعة اتفاقية التبادل الحر مع تركيا في إطار قانون المالية لسنة 2024، بما يتيح دعم تنافسية عدد من المنتجات التونسية مقارنة مع مثيلاتها التركية إضافة إلى تفعيل الديبلوماسية التونسية بغرض تحسين الميزان التجاري الوطني.

وفي هذا الإطار، يشكل الدفاع التجاري أبرز الآليات الضرورية لحماية النسيج الصناعي الوطني سواء من الممارسات غير الشرعية عند التوريد على غرار الإغراق والدعم المحذور أو الدفاع عن الصادرات التونسية التي تفتح ضدها تحقيقات أو فرض عوائق غير التعريفية ضدها. هذا وقد تمّ احداث جهاز للدفاع التجاري ضمن أحكام الفصل 34 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

في مجال تعزيز اندماج تونس الاقتصادي والتجاري في محيطها الإقليمي والقاري والدولي:

يشكل تعزيز نفاذ الصادرات وفتح الآفاق للسلع والخدمات المصدرة من أبرز مرتكزات سياسة التجارة الخارجية لذلك تمّ العمل على تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يظلّ شريكاً رئيسياً لتونس وذلك في إطار مذكرة التفاهم حول الشراكة الشاملة إضافة إلى الاتفاق المبرم مع المملكة المتحدة الرامي إلى تسهيل نفاذ الصادرات التونسية. كما تواصل مسار تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والمساهمة في كافة المبادرات والمشاريع التي تنفذها الأمانة العامة للمنطقة القارية مع تحسيس وتعزيز قدرات المتعاملين الاقتصاديين من أجل استغلال المزايا التعريفية الممنوحة وتثمين الفرص التي أتاحها الانضمام إلى الكوميسا وذلك إلى جانب الاندماج داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتسريع تنفيذ اتفاق التبادل الحر العربي وتخفيض الحواجز غير التعريفية.

وتواصل دعم التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشقيقتين ليبيا والجزائر وعلى المستوى الثنائي والجماعي مع البلدان العربية والإفريقية والآسيوية، وذلك باستهداف البلدان ذات الآفاق التصديرية حيث انتهت المفاوضات التونسية الاندونيسية المتعلقة باتفاق تجاري تفضلي. هذا إضافة إلى توطيد العلاقات التجارية مع روسيا ورابطة الدول المستقلة والصين وباكستان والسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية ورابطة التجارة الحرة الأوروبية مع الهند واليابان ...

وفي هذا الشأن تمّ إطلاق مشروع استراتيجي لممرّ تجاري بري تونسي-ليبي يهدف ربط الحدود مع خمسة بلدان إفريقية من جنوب الصحراء (التشاد والنيجر، مالي وبوركينا فاسو وإفريقيا الوسطى)، ممّا يعزز موقع تونس كمنصة تجارية وجسر بين أوروبا وإفريقيا للمبادلات الثنائية ومتعددة الأطراف في الاتجاهين وتسهيل عبور البضائع وتحفيز التجارة البينية الإفريقية، علاوة عن جلب الاستثمارات خاصة في المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان والمناطق الحدودية. ويتمّ حاليا الشروع في المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية قصد مراجعة المعاليم الديوانية مع الحفاظ على المصالح الحيوية للقطاعات الإنتاجية ورسم خطة تحرك نحو بلدان أمريكا الجنوبية قصد التعريف بالمنتجات التونسية وتسهيل تصديرها.

2. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية:

تشهد الساحة الدولية تحولات جذرية نتيجة التنافس غير المسبوق للتحكم في مسارات التجارة الخارجية وتعظيم المكاسب من خلال عدم الالتزام بقواعد المنظمة العالمية للتجارة والبحث عن فرض الهيمنة التجارية أحادية المصلحة والحد من أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف. وفي ذات الوقت، يعرف العالم توسعا للتكتلات التجارية الإقليمية والثنائية في إطار سعي كل الدول إلى تطوير مبادلاتها

التجارية الخارجية. ويبرز في هذا الإطار التقدم الهام لإرساء المنطقة التجارية الحرة لإفريقيا، إلى جانب التحالفات الجديدة لدول البريكس والاتفاق بين كتلي دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية والاتفاقيات المهمة بين الدول الآسيوية والمحيط الهادي وغيرها.

كما ترتبط الرهانات المستقبلية للمبادلات التجارية الدولية ب بروز أنماط التجارة الالكترونية وتنامي دور المنصات الرقمية المعتمدة دوليا خاصة مع تزايد أهمية الذكاء الاصطناعي وتأثيراته المستقبلية. كما تم فرض معايير وشروط فنية جديدة تخص مجالات الصحة والسلامة الغذائية واعتماد معايير الحياد الكربوني خاصة منها تطبيق آلية تعديل الكربون الأوروبية.

وعلى المستوى الوطني توقّر التوجهات التنموية للمرحلة القادمة دعما مهما للمجهود الوطني للتصدير بفضل السعي إلى تفعيل حركية التنمية والحرص على الاستفادة من قدرات التجديد والابتكار لمختلف منظومات الإنتاج وتوظيف الميزات التفاضلية لكل الجهات، فضلا عن توظيف التموقع الجغرافي المميّز والبنية الأساسية المتاحة لتفعيل التجارة البينية والتوجه نحو تنوع الأسواق الخارجية المستهدفة.

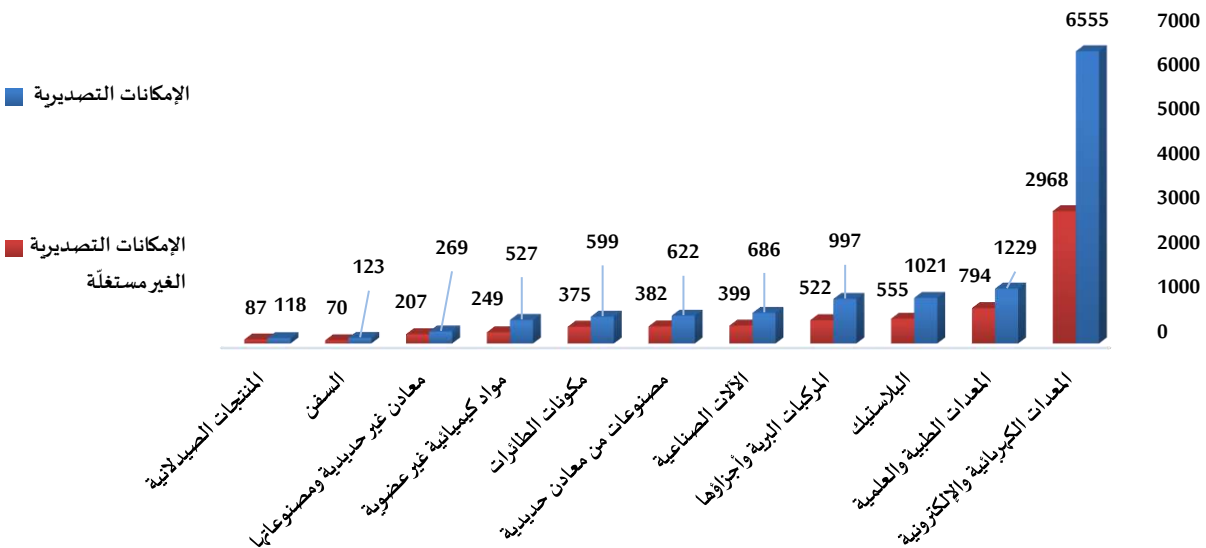
3. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030:

تنصهر سياسة التجارة الخارجية ضمن ثوابت الدفاع عن المصلحة الوطنية والعمل على الاستفادة من كل الفرص المتاحة لتنمية الصادرات الوطنية واستغلال كل الاتفاقيات التجارية والدفاع عن القواعد الضامنة لنزاهة المنافسة دوليًا والعمل على مسايرة مجمل التحولات الدولية، بما يمكن من تعزيز تموقع تونس في السوق الدولية وذلك بفضل رفع تنافسية المنتجات التونسية والاستفادة من الخبرات والكفاءات الوطنية لاقتحام الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار، تتأكد أولوية دفع التصدير وتعزيز الاندماج التجاري الإقليمي من خلال الانتقال السريع نحو قطاعات واعدة واستراتيجية من أجل رفع القيمة المضافة للصادرات وتنوع أنشطة إنتاجية جديدة متشابكة مع تخصصات البلاد الأصلية والمساهمة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، فضلا عن تطوير الأداء التصديري لمواجهة المنافسة العالمية من خلال مزيد تنوع الأسواق المستهدفة. كما يوقّر التوجه الاستراتيجي لدعم الاقتصاد الأخضر إمكانات إضافية لتحسين تنافسية المنتجات الوطنية وتطبيق مبدأ الحياد الكربوني.

وتبرز نتائج دراسة المعهد التونسي للقدرة التنافسية أن الأنشطة الواعدة للعشرية القادمة تعكس مهارات البلاد وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتوظيفها بكفاءة. كما توضح بيانات وتقديرات مركز التجارة الدولية أنّ 49% من الإمكانيات التصديرية لتونس لاتزال غير مستغلة، حيث تصل الإمكانيات النظرية إلى حوالي 23 مليار دولار، منها 11 مليار غير مستغلة فعليا.

الإمكانيات التصديرية والإمكانيات التصديرية غير المستغلة لبعض القطاعات الواعدة (مليون دولار)



المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

وتمثل حماية المنتج الوطني إزاء الممارسات التجارية غير النزيهة أولوية قصوى خاصة في ظل الحاجة إلى تطوير الصناعات الوطنية وتقوية قدرتها على المنافسة. وتبني هذه السياسة على تفعيل آليات الدفاع التجاري ووضع آليات متابعة ورقابة فنية ناجعة وفق الأطر القانونية الضامنة لحماية مصالح الاقتصاد الوطني. كما تستند التوجهات الجديدة إلى توظيف الانتقال الرقمي بعنوان التجارة الخارجية، بدءاً من رقمنة إجراءات التصدير والتوريد وصولاً إلى خدمات النقل والخدمات الديوانية والجبائية والبنكية وإصدار شهادات المنشأ، وصولاً إلى تطوير نافذة وطنية إلكترونية موحدة متكاملة وقابلة للتشغيل البيني وتكون متاحة لكل الفاعلين الاقتصاديين.

ويتطلب تجسيم هذه الأولويات اعتماد خارطة طريق متكاملة تنسجم مع الرهانات والفرص التجارية بالأسواق الخارجية بما يعزز تطوير قدرات الاقتصاد التونسي وتحسين تنافسيته وذلك بغية تحقيق تنمية عادلة وشاملة لكافة الجهات والأقاليم. وفي هذا الإطار، سيتم العمل خلال الفترة 2026-2030 على تجسيم الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تنمية الصادرات ودعم التجارة الخارجية،
- تعزيز اندماج تونس الاقتصادي والتجاري في محيطها الإقليمي والقاري والدولي،
- إحكام التصرف في الواردات وحماية المنتج الوطني وإنفاذ آليات الدفاع التجاري.

4. مضمون سياسة التجارة الخارجية للفترة 2026-2030:

تندرج سياسة التجارة الخارجية للفترة 2026-2030 في إطار رؤية شاملة غرضها تنمية الصادرات وتنويع الأسواق والمنتجات وتحسين مناخ التجارة الخارجية، وذلك بالتوازي مع حماية المنتج الوطني وحسن التصرف في الواردات إلى جانب تكريس مقاربة تجمع كل المتدخلين العموميين والخواص لرقمنة منظومة التجارة الخارجية ورفع مساهمة الأنشطة الواعدة والاندماج في سلاسل القيمة، بما يضمن تحقيق توازن أفضل للميزان التجاري ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بخصوص تنمية الصادرات ودعم أداء التجارة الخارجية:

تشمل الأهداف المرسومة لتنمية الصادرات وتطوير التجارة الخارجية بالخصوص رفع مستوى المجهود التصديري فضلاً عن زيادة حصة الأسواق غير التقليدية وتحسين مساهمة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية ليبلغ كل منها نحو 40% من إجمالي الصادرات وكذلك استهداف رفع حصة التجارة الخارجية مع بلدان اتفاقيات التبادل الحر إلى حدود 90% من إجمالي المبادلات مع تسريع التقدم في تعميم رقمنة منظومة التجارة الخارجية.

ولهذا الغرض ستتكتنف الجهود في إطار منظومة متكاملة لتسهيل عمليات التصدير وتشجيعها وتحسين قدرتها التنافسية مع توفير الدعم اللوجستي والتمويلي وتطوير آليات المرافقة والإحاطة من قبل هياكل المساندة الفنية وخدمات الديوانة التي تسهر على تنظيم المبادلات وضمان توسيع الأسواق وتنويع المنتجات المصدرة ورفع قيمتها بما يسهم في دفع حركية وحدات الإنتاج بكافة الجهات.

وفي ذات الوقت تشمل سياسة التجارة الخارجية أهم التدابير التالية:

- رقمنة إجراءات التجارة الخارجية ومنظومة الدعم اللوجستي وذلك بفضل تسريع الرقمنة الكلية للإجراءات التجارية وتحسين جودة الخدمات بالتنسيق مع مختلف المتدخلين وتوفير الدعم اللوجستي من خلال بعث خطوط جوية جديدة نحو البلدان الإفريقية. كما سيتم العمل على إطلاق بوابة إلكترونية جديدة لمركز النهوض بالصادرات تتيح جملة من الخدمات من بينها تقديم معطيات حول المحيط العام للتصدير ودليل المصدرين التونسيين ومنصة السوق.
- دعم صادرات الاقتصاد الأخضر وتطبيق مبدأ الحياد الكربوني من خلال دعم النفاذ إلى التمويل الأخضر وتحفيز المؤسسات على الابتكار البيئي وتشجيع تبني الممارسات المستدامة والحصول على شهادات بيئية وتعزيز صادرات الاقتصاد الأخضر وكذلك إيجاد الآليات للتعامل مع ضريبة الكربون الأوروبية.
- دعم صادرات الخدمات لرفع مساهمة الصادرات في الناتج وذلك عبر العمل على تطوير قاعدة الخدمات المصدرة وتوسيع وتنويع الأسواق المستهدفة وكذلك تحسين أجهزة الدعم والمساندة وتصويب الامتيازات والتمويل للقطاعات الواعدة ورفع المحتوى

التكنولوجي للصادرات التونسية. وسيتم بالخصوص مزيد دعم عمليات "التصدير الأول" (Export First) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبرام اتفاقيات اعتراف متبادل في المجالات المهنية (الهندسة، الصحة، الاستشارات...) إضافة إلى إطلاق علامة "Tunisian Services Exporter" لخلق هوية تنافسية في السوق الدولية.

تعزيز اندماج تونس الاقتصادي والتجاري في محيطها الإقليمي والقاري والدولي:

سيتمّ في هذا المجال تطوير الاتفاقيات التجارية مع البلدان الشقيقة والصديقة وتعزيز التوجه التونسي نحو إرساء شراكة اقتصادية وتجارية فاعلة مع الدول الصاعدة وربطها بمدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حماية النسيج الاقتصادي الوطني من الممارسات التجارية غير النزيهة ومعالجة عجز الميزان التجاري والحرص على تعزيز الصادرات التونسية نحو الأسواق الواعدة ورفع مساهمة الخدمات في الصادرات التونسية.

كما سيتم العمل على المحافظة على مكانة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الاتحاد الاوروبي من خلال مراجعة وتطوير اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية في إطار تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة في جويلية 2023 والتي تعتمد مقاربة جديدة لربط التعاون التجاري بالاستثمار والتنمية والحرص على تنوع الشركاء داخل هذا الفضاء خصوصا دول شمال الاتحاد ودول وسط وشرق أوروبا وذلك بالتوازي مع مواصلة المفاوضات الجارية على المستويات الثنائية والإقليمية مع عدد من الدول بما فيها مراجعة الاتفاقية التجارية مع تركيا.

وبغرض دعم الصادرات، سيتواصل تعزيز التعاون التجاري والاندماج في سلاسل القيمة العالمية ومجابهة تنامي النزعة الحمائية للسياسات التجارية من خلال إبرام اتفاقيات جديدة للتبادل التجاري. وينتظر بالخصوص الشروع في مفاوضات لإبرام اتفاق تجاري مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (الذي يضم كل من روسيا وأرمينيا وقرغيزستان وبيلاروسيا وكازخستان) لما توفره هذه السوق من إمكانات لتنوع الشركاء التجاريين أمام الصادرات التونسية وكذلك انطلاق المفاوضات التي تعتزم الصين فتحها مع عدد من الدول الإفريقية ومن بينهم تونس حول اتفاق تجاري تفاضلي وذلك تنفيذا لمقتضيات الاتفاق الإطاري حول التنمية والشراكة الاقتصادية.

وإلى جانب المشاركة التونسية الفعالة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ويهدف الدفاع عن المصالح الوطنية وتنفيذ التوصيات الصادرة عن مراجعة السياسات التجارية لتونس بالمنظمة العالمية للتجارة التي تمت أواخر نوفمبر 2025 بجنيف وتعزيز فاعلية السياسات التجارية وتحسين مناخ الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية، ينتظر تطوير عدد من الاتفاقيات التجارية إلى اتفاقيات شراكة اقتصادية، بما يوسع المنافع للاقتصاد التونسي ويفتح الآفاق أمام الصادرات التونسية إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي والتعاون جنوب-جنوب.

وتستدعي رهانات المرحلة القادمة مزيد توسيع قاعدة المستفيدين بصفاتهم مشغلين ومصدرين اقتصاديين معتمدين على المستوى الوطني وتوفير الدعم الفني بغرض تيسير نفاذ منتجاتنا وخدماتنا للأسواق الخارجية وتوسيع قاعدة الصادرات الوطنية وتحسين تنافسيتها ومزيد تأطير ودفع المبادلات التجارية مع دول الجوار عبر إيلاء الأهمية للمناطق الحدودية من خلال تركيز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية بين قردان وتفعيل مخرجات الدراسة المتعلقة بالمخطط المديرى للمناطق الحرة التجارية على الحدود التونسية الجزائرية باعتبار أهمية أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

في مجال إحكام التصرف في الواردات وحماية المنتج الوطني وإنفاذ آليات الدفاع التجاري:

سيتم مواصلة العمل على اعتماد نظام إنذار مبكر لمتابعة واردات المنتجات المصنعة محلياً يشمل تحديث دوري للمنتجات ونظام مراقبة لتقييم كثافة الواردات وكلفة التوريد علاوة عن تحسين نسبة الاندماج الاقتصادي وتنافسية المنتجات الوطنية بغرض التحكم في الواردات التي لها مثيل محلي واستكمال تفعيل آليات الدفاع التجاري القانونية لحماية الصناعة المحلية.

أهم مكوّنات خارطة الطريق التنفيذية للفترة 2030-2026:

المحور	الإجراء	النتائج المنتظرة	المسؤول عن التنفيذ	الآجال
رقمنة الإجراءات	إحداث الشباك الوطني الموحد للتجارة الخارجية	رقمنة كلية للإجراءات (100%)	كل الهياكل والوزارات في علاقة بالتجارة الخارجية	2028
الدفاع التجاري	إرساء هيئة الدفاع التجاري	استكمال إرساء الهيئة	وزارة التجارة وتنمية الصادرات	2026
تجارة الخدمات	إطلاق الاستراتيجية الوطنية للخدمات	20% زيادة في صادرات الخدمات	وزارات التجارة والمالية والشؤون الخارجية والبنك المركزي	2030
الاقتصاد الأخضر	إحداث صندوق دعم التحول الكربوني للمؤسسات المصدرة التونسية	500 مؤسسة مؤهلة بمعدل 100 مؤسسة كل سنة	وزارات التجارة والبيئة والمالية والصناعة والمناجم والطاقة	2026-2030

2.2 التجهيز والبنية الأساسية

يُدرج المخطط التنموي في تناغم تام مع التمشي التصاعدي المعتمد في إعدادهِ مما يمكن من ترجمة الحاجيات الفعلية للمواطنين والاختراع بعين الاعتبار المستجدات لا سيما مخاطر الفيضانات، حيث برزت أولوية البنية التحتية في الطلبات المجالية وبالتحديد في مجالات الطرقات ولا سيما تهيئة المسالك الريفية وصيانة الطرقات وحماية المدن من الفيضانات.

وتعد سياسة التجهيز والبنية الأساسية رافعة أساسية لتحقيق هذه الرؤية المجالية ودفع التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث توفر شبكة الطرقات بمختلف تصنيفاتها والتجهيزات المرتبطة بها الحاضنة لتنقلات الافراد وتدفقات المنتجات من مراكز الإنتاج إلى الأسواق والمنافذ الخارجية. كما تكمن أهميتها في تأمين الربط بين مختلف الجهات واندماجها بما يضمن تقليص الفوارق بينها وتحقيق عدالة مجالية.

وفي سياق تعزيز قدرة المدن على مواجهة الكوارث الطبيعية والتكيف مع العوامل المناخية (الصمود الحضري)، تولي الخطة التنموية 2026-2030 أهمية بالغة لحماية التجمعات السكنية من مخاطر الفيضانات. ويتم ذلك عبر تهيئة المجاري المائية لاستيعاب مياه الأمطار، وإنجاز بنية تحتية وقائية، وتكثيف عمليات المراقبة وأنظمة الإنذار المبكر لضمان سلامة السكان والممتلكات. كما تشمل الجهود حماية الشريط الساحلي من ظاهرة الانجراف البحري، للمحافظة على النظم البيئية الساحلية، وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها كالسياحة والصيد البحري.

ويكتسي مجال التهيئة الترابية والعمرانية أيضا أولوية هامة كأداة استباقية لتنظيم المجال وتأهيله، من خلال تصوّر سياسة عمومية مبتكرة للتهيئة الترابية والعمرانية تضمن الاستغلال الرشيد للمجال وتنظيم التوسّع العمراني وتأمين الموارد المحلية وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأقل نموا مع إدماج البعد البيئي ومخاطر الكوارث والتكيف مع العوامل المناخية.

أ. أهم نتائج الفترة 2021-2025:

تواصل خلال الفترة 2021-2025 تنفيذ مجمل البرامج والمشاريع الرامية إلى تعزيز البنية الأساسية والمرافق الجماعية وتحسين جودة الخدمات الهياكل العمومية في مجالات تشييد الطرقات والجسور وصيانتها وتأهيلها والتهيئة الترابية والعمرانية وتحسين السكن ومشاريع حماية الشريط الساحلي وحماية المدن من الفيضانات. وقد عرف نسق تنفيذ البرامج والمشاريع تحسنا ملحوظا خلال الفترة الأخيرة بفضل الإصلاحات والتدابير المتعلقة بتسريع نسق تنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي ورصد الإمكانيات الضرورية لذلك مع تعزيز التنسيق في بين الهياكل العمومية المعنية.

وقد تسنى خلال هذه الفترة تحقيق أهم النتائج التالية:

1. الطرقات والجسور

تميزت الفترة 2021-2025 بإعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع المتواصلة، والتي شهدت تأخيرا في الإنجاز نتيجة لتأثيرات جائحة كورونا إضافة إلى الصعوبات المالية التي مرت بها مقاولات قطاع البناء والأشغال العامة. كما تم تكثيف الجهود وتعزيز الإمكانيات البشرية والمادية لاستكمال إنجازها في الآجال، وانطلاق إنجاز مشاريع جديدة لتعكس الالتزام بتحديث وتوسيع الشبكة الطرقية الوطنية، تلبية لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، ولدعم ربط مختلف الجهات وتسهيل حركة النقل.

وقد مكنت الإنجازات من تطور شبكة الطرقات على النحو التالي:

- شبكة الطرقات المرقّمة تمتدّ على 19990 كلم، منها 84% معبّدة موزعة بين 743 كلم من الطرقات السيارة (4%)، 4750 كلم طرقات وطنية (24%)، 6513 كلم طرقات جهوية (32%)، 5940 كلم طرقات محلية (30%)، و 2045 كلم في طور الترقيم (10%).
- شبكة مسالك ريفية تمتد على 58790 كلم منها 28817 كلم مسالك مهيأة سنة 2024.

وينتظر أن تبلغ خلال الفترة 2021-2025 الاستثمارات المنجزة حوالي 4687 م د مقارنة بتقديرات بـ 5482 م د منها بنسبة إنجاز بحوالي 85%. وتتوزع نسبة الإنجاز بين حوالي 96% للمشاريع المتواصلة و65% للمشاريع الجديدة. وشهدت الفترة تقدماً ملحوظاً في تعزيز البنية التحتية للطرق عبر استكمال عدد كبير من المشاريع والبرامج الجاري تنفيذها بالإضافة إلى الانطلاق في تنفيذ مشاريع جديدة.

وشملت الإنجازات بالخصوص الانتهاء من أشغال الطريق السيارة مدنين-رأس الجدير بكامل مكُوناتها وفتحها للجولان والشروع في إنجاز الطريق السيارة تونس جلمة (نسبة الإنجاز 34%) والانتهاء من دراسة الجزء ذو الأولوية من الطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية (القسط بوسالم- فرنانة على طول 40 كلم) والانطلاق في إجراءات التصفية العقارية إلى جانب برامج طرق تونس الكبرى، والطرق المهيكلية للمدن، وتطوير وتهيئة وتدعيم شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية، والصيانة الدورية.

وقد مكنت هذه الإنجازات من تطور شبكة الطرق المرقمة لتبلغ المؤشرات إلى غاية ديسمبر سنة 2024 ما يلي:

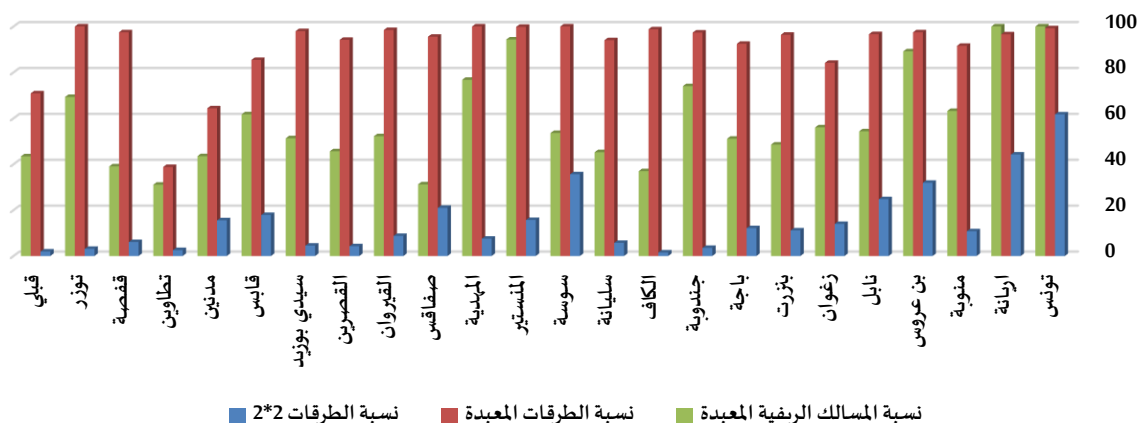
المؤشرات %	2015	2021	1 ديسمبر 2024
نسبة الطرق المعبدة	79	83,90	84,30
نسبة الطرق المعبدة بطبقة من الخرسانة الإسفلتية	49	53,20	53,30
نسبة الطرق التي يتجاوز عرضها 7 متر	68	68,70	71,90
نسبة الطرق 2*2 مسالك	10	13,90	13,00
الطول الجملي للطرق السيارة التي في طور الاستغلال (كلم)	356	663	743

المصدر: وزارة التجهيز والاسكان

ورغم أهمية المشاريع المنجزة إلا أن البنية التحتية للطرق تظهر تفاوتاً بين الجهات يتجسد من خلال:

- تفاوت في كثافة شبكة الطرق الوطنية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية حيث تتجاوز هذه المناطق المعدل الوطني البالغ 12,2 كلم لكل 100 كلم² وأقل بالمناطق الداخلية.
- إنجاز أهم المشاريع الكبرى لربط المناطق الساحلية وتونس الكبرى بالمناطق الداخلية، حيث توجد 70% من الطرق السيارة المستغلة (تونس - رأس الجدير 571 كلم) على الشريط الساحلي، مقابل 30% (172 كلم) بالمناطق الداخلية.
- محدودية الطرق المهيكلية ذات المسارين التي تمثل 13% من شبكة الطرق المرقمة مع تسجيل تفاوت ملحوظ بين الجهات.
- نقص المسالك بالمناطق الريفية وضعف نسبة المسالك المهيكلية ببعض الجهات الأقل تنمية.
- نقص ملحوظ في الصيانة الدورية خاصة بالنسبة للمسالك الريفية وشبكة الطرق المحلية وتردي وضعيتها بالنظر إلى الطول الهام للشبكتين (49% من المسالك الريفية مهيكلية و53,3% من الطرق المرقمة معبد بالخرسانة الاسفلتية).

شبكة الطرق والمسالك لسنة 2024



المصدر: وزارة التجهيز والاسكان

2. حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

شهدت الخماسية 2021-2025 تنفيذ جملة من المشاريع النوعية والمتعلقة بـ:

- دراسة حماية الشريط الساحلي بمناطق رجيش و سلقطة وصونين والرفراف والمثال المدير يهدف اعداد قاعدة بيانات وضبط استراتيجية وبرنامج عملي لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري في أفق 2050.
- الانطلاق في دراسة تركيز نظام رقي لمراقبة الملك العمومي البحري ودراسة تقييم وحماية الشريط الساحلي الممتد من البقالطة إلى المهديّة الشمالية ودراسة تقييم الشريط الساحلي باللوزة والحرق بجبيناية.
- الانطلاق في الدراسة الاستراتيجية للتنمية المندمجة لضاف بحيرة السيجومي وتهدف هذه الدراسة الى إعداد برنامج للتنمية الحضريّة المندمجة بكامل المنطقة المحيطة بالسبخة ودراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية للمشروع، والتعمق في فرضيات تنفيذه في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- إنجاز أشغال حماية شواطئ صفاقس (اللوزة والحرق) وحماية القنال الشمالي لسبخة بن غياضة بالمهديّة وفلاز المنستير وكرنيس بنزرت (القسط 2 و3) والميناء العتيق بغار الملح وجرجيس (بني فتايل) وأشغال تهيئة وترميم الرصيف المحاذي للميناء الترفيهي بالمنستير وأشغال إعادة تهيئة حاجز الحماية بالرفراف وأشغال حماية منطقة الإبر بطبرقة وأشغال حماية الشريط الساحلي بكاب الزبيب وأشغال حماية الشريط الساحلي الرجيش - سلقطة من الانجراف البحري.

3. حماية المدن من الفيضانات

شملت إنجازات الفترة المنقضية بالخصوص:

- استكمال إنجاز حماية 42 مدينة على مستوى 18 ولاية وبكلفة جمالية قدرها 209 م.د شملت ولايات بنزرت ونابل وباجة والكاف وجندوبة والقصرين والمهديّة وسوسة وقفصة وتونس وصفاقس والمنستير والقيروان ومدنين وقابس وصفاقس وسيدي بوزيد وبين عروس.
- مواصلة إنجاز أشغال حماية 17 مدينة من الفيضانات.
- من المتوقع الانتهاء من أشغال حماية 22 مدينة من الفيضانات مع موفي سنة 2025 منها مدن تونس الغربية ومنطقة الوديان والقيروان.
- مواصلة برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات وبلغت نسبة الإنجاز 56 % ومن المنتظر أن تبلغ 78 % سنة 2025.
- مواصلة الدراسة الإستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بنسبة إنجاز بـ 23 % وينتظر أن تبلغ 44 % موفى سنة 2025،
- برمجة الإعلان عن طلب عروض لإنجاز مشاريع حماية 6 مدن قرقنة والحرايرية وسلتان وفندق الجديد وسيدي حسين والسعيدة.
- الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات خلال الفترة 2021-2025.

4. التهيئة الترابية

شملت الخماسية المنقضية أهم الإنجازات التالية:

- الانتهاء من مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة بكل من ساحل أقصى الشمال والوطن القبلي ومن اعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة والتنمية بولايات سيدي بوزيد القصرين وجندوبة والكاف والمهديّة وقابس وقفصة وتوزر وباجة ومواصلة مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة للسياسب العليا والسفلى.
- إنجاز دراسة حول " تحديد ووضع خرائط للمناطق المعرضة للمخاطر المناخية الشديدة " في إطار "المخطط الوطني للتأقلم مع التحديات المناخية".
- مواصلة مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية: القصرين وقفصة وجندوبة والقيروان والكاف وسليانة حيث ينتظر الانتهاء من مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لمدن الكاف وجندوبة والقيروان والقصرين خلال سنة 2025.

- مواصلة اعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة والتنمية بولايات المهديّة وقابس حيث من المنتظر الانتهاء منها خلال سنة 2025 .
- مواصلة دراسة تهيئة المنطقة الحساسة للساحل الشرقي لبزرت حيث ينتظر الانتهاء منها بعد سنة 2025 .
- مواصلة دراسة حول التخطيط الترابي الإستراتيجي والرصيد العقاري حيث ينتظر الانتهاء منها خلال سنة 2025.
- الانطلاق في دراستي المثل التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزر قرقنة والمثل التوجيهي لتهيئة التراب الوطني،
- الشروع في إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمع العمراني لمدينة سوسة وصفاقس الكبرى وللمجموعات العمرانية لمدينة المهديّة -مدنين- المنستير وزغوان وتطاوين إلى جانب برمجة قاعدة المعطيات الطبوغرافية على الخرائط الطبوغرافية بمقياس 1/25000.

5. التهيئة العمرانية

- تضمنت إنجازات الفترة 2021-2025 في مجال التهيئة العمرانية بالخصوص تطوير المنظومة التشريعية وتبسيط الإجراءات، بما يدعم تحفيز الاستثمار ويستجيب لمتطلبات القطاعات الحيوية، على غرار السياحة والصناعة. وقد شملت الإنجازات بالخصوص:
- تحسين عمل اللجان المختصة تُعنى بمعالجة مخططات التهيئة التفصيلية للمشاريع العمرانية التي تفوق مساحتها 50 هكتار، وعلى مخططات المناطق الصناعية التي تتجاوز مساحتها 100 هكتار ودراسة ملفات التقسيمات العقارية وإسناد رخص البناء.
 - إصدار الترايب العمرانية الخاصة بالتقسيمات التي يتم إنشاؤها على الأراضي المخصصة لتهيئة المناطق الصناعية التي تساوي أو تقل مساحتها عن 100 هكتارا. كما تم تحديد الشروط والمقاييس المعتمدة في تغيير صبغة الأراضي الفلاحية التي أقيمت عليها مشاريع صناعية.
 - إعداد مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير باعتبارها الإطار القانوني والتنظيمي الضامن لتكريس مبادئ التخطيط الحضري السليم، وذلك بهدف تهيئتها وتحديثها بما يتماشى مع متطلبات الواقع الراهن والمستجد.
 - المصادقة على نحو 98 مثال تهيئة عمرانية بمقتضى قرارات بلدية، الى جانب مواصلة متابعة 470 دراسة تتعلق بإعداد أو بمراجعة أمثلة تهيئة عمرانية لفائدة 298 بلدية.
 - إنجاز الصور الجوية الرقمية لـ 81 مدينة والخرائط الرقمية لـ 67 مدينة.

II. الاستنتاجات

- تشير النتائج المسجلة إلى تسجيل تقدما في تدعيم مختلف مجالات البنية الأساسية بفضل الحرص على إحكام البرمجة وتحسين نسق التنفيذ، إلا أن عديد التحديات لاتزال مطروحة بسبب تعطل عديد المشاريع جراء الصعوبات الإجرائية والمالية ونقص المواد الإنشائية، وإشكاليات شركات المقاولات. وتشمل هذه التحديات بالخصوص:
- ضعف شبكة الطرقات المصنفة والطرقات السيارة والمسالك خاصة بالجهات الداخلية مع نقص الصيانة والتأهيل مما يؤدي ضعف الربط بين المناطق الداخلية والأقطاب العمرانية والاقتصادية الكبرى.
 - نتفاقم ظاهرة البناء الفوضوي والتوسعات العمرانية غير المنضمة على حساب الأراضي الفلاحية نتيجة عدم الالتزام بمخططات وأمثلة التهيئة وطول آجال إعدادها وتحيينها.
 - تواصل نقص السكن الاجتماعي وارتفاع كلفة الحصول على مسكن للفئات الضعيفة ومتوسطة الدخل وذلك بسبب عدم توفر المدخرات العقارية الكافية وارتفاع كلفة البناء.
 - نقص مشاريع حماية عديد المدن من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي.
- وفي المقابل تتوفر عديد المقومات الإيجابية والتي من أبرزها الخبرات الوطنية في برمجة وإدارة ومتابعة مشاريع البنية الأساسية وإمكانات الشراكة مع القطاع الخاص من أجل ضمان جودة المشاريع المنجزة فضلا عن استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي في صيانة الطرق، والنمذجة الرقمية للتخطيط العمراني وحماية المدن والشريط الساحلي.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية لسياسة التجهيز والبنية الأساسية للفترة 2026-2030:

شهدت البلاد التونسية تحولات ديمغرافية ومجالية وبيئية وتكنولوجية متسارعة مما يستوجب إعادة تصور لسياسة التجهيز والبنية الأساسية من طرقات وجسور وحماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات والتهينة الترابية والعمرانية بالأخذ بعين الاعتبار للعوامل التالية:

- **العوامل الديمغرافية:** نتائج التعداد العام للسكن والسكنى لسنة 2024 والتي لها تأثيرها على إعادة تخطيط المجال الترابي وفقا لمعطيات معينة وأخذا بعين الاعتبار الخصوصيات الديمغرافية والتفاوت في التوزيع السكاني بين الوسط الحضري والوسط الريفي وبين المناطق الساحلية والداخلية وضغط التوسع العمراني الفوضوي.
- **العوامل البيئية:** الوضعية البيئية للمجال الترابي وما تتطلبه من المحافظة على المنظومات الطبيعية البرية والبحرية وعلى الحماية من عوامل الانجراف والتصحر والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- **التحول الرقمي:** يشكل التحول الرقمي والتكنولوجي المتسارع ركيزة أساسية وحتمية لإعادة تصور سياسات التهينة الترابية وإدارة البنية التحتية في تونس. بل أصبح أداة استراتيجية محورية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والمجالي الشامل، من خلال رقمنة التخطيط واختصار الأجال (الدراسات ومخططات التهينة الترابية والعمرانية) وإحداث نقلة نوعية في سياسة الطرقات وتنفيذ المشاريع طبقا للمعايير الفنية ومتطلبات النجاعة والفاعلية بمواكبة نظم المعلوماتية الذكية لإدارة وصيانة البنية التحتية للطرق وإنشاء قاعدة بيانات موحدة. كما يمكن من بناء القدرة على الاستجابة الاستباقية واتخاذ التدابير الوقائية، من خلال إنشاء منصات ذكية لتبادل البيانات ومراقبة الظواهر المختلفة، مثل رصد ظواهر الانجراف البحري وحماية الشريط الساحلي.
- **الأولويات المحلية والجهوية والإقليمية:** تمثل الطلبات المحلية والجهوية والإقليمية عامل أساسي في تخطيط وبرمجة مشاريع البنية الأساسية بما يكفل التوازن والربط الترابي والتكامل الاقتصادي.

ويؤقّر مخطط التنمية (2026-2030) إطارا شاملا لإحكام البرمجة والتنسيق من أجل تطوير البنية التحتية للطرق لدفع التنمية وتحقيق الربط الفعال بين الجهات وتقليص الفوارق المجالية، مع حماية المدن من مخاطر الفيضانات والسواحل من الانجراف لضمان الصمود الحضري واستدامة الأنشطة الاقتصادية. كما يجعل من التهينة الترابية والعمرانية أداة استباقية لتنظيم الاستغلال الأمثل للمجال وتوجيه الاستثمارات بشكل استراتيجي.

1. أولويات سياسة التجهيز والبنية الأساسية:

ترتكز الأولويات في سياسات البنية الأساسية للتجهيز على توفر جملة المتطلبات المؤسسية والاجرائية والتشريعية مع التركيز على التحول الرقمي. وتتلخص هذه الأولويات في المحاور الرئيسية التالية:

المستوى الاجتماعي والمجالي:

- ضمان العدالة المجالية والاندماج الاجتماعي من خلال تقليص الفوارق في الوصول إلى الخدمات والتجهيزات مع إيلاء اهتمام خاص لكبار السن ولذوي الاحتياجات الخاصة وتوزيع عادل وتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على السكن والتجهيزات والخدمات العامة الجماعية.
- تعزيز التخطيط العمراني المندمج والتشاركي عبر تفعيل آليات التشاور مع جميع المستويات المحلية والجهوية في إعداد مشاريع التهينة الترابية والعمرانية إضافة إلى رفع جودة الدراسات العمرانية للحفاظ على جمالية المدن وخصوصياتها، ضمن إطار حوكمة حضرية شاملة.

المستوى التشريعي والعقاري:

- تطوير الأطر التشريعية بمراجعة مجلة التهينة الترابية والتعمير ونصوصها التطبيقية وتبسيط الإجراءات وإعداد ورقمنة المصادقة على وثائق التهينة العمرانية.

- مراجعة القانون المتعلق باستغلال المقاطع.
- تبسيط إجراءات تحرير الحوزة العقارية بتنقيح القانون المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية ووضع آليات تعويض شفافة ومنصفة للمتضررين.

المستوى الفني والبيئي:

- تحديد الأولويات فيما يخص المشاريع في مجال حماية المدن من الفيضانات عبر دمج تقييم المخاطر طويلة الامد مع الجاهزية التنفيذية على المدى القصير بالاستناد إلى معايير شدة المخاطر بتقييم التأثير المحتمل للفيضانات على الأرواح والممتلكات والبنية التحتية والجاهزية التنفيذية وتعهّد المنشآت بالتنظيف والصيانة الدورية والتدعيم عند الحاجة.
- في مجال حماية الشريط الساحلي، توفير وتبادل المعلومات والمعارف والعلوم لتعزيز صمود الشريط الساحلي أمام التحديات المناخية والكوارث الطبيعية، وادماج تقنيات جديدة لإدارة المخاطر في برمجة مشاريع حماية الشريط الساحلي.
- إدماج البعد المناخي في مخططات حماية الشريط الساحلي وحماية المدن من الفيضانات.

المستوى المؤسسي والتنفيذي:

- تعزيز التنسيق بين الهياكل المركزية والجهوية والمحلية فيما يتعلق بإنجاز المشاريع.
- دعم القدرات الإدارية والفنية للعاملين على المستوى المركزي وفي مختلف الجهات لإنجاز المشاريع ودعم مركز التجارب وتقنيات البناء لتعزيز دوره في المراقبة.
- التعاقد القائم على النتائج في صيانة الطرقات.

مستوى التحول الرقمي والابتكار

- إنشاء أنظمة رقمية موحدة بإرساء قاعدة بيانات موحدة للمشاريع والمخاطر، وأنظمة للرصد المبكر للفيضانات وحماية السواحل.
- رقمنة إجراءات الجولان المتعلق بالترخيص الاستثنائي للعربات وأنظمة صيانة الطرقات.
- تعزيز الحوكمة الترابية والحضرية بتحديث المنظومة القانونية لتواكب التطورات التكنولوجية واستغلالها في تخطيط الهيئة الترابية والعمرانية وإطلاق مرصد حضرية تعتمد على البيانات المفتوحة لمساعدة البلديات على حوكمة المجال العمراني.
- تشجيع الشراكات مع الجامعات والمؤسسات الناشئة لتعزيز الابتكار والتطوير الحضري.

2. الأهداف الاستراتيجية لسياسة التجهيز والبنية الأساسية

ترتكز سياسة الدولة في مجال التجهيز والبنية الأساسية لفترة 2026-2030 على الحد من الفجوة بين المناطق الساحلية والداخلية وتحقيق الرفاه للمواطنين وتحسين مستوى عيشهم وتعزيز الاستثمارات في جميع المناطق دون تمييز وإشعاع البلاد على المستويين الإقليمي والعالمي. ويتم ربط مختلف الجهات بالطرق بغرض التكامل والاندماج وضمان سيولة واستدامة التنقلات وفك عزلة المناطق الداخلية وتسهيل وصول متساكني هذه الجهات المرافق الأساسية الصحية والتعليمية والاقتصادية. كما ستواصل العناية بالجوانب البيئية وحماية النسيج العمراني والبنى التحتية عبر حماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات للحد من تأثيرات الظواهر الطبيعية والمناخية فضلا عن العمل على إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل تراب البلاد التونسية بصفة متوازنة تساهم في تحقيق تنمية شاملة وعادلة.

ومن هذا المنطلق فإن سياسة البنية التحتية للتجهيز لفترة 2026-2030 تعتمد على إنجاز بنى تحتية أساسية صامدة ودامجة ومساندة للتنمية العادلة الاقتصادية والاجتماعية وبين الجهات ومعززة للسلامة المرورية والأشخاص وعلى تهيئة ترابية وعمرانية تعتمد على التكنولوجيات الحديثة كأداة محولة ومدمجة تساهم في معالجة التفاوت الجهوي وفي إحكام استعمال المجال الترابي وإعادة هيكلة النسيج العمراني وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والفعال للجهات.

وتتجسد هذه التوجّهات حسب المجالات في:

2.1 الطرقات والجسور

ترتكز التوجّهات المستقبلية للطرقات على إنجاز بنية أساسية صامدة ومستدامة ودامجة ومساندة للتنمية والحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية ومعززة للسلامة المرورية لجميع المستعملين. وتتمحور حول هدفين أساسيين:

- إنجاز طرقات شاملة للجميع تعزز الربط وتيسر التنقل داخل البلاد ومع الدول المجاورة مراعية لتطور الأسطول الوطني للعربات والجوانب الجمالية والبيئية للطريق عبر مشاريع الطرقات السيارة وطرقات مرقمة. حيث سيتم استكمال شبكة الطرقات السيارة وربط الولايات الداخلية بالولايات الساحلية عبر مواصلة إنجاز الطريق السيارة تونس جلمة ومضاعفة الطرقات (وصلة تطاوين بالطريق السيارة، مضاعفة الطريق الوطنية 2 بين سوسة والقيروان) وإنجاز المنعرجات (منعرج تالة بالقصرين) وإيلاء أولوية لتهيئة شبكة الطرقات المرقمة لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية (بعرض يساوي أو يفوق 7 أمتار) وشبكة المسالك الريفية كضرورة لفك العزلة عن المناطق والتجمعات الريفية وربطها بالمنظومة الاقتصادية الوطنية لتفعيل دورها في النماء الاقتصادي وتوفير ظروف عيش كريمة لجميع الأفراد. وهو ما يؤدي إلى رفع جودة التنقل ويشجع على جاذبية المجال الترابي.
- صيانة الشبكة وتعزيز السلامة المرورية لجميع المستعملين للمحافظة على الرصيد المنجز ورفع جودة شبكة الطرقات لتيسير تنقل جميع المستعملين وسلامتهم. وتتميز الشبكة بطرق مهيكلية ومجهزة بمرافق حديثة تتمتع بالصيانة السنوية الدورية مما يساهم في تقليل مخاطر حوادث المرور وتقليل الأثر البيئي الناتج عن توسع شبكة الطرقات بتجربة ممارسات إنجاز صديقة للبيئة، حيث يسعى القطاع إلى تطوير البحث العلمي في مجال المواد المستخدمة لإنجاز الطرقات أو صيانتها (استعمال نفايات البناء وتطوير استعمال الاسمنت..)

ترتكز استراتيجية البنية الأساسية للطرقات في أفق 2040 على صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية وتطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات والمسالك الريفية في كامل البلاد. وتتمثل أهم الأهداف في:

- بلوغ 1320 كلم من الطرقات السيارة في أفق سنة 2040 مقابل حوالي 743 كلم حالياً،
- إحداث طرقات عصرية وسريعة عبر ربط الجهات بتونس العاصمة وبالأقطاب الصناعية والاقتصادية (إحداث طرقات جديدة -تثنية الطرقات وتعصيرها -إحداث منعرجات جديدة ...) وبلوغ حوالي 2000 كلم في غضون سنة 2040 مقابل 1450 كلم حالياً،
- تهيئة وتطوير شبكة الطرقات بتهيئة الطرقات بعرض 7.6 أمتار فأكثر مع شبكة لتصريف المياه لتواكب المواصفات المعمول بها ببلوغ 20 ألف كلم في غضون سنة 2040 مقابل حوالي 12108 كلم حالياً،
- تدعيم شبكة الطرقات بوضع طبقة جديدة من الخرسانة الإسفلتية بتواتر كل أقل من 15 سنة وبلوغ 14 ألف كلم من الطرقات المدعمة بالخرسانة الاسفلتية، مقابل حالياً حوالي 8984 كلم حالياً،
- بناء الجسور بتعويض المنشآت التي لا تتلاءم ومستلزمات الطريق ولتفادي فيضان الأودية،
- إنجاز المحولات لاستيعاب الحجم المتنامي لحركة المرور،
- تهيئة وتدعيم المسالك الريفية لفك العزلة عن المناطق الريفية وربطها بشبكة الطرقات، ببلوغ 33 ألف كلم من المسالك الريفية المهيئة والمعبدة، مقابل حوالي 28816 كلم حالياً،
- الحفاظ على الشبكة وصيانتها.

2.2 حماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات

ترتكز سياسة حماية الشريط الساحلي وحماية المدن من الفيضانات لفترة 2026-2030 على:

- تعزيز صمود الشريط الساحلي تجاه التحديات المناخية مع تقليص الهشاشة وتدعيم تأقلم المنظومات والمجتمع والاقتصاد والمناطق الترابية واعتماد التغيرات اللازمة بما يوفر مثال تنمية اجتماعي واقتصادي شامل ومستدام.
- تقليص الأضرار الناجمة عن الفيضانات في المناطق العمرانية من خلال تحقيق حماية مستدامة ومندمجة مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتزايدة للعوامل المناخية بمراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمختلف المناطق.

ولتجسيد ذلك، تعتمد سياسة حماية الشريط الساحلي على خمسة محاور تتمثل في تعزيز صمود الشريط الساحلي والحوكمة وضمان إحكام إنجاز المشاريع وتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

المحور الإستراتيجي 1. تعزيز صمود الشريط الساحلي من خلال:

- حماية مستدامة ومندمجة للشريط الساحلي في ظل التحديات المناخية وذلك بالقيام بأشغال الحماية للمناطق المهددة بالانجراف البحري وإعادة تهيئة وصيانة المنشآت البحرية وارساء منظومة متابعة ومراقبة مستمرة لها، إضافة إلى تعزيز الحلول المبتكرة للحماية والمشاريع النموذجية.
- تعزيز التصرف في المخاطر المرتبطة بالانجراف البحري وذلك من خلال اعداد مخطط وطني لصمود الشريط الساحلي تجاه ظاهرة الانجراف البحري ومجموعة خرائط مترابطة لمخاطر الانجراف البحري.
- تعزيز المعارف المرتبطة بالشريط الساحلي وذلك بإعداد دراسة جدوى إحداث مخبر التجارب البحرية وآليات تنفيذه.

المحور الإستراتيجي 2. تعزيز الحوكمة وذلك بـ:

- تعزيز القدرات في مجال متابعة وتقييم وصيانة الملك العمومي البحري عبر إنشاء آلية متابعة وتقييم وتحديد الملك العمومي البحري على غرار تركيز علامات الملك العمومي البحري الثالفة واستكمال الخارطة الرقمية لحدود الملك العمومي البحري.
- تعزيز قدرات الموارد البشرية من خلال التكوين في التصرف المندمج للشريط الساحلي والحملات التوعوية.

المحور الاستراتيجي 3. ضمان احكام انجاز المشاريع المفوضة بالجودة المطلوبة:

يتضمن هذا المحور هدف استراتيجي يتمثل في احكام انجاز المنشآت المفوضة المستدامة بما يستجيب لتطلعات صاحب المنشأ مع احترام الجودة المطلوبة.

المحور الاستراتيجي 4. تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي وذلك بـ:

- ضمان إدراج التحديات المناخية ضمن المنظومة القانونية في برمجة وتنفيذ المشاريع.
- تحسين النظام المؤسساتي لإدارة أفضل للتصرف الأمثل في إدارة المخاطر المرتبطة بالانجراف البحري وحماية الشريط الساحلي بما يمكن من توحيد الرؤية وإحكام الاشراف والتنسيق والتكامل بين مختلف الأطراف المتدخلة في المجال.

المحور الاستراتيجي 5. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: من خلال إحداث مشروع تمين وتهيئة سبخة السيجومي.

3.2 التهيئة الترابية

أصبح توجيه استراتيجية للهيئة الترابية ضروريا لتبني التكنولوجيات الرقمية الحديثة كأداة مُحَوِّلة ومُدمجة، بهدف معالجة الاختلالات المجالية وتعزيز الاندماج الفعلي للجهات. وتتمحور الرؤية الاستراتيجية للهيئة الترابية حول "تحقيق تنمية ترابية شاملة وذكية ومتوازنة بين مختلف الجهات، تستثمر في الثورة الرقمية والبيانات لتحسين تخطيط المجال الترابي، وتوجيه الاستثمارات، وربط المناطق الداخلية، وخلق فرص اقتصادية وخدمية في جميع الجهات".

وترتكز على ثلاث محاور رئيسية تتمثل في الحوكمة والتخطيط الذكي، والرفع من القدرة التنافسية وجاذبية التراب الوطني، وتدعيم التنمية الجهوية.

المحور الأول: الحوكمة والتخطيط الذكي للهيئة الترابية والتعمير:

وذلك بتعزيز فاعلية ونجاعة آليات التخطيط والرصد الترابي عبر الانخراط في التحول الرقمي والتكنولوجي بـ:

- إنشاء "منصة وطنية ذكية للهيئة الترابية والرصد المجالي" تجمع بيانات من مصادر متنوعة (الحدود الإدارية، سكانية، اقتصادية، بيئية، شبكات البنية الأساسية...) وتقدمها في شكل لوحات قيادة تفاعلية، تسمح بمحاكاة تأثير المشاريع والسياسات قبل تنفيذها.

- تعميم "نظام المعلومات الجغرافية (SIG) المتكامل والموحد على المستوى الوطني والجهوي والبلدي"، لرصد استعمالات الأراضي، وتطور الكثافة السكانية، وحالة البنى التحتية، وتوزيع التجهيزات. يُمكن من إعداد دراسات التهيئة بسرعة ودقة أكبر.
- تطوير "آليات التخطيط التشاركي الرقمي": استخدام تطبيقات وتقنيات (مثل الاستطلاعات التفاعلية، الخرائط التشاركية، الواقع الافتراضي) لإشراك المواطنين والجهات الفاعلة المحلية في عملية التخطيط، مما يعزز الشفافية ويقلل من النزاعات.
- رقمنة مسارات المصادقة النهائية على مشاريع التهيئة والتعمير: لتبسيط الإجراءات وتقليص الأجل، مع ربطها بالنظام المركزي لرصد المدخرات العقارية.

المحور الثاني: الرفع من القدرة التنافسية وجاذبية التراب الوطني، يتجسد هذا الهدف من خلال:

- تحقيق تنمية ناجعة وقادرة على المنافسة العالمية بشكل يؤمن الاندماج الأمثل للتراب الوطني في الاقتصاد العالمي.
- إدماج مبادئ المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية بما يؤمن مقومات الصمود الاقتصادي.
- تحول الفضاء الترابي إلى منصة مفتوحة قادرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة بتوفر مختلف البيانات والربط الرقمي عالي السرعة وبشبكة الألياف البصرية بكل المحليات وتحويل المدن الداخلية إلى منصات العمل عن بعد وإبرام شراكات مع شركات عالمية لفتح "مراكز تميز رقمية" في المناطق الداخلية.

المحور الثالث: تدعيم التنمية الجهوية، وذلك بـ:

- الاعتماد على سياسة ترابية تضمن تنمية جهوية متوازنة، وذلك بالعمل على تعزيز التكامل بين مختلف مناطق البلاد وبناء تنمية اقتصادية تعزز وتضمن الميزات التنافسية لكل منطقة.
- الارتقاء ببعض المدن المتوسطة بالشريط الداخلي إلى أقطاب عمرانية بالعمل على تعزيز وظيفتها الإدارية والتنموية بالإضافة إلى الحد من ظاهرة الهجرة نحو الأقطاب الاقتصادية الكبرى بتطوير نسيجها الاقتصادي وخلق ديناميكية تشغيلية صلب هذه المدن مما يخولها أن تلعب دور القاطرة التنموية لمحيطها الحضري والريفي وجلب الاستثمار وخلق الثروة بالمستوى المطلوب والحد من تنامي تيارات الهجرة نحو المدن الكبرى المتواجدة بالشريط الساحلي.
- تطوير أقطاب عمرانية متكاملة داخل الأقاليم تكون جاذبة للاستثمار والسكان بما يساهم في تحقيق التوازن العمراني.

4.2 التهيئة العمرانية

تهدف سياسة التعمير والسكن للفترة القادمة إلى الارتقاء بجودة الحياة وضمان مستقبلٍ عمراني يحقق العدالة والشمولية للأجيال الحالية والقادمة، في إطار احكام استعمال المجال الترابي وإعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها، بما يضمن النفاذ العادل إلى السكن اللائق، وبيئة صحية، وفضاءات عامة آمنة ومستدامة، ويعزز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. وترتكز الاستراتيجية على:

- تنظيم المجال واستدامة الموارد من خلال ترشيد استعمال المجال الترابي والحفاظ على الأراضي الفلاحية وحماية الموارد الطبيعية.
- تجديد النسيج العمراني وتحسينه من خلال إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية القائمة بما في ذلك المدن القديمة والأحياء الشعبية، وتأهيل الفضاءات العمرانية وتحسين جودة الحياة فيها.
- تحقيق العدالة والتنمية المتوازنة من خلال ضمان تهيئة عمرانية عادلة تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية، وتخلق ديناميكية اقتصادية متنوعة الأنشطة، وتحدث توازناً بين مختلف الجهات، وتساهم في تقليص حدة التفاوتات.
- تعزيز الشمول والإدماج من خلال ضمان نفاذ جميع المواطنين إلى الخدمات الأساسية والبنى التحتية وإحداث فضاءات عمومية آمنة ومتاحة للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية.

IV. مضمون البرامج الرئيسية لسياسة التجهيز والبنية الأساسية

لتجسيد مختلف سياسات التجهيز والبنية الأساسية لفترة 2020-2030، سيرتكز العمل حسب المجالات من بنية أساسية للطرق وحماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات والتهيئة الترابية والعمرانية من خلال البرامج التالية:

1. الطرقات والجسور

تهدف سياسة الدولة في قطاع الطرقات والجسور إلى:

- تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وخلق المزيد من فرص التشغيل وتحسين ربطها بالأقطاب الاقتصادية الساحلية والموانئ والمطارات عبر تطوير شبكة الطرقات السيارة وتعصير الطرقات المرقمة.
 - فك العزلة عن التجمعات السكنية وتحسين ربط مناطق الإنتاج بمواقع التوزيع عبر تهيئة المسالك الريفية.
 - تحسين السلامة المرورية لمستعملي الطريق والمحافظة على الأرواح والممتلكات عبر تدعيم شبكة الطرقات المرقمة وصيانتها.
- وتعتمد في تنفيذها على المحاور والبرامج الرئيسية التالية:

المحور الأول: انجاز طرقات متكاملة وشاملة للجميع تعزز الربط داخل البلاد ومع الدول المجاورة، ويشمل ذلك بالخصوص:

- تطوير طرقات سيارة وطرقات مرقمة تيسر تنقل الجميع داخل البلاد والدول المجاورة من خلال تطوير شبكة الطرقات السيارة وانشاء طرقات سيارة جديدة على غرار انجاز الطريق السيارة تونس-جلمة وانجاز المشاريع الكبرى كقنطرة بنزرت وتهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة وبناء الجسور لتحقيق الترابط بين الجهات والرفع من مستوى الشبكة حتى يتلاءم مع المقاييس الدولية.
- تحسين وصول الجميع إلى المرافق العمومية عبر مسالك ريفية مهيأة من خلال تهيئة وتعبيد المسالك الريفية.

المحور الثاني: صيانة الشبكة وتعزيز السلامة المرورية لجميع المستعملين، بما يساهم في رفع جودة شبكة الطرقات لتيسير تنقل جميع المستعملين وسلامتهم من خلال استغلال وصيانة الطرقات المرقمة وصيانة المسالك الريفية وتهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات.

ويبرز من خلال مشاريع المخطط 2030-2026 إيلاء أهمية للاستجابة للطلبات المجالية في برمجة المشاريع وذلك كما يبرزه جدول إجمالي حول طول البرامج وعدد الولايات التي سيتم التدخل فيها:

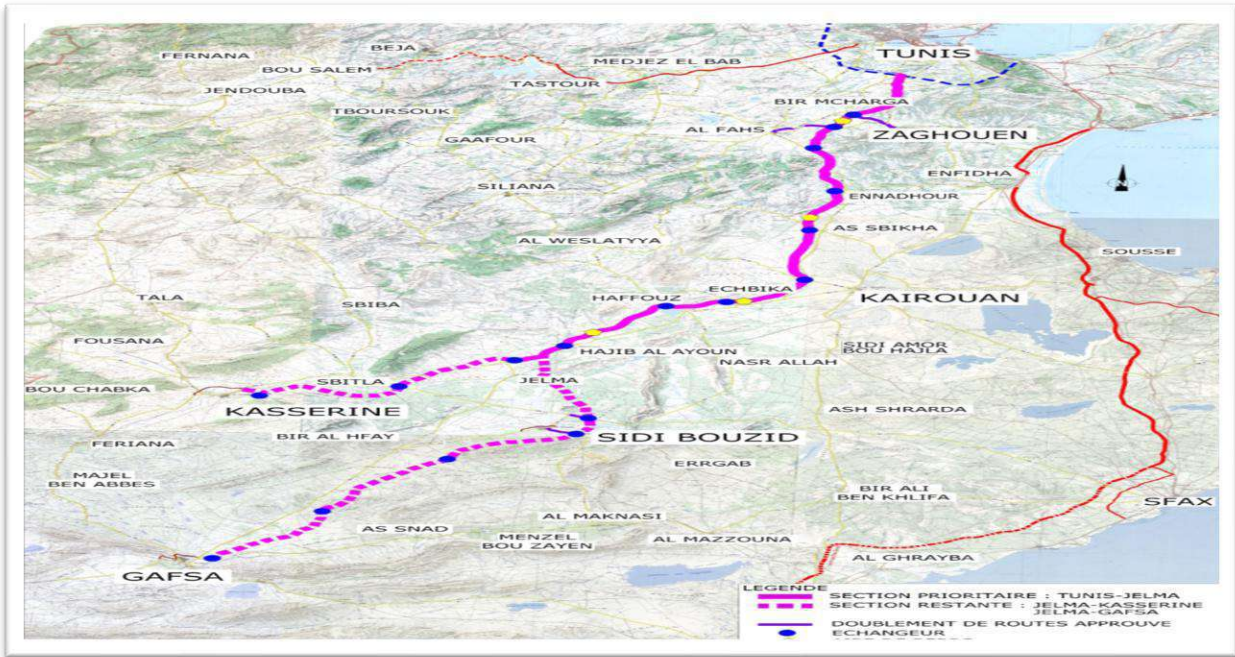
توزيع المشاريع الجديدة

المشاريع الجديدة	الطول / كلم	الولايات
الطرقات السيارة	154.0	جندوبة- القيروان- القصيرين- سيدي بوزيد- قفصة - الكاف
طرقات تونس الكبرى	51	تونس- أريانة- منوبة- بن عروس
طرقات مهيكلية بالمدن	378.5	5 ولايات
الطرقات السريعة	196	صفاقس- القصيرين- قابس- قفصة- توزر- قبلي
تهيئة الطرقات المرقمة	1000	24 ولاية
تدعيم الطرقات المرقمة	1500	24 ولاية
تهيئة المسالك الريفية	1500	23 ولاية
تأهيل المسالك الريفية	700	22 ولاية
إنجاز منشآت مائية بالمسالك الريفية	70 وحدة	22 ولاية
صيانة الطرقات المرقمة	----	24 ولاية بمعدل استثمار بقيمة 185 م د سنويا
صيانة المسالك الريفية	---	24 ولاية بمعدل استثمار بمبلغ 85 م د سنويا

وفي إطار تعزيز ربط المناطق الداخلية بالطرقات السيارة بنظام نقل متطور بجودة تضاهي المعايير الدولية، لدفع التنمية بالمناطق الداخلية والرفع من قدراتها التنافسية وجاذبيتها سيتم:

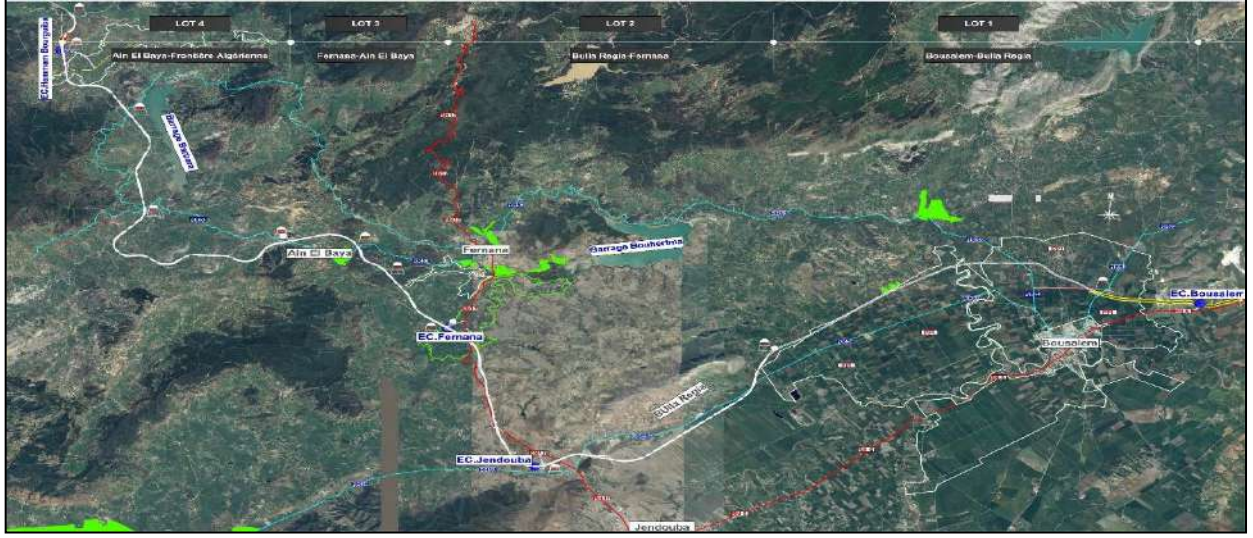
- استكمال الطريق السيارة تونس – القيروان – سيدي بوزيد – القصيرين – قفصة في قسطه الاول تونس – جلمة بطول 188 كلم (نسبة تقدم الأشغال حوالي 34% كما يتوقع ان تنتهي بعض الاقساط خلال سنة 2027) ومن شأن هذا الشريان الحيوي ان يساهم في تعزيز ربط ولايات الوسط الغربي والجنوب بتونس العاصمة وباقي المدن الكبرى بما يعزز حركية نقل المنتجات وغيرها. ويهدف المشروع بالأساس إلى:

- ✓ ربط تونس العاصمة بالولايات الداخلية.
- ✓ تنمية قطاع النقل وتطوير شبكة الطرقات والطرق السريعة.
- ✓ تحسين النشاط الاقتصادي للولايات الداخلية وتشجيع المستثمرين على الانتصاب بها.
- يحتوي الجزء الأول (تونس - جلمة) على 9 محولات و 78 ممرّ تحت وعلوي و 14 منشأة مائية كبرى و 4 محطات استراحة بكل جانب من الطريق السيارة (الفحص، الشبكة، السبيخة وحاجب العيون) ومضاعفة الطريق الجهوية رقم 28 بطول 8 كلم مع طريق حزامية على مدينة الفحص بطول 9 كلم.
- برمجة القسط الثاني المتمثل في جلمة - سيدي بوزيد - القصيرين - قفصة على طول 200 كلم.



الطريق السيارة تونس - القيروان - سيدي بوزيد - القصيرين - قفصة

- الشروع في إنجاز الجزء المتبقي من الطريق السيارة المغاربية الرابطة بين تونس والقطر الجزائري من بوسالم إلى الحدود التونسية الجزائرية على طول 75 كلم ويهدف إلى تسهيل ربط العاصمة بمناطق الشمال الغربي، وخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تشجع على الاستثمار، وتطوير حركة نقل الأشخاص والبضائع وتحسين ظروف الجولان لمستعملي الطريق وتأمين سلامتهم فضلا عن تعزيز المبادلات التجارية والسياحية مع القطر الجزائري بشكل خاص وبين دول المغرب العربي.
- ينطلق المشروع من نقطة نهاية الطريق السيارة وادي الزرقاء - بوسالم على مستوى منطقة السمران بمعتمدية بلطة بوعوان ليمر في اتجاه مدينة جندوبة مروراً بمنطقة بلارجيا ثم يتجه شمالاً في اتجاه مدينة فرنانة ليمر عبر منطقة وادي غريب ثم منطقة عين البية ثم منطقة الجاودة بالقرب من سد ببرة لينتهي على مستوى منطقة الرويعي ليلتقي مع الطريق السيارة شرق - غرب بالقطر الجزائري.

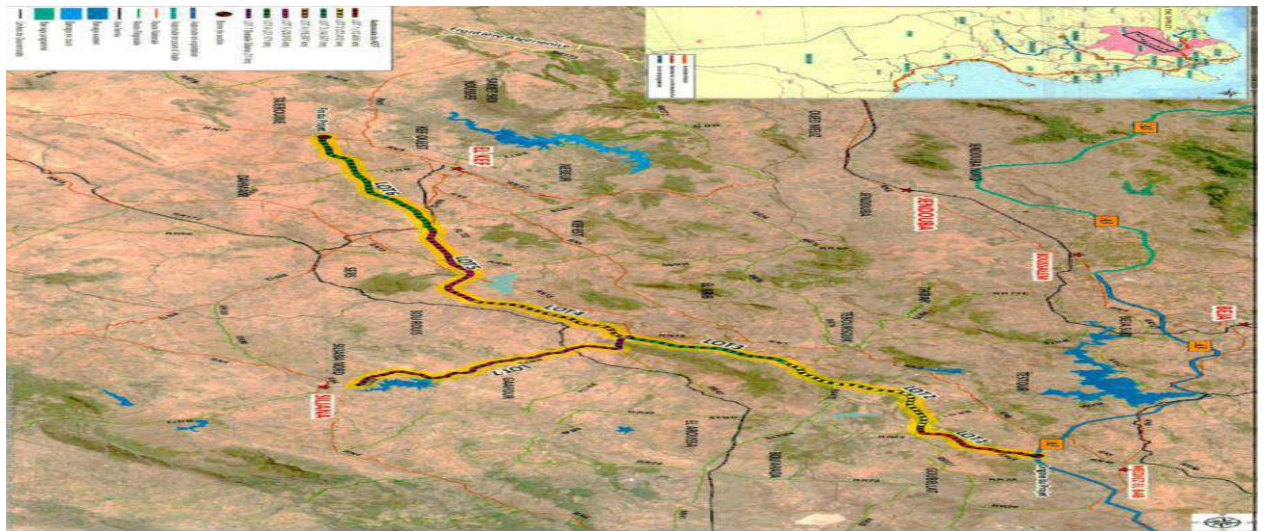


الطريق السيارة بوسالم إلى الحدود التونسية الجزائرية

إيصال مدينة الكاف بالطريق السيارة على طول 115 كلم، ويهدف المشروع الى تعزيز الربط بين الجهات وتطوير شبكة الطرقات والطرقات السيارة وتحسين القدرة على استقطاب باعني المشاريع نحو ولايات باجة وسليانة والكاف بما يعزز إدماجها في الاقتصاد الوطني. وكذلك تمكين الفاعلين الاقتصاديين تيسير تسويق منتجاتهم عبر الربط بالأسواق والموانئ البحرية والمطارات

وسييسهم المشروع بالخصوص في تعزيز التبادل التجاري والثقافي والسياحي مع الجزائر وبصفة عامة بين دول اتحاد المغرب العربي فضلا عن تحسين جودة الخدمات وضمان سلامة المستعملين.

ويتضمن المشروع 6 أقساط مع تهيئة وصلة مدينة سليانة على طول حوالي 31 كلم جزء من الطريق الجهوية 47 والطريق الجهوية 73 وتتمثل نقطة بداية الطريق السيارة 31 على مستوى مجاز الباب بالنقطة الكيلومترية 50 ونقطة النهاية الطريق الوطنية عدد 17 على مستوى غرب مدينة الكاف.



إيصال مدينة الكاف بالطريق السيارة

وفي إطار سياسة الدولة للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية الأساسية للطرق حتى يساهم في رفع أداء النشاط الاقتصادي بالجهات الداخلية وتحسين ربطها بالأقطاب الاقتصادية الساحلية تنزل مشاريع الأروقة الاستراتيجية المتمثلة في:

- الرواق الاقتصادي الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مدينتي القصيرين وصفافس على طول 181 كلم وهو في طور مواصلة تحرير الحوزة العقارية لإعلان طلب عروض الأشغال. حيث يندرج في إطار برنامج الأروقة الإستراتيجية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية وذلك للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطرق. ويهدف المشروع إلى:

- ✓ تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وبالتالي خلق المزيد من فرص التشغيل.
- ✓ تحسين ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والمواني والمطارات.
- ✓ تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية وبين البلدان المغاربية الثلاث تونس، والجزائر وليبيا من ناحية أخرى.

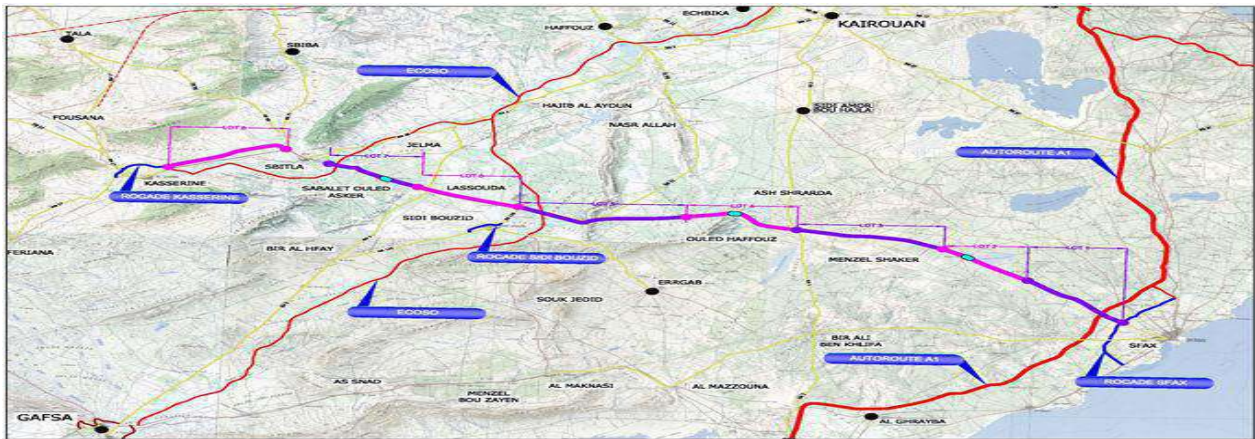
وتتمثل أهم مكونات المشروع في:

المكوّن الرئيسي: مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 بين مدينتي القصيرين وصفافس

- يمتد المشروع على طول حوالي 181 كلم وقد تم تقسيمه إلى 8 أقساط: 3 أقساط بولاية صفافس (66.4 كلم)، 3 أقساط بولاية سيدي بوزيد (77.7 كلم) والقيروان (4.4 كلم) وقسطين بولاية القصيرين (32.5 كلم) ويتراوح طول كل قسط بين 18 و 28 كلم ومن أهم مكونات المشروع:

- مضاعفة الطريق إلى 2x2 مسالك.
- انجاز منشآت مائية لتصريف مياه الأمطار وإنجاز 3 جسور على وادي سبيطلة والحطوب وأم بحر.
- انجاز عدد 2 جسور على مستوى الطريق السيارة 1 بمزل شاكر وعلى السكة الحديدية بسبيطلة.
- انجاز طرق حزامية على مستوى المدن التالية: منزل شاكر، أولاد حفوز، لسودة وسباله أولاد عسكر.

المكوّن الثانوي: مشاريع البنية التحتية ذات الصلة والذي يتمثل في تهيئة 115.4 كلم من المسالك الريفية موزعة على ولايات القصيرين (47.5 كلم) وسيدي بوزيد (39.4 كلم) وصفافس (28.5 كلم) وطريق ذو اتجاهين بطول 2 كلم لربط منصة سوق الإنتاج بالوسط بالطريق الوطنية رقم 13.

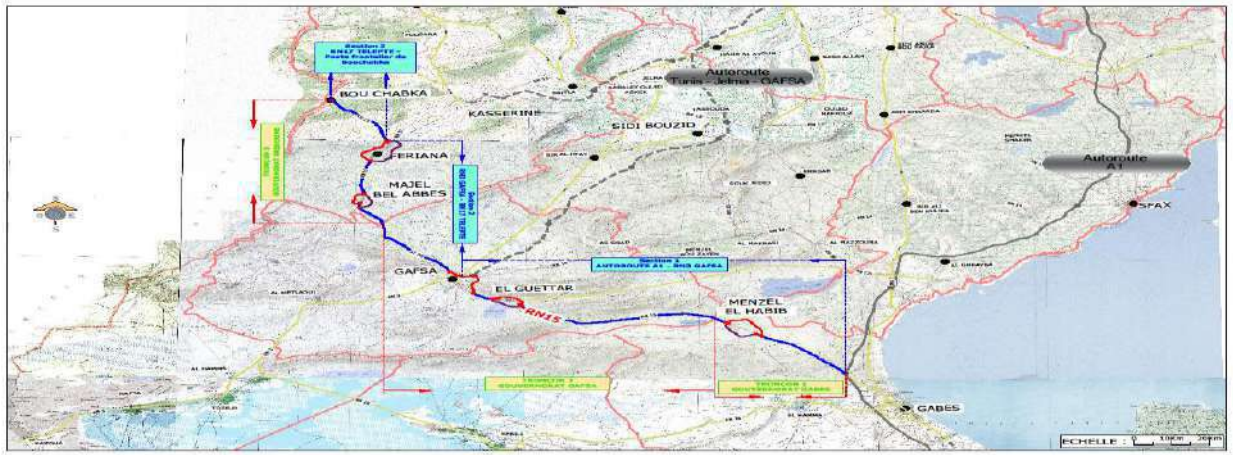


الرواق الاقتصادي الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مدينتي القصيرين وصفافس

- الرواق الاقتصادي الطريق الوطنية 15 - الطريق الوطنية 16 - الطريق الوطنية 3 على طول حوالي 480 كلم ويهدف المشروع إلى:

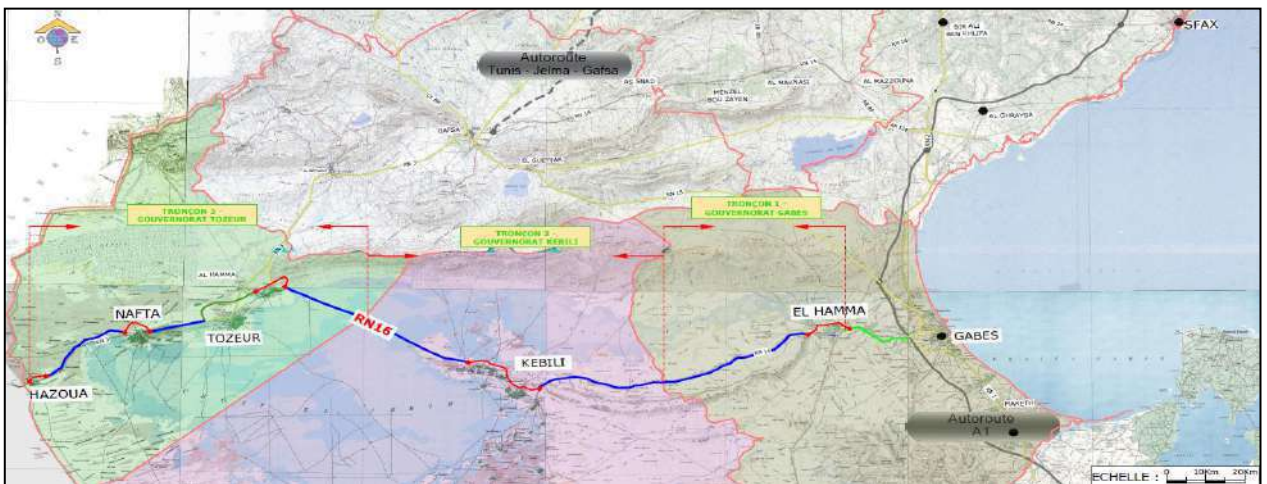
- ✓ تنمية التبادل الاقتصادي بين القصيرين وقفصة وقابس وتوزر وقبلي من جهة، وبين دول المغرب العربي تونس والجزائر وليبيا.

- ✓ تحسين الربط بين القصيرين وقفصة وتوزر وقبلي وقابس وشبكة الطرق السريعة القائمة بين الشمال والجنوب (الطريق السريع A1 المغرب العربي بين تونس والحدود الليبية).
 - ✓ تطوير شبكة النقل من خلال تدعيم الطرقات وتفادي الازدحام المروري.
 - ✓ إنشاء ممرات اقتصادية وتسهيل الربط بين المناطق.
- يتمثل المشروع في مضاعفة ط. و رقم 15 التي تربط المركز الحدودي ببوشبكة - تلايت - قفصة وقابس على طول حوالي 240 كلم، انطلاقا من محول وذرف بالطريق السيارة 1 تونس-مدنين في اتجاه الغرب مروراً بالمدن منزل الحبيب، القطار، قفصة، ماجل بالعباس، فريانة، تلايت وصولاً الى المركز الحدودي ببوشبكة. يتضمن المشروع تهيئة طرقات حزامية على مستوى مدن منزل حبيب، والقطار، وقفصة، ومجلس بلعباس، وفريانة - تيلييت، وبوشبكة.



الرواق الاقتصادي الطريق الوطنية 15 التي تربط المركز الحدودي ببوشبكة - تلايت - قفصة وقابس

- الطريق الوطنية 16 - الطريق الوطنية 3 - يتمثل المشروع في مضاعفة الطريق الوطنية 3 التي تربط المركز الحدودي بحزوة - توزر والطريق الوطنية 16 التي تربط توزر بقابس على طول 240 كلم. ينطلق المشروع من مدينة الحامة باتجاه الغرب مروراً بالمدن قبلي، دوز، توزر ونقطة وصولاً الى معبر حزوة الحدودي. يتضمن المشروع تهيئة طرقات حزامية على مستوى مدن الحامة، قبلي، دقاش-توزر، نقطة وحزوة.



الرواق الاقتصادي الطريق الوطنية 16 - الطريق الوطنية 3

2. حماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات

في مجال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري، ستتواصل خلال المخطط التنموية 2026 – 2030 المجهودات الرامية إلى:

المحور الاستراتيجي 1. تعزيز صمود الشريط الساحلي.

- في مجال حماية المناطق الساحلية المهددة بالانجراف البحري سيتم:
 - ✓ إعداد دراسات وأشغال تطهير وتهيئة وحماية شواطئ الضاحية الجنوبية لتونس العاصمة.
 - ✓ إعداد دراسات وأشغال تقييم المنشآت والشريط الساحلي البقالطة -المهدية الشمالية والشريط الساحلي الممتد من مالولش الى العامرة.
 - ✓ إعداد دراسات وأشغال حماية الشريط الساحلي بين سلقطة والشابة وكذلك بين جرف طبرقة والساحل المحاذي له ولمنطقة الرجيش سلقطة .
- في مجال تهيئة وترميم منشآت الحماية من الانجراف البحري سيتم:
 - ✓ إنجاز دراسات وأشغال إعادة تهيئة وترميم منشأة الحماية المقابلة لمنطقة الابر بطبرقة.
 - ✓ دراسة وأشغال حماية وتدعيم الشريط الساحلي الجنوبي الشرقي لجزيرة جربة وقبالة القصر الرئاسي بالمنستير، ودراسة وأشغال حماية هضبة سيدي بوسعيد من الانزلاقات الأرضية.
- في مجال تعزيز الحلول المبتكرة والمشاريع النموذجية سيتم:
 - ✓ إنجاز دراسات وأشغال لتعزيز صمود الشريط الساحلي وتجديد وتهيئة تتعلق أساسا بشواطئ الجدايرية – سلاسل الكثبان الرملية بمنطقة الببيان وسونيا بجرجيس – المامونية بقلبيبة- الساحل الجنوبي لقابس- الزواجر- جبنانة- منحدرات المنستير. كما سيتم إنجاز دراسة للبحث عن المواقع البحرية لمشاريع تغذية الشواطئ بالرمال
 - ✓ ارساء نظام متابعة ومراقبة لمنشآت الحماية المنجزة وحماية السواحل.
 - ✓ تعزيز المعارف المرتبطة بالشريط الساحلي وذلك بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لإنشاء مختبر النمذجة الفيزيائية وآليات انجازه لتعزيز قيمة البيانات وتقوية صمود البنية التحتية البحرية.

المحور الإستراتيجي 2. تعزيز الحوكمة وذلك بـ:

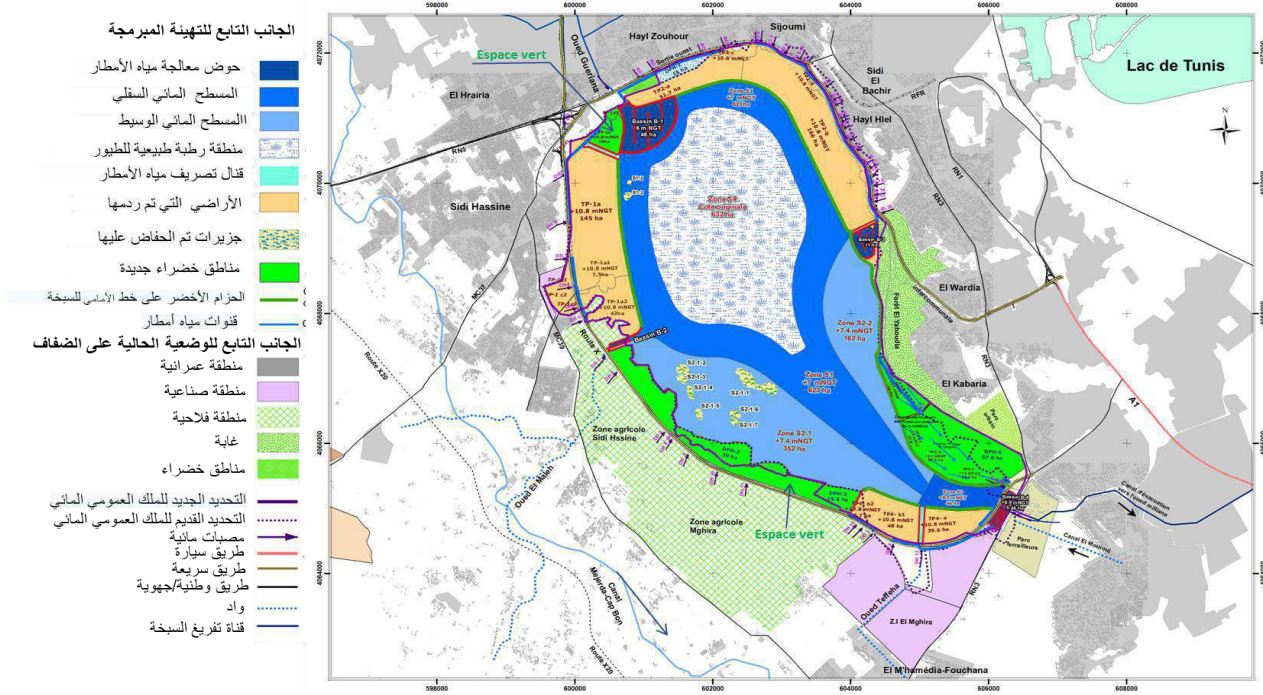
- انشاء آلية متابعة وتقييم وتحديد الملك العمومي البحري وصيانة المنشآت:
 - ✓ دراسة تركيز نظام رقي لمراقبة الملك العمومي البحري.
 - ✓ إعادة تركيز علامات الملك العمومي البحري التالفة.
 - ✓ استكمال الخارطة الرقمية لحدود الملك العمومي البحري.
 - ✓ تحديد الملك العمومي البحري: سباح أريانة، وسليمان، وخنيس، والساحلين.
- تعزيز القدرات في التصرف المندمج للشريط الساحلي وذلك بالقيام بورشات تكوين في المحافظة على الملك العمومي البحري، وفي التصرف المندمج للشريط الساحلي.

المحور الاستراتيجي 3. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال إحداث مشروع ترميم وتهيئة سبخة السيجومي وتوفير كل متطلبات النجاح لتحقيقه.

ويهدف مشروع ترميم وتهيئة سبخة السيجومي الى الترفيع في قدرة السبخة على حماية المناطق المجاورة من الفيضانات، وجهر وإزالة مصادر التلوث والمصبات العشوائية بها واندماجها في بيئتها البشرية والإيكولوجية لهدف تحقيق بيئة معيشية أفضل، إلى جانب تحسين الظروف المعيشية للسكان المحيطين للمنطقة الغربية لتونس العاصمة.

وتعد سبخة السيجومي من أهم المناطق بالضاحية الغربية لتونس الكبرى وذلك بالنظر لامتداد مساحتها على حوالي 3000 هكتار زيادة لموقعها المجاور للعديد من الأحياء السكنية والتي يقطعها ما يقارب 500 ألف ساكن وكذلك باعتبارها مصنفة ضمن المواقع الخاضعة لاتفاقية "رامسار" بصفتها منطقة رطبة ذات أهمية عالية.

وتتمثل مكونات المشروع في جهر وتنظيف أعماق السبخة للدفع من سعة خزن مياه الأمطار وتحسين نوعية المياه والقيام بمنشآت مائية وأحواض لمعالجة مياه الأمطار الملوثة، وعزل مصب النفايات المنزلية القديم للقضاء على مصادر التلوث بالسبخة، إضافة إلى إعادة تهيئة وتعديل ضفاف البحيرة وإنشاء أراضي صالحة للتهيئة العمرانية (حوالي 700 هكتار) لبعث برنامج لتنمية حضرية مستقبلية.



مشروع تهيئة وتأمين سبخة السيجومي (المصدر: وزارة التجهيز)

وفي مجال استراتيجية حماية المدن من الفيضانات للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وضمان الإدارة المتكاملة للمناطق العمرانية، تم برمجة خلال فترة مخطط التنمية 2026 – 2030 محفظة مشاريع تهدف إلى حماية التجمعات الحضرية الأكثر عرضة لخطر الفيضانات في مختلف الجهات مما يعكس الطابع الوقائي والاستجابة للمستجدات. وتهدف هذه المشاريع إلى حماية الأرواح والممتلكات والمنشآت. كما تأخذ بعين الاعتبار طبيعة مخاطر الفيضانات حسب الخصائص الجغرافية للتراب الوطني من مناطق جبلية أو متأتية من فيضان الأنهار أو المناطق المنبسطة.

وتشمل محفظة المشاريع مجمل الولايات وبمختلف المعتمديات الأكثر تهديدا بمخاطر الفيضانات وتخص عدة دراسات وإنجاز 127 مشروعا للمدن الأكثر عرضة للفيضانات بكلفة 2074 م د واستثمارات بـ 1104 م د مما يعكس الأهمية المسندة لمجال حماية المدن من الفيضانات لفترة المخطط 2030-2026 والاستجابة للطلبات المحلية (مشاريع متواصلة بـ 387.6 م د ومشاريع جديدة بقيمة 717 م د). وتتوزع هذه المشاريع حسب الأقاليم على النحو التالي:

الإقليم 1: الشمال الغربي وبزرت

تتميز مشاريع هذا الإقليم بالتركيز على المناطق المتأثرة بوادي مجردة والأودية الجبلية السريعة الجريان ويشمل التدخل عدّة مدن على غرار بوسالم الواقعة عند ملتقى وادي مجردة ووادي الكساب وتاجروين وطبرقة (فيضانات وادي الكبير) ومنزل جميل من تدفقات الامطار من جبل سيدي سالم والكاف وباجة ومنزل بورقيبة والمعقولة والجريصة والطويرف والدهماني....

الإقليم 2: تونس الكبرى والشمال الشرقي

ترتكز مشاريع هذا الإقليم على المدن الساحلية والمناطق المنخفضة المعرضة للفيضانات الحضرية والسيول ويشمل التدخل مدن ولاية تونس (عين زغوان وتونس الشمالية والشرقية والحرايرية وسيدي حسين) وولاية بن عروس (حمام الشط والمحمدية وفوشانة) وولاية أريانة (قلعة الأندلس والمنهلة) وولاية منوبة (المرناقية وبرج العامري والسعيدة وتونس الغربية وطبرية) وولاية نابل (بوعرقوب وزاوية الجديد و بوشراي و بني خلاد ومنزل تميم والهوارية وأزمور و حمام الأغراز ومنطقة غرمان من معتمدية الهوارية والمعمورة وبني خيار ومدينتي سلتان وفندق الجديد وبركة الساحل بالحمامات) وولاية زغوان (سمنجة والزريبة وجرادو).

الإقليم 3: الوسط الشرقي والغربي

تتميز بالفيضانات السريعة في المناطق الداخلية والفيضانات الراكدة في السهول وسيشمل التدخل مدن سليانة (تدفقات أودية مسوح وتماريت) وبوريس والقيروان (أودية بوهاها والزرد) والشراخيل بالقيروان والقصرين (القصرين والزهور وماجل عباس وفوسانة) (أودية قرقر والشبلي) وولاية المنستير (المنستير وخنيس وقصيبة المديوني والمكنين وقصر هلال وصيادة وبني حسان وبنان وسيدي بنور...) وولاية سوسة (مساكن وأكودة) (سوسة الكبرى ومساكن ...) وولاية المهدية (رجيش وبومرداس وقصور الساف).

الإقليم الرابع:

تشمل المشاريع ولاية توزر (مدن توزر ودقاش ونفطة والرميثة وتمغزة) وولاية سيدي بوزيد (مدن سيدي بوزيد والسعيدة) وولاية قفصة (مدن متلوي وقفصة) وحماية مدينة صفاقس الكبرى وعقارب وجزيرة قرقة.

الإقليم الخامس:

حماية مدن ميدون وجربة أجم وحومة السوق بجربة ومدنين وبنقردان وسيدي مخلوف بولاية مدين ولاية قابس (مدن قابس والحامة..).

3. التهيئة العمرانية

سيتم خلال فترة 2026-2030 لتجسيد سياسة التهيئة العمرانية العمل على المجال القانوني ودراسة أمثلة التهيئة العمرانية:

في المجال القانوني والتشريعي:

- إصدار مجلة التهيئة الترابية والتعمير ونصوصها التطبيقية لضمان وضوح الأحكام وتنفيذها على أرض الواقع.
- برمجة دورات تكوينية لفائدة الإطارات الفنية التابعة للإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والبلديات والسلطات الجهوية، حول الأحكام الجديدة للمجلة لتعزيز قدراتهم وتسهيل تطبيقها.
- تعميم منظومة نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتعزيز التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات المبنية على المعطيات الرقمية.

في مجال دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:

- توفير الوثائق الخرائطية الرقمية لتسهيل التخطيط واتخاذ القرارات.
- الرفع من نسق المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية من خلال تقديم الدعم الفني للبلديات المعنية في إعداد أو مراجعة هذه الأمثلة، مع السعي للمصادقة على 144 مثال تهيئة عمرانية، والتي تمثل مرحلة متقدمة من الدراسات قبل نهاية عام 2026.
- رقمنة وثائق أمثلة التهيئة العمرانية لضمان النفاذ للمعلومة.

المسائل العقارية

ارتكزت السياسة العقارية خلال الفترة 2021-2025 على جعل العقار الدولي دافعاً حقيقياً للتنمية وضامناً لملاءمة موارده مع متطلبات الأولويات الاستراتيجية للدولة مع الحرص على ضمان التوازن بين احتياجات التنمية الحالية وحقوق الأجيال القادمة. ولتحقيق هذه الأهداف تم العمل ضمن ثلاث محاور رئيسية تركزت على تطوير الإطار التشريعي والترتيبي، وحوكمة التصرف في أملاك الدولة، وتطوير أداء السجلات العقارية ودعم الرصيد العقاري الدولي.

ولقد ساهمت الإصلاحات المتعلقة بالتصرف في الرصيد العقاري الدولي في تحقيق إنجازات ملموسة وفض عدة إشكاليات للمشاريع المتعثرة، ودعم برامج الطاقات المتجددة، وتزويد الوكالات العقارية العمومية بالرصيد العقاري اللازم لتوفير أراضي صالحة لإنشاء المناطق الصناعية والسياحية والسكنية. وقد أسهم ذلك بدوره في تعزيز التنمية الجهوية عبر تخصيص أراضي دولية لإقامة المشاريع التنموية.

وسعى إلى تحسين الأداء التنموي بعنوان مخطط التنمية 2026-2030 لا سيما تلبية انتظارات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين وتجسيد سياسات تنموية عادلة وشاملة، يبرز دور العقار الدولي كأحد الركائز الأساسية لتحقيق الرهانات الوطنية وتنزيل التوجهات الاستراتيجية على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق تنخرط السياسة العقارية للفترة القادمة ضمن رؤية إستراتيجية متجانسة مع السياسة العامة للدولة وتستند إلى تجسيد الأولويات الوطنية وتحديد تحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم نسق الاستثمار، ومراعاة خطط التنمية الجهوية، بما يجعل العقار الدولي داعماً حقيقياً لمسيرة التنمية العادلة والشاملة بجميع أبعادها.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025:

التقييم النوعي

1. المحور الاستراتيجي الأول: تطوير الإطار التشريعي والترتيبي للمنظم للعقار الدولي

في مجال دفع المشاريع المعطلة وتحفيز الاستثمار وتطوير التصرف في العقارات الدولية وحسن توظيفها في المجال الاقتصادي تم إصدار:

- المرسوم عدد 65 لسنة 2022 المؤرخ في 17 أكتوبر 2022 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المتعلق بالانتزاع لفائدة المصلحة العمومية والتسريع في نسق تحوّل الجهات العمومية بالعقارات اللازمة لمشاريعها وتلافي تبعات التأخير في الإنجاز من خلال إقرار إمكانية التصالح في خصوص ضبط قيمة العقارات المنتزعة في إطار لجان الاستقصاء والمصالحة عوضاً عن لجان الإقتناء لفائدة المشاريع العمومية
- الأمر عدد 120 لسنة 2021 المؤرخ في 08 فيفري 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص الذي أتاح إمكانية التفويت مراكنة في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المستثمرين الخواص في عقارات لازمة لإنجاز مشاريع استثمارية غير المصنفة مشاريع ذات أهمية وطنية طبقاً القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والقانون عدد 47 لسنة 2019 بتاريخ 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار.
- الأمر عدد 427 لسنة 2021 المؤرخ في 10 جوان 2021 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 1153 لسنة 2016 المؤرخ في 15 أوت 2016 والمتعلق بضبط مقادير المعاليم الراجعة لإدارة الملكية العقارية بعنوان الخدمات المسداة من قبل مصالحها.
- الأمر عدد 501 لسنة 2022 المؤرخ في 23 ماي 2022 المتعلق بضبط شروط وإجراءات التفويت بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لإنجاز وتهيئة المناطق الصناعية،
- الأمر عدد 162 لسنة 2024 المؤرخ في 13 مارس 2024 المتعلق بضبط شروط وإجراءات التفويت بالدينار الرمزي في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص بمناطق التنمية لجهوية لفائدة المؤسسات العمومية والخاصة للأقطاب التكنولوجية أو شركات التصرف في المركبات التكنولوجية والصناعية.

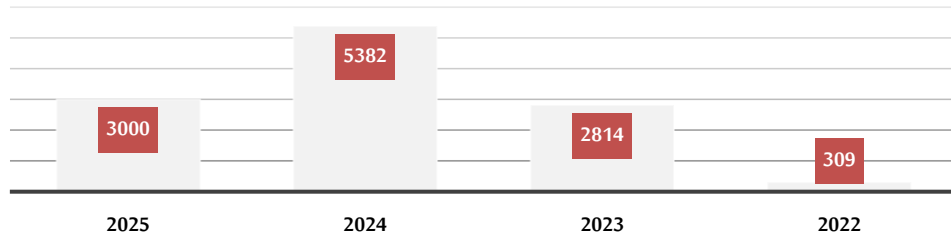
- المنشور المشترك عدد 1780 المؤرخ في 09 جوان 2025 لوزير الداخلية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والمتعلق بإجراءات كراء المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفلاحين الشباب والذي يلغي ويعوض المنشور المشترك عدد 40 المؤرخ في 09 فيفري 2017 المتعلق بإجراءات كراء المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة الفلاحين الشباب.
 - المنشور المشترك عدد 01 بتاريخ 02 جوان 2025 بين السادة وزير المالية وأملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول إحكام التنسيق في استخلاص محاصيل أملاك الدولة الخاصة (تنقيح المنشور عدد 01 بتاريخ 18 فيفري 2020).
 - القرار المشترك بين وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية و وزيرة الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 16 أوت 2024 و المتعلق بضبط مقاييس التفويت بالمراكنة في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص لفائدة المشاريع الاستثمارية غير المصنفة ذات أهمية وطنية والذي يهدف إلى ضبط مقاييس التفويت في العقارات الدولية غير الفلاحية لفائدة مجموعة متنوعة من المستثمرين غير المشمولين بالقانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والقانون عدد 47 لسنة 2019 المؤرخ في 29 ماي 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار ، مثل الشركات الأهلية والمؤسسات الصغرى والمتوسط والمؤسسات الناشئة ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
 - قرار السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المؤرخ في 7 ديسمبر 2022 والمتعلق بضبط تركيبة لجنة الاستقصاء والمصالحة في مادة الانتزاع وإجراءات سيرها.
 - قرار وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المؤرخ في 07 ديسمبر 2022 والمتعلق بضبط تركيبة لجان الاستقصاء والتحديد وسير عملها.
 - المنشور عدد 28 في 06 نوفمبر 2023 المتعلق بجدد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة بمقتضى قرار المصادقة لوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية المؤرخ في 13 ديسمبر 2023.
 - استكمال مسار مراجعة مشروع مجلة أملاك الدولة والمصادقة عليها.
 - المساهمة في إعداد ومراجعة عدد من النصوص التشريعية والتنظيمية على غرار مشروع قانون يتعلق بمراجعة القانون عدد 28 لسنة 1964 المتعلق بالنظام الأساسي للأراضي الاشتراكية مثلما تم تنقيحه بالقانون عدد 69 لسنة 2016 بما يمكن من تصفية الرصيد المتبقي من الأراضي الاشتراكية وإدماجها ضمن الدورة الاقتصادية.
- في مجال توظيف العقار الدولي في المجال الاجتماعي: تم إصدار:
- الأمر عدد 770 لسنة 2023 مؤرخ في 8 ديسمبر 2023 والمتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإتمام إنجاز مشروع تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص وضبط تنظيمها وطرق سيرها.
 - الأمر عدد 349 لسنة 2023 مؤرخ في 15 جويلية 2025 والمتعلق بالترخيص في التفويت بالدينار الرمزي لفائدة مؤسسة مدينة الأغالبة الطبية بالقيروان في قطعة أرض دولية تمسح 552 هك 10 آر 72 ص كائنة بمعمدية منزل المهيري من ولاية القيروان لغرض إحداث مدينة الأغالبة الطبية بالقيروان.
 - المنشور المشترك بين وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 1-2023 المؤرخ في 12 جويلية 2023 والمتعلق بإتمام المنشور المشترك عدد 4/6م المؤرخ في 16 جويلية 2018 المتعلق بإجراءات كراء عقارات دولية فلاحية لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم والذي ينص على مدة كراء بـ 15 سنة.
 - القرار المشترك المؤرخ في 8 افريل 2025 من وزير التجهيز والإسكان ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إقتناء الوكالة العقارية للسكنى لأراض على ملك الدولة الخاص او على ملك الجماعات المحلية بسعر تفضيلي.
 - مذكرة العمل عدد 5 بتاريخ 21 جانفي 2025 حول الإسراع في إبرام عقود كراء لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم.

التقييم الكمي:

2. المحور الاستراتيجي الأول: حوكمة التصرف في الرصيد العقاري الدولي وتوظيفه

- تسجيل ملك الدولة العقاري الخاص (تسجيل نسبة 58 % من جملة العقارات المقدم في شأنها مطالب تسجيل). (وجرد وإحصاء العقارات الدولية واسترجاع 21173 هك من العقارات الدولية الفلاحية).

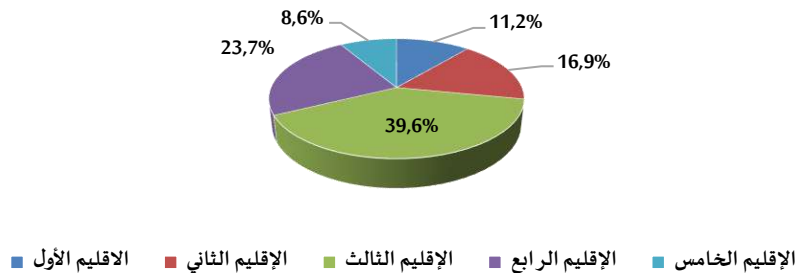
عدد الأصول الثابتة التي تم جردها خلال سنوات 2025-2022



توظيف الرصيد العقاري الدولي في المجال الاقتصادي

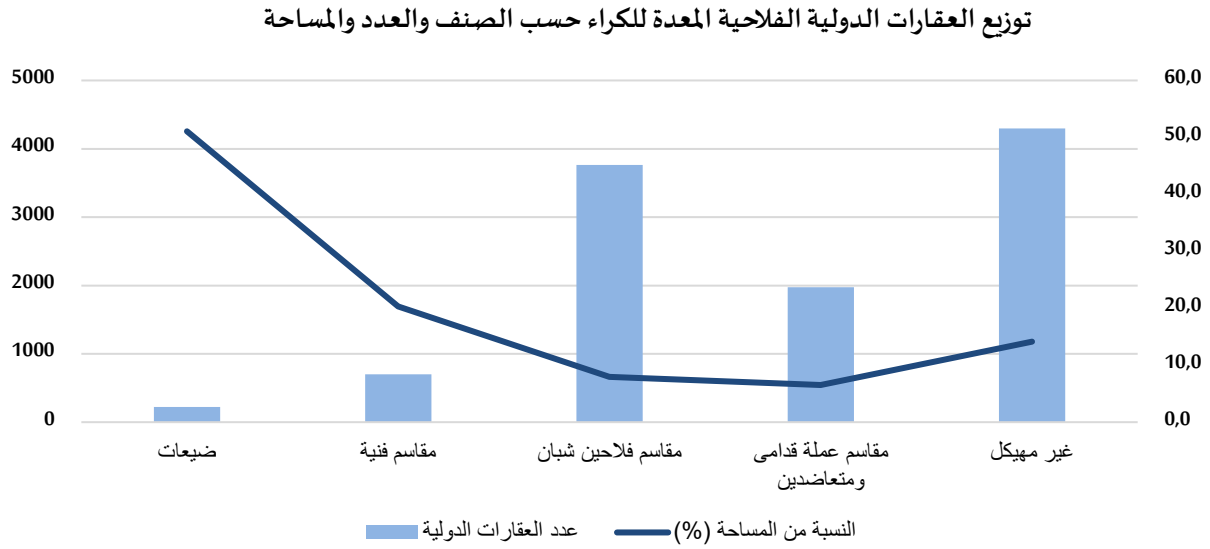
- في المجال العمراني تم التفويت في مساحة تناهز 1007 هك لفائدة الوكالات العقارية والأقطاب التكنولوجية والمؤسسات والشركات الوطنية، والدواوين والهيئات والشركات الخاصة. كما تم التفويت في مساحة 12 هك لفائدة البلديات المحدثّة قصد بناء مقرات خاصة بها.
- تخصيص عقارات دولية غير فلاحية بمساحة قدرها 558 هك موزعة بين الأقاليم خلال الفترة 2024-2021. وتم سنة 2025 تخصيص 68 هك إضافية.

النسبة من المساحات المخصصة 2024-2021



- تخصيص مساحة قدرها 8,65 هك لعقارات دولية غير فلاحية لفائدة برنامج التنمية المندمجة بالجهات.
- توظيف العقارات الدولية الفلاحية على النحو التالي:
- تخصيص 05 عقارات دولية فلاحية بمساحة تقدر بـ 138,6 هكتار خلال الفترة 2025-2021.
- توظيف العقار الدولي الفلاحي عن طريق التسويع: تم توظيف منها 15612 هك خلال الفترة 2025-2021 لفائدة شركات الإحياء والتنمية والفنيين والفلاحين الشبان ولفائدة المشاريع الاستثمارية. كما تم توظيف 5962 هك من العقارات الدولية الفلاحية غير المهيكلّة خلال ذات الفترة.
- توظيف العقارات الدولية الفلاحية لتركيز مشاريع الطاقات المتجددة منها حوالي 1286 هك من في إطار لزمة بالشراكة مع وزارة الصناعة وحوالي 112,55 هك في إطار الإشغال الوقي وذلك خلال الفترة 2025-2021.
- تسوية وضعيّة المستغلين بصفة قانونية لأراض ي دولية فلاحية على مساحة 2732 هك.

ويعد العدد الجملي للعقارات المعدة للكراء 10962 عقار بمساحة 202 ألف هك، موزعة حسب الصنف على النحو التالي:



في المجال الاجتماعي:

- تسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص ولأموال الأجانب
- توظيف العقار الدولي لفائدة المشاريع الاجتماعية والثقافية لمختلف الوزارات من خلال تخصيص 167 عقار دولي.
- دعم البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بالتفويت في أراضي دولية بسعر تفضيلي لفائدة الوكالة العقارية للسكنى ولفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية لإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية.
- تسويق مقاسم دولية فلاحية بمساحة 381 هك لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم.

3. المحور الإستراتيجي الثاني: تطوير أداء سجلات أملاك الدولة والسجل العقاري ودعم الرصيد العقاري الدولي.

تسجيل تقدّم في تحيين السجلات العقارية للدولة ورقمنة السجل العقاري والرسوم العقارية وتطوير النظام المعلوماتي بالديوان الوطني للملكية العقارية، إضافة إلى بناء قاعدة بيانات وطنية للفهارس وإبرام اتفاقيات ثنائية للترابط البيئي.

4. الاستنتاجات

تبرز متابعة نتائج سياسات المسائل العقارية، أن قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية يمتلك عدة نقاط قوة، خاصة على المستوى التشريعي، من إصلاحات تشريعية وترتيبية هامة ومتعددة المجالات، مع استغلال العقار الدولي كألية لتحفيز الاستثمار. وعلى مستوى خصائص الرصيد العقاري، تتمثل نقاط القوة في رقمته جزء هام من الرصيد العقاري للدولة، وتنوع استعمالاته، وتعدد المجالات التنموية المستفيدة منه، بما يتيح فرصاً استثمارية واعدة، إضافة إلى توفر رصيد هام من الأراضي الفلاحية الدولية والمقاطع الدولية، وتطور العائدات المالية المتأتية من عمليات التوظيف العقاري.

ورغم أهمية نقاط القوة لازال قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية يشكو نقاط ضعف ومن المخاطر على المستوى التشريعي كغموض بعض التشريعات وعدم ملاءمة النصوص المنظمة للتسوية العقارية للوضعيات الواقعية والمستجدة ومحدودية مردودية آليات وصيغ التصرف في الرصيد العقاري وحماية توظيفه مع تواصل الإشكاليات المرتبطة بتحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية.

كما يواجه القطاع تحديات إجرائية وتنفيذية من أبرزها غياب رؤية شاملة وموحدة للمسائل العقارية بالإضافة إلى أخرى مرتبطة بالبطء في تسوية الوضعيات العقارية المتعلقة بالتجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص والتي يهيمن عليها الطابع الفلاحي وأموال

الدولة الراجعة من الأجانب وطول آجال التسجيل العقاري وكثرة المتدخلين في هذه العمليات، فضلاً عن وجود عدد كبير من العقارات الدولية خارج نطاق مخططات التهيئة العمرانية.

كما يشهد مخاطر وتهديدات في علاقة بالأمن السيبراني وصلاحيات النفاذ للبيانات العقارية وأخرى تتعلق بتسارع وتيرة الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية والاستنزاف المتزايد للمقاطع الدولية والمواد الأولية وتواصل الاعتداءات والاستيلاء على عقارات الدولة وطول إجراءات التقاضي.

II. أولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة العقارية ذات العلاقة بأمالك الدولة للفترة 2026-2030

تتمثل هذه الأولويات في تامين الرصيد العقاري الدولي وتعزيز دوره في تحقيق التنمية العادلة والشاملة باعتباره دعامة أساسية لإنجاز المشاريع ومصدر لتحقيق الثروة وتحقيق الأمن الغذائي وإحداث فرص العمل وكذلك مورداً من الموارد الطبيعية الواجب الحفاظ عليها وضمان استدامتها لضمان حق الأجيال القادمة فيها.

1. الأهداف الاستراتيجية:

تجسيد الدور الاجتماعي للدولة عبر تنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق العيش الكريم ومزيد الإحاطة بالفئات محدودة الدخل (نسوية الوضعيات العقارية وتوفير السكن اللائق للفئات محدودة الدخل) والمساهمة في خلق مواطن الشغل.

تعزيز الأثر الاقتصادي وذلك بـ:

- رقمنة الخدمات العمومية والارتقاء بجودتها.
- المساهمة في النهوض بمقومات مناخ الأعمال من خلال توفير الرصيد العقاري الدولي لتطوير البنية التحتية وخدمات النقل واللوجستية وتهيئة المناطق الصناعية والخدمات إضافة إلى رقمنة الخدمات.
- دعم منظومة الأقطاب التكنولوجية ومراكز البحث ومنظومة المؤسسات الناشئة والشركات الأهلية من خلال توفير الرصيد العقاري الدولي.
- معاضدة مجهودات الدولة لكسب رهان الأمن الغذائي باعتباره محورا رئيسيا للسياسات الاقتصادية من خلال توفير الرصيد العقاري الدولي وتطوير مردودية العقارات الدولية الفلاحية.
- تطوير المنظومة التشريعية المنظمة للعقار الدولي.

المساهمة في دفع التنمية المحلية والجهوية والإقليمية:

- إحكام توظيف الرصيد العقاري الدولي وفقا لأولويات التنمية محليا وجهويا وإقليميا.
- تحسين ظروف العيش بتوفير الرصيد العقاري الدولي بما يسهل إنجاز المشاريع العمومية وتوفير المرافق الأساسية والخدمات العمومية بالمناطق الأقل تنمية.
- تسهيل إنجاز المشاريع بما يدعم خلق أقطاب اقتصادية وتوفير فرص عمل وتحسين مستويات الدخل.
- إيلاء العناية اللازمة لتنمية المناطق الحدودية.
- مساعدة جهود الدولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية العقارات الدولية والمساهمة في التسريع في إنجاز برنامج الانتقال الطاقوي والإيكولوجي.

ولتجسيم هذه العناصر سيتم العمل على:

- مواصلة تطوير الإطار التشريعي والترتيبي بما يضمن حماية الرصيد العقاري الدولي وحوكمة التصرف فيه وحسن استغلاله وتوظيفه التوظيف الأمثل لخدمة التنمية بجميع أبعادها.

- معاضدة مجهودات الدولة المبدولة في مجال تحسين ظروف العيش عبر تسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية المقامة على أراضي الدولة ووضعية أملاك الأجانب الراجعة بالملكية للدولة والتفويت في الأراضي الدولية لإقامة المساكن الاجتماعية بما يسهم في خلق المزيد من فرص التملك خاصة للأسر محدودة الدخل إضافة إلى خلق مواطن شغل.
- تحسين نجاعة التصرف في الرصيد العقاري الدولي واستغلاله وحوكمة تخصيصه وتوظيفه لفائدة مشاريع البنية التحتية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والطاقات المتجددة تماشيا مع أولويات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية بما يتماشى مع مبادئ الشفافية وبما يضمن بيئة ملائمة للاستثمار.
- رقمنة الرصيد العقاري وإرساء وتفعيل الترابط البيئي بين تطبيقات الهياكل العمومية المتداخلة في الشأن العقاري وإحداث بوابة عقارية وطنية.
- تطوير أداء السجل العقاري بما يضمن تعزيز حقوق المواطنين في الملكية واستقرار المعاملات العقارية ونموها.
- دعم الرصيد العقاري للدولة وتطوير آليات حمايته بالرفع من نسق تسجيله وذلك لضمان ديمومته كرسيد للأجيال القادمة.

III. مضمون السياسة العقارية ذات العلاقة بأملاك الدولة للفترة 2030-2026

1. المحور الإستراتيجي الأول: تهيئة الدور الاجتماعي للعقار الدولي

تطوير المنظومة التشريعية والترتيبية بما يضمن أداء العقار الدولي لدوره الاجتماعي بنجاعة وفاعلية وفقا لمبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة والمساواة وتكافؤ الفرص.

ينتظر في هذا المجال إصدار الأمر المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 المتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص بما يتيح تسويتها وإضفاء الصبغة العمرانية على الأراضي الدولية المقام عليها، إضافة إلى إصدار القانون المنقح للقانون عدد 78 لسنة 1991 المتعلق بضبط شروط التفويت في العقارات الراجعة للدولة بموجب الاتفاقيات التونسية الفرنسية بما يسهم في تخليصها من الجمود وإدماجها في الدورة الاقتصادية ، ومراجعة تركيبة ومشمولات اللجنة الوطنية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية، وتنقيح وإتمام الأمر عدد 120 لسنة 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص.

تحسين ظروف العيش عبر تسوية الوضعيات العقارية وفق التشريع الجاري به العمل بما يسهم في توفير المزيد من فرص التملك خاصة للأسر محدودة الدخل وذلك بـ:

- مواصلة تسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص والتسريع في نسق التسويات عبر إدماج العقارات الدولية بأمثلة الهيئة العمرانية وإعطائها التصنيف الملائم.
- التسريع في نسق تسوية وضعية أملاك الأجانب الراجعة بالملكية للدولة وإضفاء مزيد المرونة على إجراءاتها واعتماد مقارنة تراعي البعد الاجتماعي وتستجيب لضرورة تخليص العقارات من الجمود وإدماجها في الدورة الاقتصادية مع العمل على إنجاز جرد شامل لهذه العقارات ومراجعة كراس الشروط المتعلقة بالتفويت بالمزاد العلني في هذه العقارات لإتاحة إمكانية استيعاب نسبة أكبر من الوضعيات العالقة.

تيسير النفاذ إلى السكن اللائق والمساهمة في ضمان الاستقرار الاجتماعي للفئات محدودة الدخل عبر توفير الرصيد العقاري الدولي للشركات العقارية العمومية والوكالة العقارية للسكنى لإنجاز مشاريع السكن الاجتماعي للفئات الاجتماعية محدودة الدخل على مختلف المستويات المحلية والجهوية والإقليمية بما يزيد فرص التملك لفئاتها (توفير الأراضي الدولية بالدينار الرمزي لإقامة مشاريع سكنية لفائدة المنتفعين بتدخلات صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء، وإنجاز البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي، وتوفير الأراضي الدولية بسعر تفضيلي لفائدة الوكالة العقارية للسكنى مقابل تخصيص مقاسم سكنية لفائدة الفئات محدودة الدخل بأثمان تفاضلية) مبينة بالجدول التالي :

الإقليم	الولاية	المنطقة	المساحة
الإقليم الثاني	بن عروس	فوشانة	139700 م ²
الإقليم الثالث	سوسة	كندار	529373 م ²
	القصرين	سببيلة	450000 م ²
الإقليم الرابع	توزر	دقاش	100000 م ²
الإقليم الخامس	مدنين	بوغرارة	100000 م ²
المجموع	5 ولايات	5 معتمديات	1319073 م ²

تعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة من خلال توفير العمل اللائق وفرص عمل منتجة توفر الدخل والأمن والحماية الاجتماعية لفائدة الشباب العاطل عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم بتوظيف وإعادة توظيف وكراء العقارات الدولية الفلاحية فضلا عن التفويت في العقارات الدولية الفلاحية وغير الفلاحية لفائدة الوكالات العقارية والمؤسسات العمومية، وشركات الإحياء والتنمية، والفلاحين الشباب وتخصيص رصيد عقاري ذو مردودية على ذمة الشباب الباحث عن عمل.

2. المحور الاستراتيجي الثاني: تهيئة الدور الاقتصادي للعقار الدولي

المساهمة في تحسين مناخ الأعمال:

تسهيل وتطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للرصيد العقاري الدولي وتوفير عقار سليم وجاهز للاستعمال وتعبئة الرصيد العقاري لوضعه على ذمة المشاريع العمومية والخاصة وحوكمة التصرف فيه.

تسهيل وتطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للرصيد العقاري الدولي:

ينتظر أن تشهد فترة 2030-2026 استكمال مسار مراجعة النظام التشريعي والترتيبي المنظم للرصيد العقاري الدولي في اتجاه إضفاء مزيد من المرونة والشفافية والنجاعة عليه وحوكمة التصرف عبر مجموعة نصوص تهم إصدار مجلة أملاك الدولة والقانون المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية والمجالات ذات العلاقة بالعقارات الدولية الفلاحية والمقاطع الدولية لتكون رافعة للاستثمار. كما سيتم مراجعة الأمر المنقح للأمر عدد 120 لسنة 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في أملاك الدولة الخاصة ليشمل خاصة التفويت مراكنة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية بالإضافة إلى ضبط شروط وإجراءات الكراء بالمراكنة لضمان الشفافية والمنافسة وتكافؤ الفرص وشروط تخصيص العقارات الراجعة لملك الدولة الخاص غير الفلاحي وإجراءاته، مع إصدار ونشر قرار المصادقة على دليل الإجراءات الخاص بالتصرف في ملك الدولة الخاص الفلاحي.

حماية الرصيد العقاري الدولي:

- الرفع من نسق تسجيل الرصيد العقاري الدولي من ملك الدولة الخاص بدعم الدولة في تسجيل عقاراتها وتمويلها على حساب صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري حماية لأملكها وفي التسريع في عمليات تقديم مطالب التسجيل الاختياري لفائدة الدولة وترتيب أولويات التسجيل بناء على معايير واضحة (الجدوى الاقتصادية، القيمة المضافة، معيار العقار المهدد...) وإعطائها أولوية في التعهد والإنجاز. كما يتم العمل على دعم مؤسسة المكلف العام بزيارات الدولة بالموارد المطلوبة لضمان نجاعة تدخلاتها لدورها في حماية الأموال والأملك العمومية باعتبارها الجهة الوحيدة المؤهلة قانونا بتقديم مطالب التسجيل العقاري الاختياري للدولة وترشيد وظيفة الدفاع عن حقوق الدولة ومتابعة قضايا التسجيل العقاري وتأطير الأعوان المكلفين بذلك وتكوينهم.
- تطوير سجلات ودفاتر أملاك الدولة والسجل العقاري من خلال تطوير عمليات الترسيم والتحيين للعقارات الدولية والأعمال المتعلقة بالتصرف فيها، والرفع من نسق برنامج جرد وإحصاء الأصول الثابتة للمادية للدولة وتثمينه إلى جانب تطوير السجل الرقعي والترقيم في نسق إعداد تقارير الاختبار لتقييم الأصول المادية الثابتة للدولة.
- تطوير السجل العقاري وضمان حقوق الملكية العقارية لأهميته في توفير قاعدة بيانات دقيقة وموثوقة كمرجع رسمي لمعلومات الملكية العقارية وتوجيه وتوحيد السياسات العقارية وكألية رقابة وتتبع للوضعيات العقارية وإحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين

في المجال العقاري. ويرتكز برنامج العمل في هذا الإطار بالنسبة للفترة 2026-2030 على تطوير السجل العقاري واستكمال مشروع رقمته بما يضمن تحسين مؤشر نقل الملكية العقارية وتسهيل إجراءاتها ويعزز حقوق المواطنين في الملكية واستقرار المعاملات العقارية ونموها ويساهم في تحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى تحويله إلى أداة تنمية تدعم التصرف في الملك العمومي وتحفز على تسوية العقارات.

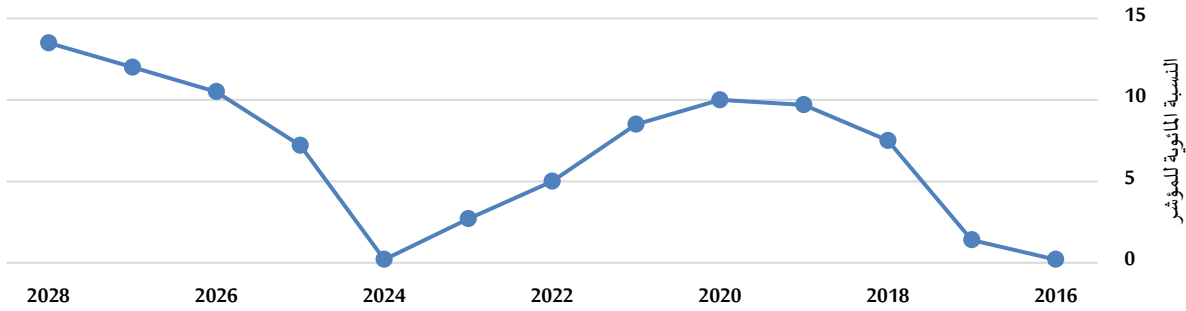
- تطوير آليات الرقابة على عمليات التصرف في الرصيد العقاري واستغلاله وصيانتها من خلال تكثيفها وإثارة التبعات القضائية ضدّ المعتدين ودعم الهياكل الرقابية إلى جانب تفعيل آليات المتابعة الدورية ومراجعة النظام العقابي على منتهكي عقارات الدولة مع العمل على توسيع صلاحيات أعوان الوزارة المكلفة بأملاك الدولة ليشمل الضابطة العدلية عند معاينة جرائم الاعتداء على أملاك الدولة.

- الرفع من مجهود تعبئة الرصيد العقاري الدولي باعتباره آلية من آليات دفع وتوجيه الإستثمار العمومي من خلال تكثيف عمليات استقصاء وتحديد أملاك الدولة العقارية، جرد الأراضي غير المستغلة ومراقبتها قصد إعادة توظيفها في إنجاز مشاريع البنية التحتية وإحداث بنك معطيات جغرافية وطنية (خريطة) لمواقع العقارات الجاهزة (مسجلة، شاغرة، مهيةة) لوضعها على ذمة مختلف الهياكل العمومية والخاصة.

حوكمة التصرف في الرصيد العقاري، ترتكز الأهداف والبرامج بالخصوص في:

- العمل على التقليل في آجال تسوية وضعيات العقارات الدولية الفلاحية المستغلة بصفة قانونية لإدماجها في الدورة الاقتصادية.

تطور عمليات تسوية وضعية الشاغلين بصفة قانونية لأراضي دولية فلاحية



- اعتماد آليات مستحدثة مرنة وفعالة لترشيد التصرف في الرصيد العقاري الفلاحي، وجرد الضيعات غير المسوّغة والتقليل في الأجال من فترة الإعلان عن قوائم الضيعات المعدّة للتسويق إلى إبرام عقود التسويق، وتقييم ومتابعة استغلال الأراضي الدولية الفلاحية والتسريع في إعادة توظيف المسترجعة منها.

- اعتماد آليات مستحدثة أكثر مرونة ومتنوعة في التصرف في الرصيد العقاري غير الفلاحي والعمل على إتاحة إمكانية التفويت بالمرآنة لإنجاز المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الوطنية وحوكمة تخصيص العقارات الدولية غير الفلاحية ومواصلة جرد العقارات الدولية غير الفلاحية الشاغرة والمشغولة لإعادة توظيفها.

- حوكمة التصرف في المقاطع الدولية واستغلالها ورقمنتها في إطار رؤية متكاملة توازن بين الجدوى الاقتصادية والحفاظ على البيئة والعمل على تقسيم المواقع القابلة للاستغلال المقطعي وإحداث أخرى جديدة بالتنسيق مع الهياكل المتداخلة لدفع الاستثمار ولتسهيل توفير المواد الانشائية اللازمة لإنجاز المشاريع.

رقمنة الرصيد العقاري وتحسين جودة الخدمات:

- التسريع في برنامج رقمنة الرصيد العقاري الدولي بما يعزز الشفافية والوصول للمعلومة وإحداث بوابة عقارية وطنية تتحجّن بصفة آلية ومباشرة مع منظومات التصرف في ملك الدولة الخاص والسجلات الالكترونية باعتماد خارطة رقمية جغرافية.

- تطوير مشروع الخارطة الرقمية للعقارات الدولية الفلاحية ومواصلة مشروع تأهيل نظامي التصرف المندمج لأمالك الدولة للعقارات الفلاحية وغير الفلاحية "SAIBE" مع إدماج نظام التصرف في ملفات الاختبار وإرساء منصة لجرد الأصول الثابتة للدولة وتقييمها.
- إحداث بنية تحتية لإصدار شهادات للمصادقة الإلكترونية PKI بالديوان الوطني للملكية العقارية وتوفير نظام موثوق وآمن لإدارة المفاتيح الرقمية والشهادات الإلكترونية يمكن من تعزيز سرية وسلامة ومصادقية التبادلات الرقمية ومنظومة الأمن السيبراني، مع إحداث تطبيق للهواتف الذكية للتثبت الرقمي من صحة الترسيمات العقارية ONPF-Check عبر رمز الاستجابة السريعة (QR Code) المزروع إلكترونياً على الشهادات.
- مواصلة إنجاز وتحسين أدلة الإجراءات لمزيد إضفاء الشفافية على الخدمات وتطوير المنظومة الشاملة للسجل العقاري (SIF3) على مستوى الديوان الوطني للملكية العقارية إلى جانب تبسيط الإجراءات والمسارات الإدارية في المجال العقاري إلى جانب تدعيم القدرات البشرية واللوجستية المركزية والجهوية لتحسين جودة الخدمات وتقليل آجال دراسة الملفات.

التسريع في إنجاز المشاريع ودفع الاستثمار:

سيتم العمل خلال فترة 2026-2030 على توفير الآليات الضرورية للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية من مخزون احتياطي عقاري مهيكّل والرفع من نسق تحرير الحوزة العقارية للمشاريع العمومية وتبسيط إجراءاتها مع معالجة المشاريع المعطلة لأسباب عقارية على مختلف المستويات. كما ينتظر تعزيز مداخل الدولة عبر مزيد التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية باستخلاص ومتابعة استخلاص محاصيل مداخل أمالك الدولة الخاصة وتعزيز الترابط البيني بينها والنفاذ إلى مختلف المنظومات ذات العلاقة لا سيما من جهاز المكلف العام بزاعات الدولة، بالإضافة إلى توظيف العقارات الشاغرة وترشيد التصرف في العقارات الدولية.

3. المحور الاستراتيجي الثالث: تطوير مساهمة العقار الدولي في تحقيق التنمية المحلية والجهوية، والإقليمية المتوازنة والشاملة

يتم تطوير مساهمة العقار الدولي في تحقيق التنمية المجالية بتوظيف الرصيد العقاري الدولي لفائدة مشاريع البنية الأساسية للنقل الحديدي وعبر الطرقات بما يساهم في تحسين ربط المناطق الداخلية بالمراكز الحضرية والاقتصادية الكبرى وبالمناطق المجاورة لها من داخل الإقليم وخارجه وبما يساهم في تقليص الفجوة التنموية والمعيشية بين الجهات باعتماد المقاربة التشاركية في التخطيط مع المجالس المجالية المنتخبة بما يمكن من ضبط وتحديد الحاجيات العقارية الفعلية وذات الأولوية وتلبية طلباتهم.

التوظيف الأمثل للرصيد العقاري الدولي والمساهمة في تجسيد الأولويات التنموية للدولة:

- ترشيد توظيف العقار الدولي في المجال الفلاحي من خلال توظيفه بالاعتماد على مقاربة تأخذ بعين الاعتبار الأولويات في المجال الفلاحي ومجال التنمية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي بما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي الوطني وخلق مواطن الشغل (الشركات الأهلية والفلاحين الشبان) وتسوية وضعية تصرف المجامع المهنية في القطاع الفلاحي والوحدات التعااضدية للإنتاج الفلاحي في عقارات وضيعات دولية فلاحية بالكراء بما يمكنها من الحصول على التراخيص لإنجاز أحداث ثابتة والحصول على قروض بنكية.
- الترفيع في نسب توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية وفي توظيف وإعادة توظيف المقاطع المتواجدة نسبة هامة منها في مناطق التنمية الجهوية وتوفير حوالي 5000 هكتار خلال الفترة 2026-2030 من العقارات عبر آليتي الاقتناء والانتزاع من أجل المصلحة العمومية لتلبية حاجيات البنية التحتية الوطنية والجهوية (مشاريع سد وادي تاسة معتمدية سيدي بورييس ولاية سليانة وتهيئة ضفاف وادي مجردة قسط ولاية اريانة والطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنفيضة) وتخصيص حوالي 700 هكتار من العقارات غير الفلاحية لفائدة البنية التحتية الوطنية والجهوية.

المساهمة في دعم الإدماج الاقتصادي بمناطق التنمية الجهوية والمناطق الحدودية والنائية:

- توجيه الرصيد العقاري الدولي لفائدة المناطق ذات الأولوية في التنمية، بإعطاء الأولوية للجهات ذات مؤشرات تنمية متدنية تلبية لحاجيات مشاريع الفاعلين العموميين بهذه المناطق ومواصلة إسناد امتياز التفويت في الرصيد العقاري للدولة بالمراكنة وبالدينار الرمزي لفائدة كل من الوكالة العقارية الصناعية والمؤسسات العمومية أو الخاصة للأقطاب التكنولوجية وشركات التصرف في المركبات التكنولوجية والصناعية المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية في إطار التشريع الجاري به العمل.
- دعم برامج الدولة الخصوصية للتنمية، بالتفويت في عقارات دولية لإنجاز عناصر هذه البرامج من فضاءات انتصاب لفائدة الشبان طالبي الشغل لأول مرة من أصحاب الشهادات العليا وخريجي مراكز التكوين ومشاريع إحياء فلاحي والنهوض بالمناطق ذات الإشكاليات الموحدة، كالمناطق المنجمية والغابية وذات المعالم الأثرية وكذلك مشاريع النهوض بالمراكز الريفية.
- المساهمة في تنمية وجاذبية المناطق النائية والحدودية من خلال توفير الرصيد العقاري الدولي بالتنسيق مع الجهات العمومية المتدخلة لإقامة مشاريع بمختلف المجالات لتنمية هذه المناطق وجعلها جاذبة للاستثمار لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

4. المحور الاستراتيجي الرابع: تهيئة دور العقار الدولي في المجال البيئي.

المساهمة في التسريع في إنجاز برنامج الانتقال الطاقوي والإيكولوجي عبر توفير العقارات الدولية الفلاحية لإنتاج الطاقات المتجددة ضمن نظامي الاستهلاك الذاتي والمحلي، (152 هك بولاية القيروان، 05 هك بولاية توزر ومساحات أخرى بولايات زغوان، قابس وقفصة) ولفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (منها مساحة 449 هك تم تقديم مطلب في شأنها) في إطار برامجها الذاتية للطاقات المتجددة. كما سيتم تكوين مخزون عقاري للدفعة الثانية لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظام اللزمت حيث ينتظر توظيف 835 هك لفائدة ولاية سيدي بوزيد، 533 هك بولاية قابس، و 200 هك بولاية القيروان ومساحات أخرى لم تحدد بعد بولاية قبلي.

حماية الموارد العقارية والحفاظ على الموارد الطبيعية بما يضمن استدامتها:

- تطوير الآليات القانونية لتعزيز حماية ملك الدولة العمومي والخاص من الاعتداء والاستغلال غير القانوني والعمل على ترشيد التصرف فيه لضمان حق الأجيال القادمة ومنع استنزاف المواد الانشائية والأولية التي توفرها المقاطع الدولية مع التسريع في عمليات تقديم مطالب التسجيل العقاري الاختياري لفائدة الدولة بهدف حمايتها وتوفير عقارات لإنجاز البنى التحتية.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بالتسريع في توظيف الرصيد العقاري الدولي الفلاحي في الاستثمار الفلاحي بالإضافة إلى إعادة توظيف العقارات المسترجعة من الضيعات الفلاحية لتوجيهها لمشاريع الزراعات الكبرى.

3.2 التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة

يشهد العالم تحولاً هيكلياً متسارعاً تقوده الثورة الرقمية والتطور المتنامي لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يعيد رسم خصائص الاقتصاديات والمجتمعات وأنماط الإنتاج وتحول أدوار الفاعلين الاقتصاديين، وتنامي المكانة المحورية للبيانات والابتكار التكنولوجي كركائز أساسية للاقتصاد المعرفي الجديد. ولم يعد التحول الرقمي مجرد مسار تقني، بل أصبح خياراً تنموياً واستراتيجياً يطل الحوكمة، والتنظيم المؤسسي، وتنافسية الاقتصادات، وجودة الخدمات العمومية.

ويتمثل التحول الرقمي في اعتماد رقمنة شاملة ومتراصة لمسارات الأعمال والخدمات العمومية والخاصة، ونقل التكنولوجيا من مراحل البحث والتطوير إلى الاستعمال الفعلي واسع النطاق، بما يمكن من تحسين الإنتاجية، وتحديث أنماط الإدارة، وتعزيز نجاعة اتخاذ القرار. كما بات إدماج الذكاء الاصطناعي عنصراً حاسماً في تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للرقمنة، من خلال تحسين جودة الخدمات، وتأمين البيانات، ودعم الابتكار، والتجديد.

وفي هذا السياق، أظهرت المؤشرات الدولية ذات الصلة بالحوكمة الرقمية والأمن السيبراني وريادة الأعمال الرقمية أن تونس حققت تقدماً نسبياً خلال السنوات الأخيرة، غير أنّ هذا التقدم يظل دون الإمكانيات المتاحة، ويكشف عن وجود هوامش واسعة لتحسين الأداء وتعزيز الأثر. فقد أبرز ترتيب تونس في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لسنة 2024 استمرار التحديات المتعلقة بتكامل المنظومات الإدارية، وجودة الخدمات الرقمية، وتحسين مستوى الثقة في استعمالها، بما يعكس الحاجة إلى مقاربة أكثر شمولاً وتناسقاً تجعل من التكنولوجيا محركاً للعدالة والشفافية والرفاه.

كما تبرز المعطيات الوطنية والدراسات القطاعية أن الانتقال الرقمي داخل النسيج الاقتصادي لا يزال محدود الانتشار، ويتسم بطابع مجزأ، حيث لا تنخرط سوى نسبة من المؤسسات في مشاريع رقمية فعلية، وهو ما يعكس فجوات هيكلية على مستوى النفاذ إلى التمويل، وتوفر المهارات الرقمية، وربط البحث والتطوير بالاستعمال الاقتصادي. ويؤكد ذلك أن الرقمنة لم تعتمد بعد كرافعة مركزية للتحول الهيكلي للاقتصاد، بل كحزمة مشاريع منفصلة ذات أثر محدود.

وتظهر التجارب المقارنة، إقليمياً ودولياً، أن الدول التي نجحت في تسريع تحولها الرقمي قد اعتمدت مقاربات مندمجة تقوم على وضوح الرؤية الاستراتيجية، وتعزيز الحوكمة، وتكثيف الاستثمار في البنية التحتية للبيانات، واستقطاب الكفاءات، وإدماج الذكاء الاصطناعي ضمن السياسات العمومية والقطاعية، بما مكّنها من تحسين تنافسيتها وخلق نماذج أعمال جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

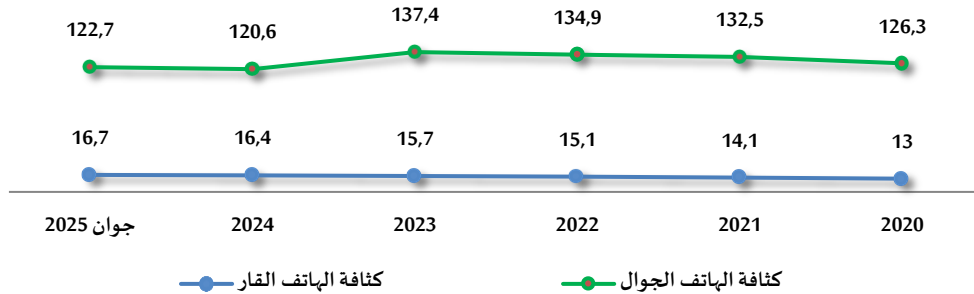
وانطلاقاً من هذا التشخيص، يندرج مخطط التنمية 2026-2030 في إطار إرساء مسار وطني متكامل للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، يقوم على تجاوز المقاربات المجزأة، وتعزيز السيادة الرقمية، وتوظيف التقنيات الحديثة كوسيلة لتحديث الإدارة العمومية، ودعم النمو الاقتصادي، وتحقيق الشمول الاجتماعي والجهوي. ويهدف هذا المسار إلى بناء منظومة رقمية وطنية مترابطة وقادرة على توليد قيمة مضافة مستدامة، من خلال تحسين نجاعة السياسات العمومية، وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية المعرفية، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

وسيتم، في هذا الإطار، تركيز الجهود خلال الفترة 2026-2030 على تعزيز التناسق بين الأبعاد المؤسسية والتشريعية، وتطوير منظومات الحوكمة والقيادة، وإرساء إطار ناجع لتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع الرقمية على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، بما يضمن تحقيق الأثر التنموي المنشود للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

أ. أهم نتائج الفترة 2021-2025

شهدت الفترة 2021-2025 تحولا ملحوظا في سوق الاتصالات، إذ أبرزت تطورات الاشتراكات بلوغ سوق الهاتف الجوال مرحلة الاستقرار (بعد بلوغ ذروته سنة 2023)، في حين سجل الهاتف القار تحسنا طفيفا لكنه لا يخرج عن سياق تراجع الطلب عالميا على هذه الخدمة التقليدية. كما شهدت اشتراكات الأنترنت عبر الشبكات الجواله خلال الفترة 2021 – جوان 2025 تطورا إيجابيا حيث ارتفع مجموع الاشتراكات من حوالي 9 ملايين سنة 2021 إلى 10,74 ملايين في جوان 2025، أي بزيادة تناهز 20% مدفوعة أساسا بانتشار الهواتف الذكية وتوسّع تغطية شبكات الجيل الرابع (4G). كما ارتفع معدل الكثافة الرقمية من 87.8 إلى 105.5 اشتراكا لكل 100 ساكن. ورغم هذا النمو، فقد تم تسجيل استقرارا نسبيا خلال السنتين الأخيرتين وتراجعا طفيف مقارنة بذروة سنة 2023، ممّا يعكس تشبع السوق وتحول الطلب نحو تحسين جودة الخدمات بدل الزيادة العددية في الاشتراكات.

تطور الكثافة الهاتفية : خط لكل 100 ساكن



وقد تم خلال الفترة 2021-2025 تنفيذ جملة من المشاريع والمبادرات والتي تركز على المحاور التالية:

منظومة الشركات الناشئة

شهد قطاع ريادة الأعمال الرقمية في تونس نموًا ملحوظًا، حيث بلغ عدد المؤسسات الحاصلة على علامة الشركات الناشئة (Label Startup)، 1080 شركة إلى حدود شهر جوان 2025.

الإدماج الرقمي والمالي

تم خلال سنة 2022 إنجاز دراسة حول الإدماج الرقمي في تونس تهدف إلى تقييم مستوى التنمية الرقمية وتشخيص درجة الإدماج الرقمي مع التركيز على التفاوت بين الجهات. كما تم إقرار التوجه نحو تعميم الحسابات الافتراضية للدينار الإلكتروني حيث انطلق البريد التونسي سنة 2025 في توزيع بطاقات (e-dinars wallet) بصفة مجانية لكل طالبها بكامل مكاتبه. كما تم تطوير خدمات تطبيقات D17 و My poste التابعة للبريد التونسي وتوسيع مجالات نشاط عمل مراكز Publi-Poste بهدف ضمان استمرارية الخدمات المالية المتصلة بالحسابات البريدية الافتراضية.

تطوير البنية التحتية للاتصالات والشبكات والقدرة على الايواء

حققت تونس تقدّمًا في مجال تطوير البنية التحتية للاتصالات حيث بلغ استهلاك سعة التدفق الوطني للأنترنت نسبة 59% من الطاقة المركزة (1317 جيجاابت/ثانية من أصل 2250 جيجاابت/ثانية)، وهو ما يبرز توفر فائض جاهز لاستيعاب النمو المستقبلي لا سيما مع اتساع نطاق خدمات الحوسبة السحابية. كما ارتفعت نسبة اعتماد بروتوكول IPv6 إلى 24,25%، وهو يُعدّ تحسّنا ملموسا مقارنة بـ 0,02% خلال سنة 2023.

وتجاوزت تغطية شبكة الجيل الرابع (4G) نسبة 96% من السكان. كما تم إطلاق خدمات الجيل الخامس (5G) تجاريًا في شهر فيفري 2025 لتصبح تونس أول دولة في شمال إفريقيا تحقق هذا الإنجاز. وبحلول أوت 2025، أصبحت هذه الخدمة متاحة بمختلف ولايات

الجمهورية. وقد أدى ذلك إلى تحسين هام في جودة الربط بالإنترنت عبر الهاتف الجوال وتحسن تصنيف تونس ضمن تصنيفات قياس جودة شبكات الاتصالات المحمولة على غرار مؤشر اختبار السرعة (speedtest global Index ookla) حيث تحسن ترتيب تونس من المرتبة 90 خلال 2023 إلى المرتبة 52 خلال 2025.

أما على مستوى التوقع إقليمي وعالميا، ومن خلال تقييم أداء تونس في المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2021-2025، تظهر المعطيات اتجاهات متباينة مما يعكس ذلك أن البيئة الرقمية الوطنية في وضع تنافسي مع المحيط الدولي دون أن تتمكن بعد من تحقيق قفزة نوعية ثابتة.

ترتيب تونس في المؤشرات الدولية ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال 2021-2025

المؤشرات	2025	2024	2023	2022	2021	Indices
مؤشر جاهزية الشبكات (NRI)		96°	88	84	87	Network Readiness Index (NRI)
مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال (IDI)	99	100°	99	ND	ND	Indice de Développement des TIC (IDI)
مؤشر الابتكار العالمي (GII)	76	81°	79	73	71	Global Innovation Index (GII)
مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية (EGDI)	-	87°	-	88°	-	E-Government Development Index (EGDI)

المصدر: وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

التحول الرقمي للإدارة

تم خلال الفترة 2021-2025 تسجيل تقدما ملحوظا في مجال التحول الرقمي للإدارة، مع التركيز على رقمنة الخدمات الأساسية للمواطن وتعزيز التكامل بين نظم المعلومات العمومية. ومن أبرز هذه الإنجازات:

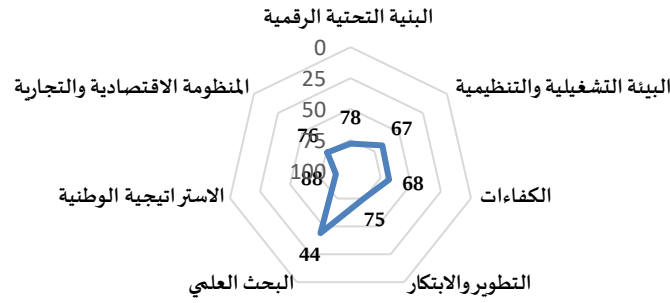
- إرساء منظومة المعرف الوحيد للمواطن لتعزيز موثوقية البيانات وكفاءة الخدمات.
- تطوير منصة وطنية للترابط بين نظم المعلومات العمومية لتعزيز الترابط البيئي (interoperability) بين الوزارات والمؤسسات.
- إطلاق منظومة الهوية الرقمية "هوية" لتسهيل الوصول الآمن إلى الخدمات الرقمية.

الذكاء الاصطناعي:

تشغل تونس المرتبة الخامسة والثمانين في مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي (Global AI Index) لعام 2025، ويأتي ترتيب تونس في إفريقيا في المرتبة الحادية عشرة، رغم امتلاكها لجميع المقومات لتصبح رائدة إفريقيا في مجال الذكاء الاصطناعي، مستفيدة من رأس المال البشري المؤهل والبنية التحتية الرقمية.

وعلى المستوى القاري يبرز الحضور الصاعد لتونس في الذكاء الاصطناعي. حيث صنفت تونس في المرتبة الثانية في مؤشر جاهزية المواهب في الذكاء الاصطناعي لأفريقيا 2025 (AI Talent Readiness Index for Africa 2025)، متقدمة على عدد من الاقتصادات الرائدة في القارة. ويُقيّم هذا المؤشر قدرة الدول على تدريب واستبقاء واستغلال المواهب في الذكاء الاصطناعي. كما برزت تونس بشكل خاص في محور البيانات والبنية التحتية مما يعكس تقدما نسبيا في منظومة التعليم والابتكار والدعم المؤسسي للرقمنة. ما يدل على قدراتها في تطوير المواهب الرقمية والبنية التحتية مقارنة بمعظم الدول الإفريقية، خاصة في مجال البيانات والبنية التقنية.

مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي (Global AI Index) - 2025



المصدر: مجلة The observer

الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية

باعتبار أهمية تعزيز السيادة الرقمية، تم اعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2026-2030 إلى جانب إطلاق البرنامج الوطني النموذجي للتدقيق في السلامة المعلوماتية لمراكز الإعلامية الوطنية والقطاعية. ولضمان معايير الخدمات السحابية الوطنية، تم إسناد علامة مسدي خدمات حوسبة سحابية وطني N-Cloud لفائدة 7 مزودي خدمات حوسبة سحابية..

1. الاستنتاجات

يستفيد قطاع تكنولوجيا الاتصال في تونس من مجموعة من العوامل الداعمة، من بينها بنية تحتية اتصالية متطورة مع تعميم شبه كامل لتغطية الجيل الرابع (4G) وانطلاق خدمات الجيل الخامس (5G) وتوفر رأس مال بشري مؤهل يتمتع بكفاءات تقنية عالية. كما يشكل الموقع الجغرافي للبلاد عنصراً محفزاً للاندماج في الأسواق الرقمية الأوروبية والإفريقية، مدعوماً بقرب جغرافي ووظيفي من هذه الأسواق. ويساهم الإطار القانوني المحفز ولا سيما منظومة الشركات الناشئة "Start up Act" ودعم الممولين والشركاء الدوليين في تعزيز ديناميكيتهما. غير أن أداء القطاع ما يزال مقيداً بعدد من الاختلالات الهيكلية في جزء كبير منها وأبرزها استمرار هجرة الكفاءات الرقمية وخاصة المهندسين حديثي التخرج ومحدودية البنية السحابية ومراكز البيانات عالية الأداء، فضلاً عن مناخ أعمال يتسم بثقل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وضعف الأطر التنظيمية المؤطرة للمعاملات المالية الرقمية وتداول العملات الأجنبية والافتراضية.

كما تواجه الشركات الناشئة، أيضاً، صعوبات في النفاذ إلى الصفقات العمومية، في ظل ضعف ثقافة الدفع الإلكتروني واستمرار الفجوات الرقمية الجهوية والاجتماعية بالإضافة إلى محدودية جهود البحث والتطوير وضعف استغلال البيانات والتكنولوجيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

وفي المقابل، يتيح السياق الوطني والدولي فرصاً هامة لتسريع التحول الرقمي، لا سيما في ظل قابلية تعميم الحلول الرقمية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية وتزايد الطلب على رقمنة الخدمات العمومية وتحسين الحوكمة. كما تشهد السوق العالمية طلباً متنامياً على الخدمات والكفاءات الرقمية ذات القيمة المضافة العالية، إلى جانب إمكانات تعبئة الجالية التونسية بالخارج في مجالات نقل التكنولوجيا والاستثمار. ويمكن أن يساهم تطوير أقطاب تكنولوجية مترابطة في تعزيز تحويل البيانات إلى قيمة اقتصادية ودعم نمو المشاريع. ومع ذلك، يواجه القطاع جملة من المخاطر، من بينها تسارع وتيرة التغير التكنولوجي عالمياً وما يترتب عنه من مخاطر واتساع الفجوة الرقمية، واحتدام المنافسة الإقليمية في استقطاب الاستثمارات والكفاءات، وبطء تكيف بعض الأطر القانونية والتنظيمية مع التحولات الرقمية ومقاومة التغير داخل الإدارة العمومية، فضلاً عن تصاعد المخاطر السيبرانية ومخاطر المساس بالسيادة الرقمية على البيانات.

ويشهد القطاع تطوراً تدريجياً، غير أنه لا يزال بحاجة إلى تحولات نوعية من حيث الأثر على النمو والتشغيل والتصدير. وتعتبر العوامل التالية عناصر ضعف تجب معالجتها:

- تعدد الهياكل العمومية المكلفة بالإشراف على البرامج المتصلة برقمنة الخدمات وقيادة التحول الرقمي بالقطاع العمومي بما ينعكس مباشرة على نجاعة إنجاز المشاريع الرقمية
- عدم تلاؤم عدد من القوانين مع متطلبات رقمنة الخدمات واعتماد الإجراءات اللامادية
- ضعف استقطاب الاستثمارات في مجال الاقتصاد الرقمي والتسويق للوجهة التونسية
- محدودية القيمة المضافة في الأنشطة الرقمية
- هجرة الكفاءات التونسية والمهندسين
- تفاوت في القدرة على النفاذ للخدمات الرقمية بين مختلف الفئات الاجتماعية والجهات
- صعوبة نفاذ الشركات الناشئة للصفقات العمومية
- ثقافة تبني آليات الدفع الإلكتروني لازالت دون المطلوب لدى فئات هامة بالمجتمع
- عدم مواكبة الخدمات البريدية والمالية ذات العلاقة لتطور النماذج الاقتصادية الجديدة
- توسّع النفاذ إلى الخدمات الرقمية الجواله
- تفاوت في مستوى تطوّر البنية التحتية الرقمية من هيكل عمومي لآخر.

II. أهم التحولات التكنولوجية والتطورات المستقبلية

1. التحولات الإستراتيجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

يمثل الذكاء الاصطناعي أحد المحركات الرئيسية للتحول الرقمي، لما يتيح من إمكانيات متقدمة لتحسين نجاعة السياسات العمومية وجودة القرار العمومي. فمن خلال استغلال البيانات الضخمة وتقنيات التحليل المتقدم، يمكن تعزيز أدوات التوقع الاقتصادي ورصد الاخلالات الاجتماعية وتحسين استهداف البرامج الاجتماعية ودعم الشفافية والحوكمة الرشيدة، إلى جانب تطوير الخدمات العمومية وتحسين تجربة المستخدم وتقليص آجال المعاملات الإدارية.

وعلى مستوى القطاعات الإنتاجية، يساهم الذكاء الاصطناعي في دعم الانتقال نحو اقتصاد أكثر إنتاجية، من خلال تحسين سلاسل القيمة، وتطوير الزراعة الذكية، وتعزيز إدارة الموارد المائية والطاقة، بما يتماشى مع أهداف التحول الأخضر. وتؤكد التجارب الدولية أن إدماج هذه التقنيات يحقق مكاسب مزدوجة تتمثل في رفع الإنتاجية وتقليص الأثر البيئي.

وفي هذا السياق، لم يعد التحول الرقمي، وما يرافقه من انتشار لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، خيارا تقنيا ظرفيا، بل أصبح رهانا استراتيجيا حاسما لتحقيق السيادة الوطنية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الاتجاهات العالمية إلى أن السنوات القادمة ستشهد تحولات عميقة يمكن تلخيصها في المحاور التالية، مرتبة حسب أولويتها الاستراتيجية بالنسبة لمخطط التنمية 2030-2026:

- ترسّخ التكنولوجيات المتقدمة: يشهد العالم تسارعا في اعتماد الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وسلاسل الكتل، وأنترنات الأشياء، مع توسع استعمال الذكاء الاصطناعي في الوظائف الإدارية والمهنية، خاصة في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والنقل والفلاحة، بما يفرض إدماج هذه التقنيات ضمن البرامج العمومية والإنتاجية.
- التحول نحو اقتصاد قائم على البيانات والمعرفة: تتجه الاقتصادات إلى نماذج نمو تعتمد على الابتكار واستغلال البيانات، مع تزايد مساهمة القطاع الرقمي والصناعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في الناتج المحلي الإجمالي، مما يستوجب تعزيز البنية التحتية البياناتية وحوكمة البيانات.
- تطور نماذج العمل وسوق الشغل: يؤدي انتشار المنصات الرقمية والعمل الحر وحلول الذكاء الاصطناعي إلى إعادة تشكيل سوق الشغل، بما يفرض مراجعة الأطر القانونية والسياسات العمومية، وتطوير مهارات جديدة، بما في ذلك بروز وظائف متخصصة في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي تعتمد على خبرات قطاعية ومعرفة سياقية دقيقة.

- السيادة الرقمية: يطرح التوسع في استعمال الذكاء الاصطناعي وهيمنة المنصات العالمية تحديات متزايدة تتعلق بحماية المعطيات الوطنية، وضمان التوازن بين الانفتاح الرقمي والأمن السيادي، إلى جانب المنافسة العالمية حول تقنيات استراتيجية مثل شبكات الجيل الخامس والسادس.
 - التحديات الثقافية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي: تشكل التحولات التكنولوجية المتسارعة والعميقة لمجالات استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي ودخوله قطاعات حساسة مثل التربية والتعليم والخدمات الصحية ومجالات العلوم الإنسانية والميدان الثقافي، تحديات كبرى خاصة من حيث المحافظة على خصوصياتها الثقافية والاجتماعية وهو ما يستوجب وضع تشريعات وآليات لتأطير الاستعمال المسؤول والأمن والعادل للذكاء الاصطناعي.
 - الأمن السيبرني ومكافحة الأشكال المستجدة للجريمة الإلكترونية: تزايد تعقيدات التهديدات السيبرنية، خاصة مع توظيف الذكاء الاصطناعي في الهجمات، واستهداف البنى التحتية الحيوية، مما يجعل تعزيز الأمن السيبرني أحد مرتكزات الأمن القومي.
 - الطاقة المستدامة: يفرض التوسع في مراكز البيانات وشبكات الاتصالات المتقدمة الحاجة إلى مصادر طاقة نظيفة ومستدامة وبكلفة تنافسية، بما يستدعي إدماج البعد الطاقوي ضمن التخطيط الرقمي.
 - الموارد البشرية والكفاءات: تمثل هجرة الكفاءات ونقص الموارد المؤهلة أحد أبرز التحديات أمام تطوير الاقتصاد الرقمي، مما يستوجب سياسات استباقية في التكوين والاستبقاء والتحفيز.
 - الفجوة الرقمية والعدالة الاجتماعية: يظل ضمان النفاذ العادل إلى الأنترنت والخدمات الرقمية بين مختلف الفئات والمناطق شرطاً أساسياً لتحقيق تحول رقمي شامل ومنصف.
- وبناء على ما سبق، يندرج التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ضمن المحاور الاستراتيجية لكافة السياسات العمومية، باعتبارهما رافعة أساسية لتحقيق التنمية وتعزيز السيادة الوطنية. وقد تم تحديد أولويات الفترة 2030-2026 بالاستناد إلى تقييم إنجازات وتحديات الفترة 2025-2021، واستشراف التحولات التكنولوجية المستقبلية لقطاع تكنولوجيات الاتصال، وبما ينسجم مع تطلعات المجالس المحلية والجهوية والإقليمية.

2. تطور الخدمات الرقمية

حققت تونس خلال السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في مجال التحول الرقمي للخدمات العمومية، ما انعكس إيجاباً على مستوى نضج الخدمات الرقمية ونفاذ المواطنين إليها. فقد احتلت تونس المرتبة الثالثة أفريقيًا في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية وفقاً لتقرير الأمم المتحدة لسنة 2024. كما تصدرت منطقة شمال أفريقيا في مؤشر جودة الحياة الرقمية. وتؤكد هذه النتائج بلوغ الخدمات الحكومية الرقمية في تونس مستوى نضج مقبول نسبياً، سواء من حيث توفرها أو من حيث استخدامها، وهو ما تؤكده نتائج تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والمحمولة لسنة 2024.

غير أنّ هذا المستوى من النضج، رغم أهميته، يظل غير كاف لمواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة، ويبرز الحاجة إلى الانتقال من مقارنة تركّز على رقمنة الإجراءات إلى مقارنة أشمل تقوم على إعادة تصميم الخدمات العمومية على أسس رقمية ذكية ومندمجة.

وفي هذا السياق، تبرز أولوية تركيز جهود التحول الرقمي خلال المرحلة القادمة على القطاعات ذات الأثر المباشر على حياة المواطنين والنشاط الاقتصادي، ولاسيما الصحة والنقل والتربية والتعليم والعدل والداخلية والقطاع المالي. وينتظر أن يساهم تطوير الخدمات الرقمية في هذه القطاعات في تحسين جودة الخدمات، وتقليص آجال المعاملات، وتعزيز الثقة في الإدارة العمومية، بما يدعم أهداف الإصلاح الإداري.

كما يتعين العمل على مواكبة التحولات الرقمية وتوسّع استعمال الذكاء الاصطناعي الذي يشكل فرصة هامة لتجسيد الإصلاحات التنظيمية والهيكلية اللازمة خاصة مع ما توفره الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة من ربح للوقت والجهد.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للتحويل الرقمي للفترة 2030-2026

1. أولويات السياسة الرقمية:

تتطلع تونس خلال الفترة 2030-2026، من خلال تطوير القطاع الرقمي، إلى إحداث تحول نوعي في المرافق والخدمات العمومية عبر التحويل الرقمي الشامل لمختلف هياكل الدولة وتعزيز مكانة الاقتصاد الرقمي كمساهم رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني وجعل تونس وجهة متميزة إقليمياً للاستثمار في المجالات الرقمية المجددة وذات القيمة المضافة العالية خاصة منها المتصلة بتطوير استعمالات الذكاء الاصطناعي.

يرتكز هذا التوجه على إرساء مرحلة جديدة من التحويل الرقمي، قوامها إحداث مناطق ذكية ومستدامة قادرة على استقطاب الاستثمار والابتكار، وتفعيل دور الأقطاب التكنولوجية (Technopoles) كمحطات محورية لربط البحث العلمي بالنسيج الاقتصادي وتعزيز نقل التكنولوجيا. كما يواكب هذا المسار إدماج الأجيال الجديدة في الاقتصاد الرقمي من خلال سياسات نشطة لتنمية المهارات وتثمين الكفاءات الوطنية كقوة دافعة للتحويل.

وفي هذا الإطار، سيتم خلال فترة المخطط 2030-2026 إطلاق برنامج وطني للتكوين في مجال الذكاء الاصطناعي يستجيب لحاجيات السوق ويسهم في تقليص فجوة المهارات، إلى جانب إحداث حاضنات متخصصة في الذكاء الاصطناعي داخل الأقطاب التكنولوجية لدعم الابتكار وزيادة الأعمال ذات القيمة المضافة العالية. كما يشمل هذا التوجه التوسيع المنهجي لاستعمالات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الربط البيئي بين القطاعات الاقتصادية والخدماتية، بما يرفع الإنتاجية ويحفز التحويل الهيكلي للاقتصاد.

ويُستكمل هذا المسار بدمج التحويل البيئي ضمن سياسات التحويل الرقمي، في إطار توجهات ترمي إلى تحقيق السيادة الرقمية والاستعمال المسؤول للتكنولوجيا، بما يضمن انتقالاً رقمياً شاملاً يقوده الشباب ويعتمد على التكنولوجيات المتقدمة كرافعة للتنمية الشاملة وتعزيز التنافسية الوطنية.

وفي هذا الشأن، تم ضبط مجموعة من الأولويات المترابطة والأهداف القابلة للقياس، بما يضمن ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى برامج عملية، وتوجيه تدخلات مختلف هياكل الدولة خلال فترة المخطط 2030-2026، واعتمادها ضمن مخططاتها السنوية وبرامجها القطاعية والمتمثلة في:

- اعتماد مبدأ الرقمنة الشاملة لمختلف هياكل الدولة، ودعم التحويل الرقمي لمختلف القطاعات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص، بما يعزز النجاعة ويحسن جودة الخدمات ويرفع من الإنتاجية.
- تطوير الكفاءات ودعم رأس المال البشري من خلال ملءة التكوين الأكاديمي والمهني مع التحولات التكنولوجية المتسارعة وحاجيات القطاع وطنياً، مع التقليص من ظاهرة هجرة الكفاءات عبر إرساء برامج ناجعة للاستبقاء والاستقطاب،
- إرساء بنية تحتية رقمية سيادية ذات مستوى عالي الجودة في مجالي البيانات والاتصالات بما يضمن السيادة الرقمية، ويعزز جاذبية الاستثمار، ويوفر القدرة الحاسوبية الضرورية لتطوير صناعة الذكاء الاصطناعي،
- مواصلة المراجعة الشاملة للأطر القانونية والتنظيمية وفق مقاربات جديدة تقطع مع النماذج التقليدية المعيقة وتحويل الإطار القانوني والتنظيمي من عائق إلى ميزة تنافسية، عبر تيسير الإجراءات، وتحديث التشريعات (خاصة مجالات الصرف والمعاملات المالية الإلكترونية)، واعتماد أطر محفزة على الابتكار والتجديد، بالإضافة إلى استيعاب متطلبات التحولات التكنولوجية الكبرى لا سيما في مجال الاستعمالات المسؤولة والعادلة لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والاقتصاديات المبنية على المعرفة والبيانات الضخمة.
- توجيه الابتكار والاستثمار نحو القطاعات الرقمية ذات الأولوية عبر تركيز الموارد الوطنية على قطاعات ذات إمكانات نمو مرتفعة يمكن لتونس أن تتميز فيها يذكر منها بالخصوص: الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا المالية (Fintech)، التكنولوجيا الصحية (Health Tec)، التكنولوجيات التربوية (EdTech) والأمن السيبراني.

- الرفع من تنافسية الوجهة التونسية كمركز إقليمي متميز للاستثمار في القطاعات الرقمية ذات القيمة المضافة العالية، بما يعزز استقطاب كبرى الشركات العالمية، ويدعم إشعاع المؤسسات التونسية الناشئة إقليمياً ودولياً.
- تعزيز حماية الفضاء السيبراني من خلال وضع سياسات استباقية في مجال الأمن السيبراني لمجابهة التهديدات المستجدة وضمان استمرارية الخدمات والمحافظة على مقومات السيادة الرقمية،
- ضمان الحق في النفاذ العادل والشامل إلى شبكات الاتصال والأنترنت والخدمات الرقمية لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية بمختلف جهات الجمهورية بما يدعم الإدماج الرقمي.

2. الأهداف الاستراتيجية للفترة 2020-2030 (نحو تعزيز إمكانات التحول الرقمي):

يعتمد التحول الرقمي الوطني على رؤية شاملة تهدف إلى إرساء مقاربة جديدة شاملة لعمل المرافق العمومية والقطاع الاقتصادي والخدمات الإدارية بما يواكب التطورات الرقمية العالمية ويجعل المواطن محورا رئيسيا والهدف لهذا التحول. وتقوم هذه الرؤية على أربعة مبادئ أساسية:

- المواطن والمؤسسة أولاً: توفير خدمات رقمية عالية الجودة، شاملة وسهلة النفاذ تستجيب لحاجيات المواطنين والمؤسسات مع تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.
 - الأمن السيبراني وحماية البيانات: إرساء بيئة رقمية آمنة تضمن حماية المعطيات الشخصية والمؤسساتية وتعزيز الثقة في المعاملات والخدمات الرقمية.
 - السيادة الرقمية: تعزيز التحكم الوطني في المنظومة الرقمية الوطنية والبيانات والبنية التحتية الرقمية بما يعزز الاستقلالية التقنية والاقتصادية للدولة.
 - الابتكار والتكامل بين القطاعين العام والخاص: إشراك القطاع الخاص، والمؤسسات الناشئة، وحاضنات الابتكار وتعزيز الإدماج الرقمي في تطوير وتنفيذ الحلول الرقمية لضمان سرعة التنفيذ وتحقيق نتائج ملموسة.
- وانطلاقاً من هذه المبادئ، تم صياغة الأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي لتكون شاملة، مترابطة وقابلة للقياس وتشمل مجالات الإدارة الرقمية والبنية التحتية والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي والإدماج المالي واتخاذ القرار المبني على البيانات والأمن السيبراني وتنمية القدرات والمهارات الرقمية.

الهدف الإستراتيجي 1: التحول الرقمي الشامل للمرافق والخدمات العمومية-

ينتظر في الغرض إحداث تحول عميق في أداء المرافق العمومية عبر الانتقال من منطلق الإجراءات الورقية المجزأة إلى إدارة رقمية ذكية توفر خدمات عمومية عالية الجودة، سهلة النفاذ تتمحور حول المستعمل ومبنية على استغلال البيانات مع إشراك منظومة الابتكار الوطنية في تصميم الحلول وتنفيذها.

الهدف الفرعي 1.1: تعميم رقمنة الخدمات العمومية

يرتكز هذا الهدف الفرعي على رقمنة جميع الخدمات العمومية الرقمية (100% في أفق 2030) وتحسين جودتها وتعزيز النفاذ إليها واستعمالها مع تكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة، وذلك عبر توظيف التكنولوجيات الرقمية من أجل توفير خدمات رقمية سهلة الاستعمال ومستجيبة لاحتياجات المواطن والمؤسسة. وفي الخصوص، سيتم العمل على تنفيذ البرامج والمشاريع التالية:

- اعتماد مبدأ الخدمة الرقمية متعددة القنوات (Multicanal)، خاصة بالنسبة للخدمات الجديدة، على أن تكون رقمية أولاً قبل أي إصدار ورقي.
- إعطاء الأولوية لرقمنة الخدمات ذات الطلب المرتفع، لا سيما في القطاعات الحيوية: الصحة، النقل، التربية والتعليم، العدل، الداخلية والقطاع المالي.

- إعادة هندسة الخدمات والإجراءات الإدارية، بما يساهم في تقليص المسارات الإدارية، وتسريع الاستجابة لحاجيات المواطنين والمؤسسات.
- إدماج الخدمات الإدارية الرقمية ضمن بوابة حكومية رقمية موحدة وتطبيقه محمول خدماتية جامعة تضمن تجربة مستخدم متكاملة وسهلة النفاذ.
- اعتماد البيانات العمومية المفتوحة كرافعة لتحسين أداء الهياكل العمومية ودعم الابتكار واتخاذ القرار المبني على المعطيات.
- إرساء برنامج وطني للتنفيذ الرقمية يهدف إلى الرفع من قدرات الأطر التقنية والإدارية في تصميم وتطوير خدمات رقمية مطابقة لمعايير النفاذية.
- تعزيز الشراكات بين الإدارة العمومية ومنظومة الابتكار الوطنية عبر إشراك المؤسسات الناشئة، وحاضنات الابتكار، ومراكز البحث والقطاع الخاص.
- توظيف الحلول الرقمية المبتكرة التي طورها المؤسسات الناشئة، خاصة في مجالات المنصات الذكية، وخدمات الدعم.
- إرساء بيئات اختبار وتجريب (Sandboxes) داخل الإدارة العمومية لتجريب الحلول الرقمية والذكية قبل تعميمها.

الهدف الفرعي 2.1: تعزيز الترابط البيئي بين المنظومات الرقمية العمومية

- من المنتظر أن تشهد فترة المخطط تعميم خدمات الترابط البيئي بين هياكل الدولة. بما يمكن من الارتقاء بعدد الخدمات الرقمية المترابطة في إطار تحسين نجاعة الخدمات العمومية وتبسيط المسارات الإدارية.
- ويمثل تعزيز الترابط البيئي بين المنظومات الرقمية العمومية ركيزة أساسية لضمان نجاعة التحول الرقمي وتحسين جودة الخدمات العمومية وذلك بتكريس مبدأ عدم مطالبة أي هيكل من هياكل الدولة بوثيقة متوفرة لدى أي منها، وذلك عبر:
- إرساء منظومة حوكمة واضحة للترابط البيئي وتبادل المعطيات من خلال تعميم المنصة الوطنية للترابط البيئي على مختلف الوزارات والهياكل العمومية.
 - إرساء حوكمة مؤسسية واضحة للبيانات تضبط المسؤوليات بين مختلف المتدخلين في إنتاج واستخدام البيانات.
 - توحيد المعايير التقنية للمنصات العمومية بما يضمن توافق الأنظمة واعتماد معايير وطنية لجودة البيانات وتحسين موثوقية المعلومات المتبادلة.
 - ضمان حماية المعطيات الشخصية وتعزيز الثقة الرقمية، عبر قواعد واضحة لتأمين تبادل البيانات وحماية معلومات المواطنين.
 - فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة لتطوير حلول رقمية متكاملة وقابلة للترابط مع المنظومات العمومية، من خلال اعتماد واجهات ومعايير تقنية منسجمة مع السياسات الوطنية، بما يدعم الابتكار ويعزز نجاعة الخدمات.

الهدف الاستراتيجي 2: تطوير بنية تحتية رقمية وطنية آمنة وعالية الأداء

يستند هذا التوجه إلى تعزيز الأسس التقنية للتحول الرقمي من خلال إرساء بنية تحتية رقمية وطنية موثوقة، آمنة ومواكبة للتطور التكنولوجي بما يضمن استمرارية الخدمات العمومية، وحماية المعطيات ودعم الاستخدام المكثف للتكنولوجيات المتقدمة ولا سيما البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

ومن المنتظر أن تشهد فترة المخطط تسريع نسق تعميم التغطية بشبكة الألياف البصرية والتخلص التدريجي من الشبكة النحاسية وتطوير شبكة الهاتف الجوال من الجيل الخامس قصد بلوغ التغطية الشاملة بالإنترنت عالي السرعة في أفق 2030 على كامل تراب الجمهورية، بما فيها تغطية ما يسمى بالمناطق البيضاء التي تفتقد حالياً لأية تغطية، بالإضافة إلى تشجيع مشاريع رقمنة الخدمات التي تعتمد على شبكات الجيل الخامس بمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة النقل، والصحة، والخدمات اللوجستية، والفلاحة.

وسيتم توسيع الشبكة الوطنية الإدارية وتركيز واستغلال الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة المؤمنة لوزارة الداخلية وتركيز الشبكة الدبلوماسية التي تربط التمثيليات الدبلوماسية التونسية بالخارج، بما يعزز نجاعة العمل الإداري، واستمرارية الخدمات الحيوية.

وستتم مرافقة مشغلي شبكات الاتصال لمزيد الاستثمار في المشاريع المتصلة بالربط الدولي بالإنترنت من خلال الكابلات البحرية وضمان تواجد بنية تحتية مباشرة لمشغل واحد على الأقل من كبار مزودي الخدمات السحابية العالميين، إلى جانب مراجعة مجال تشغيل الشبكات الافتراضية للهواتف الجوالة ونشاط مزودي خدمات الإنترنت وتطوير منظومة قياس جودة خدمات الاتصالات ودعم تقاسم البنى التحتية الرقمية بالإضافة إلى مراجعة مجلة الاتصالات بما يواكب التحوّلات التكنولوجية والتنظيمية.

ويُترجم هذا الهدف الاستراتيجي من خلال جملة من التوجّهات العملية المترابطة، تتمثل خاصة في:

- تعميم النفاذ إلى الإنترنت عالي التدفق وضمان تغطية جميع الجهات بما في ذلك المناطق الداخلية والناحية.
- تحديث مراكز البيانات الحكومية واعتماد الحوسبة السحابية بما يعزز استقرار المنظومة الرقمية ومرونتها.
- تهيئة البنية التحتية لاحتضان التطبيقات الذكية من خلال دعم شبكات الجيل الخامس والسادس، وأنترنت الأشياء والتطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي وخدمات الأقمار الصناعية.
- تشجيع حلول البنية التحتية الرقمية المطوّرة محلياً عبر دعم البحث العلمي والمؤسسات الناشئة في تطوير منصات وخدمات بنية تحتية وطنية.

الهدف الإستراتيجي 3: إدماج الذكاء الاصطناعي في السياسة العمومية والخدمات

ستشهد فترة المخطط تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2030-2026 والتي تشمل المحاور التالية:

- دعم رأس المال البشري المتخصص في مجالات الذكاء الاصطناعي،
 - تطوير البنية التحتية عالية الأداء والبيانات الضرورية لتشغيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي،
 - إرساء حوكمة شاملة لمجال الذكاء الاصطناعي تضمن تطوير ذكاء اصطناعياً مسؤولاً وأمنياً وعادلاً،
 - دعم البحث العلمي التطبيقي والابتكار في المجالات المتصلة بالذكاء الاصطناعي،
 - تسريع نسق إدماج الذكاء الاصطناعي في النسيج الاقتصادي الوطني،
- ويتضمن المخطط التنفيذي للاستراتيجية المذكورة اعتماد إطار تحفيزي لتشجيع الاستثمار في مجال بناء وتشغيل مراكز البيانات عالية الأداء وإحداث مراكز بيانات حكومية حسب المواصفات العالمية للاستعمالات السيادية، إلى جانب العمل على استقطاب كبار مزوّدي خدمات مراكز البيانات السحابية على التواجد المباشر بتونس. كما ستعزز جهود مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية لإطلاق مشاريع مهيكلية كبرى للتحويل الرقمي. مع إرساء منظومة بيئية للذكاء الاصطناعي بتونس.
- ويرتكز هذا التوجه على إرساء آلية تأطيرية وتعديلية ضامنة لتطوير استعمالات مسؤولة وعادلة للذكاء الاصطناعي في خدمة المواطن والاقتصاد وتشجيع إدراج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية الوطنية دعماً للإنتاجية والتنافسية والابتكار والقيمة المضافة العالية.

وعلى مستوى قطاع الصحة، ستشهد الخماسية المقبلة تسارع نسق إرساء تحول رقمي مدعوم بالذكاء الاصطناعي كمحرك رئيسي لإعادة هيكلة المنظومة الصحية من خلال رقمنة الملفات الصحية وتطوير نظام معلومات موحد ومتكامل في الخطوط الثلاثة بالإضافة إلى رقمنة الملف الطبي المدرسي والتلقيح المدرسية وتوسيع تطبيقات الخدمات الصحية الرقمية لتحسين جودة الخدمات على غرار منصة "نجدةTN" لتسريع إنقاذ مرضى الجلطات القلبية والجلطات الدماغية في جميع المناطق ورقمنة مسار توزيع الأدوية والمواد الصحية إلى جانب رقمنة الخدمات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية للأدوية ومواد الصحة وتطوير وتوسيع خدمات الطب عن بعد لتوفير الرعاية الصحية المتخصصة في جميع المناطق. وسيتم تعزيز مركز المستشفى الرقمي بوزارة الصحة على غرار طب الأشعة وعلم تشريح الخلايا والعيادات الطبية مع التوجه تدريجياً نحو إدماج اختصاصات أخرى.

وعلى مستوى قطاع النقل، سيتم تكريس النقل الذكي، أما على مستوى قطاع الفلاحة، فسيتم تعميم العدادات الذكية لتحسين المراقبة والاستهلاك العادل للمياه بالإضافة إلى تكثيف استعمالات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات الفلاحية خاصة منها المتصلة بأدوات التحليل التنبؤي ونماذج المحاكاة لتحسين التخطيط الاستراتيجي.

وعلى مستوى الخدمات الإدارية، سيتم تطوير التطبيقات التي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتوفير خدمات إدارية خاصة في مجالات الخدمات عن بعد وتحسين آليات التواصل بين المواطن والإدارة في مجال المساعدة على أخذ القرار.

كما يركز هذا التوجّه على إدماج الذكاء الاصطناعي بشكل منهجي ومسؤول في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية بما يعزّز نجاعة القرار العمومي ويحسن جودة الخدمات المقدّمة للمواطن في إطار حوكمة شفافة وأخلاقية للتقنيات الذكية. كما يتضمن المخطط التنفيذي برامج تهدف إلى ترسيخ ثقافة مؤسسية جديدة بغرض استغلال البيانات الإدارية الكبرى والإحصائية بشكل منهجي لدعم التخطيط، وصياغة السياسات العمومية وتحسين جودة القرارات وسياسات الدولة وتقييم أثرها خاصة من خلال:

- تطوير لوحات قيادة وطنية وقطاعية: متابعة الأداء وتحليل النتائج بشكل متقدم.
- تعزيز استخدام النماذج التنبؤية: توقع المشكلات واتخاذ قرارات استباقية.
- دعم استعمال الإحصاء في السياسات العمومية، عبر الحرص على تحسين قابلية النفاذ إلى البيانات وتسهيل استخدامها من قبل مختلف المتعاملين، فضلاً عن تعزيز ثقافة استعمال الإحصاء لدى صناع القرار، بما يضمن اعتماد السياسات العمومية على أدلة موضوعية ويعزز الحوكمة الرشيدة.
- تعزيز استغلال المعطيات العمومية، بما يقتضي تثمين المعطيات الإدارية باعتبارها مصدراً رئيسياً للإحصائيات الحديثة، بالإضافة إلى إدماج التكنولوجيات الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات المعالجة والتحليل، مما يعزز فعالية المنظومة الإحصائية وقدرتها على إنتاج مؤشرات متقدمة.

الهدف الإستراتيجي 4: تنمية الاقتصاد الرقمي ورفع تنافسية النسيج الاقتصادي

الهدف الفرعي 1.4: دعم الصناعات والخدمات الرقمية

يرمي هذا الهدف الفرعي إلى جعل الاقتصاد الرقمي رافعة أساسية للنمو الاقتصادي وخلق القيمة المضافة، من خلال:

- دعم التحول الرقمي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة: تمكين المؤسسات من رقمنة عملياتها وتحسين إنتاجيتها.
- الرفع من نسق إدماج التكنولوجيات الحديثة ذات القيمة المضافة العالية في القطاعات الصناعية والخدمات،
- دعم تطوير الخدمات والمنتجات الرقمية ذات القيمة المضافة: تشجيع تطوير حلول رقمية محلية موجهة للسوق الوطنية والتصدير ودعم القطاعات الواعدة المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية.
- إدماج المؤسسات الناشئة في سلاسل القيمة الرقمية: توفير فرص للشركات الصغيرة لتصبح جزءاً من الاقتصاد الرقمي الوطني وتعزيز قدرتها التنافسية إقليمياً ودولياً.
- تحسين مناخ الأعمال الرقمية والاستثمار: إنشاء بيئة ملائمة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية وتبسيط الأطر التنظيمية المرتبطة بالأنشطة الرقمية.

ينتظر ان تشهد فترة المخطط دعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وبعث المشاريع المجددة ومراجعة مجلة الصرف مع تشجيع الأنشطة والمهن الرقمية ونماذج الأعمال المرتكزة على المنصات الرقمية بالإضافة الى تطوير منظومة الأقطاب التكنولوجية وإطلاق برنامج جديد لتونس الذكية 2030 (Smart Tunisia 2030). كما ستتم مراجعة قانون المؤسسات الناشئة 2.0 (Startup Act 2.0). والإطار القانوني والترتيبي للشراءات العمومية المجددة.

وبالتوازي، ينتظر إنشاء "المدينة الرقمية" (Tunisia innovation city) من خلال استكمال مشروع المدينة الرقمية بالبحر وتطور القطب التكنولوجي "الغزالة" بأريانة والقطب التكنولوجي بمنوبة بالإضافة الى مراجعة الإطار المنظم لعمل الأقطاب التكنولوجية المختصة في

المجال الرقمي. وستواصل الجهود لتحسين تصنيف تونس في مجال مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في المجال الرقمي لتكون ضمن أفضل 50 وجهة عالميًا وأفضل 3 وجهات إفريقيًا والارتقاء بها لتكون ضمن أفضل 5 منظومات للشركات الناشئة إفريقيا وعربيا.

وعلى مستوى آخر، سيتواصل إنجاز برنامج التكوين المستمر لفائدة الإطارات الناشطة في المجال الرقمي بالقطاعين العام والخاص وبرنامج "المواهب التونسية 2030" (Tunisia Smart Talents 2030) الذي يتضمن إجراءات تحفيزية لفائدة المتخرجين الجدد خاصة من فئة المهندسين للعمل بالشركات المنتسبة بتونس ومرافقة المهندسين التونسيين العاملين بالخارج والراغبين في العودة إلى تونس بالإضافة لإعادة تأهيل الكفاءات من خلال تمكين المتخرجين من مختلف الشعب من الحصول على تكوين إضافي خصوصا في المهن الرقمية.

الهدف الفرعي 2.4: تعزيز الإدماج الرقمي والمالي عبر الحلول الرقمية

ينتظر خلال المخطط بلوغ نسبة امتلاك حسابات مالية افتراضية (e-Wallet) لا تقل عن 20% في أفق سنة 2030 من المواطنين من غير حاملي الحسابات البنكية التقليدية مع تعميم آليات الدفع الإلكتروني ليشمل كل المعاملات المالية لهيكل الدولة مع المتعاملين معها في أفق سنة 2030 ونشر الثقافة الرقمية لدى العموم الى جانب تطوير جودة الخدمات البريدية والرفع من نسبة التغطية بالجهات بالإضافة إلى تطوير آليات الدفع الإلكتروني والشمول المالي. كما سيتم دعم التكوين وتنمية القدرات في المجالات الرقمية.

ويرمي هذا الهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية عبر رقمنة الخدمات المالية وتعزيز استخدام التقنيات الرقمية كأداة لتمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد:

- تعميم وسائل الدفع الإلكتروني: توسيع استخدام الدفع عبر الهواتف الذكية والمنصات الرقمية.
- تطوير الخدمات المالية الرقمية للفئات غير المندمجة: ضمان وصول الخدمات المالية للفئات الفقيرة والمناطق النائية.
- دعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) قصد تطوير منتجات وخدمات مالية رقمية مبتكرة.
- توظيف حلول من قبل المؤسسات الناشئة في رقمنة المعاملات المالية العمومية والخاصة: إشراك المؤسسات الناشئة في تقديم حلول الدفع والتحويل الرقمية.

الهدف الإستراتيجي 5: حماية الفضاء السيبراني ودعم الثقة الرقمية

يرتكز هذا الهدف على حماية الفضاء السيبراني الوطني وتعزيز الثقة الرقمية باعتبارهما شرطين أساسيين لنجاح التحول الرقمي واستدامة الخدمات العمومية الرقمية وحماية المعطيات الشخصية والاقتصادية للدولة والمواطن والمؤسسات وذلك من خلال:

- حماية البنى التحتية الرقمية الحيوية لضمان استمرارية الخدمات الرقمية وحماية البيانات الحساسة.
- تعزيز قدرات الرصد والاستجابة للتهديدات السيبرانية من خلال تطوير فرق استجابة وطنية لمواجهة الهجمات.
- تطوير حلول أمن سيبراني محلية عبر دعم المؤسسات الناشئة الوطنية في مجال الأمن الرقمي وتطوير تطبيقات فعالة في الغرض.
- بناء الثقة في الخدمات والمعاملات الرقمية عبر حملات تعريفية وتوعوية وتعزيز قبول المواطنين والمؤسسات للخدمات الرقمية.

كما سيتم تطوير الإطار القانوني والتنظيمي والتقني الضامن لحماية الأسرة والطفل في الفضاء السيبراني الى جانب تحسين تصنيف تونس لتكون في المستوى الأول في أفق سنة 2030 في المؤشر العالمي (Index Global Cybersecurity) وتطوير نشاط مزودي خدمات الثقة الرقمية لدعم مساهمتهم في مشاريع التحول الرقمي. وبالإضافة الى ذلك، ينتظر تنفيذ المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2030-2026.

الهدف الإستراتيجي 6: دعم رأس المال البشري وتطوير القدرات والمهارات الرقمية وعلوم البيانات

يهدف هذا التوجه إلى بناء رأس مال بشري رقمي مؤهل وقادر على مواكبة التحول الرقمي للدولة وذلك عبر:

- رفع كفاءات الموارد البشرية في الإدارة العمومية: تكوين موظفين قادرين على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- تطوير مهارات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات: دعم البحث والتطبيق العملي للذكاء الاصطناعي.

- دعم التكوين المستمر والبحث التطبيقي: تعزيز التعليم والتدريب المهني المستمر في المجالات الرقمية.
- ربط تنمية المهارات بحاجيات التحول الرقمي: ضمان توافق المهارات مع المشاريع الوطنية.
- إرساء إجراءات تحفيزية لفائدة المتخرجين الجدد خاصة من فئة المهندسين للعمل بالشركات المنتهية في تونس مع برامج مرافقة المهندسين التونسيين العاملين بالخارج وتشجيعهم على العودة إلى تونس.
- تكييف برامج إعادة تأهيل الكفاءات (Reconversion des compétences) الذي يهدف إلى تمكين المتخرجين من مختلف الشعب غير الرقمية للحصول على تكوين إضافي خصوصي في المهن الرقمية.

3. مضمون سياسة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي حسب المحاور والبرامج الرئيسية:

لتحقيق الأهداف المذكورة، تمت برمجة المشاريع والبرامج التالية مبوبة حسب محاور العمل الرئيسية:

محفظة المشاريع والخطة التنفيذية لمحاور العمل:

البرنامج أو المشروع	سنة الانطلاق	المدة الزمنية	الكلفة التقديرية للبرنامج أو المشروع (بحسب أ د)	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة
الهدف الإستراتيجي عدد 1: إرساء إدارة رقمية ذكية، ناجعة و متمحورة حول الفاعلين الاقتصاديين قائمة على نموذج "الدولة كمنصة رقمية" (Government as a Platform)					
الهدف الفرعي عدد 1.1: تعميم رقمنة الخدمات العمومية ذات الأولوية					
مراجعة مجلة الصرف	2026	2027-2026	0,00	البنك المركزي التونسي	وزارة المالية / وزارة تكنولوجيا الإتصال
إطلاق المرصد الوطني للإحصائيات والمؤشرات المتصلة بالاقتصاد الرقمي	2026	2028-2026	2500,00	وزارة تكنولوجيا الإتصال	وزارة الاقتصاد والتخطيط
تطوير الإطار التنظيمي والتعديلي الحالي للأنشطة المتصلة بالاقتصاد الرقمي : خدمات الأنترنت، تشغيل الشبكات الافتراضية، الخدمات ذات القيمة المضافة، آليات حماية المستهلك، إلخ	2026	2028-2026	300,00	وزارة تكنولوجيا الإتصال	وزارة التجارة وتنمية الصادرات / وزارة الداخلية / وزارة الدفاع الوطني / الهيئة الوطنية للإتصالات
مراجعة مجلة الإتصالات	2027	2028-2027	0,00	وزارة تكنولوجيا الإتصال	كل الوزارات المعنية
إطار تعديلي وتنظيمي لاستعمالات الذكاء الاصطناعي	2027	2028-2027	500,00	وزارة تكنولوجيا الإتصال	كل الوزارات المعنية
مراجعة معمقة للإطار المؤسسي المعني بقيادة المشاريع الرقمية بالقطاع العمومي	2026	2028-2026	200,00	وزارة تكنولوجيا الإتصال	رئاسة الحكومة / الوزارات المعنية بالمراكز القطاعية للإعلامية
مشروع البوابة الوطنية للإعلام القانوني	2026	2027-2026	300,00	رئاسة الحكومة	وزارة تكنولوجيا الإتصال
استكمال تركيز البوابة الموحدة للخدمات الالكترونية	متواصل	2026	1865,05	رئاسة الحكومة	وزارة تكنولوجيا الإتصال
المنصة الوطنية الموحدة للاستثمار	متواصل	2026	0,00	وزارة الاقتصاد والتخطيط	كل الوزارات المعنية
تعميم منظومة القنصلية الرقمية (e-Consulat)	متواصل	2026	721,39	وزارة الشؤون الخارجية	كل الوزارات المعنية
مشروع التأشيرة الإلكترونية	2026	2027-2026	1000,00	وزارة الشؤون الخارجية	وزارة الداخلية / وزارة تكنولوجيا الإتصال
بوابة الخدمات لوزارة العدل (e-Justice)	2026	2028-2026	1200,00	وزارة العدل	
تطبيقة محمول للخدمات الإدارية "خدمات"	2026	2026	400,00	وزارة تكنولوجيا الإتصال	رئاسة الحكومة

البرامج أو المشروع	سنة الانطلاق	المدة الزمنية	الكلفة التقديرية للمشروع (بحسب أ د)	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة
تعميم الهوية الرقمية للمواطنين وادماجها بمختلف المنصات الخدمية	متواصل	2027-2025	300,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	
تطوير الخدمات الأكثر طلبا عن بعد لفائدة المواطن	متواصل	2027	5000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	كل الوزارات المعنية
إحداث مراكز خدمات إدارية رقمية مندمجة	2026	2028-2026	2000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	رئاسة الحكومة / وزارة الداخلية
تنفيذ مشاريع مهيكلية كبرى للتحويل الرقمي بالقطاعات الاقتصادية الحيوية على غرار: الصحة (e-Health) والنقل (منظومات النقل الذكي (SAEIV)، التربية والتعليم (EdTech)، السياحة، الفلاحة (AgriTech)، الثقافة (رقمنة الموروث الثقافي والتراثي والتسويق له عبر المنصات الرقمية العالمية المتخصصة)، الصناعة (Industrie X.0)، إلخ	2026	2030-2026	60000,00	الوزارات المعنية	وزارة تكنولوجيا الاتصالات
منصة رقمية لتسويق منتوجات النساء والفتيات في الوسط الريفي	2026	2027-2026	300,00	وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	وزارة تكنولوجيا الاتصالات / وزارة التجارة
الهدف الفرعي عدد 2.1: تعزيز الترابط والتكامل بين المنظومات الرقمية العمومية					
إعداد إطار مرجعي موحد للبيانات العمومية	2026	2027-2026	5000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	رئاسة الحكومة
إنجاز المرحلة الثانية من منصة للترابط البيئي وتبادل البيانات	2026	2028-2026	5000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	كل الوزارات المعنية
تعميم خدمات الترابط البيئي بين نظم المعلومات العمومية	متواصل	2030-2026	3500,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	كل الوزارات المعنية
تطوير السجلات الوطنية الأساسية في إطار برنامج الترابط البيئي (العناوين، الشهادت الوطنية، الشهادت الجامعية، شهادت التكوين، إلخ)	2026	2027-2026	1500,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	وزارة الداخلية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة التشغيل والتكوين المهني
الهدف الاستراتيجي عدد 2: تطوير بنية تحتية رقمية وطنية آمنة وعالية الأداء					
تعميم التغطية بشبكة الألياف البصرية	متواصل	2030-2026	0,00	مشغلو شبكات الاتصالات	وزارة تكنولوجيا الاتصالات / وزارة الداخلية / وزارة التجهيز والإسكان
تشغيل كوابل بحرية جديدة للربط الدولي بالإنترنت	متواصل	2030-2026	0,00	مشغلو شبكات الاتصالات	وزارة تكنولوجيا الاتصالات / وزارة الدفاع الوطني
إنجاز مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة للتمثيلات التونسية بالخارج	2026	2028-2026	5000,00	وزارة الشؤون الخارجية	وزارة تكنولوجيا الاتصالات
برنامج "التغطية الشاملة لشبكات الاتصال (Zones Blanches)	2026	2030-2026	33 600,000	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	وزارة الداخلية / وزارة المالية
توفير خدمات الإنترنت عبر الأقمار الاصطناعية ذات المدار المنخفض	2026	2028-2027	100,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	وزارة الداخلية
تطوير مجال الإرسال الإذاعي والتلفزي (دراسة وإنجاز مشاريع التطوير ذات الأولوية)	2026	2028-2026	3500,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	
تأهيل مركز البيانات بالمركز الوطني للإعلامية	2026	2028-2026	29000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	وزارة تكنولوجيا الاتصالات

البرنامج أو المشروع	سنة الانطلاق	المدة الزمنية	الكلفة التقديرية للبرنامج أو المشروع (بحساب أ د)	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة
إطلاق مشاريع رقمنة تعتمد على شبكات الجيل الخامس الخصوصية بمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة: النقل، الصحة، الخدمات اللوجستية، الفلاحة، إلخ	2026	2030-2026	25000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	كل الوزارات المعنية
الهدف الإستراتيجي عدد 3: إدماج الذكاء الاصطناعي في السياسات العمومية والخدمات					
المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والانطلاق في تنفيذ مخططها التنفيذي	2026	2030-2026	100000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	كل الوزارات المعنية
إرساء مركز تميز رقمي في مجال الذكاء الاصطناعي بالقطب التكنولوجي بمنوبة	2026	2028-2026	1000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	وزارة تكنولوجيا الاتصال / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة الصناعة والطاقة
تركيز بنية حاسوبية عالية السرعة لاستعمالات الذكاء الاصطناعي السيادية	2027	2030	20000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	وزارة تكنولوجيا الاتصال / وزارة الصناعة والطاقة
إطلاق برنامج لتطوير حلول تركز على تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات حكومية ذات أولوية	2026	2028	5000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	كل الوزارات المعنية
مشروع تطوير النظام المعلوماتي للتأمين على المرض (SEED)	2026	2027-2026	2500,00	الصندوق الوطني للتأمين على المرض	وزارة الشؤون الاجتماعية / وزارة تكنولوجيا الاتصال
مشروع تأهيل منظومة التصرف في الموارد البشرية بالإدارة (INSAF)	2026	2028-2026	16000,00	رئاسة الحكومة	وزارة المالية / وزارة تكنولوجيا الاتصال
مشروع تطوير النظام المعلوماتي المدرسي	متواصل	2027-2025	2000,00	وزارة التربية	وزارة تكنولوجيا الاتصال
مشروع بطاقة التعريف البيومترية	2026	2028-2026	0,00	وزارة الداخلية	وزارة تكنولوجيا الاتصال
مشروع تأهيل منظومة الحالة المدنية	2026	2027-2026	2500,00	وزارة الداخلية	وزارة تكنولوجيا الاتصال / وزارة العدل / وزارة الشؤون الخارجية
مشروع جواز السفر البيومتري	2026	2028-2026	0,00	وزارة الداخلية	وزارة تكنولوجيا الاتصال
برنامج الصحة الرقمية	متواصل	2030-2026	100000,00	وزارة الصحة	وزارة تكنولوجيا الاتصال / وزارة الشؤون الاجتماعية
مشروع تأهيل النظام المعلوماتي للديوانة	متواصل	2027	0,00	وزارة المالية	وزارة تكنولوجيا الاتصال
إنجاز خارطة رقمية لأماكن الدولة الفلاحية	2026	2027-2026	40000,00	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	وزارة الدفاع الوطني / وزارة الفلاحة
إنجاز منظومة شاملة لمتابعة أملاك الدولة المنقولة وغير المنقولة	2026	2027-2026	1500,00	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	رئاسة الحكومة / وزارة تكنولوجيا الاتصال
البرنامج الخصوصي لتكوين الأعوان العموميين في المجالات الرقمية	2026	2027-2026	5000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	رئاسة الحكومة - كل الوزارات
تطوير منظومات تحليل البيانات الحكومية والمساعدة على أخذ القرار (BI Gouvernemental)	2026	2027-2026	2500,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	كل الوزارات المعنية
مركز الابتكار والتجديد الرقمي للإدارة	2026	2028-2026	1000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	رئاسة الحكومة / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الهدف الإستراتيجي عدد 4: تنمية الاقتصاد الرقمي ورفع تنافسية النسيج الاقتصادي					
تنظيم الأنشطة الخدماتية التي يتم اسداؤها من خلال المنصات الرقمية (التطبيقات الرقمية للتاكسي الفردي، بيع التذاكر الإلكترونية، توصيل الطلبات، الخدمات السياحية، إلخ)	2026	2030-2026	200,00	الوزارات المعنية	وزارة تكنولوجيا الاتصال / وزارة التجارة وتنمية الصادرات

البرنامج أو المشروع	سنة الانطلاق	المدة الزمنية	الكلفة التقديرية للبرنامج او المشروع (بحساب أ د)	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة
إطلاق دعوة لفائدة الشركات التونسية الناشئة لتقديم مشاريع ومقترحات قصد إنجاز خدمات رقمية لفائدة الإدارة	2026	2026	5000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	كل الوزارات المعنية
استئناف إنجاز القطب التكنولوجي "النحلي" (المدينة الرقمية "النحلي")	2026	2027-2026	200000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	وزارة التجهيز والإسكان
إطلاق منصة خاصة بخدمات ومنتجات الشركات الناشئة (معرض افتراضي للحلول المجددة)	متواصل	2026	500,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	رئاسة الحكومة
تطوير الإطار القانوني للشركات الناشئة (Startup Act 2.0)	2026	2030-2026	500,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	رئاسة الحكومة
تطوير عمل المراكز الجهوية الذكية الراجعة بالنظر لمؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية	2027	2030-2027	10000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	وزارة الاقتصاد والتخطيط / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة الصناعة
برنامج تأهيل القطب التكنولوجي "الغزالة" بأريانة والقطب التكنولوجي بمنوبة	2027	2030-2027	15000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة الصناعة
تونس الذكية 2030 (Smart Tunisia 2030)	2027	2030-2027	5000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	وزارة الاقتصاد والتخطيط / وزارة التشغيل والتكوين المهني / وزارة الصناعة
برنامج محفظة رقمية لكل مواطن (e-Wallet 4 All)	2026	2028-2026	1500,00	البنك المركزي التونسي	وزارة تكنولوجيا الاتصال / وزارة المالية / البريد التونسي / مؤسسات الدفع / مشغلو شبكات الاتصال
تعميم آليات الدفع الإلكتروني على المعاملات المالية لهياكل الدولة	2026	2028-2026	500,00	الوزارات المعنية	وزارة تكنولوجيا الاتصال / وزارة المالية / البنك المركزي التونسي
البرنامج الوطني لنشر الثقافة الرقمية	2027	2030-2027	5000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	كل الوزارات المعنية
مراجعة منظومة البطاقة التكنولوجية الدولية (CTI)	2026	2027-2026	200,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	البنك المركزي التونسي
الهدف الإستراتيجي عدد 5: حماية الفضاء السيبرني ودعم الثقة الرقمية					
البرنامج الوطني لحماية الأسرة والطفل في الفضاء السيبرني	2026	2030-2026	3500,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	كل الوزارات المعنية
المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني 2030-2026 والانطلاق في تنفيذها	2026	2030-2026	50000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	كل الوزارات المعنية
برنامج التدقيق في السلامة السيبرنية لفائدة الهياكل العمومية	2026	2030-2026	2500,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	كل الوزارات المعنية
مراجعة الإطار العام المنظم للحوسبة السحابية الحكومية (Gcloud)	2026	2027-2026	100,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	كل الوزارات المعنية
تشجيع مزودي خدمات المصادقة الإلكترونية على إطلاق خدمات ثقة رقمية ذات قيمة مضافة على غرار خدمات الإمضاء الإلكتروني للوثائق والعقود والتراسل الإلكتروني مضمون الوصول وخدمة الحفظ الإلكتروني الموثوق به	2027	2030-2027	200,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	رئاسة الحكومة / وزارة المالية / وزارة العدل
مراجعة الإطار العام لنشاط مزودي خدمات المصادقة الإلكترونية	2026	2027-2026	200,00	وزارة تكنولوجيا الاتصال	وزارة الداخلية
الهدف الإستراتيجي عدد 6: دعم رأس المال البشري وتطوير القدرات والمهارات الرقمية وعلوم البيانات					

البرنامج أو المشروع	سنة الانطلاق	المدة الزمنية	الكلفة التقديرية للبرنامج او المشروع (بحساب أ د)	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة
تطوير البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الكفاءات في المجالات الرقمية (Reconversion des competences)	2026	2030-2026	1000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	وزارة التشغيل والتكوين المهني / وزارة الاقتصاد والتخطيط
إطلاق البارومتر الوطني للكفاءات في المجال الرقمي	2027	2030-2026	300,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	وزارة التشغيل والتكوين المهني / وزارة الاقتصاد والتخطيط
برنامج لدعم التكوين الأكاديمي والمهني في المجالات الرقمية	2026	2030-2026	2000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	المجلس الأعلى للتربية والتعليم / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة التشغيل والتكوين المهني
"المواهب التونسية 2030" (Tunisia Smart Talents 2030)	2026	2030-2026	10000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / وزارة التشغيل والتكوين المهني
أكاديمية التعلم الرقمي لفائدة العاملين بالقطاع العمومي	2027	2030-2027	1000,00	وزارة تكنولوجيا الاتصالات	رئاسة الحكومة / المدرسة الوطنية للإدارة / مراكز التكوين العمومية

4.2 سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

تنصهر سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ضمن التوجّهات الوطنية الكبرى الرامية إلى تسريع نسق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تنمية مجالية متوازنة. وفي هذا الإطار، يمثّل الاستثمار الخاص رافعة أساسية لخلق الثروة ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات والانخراط في التحولات التكنولوجية التي يشهدها العالم.

وتكمن الرهانات في إحكام توظيف المقوّمات الوطنية إلى فرص استثمارية وتطوير الشراكات وتوجيهها نحو الأنشطة الواعدة والجديدة وذات القيمة المضافة العالية خاصة مع ما تزخر به تونس من مقوّمات إيجابية لا سيما الموارد البشرية ذات كفاءة عالية وتنوّع النسيج الاقتصادي وتعدّد الهياكل الفنية والأطر المؤسسية للإحاطة وكذلك الفرص الاستثمارية المتعلقة بانفتاح الاقتصاد الوطني على الأسواق الكبرى الأوروبية والإفريقية والعربية هذا إلى جانب ضرورة تحسين مناخ الأعمال في عديد المجالات كالمسائل الإجرائية والربط بالشبكات (ماء، تطهير وكهرباء) ومقاومة الفساد بكل أشكاله.

ومن هذا المنطلق، تتركز أولويات المرحلة القادمة لسياسة الاستثمار على اعتماد الإصلاحات والتدابير اللازمة لتحسين مناخ الأعمال وللاستثمارات نسق الاستثمار الخاص وتسهيل إنجازها ومساندة تطوّره مع استهداف النهوض بالمشاريع التي تحقّق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والدامجة والتي تساهم في المحافظة على البيئة. كما تتركز أيضا على تطوير الإطار القانوني لمنظومة استثمارية ذكية بكل أبعادها (الحوافز، المنح، الحوكمة، ...) وعلى الرفع من جاذبية تونس للاستثمار الخارجي.

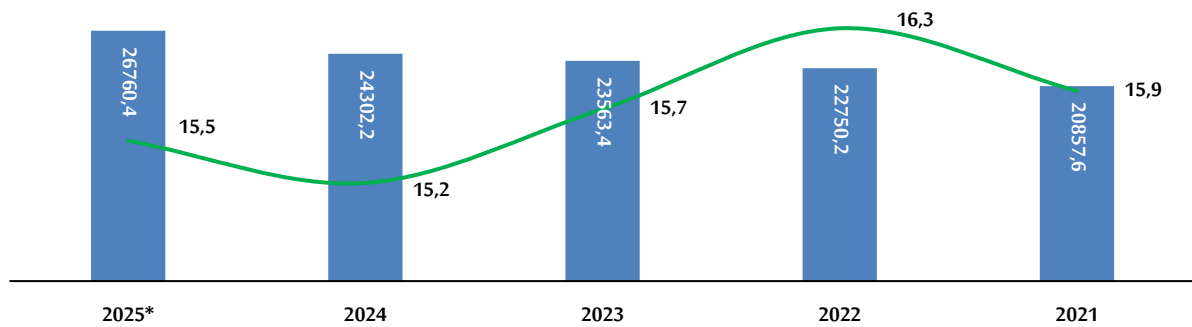
ولتجسيم هذه الأولويات والأهداف تشمل سياسة الاستثمار المرسومة لفترة مخطط التنمية 2026-2030 المحاور الرئيسية التالية:

- تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- تطوير منظومة الإحاطة بالاستثمار.
- تطوير القطاعات الواعدة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والنهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي
- استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنويع مصادرها ومجالاتها.

أ. أهم نتائج الفترة 2021-2025

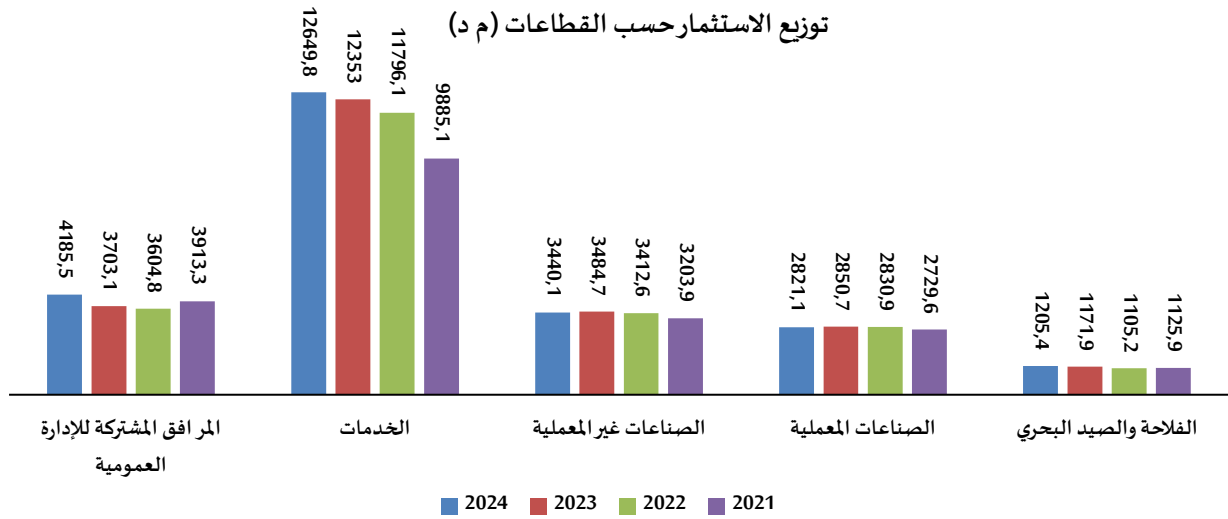
شهد الاستثمار في تونس خلال الفترة 2021-2025 استقراراً نسبياً وسجّل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي نسقاً تصاعدياً، حيث تطور بمعدل 7.2 % ليبلغ 26760.4 م د خلال سنة 2025، مقابل بقاء نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في مستويات متواضعة، 15.5% خلال سنة 2025، مقارنة بالاقتصادات الصاعدة. ويبرز هذا التباين أنّ المجهود الاستثماري في تونس لا يزال أقل من المستويات المأمولة.

حجم الاستثمار الجملي والنسبة من الناتج



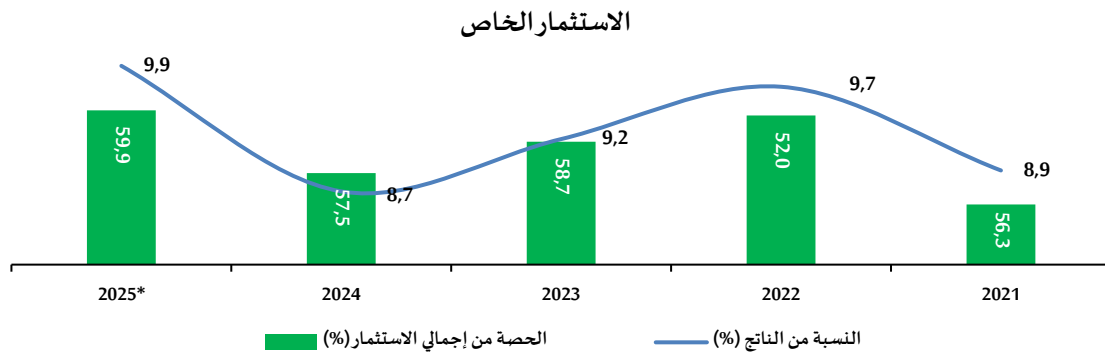
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط
* متنبّأ

كما تبرز المؤشرات المتعلقة بالمجهود الاستثماري وجود تباين ملحوظا على مستوى التوزيع القطاعي حيث ارتكزت نسبة هامة من الاستثمارات في قطاع الخدمات والصناعات غير المعملية مقابل ضعف الاستثمارات في قطاعي الصناعات المعملية والفلاحة.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

واتسم نسق الاستثمار الخاص (الرسم البياني الموالي) بعدم الاستقرار نتيجة تداخل عدة عوامل هيكلية ووظيفية على غرار صعوبة النفاذ إلى التمويل وتعدد الإجراءات الإدارية الموجهة للمستثمرين، مما أثر على ديناميكية الاستثمار الخاص وأدى إلى تراجع مساهمته في الدورة الاقتصادية رغم الإصلاحات التي تم اعتمادها.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ورغم الدور المركزي الذي يضطلع به الاستثمار الخاص في دفع الاقتصاد التونسي، إلا أن المؤشرات الكمية خلال الفترة 2021-2025 تعكس أداءً متواضعاً حيث سجلت الاستثمارات الخاصة مستويات دون المتوقع مقارنة بحاجيات الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الشاملة، إذ لم تتجاوز في المتوسط نسبة 9.2% من الناتج. وقد تركزت المشاريع المنجزة على قطاعات الصناعة المعملية والتجارة والخدمات، في حين ظلت مساهمتها محدودة في قطاعات الفلاحة والطاقت المتجددة والاقتصاد الرقمي. ويظهر التوزيع الجغرافي للاستثمار الخاص تفاوتاً كبيراً بين الجهات، حيث استأثرت المناطق الساحلية بنسبة تتجاوز 75% من الاستثمارات، مقابل نقص المشاريع الاستثمارية في المناطق الداخلية.

وعرفت منظومة الاستثمار خلال الفترة 2021-2025 إرساء جملة من الإصلاحات والتدابير التشريعية والترتيبية والتشجيعات والتي أدرجت خاصة ضمن الاستراتيجية الوطنية لمناخ الأعمال 2023-2025 والمرسوم 68 لسنة 2022 وأحكام قوانين المالية وقد شملت بالخصوص إرساء عديد التسهيلات وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها وحذف قسط من التراخيص ومراجعة كراسات الشروط لعدد الأنشطة الاقتصادية. ورغم التحسينات المعتمدة لا تزال منظومة الاستثمار تواجه عديد الصعوبات المرتبطة عديد المقومات مناخ

الأعمال لاسيما منها تواصل تعقد الإجراءات الإدارية وترتيب الصرف والجباية وضعف الرقمنة وصعوبات نفاذ الباعثين للتمويل والعقار ونقص المساندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

1. مناخ الأعمال

مثل اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2021-2025 أحد أبرز برامج إصلاح منظومة الاستثمار، إذ أُقرت كإطار مرجعي يهدف إلى إزالة العوائق الإجرائية التي تعترض المستثمرين. وقد تم إعدادها وفق مقاربة تشاركية من خلال حوارات بين القطاعين العام والخاص شملت مختلف محاور مناخ الأعمال عبر كامل دورة حياة المؤسسة، انطلاقاً من إجراءات إحداث الشركات مروراً بمراحل النشاط والتوسع وصولاً إلى إعادة الهيكلة أو الخروج المنظم من السوق.

وتضمنت الاستراتيجية 185 إجراءً موزعة على 12 محوراً ركزت أساساً على تحديث الإطار القانوني والترتيبي وتبسيط المسارات الإدارية وإقرار جملة من برامج الرقمنة لتطوير الخدمات العمومية الموجهة للمستثمرين إضافة إلى رفع القيود على ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتيسير النفاذ إلى السوق بما يدعم اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية.

وخلال الفترة الخماسية نفسها، تم اعتماد نحو 80 إصلاحاً مما أسهم في تحسن ملموس لبعض مؤشرات بيئة الأعمال، لا سيما تبسيط إجراءات إحداث الشركات ورقمنة جملة من الخدمات الإدارية وتحسين مسارات النفاذ إلى السوق بحذف جملة من التراخيص غير أنّ الأثر الفعلي لهذه الإصلاحات بقي محدوداً نظراً لعدد العوامل والتي من أبرزها ضعف التنسيق بين الهياكل المكلفة بتنفيذ الإصلاحات وتأخر صدور النصوص التطبيقية وغياب آليات متابعتها وتقييمها. ومن أبرز هذه الإصلاحات التي أسهمت في تحسين مناخ الأعمال:

- إصدار المرسوم عدد 68 لسنة 2022 والذي عزز آليات تسريع إنجاز المشاريع وتحسين حوكمة تنفيذها
- إصدار الأمر عدد 182 لسنة 2024 المنقح للأمر عدد 389 لسنة 2017 بهدف تبسيط إجراءات منح الامتيازات المسندة في إطار قانون الاستثمار.
- إصدار الأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022 والذي مكن من حذف 25 ترخيصاً في قطاعات اقتصادية متعددة على غرار نشاط صناعة الإسمنت والجير ووحدات التكسير والغربلة والإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة وهو ما ساهم في تخفيف القيود على بعث المشاريع وتقليص الأجل.
- إطلاق بوابة "النفاذ إلى السوق" والتي تضم جميع البيانات المتعلقة بالتراخيص وكراسات شروط ممارسة الأنشطة الاقتصادية.
- تقليص آجال بعث المؤسسات إلى 48 ساعة والانطلاق في إرساء المنصة الوطنية للمستثمر.
- رقمنة أكثر من 75% من الإجراءات الديوانية والمينائية.
- تطوير المنصة الرقمية للعمليات العقارية للوكالة الوطنية للملكية العقارية.
- رقمنة مسار الحصول على رخص البناء من خلال إطلاق بوابة "تعمير" في تجربة نموذجية ببلدية تونس
- تعزيز الأموال الذاتية للمؤسسات وإعادة تقييم أصولها الثابتة دون فرض ضريبة على القيمة الزائدة الناتجة عن هذه العملية أو عن التفويت في الأصول المعاد تقييمها مما ساهم في تحسين هيكلها المالي وزيادة قدرتها على الاستثمار والتوسع.
- توسيع نطاق الاستفادة من آليات زيادة رأس المال لتشمل المداخل والأرباح المكتتبة والمعاد استثمارها في منحة الإصدار خاصة في مجالات الفلاحة والصيد البحري ومشاريع المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية والقطاعات المجددة إلى جانب المشاريع في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري مما ساهم في توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاستراتيجية وتحقيق أثر تنموي مستدام.
- تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض الاستثمار ومعدل الفائدة في السوق النقدية بحدود ثلاث نقاط لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة مما عزز من قدرتها على الاستثمار وتوسيع أنشطتها الاقتصادية.
- تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا لفتح آفاق أوسع للمؤسسات التونسية المصدرة مع الدول المعنية.
- توسيع نطاق تطبيق آلية التعامل الاقتصادي المعتمد بغرض تحسين تنافسية المؤسسات المصدرة،

وأُسهمت هذه الإصلاحات في تبسيط بعض الإجراءات الإدارية وتقليص آجال إسداؤها غير أنّ ضعف الترابط البيئي للمنظومات الرقمية الخاصة بالهياكل العمومية المتدخلة في مسار المستثمر حدّ من نجاعة هذه الإصلاحات وأخّر التحول الرقمي لمنظومة الاستثمار وهو ما يستوجب استكمال برامج الرقمنة وتسريع وتيرتها. كما شكل تدهور البنية التحتية اللوجستية وارتفاع كلفة المعاملات التجارية عبر الحدود من أبرز العوائق التي تحول دون النفاذ الأمثل إلى الأسواق الخارجية وتعزيز تنافسية الصادرات التونسية.

وفي هذا السياق، أظهر تقييم مناخ الأعمال في تونس الوارد في تقرير البنك الدولي حول جاهزية الأعمال "B-Ready" لسنة 2024 أنّ أداء منظومة الاستثمار يتّسم بتفاوت ملحوظ بين المجالات العشرة التي شملها التقييم بما يعكس استمرار عدد من النقائص في بيئة الأعمال رغم توفر قاعدة تشريعية وتنظيمية هامة يمكن تميمها وتفعيلها في إطار سياسة عمومية للاستثمار أكثر نجاعة وشمولية.

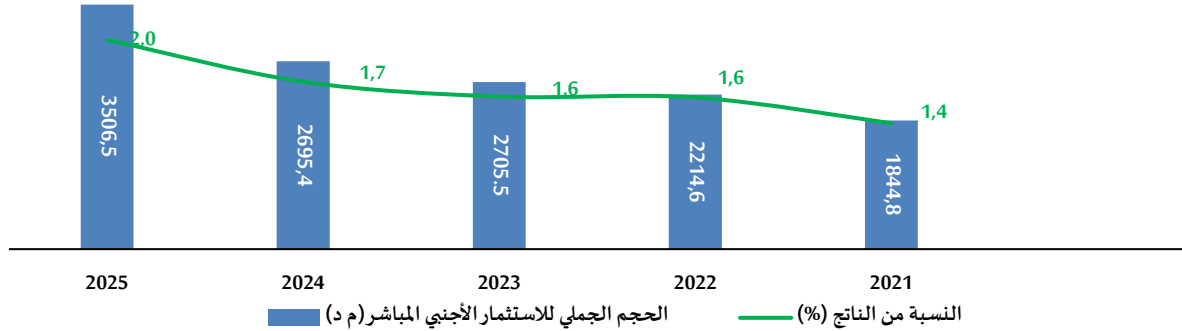
نتائج تقييم مناخ الأعمال في تونس ضمن تقرير جاهزية الأعمال للبنك الدولي بعنوان سنة 2025		
المؤشر	معدل تونس	المعدل العالمي
بعث المشروع (التكوين القانوني والمستفيد الحقيقي)	87	77
موقع المشروع (رخص البناء والإجراءات العقارية)	49.2	86
خدمات الربط بالشبكات العمومية (الكهرباء والغاز، الماء الصالح للشرب، شبكة الصرف الصحي، الربط بالإنترنت)	72.2	72
التشغيلية وقوانين الشغل	53.5	62
الخدمات المالية	51.6	76
التجارة عبر الحدود واللوجستيك	52.9	86
الضرائب والجبائية	46.7	64
تسوية النزاعات التجارية	34.3	84
المنافسة والنفاذ إلى السوق	42.4	88
تسوية حالات الإفلاس	36.5	82

وتُظهر نتائج تقرير جاهزية الأعمال لسنة 2024 أنّ من أبرز تحدّيات مناخ الأعمال في تونس يكمن في الفجوة بين إطار قانوني يستجيب للمعايير الدولية والممارسات الفضلى في مجال الاستثمار من جهة، وضعف التطبيق الفعلي ونجاعة الخدمات العمومية من جهة أخرى، بما يكشف عن نقائص هيكلية في منظومة الاستثمار في مختلف مراحل دورة حياة المؤسسة. كما تؤكد نتائج التقرير على ضرورة معالجة الإشكاليات المرتبطة بإجراءات الإدارية ووجوب تحسين الخدمات الإدارية المسداة للمستثمرين إلى جانب أهمية تسريع مسار رقمنة الخدمات وتربطها مع الحرص على تبسيطها بما من شأنه إرساء مناخ أعمال أكثر شفافية وجاذبية ودعم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي المستدام.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسقا تصاعدياً منذ سنة 2021 لترتفع من 1844.8 م د إلى حدود 3506.5 م د في سنة 2025 وهو ما يعكس استعادة تدريجية لجاذبية الاقتصاد الوطني بفضل جهود الترويج للموقع الاستثماري التونسي في استقطاب الاستثمارات ذات الطاقة التشغيلية العالية لا سيّما في القطاعات الصناعية والخدماتية. كما مكّنت الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية التي أبرمتها تونس من توسيع آفاق النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعزيز اندماج المؤسسات التونسية في سلاسل القيمة العالمية وتوزع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس بين قطاع الصناعات المعملية بنسبة ناهزت 58% وقطاع الخدمات بنحو 33% والسياحة بحوالي 7,5% فيما لم يتجاوز قطاع الفلاحة نسبة 1,5%. كما بلغ عدد المؤسسات ذات المساهمة الأجنبية في تونس أكثر من 4010 مؤسسة توفر نحو 470,000 موطن شغل .

تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنسبة من الناتج



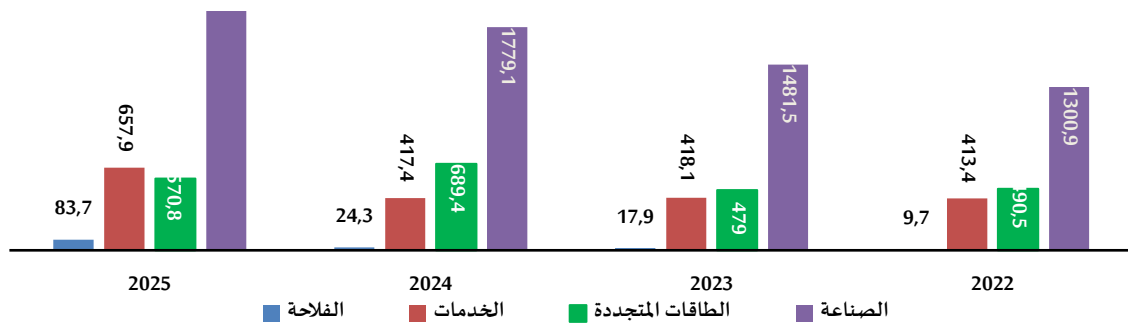
المصدر: وزارة الإقتصاد والتخطيط

وتميزت الفترة 2025-2021 بإنجاز 921 عملية استثمار أجنبي مباشر، دون اعتبار قطاع الطاقة، استحوذت مشاريع التوسعة على 88% منها بما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب وتوجههم نحو توسيع نشاطهم في تونس. كما سجلت الاستثمارات الأجنبية المخصصة للمشاريع الجديدة تطوراً تدريجياً إذ بلغت 356,6 م د سنة 2025 محققة زيادة بـ 46,4% مقارنة بسنة 2024.

وساهمت الدورة الحادية والعشرين لمنتدى تونس للاستثمار (جوان 2024) في إبراز فرص الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتعزيز الشراكة التونسية الأوروبية إضافة إلى توقيع عدد من مذكرات التفاهم وإطلاق مبادرات تعاون جديدة. وسجلت التظاهرة مشاركة 1059 ممثلاً عن مؤسسات تونسية وأجنبية وبنوك من بينهم 250 مشاركاً أجنبياً بما يعكس البعد الدولي للمنتدى.

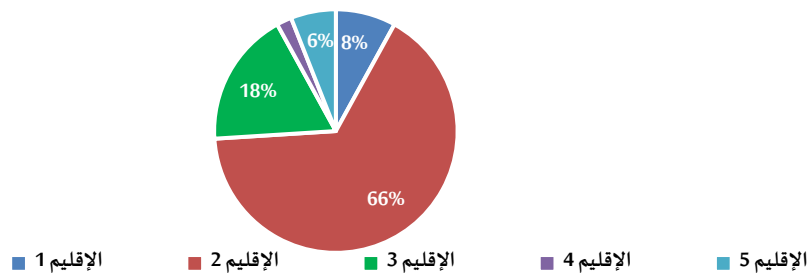
وبخصوص التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، استمر قطاع الصناعة المعملية في لعب دور القاطرة الأساسية للاستثمار الأجنبي، مستقطباً نحو 2194,1 م د أي ما يعادل 62,6%، مع تركيز خاص على الصناعات الكهربائية والميكانيكية والإلكترونية والنسيجية، كما شهد القطاع الفلاحي انتعاشاً ملحوظاً مسجلاً 83,7 م د بنسبة نمو قدرت بـ 244,7%.

حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات (م د)



المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

توزيع مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الأقاليم

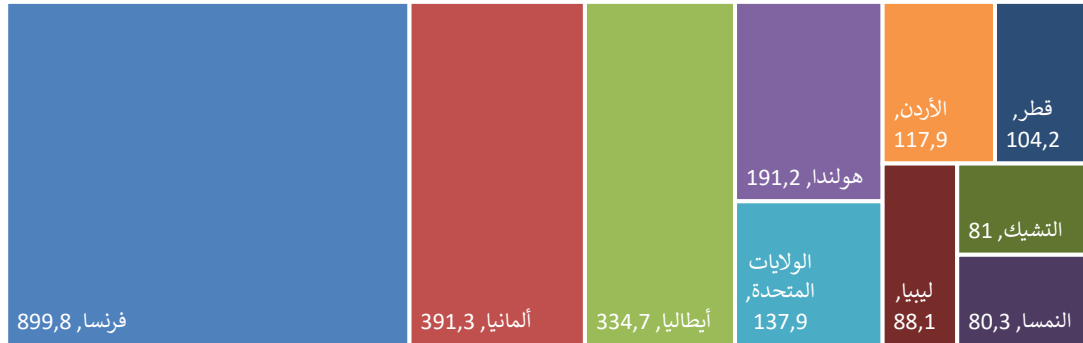


المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

وتتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس على الأقاليم الخمسة بنسب متفاوتة حيث تركزت ثلثي الاستثمارات في الإقليم الثاني. بما يؤكد الحاجة إلى تعزيز جاذبية المناطق الأقل استقطاباً للاستثمار بغرض تحقيق تنمية شاملة بين مختلف الجهات. وفيما يتعلق بتنوع مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس تبقى دول أوروبا الغربية الشريك الرئيسي مع توجه استثماراتها أساساً نحو القطاع الصناعي. كما لعبت دول الخليج العربي دوراً بارزاً في الاستثمار بقطاع الخدمات، فيما ظهرت خلال السنوات الأخيرة مصادر جديدة للاستثمار من دول شرق آسيا، بما يعكس تنامي تنوع الشركاء الأجانب وتوسع قاعدة العلاقات الاستثمارية لتونس.

ترتيب أول 10 دول مستثمرة في تونس (م د)

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي



ورغم ما تحقق من مكاسب، تواجه منظومة الاستثمار جملة من التحديات التي تحدّ من قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي مقدّمها ضعف البنية التحتية خاصة في بعض الجهات وتعدد الإجراءات الإدارية وغياب الترابط البيئي للهيكل المتدخل مما أدى إلى طول أجال دراسة ومعالجة ملفات المستثمرين الأجانب هذا إلى جانب القيود المرتبطة بتراتب الصراف وصعوبة النفاذ إلى العقارات الصناعية المهيأة.

كما تفتقر المنظومة لعلامة وطنية موحدة للترويج للاستثمار (Brand pays) وضعف مقاربات التسويق الاستثماري القائمة على إبراز المزايا التفاضلية لتونس في سلاسل القيمة العالمية (Investment Storytelling).

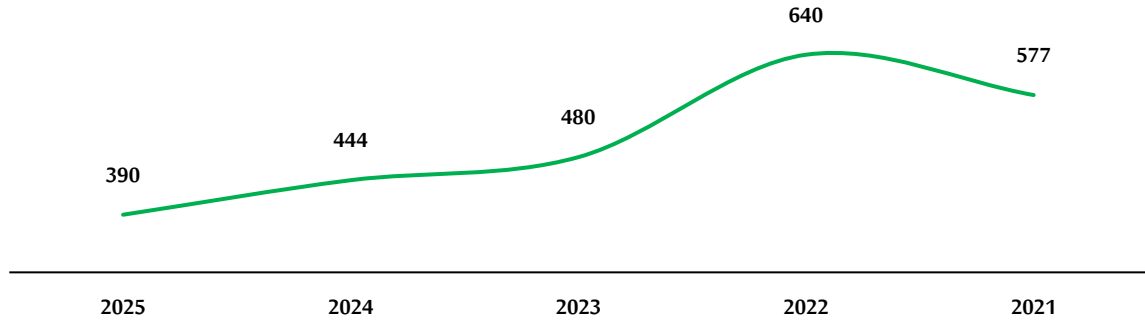
3. الاستثمار الخاص الفلاحي

انطلاقاً من أهمية النهوض بالاستثمار في القطاع الفلاحي تم خلال الفترة 2021-2025 اعتماد جملة من الإصلاحات لتيسير بعث المشاريع الفلاحية وشملت بالخصوص النفاذ إلى التمويل إضافة إلى إطلاق برامج دعم للاستثمار الأخضر وإقرار جملة من الإجراءات في إطار قوانين المالية تمثلت أساساً في إعفاءات جبائية للاستثمارات الفلاحية وتخفيض في المعاليم الديوانية على التجهيزات والمعدات الفلاحية.

كما تم دعم تمويل المشاريع خاصة لفائدة صغار الفلاحين بما في ذلك معالجة إشكالية المديونية للعديد منهم وتفعيل صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وتوفير خطوط تمويل لفائدة المستثمرين في القطاع الفلاحي بما في ذلك الشركات الأهلية.

وفي نفس الفترة تمّ تسجيل تراجع ملحوظ للاستثمارات الفلاحية المصادق عليها للحصول على امتيازات الدولة لتبلغ 390 م د سنة 2025 مقابل 577 م د سنة 2021 وذلك نتيجة للصعوبات المرتبطة خاصة بالعوامل المناخية.

الاستثمار الخاص الفلاحي (م د)



المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي

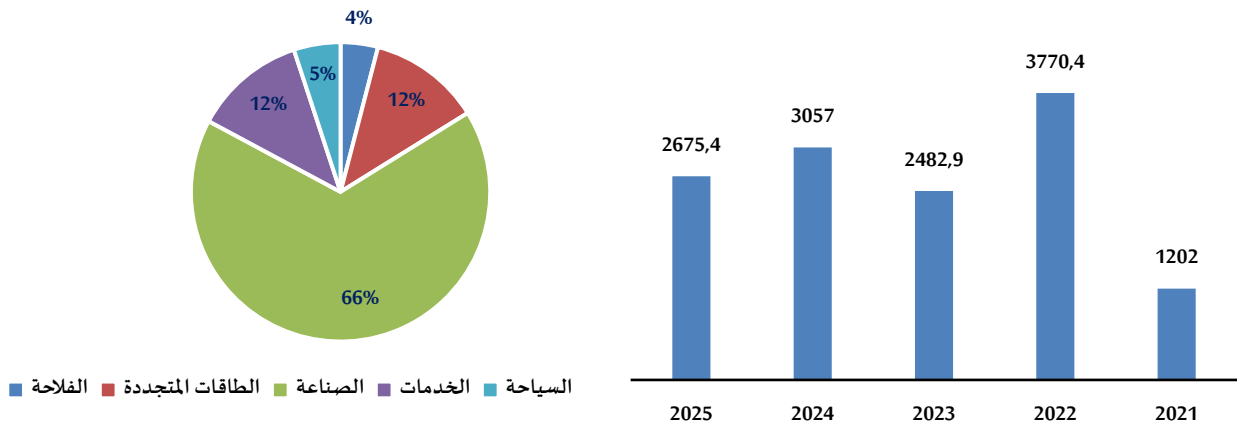
4. المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تتوزع المشاريع الكبرى الخاصة بين المشاريع التي أبرمت في شأنها اتفاقيات والمشاريع ذات الأهمية الوطنية، إضافة إلى مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد سجلت الفترة 2021-2025 تقدم تنفيذ الاتفاقيات استثمارية، حيث تمت المصادقة النهائية على مثال الهيئة التفصيلي المنقح لمشروع المدن الرياضية العالمية والجداول الزمنية المصاحبة له وتمّ الانطلاق في انجاز الدراسات الفنية النهائية للبنية التحتية للمشروع. وتسوية الاشكال العقاري لمشروع المنتجع الصحراوي بتوزر وتعهّدت الهيئة التونسية للاستثمار بـ 120 مشروعا ذو أهمية وطنية موزعة بين مراحل الدراسة والتصريح بالاستثمار والتراخيص ومرحلة إسناد الامتيازات. وقد شملت هذه المشاريع قطاعات الفلاحة والصناعة والطاقات المتجددة والسياحة إضافة إلى قطاع الخدمات.

وبخصوص مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فقد تولّت الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تأمين المتابعة والمرافقة لمجموعة من المشاريع المبرمجة في صيغة لزمات أو عقود شراكة بالإضافة إلى مشاريع الشراكة المؤسسية على غرار منشآت التطهير والنقل ومعالجة النفايات.

المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصريح بها (قيمة الاستثمار بحساب م د/ التوزيع القطاعي %)

المصدر: الهيئة التونسية للاستثمار



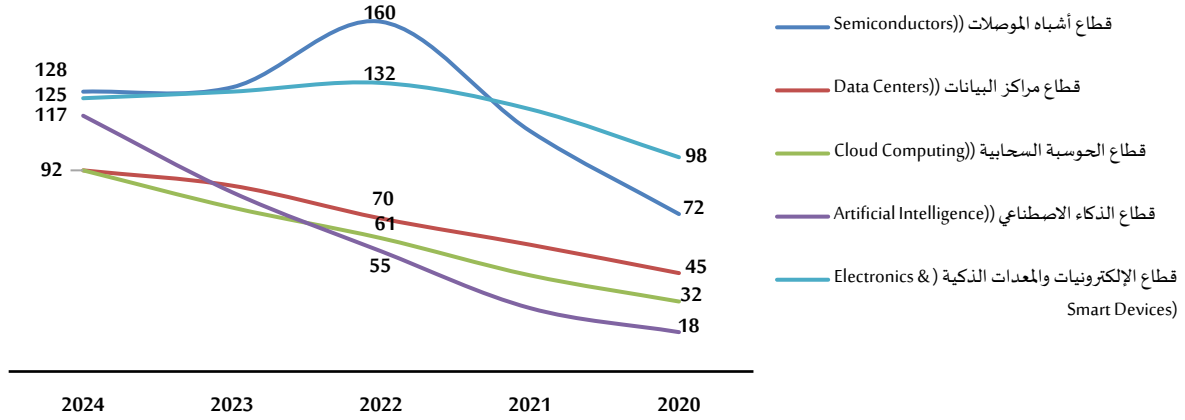
II. استشراف التحوّلات والتطورات المستقبلية المرتبطة بسياسة الاستثمار

يعرف الاستثمار العالمي تحوّلًا نوعيًا يعكس انتقال الاقتصاد نحو نماذج أكثر اعتمادا على التكنولوجيا والابتكار. فقد أصبحت القطاعات الرقمية تمثل المحرك الأساسي لتوجيه رؤوس الأموال، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات في هذه القطاعات بشكل غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة. ويرجع هذا التوجه إلى تغيّر أولويات رأس المال العالمي الذي أصبح يبحث عن المرونة التشغيلية وسرعة تحقيق

العائد والقدرة على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة. في المقابل تم تسجيل تراجع نسبي في جاذبية القطاعات التقليدية على غرار البنية الأساسية والصناعات الاستخراجية.

قيمة الإستثمارات العالمية (بالمليار دولار) خلال الفترة 2024-2020

المصدر: تقرير الأمم المتحدة حول الاستثمار لسنة 2025

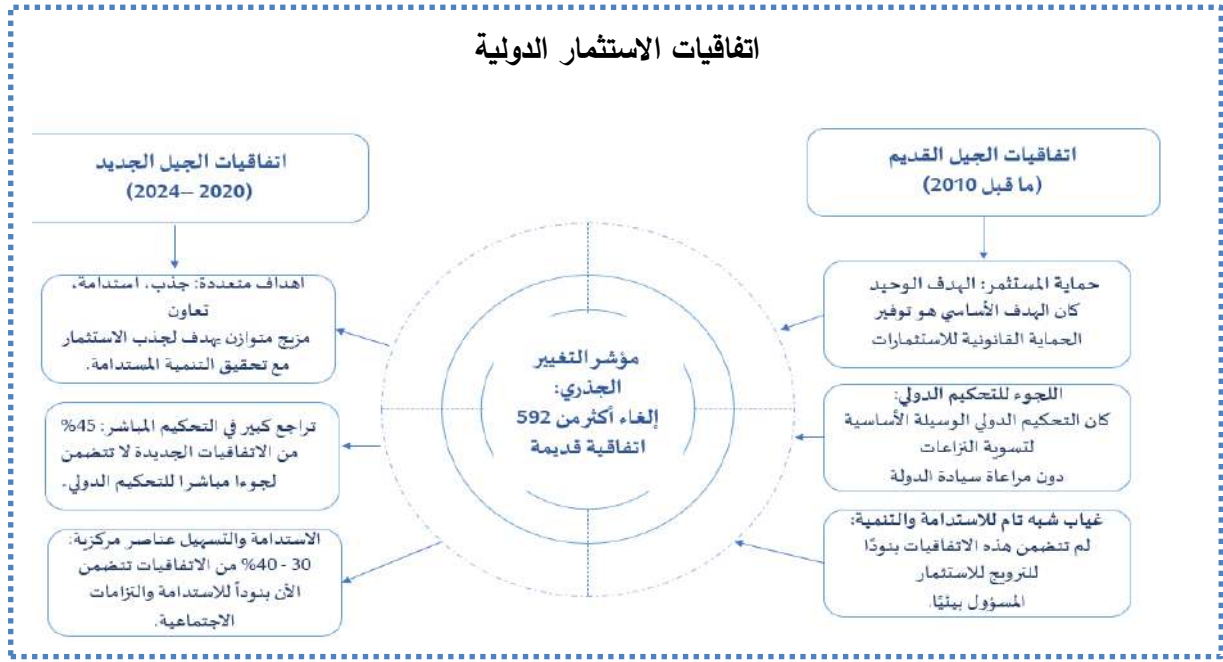


وفي هذا السياق يبرز قطاع أشباه الموصلات كأحد أهم هذه التحولات، إذ شهد قفزة غير مسبوقة جعلته محور التنافس التكنولوجي بين كبرى الدول المصنعة وذلك بالنظر إلى دوره المركزي في صناعة السيارات الكهربائية والروبوتات. وهو ما دفع عديد الدول إلى إعادة توطيق هذه الصناعات داخل حدودها لضمان أمنها التكنولوجي وإعادة رسم خريطة سلاسل الإمداد العالمية. ولا يزال قطاع الطاقة المتجددة رغم تراجع حجم استثماراته على المستوى الدولي يعدّ قطاعاً واعداً على المدى المتوسط خصوصاً مع تزايد الطلب على حلول مستدامة للطاقة.

ويشهد قطاع الخدمات بدوره تحولاً لافتاً خاصة في المجالات المالية والتأمين والتجارة الإلكترونية حيث بدأت التكنولوجيا تفرض نسقاً جديداً للخدمات عبر الرقمنة والذكاء الاصطناعي. وفي المقابل تراجع الاستثمار في اللوجستيات والنقل البحري نتيجة الاضطرابات التي عرفتها سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الطاقة ويبدو واضحاً أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو نموذج جديد يقوم على الدمج بين الخدمات والتكنولوجيا وهو ما يسهم تدريجياً في إعادة تشكيل توزيع القيمة المضافة عبر الدول والقطاعات.

ويعرف القطاع الفلاحي تحولات عميقة في طرق الإنتاج وسلاسل التوريد نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل والتغيرات المناخية حيث اتجهت الاستثمارات نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وتوظيف أنظمة الري الذكية والاعتماد على الفلاحة الذكية والطائرات المسيّرة، مما يعكس انتقال الاستثمار الدولي من الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة القائمة على البحث العلمي والتجديد التكنولوجي.

وإضافة لهذه التحولات القطاعية التي تعيد رسم أولويات الاستثمار العالمي، شهدت تشريعات الاستثمار تطوراً في اتجاه استقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية وإرساء علاقة شراكة متوازنة بين المستثمرين والدولة وتوفير آليات فعالة لتسوية النزاعات إلى جانب تحديث اتفاقيات الاستثمار الدولية.



III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية لسياسة الاستثمار

تهدف سياسة الاستثمار للفترة 2026-2030 إلى الرفع التدريجي في نسبة الاستثمار لتبلغ حوالي 20% من الناتج في أفق سنة 2030 مقابل 15,3% في سنة 2025 مع استقطاب استثمارات أجنبية مسؤولة بقيمة قدرها 6 مليار دينار بحلول 2030.

وسيتسنى تجسيم هذه الأهداف بفضل إرساء إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال إلى جانب العمل على المراجعة الشاملة للمنظومة القانونية للاستثمار مع موقّ سنة 2026 بما يضمن الاستقرار التشريعي وتوجيه الحوافز نحو الأولويات الوطنية للتنمية مع تطوير الهيكلة المؤسسية للاستثمار علاوة عن إرساء مسار استثماري أكثر شفافية ونجاعة من خلال تعميم الرقمنة على كامل مسار المستثمر بهدف بلوغ نسبة 100% من رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمرين في أفق سنة 2030

وفي الإطار ذاته، تستهدف سياسة الاستثمار إلى مراجعة حوالي 50% من الاتفاقيات الدولية للاستثمار مع موقّ سنة 2030 وفق مقاربة تراعي الأولويات الوطنية وتنسجم مع التوجهات الاقتصادية الجديدة. كما سيتم العمل على تسريع نسق تنفيذ المشاريع الكبرى وتوجيهها نحو مناطق التنمية الجهوية وتعزيز خلق مواطن الشغل والاندماج القطاعي وقدرات التصدير.

IV. مضمون سياسة الاستثمار للفترة 2026-2030

ستركز سياسة الاستثمار خلال الفترة 2026-2030 على الإسهام في إرساء منوال اقتصادي ينسجم مع الأولويات والأهداف الوطنية حيث ستركز الجهود على المحاور الرئيسية التالية:

1. تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

1.1 تحسين مناخ الأعمال

يُعدّ تحسين مناخ الاستثمار أحد ركائز سياسة الاستثمار باعتباره أداة لتحقيق النموّ الشامل ويمكن من إضفاء حركية على النسيج الاقتصادي. ولتكريس هذه الأهداف وإرساء مناخ أعمال محفز سيتم التركيز على 3 ثلاثة محاور كبرى تتمثل في التحول الرقمي لتحسين نجاعة منظومة الاستثمار وإصلاح المنظومة اللوجستية والتجارة عبر الحدود وإصلاح المنظومة العقارية وتوفير رصيد عقاري موجّه للاستثمار.

التحول الرقمي لتحسين نجاعة منظومة الاستثمار

يشكل التحول الرقمي المكوّن الأساسي للمقاربة الجديدة لمنظومة الاستثمار باعتباره الآلية الأكثر نجاعة لرفع كفاءة الإدارة وتوحيد المسارات الإجرائية. وتنبني المقاربة الرقمية للخماسية القادمة على استكمال بناء بوابة وطنية موحدة لجميع الخدمات الموجهة للمستثمر. ويرتكز هذا التمشي على رقمنة تدريجية لكامل أحداث حياة المؤسسة تستكمل جميع مراحلها في أفق 2030 لتشمل عمليات التصريح بالاستثمار والتكوين القانوني للشركات والحصول على التراخيص والربط بالشبكات العمومية واستخلاص المعاليم والأداءات والتصرف في العرائض ومتابعة النزاعات التجارية إلى غيرها من الخدمات الإدارية.

ومن المتوقع أن يساهم هذا التحول في تقليص آجال التكوين القانوني للمؤسسات (24 ساعة كحد أقصى حسب المعايير الدولية)، كما سيساعد على توفير قاعدة بيانات اقتصادية محيّنة تسمح برصد ديناميكية الاستثمار واتخاذ قرارات مبنية على المعطيات، بما يدعم التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ المتناسق بين الهياكل الإدارية.

وفي نفس السياق سيمكن من تطوير منصة الخدمات الإدارية الخاصة بوزارة العدل من تقليص آجال التقاضي للقضايا التجارية من خلال اعتماد الامضاء والدفع الإلكتروني والوثائق الرقمية الموثوقة بالإضافة إلى تعميم العمل بالمحاكمات عن بعد.

إصلاح المنظومة اللوجستية والتجارة عبر الحدود

يستدعي استقطاب المشاريع الاستثمارية بالخصوص على تطوير شامل للمنظومة اللوجستية والتجارية عبر وضع أسس منظومة لوجستية ذكية تدعم القطاعات المصدرة وشبكات لوجستية مترابطة تقلّص الفوارق بين الجهات وتسهّل حركة السلع والخدمات. كما سيتم اعتماد حلول رقمية موحدة تمكّن من تسريع الإجراءات الديوانية والمينائية إضافة إلى إعادة تنظيم مسارات العبور لتحسين أداء الموانئ التجارية والمطارات والمعابر الحدودية البرية وذلك من خلال خاصّة:

- إطلاق أشغال ميناء المياه العميقة بالنفيضة.
- تعصير ميناء رادس من خلال إطلاق أشغال بناء الرصيفين 8 و9
- توسعة مطار تونس- قرطاج
- استكمال أشغال تهيئة المعبرين الحدوديين بكلّ من ملولة وبوشبكة
- توسعة طاقة استيعاب المعبر الحدودي برأس جدير.

وسيسهم هذا التحول في تقليص آجال المعاملات التجارية الخارجية والاقتراب من المعدلات الدولية في مجال نجاعة اللوجيستية (بلوغ 3.8 في أفق 2030 في مؤشر النجاعة اللوجستية الذي يصدره البنك الدولي) وتعزيز قدرة المؤسسات على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية فضلا عن تيسير نفاذها إلى أسواق جديدة خاصة السوق الإفريقية والارتفاع بالحواجز المضمنة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا.

إصلاح المنظومة العقارية وتوفير رصيد عقاري موجه للاستثمار

يهدف هذا الإصلاح إلى توفير عرض عقاري يدعم الاستثمارات الكبرى والمتوسطة باعتبارها قاطرة لخلق بيئة استثمارية تمكّن من استقطاب مشاريع ذات قدرة إنتاجية وتشغيلية عالية تساهم في دفع التنمية وذلك حسب الميزات التفاضلية والمدخرات العقارية لكل إقليم.

كما سيتم العمل على رقمنة الخدمات العقارية وربطها بمنظومات الاستثمار والتهيئة العمرانية إضافة إلى تطوير بوابة رقمية مع نهاية سنة 2027 تتضمن كافة المعطيات المتعلقة بالأراضي والمحلات المخصصة للاستثمار وتسريع المصادقة على أمثلة التهيئة الترابية وتسوية الوضعيات العقارية مع إحداث مناطق صناعية متخصصة. وفي نفس الغرض ينتظر تطوير منظومة القضاء العقاري من خلال رقمنة التنفيذ واعتماد الترابط البيئي بين السجل العدلي والقباضات المالية والديوان الوطني للملكية العقارية.

إصلاحات وإجراءات مصاحبة

تشمل الإجراءات المصاحبة تيسير تنفيذ النفاذ إلى السوق وذلك عبر مواصلة تحرير المبادرة الفردية والجماعية تجسيدا لمبدأ حرية الاستثمار من خلال استكمال حذف التراخيص واستحداث نسق مراجعة كراسات شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية الجاري بها العمل في اتجاه تبسيط الشروط الفنية ورقمنة مسار سحبها وإداعها بما يُعزّز الشفافية.

كما سيتم العمل على تطوير منظومة الصفقات العمومية بغرض تعزيز الشفافية والنجاعة، إلى جانب بناء قدرات وطنية في مجال الشراء العمومي. أما في إطار دفع التشغيلية وملاءمة منظومات التكوين مع حاجيات النسيج الاقتصادي، إرساء شراكات استراتيجية بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات ومراكز التكوين المهني لتعزيز التكامل بينها واثمين نتائج البحث العلمي، وتسريع نقل المعارف والمهارات بما يستجيب للمتطلبات الفنية والتكنولوجية للمؤسسات.

ولتيسير الحصول على تراخيص البناء سيتم تعميم منصة «تعمير» في أفق سنة 2028، إلى جانب إطلاق خدمات الخلاص الإلكتروني عبر «فضاء المواطن 2.0»، بما يُسهّم في تقليص الأجل وتعزيز الشفافية.

2.1 الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2030-2026

تهدف الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2030-2026 إلى تعزيز مساهمة هذه الفئة من المؤسسات في التنمية وإحداث مواطن الشغل اللائقة وحثها على الانخراط في مسار الابتكار والتجديد. وترتكز على ستة محاور رئيسية تتمثل في:

- تحديث المنظومة المؤسسية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يعزّز النجاعة ويكرّس الشمول.
- تسهيل النفاذ إلى التمويل لدعم الاستثمار ودفع النمو.
- مزيد انفتاح الاقتصاد وضمان نفاذ شامل إلى الأسواق والفرص.
- تحفيز التجديد والتحول الرقمي للنهوض بالنسيج الاقتصادي.
- تسريع التحول البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يعزّز ديمومتها وقدرتها على الصمود
- المساندة على تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2. تطوير منظومة الإحاطة بالاستثمار:

يهدف تطوير منظومة الإحاطة بالاستثمار على المستويين القانوني والمؤسسي إلى إرساء إطار متكامل يعزّز ثقة المستثمرين ويضمن جودة الخدمات المسداة لهم فضلا عن توجيه الاستثمار حسب الأولويات والأهداف التنموية. وستشمل الإصلاحات المبرمجة خلال فترة المخطط بالخصوص المحاور التالية:

1.2 الإطار القانوني والترتيبي

تستند مراجعة الإطار القانوني للاستثمار إلى رؤية استراتيجية لبناء اقتصاد تنافسي ومستدام وفي هذا الإطار سيتم خلال سنة 2026 ضبط قائمة القطاعات والأنشطة ذات الأولوية اعتمادا على مؤشرات موضوعية لقياس النجاعة والأثر الاقتصادي والاجتماعي وتوجيه منظومة الحوافز نحو دعم الاستثمار المنتج وخلق مواطن الشغل وتحقيق التوازن بين الجهات والأقاليم. كما سيتم اعتماد الميزات التفاضلية للأقاليم إلى جانب الحاجيات التنموية الخاصة بالجهات لتوجيه وترشيد منظومة الحوافز والرفع من مردوديتها، خاصة في مجال التنمية الجهوية، مع تعزيز اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة والمنظومات العنقودية.

كما سيتم مراجعة وتحسين الاتفاقيات الدولية للاستثمار بالإعتماد على النموذج التونسي الجديد للاتفاقيات الدولية للاستثمار في تحديد توجهات منسجمة مع أحكام الدستور والتشريعات الوطنية الحديثة بما يعكس خصوصيات الاقتصاد التونسي وأولوياته التنموية. وسيتم في الغرض تقييم مختلف الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف السارية، قصد تحديد المخاطر القانونية والالتزامات غير المتوازنة التي قد تُقيّد القدرة التنظيمية للدولة. والتنسيق مع التفاوض في بعض الاتفاقيات القائمة بهدف إعادة توازنها وتكريس الحق السيادي للدولة في التنظيم والحدّ من اللجوء إلى التحكيم الدولي واعتماد آليات ودية وفعالة لتسوية النزاعات.

2.2 الإطار المؤسسي

وبغرض تحسين خدمات الإحاطة والمرافقة والتسويق للوجهة التونسية سيتم العمل على القطع مع تضخم عدد هياكل الإحاطة وتشتت الأدوار وتداخل الصلاحيات بينها، بما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات للمستثمرين ودعم ثقتهم وتسريع إنجاز المشاريع وتحسين مناخ الأعمال. كما سيتم إرساء المنصة الوطنية للمستثمر لكي تضطلع بدور النافذة الموحدة لجميع الخدمات المسداة..

3. تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والنهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي

يقتضي تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد النهوض بالأنشطة الواعدة والمجددة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا السياق، تهدف سياسة الاستثمار 2026-2030 إلى توجيه الباعثين نحو القطاعات التي تحظى بالأولوية وذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والقيمة المضافة العالية مع إرساء منظومات اقتصادية عنقودية تستند خاصة إلى المزايا التفاضلية وتعزيز نسبة الإندماج الاقتصادي فضلا عن مزيد النهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي إعتباراً لمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي ودوره في التنمية في المناطق والجهات الداخلية.

3.1 القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الواعدة

يشهد العالم تحولا متسارعا في توجهات الاستثمار نحو قطاعات واعدة وخلق فرص استثمارية تعتمد على البحث والتطوير والتجديد التكنولوجي والرقمنة والانتقال إلى منظومات إنتاج منخفضة البصمة الكربونية وهو ما يعكس الاهتمام بالقطاعات التي تجمع بين التجديد والقيمة المضافة العالية والاستدامة.

القطاعات الواعدة على الصعيد الدولي والفرص الاستثمارية الجديدة

- الطاقة المتجددة
- التعهيد الخارجي للخدمات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات، الذكاء الاصطناعي وBPO)
- الصناعة الإلكترونية والمكونات الذكية
- البيوتكنولوجيا والصناعات الصيدلانية والأجهزة الطبية والعلمية
- الصناعات الفضائية
- صناعة السفن والمكونات والنسيج التقني والاصطناعي
- الصناعات الفلاحية المستدامة وتحويل المنتجات الغذائية
- الفلاحة المستدامة والمنتجات البيولوجية
- الصناعات الإبداعية والرقمية
- التعهيد الخارجي لمراكز البحث والتطوير (R&D as a Service)
- اللوجستيك الذكي والمراكز الإقليمية
- الاقتصاد الفضي وخدمات الرعاية الموجهة لكبار السن

توفر هذه التحولات آفاقاً واعدة لتونس بفضل القدرات الإنتاجية والميزات التفاضلية والتنافسية للاقتصاد الوطني وتشمل القطاعات والأنشطة الواعدة بالخصوص المستهدفة بسياسة الاستثمار:

- الصناعات الكهربائية والإلكترونية وصناعة المكونات التي تمكن من التمتع في سلاسل قيمة السيارات الكهربائية ومكونات الطائرات وصناعة اليخوت والقوارب الخفيفة وصيانة السفن وصناعة التجهيزات العلمية والطبية الدقيقة،
- الخدمات الرقمية ومراكز تعهيد الخدمات "BPO" وتطوير البرمجيات،
- منظومة الصناعات الدوائية ومراكز البحث والجامعات التي توفر قاعدة ملائمة للتوسع في الصناعات البيوتكنولوجية على غرار صناعة التلقيح،
- النسيج التقني عالي الأداء الذي يمثل أحد مجالات التلاقح بين الطلب العالمي والخبرة التونسية في صناعة النسيج،

- إنتاج المكونات والخدمات التقنية في مجال صناعة مكونات الطائرات.
- الصناعات الغذائية بما فيها تعليب زيت الزيتون.

وفي هذا المجال تبلغ نسبة الإمكانات التصديرية غير المستغلة بنحو 49% من قيمة الصادرات الحالية وتمثل حصة القطاعات الواعدة فيها حوالي 64% حسب الدراسة التي أعدها المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية.

2.3 اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

يعكس هذا الخيار الرغبة في للانتقال من نمط يعتمد على الأنشطة ذات الكلفة المنخفضة والمناولة إلى مقارنة استثمارية انتقائية تستهدف تصنيع المكونات الذكية والمشاركة في التصميم والهندسة والبحث والتطوير، بما يرفع من مستوى مساهمة المؤسسات التونسية في السلسلة الأعلى قيمة. ويؤقر إعادة تشكل سلاسل القيمة والتوريد على المستوى الدولي فرصة لتعزيز موقع تونس كمقدمة إقليمية للإنتاج والتصدير والخدمات ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي العالي بفضل موقعها المميز وعلاقات الشراكة والانفتاح على السوق الأوروبية.

3.3 إرساء منظومات عنقودية

يهدف تعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية وتحقيق تنمية شاملة، تم ادراج المنظومات العنقودية الاقتصادية ضمن التوجهات الكبرى لسياسة الاستثمار. وترتكز هذه المقاربة على تطوير مجمعات إنتاج متخصصة جهوياً وقطاعياً في اتجاه:

- تشبيك المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث والتكوين وجميع هياكل المساندة والاحاطة.
- تكريس مبدأ التكامل الاقتصادي والقرب الجغرافي، من خلال استثمار الميزات التفاضلية لكل جهة وتثمينها في شكل منظومات عنقودية قطاعية.
- التأسيس لانتقال تدريجي من اقتصاد مجزأ إلى منظومات متكاملة ومندمجة قادرة على التموقع ضمن سلاسل التوريد العالمية.
- توفير خدمات مشتركة في مجالات الدراسات والتجديد واللوجستيك والتسويق.

وفي هذا إطار سيتم العمل على إدراج المنظومات العنقودية ضمن مراجعة الإطار التشريعي للاستثمار كأحد آليات النهوض بالاستثمار بما يعزز القيمة المضافة للمنتوجات وتكامل القطاعات فيما بينها. إلى جانب توفير فرص مهمة لدفع حركية التنمية بالجهات والأقاليم ويتطلب هذا التوجه توفير برامج المساندة الفنية وتطوير البنية التحتية اللوجستية والطاقية والرقمية، وإرساء أطر حوكمة تشاركية تجمع مختلف المتدخلين حول نفس الأهداف والبرامج التنفيذية.

4.3 النهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي

يستوجب تطوير الاستثمار الفلاحي وضع منظومة مبسطة وشفافة توحد إجراءات الاستثمار عبر بوابة رقمية وهيكل مؤسسي موحد يضمن سرعة المعالجة ووضوح المسارات. وسيتم العمل على تحيين الخارطة الفلاحية وربطها بالخارطة الاستثمارية لإرساء تخطيط مبني على المعطيات وتحديد فرص استثمارية مستدامة. كما تتضمن السياسة تحسين تنافسية القطاع من خلال دعم القدرات عبر تكوين حديث ومنصات تبادل الخبرات لإدماج الابتكار في أساليب الإنتاج إضافة إلى التسريع في تسوية الوضعيات العقارية وتسهيل تجميع الأراضي بهدف إطلاق مشاريع هيكلية ذات مردودية عالية.

وسيتم التركيز على تحسين البنية التحتية الفلاحية من خلال تطوير المسالك الفلاحية والري والتخزين بما يعزز استقرار الإنتاج ويقلص المخاطر إلى جانب رقمنة مسالك التوزيع وتنظيمها.

وفيما يتعلق بالتمويل، ينتظر اعتماد أدوات مالية بديلة مبتكرة ملائمة للقطاع الفلاحي مع توفير آليات الضمان. بالإضافة إلى تمكين الهياكل المهنية وشركات رأس المال المخاطر من المساهمة في تمويل القطاع الفلاحي والعمل على تعزيز التأمين الفلاحي وإنشاء صناديق تمويل خاصة بالأنشطة الفلاحية.

كما ينتظر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر إحداث أقطاب إنتاجية وتكنولوجية ودعم المبادرة بمحاضن المؤسسات، واعتماد خارطة وطنية للمشاريع ذات الأولوية مع خطة تواصلية توعوية مع إعادة تأهيل الأراضي الدولية وإحكام استغلالها وفق الأولويات الإنتاجية الإستراتيجية.

4. الترويج واستقطاب الاستثمارات الخارجية

يتواصل العمل على تعزيز جاذبية الوجهة الاستثمارية التونسية على المستوى الإقليمي والدولي بفضل موقعها الاستراتيجي وإمكاناتها الرقمية والصناعية. وتستند إستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ركائز متكاملة تهدف إلى تنوع مصادر استقطاب الاستثمارات الخارجية من خلال تنوع الشراكات بالإضافة إلى استهداف الأنشطة والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

وترمي الاستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة وذات الأولوية الوطنية بما يساهم في تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد من جهة، وضمان الاندماج المجالي من جهة أخرى. كما سيتم العمل على الاستفادة من الميزات التفاضلية للجهات والأقاليم، بما يمكن من توجيه المستثمرين نحو مناطق متخصصة ومهياة تتوافق مع استراتيجياتهم الإنتاجية وتضمن الاستفادة المثلى من الكفاءات المحلية، في اتجاه تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازناً للاستثمارات.

وفي هذا الإطار تعتمد المقاربة الجديدة للترويج تقوم على تطوير عروض قيمة استثمارية يتم إعدادها بصفة تشاركية بين مختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار والمجالس المنتخبة، بهدف تمكين المستثمرين من رؤية متكاملة حول جاهزية مواقع الاستثمار بفضل تكوين رصيد عقاري مناسب وتوفر اليد العاملة المختصة بمختلف الجهات والأقاليم.

وتعتمد خطة التسويق على تعزيز الشراكات التقليدية مع أوروبا وتوسيع التعاون مع دول الخليج ودعم التواجد الإقليمي في إفريقيا، إلى جانب فتح آفاق استثمارية جديدة مع شركاء اقتصاديين من آسيا، لترسيخ دور تونس كجسر اقتصادي ولوجستي بين الأسواق الأوروبية والإفريقية والآسيوية. إضافة إلى تنوع مجالات الاستثمار خاصة منها ذات المضمون التكنولوجي المرتفع والقدرة التشغيلية العالية والأثر البيئي الإيجابي.

ويستدعي تنفيذ هذه السياسة استهداف دقيق للدول والقطاعات من خلال التواصل المباشر مع المؤسسات الرائدة وتعزيز أدوات الاتصال الرقمي لضمان وصول المستثمرين إلى الفرص والمعلومات ومتابعة مستمرة لضمان استمرارية الاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى جانب اعتماد علامة تجارية وطنية "Brand Tunisia" تتضمن هوية ترويجية موحدة وإعداد الدراسات الميدانية بما يجعل من تونس وجهة استثمارية متكاملة جاذبة للاستثمارات المسؤولة

المحور الثالث

تحقيق الأمن الغذائي والمائي

والطاقة والحفاظ على بيئة سليمة

مقدمة

يعد دعم السيادة الوطنية وترسيخ مسارات تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية شاملة ومتوازنة ركيزة أساسية لتعزيز القدرة على الصمود تجاه التقلبات المتسارعة التي أصبحت تميّز الوضع الدولي ولحسب رهان فتح آفاق أرحب من خلال إرساء أنموذج تنموي قادر على التوظيف المحكم لكل القدرات الوطنية المتاحة.

وعلى هذا الأساس يمثل تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والمحافظة على بيئة سليمة توجّها استراتيجيا ومحورا رئيسيا لمخطط التنمية 2030-2026 وذلك باعتباره مقوّمًا أساسيا لدفع التنمية الشاملة والعادلة لفائدة كل الجهات والفئات، ولتكريس السيادة الوطنية ومبدأ التعويل على الذات وضمان تنمية عادلة ومنصفة لكافة الجهات والفئات عبر تحقيق الاكتفاء الاستراتيجي في القطاعات الحيوية.

وتكمن رهانات تحقيق الأمن الغذائي والمائي في ظل الضغوط المناخية الحادة وتطوّر الطلب الاستهلاكي بالأساس في ضرورة اعتماد إصلاحات هيكلية ومقاربات سيادية جديدة ومتناسقة لغرضها مزيد تثمين استغلال الموارد المتاحة وفق قواعد رفع إنتاج المواد الفلاحية والغذائية وضمان انتظامية تزويد الأسواق ولا سيما في ظل التقلبات الدولية. ويستند هذا التوجه إلى مزيد رفع قدرات تعبئة الموارد المائية وحوكمة التصرف فيها وذلك بتنفيذ مشاريع وبرامج تنموية مبتكرة كفيلة بتطوير منظومات الإنتاج الفلاحي وتحسين مردوديتها وتحفي حقوق الأجيال القادمة وتسريع نسق المشاريع الفلاحية إلى جانب اعتماد استراتيجيات شاملة لقطاع المياه في إطار رؤية شاملة ومندمجة تجمع بين إحكام تعبئة الموارد المائية وتجديد وصيانة شبكة التوزيع وترشيد الاستهلاك بما يضمن إستدامة الموارد ويعزز التعويل على الذات.

كما يبرز التحوّل الطاقي كرهانا استراتيجيا بالنظر للتحوّلات العميقة لقطاع الطاقة لا سيما في ظل تواتر تقلبات سوق النفط والغاز والارتفاع المشط لأسعارها خلال الأزمات من جهة، وانخفاض الإنتاج الوطني للنفط والغاز من جهة أخرى. ويستوجب تحقيق الأمن الطاقي اعتماد مقاربة جديدة سيادية بهدف النهوض بالطاقات المتجددة وتحسين الكفاءة الطاقية بما يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وصموده وذلك بفضل الأطر المؤسسية والتشريعية والحوافز لتسريع الانتقال الطاقي من خلال تنفيذ مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة وشبكة نقل الكهرباء وتدعيم الربط بشبكة الغاز وتشجيع استكشاف المحروقات ورفع طاقة المخزونات الاستراتيجية للمحروقات.

وبغرض المحافظة على بيئة سليمة باعتبارها مقوّمًا رئيسيا للتنمية المستمرة والدائمة، ستركّز الجهود على تجسيم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية الهادفة إلى ضمان نظافة المحيط والحدّ من التلوّث ومزيد الربط بشبكة التطهير واحترام المعايير البيئية وتعزيز التكيف والمحافظة على التنوّع الإيكولوجي والمناطق الحساسة وفي ذات الوقت النهوض بأنشطة الاقتصاد الأخضر والدائري وتوظيف التكنولوجيات الحديثة للإدارة الرشيدة للموارد الغابية وبرامج التشجير وتثمين النفايات والمياه المعالجة والتحكم في الانبعاثات الغازية وحماية الشريط الساحلي ومقاومة التصحر.

1.3 الأمن الغذائي والمائي

التنمية الفلاحية والصيد البحري

يضطلع القطاع الفلاحي بدور اقتصادي واجتماعي وبيئي حيوي باعتباره نشاطا رئيسيا لجانب كبير من العائلات التونسية وبأغلب المناطق والجهات، إضافة إلى إشعاعه على باقي القطاعات الاقتصادية لا سيما منها الصناعات الغذائية. وتبرز أهمية القطاع الفلاحي كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني وضمان للأمن الغذائي ولحفظ التوازن المجتمعي من خلال مساهمته بحصة تعادل نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 13% من قيمة الصادرات وتشغيل حوالي 14% من النشطين في سوق الشغل، إضافة إلى ما يقارب عن خلق نحو 45 ألف موطن شغل في قطاع الصيد البحري. ويوفّر الإنتاج الفلاحي لأغلب المواد الأساسية دعامة رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي حيث تمّ ترتيب تونس في المركز الثاني إفريقيا والتاسع عربيا مع تقدمها للمركز 62 عالميا سنة 2022 مقابل 66 في سنة 2019 وذلك حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي.

وفي هذا الإطار تتركز التوجهات الوطنية على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بالمنظومات الفلاحية وتعصيرها ورفع إنتاج المواد الأساسية والمحافظة على انتظامية تزويد السوق وإحكام استغلال الموارد الطبيعية والعمل على النهوض بالاستثمار الفلاحي وتوظيف التكنولوجيات الحديثة خاصة منها ترشيد استهلاك الماء وتعصير أنماط الإنتاج للتأقلم مع التحديات المناخية.

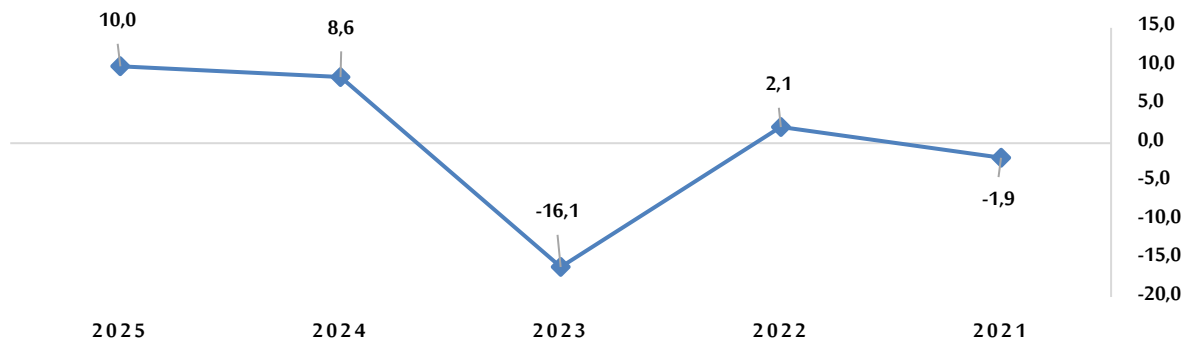
أ. أهم نتائج الفترة 2025-2021

1. الإنتاج ومعدلات النمو

اتسمت الفترة 2025-2021 بتراجع معدلات الإنتاج في القطاعات الاستراتيجية الرئيسية، حيث أدت سنوات الجفاف المتتالية وتناقص الموارد المائية في المناطق السقوية وارتفاع درجات الحرارة إلى تذبذب ملحوظ في مردودية مختلف الأصناف، رغم التقدم في تقنيات الزراعة وتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية والمجهود المبذول لتحسين المنظومات الفلاحية بصفة عامة.

وشهد القطاع خلال الفترة 2025-2021 استقراراً شبه تاماً في معدل النمو السنوي بالأسعار القارة، حيث بلغ 0.08% مقابل 1.9% خلال الفترة 2020-2016، وذلك نتيجة الظروف المناخية القاسية التي سادت خاصة خلال سنة 2023، والتي أدت إلى تراجع إنتاج الزراعات الكبرى بأكثر من 60%.

النمو السنوي بالأسعار القارة خلال الفترة 2025-2021 للقطاع الفلاحي (%)

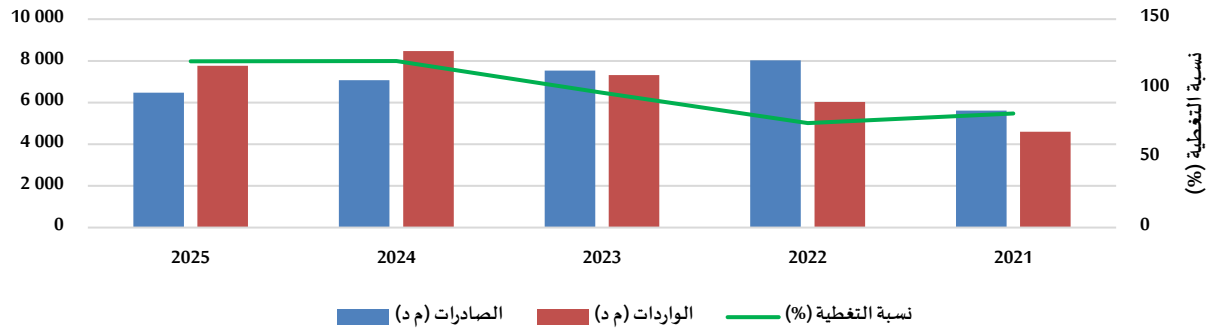


المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

2. الميزان التجاري الغذائي

سجل الميزان التجاري الغذائي تراجعاً في مستوى العجز بنسبة 66% خلال الفترة 2025-2021 لتبلغ نسبة تغطية الواردات بالصادرات معدل 95% مقابل 79% خلال الفترة 2020-2016.

تطور الميزان التجاري الغذائي



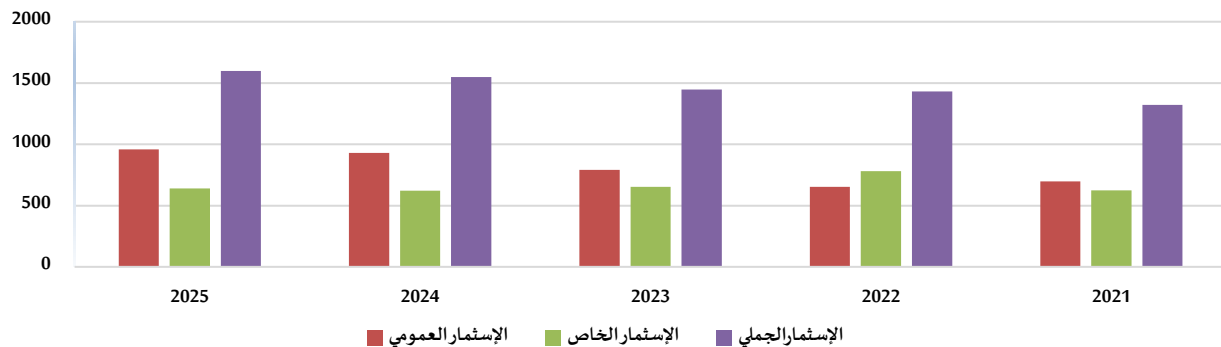
المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

ويعود تطور قيمة الصادرات الغذائية خلال الفترة 2025-2021 إلى الزيادة في عائدات المنتجات التقليدية للتصدير كزيت الزيتون (119%) والتفاح (26%)، علاوة على منتجات البحر بنسبة 70% من حيث القيمة وحوالي 50% من حيث الكمية، رغم تسجيل صادرات القوارص تراجعاً بنسبة 26% من حيث الكمية و8% من حيث القيمة مقارنة بالمعدل السنوي للفترة 2020-2016 وذلك بسبب نقص مياه الري. أما بالنسبة للواردات ورغم التحكم في توريد كميات المواد الأساسية بنسب معقولة خلال هذه الفترة على غرار الحبوب (4%) والحليب ومشتقاته (3%) والزيتون النباتية (4%) ومادتي البطاطا (-20%) والسكر (-49%)، إلا أن إجمالي قيمة الواردات قد تطور بنسبة 40% بالأساس بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية خاصة خلال سنتي 2021 و2022.

3. الاستثمارات الفلاحية:

بلغت الاستثمارات الفلاحية الجمالية خلال الفترة 2025-2021 حوالي 7345.8 م د مقابل حوالي 6685 م د خلال الخماسية 2020-2016، أي بنسبة تطور في حدود 10%. وقد ساهم كل من القطاعين العام والخاص في تحقيق جانب هام من الأهداف المرسومة وذلك على التوالي في حدود 55% و45% من الاستثمار الجملي.

تطور الاستثمارات الفلاحية الجمالية خلال الفترة 2025/2021 (م د)



المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

وبلغت الاستثمارات الفلاحية العمومية المنجزة في القطاع الفلاحي (دون احتساب قطاع المياه والري) خلال الفترة 2021-2025 قرابة 1240 م د مقابل 1198 م د خلال الفترة 2016-2020، أي بنسبة تطوّر بلغت حوالي 3.5%. وناهز الحجم الجملي للاستثمار الفلاحي الخاص (دون احتساب قطاع المياه والري) خلال الخماسية 2021-2025 ما قدره 3017.5 م د، مع استئثار الميكنة الفلاحية بـ 51%، مسجلا تراجعاً بـ 16.7% مقارنة بالخماسية 2016-2020 بسبب الظروف المناخية الصعبة وتواتر سنوات الجفاف.

4. أهم الإصلاحات والإجراءات:

استهدفت مجالات التدخل في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2021-2025 بشكل أساسي المحافظة على توازن منظومات الإنتاج الاستراتيجية وضمان استدامتها عبر اعتماد الآليات الضرورية والحرص على إيجاد آليات التمويل اللازمة لضمان استمرارية النشاط الفلاحي مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحسن توظيفها بما يساهم في تحقيق تنمية جهوية ومحلية عادلة. ولتحقيق هذه الأهداف، تم التركيز على أربعة مجالات رئيسية:

- النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها: تم رفع الصعوبات والعراقيل التي تواجه المنظومات الفلاحية، خاصة الاستراتيجية منها، من خلال المتابعة الميدانية الدقيقة والتنسيق مع الأطراف المعنية لتحسين الأداء وضمان استمرارية هذه المنظومات.
- تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها: عبر اتخاذ جملة من التدابير لضمان استدامة هذه الموارد في ظل التحديات الكبرى التي يواجهها القطاع مثل الشح المائي وندرة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تدهور التربة وتقلص المساحات الغابية.
- معالجة الأوضاع العقارية وتطوير أداء الأراضي الدولية: تم ضبط خطة لتنمية وإدارة الرصيد العقاري، بهدف تهيئة الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها للأجيال القادمة.
- تعزيز البحث والتعليم العالي الفلاحي والتكوين والإرشاد: من خلال تعزيز البحث العلمي وبرامج التعليم العالي الفلاحي مع التركيز على تطوير التكوين الهندسي الفلاحي وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل وتحديث برامج التكوين واعتماد الرقمنة.

5. التحديات والفرص:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد التونسي، حيث يساهم بشكل هام في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص اقتصادية واجتماعية مهمة خاصة بالمناطق الريفية. وبالرغم من ذلك، يواجه القطاع العديد من النقائص من أبرزها ضعف هيكلية المنظومات الفلاحية وشدة تأثيرها بالعوامل المناخية ومدى توفر مياه الري وصغر حجم المستغلات وضعف التنظيم المهني للفلاحين وصعوبة النفاذ للتمويل وضعف الإقبال على الاستثمار الفلاحي مع تسجيل نقص ملحوظ لبعض المنتجات لاسيما اللحوم الحمراء والغلّال.

ورغم هذه الصعوبات، لا يزال القطاع الفلاحي يوفر فرصاً هامة للاستثمار وتحسين مردودية الإنتاج وكذلك خلق فرص التشغيل خاصة في المناطق والجهات الأقل تنمية وذلك بالعلاقة مع تطوير مضمون السياسات الفلاحية خاصة التوجه نحو توظيف التكنولوجيات الحديثة وتعزيز مجهود البحث العلمي في المجال الفلاحي خاصة بغرض ترشيد استهلاك المياه وتحسين إنتاجية المنظومات الفلاحية الرئيسية، وكذلك تحسين جاذبية الاستثمار الفلاحي بفضل منظومة الحوافز والإحاطة وتسهيل التمويل وتدعيم البنية الأساسية بالمناطق الداخلية، بما يساهم في دعم مقومات التنمية وتحسين مستوى العيش في مختلف جهات البلاد.

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية

في إطار التوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق تنمية شاملة ودامجة، تبرز الحاجة إلى استشراف التحولات المستقبلية في القطاع الفلاحي. ويكتسي هذا التمشي أهمية بالغة بالنظر إلى التحديات المناخية والاقتصادية والهيكلية التي تواجه القطاع. وتتمثل رهانات القطاع الفلاحي خلال الفترة المقبلة في:

- الحاجة المتزايدة للابتكار في مجال تقنيات الري وأساليب الإنتاج النباتي والحيواني لتحسين الإنتاجية وضمان الاستدامة.

- تنامي الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على صغار الفلاحين نتيجة ارتفاع كلفة الإنتاج وصعوبات التسويق وضمان مردودية مجزية، بما قد يحد من قدرتهم على تغطية الأعباء المالية والمحافظة على ديمومة نشاطهم، ويزيد من أخطار خروج جزء منهم من المنظومة الإنتاجية ويؤثر في توازن السوق.
- تنامي دور القطاع الخاص في مجال الاستيراد والتخزين والتسويق مقابل إعادة بلورة دور الهيكل العمومي.
- تطور الطلب الخارجي على منتجات فلاحية ذات قيمة مضافة عالية ومتحصلة على شهادات جودة، بالتوازي مع التحولات التي قد تطرأ على شروط النفاذ إلى الأسواق، لا سيما منها معايير السلامة الصحية والبيئية.

وتشكل العوامل المناخية تحديا كبيرا للنشاط الفلاحي نظرا لتأثيرها المباشر على الموارد الطبيعية من ماء وتربة وغابات ومراعي، مما يستوجب اعتبارها معطى ثابتا عند صياغة السياسات والبرامج التنموية، خاصة وأن التصاعد المتوقع لندرة المياه سيحد من القدرة على تأمين حاجيات الري ويؤثر في الإنتاجية واستقرار المنظومات الفلاحية، إضافة إلى توقع ارتفاع معدلات الإجهاد الحراري وانتشار الآفات الزراعية. واستنادا لدراسة أنجزها المعهد الوطني للرصد الجوي، يتوقع حسب السيناريو المتوسط زيادة في درجات الحرارة السنوية المتوسطة بين 1 و1.8 درجة مئوية في أفق 2050، وبين 2 و3 درجات مئوية في أفق 2100، وانخفاض في كمية الأمطار السنوية بين 5% و10% في أفق 2050 وبين 5% و20% في أفق 2100. وقد أظهرت دراسة أنجزتها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري سنة 2020 حول تقييم آثار العوامل المناخية على القطاع الفلاحي في أفق 2050 و2100، حسب السيناريوهات والآفاق، النتائج التالية:

- انخفاض الإنتاج الوطني الفلاحي بنسبة تتراوح بين 16% و38%.
- تراجع مردودية المحاصيل بنسبة تتراوح بين 14% و33% مع تقلص في المساحات المزروعة.
- انخفاض الإنتاج الوطني من الحبوب بنسبة تتراوح بين 16% و38%.
- انخفاض إنتاج المراعي واللحوم الحمراء بنسبة تتراوح بين 3% و6%.
- صعوبات محتملة قد تواجهها بعض أنشطة الصيد البحري.

III. الرؤية والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

يكتسي اعداد مخطط التنمية لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الخماسية المقبلة أهمية بالغة باعتباره يوفر فرصة للتحول ومرحلة أساسية لتعديل التوجهات اعتمادا على الإصلاحات والبرامج والمشاريع التي تم رسمها وفق المنهجية التصاعدية وبما يتماشى مع الأولويات المجالية والرؤية الاستراتيجية للقطاع في أفق سنة 2035 التي تعتمد على "فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي".

ولتحقيق هذا التمشي، تم تحديد أربعة أهداف استراتيجية أساسية:

- تعزيز الأمن الغذائي كمقوم من مقومات السيادة الوطنية.
- تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها.
- دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات.
- إرساء محيط فلاحى شامل يضمن الادماج مع إطار مؤسساتي ملائم.

ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم تنفيذ جملة من السياسات الأكثر نجاعة وتثمينا للموارد المستخدمة وتنشيط الحياة الاقتصادية خاصة بالمناطق الريفية، إلى جانب النهوض بظروف العمل الفلاحي وتدعيم تشغيل حاملي الشهادات وذوي الكفاءات المهنية وبالتالي تحسين أداء اليد العاملة النشطة في القطاع الفلاحي وتحسين الدخل.

IV. مضمون السياسة الفلاحية حسب المحاور والبرامج الرئيسية للفترة 2030-2026

1. تعزيز الأمن الغذائي كمقوم من مقومات السيادة الوطنية

سيرتكز العمل خلال الخماسية المقبلة على النهوض بالمنظومات الفلاحية وتحسين قدرتها التنافسية بالاعتماد على تحسين الإنتاجية والعناية بالجودة للمنتجات الفلاحية مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والميزات التفاضلية وذلك من خلال تعزيز المنتجات الفلاحية الاستراتيجية كالحبوب والألبان والدواجن لضمان الأمن الغذائي وتقليص الاعتماد على الأسواق العالمية وتأمين المنتجات ذات الميزات التفاضلية مثل زيت الزيتون والتمور، مما يساهم في تحقيق توازن مستدام في الميزان التجاري الغذائي. وسيتمّ العمل كذلك على تطوير القطاع السقوي وتعزيز الفلاحة المطرية وتحديث قطاع الصيد البحري وتطوير تربية الأحياء المائية، بالإضافة إلى اعتماد نظم إنتاج مستدامة كالفلاحة البيولوجية وتعزيز اندماج حلقات الإنتاج والتحويل والتسويق لتأمين المنتجات والحد من الفاقد وتحقيق عدالة توزيع الأرباح بما يدعم الأمن الغذائي الوطني ويعزز السيادة الغذائية للبلاد.

ويأتي هذا التوجه ضمن استراتيجية شاملة لتعزيز الأمن الغذائي باعتباره مقوماً أساسياً من مقومات السيادة الوطنية وبشكل إطاراً متكاملًا لرفع فعالية المنظومة الفلاحية وضمان توفر الغذاء لجميع الأفراد وفي جميع الأوقات والوصول إليه واستخدامه واستقراره، إضافة إلى تحسين جودة المنتجات مع دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

1.1 النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحية وتحسين قدرتها التنافسية

سيتمّ إيلاء الأولوية للمنظومات الأساسية مثل الحبوب والألبان والدواجن عبر اعتماد سياسة دعم خاصة لتعزيز قدرتها على تغطية الحاجيات الداخلية والحد من مخاطر اضطرابات التزود وتقلبات الأسعار العالمية. وسيتواصل العمل بالآليات التعديلية وتحسين نجاعتها لضمان انتظام التزويد بأسعار مجزية للمنتجين، مع تعزيز دور المجمع المهنية في الإشراف على تعديل السوق بالاعتماد على منظومات معلوماتية محينة لمتابعة الإنتاج والاستهلاك والأسعار.

ويهدف المخطط 2030-2026 إلى تحقيق معدل نمو سنوي بالأسعار القارة للسنة الفارطة في حدود 3.1%. ويعتمد هذا التطور على مساهمة كل قطاعات الإنتاج بنسب نمو متفاوتة، كما هو مبين بالجدول الموالي:

تطور الإنتاج والقيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة 2030-2026 (الوحدة: الإنتاج بالآلاف طن)

	2026	2027	2028	2029	2030	معدل الفترة 2025-2021	معدل الفترة 2020-2026	نسبة التطور (%)
الحبوب	1791	1849	1911	1976	2042	1423	1914	34,5
زيتون الزيت	2400	1800	1872	1947	2025	1157	2009	73,6
القوارص	360	374	389	405	421	365	390	6,8
التمور	404	422	441	461	482	358	442	23,4
البطاطا	430	440	450	460	470	417	450	7,8
الطماطم	1250	1216	1232	1248	1280	1260	1245	-1,2
لحوم حمراء (حي)	240	250	260	270	281	231	260	12,6
لحوم بيضاء (حي)	339	346	350	357	362	313	351	12,1
بيض (مليون وحدة)	2080	2087	2106	2126	2147	1929	2109	9,3
ألبان	1292	1409	1406	1404	1399	1303	1382	6,1
صيد بحري وتربية الأحياء	141	143	144	145	147	147	144	-1,8
نمو القطاع بالأسعار القارة (%)	5,0	1,5	3,0	3,1	3,1	معدل النمو السنوي (%)	3,1	

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

قطاع الزراعات الكبرى:

من المنتظر أن يسجل معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2026-2030 تطوراً بنسبة 34.5% مقارنة مع معدل الفترة 2021-2025 وذلك بهدف توفير أغلب حاجيات البلاد من القمح الصلب من الإنتاج المحلي وتحسين نسبة التغطية من القمح اللين (على الأقل 20%) والشعير (على الأقل 50%) من خلال بلوغ إنتاج في حدود 20.4 مليون قنطار في غضون 2030. وسيتم العمل على:

- وضع برنامج خصوصي للحد من تأثير العوامل المناخية السلبية على قطاع الزراعات الكبرى.
- تطوير الأنظمة الإنتاجية لقطاع الزراعات الكبرى من خلال اعتماد تداول زراعي ملائم ومستدام.
- النهوض بقطاع الحبوب المروية بالرفع من المردود (استهداف 55 ق/هـ في غضون سنة 2030).
- المحافظة على المساحات الصالحة للزراعات الكبرى وخاصة الحبوب.
- الرفع من استعمال البذور الممتازة من 20% حالياً إلى 30%.
- تطوير قطاع الخدمات وتأهيله ووضع كراس شروط منظم له وخاصة في مجال الميكنة الفلاحية.
- دعم قدرات الإدارة وتطوير أساليب التأطير والإرشاد والمتابعة.
- رقمنة منظومة الحبوب وتطوير أدوات أخذ القرار وتعصير آليات التدخل في مختلف حلقات الإنتاج.
- تحسين آليات التمويل لدعم منتجي الحبوب، مع تطوير آليات تمويل جديدة لصغار المزارعين (مثل آلية التمويل الثلاثي: بنك - مجمع - فلاح).

كما ينتظر أن يتطور معدل إنتاج الأعلاف بنسبة 13% خاصة من خلال التوسع في المساحات السقوية بالمياه المعالجة والرفع من الإنتاجية وجودة الأعلاف عبر تهمين مستنبطات ومخرجات البحث العلمي للتأقلم مع التحديات المناخية. وسيتم العمل على تغطية 67% من حاجيات القطيع من الزراعات العلفية عوضاً عن 37% حالياً وذلك من خلال:

- الرفع من الإنتاجية وجودة الأعلاف من خلال تهمين مستنبطات ومخرجات البحث العلمي المتعلقة بالزراعات العلفية المتأقلمة مع العوامل المناخية.
- التنوع في الزراعات العلفية مع التشجيع على زراعة البقوليات.
- تطوير طرق خزن الأعلاف الخشنة (القرط والسيلاج) عبر توفير الميكنة الضرورية والحديثة.
- التوسع في مساحات الزراعات العلفية المروية بالمياه المعالجة.

قطاع الزيتون:

تتمثل أهداف المخطط في توفير معدل إنتاج سنوي من زيتون الزيت يناهز 2009 ألف طن أي بزيادة بحوالي 74 % مقارنة بمعدل الخماسية الأخيرة 2021-2025. ولبلوغ هذا الهدف، سيتواصل العمل على:

- تحسين إنتاجية غابات الزيتون والحد من تأثير العوامل المناخية على الإنتاج.
- تحسين وتهمين الجودة الخصوبة لزيت الزيتون التونسي وخاصة الزيت البيولوجي ورفع نسبة تصدير الزيت المعلب وتدعيم القدرة التنافسية بما يضمن استمرار وتعزيز تواجده في الأسواق الخارجية واستهداف أسواق جديدة.
- تطوير الاستهلاك الداخلي لزيت الزيتون بالتوازي مع النهوض بالصادرات.
- إعادة هيكلة الديوان الوطني للزيت لتطوير تدخلاته وحوكمة إدارة منظومة الإنتاج.

التمور:

يهدف المخطط إلى بلوغ معدل إنتاج سنوي يناهز 442 ألف طن مقابل 358 ألف طن خلال الفترة 2021-2025 بمعدل نمو يقدر بـ 23.4% مع ضمان الاستدامة وتحسين الجودة من خلال تنظيم وتقنين التوسعات والتحكم في تقنيات الري بالإضافة إلى الدعم الهيكلي والتنظيمي لقطاع التمور وذلك في إطار تنفيذ محاور استراتيجية التمور التونسية 2024-2035 والتي تتمحور حول:

- تحسين الإنتاج والإنتاجية على مستوى جميع حلقات المنظومة من خلال حسن تطبيق الحزمة الفنية الخاصة بدعم إنتاج ومردودية المستغلات الفلاحية و تثمين التمور بالإضافة لدعم الميكنة واستعمال التكنولوجيا الحديثة.
- دعم ريادة التمور التونسية وتنافسيتها بالأسواق الخارجية من خلال دعم الجودة والنهوض بسلاسل القيمة للتمور والترفيه من مستوى الاستهلاك الداخلي و تثمين الاصناف المحلية.
- دعم قدرات التحويل و تثمين مخلفات الواحة.
- ترشيد استعمال الموارد المائية وتحسين خصوبة التربة وتعزيز التنوع البيولوجي بالواحات.

اللحوم الحمراء:

في إطار تنفيذ استراتيجية قطاع اللحوم الحمراء في أفق 2035 سيتم العمل على بلوغ نسبة نمو بـ 12.6% خلال فترة المخطط 2026-2030 وذلك عبر:

- تحسين إنتاجية الأبقار والإبل والتشجيع على التسمين والرفع من وزن الذبائح.
- تنفيذ برنامج توفير الأضاحي وبرنامج التهجين الصناعي للأبقار المعدة للإسقاط.
- رفع نسبة تغطية التلقيح الاصطناعي للأبقار من 50% حالياً إلى 80% بحلول عام 2030.
- تحسين ظروف تسويق المنتجات الحيوانية عبر تنظيم وتأهيل أسواق الدواب والمذابج ووحدات النقل ونقاط البيع.
- دعم الخطة الوطنية لتربية الأراخي المؤهلة لرفع إنتاج الأراخي المؤهلة من 977 إلى 5000 رأس بحلول عام 2035.
- مواصلة توفير قوالب الفصصة في ولايات الوسط والجنوب ومعالجة التبن بمادة اليوريا.

الألبان:

من المنتظر أن يتطور الإنتاج الوطني من الحليب خلال الفترة 2026-2030 بـ 6.1% سنوياً وذلك من خلال مواصلة العمل على:

- إعادة تكوين قطيع الأبقار الحلوب.
- التوسع في برنامج مراقبة إنتاجية الألبان لدى الأبقار من خلال دعم الشراكة مع القطاع الخاص لبلوغ نسبة تغطية تفوق 10% من القطيع الوطني.
- المحافظة على 5000 أراخي منتجة محلياً بهدف إعادة توازنات الإنتاج الوطني من الألبان.
- مراجعة قيمة المنحة التشجيعية عند انتاج وبيع الأراخي المؤهلة.
- ترشيد تغذية الأبقار الحلوب من خلال تقليص استعمال الأعلاف المركبة.
- تدعيم ميزانية مشروع الإحاطة بصغار ومتوسطي مربّي الأبقار الحلوب.
- مراجعة السياسة السعريّة للحليب الطازج من خلال التحرير التدريجي للأسعار على مستوى الاستهلاك.
- تعديل برنامج التبريد على مستوى الضيعة بما يضمن حداً أدنى من الجدوى الاقتصادية.
- مراجعة وإصدار الإطار القانوني المتعلق بجودة الحليب الطّازج.

منتجات الدواجن:

تستهدف الفترة 2026-2030 تحقيق معدل نمو لإنتاج البيض واللحوم البيضاء بحوالي 9.3% و 12.1% على التوالي وبلوغ نسبة ذبح بالمذابج المراقبة تقدّر بحوالي 90%، حيث سيرتكز العمل على:

- إعداد دراسة تمكن من معرفة مستويات الاستهلاك الحقيقية لتحديد مستويات الانتاج وبالتالي توريد كمّيات أمّهات الدواجن المناسبة في الأجل المحددة.
- المحافظة على نظام الحصص مع توزيعها على المفارخ والشركات التعاونية والمذابج مع احترام حاجيات الانتاج والحصّة السنوية الوطنية وضوابط التوزيع المحددة واحترام نظام العقوبات Bonus / Malus.

- تحديد حصص فراخ دجاج البيض للمربين المنخرطين بالمجامع حسب المفارخ المزودة.
- إرساء مشروع إنتاج أمهات دجاج اللحم محليا.
- تحيين كراس الشروط المتعلق بتجارة توزيع الدواجن ومنتجاتها.

تعزيز الزراعة الإيكولوجية:

- التشجيع على التنوع الزراعي لزيادة خصوبة التربة وتقليل الحاجة إلى الأسمدة الكيماوية.
- دعم استخدام المكافحة البيولوجية بدلاً من المبيدات الكيماوية.
- تطبيق تقنيات الزراعة الحافظة وتقليل الاضطرابات الميكانيكية للتربة واستخدام الأغشية النباتية للحفاظ على رطوبتها.
- إدماج تربية المواشي في النظم الزراعية لإنتاج الأعلاف محلياً والاستفادة من المخلفات الحيوانية كأسمدة عضوية.

2.1 النهوض بقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:

ترتكز أهداف المخطط على المحافظة على معدل مستوى للإنتاج في حدود 144 ألف طن سنوياً وذلك في إطار مقارنة تراعي مبدأ الاستغلال المستدام للثروات البحرية لضمان توازن بيئي واقتصادي على المدى المتوسط والطويل مع الرفع من نسبة مساهمة إنتاج تربية الأحياء المائية في الإنتاج الجملي إلى حدود 30% في أفق سنة 2030.

وترتكز التوجهات المستقبلية على الحوكمة الرشيدة والتحديث التكنولوجي والتمثين مع تعزيز التموقع بالأسواق الدولية والشراكة الفعالة بين جميع المتدخلين وذلك من خلال:

- التصدي للصيد غير القانوني وغير المنظم وذلك بالعمل على بعث هيكل وطني يُعنى بالمراقبة والمحافظة على الموارد السمكية.
- مواصلة مشروع اغراق الأرصفة الاصطناعية بالمناطق البحرية المتضررة الذي يرمي إلى استعادة التوازن البيولوجي للمناطق البحرية المهددة والمندھورة والعمل على توسيع المناطق المنتفحة بالمشروع.
- تطوير منظومة المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية، التي أصبحت تمثل أداة استراتيجية لضمان الحوكمة الفعالة.
- مواصلة دعم مكتسبات التأهيل في مجال البنية التحتية المينائية والعمل على تحيين المخطط المدير للموانئ.
- تطوير آليات التخطيط المجالي والتصرف الرشيد في المناطق البحرية، بما يضمن تخصيص المواقع المناسبة لنشاط تربية الأحياء المائية وفق معايير بيئية واقتصادية واجتماعية مدروسة.
- تعميم المصادقة الصحية الحيوانية على جميع منظومات تربية الأحياء المائية.
- رقمنة قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية على غرار منح دعم المحروقات وإصدار شهادات الصيد عند التصدير وتعزيز الأنظمة المعلوماتية في مجال تحسين التصرف في المنتج وتبعية سلاسل الإنتاج والتوزيع وضمان التفاعل الآني مع تطورات السوق.
- تأهيل الفاعلين المهنيين من خلال برامج الإحاطة والتأطير التقني والتكوين المستمر بهدف تحديث ممارسات الصيد وتربية الأحياء المائية بطريقة مستدامة.

3.1 تحسين مستوى الحماية الصحية في مجال العناية بسلامة وجودة المنتجات الفلاحية:

في ظل ارتفاع مخاطر انتشار الأمراض والأوبئة المستجدة التي احتدت بسبب التغيرات المناخية، سيتم العمل على:

- تدعيم مختلف برامج التوقي وحماية القطاعات المنتجة.
- مراقبة الآفات والأمراض "الغازية" قصد التوقي من دخولها وانتشارها عبر تركيز مرصد يقظة لمراقبة ومتابعة الأمراض والآفات ووضع خطط تدخل عاجلة على المدى المتوسط والبعيد.
- تكثيف إنتاج "الأعداء الحيوية" (طفيليات ومفترسات).

- مواصلة تنفيذ "مشروع دعم الرقابة الرسمية للمنتجات الحيوانية والنباتية" لتأهيل المراكز الحدودية للصحة النباتية وتعزيزها بالقدرات الفنية واللوجستية.
- مكافحة الأمراض الحيوانية ذات الأولوية وتعزيز القدرة على الاستجابة للأزمات الصحية.
- التحكم في المخاطر الصحية المرتبطة بالمنتجات الحيوانية ومشتقاتها والأمراض حيوانية المنشأ.
- التحكم في المخاطر الصحية المرتبطة بالتجارة الدولية للحيوانات وتحسين سلاسل القيمة ومنتجاتها.
- دعم المنتجين لمواجهة الأزمات من خلال تعويض الفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية ومساعدتهم على استعادة جزء من نفقات الإنتاج للمحافظة على استمرارية دورة الإنتاج بالإضافة إلى تكثيف الحملات الإرشادية وتقديم مراجع فنية حول التقنيات الزراعية المستدامة ودعم استخدام التكنولوجيا الحديثة للمساعدة في اتخاذ القرارات.

4.1 تحقيق توازن في الميزان التجاري الغذائي

تهدف استراتيجية التنمية الفلاحية إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري ابتداء من سنة 2029 مع تسجيل معدل سنوي لنسبة تغطية الواردات بالصادرات الغذائية في حدود 98% لفترة المخطط التنموي 2030-2026، مقابل 95% مسجلة خلال الخماسية الفارطة 2021-2025. كما يهدف المخطط إلى تعزيز نسبة مساهمة الصادرات الفلاحية والغذائية في قيمة الصادرات الجمالية في حدود 12%.

تطور الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2030-2026

معدل الفترة 2030-2026	2030	2029	2028	2027	2026	
7929	8409	8245	7926	7543	7519	الواردات (م د)
7757	8741	8255	7888	6641	7257	الصادرات (م د)
-172	332	10	-38	-902	-262	الفارق (م د)
98	104	100	99	88	97	نسبة التغطية (%)

المصدر: المرصد الوطني للفلاحة

ولتحقيق هذا الهدف سيتم العمل على:

- تحسين أداء منظومات الإنتاج والتحكم في النسق المتسارع لكلفتي الإنتاج والتصدير ووضع خطة تصدير محكمة وتفعيل برامج وعقود الإنتاج للتصدير مع مزيد التعريف بخصوصية منتجاتنا الفلاحية بالخارج وخاصة البيولوجية منها على غرار منتجات زيت الزيتون والتمور واستغلال الفرص التي تتيحها الاتفاقيات التجارية التفاضلية.
- الإسراع في إحداث منصات لوجستية قريبة من مناطق الإنتاج لثمين المنتج وتصديره، بالإضافة إلى تأهيل مسالك التوزيع والترويج وتطوير خدمات نقل وشحن وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية بالمطارات ونقاط العبور البحرية والبرية بهدف تقليص آجال التصدير وتسهيل انسياب السلع خاصة للمنتجات الطازجة وتشجيع الاستثمار في مجالات التصنيع والتعليب والتخزين والترويج.
- العمل على تقليص التبعية للأسواق العالمية من خلال تعزيز مستويات الإنتاج الوطني من الحبوب وخاصة منها القمح الصلب والشعير وتحسين ظروف جمعها وخزنها والحد من الضياع، بالإضافة إلى تفعيل السياسات الإصلاحية لدعم المواد الأساسية وترشيد استهلاكها والحد من الهدر.

2. تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها

تشكل الثروات الطبيعية بمكوناتها المورد الرئيسي للمنظومة الفلاحية، وهو ما يقتضي تحسيس كل الأطراف الفاعلة بمحدوديتها وهشاشتها وضرورة ترشيد استغلالها بصفة تضمن استمراريتهما لخدمة الأجيال القادمة. ولتجسيم هذا التوجه سيتم التركيز على المشاريع المرتبطة بحماية الغابات والمراعي والمحافظة على الأراضي الفلاحية:

في مجال الغابات والمراعي

يتضمن مخطط التنمية 2030-2026 مواصلة تدعيم المكاسب المسجلة في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية والتصريف المستدام في قطاع الغابات والمراعي 2015-2024 والتي تمحورت حول:

- حماية المنظومات الغابية والمحافظة على إنتاجيتها وتنوعها البيولوجي.
- تثبيت الغطاء الغابي والرعوي والترفيغ في نسبته وحماية المنظومات الغابية والرعوية الهشة.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لدفع التنمية في القطاع الغابي، خاصة في مجال التشجير وتثمين الموارد المتاحة عبر مشاريع صديقة للبيئة توفر فرص عمل.
- تحديث الإطار المؤسسي والتشريعي للقطاع الغابي عبر مراجعة مجلة الغابات وهيكلية الإدارة وتدعيم الموارد البشرية مع تنمية قدرات ومهارات العاملين التغيرات
- إعداد وإنجاز مشاريع وطنية تساهم في تخزين الكربون والتقليص من انبعاثات الغازات الدفيئة وتدعم المساهمات المحددة وطنيا في ظل التحديات المناخية.
- اعتماد أمثلة تهيئة تشاركية ومندمجة للغابات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تنظيم ومراقبة الصيد البري وحماية الأحياء البرية والتصريف في المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية.

وتتمثل الأهداف الكمية المنتظر بلوغها في أفق سنة 2030 في الترفيع في نسبة استعادة المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة من 37% سنة 2025 إلى 62% سنة 2030 من خلال مواصلة تنفيذ البرامج السنوية للتشجير الغابي والرعوي والمساعدة على التجدد الطبيعي وحماية الغابات من الآفات والحرائق والمحافظة على التنوع البيولوجي، علاوة على تثمين المنتجات والخدمات للمنظومات الغابية والرعوية من 50% سنة 2025 إلى 90% سنة 2030.

في مجال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية

تتمحور أهم التدابير التي سيتم تجسيدها في مجال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية للفترة 2030-2026 بالأساس حول:

- تثمين وتعزيز الفلاحة المطرية من خلال إنجاز أشغال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية وتثمين حصاد مياه الأمطار لتطوير النظم الفلاحية الاستراتيجية.
- حماية التربة وتحسين خصوبتها في المناطق ذات الإمكانات الزراعية الجيدة.
- مكافحة الترسبات على مستوى أحواض السدود الكبرى والبحيرات الجبلية وتحسين مجاري المياه.
- التكيف مع التغير المناخي والمحافظة على التنوع البيولوجي.
- تحسين ظروف عيش متساكني المناطق الريفية بتركيز الأنشطة المدرة للدخل.
- تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية بالمناطق الريفية.
- احداث ديناميكية اقتصادية حول البحيرات الجبلية.

3. دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تنمية الجهات عبر توفير مواطن الشغل والمساهمة في تحسين ظروف العيش لمتساكني الأرياف وتقليص الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وذلك في إطار تلبية تطلعات مختلف الجهات. لذلك سيتم العمل على:

تنويع الأنشطة المدرة للدخل

- تحسين ظروف عيش صغار الفلاحين والمرأة الناشطة بالقطاع الفلاحي والعملة الفلاحين.

- تحسين نجاعة برامج ومشاريع التنمية الفلاحية المندمجة التي تهدف إلى تحسين ظروف عيش الفئات القاطنة بمناطق تدخل المشروع (ماء صالح للشرب ومناطق سقوية ومسالك فلاحية وحماية أراضي...) وخلق فرص عمل لائقة لفائدتهم من خلال تنمية واثمين المنظومات الفلاحية وتطوير سلاسل الإنتاج بالجهة، وذلك عبر إرساء هياكل تنظيمية فعالة على المستويين الجهوي والمركزي لضمان التنفيذ والمتابعة والتنسيق.
- تنمية قدرات صغار الفلاحين والنساء والشباب باعثة المشاريع ومرافقتهم في توظيف الإمكانات الاقتصادية لمنظومات الإنتاج الفلاحي وذلك قصد إعطاء قيمة مضافة للمنتوج المحلي وفتح آفاق جديدة لترويجه.
- دعم سلاسل القيمة مع بقية الأنشطة والقطاعات في إطار المنظومات الفلاحية المحلية.
- دعم المشاريع المجددة والتعاونية بالجهات وتحسين نجاعة برامج ومشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بالإضافة إلى تشجيع العلاقات التعاقدية المباشرة مع المتدخلين في حلقات المنظومات الفلاحية على المستوى المحلي عبر بعث وحدات تحويل ذات طاقة صغيرة لمنتجات خاصة بالجهات.
- تنمية مسالك الترويج القصيرة والأسواق المحلية لدعم وتبسيط متطلبات الجودة، مع تثمين الخطوات المنجزة في مجال النهوض بالجودة الخصوصية وإحداث علامات جودة لفائدة عدد من المنتجات المحلية.

النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية

- تأسيس خطة النهوض بالفلاحة العائلية بهدف تعزيز دور الفلاحة العائلية في تحقيق التنمية وترسيخ مساهمتها في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دعم الشباب لضمان ديمومة الفلاحة العائلية.
- تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لمنظومة الفلاحة العائلية.
- تعزيز تعدد أبعاد الفلاحة العائلية: الابتكار والتكنولوجيا والتسويق الذكي.
- بناء القدرات: دمج الفلاحة في برامج التعليم وتطوير برامج تدريبية مبتكرة وجذابة للشباب.
- وضع منظومة تغطية اجتماعية محفزة للانخراط لفائدة المرأة الريفية والشباب.

4. إرساء محيط فلاحي شامل يضمن الإدماج مع إطار مؤسساتي ملائم

يتمثل التوجه في هذا المجال على المدى المتوسط والبعيد في تحسين أداء المصالح العمومية الفلاحية وتطوير التشريعات وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمار وتنويع المبادرات الخاصة والتجديد والابتكار في القطاع الفلاحي مع تعزيز مجالات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفقا للأولويات والنجاعة الاقتصادية والمؤسساتية. وسيتم في هذا الإطار العمل على انجاز البرامج والمبادرات التالية:

إرساء إطار مؤسساتي يواكب تطور حاجيات القطاع

- دعم الرقمنة وكفاءة النظم المعلوماتية خاصة فيما يتعلق بمتابعة اسناد التشجيعات الفلاحية ومتابعة الأوضاع الصحية النباتية والحيوانية إضافة إلى تحديث وتحسين ودمج وظائف الخارطة الفلاحية لدعم أخذ القرارات التنموية.
- التوظيف الأمثل للأراضي الدولية والنهوض بمردوديتها وإشعاعها الاقتصادي ومساهمتها في التشغيل.

إرساء تنظيمات مهنية فاعلة

سيتم العمل خلال الفترة 2030-2026 على توفير التأطير والمراقبة الاقتصادية والقانونية لمختلف الهياكل المهنية الفلاحية من خلال:

- مراجعة الأطر القانونية المنظمة للهياكل المهنية وملاءمتها مع المحيط المؤسساتي.
- الترفيع في نسبة الانخراط صلب الهياكل المهنية الفلاحية من 8% إلى 12% من عدد المستغلين في القطاع.
- الترفيع في نسبة التأطير بالهياكل المهنية الفلاحية.
- تطوير خطوط التمويل الخاصة بالهياكل المهنية الفلاحية لدفع الاستثمار.

- تكثيف المراقبة والتكوين لفائدة الهياكل المهنية الفلاحية في مجالات التصرف والتسيير والتأقلم مع التحديات المناخية والتكنولوجيات الحديثة.

النهوض بمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي والتكوين والإرشاد

- العمل لتواجد منظومة بحث وتعليم عالي فلاحي استباقية ومتجانسة ومتكاملة ومنفتحة على التقدم العلمي العالمي لضمان وملاءمتها مع الحاجيات التنموية للقطاع الفلاحي وأهداف التنمية المستدامة.
- تأهيل البنية التحتية بمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.
- تطوير نموذج مبتكر لثمين ونقل التكنولوجيات ومخرجات البحث الفلاحي والعمل على تفعيل نتائج البحث الفلاحي في جميع القطاعات.
- المساهمة في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال.
- تعزيز برامج التعليم العالي الفلاحي مع التركيز على مراجعة خارطة التكوين الهندسي الفلاحي وملاءمتها مع متطلبات سوق الشغل إضافة الى تحديث برامج التكوين واعتماد الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

التمويل والاستثمارات وإدارة المخاطر

- العمل على الاستفادة من الموارد المتاحة التي توفرها صناديق التمويل الخارجي المتخصصة أو المهمة بالمناخ.
- توسيع مضلة التأمين الفلاحي ليشمل أكبر عدد ممكن من الفلاحين والبحارة وتحسين تدخلات صندوق تعويض الاضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعية.
- تنوع آليات التمويل وملاءمتها مع خصوصية النشاط الفلاحي ونوعية المتعاملين خاصة التنظيمات المهنية والفلاحة الصغرى والبايعين الشبان والمرأة الفلاحة والشركات الأهلية.

إصلاح الأوضاع العقارية

- لتحقيق ديمومة الرصيد العقاري والمحافظة على وحدة المستغلات الفلاحية من تجزئة الملكية وتشتهها سيتم العمل على:
- توفير الآليات الملائمة للوكالة العقارية الفلاحية ليشمل تدخلها وبصفة تدريجية جميع الأراضي الزراعية (5 ملايين هكتار) قصد ضم الأراضي المشتتة وإعادة تنظيمها وحماية الرصيد العقاري الفلاحي ببلادنا لضمان الأمن الغذائي للأجيال القادمة، وهو ما تضمنه مشروع استراتيجيا "AFA2050".
- تسريع نسق تصفية ما تبقى من الأحباس من قبل اللجان المختصة لاستغلال العقارات الفلاحية في الدورة الاقتصادية.
- العمل على رفع التجميد عن الأراضي الاشتراكية بما يتيح استثمارها في مشاريع تنموية تواكب حاجيات الجهات.

V. مشاريع وبرامج سياسة الدولة في الفلاحة والصيد البحري للفترة المخطط 2030-2026

تتضمن محفظة المشاريع الفلاحية العمومية جملة من المشاريع التنموية المتواصلة والجديدة. وينتظر أن يبلغ حجم محفظة مشاريع الفلاحة والصيد البحري خلال الخماسية 2030-2026 حوالي 2069 م د. وتتوزع محفظة المشاريع الفلاحية العمومية حسب مختلف القطاعات كما يلي:

1. الإنتاج الفلاحي والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

- تقدر الاستثمارات المبرمجة بالنسبة لقطاع الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية خلال الفترة 2026-2030 بحوالي 605 مليون دينار. وتتمثل أهم التدخلات في:
- إنجاز البرامج السنوية المتعلقة بالنهوض بالإنتاج الحيواني والنهوض بالفلاحة البيولوجية وحماية النباتات.
- مواصلة إنجاز الخطط الوطنية لمكافحة الآفات على غرار سوسة النخيل الحمراء والبقع السوداء والحشرة القرمزية.

- إنجاز مشاريع جديدة على غرار:

- ✓ برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار والمجترات الصغرى.
- ✓ برنامج تركيز منظومة مندمجة لإنتاج الفصاة وتثمينها بالإقليمين الرابع والخامس.
- ✓ تأهيل مصنع الأعلاف "شانشو" وتطوير طاقة إنتاجه.
- ✓ مشروع تهيئة المراعي بعمادة سيدي سالم.
- ✓ إحداث وحدة نموذجية لصناعة الأعلاف وتثمين المخلفات ببوغرارة من ولاية مدنين.
- ✓ "مشروع الفلاحة المتأقلمة والمستدامة والشاملة للاستثمار في تونس" والذي يهدف إلى تقليص المخاطر في منظومتي الحبوب والزيتون عبر دعم الابتكار وتطوير الحوكمة وتحسين الانتاجية وضمان الجودة.

2. الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:

ينتظر أن تبلغ الاستثمارات المبرمجة خلال الفترة 2030-2026 لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية ما قدره 282 مليون دينار. وتتمثل أهم التدخلات في:

- مواصلة تأهيل وتطوير موانئ الصيد البحري وتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية بما يرفع كفاءة الاستغلال ويعزز السلامة وظروف العمل. وتشمل المشاريع المتواصلة إصلاح البنية التحتية لموانئ قليبية ومنزل عبد الرحمن
- الانطلاق في تنفيذ برنامج دعم الاقتصاد الأزرق في تونس عبر إنجاز أشغال تأهيل موانئ الصيد البحري بالصخيرة وسيدي داود والقراطن والمحرس والكتف، إضافة إلى إعادة تأهيل مراكز التكوين المهني للصيد البحري بصفاقس وجرجيس.
- إنجاز مشاريع جديدة متعلقة بإعادة تهيئة وتوسعة مجموعة من الموانئ على غرار سوسة وهرقله وصفاقس وبوغرارة والزارات وصيادة.
- تعزيز منظومات المراقبة والتصرف المستدام في الموارد البحرية من خلال تطوير وسائل المتابعة والمراقبة واعتماد التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في جميع مراحل سلسلة القيمة.
- دعم تطوير قطاع تربية الأحياء المائية عبر تهيئة مواقع جديدة للاستثمار وتحسين الإطار التنظيمي والتشريعي وتشجيع المبادرات الخاصة بما يعزز مساهمة القطاع في الأمن الغذائي وتنمية الاقتصاد الأزرق.
- تطوير البحث العلمي والابتكار في مجالات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية لتعزيز استدامة الموارد ورفع مردودية القطاع مع تبني حلول مبتكرة وتقنيات مستدامة

3. الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:

ينتظر أن يبلغ الحجم الجملي للاستثمارات الفلاحية المتعلقة بقطاع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية خلال الفترة 2030-2026 ما قدره 741 مليون دينار، وتتمثل أهم المشاريع والبرامج في:

- مواصلة تنفيذ البرامج السنوية المتعلقة بأشغال الغابات وأشغال المحافظة على المياه والتربة.
- مواصلة إنجاز مشروع حماية الغابات من الحرائق.
- مواصلة إنجاز برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكل من ولايات الكاف وسليانة والقيروان وسيدي بوزيد وبنزرت.
- مواصلة إنجاز مشروع تعزيز الفلاحة شبه الغابية واستصلاح المنظومات الغابية والرعي المتدهورة بولايات باجة وسليانة وبنزرت.
- إنجاز مشاريع جديدة على غرار مشروع "الإدارة والاستعادة التكيفية لغابات الصنوبر الحلبي المتدهورة بولاية القصيرين" لتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والمحافظة على التنوع البيولوجي.

4. مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة:

تعكس هذه المشاريع أولوية دعم المناطق الفلاحية وذات الصبغة الريفية في إطار الاستجابة لتطلعات الجهات. وتهدف إلى تحسين ظروف عيش الفئات الهشة القاطنة بمناطق تدخلها وذلك في إطار دعم التنمية بالمناطق الريفية ذات مؤشر التنمية الجهوية الأقل من المعدل الوطني. وتتمثل المكونات الأساسية لهذه المشاريع في تنمية المنظومات الفلاحية وتعبيد المسالك الفلاحية وأشغال الماء الصالح للشرب والمحافظة على المياه والتربة وإحداث البحيرات الجبلية والآبار إضافة إلى إحداث وتهيئة المناطق السقوية ودعم الإنتاج الفلاحي عبر التوسع في غراسات الأشجار المثمرة والزيتان وإحداث أنشطة مدرة للدخل لصغار الفلاحين الشباب والمرأة الريفية. وتعتمد مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة على التخطيط التشاركي والتصاعدي مع التركيز على المستوى المحلي وذلك بهدف خلق تواصل بين المشروع والمتنفعين وتشريكهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين التصرف فيها.

وسيتم خلال الفترة 2026-2030 مواصلة تنفيذ 7 مشاريع للتنمية الفلاحية المندمجة بكل من ولايات صفاقس وسليانة وبنزرت وزغوان والقيروان والقصرين والكاف إضافة إلى المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي الذي ينفذه ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي. كما ستشهد فترة المخطط الانطلاق في إنجاز مشاريع تنمية فلاحية جديدة والمتمثلة بالأساس في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمهدية ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسوسة ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمناطق الجبلية بسيدي بوزيد ومشروع النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي والحد من الآثار السلبية للعوامل المناخية بولاية باجة.

ويهدف تعزيز نجاعة مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة، سيتم إرساء هياكل تنظيمية فعالة على المستويين الجهوي والمركزي لضمان التنفيذ والمتابعة والتنسيق، وتفعيل آليات لإحداث مواطن الشغل للفئات الهشة عبر تمويلات مرنة وتبسيط الإجراءات وتكثيف التكوين ومرافقة المتنفعين، إلى جانب تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير سلاسل القيمة الفلاحية ودعم التنظيم المهني عبر مساندة الجمعيات والتعاونيات ومجامع التنمية الفلاحية لتقوية قدراتها التفاوضية وتسهيل نفاذها إلى التمويل والتكوين.

5. التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

تقدر الاستثمارات المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي خلال فترة المخطط 2026-2030 بحوالي 103 مليون دينار. وتتمثل أهم التدخلات في:

- مواصلة إنجاز برامج سنوية لفائدة كل من معهد المناطق القاحلة بمدنين والقطب التكنولوجي بالجنوب.
- مواصلة إنجاز جملة من المشاريع المتواصلة لفائدة مؤسسات البحث ومؤسسات التعليم العالي الفلاحي.
- المساهمة في تنفيذ "مشروع الفلاحة المتأقلمة والمستدامة والشاملة للاستثمار في تونس" من خلال تطوير وإنتاج أصناف قمح مقاومة لتأثيرات تغير المناخ لاستعمالها في المجال الفلاحي وتعزيز قدرات البحث الوطني والبنية التحتية والتكوين لضمان إنتاج وتسويق البذور المعتمدة بكفاءة.

السياسة المائية

يُشكّل قطاع المياه إحدى الركائز الجوهرية للسيادة الوطنية وأحد المحاور الاستراتيجية لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة. وتكتسي البنية التحتية المائية مكانة محورية باعتبارها الدعامة الأساسية لتأمين التزوّد بالمياه ودعم الإنتاج الفلاحي وإنجاز المشاريع السكنية والعمرانية وحماية الأراضي وتعزيز التوازنات الجهوية، بما يساهم مباشرة في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويواجه قطاع المياه في تونس تحديات متزايدة، حيث تعدّ تحت عتبة الشح المائي المقدّرة بـ 500 متر مكعب في السنة لكل ساكن (معدل حصّة الفرد من المياه 420 متر مكعب في السنة). وتفرض هذه الوضعية اعتماد مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار الترابط الوثيق بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء والصحة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.

وجدير بالذكر أن تونس تمكّنت على مدى عقود من إرساء منظومة متكاملة للبنية التحتية المائية، شملت إنجاز السدود والبحيرات الجبلية، وتطوير شبكات الجلب والتحويل والتوزيع، وبناء بنية تحتية مائية هامة تمكن من تعبئة وخزن موارد مائية تقليدية وغير تقليدية بقدرة تعبئة جمالية تبلغ 2.7 مليار متر مكعب (م³) في السنة إلى جانب شبكة جلب مياه مترابطة للتوازنات بين مناطق الشمال الغربي والشرقي والوسط الشرقي. كما عملت على تعزيز أنظمة التطهير ومعالجة المياه المستعملة، إضافة إلى الاستثمار في محطات تحلية مياه البحر، خاصّة بالمناطق الساحلية والجنوبية. وقد مكّنت هذه التوجهات الاستراتيجية من تحسين التزوّد بالمياه الصالحة للشرب، والحدّ من التفاوت الجهوي، وتعزيز قدرة البلاد على الصمود أمام فترات الجفاف.

ويمثّل المخطط التنموي للفترة 2026-2030 مرحلة مفصلية نحو تكريس الأمن المائي، وترسيخ العدالة بين الجهات، وضمان توفر الموارد لفائدة الأجيال القادمة. وفي هذا الإطار، تُعدّ سياسة الموارد المائية ركيزة أساسية لتحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي في تونس، لتشمل إنجاز السدود وتطوير شبكات الجلب والتوزيع واعتماد حلول مبتكرة أثبتت نجاعتها.

ويشكّل الأمن المائي، بفضل هذه الرؤية، رافعة للعدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي، وعنصر أساسي لدعم التنمية الاقتصادية، بما يتيح لتونس تعزيز موقعها كفاعل إقليمي ريادي في مجال الإدارة الذكية والمندمجة للموارد المائية. كما يشمل تطوير قطاع المياه في تونس تثمين الرصيد البشري والتقني والمؤسساتي الذي راكمته البلاد على مدى عقود.

وتعتمد السياسة المائية على استراتيجية متكاملة لإدارة الموارد المائية تركز على تقييم الوضعية الراهنة ودراسة المقترحات المنبثقة عن المجالس المحلية والجهوية والإقليمية، بما يكرّس التخطيط التصاعدي لمخطط التنمية 2026-2030 ويُفضي إلى تحديد أهداف استراتيجية وخيارات عملية كفيلة بضمان تحقيق الأمن المائي.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

تميزت إنجازات الفترة 2021-2025 بإعطاء الأولوية لمياه الشرب من خلال التوسّع في تحلية مياه البحر، وتحسين التزوّد بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي والرفع من مردودية الشبكات وجودة الخدمات، هذا بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك في السياحة والري وتعزيز حوكمة الموارد المائية الجوفية.

في مجال تعبئة موارد مائية تقليدية وغير تقليدية:

- بنية تحتية مائية هامة (تمكن من تعبئة وخزن موارد مائية تقليدية وغير تقليدية بقدرة تعبئة جمالية تبلغ 2.7 مليار م³ في السنة).
- شبكة جلب مياه مترابطة للتوازنات بين مناطق الشمال الغربي والشرقي والوسط الشرقي.
- بلوغ نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية بـ 92%.
- إنجاز مشاريع كبرى لتحلية مياه البحر على غرار محطة الزارات بقابس بطاقة 50 ألف م³ يوميا ومحطة صفاقس بطاقة 100 ألف م³ يوميا، مع انتظار دخول محطة تحلية مياه البحر بسوسة للخدمة نهاية سنة 2026.
- إنجاز 15 محطة تحلية مياه جوفية مألحة بطاقة جمالية تقدر بـ 110 ألف م³ يوميا.

- استغلال 127 محطة لمعالجة المياه المستعملة (295 مليون م³ سنوياً معالجة ثانوية).
- توفر 37 سدا كبير.
- توفر 258 سدا تلياً و 913 بحيرة جبلية بسعة إجمالية تبلغ 359 مليون م³.

في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب:

بلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب 100% بالوسط الحضري و 95% بالوسط الريفي، بفضل تطوير الشبكات وتوسعة مناطق التدخل (طول شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه 58 ألف كم) بما يعكس المستوى المتقدم في التزود مقارنةً بعدد الدول. ويعود هذا المستوى أساساً إلى توسع شبكات التوزيع وتوسعة مناطق تدخل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والهندسة الريفية، لتشمل كل التجمعات السكانية، بما في ذلك المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة أو المتباعدة.

في مجال التزود بمياه الري:

- تجهيز 435 ألف هكتار من المناطق السقوية بمعدل تكتيف 80% ما يعكس وجود فجوة بين الطاقات المهيأة والطاقات المستغلة فعلياً. ويعود هذا الوضع أساساً إلى تقادم جزء هام من شبكات الري وتذبذب التزود بالمياه وارتفاع كلفة الطاقة وضعف الصيانة والاستغلال.
- دعم إعادة استعمال المياه المستعملة المعالجة في مجال الري وذلك بالتوسع في المناطق السقوية بالمياه المستعملة المعالجة عن طريق الاحداثات الجديدة وإعادة تهيئة المناطق السقوية المتقدمة علماً وأن كميات المياه المعالجة المستعملة لا تتجاوز 12.2%.

في مجال الاقتصاد في الماء:

- تم تجهيز 96% من المناطق السقوية بمعدات الاقتصاد (مثل الرشاشات، التنقيط، وأنظمة التحكم في الضغط)، ما يعكس اهتماماً بتعزيز كفاءة استخدام المياه في القطاع الفلاحي. ومع ذلك، فإن التحسينات التقنية لا تكفي وحدها لضمان مردودية عالية، إذ ترتبط الكفاءة أيضاً بصيانة الشبكات وقدرة الفلاحين على استغلال المعدات بشكل مثالي ومتابعة جودة التوزيع.
- ارتفاع مردودية شبكات توزيع مياه الشرب إلى 77%، إذ يشير الرقم إلى أن حوالي 23% من المياه تضيع بسبب التسربات وسرقات المياه أو ضعف الصيانة للشبكات القديمة، وهو ما يبرز أهمية تعزيز برامج صيانة الشبكات، وتحديث العدادات، ومراقبة التسربات لضمان استدامة الموارد وتحسين الأداء المالي للشركة الوطنية للمياه.
- بلغت مردودية شبكات الري 53% رغم تجهيز معظم المناطق بمعدات الاقتصاد في المياه. ويعود السبب إلى تقادم الشبكات الثانوية وضعف الصيانة الدورية. كما أن هذه النسبة تكشف هدراً مائياً كبيراً في القطاع الفلاحي، ما يؤثر مباشرة على إنتاجية الهكتار الواحد ويحد من قدرة القطاع على مواجهة تقلبات الموارد المائية والجفاف.

في مجال الاستثمارات:

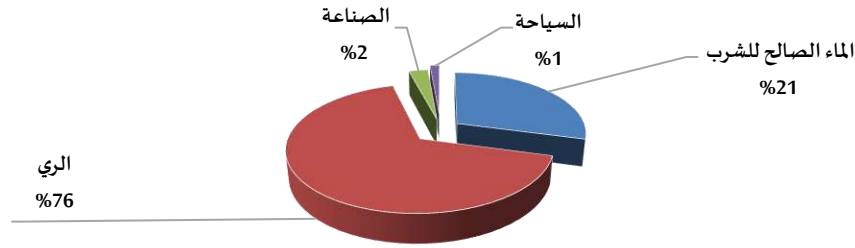
على مستوى الاستثمارات، تم إنجاز مشاريع بحجم 2786.6 مليون دينار، أي بنسبة تطوّر بحوالي 73% مقارنةً بالخماسية المنقضية، تمثل نسبة تناهز 68% من جملة الاستثمارات الفلاحية، مما يؤكد إعطاء الأولوية لمجال المياه.

على مستوى حوكمة القطاع:

- تكليف الهيئة الوطنية للسلامة الصحية بمراقبة جودة المياه منذ 2022، وهو ما مثل نقلة نوعية في الحوكمة والرقابة.
- الانتهاء من إعداد مشروع مجلة المياه.
- تعزيز الرقمنة في التصرف المائي عبر تركيز عدادات ذكية ونظم مراقبة آلية في بعض المناطق.

ورغم أهمية قطاع المياه والمكاسب المسجلة، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من الإشكاليات تتمثل بالخصوص في ارتفاع الطلب على المياه في قطاعات الشرب والفلاحة والصناعة، مما زاد الضغط على الشبكات القديمة.

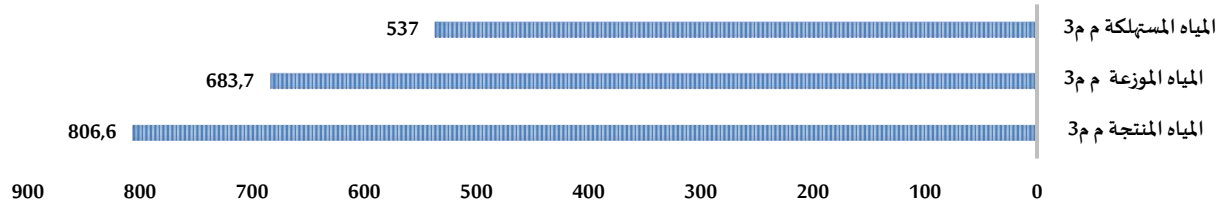
توزيع استغلال المائدة العميقة حسب النشاط الاقتصادي لسنة 2024



التقرير السنوي للمياه 2024

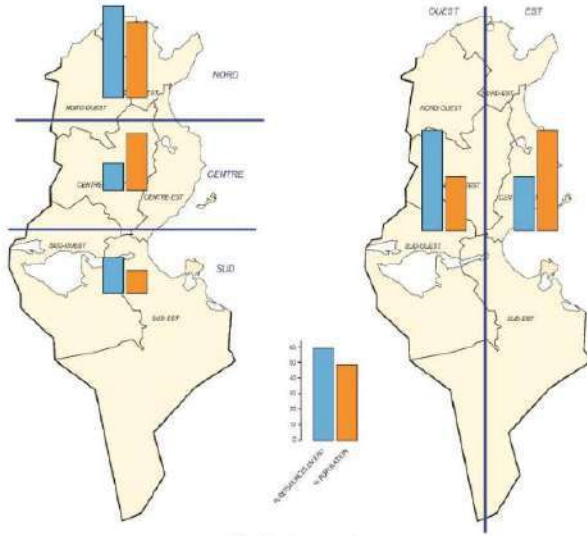
كما ظلت مردودية الشبكات ضعيفة (خاصة شبكات التوزيع في المناطق الريفية)، حيث يتراوح الفاقد بين 25% و35%.

المياه المنتجة والموزعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لسنة 2022



التقرير السنوي للمياه 2022

- ارتفاع نسب الفاقد المائي شبكات مياه الشرب بنسبة 0.4%.
- محدودية قدرات محطات معالجة المياه الصالحة للشرب والتحلية في تلبية الطلب المتزايد.
- مخاطر استنزاف الموارد الجوفية بنسبة استغلال بلغت 138%، خاصة مع تغير إيرادات التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة وتزايد الضغط السكاني والاقتصادي.
- تلوث وتدهور في النوعية بفعل النشاط الصناعي والفلاحي.
- ارتفاع كلفة الطاقة المستعملة في عمليات الجلب والتحلية والتوزيع.
- تأخر تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى بسبب التعقيدات الإدارية والتمويلية والمتعلقة بالمقاولات والمواد المقطعية.
- محدودية الموارد المالية المخصصة للاستثمار والصيانة.
- صعوبات مالية هيكلية تواجه مؤسسات التصريف في المياه مثل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والجمعيات المائية.
- تشتت الهياكل وتداخل الصلاحيات بين المتدخلين في القطاع.



عدم توازن موارد/سكان
شمال-وسط وجنوب / شرق-غرب

- 831	الميزان: العجز (المحملة على الري)
138%	الإفراط في استغلال المياه الجوفية

12

في المقابل، تتوفر في القطاع العديد من نقاط القوة والفرص المتاحة لتجاوز الإشكاليات بهدف تعزيز الموارد المائية والمحافظة عليها وترشيد استغلالها، من أهمها:

- توفر شبكات جلب المياه مترابطة تمتد من الشمال إلى الوطن القبلي والساحل وشفافيس، لنقل فائض المياه من الشمال إلى الشرق.
- وضع استراتيجية المياه في أفق 2050 كإطار وطني لتوجيه السياسات المستقبلية للموارد المائية والاستثمارات بهدف تأمين استدامتها وتطوير إدارة متكاملة تركز على الحوكمة الرشيدة وتأمين الموارد غير التقليدية.
- تطور تكنولوجي ورقمي.
- حوافز مسندة بعنوان مشاريع تعبئة المياه.
- إمكانية الاستفادة من الآليات المالية الدولية الموجهة لمعالجة الإشكاليات المناخية.
- مراجعة قانون مجلة المياه بما يوفر إطاراً قانونياً عصرياً وموحداً.
- تنامي الاهتمام الوطني والدولي بقضايا المياه.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2030-2026

ترتكز الاستراتيجية في مجال المياه على سياسة استباقية لتعزيز كافة الفرص للحفاظ على الموارد المائية وتطويرها وذلك بغرض كسب رهان التحديات الرئيسية المرتبطة بالضغطات المتزايدة على الموارد المائية والمتمثلة في:

- تحسين الادارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك تعزيز الاستخدام الفعال والمستدام مع ركيزة أساسية وهي الترابط: المياه والطاقة والغذاء وتوحيد نظام نقل المياه من أقصى الشمال إلى المناطق الفقيرة بالموارد المائية.
 - حماية النظم البيئية المائية، وخاصة الأراضي الرطبة، للحفاظ على تنوعها البيولوجي.
 - تقليل الفاقد من المياه في شبكات الري وامتدادات مياه الشرب لتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية.
 - انشاء أنظمة لرصد وادارة الموارد المائية لفهم التأثيرات على هذه الموارد بشكل أفضل واتخاذ تدابير التكيف المناسبة
- وقد تمّ، في إطار المخطط التنموي 2030-2026، تحديد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تندرج في إطار خمس محاور.

المحور الأول: تحقيق السيادة المائية بتعبئة موارد مائية تقليدية وغير تقليدية عبر:

- تعبئة الموارد غير التقليدية بمضاعفة إنتاج المياه المحلاة إلى أكثر من 200 مليون متر مكعب سنوياً ما يمثل خطوة نوعية لتقليص الاعتماد على المصادر التقليدية، ويعزز القدرة على تلبية الطلب المتزايد في المناطق الساحلية والمناطق شديدة العطش، بتوسعة

محطات تحلية مياه البحر والرفع من نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة إلى 30% حيث يتم تحويل المياه المستعملة للري أو الاستخدام الصناعي. ويشار أيضاً إلى أهمية تطوير البنية التحتية لشبكات النقل والتخزين وربطها بالمناطق السقوية لضمان فعالية إعادة الاستخدام.

- تدعيم الموارد المائية الجوفية بإنجاز 16 سد باطني للتقليص من التبخر وتغذية الموارد الجوفية.
- تعزيز البعد البيئي والاجتماعي بضمان الحق في الماء كمبدأ دستوري.

المحور الثاني: تحسين التزود بالماء الصالح للشرب من خلال العمل على تعبئة الموارد المائية وتكوين مخزون استراتيجي وحماية المناطق من الفيضانات، وذلك بهدف:

- الرفع من نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي من 95% إلى 97%.
- تحسين مردودية شبكات التوزيع التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من 77% إلى 85% والجلب بنسبة 95% لرفع كفاءة نقل المياه من مصادر الإنتاج (السدود، المحطات) إلى شبكات التوزيع، ما يقلل الفاقد أثناء النقل ويضمن وصول المياه بأفضل جودة وأقل تكلفة وذلك بتهيئة قرابة 1000 كلم سنويا لشبكة الجلب.

المحور الثالث: الاقتصاد في الماء

- إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية بهدف تحسين نجاعة الشبكات لبلوغ نسبة 83% بولايات الجنوب (4250 هك) واستكمال تعصير المنطقة السقوية الكبرى ببوهرتمة (13400 هك).
- تعميم العدادات الذكية وشبكات المراقبة الرقمية.

المحور الرابع: التحكم في كلفة المياه

يهدف برنامج التحول الطاقى في مجال المياه إلى مواجهة التكلفة العالية لتحلية وجلب وتوزيع المياه لضمان الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية بتنوع مصادر الطاقة. وتتمثل الأهداف في تغطية 25% من استهلاك القطاع بواسطة الطاقات المتجددة في أفق 2030 (إنتاج معدل 1006 جيغاوات/ساعة سنة 2030).

المحور الخامس: الحوكمة

- تعزيز التصرف الذكي في الموارد المائية من خلال الرقمنة لتعزيز المتابعة والمراقبة والتنبؤ بالمخاطر.
- دعم الابتكار والبحث العلمي لتطوير تقنيات جديدة أكثر نجاعة لتعبئة موارد مائية إضافية.

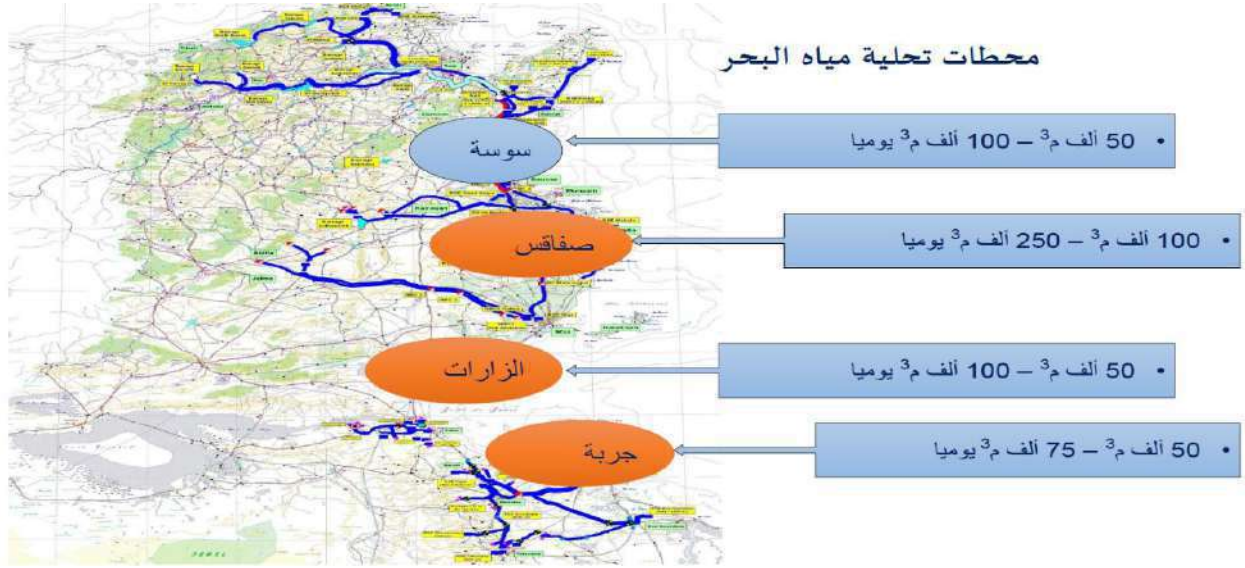
III. مضمون السياسة المائية 2030-2026

تتجسد السياسة المائية لفترة المخطط في المحاور الرئيسية التالية:

1. المحور الأول: تحقيق السيادة المائية بتعبئة موارد مائية تقليدية وغير تقليدية

- توسعة محطات تحلية مياه البحر بطاقة معالجة يومية بـ 275 ألف م³/اليوم بكل من صفاقس (من طاقة إنتاج 100 ألف م³/اليوم إلى 250 ألف م³/اليوم) ومحطة التحلية بسوسة (من طاقة إنتاج 50 ألف م³/اليوم إلى 100 ألف م³/اليوم) ومحطة التحلية بجزيرة جربة (من طاقة إنتاج 50 ألف م³/اليوم إلى 75 ألف م³/اليوم) ومحطة تحلية مياه البحر بالزارات من ولاية قابس (من طاقة إنتاج 50 ألف م³/اليوم إلى 100 ألف م³/اليوم) وتهدف هذه التوسعات إلى تعزيز التزويد بالمياه الصالحة للشرب بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وكذلك المناطق التي تشكو عجزاً هيكلياً في الموارد المائية.

- التقليل من الفاقد المائي بتعزيز شبكة توزيع المياه بصفاقس وجربة وقابس الكبرى وشبكة نقل المياه بالجنوب الشرقي من محطة تحلية مياه البحر بالزارات إلى أقطاب الاستهلاك في مدينين وتطاوين.



- إنجاز أربع محطات لتحلية المياه الجوفية المالحة، بطاقة معالجة بـ 21 ألف م³/يوم بقرقنة وبن قردان ودقاش والبلديات.
- تطوير البنية التحتية للتخزين عبر بناء سدود جديدة وتعزيز الخزن الاستراتيجي (يكتسي شمال البلاد أهمية محورية في هذا المجال، باعتباره المنطقة الأكثر استقبالا للتساقطات والأغنى بالموارد السطحية، ما يجعل السدود الكبرى بها العمود الفقري للخزن الاستراتيجي الوطني، وتساهم هذه السدود في تزويد عديد الجهات الداخلية والساحلية بالمياه عبر منظومات الجلب والتحويل، بما يعزز التضامن المائي بين الجهات).
- استعمال 30% من المياه المستعملة المعالجة في المجال الفلاحي (ما يعادل 100 مليون م³) من خلال برمجة مشاريع كبرى تهم:

✓ مشروع "ثانيت" لتحويل المياه المستعملة المعالجة من أقطاب الإنتاج تونس الكبرى (جنوب ملبان والعطار) وسوسة (النفيسة) وصفاقس (صفاقس الجنوبية وعقارب) إلى مناطق الطلب على المياه ويهدف إلى ري مساحات تقدر بـ 11500 هكتار على ملك ديوان الأراضي الدولية.

✓ إنجاز دراسات ومشاريع لتحويل المياه المعالجة من أقطاب الإنتاج الكبرى بصفاقس وسوسة وتونس.

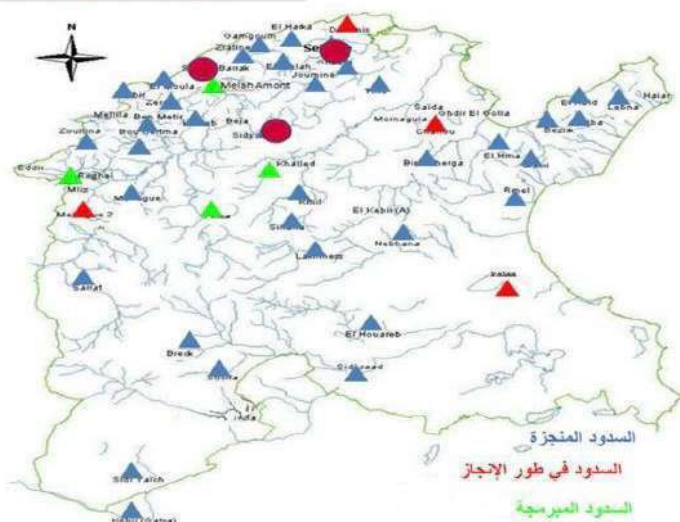
- تدعيم الموارد المائية الجوفية بإنجاز 16 سد باطني لتقليل التبخر وتغذية الموارد الجوفية ورفع من طاقة الخزن بـ 300 مليون م³.
- إنجاز مشاريع كبرى للسدود لتعبئة الموارد السطحية وتعزيز المخزون الاستراتيجي للمياه بما يعزز القدرة الوطنية على مجابهة فترات الشح المائي وتحسين السلامة الهيكلية للمنشآت وذلك بـ:

✓ مواصلة إنجاز سد ملاق العلوي بطاقة استيعاب تقدر بـ 195 مليون م³ (2016-2026) وسد الدويميس بطاقة 45 مليون م³ (2016-2026) وسد خلاد بطاقة 27 مليون م³ (2024-2029).

✓ إنجاز سد تاسة (2026-2030)، وسد الرغاي (2026-2030)، وهي مشاريع تهدف إلى تحسين التحكم في الجريان السطحي والحد من مخاطر الفيضانات.

✓ مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات من نقطة تلاقى وادي مجردة وملاق إلى سد سيدي سالم ومشروع الحماية من الفيضانات للتجمعات السكنية والبنية التحتية من الحدود الجزائرية إلى نقطة تلاقى وادي مجردة وملاق. واستكمال مشروع تعلية سد سيدي سعد للرفع في طاقة خزنه إلى 100 مليون متر مكعب.

خارطة السدود



37 سدّ منجز

4 سدود في طور الإنجاز بطاقة خزن 318 مليون م³

- ملّاق العلوي (الكاف)
- دويميس (بترت)
- القلعة (سوسة)
- السعيدة (منوبة)

4 سدود مبرمجة بطاقة خزن 230 مليون م³

- تاسة (سليانة)
- خلاد (باجة)
- الرغاي (جندوبة)
- المالح العلوي (باجة/جندوبة)

7 سدود في طور الدراسة

- المقديس - غزالة (جندوبة)
- أوزافة (سليانة)
- الدير (جندوبة)
- شافرو (منوبة)
- باجة (باجة)
- بولعاية (القصرين)
- حمام الزيرية (زغوان)

وعموما تهدف البرامج والمشاريع المدرجة بالمخطط تواصل تدعيم من سنة لأخرى قدرات تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية مثلما يبرزه الجدول التالي:

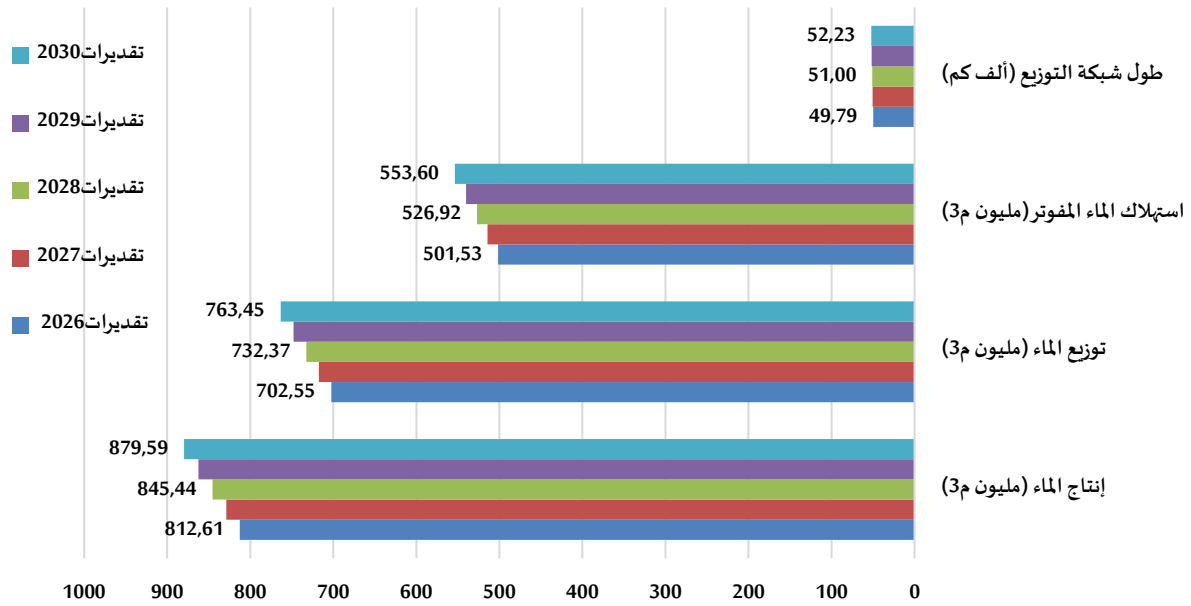
السنة	الموارد التقليدية	نسبة التعبئة من الموارد الجملية للمياه	التحلية	نسبة التعبئة من الموارد الجملية للمياه	المياه المعاد استعمالها	نسبة التعبئة من الموارد الجملية للمياه	إجمالي الموارد المعبأة	نسبة التعبئة من الموارد الجملية للمياه
2026	3,9	%86.7	100	%2.2	180	%4.0	4,18	%92.9
2027	3,88	%86.2	120	%2.7	210	%4.7	4,21	%93.6
2028	3,85	%85.6	140	%3.1	240	%5.3	4,23	%94.0
2029	3,82	%84.9	160	%3.6	270	%6.0	4,25	%94.4
2030	3,78	%84.0	180	%4.0	300	%6.7	4,26	%94.7

وستخصّص الموارد المائية خلال فترة المخطط، بنسبة 75% من الموارد المائية للفلاحة و20% لمياه الشرب و5% للصناعة والسياحة.

2. المحور الثاني: تحسين التزود بالماء الصالح للشرب

- مواصلة إنجاز خزان السعيدة بطاقة استيعاب تبلغ 45 مليون متر مكعب وبكلفة محيّنة تقدر بـ 180,4 م د، وخزان القلعة الكبرى بطاقة استيعاب تبلغ 33 مليون متر مكعب وبكلفة 119 م د، وذلك في إطار تحويل مياه أقصى الشمال التونسي نحو تونس الكبرى والساحل والوطن القبلي و صفاقس قصد تكوين مخزون احتياطي لتلبية حاجيات مياه الشرب نحو المناطق التي تشكو عجزاً هيكلياً.
 - إنجاز عدة مشاريع لتحسين مردودية شبكة توزيع مياه الشرب بتونس الكبرى (3000 كم (توزيع) و 25 كم (جلب) بكلفة 538,1 م د). وتهدف هذه المشاريع إلى رفع مردودية الشبكات إلى 82% والتخفيض في نسبة فاقد المياه بـ 6 مليون متر مكعب سنوياً وهو ما من شأنه أن يقلص في تكلفة إنتاج المياه والترفيه في العائدات المالية للشركة.
 - مواصلة إنجاز تحسين مردودية شبكة التوزيع بأقاليم صفاقس الكبرى وتوزر وقبلي (2000 كم (توزيع) و 15 كم (جلب) بكلفة تناهز 230 م د) والتي ستمكن من الرفع في مردودية الشبكات إلى حدود 83% بهذه الأقاليم وتخفيض فاقد المياه بـ 10 مليون متر مكعب سنوياً وهو ما سيمكن من ترشيد استغلال المياه وكلفتها، خاصة وأن المياه المتاحة متأتية جزئياً من محطة التحلية بصفاقس.
- وستمكن مشاريع وبرامج المخطط من تحسين التزود بمياه الشرب للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه كما يبين الرسم البياني التالية:

الاثار المرتقبة للمشاريع المبرمجة (2030-2026)



المصدر: الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

3. المحور الثالث: الاقتصاد في الماء:

- إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية بهدف تحسين نجاعة الشبكات لبلوغ نسبة 83 % بولايات الجنوب (4250 هك) واستكمال تعصير المنطقة السقوية الكبرى ببوهرتمة (13400 هك).
- تعميم العدادات الذكية وشبكات المراقبة الرقمية، وذلك باقتناء معدّات التحكّم ووضع نظام للتحكّم عن بعد وتعميم استعمال العدادات الذكية بتقنية الموجات فوق الصوتية انطلاقاً من المشروع النموذجي في جربة (75500 عداداً باستثمارات بقيمة 20 م د).
- ويندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ استراتيجية الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه التي تهدف إلى تقليص ضياع المياه حيث تم إنجاز مشروعين تجريبيين في جربة يتعلّق كلّ منهما باقتناء وتركيز عدادات لتسجيل وحفظ وإرسال البيانات عن بعد بالمؤسسات السياحية وعدادات ذكية تعمل بتقنية الموجات فوق الصوتية.
- الصيانة والتأهيل من خلال معالجة الترسبات والتحكم في الفيضانات وضمان السلامة الهيكلية للسدود.
- إحكام التصرف في الموارد الجوفية عبر مقاومة الحفر العشوائي وإنجاز سدود باطنية ومشاريع تغذية اصطناعية.

ويبين الجدول التالي مؤشرات أداء لضمان إدارة مستدامة للموارد الجوفية خلال الفترة 2030-2026:

المؤشر	2026	2027	2028	2029	2030
مستوى المخزون الجوفي (م.م³)	3,9	3,88	3,85	3,82	3,78
معدل الاستنزاف السنوي (م.م³)	150	145	140	135	130
عدد الحفر العشوائية المغلقة بئر/سنة	50	60	70	80	90
عدد السدود الباطنية المنجزة سد/سنة	2	3	3	4	4
سعة التخزين للسدود الباطنية (م.م³)	30	45	60	75	90
مشاريع التغذية الاصطناعية المنفذة مشروع/سنة	1	2	2	3	3
مستوى ملوحة المياه الجوفية مغ/ل	≤1,5	≤1,45	≤1,40	≤1,35	≤1,30
نسبة تغذية المياه الجوفية بالمياه السطحية أو المطرية %	5	7	9	12	15

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ودراسة ماء 2050

- إعادة تهيئة وتعصير الشبكات بواحات الحامة قابس ودعمها بالمياه الاستشفائية والمياه المعالجة واستبدال 39 كم من القنوات الإسمنتية، وربط الآبار العميقة، وبناء محطات الضخ (الهندسة المدنية، المعدات الكهربائية، الكهروميكانيكية والهيدروميكانيكية)، وتوفير وتركيب قنوات الرفع والتوزيع بأقطار وأطوال مختلفة، وبناء منشآت التخزين والتنظيم (أحواض، خزانات، خزانات إعادة الضخ...)، وبناء منشآت الحماية والتوزيع (منشآت التهوية، التصريف، نقاط الري، صمامات الفصل...).

4. المحور الرابع: التحكم في كلفة المياه

يعتمد برنامج التحول الطاقى في المجال الفلاحي على الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية بتنوع مصادر الطاقة لإنتاج حوالي 1006 جيغوات في الساعة لمواجهة التكلفة العالية لتحلية وجلب وتوزيع المياه. وسيتم تحقيق هذا الهدف عبر إدماج الطاقة الشمسية والكهرومائية خاصة في مشاريع التحلية واعتماد الطاقات المتجددة بطاقة انتاج جمالية 405 جيغوات/ ساعة في السنة من خلال إنجاز:

- محطات طاقة كهروضوئية 228 جيغوات/ ساعة.
- تركيز الألواح الكهروضوئية العائمة على المسطحات المائية للسدود على مساحة 77,59 هكتار بطاقة 100,9 ميغوات وبالتالى توفير 151 جيغوات/ ساعة سنوياً.
- تركيز محطتي طاقة كهرومائية بطاقة جمالية تقدر بـ 10,8 جيغوات/ ساعة وبالتالى توفير 28,7 جيغوات/ ساعة سنوياً.

5. المحور الخامس: الحوكمة

- الرقمنة عبر إرساء أنظمة متابعة رقمية وإنذار مبكر ومنصة تراخيص رقمية ما يمثل نقلة نوعية في التصرف في الموارد المائية، والمراقبة الحثيئة للتصرف في الموارد ورصد التسربات والتنبؤ بمخاطر الجفاف والفيضانات وتحسين سرعة اتخاذ القرار. كما تمكّن منصة التراخيص الرقمية من تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية والحدّ من الاستغلال غير القانوني للموارد المائية، بما يدعم حوكمة رشيدة قائمة على المعطيات الدقيقة والتشاركية بين المتدخلين.
- الابتكار والتكنولوجيا ودعم البحث العلمي والابتكار في مجالات التحلية والمعالجة والتصرف الذكي في المياه بتطوير تقنيات أكثر نجاعة وأقل استهلاكاً للطاقة، مع تحسين إدارة الرجيع الملحي والحدّ من تأثيراته البيئية، إضافة إلى تعزيز إدماج الطاقات المتجددة ضمن منظومات التحلية مما يمكن من توطيد المعرفة وتقليص التبعية التكنولوجية وتخفيض الكلفة على المدى المتوسط والبعيد. كما سيتم دعم الابتكار وخلق منظومة تكنولوجية محلية في مجال تحويل قطاع المياه ودعم التكامل بين الجامعات ومراكز البحث والهيكل العمومية والمؤسسات الاقتصادية، مع توفير آليات تمويل محفّزة للبحث التطبيقي وتشجيع الشراكات الوطنية والدولية.
- تنوع مصادر التمويل الموجهة لقطاع المياه عبر التعاون الدولي والصناديق الخضراء بما يمكن من الاستفادة من الآليات التي تساهم في تقليص كلفة التمويل وترتبط الاستثمار المائي بأهداف التنمية والالتزامات المناخية الدولية.
- حماية المائدة المائية المشتركة بالجنوب بإدماجها ضمن سياسة تنمية متكاملة للجنوب، تساعد على تقليص الضغط على المائدة المائية وضمان ديمومتها لفائدة الأجيال القادمة.
- زيادة التنسيق بين احتياجات قطاع المياه وقطاع الطاقة وتطوير جزئي لمصادر مستقلة لإمدادات الطاقة (مثل محطات تحلية مياه البحر وغسل المعادن على غرار الفسفاط ومحطات الضخ الرئيسية).
- ادراج البصمة المائية لتحسين التصرف في الموارد المائية، إذ يتيح تقدير الحجم الحقيقي لاستهلاك المياه المباشر وغير المباشر، حسب القطاعات الاقتصادية والمنتجات والخدمات، وأداة فعّالة لرفع الوعي لدى الفاعلين الاقتصاديين والمواطنين وللتشجيع على أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة.
- وينتظر ان يبلغ الحجم الجملي للاستثمارات العمومية في برنامج المياه 9514 م د (منها 4329 م د على الموارد الذاتية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه).

2.3 الاستقلالية الطاقية

يشكل الانتقال الطاقى توجهاً إستراتيجياً غرضه تأمين التحوّل الهيكلي طويل الأمد لنظم الطاقة العالمية. ويستند هذا الخيار إلى استبدال مصادر الطاقة التقليدية المتمثلة أساساً في النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم الحجري بمصادر طاقة متجددة ونظيفة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتتمثل الأغراض الأساسية لعملية الانتقال الطاقى خاصة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، مما يساهم في الحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري وفي دعم الأمن الطاقى للدول عبر الرّفْع من الاعتماد على الطاقة المتجددة.

ويفتح الانتقال الطاقى الباب أمام النمو الاقتصادي النظيف والإدماجي، حيث يخلق فرص عمل جديدة ومبتكرة في قطاع التقنيات الخضراء والاقتصاد الدائري التي تشهد نمواً متسارعاً. ويساهم هذا التحوّل بشكل مباشر في تحسين الصحة العامة، وذلك بخفض مستويات تلوث الهواء والماء المرتبطة بالصناعات النفطية التقليدية، مما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة.

أما على الصعيد الوطني، فقد انطلق مسار الانتقال الطاقى منذ سنة 2009 بإطلاق المخطط الشمسي التونسي حيث بدأت الشركة التونسية للكهرباء والغاز في تطوير طاقة الرياح منذ سنة 2000 من خلال أول مشروع لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بالهوارية بقدرة 55 ميغاواط. كما تم تنفيذ مشروع ثاني بمائتين والكشابعة من ولاية بنزرت بقدرة 190 ميغاواط خلال الفترة 2012-2013. هذا إلى جانب إحداث صندوق الانتقال الطاقى سنة 2014 لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة وتنظيم آليات الاستثمار من خلال إصدار النصوص الترتيبية وكراسات الشروط والعقود اللازمة خلال سنة 2017.

وتمت المصادقة على الاستراتيجية الجديدة للانتقال الطاقى 2035 خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 11 أفريل 2023 بهدف زيادة معدل إدماج الطاقات المتجددة في المزيج الوطني للكهرباء إلى نسبة 35% وتسريع مشاريع كفاءة الطاقة بهدف تقليص الاستهلاك الوطني من الطاقة الأولية إلى مستوى 30% في سنة 2030. وتعتمد هذه الاستراتيجية على رؤية جديدة وشاملة في كل القطاعات من خلال أهداف طموحة وواقعية لضمان واستدامة حصول جميع المواطنين التونسيين وكافة الأنشطة الاقتصادية على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بأقل كلفة.

وتتمحور مراحل تنفيذ هذه الاستراتيجية حول جدول زمني بدأ باعتماد الإصلاحات التشريعية والمؤسسية الضرورية خلال الفترة (2023-2025) لوضع الإطار القانوني الملزم، يليه إطلاق المشاريع المهيكلية الكبرى في أفق سنة 2026 والمخطط لإتمامها بحلول عام 2030، وصولاً إلى استحداث نسق الاستثمار المكثف في القطاع بين سنتي 2030 و2035 لضمان الريادة الطاقية. ويُعد التنفيذ العادل ركيزة جوهرية لهذه الرؤية حيث تهدف إلى الحدّ من التفاوت الطاقى وحماية الفئات الضعيفة.

وتؤكد الاستراتيجية الوطنية للطاقة في أفق 2035 على ضرورة الربط بين تطوير العرض الطاقى وتقليص الطلب. ويشكل هذا التكامل بين العرض والطلب محور تحقيق التوازن الطاقى، ممّا يرفع من قدرة الدولة على ضبط السياسات الوطنية بمرونة واستجابة لمتغيرات الأسواق العالمية.

وتوفّر التوجهات المرسومة لفترة المخطط فرصاً متعدّدة لتعزيز الأمن الطاقى والاستفادة من الموارد الطاقية المتجددة المتاحة وطنياً بفضل تطوير مشاريع إنتاج الكهرباء من الشمس والرياح، واستقطاب استثمارات عمومية وخاصة في مجال الابتكار والتكنولوجيا منخفضة الانبعاثات. كما يوفر الانتقال الطاقى فرصة لتعزيز التنمية الجهوية عبر مشاريع البنية التحتية وتحقيق اندماج اقتصادي واجتماعي من خلال توفير فرص عمل جديدة، وتعزيز القدرات التقنية الوطنية في المجالات الاستراتيجية.

ويظلّ بلوغ هذه الأهداف مرتبطاً باعتماد سياسات تنموية واقتصادية محكمة، تركز على مبادئ النجاعة والتكامل، تشمل تعبئة الموارد المالية واستقطاب الكفاءات والخبرات، مع توظيف أمثل للتكنولوجيات الحديثة، بما يضمن الانتقال الطاقى العادل، ويواكب متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

خصوصيات التوازن الطاقى الوطني

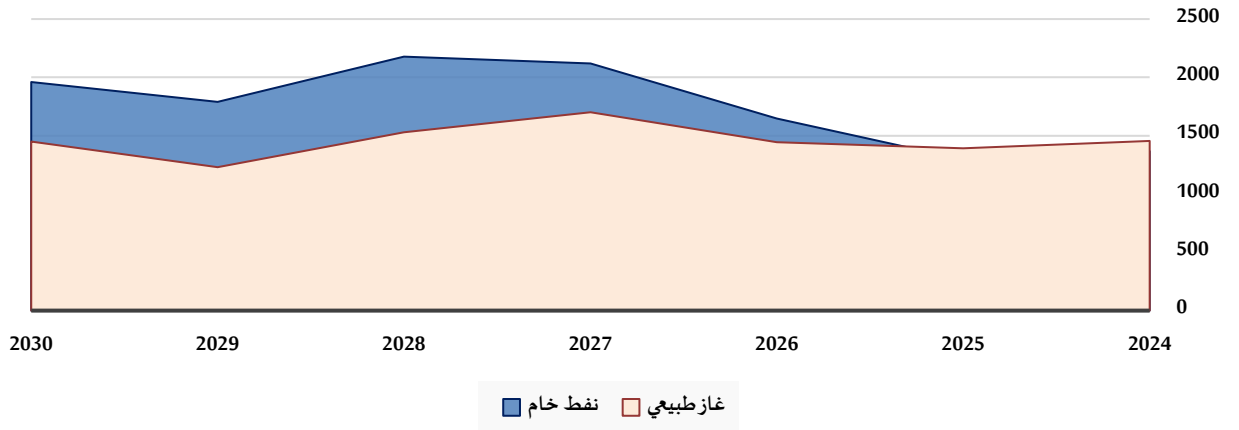
1. العرض الطاقى:

يتسم الوضع الراهن بمحدودية الإنتاج المحلي من النفط والغاز، وارتفاع كلفة التوريد وانعكاساتها على المالية العمومية، إلى جانب هشاشة منظومة التخزين وتزايد الضغط الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بأسعار المحروقات.

وبالتالي، يعاني العرض الطاقى من تحديات كبيرة تتمثل بالأساس في التراجع الطبيعى لإنتاج الحقول النفطية والغازية، كما أن بطء تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة والتي تتطلب استثمارات ضخمة يمثل عبء أخرى، هذا بالإضافة إلى وضعية مؤسسات القطاع والبنية التحتية الطاقية التي تتطلب استثمارات مهمة.

وتتأتى توقعات إنتاج المحروقات من امتيازات الاستغلال السارية المفعول وتلك التي هي في مرحلة الإسناد و/أو التطوير حاليا إلى أفق 2030 (على غرار "صباح"، "عزيزة"، "ديدون"، "كوسموس" و"زارات الشمالي"). وتجدر الإشارة إلى أنه يتم برمجة تدخلات على الآبار في مجال صيانتها والمحافظة على نسق إنتاجها لدعم الإنتاج من جهة، ومجابهة التراجع الطبيعى للإنتاج من الحقول من جهة أخرى، إلى جانب حفر آبار تطويرية جديدة. هذا وينتظر مواصلة تسوية وضعية بقية امتيازات استغلال المحروقات التي انتهت صلوحيتها وتقرر مواصلة استغلالها.

توقعات الانتاج الوطني من المحروقات (ألف ط.م.ن)



وتبعاً لتزايد العجز في الميزان الغازي نتيجة تراجع الإنتاج الوطني، أصبح الغاز الجزائري المصدر الأساسي لتلبية احتياجات تونس من الغاز الطبيعى. حيث فاقت نسبة التزود من هذا المصدر 73% من إجمالي الاحتياجات سنة 2025، بما في ذلك الأتاوة والشراءات. وفي إطار المفاوضات المرتقبة مع الجانب الجزائري خلال سنة 2026، سيتم إدراج طلب تمديد العمل بعقد شراء الغاز الجزائري لمدة سنتين إضافيتين، أي إلى موفى 2029 حسب البنود التعاقدية.

ومن المنتظر أن يستمرّ العجز في ميزان الغاز الطبيعى، في صورة عدم إيجاد حلول بديلة، مرتبطاً بمواصلة توريد الغاز الجزائري عبر نفس المنظومة الحالية. أما فيما يتعلق بكميات الغاز الضرورية لتغطية العجز، فتبقى مرتبطة ببلوغ الإستراتيجية الوطنية للطاقة أهدافها المرجوة في أفق 2030 ودخول خط الكهرباء تونس-إيطاليا في الخدمة بحلول سنة 2028.

وبالتالي، يمثل الرفع التدريجي لنسبة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء خلال فترة المخطط أحد المحاور الاستراتيجية الرئيسية للانتقال الطاقى علماً وأنّ الدراسات التي أنجزت في الغرض قد أبرزت أن إمكانيات تونس من طاقة الرياح تصل إلى 92 جيغاواط و280 جيغاواط بالنسبة للطاقة الشمسية. ويستدعي تحقيق الأهداف المرجوة، إرساء منظومة متكاملة تستند إلى تجسيم الإصلاحات القانونية والتنظيمية والفنية لهيئة بيئة ملائمة للاستثمار.

ويستند المخطط الوطني للطاقات المتجددة 2030-2026 إلى رؤية شاملة تهدف إلى زيادة مساهمة هذه المصادر في مزيج الانتاج الكهربائي تدريجيا، مع التركيز على تطوير البنية التحتية وتحسين الادارة المالية والفنية للمشاريع الطاقية وتحفيز الاستثمارات العمومية والخاصة. ويهدف هذا التوجه إلى بلوغ نسب متقدمة من الاعتماد على الطاقات المتجددة، بما يسهم في تقليص الانبعاثات الكربونية وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وتتضمن الاصلاحات المقررة في هذا الإطار عدة محاور رئيسية، من أهمها تحديث الإطار التنظيمي والقانوني للطاقة، بما يعزز الجاذبية الاستثمارية ويحدّ من الاجراءات البيروقراطية ويسهل انجاز المشاريع الطاقية بكفاءة وفعالية. وتشمل هذه الاصلاحات مراجعة قوانين وتشريعات قطاع الكهرباء، وتطوير نظام التراخيص للمشاريع الجديدة واعتماد سياسات تشجيعية للاستثمار في الطاقات المتجددة، خاصة في مجالات الطاقة الشمسية والرياح، فضلا عن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الابتكاري.

وفي الجانب التقني، تم اعتماد برامج لتعزيز القدرة الانتاجية للمصادر المتجددة من خلال إنجاز محطات جديدة موزعة جغرافيا بما يضمن استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة. ويشمل ذلك تطوير الشبكات الكهربائية الذكية لتعزيز تكامل الطاقة المتجددة وتحسين التحكم في استهلاك الكهرباء على الشبكات وتقليل الفاقد في النقل والتوزيع، مما يرفع من فعالية الانتاج ويساهم في تحقيق الاستقرار الطاقى الوطني.

وترتكز البرامج الوطنية أيضا على دعم البحث والابتكار في مجالات الطاقة المتجددة، بما في ذلك تطوير تقنيات تخزين الطاقة وتحسين كفاءة المعدات الكهربائية واستحداث حلول ذكية لتشجيع الانتاج الذاتي للكهرباء من قبل المستهلكين، سواء في مجال السكن أو المؤسسات التجارية والصناعية. ويتيح ذلك تحفيز المشاركة الفعالة للمجتمع والقطاع الخاص في الانتقال الطاقى.

وتتضمن التوجهات الاستراتيجية أيضا برامج تدريب وتطوير القدرات البشرية الوطنية لتأهيل الكفاءات في مجالات الهندسة الطاقية والصيانة والادارة التقنية للمشاريع، بما يضمن استدامة الخبرات الوطنية وقدرتها على متابعة تنفيذ المشاريع بكفاءة، وتحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بزيادة مساهمة الطاقات المتجددة.

ويهدف المخطط 2030-2026 إلى خلق توازن بين المردودية الاقتصادية والمرفق العمومي من خلال عرض الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة بأسعار عادلة، مع الحفاظ على الجدوى الاقتصادية للمشاريع وتشجيع الاستثمارات. كما يشمل هذا التوجه إعادة توظيف العائدات المتأتية من القطاع الطاقى في دعم برامج التحول الطاقى، وتمويل مشاريع البحث والتطوير وتعزيز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدولية.

ومن الناحية الاجتماعية، تساهم برامج الطاقات المتجددة في تحقيق الانتقال الطاقى المنصف، عبر ضمان النفاذ إلى الكهرباء المتجددة للفئات الهشة والمناطق النائية، وتقليص الفوارق الجهوية والمجالية في مجال الطاقة، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويساهم في التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة.

هذا وقد بلغت نسبة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 5 % موفّ سنة 2024 ومن المنتظر مع بداية سنة 2026 دخول 3 مشاريع من الطاقة الشمسية في إطار نظام اللزمت بقدرة جمالية تبلغ 200 ميغاواط طور الإنتاج. فيما سيتواصل إنجاز برنامج انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2025-2022 على أن يليه برنامج آخر خلال الفترة 2030-2026.

وتكتسي أنشطة التكرير والخزن والنقل والتوزيع المتعلقة بقطاع المحروقات والمواد البترولية أهمية بالغة في ضمان الأمن الطاقى حيث يستوجب ذلك اعتماد استراتيجية استباقية تجمع بين تنوع مصادر التزود وتحسين البنى التحتية وإرساء منظومة لوجستية فعّالة وإطار تنظيمي مهيكل وتأمين التخزين الوطني للمحروقات إضافة إلى تعزيز الكفاءة الطاقية.

II. الطلب على الطاقة:

تشير التقديرات المستقبلية إلى أن الطلب على الكهرباء سيواصل نسقه التصاعدي خلال الفترة 2030-2026 مدفوعا بعدة عوامل تشمل توسّع الأنشطة الاقتصادية والتحويلات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك المنزلي والتوسع العمراني والمرافق العمومية. ومن المنتظر أن يبلغ

معدل نمو الاستهلاك السنوي للكهرباء سنويا بين 2.5% و 3.5%، وهو ما يتطلب توفير طاقات إنتاج إضافية قد تصل إلى 600 ميغاواط سنويا لمواكبة الحاجيات المتزايدة وضمان استمرارية التزود. أما الطلب على الغاز الطبيعي فيعرف منى مزدوجا يتمثل في التراجع النسبي لإنتاج قطاع الكهرباء مع تسارع إدماج الطاقات المتجددة والربط الكهربائي مقابل ارتفاع طلب الحرفاء الصناعيين والتجارين. وجدير بالإشارة إلى أن الطلب ونسقه ومكوناته يختلف من قطاع إلى آخر.

ويعتمد قطاع النقل أساسا على الغاز والبنزين، ويمثل أكثر من 32% من الاستهلاك النهائي للطاقة ويشكو من قدم الأسطول وضعف الاستثمار في النقل الجماعي وتوسع النقل الفردي. ويقترح المخطط توسيع كهرية المنظومة لتشمل الحافلات وسيارات الأجرة والنقل الفردي، إضافة إلى تطوير النقل الحديدي والبحري وتحسين الشبكات الحضرية والجهوية، مع إرساء بنية تحتية وطنية للشحن الكهربائي وتجديد الأسطول العمومي بالحافلات الكهربائية وتشجيع استعمال العربات الكهربائية والهجينة، بما يساهم في تقليص توريد المحروقات والحد من ذروة الاستهلاك.

ويستهلك قطاع السكن نحو 28% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ويتأثر بالطلب على الكهرباء وغاز البترول المسال بفعل النمو الديمغرافي واتساع العمران. ويركّز المخطط على إدماج النجاعة الطاقية في البناء والتجهيزات وفرض معايير دنيا على المعدات المنزلية، مع مواصلة البرنامج الوطني لتوزيع المصابيح الاقتصادية وتعميم العدادات الذكية تدريجيا لتغطية نصف الشبكة السكنية بحلول 2030. كما يتم توفير آليات دعم للأسر لاقتناء التجهيزات الأعلى كفاءة بما يخفض الذروة الصيفية ويقلل الضغط على التوليد الغازي والكهرباء المستوردة.

ويبلغ استهلاك قطاع الخدمات حوالي 9% من الإجمالي، ويشهد نموا سريعا بفعل التوسع الحضري والاقتصادي، وخاصة في الوحدات السياحية والإدارات والمستشفيات. ويقترح المخطط توسيع الإنتاج الذاتي بالطاقات المتجددة وتعميم نظم الإدارة الطاقية في المؤسسات الكبرى، وتجهيز المباني العمومية بالألواح الفولطاضوئية، وتطوير منصة إلكترونية لتتبع الاستهلاك، وتحفيز الوحدات السياحية على الاستثمار في النجاعة.

أما القطاع الفلاحي، الذي يمثل حوالي 6% من الاستهلاك النهائي، فهو يعتمد أساسا على الكهرباء والغاز لسخ المياه وتشغيل الآلات. وتتمثل التحديات في ضعف مردودية أنظمة الري التقليدية وارتفاع استهلاك الوقود وتوسع الطلب الكهربائي في المناطق السقوية. ويعالج المخطط هذه الإشكاليات عبر دعم استعمال الطاقة الشمسية في الري وتجديد الأسطول.

وتبرز النجاعة الطاقية كأحد الركائز الرئيسية لتحقيق الأمن الطاق، خاصة في القطاع الصناعي الذي يُعدّ من أكثر القطاعات استهلاكاً للطاقة، ويُقدّر استهلاكه بنحو 24% من إجمالي الطلب النهائي على الطاقة، مع اعتماد شبه كلي على مصادر أحفورية متقلبة الأسعار. ونتيجة لذلك، يساهم هذا القطاع بنحو 35% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة. وعلى الرغم من التقدّم المحرز في هذا المجال، لا يزال القطاع يواجه العديد من التحديات، تتمثل أهمها في تقادم التجهيزات وضعف اعتماد أنظمة إدارة الطاقة الحديثة ونقص ثقافة التدقيق الطاق. كما تشكّل محدودية آليات التمويل عائقا إضافيا، رغم توفر البرامج الداعمة كصندوق الانتقال الطاق.

وتتجسّد التوجهات الاستراتيجية لترشيد استهلاك الطاقة من خلال مجموعة من البرامج منها ما هو قيد التنفيذ حاليا ومنها ما تم برمجته للفترة 2026-2030. ومن بين الإجراءات المعتمدة لمزيد ترشيد استهلاك الطاقة نذكر:

- مواصلة ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع البناءات، من خلال:
 - ✓ النهوض بالتدقيق الطاق في قطاع السكن عبر إنجاز حوالي 50 كشف طاق.
 - ✓ النهوض بالتدقيق الطاق في قطاع الخدمات عبر إنجاز حوالي 125 كشف طاق.
 - ✓ دعم تحسين مستوى النجاعة الطاقية على المستوى الوطني عبر استبدال 3.6 مليون فانوس متوهج بفوانيس LED.
 - ✓ دعم برنامج الانتقال الطاق بالمؤسسات العمومية عبر استبدال 250,000 نقطة ضوئية، استبدال 10,000 مكيف هواء، تركيب 1,600 نظام متابعة للطاقة وإنجاز 66 تدقيق طاق معمق.

- برنامج ترشيد استهلاك الطاقة في قطاع النقل إلى موفى سنة 2030:
 - ✓ كهرية أسطول النقل العمومي عبر إدراج حوالي 49,000 سيارة كهربائية و500 حافلة كهربائية.
 - ✓ تطوير البنية التحتية للشحن عبر إنشاء حوالي 4050 محطة شحن كهربائية.
 - ✓ تحسين نجاعة الطاقة وإدارتها في قطاع السيارات عبر وضع التأشير الطاقى وإنشاء المخبر وحملات توعوية لتكوين حوالي 6,500 سائق مهني.
 - ✓ النهوض بالتدقيق الطاقى الإجباري لشركات النقل بتنفيذ نحو 100 عقد برنامج وتجهيز 5000 عربة بنظام متابعة عن بعد.
- كما ساهمت مجمل مشاريع وبرامج الإنتاج الذاتي للكهرباء في الجهادين المتوسط والعالي منذ سنة 2010 من تركيز قدرة اجمالية بـ 400 ميغاواط، فيما سيتواصل خلال فترة المخطط انجاز مشاريع بقدرة سنوية تفوق 80 ميغاواط، وسيتم تنفيذ مجموعة من البرامج من قبل الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة حيث سيتواصل تشجيع العائلات على انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والبلديات والمؤسسات العمومية على غرار:
 - برنامج النهوض بالطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء "بروسول الاك" الذي يهم المباني المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض.
 - برنامج النهوض بالطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء "بروسول الاك الاقتصادي" يشمل العائلات التي تستهلك بين 1200 و1800 كيلواط/سنة.
 - برنامج النهوض بالطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء "بروسول الاك الاجتماعي" يشمل العائلات التي تستهلك أقل من 1200 كيلواط/سنة.
 - برنامج تحالف البلديات من أجل الانتقال الطاقى يهدف إلى تفعيل دور البلديات في المجهود الوطني للتحكم في الطاقة.
 - برنامج الانتقال الطاقى بالمؤسسات العمومية يهدف إلى تجهيز المنشآت العمومية بمحطات شمسية للإنتاج الذاتي للكهرباء وإنجاز عمليات النجاعة الطاقية.
 - البرنامج الوطني للنهوض باستعمال السيارات الكهربائية بالمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية الذي يهدف إلى تسريع التحول نحو نقل نظيف أكثر في القطاع العمومي.

III. التوازن بين العرض والطلب والهشاشة الطاقية:

تشير التوقعات إلى أن متوسط نمو الاستهلاك النهائي للطاقة سيبلغ 1.8% سنويا خلال الفترة 2021-2035، مقابل معدل قد يصل إلى 4.4% سنويا في غياب أي تدخلات لترشيد الاستهلاك وتعزيز النجاعة الطاقية. ويؤكد هذا الوضع الحاجة الملحة إلى اعتماد سياسات أكثر جرأة للتحكم في الطلب عبر آليات النجاعة والرصانة الطاقية، بالتوازي مع تطوير العرض وتنويع مصادره. كما يتضح أن القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة تشمل الصناعة والنقل والسكن والخدمات.

كما يعزى تفاقم العجز الطاقى إلى ضعف الكفاءة الطاقية وارتفاع مؤشر الكثافة الطاقية (حجم الطاقة المستهلكة لإنتاج وحدة من الناتج الداخلي الخام) بما يعكس ضعف قدرة النسيج الاقتصادي على تحقيق النمو بأقل استهلاك للطاقة. وقد سجلت مؤشر الكثافة الطاقية تحسناً نسبياً سنة 2024 حيث انخفض إلى 0.125 طن مكافئ نفط لإنتاج ألف دينار من الناتج الداخلي الخام (السنة المرجعية للاحتساب سنة 2010) مقابل 0.127 سنة 2023.

ويقضي الأمر مزيد رفع الاستثمارات في الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية في القطاعات الأكثر استهلاكاً كالصناعة والنقل. كما يظل تطوير الشراكات الدولية لتمويل المشاريع الكبرى وتهيئة الظروف لبعث سوق إقليمية للطاقة من الإجراءات الأساسية الكفيلة بالحد من تقلبات الأسعار وتعزيز أمن التوريد.

وتُظهر المؤشرات المتوفرة أنّ التضخم الطاقى ينعكس بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر، حيث بلغ معدل الخسارة السنوية للفرد حوالي 165 ديناراً سنة 2024، وهو ما يستدعي تحويلات إضافية تناهز 660 ديناراً سنوياً لأسرة مكونة من أربعة أفراد قصد الحفاظ على

نفس مستوى الاستهلاك. كما يتجلى الأثر غير المباشر من خلال انتقال ارتفاع أسعار النقل إلى أسعار المواد الغذائية، إضافة إلى تحميل الصناعات المعتمدة على الطاقة جزءاً من الكلفة إلى المستهلك النهائي بما يرفع أسعار السلع والخدمات.

ويُعتبر التوازن بين العرض والطلب حجر الزاوية في الاستراتيجية الطاقية الوطنية، ويشكل محور الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الطاقى وضمان استدامة منظومة التزود بالطاقة. ومن هذا المنطلق، أصبح تحقيق هذا الهدف مسألة سيادية واستراتيجية، تتطلب اعتماد مسارين متوازنين ومتكاملين:

فمن جانب الطلب، سيتم العمل على ترشيد الاستهلاك وتحسين النجاعة الطاقية، وتغيير السلوكيات من خلال الاستثمار في التجهيزات والتكنولوجيات المقتصدة للطاقة (الأجهزة المنزلية ذات الكفاءة، الإنارة العمومية الاقتصادية، المباني المعزولة حرارياً...)، وعلى تغيير السلوكيات المجتمعية وأنماط الاستهلاك. وبيّنت التجارب المقارنة أن برامج الترشيد السلوكي تسمح بتخفيض الطلب المنزلي على الكهرباء بنسب تراوح بين 12 و18% في ظرف 5 سنوات فقط. ويجدر التركيز في هذا لسياق، على قطاع النقل باعتباره أحد أكبر مستهلكي الطاقة في تونس بنسبة تتجاوز 34% من الاستهلاك النهائي.

ومن جانب العرض، سيتم تطوير الموارد الوطنية في المكامن التقليدية والاستثمار في الطاقات المتجددة وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية. هذا بالإضافة إلى مجموعة من البرامج على غرار التوليد المؤتلف للطاقة والنقل الكهربائي والعزل الحراري الإجباري للأسطح. وتتمثل الأهداف الوطنية للانتقال الطاقى إلى موفى 2030 في:

الأهداف الوطنية للانتقال الطاقى إلى موفى 2030

المؤشر	المرجع سنة 2024	الهدف سنة 2030
نسبة الطاقات المتجددة في الكهرباء(%)	5	35
خفض الانبعاثات الكربونية(%)	—	36
الكثافة الطاقية (طن م.ن / 1000 د)	0.125	0.095
الاستقلال الطاقى(%)	41	55

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

وتعدّ كلفة الطاقة وأسعارها محدّداً رئيسياً لجودة العيش ومستوى الإنصاف الاجتماعي بين المواطنين حيث يمثل النفاذ العادل إلى الكهرباء والغاز شرطاً جوهرياً للعيش الكريم، باعتبارهما خدمات ذات بعد اجتماعي. وتشير المعطيات إلى أن أكثر من خمس الأسر التونسية تعيش حالة هشاشة طاقية، فيما ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 40% في المناطق الداخلية والجنوبية. وجدير بالذكر أنّ الهشاشة الطاقية تعكس القدرة النسبية للأسر على تأمين حاجاتها الطاقية الأساسية دون أن يشكل ذلك عبئاً مفرطاً على دخلها. ويُقاس ذلك بما يُعرف بـ "الجهد الطاقى"، أي نسبة ما يُنفق على الطاقة من الدخل. وتُعتبر الأسرة في وضع هشاشة عندما يتجاوز هذا الجهد نسبة 10%.

ويعدّ البعد الجهوي أحد أبرز أوجه هذه الإشكالية، إذ رغم تجاوز نسبة التغطية بالكهرباء 99% على المستوى الوطني، فإن نسبة الربط بالغاز الطبيعي تتراوح بين 30% و80%، مع تفاوت ملحوظ بين المناطق الساحلية والداخلية. وقد اعتمدت تونس منذ بداية العقد الماضي سياسة دعم موسعة للطاقة بهدف حماية القدرة الشرائية ومساندة القطاعات الإنتاجية.

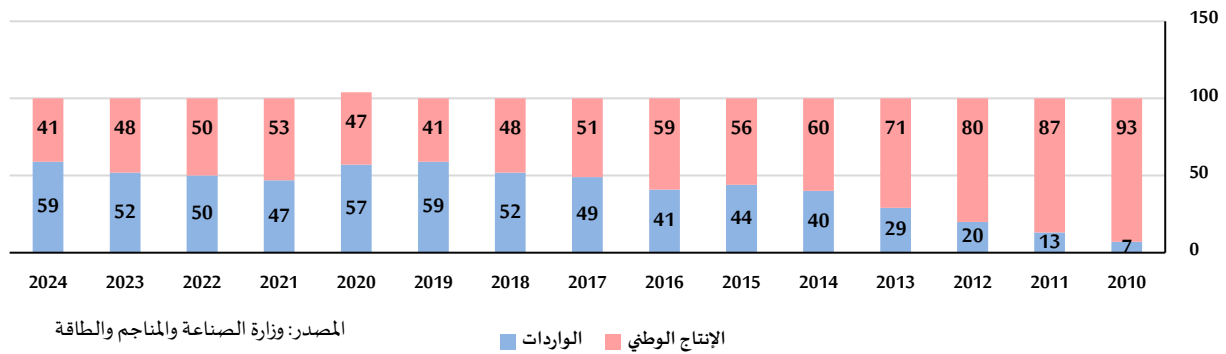
إنّ نجاح الانتقال الطاقى لا يقاس بمدى تنوع مصادر الطاقة فحسب، بل أيضاً بقدرته على حماية الحقوق الاجتماعية، فالتوزيع العادل للطاقة هو شرط أساسي لاستدامة هذا المسار ولقبول مجتمعي واسع يدعم الإصلاحات.

الاستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات:

تبلغ مساهمة قطاع الطاقة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي 3,7% بما في ذلك استخراج النفط والغاز الطبيعي وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز وتكرير النفط. وقد شهد هذا القطاع خلال العقد الأخير تراجعاً هاماً في قيمته المضافة، وهو ما يعكس التحديات التي تواجه إنتاج الطاقة محلياً والاعتماد الكبير على الاستيراد.

ويشهد القطاع حالياً عجزاً هيكلياً متواصلاً أدى إلى تدهور مؤشر الاستقلالية الطاقية وزيادة الواردات وتفاقم عجز الميزان التجاري الطاقى، مما يجعل تسريع الانتقال الطاقى في تونس ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الطاقية والاقتصادية والاجتماعية والمناخية.

نسبة الاستقلالية الطاقية (%)



ويعتبر الأمن الطاقى في تونس من القضايا الاستراتيجية الحيوية التي تتطلب مقاربة شمولية بهدف ارساء منظومة وطنية للطاقة تتسم بالاستدامة والنجاعة والموثوقية. وتستند هذه المقاربة إلى عدة محاور أساسية تتمثل في تطوير وتنمية العرض الوطني من مختلف الموارد الطاقية الأحفورية والمتجددة واعتماد سياسات ناجعة لترشيد الطلب وتحسين كفاءة الاستهلاك لتحقيق التوازن الطاقى.

أ. أهم نتائج الفترة 2025-2021:

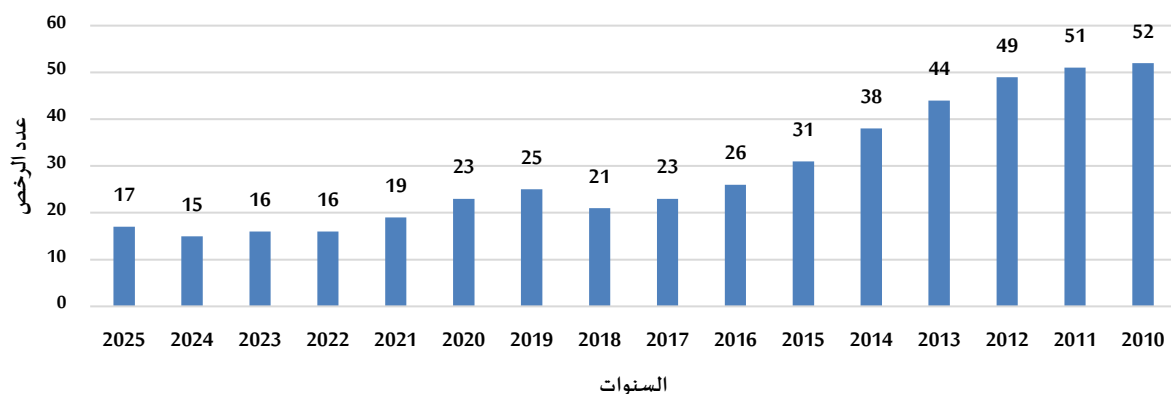
شهدت الفترة 2025-2021 عدّة تحديات في مجال الاستكشاف والبحث عن المحروقات واستغلالها لعل أهمها تداعيات جائحة الكوفيد، ممّا أدى إلى تأخير إنجاز الأشغال التعاقدية للتطوير والاستكشاف وإعلان عدة شركات حالة القوة القاهرة والتي من آثارها تعليق تنفيذ الالتزامات، وذلك رغم الارتفاع الهام لأسعار النفط الخام حيث بلغ معدل سعر برميل "البرنت" 83 دولار خلال الفترة 2025-2021 مقارنة بـ 55 دولاراً خلال الفترة 2020-2016.

2025	2024	2023	2022	2021	
2	1	5	0	2	عدد آبار الاستكشاف
57	56	56	56	55	العدد الجملي للامتيازات
3	0	3	1	4	عدد آبار التطوير
-	1	2	2	1	عدد الاكتشافات
57	56	98	58	29	استثمارات الاستكشاف (م دولار)
334	110	205	158	80	استثمارات التطوير (م دولار)

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

كما أدت العوامل المتعلقة ببطء إجراءات مواصلة استغلال امتيازات المحروقات منتهية الصلوحية إلى تأخر الانطلاق في تنفيذ الاستثمارات المبرمجة.

العدد الجملي للرخص



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

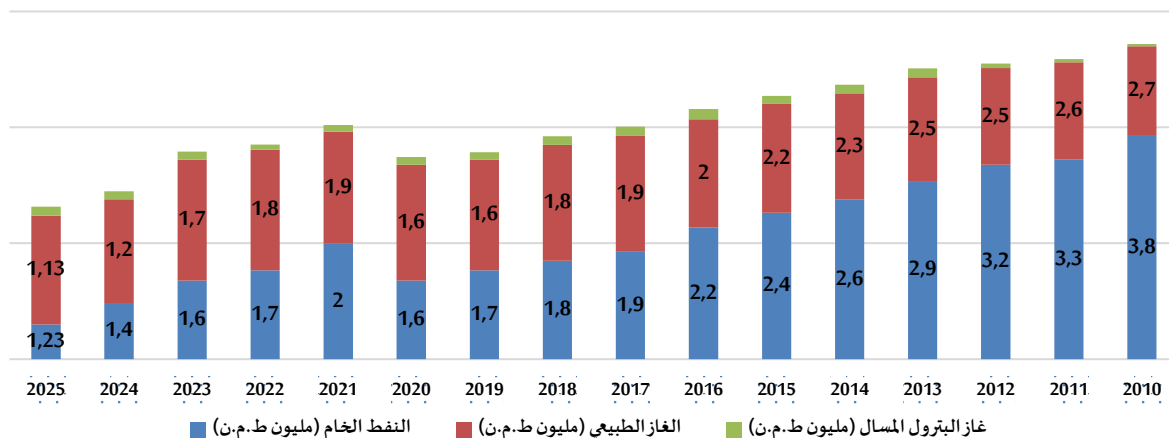
وقد شهدت هذه الفترة تراجعاً ملحوظاً في حجم الاستثمارات الموجهة لأنشطة الاستكشاف والبحث عن المحروقات بنسبة 74%، حيث تقلص العدد الجملي لرخص البحث والاستكشاف من 52 رخصة سنة 2010 إلى 19 رخصة سنة 2021، ثم إلى 15 رخصة سنة 2024.

وتم أيضاً تسجيل انكماشاً ملحوظاً في أنشطة الحفر خلال السنوات الأخيرة باستثناء سنة 2023 التي تم خلالها حفر 5 آبار استكشافية أدت إلى تسجيل اكتشاف غازي على بئر "صباح-1" في رخصة "برج الخضراء"، علماً وأنه تم حفر 3 آبار خلال سنة 2025 وهي البئرين التطويريتين "شرقي-10 موجه" و"شرقي-12 موجه" (امتياز الاستغلال شرقي) والبئر الاستكشافية "سيدي مرزوق غربي-1" (امتياز الاستغلال سيدي مرزوق).

وتقلص عدد الآبار الاستكشافية والتطويرية حيث تم حفر حوالي 2 آبار كمعدل سنوي خلال الفترة 2025-2021 مقابل معدل 6 آبار خلال الفترة 2020-2016. كما بقيت عدد الاستكشافات المسجلة محدودة، بإنجاز اكتشافين كمعدل سنوي وهي وتيرة ضعيفة ليس من شأنها تجديد المخزون الوطني من المحروقات.

وقد انعكست هذه الوضعية سلباً على الإنتاج الوطني من المحروقات الذي تراجع معدله خلال الفترة 2025-2021 بنسبة تقارب 30% وذلك رغم دخول حقلي "نورة" و"حلق المنزل" طور الإنتاج على التوالي في موفى مارس 2020 وجانفي 2021. كما تراجعت نسبة الاستقلالية الطاقية من 93% سنة 2010 إلى حدود 41% سنة 2024 وهو ما يؤثر على ارتفاع العجز الطاقى الذي أثر سلباً على الميزان التجاري والتوازنات المالية للدولة.

تطور الإنتاج الوطني للمحروقات (م.ط.م.ن)



المصدر: المرصد الوطني للطاقة

تجدر الإشارة إلى منح امتيازات استغلال جديدة في إطار مواصلة الاستغلال والمصادقة على اتفاقيات بمقتضى مراسيم سنة 2022 وتتمثل هذه الامتيازات في "جبل الدولاب" و"جبل طمسيدة" وقرمدة" و"جبل قروز" و"مسكار" و"الزاوية" و"سيدي الكيلاني" و"واد زار". ويجري حاليا العمل على تسوية وضعيات امتيازات الاستغلال "عشروت" و"رحمورة" و"سرسينة". كما تم منح 3 رخص بحث خلال سنتي 2022 و2023 وهي "جبيل" و"بير عبد الله" و"بوغرة".

ورغم هذه الصعوبات، تبرز آفاق واعدة من خلال اكتشافات غازية جديدة في خليج قابس (مثل حقول عريفة وعنبر) ووجود إمكانات واعدة في المكامن العميقة، وهو ما يتزامن مع ظرف اقتصادي عالمي ملائم. وفي المقابل، تظل السيادة الطاقية مهددة بتفاقم العجز الطاقى واضطرابات السوق العالمية، بالإضافة إلى تقلص المخزونات القابلة للاستخراج وغياب الحوافز الكافية للاستكشاف في مناطق الشمال والوسط، مما يستوجب تعجيل الإصلاحات التشريعية لضمان أمن التزود بالطاقة.

II. توجهات وسياسات ومشاريع قطاع المحروقات للفترة 2026-2030:

يشهد قطاع المحروقات تحولات متسارعة نتيجة عوامل خارجية وداخلية متشابكة. فمن جهة، أدى تزايد الاستثمار العالمي في مصادر الطاقة النظيفة إلى تقلص تدريجي في الطلب على الوقود الأحفوري، وهو ما يمثل ضغطاً إضافياً على أسعار النفط والغاز. وتسبب التطورات الجيوسياسية المتلاحقة في تقلبات حادة لأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، ويزداد الوضع تعقيداً بفعل تنامي الضغوط الدولية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة. كما تستدعي التوجهات الوطنية مزيداً من الوضوح وتوفير إطار محفز للتطوير والاستكشاف.

وتتمثل الرؤية الاستراتيجية في مجال البحث والتنقيب وإنتاج المحروقات في تعزيز القدرة الوطنية على تأمين حاجيات البلاد من الطاقة عبر دفع نسق الاستكشاف لتجديد الموارد الوطنية من المكامن التقليدية والعمل على الرفع في مستوى الإنتاج الوطني من مختلف أنواع المحروقات، بما يساهم في تقليص العجز الطاقى. كما تركز هذه الرؤية على تعزيز القدرات المالية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لضمان استدامة استثماراتها والمساهمة في تنفيذ مشاريع البحث والتطوير وتحسين مردودية الحقول النفطية والغازية.

ومن هذا المنطلق، تتمثل الأهداف الاستراتيجية للقطاع خلال المخطط 2026-2030 في:

- تقليص العجز الطاقى وتأمين الاستقلال الذاتى عبر تطوير استغلال الموارد المحلية.
- تشجيع الاستثمار في الاستكشاف والبحث.
- تحديث الإطار القانوني لجذب الشركات.

وفي ظلّ التحولات المتسارعة في قطاع المحروقات، تتمثل أولويات المرحلة في تنشيط القطاع وتعزيز الأمن الطاقى للبلاد وذلك من خلال دفع نسق البحث عن المحروقات واستغلالها من المكامن التقليدية بهدف تعزيز الموارد الوطنية وتقليص العجز الطاقى. كما تشمل هذه الأولويات مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي للقطاع بما يضمن مزيداً من الشفافية والنجاعة في إسناد الرخص ومتابعة الاستثمارات.

وتسعى الدولة إلى تطوير سياسة الترويج للقطع الشاغرة لجلب مستثمرين جدد ودعم الحركية الاستكشافية، بما يفرض تسريع نسق البحث والاستكشاف وتطوير الحقول وتأمين الموارد الوطنية عبر حوافز قانونية وإجرائية، على غرار تنقيح مجلة المحروقات وتسوية وضعيات بعض السندات. كما يستوجب تعزيز ثقة المستثمرين تقليص آجال التراخيص وتعيين المواصفات الفنية وتطوير منصات البيانات لضمان قدر أكبر من الشفافية وجاذبية الاستثمار. ويُعدّ إطلاق مبادرات ترويجية مدروسة للقطع الشاغرة، خاصة في مناطق الشمال والوسط، خطوة أساسية لدفع نسق الاستثمارات وتحسين مردودية قطاع المحروقات.

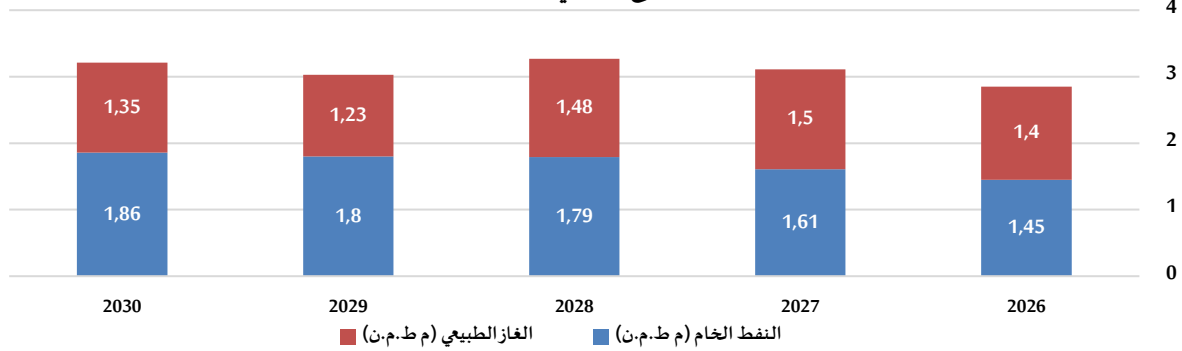
ومن المنتظر أن تشهد فترة المخطط برمجة تدخلات على الآبار لصيانتها والمحافظة على نسق إنتاجها ومواجهة التراجع الطبيعي للإنتاج من الحقول إلى جانب حفر آبار تطويرية جديدة (صباح، عزيزة، كوسموس، ديدون).

وتأخذ توقعات إنتاج النفط الخام بعين الاعتبار تسوية الوضعية القانونية لحقول "عشروت" و"سرسينة" و"رحمورة" وإعادة هذا الأخير للإنتاج، حيث سيُشاهد حقل "عشروت" تدخلات على سبعة آبار خلال سنتي 2026 و2027 إلى جانب حفر ثلاثة آبار تطويرية بين

سنتي 2027 و 2028. أما بالنسبة لحقل "رحمورة"، فسيتم القيام بتدخل على البئر "رحمورة 1" المبرمج سنة 2026 وحفر بئر تطويرية جديدة في سنة 2027، في حين سيتم حفر ثلاثة آبار للإنتاج على امتياز "سرسينة" بدءاً من سنة 2029. ويتوقع أن يمكن اعتماد مخطط تطوير محيّن لامتياز "ديدون" من استئناف الإنتاج في سنة 2027. كما أنه سيتم حفر بئرين على امتياز "الزاوية" (100% إيتاب)، الأول في أواخر سنة 2025 والثاني خلال سنة 2026.

وفي المقابل، ستشهد عدة حقول توقفاً عن الإنتاج بسبب التقلص الطبيعي للإنتاج على غرار "بنفسج الجنوبي"، و"بشرى" و"عبير" و"سندس" و"بركة" و"معمورة" إلى جانب "صدر بعل"، بالإضافة إلى توقف حقل "ميسكار" خلال سنة 2028 نظراً لارتفاع نسبة غاز الكبريت في أنبوب الإنتاج في حالة عدم التدخل على المنشآت. أما فيما يتعلق بحقل البرمة المستغل مناصفة بين الدولة التونسية وشركة إيني، فمن المبرمج أن تقوم شركة "سيتاب" خلال الفترة الممتدة من سنة 2025 إلى غاية 2029 بحفر 8 آبار بترولية منها بئرين تطويريتين وأربع آبار موجهة وبئرين استكشافيتين، مما من شأنه أن يساهم في تطور إنتاج المحروقات (نفط وغاز) بالحقل. وبالرغم من توقّع دخول امتيازات استغلال المحروقات "عزيزة" و"صباح" حيز الإنتاج في أواخر 2026 وامتياز "كوسموس" في سنة 2027، فإن إنتاجهم لن يمكن من تعويض توقف الإنتاج المتوقع لحقلي "صدر بعل" و"ميسكار" في الفترة 2026-2027. كما أن تطوير حقل "زارات الشمالي" مرتبط بنجاح عملية التسويق التي ستتم مع المشتركة للنفط (50% المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية و50% المؤسسة الوطنية الليبية للنفط)، وقد تمت برمجة دخوله حيز الإنتاج خلال سنة 2030.

توقعات الانتاج الوطني من المحروقات



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

أما بخصوص آفاق تطوير التزود بالغاز الطبيعي، فسيتم على المدى القريب تمديد العمل بعقد شراء الغاز الجزائري إلى موفّي 2029 حسب البنود التعاقدية. كما ستتولى الشركة التونسية للكهرباء والغاز تمديد صلاحية العمل بعقد شراء غاز "سوناتراك" لفترة جديدة.

ولضمان استمرارية التزود بالطاقة ومواجهة أي نقص محتمل في الميزان الغازي، تعتمد الدولة استراتيجية تشمل عدة محاور تكميلية من ضمنها الشراء الإضافية من الكهرباء من الشبكات المجاورة وتعظيم الاستفادة من منظومة غاز الإتاوة المتاحة. وفي حالات الضرورة القصوى، يتم التوجه نحو استخدام الغاز لإنتاج الكهرباء، خاصة خلال فترات الذروة لتفادي أي انقطاعات، مع إبقاء خيار شراء كميات استثنائية من الغاز الجزائري قائماً كصمام أمان عند استنفاد الحصص التعاقدية السنوية.

وبغرض تعزيز إنتاج الموارد الوطنية وتحسين حوكمة القطاع، تعمل الدولة على مراجعة الإطار التشريعي والتربوي قصد تعزيز الشفافية والنجاعة وتحسين مناخ الاستثمار. أما على مستوى الإجراءات العملية، فيتم التركيز على تطوير دور المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لتضطلع بدور أكثر فاعلية في البحث والاستغلال والشراكات. وتشمل التدابير المعتمدة وضع خطة ترويجية شاملة لتطوير الحقول الصغيرة المكتشفة في خليج قابس والحمامات، إضافة إلى تجميع الحقول الهامشية وتلك التي لا تتطلب استثمارات كبرى.

تكسير و تخزين ونقل وتوزيع المواد البترولية:

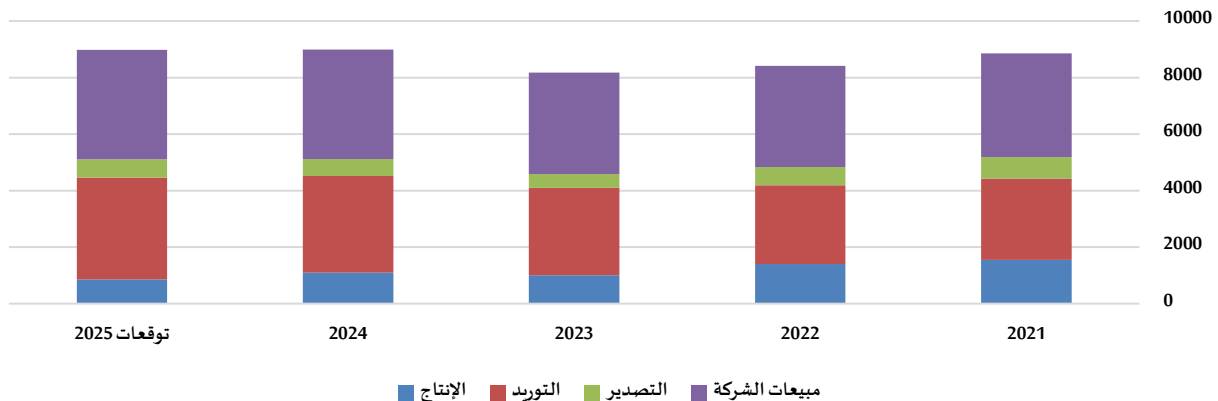
تواجه تونس تحديات هيكلية و ظرفية كبيرة في مجال تأمين التزود بالمواد البترولية، مما يستدعي ضرورة تبني خيارات استراتيجية شاملة ومتكاملة تضمن استدامة التزود وتلبية الاحتياجات الوطنية المتزايدة. وتتطلب هذه التوجهات تطوير قطاع تكرير و تخزين ونقل وتوزيع المواد البترولية.

ولا تزال البنية التحتية المرتبطة بالتكرير و التخزين والنقل و التوزيع تعاني جملة من الإشكاليات تتعلق أساسا بعزوف المستثمرين و ضعف هوامش الربح و تعطل بعض المشاريع المبرمجة. و بالتوازي، تم تسجيل ارتفاع في استهلاك المواد البترولية بنسبة 5 % سنة 2024 علما وأن مردودية القطاع تأثرت سلبا بضعف وتيرة الاستثمار وارتفاع كلفة الخدمات وهو ما يستدعي التعجيل في إنجاز المشاريع و تقييم هامش الربح و تحسين كفاءة منظومة النقل و التخزين و التوزيع.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025:

شهدت أنشطة مصفاة الشركة التونسية لصناعات التكرير في مجال إنتاج المواد البترولية تذبذبا خلال الفترة 2021-2024 نظرا لتقلص كمية النفط الخام المكثّر وذلك بسبب تراجع عدد أيام استغلال وحدة التقطير الجوي. و شهدت صادرات المواد البترولية (الفيول و فرجين نفط) نفس منحنى الإنتاج الوطني. وفي المقابل، شهدت واردات الشركة من المواد البترولية ارتفاعا يعزى إلى تراجع انتاج المصفاة و تطوّر الاستهلاك الوطني.

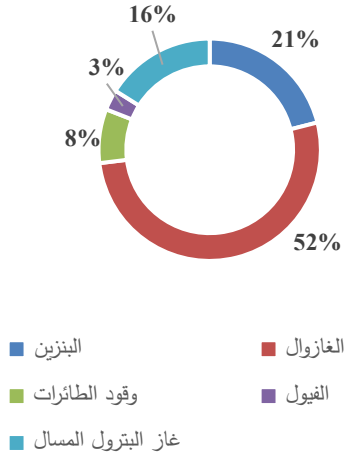
تطور نشاط الشركة التونسية لصناعات التكرير (الوحدة ألف طن)



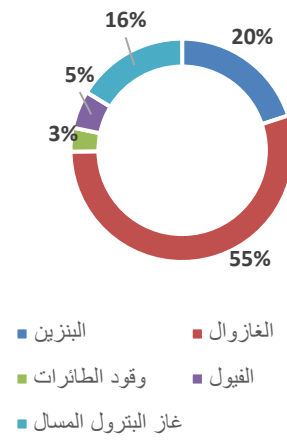
المصدر: الشركة التونسية لصناعات التكرير

من جهة أخرى، لم تشهد تركيبة الاستهلاك الوطني من المواد البترولية خلال الفترة 2021-2025 تغييرا كبيرا باستثناء تراجع نسبة استهلاك الغازوالم من 55 % سنة 2021 إلى 52 % سنة 2025 لصالح استهلاك البنزين الذي تطور من 3 % سنة 2021 إلى 8 % سنة 2025 وذلك بالعلاقة مع تطور أسطول السيارات في تونس.

تركيبة الاستهلاك الوطني للمواد
البتروولية سنة 2025



تركيبة الاستهلاك الوطني من المواد
البتروولية سنة 2021



المصدر: الإدارة العامة للمحروقات

وفي المقابل، تواجه الشركة التونسية لصناعات التكرير تحديات هيكلية معقدة، حيث تبرز نقاط الضعف بوضوح محدودية القدرات الإنتاجية لمصفاة بنزرت وعدم كفاية طاقة الخزن، مما أدى إلى تدهور الوضعية المالية للشركة. وتزداد هذه الوضعية صعوبة في ظل التهديدات الخارجية والداخلية المتمثلة في الارتفاع العالمي لأسعار النفط الخام وتفاقم الديون المخددة بذمة الشركة الوطنية لتوزيع البترول، بالإضافة إلى ظاهرة تهريب المواد البتروولية. ورغم هذه العوائق، لا تزال الشركة محافظة على دورها الاستراتيجي في تأمين التزود بالمواد البتروولية، وهو ما يفتح أمامها فرصاً وأعدة للتطوير، حيث يتطلب سدّ الفجوة بين حاجيات السوق المتنامية وإنتاج المصفاة الحالي دراسة توسعة طاقة التكرير واستغلال المساحات الشاسعة المتوفرة لزيادة قدرات الخزن، بما يضمن سيادة طاقة أكبر واستدامة مالية للمؤسسة.

II. توجهات وسياسات ومشاريع قطاع التكرير والخزن والتوزيع للفترة 2026-2030:

تواجه تونس جملة من التحديات أبرزها تقادم تجهيزات المصفاة الوطنية الوحيدة والاعتماد المتزايد على توريد المواد البتروولية لتلبية حاجيات السوق الوطنية وضعف طاقات الخزن الحالية. فيما تشمل أولويات المرحلة القادمة تعزيز البنية التحتية القائمة من خلال التركيز على صيانة وحدات التكرير والخزن لضمان استمرارية وكفاءة العمليات التشغيلية، وتطوير البنية التحتية بشكل عام لمواكبة الطلب المتزايد على الطاقة. بالإضافة إلى التخطيط الاستراتيجي المستقبلي من خلال إعداد مخطط مديري شامل لتوزيع طاقات الخزن بشكل أمثل، وسياسة فعّالة لتكوين مخزون استراتيجي يضمن استجابة الدولة لأي تقلبات أو أزمات محتملة. كما يشمل دراسة إمكانية إنشاء مصفاة جديدة أو توسعة المصفاة الحالية لتلبية الاحتياجات طويلة الأجل من المنتجات النفطية.

III. مضمون سياسة تكرير وخزن ونقل وتوزيع المواد البتروولية:

تتمحور سياسة تكرير وخزن ونقل المواد البتروولية حول استراتيجية متكاملة تهدف إلى تعزيز السيادة الطاقية وتأمين الإمدادات حيث يمثل تطوير مصفاة بنزرت (STIR) الركيزة الأساسية من خلال صيانة وحداتها لضمان استدامة طاقاتها التشغيلية، بالتوازي مع دراسة آفاق التوسع المستقبلي سواء عبر إنشاء مصفاة جديدة بالشراكة مع القطاع الخاص أو توسعة المنشآت الحالية بناءً على معايير الجدوى الاقتصادية والبيئية. كما تركز هذه السياسة على تحديث البنية التحتية اللوجستية لتفريغ وشحن النفط عبر مختلف الوسائط (البحر، البر، والأنابيب)، مع وضع مخطط مديري شامل لتوزيع طاقات الخزن جهوياً، بما يضمن توازناً تريبياً يعزز أمن التزويد في كافة أنحاء البلاد، هذا بالإضافة إلى وضع سياسة فعّالة لتكوين مخزون استراتيجي كافٍ من النفط الخام والمواد البتروولية.

كما سيتم تنفيذ حزمة من المشاريع الهيكلية الكبرى، تنصدها مشاريع رفع طاقة خزن الغاز المسال عبر مرحلتين تهدف الأولى لإنشاء طاقة جمالية بـ 12 ألف طن في ثلاث مواقع، تليها مرحلة ثانية تستهدف إضافة 50 ألف طن لضمان المخزون الاحتياطي القانوني.

بالتوازي مع ذلك، ستشهد الشركة التونسية لصناعات التكرير نقلة نوعية من خلال بناء خزانات جديدة بسعة 300 ألف م³، مع العمل على تأهيل وحدة التقطير الجوي لرفع إنتاجيتها بنسبة 35% وتطوير وحدة التهذيب الحفزي. كما تشمل الجهود التنموية تحديث البنية التحتية اللوجستية من خلال تهيئة مستودع قابس غنوش والترفيغ في طاقة خزن مستودع حلق الوادي للمحروقات، مما يضمن مرونة أكبر في توزيع وتأمين المنتجات النفطية في مختلف جهات البلاد.

الكهرباء والغاز:

تم خلال السنوات الأخيرة تسجيل دخول محطات جديدة لإنتاج الكهرباء حيز الاستغلال وتحسن طفيف في بعض المؤشرات الفنية. غير أن بعض المشاريع الكبرى في هذا القطاع لم تُنجز وفق الأجل المقرر نتيجة صعوبات تمويلية وإدارية، مما يتطلب إرساء آليات تبسيط ناجعة للإجراءات وتفعيل أدوات التمويل، إلى جانب تطوير التنسيق بين الأطراف المعنية.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025 وتشخيص وضعية القطاع:

بلغت نسبة النمو السنوي للطاقة الكهربائية المنقولة على الشبكة 2,4 % خلال الفترة 2021-2025 حيث بلغت قيمتها 22970 جيغواط/ساعة خلال سنة 2025.

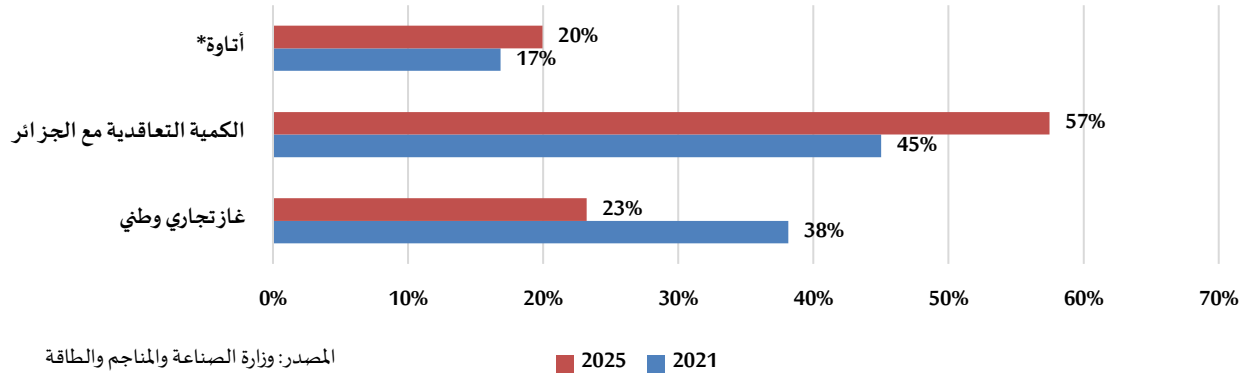
وقد اتسمت الفترة 2021-2025 بتراجع إنتاج الكهرباء من المحطات الكلاسيكية مقابل ارتفاع توريد الكهرباء (مشتريات من الجزائر "SONELGAZ" وليبيا "GECOL"). وقد بلغت الطاقة الكهربائية المنتجة من المحطات الخاصة للطاقات المتجددة تحت نظامي التراخيص والزمات 82 ج.و.س سنة 2025 مقابل تقديرات بـ 1908 ج.و.س. ويعود ذلك إلى تأخر إنجاز مشاريع المحطات الخاصة ومنها تلك المبرمجة في إطار نظام الزمات.

وباعتبار تسجيل درجات حرارة مرتفعة (تعادل أو تفوق 45 درجة مئوية في بعض الفترات) خلال فصل الصيف، تفقد المحطات الحرارية من قدرتها المركزة ما يصل إلى 20%، إضافة إلى غياب القدرات الاحتياطية ضمن أسطول الشركة. وبالتالي، ورغم شراء الكهرباء من الجزائر، يظل أسطول الشركة غير كاف لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء من طرف الحرفاء خلال ذروة الصيف، مما نتج عنه عديد الاضطرابات على مستوى شبكة الكهرباء، وأدى إلى تسجيل عديد الانقطاعات للكهرباء وذلك لضمان سلامة الشبكة الكهربائية.

تطور الطلب على الكهرباء (ج.و.س)						
2025	2024	2023	2022	2021	2020	
17434	17110	17 842	17 670	16 615	15 495	إجمالي المبيعات
1350	1 175	1 184	1 317	1 358	1 178	الجهد العالي
7096	7 067	7 140	7 145	6 780	6 359	الجهد المتوسط
-	426	360	221	173	123	الفاقد التجاري المفقوت (إختلاس)
8985	8 868	9 158	8 987	8 304	7 835	الجهد المنخفض
22970	22 009	21744	22032	21 113	19 746	الطاقة الكهربائية المنقولة عبر الشبكة
4837	4888	4 825	4 825	4 825	4 030	الذروة (م.و.)

المصدر: الشركة التونسية للكهرباء والغاز

توزيع كميات الغاز الطبيعي المتاحة



وسجل استهلاك الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء خلال الفترة 2025-2021 انخفاضا سنويا بـ 1,5 % ليبلغ 3542 ألف ط.م.ن خلال سنة 2025. ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى ارتفاع واردات الكهرباء وتحسن الاستهلاك النوعي لمحطات إنتاج الكهرباء. وقد بلغ استهلاك الحرفاء للغاز 1344 ألف ط.م.ن خلال سنة 2025 مسجلا زيادة سنوية بـ 3,2 % خلال الفترة 2025-2021. وقد تمّ خلال الفترة 2021-2025 إنجاز المشاريع التالية:

- بدأ في الاستغلال الكامل لمحطة إنتاج الكهرباء دورة مزدوجة "رادس ج" بقدرة مركزة تقدر بـ 457 ميغاواط خلال سنة 2021.
- تركيز الجزء الثاني من محطة إنتاج الكهرباء من الطاقة الفولطاضوية للشركة التونسية للكهرباء والغاز "توزر2" بقدرة 10 ميغاواط.
- تركيز 15 محطة خاصة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الفولطاضوية في إطار نظام التراخيص، حيث سيبلغ إجمالي القدرة في إطار هذا النظام 51 ميغاواط أواخر سنة 2025 وبداية سنة 2026.
- تركيز ثلاث محطات خاصة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الفولطاضوية في إطار نظام اللزّات أواخر سنة 2025، لتبلغ القدرة المركزة الإجمالية في إطار هذا النظام 200 ميغاواط.

يواجه قطاع الكهرباء والغاز مزيجا من الإمكانيات الواعدة والتحديات الهيكلية، فبينما تبرز نقاط القوة في تحقيق تغطية شاملة للربط بالكهرباء تتجاوز 99% وامتلاك شبكة نقل مترابطة تسعى لمواكبة التحول الرقمي عبر "الشبكات الذكية"، إلا أن القطاع يعاني من العجز في موازنة الإنتاج وارتفاع الفاقد التجاري فضلاً عن بطء إنجاز المشاريع العمومية ومحدودية الربط الكهربائي مع دول الجوار.

وتتمثل التهديدات الرئيسية في التبعية الطاقية المفرطة للغاز الطبيعي الذي يهيمن على المزيج الكهربائي، حيث يبقى الأمن الطاقى مهدداً بتقلبات الإمدادات. وفي المقابل، تلوح في الأفق فرص استراتيجية لتجاوز هذه الأزمات، أبرزها مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED) وتفعيل الربط الكهربائي المغربي، بالإضافة إلى التوسع في مشاريع الطاقات المتجددة والتوجه نحو استعمال الغاز الطبيعي المسال (GNL) لتنويع المصادر وتحقيق السيادة الطاقية.

II. توجهات وسياسات ومشاريع قطاع الكهرباء والغاز للفترة 2030-2026:

يتجه قطاع الكهرباء والغاز في تونس نحو مرحلة مفصلية من التحولات الجوهرية، حيث يواجه ضغوطاً خارجية متزايدة تفرضها تقلبات الطلب العالمي التي دفعت بأسعار الغاز ومعدات الطاقة نحو مستويات قياسية. وتجد الشركة التونسية للكهرباء والغاز نفسها في مواجهة مخاطر مالية متصاعدة نتيجة عدم استقرار الأسواق الدولية، مما يستوجب تبني استراتيجيات مرنة للتكيف مع هذه المتغيرات. وبالتوازي، تمثل الاتفاقيات المناخية الدولية قوة دفع أساسية نحو تسريع الانتقال الطاقى، مما يفتح آفاقاً لفرص داخلية واعدة تتمثل في تعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة لضمان السيادة الطاقية وتخفيف العبء المالي عن كاهل الدولة.

وتتمحور الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بتعزيز الأمن الطاقى وتنوع مصادره وتحقيق التوازن بين العرض والطلب بعنوان الفترة 2026-2030 حول أهداف طموحة تشمل كهربة الاستعمالات الطاقية وتوسيع نطاق تطوير الطاقات المتجددة للحد من التبعية للمصادر التقليدية وتحسين حوكمة القطاع عبر الرقمنة والتسيير الذكي للطلب، بما يساهم في تقليص وتيرة الاستهلاك وزيادة الطلب على الطاقة. وتتضمن سياسة قطاع الكهرباء والغاز خلال الفترة 2026-2030 خاصّة العناصر التالية:

- تطوير إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة: تستهدف تونس رفع حصة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي إلى 35 % بحلول سنة 2030 من خلال كل من نظام اللزمت الذي يشمل إطلاق مشاريع كبرى لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح، ونظام التراخيص من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في محطات متوسطة الحجم وكذلك نظام الإنتاج الذاتي بهدف تمكين المؤسسات الصناعية والمنازل من إنتاج حاجياتهم من الكهرباء وبيع الفائض للشركة التونسية للكهرباء.
 - تطوير البنية التحتية لضمان استقرار الشبكة مع دخول محطات الطاقات المتجددة مرحلة الإنتاج، من خلال تطوير الشبكات الذكية: تعميم العدادات الذكية لتحسين إدارة الطلب وتحديد الأعطال بصفة حينية وكذلك دراسة إنشاء محطات لتخزين الطاقة عبر ضخ المياه على غرار مشروع "وادي المالح" لضمان توفر الطاقة في أوقات الذروة.
 - تعزيز الربط الكهربائي مع دول الجوار وأوروبا: من المنتظر أن تصبح تونس منصة استراتيجية لتبادل الطاقة وذلك عبر مشروع (مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا بقدرة 600 ميغاوات) الذي سيسمح بتطوير مرونة المنظومة الكهربائية وقدرتها على استيعاب الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة. كما سيسهم في تعزيز الأمن الطاقى وتصدير فائض الطاقة المتجددة واستيراد الكهرباء عند الضرورة إلى جانب الربط المغربي بتعزيز الخطوط الموجودة مع الجزائر وليبيا لضمان استقرار المنظومة الكهربائية الإقليمية.
 - تحسين الأداء الفني والتجاري والمالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز حيث تم إنجاز عقد أهداف للفترة 2025-2028 الذي يهدف إلى استعادة التوازن المالي للشركة وتحسين أدائها الفني والتجاري من خلال بلورة مؤشرات أداء واضحة. ويرتكز هذا البرنامج بالأساس على إنجاز جملة من المشاريع لتلبية الطلب المستقبلي على الكهرباء والغاز وتحسين الخدمات وتحسين الأداء الفني والتجاري واستعادة التوازن المالي للشركة وتحسين حوكمتها.
- أما على المستوى الكمي، فمن المتوقع أن يواصل الطلب على الكهرباء في منحاه التصاعدي خلال الفترة 2026-2030، مدفوعاً بتحسين نسق النمو الاقتصادي والاستهلاك المنزلي وزيادة استهلاك المرافق العمومية، مما يستلزم توفير طاقات إنتاج إضافية قد تصل إلى 600 ميغاواط. وسيساهم تطوير الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة في تقليص الضغط على الشبكة الكهربائية، إذ يتوقع أن يرتفع النمو السنوي للطاقة المتاحة على شبكة نقل الكهرباء بنسبة 3,4% خلال الفترة 2026-2030.
- وفي المقابل، سيسجل الطلب على الغاز الطبيعي منحنى مزدوجاً. فمن جهة، سيتراجع استخدامه نسبياً في قطاع الكهرباء بفضل الدمج المتسارع للطاقات المتجددة ومشاريع الربط الكهربائي. ومن جهة أخرى، سينمو الطلب عليه من قبل الحرفاء الصناعيين والتجار، مما يؤكد دوره المستمر كجزء مهم من مزيج الطاقة.
- وتشمل أهم المشاريع المبرمجة تركيز محطات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ووحدات لتخزين الطاقة الكهربائية وإتمام المشاريع الخاصة بتمديد شبكات نقل الكهرباء والغاز الطبيعي في مختلف المناطق. كما سيتم الإنهاء من إنجاز مشاريع استراتيجية كبرى على غرار مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED) ومشروع الشبكة الذكية (SMART GRID) وإنشاء محطة توليد الكهرباء بالدورة المزدوجة في سوسة بقدرة 650 ميغاواط، مما يعكس توجهاً نحو تعزيز البنية التحتية للطاقة وتنوع مصادرها.

الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية:

شهد قطاع الطاقات المتجددة تطوراً ملحوظاً تمثل في تحسين الإطار القانوني المنظم للقطاع وتركيز محطات شمسية جديدة. إلا أن وتيرة الإنجاز لاتزال دون التطلعات، وهو ما يستدعي تسريع تنفيذ المشاريع وتبسيط المسارات وتكثيف مساهمة القطاعين العمومي والخاص في تمويل المشاريع.

أما فيما يتعلق بترشيد الاستهلاك والنجاعة الطاقية، فقد شهدت البرامج المخصصة لها بعض التقدم، من خلال تجهيز المباني العمومية وتعميم مصابيح الإنارة المقتصدة للطاقة وتنظيم حملات تحسيسية. وهو ما مكّن من تسجيل مؤشرات نوعية إيجابية. ورغم استمرار بعض الإشكاليات الإجرائية، فقد تم تطوير المنظومة القانونية وتوسيع نطاق برامج النجاعة الطاقية بما يضمن ديمومة النتائج.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025:

تتلخص أهم نتائج قطاع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة خلال الفترة 2021-2025 فيما يلي:

نظام اللزمات:

يتواصل تنفيذ أولى مشاريع اللزمات من خلال تركيز 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية على 5 مواقع مقترحة من قبل الدولة بكلّ من القيروان وسيدي بوزيد وتوزر وقفصة وتطاوين. كما يتواصل برنامج تركيز 2000 ميغاوات جديدة تغطي الفترة (2022-2025) كما يبيّنه الجدول التالي:

الهدف (ميغاواط)				مصدر الطاقة	نظام الانتاج
2025	2024	2023	2022		
150	150	150	150	طاقة رياح	لزمات
500	200	200	500	طاقة شمسية	

المصدر: الإدارة العامة للكهرباء والانتقال الطاقى

نظام التراخيص:

تمّ نشر أربع جولات لتقديم مشاريع واسناد 58 موافقة مبدئية بقدرة حوالي 260 ميغاواط. وقد تواصلت جل هذه المشاريع خلال الفترة 2021-2025 وتمّ إلى موفّى جوان 2025 إنجاز 10 مشاريع من فئة 1 ميغاواط و4 مشاريع من فئة 10 ميغاواط دخلت كلها حيز الاستغلال التجاري خلال الفترة 2021-2025. وتعتبر نسبة الإنجاز ضعيفة مقارنة بالتوقعات بسبب عدة عراقيل تعلقت أساساً بالتمويل والاشكاليات العقارية.

وبعد تقييم الجولات الأولى وإدراج الإصلاحات الضرورية، تمّ موفّى سنة 2024 نشر الدعوة الخامسة لتقديم مشاريع بقدرة جمالية تعادل 200 ميغاواط حيث لوحظ إقبال كبير من قبل المستثمرين التونسيين فاق كل التوقعات، إذ تجاوزت المطالب هدف 200 ميغاواط بالإضافة إلى انخراط عدة بنوك تونسية في تمويل المشاريع، وهو مؤشر جيد حول كسب ثقة مؤسسات التمويل. وقد تمّ خلال الجولة الخامسة اسناد 186 مشروعاً من فئة 1 و2 و10 ميغاواط بقدرة جمالية 288 ميغاواط.

نظام الإنتاج الذاتي:

وتشمل مشاريع منجزة من قبل القطاع الخاص والتي تهّم الجهد المتوسط والجهد العالي: وقد تمّ في هذا الإطار، إسناد أكثر من 300 ترخيص لمشاريع صغرى ومتوسطة بقدرة تناهز 100 ميغاواط منها حوالي 50 ميغاواط تم ربطها بالشبكة، كما تمّ في مارس 2025 اسناد مشروع كبير بقدرة 100 ميغاواط في إطار نظام الإنتاج الذاتي لسنة 2019 (تكوين شركة مشروع). كما تتعلّق بمشاريع منجزة من طرف الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والتي تهّم الجهد المنخفض. وشملت الإنجازات بالخصوص:

- الإنتاج الذاتي للكهرباء في القطاع السكني سيتواصل تنفيذ برنامج بروسول الكهربائي. وقد مكن هذا البرنامج خلال الفترة 2021-2025 من تركيز 73,4 ألف نظام فولطوضوي بما يناهز 236 ميغاواط، هذا بالإضافة إلى الانطلاق في برنامج بروسول الكهربائي الاقتصادي.
- القطاع العمومي بالتعاقد مع شركات التركيب لتركيز حوالي 31 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطوضوية إلى غاية ماي 2025 في إطار برنامج الانتقال الطاقى بالمؤسسات العمومية.
- القطاع الصناعي والفلاحي والخدماتي سيتواصل العمل على التشجيع على الاستثمار في الإنتاج الذاتي للكهرباء بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة المرتبطة بالشبكة الوطنية للكهرباء وكذلك بالنسبة للمنشآت غير المرتبطة بالشبكة والخاصة بالتنوير الريفي وضخ المياه.

النجاعة الطاقية:

تم في هذا المجال الانطلاق في:

- إنجاز المرحلة الأولى من البرنامج الوطني لاستبدال 4 مليون فانوس متوهج بفوانيس مقتصدة من نوع لاد (منها اقتناء وتوزيع 400 ألف فانوس لفائدة العائلات الأكثر انتفاعاً بدعم الدولة للطاقة).
- إنجاز البرنامج الوطني لتجديد شبكة التنوير العمومي الذي يهدف إلى تخفيض كلفة استهلاك البلديات للطاقة البلديات.
- إجراءات تنفيذ برنامج تجهيز المساح العمومية المغطاة بمحطات شمسية لتسخين المياه.
- تنفيذ تجربة نموذجية لاستعمال الطاقة الشمسية بمساجد ولاية توزر.

II. توجهات وسياسات ومشاريع الانتقال الطاقى للفترة 2026-2030:

تشهد المنظومة الطاقية العالمية تحولات جذرية أعادت تشكيل موازين الإنتاج والاستهلاك، إذ يتسارع نسق نموّ الطاقات المتجددة مدفوعاً بانخفاض كلفتها وتقدم التقنيات الداعمة لها. كما تتعمق كهرية الاستعمالات في النقل والصناعة والأنشطة المنزلية، بما يعزز الاعتماد على الكهرباء كمحور أساسي للمنظومة الطاقية المستقبلية. ويواكب هذا التحول التطور التكنولوجي والرقمي عبر انتشار الشبكات الذكية ولا مركزية الإنتاج وحلول التخزين المتقدمة، مما يرفع من مرونة الشبكات ويحسن من نجاعة التزويد والتحكم في الانبعاثات الكربونية..

وترتكز الرؤية المعتمدة للانتقال الطاقى على تحسين الاستقلالية الطاقية عبر تقليص العجز الطاقى وزيادة مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي لتبلغ 35% موفى سنة 2030، بما يعزز التنوع والاعتماد على الموارد المحلية. كما تسعى الرؤية إلى تطوير نجاعة استعمال الطاقة من خلال تخفيض الاستهلاك بنحو 30% في أفق سنة 2030، إلى جانب الالتزام بالجهود الوطنية والدولية للحد من التحديات المناخية عبر تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 46% في قطاع الطاقة عند موفى سنة 2030، بما يرسخ مساراً واضحاً نحو اقتصاد منخفض الكربون.

وتتطلب هذه الرؤية تأهيل البنية التحتية للمنظومة الكهربائية لتكون أكثر مرونة وكفاءة مع إدماج التقنيات الحديثة والأنظمة الذكية التي تضمن استقرار الشبكة. وتلعب هذه التحديات التقنية دوراً حاسماً في تعزيز قابلية إدماج الطاقات المتجددة، مما يسمح باستيعاب التدفقات المتغيرة للطاقة النظيفة وتحويل التحديات التقنية إلى فرص للتنمية.

القدرة المركزة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة (الوحدة ميغاواط)

القدرة المركزة في موفى 2030	ميرمج					توقعات سنة 2025	نظام الإنتاج	
	2030	2029	2028	2027	2026		رياح	المجموع
1925	1150	525	0	30	0	220		
350	0	100	0	30	0	220	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	لزمات
1575	1150	425	0	0	0	0		
3564	1090	440	868	640	340	186		
765	140	140	140	190	40	115	فولطوضونية	إنتاج ذاتي (جهد عالي ومتوسط)
2799	950	300	728	450	300	71		أنظمة أخرى
170	100	0	50	0	0	20		- الشركة التونسية للكهرباء والغاز
1948	750	200	498	300	200	0		- لزمات
681	100	100	180	150	100	51		- تراخيص
5489	2240	965	868	670	340	406		المجموع العام

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة (ديسمبر 2025)

كما تتطلب حزمة من الإصلاحات التشريعية الهيكلية. وتتصدر هذه الإصلاحات إنشاء هيئة تعديلية لقطاع الكهرباء لضمان شفافية الأسعار، بالتوازي مع إصدار مجلة الطاقات المتجددة ومراجعة الأطر الترتيبية لتبسيط إجراءات منح الرخص وتسريع ربط المشاريع بالشبكة الوطنية للكهرباء.

كما تراهن الدولة على التحول الرقمي لتقليص الأجل الإداري للمستثمرين، وتعزيز دور صندوق الانتقال الطاقى كآلية تمويلية أساسية لدعم مشاريع النجاعة الطاقية وتنوع تدخلاته لفائدة المجالات التي تشهد ارتفاع في نسق استهلاكها للطاقة.

ويعتبر مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا مشروعا إستراتيجيا يتكوّن من كوابل بحرية ومحطتي تحويل، وهي منشآت مشتركة مع الجانب الإيطالي، ومنشآت لتقوية شبكة نقل الكهرباء يتم إنجازها من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز. وسيؤدي الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا بالأساس إلى تنويع مصادر إمدادات الكهرباء بما يعزّز الأمن الطاقى وتحقيق توازن تدريجي في التبادل الكهربائي مع التقدّم في الإدماج المتوقع لمشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ضمن المنظومة الكهربائية.

وشهد قطاع التصريف في النفايات خلال الفترة 2021-2025 تسجيل تطورات نوعية مكنت من الترفيع في كميات النفايات المنزلية المعالجة والمقدرة بـ 2.6 مليون طن من النفايات المنتجة سنوياً ومن مواصلة تأمين استغلال المرافق العمومية للتصريف في النفايات المنزلية والمساهمة وتفاذي الانعكاسات السلبية على البيئة والصحة العامة (11 مصب مراقب و6 مصبات بلدية و58 مركز لجمع ونقل النفايات بكامل تراب الجمهورية). كما تمت مواصلة استصلاح المصبات العشوائية وإزالة النقاط السوداء التي شملت أغلب ولايات الجمهورية وذلك في إطار معاضدة مجهودات البلديات في هذا المجال، بالإضافة إلى إرساء ثقافة التسميد بالنفايات العضوية بالتنسيق مع البلديات ومؤسسات البحث العلمي. كما تم خلال أواخر سنة 2023 الإعلان عن الترشيحات لعقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمشروع استغلال وحدة معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو ومراكز التحويل التابعة لها بكل من قابس وصفاقس.

وشهدت الفترة 2021-2025 إنجاز عدة أشغال لحماية الشريط الساحلي من الانجراف على طول حوالي 30 كلم من أهمها نذكر الشريط الساحلي لرفراف، سليمان، سوسة الشمالية، قرقنة وجنوب القنطاوي الذي بلغ مرحلته الأخيرة في الإنجاز. كما يتم التدخل سنوياً على ما يقارب 192 كلم من الشواطئ لتنظيفها عن طريق التمشيط والغرلة. كما شهدت هذه الفترة استكمال عدة دراسات استراتيجية كدراسة تحديد الشريط الساحلي ودراسة تحديد مقاطع الرمال البحرية للإستغلال في أشغال تغذية الشواطئ المنجرفة ودراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية لمشروع استصلاح خليج المنستير ودراسة استكشاف مواقع الترسبات الرملية لاستغلالها في تغذية الشواطئ التونسية المهددة بالانجراف البحري بالإضافة إلى عدة دراسات أخرى للحماية من الانجراف البحري. كما يتم العمل على دراسة ملفات إسناد تراخيص الإشغال الوقي للملك العمومي البحري (حوالي 2000 رخصة) وتحسينها ومتابعتها.

وفي مجال الوقاية والحد من التلوث والعناية بالبيئة، تم تقييم أكثر من 3000 دراسة مؤثرات على المحيط لمشاريع استثمارية في مختلف القطاعات بنسبة رفض تقارب 7% خلال الفترة 2021-2025، كما تم خلال هذه الفترة إجراء حوالي 23000 عملية مراقبة وتم تحرير أكثر من 3800 محضر ضد المؤسسات المخالفة للقوانين البيئية.

أما فيما يتعلق بتقييم دراسات إزالة التلوث، فقد تم تقييم أكثر من 1300 دراسة وإعادة التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية القائمة التي تقدم بها المستثمرون لتسوية وضعياتهم كمؤسسات مرتبة أو للانخراط في منظومات التأهيل البيئي أو الجودة أو استجابة للطلبات الفنية المضمنة بمحاضر المخالفات المحررة ضدهم.

وفي مجال التحديات المناخية والتأقلم التكنولوجي، تولت الوحدة الوطنية التنسيقية خلال سنة 2021 تحيين المساهمات المحددة وطنياً (CDN) التي تتضمن التزامات تونس في مجال التخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة والتأقلم مع التحديات المناخية والمحافظة على الموارد الطبيعية، في إطار تنفيذ مقتضيات اتفاق باريس بشأن المناخ. وتمّ خلال الفترة 2021-2025 إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية ذات الانبعاثات الغازية الضعيفة والمتأقلمة مع التحديات المناخية في أفق سنة 2050 التي تهدف إلى بلوغ الحياد الكربوني، وإعداد التقرير الأول للشفافية والجرد الوطني للغازات الدفيئة للفترة 1992-2023. كما شهدت سنة 2025 استكمال المخطط الوطني للتأقلم مع التحديات المناخية والشروع في تحديث المساهمات المحددة وطنياً (CDN 3.0) للفترة 2025-2035.

وتم العمل خلال هذه الفترة على تقوية القدرات الوطنية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً في مجالات التخفيف من الانبعاثات والتأقلم مع التحديات المناخية والشفافية والتمويل المناخي والمفاوضات الدولية، هذا إلى جانب الاستعداد للاستفادة من الفرص لتعبئة الموارد المالية المتاحة في مجال الصناديق المناخية (الصندوق الأخضر للمناخ، الصندوق العالمي للبيئة، صندوق التأقلم، صندوق الخسائر والأضرار...) والفصل 6 من اتفاقية باريس المتعلق بسوق الكربون. من جهة أخرى، تركزت الجهود على دعم قدرات المؤسسات الاقتصادية على احتساب البصمة الكربونية والتقليص منها بهدف الحفاظ على قدرتها التنافسية في ظل اعتماد الدول الأوروبية شروط وإجراءات تخصّ البصمة الكربونية للمنتوجات الموجهة إلى أسواقها.

وحظي مجال التنوع البيولوجي واستعادة النظم الإيكولوجية ومقاومة التصحر بالأهمية ضمن الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي وخاصة بالمحور الثالث المتعلق بالإدارة المستدامة للموارد والنظم الإيكولوجية من حماية واستعادة وتجديد وتنوع، فضلاً عن تميمها والمحافظة عليها، حيث ظفر هذا المجال بعدد من الأنشطة والبرامج والمشاريع نذكر من أهمها مشروع تحديد الأولويات

الوطنية الخاص بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020، ومشروع التعاون الإقليمي لمؤشرات المحاسبات البيئية للأنظمة الإيكولوجية في إفريقيا ومشروع التصرف في المشاهد الواحية.

وتتمثل الإشكاليات الهيكلية لقطاع البيئة بالخصوص في:

تشهد الأوضاع البيئية ضغوطاً متزايدة تتمثل أساساً في تلوث المياه والتربة والهواء، إلى جانب تدهور النظافة العامة والمساحات الخضراء والمتنزهات، وهو ما ينعكس سلباً على جودة الحياة والصحة العامة. وتزداد هذه الإشكاليات حدة في ظل المخاطر الصحية المتنامية، خاصة الأمراض المنقولة عبر المياه والتلوث الصناعي.

ويسجل في هذا السياق ضعف منظومات التدخل والاستجابة العاجلة إزاء الوضعيات البيئية المخلة، إضافة إلى محدودية جاهزية نظم التأقلم ومواجهة الظواهر المناخية القصوى مثل الجفاف والفيضانات وموجات الحر، التي تشهد تفاقمًا ملحوظًا.

أما على مستوى التصرف في النفايات، فتواجه عدة مناطق إشكاليات هيكلية تتعلق بقرب بلوغ المصبات طاقتها الاستيعابية القصوى، وخاصة مصب برج شاكير بتونس الكبرى، مما يستوجب إيجاد حلول جذرية ومستدامة. وفي هذا الإطار، يبرز توجه الجماعات المحلية نحو إبرام عقود لزمات في مجال التصرف في النفايات كأحد التوجهات المطروحة، رغم ما يرافقه من تحديات تنظيمية ومالية.

وتعاني المنظومات البيئية الساحلية من تدهور متواصل نتيجة الضغوطات المكثفة على الشريط الساحلي، حيث تتركز أغلب الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات، بما في ذلك 90% من المنشآت السياحية و95% من المناطق الصناعية وقراية ثلثي السكان. وقد أدى ذلك إلى تفاقم ظاهرة انجراف السواحل، بما يؤثر سلباً على التوازنات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الصعيد المؤسسي والتمويلي، تبرز الحاجة إلى تعزيز التواصل والاتصال عبر بعث آليات لمتابعة المشاريع وضمان انخراط مختلف الفاعلين والمعنيين، مع تحسين مستوى تقدم الإنجاز داخل المؤسسات الخاضعة لإشراف وزارة البيئة. كما تشكل محدودية التمويلات، خاصة في ظل ارتفاع كلفة المشاريع البيئية الكبرى وعلى رأسها مشاريع التطهير، عائقاً إضافياً أمام تحقيق الأهداف البيئية المنشودة.

II. استشراف التحوّلات والتطوّرات المستقبلية:

تتفق الهيئات الدولية والتقارير العالمية على صعوبة المرحلة حيث أنّ التحديات ذات العلاقة بحماية البيئة والتنمية في تصاعد متواصل جراء الاستغلال المفرط للرأس المال الطبيعي. وقد سارعت تونس إلى الانخراط في المجهودات العالمية للمحافظة على البيئة من خلال المصادقة على الاتفاقيات الأممية حول التحديات المناخية والتنوع البيولوجي ومقاومة التصحر.

وترمي المصادقة على هذه الاتفاقيات إلى إحكام الملائمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة وذلك من خلال السعي إلى إدماج البعد البيئي في الأنشطة والقطاعات التنموية ذات الأولوية، وهو ما من شأنه إكساب كل نشاط تنموي القدرة على التطور مع احترام متطلبات المحافظة على بيئة سليمة وعلى توازن المنظومات الطبيعية.

وسيتركز المسار المستقبلي للقطاع على تعزيز الحوكمة البيئية من خلال تحديث الإطار التشريعي والمؤسسي، وتحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين، وتطوير المتابعة والتقييم، خاصة في مجالات التقييم البيئي للمشاريع، والمراقبة البيئية، وتفعيل مبدأ العهدة على الملوث.

ستتجه السياسات البيئية إلى تكثيف إجراءات التخفيف والتأقلم مع التحديات المناخية، عبر دعم الانتقال الطاقوي والنجاعة الطاقية، وتعزيز استعمال الطاقات المتجددة، وتطوير حلول مبتكرة للتأقلم مع ندرة المياه والجفاف، خاصة في ظل وجود وعود بمضاعفة تمويل التأقلم مع التحديات المناخية ثلاث مرات بحلول سنة 2035، وذلك تبعاً لمخرجات مؤتمر الأطراف الثلاثون (COP30) المنعقد ببليم-البرازيل، الذي أطلق بدوره الأجندة العالمية للعمل المناخي (GCAA) والتي تهدف إلى تعبئة العمل المناخي الطوعي لكافة الفاعلين (الحكومات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية، المستثمرون، المجتمع المدني) والانتقال من مرحلة التفاوض إلى التنفيذ الفعلي للالتزامات المنبثقة عن اتفاق باريس.

كما ينتظر خلال هذه الفترة تطوير منظومة التصرف المستدام في النفايات، والمرور التدريجي نحو الاقتصاد الدائري، من خلال تطوير عملية الفرز من المصدر ثم الجمع وصولاً إلى التثمين، والحد من الردم، وتشجيع الاستثمار في إعادة التدوير والتثمين الطاقى، بما يساهم في تقليص الضغوط البيئية وخلق فرص عمل خضراء على المستوى المحلي.

وستحظى حماية المحيط الطبيعي والمنظومات الإيكولوجية بأهمية متزايدة، خاصة الشريط الساحلي والمناطق الرطبة والغابات، عبر تنفيذ برامج للوقاية من التلوث، ومقاومة الانجراف البحري، واستعادة المنظومات المتدهورة ومقاومة التصحر، بما يضمن المحافظة على التنوع البيولوجي ودعم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، لا سيما السياحة المستدامة والصيد البحري.

III. الرؤية الاستراتيجية لفترة 2026-2030:

تندرج الرؤية الاستراتيجية لقطاع البيئة للفترة 2026-2030 في إطار تكريس الانتقال نحو نموذج تنموي يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية. وتهدف إلى ترسيخ الحق في العيش ضمن بيئة سليمة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وفي هذا الإطار، ستتكثف الجهود خلال الفترة القادمة من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تعزيز منظومة التطهير المستدام وتحسين جودة المياه المعالجة بضمان مياه آمنة لمختلف الاستعمالات.
- إرساء منظومة ناجعة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات والاقتصاد الدائري.
- حماية الشريط الساحلي وتثمينه وضمان استدامة المنظومات الساحلية.
- الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط.
- مجابهة التحديات المناخية وتعزيز التكيف والتأقلم التكنولوجي.
- المحافظة على التنوع البيولوجي واستعادة المنظومات الإيكولوجية ومقاومة التصحر.
- تعزيز الحوكمة البيئية وتطوير الإطار التشريعي والمؤسسي.
- توفير التمويلات اللازمة وتحفيز الاستثمار الأخضر والمستدام.

IV. مضمون السياسة البيئية:

1. تعزيز منظومة التطهير المستدام وتحسين جودة المياه المعالجة بضمان مياه آمنة لمختلف الاستعمالات:

في إطار تجسيم التوجهات الاستراتيجية لقطاع التطهير خلال فترة مخطط التنمية 2026-2030، يعمل الديوان الوطني للتطهير على تنفيذ جملة من السياسات والبرامج والإصلاحات الهادفة إلى تحسين خدمات التطهير والحد من التلوث المائي وتعزيز الاستدامة البيئية.

ويرتكز هذا التوجه أساساً على تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل المدن غير المتبناة (242 بلدية متبناة في أفق 2030)، من خلال إنجاز مشاريع توسعة وتهذيب شبكات التطهير ومحطات الضخ بمختلف ولايات الجمهورية لتصل نسبة الربط إلى حدود 69.3% سنة 2030. وتكتسي هذه المشاريع أولوية قصوى نظراً لتقادم المنشآت الحالية وما نتج عنه من إخلالات تقنية وارتفاع كلفة الاستغلال. كما تمكّن هذه التدخلات من مواكبة التطور العمراني والاقتصادي خاصة في المدن الكبرى مثل تونس الكبرى وسوسة ونابل وصفاقس. كما يواصل الديوان توسيع مجال تدخلاته لتشمل تطهير المدن الصغرى والمناطق الريفية ذات السكن المجمع والتي يتجاوز عدد سكانها 3000 ساكن بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وحماية الصحة العامة.

كما يولي الديوان أهمية خاصة لتحسين نوعية المياه المعالجة وبلوغ نسبة 85% من المياه المعالجة المطابقة للمواصفات في سنة 2030 بهدف تثمينها وإعادة استعمالها في القطاع الفلاحي بنسبة 30%، دعماً للمجهود الوطني للتأقلم مع العوامل المناخية. وينتظر تحقيق هذه الأهداف بفضل تجديد المعدات وتوسيع طاقة المعالجة بالمحطات المتقدمة، وإدراج المعالجة الثلاثية في المحطات الجديدة، وتجهيز المحطات القائمة تدريجياً بأنظمة معالجة تكميلية (156 محطة تطهير في أفق 2030). إضافة إلى ذلك، يتم إنجاز محطات مخصصة

لمعالجة المياه المستعملة الصناعية بالمناطق الصناعية الكبرى، إلى جانب تنفيذ برنامج متكامل للتصريف المستدام في الحمأة وتثمينها في الفلاحة والصناعة.

وفي سياق تعزيز الاستدامة الطاقية، يعمل الديوان على اعتماد التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطاقة، تماشيًا مع التزامات اتفاق باريس، من خلال تحسين النجاعة الطاقية لمحطات التطهير واستعمال الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، في تشغيل المنشآت. كما يسعى الديوان إلى تدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص قصد تطوير البنية التحتية للتطهير والاستفادة من الإمكانيات المالية والتكنولوجية للقطاع الخاص. وفي هذا الإطار، يُقترح إنجاز مشاريع كبرى من بينها محطة معالجة متقدمة بقباس، وقطب التطهير بتونس الشمالية، وقطب التطهير بقباس، بما من شأنه الارتقاء بمنظومة التطهير وتحسين مردوديتها على المستويين البيئي والاقتصادي.

2. إرساء منظومة ناجعة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات والاقتصاد الدائري:

تهدف استراتيجية التصرف في النفايات إلى إرساء منظومة فعّالة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات، تماشيًا مع التوجهات الوطنية في مجال حماية البيئة والانتقال الإيكولوجي، وذلك عبر تهيئة الفرص المتاحة بالقطاع وتعزيز دوره في الاقتصاد الدائري وتشريك القطاع الخاص في مجال التصرف والتثمين كقطاع واعد وما يتيح من فرص للاستثمار والتشغيل ونقل التكنولوجيات الحديثة في المجال.

ويتمثل المحور الأساسي لهذا التوجه في تطوير منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة، من خلال التخلي التدريجي عن الردم الفني والتوجه نحو الرسكلة والتثمين المادي والطاقى والعضوي، وذلك عبر تهيئة 30% من النفايات المنزلية في أفق 2030 عبر إحداث وحدات لمعالجة وتثمين النفايات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص (5 وحدات تهيئة في موفى سنة 2030). وتهدف هذه المقاربة إلى إعادة إدماج المواد والطاقات المستخلصة من النفايات في الدورة الاقتصادية، مع تقليص الكميات الموجهة للمصبات والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

كما يكتسي قطاع الرسكلة والتثمين أهمية استراتيجية باعتباره ركيزة الاقتصاد الدائري ومحركاً لإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة البيئية، إلى جانب ترسيخ ثقافة الفرز الانتقائي من المصدر والحد من إنتاج النفايات. ويواكب ذلك تطوير منظومات مختلفة تشمل عديد أنواع النفايات، مدعومة بإجراءات تشريعية وتحفيزية وتحسينية، بما يساهم في تحقيق نتائج ملموسة على المدى المتوسط والبعيد.

وفي الإطار ذاته، ستتواصل جهود تعزيز منظومة الجمع والنقل عبر إحداث مراكز تجميع ومحطات فرز، مع العمل على الحد من المصبات العشوائية وتجهيزها عند الاقتضاء والقضاء على النقاط السوداء، إلى جانب نشر ثقافة التسميد وتحويل النفايات العضوية إلى سماد.

أما فيما يتعلق بالنفايات الصناعية والخاصة، فقد وضعت الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات برنامجاً لإحكام التصرف فيها من خلال إنجاز واستغلال منشآت الخزن والنقل والمعالجة، وذلك عبر الشراكة مع القطاع الخاص لإعادة استغلال منشآت النفايات الصناعية والخاصة بكل من زغوان وصفافس وقابس، على أن ينطلق الاستغلال خلال الفترة 2020-2030. كما ستعمل الوكالة على استكمال الإطار التشريعي للمنظومات المتبقية، خاصة المتعلقة بالنفايات الكهربائية والإلكترونية والزيوت الغذائية المستعملة والإطارات المطاطية.

3. حماية الشريط الساحلي وتثمينه وضمان استدامة المنظومات الساحلية:

في إطار حماية الشريط الساحلي من مخاطر الانجراف البحري، حيث يُقدَّر أن نحو 20% من السواحل ستكون مهددة بهذه الظاهرة في أفق سنة 2030، تم ضبط جملة من السياسات والبرامج الهادفة إلى حماية المنظومات الساحلية وتثمينها وضمان استدامتها.

وفي هذا السياق، تولي وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي أهمية خاصة لاستصلاح الشريط الساحلي وحمايته من الانجراف البحري، حيث أنجزت خلال الفترات السابقة دراسات معمقة شملت عدداً من المناطق المتضررة، مكّنت من تحديد الحلول التقنية الملائمة وإعداد الدراسات التنفيذية اللازمة. وسيتم خلال فترة المخطط الحالي تجسيم هذه المشاريع عبر إنجاز أشغال الحماية والاستصلاح حيث تم برمجة إنجاز أشغال حماية حوالي 10% من السواحل التي تشهد انجرافاً حاداً (أكثر من 30 كم) إلى حدود سنة 2030. كما تعمل الوكالة

على التصدي للزحف العمراني والتحديات المناخية، مع ضمان التعهد والصيانة للمحافظة على المنشآت المنجزة. كما ستنجز دراسات إضافية لحماية بقية الأجزاء المبرمجة ضمن البرنامج الوطني لحماية السواحل، إلى جانب مناطق أخرى ذات أولوية.

وبالتوازي مع ذلك، ستواصل الوكالة المساهمة في دعم مجهودات البلديات لتحسين جودة الشواطئ والواجهات الساحلية، من خلال برامج التنظيف الآلي الدوري للشواطئ العمومية والسياحية في إطار الاستعداد لموسم الاصطياف. ويشمل هذا التدخل غربة وتمشيط الرمال على امتداد ما يقارب 200 كلم من السواحل.

كما ستواصل الوكالة العمل على تهيئة واستصلاح السباح الساحلية وتجميل الواجهات البحرية وإنجاز الفسحات الشاطئية، بما يساهم في تحسين إطار العيش والارتقاء بجودة الحياة وحماية الشواطئ الرملية من الضغوطات البشرية المتمثلة خاصة في الاعتداء على الكثبان الرملية وإلقاء الفضلات الصلبة بالشواطئ.

وفي مجال حماية المنظومات البيئية البحرية والساحلية، ستعمل الوكالة على إنجاز أشغال استصلاح وتطهير المناطق الرطبة الساحلية والسباح والبحيرات، إلى جانب العمل على استكمال الدراسات المتعلقة ببقية المواقع، والإشراف على تنفيذ البرنامج الوطني لإحداث المحميات البحرية والساحلية، الذي يشمل عدة مناطق ذات قيمة بيئية عالية، بما يساهم في صون التنوع البيولوجي والمحافظة على الرصيد الطبيعي الوطني.

وبغرض رصد تطور الأنظمة البيئية الساحلية والبحرية تمّ تدعيم مرصد الشريط الساحلي وتطوير أنظمة المعلومات الجغرافية، وذلك من خلال تجميع المعطيات البيئية وتحسين قواعد البيانات واستغلال المؤشرات البيئية لدعم اتخاذ القرار. ويشمل ذلك دعم شبكات القيس والمتابعة، ورصد الأخطار الطبيعية والبشرية، والتنبؤ بها والتأقلم مع العوامل المناخية، فضلاً عن التحديد الجغرافي الرسمي للشريط الساحلي التونسي.

كما سيتم تعزيز مراقبة التصرف في الملك العمومي البحري بغرض الحد من التجاوزات والانتهاكات المسجلة ورصد المخالفات والتدخل لإزالتها طبقاً للإجراءات القانونية والسياساتية على إسناد ومتابعة اللزمات، وعلى ضبط قواعد الإشغال الوقي للملك العمومي البحري، واقتراح التراخيص اللازمة بالتنسيق مع وزارة البيئة، بما يضمن حسن التصرف في هذا الرصيد الوطني وحمايته على المدى الطويل.

كما ستساند الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية الجهود الوطنية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري عبر برمجة جملة من التدخلات الإضافية بالتنسيق مع وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي. إضافة إلى ذلك ستساهم في تعزيز مراقبة التصرف في الملك العمومي البحري عبر إرساء نظام رقمي لمراقبة حدود الملك البحري وارتفاعاته.

4. الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط:

في إطار الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط، يتواصل العمل على الحدّ من التأثيرات السلبية على البيئة من خلال تعزيز المقاربة الوقائية، ولا سيما عبر الالتزام بمخرجات دراسات المؤثرات على المحيط والتقييمات البيئية الاستراتيجية ودراسات إزالة التلوث المصادق عليها. كما يتم تفعيل مبدأ العهدة على الملوث وتكريس المسؤولية الموسّعة للمنتج بما يضمن تحميل مختلف الأطراف مسؤولياتها البيئية.

وفي السياق ذاته، سيتم الشروع في تنفيذ برنامج لتطوير وتأهيل أنشطة وآليات حماية المحيط يهدف إلى إرساء بيئة ذكية وعادلة ومستدامة، وذلك من خلال إدماج التكنولوجيات الحديثة والاعتماد على الرقمنة والذكاء الاصطناعي لتعزيز نجاعة مقاومة التلوث. ويرتكز هذا البرنامج على المتابعة الحينية لمصادر التلوث، ومراقبتها، والتقييم والتأهيل البيئي للمشاريع بما يضمن تحسين الحوكمة البيئية.

وبغرض التوعية والتربية البيئية، أطلقت الوكالة الوطنية لحماية المحيط برنامجاً دامجاً يواكب الانتقال الرقمي ويهدف إلى ترسيخ السلوك البيئي المسؤول لدى مختلف فئات المجتمع وإدماج التربية البيئية في المؤسسات التربوية والتكوينية والثقافية، إلى جانب تطوير محتوى رقمي تفاعلي يعتمد على التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي إلى جانب تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري، ووضع الآليات الضرورية والإمكانات المالية لضمان التحول إلى هذه الاقتصاديات للحد من التلوث والمحافظة على الموارد

الطبيعية وتسليط الضوء على تداعيات التحديات المناخية، من خلال برامج التعليم والتثقيف والتحسيس البيئي، بما يضمن انخراطاً واسعاً لمختلف مكونات المجتمع في اعتماد الحلول البيئية المستدامة. وفي ذات السياق، سيتم التركيز على تثمين نتائج البحث العلمي نظراً لدوره المحوري في دعم الابتكار في المجال البيئي.

5. مجابهة التحديات المناخية وتعزيز التكيف والتأقلم التكنولوجي:

تندرج مجابهة التحديات المناخية ضمن التوجهات الوطنية الرامية إلى دعم الانتقال الطاقى والإيكولوجي، لضمان حماية حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة وتكريس الحق في بيئة سليمة ومتوازنة. وفي هذا السياق، تكتسي ضرورة إدماج الاعتبارات المناخية أهمية قصوى عند إعداد وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات والخطط والبرامج على المستويات الوطني والجهوي والمحلي، وكذلك على المستوى القطاعي، وذلك في إطار مقاربة تشاركية تضم مختلف الأطراف المتدخلة.

وقد تم خلال سنة 2025 الشروع في إعداد المساهمات المحددة وطنياً (CDN 3)، على أن تتم المصادقة عليها في بداية سنة 2026. وترتكز هذه المساهمات على جملة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة عبر تقليص كثافة الكربون بنسبة تناهز 46.4% في أفق سنة 2030، إلى جانب تعزيز التأقلم مع الآثار المتزايدة للتغيرات المناخية ودعم صمود الاقتصاد الوطني، خاصة في مجالات الأمن الغذائي والمائي والصحة، وحماية الموارد، والمنظومات البيئية، والطبيعية.

وتشمل التوجهات الاستراتيجية تحديد حاجيات التمويل الضرورية للتنفيذ الفعلي للمساهمات المحددة وطنياً، وتعزيز القدرات الوطنية ودعم التطور التكنولوجي، باعتبار هذه المساهمات وثيقة مرجعية معتمدة لدى الشركاء الدوليين والجهات المانحة لتوجيه سياسات الدعم والتمويل. وفي نفس الإطار، سيتم إعداد البلاغات الوطنية الخامسة والسادسة حول التحديات المناخية، إضافة إلى تقارير الشفافية الثانية والثالثة، التي تتناول جرد الانبعاثات الوطنية والتقدم المحرز في مجالي التخفيف والتأقلم.

ومن أجل بلوغ هدف الحياد الكربوني في أفق سنة 2050، سيتم التركيز على نقل وتوطين التكنولوجيا النظيفة، وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة والمشاريع المناخية المبتكرة، فضلاً عن دعم قدرات المؤسسات الاقتصادية على احتساب وتقليص بصمتها الكربونية حفاظاً على تنافسيتها في الأسواق العالمية. كما يشمل ذلك مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة والباعثين الشبان في مجالات الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري، عبر دعم المبادرات الصديقة للبيئة.

6. المحافظة على التنوع البيولوجي واستعادة المنظومات الإيكولوجية ومقاومة التصحر:

تواجه المنظومات الإيكولوجية البرية والبحرية والموارد الطبيعية والغابية ضغوطاً متزايدة تهدد استدامتها، رغم ما تمثله من قيمة بيئية وإيكولوجية واجتماعية تفوق البعد الاقتصادي. إذ تساهم الغابات والمناطق الرطبة والسواحل والواحات في تحسين المناخ، والوقاية من المخاطر الطبيعية كالتصحر والفيضانات، ودعم سبل العيش والتنمية المحلية وتحقيق الأمن الغذائي والمائي. وفي هذا الإطار، يحظى الحفاظ على التنوع البيولوجي وصون الموارد الطبيعية بأهمية محورية خلال فترة مخطط التنمية 2020-2030، بما يضمن التوازن البيئي واستدامة النظم الطبيعية وحماية التنوع الحيواني والنباتي والموارد الجينية.

ويتم ذلك عبر تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي المتلائمة مع الإطار العالمي لما بعد 2020، واعتماد حلول قائمة على الطبيعة لاستعادة النظم الإيكولوجية، وتعزيز الأمن الغذائي من خلال حماية الموارد الجينية المحلية في إطار تنفيذ بروتوكول ناغويا، إضافة إلى إدماج البعد البيئي في القطاعات الاقتصادية. كما يشمل التوجه تثمين التراث الطبيعي والفلاحي، خاصة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية، وإدماج المحميات الطبيعية في الدورة الاقتصادية بما يدعم المجتمعات المحلية، إلى جانب مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي بهدف تحييد تدهورها في أفق 2030 واستصلاح النظم المتدهورة.

7. تعزيز الحوكمة البيئية وتطوير الإطار التشريعي والمؤسسي:

يهدف تعزيز الحوكمة البيئية وتطوير الإطار التشريعي والمؤسسي إلى ضمان نجاعة واستدامة السياسات البيئية عبر إصلاح الأطر التنظيمية والمالية وتعزيز المقاربة التشاركية وتحسين جودة الخدمات العمومية.

في قطاع التطهير، يتم العمل على ضمان ديمومة التوازنات المالية للديوان الوطني للتطهير من خلال دراسات استراتيجية تمتد إلى أفق 2050، مع اقتراح إجراءات لتنمية الموارد أبرزها تحيين التعريفة، وتعميم مبدأ "الملوث يدفع"، واسترجاع الديون، ودعم الدولة للاستثمارات. كما يشمل الإصلاح ترشيد التصرف في الموارد البشرية، وتطوير الإطار التنظيمي والقانوني، ورقمنة الأنظمة، وتحسين العلاقة مع الحريف وجودة الخدمات.

أما بالنسبة للتصرف في النفايات، فسيتم التركيز من قبل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بالتعاون مع وزارة الداخلية والسلط الجهوية والمحلية على إرساء مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتج، إلى جانب وضع إطار قانوني للوضعية العقارية لمنشآت التصرف في النفايات وذلك لوضعها لفائدة هذه المشاريع مباشرة نظرا إلى طول إجراءات تغيير صبغة الأراضي المزمع تخصيصها في الغرض، وإعداد استراتيجيات اتصالية للمقبولية المجتمعية لفهم ومعالجة ظاهرة الرفض الاجتماعي لهذه المشاريع.

وفي مجال حماية الشريط الساحلي، تتجه الجهود نحو اصدار التحديد الرسمي للشريط الساحلي بالإضافة إلى رقمنة التصرف في الملك العمومي البحري، وتطوير منصة رقمية مندمجة لتحسين التنسيق والخدمات، ومراجعة التشريعات المتعلقة بالإشغال الوقي، وإصدار الأوامر الخاصة بالمحميات البحرية والساحلية وإحداث علامة جودة للارتقاء بجودة الشواطئ وترشيد استغلالها.

كما تشمل الحوكمة البيئية الوقاية من التلوث عبر مراجعة النصوص المنظمة للدراسات والرقابة البيئية، وتعزيز التكوين وبناء القدرات، وتفعيل صندوق مقاومة التلوث، وتطوير الإطار القانوني لإزالة التلوث.

وفيما يتعلق بمواجهة التحديات المناخية والتأقلم التكنولوجي، يتم العمل على تطوير إطار قانوني محفز يضمن تنفيذ السياسات المناخية ويضبط مسؤوليات الأطراف المتدخلة ويحفز القطاع الخاص للاستثمار في المجال المناخي خاصة في المجالات التكنولوجية. كما سيتم العمل على إدماج البعد المناخي في السياسات التنموية وتعزيز القدرات المؤسسية لمتابعة الشأن المناخي.

وبالنسبة للمحافظة على التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر سيتم العمل على إرساء إطار قانوني ومؤسسي يضمن التنسيق والمتابعة والتقييم الفعال لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.

8. توفير التمويلات اللازمة وتحفيز الاستثمار الأخضر:

سيتم العمل خلال فترة المخطط على تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لمواجهة التحديات المناخية، من خلال الاستئناس بالاتفاقيات الدولية والمبادرات العالمية التي تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك على استغلال الفرص المتاحة في مجال تعبئة الموارد المالية وخاصة فيما يتعلق بالتمويل المناخي (سوق الكربون، الصندوق الأخضر للمناخ، صندوق التأقلم، صندوق الخسائر والأضرار...). كما سيتم تعزيز دور القطاع المالي والبنكي الوطني في تمويل المشاريع المناخية وفقا لتصنيف مناخي وطني للمشاريع.

٧. ملامح تنزيل السياسة البيئية في المجال الترابي والجهات:

يمثل تنزيل السياسة البيئية في المجال الترابي ركيزة أساسية لضمان نجاعة سياسة الدولة في هذا المجال وملاءمتها مع خصوصيات الجهات، نظرا لتفاوت الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم. ويستوجب هذا التنزيل اعتماد مقاربة لامركزية ومندمجة غرضها تقرب القرار البيئي من المستوى الجهوي والمحلي وتعزيز دور الجماعات المحلية والفاعلين الترابيين في التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وتشمل التدابير المبرمجة بالخصوص:

- دعم الاقتصاد الأخضر والانتقال البيئي على المستوى الجهوي: عبر تشجيع المشاريع الجهوية في الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ودعم الاقتصاد الدائري (تثمين النفايات، إعادة التدوير) وتثمين الموارد الطبيعية المحلية وخلق مواطن شغل خضراء ملائمة لخصوصيات كل جهة.
- حوكمة محلية للتصرف في النفايات من خلال الاعتماد على منظومة ناجعة للتصرف في النفايات تحت تصرف البلديات تركز على التثمين والرسكلة مع تعميم الفرز من المصدر عبر حملات تحسيسية ودعم البلديات في تركيز حاويات ذكية وإرساء منصات

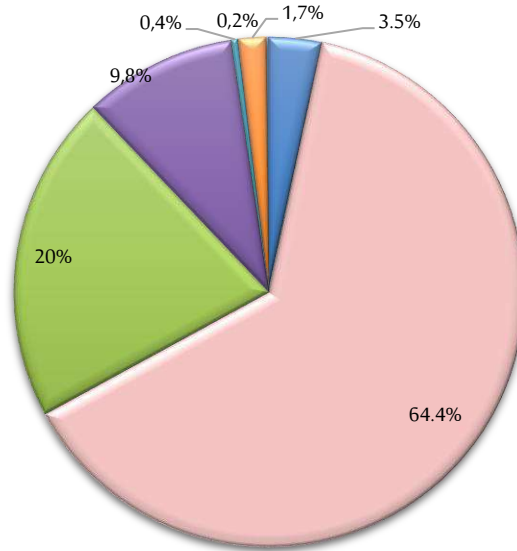
رقمية لتتبع مصادر ونقل النفايات والمؤسسات تثمينها. كما تشمل الحوكمة تحسين جودة المياه المعالجة بمحطات التطهير ومعالجة المياه الصناعية وفصلها عن المياه المستعملة المنزلية.

- حماية السواحل والمناطق الهشة بيئياً وذلك باستكمال الدراسات الخاصة بحماية الشواطئ من الانجراف البحري وتوسيع تدخلات الدولة لتشمل تطهير وتأهيل المناطق الصناعية إلى جانب تعزيز البنية التحتية لتأمين النفايات الصلبة، خاصة عبر إنجاز وحدات جهوية للتأمين.
- تحسين النفاذ إلى الخدمات البيئية الأساسية من خلال العمل على تعميم الربط بشبكات التطهير في الأحياء الشعبية وإرساء حوكمة فعالة لمنظومة التصرف في النفايات وتنفيذ برامج خصوصية لمعالجة تلوث الشريط الساحلي وتطوير منظومات تحلية المياه واستغلال المياه المعالجة، بما يعزز الأمن المائي الجهوي.
- إدماج التحديات المناخية في التخطيط الترابي باعتباره محورا مركزيا لسياسة التنمية الجهوية. ويشمل هذا الخيار إعداد وتنفيذ خطط جهوية للتكيف مع العوامل المناخية وإدماج تقييم المخاطر المناخية في التخطيط العمراني والقطاعي ودعم مشاريع محلية للتصرف في المياه ومكافحة التصحر وحماية السواحل كذلك تعزيز قدرة الجهات على الوقاية من الكوارث الطبيعية وإدارتها.
- تعزيز المتابعة والتقييم البيئي الترابي عبر إرساء مؤشرات بيئية جهوية لقياس المؤثرات وتطوير نظم معلومات بيئية جهوية بالإضافة إلى اعتماد آليات تقييم دوري للبرامج البيئية ونشر المعطيات وتعزيز الشفافية والمساءلة.

VI. الاستثمارات المبرمجة في قطاع البيئة لفترة المخطط 2030-2026:

يبرز من خلال المشاريع المبرمجة في قطاع البيئة إيلاء أولوية للاستجابة لطلبات المجالس المحلية والجهوية والاقليم حيث تبلغ التقديرات الأولية للمشاريع المقترحة للفترة 2030-2026 حوالي 6854 م د موزعة كالتالي:

توزيع استثمارات المجال البيئي للفترة 2030-2026



وزارة البيئة	الديوان الوطني للتطهير	وكالة الصرف في النفايات	وكالة حماية الشريط الساحلي
البنك الوطني للجيئات	مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	وكالة حماية المحيط	

المحور الرابع

تحديث الإطار المؤسسي

وتكريس نجاعة المرفق العام

المقدمة

يستند تحقيق التنمية الشاملة إلى تحسين نجاعة أداء القطاع العمومي وتوفير الأطر المناسبة لتقديم الخدمات العمومية للمواطنين والمؤسسات وتوفير متطلبات المحافظة على الأمن الوطني وتعزيز قدرات الدفاع الوطني وتحقيق العدالة إلى جانب مساهمة الدبلوماسية التونسية في تجسيم التوجهات والأولويات الوطنية ومزيد إشعاع تونس في المحافل الإقليمية الدولية.

وتتجسد أهمية القطاع العمومي في تدخله في كل المجالات لاسيما منها الخدمات الأساسية وضرورة تقديمها بجودة مقبولة إلى كل الفئات وعلى مستوى جميع المناطق والجهات، بما يكسب المصالح الإدارية والمنشآت والمؤسسات العمومية دورا وازنا في دفع التنمية وفي معالجة الإشكاليات المطروحة.

ويتضمن مخطط التنمية 2030-2025 إصلاحات متعدّدة لتحديث الخدمات الإدارية ورقمنتها وحسن التصرف في الموارد البشرية وتعزيز النزاهة والحوكمة وتطوير منظومة الرقابة وتحسين أداء المنشآت والمؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها.

واعتبارا لأهمية المنظومة الأمنية ودورها في فرض النظام والحفاظ على الأمن العام ومقاومة الجريمة، تركز الأولويات على الارتقاء بالجاهزية ودعم القدرات التقنية ومواكبة التكنولوجيات الحديثة مع تنمية كفاءات الموارد البشرية للجهاز الأمني إلى جانب تعزيز السلامة المرورية وقدرات الحماية المدنية على مجابهة الحوادث والكوارث والحدّ منها. وفي ذات السياق، تستدعي التقلبات المتعددة على المستوى الإقليمي والدولي مزيد تعزيز جاهزية الدفاع الوطني للحفاظ على وحدة التراب التونسي ومقاومة ظواهر الإرهاب والتخريب وتعزيز الإحاطة لمنتسبيه وتنمية كفاءاتهم، إضافة إلى مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية خاصة تلك المتعلقة بالمنطقة الصحراوية.

وبخصوص السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية يكمن الرهان في تدعيم علاقات التعاون وتنويع الشراكات على قاعدة المصلحة المشتركة والندية في التعامل. ويستدعي كسب هذا الرهان تطوير قدرات التمثيليات بالخارج وتوطيد التنسيق بينها ومزيد توظيف العلاقات السياسية مع الدول الشقيقة والصديقة إلى جانب مزيد الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتيسير مساهمتهم في دفع التنمية.

ومن بالغ الأهمية أن تحظى المنظومة العدلية بكل الاهتمام بهدف تعزيز مقوّمات العدالة وتيسير النفاذ إلى مرافقها. ومن هذا المنطلق سيتواصل العمل خلال المخطط بالخصوص على كسب رهان مزيد تدعيم قدرات مرافق العدالة وتطوير المنظومة القانونية ورقمنة الخدمات القضائية وحماية حقوق المتقاضين وأنسنة العقوبات.

1.4 الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية

يندرج مخطط التنمية 2026-2030 ضمن سياق وطني ودولي يتسم بجملة من التحولات والمتغيرات كما يهدف إلى إرساء تنمية شاملة وعادلة وخاصة في مجال تعزيز الدور الاجتماعي للدولة وتأمين التوازن بين الجهات والأقاليم مما يضع الإدارة التونسية أمام جملة من الرهانات تستوجب استراتيجيات ومقاربات جديدة بغاية تطويرها وتحسين خدماتها.

وتُعتبر الإدارة المحرك الأساسي لإنفاذ السياسات الوطنية وإنجاح أي عملية تنموية شاملة وعادلة، فهي التي تُنظّم الموارد البشرية والمادية وتوجّه وتوحد الجهود لتحقيق الأهداف بالنجاعة والكفاءة والفعالية المطلوبة. وفي نفس السياق يكون نجاح الإدارة مرتبطاً بقدرتها على استباق التغيرات الداخلية والخارجية والتكيف مع مقتضيات الاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الإطار تعتبر رقمنة الإدارة وتحسين جودة الخدمات المسداة للمواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية وتدعيم آليات الرقابة وتطوير أداء المؤسسات العمومية من أبرز الرهانات التي سيتم العمل على تجسيدها من خلال مزيد ترسيخ مبادئ التسيير الناجع وإرساء الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد لدفع مسيرة التنمية الشاملة والعادلة.

أ. أهم نتائج الفترة 2021-2025

عرفت هذه الفترة اعتماد عديد التدابير الرامية إلى تحسين أداء الإدارة باعتبارها أبرز الفاعلين في الشأن التنموي وارتباط خدماتها بالمشاغل اليومية للمواطن وكذلك النشاط الاقتصادي لمؤسسات الإنتاج فضلا عن تنظيم وتأطير سير المصالح الإدارية والمنشآت والمؤسسات العمومية.

ورغم تنوّع تدخلات الإدارة وتأمينها عموما للسير العادي للدولة مع مواكبة متطلبات الدستور الجديد والتعامل مع التطورات المختلفة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فإن النتائج المسجلة تشير إلى تواصل عدّة صعوبات نتيجة ضعف أداء القطاع العمومي في بعض المجالات بما يستدعي تعميق الإصلاحات وتسريع نسقها خلال فترة المخطط الجديد 2026-2030.

1. الوظيفة العمومية

إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية: تم تنظيم عدة أيام تحسيسية للإطارات العليا على المستوى الوزاري والجهوي والمحلي وإعداد الأدوات الخاصة بنظام التصرف التقديري في الموارد البشرية من بينها إصدار منشور رئيس الحكومة عدد 17 لسنة 2024 بتاريخ 26 جويلية 2024 حول التصرف التقديري.

إرساء نظام تقييم الأداء الفردي للأعوان العموميين: تمت صياغة مشروع أمر يتعلق بضبط نظام التقييم الفردي لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية إلى جانب إعداد وحدة تكوين عن بعد حول النظام الجديد للتقييم وإيواء المنصة الخاصة بالمدرسة الوطنية للإدارة.

البرنامج الاستثنائي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية: بلغ عدد المطالب التي حظيت بموافقة اللجان الوزارية إلى موفّي 2024 حوالي 18.697 مطلباً محققاً بذلك الأهداف الكمية المرسومة.

مراجعة القانون الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية: تولت لجنة فنية سنة 2023 صياغة مشروع قانون جديد للوظيفة العمومية بالاستئناس بتجارب التحديث بعدد البلدان والخذ بعين الاعتبار ملاحظات مختلف الوزارات في انتظار عرضه للمصادقة.

التنقل الوظيفي: تم إصدار الأمر عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022 المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وتطوير بورصة الحراك الوظيفي ودخولها حيز الاستعمال في 20 ماي 2024.

تسوية وضعيات الانابة و عملة الحضائر: تسنى في هذا الشأن تسوية وضعية المدرسين النواب سنة 2025 في حدود 10061 خطة وتسوية وضعية عملة المناولة تطبيقا للأمر عدد 327 لسنة 2025 المؤرخ في 17 جوان 2025

بالإضافة الى تسوية وضعية القيمين والمرشدين التطبيقيين للتربية في حدود 1226 خطة وتسوية وضعية عملة الحضائر في إطار دفعات من الفئة العمرية دون 45 سنة:

- الدفعة الأولى: تعيين 4989 عامل حضيرة
- الدفعة الثانية: تعيين 5945 عامل حضيرة.
- الدفعة الثالثة: تعيين 5932 عامل حضيرة.

2. التكوين

إصلاح منظومة التكوين: تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتكوين في الوظيفة العمومية في انتظار المصادقة النهائية.

رقمنة منظومة التكوين في الوظيفة العمومية: تم تطوير منصة رقمية للتصرف في منظومة التكوين والتربصات بالخارج تدخل حيز الاستغلال ابتداء من سنة 2026.

تطوير الإطار القانوني المنظم للتكوين في الوظيفة العمومية تمت مراجعة مشروع الأمر 1220 لسنة 1993 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة موظفي وعملة الدولة والجماعات المحلية من خلال إدراج التكوين المدمج على الخط والحضوري. كما تم في إطار تطوير التكوين، إصدار منشور السيد رئيس الحكومة عدد 22 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 2023 والمتعلق بإعداد مخططات التكوين الثلاثية ومخططات التكوين السنوية بعنوان سنة 2024

3. تنظيم المصالح العمومية

مشروع المراجعات الوظيفية للوزارات التونسية: تم استكمال المرحلة الثالثة (نوفمبر 2021- ديسمبر 2023)

تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف: امتدت مدة الإنجاز من شهر جانفي 2023 إلى غاية الثلاثية الأولى من سنة 2024، حيث تم تشخيص وضعية وحدات التصرف حسب الأهداف بالاعتماد على استبيان على الخط لعينة تتكون من 20 وحدة تشمل كل الوزارات.

4. التحديث الإداري

المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية المستوجبة من المتعاملين مع الإدارة: تم جرد وتقييم 3280 إجراء موجه للمواطن والمؤسسة، ومكّنت عملية التقييم من تقديم مقترحات حذف لـ 6% من جملة الإجراءات الإدارية التي تم جردها (177 إجراء إداري) ومقترحات تبسيط لحوالي 71% من الإجراءات التي تم جردها (أي ما يعادل 2255 إجراء إداري) متجاوزتان بذلك النسب المسجلة الأهداف المرسومة والمقدرة بـ 5% للحذف و 70% للتبسيط. كما انطلق في موقّ سنة 2024، تجسيم مقترحات الحذف والتبسيط باستكمال حذف 9 إجراءات وتبسيط 204 إجراء. كما تم ضبط أولويات التبسيط لسنة 2025 والمتعلقة بتبسيط وحذف 1288 إجراء وهو ما يمثل قرابة 40%.

إحداث منصة وطنية للإجراءات الإدارية: تم اختيار مسدي الخدمات الذي سيتولى تنفيذ مهمة تصميم وتطوير المنصة المعلوماتية وسيتم العمل على استكمال تطوير المنظومة في شهر أفريل 2026.

تبسيط الإجراءات الإدارية وفق مقاربة أحداث الحياة: شهدت الدفعة الأولى إعادة هندسة 04 مسارات في حين تم إعداد خطط العمل لإعادة هندسة وتبسيط 06 مسارات منها 04 مسارات موجهة للمواطن و 02 مسارات مرتبطة بأحداث حياة موجهة للمؤسسة الاقتصادية خلال الدفعة الثانية وشهدت الدفعة الثالثة الشروع بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في إعادة هندسة 03 مسارات.

مشروع دور الخدمات: تم خلال الفترة 2021-2025، مواصلة تنفيذ مشروع دور الخدمات حيث تم تركيز 8 دور خدمات متعددة الشبابيك ليلعب العدد الحالي لدور الخدمات حوالي 70 دار خدمات محدثة تغطي 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية مكّنت هذه الإحداثيات من رفع نسبة التغطية الإدارية للخدمات ذات الأولوية من 45% سنة 2016 إلى 67% حاليا.

تطوير منظومة خاصة بمتابعة توصيات التقارير الرقابية: تم إعداد دراسة جدوى تتعلق بتطوير منظومة خاصة بمتابعة توصيات التقارير الرقابية وتمّ تطوير النسخة الأولى للمنظومة بالتعاون مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في إطار مشاريع مركز التعاون التونسي الكوري ووضعت حالياً حيز الاستغلال من طرف الهيئة.

إنجاز تجربة نموذجية لخدمات رقمية مندمجة: تم إنجاز تجربة نموذجية لخدمات رقمية مندمجة على مستوى وزارة النقل بالتعاون مع وحدة الإدارة الإلكترونية وفي إطار تنفيذ أنشطة مركز التعاون التونسي الكوري نهاية سنة 2023.

نشر البيانات في صيغ مفتوحة على مستوى البوابات المتصلة (وطنية، قطاعية): تم في هذا الإطار تطوير الصيغة الثالثة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة سنة 2023، وتضم حالياً أكثر من 2730 مجموعة بيانات وترتبط هذه البوابة بأربع بوابات قطاعية للبيانات المفتوحة (النقل، الشؤون الثقافية، الفلاحة، البلديات).

5. الحوكمة وتدعيم النزاهة

تطوير آليات التوقي من الفساد: تم بداية من شهر فيفري 2022 الانطلاق في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع اعتماد المقاربة القطاعية لتحليل مخاطر الفساد.

إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية الرابعة والخامسة لشراسة الحكومة المفتوحة للفترة 2021-2025: شهدت هذه الفترة تطوير البوابة الوطنية للبيانات وتوسيع قاعدة المنتجين في مجال الشفافية وفتح البيانات العمومية. أما في مجال المشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، فقد تم اعتماد مبادئ الحكومة المفتوحة عبر دعم 8 بلديات في إعداد خطط اتصال وفتح البيانات.

6. المؤسسات والمنشآت العمومية

شهدت هذه الفترة إصدار الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين وقراراته التطبيقية بالإضافة الى النصوص المتعلقة بالقضاء على أشكال التشغيل الهش بالمؤسسات والمنشآت العمومية. كما تم إصدار منشور رئاسة الحكومة عدد 31 بتاريخ 23 نوفمبر 2023 المتعلق بإعداد عقود أهداف وعقود برامج المؤسسات والمنشآت العمومية للفترة 2023-2025 بالإضافة إلى دراسة ملفات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي تشكو صعوبات في اتجاه تمكينها من استعادة نسق الإنتاج وتقديم الخدمات بما يتوافق والأهداف المطلوبة منها.

7. الرقابة

دعم الشفافية والمساءلة: من خلال معالجة الاختلالات الإدارية والمالية.

ترشيد الإنفاق العمومي: باعتماد الرقابة الوقائية على النفقات وعلى الصفقات العمومية والرقابة اللاحقة.

تحسين جودة السياسات العمومية: مكنت تقارير تقييم السياسات العمومية من قراءة موضوعية لأثر البرامج الوطنية ومن تقديم مقترحات فنية لترشيد هذه السياسات وتحسين مردوديتها.

تطوير القدرات المهنية: تم إحراز تقدم على مستوى تطوير قدرات الإطارات الرقابية في مجالات متخصصة مما مكن من تحسين كفاءة ونوعية العمل الرقابي.

الإطار التشريعي: تولّت الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية إعداد مشروع أمر تنقيحي للأمر المنظم لمراقبة المصاريف العمومية في إطار تطوير أساليب العمل لمراقبة المصاريف العمومية.

II. أهم الإشكاليات والصعوبات

تتمثل أهم الإشكاليات والصعوبات التي يشهدها قطاع الوظيفة العمومية والإدارة والمنشآت والمؤسسات العمومية خاصة فيما يلي:

1. الوظيفة العمومية والتكوين

- عدم قدرة قانون الوظيفة العمومية على استيعاب أدوات التصرف الحديث في الموارد البشرية وفقدانه للمرونة اللازمة لمواكبة التحولات التي تفتضحها المرحلة الحالية.
- تشتت البيانات الإحصائية والنصوص المنظمة للتكوين بسبب تعدد الهياكل المتدخلة والتداخل في الصلاحيات.
- غياب استراتيجية وطنية وتداخل الأدوار وتفاوت في الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج التكوينية.

2. تنظيم المصالح العمومية

- تضخم الهياكل الإدارية والمنشآت والمؤسسات العمومية وتداخل مهامها وازدواجيتها ترتب عنه تشعب في المسارات الإدارية وبطء في الإجراءات.
- عدم ملائمة توزيع الأعوان لحاجيات الهياكل الإدارية مركزيا وجهويا.
- تشتت النصوص القانونية المنظمة للهياكل العمومية وتعدد التنقيحات دون الحرص على انسجامها وتناسقها.
- ضعف المنظومات المعلوماتية التي من شأنها تطوير نجاعة وفاعلية الهياكل العمومية وترشيد أدائها.
- ضعف التنسيق بين الهياكل الإدارية صلب نفس القطاع وبين القطاعات.
- غياب إطار استراتيجي يحدد طريقة انجاز وتنفيذ المشاريع العمومية.

3. التحديث الإداري

على مستوى حوكمة وقيادة السياسة العمومية: تعدد الهياكل المتدخلة في تنفيذ المشاريع يطرح صعوبات على مستوى التنسيق والمتابعة، هذا إضافة إلى ضعف مصادر التمويل وارتباط تنفيذ عدد من مشاريع التحديث الإداري بمدى توفر فرص التمويل في إطار برامج التعاون الدولي.

على مستوى إنجاز المشاريع: يشهد تنفيذ عدد من المشاريع جملة من الصعوبات المتعلقة أساسا بضعف انخراط الهياكل العمومية وتشعب الإجراءات ونقص الكفاءات في مجال التصرف في المشاريع وضعف التكوين في المجال. كما أن غياب خطة اتصالية حول المشاريع المنجزة خاصة فيما يتعلق بالخدمات الإدارية على الخط أدى إلى ضعف إقبال المواطنين على هذه الخدمات.

على مستوى البنية التحتية والتكنولوجية: ضعف البنية التحتية الرقمية والتفاوت في جاهزية الهياكل العمومية للرقمنة أثر على نسق تنفيذ المشاريع والبرامج وبلوغ الأهداف المرسومة، بالإضافة إلى غياب جملة من المتطلبات الفنية الضرورية على غرار منظومة موحدة للتعريف الإلكتروني للمواطن وضعف انخراط الهياكل في منظومة الترابط البيئي.

4. منظومة الرقابة

نقص التكوين والتخصص: وجود نقص في التكوين الإشهادي والاحتياجات المتخصصة في المجالات المعقدة والمستجدة (الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، الرقابة البيئية...)، مما يؤثر على جودة ونطاق العمل الرقابي وقدرته على مواكبة التحولات.

ضعف التنسيق والعمل المشترك: عدم كفاية التنسيق والربط الآلي والمنهجي بين مختلف الهياكل الرقابية، مما يؤدي إلى تداخل المهمات وضعف في استغلال الموارد.

تأخر رقمنة العمل الرقابي: التأخر في استكمال إرساء نظام معلوماتي موحد ومندمج لجميع هياكل الرقابة، والاعتماد المفرط على المقاربات التقليدية.

نقص آليات متابعة التوصيات: ضعف أو عدم فعالية الآليات المكرسة للمتابعة الحينية لتنفيذ التوصيات الرقابية الصادرة، مما يؤثر على نسبة تطبيقها في الأجال المحددة.

مقاومة الإصلاح والتغيير: وجود مقاومة إدارية أو بطء في استجابة الهياكل العمومية المراقبة لتفعيل التوصيات الصادرة عن الهياكل الرقابية، مما يقلل من الأثر الفعلي لجهود الرقابة.

التطور المتسارع للتقنيات: عدم قدرة المنظومة على التكيف بالسرعة المطلوبة مع التقنيات المالية والإدارية الحديثة مما يخلق تحديات رقابية جديدة.

5. المؤسسات والمنشآت العمومية

تمثل المؤسسات والمنشآت العمومية ركيزة رئيسية للاقتصاد الوطني من حيث حجم الاستثمار والتشغيل بالإضافة إلى الطابع الاستراتيجي لتدخلاتها والتي تركز حول توفير المنتوجات الأساسية وخدمات الشبكات الأساسية سواء للمواطنين أو للمؤسسات الاقتصادية، وتعد جودة هذه الخدمات مقوما أساسيا لتحسين مناخ الأعمال واستقطاب المستثمرين فضلا عن تأمين إشعاع التنمية بالمناطق الداخلية.

هذا وتبرز المعطيات الحالية هشاشة مالية هيكلية للمؤسسات والمنشآت العمومية أدت إلى تراكم الصعوبات والضعف النجاعة وتسجيل خسائر مالية هامة مقارنة بالسنوات الفارطة حيث سجلت خمس وثمانون (85) منشأة عمومية نتائج صافية سلبية، وازدادت الضغوط على السيولة في علاقة بتراجع الودائع النقدية والاعتماد المتزايد على القروض. كما تراجعت نسبة القوائم المالية المقدمة في الأجل إلى 12.8% سنة 2024 مقابل 75.2% سنة 2021 مما أثر سلبا على الشفافية والمساءلة صلب هذه المؤسسات. وتتمثل أبرز نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسات والمنشآت العمومية في:

- تراكم الخسائر المالية لعدد من المؤسسات العمومية وعدم استغلال كامل طاقات الإنتاج والقدرات المتاحة.
- ضعف الحوكمة المرتبط بعدم تجانس منظومة الاشراف وإدارة المؤسسات العمومية.
- ضعف المنظومة المعلوماتية لأغلب المؤسسات والمنشآت العمومية.
- عدم اعتماد برنامج لإصلاح المؤسسات العمومية.
- ضعف التصرف في منظومة الموارد البشرية بأغلب المؤسسات والمنشآت العمومية.
- تشتت الاشراف والرقابة بين مختلف الأطراف المتداخلة.

في المقابل مازالت المؤسسات العمومية تعتبر أهم مساهم في موارد ميزانية الدولة، حيث تمثل حصة مساهمة هذه المؤسسات في الموارد الذاتية لميزانية الدولة بعنوان موارد جبائية وغيرها بما يفوق 25% خلال الفترة 2020-2024. كما تطورت التحويلات من ميزانية الدولة (منح دعم ومنح استغلال ...) إلى ميزانية المؤسسات والمنشآت العمومية بصفة هامة خلال الفترة 2020-2024 حيث مثلت نحو 28% من نفقات الميزانية، دون اعتبار خدمة الدين.

III. أهم التحولات والتطورات المستقبلية

1. الوظيفة العمومية

تتمثل أهم التحولات والتطورات المستقبلية خاصة في ارتفاع معدل اعمار أعوان الوظيفة العمومية حيث تبلغ نسبة المنتمين للشريحة العمرية (40 سنة فما فوق) 65% لتصل إلى 75% في أفق 2030، وتتجاوز نسبة الأعوان المنتمين للشريحة 50 سنة فما فوق بـ 30% لتبلغ هذه النسبة 45% في أفق 2030. وفي نفس الإطار ستشهد الفترة القادمة:

- ارتفاع في عدد الأعوان خاصة بعد عملية تسوية الوضعية الإدارية للأعوان العرضيين، المناولة والتشغيل الهش مما يطرح إشكالية التكوين وإعادة التأهيل لهذه الشريحة من خلال اعداد مخططات تكوين خصوصية لفائدتهم.
- التحكم في كتلة الأجور لقطاع الوظيفة العمومية والمحافظة على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية.
- ادخال إصلاحات جوهرية من خلال مراجعة قانون الوظيفة العمومية بما يضمن المحافظة على الكفاءات الوطنية (أطباء ومهندسين وأساتذة جامعيين...) واعتماد نظم جديدة لتحفيز الموظفين.
- اختلال توزيع الأعوان العموميين بين الادارات المركزية والإقليمية والجهوية والمحلية.

2. الخدمات الرقمية والحكومة الإلكترونية

تحتل تونس المركز الثالث افريقيا في مؤشر الإدارة الإلكترونية وفقاً لتقارير الأمم المتحدة لعام 2024، وتتصدر منطقة شمال أفريقيا في مؤشر جودة الحياة الرقمية، كما بلغت الخدمات الحكومية الرقمية في تونس مستوى نضج مقبول وأصبحت متوفرة ومستخدمة بكيفية مقبولة وازداد مستوى نفاذ المواطنين إليها في السنوات الأخيرة وفق تقرير للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول مؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والمحمولة، بقيمة اجمالية للمؤشر في حدود 36 % سنة 2023.

ويتجه التركيز خلال السنوات القادمة على مزيد رقمنة تطوير الخدمات الموجهة للقطاعات الأكثر طلبا ومن أهمها قطاع الصحة والنقل والتربية التعليم والعدل والداخلية والقطاع المالي. كما يتعين العمل على مواكبة التحولات الرقمية وتوسّع استعمال الذكاء الاصطناعي الذي يشكل فرصة هامة لتجسيد الإصلاحات التنظيمية والهيكلية اللازمة، خاصة مع ما توفره الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة من ربح للوقت والجهد. وسيتم في هذا السياق:

- تطوير أنظمة مندمجة للتصرف في الموارد البشرية وقواعد بيانات دقيقة ومحينة، وأدوات لتحليل المعطيات كدعم أساسية لتخطيط الموارد البشرية على المدى المتوسط والبعيد.
- تعزيز التحول الرقمي للإدارة.
- تكريس الحكومة المفتوحة.
- ملاءمة الإطار القانوني للتطور الرقمي (المعطيات الشخصية، التوقيع الإلكتروني، الجرائم السيبرانية...).

3. هيكلية المؤسسات والمنشآت العمومية

تعتبر المؤسسات والمنشآت العمومية محركا أساسيا للاقتصاد الوطني وللنهوض ببقية الأنشطة الاقتصادية إضافة إلى دورها الاجتماعي باعتبار ما توفره من خدمات للمواطنين في مختلف المجالات. غير أن العديد منها تشهد صعوبات هيكلية ومالية أثّرت سلبا على حسن سير عدد من المرافق العمومية بها مما يجعل من إصلاحها وتعزيز حوكمتها أمرا ضروريا لاستعادة دورها الاقتصادي والاجتماعي. وتطرح هذه الوضعية رهانات من أبرزها:

- معالجة الصعوبات الهيكلية والمالية للعديد من المؤسسات والمنشآت العمومية.
- اعتماد استراتيجية واضحة لحوكمة التصرف فيها.
- التقليل من تشتت الإشراف والرقابة على المؤسسات والمنشآت العمومية وغياب التنسيق بين أعمال كافة الهياكل المتدخلة.
- وضع أنظمة معلوماتية مندمجة بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

4. هياكل الرقابة

لئن عرفت منظومة الرقابة دعما هاما شمل الموارد البشرية والتقنية فإن تطور أنظمة التصرف الحديثة القائمة على اعتماد تكنولوجيات المعلومات ومنظومات الذكاء الاصطناعي تستوجب تأهيل الهياكل المعنية ودعم قدرات المراقبين، كما تفرض المرحلة مزيد تطوير وظائف الرقابة والتدقيق والتقييم لأهمية البالغة في مسار النزاهة ومكافحة الفساد والحد من المخاطر.

التحولات التكنولوجية والرقمية: يشهد العالم تحولاً متسارعاً نحو رقمنة الأنشطة الحكومية واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات الكبرى مما يسهم في ظهور مخاطر جديدة تتمثل في تزايد تحديات الأمن السيبراني والمخاطر المتعلقة بحماية البيانات الشخصية بالإضافة إلى تحسين فاعلية الرقابة عبر التحوّل نحو الرقابة الإلكترونية (e-Audit) واستغلال أدوات تحليل البيانات لتعزيز الرقابة الحينية والوقائية (التنبؤ بالمخاطر). و تتمثل أهم رهانات المنظومة الرقابية خلال فترة القادمة (2026-2030) في ضرورة إطلاق مشروع هيكل لرقمنة المنظومة الرقابية (e-Audit) وتطوير البنية التحتية التكنولوجية والربط البيئي الآمن مع أنظمة التصرف في الميزانية وأنظمة المحاسبة، وتأهيل الإطارات الرقابية في مجال التدقيق ونظم المعلومات (IT Audit) والتعامل مع التقنيات المتقدمة.

التحولات الاقتصادية والمالية (الاستدامة والنجاعة): أمام تزايد الضغط على الميزانية العمومية والحاجة إلى ضمان ديمومة المالية العامة بالتزامن مع التوجه نحو مزيد ترشيد الدعم، تتمثل أهم الرهانات خلال الفترة القادمة في التحول من رقابة تقليدية إلى رقابة الأداء ونجاعة التصرف وقياس الأثر الفعلي للإنفاق وتطوير آليات الرقابة على الاستدامة المالية ومهارات تحليل المخاطر الكلية للميزانية.

تحولات الحوكمة والمساءلة (مكافحة الفساد والشفافية): يصنّف الإطار الدستوري والقانوني ومخرجات مختلف التقارير الدولية مسألة مكافحة الفساد وتدعيم الشفافية في صميم السياسة العمومية. وفي هذا الإطار تتمثل أهم الرهانات للرقابة خلال الفترة 2026-2030، في ضرورة إرساء الآليات الفعالة لتفعيل التوصيات الرقابية كخطوة أخيرة في دورة المساءلة بالإضافة إلى تعزيز دور الرقابة في الاستماع والتعامل مع الإشعارات وحماية المبلغين عن الفساد.

IV. الأهداف الاستراتيجية لقطاع الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية

انطلاقاً من التوجهات الرئيسية للفترة القادمة لاسيما تعزيز دور الدولة في تدعيم مقومات التنمية الشاملة والعادلة وتركيز العمل التنموي على تكامل وتجانس مختلف السياسات العمومية سيساهم تحسين أداء الإدارة العمومية خلال فترة المخطط 2026-2030 في مساندة ومعاودة الجهود التنموية من خلال تحديث منظومة التصرف في الموارد البشرية وإرساء إدارة عمومية واضحة المهام والهيكلية بالإضافة إلى تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها من المتعاملين مع الإدارة وهيكلية المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها وتكريس مبادئ النزاهة وتطوير المنظومة الرقابية. وفي هذا الإطار سيتم العمل خلال هذه الفترة على تحقيق الأولويات التالية:

- التنمية البشرية وتطوير الموارد البشرية بالإدارة العمومية.
- تعصير مناهج التصرف وهيكلية القطاع العمومي.
- تسريع التحول الرقمي للإدارة مع تعميم الترابط البيئي.
- تيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية لجميع فئات المتعاملين مع الإدارة.
- تعزيز دور المؤسسات والمنشآت العمومية في مساندة التنمية.
- تطوير وإصلاح المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية.
- تعزيز الرقابة المالية الاستشرافية لضمان الاستدامة وتقييم السياسات العمومية.
- تكريس مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد.

V. أهم الإصلاحات والتدابير للفترة 2026-2030

سيشهد قطاع الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والرقابة والحوكمة والمؤسسات والمنشآت العمومية خلال فترة المخطط التنموي 2026-2030 عديد الإصلاحات:

1. تحديث منظومة التصرف في الموارد البشرية

في إطار استكمال بناء منظومة التصرف التقديري في الموارد البشرية ينتظر إصدار الدليل المشترك لمهن الوظيفة العمومية وهو ما يستوجب مواصلة إرساء مختلف أدوات التصرف التقديري، وستشهد الفترة 2026-2030 تنفيذ المشاريع والبرامج التي تتمثل خاصة في تنزيل الدليل المشترك لمهن الوظيفة العمومية ضمن أدلة مهن وزارية وصياغة بطاقات وصف الخطط بالوظيفة العمومية وإرساء نظام جديد للتقييم الفردي لأعوان الوظيفة العمومية.

كما ستشهد الفترة القادمة مراجعة قانون الوظيفة العمومية من خلال وضع إطار قانوني جديد للوظيفة العمومية والنصوص الترتيبية المتصلة به والقضاء على كل أشكال التشغيل الهش من خلال تسوية وضعيات الانابة، والتعاقد وعملة الحضائر.

وفي إطار النهوض بمنظومة التكوين سيتم العمل على تطوير الإطار الاستراتيجي والقانوني والترتبي المنظم للتكوين في الوظيفة العمومية بهدف إتاحة فرص التكوين لجميع الموظفين ورقمنة منظومة التكوين في الوظيفة العمومية ومراجعة النصوص القانونية المنظمة للتكوين في الوظيفة العمومية بما يكرس مبدأ تكافؤ الفرص على جميع المستويات وخاصة على المستوى الجهوي والمحلي. كما سيتم إجراء إصلاح

هيكلي وشامل لمنظومة التكوين بالمدرسة الوطنية للإدارة والقطع مع المقاربات الكلاسيكية على مستوى أساليب ومناهج التكوين وملاءمة منظومة التكوين للخيارات الوطنية والعمل على:

- إرساء تصور جديد في مجال التكويني الأساسي للإطارات المتوسطة من الصنف الفرعي 2 والأعوان من الصنف الفرعي 3 وذلك للاستجابة لحاجيات الهياكل العمومية على المستويات المحلية والجهوية والمركزية للموارد البشرية.
- إطلاق برنامج خصوصي لتأهيل الأعوان المدمجين بالوظيفة العمومية على إثر تسوية وضعيات التشغيل الهش وفقا لمقاربة تستجيب لحاجياتهم الخصوصية من التكوين وإدراج مسار تكويني جديد يُعنى بالتكوين التأهيلي للمتدربين الجدد.
- إحداث مسارات تكوينية خصوصية وقصيرة الأمد في المجالات ذات الأولوية ووفقا لمقاربات مجددة وملائمة للسياسات العمومية الوطنية ولحاجيات الهياكل العمومية وضمان ديمومة هذه المسارات.
- اعتماد مقاربة جديدة لمنظومة التكوين في مجال القيادة الإدارية بما يخوّل إحداث دورات تكوينية تشمل كل الخطط الوظيفية للإدارة المركزية والجهوية والمحلية وملاءمة البرامج والأنشطة التكوينية للأولويات والأهداف الاستراتيجية والمقاربات الجديدة للسياسات العمومية.
- الشروع في اعتماد نظام التكوين المزدوج (الحضوري وعلى الخط) لمراحل التكوين المستمر تكريسا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الموظفين مهما كانت مواقع عملهم محليا وجهويا ومركزيا واستكمال إعداد الإطار الترتيبي المتعلق باستغلال الأستوديو السمعي البصري المحدث بالمدرسة بما يساهم في مزيد تسريع نسق رقمنة الوحدات التكوينية وتطوير الكفاءات المعتمدة بالمدرسة.
- إحداث منظومة للتكوين الأشهادي (حضوري وعلى الخط) في إطار مخبر التجديد في القطاع العام والأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة ومعهد القيادة الإدارية وفقا لصيغ محفزة.

2. إدارة عمومية واضحة المهام والهيكلية

سيتم العمل خلال فترة المخطط التنموي 2026-2030 على تحقيق الإصلاحات المتمثلة بالخصوص في إعادة هيكلة المصالح العمومية وإرساء إطار عام للتصرف في المشاريع العمومية بالوزارات إضافة إلى اعتماد طار مرجعي لتنظيم المصالح اللامحورية للوزارات تطبيقا للمقتضيات الدستورية وضبط عام يضبط آليات التنسيق لتنفيذ ومتابعة انجاز البرامج والمشاريع العمومية.

وفي هذا السياق، ستشهد الفترة القادمة الانطلاق في مشروع المراجعة الوظيفية (المرحلة الرابعة) بهدف ترسيخها كأداة لإعادة تنظيم المصالح العمومية من خلال اعداد الوسائل اللازمة لإنجاز عمليات المراجعة الوظيفية (إطار مرجعي/ روزنامة الاعداد/ الوسائل البيداغوجية للتكوين/ دليل مرجعي...) ووضعها على ذمة الهياكل العمومية والاعداد لتعميم البرنامج على كافة الوزارات مع مواصلة العمل على تبسيط اجراءات العمل الداخلي للإدارة بهدف رفع المردودية والفاعلية المؤسسية للهياكل الوزارية.

كما سيتم العمل على وضع إطار مرجعي موحد وشامل لإحداث الهياكل بالوزارات (مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية/ هيئات/ إدارات عامة)، يضبط الشروط والمعايير القانونية والتنظيمية اللازمة لإحداث الهياكل الإدارية بمختلف أصنافها داخل الوزارات. كما يسعى هذا الإطار المرجعي إلى ترشيد إحداث الهياكل الجديدة من خلال التأكد من مدى الحاجة الفعلية إليها وتحديد أهدافها الوظيفية بدقة.

وبالتوازي سيتم إرساء منصة وطنية لتنظيم الهياكل العمومية بهدف تطوير وإطلاق منصة رقمية وطنية شاملة تُعنى بجمع وتحسين كل المعطيات المتعلقة بالهياكل الإدارية العمومية، من وزارات وإدارات وهيئات ومؤسسات عمومية، مع توضيح تنظيمها الداخلي، وتركيبه مصالحتها، وضبط مهامها وصلاحياتها. وفي إطار تنزيل المقتضيات الدستورية سيتم اعتماد إطار مرجعي لتنظيم الإدارة اللامحورية من خلال إعداد تصور لهيكلية المصالح الإدارية وفقا للتقسيم الترابي الجديد، بما يساهم في ضمان انسجام توزيع مهام وصلاحيات الإدارات العمومية المركزية والجهوية والمحلية.

وفي إطار متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية سيتم اعداد إطار عام يضبط آليات التنسيق لتنفيذ البرامج والمشاريع العمومية ومتابعة الإنجاز والتقييم بالإضافة إلى تشخيص لآليات التنسيق الحالية وتقييم نجاعتها ورصد النقائص مع تدعيم الهياكل وتفعيل منظومات البرمجة والتنفيذ (ترتيب 2.0، أدب 2.0) ومتابعة تقييم المشاريع العمومية (انجاز).

3. تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها من المتعامل مع الإدارة

في إطار تحديث وتبسيط الإجراءات الإدارية سيتم العمل على تسريع المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة لتبلغ النسبة الجمالية للتبسيط والحذف موقًى سنة 2026 حوالي 70% ونسبة 100% في موقًى سنة 2027، وتطوير المنصة الوطنية للإجراءات الإدارية التي من المنتظر وضعها على الخط سنة 2026. كما سيتواصل مشروع تبسيط المسارات الإدارية وفق مقاربة "أحداث الحياة" وإنجاز مشروع المقياس الوطني للخدمات الإدارية، إضافة إلى إنجاز عديد المشاريع والبرامج من أهمها:

- تقليص المطالبة بإجراءي التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للأصل.
- تركيز مشروع "باقة الخدمات الإدارية الاستباقية".
- إعادة تصميم نماذج مطبوعات الخدمات الإدارية.

أما فيما يتعلق تحسين جودة الخدمات الإدارية والتجديد الإداري فينتظر بالخصوص تركيز خدمات تفاعلية بالفضاءات التي تشهد إقبالا مكثفاً من قبل المواطنين وتعميم علامة 'مرحبا' لجودة الاستقبال على 200 هيكل معتمد في أفق سنة 2030 بالمؤسسات ذات العلاقة المباشرة مع المواطن والمؤسسة بالإضافة إلى تحديث المنظومة الرقمية للمواطن الرقيب لتقييم نوعية الخدمات العمومية وتوفير مؤشرات إحصائية حول أداء الهياكل العمومية ودرجة الرضاء الإجمالية حول الخدمات التي تسديها وتعميم العمل بها مركزيا وجهويا. كما ستشهد الفترة القادمة البرامج والمشاريع التالية:

- إرساء الإطار المشترك للتقييم الذاتي _ CAF _ بعدد من الهياكل العمومية.
- تركيز 29 دار خدمات رقمية بالبلديات سنة 2026 على أن يتم انطلاقا من سنة 2027 تركيز سنويا 10 دور خدمات رقمية وتحويل 5 دور الخدمات متعددة الشبائيك إلى دور خدمات رقمية ممّا سيمكن من تغطية كافة الولايات وتحسين نسبة التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية من 67% حاليا لتتجاوز 80% في نهاية فترة المخطط.
- تقييم تجربة "نقاط الإدارة السريعة" بهدف مراجعتها والعمل على تركيز 5 نقاط للإدارة السريعة سنويا حسب التصور الجديد.

4. التحوّل الرقمي للإدارة وتعزيز الحكومة الالكترونية

يهدف تحسين جودة الخدمات العمومية على الخط وتعزيز النفاذ إليها واستعمالها والعمل على تكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة عبر توظيف التكنولوجيات الرقمية من أجل توفير خدمات رقمية سهلة الاستعمال ومستجيبة لاحتياجات المواطن ومن خلال جعل البيانات العمومية المفتوحة رافعة لتحسين أداء الهياكل العمومية سيتم تنفيذ البرامج والمشاريع التالية:

- ضبط خطة لتطوير استعمال الخدمات العمومية على الخط.
- تطوير استعمالات البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة وتحسين واجهات برمجة التطبيقات وتفعيل الترابط البيئي مع المنظومات المعلوماتية والمنصات الالكترونية الوطنية والقطاعية.
- اعطاء الأولوية لرقمنة الخدمات الموجهة للقطاعات الأكثر استخداما (الصحة والنقل والتربية والتعليم والعدل والداخلية والمالية)
- دمج الخدمات الإدارية الرقمية ضمن بوابة حكومية رقمية موحدة،
- إعداد وتنفيذ برنامج وطني للنفاذية الرقمية بهدف تنمية قدرات الاطارات التقنية والإدارية المتدخلة في مسار إسداء ورقمنة الخدمات العمومية على تصميم وتطوير خدمات رقمية تراعي معايير النفاذية وتتلاءم مع الممارسات الفضلى في المجال.
- إعداد دليل وطني للإرشادات الفنية للنفاذية الرقمية والذي سيضبط المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات الواجب اتباعها لضمان تطوير خدمات الكترونية مواكبة لمتطلبات النفاذية الرقمية.
- تركيز منظومة تدقيق وإصدار علامة النفاذية الرقمية المساهمة في ضمان احترام وتلاؤم المنصات والخدمات الرقمية مع معايير النفاذ، وتعزيز جودة الخدمات العمومية الرقمية.

5. تعزيز دور المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها

بغرض تحسين نجاعة المنشآت والمؤسسات العمومية وتيسير اضطلاعها بدورها الاستراتيجي والمحافظة على ديمومتها سيتركز العمل خلال فترة المخطط على المحاور الرئيسية التالية:

هيكلية وتطوير أداء المؤسسات والمنشآت العمومية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية وتدعيم قدراتها الإنتاجية والمالية والمؤسسية، والتركيز على الرقابة على الأداء عوض الرقابة على الإجراءات مع اعتماد معايير موضوعية لقياس الأداء والمتابعة الفنية والمالية في إطار آلية التعاقد. كما ينتظر إعادة هيكلة عدد من المنشآت العمومية الناشطة في قطاعات حساسة والعمل على ضبط الحلول الجذرية للصعوبات الهيكلية المعترضة.

تطوير منظومة الإشراف القطاعي وتحسين أداء مجالس الإدارة من خلال إحكام التنسيق بين الهياكل العمومية المعنية بالتصرف المنشآت والمؤسسات العمومية وتأطير ومتابعة أعمال مجالس الإدارة وتقييم أدائها.

تطوير المنظومة المعلوماتية للمؤسسات والمنشآت العمومية: عبر إرساء نظام معلومات مندمج للربط البيئي بين مختلف المؤسسات المنشآت العمومية وهيكل الإشراف والرقابة بالإضافة إلى تطوير المنظومة المعلوماتية للمؤسسات والمنشآت العمومية.

اعتماد إطار مرجعي لإحداث المؤسسات والمنشآت العمومية ويهدف هذا البرنامج إلى ترشيد عدد المؤسسات والمنشآت العمومية من خلال حذف أو دمج المؤسسات والمنشآت العمومية التي تؤدي مهاماً متشابهة أو متكاملة أو التي لم تؤدّ المهام التي أُحدثت من أجلها.

تطوير التصرف في الموارد البشرية للمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال مراجعة القانون العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية بغرض إرساء التصرف الحديث في الاعوان وملاءمة النظام الأساسي العام مع متطلبات الحوكمة وتثمين الجهود الفردي والجماعي وتقييم الأداء والتصرف الرشيد في الموارد البشرية.

6. تكريس مبادئ النزاهة وتطوير المنظومة الرقابية

سيواصل العمل خلال فترة المخطط على تنفيذ الاصلاحات والبرامج الخاصة بمجالات تعزيز الحوكمة والتوقي من الفساد من خلال تنفيذ المشاريع المتعلقة بتكريس مبادئ النزاهة وتطوير المنظومة الرقابية.

تكريس مبادئ النزاهة والحوكمة بغرض دعم دور خلايا الحوكمة بالوزارات والمنشآت العمومية ونشر ثقافة الحوكمة والنزاهة من خلال البرامج التالية:

- إرساء نظام تقييم النزاهة الشاملة في القطاع العام وفقاً لمنهجية علمية تركز على التحليل الكمي والنوعي لمجموعة من المعايير.
- الانطلاق في تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة بعدد من المؤسسات والمنشآت العمومية (10 منشآت).
- تعميم المقاربة القطاعية لتقييم وإدارة مخاطر الفساد بالقطاعات ذات الأولوية (صحة، نقل، مياه، تربية، شؤون اجتماعية).
- إعداد خطة العمل الوطنية السادسة لشراكة الحكومة المفتوحة 2025-2027،
- دعم دور مكاتب العلاقات مع المواطن لتصبح مكاتب علاقات حديثة، رقمية، فعالة، قريبة من المواطن، تركز مبادئ الحياد والشفافية والمساواة بما يعزز التنمية المحلية والجهوية ويقرب الخدمات للمتعاملين مع الإدارة حيث ينتظر انجاز مشروع تطوير الصيغة الثانية من المنظومة الالكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء-مواطن" (2025-2028) لتطوير آليات المشاركة الالكترونية للمواطنين ودعم الشفافية والمساءلة وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة.

تطوير المنظومة الرقابية

تنطلق السياسة العمومية لبرنامج "الرقابة" للفترة 2026-2030 من ضرورة معالجة الإشكاليات الهيكلية وتكريس مبادئ الحوكمة والشفافية، عبر ثلاثة محاور رئيسية للإصلاح تتفرع عنها عديد البرامج والمشاريع وتشمل بالخصوص:

محور الإصلاح الهيكلي والقانوني لمنظومة رقابة موحدة وفعالة: يركز هذا المحور على تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي بغرض ضمان التكامل والفعالية للهيكل الرقابية وذلك من خلال:

- برنامج توحيد المعايير والتنسيق المؤسساتي الذي يهدف إلى استكمال الملاءمة القانونية عبر مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بما يضمن تدعيم الاستقلالية المؤسساتية والوظيفية لهيكل الرقابة، بالإضافة إلى تفعيل التنسيق المؤسساتي بين مختلف الهيكل الرقابية، لضمان تكامل الأدوار وتجنب تداخل المهمات،
- تفعيل نظام آلي ومؤسساتي للمتابعة الحينية لتنفيذ التوصيات الرقابية الصادرة مما يضمن رفع نسبة تفعيلها وتحقيق الأثر المرجو من الرقابة ودعم ومراقبة الهيكل العمومية في إرساء وحدات التدقيق الداخلي وفقاً للمعايير الدولية، وتنظيم علاقاتها بهيكل الرقابة برئاسة الحكومة.

محور الرقمنة والتحول نحو الرقابة الذكية الذي يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية في العمل الرقابي بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة. ويتجسد هذا التحول في إطلاق مشروع نظام الرقابة الإلكترونية المندمج الذي يركز على إرساء المنظومة الرقمية عبر البدء في تنفيذ نظام معلوماتي موحد ومندمج للرقابة ويتميز بالربط البيئي الآمن والآلي مع منظومات الرئيسية للتصرف في الميزانية والمالية العمومية. كما تسعى هذه المنظومة إلى تطوير أدوات الرقابة الوقائية عبر استغلال تقنيات تحليل البيانات الكبرى والذكاء الاصطناعي لتمكين الرقابة من التنبؤ بالمخاطر وتوليد إشعارات حينية بالاختلالات. ويتضمن المشروع أيضاً تركيز لوحة قيادة رقمية موحدة للرقابة لدى رئاسة الحكومة لضمان المتابعة الاستراتيجية لمؤشرات الأداء الرقابي ونتائج التوصيات.

محور تطوير المنهجيات والكفاءات لرقابة الاستدامة والتخصص يركز هذا المحور على تطوير جوهر العمل الرقابي ليصبح أكثر استشرافية وتخصصاً وقدرة على تقييم نجاعة الإنفاق ويتضمن:

- برنامج رقابة الاستدامة ونجاعة الإنفاق الذي يشمل تعميم الرقابة القائمة على المخاطر كمنهجية رئيسية في جميع المخططات السنوية للمهمات الرقابية بهدف تدقيق الاستدامة ورقابة نجاعة التصرف في الاستثمار العمومي وتقييم الأثر الاقتصادي للمشاريع الكبرى ودعم منظومة النزاهة عبر إرساء آليات وميثاق أخلاقيات مهنية للمراقبين والمدققين،
- برنامج بناء القدرات المتخصصة الذي يركز على التكوين التكنولوجي من خلال برنامج وطني للتكوين الإشهادي في مجالات تدقيق نظم المعلومات وتحليل البيانات وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والصفقات العمومية المعقدة وتدقيق في المخاطر المالية الكبرى.

2.4 المنظومة الامنية

تسعى المنظومة الأمنية في نطاق اختصاصاتها إلى الحفاظ على سلامة المواطنين وحماية مكاسبهم وممتلكاتهم، إلى جانب التوقي من الجريمة ومختلف التهديدات والمخاطر ومكافحتها في نطاق القانون من خلال دعم جاهزية المؤسسة الأمنية، والمساهمة في الحد من الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية جراء الحوادث والكوارث مهما كانت طبيعتها وأسبابها عبر الارتقاء بالسلامة المرورية ودعم مجهودات الحماية المدنية في مجالات التوقي والتجدة والإنقاذ.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

عملت المنظومة الأمنية بمختلف مكوناتها بالتعاون والتنسيق مع الهياكل العسكرية والمدنية على المحافظة على السيادة الوطنية وعلى دعم الاستقرار بالتصدي للأعمال الماسة من أمن واستقرار تونس ومقاومة الظواهر المخالفة للقانون.

1. مقاومة الجريمة وحماية الحدود

- تطوير البنية التحتية بهدف تحسين تغطية المجال الترابي وتدعيم القدرات العملياتية وتعزيز الجاهزية التقنية والدعم اللوجستي.
- تأمين المناطق الحدودية عبر تدعيم البنية والمرافق اللوجستية والتجهيزات.
- مكافحة جرائم البحث والتنقيب عن الكنوز والآثار والاتجار فيها بطريقة غير مشروعة من خلال تفكيك شبكات إجرامية مختصة تنشط في مجال تهريب الآثار واسترجاع قطع أثرية ومخطوطات ذات قيمة تاريخية هامة.
- إمالة اللثام عن عديد القضايا المعقدة المرتكبة عبر الفضاء السيبرني وتفكيك شبكة إجرامية دولية تنشط في مجال الاتجار بالمواد المخدرة والمؤثرات العقلية عبر شبكة الانترنت المظلم.
- مكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية وحسن التعاطي الإنساني معها.
- إحباط عدة عمليات لتهريب مواد ممنوعة على غرار المخدرات والبضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر.
- مقاومة الصيد العشوائي بالبحر وخاصة المرتبط بالأصناف البحرية المحجر صيدها.
- إحكام مراقبة وتأمين الوفود السياحية والتظاهرات والأنشطة والفعاليات الموجهة للوفود السياحية.
- المساعدة والنجدة في مختلف الأوقات لاسيما في أوقات الكوارث الطبيعية.

2. تعزيز السلامة المرورية

- تطوير السلامة المرورية من خلال الحملات التوعوية لتعزيز ثقافة القيادة الآمنة لدى المواطنين ومراقبة الطرقات والتدخل في حالات الطوارئ والحوادث المرورية.
- اعتماد النسبة المئوية لمخالفات تجاوز السرعة كمؤشر أساسي لقياس نجاعة أنظمة المراقبة في ضبط السلوكيات المرورية حيث تعد مخالفات تجاوز السرعة من أبرز الأسباب المؤدية إلى الحوادث الخطيرة على الطرقات. وفي هذا السياق، تم اقتناء معدات متطورة لمراقبة حركة المرور، على غرار أجهزة الرادار المحمولة والثابتة، وأدوات المعاينة الرقمية، وذلك بهدف تدعيم منظومة المراقبة الميدانية والحد من المخالفات المرتكبة في مجال السرعة.

3. شرطة الجوار

تمثل شرطة الجوار نموذج عمل يهدف لبناء علاقة متينة وشفافة بين عون الأمن والمواطن ويضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية. وتم في هذا الإطار بالخصوص:

- تهيئة وتجهيز مراكز نموذجية للحرس الوطني وتدعيمها بمنظومة إعلامية.
- إحداث مجالس تشاركية للأمن في المناطق النموذجية تجمع بين السلطات المحلية وجميع الفاعلين المحليين من مجتمع مدني ومواطنين وتفعيل المخططات المحلية للأمن.

- إنشاء مراكز محاكاة للتكوين بالمدرسة الوطنية للحرس الوطني ببئر بورقبة والمدرسة الوطنية للتكوين المستمر للحرس الوطني بالشبيكة بهدف تدريب الإطارات والأعوان على آليات شرطة الجوار.
- تهيئة فضاءات جديدة للمواطن لمكتب العلاقات مع المواطن ومكتب الاستقبال والتوجيه بالإدارة العامة للحرس الوطني بالعويضة.

4. الحماية المدنية

- تعمل الحماية المدنية على تقريب النجدة من المواطن وإضفاء مزيد من النجاعة على التدخلات لمجابهة الحوادث والكوارث والحد من آثارها خاصة في ظل تطور النسيج العمراني والاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري. وتم في هذا الإطار:
- تقليص المدة الزمنية للوصول إلى مكان التدخل من 30 دق سنة 2022 نحو 25 دق سنة 2025.
 - تحسن جاهزية وسائل ومعدات التدخل من 90% سنة 2022 إلى 95% سنة 2025.
 - تقريب السلامة من المواطن والمؤسسات والوقاية من خطر الحريق والانفجار والفرع داخل البنايات حيث تطورت نسبة تكوين فرق التدخل الأولي بالمؤسسات من 35% سنة 2022 إلى 39% سنة 2025.
 - تحسن نسبة استجابة البنايات لشروط وقواعد السلامة والوقاية من 50% سنة 2022 إلى 56% سنة 2025.

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بالمنظومة الأمنية:

- التحولات الرقمية والتكنولوجية وما توفره من وظائف ومزايا من شأنها التقليل من مدد وأجال التدخل،
- تطور أنماط الجريمة وارتفاع منسوب التهديدات وتنوعها (الجرائم الاقتصادية، التهريب، الجرائم السيبرانية،...)،
- تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية التي تديرها شبكات إجرامية ذات بعد دولي،
- تطور النسيج العمراني والاقتصادي وأسطول وسائل النقل البري وامتداد فترات الذروة على كامل اليوم،
- ارتفاع عدد الحوادث والكوارث نتيجة تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.
- ارتفاع منسوب العنف المسلط على النساء والأطفال.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للمنظومة الأمنية للفترة 2030-2026

1. أولويات السياسة الأمنية

تتنزل استراتيجية السياسة الأمنية في إطار المسار الإصلاحي للدولة الرامي إلى تطبيق التشريعات الوطنية والاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، وتحسين أداء القطاع العمومي قصد توفير مناخ آمن يحفز على المبادرة ويشجع على الاستثمار إلى جانب العمل على دعم علاقات التعاون المتميزة والشراكة الاستراتيجية التي تربط تونس بدول الجوار وبعديد دول العالم. وتهدف السياسة الأمنية إلى تحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية، تتمثل في الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة، الحد من الحوادث والكوارث وتأثيراتها، وتحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية.

2. مضمون السياسة الأمنية للفترة 2030-2026

سيتواصل العمل خلال الخماسية القادمة على المحافظة على الأمن العام بكل جوانبه من خلال مقاومة كل أشكال الجريمة وخاصة منها المتعلقة بالإرهاب والتهريب والتجارة بالبشر إلى جانب الارتقاء بالخدمات الإدارية والأمنية المسداة لفائدة المواطن من خلال استكمال رقمنة الإدارة ومواكبة التحولات الرقمية واعتماد أفضل الطرق المستحدثة لبلوغ التميز ومواكبة التحديات ومواكبة التطورات في المجال الأمني. كما سيتم العمل على مزيد العناية بالعنصر البشري بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية لأفراد قوات الأمن وعائلاتهم.

الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة

- مزيد تحسين التغطية المجالية من خلال إحداث مراكز أمنية جديدة بالإضافة إلى مزيد تعصير التجهيزات لتسهيل العمل الأمني.
- اعتماد منظومات رقمية متطورة لاستغلالها في تحليل المعلومة الجنائية لمكافحة الجرائم السيبرانية وتبييض الأموال.

- مزيد العمل على إرساء علاقة اتصالية إيجابية مع المواطن تعتمد على الثقة في المؤسسة الأمنية باعتباره عنصرا فاعلا في تطبيق مفهوم الأمن.

الحد من الحوادث والكوارث وتأثيراتها

تعزيز السلامة المرورية من خلال:

- الارتقاء بالسلامة المرورية عبر إعداد الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للسلامة المرورية.
- توسيع مجال تدخل صندوق الوقاية من حوادث المرور الذي يتولى تمويل البرامج والحملات التي تهدف إلى الوقاية من حوادث المرور، ويشمل ذلك تنظيم الفعاليات والمؤتمرات وحملات التوعية والتدريب وإنتاج المواد الإعلامية مثل المطبوعات والإعلانات التلفزيونية واقتناء وتركيز المعدات المخصصة لدعم جهود الوقاية من الحوادث على غرار معدات المراقبة الميدانية والتكوين.
- تطوير طرق العمل وتعصيرها واستعمال التطبيقات الإعلامية المرتبطة بخزائن السيارات والسوابق.
- توسيع شبكة الرادار الآلي وتعميم تركيز المراقبة بالكاميرا بهدف متابعة حركة الجولان وتيسير التدخل الأمني عند الاقتضاء.

الحماية المدنية

- سيتم العمل على الارتقاء بالحماية المدنية وإحداث نقلة نوعية خاصة من خلال إحداث فرق ومراكز جديدة إلى جانب اعتماد الخطط والأساليب والتجهيزات المتطورة واستغلال التحول الرقمي والتكنولوجيات الحديثة بالنظر لما توفره من وظائف ومزايا من شأنها تقليص آجال التدخل وتطوير التنسيق مع الأطراف المتداخلة لتقريب النجدة من المواطن. وسيتم بالخصوص العمل على بلوغ الأهداف التالية:
- تقريب النجدة وتحقيق نجاعة التدخل عن طريق ضمان سرعة الاستجابة العملياتية وتدعيم جاهزيتها.
- تطوير التكوين من خلال دعم برامج التكوين الأساسي ودعم قدرات أعوان الحماية المدنية.
- تطوير السلامة والوقاية بالمؤسسات عن طريق تطوير القدرات الفنية في دراسة المشاريع وتحقيق سلامة البنيات.

تحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية

يكتسي مجال التكوين وتطوير الجاهزية أهمية بالغة بالنسبة للمنظومة الأمنية حيث سيمكن إنجاز مشروع أكاديمية الشرطة للعلوم الأمنية بالنفيسة من تطوير منظومة التكوين لأعوان الأمن الوطني والاستجابة لمتطلبات القطاع من كفاءات قيادية ميدانية. كما سيمكن إنجاز مشروع بناء أكاديمية حرس السواحل من مزيد الارتقاء بالمؤهلات المهنية والمعرفية لأعوان الحرس الوطني استئناسا بالتجارب المتطورة في المجال الأمني. وسيتم أيضا تهيئة مقر المدرسة الوطنية للحماية قصد تطوير منظومة تكوين أعوان الحماية المدنية بما يمكن من الاستجابة لمتطلبات القطاع من كفاءات ميدانية.

وسيتم العمل خلال الخماسية القادمة على الارتقاء بالخدمات الإدارية والأمنية المسداة لفائدة المواطن من خلال تطوير منصة موحدة للخدمات الإدارية على الخط إلى جانب إطلاق خدمات ذكية جديدة تتعلق بحجز المواعيد على الخط، طلب أو تجديد بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، استخراج شهادة إقامة، بطاقة السوابق العدلية...

أما فيما يتعلق بالإحاطة الاجتماعية والصحية، فسيتم العمل على مراجعة الخارطة الصحية الخاصة بالمنظومة الأمنية بهدف تقرب الخدمة وذلك من خلال العمل على تعميم المستوصفات على كامل ولايات الجمهورية ومواصلة برنامج إنشاء مصحات في كل إقليم ودراسة إمكانية إنشاء مستشفى ثان داخل الجمهورية.

كما ينتظر استكمال الإطار القانوني المنظم للإدارة الجهوية والمحلية وتوضيح الصلاحيات بما يستجيب لمتطلبات دفع التنمية المجالية وتحقيق التناغم بين كل الهياكل المعنية.

3.4 الدور التنموي للدفاع الوطني

تندرج سياسة الدفاع الوطني في إطار رؤية شاملة لتطوير المنظومة العسكرية تأخذ بعين الاعتبار المحاور والتوجهات المضمنة باستراتيجية وزارة الدفاع للفترة 2021-2030.

ويضطلع الجيش الوطني بجملة من المهام تتمثل أساسا في الدفاع عن الوطن والدود عن حرمة والحفاظ على استقلاله ووحدة ترابه، ومقاومة الإرهاب والتخريب والهجرة غير النظامية، كما تتولى المؤسسة العسكرية معاضدة المجهود التنموي للدولة في عديد المجالات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1. أهم إنجازات الفترة 2021-2025

شهد المحيط الإقليمي والدولي خلال الخماسية 2021-2025 تحولات جذرية على المستوى الجيوستراتيجي مما يستوجب الاستعداد لمجابهة كل التحديات المحتملة وذلك بالرفع من الجاهزية العملياتية للقوات المسلحة وذلك من خلال توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لتطوير كفاءة الوحدات وتوفير البنية الأساسية المناسبة لذلك.

علاوة على المهام ذات الطابع الأمني والعسكري والعملياتي، تسهر وزارة الدفاع الوطني على تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية لأعوانها إلى جانب معاضدة المجهود الوطني للتنمية من خلال العديد من المشاريع والبرامج التي تنجزها الوزارة والمؤسسات العمومية تحت إشرافها. وتتمثل أهم النتائج بالخصوص في:

1. تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية

الصحة العسكرية: علاوة على الإسهام الصحي العملياتي للجيش بمناسبة تنفيذ مختلف الأنشطة التدريبية وأثناء العمليات العسكرية والخدمات الصحية الشاملة التي تسدها لمنتسبي المؤسسة العسكرية وعائلاتهم، تساهم هيكل الصحة العسكرية في معاضدة منظومة الصحة العمومية من خلال معاضدة مجهود الهيكل الصحية الراجعة بالنظر لوزارة الصحة عند الطلب وحسب الإمكانيات المتوفرة وذلك خاصة أثناء الأزمات والكوارث على غرار جائحة كوفيد 19، بالإضافة إلى توفير خدمات صحية للمدنيين غير المنتسبين للوزارة، وتونسيين وأجانب في حدود الإمكان.

وفي إطار تحسين جودة الخدمات الصحية بالمستشفى الأصلي للتعليم بتونس، تم الشروع في إنجاز مركب للعيادات الخارجية والطب العملياتي إلى جانب الانطلاق في إنجاز قسم المعالجة بالأشعة.

ويهدف تقريب الخدمة من المواطنين وتخفيف الضغط على المستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس، يجري العمل على تركيز آلة التصوير بالمفراس وآلة التصوير بالرنين المغناطيسي بالمستشفى العسكري ببزرت.

كما انطلقت أشغال بناء جناح جديد بالمستشفى العسكري بقابس يحتوي على اختصاصات استشفائية جامعية على غرار طب العيون والتصوير بالأشعة وحفظ الصحة وحماية المحيط إلى جانب تركيز آلة التصوير بالمفراس وآلة التصوير بالرنين المغناطيسي وتنفيذ مشروع بناء وحدة لتخزين الأدوية الخصوصية بهدف تقريب خدمات توزيع الأدوية لمرضى السرطان من متساكني ولايات الجنوب.

ونظمت الصحة العسكرية 38 قافلة صحية بالمناطق النائية والحدودية وأمنت قرابة 16000 عيادة مجانية خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى حدود شهر أوت 2025.

المشاريع المتعلقة بالجانب الرياضي: يبلغ عدد الجمعيات الرياضية العسكرية 19 جمعية يتفرع عنها 121 فرعاً بكامل تراب الجمهورية بها 6187 منخرطاً منهم 2894 مجازاً. ولتدعيم البنية التحتية الرياضية، تم إنجاز 03 ملاعب اصطناعية معشبة بالإضافة إلى تجهيز مختلف القاعات الرياضية التابعة لوحدات وزارة الدفاع الوطني.

مشاريع ديوان المساكن العسكرية الذي تولى بناء 718 مسكناً معدداً للكراء بمختلف الأقاليم وقد بلغت نسبة التغطية السكانية لفائدة العسكريين حوالي 64%.

2. معاوضة المجهود التنموي الوطني

تساهم المنظومة العسكرية بمعاوضة المجهود التنموي أساساً من خلال المشاريع التي تنجزها وزارة الدفاع الوطني والمؤسسات تحت الاشراف:

ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء

تمّ بمقتضى الأمر عدد 247 لسنة 2025 المؤرخ في 8 ماي 2025 توسيع نطاق تدخل ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء جغرافياً ووظيفياً ليشمل بصفة تدريجية كافة الفضاء الصحراوي ومناطق الجنوب التونسي عموماً لإحياء الأراضي وتثمين المقدرات الكامنة بهذا الفضاء. كما تمّ تعزيز صلاحيات الديوان ليضطلع بالمساهمة في تحقيق مشاريع تنموية.

وفي هذا الشأن تسوّى استكمال مشروع تنمية رجم معتوق والذي تضمن تمكين كل منتفع من دعم مادي ومرافقة فنية لمدة سبع سنوات منذ تسليمه المقسم الفلاحي مع مواصلة صيانة شبكة الري داخل المقاسم وخارجها واستكمال برنامج دعم المجامع الفلاحية إلى جانب تركيز شبكة صرف مياه النز على كامل المساحة المبرمجة (576 هك).

أما فيما يتعلق بمشروع تنمية منطقة المحدث، فقد تم حفر 4 آبار وتركيز شبكة الري وتهيئة المقاسم وغراستها بأشجار النخيل وحمايتها من التصحر وزحف الرمال. كما تم بناء قرية أولى تضم وحدات سكنية ومستوصف ومدرسة ومسجد ومركب سكني وإداري إضافة إلى التجارب الفلاحية بالمحطة النموذجية وربط منطقة المحدث بالتيار الكهربائي (80%) وتهيئة الطريق الرابطة بين الفوار والمحدث.

مراكز التدريب والتكوين المهني

تشرف وزارة الدفاع الوطني على 12 مركزاً عسكرياً للتكوين المهني تؤمن 61 اختصاصاً في مختلف المجالات. وبلغ عدد المتخرجين خلال الفترة 2021-2025، 4776 شاباً وشابة. وقد تمّ خلال سنة 2025 استكمال إنجاز مركز التكوين المهني للغوص بجرجيس كمؤسسة جديدة من شأنها أن تساهم في إكساب المتكويين المعارف الضرورية للعمل في قطاعات عديدة على غرار المصطبات البترولية والبواخر العملاقة ووسائل النقل البحري.

ديوان الضيعات العسكرية

يساهم ديوان الضيعات العسكرية في تلبية جزء من حاجيات مصالح التموين بالجيش من المواد الغذائية. وطبقاً لاستراتيجية ديوان الضيعات العسكرية للفترة 2024-2030، تمت برمجة عدة مشاريع استثمارية تهدف إلى تطوير أساليب وآليات الإنتاج في قطاعي الإنتاج النباتي والحيواني وهو ما سيمكن أساساً من التخفيض في الكلفة السنوية للاستهلاك من هذه المواد بالإضافة إلى إمكانية ترويج المنتوجات الفلاحية الزائدة عن الحاجة بأسواق الجملة مما يساهم في تعديل السوق.

المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد

ساهم المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد في العديد من المشاريع التنموية التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الحوكمة وتطوير الخدمات الموجهة للمواطنين، نذكر منها:

- إنجاز مشروع استعمال البيانات الجيوفضائية الكبيرة في خدمة المدن الذكية والمستدامة.
- إنجاز مشروع تحديد المناطق الترابية وإنجاز الخارطة الإدارية للجمهورية التونسية.
- مشروع إرساء البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية، (تمّ إنجاز 40% منه).

مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية

يلعب مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية دوراً محورياً في تعزيز سلامة الملاحة البحرية بالمياه التونسية لتجنب الكوارث بالبحر والمساهمة في تطوير الاقتصاد الأزرق والمساعدة الفنية في الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والاستكشاف بالبحر بالإضافة إلى القيام بدراسات تقنية لفائدة المؤسسات العمومية والخاصة.

وفي هذا الإطار، تولّى المركز مسح ما يزيد عن 60700 كم² وهو ما يمثل تقريباً 42% من إجمالي مساحة الفضاءات البحرية الخاضعة للسيادة والولاية التونسية إلى جانب تطوير شبكة محطات قياس المدّ والجزر وإنجاز 23 خريطة بحرية ورقية و17 خريطة بحرية إلكترونية وخريطين بحريتين دوليتين ذات مواصفات دولية.

مصلحة المنارات والعلامات البحرية

في إطار تأمين التأشير البحري عرض السواحل التونسية والبحيرات وممرات الدخول إلى الموانئ، تسدي مصلحة المنارات والعلامات البحرية خدمات بمقابل تتعلق ببيع وتركيز علامات بحرية عائمة وثابتة إلى جانب صيانة وإصلاح العلامات البحرية والمنارات التابعة للدولة التونسية وجهر الموانئ العسكرية والموانئ المدنية بجميع أصنافها حسب الطلب.

وفي هذا الإطار، قامت المصلحة بإنجاز عدد مهم من التدخّلات على العلامات البحرية ومهام تموين ونقل أشخاص ومعدات عبر البحر للمنارات والجزر إلى جانب المحافظة على الطابع التاريخي لتسعة عشر منارة.

مركز البحوث العسكرية

متابعة مركز البحوث العسكرية لجملة من المشاريع ذات الطابع التنموي، نذكر منها:

- شبكات كهربائية مستقلة صغيرة للوحدات السكنية لتلبية الاحتياجات العسكرية.
- التعديل التحديثي للعربات لدمج التنقل الكهربائي في التطبيقات العسكرية.
- النظام الذي لدعم الصحة العملياتية القائم على التطبيق عن بعد.
- ترميم وإعادة تدوير نفايات البناء.
- استعادة وإعادة استخدام الفاناديوم من النفايات المعالجة في مصانع المجمع الكيميائي التونسي.

المشاريع ذات الطابع الثقافي: المتاحف العسكرية نموذجاً

تلعب المتاحف العسكرية التونسية دوراً مهماً في توثيق تاريخ الجيش التونسي وحركات المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي. ويهدف تطوير قاعات العرض عن طريق المنظومات السمعية والبصرية المتطورة، تمّ اقتناء معدات متطورة تسمح للزائر بالاطلاع على الصور والاستماع لعملية السرد للوقائع التاريخية بالتزامن مع تجوله داخل المتحف.

إنجازات مختلفة أخرى

- المشروع المتعلق بتجربة الاستمطار: تمّ سنة 2025 تنفيذ التجربة الأولى للاستمطار والتي تعتبر تجربة ناجحة ونتائجها واعدة.
- مشروع إنجاز محطات طاقة فوطوضونية بهدف دفع المشروع الوطني للطاقت البديلة والمتجددة، ومواصلته وتوسيعته.
- مشروع حفر الآبار العميقة وتجهيزها وذلك في إطار مجابهة الشح المائي.
- مشروع تحليلية المياه ومعالجتها لتعزيز الأمن المائي للبلاد التونسية.

II. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للدفاع الوطني للفترة 2030-2026

تتمحور استراتيجية وزارة الدفاع الوطني في أفق 2030 حول "بناء جيش وطني على درجة أعلى من الجاهزية والمرونة، تمكنه من استباق التهديدات وتضمن له النجاعة في استعمال مختلف الموارد لإنجاز المهام المناطة بعهدته قانوناً، وفق مقاربة تضمن إحاطة أشمل بالعنصر البشري وتسعى إلى مزيد تطوير المؤسسة مع محيطها".

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لفترة مخطط التنمية 2026-2030 بالأساس في:

- ضمان النجاعة العملية ضدّ مختلف التهديدات التقليدية وغير التقليدية.
- دعم السلطات المدنية بفاعلية عند الطلب ووفق الإطار القانوني، دون التأثير على سير المهام الرئيسية للجيش الوطني.
- توفير المناخ الملائم للموارد البشرية بما يضمن نجاحها في أداء مهامها.
- انفتاح الجيش الوطني على محيطه الوطني والدولي.

وفي هذا السياق ستتمحور التدخلات المرسومة بالخصوص حول:

1. تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية لأعوان وزارة الدفاع الوطني

ينتظر في إطار تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية والارتقاء بجودة الخدمات المسداة لأعوان وزارة الدفاع الوطني وعائلاتهم إنجاز أهم المشاريع التالية:

- إنشاء مستشفى عسكري جامعي ببزرت.
- إحداث مركز الأكسجين المضغوط بالمستشفى العسكري الجامعي بصفاقس.
- تطوير منظومة السكن العسكري والترفيه في نسبة التغطية السكنية من خلال بناء 665 مسكنا.
- إنجاز مركب رياضي عسكري ذو إشعاع وطني ودولي بمنطقة مورانة بفندق الجديد. سيضم مشروع المركب الرياضي مركز تكوين مهني لمهن الرياضة، مسبح أولمبي، قاعة رياضة متعددة الاختصاصات، نزل بطاقة استيعاب 200 فرد، مركز للطب الرياضي، مركز إعداد وتحضير رياضي النخبة، مركز تأهيل لطب الشيخوخة ومرض طيف التوحّد، و 11 ملعبا رياضيا لمختلف الاختصاصات.

2. معاضدة المجهود التنموي الوطني

تشمل التدخلات ذات الطابع التنموي خلال فترة المخطط بالخصوص:

- استكمال إنجاز القسط الأخير من مشروع تنمية رجم معتوق والمتمثل في صيانة شبكات الري ودعم مجامع التنمية وصيانة وتسيير محطة الدعم.
- مواصلة تنفيذ مكونات القسط الأول من مشروع المحدث والانطلاق في تنفيذ القسط الثاني منه الذي يشمل حفر الآبار ومدّ وتهيئة شبكات الريّ وتهيئة المقاسم الفلاحية وغراسها وحمايتها وبناء مساكن للمنتفعين ودعمها بالمرافق الاجتماعية بما يدعم دورها كمحرك اقتصادي واجتماعي بالجنوب. كما ينتظر إعداد الدراسة التنفيذية للقسط الثالث من المشروع
- مواصلة صيانة غراسات النخيل والزيتين وتجارب الزراعات الواحية والموسمية إضافة إلى زراعة أصناف استوائية بالمحطة النموذجية.

وكما سيتم تعزيز المساهمة في تنمية وإحياء الجنوب والصحراء من خلال الانطلاق في إنجاز المشاريع التالية:

- إحداث قطب وحي بمنطقة برج بورقيبة: تهيئة 1000 هكتار من الأراضي السقوية، تجهيزها بشبكة ري، غراسها، حمايتها، توزيعها على المنتفعين وإنشاء بنية تحتية ومرافق اجتماعية.
- تطوير الصناعات المعملية للمواد المحلية: تثمين فواضل الواحة والمنتجات المحلية من صمارة وسعف... وذلك من خلال تركيز وتجهيز وحدات لجمع الفواضل الفلاحية (والمنتجات الفلاحية) وإعادة رسكلتها أو تحويلها.
- تطوير إنتاج النباتات العطرية والطبية: تهيئة وتجهيز مساحات لإنتاج النباتات العطرية والطبية.
- تنمية تجارة المنتجات المحلية: تنفيذ برنامج دعم وتكوين الشباب والنساء في تثمين وترويج المنتجات المحلية (الرب، معجون التمر، تثمين نواة التمر، ...) وكذلك النباتات الأخرى الموجودة بالواحة مثل الصمارة، سعف النخيل، ...
- تطوير المسالك السياحية: فتح وتهيئة بعض المسالك الفلاحية بالمناطق الصحراوية والجبلية.
- تنمية منطقة الشارب: استغلال البئر الحارة الجاهزة بمنطقة الشارب من ولاية قبلي لإحداث منطقة سقوية وجيوحرارية.

- تطوير الطاقات البديلة والمتجددة: إنجاز محطة للطاقة الشمسية بقدرة 1 ميغاوات بمنطقة الشارب من ولاية قبلي.
- حماية الحيوانات المهددة بالانقراض: يتمثل المشروع في تربية طائر الحبارى المهدد بالانقراض والعمل على تكاثره بالمناطق الصحراوية.
- تحديد مواقع الآبار بالصحراء: إعداد منظومة رقمية وتركيب إشارات ضوئية بالطاقة الشمسية لتحديد مواقع آبار الماء بولايتي قبلي وتطاوين.
- تحديد مواقع قطعان الإبل: تثبيت شرائح إلكترونية على قادة القطعان لتسهيل تتبعها وتحديد مواقعها.
- إنتاج بذور البطاطا: تهيئة مساحات سقوية وزراعتها لإنتاج جذور البطاطا.

ومن ناحية أخرى سينجز مركز البحوث العسكرية جملة من البحوث العلمية في مجال الطاقات المتجددة ومعالجة المياه وتثمين النفايات (الفسفاط). وفي مجال التكوين المهني سيتم إعادة هيكلة منظومة التكوين المهني بالجيش من خلال تطوير نمط التكوين المستمر في المهن بالمؤسسة من خلال الاستئناس بمراجع التكوين المهني المقيسة بمعايير دولية ومواكبة للتطور التكنولوجي والبيئي والاستجابة لحاجيات وزارة الدفاع الوطني. كما سيتم بعث المركز العسكري للتكوين المهني بسيدي بوزيد الذي سيضم عدة اختصاصات تمكن من خلق فرص التشغيل للفئات الشابة بالمنطقة.

وسيتولى المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد إنجاز مشروعين ذي طابع وطني استراتيجي يتمثلان في إرساء منظومة وطنية للمتابعة الحينية لأسطول السيارات الإدارية وترشيد استهلاك المحروقات إضافة إلى إرساء المشروع الوطني للخرائط الدقيقة. وسيعمل ديوان الضيعات العسكرية على بناء إسطول بطاقة استيعاب 300 عجل وإحداث وحدة إنتاج أعلاف مركزة ووحدة إنتاج البيض ومعالجة زيتون بالإضافة إلى تركيز محطات طاقة شمسية.

وفي مجال البحرية سيتم اقتناء باخرة هيدروغرافية لأعالي البحار مجهزة بمعدات هيدروغرافية وأوسيانوغرافية متطورة ومعدات خصوصية لتمكّن مركز الهيدروغرافيا والأوسيانوغرافيا للبحرية الوطنية. وستستغل هذه التجهيزات من أجل مواصلة استكشاف قاع البحر بالمياه الخاضعة للسيادة والولاية التونسية، والتسريع في وتيرة إنجاز الخرائط البحرية وسحب الخرائط الأجنبية، علاوة على تحقيق الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث الوطنية.

كما سيتم اقتناء لفائدة مصلحة المنارات والعلامات البحرية طوافتين للتأريخ وجرافة لتأمين الخدمات التي تسديها مصلحة المنارات والعلامات البحرية إلى جانب المحافظة على الطابع التاريخي لتسعة عشر منارة.

هذا وينتظر الشروع في التجربة الثانية للاستمطار الاصطناعي والتي تتطلب اقتناء طائرات وتجهيزات ومعدات. كما سيتواصل إنجاز المشاريع المتعلقة بمحطات الطاقة الفوطاضوية وبحفر الآبار العميقة وتجهيزها وتحلية المياه ومعالجتها.

4.4 السياسة الخارجية والديبلوماسية الاقتصادية

- تعمل السياسة الخارجية على الذود عن التوجهات السيادية والتمسك باستقلالية القرار الوطني وبمبدأ الاحترام المتبادل والندية الكاملة في التعامل مع كافة الشركاء الدوليين والدفاع عن المصلحة الوطنية وأمن تونس واستقرارها وذلك من خلال:
- تعزيز المشاورات السياسية الثنائية.
 - تكثيف المشاركة النوعية لتونس في المؤسسات الإقليمية والدولية متعددة الأطراف.
 - إبلاغ صوت تونس وإبراز مواقفها وتوجهاتها إزاء أهم القضايا الإقليمية والدولية عبر التمسك بالثوابت التونسية المناصرة للقضايا العادلة والمساهمة في الدفاع عن العمل متعدد الأطراف وقيمه.
 - تنمية العلاقات الدولية لتونس على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وتنويع الشراكات الاستراتيجية على قاعدة النفع المتبادل والندية وأن تظل المصلحة الوطنية هي البوصلة الوحيدة لاتخاذ المواقف والخيارات الاستراتيجية.
 - تعزيز الديبلوماسية الاقتصادية الاستباقية لدعم مجهود التنمية واستقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية والدفاع على المصالح العليا للوطن في الفضاءات الاقتصادية المشتركة.
 - حوكمة التصرف في الهجرة وتأمين إسداء الخدمات الإدارية لفائدة التونسيين بالخارج والإحاطة بهم وحمايتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

1. أهم نتائج الفترة 2021-2025

1. التقييم النوعي والكمي:

تم خلال الخماسية الفارطة تحقيق جملة من الإنجازات التي ساهمت في دعم المصالح الوطنية وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف إلى جانب تكريس مبادئ التضامن الدولي والحوار البناء.

1.1 المستوى التنظيمي والترتيبي:

- مراجعة التنظيم الهيكلي لوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وتكليفها بملف التونسيين بالخارج والهجرة من خلال استصدار الأمر عدد 531 المؤرخ في 20 جويلية 2023.
- إصدار المنشور عدد 886 بتاريخ 15 جانفي 2024 الذي يقرّ ضوابط جديدة لمنظومة التقييم، تراعي بالأساس خصوصية المراكز الديبلوماسية بالخارج وطبيعة نشاطها.
- تفعيل دور الأكاديمية الديبلوماسية الدولية بتونس في مجال التكوين وتطوير الكفاءات وتنظيم التظاهرات والمساهمة في الإشعاع الديبلوماسي لتونس حيث تم بالخصوص:
 - ✓ تكوين دفعتين من الديبلوماسيين الجدد (50 ديبلوماسي في كلّ دفعة).
 - ✓ تنظيم دورة تكوينية لفائدة الديبلوماسيين الأفارقة المعتمدين بتونس (ديسمبر 2024).
 - ✓ إبرام اتفاقيات ومذكرات تفاهم للتعاون في مجال التكوين مع مؤسسات وطنية وأجنبية.

1.2 التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف:

- إطلاق المبادرة الرئاسية بوضع سنة 2025 تحت شعار "دعم التعاون المتعدد الأطراف" لاسيما مع المنظومة الأممية.
- الدخول في شراكة معززة بين تونس والاتحاد الأوروبي، والتوقيع على "مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي" في جويلية 2023.

- الانخراط التام في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية وتعزيز العمل الإفريقي المشترك بما يساهم في تحقيق أهداف الأجندة الإفريقية 2063 وتدعيم المشاورات السياسية الثنائية مع الدول الإفريقية.
- المشاركة في منتدى التعاون العربي الصيني (جوان 2024) ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي (سبتمبر 2024) والتوقيع على 08 مذكرات تفاهم مع الصين شملت ميادين الاستثمار والتعاون الاقتصادي والفني إلى جانب برامج تعاون في قطاعات الصناعة والصحة وتحديث البنية التحتية والتعليم العالي والبحث العلمي وغيرها.
- احتضان الدورة الثامنة لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في إفريقيا "تيكاد 8" (أوت 2022) والقمة الثامنة عشرة للفرنكفونية بجرية (نوفمبر 2022) والندوات السنوية لمجلس الأعمال التونسي الإفريقي حول تمويل الاستثمار والتجارة بإفريقيا.

3.1 مساهمة الدبلوماسية الاقتصادية في دفع الصادرات والسياحة والاستثمار الخارجي:

- المساهمة في تفعيل الاتفاقية القارية الإفريقية للتبادل الحر وانضمام تونس إلى مبادرة التجارة الموجهة حيث تم تنفيذ أول عملية تصدير من خلال شهادة المنشأ ZLECAf في ماي 2023.
- المساهمة في الاندماج الفاعل لتونس في السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) من خلال المصادقة على الاتفاقية المتعلقة باستضافة اجتماعات وورشات العمل وأنشطة الكوميسا بتونس (قراءة 20 اجتماع وورشة عمل).
- دعم مكانة تونس كوجهة لسياحة المؤتمرات الإفريقية حيث تمت استضافة 4 اجتماعات إفريقية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي منذ سنة 2024.
- دعم جهود مؤسسات الدولة المكلفة باسترجاع الأموال المنهوبة الموجودة بالخارج.

4.1 العمل القنصلي والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج:

- فتح قنصليتين جديدتين (مونبلييه بفرنسا وبولونيا بإيطاليا) وثلاث مكاتب قنصلية (كورسيكا وبوردو وليل).
- انعقاد اللجان المشتركة القنصلية مع كل من مصر والجزائر، والسعودية، وموريتانيا وليبيا.
- تحسين جودة الخدمات القنصلية ورقمنتها وذلك بالأساس من خلال "القنصلية الرقمية" و"بوابة الخدمات الإدارية بالخارج" فضلا عن الانطلاق في إنجاز مشروع "الجنسية الرقمية".

5.1 حوكمة التصرف في ملف الهجرة:

- إحداث فريق العمل التونسي الجزائري الليبي المكلف بالهجرة السرية وتأمين الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة.
- المساهمة الفعالة ضمن مسارات الحوار الإقليمية لا سيما مساري الرباط والخرطوم المبنين عن قمة مالطا حول الهجرة والتأكيد المتواصل على ثوابت الموقف التونسي من مسألة الهجرة.
- تسجيل نتائج ملحوظة على مستوى تفعيل آليات العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة حيث تم تسهيل عودة أكثر من 16000 مهاجراً إلى بلدانهم الأصلية (2022 - جويلية 2025).
- الإعلان عن مجموعة من المشاريع المشتركة بين تونس والاتحاد الأوروبي بهدف توفير فرص توظيف فعلية في أوروبا لفائدة الكفاءات التونسية، إلى جانب دعم قدراتهم التشغيلية والمهنية.
- إبرام اتفاقيات تعاون في مجال الهجرة المنظمة:
 - ✓ توفير 12.000 بطاقة إقامة غير موسمية (2024-2026) لفائدة العمال التونسيين بإيطاليا.
 - ✓ اتفاق إطاري للإدماج المهني للشبان التونسيين في قطاع البناء والأشغال العامة بإيطاليا.
 - ✓ برنامج انتداب الممرضات التونسيات وبرنامج انتداب اليد العاملة الماهرة التونسية بألمانيا.
- متابعة تنفيذ اتفاقية التصرف التوافقي للهجرة مع فرنسا والمتعلقة بتخصيص 10.000 تأشيرة عمل سنوية لفائدة التونسيين.

- تنظيم منتديات وورشات عمل حول ملف الهجرة: الدورة الأولى للمنتدى الوطني للكفاءات التونسية بالخارج خلال شهر أوت 2024 وورشة عمل دولية حول "انخراط الجالية في دعم الاستثمار والتنمية المستدامة" بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة خلال شهر ماي 2025.

2. الاستنتاجات:

- تواجه الدبلوماسية التونسية، في ظلّ تحولات إقليمية ودولية متسارعة وغير مستقرة، جملة من التحديات والرهانات تتمثل خاصة في:
 - التكيف مع التحولات في موازين القوى الاقتصادية، خاصة مع صعود آسيا وتزايد النزعات الحمائية، في وقت تعتمد فيه تونس بشكل كبير على شركاء تقليديين كالاتحاد الأوروبي.
 - التحديات المناخية والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر ومقتضيات الأمن الطاقى يفرضان التأقلم على الصادرات التونسية، التي باتت مطالبة بالامتثال لمعايير بيئية صارمة.
 - غياب خطة تنسيق محكمة بين الفاعلين الاقتصاديين فيما بينهم وبين المصالح المختصة بالدبلوماسية الاقتصادية، وضعف التكوين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية ونقص الخبرات في هذا المجال.
 - عدم كفاية الانتشار القنصلي والدبلوماسي خاصة بالبلدان التي تشهد قفزة اقتصادية نوعية وتمثل أسواقا واعدة للمنتوجات التونسية مقارنة بالأسواق التقليدية.
 - تنامي عدد أفراد الجالية التونسية بالخارج وتوزع إقامتهم على كامل أنحاء العالم، وارتفاع عدد التونسيين المهاجرين غير النظاميين. مما يستوجب رسم خطة عمل جديدة للإحاطة بهم والدفاع على مصالحهم وتحسين الخدمات الإدارية والقنصلية المسداة إلى جانب تعزيز مساهمة الجالية في الاقتصاد الوطني.

II. استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بالسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية:

1. التطورات الجيوسياسية:

- يتسم المناخ الإقليمي والدولي بتعدد وعمق التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وبروز قوى وتحالفات عالمية جديدة. وينتظر أن تشهد الساحة الدولية تنافساً متزايداً بين القوى الكبرى، حيث ستواصل الإدارة الأمريكية إعادة رسم استراتيجيتها الدولية للحفاظ على هيمنتها، مع التركيز على احتواء الصعود الصيني وضبط التوازن مع روسيا وإعادة تقييم تحالفاتها الدولية. في حين ستوسع الصين نفوذها الاقتصادي والتكنولوجي عبر مبادرات مثل "الحزام والطريق" والشراكات جنوب-جنوب وستسعى روسيا للحفاظ على نفوذها في فضائها الأوراسي وتعزيز حضورها في إفريقيا.
- سيواصل الاتحاد الأوروبي مواجهة تداعيات الحرب في أوكرانيا والانقسامات حول قضايا جوهرية كالهجرة وتصاعد نفوذ الأحزاب الشعبوية واليمينية المتطرفة، مما قد يؤثر على مكانته كفاعل دولي وعلاقاته مع شركائه الإقليميين.
- ستظل المنطقة العربية ساحة لتجاذبات إقليمية ودولية متعددة بعلاقة مع حدة النزاعات وعدم الاستقرار في عدة دول.
- ويُتوقع أن تتفاقم التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي بعلاقة مع تواجد الجماعات الإرهابية وتزايد موجات الهجرة غير النظامية نحو دول شمال أفريقيا وأوروبا، مما يفرض تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية متزايدة وضغوطات في إدارة تدفق المهاجرين وإرجاعهم إلى دولهم وفي بناء تحالفات جديدة بعلاقة مع ازدياد المخاطر الأمنية وأهمية تحديات التنمية.

2. التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتحول الرقمي والتكنولوجية:

- نمو اقتصادي عالمي محتشم في ظل تواصل وتوسع رقعة الصراعات والحروب في العالم.
- انعكاسات الانتقال الطاقى على العلاقات الدولية وعلى موازين القوى العالمية بما من شأنه أن يعيد تشكيل خريطة الأمن الاقتصادي والجيوسياسي التي كانت تهيمن عليها الطاقات الأحفورية حيث سيفتح الانتقال الطاقى المجال لظهور قوى جديدة تستثمر في الطاقات المتجددة والتكنولوجيا النظيفة ويحد من هيمنة الدول التقليدية المنتجة للنفط إلى جانب تغير ديناميكيات التعاون

والتنافس بين الدول وبروز فرص جديدة للشراكات في مجالات البحث والتطوير وإنتاج ونقل الطاقة المتجددة، بدلاً من الصراعات التقليدية على النفط والغاز.

- تفاقم التأثيرات الكبيرة للتغيرات المناخية وتداعياتها على الأمن الغذائي والمائي بالمناطق المتضررة وانعكاساتها على تنامي ظاهرة النزوح والهجرة غير النظامية.
- تزايد الأهمية الجيوسياسية للتكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي حيث سيصبح التحكم في تقنيات الذكاء الاصطناعي المحور الأساسي لتحولات جوهرية في مفاهيم القوة والأمن ضمن النظام الدولي.
- بروز تحديات غير تقليدية تتطلب إعادة تعريف لمفاهيم الأمن القومي لتشمل الصحة، البحث العلمي، الذكاء الاصطناعي، والصناعات الحربية الحديثة.

III. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية والديبلوماسية الاقتصادية للفترة 2030-2026

تهدف السياسة الخارجية في إطار مخطط التنمية 2030-2026 إلى الاستجابة الناجعة لخدمة المصالح الوطنية العليا للبلاد وتحقيق إنتظارات التونسيين من خلال التعامل مع المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية ومساندة المسار الإصلاحي لدعم التنمية الشاملة والمتوازنة.

ومن هذا المنطلق، تركز السياسة الخارجية للمرحلة القادمة على الأهداف الاستراتيجية التالية:

- توظيف العلاقات الخارجية لتونس لخدمة مصالحها العليا ودعم صورتها وتعزيز سيادتها وأمنها واستقرارها.
- دعم علاقات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية للمساهمة في الازدهار الاقتصادي لتونس ودعم مسيرتها التنموية.
- حوكمة الهجرة وتطوير الخدمات القنصلية وتعزيز الإحاطة بالجمالية التونسية بالخارج.
- تحديث الإدارة الدبلوماسية وتعزيز قدراتها.

1. مضمون السياسة العمومية للسياسة الخارجية والديبلوماسية الاقتصادية للفترة 2030-2026

1.1 توظيف العلاقات الخارجية لتونس لخدمة مصالحها العليا ودعم صورتها وتعزيز سيادتها وأمنها واستقرارها

تعزز المشاورات السياسية الثنائية ومتعددة الأطراف ودعم حضور تونس على المستوى الدولي وإشعاع صورتها في الخارج وذلك من خلال:

- تمتين علاقات التعاون وتنوع الشراكات مع مختلف البلدان وكسب التأييد لمواقف تونس ومبادراتها.
- دعم تواجد الكفاءات التونسية في مواقع أخذ القرار بالمناصب الأهمية وبالمؤسسات الإقليمية.
- سياسة اتصالية حديثة وناجعة ومسؤولة من أجل مزيد دعم صورة تونس والتعريف بمواقفها والدفاع عنها وإبراز مميزاتها فضلاً عن إسماع صوتها في الدعوة إلى وضع التعاون الدولي في خدمة حاجيات المجتمع الإنساني وتطويره وإصلاحه.

المساهمة في تطوير وتوسيع مجالات التعاون الأمني والعسكري من خلال توظيف العلاقات الخارجية لضمان بلوغ أعلى مراتب التعاون والتنسيق في المجال الأمني والعسكري سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف وحث الأطراف المتداخلة والتنسيق بينها لتجسيد فحوى مخرجات الاجتماعات وتكريسها ضمن اتفاقيات باتجاه تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين تونس ومحيطها الإقليمي والدولي وذلك خدمة للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز قدرات تونس المادية والفنية والعملية في مجال التوقي من المخاطر الأمنية المرتبطة بالجرائم العابرة للحدود وظاهرة الإرهاب والإتجار بالبشر والجرائم السيبرانية.

2.1 دعم علاقات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية للمساهمة في ازدهار الاقتصاد التونسي ودعم مسيرتها التنموية

المساهمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنمية الصادرات وتطوير التدفق السياحي وذلك بـ:

- تنشيط اليقظة الاقتصادية ببلدان الاعتماد ومعاودة جهود الفاعلين الاقتصاديين في الترويج للمنتجات التونسية والتعريف بها وتحسين استراتيجيات التسويق ومساندة الشركاء الوطنيين في المشاركة في المفاوضات الدولية وإبرام اتفاقيات تجارية خدمة للمصلحة الوطنية.
- تكثيف الجهود بالتعاون مع الهياكل التونسية قصد مزيد التعريف بالميزات الثقافية لتونس والمساهمة في إشعاع تونس كقطب ثقافي ووجهة سياحية متميزة.
- الانخراط الفاعل في عملية صنع القرار صلب المنظمات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها تونس للاستفادة من أطر التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الطابع الاقتصادي.

المساهمة في الجهود الوطني للتنمية وتطوير التعاون المالي ودعم تعبئة الموارد المالية الخارجية وتعزيز التعاون القطاعي من خلال:

- تنشيط عمل اللجان المشتركة والقطاعية وتكثيف المشاركات في الاجتماعات المتعلقة بالتعاون الفني وتعزيز الشراكات مع المنظمات والهيئات الأممية لتقديم الدعم الفني وتمويل المشاريع التنموية المبرمجة.
- تفعيل التعاون مع التكتلات الإقليمية والدول الصديقة ضمن آليات التمويل المشترك أو المبادرات في مجال الطاقة المستدامة والأمن الغذائي والأمن الطاق.
- تعبئة الدعم الدولي لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط القطاعية للتكيف مع التحديات المناخية والحد من آثارها السلبية.
- تنمية المناطق الحدودية عبر آليات التعاون الثنائي والثلاثي وتطوير التعاون اللامركزي.
- تكثيف التحركات لدعم التصرف البلدي في مجال مجابهة التحديات المناخية والبيئية ومعالجة النفايات واستعمال الطاقات المتجددة وفتح آفاق أرحب للشراكة والتعاون لفائدة المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم.
- تثمين دور الجالية التونسية في الخارج ولا سيما الكفاءات منها كمحرك للنمو الاقتصادي ومصدر للاستثمار في تونس.

3.1 حوكمة الهجرة وتطوير الخدمات القنصلية وتعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج

حوكمة التصرف في ملف الهجرة غير النظامية من خلال:

- بلورة موقف موحد لمختلف الهياكل الوطنية حول الهجرة غير النظامية مع المنظمات الدولية والوطنية وتفعيل الآلية الثلاثية للتنسيق والتشاور بين تونس والجزائر وليبيا لمجابهة الهجرة غير النظامية.
- تأكيد رفض تونس إقامة منصات إنزال على أراضيها للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء ومواصلة الجهود للمساهمة في تنفيذ برنامج العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين.
- مزيد تفعيل التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لإرساء مقاربة شاملة وتعاونية لمزيد حوكمة التصرف في الحدود وتكريسها عن طريق إبرام اتفاقيات تعاون وتنفيذ مشاريع مشتركة.

تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية ورقمنتها من خلال:

- مواصلة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية ذات البعد الرقمي والمتمثلة في تعميم استغلال منظومة القنصلية الرقمية وإثراء بوابة الخدمات الإدارية بالخارج واستكمال إنجاز منظومة الجنسية الرقمية بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية.
- توسيع التمثيل القنصلي بالمناطق التي تشهد ارتفاعا في مركز أفراد الجالية بها وذلك بإحداث مكاتب قنصلية إضافية بها أو إحداث قنصليات جديدة في إطار مراجعة وتوسيع خارطة الانتشار القنصلي.

- تسهيل إسداء الخدمات لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والعائلات المعوزة والنساء اللاتي في كفالتهن رضّع من خلال توسيع تغطية التنقلات القنصلية للمناطق مرجع النظر لتقديم الخدمات على عين المكان.

تعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج والدفاع عن مصالحها من خلال:

- تكثيف التدخلات الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة والإصغاء إلى مشاغلها ومقترحاتها من خلال اعتماد دورية اللقاءات بهم.
- حماية حقوق التونسيين بالخارج ومصلحتهم في بلدان الإقامة: التدخل لتسوية التركات وتمكين ورثة التونسيين المتوفين بالخارج من حقوقهم في الإرث، التدخل لفائدة الموقوفين والمساكين ...
- التدخلات الطرفية على إثر تسجيل كوارث طبيعية أو اندلاع أزمات سياسية أو حروب بمختلف مناطق العالم لإجلاء التونسيين أو الإحاطة بهم وتقديم الخدمات التي يحتاجونها خلال هذه الأزمات.

4.1 تحديث الإدارة الدبلوماسية وتعزيز قدراتها

يستدعي تنفيذ السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية القيام بجملة من المبادرات والإصلاحات والبرامج التي من شأنها أن تمثل آليات ناجعة لدعم العمل الدبلوماسي والقنصلي.

تدعيم التمثيل بالخارج وتعزيز القدرات من خلال:

- تدعيم التمثيل الدبلوماسي بالخارج خاصة على مستوى القارتين الآسيوية والإفريقية.
- توسيع الانتشار القنصلي وتدعيمه بفتح مكاتب قنصلية واقتصادية إضافية وقنصليات جديدة.
- تعزيز الإطار البشري للبعثات بالخارج بجيل جديد من الدبلوماسيين.
- تأمين الربط بين مقرات البعثات التونسية بالخارج ومقر الوزارة.
- تشبيك الكفاءات التونسية بالخارج وربطها مع صانعي القرار على المستوى الوطني من خلال إنشاء موقع واب خاص بهم وتطبيقه على الجوال تتيح لهم التخاطب وتبادل المعلومات بشكل مؤمن.
- تحسين الرصيد العقاري بالخارج من خلال تملك الدولة التونسية لمقرات بعثاتها بالخارج والحد من تكلفة الأكرية المرتفعة.

تحسين دور الدبلوماسية الاقتصادية من خلال:

- العمل على احداث منصة وطنية تحتوي على بيانات الاتصال بالقطاع الخاص والهيكل الوطنية لدعم الاقتصاد الوطني والمعطيات والاحصائيات المتعلقة خاصة بالإنتاج والتصدير بهدف تسهيل التواصل والاتصال للبعثات التونسية بالخارج وربط الصلة مع المهتمين بالوجهة التونسية سواء على مستوى التصدير أو الاستثمار.
- إحداث هيكل يعنى بالذكاء الاقتصادي بهدف تمكين القرار السياسي من أخذ القرارات المستوجبة في ظل التغيرات والاهتزازات التي تشهدها الأسواق العالمية والتي يمكن أن تؤثر على توازنات الاقتصاد الوطني خاصة في مجالات كالطاقة والحبوب والأعلاف وزيت الزيتون.
- إحداث آليات تنسيق بين جميع الهياكل المتدخلة في الاقتصاد الوطني على المستويين الوطني والخارجي لإضفاء النجاعة اللازمة في التحركات الرامية إلى الترويج لبلادنا.
- اعتماد آليات جديدة لاكتساح الأسواق الواعدة التي تسجل نسق نمو مرتفع وعدم الاكتفاء بالأسواق التقليدية التي تشهد تراجعاً في نسب نموها مع اعتماد أنماط جديدة للتسويق (إنتاج أفلام وثائقية ذات صبغة علمية، تنظيم حلقات تفكير ونقاش أكاديمية وعلمية حول القيمة المضافة لبعض المواد التي تتميز بها تونس كزيت الزيتون والمواد المستخرجة منه....).

تتمين دور الأكاديمية الدبلوماسية الدولية في مجال التكوين وتطوير المهارات من خلال:

- تعزيز الإطار الترتيبي والتنظيمي للأكاديمية الدبلوماسية الدولية من خلال إصدار النصوص المنظمة لعملها.
- العمل على ملاءمة الأكاديمية الدبلوماسية الدولية للمعايير الدولية والحصول على المواصفات الدولية للمؤسسات التكوينية وتفعيل دورها البحثي والاستشراقي من خلال مخابر متخصصة في شكل فضاءات للتداول في الشأن الجيوسياسي والاستراتيجي وحلقات البحث والمحاضرات والندوات ذات القيمة العلمية والأكاديمية.
- تنظيم دورات تكوينية بالأكاديمية الدبلوماسية الدولية في مجال الحوكمة مع إدراج محور خصوصي ضمن التكوين القاعدي للدارسين بالأكاديمية الدبلوماسية الدولية وتطوير التعاون الدولي في مجال الحوكمة وخاصة الحوكمة القنصلية.

5.4 السياسة العدلية

يكرّس الدستور التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات حيث أفرد باباً خاصاً للوظيفة القضائية لما تضطلع به من دور محوري في إرساء دولة القانون وترسيخ مبدأ علوية المؤسسات. وتنصهر السياسة العدلية ضمن رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى ضمان استقلال القضاء وحياده وتعزيز نزاهته وفعاليته بما يضمن ثقة المتقاضين ويكرّس الأمن القانوني وتهدف إلى تجسيم المبادئ والتوجهات الدستورية بالارتقاء بجودة مرفق العدالة من خلال تطوير المنظومة القضائية والسجنية وتعزيز أخلاقيات المهنة وحماية حقوق المتقاضين وتحسين النفاذ إلى العدالة إلى جانب دعم آليات الاتصال والتواصل داخل المؤسسات القضائية والسجنية.

1. إنجازات 2021-2025

1. الإنجازات النوعية

الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية من خلال اعتماد منظومات معلوماتية حديثة لرقمنة الخدمات العدلية بما فيها تطوير منظومة الأرشفة الالكترونية للأحكام ودفاتر عدول الإشهاد واعتماد الية المحاكمة عن بعد حيث تم اجراء 25914 محاكمة عن بعد منذ اعتماد هذه الالية سنة 2022 الى جانب تركيز منظومة الارشاد القضائي عن بعد وفي إطار المشاريع المتعلقة بالعقوبات البديلة تم اقتناء 200 سوار الكتروني.

تطور عدد القضايا عن بعد

2025	2024	2023	
16782879	8 495 919	6 582 599	متابعة القضايا عن بعد

المصدر: وزارة العدل

تطوير البنية الأساسية للهيكل العدلية من خلال بناء الفروع العقارية بكل من مدنين والكاف ومحاكم النواحي بكل من سوسة 1 وتونس والكاف ونابل وحمّام الأنف والمحكمة الابتدائية سوسة 2 وتوسعة محاكم النواحي بكل من عين دراهم وتطاوين والمعهد الأعلى للقضاء والمحكمة الابتدائية بالمهدية الى جانب بناء سجن بلي وتهيئة وتوسعة 6 سجون (المسعدين والمنستير وقابس والكاف وجندوبة والمنافقية).

2. أهم المؤشرات

تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات:

تُبرز المؤشرات الكمية المتعلقة بنجاعة العمل القضائي تطوّرًا ملحوظًا في مستوى الفصل في القضايا بمختلف أطوار التقاضي وهو ما يدل على تطور مردودية المحاكم وتحسن نسق البتّ في النزاعات والتوجه نحو التقليل التدريجي في آجال النظر في القضايا بما يساهم في تعزيز سرعة الفصل وتحسين جودة الخدمات القضائية.

تطور نسبة الفصل في القضايا

المؤشر (%)	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة الفصل في القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.	97	102	105	112,3	106
نسبة الفصل في القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.	91	101	103	110,2	104
نسبة الأحكام التي تم إقرارها في الطور الاستثنائي.	26,79	54,6	67	68	61
الزمن القضائي في قضايا التحقيق (بالشهر).	53,7	24,7	27,8	32,1	26

المصدر: وزارة العدل

تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني:

تبرز المؤشرات المتعلقة بنسق الفصل في القضايا ذات الصبغة التجارية والعقارية تطوراً تدريجياً في مردودية المحاكم فقد سجلت نسب الفصل في القضايا التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى استقراراً إيجابياً كما عرفت القضايا العقارية نسقاً تصاعدياً وهو ما يعكس الفاعلية في معالجة النزاعات ذات الطابع الاقتصادي والعقاري بما يساهم في تعزيز الأمن القانوني وفي دعم مناخ الأعمال وتكريس الثقة في النجاعة القضائية.

تطور نسق الفصل في القضايا ذات الصبغة التجارية والعقارية

المؤشر (%)	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة الفصل في القضايا في المادة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى.	97	97	105	108	106
نسبة الفصل في القضايا المفصلة في المادة العقارية.	91.13	103	106	105	106
نسبة الأحكام العقارية التي تم إقرارها في الطور الاستثنائي.	-	83,59	87,07	87	87,5

المصدر: وزارة العدل

دعم النفاذ إلى العدالة دون تمييز:

تبرز المؤشرات تطوراً تدريجياً في مستوى الاستجابة لمطالب الفئات المستحقة حيث حافظت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية على مستوى مستقر يعكس انتظام آليات الإسناد في حين سجلت المحاكمات عن بعد تطوراً ملحوظاً بما يساهم في تقريب الخدمات القضائية وتيسير النفاذ إليها. كما تُظهر المعطيات المتعلقة بالاستجابة لمطالب الحماية لفائدة المرأة المعنفة تحسناً متواصلاً بما يعكس دعم آليات الحماية وتعزيز مقومات الإنصاف وضمان الحقوق دون تمييز.

تطور الاستجابة لمطالب الفئات المستحقة

المؤشر (%)	2021	2022	2023	2024	2025
نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية.	66.2	71	70,8	67,9	71,5
نسبة تطور المحاكمات عن بعد.	-	-	40	30	41
نسبة الاستجابة لمطالب الحماية للمرأة المعنفة	-	-	63,1	65,7	75

المصدر: وزارة العدل

تعزيز حقوق المدعين وتحسين ظروف الإيداع

شهدت الفترة المنقضية تحسناً تدريجياً في مستوى الإقامة داخل الوحدات السجنية بفضل تطور المساحة المخصصة لكل مودع بما ساهم في تحسين ظروف الإيواء والحد من الاكتظاظ. كما تعكس المعطيات الخاصة بتوفير فضاءات مهيأة للام السجينة المرضعة والحامل توجهاً نحو مراعاة الخصوصيات الإنسانية والصحية داخل المؤسسات السجنية بما يعزز احترام الحقوق الأساسية وظروف الإيداع اللائقة.

تحسين ظروف الإيداع

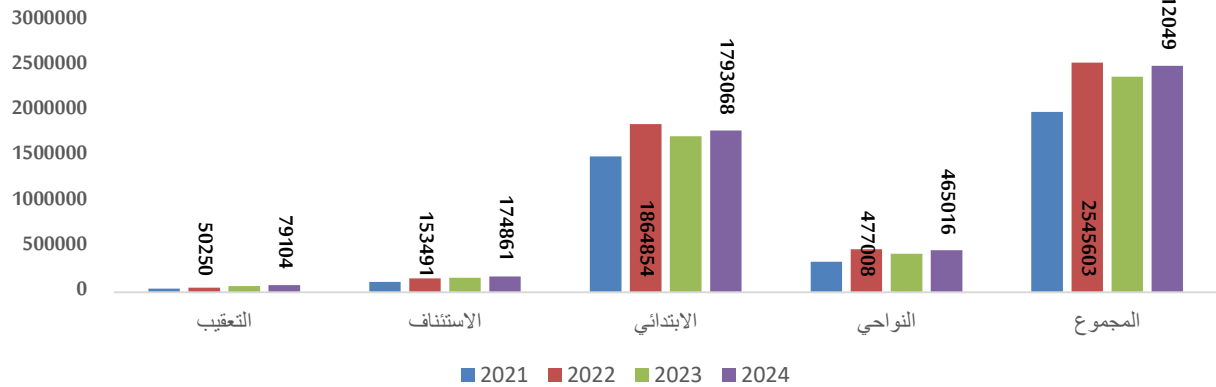
المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
المساحة المخصصة لكل مودع (م ²)	1.45	1,38	1,43	1,36	1,43
نسبة الفضاءات التي تشمل على فضاء مخصص للام السجينة المرضعة والحامل (%)	-	-	50	50	60

المصدر: وزارة العدل

تطور الملفات الواردة والملفات المفصلة:

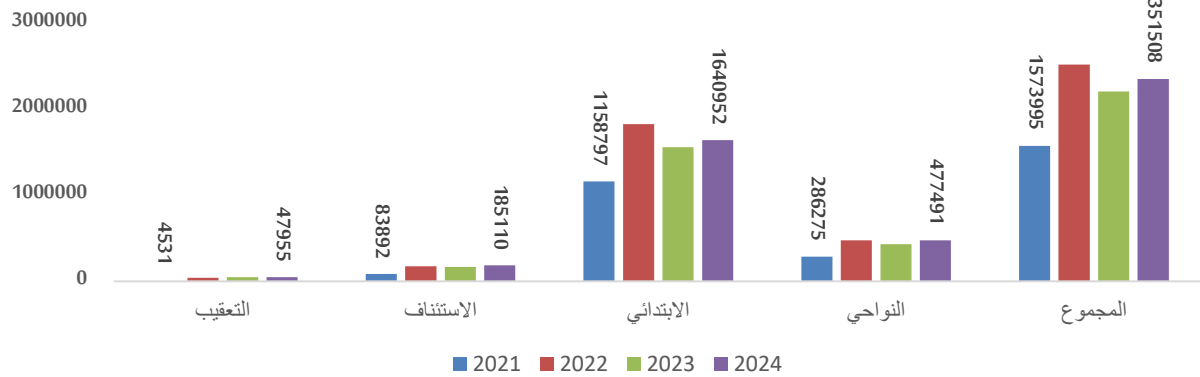
تبين المعطيات أن القضايا الواردة تفوق عددياً القضايا المفصلة وهو ما يعكس الضغط المتواصل على مختلف درجات التقاضي وتحسناً ملحوظاً في نسق الفصل في القضايا ومردودية العمل القضائي.

تطور الملفات الواردة على المحاكم



المصدر: وزارة العدل

تطور الملفات المفصلة بالمحاكم



المصدر: وزارة العدل

3. الاستنتاجات

تتميز المنظومة العدلية بتعدد المبادرات والتوجهات الإصلاحية التي تعكس سعيًا نحو التحديث والتطوير من خلال إحداث حساب خاص في الخزينة لدعم تطوير المنظومة القضائية العدلية واعتماد المحاكمات عن بُعد باستعمال التكنولوجيا الحديثة والوسائط الرقمية والانطلاق في تفعيل السوار الإلكتروني إلى جانب الانخراط في برنامج الانتقال الطاقى داخل المؤسسات العمومية بما يعزز النجاعة والاستدامة. وفي المقابل تواجه المنظومة جملة من الإشكاليات التي تحدّ من فاعليتها أبرزها:

- محدودية الموارد المالية والإمكانات البشرية ووجود فجوات في توزيع الكفاءات بين الجهات.
- تضارب في تصنيف مشاريع بناء السجون بين اعتبارها منشآت مدنية خاضعة للأمر عدد 967 أو اعتبارها منشآت خاصة ذات طابع سري وبالتالي يتم اقصاؤها من تعهد وزارة التجهيز.
- كثرة المتدخلين وضعف آليات التنسيق بين الهياكل المعنية ونقص الكفاءات المختصة في الصياغة القانونية الحديثة وصعوبة التوفيق بين النصوص الجديدة والمنظومة القانونية القائمة في ظل غياب منظومة رقمية تشريعية متطورة ومواكبة للمعايير الدولية.
- ضعف المنظومة الإحصائية وضعف التنسيق بين مختلف مكوناتها وهيكلها إضافة إلى الحاجة لتقليص الفوارق بين الجهات بسبب نقص البنية التحتية والتغطية الشبكية.

II. السياسة العدلية 2030-2026

في ظل التحولات المتسارعة المرتبطة خاصة بالتحول الرقمي وما فرضه من رهانات جديدة تحتتم تعزيز حماية المعطيات الشخصية وأمن أنظمة المحاكم وتنامي النزاعات من حيث الكم والنوع وظهور قضايا مستحدثة إلى جانب ضعف الثقافة القانونية والرقمية وببطء نسق الإصلاح التشريعي وتراجع البعد الاستشرافي للتشريع وضرورة التسريع في التحول الرقمي الآمن وبناء القدرات البشرية والفنية أصبح من الضروري بتحويل هذه التحديات إلى فرص إصلاح حقيقية وتعزيز قدرة المنظومة العدلية على الاستجابة لمتطلبات المرحلة المقبلة

ومن هذا المنطلق تتجه التوجهات الاستراتيجية للسياسة العدلية نحو تكريس عدالة أكثر فاعلية وأيسر نفاذاً وجديرة بثقة المتقاضين يكون الإنسان في صلب اهتماماتها ومحور تدخلاتها بما يستدعي تحديد أهداف واضحة وأولويات دقيقة تؤطر عمل المنظومة العدلية خلال الخماسية القادمة وذلك وفق الأهداف الاستراتيجية التالية:

تيسير النفاذ إلى العدالة بالعمل على:

- معالجة العوائق القانونية والمادية لاسيما تبسيط الإجراءات في النزاعات المدنية والتجارية والعقارية وتطوير الخارطة القضائية ومراجعة اختصاص المحاكم وتحيين النصوص القانونية في صيغ مجمعة ومحيّنة وإعداد أدلة إجراءات مبسطة ونشرها إلكترونياً.
- دعم مجانية اللجوء إلى القضاء لبعض الفئات الخصوصية وتطوير منظومة الإعانة العدلية من خلال مراجعة القانون المنظم للإعانة العدلية وتوسيع قاعدة المنتفعين وترشيد الآجال.
- دعم الوساطة القضائية كإجراء بديل لحل النزاعات بهدف تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة مما يقلل الضغط على المحاكم ويحفظ العلاقات بين الخصوم.

تعزيز فاعلية المنظومة العدلية من عدالة الفصل إلى عدالة الحلول عبر:

- ترشيد الزمن القضائي وتخفيف العبء على المحاكم بمن خلال مراجعة بعض الجرائم والسندات التنفيذية الخاصة ومراجعة وترشيد الإجراءات في المادة الجزائية والمادة المدنية والتجارية وتخفيف حجم العمل لدى القضاة بإحداث سلك محرري الأحكام والقرارات القضائية.
- تحسين جودة الأحكام والخدمات الإدارية وإرساء منظومة إعلامية تعتمد على الذكاء الاصطناعي وإعداد أدلة إجراءات بالمحاكم والمصالح المركزية والجهوية فضلاً عن تطوير منظومة تنفيذ الأحكام وتبسيط وتطوير إجراءات التنفيذ ورقمنتها مع العمل على المراجعة الهيكلية للقوانين المنظمة لمرفق العدالة وتأهيل البنية التحتية واللوجستية وصيانتها.

تعزيز الثقة في عدالة جوهرها الإنسان من خلال التوجه نحو:

- دعم مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية والبيئية والجرائم الماسة بالمجتمع والأسرة والجرائم المستحدثة وتعزيز الشفافية والنزاهة في المنظومة العدلية ودعم المساءلة من خلال تطوير آليات الرقابة والتفقد وإرساء نظام لتقييم أعمال مساعدي القضاء (خبراء عدليين وعدول...).
- أنسنة العقاب وإرساء توازن بين الفاعلية القانونية والبعد الإنساني من خلال ملاءمة الإجراءات الجزائية مع البعد الإنساني بمراجعة شروط وآجال الإجراءات الماسة بالحقوق (الإيقاف التحفظي والبطاقات القضائية ...) وترشيد آجال المحاكمة الجزائية ومراجعة الهياكل المختصة وحذف العقوبات السالبة للحرية في الجناح البسيطة واستبدالها بغرامات مالية وعقوبات إدارية وتقليص العقوبات التي تعيق المبادرة الاقتصادية (قانون الشركات...).
- أنسنة التنفيذ ودعم منظومة العقوبات البديلة وجعل العقوبة مرحلة وليست مصيراً (مسار إعادة الإدماج...).

وزارة الاقتصاد والتخطيط

شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية

الهاتف : (+216) 70 55 66 00

الفاكس : (+216) 71 799 069

البريد الإلكتروني : boc.mdici@tunisia.gov.tn

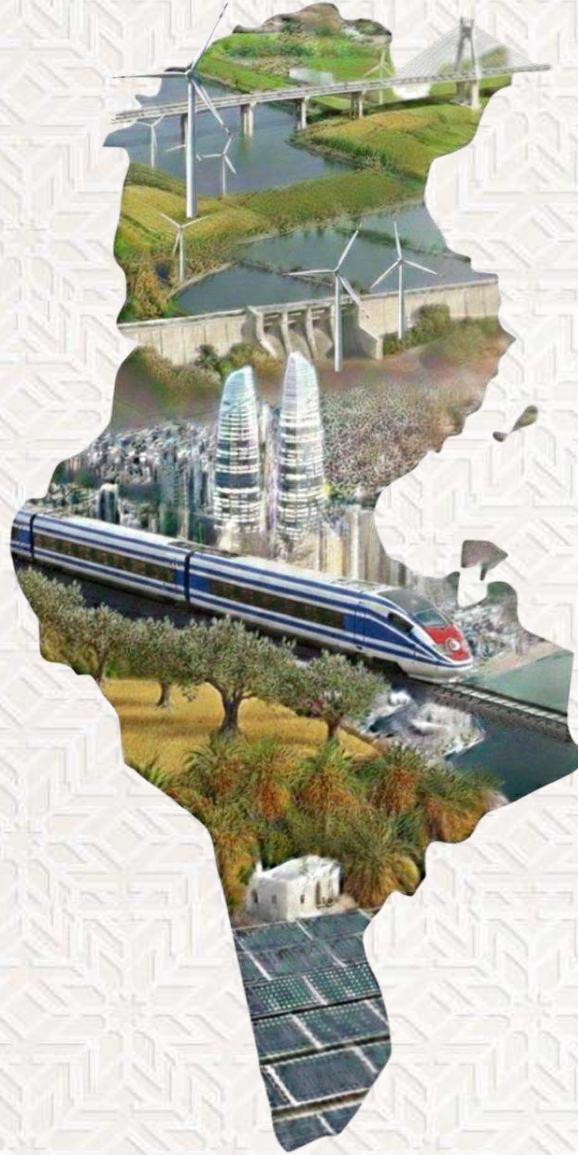


الجمهورية التونسية

مخطط التنمية

2030-2026

التوجهات العامة والأهداف التنموية
(مشروع)



وزارة الاقتصاد والتخطيط

جوان 2026



الجمهورية التونسية

مخطط التنمية 2030-2026

التوجهات العامة والأهداف التنموية
(مشروع)

وزارة الاقتصاد والتخطيط

جوان 2026

14	مقدمة
15	الواقع والتحوّلات والرهانات التنموية
15	1.1. تشخيص الواقع التنموي
16	1.1.1. تحديات ديمغرافية ومكاسب اجتماعية متفاوتة
25	2.1.1. تفاوت هيكلي بين المجالات الترابية وداخلها
32	3.1.1. صمود نسبي للاقتصاد الوطني وتحكم تدريجي في التوازنات
39	4.1.1. أشكاليات بيئية وضغط على الموارد الطبيعية
41	5.1.1. إطار مؤسسي في حاجة إلى مراجعة
42	2.1. التحوّلات العالمية
44	3.1. الرهانات الوطنية
44	1.3.1. تكريس التنمية الشاملة والعادلة
45	2.3.1. تطوير هيكلية الاقتصاد الوطني وتعزيز إمكانيات خلق الثروة
46	3.3.1. تعزيز الصمود
46	4.3.1. تأمين ديمومة الموارد
48	التوجهات التنموية وأهم الإصلاحات والمشاريع
48	1.2. ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة
51	2.2. تحقيق تنمية مجالية متوازنة
53	3.2. تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية
59	4.2. تحقيق الأمن الطاق والمائي والغذائي والحفاظ على بيئة سليمة
63	5.2. تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام
65	محفظة المشاريع العمومية
71	الإطار الاقتصادي للفترة 2026-2030
71	1.4. منوال النمو
71	1.1.4. المحيط العالمي
75	2.1.4. الآفاق الاقتصادية الوطنية
89	2.4. التمويل والسياسة المالية
97	المتابعة والتقييم
98	الملاحق

قائمة الرسوم البيانية

- رسم بياني 1: النمو الطبيعي للسكان خلال الفترة 2015-2024
- رسم بياني 2: توزيع السكان حسب الفئة العمرية
- رسم بياني 3: عدد المتكويين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني خلال الفترة 2021-2025
- رسم بياني 4: نسبة الخريجين حسب مجال الدراسة في القطاع العمومي
- رسم بياني 5: مؤمل الحياة عند الولادة خلال الفترة 2022-2025
- رسم بياني 6: مؤشر التنمية الجهوية حسب الأقاليم
- رسم بياني 7: مؤشر التنمية الجهوية حسب المعتمديات
- رسم بياني 8: مؤشر التنمية الجهوية حسب الولايات
- رسم بياني 9: توزيع السكان في الأقاليم حسب الفئة العمرية الوظيفية (15-59 سنة، سنة 2024)
- رسم بياني 10: هيكلية السكان حسب المستوى التعليمي (10 سنوات فما فوق)
- رسم بياني 11: النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2021-2025
- رسم بياني 12: التضخم في العالم خلال الفترة 2021-2025
- رسم بياني 13: النمو خلال الفترة 2021-2025
- رسم بياني 14: المبادلات التجارية خلال الفترة 2021-2025
- رسم بياني 15: العجز الطاقوي والميزان الغذائي من العجز التجاري خلال الفترة 2021-2025
- رسم بياني 16: العائدات السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج خلال الفترة 2021-2025
- رسم بياني 17: صافي الموجودات من العملة خلال الفترة 2021-2025
- رسم بياني 18: التضخم خلال الفترة 2021-2025
- رسم بياني 19: توزيع المشاريع والاستثمارات حسب صنف المشروع
- رسم بياني 20: توزيع المشاريع التنموية للبنية الأساسية (لعدد من القطاعات)
- رسم بياني 21: توزيع المشاريع التنموية للتجهيزات الجماعية (لعدد من القطاعات)
- رسم بياني 22: النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2021-2030
- رسم بياني 23: التضخم في العالم خلال الفترة 2021-2030
- رسم بياني 24: حجم المبادلات التجارية العالمية خلال الفترة 2026-2030
- رسم بياني 25: نسبة الاستثمار من الناتج في العالم خلال الفترة 2026-2030
- رسم بياني 26: الدخل الفردي بالدولار
- رسم بياني 27: القيمة المضافة للصناعات المعملية
- رسم بياني 28: القيمة المضافة للصناعات غير المعملية
- رسم بياني 29: القيمة المضافة في قطاع الخدمات
- رسم بياني 30: العجز التجاري والعجز الطاقوي خلال الفترة 2021-2030
- رسم بياني 31: العجز الجاري خلال الفترة 2021-2030
- رسم بياني 32: التضخم خلال الفترة 2021-2030

قائمة الجداول

جدول 1: التوزيع السكاني بين الأقاليم

جدول 2: نسبة التمدرس في مختلف المراحل العمرية

جدول 3: مؤشرات المساعدة الاجتماعية

جدول 4: توزيع المشاريع حسب الجهة المقترحة

جدول 5: توزيع المشاريع حسب الأقاليم دون اعتبار المشاريع الوطنية

جدول 6: توزيع الاستثمارات العمومية والمشاريع حسب القطاعات الكبرى

جدول 7: توزيع الاستثمارات حسب طبيعة التمويل

جدول 8: معدلات النمو حسب القطاعات

جدول 9: أهم الفرضيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

تمهيد

اعتمدت تونس منذ فجر الاستقلال مخططات التنمية كأداة لرسم التوجهات الكبرى، والتي ولّين مكّنت من تحقيق مكاسب في البنى التحتية والمؤشرات الاجتماعية، إلا أنها ظلّت حبيسة خيارات مسقطة لم تلامس جوهر الانتظارات الحقيقية للشعب التونسي وفشلت في معالجة التفاوت الجهوي وتركت الشباب من أصحاب الشهادت العلمية، خاصة في المناطق الداخلية، يواجه البطالة والتميش نتيجة غياب رؤية وطنية شاملة.

إن ما شهدته العقود الماضية لم يكن مجرد تعثر في المسار التنموي، بل كان حصيلة خيارات لم تنجح في تكريس تطلعات الشعب والاستجابة إلى انتظاراته، مما أدّى إلى تآكل المرفق العمومي وضرب جودة الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ونقل. كما أن المؤسسات العمومية، التي كانت صمّام أمان للاقتصاد الوطني ومحركاً للنمو، آلت إلى وضعيات صعبة نتيجة ضعف الحوكمة وتفشّي ممارسات بعيدة كل البعد عن متطلبات التنمية الشاملة والعادلة.

لقد أدّى هذا المسار إلى اختلال عميق في توزيع الثروة، وفي العدالة الاجتماعية، مما ولّد شعوراً مشروعاً بالضيق والتميش لدى فئات واسعة من المواطنين. وفي هذه المرحلة المفصلية نؤسس لمسار تنموي جديد لا تُختزل فيه التنمية في خيارات مسقطة من الأعلى، بل هي تتركس إرادة الشعب وتخدم مصلحته، في إطار دولة موحّدة تكفل الكرامة والسيادة لكافة مواطنيها دون تمييز أو إقصاء.

إن الثورة التونسية، التي انطلقت شرارتها المباركة من سيدي بوزيد في 17 ديسمبر 2010، كانت صرخة في وجه الاستبداد والظلم، وتجسيدا لإرادة شعب نادى بـ "الشغل والحرية والكرامة الوطنية". لكن، ورغم ما يحمله هذا الوطن من عمق حضاري وثروات بشرية وإمكانات طبيعية، إلا أن الآمال اصطدمت طيلة عقد من الزمن بمناورات السياسيين والمصالح الضيقة والمطلبية المفرطة والارتها للخرج، مما أدّى لدى جانب كبير من الشعب التونسي إلى الشكّ في قدرة البلاد على تجسيم شعار الذي جاءت به الثورة.

ومن هذا المنطلق، جاءت لحظة التصحيح التاريخي، ليتوّج مسار التحرر الوطني بالتصويت يوم 25 جويلية 2022 على دستور جديد للجمهورية التونسية يؤكد العمل على أن "تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستمرة دون تعثر أو انتكاس في بيئة سليمة"¹، ويضمن الحقوق الأساسية من شغل لائق وصحّة وتعليم مجاني وتغطية اجتماعية شاملة والتوزيع العادل للثروات على أساس مبدأي العدل والإنصاف.

¹ دستور الجمهورية التونسية 2022 - التوطنة.

ويتبنّى هذا المسار مقارنة تخطيط تقطع مع المقاربات السابقة وتؤسّس لنموذج تنموي جديد يعيد الاعتبار لدور المواطن في صياغة السياسات العمومية، حيث لم يعد المخطط يُختزل في توجّهات أو خيارات تفرض من الأعلى، بل أضجى مسارا تشاركيا قائما على مساهمة فعّلية للمواطنين، بما يكرّس سيادة الشعب عبر المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم. وتشكّل هذه المجالس الحلقة المحورية في تشخيص الحاجيات الحقيقية للمواطنين وترتيب الأولويات التنموية وفق خصوصيات كل جهة، مع ضمان انصهارها ضمن رؤية وطنية متكاملة. ويضطلع المجلس الوطني للجهات والأقاليم في هذا المجال بدور أساسي من خلال المصادقة على المخططات الوطنية والإقليمية والجهوية، فضلا عن ممارسة صلاحيات الرقابة والتقييم والمساءلة على تنفيذها.

ويهدف هذا البناء المؤسسي المتكامل إلى إرساء تخطيط تنموي منسجم، يعكس وحدة الدولة وتماسكها، ويستجيب في الآن ذاته لتطلّعات المواطنين، بما يعزّز الثقة في الدولة ويضمن نجاعة السياسات التنموية واستدامة آثارها.

وتجسيدا لهذا المسار التاريخي، رُسمت معالم منهجية إعداد المخطط التنموي 2026-2030، بمقتضى منشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 10 بتاريخ 22 أفريل 2025. وهي منهجية تقطع مع المركزية لتعتمد التخطيط التصاعدي انطلاقا من المحلي إلى الجهوي ثم الإقليمي فالوطني تجسيما للبعد التشاركي في رسم الخيارات. إنها عملية بناء وطنية، توكل للوزارات والهيئات العمومية القيام بدورها الطبيعي وهو مرافقة الشعب في رسم خياراته، لا الوصاية عليه. كما حدّد المنشور رزنامة إعداد المخطط ودور الوزارات والهيئات العمومية المعنية في مرافقة المجالس لإعداد تقاريرها. وانطلقت بعد ذلك أشغال إعداد المخطط بأعمال تحضيرية على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط شملت تجميع الدراسات والإحصائيات والإستراتيجيات القطاعية ووضعها على ذمة المجالس المنتخبة وإعداد جذاذات موحدة للمشاريع ومنهجية واضحة لإعداد المخططات المجالية.

وفي نفس السياق تمّ تنظيم 09 ملتقيات إقليمية في الجهات تباعا على جولتين خلال شهري ماي وجويلية 2025. وخصصت الجولة الأولى للتحسيس بأهمية إطار المخطط وتقديم منهجية ورزنامة إعدادها بينما اهتمّت الجولة الثانية بمتابعة تقدم الأشغال والتواصل مع أعضاء المجالس المنتخبة بهدف مزيد تدعيم جهود الإحاطة وتذليل الصعوبات المعترضة والدعوة لضرورة احترام رزنامة الإعداد المضبوطة، مع تقديم منهجية تأليف المشاريع المقترحة. وشهدت الملتقيات الإقليمية مشاركة واسعة من ممثلي المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وحضرها عدد من أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومن مجلس نواب الشعب.

إن أشغال مرافقة مسار إعداد المخطط في مستوياته المجالية الثلاثة تبرز جهدا ميدانيا استثنائيا، حيث عقدت 3696 جلسة عمل في كافة ربوع الجمهورية، منها 3317 جلسة على المستوى المحلي، كانت بمثابة ورشات كبرى لصياغة المستقبل، ترافق ذلك مع جهد تكويني مكثف لأعضاء المجالس المنتخبة في مجالات التخطيط والبرامج الجهوية والتهيئة الترابية والدراسات الاستراتيجية وحول نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

وتجسيدا لخيار بناء دولة قوامها المسؤولية المشتركة، فقد كان التأكيد ثابتا في كل الملتقيات على ضرورة صياغة طموحات المواطنين في إطار الحفاظ على سلامة التوازنات المالية والتعويل على الذات، حماية لسيادة القرار الوطني وتكريسا لوحدة الدولة. وفي هذا المسار، كانت الإدارة التونسية السند والمرافق للمجالس المنتخبة، تمدّها بالخبرات والآليات دون أن تمارس عليها أي نوع من أنواع الوصاية. وبفضل هذا التناغم والجهد المبذول من قبل كافة الأطراف، توفّقت أغلب المجالس في إنهاء أشغالها في الأجال التي حددها منشور السيدة رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2030-2026.

وتوازيًا مع إعداد التقارير المجالية، انطلقت مختلف الوزارات، إضافة إلى رئاسة الحكومة والبنك المركزي التونسي، في إعداد التقارير الخاصة بها. كما تمّ تحديد 8 محاور تهمّ مواضيع ذات بعد أفقي لكونها تشمل عديد القطاعات في نفس الوقت. واهتمّت هذه المحاور الأفقية بتنمية رأس المال البشري، وبالمشاريع الهيكلية والإستراتيجية، وبالسياسات الاجتماعية، وبالانتقال الرقمي والذكاء الاصطناعي، وبالأمن المائي والغذائي، وبالأمن الطاقوي، وبالاستثمار ومناخ الأعمال، وبالسياسات السكانية.

ومع حلول النصف الثاني من شهر سبتمبر 2025، انطلقت مرحلة التّأليف بين مختلف التقارير وبين مقترحات البرامج والمشاريع. وتمّ في هذا الإطار عقد جلسات متتالية بمقر وزارة الاقتصاد والتخطيط مع ممثلي القطاعات بمعدّل 3 جلسات لكل وزارة للنظر في محفظة المشاريع بعد معالجتها وتبويبها حسب معايير محددة. ولم يكن هذا المسار هيّنا، بل كان تحديا تاريخيا تخوضه الجمهورية التونسية للمرة الأولى، حيث انصبّ الجهد على معالجة زخم هائل ناهز خمسين ألف مشروع نابعة من إرادة الشعب ومن عمق الجهات، لتكون دليلا قاطعا على حيوية هذا الوطن وإصرار أبنائه على البناء والتشييد.

واعتبارًا لأهميّة المخطّط 2030-2026 في المسار التنموي وحرصا على إنجاحه، حظيت أعماله بمتابعة مستمرة من قبل الحكومة تجلّت خاصّة من خلال تنظيم عديد المجالس الوزارية التي خصّصت للتداول حول تقدّم أشغاله ومخرجاته الأولية. وقد مكّنت هذه المجالس من تحسين التنسيق بين الأطراف المتدخّلة في إنجازها، ومن تجويد وتحسين عدد كبير من عناصره.

وكان للاهتمام الموصول من قبل سيادة رئيس الجمهورية بأشغال المخطط ولحرصه الثابت وتأكيده الدائم على الالتزام بأن يكون المخطط "نابعًا من إرادة المواطنين والمواطنات اعتمادًا على انتظاراتهم وطلباتهم"² الأثر الإيجابي والحافز الكبير على التقدّم في مسار إعداداته وعلى تحديد توجهاته الكبرى والسياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بها.

ومكّنت عملية التّأليف بين التقارير المجالية والقطاعية والأفقية من تحديد خمس توجّهات تنموية عامّة ستدخل في إطارها مختلف السياسات والبرامج والمشاريع العمومية المزمع تنفيذها خلال فترة المخطّط. وتتمثّل هذه التوجّهات في

² لقاء سيادة رئيس الجمهورية بالسيدة رئيسة الحكومة والسيد وزير الاقتصاد والتخطيط يوم 10 مارس 2026. الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية.

"ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة و"تحقيق تنمية مجالية متوازنة" و"تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية" و"تحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة" و"تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام". ومن المؤمل أن تسهم التوجّهات المعتمدة في كسب رهانات التنمية العادلة والشاملة وتطوير هيكلية الاقتصاد وخلق الثروة وتعزيز الصمود أمام الصدمات الداخلية والخارجية، إلى جانب تأمين ديمومة الموارد.

وعلى مستوى محفظة المشاريع، أفضت عملية المقاربة والتحكيم إلى برمجة محفظة مشاريع تنموية كان النصيب الأكبر فيها للمشاريع الجديدة وللمشاريع المبرمج تنفيذها على المستوى المحلي. ويبيّن توزيع المحفظة الانحياز التام والمقصود للمشاريع التي تلامس الحياة اليومية للتونسيين وتضمن كرامتهم، بالإضافة إلى المشاريع المهيكلية في الطرقات السيارة، والسكك الحديدية، وتعبئة المياه، والطاقة وغيرها من المجالات.

وإلى جانب المشاريع المقترح ترسيمها بالمخطط، تمّ تكوين "بنك أفكار المشاريع" يضمّ مجموعة من مشاريع المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم سيتمّ وضعها على ذمة المجالس المنتخبة ذات النظر قصد الاستئناس بها عند بلورة مكوّنات المشاريع الخصوصية التكميلية كالبرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة وبرنامج التنمية الفلاحية المندمجة والبرامج الخصوصية البلدية وغيرها من البرامج.

ويكرّس هذا التمشي مسار البناء والتشييد بخطى ثابتة، إيماناً بأن تونس ستبني بسواعد أبنائها وطناً يتّسع للجميع وتؤسس لجمهورية جديدة قوامها الحق والعدل والعمل.

أما على صعيد الأهداف الاقتصادية الجمالية، فمن المؤمل تحقيق أهداف طموحة وواقعية في آن واحد لعلّ أبرزها تحقيق معدل نموّ للناتج الداخلي الخام خلال فترة المخطّط يقدر بـ 4.2% مقابل 2.4% خلال الفترة 2021-2025 مع حصر نسبة تضخّم في مستوى لا يتجاوز 5% خلال فترة المخطّط مما يسمح بالمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن. وحرصاً على ديمومة توازنات المالية العمومية، فسيواصل السعي إلى التحكم في نسبة التداين العمومي في حدود لا تتجاوز 80% وعجز الميزانية إلى ما دون 3%، لا خضوعاً للإملاءات الخارجية، بل تكريساً لمبدأ التعويل على الذات. إن هذا المسار يتطلّب مضاعفة الجهد لتنمية الموارد الذاتية للدولة وتطهير المؤسسات العمومية والارتقاء بمردوديتها، لتظلّ ملكاً للشعب وقاطرة للاقتصاد الوطني.

ويستدعي تحقيق الأهداف المرسومة التقدّم في مسارات الرقمنة ومقاومة الفساد ورفع الإنتاجية وتسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية وتوفير كلّ الظروف للقطاع الخاص الوطني ليتطوّر وليُساهم بقدر أكبر في خلق الثروة وإحداث مواطن الشغل اللائق في إطار تضمن فيه الدولة "التعايش بين القطاعين العام والخاص وتعمل على تحقيق التكامل بينهما على قاعدة العدل الاجتماعي"³.

³ الفصل 17 من الدّستور.

وتمثل الأزمات العالمية، سياسية كانت أو اقتصادية أو صحية أو غيرها، أحد أهم العوامل التي من شأنها أن تعيق تحقيق الأهداف المرسومة، لما لها من تأثير على عديد المتغيرات كالطلب العالمي وأسعار المواد الأولية والطاقة ونسب الفائدة والاستثمار الأجنبي وتوفر التمويل الخارجي، وهو ما يتطلب التكيف معها في حال حصولها. وفي هذا السياق، ستنم متابعة أهداف المخطط، لتحينها إن اقتضت الضرورة ذلك. وتتم المتابعة سنويا في إطار وثيقة الميزان الاقتصادي وكذلك في إطار تقرير نصف مرحلي يتم إعداده خلال السنة الثالثة من المخطط.

لقد تمت صياغة وثيقة هذا المخطط في ثلاثة أجزاء متكاملة ترسم بين التوجهات العامة والأهداف التنموية، وتؤسس للتنمية المجالية، وتحدد مضمون السياسات التنموية إضافة إلى إعداد ملخصات للتقارير المتضمنة لأعمال المجالس المنتخبة لتكون شاهدا على أن هذا البناء نابع من إرادة التونسيين والتونسيات من أجل مستقبل يستجيب لتطلعاتهم ويجسد اختياراتهم.

مقدمة

تقف تونس اليوم على أعتاب مرحلة تاريخية ومفصلية في مسارها التنموي، مرحلة تقوم على الإيمان الراسخ بضرورة تجسيد السيادة الشعبية التي كفلها الدستور وعلى القناعة الثابتة بأن الديمقراطية الحقيقية لن تستقيم أركانها إلا إذا كانت مشفوعة بديمقراطية اقتصادية واجتماعية فعّالة تمكّن المواطن من الاختيار الحر وتجعل المساءلة واقعا ملموسا لا شعارا زائفا وتضمن حقّ جميع الفئات في التوزيع العادل للثروات الوطنية.

ويستند هذا التوجّه إلى رؤية استراتيجية تجعل من كرامة الإنسان وحقوقه محورا وغاية لكل السياسات التنموية، وتكرّس العدالة الاجتماعية والمجالية كخيار وطني ثابت لا رجعة فيه. ويرتكز هذا المسار على إعادة توجيه السياسات العمومية نحو تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص بين مختلف الفئات والجهات، بما يعزّز التماسك الوطني ويرسخ الثقة في مؤسسات الدولة.

وفي إطار هذا البناء الوطني المتجدد، تضطلع المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم بدور محوري لتمثّل قنوات حية للتعبير عن إرادة المواطنين، وآليات فعالة لإشراكهم في تحديد الأولويات وصياغة الخيارات التنموية ومتابعة تنفيذها، بما يضمن تجسيد مقاربة تشاركية حقيقية تجعل من المواطن شريكا في القرار وتعزّز نجاعة السياسات العمومية.

لقد تمّ إرساء هذه المجالس لتمثّل آلية مؤسساتية للتشخيص الموضوعي والدقيق للواقع التنموي، بما يقطع مع المقاربات المركزية المفرطة التي ساهمت في تعميق الفوارق وكبح الإمكانات التنموية للجهات. وتتمثّل مهامها في إبراز الخصوصيات المحلية واستثمار المقومات التنافسية لكل جهة، بما يتيح توجيه السياسات العمومية وفق معطيات واقعية تستجيب لاحتياجات المواطنين.

وفي هذا الإطار، سترسم التوجهات الوطنية على قاعدة معطيات ميدانية دقيقة وأولويات معبر عنها محليا، بما يجعلها انعكاسا صادقا لتطلعات المواطنين وانتظاراتهم. ويجسّد هذا المسار تحوّلًا نوعيًا نحو نموذج تنموي يقطع مع التهميش والإقصاء، ويرسخ دور المواطن كشريك فاعل في صياغة مستقبله، في إطار دولة تكفل الحقوق وتؤمن مقومات العيش الكريم لجميع مواطنيها.

وتندرج التوجهات التنموية للمرحلة المقبلة ضمن المسار الوطني المتواصل للبناء والتشييد مستندة في ذلك إلى ثوابت وطنية راسخة لا حياد عنها، تتمثّل في تعزيز السيادة الوطنية وترسيخ مبدأ التعويل على الذات وضمان شمولية التنمية وعدالتها. ولا يقتصر هذا المسار على الاستجابة لمتطلبات الحاضر، بل يهدف إلى تعزيز قدرة الاقتصاد التونسي على الصمود ومواكبة التحوّلات العالمية المتسارعة، في إطار قرار وطني مستقل.

الواقع والتحولات والرهانات التنموية

يندرج المخطط التنموي 2026-2030 ضمن ظرف وطني يتسم بتقاطع فرص ومؤهلات واعدة مع تحديات هيكلية متراكمة ومخلفات سياسات تنموية سابقة ساهمت في تعميق التفاوت بين الجهات والفئات، وذلك في ظل وضع إقليمي ودولي دقيق تتسارع فيه التحولات الجيوستراتيجية والاقتصادية والتكنولوجية. وقد أفرزت هذه الديناميكيات جملة من الرهانات الوطنية الكبرى التي تقتضي بلورة خيارات استراتيجية واضحة ومندمجة، قادرة على تحويل الضغوط والتحديات إلى رافعة للنمو والإقلاع الاقتصادي ضمن مسار يكرّس عدالة التنمية وشموليتها ويرتكز على إرساء نموذج تنموي يقوم على إدماج فعلي لمختلف الفئات والجهات في الدورة الاقتصادية، بما يحصد من الفوارق ويعزّز التماسك الوطني إلى جانب تطوير هيكلية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على الصمود أمام الصدمات الخارجية وضمان حسن توظيف الموارد وتأمين ديمومتها.

1.1. تشخيص الواقع التنموي

عرفت البلاد على مدى السنوات الأخيرة تغييرات شاملة طالت جوهر السياسات التنموية، وأساليب تسيير القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى أدوار مختلف الهياكل الفاعلة في مسار التنمية مما أفرز واقعا مركّبا يتقاطع فيه ما تحقق من مكاسب مع مخلفات السياسات التنموية السابقة التي كرّست مقاربات مجزأة وأفرزت ضعفا في التنسيق بين القطاعات مما حال دون تحقيق الأهداف المرسومة في عديد المجالات.

ومن أبرز المقومات الإيجابية التي تمّ الارتكاز عليها في إعداد مخطط التنمية توفر إرادة وطنية ثابتة للإصلاح والتغيير، تجسدت في إرساء مؤسسات دستورية جديدة تعبر عن إرادة الشعب، إلى جانب المضي قدما في إرساء أسس الثورة التشريعية التي تهدف إلى تجاوز تراكمات الماضي وتفكيك منظوماته، من خلال مراجعة الأطر القانونية والترتيبية وتحديثها بما يكرس مبادئ الشفافية والمساءلة ويؤسس لحوكمة رشيدة وإدارة عمومية أكثر نجاعة.

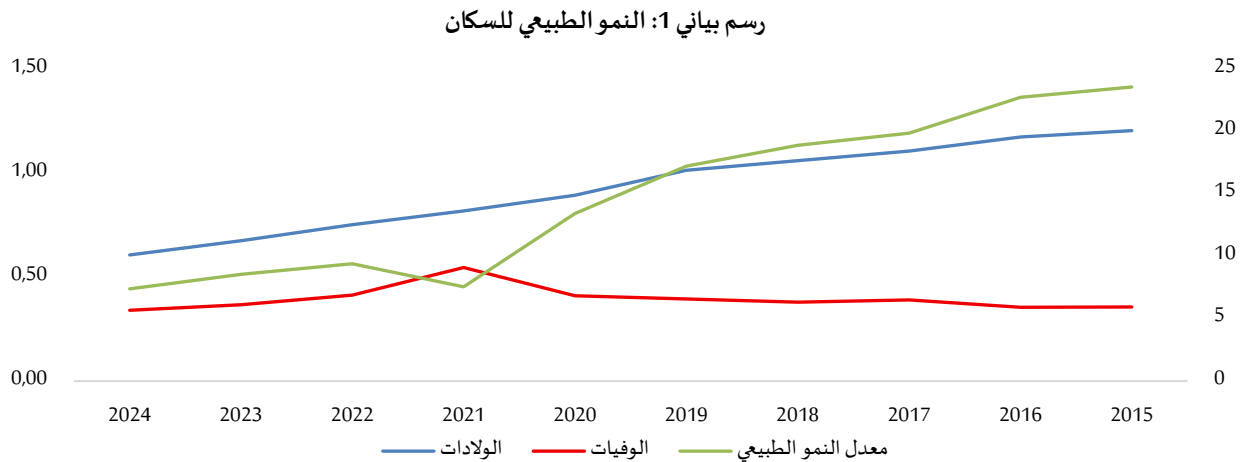
وسعيا إلى تعزيز الدور الاجتماعي للدولة والقضاء على أشكال التشغيل الهشّ، تمّ دعم منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيعها لفائدة الفئات محدودة الدخل، عبر الترفيع في قيمة التحويلات الاجتماعية ومعالجة الأوضاع المهنية الهشّة، بما يضمن الكرامة والعدالة. كما تمّ إيلاء عناية خاصة لتنمية الموارد البشرية لاسيما في مجالات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والصحة والثقافة والشباب والمرأة والطفل وكبار السن، إلى جانب الحرص على المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز آليات الإدماج الاقتصادي وتشجيع المبادرات الجماعية، في إطار رؤية شاملة تكرّس الحقّ في التنمية وتضمن تكافؤ الفرص.

وعلى المستوى الاقتصادي، أمكن تحقيق تحسّن تدريجي في عديد المؤشرات الاقتصادية خاصة منها نسق النمو والاستثمار والتصدير والتحكم في التضخم بفضل الجهود الرامية إلى مساندة مؤسسات الإنتاج وتقليص العراقيل الإدارية ومساندة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات ومعالجة المشاريع المعطلة والشروع في إعادة هيكلة عدد من المؤسسات العمومية قصد دفع الحركة الاقتصادية والتشغيل بالجهات الأقل تنمية إلى جانب تنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية جديدة تشمل بالخصوص مجالات الانتقال الإيكولوجي والانتقال الرقمي وتطوير الصناعة والتجديد وإدارة الموارد المائية والريادة والتكوين والتشغيل.

وفي المقابل، اتسمت الفترة الماضية بتواصل الإشكاليات الهيكلية على عديد المستويات والتي تتجسد بالخصوص في الضعف النسبي لنسق النمو والاستثمار ونقص تنافسية الصادرات وارتفاع نسبة البطالة وتواصل التفاوت بين الجهات والضغوطات على المالية العمومية إلى جانب الصعوبات المتعلقة بظاهرة الاقتصاد الموازي والعجز التجاري والموارد المائية والإشكاليات البيئية بعدد من المناطق.

1.1.1 تحديات ديمغرافية ومكاسب اجتماعية متفاوتة

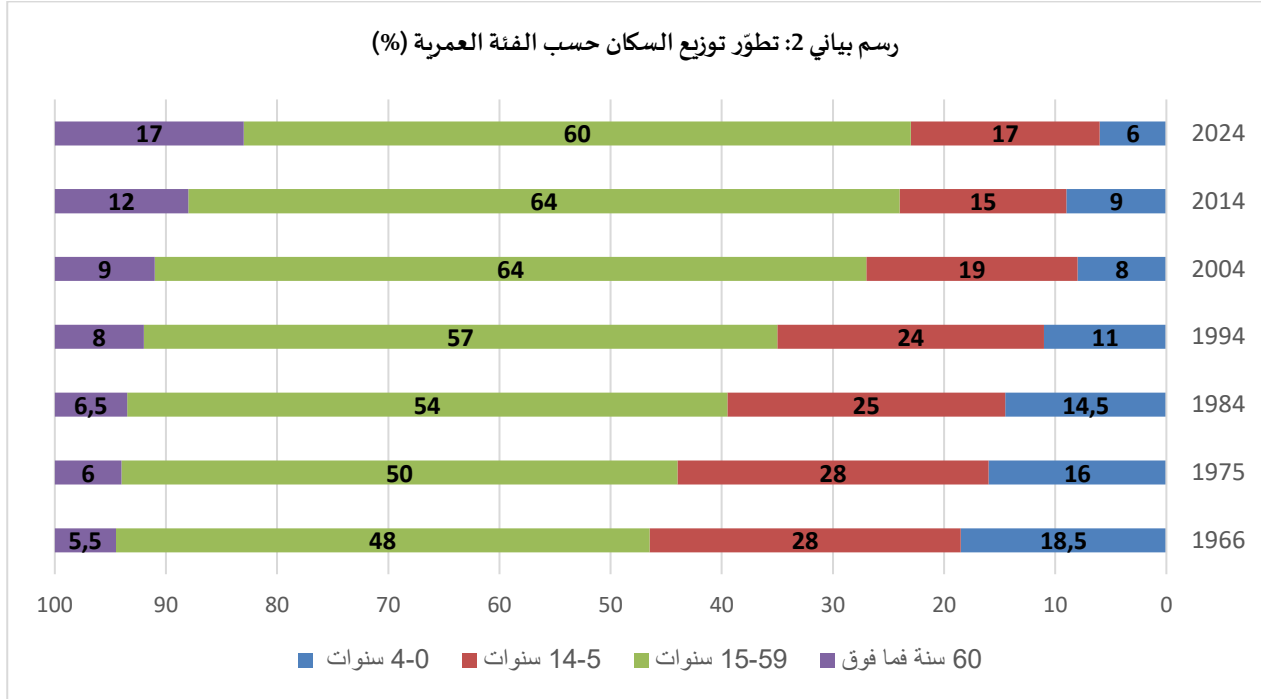
تميّز الوضع الديمغرافي، ببروز تحديات جديدة، حيث بلغ عدد السكان 11 972 169 نسمة حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، مسجلا بذلك معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 0.87 % خلال الفترة 2014-2024. ويعتبر هذا المعدل الأضعف من بين التعدادات العامة للسكان والسكنى علما وأن نسق نموّ عدد السكان بدأ يتراجع منذ تعداد سنة 2004. ويؤكد هذا المؤشر دخول تونس مرحلة ما بعد التحوّل الديمغرافي والتي تتميّز بانخفاض نسب النموّ الطبيعي للسكان الناتج عن انخفاض نسب الولادات واستقرار نسب الوفيات وتغيّر التركيبة العمرية للسكان في اتجاه التهرّم التدريجي بالإضافة إلى جملة من التحوّلات الأخرى تهمّ عدد الزيجات والطلاق والهجرة.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وشهدت تونس تراجع مؤشر الخصوبة من معدّل 2.3 طفل للمرأة الواحدة سنة 2015 إلى 1.5 طفل سنة 2024 وهو أدنى مستوى تسجله تونس لتدخل بذلك مرحلة الخصوبة دون مستوى استبدال الجيل وهي مرحلة تعيشها حاليا معظم الدول المتقدمة. ويفسّر تراجع مؤشر الخصوبة أساسا بتحسّن خدمات الصحة الإنجابية وتحسّن المستوى التعليمي للمرأة ودخولها إلى سوق الشغل وتأخّر سنّ الزواج وتأجيل الأمومة بالإضافة إلى عدّة عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى.

وقد أدّى الانخفاض الهيكلي للولادات وشبه الاستقرار لنسب الوفيات إلى تغيير التركيبة العمرية للسكان، حيث تواصل تراجع نسبة الفئة العمرية 0-4 سنوات التي بلغت 6% من مجموع السكان خلال سنة 2024 مقابل 9% سنة 2014. كما شهدت الفئة العمرية 15-59 سنة تراجعا من 64% إلى 60% في حين ارتفعت نسبة السكان من ذوي الفئة العمرية 60 سنة فما فوق لتصل إلى 17% مقابل 12% خلال نفس الفترة.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتتّضح ديناميكية السكان بشكل أكبر من خلال مؤشر الشيخوخة⁴ الذي ارتفع من 49.2% سنة 2014 إلى 73.9% سنة 2024. وفي نفس السياق يؤكد مؤشر نسبة إعالة المسنين⁵ هذا المنحى نحو التهرّم السكاني حيث ارتفع من 18.1% سنة 2014 إلى 28% سنة 2024.

وفيما يتعلق بمعدلات الزواج، يُبرز تطور عدد الزيجات خلال العشرية الأخيرة انخفاضاً هيكلياً ملحوظاً حيث بلغ عدد الزيجات 108453 زيجة سنة 2015 مقابل 78547 زيجة سنة 2022 ويعكس هذا المنحى التنازلي تحولات مستمرة في مسارات الحياة الزوجية ترتبط أساساً بطول سنوات الدراسة وتأخر سن الزواج وتزايد صعوبة الاندماج الاقتصادي. علماً بأن جائحة كوفيد-19 أحدثت سنة 2020 اضطراباً حاداً ومؤقتاً للزيجات حيث انخفضت إلى 65630 زيجة. كما بيّن التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 ارتفاع متوسط العمر عند أول زواج إلى 35 سنة بالنسبة للرجال و29 سنة بالنسبة للنساء إلى جانب ارتفاع معدلات العزوبة النهائية مما يؤثر على نسب الولادات ومؤشر الخصوبة.

وتعتبر الهجرة الداخلية والدولية من العوامل المؤثرة على ديناميكية السكان. وقد شهدت الهجرة الداخلية خلال الخماسية 2019-2024 تنقّل 1.1 مليون شخص، مسجلة بذلك انخفاضاً مقارنة بالفترة 2009-2014 والتي شهدت تنقّل أكثر من 1.6 مليون شخص. في المقابل، عرفت الهجرة الدولية زيادة ملحوظة حيث غادر 156497 تونسي البلاد للاستقرار في الخارج خلال الفترة 2019-2024 مقابل 65927 خلال الفترة 2009-2014. هذا وتهمّ الهجرة في المقام الأول الشباب في سنّ العمل وذوي

⁴ عدد الأشخاص الذين ساهم 60 سنة فما فوق مقسوم على عدد الأشخاص الذين ساهم أقل من 15 سنة.

⁵ عدد الأشخاص الذين ساهم 60 سنة فما فوق مقسوم على عدد الأشخاص الذين ساهم بين 15 و59 سنة (أي في سن النشاط).

مستوى تعليمي مرتفع نسبياً، مما يُعزّز العلاقة الوثيقة بين الهجرة والعمل ورأس المال البشري. أما بالنسبة للهجرة الدولية الوافدة، فقد استقرت في حدود 35256 شخص في تونس خلال الفترة 2019-2024، من بينهم 20703 تونسيين عائدين من الخارج و14553 وافداً من غير التونسيين. وتشمل الهجرة العائدة في المقام الأول البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و44 عاماً.

ويبين التوزيع الجغرافي للسكان بعنوان التعداد العام لسنة 2024 تركيز السكان بالإقليم الثاني المتكوّن من ولايات تونس وأريانة وبن عروس ومنوبة ونابل وزغوان يقطن فيه نحو ثلث إجمالي السكان يليه الإقليم الثالث الذي يضم ولايات سوسة والمنستير والمهدية والقيروان وسليانة والقصرين بنحو ربع إجمالي السكان. وحافظت الأقاليم 3 و4 و5 على نفس حصة السكان فيما ارتفعت حصة الإقليم الثاني مقابل تقلص حصة الإقليم الأول جراء بالخصوص أثر النمو الديمغرافي وتنقلات السكن فيما بين الجهات خلال العشرية الأخيرة. كما تشير الإحصائيات السكانية إلى اختلاف مستوى التركيبة العمرية فيما بين الأقاليم والولايات حيث تعرف بعض الولايات مثل تطاوين ومدنين والمهدية نسب أقل في حصة الفئة العمرية الشابة بالنسبة للذكور بسبب الهجرة الداخلية والخارجية مقابل ارتفاعها بولايات تونس العاصمة بعلاقة مع فرص التوظيف.

جدول 1: التوزيع السكاني بين الأقاليم

الأقاليم	تعداد 2024		تعداد 2014	
	عدد السكان	النسبة %	النسبة %	
الإقليم 1	1560843	13	17	
الإقليم 2	3949277	33	29	
الإقليم 3	3121821	26	26	
الإقليم 4	2046271	17	17	
الإقليم 5	1293957	11	11	
المجموع	11972169	100	100	

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

ويبرز الواقع الاجتماعي خلال الفترة 2021-2025 تنفيذ حزمة من البرامج والمشاريع والتدخلات ذات الطابع الاجتماعي لا سيما تلك الرامية إلى الحد من الصعوبات التي تواجهها الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل مكّنت من الترفيع في مؤشر التنمية البشرية إلى 0.746 سنة 2023 مقابل 0.731 سنة 2021.

وشملت هذه التدخلات دعم المنظومة التربوية وهو ما مكّن من الترفيع في نسبة التغطية بالمدارس العمومية بالسنة التحضيرية من 52.7% إلى 56.9% خلال الفترة 2021-2025 مع تمركز قرابة 63.3% منها بالمناطق الريفية و36.7% بالمناطق الحضرية والمحافظة على استقرار نسبة التمدرس في مختلف المراحل العمرية لتتراوح بين 99.6% و82.2% حسب الفئة العمرية وتخفيض نسب الرسوب والانقطاع في المرحلة الإعدادية لتبلغ على التوالي 13.3% و7.5% مقابل 19.8% و9.3% خلال نفس الفترة فضلا عن تراجع نسبة الانقطاع في التعليم الثانوي إلى 7.9% سنة 2025 مقابل 9.9% سنة 2021.

جدول 2: نسبة التمدرس في مختلف المراحل العمرية

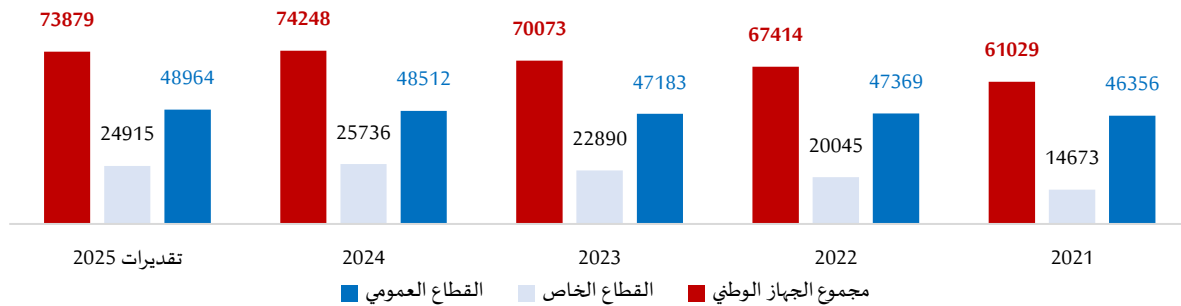
	6 سنوات			11-6 سنة			16-6 سنة			18-12 سنة		
	مجموع	فتيات	فتيان	مجموع	فتيات	فتيان	مجموع	فتيات	فتيان	مجموع	فتيات	فتيان
2021/2020	99,5	99,7	99,6	99,1	99,3	99,2	94	97,1	95,5	76,9	87,8	82,3
2025/2024	99,6	99,6	99,6	99,2	99,2	99,2	94	97,1	95,4	77	87,8	82,2

المصدر: وزارة التربية

ورغم التحسّن المسجل، يبقى الانقطاع والتسرب المدرسي من أبرز التحديات التي تواجه المنظومة التربوية نظرا لتعدد أسباب هذه الظاهرة بين عوامل اجتماعية واقتصادية مثل الفقر وصعوبة التنقل وعوامل بيداغوجية ونفسية. هذا ولا تزال نسبة الأمية مرتفعة نسبيا حيث بلغت سنة 2024 معدل 17,3% وهي تتوزع بين 22,3% للإناث مقابل 12% للذكور.

وساهمت منظومة التكوين المهني في تطوير القدرات والمهارات لدى الشباب لدى الشباب والأفراد مع ما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل وتطلعاتهم حيث ارتفع العدد من حوالي 61 ألف متكوّن خلال سنة 2021 إلى قرابة 73.9 ألف متكوّن سنة 2025 مع تطوّر نسبي لمنظومة التكوين الخاص الذي استقطب حوالي 24.9 ألف متكوّن سنة 2025 مقابل نحو 14.7 ألف متكوّن سنة 2021. كما تسوّى تنوع التكوين في الاختصاصات التي تواكب الحاجيات الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية وهو ما مكن من إدماج 80% من المتكوّنين في سوق الشغل على مستوى مختلف القطاعات والاختصاصات⁶.

رسم بياني 3: المتكوّنين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني (بالألف)



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

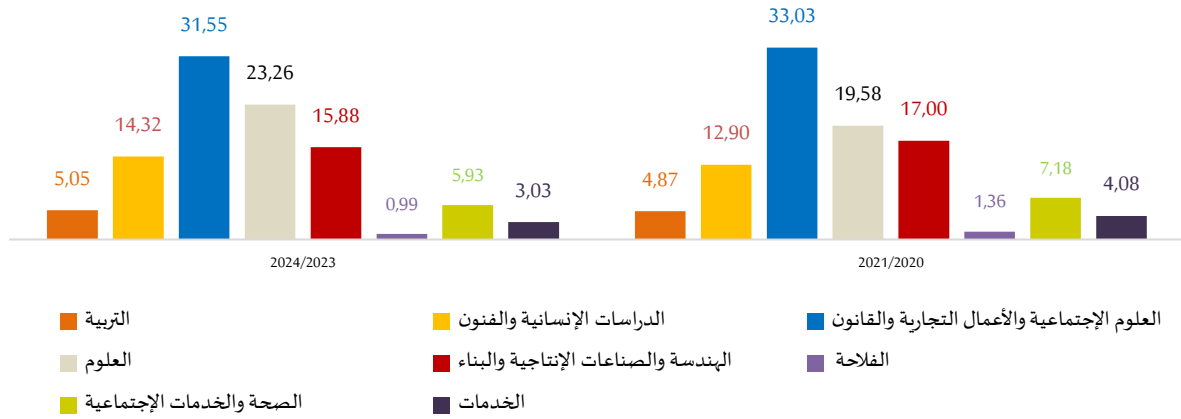
ورغم التقدم الذي عرفته منظومة التكوين فإن التطور السريع لحاجيات سوق الشغل وانتظارات الراغبين في التكوين وتنمية كفاءاتهم على مستوى مختلف المناطق والجهات يفرض رهانات متعدّدة من أبرزها:

- مواكبة منظومة التكوين للاختصاصات الجديدة والمهن المستقبلية بسوق الشغل الوطني والدولي.

⁶ وزارة التشغيل والتكوين المهني

- فعالية منظومة التكوين والمتمثلة في رفع نسبة إدماج المتكويين وما تقتضيه من اعتماد صيغ ومناهج تكوين تكون أكثر استجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية.
 - نجاعة منظومة التكوين من خلال العمل على توظيف كل قدرات التكوين وبأقلّ كلفة.
- واعتبارا لأهمية التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة وتطوير رأس المال البشري وتعزيز الابتكار تمّ تخصيص ما لا يقلّ عن 3.3% من ميزانية الدولة و1.3% من الناتج المحلي الإجمالي لتطوير القطاع وذلك في إطار السعي إلى بناء منظومة جامعية متكاملة ترتقي إلى المعايير الدولية من حيث الجودة والفاعلية وتستجيب لمتطلبات سوق الشغل وهو ما مكّن من رفع عدد الخريجين إلى نحو 71 ألف متخرّج سنة 2024 مقابل حوالي 61 ألف متخرّج سنة 2021. علما بأن حصة خريجي القطاع الخاص ناهزت 17% من مجموع الخريجين.

رسم بياني 4: نسبة الخريجين حسب مجال الدراسة في القطاع العمومي (%)



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

وانطلاقا من المكانة المرموقة للجامعة التونسية وأهمية مساهمتها في دفع التنمية الشاملة وفتح الآفاق للشباب التونسي والاندماج في سلاسل القيمة الدولية، تكمن رهانات المرحلة القادمة بالخصوص في:

- تنظير الشهادات الجامعية مع المواصفات ومعايير الجودة الدولية.
- رفع حصة الطلبة بالاختصاصات العلمية والتكنولوجية والمعارف الحديثة.
- تطوير البحث في المؤسسات الجامعية مع تكريس ارتباطه بأولويات التنمية.
- تحسين التصنيف الدولي للجامعات بما يؤهلها لاستقطاب أفضل الأساتذة والباحثين والطلبة من تونس وخارجها ويوفر لخريجيها فرصا أكبر في سوق الشغل.

وتضمنت سياسة الدولة في المجال الصحيّ عديد الإصلاحات التي تندرج ضمن مقاربة إصلاحية شاملة تركز على جملة من المحاور الاستراتيجية الرامية إلى تكريس الحقّ في الصحة وضمان التكافؤ في النفاذ إلى الخدمات الصحية وتحسين جودتها. وفي هذا الإطار، تمّ العمل على تعزيز العدالة الصحية بين الجهات من خلال مواصلة إنجاز المستشفيات والتجهيزات الصحية

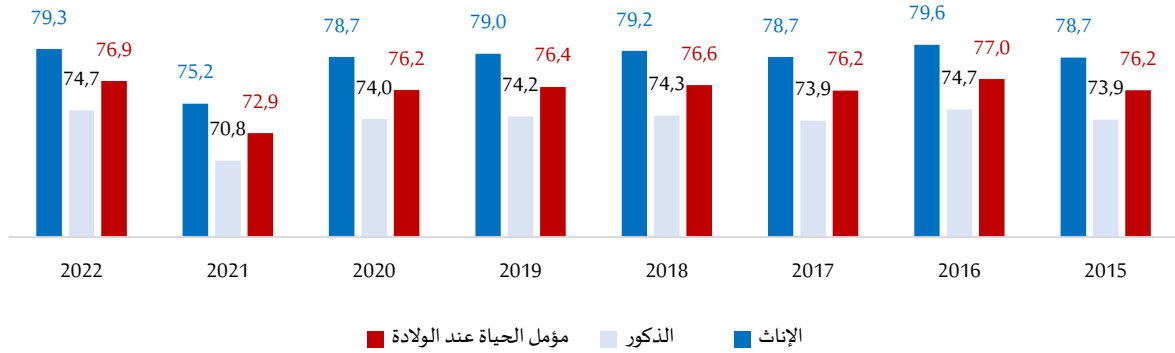
بالمناطق الداخلية وتقليص الفوارق بين الجهات، إلى جانب تطوير جودة الخدمات الصحية عبر تحديث الأقسام الطبية وتدعيمها بالتجهيزات اللازمة.

كما شملت الإصلاحات محورا أساسيا يتعلق بتدعيم الموارد البشرية الصحية من خلال استقطاب الكفاءات وتحسين توزيعها بين الجهات، فضلا عن الارتقاء بظروف العمل والتكوين المستمر. وفي سياق التحول الرقمي، تم إطلاق مشاريع هيكلية ضمن محور رقمنة المنظومة الصحية، على غرار إرساء "المستشفى الرقمي" وتطوير خدمات الطب عن بعد وخاصة في مجال الأشعة، بما يساهم في تحسين نجاعة الخدمات وتسريع التكفل بالمرضى.

وتندرج هذه الجهود في إطار أشمل يهدف إلى تعزيز الحوكمة والنجاعة في التصرف في المنظومة الصحية، من خلال تحسين مردودية الهياكل الصحية وتطوير آليات التصرف والتخطيط، بما يدعم قدرة القطاع على الاستجابة لمتطلبات المواطنين. وقد أسهمت مجمل هذه الإصلاحات في تحقيق تحسن تدريجي في المؤشرات الصحية، مع مواصلة العمل على رفع التحديات الهيكلية وتعزيز استدامة المنظومة الصحية.

وفي هذا السياق، تراجع مؤشر وفيات الرضع من 15.41 % سنة 2014 إلى 10.66 % سنة 2024 وارتفع مؤمل الحياة عند الولادة إلى 76.6 سنة للرجال و82.4 سنة للنساء سنة 2024 مقابل 73.8 سنة للرجال و78.7 سنة للنساء وذلك بعنوان سنة 2014.

رسم بياني 5: مؤمل الحياة عند الولادة



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ورغم ما يشهده القطاع الصحي من جهود متواصلة لتطوير الخدمات وتحسين مؤشرات الأداء، فإنه لا يزال يواجه بعض التحديات المرتبطة أساساً بتفاوت توزيع الخدمات والمؤسسات والتجهيزات الصحية بين الجهات. إذ تتركز حوالي 76% من طاقة استيعاب المستشفيات العمومية بالمدن الكبرى، وهو ما يعكس الحاجة إلى مزيد التوازن في توزيع البنية التحتية الصحية على المستوى الوطني.

كما شهد عدد المؤسسات الاستشفائية العمومية استقراراً نسبياً، حيث بلغ 2348 مؤسسة سنة 2024 منها 2104 مركز صحة أساسية. وبالتوازي مع ذلك، سجل معدل الأسرة لكل ألف ساكن في القطاع العمومي تراجعاً طفيفاً من 1.93 سنة 2021 إلى

1.83 سنة 2024. ويرتبط هذا التطور أساساً بوتيرة إنجاز مشاريع التوسعة والتجديد بالمؤسسات الاستشفائية العمومية، والتي تتطلب مزيداً من الدعم والاستثمار لمواكبة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، بلغ عدد الأطباء 15315 طبيباً سنة 2024، أي ما يعادل 12.79 طبيباً لكل 10 آلاف ساكن. ويشكل أطباء القطاع العمومي حوالي 39.2% من مجموع الأطباء. وتبرز هذه المعطيات التحولات التي يشهدها سوق الخدمات الصحية، بما في ذلك تنامي جاذبية القطاع الطبي الخاص وحركية الكفاءات الطبية وشبه الطبية، وهو ما يستدعي مواصلة الجهود لتعزيز جاذبية القطاع العمومي ودعم استقراره، خاصة بالمناطق الداخلية، بما يضمن مزيداً من التوازن في توفير الموارد البشرية الصحية وتحسين النفاذ إلى الخدمات.

ومن أجل الحدّ من البطالة وخلق فرص عمل لائقة ودائمة، شهدت سياسة التشغيل خلال الفترة 2021-2025 اعتماد آليات وبرامج غرضها دعم التشغيل والإدماج المهني وشملت بالخصوص خدمات دعم المؤسسات الاقتصادية لرفع قدرتها التشغيلية وتشجيع العمل المستقل ومشاريع الريادة والاستقطاب نحو القطاع المنظم وتحسين تشغيلية مختلف فئات الباحثين عن الشغل.

وفي هذا الإطار تمّ تركيز نظام المبادر الذاتي ووضع إطار قانوني للشركات الأهلية ودفع نسق إحداثها وتكريس الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفائدة الفئات الهشة كالمراة والأشخاص ذوي الحاجيات الخصوصية. وقد مكّنت هذه التدخلات من الحدّ من البطالة لتستقر في نسبة تناهز 15.2% خلال سنة 2025 مقابل المستويات المرتفعة لسنتي 2020 و2021 حيث بلغت على التوالي 18% و17.9% في علاقة بتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية.

تتمثّل رهانات التشغيل في تونس في معالجة الطابع الهيكلي للبطالة، خاصة في صفوف الشباب والفتيات وحاملي الشهادات العليا، إلى جانب الحدّ من التفاوت الجهوي في فرص النفاذ إلى الشغل، لا سيما بالمناطق الداخلية. وفي هذا الإطار، تركّز الاهتمام على جملة من المحاور المتكاملة، من أبرزها دفع الاستثمار الخاص لاسيما في القطاعات ذات القدرة التشغيلية العالية، ودعم الشركات الأهلية في إطار تعزيز المبادرات الجماعية كرافد من روافد الاقتصاد التضامني بما توقّره من آليات لتعبئة الموارد المحلية وخلق ديناميكية اقتصادية قاعدية تساهم في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

كما تمّ العمل على تشجيع بعث المشاريع الجديدة لفائدة الشباب وتيسير نفاذهم إلى التمويل والإحاطة، إلى جانب معالجة أشكال التشغيل الهشّ خاصة لدى النساء في الوسط الريفي، عبر تطوير صيغ عمل لائقة ومستدامة.

وفي ذات السياق، تواصل تعزيز نجاعة منظومة التشغيل وتطوير برامجها وآلياتها في اتجاه تحسين التشغيلية وملاءمة المهارات مع حاجيات سوق الشغل وإدماج الفئات المستهدفة ضمن الوحدات الاقتصادية بما يحقق تنمية أكثر شمولاً واستدامة.

وبهدف تحقيق العدالة الشاملة وضمان التماسك والتضامن المجتمعي، تركّزت التدخلات في الفترة 2021-2025 على تنويع البرامج الاجتماعية وتعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة العائلات محدودة الدخل واستهداف الفئات الهشة لضمان نفاذها إلى المساعدات الظرفية والاستثنائية خاصة خلال فترات الأزمات. وقد ارتفعت التغطية الاجتماعية الفعلية إلى نسبة 87.9% سنة 2024 مع توفير تغطية شاملة في القطاع العمومي مقابل 79.5% في القطاع الخاص. وبلغت القيمة الجمالية للخدمات المقدمة

حوالي 18 مليار دينار أي ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يبرز أهمية منظومة الضمان الاجتماعي ودورها المحوري في إعادة توزيع الدخل وتحقيق التماسك الاجتماعي.

كما سجّل الأجر الأدنى المضمون زيادات متتالية بما يعكس سعي الدولة إلى ضمان حدّ أدنى من القدرة الشرائية للفئات ذات الدخل المحدود إلى جانب تطوّر عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي ليبلغ 377 ألفاً سنة 2025 وتوزيع بطاقات العلاج المجاني لفائدة 320 ألف منتفع خلال سنة 2025 مقابل 243 ألف خلال سنة 2021 مع مراجعة معايير الاستحقاق بغرض تحقيق نجاعة أكبر.

وقد مكّن هذا التمتّني من مضاعفة تدخلات الدولة في المجال الاجتماعي الموجّه للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الهشة من حوالي 744 م د إلى 1439 م د خلال الفترة 2021-2025.

جدول 3: مؤشرات المساعدة الاجتماعية

المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025
عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي (بالألف)	243	248	338	356	377
عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	243	248	338	320	320
عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	620	623	622	472	472

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية

وعلى أهمية الجهود المبذولة، لا زالت المنظومة الاجتماعية تواجه إشكاليات في علاقة خاصة بالمستوى المرتفع نسبياً لمعدلات الفقر رغم تراجعها خلال الفترة الأخيرة حيث بلغت نسبة الفقر 16.6% سنة 2021 مقابل 23.1% سنة 2005 وتناهد نسبة الفقر المدقع 2.9% مقابل 7.4% خلال نفس الفترة. وتتضمن هذه النسب تفاوتاً حسب الوسط حيث تبقى نسبة الفقر بالمناطق غير الحضرية مرتفعة لتبلغ 24.8% مقابل 12.7% بالوسط الحضري⁷.

كما اتّسمت الفترة المنقضية بتطوير التشريعات وتوفير الآليات والبرامج الرامية إلى مزيد الإحاطة بالمرأة اقتصادياً واجتماعياً ودعم مكانتها في الأسرة وفي المجتمع إلى جانب النهوض بالأسرة خاصة بإصدار القانون عدد 44 لسنة 2024 المؤرخ في 12 أوت 2024 المتعلق بتنظيم عطل الامومة والأبوة في القطاعين العمومي والخاص، ومواصلة رعاية وحماية الطفولة دون تمييز وهيئة الفرص المتكافئة لهم للتعبير عن قدراتهم ولتطوير مهاراتهم في بيئة سليمة وآمنة، وهو ما مكّن من رفع نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة إلى 43% سنة 2025 خاصة بالمناطق الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية. هذا فضلاً عن إيلاء الاهتمام بكبار السن في الأسرة والمجتمع خاصة الذين يعيشون في وضعيات هشة خاصة من خلال تشجيع على رعاية المسنين ضمن الإطار العائلي وتوفير خدمات الإحاطة ومزيد تدعيم مراكز كبار السن.

⁷ المعهد الوطني للإحصاء

وفي مجال العناية بالطفولة، تعدّدت الإجراءات المتعلقة بدعم نوادي ورياض الأطفال وتوفير خدمات التعليم التحضيري وتقديم خدمات الرعاية وأطر حماية الأطفال بكل الجهات. وبلغت نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة 43% على المستوى الوطني مع تسجيل نسبة أقل تبلغ 35.4% في المناطق الريفية.

وفي سياق تطوّر المجتمع التونسي والتغيرات المتواصلة لأنماط العيش، حظيت الأسرة بمكانة محورية باعتبارها المنطلق لتأمين التماسك الاجتماعي وبناء الجيل الجديد وإيجاد التوازن المنشود للمجتمع خاصة. وفي هذا الإطار تكمن الرهانات بالخصوص في المحاور التالية:

- الرفع من نسبة النشاط لدى النساء والتي لا تتجاوز 33.6% من مجموع السكان النشيطين وتسهيل نفاذ المرأة في الوسط الريفي إلى الموارد ووسائل الإنتاج، فضلا عن تحسين ظروف العمل والنقل للعاملات في القطاع الفلاحي حيث لا تتجاوز نسبة من تتمتعن بالتغطية الاجتماعية 13.2% سنة 2024.
- تدعيم الآليات الخصوصية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.
- مزيد تطوير الخدمات والمرافق خاصة بالجهات الداخلية لفائدة الأطفال والمرأة وكبار السن.

وفي إطار مزيد العناية بالشباب وتعزيز إدماجهم في مسار التنمية، تمّ إعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035، التي تهدف بالأساس إلى تعزيز المواطنة والمشاركة المدنية عبر دعم انخراط الشباب في الشأن العام وترسيخ قيم المسؤولية والانتماء، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب من خلال مرافقة المبادرات ودعم إدماجهم في الدورة الاقتصادية.

وقد تجسّدت هذه التوجّهات في جملة من الإنجازات، على غرار تطوير البرامج الموجهة للشباب، دعم الفضاءات الشبابية، وتنويع الأنشطة الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى الشروع في إدماج البعد الرقمي في الخدمات الشبابية.

ورغم هذه الجهود، فإن عديد التحديات لاتزال قائمة وتتمثّل خاصة في محدوديّة مشاركة الشباب في الشأن العام، وتراجع الإقبال على الهياكل الموجهة للشباب، إلى جانب نقص تكوين المنشطين وضعف البنية التحتية الرقمية.

كما يمثّل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب للفئة العمرية 15-24 سنة نسبة مرتفعة تناهز 20.9% (23,4% لدى الذكور مقابل 18,4% لدى الإناث)، وترتفع هذه النسبة لدى الفئة العمرية 15-34 سنة لتصل إلى 32.3% (27,3% لدى الإناث و 37,3% لدى الذكور).

وفي مجال السكن، تمّ العمل على تدعيم السكن الاجتماعي عبر توسيع مجال البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي ليشمل البناء الذاتي. كما تمّ إنجاز آلاف المساكن الجديدة لتعويض المساكن البدائية فضلا عن توفير مقاسم اجتماعية واقتناء وتهيئة أراض صالحة للبناء من قبل الوكالة العقارية للسكنى بسعر تفاضلي لتكوين مخزون عقاري يدعم تدخّلات الدولة في هذا المجال.

كما تمّ تدعيم تدخّلات مختلف البرامج الوطنية للسكن على غرار برنامج السكن الأول إلى جانب توسيع تدخّلات صندوق الهوض بالسكن لفائدة الأجراء، لا سيما في الجهات التي تشهد ضغطا عمرانيا متزايدا مع الحرص على التحكم في كلفة المشاريع حتى تتلاءم والقدرة على السداد لمختلف الشرائح الاجتماعية وذلك بالإضافة إلى العمل على تطوير آلية الكراء المملّك أو البيع

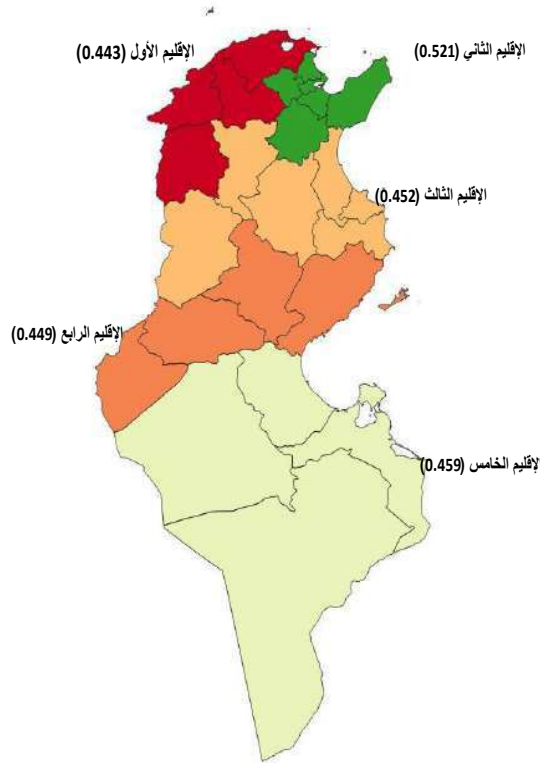
بالتقسيط ضمن الآليات المعتمدة من قبل الباعثين العقاريين العموميين بما يساهم في تنويع صيغ التملك وتعزيز الدور الاجتماعي للدولة في ضمان النفاذ إلى السكن اللائق.

2.1.1. تفاوت هيكلي بين المجالات الترابية وداخلها

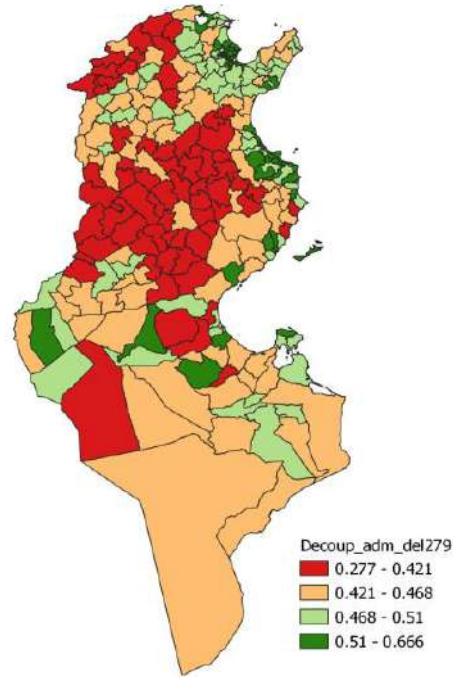
مثّلت التفاوتات التنموية بين الجهات والمناطق أحد أهم الإشكاليات على مدى العقود الماضية حيث أسهمت بشكل مباشر في هشاشة الوضع الاجتماعي والاقتصادي بمختلف أبعاده وأدّت إلى توسّع مظاهر الإقصاء وضعف توظيف الإمكانيات والموارد المتاحة خاصة بالجهات الداخلية.

ويبيّن تطوّر مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2024 تواصل التفاوت التنموي لا على مستوى الأقاليم والجهات فيما بينها فحسب وإنما أيضا داخل كل منها. وتظهر النتائج تصدّر الإقليم الثاني الترتيب الوطني يليه على التوالي الإقليم الخامس والإقليم الثالث والإقليم الرابع والإقليم الأول. وتحتل ولايات تونس الكبرى وسوسة والمنستير المراتب الأولى فيما ظلت ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وجندوبة في المراتب الأخيرة. ويبرز هذا المؤشر تباينا حادا على المستوى المحلي بين بعض المعتمديات داخل عدد من الولايات كبنزرت والمهدية وشفاقس.

رسم بياني 6: مؤشر التنمية الجهوية حسب الأقاليم



رسم بياني 7: مؤشر التنمية الجهوية حسب المعتمديات



رسم بياني 8: مؤشر التنمية الجهوية حسب الولايات



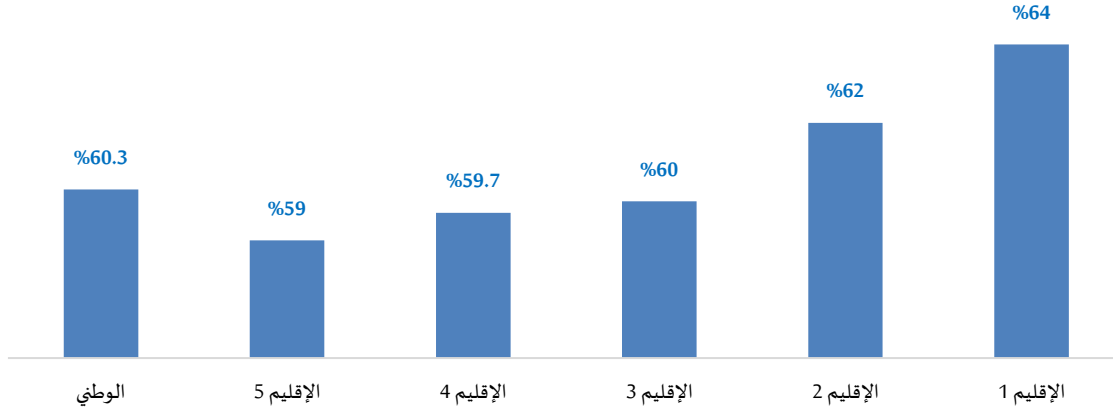
المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

ويعزى التفاوت التنموي المجالي على المستوى الاجتماعي وظروف العيش إلى نقص المرافق وضعف الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية والتكوينية والثقافية والرياضية والتي تشهد تباينا كبيرا في توزيعها بين مراكز الولايات وبقية المعتمديات مع تفاوت نسب البطالة وتوسّع ظاهرة التشغيل الهش داخل الجهة الواحدة وارتفاعها بالمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية.

وتعرف المناطق الداخلية صعوبة في النفاذ إلى الآليات والبرامج العمومية خاصة التي تتم إدارتها مركزيا، إضافة إلى نقص الموارد البشرية على المستوى الجهوي والمحلي لا سيما بالإدارات التي تسدي خدمات للمواطنين في ظل ضعف الرقمنة. كما يبرز عدم تجانس البرامج العمومية مع طبيعة الإشكاليات الخصوصية للمعتمديات الأقل تنمية وتنامي ظاهرة التسرّب والانقطاع المدرسي، وعدم ملائمة بعض عروض التكوين لتطلعات الشباب، إلى جانب تفاقم ظاهرة الزوج نحو المدن الكبرى ونقص السكن الاجتماعي وتنامي البناء الفوضوي.

وفي جانب آخر، من المهم الإشارة إلى توفر قدرات بشرية هامة في كافة الجهات تشكل رافدا أساسيا لتطوير أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية مبنية على المعرفة والتجديد والمهارات الحرفية حيث تبلغ نسبة السكان في سنّ النشاط على المستوى الوطني 60.3%.

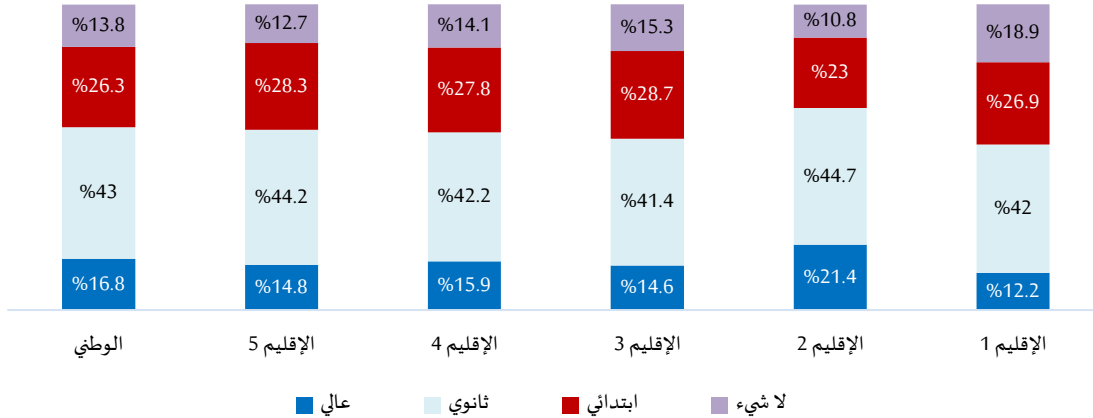
رسم بياني 9: توزيع الفئة العمرية للسكان (15-59 سنة) حسب الأقاليم



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

كما أبرزت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 تطوّر المستوى التعليمي للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق، حيث تبلغ نسبة السكان الذين لهم مستوى التعليم الثانوي 37.1% ونسبة السكان من مستوى التعليم العالي 16.1% وهي نسب نوعية وفي تحسّن عبر الفترات.

رسم بياني 10: توزيع السكان 10 سنوات فما فوق حسب المستوى التعليمي والإقليم (%)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وعلى المستوى الاقتصادي، أثّرت الإشكاليات التنموية الهيكلية المتراكمة سلبا على تطوّر النشاط في الجهات الداخلية وعلى جاذبيتها وقدرتها على استقطاب الاستثمارات. وتتجلّى هذه الإشكاليات بالأساس في ضعف البنية الأساسية ونقص تهيئة المناطق الصناعية وتعدّد الوضعيّة العقارية وما ينجرّ عنها من صعوبات في استغلال الموارد المحلية وتثمينها إضافة إلى محدوديّة التنوع الاقتصادي وهيمنة الأنشطة التقليدية في عديد الجهات. وقد أدّى تركّز النسيج الاقتصادي ولا سيما المؤسسات الخاصة والمصدّرة بالمدن الكبرى إلى تعميق الفوارق المجالية وإضعاف ديناميكية الاستثمار ببقية الجهات.

وتتسم الجهات والمناطق الداخلية بأهمية الأنشطة الفلاحية والاستخراجية خاصة المنجمية مقابل محدودية المؤسسات الصناعية والخدماتية. ورغم المكانة التي يحظى بها القطاع الفلاحي بالجهات الداخلية واعتباره موردا أساسيا للرزق، إلا أنه يواجه عديد التحديات الهيكلية المتمثلة أساسا في ضعف مردودية الإنتاج لصغار الفلاحين وصعوبة النفاذ إلى الأسواق فضلا عن نقص الاستثمار الخاص في مجالات تهمين المنتوجات الفلاحية والصناعات التحويلية. كما تشهد المناطق السقوية صعوبات بفعل الاستغلال المفرط للموارد المائية مع تزايد ظاهرة التملح بما يهدد استدامة النشاط الفلاحي ويحد من قدرته على لعب دور محوري في التنمية المجالية رغم ما يزخر به من إمكانيات لخلق الثروة وفرص الشغل بالجهات الداخلية والريفية.

ومن هذا المنطلق، يتطلب كسب رهانات التنمية الاقتصادية بالجهات توفير مقاربات قادرة على توظيف المقومات الدافعة والتي تشمل بالخصوص الميزات التفاضلية والموارد البشرية والمعرفية والطبيعية الخصوصية لكل جهة بما يتوافق والأولويات والأهداف الاستراتيجية لهذه المرحلة. وتشمل هذه الرهانات بالخصوص أهم المحاور التالية:

- النهوض بالأنشطة الفلاحية وتحسين أنماطها ومردوديتها باعتبارها ركيزة أساسية لدعم التشغيل وتحسين مستويات الدخل بالجهات فضلا عن مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير منتجات قابلة للتصدير.
 - تنمية النسيج الصناعي بالجهات الداخلية واستقطاب الاستثمارات الواعدة ذات الطاقة التشغيلية العالية ودعم صناعات التحويل على عين المكان وتطوير منظومات الإنتاج المحلية والجهوية.
 - تركيز مشاريع الطاقات المتجددة والاستثمار في الكفاءة الطاقية والاقتصاد الأخضر على مستوى المناطق والجهات الداخلية بما يساعد على استثمار خصائصها الترابية والاقتصادية وتحسين تنافسيتها.
 - تطوير السياحة البديلة بالمناطق والجهات بغرض تنويع العرض والاستفادة من ثراء مخزون الصناعات التقليدية والمنتجات المحلية والموارد الطبيعية والخصائص الحضارية لكل المناطق والجهات.
- ويسمح تعدد المنظومات الاقتصادية بتعزيز التكامل الجهوي والإقليمي عبر ربط حلقات الإنتاج والخدمات اللوجستية والتحويل والتثمين لتطوير منظومات إنتاجية منسجمة قادرة على تلبية حاجيات السوق الوطنية والتوجه بكفاءة نحو التصدير. ويعزز النهوض بهذه المنظومات الاقتصادية على مستوى كافة الأقاليم إمكانية تطوير سلاسل قيمة مندمجة بفضل تنوع المزايا التنافسية في كل إقليم.

وتمثل البنية الأساسية أحد المقومات الهيكلية الداعمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفر شبكة واسعة من الطرقات السيارة والوطنية والجهوية التي تربط مختلف الأقاليم، حيث يبلغ طول شبكة الطرقات المرقمة حوالي 20 ألف كلم منها 743 كلم من الطرقات السيارة، و4750 كلم من الطرقات الوطنية، و6513 كلم من الطرقات الجهوية، و5940 كلم من الطرقات المحلية إضافة إلى 2044 كلم أخرى في طور التقييم. كما يبلغ طول الشبكة الحديدية حوالي 2200 كلم، إضافة إلى شبكة المسالك الريفية والفلاحية التي تشكل جميعها شريان التنقل بين أحواض الانتاج والعمل ومراكز العمران والتسويق.

وتوفّر شبكة المنافذ الحدودية مع الجزائر وليبيا والتي تشمل 11 معبرا حدوديا و7 موانئ و9 مطارات، إمكانات هامة لتحويل بلادنا إلى منصة لوجستية قادرة على استقطاب الاستثمارات العالمية المباشرة نحو الجهات الداخلية وتنشيط المبادلات التجارية مع محيطها الإقليمي والدولي.

ويمكن الرهان في تحويل كل المعابر إلى مصدر إشعاع تنموي عبر خلق خدمات المساندة واللوجيستية لتسهيل المبادلات التجارية واستقبال الوفود من السياح والتونسيين بالخارج بما يدعم حركية التنمية بكل الجهات. كما تكتسب الحدود المشتركة مع الجزائر وليبيا أهميتها من خلال ما تختزله من فرص لتكون رافعة اقتصادية وتنموية للمناطق والجهات الحدودية وتطوير التعاون الاقتصادي ليشمل الخدمات اللوجستية والنقل والطاقة فضلا عن إمكانات إنشاء مناطق اقتصادية مشتركة قادرة على خلق فرص للاستثمار والتجارة بما يسهم في تقليص التهريب عبر الحدود ومقاومة الاقتصاد الموازي.

وفي ذات السياق، تتميز تونس ببيئة دافعة للتجديد والابتكار مكّنت من اكتسابها موقعا متقدما في مجالات البحث والتطوير في مختلف المعارف وذلك بفضل ثراء المخزون المعرفي للموارد البشرية في عديد الاختصاصات لاسيما منها التكنولوجيات الرقمية والصناعية والطبية الحديثة إلى جانب تعدّد الأقطاب التكنولوجية المختصة ونسيج المؤسسات الصناعية والخدماتية وكذلك شبكة المؤسسات الجامعية ومراكز البحث والابتكار بما يسهم في تطوير منظومات الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ويمكن الرهان في تركيز مخرجات منظومة البحث العلمي والتطوير على الأولويات الوطنية لاسيما المساهمة في إيجاد الحلول للإشكاليات الجوهرية لمجالات الأمن الغذائي والمائي والطاقة والصحة والبيئة وتحسين أداء منظومات الإنتاج بمختلف الجهات والأقاليم خاصة في ضوء الضغوط المناخية المسجلة.

وعلى مستوى الاستثمار، يعدّ ضعف حجم الاستثمارات وبالأخص في الجهات والمناطق الداخلية من أبرز المشاغل التنموية المطروحة. وتبرز أعمال التشخيص بالخصوص تعطل إنجاز عديد المشاريع العمومية المبرمجة على مستوى كل الجهات مما أثر على وتيرة التنمية وتوفير مقومات حفز الاستثمار بها إضافة إلى ضعف ثقافة المبادرة الخاصة والعوائق المرتبطة أساسا بالإجراءات والتراخيص الإدارية وصعوبة النفاذ إلى العقار والتمويل ونقص البنية التحتية الداعمة للاستثمار خاصة بالجهات الأقل تنمية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية كسب رهان دفع الاستثمار العمومي في الجهات كدعامة لتجسيم شمولية التنمية مع إعطاء الأولوية لتطوير البنية التحتية للطرق والمسالك الفلاحية وتسريع وتيرة إنجاز المناطق الصناعية المهيئة وتطوير وتنوع عروض التكوين مع توفير خدمات النقل العمومي والاتصالات والماء والكهرباء والتطهير وغيرها وتحسين النسيج العمراني وخدمات التربية والصحة بكل المناطق والجهات، بما يعزّز جاذبيتها ويخلق شروطا أفضل لاستقطاب الاستثمار الخاص والاستقرار بها.

ويعدّ رهان النهوض بالاستثمار الخاص من المقومات الرئيسية لدفع حركية التنمية خاصة في ظل محدودية المؤسسات الصناعية والخدماتية المنتصبة بالمناطق والجهات الداخلية. ويبرز التشخيص أنه بالتوازي مع توفّر عديد الميزات التفاضلية والموارد القابلة للاستغلال لا يزال الاستثمار الخاص ضعيفا بهذه الأخيرة نتيجة تعدّد الصعوبات خاصة منها الإشكاليات

العقارية ونقص مساندة مؤسسات التمويل وضعف ثقافة ريادة الأعمال وبعث المشاريع من قبل الشباب بسبب محدودية الإحاطة والمرافقة الخصوصية الكافية خلال كامل مراحل إنجاز المشروع.

وعلى مستوى التهيئة الترابية والتعمير، يبرز تشخيص الوضع الحالي عدّة إشكاليات وصعوبات أهمّها التفاوت الكبير بين الجهات في مجال التوزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية، وتواصل ظاهرة الهجرة من المناطق الداخلية إلى تونس الكبرى والشريط الساحلي بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات البشرية والمادية للجماعات المحلية بما يحدّ من دورها في تنظيم المجال الترابي والعمراني وتكوين المدخرات العقارية. وقد ساهمت هذه الاختلالات في تفاقم البناء الفوضوي والتوسّع العمراني العشوائي والذي تسبب في زيادة الضغوط على البنية التحتية والخدمات الأساسية وبالتالي ارتفاع كلفة التدخلات العمومية اللاحقة لربطها بمختلف الشبكات العمومية.

وفي هذا الإطار، تبرز ضرورة العمل من أجل كسب رهانات إلزام جميع الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي بمخططات التهيئة وتوفير إطار عمري يشجع على الاستقرار بالجهات الداخلية ويدعم الحركة الاقتصادية والاستثمار الخاص بالجهات. وعلى المستوى البيئي، تواجه مختلف جهات البلاد عديد التحدّيات التي تهدّد التوازن الطبيعي وذلك نتيجة الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية وخاصة منها الموارد المائية والغابية والبحرية إلى جانب تدهور نوعية التربة واتّساع رقعة الانجراف والتصحر. وتزداد هذه التحدّيات حدّة بفعل نقص الأمطار وطول سنوات الجفاف مما انعكس مباشرة على المنظومات الفلاحية وقدرتها على الصمود. كما ساهمت العوامل الطبيعية والضغوط البشرية في تدهور الشريط الساحلي وتآكل مكوّناته الإيكولوجية. وإلى جانب ذلك، تكشف هشاشة الغطاء الغابي وتكرار الحرائق عن ضعف آليات الحماية والتدخل السريع، وهو ما يهدّد استدامة هذا الرصيد الطبيعي الحيوي.

وفي سياق آخر، يبرز تشخيص الوضع البيئي غياب منظومة فعالة للتصرف في المياه المستعملة بعدد هام من البلديات غير المتبنّاة والتجمعات السكانية الريفية وضعف طاقة محطات التطهير وتقلص نجاعتها الوظيفية وتأخر إنجاز المشاريع المبرمجة مما أسهم في نقص كميات المياه المعالجة وضعف استغلالها بالإضافة إلى انتشار المصبّات العشوائية في ظل نقص المصبّات المراقبة. كما تتعمّق الإشكاليات بفعل غياب آليات الفرز وإعادة التثمين والتلوّث الصناعي الناتج عن تصريف النفايات دون معالجة كافية أو احترام للمعايير البيئية.

هذا وبرزت عدّة تحدّيات خلال السنوات الأخيرة ناجمة عن التقلبات المناخية كالفيضانات وموجات الحرارة وتزايد مظاهر الانجراف البحري وزحف الرمال.

ويكمن رهان المحافظة على سلامة البيئة بمختلف المناطق والجهات بالخصوص في:

- توسيع التغطية بخدمات التطهير ورفع طاقة محطات تطهير المياه وتحسين جودتها لكي يتسنى إعادة استغلالها.
- تأمين فعالية منظومة جمع النفايات وإعادة تثمينها على مستوى المناطق البلدية والمجمعات السكنية بالأرياف.
- معالجة التلوّث الصناعي بعديد المناطق والنهوض بأنشطة الاقتصاد الدائري.

- الحدّ من مخاطر الفيضانات لعدد المدن مع التوجه نحو تعبئة واستغلال مياه السيّان.
- الموازنة بين توظيف الموارد الطبيعية والغابية لصالح تنمية المناطق الداخلية وتثبيت سكانها وحماية التنوع البيئي والموارد المائية والغطاء الغابي.

- استغلال الموارد المنجمية والطاقيّة لدفع التنمية الاقتصادية خاصة بالجهات الداخلية.

وعلى المستوى المؤسّساتي، يمثّل ضعف الحوكمة والتنسيق وتداخل الصلاحيات بين عديد الهياكل العمومية عنصرا يقلص من فاعلية التدخل العمومي ويعطّل تثمين الموارد المتاحة ودفع حركية التنمية على المستوى المحلي والجهوي. ويؤكد التشخيص بالخصوص عدم تضمين البعد المجالي على مستوى رسم وبرمجة مكوّنات عدد من السياسات القطاعية وضعف أثر البرامج والمشاريع المنجزة مع تعطل تنفيذها ونقص أعمال المتابعة والتقييم. ويعزى ضعف المنظومة المؤسّساتية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي إلى نقص الإمكانيات البشرية والمالية المخصصة للإدارات المحلية والجهوية وللبلديات.

ومن هذا المنطلق، شملت الإصلاحات القانونية والمؤسّساتية للفترة الأخيرة اعتماد إطار جديد لإدارة الشأن التنموي يكرّس فاعلية وانسجام الإطار المؤسّساتي للمجالات الترابية المحلية والجهوية والإقليمية ليتضمّن إحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم والمجالس المحلية ومجالس الجهات ومجالس الأقاليم إضافة إلى المراجعة المنتظرة للقانون الأساسي للبلديات والنصوص المتعلقة بالسلطات الجهوية والمحلية. كما يشكل التقسيم الترابي الجديد المعتمد منذ سبتمبر 2023 والمتعلق بإحداث خمسة أقاليم⁸ جديدة تجمع بين الولايات الساحلية ولايات الوسط وغرب البلاد منطلقا لخلق حركية تنموية قوامها التكامل والترابط التنموي المتين داخل الإقليم الواحد بما يعزّز التوظيف الأنسب لخصوصيات كل إقليم وفق الأولويات الوطنية للتنمية الشاملة.

وفي هذا السياق تتركز الرهانات المطروحة بالأساس حول:

- تفعيل الإطار المؤسّساتي الجديد للمجالس المجالية بما يعزّز شمولية التنمية والاندماج والتكامل بين المناطق والجهات والأقاليم.
- الرفع من أداء المؤسسات والهياكل الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي عبر اعتماد حوكمة جديدة لدواوين التنمية وهياكل الإحاطة بالاستثمار وإدارات خدمات القرب.

⁸ الإقليم الأول: يضم الإقليم الأول ولايات بزر، باجة، جندوبة والكاف و44 معتمدية و385 عمادة و58 بلدية.

الإقليم الثاني: يضم الإقليم الثاني ولايات تونس، أريانة، بن عروس، زغوان، منوبة ونابل و70 معتمدية و483 عمادة و74 بلدية.

الإقليم الثالث: يضم الإقليم الثالث ولايات سليانة، سوسة، القصيرين، القيروان، المنستير والمهدية و79 معتمدية و589 عمادة و117 بلدية.

الإقليم الرابع: يضم الإقليم الرابع ولايات توزر، سيدي بوزيد، صفاقس وقفصة و49 معتمدية و354 عمادة و59 بلدية.

الإقليم الخامس: يضم الإقليم الخامس ولايات تطاوين وقابس وقبلي ومدنين و37 معتمدية و274 عمادة و42 بلدية.

3.1.1. صمود نسبي للاقتصاد الوطني وتحكم تدريجي في التوازنات

واجه الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2021-2025 تحديات كبرى في سياق اتسم بتداعيات متزايدة للعوامل المناخية وتطورات عالمية غير ملائمة تزامنت مع تواصل الإشكاليات الهيكلية في عدد من القطاعات الحيوية.

وفي هذا السياق الصعب، أظهر الاقتصاد الوطني قدرة على الصمود حيث عرفت عديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تحسنا تدريجيا إضافة إلى التحكم النسبي في التوازنات المالية الداخلية والخارجية خاصة خلال سنتي 2024 و2025.

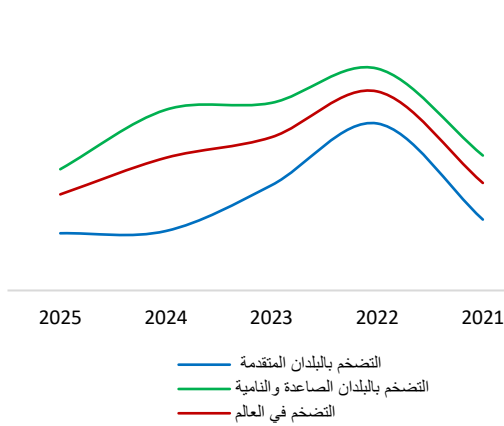
فعلى المستوى العالمي، اتسمت الفترة 2021-2025 بتسارع ملحوظ في وتيرة التحولات الجيوستراتيجية وتنامي حدتها ما أدى إلى إعادة تشكيل ملامح الخارطة الاقتصادية العالمية وارتفاع مؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية إلى مستويات غير مسبوقة. وفي هذا السياق، ولئن تمكنت الاقتصاديات العالمية من تجاوز التداعيات المباشرة للأزمة الصحية بفضل اعتماد مزيج من برامج التحفيز المالي وسياسات نقدية توسعية ساهمت في دعم الاستثمار وتحقيق تعاف نسبي في ديناميكية سوق الشغل. إلا أن هذه السياسات، على أهميتها، أفرزت ضغوطا تضخمية استثنائية وشاملة لكل دول العالم.

وأمام تفاقم الضغوط التضخمية وتعمق اختلالات التوازنات المالية الكبرى، اتجهت البنوك المركزية إلى تشديد السياسات النقدية لا سيما عبر رفع نسب الفائدة المديرية بهدف احتواء تطوّر الأسعار مع المحافظة قدر الإمكان على زخم التعافي الاقتصادي.

وعلى وقع هذه التطورات والترابط الوثيق بين الاقتصاديات وتشكّل متغيّرات جديدة وازنة لا سيما التكنولوجيات الحديثة، برز التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين المتطلبات الاجتماعية المستجدة ودفع النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار كإحدى السمات التي طبعت الأداء الاقتصادي العالمي خلال الفترة المنقضية. وقد أفضى هذا السياق إلى إعادة تقييم نماذج التنمية المعتمدة مع تركيز متزايد على تنويع مصادر النمو وتحسين الإنتاجية وتوجيه سياسات التحفيز المالي نحو الاستثمارات المنتجة ذات الأثر الاقتصادي المستدام لا سيما التحول الطاقى والابتكار التكنولوجي بما يعزّز مرونة الاقتصاد وقدرته على الصمود.

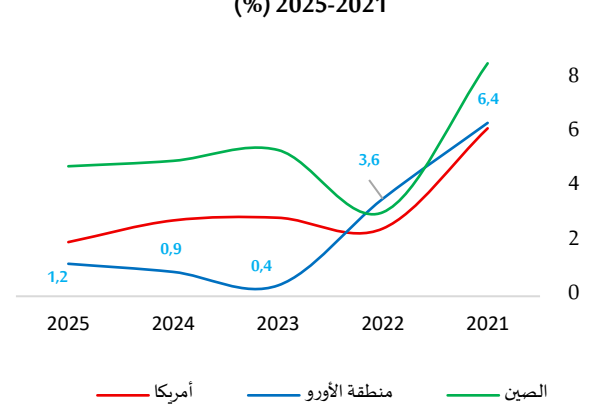
واتسمت الفترة 2021-2025 في مجملها بتسجيل تباطؤ ملحوظ للنشاط الاقتصادي العالمي وخاصة في منطقة الأورو، الشريك التجاري الأول لتونس، رافقته مستويات مرتفعة من التضخم وهو ما كان له تداعيات متباينة على الاقتصاد الوطني.

رسم بياني 12: التضخم في العالم خلال الفترة 2025-2021 (%)



رسم بياني 11: النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة

(%) 2025-2021



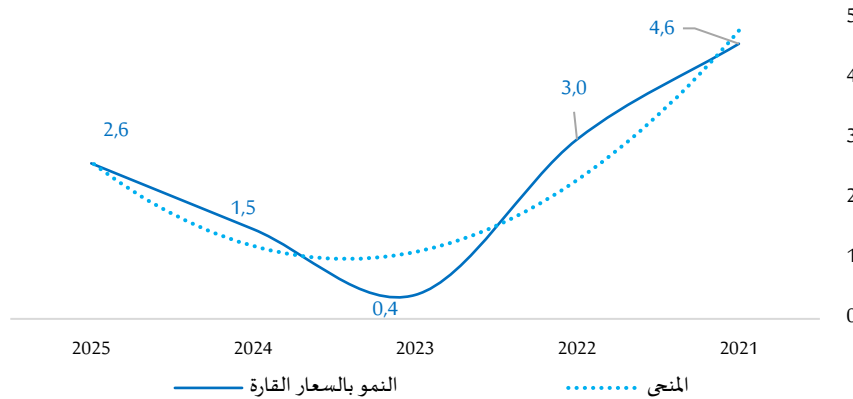
المصدر: الأفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي - أكتوبر 2025

وعلى الصعيد الوطني، اتسمت الفترة 2025-2021 بضعف نسق النمو الاقتصادي نتيجة تزامن عدة عوامل غير ملائمة أثرت في الأداء الاقتصادي العام على غرار التراجع الملحوظ في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي جراء الظروف المناخية غير الملائمة وتدني الطلب الخارجي الموجه إلى تونس، هذا بالإضافة إلى تواصل الإشكاليات الهيكلية في القطاعات الاستخراجية وما ترتب عنها من تقلص في مستويات الإنتاج. وفي المقابل، ساهم تحسن أداء عدد من القطاعات الخدماتية الدافعة لا سيما السياحة في تحقيق تدارك نسبي للنقص المسجل على مستوى قطاعي الفلاحة والصناعة.

وعلى هذا الأساس بلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 2.4% خلال الفترة 2025-2021. وجدير بالذكر أن الفترة 2025-2024 سجلت بداية تعافي وتحسن في نسق النمو مدفوعا بالتطور الإيجابي للقطاع الفلاحي فضلا عن التعافي النسبي للصناعات المعملية خلال سنة 2025.

وتبعاً لهذه النتائج المسجلة، تطوّر الدخل الفردي من 11679.3 دينار سنة 2021 إلى 14785.5 دينار سنة 2025. ويبقى نسق تطوّر الدخل الفردي دون الانتظارات خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

رسم بياني 13: النمو بالأسعار القارة



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

ويستشف من خلال التوزيع القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2021-2025 ما يلي:

- شدة تأثير الإنتاج الفلاحي من تنامي مواسم الجفاف وهو ما أثر بشكل حاد على أغلب منظومات الإنتاج الفلاحي وبالأخص الزراعة الكبرى. كما يواجه القطاع الفلاحي عدة إشكاليات أخرى أهمها ارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج وضعف البنية التحتية الفلاحية خاصة المسالك الريفية ونقص مراكز التجميع وهو ما يحد من قدرة الفلاحين على الاندماج في الأسواق وسلاسل القيمة، إضافة إلى صعوبة النفاذ للتمويل وضعف آليات التأمين الفلاحي ضد المخاطر المناخية. هذا إلى جانب بروز إشكاليات ديمغرافية واجتماعية في المناطق الريفية مثل شيخوخة اليد العاملة الفلاحية وهجرة الشباب. وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2025 شهدت تحسّنا كبيرا على مستوى التساقطات مما ساهم في انفراج وضعية السدود وتعافي أغلب منظومات الإنتاج الفلاحي.
- تراجع أداء أغلب أنشطة الصناعات المعملية خاصة خلال سنتي 2023 و2024 مع تسجيل تعافي نسبي خلال سنة 2025، لتنمو بمعدل 3.0% نتيجة تزامن عدة عوامل غير ملائمة من أبرزها انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية وخاصة اضطرابات سلاسل التزود العالمية وتراجع الطلب الخارجي. هذا وقد أظهر قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية قدرا كبيرا من التماسك حيث تطورت القيمة المضافة بمعدل 6.2% خلال هذه الفترة. وفي المقابل، ظل أداء قطاع النسيج والملابس والجلد مرتبطا ارتباطا وثيقا بتطور الطلب الخارجي الموجه لتونس حيث تطورت القيمة المضافة بمعدل 2.1% في انسجام نسبي مع تطور الطلب الخارجي.
- تواصل الإشكاليات على مستوى الصناعات الاستخراجية حيث انخفضت القيمة المضافة لقطاع النفط والغاز الطبيعي بمعدل (-5.8%) بسبب النضوب الطبيعي لعديد الحقول وضعف نشاط الاستكشاف والتوقف الفني للإنتاج في بعض المواقع للصيانة. وجدير بالذكر أن دخول حقول جديدة طور الإنتاج وبالأخص حقل نوارة وحلق المنزل لم يمكن من تدارك النقص الناجم عن التراجع الطبيعي للمخزونات. وقد شهدت الفترة 2021-2025 تطورا ضعيفا لإنتاج الفسفاط دون القدرات المتاحة ودون التقديرات السنوية الأولية المرسومة نتيجة تواصل عديد الإشكاليات وخاصة المتعلقة بمنظومات نقل الفسفاط والمغاسل.
- وبصفة عامة، واجه القطاع الصناعي خلال الفترة 2021-2025 جملة من الصعوبات الهيكلية والظرفية التي انعكست بوضوح على نسق تطور مختلف الأنشطة الصناعية. وأبرزت النتائج المسجلة محدودية نجاعة آليات المساندة وضعف التنسيق على مستوى السياسات القطاعية ذات الصلة مما حال دون تحقيق الأثر المرجو على مستوى الاستثمار والتنافسية والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. كما برزت محدودية قدرة المؤسسات الصناعية ولا سيما الصغرى والمتوسطة على النفاذ إلى الآليات المتاحة والاستفادة من الفرص التي يتيحها الانتقال الرقمي والطاقي.
- وفي المقابل، تتيح ذات التحديات فرصا لاستعادة مكانة القطاع الصناعي خاصة في ظل تحولات الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيل سلاسل القيمة وتنامي الطلب على الصناعات الخضراء. غير أن الاستفادة من هذه الفرص بظل رهين تسريع وتيرة الإصلاحات ومزيد تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات وتعزيز منظومات التمويل والتكوين والابتكار.

• تطوّر قطاع الخدمات بنسق يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما مكن من تدارك جزئي للتراجع المسجل على مستوى أداء بعض القطاعات الأخرى. وقد تسنى تحقيق هذا الأداء أساسا بفضل النسق الجيد لنمو الخدمات المسوّقة فيما سجلت الخدمات غير المسوّقة ولا سيما خدمات الإدارة نموا ضعيفا بعلاقة مع ترشيد الانتدابات في الوظيفة العمومية. وسجلت القيمة المضافة للقطاع السياحي تطوّرًا بمعدل 10.9% مع تسجيل نمو قياسي بنسبة 18.3% سنة 2022 نتيجة العودة القوية للطلب العالمي عقب الأزمة الصحية. وقد أسهمت استعادة حيوية القطاع السياحي في تدعيم الأسواق التقليدية لاسيما الأوروبية إلى جانب استقطاب أسواق جديدة وذلك بفضل الجهود المبذولة في مجال التسويق والترويج والارتقاء بالمنتوج السياحي. كما تعزّز أداء قطاع النقل خلال الفترة 2021-2025 حيث تطوّرت القيمة المضافة بمعدل 6.0% وأيضا قطاع الاتصالات (3.4%) فيما استقر نمو القيمة المضافة لقطاع التجارة في معدل 2.0%.

ويبرز تطوّر قطاع الخدمات خلال الفترة 2021-2025 تصاعد جملة من التحديات من أهمها ارتباط جزء مهم من الأنشطة الخدمانية بعوامل خارجية ظرفية مثل تقلبات الطلب الدولي وبروز تحولات جيوسياسية غير ملائمة.

كما تفاقمت الإشكاليات المرتبطة بتفشي ظاهرة العمل الهش وغير المنظم في بعض أنشطة الخدمات لا سيما التجارة والنقل مما حدّ من الأثر الاجتماعي للنمو المسجل في القطاع. ومن جهة أخرى، يمثل تفاوت مستوى النفاذ إلى البنية التحتية الرقمية واللوجستية على الصعيدين المحلي والجهوي عائقا أمام توطين الخدمات ذات المحتوى المعرفي المرتفع وتنويع القاعدة الاقتصادية في هذه المناطق.

ومع ذلك، أظهرت الخدمات المسوّقة وخاصة السياحة والنقل والخدمات المرتبطة بها قدرة كبيرة على تحسين الأداء والمساهمة في النمو من خلال تنويع الأسواق والانفتاح على أنماط جديدة من الخدمات ذات القيمة المضافة العالية والقدرة التكنولوجية المرتفعة.

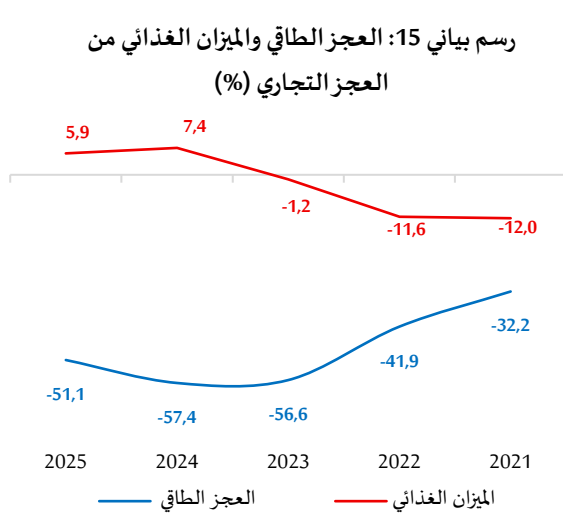
هذا إلى جانب توفر فرص واعدة لتعزيز الاقتصاد الرقمي وتحسين اللوجستية بما يدعم قدرة القطاع على أداء دور محوري في التنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى التوازنات الخارجية، تميّزت الفترة 2021-2025 بتحسّن ملحوظ في ميزان المدفوعات من سنة إلى أخرى مدعوم بالأداء الجيد للقطاعات المدرة للعملة الأجنبية ولاسيما العائدات السياحية وتحويلات التونسيين المقيمين بالخارج. وقد ساهم هذا الأداء في المحافظة على مستوى مقبول من مدّخرات العملة الأجنبية مما مكّن الاقتصاد الوطني من التكيّف نسبيا مع الضغوط الخارجية وذلك رغم توسّع العجز الطاق وتصادد الضغوط المرتبطة بخدمة الدين الخارجي خاصة من السوق المالية العالمية.

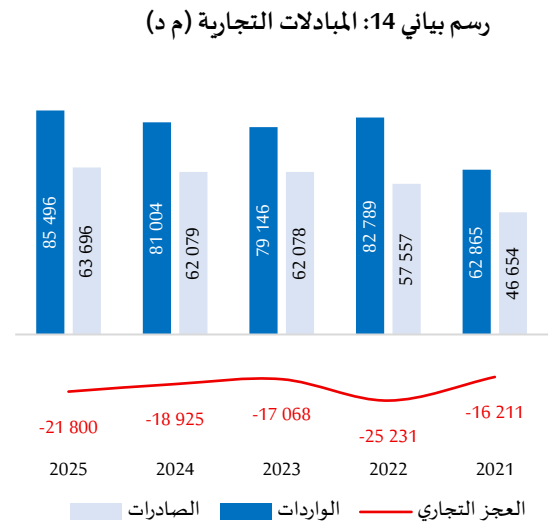
ففيما يتعلق بالمبادلات التجارية، ورغم تحسّن المجهود التصديري الذي بلغ 47.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025 مقابل 41.8% سنة 2021 توسّع العجز التجاري جراء تطور الواردات بنسق يفوق الصادرات. ويعزى هذا التطور أساسا إلى عدّة عوامل من أبرزها ارتفاع فاتورة واردات المحروقات نتيجة تطور الأسعار العالمية وانخفاض الإنتاج الوطني جرّاء ضعف انتاج بعض

الحقول وتراجع نسق الاستكشافات الجديدة إلى جانب التأخر في تنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة ليلبغ عجز الميزان الطاقى مستويات قياسية عرفت ذروتها سنة 2024 بنسبة 57.4% من العجز التجاري.

وفي المقابل، شهد الميزان الغذائى تطورا إيجابيا خاصة خلال سنتي 2024 و2025 حيث تمّ تسجيل فائض ملحوظ مدعوم بالتحسن الهامّ في الصّادرات الغذائية لا سيما زيت الزيتون بفضل ارتفاع الكميات المصدّرة والأسعار العالمية. كما ساهمت منتجات أخرى مثل التمور والقوارص والأسماك في تعزيز هذا المنحى الإيجابى بفضل تحسّن الجودة والقدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية

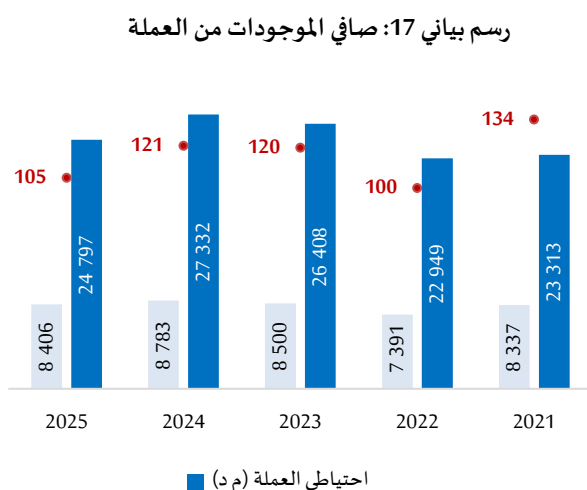


المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط والمعهد الوطنى للإحصاء

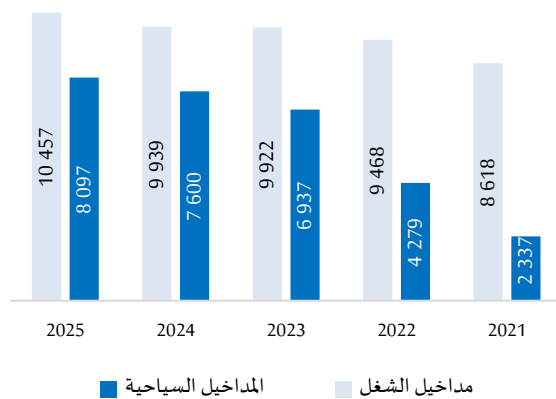


ومن ناحية أخرى عرفت الفترة 2025-2021 تحسّنا هاما للعائدات السياحية التي ساهمت في دعم فائض ميزان الخدمات إلى جانب التطوّر الملحوظ لتحويلات التونسيين بالخارج، لا سيما بفضل مداخيل العمل المتأتية من بلدان الاتحاد الأوروبي والخليج العربى، والتي ارتفعت بمعدّل سنوي ناهز 9.9%.

وتستى على هذا الأساس التحكم في العجز الجارى والحفاظ على رصيد كاف من احتياطي العملة الأجنبية مما ساهم في تكريس الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار.



رسم بياني 16: العائدات السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج (م د)

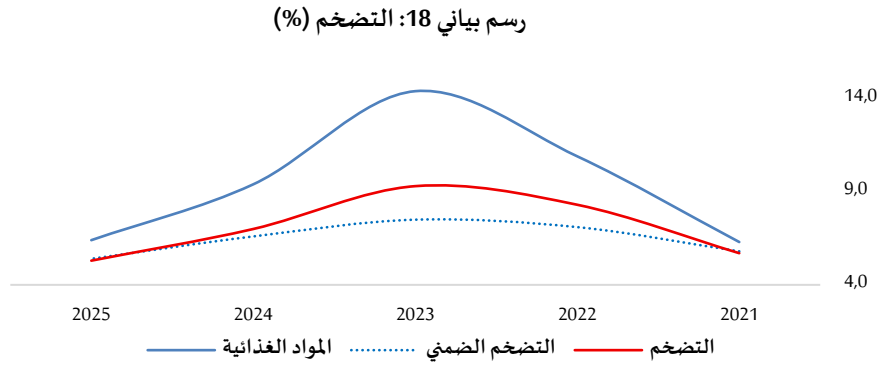


المصدر: البنك المركزي التونسي

وفيما يتعلق بالأسعار، تميزت الفترة 2021-2025 على الصعيد الدولي ببروز صدمة تضخمية تسببت في تصاعد أسعار المواد الأساسية والمحروقات إلى مستويات غير مسبوقة. وعلى الصعيد الوطني، ازدادت حدة هذه الضغوط بسبب عوامل هيكلية وظرفية من أبرزها تراجع الإنتاج الفلاحي وهو ما انعكس على تطور أسعار المواد الغذائية التي تمثل مكوناً أساسياً في سلة الاستهلاك.

وأمام هذه التطورات، تم اعتماد سياسة نقدية حذرة مكّنت من ترسيخ التوقعات الاقتصادية وارتكزت أساساً على التعديل التدريجي لنسب الفائدة المديرية والتحكم في السيولة بهدف احتواء الضغوط التضخمية ودعم استقرار سعر الصرف. كما تكثفت الجهود لمزيد مراقبة مسالك التوزيع. وقد مكّنت هذه الإجراءات من التحكم تدريجياً في نسق تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك مع بقائه في مستويات مرتفعة نسبياً بما يعكس تعقد العوامل المؤثرة وتشابك الصدمات الخارجية مع التحديات الداخلية.

وإجمالاً، تطور التضخم خلال الفترة 2021-2025 وفق منحنيين مختلفين حيث كان المنحني تصاعدياً مع تسجيل مستويات قياسية خلال الفترة المتراوحة من 2021 إلى الثلاثي الأول من سنة 2023 قبل أن يصبح تنازلياً بنسق شبه متواصل منذ النصف الثاني من سنة 2023.



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتبعاً لمجمل هذه التطورات والتحسين التدريجي لعدد المؤشرات، تم تسجيل تحسن تدريجي للتصنيف السيادي خلال سنتي 2024 و2025 بعد مراجعات متتالية نحو التخفيض بعلاقة مع جملة الصعوبات والتحديات التي واجهها الاقتصاد الوطني والتوازنات المالية الكبرى.

وتميّزت الفترة 2021-2025 بإدارة دقيقة للمالية العمومية والتوجه نحو مزيد تدعيم الدور الاجتماعي للدولة وتنفيذ البرامج القطاعية ومشاريع الاستثمار العمومي في عديد المجالات لاسيما منها الطرقات والمياه والتطهير والطاقة والمناجم. كما تسوّى تحسين الموارد الجبائية والتحكم نسبياً في كتلة الأجور وإفاء الدولة بالتزاماتها الداخلية والخارجية في الأجل، تكريساً لمبدأ التعويل على الذات. وقد عرفت الفترة الأخيرة تراجعاً تدريجياً للعجز الأولي والعجز الصافي للميزانية دون بلوغ الأهداف المتعلقة بتحقيق نتيجة أولية إيجابية بداية من سنة 2025.

وسجلت الفترة بالخصوص تطوّر الموارد الذاتية للدولة ونفقات الميزانية تباعا بمعدل 10% و7.4% سنويا بين سنتي 2021 و2025. ومثلت الموارد الجبائية حوالي 88% من جملة الموارد الذاتية للدولة والتي أمكن تعبئتها بفضل مردود الإجراءات الجبائية لاسيما العفو الجبائي في سنوات 2022 و2024 و2025، ومراجعة نسب الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وتوسيع القاعدة الجبائية ومراجعة بعض الإعفاءات في مادة الأداء على القيمة المضافة، والتقدم في رقمنة المنظومة الجبائية، والتدابير الخاصة بالحد من التهرب الجبائي والتصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي.

غير أن هذا التحسن ظل محدود الأثر ولم يُفض إلى معالجة الضغوطات الهيكلية للمالية العمومية نتيجة ضعف الهامش المالي الحالي لميزانية الدولة حيث تجاوزت نسبة الضغط الجبائي 25% من الناتج خلال السنوات الأخيرة، فيما تواصل ضعف تعبئة الموارد غير الجبائية، لا سيما العائدات المتأتية من المؤسسات العمومية، مما حد من تنوع مصادر تمويل الميزانية. وفي ذات الوقت استمرت هيمنة النفقات الجارية، خاصة الأجور والدعم وخدمة الدين، على هيكل نفقات الميزانية مقابل تقلص الهامش المالي المتاح للاستثمار العمومي. كما ظلت مستويات الدين العمومي مرتفعة متجاوزة 80% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة مع تسجيل تغير ملحوظ في هيكلته لفائدة الدين الداخلي على حساب الدين الخارجي.

ورغم أن المؤسسات العمومية تمثل ركيزة رئيسية للاقتصاد الوطني من حيث حجم الاستثمار والتشغيل، إلا أن عددا منها يعرف اشكاليات هيكلية تتجلى من خلال الديون المتراكمة لفائدة البنوك والدولة والصناديق الاجتماعية، إلى جانب ضعف الحوكمة وضعف الاستثمار والتجديد التكنولوجي.

وفي ذات السياق، أظهر القطاع المالي قدرة على الصمود والاستمرارية لكنه لم يتمكن بعد من لعب دور محرك قوي لدفع النمو والاستثمار. وقد حافظ القطاع المصرفي على دوره كمصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد رغم تسجيل تراجع في نسق القروض الممنوحة لفائدة المهنيين الخواص مقابل تنامي التوجه نحو التمويلات الآمنة. كما تمّ باعتبار خصوصية التطورات المسجلة إقرار امتياز تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض وتمويلات الاستثمار للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط منذ سنة 2020، وإحداث خطوط تمويل داخلية وأجنبية بشروط ميسرة، فضلا عن إطلاق آلية "ضمان اكسبريس" لتقاسم مخاطر القروض التي تمنحها البنوك وتمويلات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية.

كما تمّ في إطار تنوع مصادر التمويل وتوفير بدائل للتمويل البنكي استكمال الإطار التشريعي والترتيبي للتمويل التشاركي وتشجيع الشركات على اللجوء للتمويل المباشر عبر السوق المالية. ورغم المجهودات المبذولة في هذا الإطار، لا سيما عن طريق دعم منظومة الحوافز للدخار طويل المدى، يظل أداء السوق المالية التونسية دون المأمول حيث لم تتجاوز مساهمتها في تمويل الاستثمار الخاص 8% ولا يزال عدد المؤسسات المدرجة بالبورصة وحجم التداول ورسملة السوق محدودا.

أما قطاع التأمين، فقد حافظ على مستوى اندماج محدود في النشاط الاقتصادي في حدود 2.3% خلال سنوات 2022 و2023 و2024 مقابل معدل عالمي في حدود 7%، وهو مستوى ضعيف مقارنة بالإمكانيات المتاحة وحاجيات الاقتصاد. وقد اتسمت هيكله القطاع خلال الفترة 2021-2025 بتواصل هيمنة التأمينات غير الادخارية، خاصة تأمين السيارات، مقابل ضعف

التأمين على الحياة ومنتجات التأمين الادخاري الأخرى، بما قلّص من دوره كمستثمر مؤسّساتي قادر على تعبئة الموارد طويلة الأجل وتوجيهها نحو تمويل الاستثمار.

وبصفة عامة مكّنت السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة 2021-2025 من تحقيق تعاف تدريجي للنشاط الاقتصادي حيث عرف نسق النموّ تحسناً نسبياً خلال السنوات الأخيرة بما يعكس صمود النسيج الاقتصادي تجاه ضغوطات تقلبات الأسواق والتطورات الظرفية المتعددة مدفوعاً أساساً بتحسّن أداء قطاع الخدمات خصوصاً السياحة والنقل والصادرات الصناعية. إلا أن هذا التعافي بقي محدوداً نتيجة تزامنه مع جملة من التحديات الهيكلية والظرفية من أبرزها تذبذب النشاط الصناعي وتباطؤ نسق الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والضغط على المالية ومؤشر الأسعار. كما ساهم ببطء الإصلاحات الاقتصادية في تعقيد المعادلة بين دعم النمو الاقتصادي من جهة والحفاظ على استدامة المالية العمومية من جهة أخرى.

4.1.1. اشكاليات بيئية وضغط على الموارد الطبيعية

تشكل التحديات البيئية عاملاً هيكلياً مؤثراً في مسارات التنمية بالنظر إلى انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وتداعياتها على القطاعات الحيوية خاصة الفلاحة والصيد البحري والسياحة. ويشهد الوضع البيئي تزايداً ملحوظاً في الضغوط المسلطة على الموارد الطبيعية، ولا سيما الموارد المائية والأراضي الفلاحية والنسيج الغابي والسواحل، في سياق يتسم بتغيرات متسارعة وتحولات ديمغرافية واقتصادية متواصلة.

وأصبحت الضغوط المتزايدة على الموارد المائية المتاحة من أبرز الإشكاليات المتعلقة بالتصرف في الموارد الطبيعية حيث تُصنّف تونس وفق المعايير المعتمدة من قبل المنظمات العالمية المتخصصة ضمن البلدان التي تعاني من إجهاد مائي مرتفع، إذ لا تتجاوز حصة الفرد من المياه 420 متراً مكعباً سنوياً، أي دون عتبة 500 متر مكعب التي تمثل حد الندرة المائية. وأدّى تزايد الضغط على الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية والأراضي الفلاحية، إلى هشاشة منظومات الأمن الغذائي، وكشف محدودية النماذج الفلاحية التقليدية المعتمدة أساساً على الزراعات المستهلكة للمياه، وضعف إدماج التقنيات الفلاحية الحديثة خاصة منها ترشيد استهلاك المياه. كما أدى تدهور جودة التربة وانجرافها، وتملّح الأراضي، وتراجع التنوع البيولوجي، إلى انخفاض مردودية القطاع الفلاحي وارتفاع كلفة الإنتاج، مما انعكس سلباً على انتظامية الانتاج ومردوديته.

وقد فرضت هذه الوضعية تدعيم الاستثمار في تعبئة الموارد المائية من خلال مواصلة إنجاز السدود وبناء خزائين جديدين وتمديد شبكات الربط بين هذه المنشآت إضافة إلى إنجاز محطات تحلية المياه بكل من صفاقس وجربة والزارات وسوسة وعدد من الآبار لتأمين انتظامية التزوّد بمياه الشرب.

وبخصوص التطهير والحد من التلوث المائي خلال الفترة 2021-2025، ارتفعت نسبة الربط بشبكة التطهير إلى حدود 62.1% بكامل تراب الجمهورية وبنسب متفاوتة بين الولايات وبلغ عدد محطات التطهير، في موفّى سنة 2025، 131 محطة منها 37 محطة تطهير ذات معالجة ثلاثية. وقد تواصل تنفيذ مشاريع توسيع وتجديد الشبكة بالمدن المتبناة من قبل الديوان الوطني للتطهير لتشمل حالياً 204 بلدية متبناة تضم نحو 9.5 مليون ساكن. كما ارتفعت طاقة المعالجة خاصة بالمناطق الحضرية الكبرى إلى 295 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنوياً إضافة إلى تحسين نوعية المياه المعالجة المطابقة لمواصفات السكب

في الوسط المتلقي لتبلغ نسبة 73%. هذا ولا تزال نسبة إعادة استغلال المياه المعالجة في بعض الأنشطة الفلاحية محدودة نتيجة نقص شبكات ربط محطات التطهير بمواقع الإنتاج وضرورة تأمين شروط السلامة الصحية والغذائية لهذه العمليات.

وفي هذا السياق، تعتمد عديد الأنشطة المرتبطة بتعبئة الموارد المائية ومعالجة المياه وممارسة الأنشطة الفلاحية على إمدادات طاقة متزايدة بما يعكس أهمية الترابط بين الموارد المائية والغذائية والطاقة وبالتالي ضرورة مزيد التعويل على الطاقات المتجددة في هذه المجالات الحيوية.

أما على مستوى التصرف في النفايات، فتواجه عدة مناطق إشكاليات هيكلية تتعلق ببلوغ المصبات طاقتها الاستيعابية القصوى، وخاصة مصب برج شاكير بتونس الكبرى، أو عدم وجود مصبات مراقبة على ذمة البلديات وضعف تجهيزات جمع ونقل النفايات لدى جلّها، مما يستوجب إيجاد حلول جذرية ومستدامة. هذا ويرتفع حجم النفايات المنتجة سنوياً إلى 2.6 مليون طن مقابل بنية تحتية متمثلة في 11 مصب مراقب و6 مصبات بلدية و58 مركز لجمع ونقل النفايات بكامل تراب الجمهورية. وفي هذا الشأن، انطلق العمل على استصلاح المصبات العشوائية وإزالة النقاط السوداء بأغلب الولايات ومعاودة مجهودات البلديات لا سيما بإرساء ثقافة التسميد بالنفايات العضوية إضافة إلى الإعلان عن الترشيحات لعقد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمشروع استغلال وحدة معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو ومراكز التحويل التابعة لها بكل من قابس وصفاقس.

وفي ذات السياق، سجلت الفترة المنقضية تواصل الضغوطات المكثفة على الشريط الساحلي والانجراف البحري ممّا ترتّب عنه ضغوطاً متزايدة على عديد المناطق العمرانية حيث تتركز أغلب الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات، بما في ذلك 90% من المنشآت السياحية و95% من المناطق الصناعية وقرابة ثلثي السكان. وقد شهدت الفترة 2021-2025 انجاز عدة أشغال لحماية الشريط الساحلي من الانجراف على طول حوالي 30 كلم من أهمها الشريط الساحلي الرفراف، سليمان، سوسة الشمالية، قرقنة وجنوب القنطاوي الذي بلغ مرحلته الأخيرة في الإنجاز. كما يتمّ التدخل سنوياً لتنظيف ما يقارب 192 كلم من الشواطئ. كما أدّت الاضطرابات المناخية إلى تسجيل فيضانات حادة بعدة مناطق والتي ترتبت عنها أضراراً جسيمة بالبنية الأساسية والمنشآت العمرانية العمومية والخاصة لاسيما بعدد المناطق الساحلية. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى تواصل تنفيذ عديد المشاريع المتعلقة بالتصريف في مياه السيول وحماية عدد من المدن من أخطار الفيضانات.

وتتجسّد الضغوط البيئية في عديد الإشكاليات المرتبطة بالتنوع الإيكولوجي نتيجة الاستغلال المفرط للمنظومات البيئية خاصة الفضاءات الغابية والكساء النباتي الطبيعي وتقلّص مساحاتها بسبب تواتر الحرائق في الفترة الصيفية وكذلك نقص العناية بالمناطق الحساسة والصيد غير المرخص به وعدم احترام فترات الراحة البيولوجية في مجال الصيد البحري وتزايد أثر التصحر والانجراف وتسجيل بعض الآفات الفلاحية المستجدة وغيرها والتي يتمّ التعامل معها في إطار عديد البرامج المتعلقة بالتشجير ومقاومة التصحر والانجراف وتكثيف الرقابة والحرص على تأطير استغلال الموارد الطبيعية وكذلك دعم الإمكانيات البشرية والتقنية للهياكل المعنية بالحماية المدنية وفرق وزارات الفلاحة والتجهيز.

وفيما يتعلق بالحدّ من التلوث الصناعي، تضافرت الجهود لتعزيز الجانب المؤسّساتي في مجال التصرف البيئي الآمن للمواد الكيميائية والنفايات الصناعية الخطرة على مستوى القطاع الصناعي. وقد تمّ في هذا الإطار تطوير أنظمة المراقبة البيئية وإرساء منظومات معلوماتية لمتابعة الإفرازات الصناعية الملوّثة وذلك من خلال اعداد جرد شامل للوحدات الصناعية الملوّثة في مختلف ولايات الجمهورية بهدف تحسين الوضع البيئي وحمايته.

ورغم تعدّد تدخلات الدولة في مختلف المجالات البيئية بغرض المحافظة على بيئة سليمة والتكيف مع العوامل المناخية بكل المناطق والجهات إلا أن النتائج المسجلة لا تزال دون الانتظارات وتطرح رهانات متعدّدة من أهمّها:

- نظافة المناطق العمرانية وتعزيز قدرات البلديات وجاهزية منظومة التصرف في النفايات وتثمينها.
- تعبئة المياه وحمايتها وإحكام إدارتها والمحافظة على الأراضي الفلاحية مع التحول نحو نموذج زراعي ذكي ومرن قادر على تحقيق أمن غذائي مستدام مع تعميم استعمال تقنيات الري الحديث.
- تعميم خدمات التطهير ورفع نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة.
- المحافظة على التنوع البيولوجي والحماية من الانجراف والتصحر وزيادة المساحات الغابية والرعية وحوكمة استغلالها.
- الحماية من الفيضانات والتوجه نحو استغلال مياه السيلان.
- التأهيل البيئي للمؤسسات للحد من التلوّث وإعادة تدوير النفايات.
- تطوير انتاج الطاقات المتجددة ورفع الكفاءة الطاقية.
- مساهمة البحث العلمي في ايجاد حلول مبتكرة لمعالجة الاختلالات البيئية ونظم التأقلم مع الظواهر المناخية.

5.1.1. إطار مؤسّساتي في حاجة إلى مراجعة

يُمثّل الإطار المؤسّساتي بمختلف مكوّناته أحد الركائز الأساسية لنجاعة سياسات الدولة ورفع قدرتها على تجسيد الخيارات الوطنية وتحويلها إلى نتائج ملموسة في مجالات التنمية الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية والارتقاء بجودة الخدمات العمومية.

وفي هذا السياق، عرفت الفترة الأخيرة تطوير هيكلة بعض الوزارات والمنشآت والمؤسسات العمومية وتفعيل الهياكل المؤسّساتية الجديدة مع تقدم مسار رقمنة عدد من الخدمات العمومية واعتماد إطار جديد لتحسين تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة، إلا أن الإشكاليات المؤسّساتية وضعف أداء عديد الهياكل العمومية تعدّ من أبرز العوائق الهيكلية للتنمية.

وتتمحور هذه الإشكاليات حول ضعف جودة الخدمات المسداة من قبل عدد من الإدارات العمومية خاصة على المستوى المحلي والجهوي نتيجة البيروقراطية الإدارية ونقص الموارد البشرية وتعقد الإجراءات ومحدودية الرقمنة وبطيء أو تعطل تنفيذ عديد المشاريع الاستثمارية. كما تتسم المنظومة المؤسّساتية والتشريعية بتشتت النصوص القانونية المنظمة للهياكل العمومية

وتداخل الصلاحيات مع نقص آليات التنسيق بين الوزارات والهيكل العمومية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي، إضافة إلى ضعف ترابط المنظومات المعلوماتية الوطنية ونقص متابعة سياسات التنمية والبرامج والمشاريع بصدد التنفيذ.

وفيما يخص المنظومة الرقابية، شهدت الفترة 2021-2025 دعم منظومة النزاهة والحوكمة من خلال الانطلاق في تركيز المرجعية الوطنية للحوكمة بعدد من المؤسسات والمنشآت العمومية وتعميم المقاربة القطاعية لتقييم وإدارة مخاطر الفساد بعدد من القطاعات ذات الأولوية بالإضافة إلى إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة مفتوحة فضلاً عن تطوير آليات التواصل مع المواطن وتعزيز النفاذ إلى المعلومة. غير أنّ هذه المكاسب ما تزال في حاجة إلى مزيد من الترسيع المؤسسي وتوحيد الممارسات بما يضمن تحقيق أثر ملموس على جودة الخدمات العمومية.

وبخصوص المؤسسات والمنشآت العمومية التي تعدّ إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني بالنظر إلى دورها المحوري في توفير الخدمات العمومية الأساسية ودفع الاستثمار والتشغيل، اتسمت الفترة 2021-2025 بتسجيل وضعية مالية حرجية للعديد منها نتيجة تراجع إنتاجيتها وضعف تنافسيتها، إضافة إلى الصعوبات المترتبة عن تشتت الإشراف وضعف نجاعة آليات القيادة والتصرف والمراقبة الداخلية. وقد أدّت هذه الوضعية إلى ارتفاع ملحوظ في الدعم المالي لفائدة المؤسسات والمنشآت العمومية دون أن يقابله، في أغلب الأحيان، تحسّن ملموس للأداء وجودة الخدمات المسداة. وبغرض تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وإعادة هيكلتها، تمّ خلال الفترة الأخيرة اعتماد جملة من الإجراءات تتعلق بإعداد ملفات إعادة هيكلة عدد من المؤسسات الاستراتيجية بناء على دراسات فنية مع التركيز على استعادة قدرات الإنتاج وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية.

ويطرح الواقع المؤسسي الحالي عديد الرهانات ومن أهمّها:

- تسريع وتعميم رقمنة الخدمات الإدارية وتحسين جودتها وزيادة عدد دور الخدمات.
- تفادي تداخل المسؤوليات بين الهياكل المركزية والإدارات الجهوية والمحلية ورفع أداء الهياكل الإدارية.
- ترسيخ مقاومة الفساد وإرساء منظومات رقابة فعّالة.
- إعادة هيكلة المنشآت والمؤسسات العمومية وتحسين أدائها ودمج أو حذف البعض منها.

2.1. التحوّلات العالمية

اتسم الوضع الدولي بتصاعد النزاعات والتوترات الجيوسياسية وتنامي النزاعات وغياب التوافق الدولي بشأن قضايا محورية كالجارة والمناخ وحقوق الإنسان وهو ما يحدّ من فاعلية التعاون متعدد الأطراف في تحقيق الاستقرار والتوازن المنشودين.

وإجمالاً، أدى تسارع هذه التحوّلات إلى ازدياد أهمية التحول الطاقى والبيئي والرقمي واعتماد نماذج تنموية أكثر قدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية واستشراف متطلبات المستقبل.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أفرزت الصدمات العالمية غير المسبوقة للسنوات الأخيرة تداعيات عميقة تمثلت في تعطّل سلاسل التزويد وشبكات الإنتاج واشتداد المنافسة بين الأقطاب الاقتصادية الكبرى إلى جانب تصاعد النزاعات الحمائية وارتفاع

مستويات التداين. وقد ساهم هذا السياق في ارتفاع معدلات التضخم وتشديد ظروف التمويل العالمية وانكماش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن تسارع توجهات إعادة توطين المؤسسات وتراجع نسق النشاط الاقتصادي العالمي. وفي المقابل، أفرزت التحولات الجارية ديناميكية جديدة على مستوى الاندماج الإقليمي من خلال توسع مجموعة الدول الصاعدة "البريكس" لتشمل دولاً جديدة من إفريقيا والعالم العربي وانخراط الاتحاد الإفريقي في مجموعة العشرين إلى جانب الشروع في تفعيل منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بما يفتح آفاقاً هامة لتعزيز التقارب الاقتصادي والتكامل الإقليمي بين الدول النامية والصاعدة.

في هذا الإطار، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ النمو العالمي⁹ من 3.3% في 2024 إلى 2.8% متوقعة سنة 2025 مقابل 6.6% مسجلة في سنة 2021 ليستقر في حدود 3.1% خلال الفترة 2026-2030. كما تراجع نسق التجارة العالمية بصفة ملحوظة ليتطور بمعدل 1% سنة 2023 مقابل 10.9% سنة 2021 قبل أن تسجل انتعاشاً نسبياً سنة 2024 (3.8%) وانكماشاً جديداً في 2025 (1.7%) يعزى بالأساس إلى ارتفاع التعريفات الديوانية وتزايد حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، على أن تسجل التجارة الخارجية تحسناً تدريجياً إلى غاية 2027 ثم استقراراً خلال الفترة 2028-2030.

وفيما يتعلق بالبعد التكنولوجي، فإنّ الثورة الرقمية المتسارعة لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة تتيح فرصاً غير مسبوقة لإحداث نقلة نوعية في مسارات التنمية العالمية من خلال تقديم حلول مبتكرة لعدد من الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. غير أنّ اتساع الفجوة التكنولوجية وتفاوت فرص النفاذ إلى التكنولوجيا بين الدول أصبحا يمثلان عائقاً أمام تحقيق مكاسب إنتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما على الصعيد الاجتماعي، فلا تزال تحديات الفقر وعدم المساواة وضعف النفاذ إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الأساسية إلى جانب تزايد موجات الهجرة والنزوح السكاني تشكل أبرز التحديات التي تواجه مختلف بلدان العالم على الرغم من الجهود الأممية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي المقابل، تشهد الساحة الدولية تنامي مبادرات التقارب والتضامن بين الشعوب من خلال برامج متعددة الأبعاد ذات طابع انساني واجتماعي وثقافي وعلمي تسعى إلى تعزيز التماسك الاجتماعي ودعم الفئات الأكثر هشاشة.

وعلى المستوى البيئي والمناخي، تظل المخاطر المرتبطة بالعوامل المناخية بما في ذلك تواتر موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة واضطراب المنظومات الفلاحية عاملاً إضافياً يفاقم تحديات الأمن الغذائي والطاقي خاصة في الاقتصاديات الصاعدة التي تعد الأكثر تضرراً من أثارها. هذا إلى جانب لجوء الإتحاد الأوروبي إلى فرض رسوم إضافية في إطار آلية تعديل الكربون. وفي

⁹ الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي. جانفي 2026.

المقابل، تتيح التحديات المناخية ذاتها فرصا هامة عبر آليات التمويل المناخي والاستثمار في الطاقات المتجددة وتطوير التكنولوجيات النظيفة في إطار سياسات الحد من أثارها والتكيف معها.

3.1. الرهانات الوطنية

لقد حتمّ الواقع التنموي الوطني، تزامنا مع المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية، ضبط جملة من الرهانات والتفاعل بشأنها باعتبارها محركات دافعة أو مخاطر كامنة عبر جملة الإصلاحات والبرامج والمشاريع المضمّنة بمخطط التنمية 2026-2030. وتتمثّل الرهانات الكبرى لهذه المرحلة بالخصوص في:

- تكريس التنمية الشاملة والعادلة التي تُدمج مختلف المجالات الترابية في الدورة الاقتصادية الوطنية وتُثمن خصوصياتها وتضمن تحويل ميزات التفاضلية إلى محركات نمو فعلية،
- تطوير هيكلية الاقتصاد الوطني من خلال إرساء نموذج اقتصادي يقوم على الرفع من مؤشرات الإنتاجية وتحفيز الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية بما يكرس السيادة الاقتصادية والتعويل على القدرات الذاتية كخيار استراتيجي،
- تعزيز الصمود من خلال تدعيم القدرة على التعامل مع التحديات المطروحة على البلاد في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم،
- تأمين ديمومة الموارد وفي مقدمتها الموارد المائية والطاقة كركيزة أساسية لضمان الاستقلالية الاقتصادية وحقوق الأجيال القادمة.

1.3.1 تكريس التنمية الشاملة والعادلة

تقتضي شمولية المسار التنموي المشاركة الفعالة لكافة الفئات والجهات والقطاعات في عملية خلق الثروة وضمان التوزيع العادل لها، بما يضمن تكافؤ الفرص والحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوت المجالي. فالخيارات الاستراتيجية لمخطط 2026-2030 تركز على تحقيق تنمية شاملة وعادلة تتجاوز المقاربات القطاعية أو الظرفية، لتعمل على إدماج مختلف المجالات الترابية في الدورة الاقتصادية الوطنية وتضمن خصوصياتها وإمكاناتها الذاتية، بما يحولها إلى قاطرة نمو فعلية تكرس مبدأ التعويل على الذات وتضمن استدامة الموارد الوطنية وتعزيز الصمود الاقتصادي كركائز للسيادة الوطنية.

ويجسد هذا الرهان تكريس الدور الاجتماعي للدولة من خلال مواءمة السياسات والبرامج والمشاريع المبرمجة للمرحلة القادمة مع التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالارتقاء بالظروف المعيشية لكافة المواطنين وتحقيق مقومات العدالة والإنصاف. ويتجه المخطط، في إطار هذه التوجهات، نحو استهداف الفئات الهشة ومحدودة الدخل بآليات دعم فعالة، بالتوازي مع تعزيز التدخلات التنموية في المناطق الأقل نمواً، بما يضمن تقليص الفجوات التنموية وتحويل هذه الجهات إلى أقطاب منتجة تساهم في تدعيم التنمية الشاملة.

وَيُمَثِّلُ الرهان القائم في معالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن محدودية نجاعة الخيارات التنموية السابقة، وما أفرزته من تفاوت في المؤشرات التنموية بين الجهات الساحلية والداخلية، وبين الوسطين الحضري والريفي. وقد انعكست هذه التباينات بشكل مباشر على مستوى جودة البنية التحتية وتكافؤ النفاذ إلى الخدمات الأساسية، وانتصاب المؤسسات الاقتصادية، مما ساهم في بروز تحديات تتعلق بالإدماج الاجتماعي وتوسّع رقعة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية لعدد الفئات. وبناء على ما تتوفّر عليه الجهات الداخلية من موارد كامنة ومنظومات إنتاجية متنوعة قادرة على خلق الثروة، تركز التوجهات الاستراتيجية الجديدة على الرفع من جاذبية المجالات الترابية وتأمين مقوماتها الذاتية. ويقتضي ذلك اعتماد مقارنة تنموية متكاملة تنطلق من المخططات المحلية والجهوية والإقليمية كقاعدة لضبط الأولويات، بما يضمن التحوّل نحو اقتصاد وطني أكثر صموداً أمام التحديات الوطنية والعالمية.

ويفترض رهان التنمية العادلة اعتماد منهجيات جديدة وتنوع الآليات الخصوصية ودعم التدخلات لتشجيع الريادة وبعث المشاريع والنهوض بالمبادرات الجماعية ومعالجة الوضعيات الهشة بما يعزّز إدماج الفئات الاجتماعية الضعيفة ضمن الدورة الاقتصادية وإحكام تصويب المساعدات لفائدة مستحقيها بغرض الحدّ من الفقر.

وفي نفس السياق، يعدّ التهرّم السكاني من أهم التحديات المطروحة خلال السنوات القادمة نظراً لانعكاساته على المنظومات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية وحوكمة المنظومة الصحية، وهو ما يستدعي المضي قدماً في إصلاح مؤسسات الضمان الاجتماعي واستحداث مجهود التشغيل والانخراط في منظومات التغطية الاجتماعية والنهوض بخدمات القرب وأطر رعاية المسنين.

كما أن تحقيق أهداف التنمية في مختلف أبعادها يتطلب توفير الفرص للجميع في كل المجالات لا سيما كسب رهان فتح آفاق أرحب للشباب للعمل والإبداع والابتكار وذلك من خلال توفير الآليات الداعمة للمصعد الاجتماعي عبر منظومات التعليم والتكوين والتمكين الاقتصادي وخلق المشاريع الاستثمارية من قبل الفئات الشابة.

2.3.1 تطوير هيكلية الاقتصاد الوطني وتعزيز إمكانيات خلق الثروة

تقتضي المرحلة المقبلة تبني خيارات استراتيجية تقطع مع أنماط التنمية السابقة، والانخراط في مسار إصلاحي هيكلي يهدف إلى إعادة تشكيل الاقتصاد الوطني على أسس جديدة تضمن الرفع من معدلات الإنتاجية وتطوير الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وضمان السيادة الاقتصادية والتعويل على الموارد والقدرات الذاتية كخيار لا حياد عنه. وفي هذا السياق، تبرز عملية خلق الثروة كضرورة بنيوية لضمان الاستقرار الاجتماعي وترسيخ مبادئ العدالة المجالية والإنصاف بين الأجيال وتمتين التوازنات الاقتصادية الجمالية، بما يؤمّن الصمود الوطني أمام التحديات الخارجية ويحفظ الاستقلالية في رسم السياسات التنموية.

وَيُمَثِّلُ هذا الرهان في بناء اقتصاد وطني متنوع ومندمج بفاعلية في محيطه الإقليمي والدولي، مع تهيئة موارده الذاتية وتطوير قدراته التنافسية، وهو ما يقتضي توجيه الاستثمار نحو القطاعات الاستراتيجية والواعدة، ودعم الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع، وتعزيز الاقتصاد الرقمي والأخضر.

كما يتطلب هذا التوجه إصلاحاً هيكلياً شاملاً لتشجيع إحداث المشاريع الخاصة في إطار من الشفافية وتكافؤ الفرص، ويعزز تنافسية المؤسسات الاقتصادية خاصة منها المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى تعزيز قدرات المنظومة الوطنية للبحث العلمي وتصويب أعمالها نحو الأولويات الوطنية كمجالات الصحة والأدوية وتملك التكنولوجيات الحديثة للاتصالات والمعلوماتية والمياه والفلحة والبيئة والصناعات الدقيقة فضلاً عن العمل على تثمين مجهود الابتكار والتجديد لتحسين تنافسية الاقتصاد التونسي وقدرته على خلق القيمة المضافة النظيفة.

ويعكس تطوير هيكلية الاقتصاد الوطني إرادة وطنية واضحة لبناء اقتصاد ذو تنافسية عالية، ومدمج لكل الفئات الاجتماعية، ومحافظ على سلامة البيئة.

3.3.1 تعزيز الصمود

يبرز رهان الصمود كأولوية قصوى تهدف إلى تحصين المكتسبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة تواتر الصدمات والتحديات العالمية. وتتقضي التحديات الراهنة، تعزيز قدرة الدولة على مجابهة الضغوط الخارجية عبر تدعيم ركائز الاستقلالية الاقتصادية والتعويل على القدرات الذاتية. ويستند هذا التوجه إلى تعزيز صلابة النسيج الإنتاجي الوطني وتأمين الاستقلالية في القطاعات الحيوية، بما يضمن استمرارية المسار التنموي بمنأى عن الارتهاق للتقلبات الخارجية وبما يخدم المصلحة الوطنية في الحفاظ على التوازنات العامة والاستقرار الاجتماعي.

ويتجسد رهان تعزيز القدرة على الصمود في تطوير القدرات المؤسسية والإنتاجية لتمكين الاقتصاد الوطني من التصدي بكفاءة إلى مختلف الأزمات والاضطرابات من حيث امتصاص أثر الصدمات والتكيف معها والتعافي منها. ويقتضي هذا الرهان إصلاح الاختلالات الهيكلية من أجل استعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد ورفع النمو والاستثمار وتطوير مستوى الكفاءة الاقتصادية للبلاد وتعزيز تنافسية المؤسسات المنتجة في الداخل والخارج.

كما يتطلب تعزيز الصمود استكمال مسار الإصلاح المؤسسي من خلال تكريس مقومات النزاهة ومقاومة الفساد وتحسين أداء الهياكل العمومية باعتبار دورها في تقديم الخدمات الأساسية والإحاطة بالفئات الاجتماعية الضعيفة فضلاً عن تعصير التشريعات بما يوفّر المرونة والنجاعة في فضّ الإشكاليات المطروحة خاصة منها المرتبطة بالتعامل مع الأزمات.

ويشكل تمتين التماسك الاجتماعي صمّام أمان في تعزيز الصمود ومواجهة مختلف المخاطر والتهديدات. ويستند كسب هذا الرهان على ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والإنصاف وتعصير البرامج والآليات الاجتماعية وتحسين جاهزية الهياكل المعنية بالمرافقة والإحاطة.

4.3.1 تأمين ديمومة الموارد

يتمحور رهان ديمومة الموارد حول تأمين حق الأجيال القادمة في العيش الكريم عبر انتهاج سياسات تعتمد الاستغلال المسؤول للموارد الطبيعية والمنظومات ذات الصلة. ويهدف هذا التوجه إلى تحقيق توازن هيكلي بين متطلبات النمو الاقتصادي ومبادئ العدالة الاجتماعية وحماية الوسط البيئي. وفي هذا الإطار، يركز المخطط على توجيه الاستثمارات الكبرى نحو خيارات

استراتيجية بعيدة المدى، تقوم على التثمين الأمثل للثروات الوطنية وحسن إدارتها، بما يضمن استدامة المخزون الوطني من الموارد الحيوية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

ويستند هذا الرهان إلى التطورات البيئية والمجتمعية والاقتصادية غير الملائمة وما صاحبها من ضغوط متزايدة على المقدرات الطبيعية في سياق الضغوطات المناخية من جهة، والانسجام مع المبادئ الدستورية والتعهدات الوطنية على المستوى الإقليمي والدولي لحماية البيئة والحد من التلوث وتحقيق شمولية التنمية وتوازنها من جهة أخرى.

وقد أضحى اعتماد أنماط إنتاج واستهلاك رشيدة شرطاً أساسياً للمحافظة على الموارد الطبيعية ولتحقيق الأهداف الجوهرية لا سيما منها تكافؤ الفرص بين الفئات وتقليص التفاوت التنموي بين المناطق والجهات وتحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي. وتؤكد هذه الرهانات أهمية المقاربة الجديدة في تمتين أسس تنمية شاملة في تكامل وثيق مع تحديث النسيج الاقتصادي وترسيخ الربط الفعلي بين العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية والحفاظ على البيئة.

التوجهات التنموية وأهم الإصلاحات والمشاريع

تؤسس تونس لمرحلة جديدة تهدف إلى دفع مسار التنمية ومعالجة الإشكاليات الهيكلية التي أفرزها تشخيص الواقع التنموي من قبل المجالس المنتخبة، والتي اكدتها مخرجات تقييم أداء السياسات التنموية السابقة. ويؤسس المخطط لبناء نموذج تنموي يستجيب لتطلعات الشعب ويجسد الأهداف الاستراتيجية الوطنية، بما يضمن كسب رهانات التنمية الاجتماعية والمجالية الشاملة والعادلة، وتحديث النسيج الاقتصادي ليكون أكثر تنافسية وقدرة على الصمود في تناغم تام مع الخيارات والمبادئ الدستورية.

ويتضمن المخطط جملة من الإصلاحات وبرامج الاستثمار ذات الأولوية تستند إلى خمس توجهات تنموية تتعلق بتكريس تنمية اجتماعية عادلة وشاملة، وتحقيق تنمية مجالية متوازنة، وتعزيز النسيج الاقتصادي ودعم تنافسيته، وتحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة، إضافة إلى تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام.

1.2 ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة

يعدّ إرساء مقومات العدالة الاجتماعية من أبرز أولويات المرحلة بالنظر إلى أهمية بناء مجتمع متماسك وتكريس تكافؤ الفرص والحق في العيش الكريم لكل المواطنين. ومن هذا المنطلق، تضمن المخطط جملة من الإصلاحات والبرامج الداعمة للتنمية الاجتماعية والبشرية مع اعتماد أهداف محورية تتعلق بمزيد الارتقاء بالدخل الفردي وبلوغ مصاف الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع وتقليص نسبة الفقر إلى أقل من 15% وتحسين مؤشر التنمية البشرية ليبلغ مستوى البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا (مؤشر يفوق 0.8 نقطة).

ولتحقيق هذه الأهداف، سيتمّ التركيز على المحاور الاستراتيجية التالية:

❖ تدعيم رأس المال البشري

يمثل تدعيم رأس المال البشري الدعامية الأساسية لمقاومة الفقر والهشاشة وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. ويعدّ التعليم وكسب المهارات المعرفية والمهنية رافعة رئيسية لتحسين مستوى العيش والارتقاء الاجتماعي وتحسين نسق التنمية الاقتصادية وهو ما يتطلب مزيد الاستثمار في منظومات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين.

وفي هذا الإطار، تتجه الجهود إلى تحسين مردودية التعليم والحد من الفشل المدرسي وضمان مزيد تطوير منظومة التعليم العالي لا سيما جودة الشهادات ورفع عدد خريجي الاختصاصات التكنولوجية والعلمية ومزيد الإسهام في المجهود الوطني للبحث العلمي بما يستجيب لمتطلبات الاقتصاد التنافسي ورفع القدرة على الابتكار والتجديد إلى جانب الارتقاء بمنظومة التكوين المهني قصد رفع نجاعتها وفعاليتها في الاستجابة لحاجيات المتكوّنين والمؤسسات.

واعتبارا لأهمية الإصلاح الهيكلي للمنظومة التربوية، ينتظر تفعيل المجلس الأعلى للتربية والتعليم كهيئة دستورية بغرض إعداد إستراتيجية الإصلاح المعمق لمنظومة التربية والتعليم بما يؤدي إلى رفع جودة التعليم والتكوين والكفاءات المكتسبة في

علاقة بحاجيات سوق الشغل وبما يضمن تعديل هرم الكفاءات. وستشمل الإصلاحات بالخصوص تطوير مناهج ومضامين التعليم وإعادة هيكلة النظام التربوي ومسارات التوجيه نحو منظومة التكوين المهني والتقني ومراجعة الخارطة المدرسية وتطوير الخدمات المدرسية وتحسين بيئة التعلم وتطوير منظومة التكوين لفائدة الإطار التربوي.

وفي مجال التعليم العالي والبحث العلمي، ستركز الجهود على مواكبة الاختصاصات الجديدة المرتبطة بمهن المستقبل مع إعطاء أولوية للاختصاصات التكنولوجية والعلمية إضافة إلى ضمان جودة العرض التعليمي ومطابقته لمعايير الاعتماد الوطنية والدولية. ويهدف إعداد استراتيجيات وطنية جديدة للبحث والتجديد إلى تعزيز حوكمة المنظومة ونجاعتها بغرض إنتاج معرفة عالية الجودة تستجيب للحاجيات الوطنية مع مراجعة التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على الاستثمار في البحث والتطوير وتنظيم المجمعات والأقطاب التكنولوجية ومحاضن المؤسسات ودعم إشعاع المنظومة الجامعية وتسهيل استقطاب الكفاءات وتطوير الشراكات الدولية.

ويكتسي إصلاح منظومة التكوين أهمية كبرى باعتبار مساهمته في تحسين التشغيل والاستجابة لمتطلبات سوق الشغل حيث سيتم اعتماد تصور شامل لمنظومة متكاملة ومرنة تفضي إلى شهادة عليا للتكوين بما يضمن تنوع المسارات المهنية وإضفاء المرونة عليهما وتقريب فرص التكوين من مختلف الجهات وتمكين الشباب من اكتساب الكفاءة والمهارات المناسبة بما يضمن جودة التكوين للاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية ولديناميكية سوق الشغل.

وفي مجال الصحة، يُعدّ تكريس الحق في خدمات صحية عادلة وشاملة وذات جودة أحد الركائز الأساسية للتنمية البشرية ودعمه رئيسية لتعزيز العدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، ستتجه الإصلاحات والبرامج الصحية إلى مزيد دعم الخارطة الصحية وتكريس شمولية تغطيتها لمختلف المناطق والجهات من خلال تسريع إنجاز المشاريع الصحية المبرمجة، ولا سيما المستشفيات والأقسام والوحدات الصحية بعدد من الولايات، على غرار مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة ومستشفى الملك سلمان بالقيروان إلى جانب التقدم في إعداد مشروع مدينة الأغالبة الطبية. كما سيتم العمل على توسيع اعتماد الطب عن بعد وتطوير المستشفى الرقمي بما يعزز إمكانية النفاذ إلى الخدمات الطبية المتخصصة بمختلف الجهات.

وفي السياق ذاته، تشمل توجهات السياسة الصحية إعادة تنظيم خدمات الرعاية الصحية الأساسية في الخط الأول والرفع من نجاعة برامج الوقاية ودعم التحول الرقمي للمنظومة الصحية من خلال رقمنة الملفات الصحية وإرساء نظام معلومات صحي موحد يغطي مختلف مستويات الرعاية الصحية. كما سيتم تعزيز جاهزية المؤسسات الصحية عبر دعم مخزون الأدوية والتجهيزات الطبية الأساسية بما يساهم في تحسين استمرارية الخدمات الصحية وتعزيز العدالة المجالية.

وبالتوازي مع ذلك، يتطلب الارتقاء بنجاعة الخدمات الصحية وجودتها مواصلة الاستثمار في تكوين وتأهيل الكفاءات الطبية وشبه الطبية من خلال إحداث المدرسة الوطنية للصحة والعمل على تعزيز جاذبية القطاع الصحي العمومي بما يحد من هجرة الكفاءات. كما سيتم استكمال الإطار المؤسسي والقانوني المتعلق بالسلامة الصحية وجودة الأدوية والمنتجات الغذائية وتنظيم تصدير الخدمات الصحية. ويشمل هذا التوجه كذلك دعم برامج الوقاية والصحة العمومية وتعزيز خدمات الصحة النفسية ومقاومة الإدمان وتطوير الاستشفاء المنزلي والرعاية الصحية لكبار السن إلى جانب إرساء الوكالة الوطنية للصحة العمومية.

كما تمثل تنمية رأس المال البشري في مجال الاقتصاد الرقمي ركيزة أساسية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ومواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة. ويستوجب ذلك الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية المتقدمة لا سيما تلك المرتبطة بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والبرمجة والأمن السيبراني بهدف إعداد الكفاءات القادرة على تصميم وتطوير واستعمال الحلول الرقمية الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية إلى جانب ترسيخ ثقافة الابتكار وريادة الأعمال التكنولوجية وتعزيز الشراكة بين منظومات التعليم والتكوين والقطاع الخاص لضمان مواءمة الكفاءات مع التحولات المتسارعة في سوق الشغل.

❖ ضمان العمل اللائق وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي

يستند تكريس مقومات الدولة الاجتماعية إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بما يوفّر مقومات العيش الكريم من خلال توفير موارد رزق قارة والإحاطة الاجتماعية الشاملة والعادلة مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الاجتماعية الهشة.

وفي هذا الإطار، سيتمّ تعزيز الاندماج الاجتماعي ودعم الفئات الهشة من خلال تطوير آليات الاندماج الاقتصادي وتحسين نجاعتها وإرساء منظومة حماية اجتماعية متكاملة تضمن الحد الأدنى من الدخل وتيسير النفاذ إلى الرعاية الصحية الأساسية والخدمات الاجتماعية ومساعدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة والعاملات الفلاحيات عبر تطوير آليات البرامج الخصوصية لإدماجها في الدورة الاقتصادية والاستفادة من برامج التنمية البشرية والاجتماعية.

وبغرض المحافظة على منظومة الحماية الاجتماعية، سيتمّ العمل على تعزيز وتنويع موارد تمويل الصناديق وإعادة هيكلتها ومراجعة المنظومة بسائر مكوّناتها وإعداد إطار قانوني يمكّن من إرساء آليات رقابة واستخلاص ناجعة للمساهمات الاجتماعية علاوة عن اعتماد إطار قانوني ملائم يضمن الانخراط الطوعي للعاملين في القطاع غير المنظم ضمن أنظمة الضمان الاجتماعي بما يجسد ترابط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشموليّتها.

كما سيتمّ مراجعة مجلة الشغل ووضع إطار قانوني للعمل عن بعد والاستجابة لخصوصيات اقتصاد المنصّات الرقمية وتفعيل نظام التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية من أجل الحدّ من العمل غير المنظم والانتقال إلى العمل المنظم.

وبعدّ توفير العمل اللائق من مقومات الرفاه والتوازن الاجتماعي وتشمل التدابير بالخصوص مقاومة أشكال العمل الهش وغير المنظم مع تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل والرفع من قدرة النسيج الاقتصادي على خلق مواطن شغل جديدة. ويرتكز هذا التوجه على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وإعداد المخططات الجهوية ذات الصلة وتطوير منظومة المبادر الذاتي والآليات الداعمة لريادة الأعمال الفردية والجماعية وإحداث المشاريع الصغرى والمتوسطة وتطوير منظومة المرافقة وتوفير التكوين حسب الطلب والتأهيل في موطن العمل وإرساء آليات ذكية للرصد والاستشراف المهني وتحيين منظومات تصنيف المهن والكفاءات بغرض ملائمتها مع حاجيات السوق.

وفي نفس السياق ستسهم منظومة الشركات الأهلية في توفير فرصا إضافية لخلق مواطن الشغل والثروة ضمن مشاريع اقتصادية تقوم على استغلال الموارد والميزات التفاضلية لكل المناطق والجهات وعلى تكريس المسؤولية الاجتماعية. ويتمثّل الهدف في مضاعفة عدد المنتفعين بعمليات الإحاطة والمرافقة وأيضا عدد الشركات الأهلية المنتفعة بالتمويل.

❖ دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال

يعدّ دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال ركيزة أساسية للحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره باعتبار أن الأسرة تشكل الفضاء الأول للتنشئة النفسية والاجتماعية والقيمية للفرد. وفي هذا الإطار، ستتواصل الجهود لتنفيذ خطة وطنية لتعزيز التماسك الأسري في أفق سنة 2035 وإصدار التشريعات الكفيلة بحماية كبار السن وضمان كرامتهم وادماجهم الاجتماعي وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة بما يكفل حق جميع الأطفال في الرفاه دون تمييز مع ترسيخ القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية المعتدلة والحدّ من العنف المجتمعي والمحافظة على التماسك الأسري.

كما سيتمّ إحداث مؤسسة الموقّق الأسري ومراجعة منظومة المنح العائلية وسنّ إطار قانون خاص بالنفقة وجراية الطلاق إلى جانب دعم ريادة الأعمال النسائية وتمكين المرأة لا سيما في الوسط الريفي من فرص العمل اللائق وكسب الرزق عبر إحداث مشاريع بما يعزز مشاركتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

❖ تمكين الشباب

اعتباراً لأهمية تمكين الشباب، سيتمّ العمل على مواصلة تنفيذ عناصر الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035 وتعزيز قيم المواطنة والانتماء واعتماد برامج متنوعة لفائدتهم تشمل آليات إدماجهم اقتصادياً واجتماعياً وتشجيع أنماط العيش السليم من خلال توسيع فرص ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية والسياحية بما ينهّي قدراتهم ويعزّز اندماجهم المجتمعي وذلك إلى جانب تطوير الإطار القانوني المنظم للهيكل الرياضية وسنّ تشريعات خاصة بمكافحة العنف والشغب داخل المنشآت والتظاهرات الرياضية بما يوفّر بيئة آمنة ومحفّزة لمشاركتهم في الحياة العامة.

2.2 تحقيق تنمية مجالية متوازنة

يستوجب تحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم والجهات تحولا جذريا في المقاربة المعتمدة، تضطلع من خلاله الأقاليم بدور الرافعة الأساسية لحركية تنموية دامجة وشاملة. وترجم برامج ومشاريع المخطط الأولويات والأهداف المنبثقة عن المجالس المنتخبة، مع تثمين الميزات الخصوصية المحلية والجهوية في إطار تكريس وحدة الدولة وتماسكها الوطني. وينبني هذا التمشي الاستراتيجي على التوظيف الأمثل للقدرات الذاتية المتاحة لضمان الاستجابة للإنتظارات المواطنين بالسرعة والنجاعة المطلوبتين.

ويتمثّل الهدف في رفع المعدل الوطني لمؤشر التنمية الجهوية إلى 0.6 نقطة مع موقّي فترة المخطط بالتوازي مع تقليص الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى للمؤشر بـ 0.1 نقطة بين الولايات. ومن شأن بلوغ هذا الهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجهات وتدعيم جاذبية مختلف الفضاءات الترابية وتحقيق الترابط والتكامل بينها بما يدعم الإدماج والاستقرار والتنمية فضلا عن تطوير صلاحيات وقدرات الهيكل العمومية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي.

ولتحقيق هذه الأهداف سيتمّ تركيز التدخلات وفق المحاور الاستراتيجية التالية:

❖ مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي

يرتكز هذا التوجّه على تعزيز نجاعة الإدارة الجهوية والمحلية ودعم إمكاناتها البشرية والتقنية والمالية مع إرساء إدارة رقمية تفاعلية لتعزيز التنسيق بين المستويات المركزية والجهوية والمحلية. كما يشمل هذا التوجه توفير إطار مؤسساتي أكثر نجاعة من خلال دور الجماعات المحلية والجهات والأقاليم في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة فضلا عن تطوير برامج ومشاريع التنمية لتحسين ظروف العيش ودعم البنية الأساسية والمرافق العمومية بغرض استقطاب الكفاءات والخبرات وتحفيزها على الاسهام الفعلي في الشأن التنموي خاصة بالمناطق الداخلية.

❖ مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري

يتمثل هذا التوجّه في الاستجابة الفعلية للأولويات التي رسمتها المجالس المحلية والجهوية والإقليمية والمتمثلة في تحسين وتطوير ظروف العيش وتأمين تكافؤ الفرص من خلال تعزيز الإدماج الاجتماعي والرفع من جودة الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية والسكن والنقل والبنية التحتية وتمكين مختلف الفئات بما فيهم أصيلي الجهات من التونسيين بالخارج من المشاركة الفعلية في جهود التنمية والاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. كما يهدف هذا التوجه إلى إيلاء عناية خاصة بتطوير رأس المال البشري عبر التعليم والتكوين بما يعزّز اكتساب المهارات التقنية والمعرفية ويرفع من قدرات الجهات والأقاليم على استقطاب الاستثمار ودفع حركية التنمية عموما.

❖ مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية

يكرّس هذا التوجّه العمل على مجابهة التحديات البيئية والمناخية التي تواجهها الأقاليم والجهات ويستدعي ذلك توجيه السياسات والبرامج التنموية للدولة نحو حماية الموارد الطبيعية واثمينها بما يساهم في المحافظة على التنوع البيولوجي وفي دعم ديمومة منظومات الإنتاج المحلية. كما تشمل التدخلات إحكام استغلال المقاطع والموارد المنجمية وفق الضوابط البيئية وتعزيز القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث الطبيعية ومقاومة مختلف أشكال التلوث وإحكام التصرف في النفايات ومعالجة انجراف التربة ومقاومة التصحر لضمان بيئة سليمة بكل المناطق والجهات.

❖ مجالات ترابية دافعة للحركية الاقتصادية

يمثل إرساء ديناميكية جديدة للاقتصاد المحلي والجهوي والإقليمي أحد أبرز رهانات المرحلة القادمة في ظل ضعف الحركية الاقتصادية ومحدودية مساهمة عديد الجهات في خلق الثروة وفرص العمل. ويهدف هذا التوجه إلى تجاوز المقاربات القطاعية والانتقال نحو مقاربة تنموية ترابية غرضها تثمين الموارد المحلية والميزات التفاضلية للجهات والأقاليم بما يدعم قدرتها على جذب الاستثمار وتحقيق التكامل فيما بينها. كما يرتبط دفع الحركية الاقتصادية بالجهات والمناطق الداخلية بتحسين أداء هياكل الإحاطة بالاستثمار والارتقاء بمقومات مناخ الأعمال ودعم ريادة الأعمال من أجل إحداث المشاريع الجديدة.

وفي هذا الشأن، يضطلع الاستثمار العمومي بدور فعال من خلال تطوير البنية التحتية خاصة شبكات الطرقات التي تؤمن الربط بين المناطق الحضرية والريفية إلى جانب إحداث فضاءات مهيأة لاحتضان الأنشطة الصناعية والخدماتية وتوفير خدمات النقل والطاقة والمياه والتطهير والاتصالات وتحسين أداء الإدارات المحلية والجهوية. في ذات الوقت تهدف البرامج

والإصلاحات المعتمدة بالمخطط إلى توفير السكن اللائق وخدمات التربية والتكوين والصحة والثقافة والترفيه والرياضة وغيرها من المرافق الحياتية بما يساهم في استقرار الكفاءات في الجهات الداخلية.

❖ مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها

يتمثل هذا التوجه في تكريس دور الأقاليم كفضاءات اقتصادية مندمجة ومتضامنة وتتوفر على إمكانيات هامة لخلق مشاريع ذات جدوى ومردودية. ولتحقيق هذا التوجه تضمن المخطط برامج ومشاريع متكاملة تنبني بالأساس على تطوير بنية أساسية تضمن الترابط بين الجهات والأقاليم وتعزيز الآليات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتكامل المجالي.

وسيمكن الإطار القانوني المنظم للجماعات المحلية وخاصة إصدار القانون الأساسي للمجالس البلدية من توضيح صلاحياتها إلى جانب دعم القدرات المالية والفنية والإدارية للبلديات بما يؤدي إلى تقديم خدمات ذات جودة للمتساكنين ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية. كما تُعدّ الرقمنة رافعة أساسية لتحسين جودة الخدمات العمومية وتمكين البلديات من إنجاز مشاريعها بأكثر نجاعة.

وفي السياق ذاته، تبرز أهمية مراجعة الإطار القانوني والترتيبي للإدارة اللامركزية بما يكرس تفويضا فعليا للصلاحيات إلى المستويات المحلية والجهوية في إطار رؤية منسجمة تستند إلى التنسيق الوثيق مع الوزارات والهيكل المعنية بما يضمن حسن تنفيذ سياسات التنمية وتقريب الخدمات من المواطن. كما تستوجب تجسيم الأهداف التنموية مراجعة شمولات هياكل التنمية الجهوية وتطوير قدراتها المؤسسية بما يتلاءم مع التقسيم الترابي الجديد المبني على الأقاليم وينسجم مع التوجهات الاستراتيجية الرامية إلى دفع التنمية المجالية وتعزيز التكامل بين مختلف المتدخلين وتحسين نجاعة التخطيط والتنفيذ على المستوى المجالي.

3.2. تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

ترتكز توجهات المرحلة القادمة على اعتماد نموذج اقتصادي جديد يقوم على دعم النسيج الاقتصادي الحالي وتأهيله لمواكبة التحولات الكبرى وذلك من خلال الاستثمار في المعرفة والتطوير التكنولوجي واستقطاب الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ودعم التجديد الصناعي بما من شأنه الرفع من الإنتاجية وتحسين التنافسية وخلق مواطن الشغل إلى جانب دعم قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتنمية الصادرات التونسية.

ويتمثل الهدف المرسوم لمخطط التنمية في تسريع نسق النمو الاقتصادي ليبلغ معدل نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة يناهز 4.2% خلال الفترة 2026-2030. وسيمكن هذا الهدف من تقليص معدلات البطالة وهو ما يتطلب استعادة ديناميكية الاستثمار المنتج واسترجاع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني عبر تدعيم الاندماج الخارجي في الفضاءين الإقليمي والعالمي وتنويع الشراكات.

❖ إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة

تُعد إعادة تأهيل القطاعات التقليدية والمتضررة من الأزمات والصدمات المتتالية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة من أولويات المرحلة القادمة لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها عدة قطاعات وفي مقدمتها المناجم والطاقة وبعض الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير إلى جانب محدودية قدرة عديد المؤسسات الاقتصادية على الصمود أمام الصدمات وهو ما يفرض تكثيف الجهود عبر برامج دعم ومرافقة وإعادة تأهيل خصوصية للمحافظة على النسيج الاقتصادي ومواطن الشغل.

وتمثل السياسات الاقتصادية القطاعية رافعة محورية لإعادة تأهيل النسيج الاقتصادي وتحقيق التحول الهيكلي المنشود وذلك عبر التركيز على تنويع القاعدة الإنتاجية والرفع من القيمة المضافة. ويرتكز هذا التوجه على تطوير سلاسل الإنتاج واثمين الموارد المحلية وتعزيز التكامل بين القطاعات مع إيلاء أهمية خاصة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة باعتبارها محركا رئيسيا للنمو. ويتطلب ذلك إصلاحات منظومة تشجيع الاستثمار والإحاطة بالباعثين بغرض تقليص الفوارق الجهوية عبر توجيه الاستثمارات بما يدعم التنمية المتوازنة والشاملة.

وفي ذات السياق، تهدف سياسات التنمية القطاعية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتحديث البنية التحتية والخدمات اللوجستية والارتقاء بجودة المنتجات والخدمات وضمان احترام المعايير الدولية بما يعزز فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية ويدعم تنافسية الصادرات في سياق عالمي يتسم بتزايد المنافسة.

وانطلاقا من أهمية ضمان ديمومة المؤسسة الاقتصادية ومساندة القطاعات المنتجة في سياق يتسم بتواتر الصدمات، تبرز ضرورة تسريع وتيرة إعادة التأهيل والتطوير وتعزيز التحول الرقمي ودعم الابتكار والتجديد باعتبارها رافعات أساسية لترسيخ اقتصاد أكثر تنافسية. كما تكتسي مواصلة تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار أهمية بالغة إلى جانب دعم القطاعات الواعدة ذات القدرة التشغيلية العالية بما يساهم في تقوية النسيج الاقتصادي وتحفيز خلق مواطن الشغل.

ففي مجال إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة، تتمثل أهم الإصلاحات المتعلقة بقطاع الصناعات المعملية في تنفيذ برنامج التأهيل التكنولوجي والكربوني للمؤسسات الصناعية وتحسين البنية الأساسية الصناعية ومراجعة منظومة الأقطاب التكنولوجية والمركبات الصناعية وتأهيل المراكز الفنية اعتبارا لدورها المحوري في النهوض بالنسيج الصناعي وتعزيز تنافسيته.

وستتركز الإصلاحات على تمكين المؤسسات الصناعية من التحول الرقمي ومن التكنولوجيات الصناعية المتطورة لرفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين تنافسيته وذلك من خلال إحداث مركز لدعم التحول الرقمي للمؤسسات الصناعية وتطوير الصناعة الذكية عبر إعداد خطة لتفعيل المدينة الذكية للسيارات وتطوير المناطق الصناعية المندمجة. كما ستركز الإصلاحات على دعم الصناعة المحلية للأدوية لتعزيز الاكتفاء الذاتي الدوائي، فضلا عن تعزيز قدرات تصدير الدواء التونسي نحو الوجهات الإفريقية.

وبالتوازي، تستند السياسة الوطنية في مجال إنشاء المناطق الصناعية إلى تحديد رصيد استراتيجي من المدخرات العقارية الصناعية وإعداد خارطة وطنية شاملة تغطي مختلف الجهات تُعتمد كمرجع لبرمجة المناطق الصناعية على المدى البعيد إلى جانب إرساء منظومة متابعة وتقييم وتطوير الإطار القانوني المتعلق بتهيئة وصيانة المناطق الصناعية.

وفي قطاع النقل واللوجستية، تتمثل أهم التدخلات في مواصلة دعم منظومة النقل العمومي الجماعي عبر تطوير وتجديد أسطول النقل بالحافلات إلى جانب تعزيز النقل الحديدي للأشخاص والبضائع بغرض ربط المناطق الداخلية والمناطق ذات الكثافة السكانية بالشبكة الحديدية مع مزيد تحسين جودة الخدمات وضمان السلامة الشاملة بالإضافة إلى تعزيز موارد الصندوق الوطني للتنقلات الحضرية وإعداد أمثلة مديرية للتنقلات الحضرية.

وستتمحور الإصلاحات حول تحيين الإطار القانوني المنظم للنقل البحري والموانئ التجارية ومجلة الطرقات خاصة في اتجاه تنظيرها مع المعايير الدولية ومتطلبات النهوض بنشاط النقل الدولي وتسهيل المبادلات التجارية الدولية باعتماد إطار قانوني متكامل للمنظومة اللوجستية وتشجيع الاستثمار فيها إلى جانب توظيف التكنولوجيات الحديثة في النقل الذكي وتحقيق الكفاءة الطاقية لقطاع النقل بما يعزز نجاعة المنظومة ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشمل أبرز المشاريع الهيكلية الداعمة لهذا التوجه مشروع ميناء المياه العميقة بالنيضة الذي يهدف إلى ربط تونس بمحاور النقل البحري الدولي لمواكبة نسق تطور مبادلاتها الخارجية واستقطاب جزء من حركة الحاويات بالبحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال تطوير منصة لوجستية متكاملة ذات إشعاع إقليمي وإرساء منظومة ميناء ذكي وتحقيق التكامل مع البنية التحتية الوطنية والإقليمية، إضافة إلى تنفيذ مشروع بناء الرصيفين عدد 8 وعدد 9 بميناء رادس لتأهيلهما لاستقبال بواخر أكبر حجما وتسريع عمليات الشحن والتفريغ بما يستجيب لحاجيات التحكم في الكلفة واختزال آجال النقل.

وستسهم توسعة مطار تونس قرطاج الدولي وأشغال الصيانة بباقي المطارات في توفير تغطية أفضل للحاجيات المترتبة عن تطور عدد المسافرين فضلا عن تحسين جودة الخدمات المسداة بعنوان الشحن الجوي.

كما تتضمن محطة المشاريع في قطاع النقل إنجاز مشروع المترو الخفيف بصفاقس واقتناء وتأهيل المعدات وخطوط السكة الحديدية على غرار تونس-بنزرت وانطلاق الدراسات المتعلقة بإنجاز مشاريع القطار عالي الأداء ومدّ السكة الحديدية من قابس نحو مدنين وتطاوين وميناء جرجيس.

أما فيما يتعلق بالقطاع السياحي، فتمثل أهم الإصلاحات المبرمجة في تنويع المنتج السياحي وتطوير السياحة البديلة بغرض استهداف أسواق جديد وذلك الى جانب معالجة المديونية السياحية وإعادة تشغيل جانب من الوحدات المغلقة فضلا عن تحديث الإطار القانوني والترتيبي للموانئ البحرية الترفيهية وإحكام توظيفها لمساندة النشاط السياحي.

وفي مجال الصناعات التقليدية، تتمثل أهم البرامج في تحديث الإطار القانوني ومراجعة القانون عدد 15 لسنة 2005 والنصوص الترتيبية ذات العلاقة للتسريع في نسق الاستثمار واعتماد التعريف القانوني للمؤسسة الحرفية إلى جانب تشجيع التجديد والابتكار والاستثمار في أنشطة الصناعات التقليدية.

وتتمثل أهم الإصلاحات والمشاريع في مجال التجارة خاصة في تطوير الإطار المؤسسي والقانوني للتجارة من خلال تنقيح الإطار القانوني المنظم للمنافسة والأسعار وطرق البيع والإشهار التجاري وإصدار قانون السلامة الصناعية وإعداد النصوص التطبيقية لمرسوم مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري إضافة إلى تنظيم تجارة التوزيع والمعارض والتظاهرات

التجارية وإعداد استراتيجية وطنية للنهوض بالتجارة الإلكترونية. هذا إلى جانب إرساء منصة أسواق الإنتاج بالوسط الرامية إلى تطوير منظومات الإنتاج والتجميع والتحويل والتكيف والتسويق للمنتجات الفلاحية.

وفيما يتعلق بتنمية الصادرات، تتضمن الإصلاحات تنوع العرض التصديري ورفع قيمته من خلال تثمين المزايا التفاضلية وتوظيف الطاقات الكامنة للقطاعات التقليدية والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية ودعم المؤسسات المصدرة في مواكبتها للمعايير الدولية للجودة وتطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجية والتشجيع على اقتحام الأسواق الجديدة والواعدة وتحسين التموقع في الأسواق التقليدية إلى جانب رقمنة الإجراءات المرتبطة بالمبادلات الخارجية.

وفي إطار حماية الصناعة الوطنية من الممارسات المخلة بقواعد المنافسة، تتجه الجهود نحو تفعيل آليات الدفاع التجاري القانونية وإرساء نظام إنذار مبكر لمتابعة تطور واردات المنتجات المحلية وتطوير نظام معلوماتي لمعالجة طلبات الدفاع التجاري بكفاءة وفعالية.

وفي مجال البنية الأساسية، تتمثل أهم الإصلاحات في مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير ونصوصها التطبيقية وملاءمتها مع متغيرات المجال الترابي خاصة فيما يتعلق بإحداث أصناف جديدة من الأمثلة التوجيهية للتهيئة على غرار الأمثلة التوجيهية لتهيئة الأقاليم والولايات والأمثلة التوجيهية للأقطاب العمرانية إلى جانب تبسيط الإجراءات وتقليص الأجل في مختلف وثائق التخطيط والتصرف العمراني (أمثلة التهيئة العمرانية، التقسيمات، رخص البناء) وتعزيز آليات الرصد والمتابعة والتنفيذ بما يضمن التناسق بين أمثلة التهيئة والمخططات التنموية.

وفي سياق متصل، يتضمن مخطط التنمية 2026-2030 وإلى جانب تنفيذ المشاريع المتواصلة المهيكلية لا سيما الطريق السيارة تونس-جلمة والرواق الاقتصادي الرابط بين ولايات صفاقس-القيروان-سيدي بوزيد-القصرين وتهيئة مداخل العاصمة وبعض المدن وإنجاز الطرقات الحزامية لتخفيف الضغط المروري وكذلك توسعة شبكة الطرقات الوطنية والجهوية، برمجة عديد المشاريع الجديدة ذات الأهمية الاستراتيجية على غرار الطريق السيارة بوسالم-الحدود الجزائرية الذي يربط جزؤه الأول بين بوسالم وفرنانة على طول 40 كلم وجزؤه الثاني فرنانة بالحدود الجزائرية على طول 35 كلم. كما يشمل المخطط برمجة الطريق السيارة تونس-الكاف على امتداد نحو 115 كلم موزعة على ستة أقساط مع تهيئة وصلة مدينة سليانة بطول يقارب 31 كلم بما يساهم في تعزيز الربط بين الجهات الداخلية وتحسين تدفق الأشخاص والحركة التجارية.

ويهدف خلق فضاءات حضرية متطورة تواكب التوسع العمراني وإقامة مشاريع اقتصادية وسياحية وخدماتية متنوعة بما يعزز التنمية ويحفز الاستثمار، يتم العمل على الشروع في تنفيذ المشاريع الكبرى على غرار تهيئة أقساط جديدة بمشروع البحيرة بتونس العاصمة ومشروع تهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس بمنطقة تبرورة ومشروع تهيئة وتثمين سبخة بن غياضة ومشروع تهيئة سبخة السيجومي إلى جانب مشاريع التهيئة السكانية ومشاريع حماية الشواطئ بعديد الجهات.

❖ الاقتصاد الرقمي والنهوض بالقطاعات الواعدة

أدت التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال الاقتصاد الرقمي إلى تأثيرات عميقة ومتسارعة في أداء مختلف اقتصاديات العالم تتجلى أولاً من خلال تطور جذري لعدد الأنشطة الاقتصادية بعلاقة مع تحديث أساليب العمل ونظم الإنتاج وتقديم

الخدمات ونماذج الأعمال بظهور اقتصاد المنصات والعمل عن بُعد وتعزيز تكامل الخدمات الرقمية فيما بينها. وثانيًا على مستوى الخدمات العمومية حيث أسهم التحول الرقمي في تعزيز قدرة الإدارات على تقديم خدمات رقمية ذات جودة وأكثر نجاعة وشفافية ويسرًا لفائدة المواطنين والمؤسسات. وثالثًا، على مستوى التنظيم المجتمعي بحكم تأثير طرق التواصل الاجتماعي وسبل النفاذ إلى المعلومات والخدمات واستعمالها بما يعيد تشكيل العلاقات بين الأفراد وتأثر سلوكياتها بالواقع الرقمي الجديد.

وقد أضحت الاقتصاد الرقمي عنصرا هاما في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية والرفع من نسق التنمية الاقتصادية باعتباره من الركائز الأساسية لبناء اقتصاد تنافسي وذو قيمة مضافة عالية. ومن ثم، فإن أي تأخر في الانخراط في مسار التكنولوجيات الحديثة من شأنه أن يضعف قدرة الاقتصاد التونسي على مواجهة التحولات ويحدّ من الاندماج في سلاسل القيمة الرقمية العالمية ويقلّص من فرص استقطاب استثمارات جديدة ذات مردودية عالية.

وعلى هذا الأساس، ستشهد الفترة 2026-2030 مزيد دعم وتطوير الاقتصاد الرقمي بما من شأنه أن يجعله أحد أبرز روافع النمو ومصادر خلق الثروة وخلق فرص تشغيل مستدامة وذلك بفضل ما توفره من دفع كبير لعدد الأنشطة والخدمات كالطب عن بعد والتعليم الافتراضي ومجالات المعلوماتية وتقنيات الصناعة الحديثة والفلاحة التكنولوجية والطاقات المتجددة،... وتستند هذه الأهداف إلى المجهود الاستثماري والإصلاحي الوطني لاسيما تعزيز منظومة الشركات الناشئة والمؤسسات المجددة استنادا إلى ما تزخر به تونس من رأس مال بشري كفاء ومؤهلات علمية وتكنولوجية، فضلا عن التطور السريع للبنية التحتية للاتصالات.

وفي هذا الإطار، سيتمّ العمل على تحسين الإطار التشريعي الداعم للابتكار والتجديد وريادة الأعمال خاصة لدى الشباب وتيسير النفاذ إلى التمويل وتعزيز الربط بين البحث العلمي ومحيط الأعمال، إضافة إلى دعم الابتكار في مجالات المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية والخدمات ذات القيمة المضافة. كما سيتمّ إيلاء عناية خاصة بتشجيع وتطوير أنماط العمل الجديدة، في مجالات متصلة بالعمل عبر المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية والعمل المستقل.

ومن ناحية أخرى، ينتظر أن تشهد الفترة القادمة الانطلاق في تنفيذ استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي تتزامن مع فترة المخطط كإطار استراتيجي طموح ومتكامل يهدف إلى توظيف الفرص النوعية التي تتيحها هذه التكنولوجيا، وتحويلها إلى رافعة فعلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والشاملة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى ضرورة ضمان مكانة مرموقة لتونس في المشهد الرقمي العالمي والحفاظ على السيادة الرقمية مع ضمان الاستخدام المسؤول والأخلاقي للذكاء الاصطناعي واعتماد إطار حوكمة متكاملة يحترم كرامة الإنسان وخصوصيته وحقوقه الأساسية.

وفي نفس السياق ستسهم برامج ومشاريع التحوّل الرقمي في تعميم الخدمات عن بعد لفائدة المواطن والمؤسسة إلى جانب إجراء مراجعة شاملة للإجراءات الإدارية من خلال تكريس مبدأ عدم المطالبة بالمعلومات والوثائق التي يمكن الحصول عليها من خلال آليات الترابط البيئي مع تأهيل نظم المعلومات الكبرى وتطوير كفاءات الأعوان العموميين لمواكبة هذه التحوّلات. أمّا على مستوى النسيج الاقتصادي، فسيشمل التحوّل الرقمي دعم رقمنة المؤسسات العمومية والخاصة في مختلف القطاعات

الصناعية والخدماتية، بما يساهم في تحسين الإنتاجية وجودة الخدمات وتعزيز القدرة التنافسية، فضلا عن تمكين هذه المؤسسات من الاندماج في الاقتصاد الرقمي واستغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة.

وبالتوازي، يعدّ النهوض بالقطاعات الواعدة والمجددة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والقيمة المضافة العالية خيارا استراتيجيا للتحويل الاقتصادي وكسب رهان اقتصاد المعرفة وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ولمواكبة التحولات العالمية في مجال الاستثمار، يتعين دعم القدرات الإنتاجية الوطنية لا سيما في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية وصناعة المكونات التي تمكن من التموقع في سلاسل قيمة السيارات الكهربائية ومكونات الطائرات إضافة إلى الفلاحة والصناعات الغذائية ومنظومة الصناعات الدوائية والصيدلية التي توفر قاعدة ملائمة للتوسع في الصناعات البيوتكنولوجية على غرار صناعة التلاليح فضلا عن التكنولوجيات الحديثة للاتصال والرقمنة والخدمات الموجهة إلى المؤسسة وغيرها.

❖ النهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

يُعدّ النهوض بالاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من الأدوار الأساسية لهيكل الدولة حيث تقتضي الأهداف الاستراتيجية للتنمية توفير بيئة ملائمة وإرساء إطار محفّز للتجديد بما يشجع المبادرة الفردية والجماعية ويوجه الاستثمار نحو أنشطة ذات قيمة مضافة عالية. وتحرص الدولة على توفير الإحاطة بالمستثمرين والتسويق للوجهة التونسية وتوجيه منظومة الحوافز نحو الأولويات الوطنية لا سيما النهوض بالاستثمار في الأنشطة الواعدة وتشجيع الانتصاب بمناطق التنمية الجهوية بما يساهم في إرساء ديناميكية اقتصادية قادرة على رفع الإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة وتدعيم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

وتتمثل أهم الإصلاحات في المراجعة الجذرية لقانون الاستثمار وتحسين أداء هيكل الإحاطة بالاستثمار في اتجاه دمجها إلى جانب إحكام تصويب منظومة التشجيعات لضمان استجابتها للأولويات الوطنية لا سيما استقطاب الاستثمار نحو المناطق الأقل تنمية والنهوض بالأنشطة الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والقدرة التصديرية والمساهمة في تأمين الأمن الغذائي والطاقي والانتقال الرقمي للاقتصاد الوطني.

كما تشمل الإصلاحات ذات الأولوية تقليص آجال التكوين القانوني للمؤسسات إلى 24 ساعة كحدّ أقصى وفق المعايير الدولية المعتمدة. وكذلك إرساء وتفعيل البوابة الوطنية للمستثمر كمنصة رقمية موحّدة تضمن الترابط البيني مع المنصات العمومية ذات الصلة ورقمنة مسار الحصول على التراخيص الإدارية وتراخيص تعايطي الأنشطة الاقتصادية إلى جانب تيسير النفاذ إلى العقار وتوفير رصيد عقاري موجه للاستثمار ورقمنة الخدمات العقارية وربطها بمنظومات الاستثمار والتهيئة العمرانية إلى جانب تطوير بوابة رقمية موحّدة تتضمن جميع المعطيات المتعلقة بالأراضي والمحلات المخصّصة للاستثمار.

وبالتوازي، سيتمّ العمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي ستتيح تدعيم دورها المحوري في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته حيث ينتظر تحديث الإطارين القانوني والمؤسساتي وتيسير النفاذ إلى التمويل وضمان النفاذ إلى الأسواق والتدويل وتحفيز التجديد والتحول الرقمي إلى جانب تسريع التحول البيئي.

ويهدف مزيد دفع حركية التنمية بالجهات الداخلية، ستتكتشف الجهود الرامية إلى تعزيز الإحاطة بالشركات الأهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالنظر إلى دورها المهم في إدماج فئات وقطاعات واسعة في الدورة الاقتصادية وتحسين توظيف الموارد المتاحة وتعزيز تكامل واندماج الأنشطة الاقتصادية بما يدعم التنمية الشاملة وفق مقاربات أكثر عدالة.

4.2 تحقيق الأمن الطاقى والمائى والغذائى والحفاظ على بيئة سليمة

أضحى الانتقال الأخضر خياراً لا محيد عنه ليس فقط لمجابهة الآثار السلبية للتحويلات المناخية والضغط المتزايدة على الموارد الطبيعية، بل أيضاً لما يتيح من فرص واعدة لدفع التنمية الاقتصادية وخلق مواطن الشغل وتحسين جودة الحياة. كما يندرج هذا التوجه في إطار الإيفاء بالتزامات تونس الدولية ومواجهة التحديات المطروحة على مستوى تنافسية المؤسسات الوطنية في علاقة بتطبيق المعايير الكربونية الجديدة من قبل دول الاتحاد الأوروبي.

ويتمثل الهدف المرسوم بالمخطط في تسريع نسق الانتقال الطاقى والبيئى من خلال رفع حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقى إلى 35% في أفق 2030 وتحسين الكفاءة الطاقية بتقليص الاستهلاك الوطنى من الطاقة الأولية بنسبة 30% وتعزيز التوازن في الميزان الطاقى فضلاً عن أثر تقليص انبعاثات الكربون والحد من التلوث في المحافظة على بيئة سليمة.

ولتجسيد التوجه الرامى إلى تحقيق الأمن الطاقى والمائى والغذائى والحفاظ على بيئة سليمة، سيتم التركيز على المحاور الاستراتيجية التالية:

❖ تحقيق الأمن الغذائى والمائى

يستوجب هذا التوجه اعتماد مقاربة متكاملة للتصرف في الموارد المائية تستند إلى تحسين كفاءة توزيعها وتدعيم أعمال صيانة الشبكات وتجديدها والمتابعة الذكية للحد من الفاقد المائى إلى جانب تعزيز النجاعة المائية وترشيد الاستهلاك في كل القطاعات وخاصة الفلاحة والصناعة.

وسيتم في هذا الإطار العمل على تنويع مصادر التزويد من خلال تعبئة الموارد المائية غير التقليدية لا سيما عبر استغلال محطات تحلية مياه البحر وتحسين نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة بما يساهم في دعم المنظومات المائية والتوازنات البيئية وتعزيز القدرة على التكيف مع ندرة المياه. كما يعتبر الاستمطار الاصطناعى من الحلول التكميلية الممكنة لتعزيز الموارد المائية السطحية عبر تحسين معدلات تغذية السدود والموائد المائية خاصة بالأحواض التي تشهد تذبذباً كبيراً في كميات التساقطات.

كما سيتم إيلاء أهمية خاصة لتدعيم منظومة الربط والتحويل بين السدود والخزانات المائية بما يعزز مرونة الشبكة المائية الوطنية ويحسن التوازن بين الأحواض المائية ويحد من ضياع الموارد خلال فترات الأمطار الغزيرة ويضمن تأمين التزويد المنتظم بالمياه الصالحة للشرب ومياه الري لا سيما بالمناطق التي تعرف إجهاداً مائياً مرتفعاً وتحسين القدرة على مجابهة فترات الجفاف.

واعتباراً لأهمية ضمان حسن استغلال واستدامة الموارد المائية، ستتكتشف الجهود على المدى القصير لتعزيز حوكمة التصرف فيها وتحسين نجاعتها لا سيما من خلال مراجعة مجلة المياه مع إعطاء الأولوية لمياه الشرب وترسيخ مبادئ حسن التصرف والتوظيف الرشيد للموارد المائية.

وتشمل المشاريع الجديدة المبرمجة لفترة المخطط لتعزيز الأمن المائي توسعة محطات تحلية مياه البحر وتحلية المياه الجوفية المالحة بكل من جزيرة قرقنة وبن قردان إضافة إلى توسيع شبكة محطات التطهير وتحسين جودة المياه المعالجة قصد إعادة استعمالها. وتتضمن محفظة المشاريع كذلك إنجاز مشروع تحلية المياه الجوفية المالحة واستعمالها في الري التكميلي لغابات الزياتين وتعصير المنطقة السقوية العمومية بوهرتمة 2 من ولاية جندوبة ومشروع تحسين مردودية شبكات توزيع المياه والحد من الفاقد المائي بكل من صفاقس وتونس العاصمة إلى جانب تنفيذ مشاريع السدود والخزانات المتواصلة وإنجاز سدود جديدة بكل من بولعابة بولاية القصرين وسليانة ومشروع تحويل المياه من محطة بجاوة إلى سد نهانة والرفع من طاقة التدفق لمنظومة التحويل سجنان - بجاوة وتزويد مدينة الكاف من مياه سد سراط وتحويل المياه من سد بربرة إلى ولايتي الكاف وسليانة لتوفير الموارد لمشاريع الماء الصالح للشرب وضمان الموازنة المائية بالولاية. كما يتضمن البرنامج مشروع اقتناء وتركيب محطات طاقة كهروضوئية بالمناطق المحاذية للسدود في إطار دعم الانتقال الطاقى للمنشآت المائية.

ولتحقيق الأمن الغذائي، سيتم العمل على تنفيذ مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى ضمان استدامة الإنتاج والنهوض بالمنظومات الفلاحية وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال دعم المنتجين والمستثمرين في القطاع عبر توفير المرافقة الفنية وتيسير النفاذ إلى التمويل وتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين المردودية والإنتاجية وجودة المنتجات الزراعية باعتماد التقنيات الزراعية الحديثة وتطوير وإصلاح البنية التحتية للقطاع الفلاحي ورفع طاقات الخزن والتحويل ومزيد تطوير أداء القطاع السقوي إضافة إلى تثمين المنتجات الفلاحية البيولوجية ذات القدرة التصديرية العالية.

كما سيتم تنفيذ برامج خصوصية للحد من تأثير التقلبات المناخية على منظومات الإنتاج الفلاحي وخاصة الزراعات الكبرى والنهوض بقطاع الحبوب المروية والرفع من نسبة استعمال البذور الممتازة من 20% حاليا إلى 30% إضافة إلى التوسع في مساحات الزراعات العلفية المروية باستخدام المياه المعالجة بما يساهم في تعزيز الأمن العلفي وترشيد استعمال الموارد المائية. كما يشمل المسار تحسين إنتاجية غابات الزيتون عبر اعتماد أصناف عالية المردودية وأكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية إلى جانب ترشيد استغلال الموارد المائية وتوظيف التكنولوجيات الذكية.

وبالتوازي، سيتم إيلاء عناية خاصة بتعزيز آليات الحماية من الجوائح لا سيما فيما يتعلق بالتكيف مع التغيرات المناخية وحماية الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه، بما يضمن استمرارية دورة الإنتاج.

وستتواصل الجهود لإرساء إطار مؤسساتي مندمج يعتمد مقاربة الترابط بين المياه والطاقة بهدف تحسين التخطيط المشترك وتعزيز كفاءة الاستهلاك والتقليص من البصمة الطاقية للمنظومات المائية إلى جانب مزيد حوكمة المناطق السقوية والقطاع الفلاحي بصفة عامة.

❖ تعزيز الاستقلالية الطاقية

سيرتكز العمل خلال الفترة القادمة على تسريع تنفيذ محاور استراتيجية قطاع الطاقة في أفق سنة 2035 لتحقيق الانتقال الطاقى. ويتجلى هذا التوجه بالخصوص من خلال إنجاز عدد من المشاريع الكبرى على غرار محطة إنتاج الكهرباء من الطاقة

الشمسية بالفيروان التي دخلت حيز الاستغلال وكذلك مشاريع تقوية شبكة الربط بالكهرباء إلى جانب تحفيز الاستثمار الخاص في مجالي النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة وتبسيط إجراءات التراخيص بما يساهم في تقليص التبعة للمحروقات المستوردة. وستكثف الجهود لتنفيذ جملة من الإصلاحات في قطاع الطاقة لتعزيز الاستقلالية الطاقية وذلك من خلال تنقيح مجلة المحروقات. وسيمكّن ذلك من تسريع نسق الاستكشاف وتطوير أنشطة إنتاج المحروقات بما يساهم في الرفع من الإنتاج الوطني وتحسين مردودية القطاع. هذا إلى جانب التسريع في دخول الاكتشافات الجديدة حيز الإنتاج على غرار "صباح" و"عزيزة" وتسوية بعض السندات.

وبالتوازي، سيتم مواصلة تطوير الأطر الترتيبية والتنظيمية لقطاع الكهرباء وضمان شفافية آليات التسعير وتعزيز المنافسة والنجاعة الاقتصادية مع حماية المستهلك وتحسين الحوكمة. كما سيتم إصدار مجلة خاصة بالطاقات المتجددة تهدف إلى إرساء إطار قانوني ومؤسسي محفّز للاستثمار في الطاقات النظيفة وتبسيط الإجراءات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بما من شأنه تسريع الانتقال الطاقى والحد من الانبعاثات الكربونية وتحسين الميزان الطاقى وميزان المدفوعات.

وتتمثل أهم المشاريع الاستثمارية الجديدة في مجال الطاقات المتجددة في إحداث محطة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بمنطقة بني مهيّرة من ولاية تطاوين بقدرة 50 ميغاواط مرفقة بنظام لتخزين الطاقة بواسطة البطاريات بما يعزز استقرار الشبكة الكهربائية. كما تشمل هذه المشاريع إنجاز محطة لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بباجة بقدرة 100 ميغاواط إلى جانب مشروع الربط الكهربائي بين الجزائر وتونس وليبيا ومشروع محطة لتوليد الكهرباء بالدورة المزدوجة بطاقة 650 ميغاواط في إطار دعم القدرة الإنتاجية الوطنية.

❖ الحد من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي

تعدّ الموارد الطبيعية من مياه وتربة وغابات ومراعي وموارد بحرية ركيزة أساسية للأمن الغذائي بصفة خاصة وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة. وفي هذا الإطار، ستركز الجهود على إرساء تصرف ناجع ومتكامل في الموارد الطبيعية ومزيد إحكام تعبئتها وتوظيفها بما يساهم في تحقيق تنمية محلية وجوية أكثر توازنا إلى جانب تحسين مردودية النشاط الفلاحي وضمان ديمومته.

وستشهد الفترة القادمة تكثيف العمل على تعزيز حماية التربة وتحسين خصوبتها بالمناطق ذات الإمكانيات الزراعية الواعدة وتنمية المراعي وتثبيت الغطاء الغابي والرفع من نسبته فضلا عن حماية المنظومات الغابية والمحافظة على إنتاجيتها وتنوعها البيولوجي. وتندرج هذه التوجهات في إطار التوفيق بين مقتضيات المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وحاجيات التنمية مع تأمين مواكبة السياسات والبرامج لمتطلبات التغيرات المناخية.

وفي السياق ذاته، سيتم العمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي واعتماد حلول قائمة على الطبيعة لإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية وتعزيز الأمن الغذائي من خلال حماية الموارد الجينية المحلية في إطار تنفيذ بروتوكول ناغويا، إضافة إلى إدماج البعد البيئي في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما تشمل هذه التوجهات تثمين التراث الطبيعي والفلاحي خاصة

النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وإدماج المحميات الطبيعية في الدورة الاقتصادية بما يدعم المجتمعات المحلية فضلا عن جهود مكافحة التصحر وبلوغ هدف تحييد تدهور الأراضي في أفق 2030.

كما تولي الخطة التنمية للخماسية القادمة أهمية بالغة لحماية الشريط الساحلي والمناطق الرطبة والغابات والمناطق المعرضة لمخاطر الفيضانات عبر تنفيذ برامج مقاومة الانجراف البحري وأشغال استصلاح وتطهير المناطق الرطبة الساحلية والسبخ والبيحيرات وحماية المدن من الفيضانات. وبالتوازي وبغرض الحد من التلوث المائي تمت برمجة تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبنّاة وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل المدن غير المتبنّاة، إضافة إلى تحسين نوعية المياه المعالجة المطابقة للمواصفات بهدف تثمينها وإعادة استعمالها في عدة قطاعات. كما سيتم إنجاز محطات مخصّصة لمعالجة المياه المستعملة الصناعية بالمناطق الصناعية الكبرى.

وفي مجال التصرف في النفايات، سيتم إرساء منظومة فعّالة ومندمجة عبر تطوير منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة وتثمين النفايات لإنتاج الطاقة واستعمالها كوقود بديل واعتماد التوجه التدريجي نحو الاقتصاد الدائري عبر تعزيز أنشطة الرسكلة والتثمين المادي والطاقي والعضوي والحد من المصبات العشوائية وهيئتها عند الاقتضاء والقضاء على النقاط السوداء.

وفي إطار الحد من التأثيرات السلبية على البيئة، سيتواصل العمل من خلال تعزيز المقاربة الوقائية لا سيما عبر الالتزام بمخرجات دراسات المؤثرات على المحيط والتقييمات البيئية الاستراتيجية ودراسات إزالة التلوث المصادق عليها. كما سيتم تفعيل مبدأ تحمّل الملوث للكلفة البيئية وتكريس المسؤولية الموسّعة للمنتج قصد اضطلاع كل الأطراف بمسؤولياتها البيئية.

وتتعلق الإصلاحات والإجراءات الجديدة أيضا بمزيد تعزيز الحوكمة البيئية وضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية حيث ينتظر مراجعة بعض فصول مجلة الغابات بما يدعم مساهمة القطاع الغابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع إيلاء أهمية خاصة لتنمية القدرات والمهارات الفنية للعاملين به وتوظيف التكنولوجيات الحديثة. وللمحافظة على الموارد السمكية سيتم تدعيم البرنامج الوطني لغمر الشعاب المرجانية الاصطناعية وإعداد خطة متكاملة لإدارة مصايد الأسماك أحادية النوع بما يضمن المحافظة على الثروات السمكية وحسن استغلالها.

كما يشمل هذا المسار مواصلة إنجاز محطات معالجة المياه المستعملة الصناعية بالمناطق الصناعية إلى جانب التدرج نحو اعتماد نموذج الاقتصاد الدائري من خلال تعزيز أنشطة الرسكلة والتثمين المادي والطاقي والعضوي والحد من المصبات العشوائية مع مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي بما يعزز حماية المنظومات البيئية ويدعم التنمية على المدى البعيد.

وفي ذات السياق، سيتم العمل على مراجعة الأمر المنظم للدراسات البيئية بهدف تطوير وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية بما يواكب المستجدات الوطنية والدولية. كما سيتم إعداد استراتيجية وطنية للرقابة البيئية تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والخصوصيات الوطنية بما يساهم في تحسين أداء منظومة المراقبة وتعزيز نجاعة التدخلات إلى جانب استكمال النصوص التنظيمية والمعيارية المؤطرة للرقابة البيئية وإرساء إطار قانوني ينظم تقييم دراسات إزالة التلوث بما يعزز الشفافية ويرتقي بجودة المشاريع البيئية.

5.2 تحديث الإطار المؤسسي وتكريس نجاعة المرفق العام

سيتم في مجال الإصلاح الإداري والمؤسسي العمل على إرساء منظومة فعالة ومرنة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزز حقوق المواطنين والمؤسسات، وذلك من خلال تطوير الإطار التشريعي والترتيبي والرفع من كفاءة الإدارة وتحديث المؤسسات والمنشآت العمومية وتعزيز المنظومات العدلية والأمنية والعسكرية.

❖ تطوير الإطار التشريعي والترتيبي

تعدّ مراجعة الإطار التشريعي المنظم للعمل التنموي أحد المرتكزات الاستراتيجية الأساسية لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة باعتبارها شرطاً حاسماً لتحسين نجاعة السياسات العمومية وتعزيز فاعليتها. ويهدف هذا التوجّه إلى تطوير التشريعات والتراتبين بما يتوافق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي ويساهم في تسريع تنفيذ البرامج التنموية وتحقيق الأثر المرجو منها.

ويتطلب ذلك تقييماً شاملاً للإطار المؤسسي القائم في مختلف القطاعات والمجالات والانطلاق في مراجعة معمقة للقوانين والنصوص التطبيقية ذات الصلة لضمان تحويل التشريع إلى أداة فعالة لتيسير إدارة الشأن العام وحماية الحقوق والحريات ودعم ديناميكية التنمية.

❖ الرفع من أداء الإدارة

تتضمن الإصلاحات في هذا المجال إجراءات لتحديث منظومة التصرف في الموارد البشرية ومراجعة الإطار القانوني للوظيفة العمومية بما يضمن المرونة والنجاعة وتحفيز الكفاءات إلى جانب إعادة تنظيم المصالح العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعميم رقمنة الخدمات لتسهيل النفاذ إليها وتقليل الأجل.

ويواكب هذا التوجه جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال تطوير المنظومة الرقابية لضمان حسن التصرف في المال العام وشفافية العمل الإداري. وسيتمّ التركيز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل أولاً في الإصلاح الهيكلي والقانوني لتكريس منظومة رقابة موحدة وفعالة وثانياً في الرقمنة والتحول نحو الرقابة الذكية وثالثاً في تطوير المنهجيات والكفاءات.

وبالتوازي، ستتواصل الجهود لتطبيق برامج الوقاية من الفساد من خلال اعتماد نظام تقييم للنزاهة في القطاع العام وتعزيز المرجعية الوطنية للحوكمة في عدد من المؤسسات والمنشآت العمومية إلى جانب تعميم المقاربة القطاعية لتقييم وإدارة مخاطر الفساد. كما سيتمّ دعم دور مكاتب العلاقات مع المواطن وتطويرها لتصبح هياكل رقمية حديثة قادرة على تحسين سرعة وجودة تفاعل الإدارة مع المواطن.

❖ هيكلية المؤسسات والمنشآت العمومية

سيتمّ العمل خلال المرحلة القادمة نحو تعزيز دور المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها عبر إعداد برنامج تنظيم وإصلاح الهياكل والمؤسسات العمومية يستند إلى خصوصية كل مؤسسة عمومية ويتضمن الأساس معالجة التوازنات المالية وفق خطة تسمح بتدعيم قدراتها الإنتاجية والمالية والتنظيمية والتصرف في الموارد البشرية وتطوير منظومات المعلوماتية. كما سيتمّ تطوير حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية وتحسين جودة خدماتها.

❖ تعزيز المنظومات العدلية والأمنية والعسكرية والسياسة الخارجية

يمثل تعزيز نجاعة المرفق العدلي والقضائي هدفاً استراتيجياً أساسياً من خلال إرساء عدالة فعالة وسهلة النفاذ مع معالجة العوائق القانونية والمادية. وتتضمن الإصلاحات المتعلقة بمنظومة العدالة مزيد تبسيط الإجراءات في النزاعات المدنية والتجارية والعقارية وتطوير الخارطة القضائية ومراجعة اختصاص المحاكم بما يضمن تقرب الخدمات من المتقاضين ويعزز نجاعة العدالة وسرعة البت في القضايا. كما ينتظر تحيين النصوص القانونية وإعداد أدلة إجراءات مبسطة ونشرها إلكترونياً لتسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية مع دعم آليات الوساطة القضائية كخيار بديل لحل النزاعات.

وفي مجال الأمن الوطني، سيتمّ العمل على تعزيز الأمن العام بكافة أبعاده ومكافحة مختلف أشكال الجريمة وخاصة منها المتعلقة بالإرهاب والتخريب إلى جانب تحسين جودة الخدمات الأمنية والإدارية المسداة لفائدة المواطن مع مواصلة رقمنة الإدارة واعتماد أحدث الأساليب التقنية لمواكبة التطورات في المجال الأمني.

وسيتواصل العمل خلال فترة المخطط على توفير الإمكانيات الضرورية للمؤسسة العسكرية لتعزيز جاهزيتها بما يضمن قدرتها على الاستباق واستغلال الموارد المتاحة بفعالية لأداء المهام المناطة بعهدتها وفق مقاربة شاملة تجعل من العنصر البشري أحد المحاور الأساسية. كما ستتعزيز مساهمة منظومة الدفاع الوطني في دعم المجهود التنموي من خلال إدارة بعض البرامج التنموية ومن أهمّها المشاريع التي ينجزها ديوان رجم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء خاصة على إثر توسيع مجال تدخله جغرافياً ووظيفياً سنة 2025 ليشمل بصفة تدريجية كل الفضاء الصحراوي ومناطق الجنوب التونسي من خلال تنفيذ مشاريع لإحياء الأراضي وتثمين المقدرات الكامنة بهذا المجال الجغرافي.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، سيتواصل مجهود الدبلوماسية من أجل الذود عن الخيارات السيادية والمصالح الوطنية والتمسك باستقلالية القرار الوطني وقاعدة الاحترام المتبادل والندية في التعامل. وسيتمّ العمل على تنمية العلاقات الدولية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وتنويع الشراكات الاستراتيجية على قاعدة النفع المتبادل إلى جانب تعزيز المشاورات السياسية الثنائية وتكثيف المشاركة النوعية لتونس في المؤسسات الإقليمية والدولية.

وفي نفس السياق يشمل مخطط التنمية مزيد تحسين حوكمة إدارة الهجرة وتأمين الخدمات الإدارية لفائدة التونسيين بالخارج والإحاطة بهم وحمايتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وتشجيعهم على المساهمة في الجهد التنموي الوطني، فضلاً عن المساهمة في التعريف بالوجهة التونسية في الاستثمار والسياحة والترويج للمنتوج التونسي وتعبئة الموارد المالية.

محفضة المشاريع العمومية

تكتسي المشاريع والبرامج التنموية أهمية بالغة باعتبارها تمثل آلية رئيسية لتنفيذ سياسة الدولة من أجل دفع التنمية الشاملة والعادلة وتجسيم الأولويات والأهداف الاستراتيجية للمخطط. وتتميز ضبط محفضة مشاريع مخطط التنمية 2026-2030 باضطلاع المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم بدور محوري في اقتراح المشاريع العمومية وذلك في إطار الحرص على الاستجابة إلى تطلعات وحاجيات المواطنين وتعزيز حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص والنفاد العادل إلى الخدمات والمرافق الأساسية بكل الجهات والأقاليم.

وسمحت مقارنة المنهج التصاعدي المعتمدة بإدراج المشاريع والبرامج بمخطط التنمية للفترة 2026-2030 بناء على مقترحات المجالس المنتخبة، التي تولت بصفة تصاعدية، التداول والتأليف بين مقترحات المشاريع انطلاقا من أولويات وأهداف المجالات الترابية. كما تم ضبط مشاريع وبرامج تنموية ذات طابع إقليمي مما يكرس التوجه الرامي إلى تعزيز البعد الإقليمي للتنمية وانصهاره ضمن المخطط الوطني للتنمية في إطار وحدة الدولة.

كما تسنى التركيز خاصة على المشاريع الداعمة للتنمية والتي من شأنها تعزيز التكامل بين الجهات والأقاليم بما يساهم في تقليص الفوارق التنموية وتحسين الترابط وخلق حركية تنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يؤدي إلى تعزيز جاذبية الجهات والأقاليم للاستثمار الخاص وللاستقطاب الفاعلين الاقتصاديين نحو الجهات الداخلية.

وأفضت أشغال المجالس المنتخبة إلى اقتراح 40748 مشروعا منها 34715 مشروعا من المجالس المحلية و5375 مشروعا من المجالس الجهوية و658 مشروعا من مجالس الأقاليم فيما اقترحت الوزارات 9217 مشروعا ليبلغ بذلك العدد الجملي للمشاريع المقترحة 49965 مشروعا.

جدول 4: توزيع المشاريع حسب الجهة المقترحة

الجهة المقترحة	الإقليم عدد 1	الإقليم عدد 2	الإقليم عدد 3	الإقليم عدد 4	الإقليم عدد 5	الوزارات القطاعية
عدد المشاريع	7 048	7 304	13 790	8 031	4 575	9 217

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

واستندت عملية المقارنة لاختيار المشاريع إلى المعايير التالية:

- الاستجابة للحاجيات الحقيقية للمجال الترابي.
- القابلية الفنية للإنجاز.
- التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للدولة.
- الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

هذا وحظيت المشاريع المقترحة من المجالس المنتخبة والقابلة للإنجاز فنيا بالأولوية وذلك تماشياً مع مقاربة تحقيق انتظارات المواطنين مع الحرص على توزيع شامل للمشاريع لفائدة جميع المعتمديات والولايات والأقاليم.

وقد مكّنت المنهجية المتبعة من ضبط محفظة المشاريع التنموية لمخطط التنمية¹⁰ والتي بلغ عددها الجملي 21100 مشروعاً وبرنامجاً عمومياً باستثمارات جمليّة تقدّر بحوالي 101835 م.د. وتشمل هذه المحفظة:

- 14624 مشروعاً جديداً منها 8506 مشروعاً مقترحاً من قبل المجالس المنتخبة وهو ما يمثل نسبة 58% من مجموع المشاريع الجديدة،

- 6476 مشروعاً متواصلاً تمّ الانطلاق في إنجازها قبل سنة 2026 وهي مشاريع تغطي كل الجهات وتهتمّ أساساً مشاريع البنية الأساسية من طرقات ومسالك وتجهيزات جماعية ومرافق عمومية لا سيما منها في مجالات الصحة والتربية والنقل ومشاريع المياه.

كما تمّ ضبط محفظة مشاريع نابغة من مقترحات المجالس المنتخبة والتي تشمل تدخلات متعدّدة تتوافق في مجملها مع معايير البرامج الخصوصية للتنمية الجهوية والتي سيتمّ اعتمادها لضبط مكوّنات الاستثمارات السنوية لهذه البرامج وهي تضمّ:

- 5629 مقترح مشروع بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية،

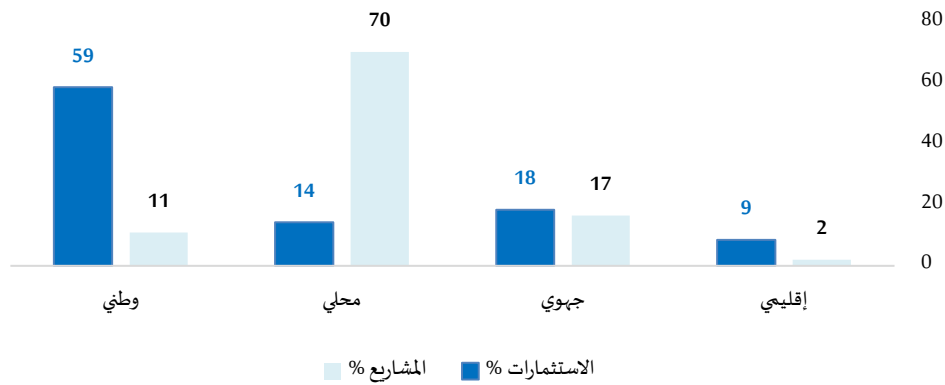
- 3370 مقترح مشروع بعنوان البرنامج الجديد للتنمية الدامجة.

هذا وتتّسم محفظة المشاريع العمومية لمخطط التنمية 2026-2030 بالعدد الهام للمشاريع المقترحة من قبل المجالس المنتخبة وخاصة المحليّة منها والتي تركّزت على مشاريع القرب وذات الأثر الهام على حياة المواطنين كمشاريع فكّ العزلة وتحسين النفاذ إلى الخدمات والمرافق الأساسية.

ويبرز توزيع محفظة المشاريع حسب الصنف هيمنة المشاريع ذات الطابع المحلي التي تمثّل نسبة 70% من جملة عدد المشاريع المدرجة بالمخطط وتبلغ نسبة المشاريع ذات الطابع الجهوي 17% ونسبة المشاريع الإقليمية 2%، وفي المقابل تمثّل حصة المشاريع ذات الطابع الوطني نسبة 11%.

¹⁰ دون اعتبار المشاريع الخصوصية لوزارة الدفاع الوطني.

رسم بياني 19: توزيع المشاريع والاستثمارات حسب صنف المشروع (%)



واعتمادا على مقارنة تأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي للسكان حسب الأقاليم الخمسة، أفضت عملية تأليف محفظة المشاريع لفترة المخطط إلى توزيع متقارب لعدد المشاريع حسب الأقاليم بعنوان معدل عدد السكان للمشروع الواحد باستثناء الإقليم الثاني الذي يتميز بكثافة سكانية مرتفعة، وهو ما يتبين من خلال الجدول الموالي:

جدول 5: توزيع المشاريع حسب الأقاليم دون اعتبار المشاريع الوطنية

الأقاليم	عدد المشاريع	النسبة %	عدد السكان	معدل عدد السكان للمشروع الواحد
الإقليم 1	3 141	16	1 560 843	497
الإقليم 2	4 439	23	3 949 277	890
الإقليم 3	5 632	29	3 121 821	554
الإقليم 4	3 754	19	2 046 271	545
الإقليم 5	2 629	13	1 293 957	492
الجملة	19 595	100	11 972 169	599

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

كما تعكس الاستثمارات المبرمجة خلال فترة المخطط التوجهات العامة والأهداف الاستراتيجية للدولة بالإضافة إلى الاستجابة إلى طلبات المجالس المنتخبة التي تركزت بالأساس على مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية حيث يبين توزيع محفظة المشاريع أن مشاريع البنية الأساسية والخدمات حظيت بـ 43.7 % من الاستثمارات الجمالية تلمها التجهيزات الجماعية بنسبة 27.5 % وقطاعات الصناعة والطاقة والمناجم بنسبة 17.5 % وقطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بنسبة 11.3 %.

جدول 6: توزيع الاستثمارات العمومية والمشاريع حسب القطاعات الكبرى

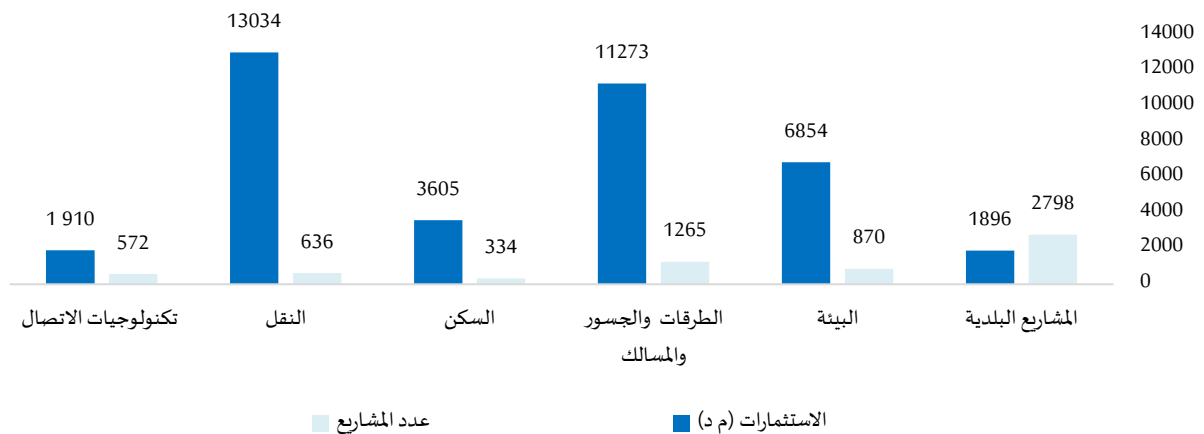
القطاعات الكبرى	عدد المشاريع	النسبة %	الاستثمارات (م د)	النسبة %
البنية الأساسية والخدمات	7 930	37,6	44513	43,7
التجهيزات الجماعية	11 311	53,6	27963	27,5
الصناعة والطاقة والمناجم	303	1,4	17 775	17,5
الزراعة والصيد البحري	1 556	7,4	11584	11,3
المجموع	21 100	100	101835	100

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه البنية الأساسية على الاقتصاد الوطني وعلى حياة المواطنين باعتبارها من أهم المقومات الداعمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، سيتم إنجاز 1265 مشروعا في مجال الطرقات والجسور والمسالك باستثمارات تقدر بـ 11273 م د منها 463 مشروعا للمسالك الريفية ستساهم في فك العزلة بالمناطق الريفية. كما حظي قطاع النقل بعناية فائقة حيث تم رصد استثمارات هامة تناهز 13034 م د لإنجاز 636 مشروعا. وتستأثر المشاريع البلدية بأكثر عدد من مشاريع البنية الأساسية حيث يبلغ عددها 2798 مشروعا باستثمارات تقدر بـ 1896 م د.

واعتبارا للأهمية البالغة لحماية الشريط الساحلي والمناطق الرطبة والمناطق المعرضة لمخاطر الفيضانات، تمت برمجة 127 مشروعا لحماية المدن من الفيضانات باستثمارات جمالية تقدر بـ 1104 م د و110 مشروعا لحماية الشريط الساحلي باستثمارات تناهز 3000 م د.

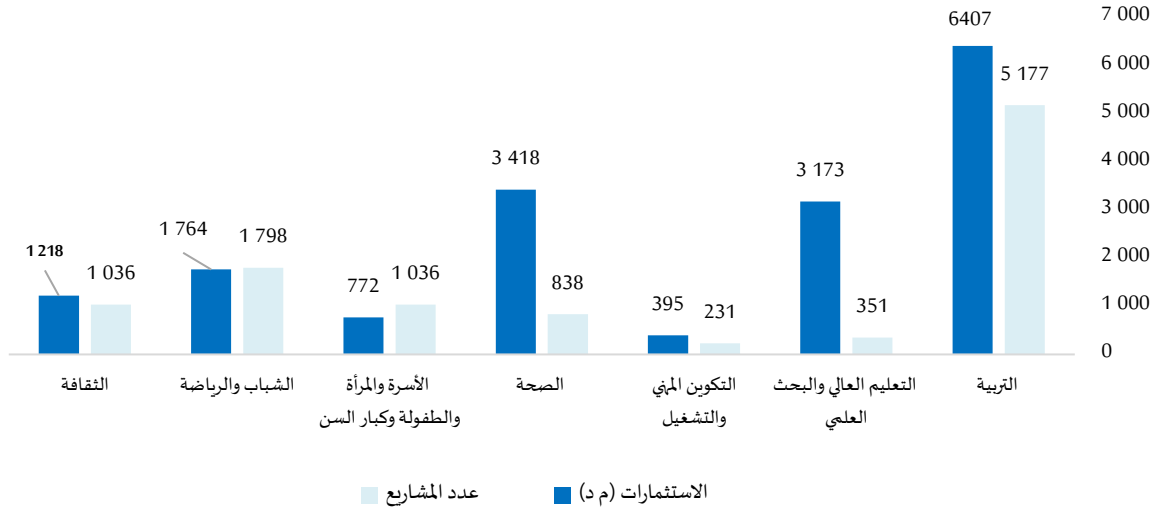
رسم بياني 20: توزيع المشاريع التنموية للبنية الأساسية (عدد من القطاعات)



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

ويبين توزيع مشاريع التجهيزات الجماعية إيلاء أهمية بالغة للدور الاجتماعي للدولة حيث يستأثر قطاع التربية باستثمارات هامة (6407 م د) يليه قطاع الصحة (3418 م د) فقطاع التعليم العالي والبحث العلمي (3173 م د). كما حظيت قطاعات الشباب والرياضة والثقافة والمرأة والطفولة وكبار السن بعدد هام من المشاريع المبرمجة.

رسم بياني 21: توزيع المشاريع التنموية للتجهيزات الجماعية (عدد من القطاعات)



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وتعكس المشاريع المبرمجة في مجال الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الأهمية التي يكتسبها القطاع باعتباره قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي والمائي وتوفير فرص اقتصادية واجتماعية خاصة بالمناطق الريفية. وتمثل المشاريع المبرمجة خلال فترة المخطط في إنجاز 645 مشروعا للتزويد بالماء الصالح للشرب باستثمارات تقدر بـ 6468 م د. كما سيتم إنجاز 198 مشروعا لتعبئة الموارد المائية و361 مشروعا في مجال المناطق السقوية و352 مشروعا في مجالات الغابات والمحافظة على المياه والتربة والإنتاج النباتي والحيواني والصيد البحري وباقي التدخلات في المجال الفلاحي.

أما بالنسبة لمجال الصناعة والمناجم والطاقة، فقد رصدت له استثمارات تقدر بـ 17775 م د باعتباره ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني خاصة من ناحية خلق الثروة ومساهمته في حجم الصادرات التونسية للسلع. وسيتم في هذا الإطار إنجاز 92 مشروعا في المناطق الصناعية باستثمارات تبلغ 1025 م د. ويهدف تحقيق الهدف المرسوم بمخطط التنمية في مجال الطاقة والمتعلق بتسريع نسق الانتقال الطاقوي من خلال رفع حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوي إلى 35% في أفق 2030 وتحسين الكفاءة الطاقية وتعزيز التوازن في الميزان الطاقوي، تمت برمجة 94 مشروعا في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة باستثمارات تعادل 8250 م د و33 مشروعا في قطاع الكهرباء والغاز باستثمارات تقدر بـ 1975 م د. كما حظي قطاع المناجم بـ 84 مشروعا باستثمارات بقيمة 6524 م د.

وفي علاقة بتمويل المشاريع المدرجة بمخطط التنمية 2026-2030، سيتم تمويل 61% من الاستثمارات الجمالية من ميزانية الدولة في حين ستتكفل المؤسسات والمنشآت العمومية بنسبة 30% منها. أما المشاريع التي سيتم إنجازها في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فتقدر نسبتها بـ 9% من الاستثمارات الجمالية ويبلغ عددها 74 مشروعا تهم بالأساس مجالات التصرف في النفايات والتطهير والطاقة المتجددة واللوجستية والنقل متعدد الوسائط والسياحة.

جدول 7: توزيع الاستثمارات حسب طبيعة التمويل

التمويل	الاستثمارات (م د)		النسبة		الكمية التقديرية (م د)
	النسبة %	المبلغ الجملي	%		
الميزانية					127249
التمويل الذاتي (المؤسسات والمنشآت العمومية)					61439
شراكة قطاع عام وخاص					18 323
الجملة					207011
	النسبة %	المبلغ الجملي	%		
منها لإنجاز مشاريع جديدة	61	61847	61		33642
	31	31990	30		23524
	8	7 998	9		6 646
	100	101835	100		63812

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وعموما ينتظر أن تسهم محفظة المشاريع وبرامج المخطط بمختلف مكوناتها في تحقيق حركية اقتصادية من شأنها تحفيز الفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص بفضل الدفع المهم لمشاريع البنية الأساسية والمرافق المرتبطة بتحسين مناخ الأعمال بكل المناطق والجهات. كما سيتمكن إنجاز المشاريع العمومية المبرمجة من مزيد تحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق النفاذ العادل للخدمات والمرافق العمومية الأساسية من تربية وصحة وتكوين ونقل عمومي وسكن وأنشطة ثقافية وشبابية ورياضية فضلا عن توفير فرص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لكل الفئات مع المحافظة على سلامة البيئة وديمومة الموارد الطبيعية.

الإطار الاقتصادي للفترة 2026-2030

يهدف الإطار الاقتصادي الكلي للفترة 2026-2030 إلى تجسيم الخيارات والتوجهات الاستراتيجية القائمة على مبادئ العدالة الاجتماعية والانصاف وتعزيز السيادة الوطنية والتعويل على الذات وذلك من خلال إرساء نموذج تنموي يعكس خيارات التونسيين والتونسيات وتطلّعاتهم المشروعة في تنمية عادلة ومتوازنة قادرة على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحقيق الاندماج الوطني الشامل.

وانطلاقاً من هذا التوجه، وفي ظل محيط عالمي متغير يتسم بتزايد الاضطرابات الاقتصادية والمالية واحتداد المخاطر الجيوسياسية وتسارع التحولات التكنولوجية والمناخية والبيئية، تمّ إعداد منوال النموّ للخماسية القادمة على أساس تثبيت مسار التعافي الاقتصادي ومزيد تدعيمه ثم الارتقاء بنسب النموّ إلى مستويات أرفع تواكب التطلّعات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.

1.4 منوال النموّ

تستند تقديرات منوال النمو للفترة 2026-2030 إلى جملة الإصلاحات والسياسات التنموية فضلاً عما تزخر به عديد القطاعات الواعدة من فرص كامنة وإمكانات غير مستغلة بما من شأنه الإسهام في الرفع من مستوى الدخل الوطني والفردية وتحفيز إحداث مواطن شغل لائقة خاصة لفائدة حاملي الشهادات العليا والشباب إلى جانب دعم القدرة الشرائية وتحسين ظروف العيش والرفع من جودة الخدمات الأساسية.

ويقتضي بلوغ هذه الأهداف، في سياق عالمي متغيّر يتسم بارتفاع منسوب عدم اليقين من جهة ومحدودية الموارد وضيق الهوامش المالية من جهة أخرى، ضرورة التسريع في إنجاز الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تطوير هيكلة الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية وتحسين مناخ الأعمال إلى جانب تكريس اندماج فاعل ومتوازن في الاقتصاد العالمي على أسس تحافظ على المصالح الاقتصادية وتدعم السيادة الوطنية.

وفي ذات الوقت يستوجب هذا التوجه تكريس العدالة الاجتماعية باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية واعتماد سياسات مندمجة ومتكاملة تُوازن بين متطلبات النجاعة الاقتصادية ومقتضيات الإدماج والتماسك الاجتماعي فضلاً عن التوجه نحو تقليص التفاوت التنموي بين المناطق والجهات والمحافظة على مقومات بيئة سليمة.

1.1.4 المحيط العالمي

تتسم الآفاق الاقتصادية العالمية خلال الفترة 2026-2030 بتواصل تباطؤ نسق النمو في سياق دولي يتميّز بحالة عدم اليقين واحتداد المخاطر الاقتصادية والمالية والمناخية. ويعزى هذا الوضع بالأساس إلى تواصل التوترات الجيوسياسية على المستويين الدولي والإقليمي وما ينجر عنها من اضطرابات في سلاسل التوريد وفي الأسواق العالمية إلى جانب تفاقم اختلالات التجارة العالمية وتساعد النزاعات الحمائية وبروز تكتلات اقتصادية جديدة تعيد تشكيل مسارات تدفق الاستثمار والتجارة الدولية. كما تواجه

عديد الاقتصاديات وخاصة البلدان النامية والصاعدة ضغوطا متزايدة ناجمة عن ارتفاع مستويات المديونية وضيق الهوامش المتاحة على مستوى المالية العمومية.

وفي المقابل، ينتظر أن يساهم التقدم التكنولوجي المتسارع لا سيما في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي في التخفيف نسبيا من تباطؤ النمو العالمي خاصة في الاقتصاديات المتقدمة التي استثمرت بكثافة في هذه المجالات. كما أن التيسير التدريجي للسياسات النقدية بالتوازي مع تراجع الضغوط التضخمية من شأنه أن يؤدي إلى خفض كلفة الاقتراض ودعم الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي.

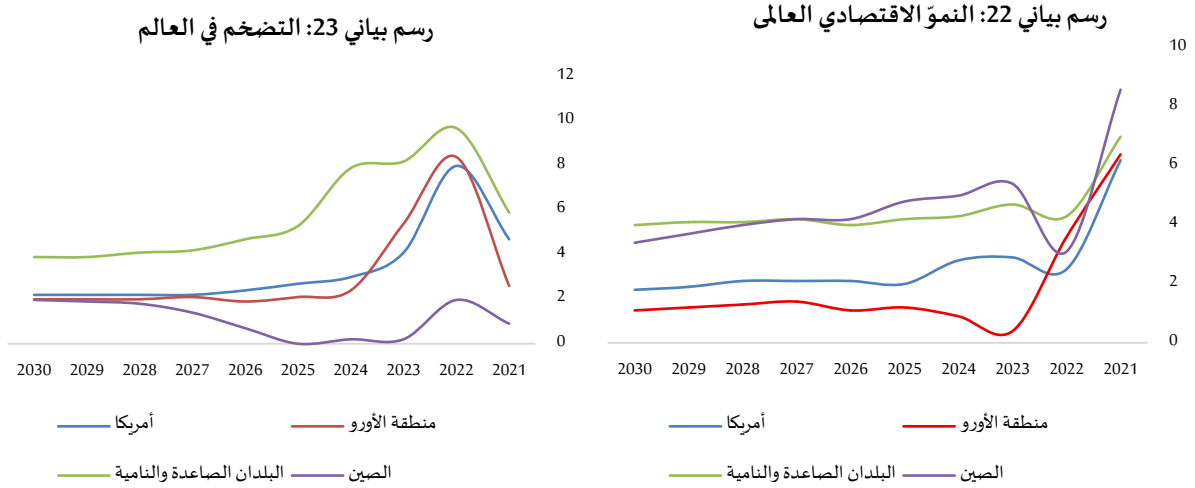
وفي هذا السياق، يتوقع تسجيل معدل نمو الاقتصاد العالمي بـ 3.2% خلال الفترة 2030-2026 بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2025. ويعكس هذا المنحى الأساس استكمال مرحلة التعافي التي عكبت جائحة كوفيد-19 والتي ارتكزت على برامج تحفيز اقتصادي، إلى جانب تقلص هوامش التدخل العمومي وتنامي المخاطر الجيوسياسية والمناخية بما تفرضه من ضغوط إضافية على آفاق النمو العالمي.

كما ينتظر أن تسجل الاقتصاديات المتقدمة تباطؤا ملحوظا في نسق النمو ليبلغ 1.6% خلال الفترة 2030-2026 مقابل 2.8% خلال الفترة 2025-2021. ويُعزى هذا الأداء بالأساس إلى تباطؤ كل من معدل النمو في الولايات المتحدة ليبلغ 2.0% مقابل 3.3% وفي الاتحاد الأوروبي ليبلغ 1.2% مقابل 2.5% وذلك في سياق يتسم بهزيم السكان وتباطؤ الإنتاجية وارتفاع كلفة الانتقال الطاقوي والبيئي.

في هذا الإطار، ينتظر أن تعتمد البلدان المتقدمة برامج دفع اقتصادي انتقائية وموجهة مع التركيز على دعم الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة وتسريع الانتقال الطاقوي والاقتصاد الأخضر إلى جانب إعادة توطيد الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الأمن الصناعي والغذائي. غير أن الأثر الإيجابي لهذه البرامج على نسق النمو سيظل محدودا نسبيا بالنظر إلى ضيق الحيز المالي وارتفاع المديونية العمومية وهو ما من شأنه أن يحد من قدرة هذه الاقتصاديات على أحداث طفرة نمو مستدامة في الأجل القريب.

وفي المقابل، ستشهد اقتصاديات البلدان الصاعدة والنامية تباطؤا في النمو الاقتصادي أقل حدة مقارنة بالبلدان المتقدمة، إذ ينتظر أن يبلغ معدل النمو 4.1% خلال الفترة 2030-2026 مقابل 4.9% خلال الفترة 2025-2021 بعلاقة مع تماسك دور محركات النمو الهيكلية في دعم النشاط الاقتصادي وخاصة الطلب الداخلي والديناميكية الديمغرافية فضلا عن مواصلة الاستثمار في البنية التحتية.

وجدير بالذكر في هذا السياق أن برامج الدفع الاقتصادي في هذه البلدان ستظل مقيّدة بضعف موارد المالية العمومية وارتفاع كلفة التمويل الخارجي. وتبرز في هذا الإطار أهمية تسريع نسق الإصلاحات الهيكلية فضلا عن ضرورة توجيه الإنفاق العمومي نحو القطاعات ذات الأثر الاقتصادي على غرار الفلاحة والطاقة واللوجستية والاقتصاد الرقمي وغيرها إضافة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.



وفيما يتعلق بتطور الأسعار، ينتظر أن يتواصل المنحى التنافسي لمعدلات التضخم العالمية خلال الفترة 2026-2030 لتبلغ معدل 3.4% مقابل 6% خلال الفترة 2021-2025 بما يتماشى إجمالاً مع الأهداف المرسومة من قبل عديد الاقتصاديات العالمية خاصة المتقدمة في إطار استعادة استقرار الأسعار وتعزيز مصداقية السياسات النقدية.

وتظل هذه التوقعات مرتبطة بجملة من المخاطر التي من شأنها إعادة إحياء الضغوط التضخمية على غرار تطور السياسات التجارية الدولية وما قد يترتب عنها من ترفيع في التعريفات الديوانية فضلاً عن العوامل المناخية والجيوسياسية وتداعياتها على أسعار المنتجات الغذائية والمواد الطاقية والأولية بما قد يؤدي إلى عودة موجات تضخمية ظرفية أو هيكلية.

وفي هذا السياق، تمثل الزيادات في التعريفات الديوانية في الولايات المتحدة الأمريكية صدمة على مستوى العرض إذ يتوقع انتقال آثارها تدريجياً إلى أسعار الاستهلاك مما قد يفضي إلى تجدد الضغوط التضخمية خلال الفترة القادمة. وبناء عليه، ينتظر أن يظل التضخم أعلى من المستوى المستهدف من قبل الاحتياطي الفيدرالي والمحدد بنسبة 2% بنهاية 2026.

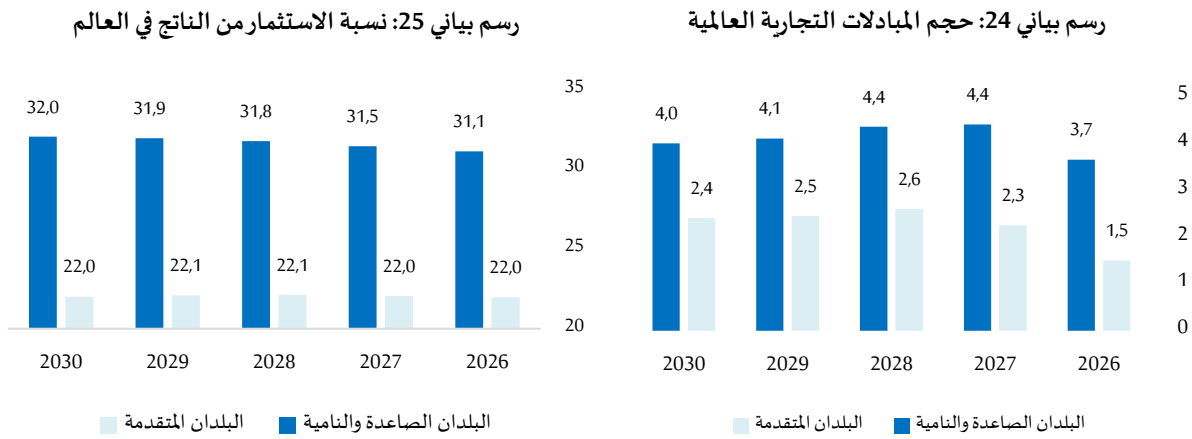
وفي المقابل، ينتظر أن يكون تطور الأسعار أكثر اعتدالاً في منطقة الأورو نتيجة تحسن قيمة الأورو واعتماد اجراءات ظرفية ساهمت في احتواء ارتفاع الأسعار خلال السنوات الأخيرة.

أما في الصين، فمن المنتظر أن يظل التضخم الإجمالي في مستويات منخفضة نسبياً نتيجة تراجع أسعار الطاقة مقابل تسجيل ارتفاع طفيف للتضخم الأساسي أي التضخم بدون اعتبار أسعار الطاقة والمواد الغذائية بعلاقة مع التحسن التدريجي للطلب الداخلي.

كما يُنتظر أن تشهد المبادلات التجارية العالمية وتدفقات الاستثمار الدولي استقراراً نسبياً خلال الفترة 2026-2030. ويُعزى هذا المنحى بالأساس إلى تصاعد النزعات الحمائية فضلاً عن اضطراب سلاسل التوريد بالمواد الأولية نتيجة التوترات والتطورات الجيوسياسية وهو ما من شأنه الحدّ من ديناميكية التجارة العالمية وإضعاف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المقابل، يتوقع أن تساهم الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع في التخفيف من حدة تباطؤ التجارة الدولية حيث يتوقع أن تضطلع بدور متزايد في دعم المبادلات التجارية العالمية. وتتميّز هذه الصادرات بارتفاع القيمة المضافة والمرونة إزاء القيود التجارية التقليدية مما يجعلها أقل تأثراً بالتعريفات الديوانية والاضطرابات اللوجستية وقادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وبذلك يمكن لها أن تشكل عامل توازن يساهم في الحد من تراجع حجم التجارة الدولية ودعم استقرارها خلال الفترة القادمة.

كما ينتظر أن تتسم المرحلة القادمة أيضاً بتزايد تركّز تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة ولاسيما في مجالات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات والرقمنة إلى جانب المشاريع المرتبطة بدعم الانتقال الطاقى والتحول البيئي. ويعكس هذا التوجّه سعي المستثمرين إلى توظيف رؤوس الأموال في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والقادرة على رفع الإنتاجية وتعزيز المرونة الاقتصادية فضلاً عن الاستجابة إلى متطلبات التحول الرقمي والتحول البيئي.



المصدر: الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي-أكتوبر 2025

تمثّل التحوّلات الاقتصادية العالمية الجارية فرصة استراتيجية لتونس إذا ما تمّ التعامل معها بنهج استباقي في إطار سياسات اقتصادية متناسقة تستند إلى إصلاحات هيكلية عميقة. ففي ظل إعادة تشكيل سلاسل الإنتاج العالمية وتزايد توجّه الشركات نحو تنوع مواقع الإنتاج وتقريبها من الأسواق النهائية، يمكن لتونس تعزيز موقعها الاستراتيجي بالاستناد إلى موقعها الجغرافي على ضفاف المتوسط وما راكمته من خبرة صناعية في عدّة قطاعات لا سيما الميكانيكية والكهربائية والنسيج.

وجدير بالذكر أن الانتقال الطاقى والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر يفتح آفاقاً واعدة نظراً للإمكانات الكبيرة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فضلاً عن ارتفاع الطلب الأوروبي على مصادر الطاقة النظيفة بما يتيح فرصاً جديدة للاستثمار والتصدير. كما يمثّل الانتقال الرقمي واقتصاد المعرفة رافعة أساسية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال الاستثمار في الرقمنة والذكاء الاصطناعي ودعم منظومة الابتكار والشركات الناشئة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع.

وعلى صعيد التجارة الدولية، تفرض التحوّلات الجارية تنوع الأسواق الخارجية لا سيما نحو إفريقيا ودول الخليج وآسيا إلى جانب تحسين تنافسية الصادرات الصناعية وتطوير الصناعات الغذائية والمواد الصيدلانية بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على النفاذ إلى أسواق جديدة.

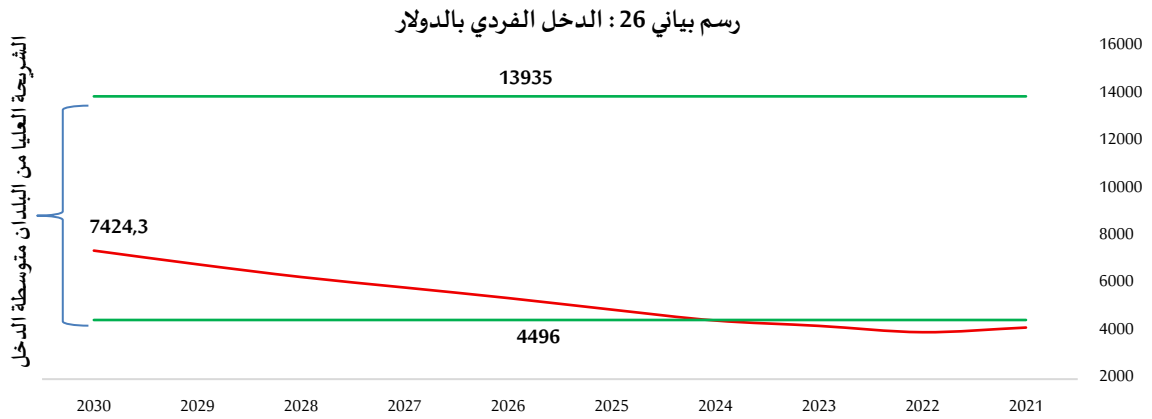
2.1.4 الآفاق الاقتصادية الوطنية

انطلاقاً من التحسن المسجل خلال الفترة الأخيرة والتوقُّع في تثبيت التعافي الاقتصادي وما نتج عنه من طموحات وتطلعات في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، يُعد السعي إلى بلوغ مستويات أعلى من النمو من أحد أبرز رهانات الخماسية القادمة. ويتطلب هذا التوجه خاصة الارتقاء بمساهمة الاستثمار مع تعزيز دور القطاع الخاص.

كما يتطلب تحقيق المستويات المرجوة لنمو الناتج اعتماد استراتيجيات قطاعية متكاملة تركز التطور المنشود في هيكلة الاقتصاد من خلال تحديث القطاعات التقليدية واستغلال كل الطاقات الكامنة فيها إلى جانب دعم القطاعات الجديدة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والتي تساهم في خلق فرص الشغل اللائق خاصة لفائدة حاملي الشهادات العليا بما يكرس الترابط بين الابتكار والتشغيل والنمو. ويكتسب هذا التوجّه أهمية مضاعفة في ظل الفرص الاقتصادية الكامنة على المستويات المحلية والجهوية والإقليمية وفي سياق المنافسة الإقليمية والدولية المتزايدة.

ويفترض تسارع النمو أيضاً تحسين الإنتاجية وتعزيز مساهمتها في نمو الناتج الوطني الإجمالي باعتبارها محددات أساسية للقدرة التنافسية ورافعة رئيسية لتحسين مستوى الدخل بما يضمن قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات العالمية واستثمار الفرص الجديدة وتحويلها إلى مكاسب ملموسة.

ويتمثل الهدف بالنسبة للفترة 2026-2030 في الترفيع في الدخل الفردي بشكل ملموس للارتقاء به إلى الثلث الأول من الشريحة العليا¹¹ من البلدان متوسطة الدخل (بقياس دخل 2025) لتحسين ظروف العيش وفتح آفاق تنموية أوسع. واعتباراً لتقديرات النمو الاقتصادي والاسقاطات الديمغرافية، ينتظر أن يبلغ الدخل الفردي 7424.3 دولار أي 21530.5 دينار في أفق 2030 تبعاً لسعر الصرف المعتمد لسنة 2026 وهو ما يمثل معدل زيادة سنوية بنسبة 6.5% للدخل الفردي.



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط والبنك الدولي

¹¹ أصدر البنك الدولي في غرة جويلية 2025 تصنيفاً للبلدان حسب مستوى الدخل وحدد للشريحة ذات الدخل المتوسط الأعلى حدوداً تتراوح بين 4496 و13935 دولاراً للفرد سنوياً.

الإنتاج والنمو

تمّ رسم التقديرات بعنوان فترة المخطط 2030-2026 على أساس تحقيق معدل نموّ للناتج المحلي الإجمالي يناهز 4.2% بالأسعار القارة مقابل 2.4% خلال الفترة 2025-2021. وجدير بالذكر أن نسبة النموّ بدون اعتبار الفلاحة ستكون في حدود معدل 4.3% خلال الفترة 2030-2026 مقابل معدل 2.7% خلال الفترة 2025-2021.

وستشهد الفترة 2030-2026 ارتفاعاً تدريجياً لنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة من سنة لأخرى بما من شأنه أن يفضي إلى مضاعفة نسبة النمو مع موفّي سنة 2030 (5.1%) مقارنة بنسبة النمو المسجلة خلال سنة 2025 (2.6%).

جدول 8: معدلات النموّ حسب القطاعات

2030-2026	2030	2029	2028	2027	2026	2025-2021	
4.2	5,1	4,7	4,2	3,8	3,3	2.4	نموّ الناتج المحلي الإجمالي
3.1	3,1	3,1	3,0	1,5	5,0	0.1	الفلاحة
5.1	6,0	5,2	5,0	4,8	4,5	1.8	الصناعة
4.2	5,2	4,8	4,3	3,9	2,8	2.9	الخدمات

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

❖ القطاع الفلاحي

يفترض منوال النموّ تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري بمعدل 3.1% بالأسعار القارة خلال الخماسية القادمة على أساس تسجيل معدل إنتاج سنوي للحبوب في حدود 19 مليون قنطار ومعدل 2 مليون طن من زيتون الزيت.

جدول 9: أهم الفرضيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

2030	2029	2028	2027	2026	
2042	1976	1911	1849	1791	الحبوب (م قنطار)
2025	1947	1872	1800	2400	زيتون الزيت (ألف طن)
482	461	441	422	404	التمور (ألف طن)

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

ولئن تبدو هذه التقديرات حذرة، إلا أنها تستند إلى المعطيات المناخية المتاحة والتي تشير إلى ارتفاع معدلات الإجهاد الحراري وانخفاض في كمية الأمطار السنوية. ومن شأن هذه التطورات أن تؤثر سلباً على مردودية القطاع الفلاحي لاسيما الزراعات البعلية وتربية الماشية وأن تزيد من الضغوط على الموارد المائية.

ولمواجهة هذه التحديات والحد من تأثيرات التقلبات المناخية، سيحظى القطاع الفلاحي بأهمية كبرى خلال الفترة 2030-2026 في إطار التوجهات الاستراتيجية للقطاع في أفق 2035. وستركز الجهود على تعزيز الإنتاج وتحسين الإنتاجية وتقديم الدعم

والإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج بما يؤمن نجاح المواسم الفلاحية. كما سيتم العمل على تعزيز التكامل بين البحث العلمي وقطاع الإنتاج لاستثمار نتائج البحث ودمج التقنيات الحديثة في الممارسات الفلاحية خاصة المتعلقة بإدارة المياه بما في ذلك المياه الخضراء والبصمة المائية والمياه الافتراضية بالإضافة إلى تحسين استغلال الموارد المائية المتاحة وإحكام توظيفها. ويتمثل الهدف في ضمان إدارة مستدامة للموارد المائية وتعزيز الأمن المائي.

كما سيتم إيلاء اهتمام خاص بالأنشطة الأساسية لدعم الأمن الغذائي على غرار الزراعات الكبرى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب والتوسع في المساحات العلفية لتلبية احتياجات الثروة الحيوانية. كما سيتم العمل على النهوض بالمنتجات ذات القيمة المضافة العالية والتي تتمتع بميزات تفضلية على غرار المنتجات البيولوجية بما يعزز تنافسية الإنتاج الفلاحي ويعطي دفعا هاما للاستثمار في القطاع.

وبصفة عامة، تتمحور أهم البرامج حول:

- اعتماد برنامج خصوصي للحد من تأثير التحديات المناخية على قطاع الزراعات الكبرى والنهوض بقطاع الحبوب المروية والرفع من استعمال البذور الممتازة من 20% حاليا إلى 30% فضلا عن رقمنة منظومة الحبوب وتحسين آليات تمويل منتجي الحبوب. ويتمثل الهدف في توفير أغلب الحاجيات الوطنية من القمح الصلب وتحسين نسبة التغطية من القمح اللين (20%) والشعير (50%) من خلال إنتاج يعادل 20 مليون قنطار من الحبوب في غضون 2030.
 - دعم المنتجين وخاصة صغار الفلاحين في مواجهة الأزمات والمحافظة على استمرارية دورة الإنتاج وتكثيف حملات الإرشاد الفلاحي وتنمية القدرات الفنية للفلاحين وتشجيعهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
 - توظيف مخرجات البحث العلمي في تطوير الأنماط الزراعية المقتصدة للماء وفي تحسين الإنتاجية.
 - تحسين إنتاجية غابات الزيتون والحد من تأثير العوامل المناخية السلبية على الإنتاج والرفع من نسبة تصدير الزيت المعلى واستهداف أسواق جديدة وإعادة هيكلة الديوان الوطني للزيت.
 - المحافظة على معدل الإنتاج السنوي في قطاع الصيد البحري في إطار مقاربة تراعي مبدأ الاستغلال الرشيد للثروات البحرية لضمان توازن بيئي واقتصادي.
 - تعزيز الأمن المائي عبر تحسين استغلال المياه التقليدية وتطوير الموارد غير التقليدية حيث سيتم التركيز على الرفع من نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية وربط السدود وتحويل فائض المياه إلى مناطق الاستغلال وتطوير محطات تحلية المياه ومعالجة المياه المستعملة ورفع نسبة إعادة استعمالها فضلا عن تسريع رقمنة عملية متابعة منسوب المياه وجودتها.
- ومن ناحية أخرى ستتكتنف الجهود خلال الفترة 2030-2026 لمزيد النهوض بالدور المحوري للقطاع الفلاحي في خلق مواطن الشغل وتحسين ظروف العيش في المناطق الفلاحية وذلك من خلال دعم صغار الفلاحين والعملة الفلاحيين وتحسين نجاعة برامج التنمية الفلاحية المندمجة بعدد الجهات فضلا عن تنمية القدرات ودعم المبادرات المحلية بما يساهم في تثمين

المنظومات الفلاحية المحلية والجهوية توازيا مع تعزيز نظم الإنتاج ودعم التكامل بين القطاع الفلاحي والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

❖ القطاع الصناعي

ينتظر أن تتطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمعدل 5.1% خلال الفترة 2030-2026 بالأسعار القارة على أساس ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الصناعات المعملية بمعدل 4.2% وتطور نشاط الصناعات غير المعملية بمعدل 6.7%.

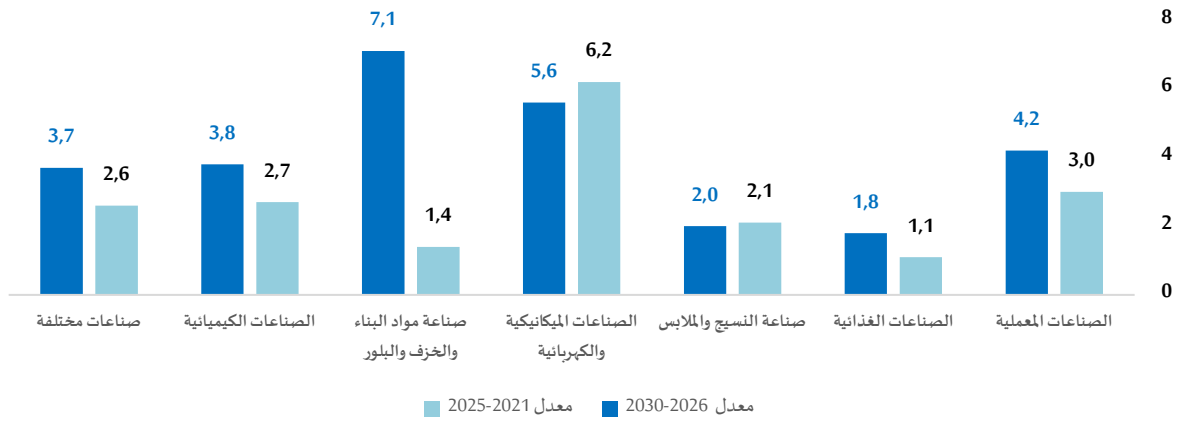
ففي مجال الصناعات المعملية، تتمثل أبرز الأهداف المرسومة للفترة 2030-2026 في:

- تشجيع الابتكار والتحول التكنولوجي والرقمي والصناعة الذكية لتحسين الإنتاجية والتنافسية من خلال دعم التجديد صلب المؤسسات الصناعية خاصة في مجال الرقمنة.
- تفعيل موثاق التنافسية للأنشطة الصناعية بما يعزز القدرة على التصدير.
- الانتقال نحو اقتصاد دائري وأخضر والحد من التلوث.
- مزيد النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة الصناعية ودعم تنافسياتها.
- دعم لا مركزية النسيج الصناعي واستغلال الموارد والقدرات المتاحة جهويا.
- رفع نسق إحداث المناطق الصناعية والتوجه نحو توفير مناطق صناعية ذكية ومندمجة.

وينتظر أن تسجل الأنشطة الصناعية انتعاشة في الفترة القادمة بفضل الإصلاحات والتدابير المبرمجة لمساندة المؤسسات وتوفير الظروف المثلى لتحسين تنافسية المنتجات الصناعية ودعم التصدير نحو الأسواق الجديدة في ظل التطور المرتقب للطلب الخارجي الموجه لتونس من الاتحاد الأوروبي بمعدل 1.9%¹² في الفترة 2030-2026 مقابل 4.2% في الفترة 2025-2021.

¹² المعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية.

رسم بياني 27: القيمة المضافة للصناعات المعملية (%)



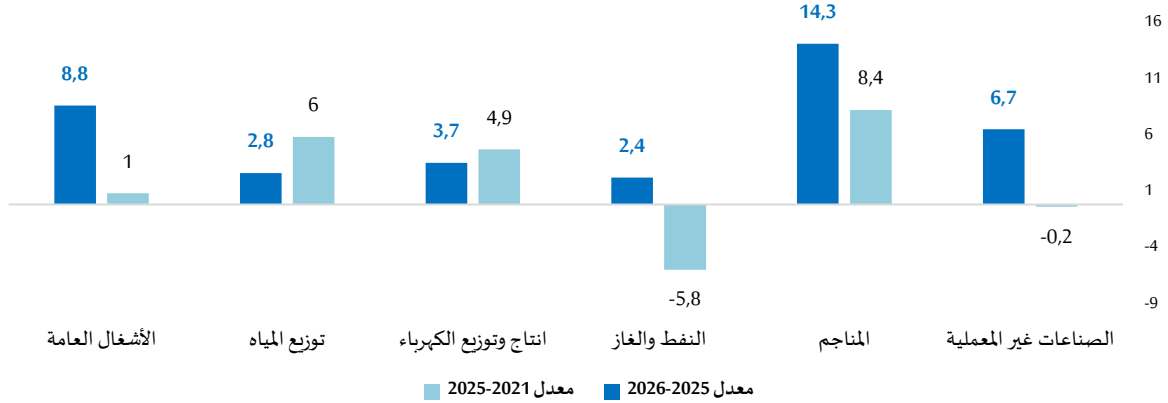
المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وتستند تقديرات القيمة المضافة للصناعات المعملية إلى جملة من التدابير الداعمة من أبرزها:

- توفير المرافقة والمساندة للمؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة.
- التسريع في تنفيذ برنامج التأهيل الكربوني للمؤسسات الصناعية.
- إحداث مركز لدعم التحول الرقمي للشركات الصناعية بهدف مساعدتها على تبني التكنولوجيات الحديثة.
- استهداف الاكتفاء الذاتي الدوائي من خلال دعم الصناعة المحلية للأدوية لا سيما المستخرجة من البيوتكنولوجيا وتطوير صناعة المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف الموجهة لقطاع صناعة الأدوية.
- إعداد خطة عمل ملزمة تتعلق بالمدينة الذكية للسيارات والمناطق الصناعية المندمجة.
- تأهيل المراكز الفنية وهياكل الإحاطة وتطوير أدائها بما يتلاءم ومتطلبات المؤسسة بعنوان التحول الرقمي والتحول الطاقى والتحول البيئي.
- تطوير المهارات الصناعية وملاءمة برامج التكوين مع حاجيات الصناعة الذكية.

أما بخصوص الصناعات غير المعملية، فينتظر أن تتطور القيمة المضافة بمعدل 6.7% بالأسعار القارة خلال الخماسية القادمة مقابل معدل (-0.2%) خلال الفترة 2025-2021 لترتفع الحصة من الناتج إلى حدود 8.7% سنة 2030 مقابل 8.0% خلال سنة 2025. وسيتمنى تحقيق هذه النتائج بفضل التحسن الهام المنتظر للإنتاج في قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الكهرباء والغاز.

رسم بياني 28: القيمة المضافة للصناعات غير المعملية



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وفيما يتعلق بإنتاج الفسفاط، يتمثل هدف الفترة 2030-2026 في رفع قدرات الإنتاج إلى ما يزيد عن 11 مليون طن سنوياً بحلول سنة 2030 بعلاقة مع انجاز المشاريع التالية:

- تشغيل "مغسلة أم الخشب 1" في غضون سنة 2027 بما يمكن من توفير طاقة إنتاج إضافية بحوالي 2.4 م طن.
- انجاز وحدة تعويم الفسفاط السيليسي بحلول سنة 2027 بما يساهم في زيادة طاقة الإنتاج تدريجياً بنحو 1.1 م طن.
- إنجاز "مغسلة أم الخشب 2" في غضون سنتي 2030-2029 بما يمكن من توفير طاقة إنتاج تصل إلى 1.6 مليون طن.
- إنجاز مشروع توزر نفطة في غضون سنتي 2030-2029 مما سيمكن من إضافة طاقة إنتاج تصل إلى 2.5 م طن.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية لقطاع الفسفاط، فقد تمّ ضبط حزمة من الأولويات تشمل بالخصوص:

- إعداد وتنفيذ برنامج تأهيل للشركة التونسية لنقل المواد المنجمية للفترة 2027-2026 بهدف تحسين جاهزية أسطول النقل وتطوير قدرته التشغيلية لمواكبة نسق الإنتاج المستهدف.
- تحسين طاقة النقل داخل المناجم السطحية من خلال تأهيل عدد من الشاحنات والكاسحات بما يساهم في تحسين مردودية منظومة الاستخراج والنقل.
- تأمين الموارد المائية الصناعية الضرورية للنشاط المنجمي عبر معالجة إشكاليات الربط العشوائي على قنوات نقل المياه الصناعية وحفر 12 بئراً تعويضية.
- الترفيع التدريجي في استغلال المياه الصناعية بكل من معتمديتي الرديف وأم العرائس مع تكوين احتياطي استراتيجي من المياه الصناعية بمغاسل المدينتين من خلال إنجاز بحيرتين بطاقة 2000 متر مكعب بمحاذاة مغسلي الرديف وأم العرائس لضمان استمرارية النشاط.
- تركيز وحدة ترشيح ذات ضغط عالي لاسترجاع المياه من النفايات الدقيقة بعد عملية الترسيب بهدف الرفع من نسبة استرجاع المياه إلى أكثر من 95% وتعزيز النجاعة المائية.

أما بخصوص قطاع انتاج النفط والغاز، فيتمثل الهدف خلال الفترة 2026-2030 في تطوير استغلال الموارد الوطنية من النفط والغاز من أجل التقليل التدريجي من العجز الطاقى والحد من التبعية الطاقية وذلك من خلال مزيد تحسين مناخ الاستثمار وتسريع نسق الاستكشاف والإنتاج وإدماج الاكتشافات الجديدة في الدورة الانتاجية.

ولبلوغ هذه الأهداف، تمّ تحديد عدد من السياسات من أهمها:

- إصدار مجلة المحروقات لدفع الاستثمار في قطاع استكشاف وإنتاج المحروقات.
- التسريع في استغلال الاكتشافات الجديدة على غرار حقول "صباح" و"عزيزة".
- تبسيط وتسهيل إجراءات إسناد رخص الاستكشاف والاستغلال.
- تسوية عدد من سندات المحروقات العالقة بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال واستعادة ثقة المستثمرين.
- تقليص آجال التراخيص وتحيين المواصفات الفنية المعتمدة إلى جانب تطوير منصات البيانات الجيولوجية والتقنية وتسهيل النفاذ إليها.

وعلى هذا الأساس، تمّ رسم فرضيات الإنتاج كالاتي:

بالنسبة للنفط

- ✓ ارتفاع انتاج بعض الحقول على غرار "حلق المنزل" و"سيدي مرزوق" و"البرمة" و"عشتارت" انطلاقا من سنة 2026 بحوالي 800 ك ط م ن.
- ✓ دخول حقل "كوسموس" حيز الإنتاج خلال سنتي 2027 و2028 بطاقة تقدر بحوالي 400 ك ط م ن.
- ✓ دخول حقل "زارات الشمال" حيز الإنتاج انطلاقا من سنة 2030 مع طاقة إنتاجية هامة تناهز 470 ك ط م ن.

بالنسبة للغاز الطبيعي

- ✓ دخول حقل "صباح" حيز الإنتاج انطلاقا من سنة 2027 مع طاقة إنتاجية هامة تقدر بنحو 270 ك ط م ن.
- ✓ دخول حقل "كوسموس" حيز الإنتاج انطلاقا من سنة 2027 بطاقة إنتاجية تناهز 110 ك ط م ن.
- ✓ دخول حقل "زارات الشمال" حيز الإنتاج انطلاقا من سنة 2030 مع طاقة إنتاجية تقدر بحوالي 340 ك ط م ن.
- ✓ توقف الإنتاج في حقل "مسكار" انطلاقا من سنة 2029.

❖ الخدمات

ينتظر أن تشهد الفترة 2026-2030 تواصل الأداء الجيد لجل الأنشطة في قطاع الخدمات حيث من المؤمل أن تتطور القيمة المضافة بمعدل 4.2% بالأسعار القارة مقابل 2.9% خلال الفترة 2021-2025.

ففيما يتعلق بالقطاع السياحي، تتمثل أهم الأهداف بعنوان الخماسية القادمة في مزيد تنوع المنتج وتحسين جودة الخدمات وتشجيع المؤسسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة لاستقطاب فئة السياح ذوي القدرة الشرائية العالية فضلا عن الإرساء التدريجي للترويج الذكي. كما سيتم العمل على إعطاء دفع قوي للسياسة الداخلية وسياسة الجوار عبر إعادة هيكلة السوق السياحية لمواكبة حاجيات الحرفاء. وينتظر أن تبلغ نسبة نمو القطاع معدل 5.6% خلال الفترة 2026-2030.

واعتبارا للدور المحوري والدافع الذي يضطلع به قطاع النقل في دعم الحركية الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية، ستركز الجهود خلال الخماسية القادمة على مواصلة النهوض بجودة خدمات النقل العمومي وفك العزلة وتقريب الخدمات من المواطن إلى جانب دعم المؤسسات العمومية للنقل والنهوض بأدائها وإعادة هيكلتها. كما سيتم التوجه نحو الاعتماد التدريجي على الطاقات النظيفة في تشغيل أنظمة النقل مع التوظيف الأمثل للتكنولوجيات الحديثة بما يساهم في تطوير خدمات النقل وتحسين مردوديتها.

وبالتوازي مع ذلك، يكتسي الارتقاء بمردودية المنظومة اللوجستية أهمية خاصة بالنظر إلى ارتفاع الكلفة نسبيا مقارنة بالدول المنافسة مما يستوجب بلورة خطة متكاملة تركز على ملائمة البنية الأساسية لمتطلبات النقل واللوجستية وتنظيم المهن ذات الصلة وتطوير الكفاءات البشرية في هذا المجال.

وتستهدف هذه الجهود الترفيع في القيمة المضافة لقطاع النقل لتبلغ معدل 5.0% خلال الفترة 2026-2030.

ولترجمة هذه التوجهات الاستراتيجية إلى أهداف ملموسة، تم ضبط جملة من التدخلات تشمل خاصة:

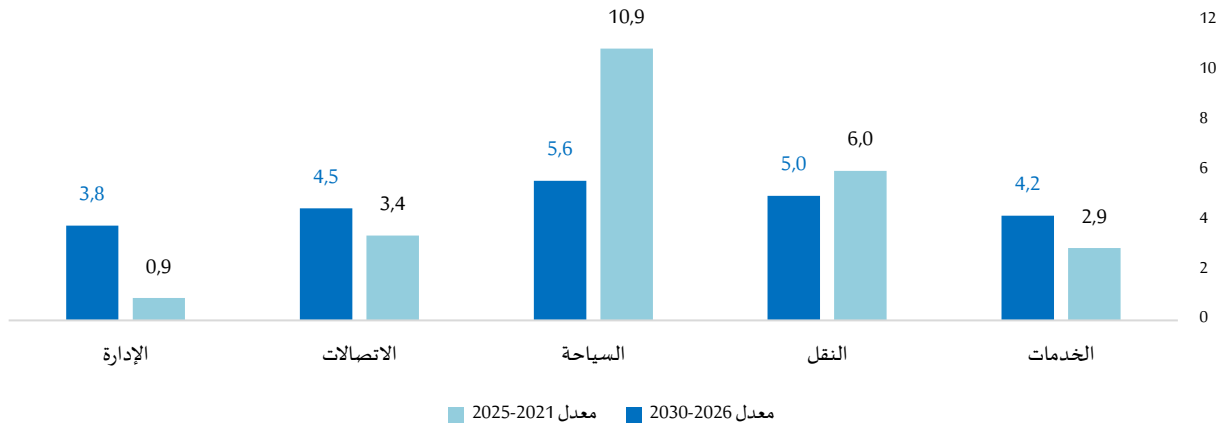
- مواصلة دعم منظومة النقل العمومي الجماعي وضبط سياسة جديدة لتمويل خدمات النقل العمومي الجماعي خاصة من خلال تفعيل وتعزيز موارد صندوق التنقلات الحضرية.
- تطوير النقل الحديدي للأشخاص والبضائع بما يعزز دوره كوسيلة نقل مستدامة وذات كلفة تنافسية.
- ربط المناطق الداخلية والمناطق السكنية ذات الكثافة العالية بالشبكة الحديدية وإدماجها في الدورة الاقتصادية.
- تطوير وتجديد أسطول النقل بمختلف أنماطه والنهوض بجودة الخدمات وتعزيز شروط السلامة الشاملة لمستعملي وسائل النقل.
- تدعيم البنية الأساسية للنقل وتطويرها مع تعزيز الشراكات سواء في إطار آليات الشراكة بين القطاع العام والخاص أو عبر التعاون الدولي.
- الارتقاء بنجاعة المنظومة اللوجستية والعمل على تموقع تونس كقطب لوجستي إقليمي لجنوب المتوسط.

- اعتماد منظومات النقل الذكي من خلال إدماج تطبيقات التكنولوجيات الحديثة، وتحسين النجاعة الطاقية لقطاع النقل، وإرساء منظومة نقل مستديمة وصديقة للبيئة.

أما بخصوص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاقتصاد الرقمي، فينتظر أن يسهم التقدم في التحول الرقمي ودعم البنية التحتية الرقمية واعتماد خطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في مزيد دعم القطاع وتحسين التنافسية وجعل تونس وجهة متميزة إقليمياً للاستثمار في المجالات الرقمية المجردة ذات القيمة المضافة العالية خاصة منها المتصلة بتطوير استعمالات الذكاء الاصطناعي. وينتظر في هذا الإطار إحداث تحول نوعي في المرافق والخدمات العمومية عبر برنامج رقمنة شاملة من خلال تعميم الخدمات عن بعد الموجهة للمواطن والمؤسسة. كما يشمل التوجه الاستراتيجي تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الترابط البيئي من خلال توسيع التغطية بالألياف البصرية وشبكات الجيل الخامس، وتحقيق تغطية شبه شاملة بالإنترنت عالي السرعة على كامل تراب الجمهورية. ومن المتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للقطاع بمعدل 4.5% خلال الفترة 2020-2026.

ومن ناحية أخرى، ينتظر تتطور القيمة المضافة للخدمات غير المسوقة بدفع من قطاع الإدارة العمومية والدفاع الذي سيتطور بمعدل 3.8% خلال الخماسية القادمة بعلاقة مع الانتدابات الهامة المبرمجة.

رسم بياني 29: القيمة المضافة في قطاع الخدمات



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

ميزان المدفوعات

ينتظر أن تشهد الفترة 2020-2026 تكثيف الجهود الرامية إلى دعم التصدير وتعزيز التموقع في الأسواق العالمية من خلال تحسين تنافسية السلع والخدمات. وسيتسنى بلوغ هذه الأهداف بفضل دعم القدرات الإنتاجية والتكنولوجية للمؤسسات وتعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لا سيما في الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والغذائية ذات القدرات التصديرية العالية إضافة إلى الاستغلال الأمثل للميزات التفاضلية للاقتصاد الوطني وتوظيف الفرص التي تتيحها التحولات العالمية لمزيد تنويع الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار، سيتم الاعتماد على سياسة ترويجية نشيطة تقوم على تكثيف المشاركة في المعارض الدولية وتنظيم بعثات اقتصادية موجهة خاصة نحو الأسواق الإفريقية والآسيوية الواعدة. كما سيتم فتح المجال أمام القطاع الخاص للاضطلاع بدور أكبر في تنظيم التظاهرات والفعاليات الاقتصادية بالخارج بما يدعم توسيع قاعدة المصدرين ويعزز إشعاع المنتجات التونسية وترسيخ حضورها في الأسواق العالمية.

وفي سياق متصل، يكتسي التأقلم مع التحديات المناخية ومجابهتها والالتزام بالمعايير البيئية الدولية أهمية محورية خلال المرحلة القادمة، لاسيما في ظل دخول آلية تعديل الكربون الأوروبية حيز التنفيذ بداية من سنة 2026. وسيتم التركيز بالخصوص على حصول المؤسسات على الشهادات البيئية المعتمدة إلى جانب توفير وتيسير النفاذ إلى آليات التمويل الأخضر بما يمكنها من خفض البصمة الكربونية والنفاذ إلى الأسواق الأوروبية وتعزيز القدرة التنافسية. كما سيتواصل النهوض بالصناعات الصديقة للبيئة وتعزيز الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة بغرض تموقع اقتصادنا كطرف فاعل ومندمج في الاقتصاد العالمي.

ومن جهة أخرى ستتكثف الجهود خلال الفترة المقبلة لتسريع وتيرة الانتقال الرقمي بما يدعم المجهود التصديري ويرفع من كفاءة عمليات التجارة الخارجية. وفي هذا السياق سيتم التركيز على تبسيط وتسهيل ورقمنة كل إجراءات التجارة الخارجية بما يضمن سرعة المعاملات وشفافيتها.

كما سيتواصل العمل على تطوير منظومة النقل واللوجستيك من خلال تحسين البنية التحتية البحرية والجوية والارتفاع بأداء الموانئ والمطارات والمناطق الحرة بما يساهم في تعزيز قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتقليل الكلفة والآجال ورفع مردودية الصادرات. هذا بالإضافة إلى دعم اندماج المناطق الداخلية في السلاسل التصديرية وتعزيز دور المناطق الحرة كرافعة لجذب الاستثمار وتسهيل عمليات الإنتاج والتصدير بما يحقق تنمية أكثر توازنا ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد.

وبالتوازي، سيتم تعزيز التحكم في الواردات وحماية المنتج الوطني عبر تفعيل آليات الدفاع التجاري لا سيما إجراءات مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية إلى جانب تكثيف مراقبة واردات السلع التي لها مثل محلي بما يضمن حماية الصناعات الوطنية من المنافسة غير المشروعة. وفي هذا الإطار، سيتم تركيز الهيئة العامة للدفاع التجاري وتدعيمها في مجال التحقيق في الممارسات التجارية غير المشروعة عند التوريد وتعزيز قدرتها على الرصد والتدخل في الآجال المناسبة.

هذا إلى جانب التسريع في مراجعة وتحسين المنظومة القانونية المنظمة للمبادلات الخارجية بهدف ملاءمتها مع المتطلبات الاقتصادية الراهنة والتحول التي يشهدها الاقتصاد العالمي فضلا عن تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية داخل المنظومة التجارية بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال ودعم تنافسية الاقتصاد وتحقيق توازن أفضل بين متطلبات الانفتاح التجاري وحماية النسيج المحلي.

وتم ضبط تقديرات التجارة الخارجية للفترة 2026-2030 على أساس مواصلة دعم القطاعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية لا سيما الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس مع الاستجابة قدر الإمكان لتنامي الطلب على المنتجات

ذات الجودة العالية وذات المحتوى التكنولوجي المرتفع وذلك بغرض تعزيز حصة الصادرات التونسية وتحسين مردوديتها وتكريس اندماجها بأكثر عمق في سلاسل القيمة العالمية.

وبالتوازي، سيتمّ العمل على مزيد تطوير القطاع الفلاحي بهدف النهوض بصادرات المنتجات البيولوجية وتلك المطابقة للمعايير الأوروبية الجديدة مع التركيز على تثمين الانتاج الفلاحي عبر التحويل الصناعي والتعليب واعتماد أساليب التسويق الذكي والمبتكر لدعم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والأفريقية وزيادة حجم الصادرات الوطنية وتوسيع تشكيلة المنتجات المصدرة.

كما يركز هذا المنوال على تحسين أداء القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية وخاصة قطاع الفسفاط باعتباره أحد أبرز مصادر العملة الأجنبية وذلك من خلال تعزيز قدراته الإنتاجية والتصديرية ورفع مردوديته بما يسهم في دعم توازنات الميزان التجاري إضافة إلى مساهمته في دفع حركية التنمية بمناطق الإنتاج والتحويل.

❖ الصادرات

يفترض منوال النمو المعتمد ضمن مخطط التنمية 2026-2030 تطوّر صادرات السلع بمعدّل سنوي يناهز 4.5% بالأسعار الجارية وذلك تزامنا مع تعافي النشاط في معظم القطاعات التصديرية وتحسّن نسبي للطلب الخارجي الموجّه لتونس بما يعكس آفاقاً إيجابية للتجارة الخارجية خلال الفترة القادمة.

ومن المنتظر أن تشهد صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية نموا سنويا بمعدل 4.5% خلال الفترة 2026-2030 مدفوعة بتنامي الطلب الخارجي على المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع وبمواصلة اندماج هذا القطاع في سلاسل القيمة الصناعية العالمية. ومن شأن هذا التطور أن يعزز تموقع تونس في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وأن يدعم دورها كمنصّة إقليمية لتصنيع المكونات والتجهيزات التقنية الموجّهة أساسا نحو الأسواق الأوروبية لا سيما الأسلاك الكهربائية ومكونات السيارات والطائرات. ويتطلب تجسيم هذه الأهداف مزيد تعزيز موقع تونس كوجهة صناعية استثمارية في الصناعات الميكانيكية والكهربائية ودعم البحث والتجديد التكنولوجي صلب المؤسسات الصناعية لمواكبة متطلبات الأسواق الخارجية المتسمة بتسارع التطورات.

وفي ذات السياق، يتوقّع أن يتمّ تسجيل انتعاشه طفيف لقطاع النسيج حيث ستتطور الصادرات بمعدل سنوي يناهز 2.8% خلال الفترة 2026-2030. وينتظر أن تشهد الفترة 2026-2030 اعتماد خطة عمل متكاملة ترمي إلى مزيد دعم القدرة التنافسية للقطاع وتأهيله من خلال تحسين الجودة والعناية بمسائل التجديد والابتكار.

كما ينتظر أن تتطور صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية بمعدّل 2.0% خلال الفترة 2026-2030 بفضل الزيادة المنتظرة في صادرات مختلف المنتجات الفلاحية بعلاقة مع تطور الإنتاج الوطني من جهة والرفع من القيمة المضافة التصديرية من جهة أخرى خاصة بالنسبة للمنتجات ذات الطّاقة التصديرية الهامّة على غرار زيت الزيتون من خلال تطوير التعليب وتصدير المنتج تحت علامة تونسية لتحقيق القيمة المضافة العالية بالإضافة إلى تنوع المواد الفلاحية المصدرة لا سيما المنتجات البيولوجية أمام تزايد الاهتمام العالمي بهذه المنتجات التي أصبحت تحقق رواجاً متزايداً بالأسواق الخارجية باعتبار مزايها الصحية والبيئية فضلا عن مزيد تنوع الأسواق المستهدفة لمواجهة المنافسة خلال السنوات القادمة.

هذا وستشهد الفترة 2026-2030 اعتماد خطط تصدير محكمة تركز على تعزيز التعريف بخصوصية المنتوجات الفلاحية التونسية والاستغلال الأمثل للفرص التي تتيحها الاتفاقيات التجارية التفاضلية في دعم النفاذ إلى الأسواق الواعدة خاصة الإفريقية والآسيوية. وبالتوازي، ينتظر أن يساهم التسريع في إحداث منصّات لوجستية قريبة من مناطق الإنتاج إلى جانب تأهيل مسالك التوزيع والترويج وتطوير خدمات النقل والشحن وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية، في تقليص آجال التصدير وتحسين انسياب السلع، لا سيما المنتجات الطازجة، فضلا عن تحفيز الاستثمار في مجالات التصنيع والتعليب والتخزين.

ومن المتوقع أن تسجّل صادرات الفسفاط ومشتقاته ارتفاعا ملحوظا بمعدل 15.5% خلال الفترة 2026-2030. ويعزى ذلك أساسا إلى استعادة مستويات الإنتاج وتحسن عمليات نقل الفسفاط من مواقع الإنتاج إلى وحدات التحويل إلى جانب تواصل تطور الطلب الخارجي على هذه المواد. ومن شأن هذا التطور أن يساهم في تعزيز الموارد من العملة ودعم التوازنات الخارجية.

❖ الواردات

يُتوقع أن تشهد واردات السلع نموا بمعدل سنوي يناهز 4.2% وذلك استجابة لمقتضيات دفع الاستثمار وتحسن نسق النمو. ومن المنتظر أن تسجل واردات المواد الأولية ونصف المصنعة نموا سنويا يناهز 4.9% خلال الفترة 2026-2030 نتيجة انتعاش نسق الاستثمار الصناعي وتحسن مستويات الإنتاج المحلي لا سيما في القطاعات الموجهة للتصدير. كما يرتبط هذا المنحى بتطور المشاريع وما يستدعيه من توفير المدخلات الضرورية لمواكبة تطوّر النشاط الصناعي.

كما يتوقع أن ترتفع واردات مواد التجهيز بنسق سنوي يفوق 5.6% خلال الفترة نفسها بعلاقة مع تطوير القاعدة الإنتاجية للمؤسسات والتوجه نحو تحديث وتجديد التجهيزات الصناعية إلى جانب الاستفادة من التحولات التكنولوجية المتسارعة. ومن شأن هذه الديناميكية أن تساهم في رفع مستوى الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الوطني وتعزيز مردوديته.

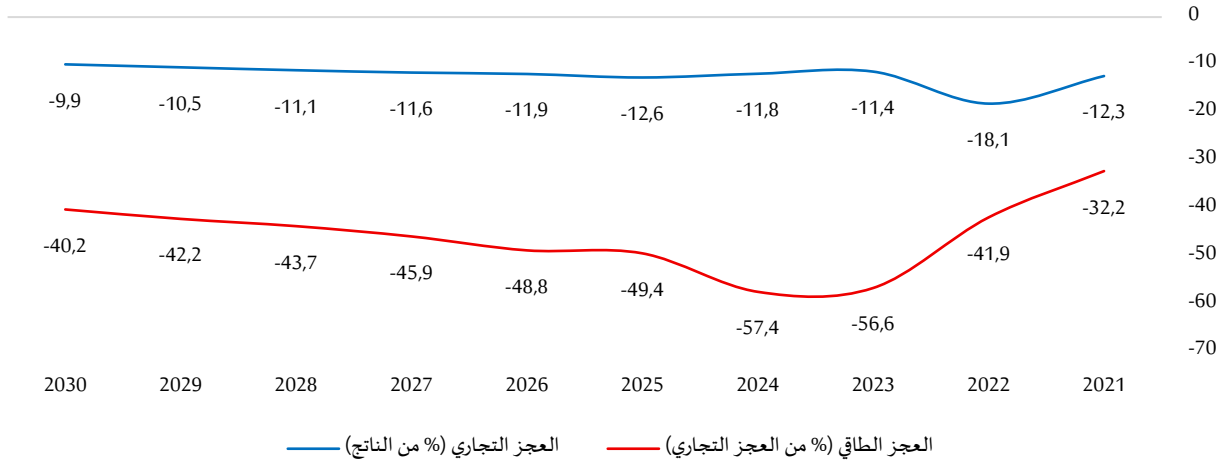
ومن المنتظر أن تسجّل واردات المواد الغذائية نموا سنويا يقارب 4.6% خلال الفترة 2026-2030 بفضل تحسن الإنتاج المحلي خاصة في الزراعات الكبرى مثل الحبوب بما يساهم في تخفيف الضغط على الميزان التجاري الغذائي.

وفي ذات السياق، يرتقب أن تتطور واردات المواد الاستهلاكية بمعدل سنوي لا يفوق 4.8% خلال الفترة 2026-2030 نتيجة الجهود المبذولة للتحكم في الواردات غير الضرورية وبرامج ترشيد الاستهلاك فضلا عن تشجيع المنتجات البديلة المصنّعة محليا وتعزيز ثقافة الاستهلاك المحلي. ومن شأن هذه الإجراءات أن توجه الطلب نحو السلع الوطنية وتساهم في الحد من العجز التجاري.

أما على مستوى واردات الطاقة، فمن المتوقع أن يشهد الضغط على الميزان الطاقى خلال الفترة 2026-2030 ترجعا طفيفا بفضل الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الوطني وتسريع مشاريع الطاقات المتجددة. وجدير بالذكر أن تسريع نسق الانتقال الطاقى وتطوير إنتاج الطاقات المتجددة يعد خيارا استراتيجيا لتقليص العجز الطاقى والحدّ من تأثير تقلبات الأسعار العالمية على الاقتصاد الوطني.

ومن المنتظر أن يتواصل انخفاض العجز الطاقى ليستقر في حدود 40.2% من العجز التجاري في موقّع المخطط.

رسم بياني 30: العجز التجاري والعجز الطاقى



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

واستنادا إلى مجمل هذه التطورات، ينتظر أن يشهد العجز التجاري منحنى تنازليا ليستقر في حدود 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي في موفى سنة 2030 مقابل 12.6% خلال سنة 2025 وذلك نتيجة تكثيف الجهود الرامية إلى الرفع من نسق الصادرات والتحكم في الواردات وترشيدها.

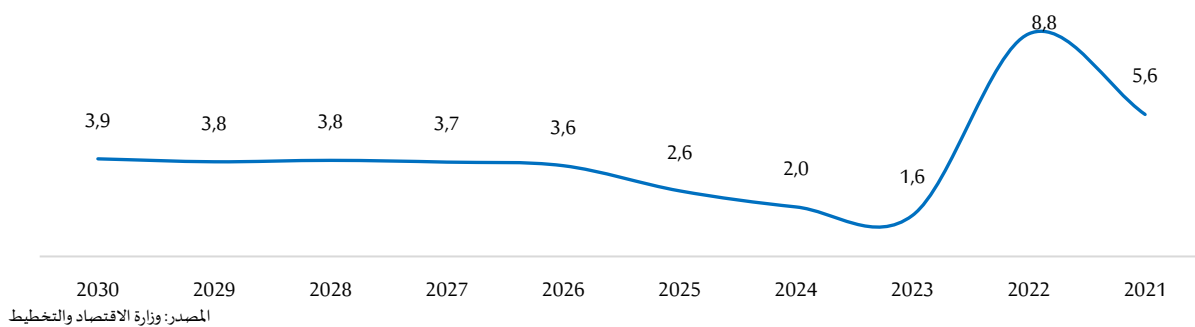
❖ العجز الجارى

ستشهد الفترة القادمة تدعيم أداء قطاعي السياحة والنقل بفضل تحسين جودة الخدمات وتطوير العرض السياحي وتحديث منظومة النقل الجوي. ومن المنتظر أن تسجل مداخيل السياحة خلال الفترة 2026-2030 نموا سنويا بمعدل 6.2%.

كما سيتواصل تطور تحويلات التونسيين بالخارج بمعدل سنوي يتجاوز 6.4% بما يدعم مساهمة هذه المداخيل في تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات.

وعلى هذا الأساس، ستشهد الفترة 2026-2030 تحكّما في العجز الجارى في معدل لا يتجاوز 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل معدل 4.1% خلال الفترة 2021-2025 وهو ما من شأنه تعزيز الاستقرار المالي والحفاظ على مستويات مريحة من احتياطي العملة الأجنبية إلى جانب دعم استقرار سعر صرف الدينار.

رسم بياني 31: العجز الجارى



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

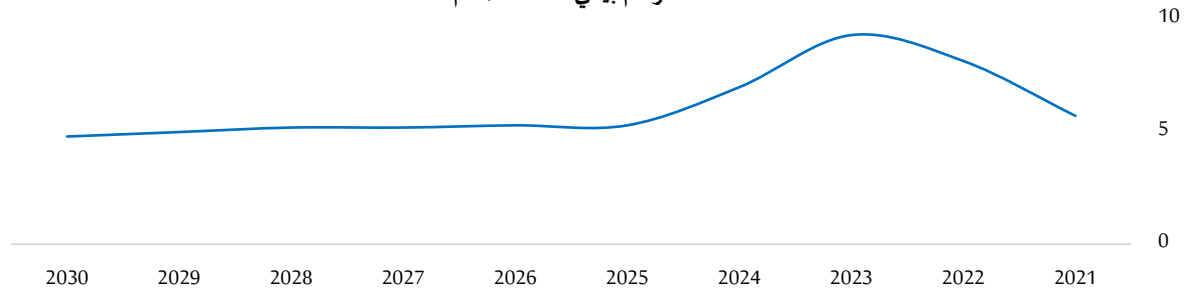
وتعدّ المحافظة على استدامة التوازنات الخارجية أحد المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية خلال الفترة 2020-2026، الأمر الذي يستدعي احكام التحكم في العجز الجاري والحدّ من مواطن الهشاشة. هذا إضافة إلى أهمية تنويع مصادر التمويل وتوسيع مجالات التعاون الثنائي ومتعدّد الأطراف بما يضمن النفاذ إلى موارد مالية بشروط ميسّرة مع التأكيد على أهمية توجيه الموارد المقترضة نحو الاستثمار المنتج والمشاريع ذات المردودية الاقتصادية العالية.

ومن جهة أخرى، من شأن تحسّن أداء القطاعات المصدّرة وتطوير صادرات الخدمات فضلا عن تعزيز تدفقات تحويلات التونسيين بالخارج، أن يساهم في تدعيم موارد العملة الأجنبية والتوازنات المالية الخارجية فضلا عن تحسين التصنيف السيادي لتونس وترسيخ ثقة الشركاء الاقتصاديين والمستثمرين الدوليين بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات.

التضخم

يرتكز مخطط النمو للفترة 2020-2026 على اعتماد مقاربة شاملة للتحكم في تطور الأسعار بما يضمن إرساء توازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي ومقتضيات العدالة الاجتماعية لا سيما الحفاظ على المقدرة الشرائية للأسر وتعزيز مناخ الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين. وتستند هذه المقاربة إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التأقلم وامتصاص الصدمات بما يحد من التقلبات السعيرية ويدعم الاستقرار على المدى المتوسط.

رسم بياني 32: التضخم



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وينتظر تسجيل نسبة تضخم تناهز 4.8% سنة 2030 مقابل 5.3% سنة 2025. ويستند هذا الهدف إلى جملة من الفرضيات من أهمها تحسّن العرض وتطور نسق الإنتاج خلال الفترة 2020-2026 خاصة في القطاعات ذات الارتباط المباشر بسلة استهلاك الأسر في التخفيف من الضغوط التضخمية. كما يشكل تعزيز نجاعة آليات تنظيم الأسواق وتكثيف مراقبة المسالك التجارية إلى جانب تشديد الجهود الرامية إلى مقاومة الممارسات الاحتكارية والحد من ظواهر المضاربة رافعة أساسية لدعم العرض وتحسين انسيابية التوريد بما يقلص من حدة الصدمات الظرفية ويعزز استقرار الأسعار.

وفي سياق متصل، تبرز أهمية إرساء تنسيق فعال بين السياسات المالية والنقدية والتجارية بما يتيح استباق المخاطر المرتبطة بصدمات محتملة والحد من آثارها. ومن شأن هذا التنسيق أن يدعم التحكم في التضخم مع المحافظة على ديناميكية النمو الاقتصادي وبالتالي تطوير القدرة على خلق الثروة وتوفير فرص الشغل وتعزيز التنمية بجميع أبعادها.

2.4 التمويل والسياسة المالية

تواجه السياسة المالية وخطة تمويل التنمية خلال فترة المخطط 2026-2030 تحديات ورهانات كبرى مرتبطة أساساً بضمان الاستدامة المالية ومعالجة وضعية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها وتعزيز دور القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد الحقيقي بالتوازي مع أهمية الالتزام بالمعايير الاحترازية. هذا إلى جانب تسريع التحول الرقمي للقطاع البنكي والمؤسسات المالية فضلاً عن تطوير آليات التمويل الجديدة على غرار التمويل الأخضر والتمويل التشاركي وكذلك تعزيز الصمود الاقتصادي بالأخذ بعين الاعتبار للمخاطر المناخية ضمن السياسات المالية وتنويع منتجات التأمين وخدماته وتطوير منظومة الصرف.

وستركز الأولويات حول الموازنة بين الاستجابة لمقومات الدولة الاجتماعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الاندماج المالي مع المحافظة على التوازنات المالية الكبرى للدولة وتيسير نفاذ صغار الباعثين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية خاصة منها المنتصبة بالمناطق والجهات الداخلية إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة وتطوير منتجات وآليات جديدة تلبي حاجيات كل المتعاملين الاقتصاديين.

كما سيستجّه العمل على تحسين تعبئة الموارد المالية والمعونة الفنية في إطار التعاون المالي الدولي ضمن مقاربة غرضها تعزيز القدرة على تنفيذ الإصلاحات والبرامج والمشاريع التنموية وفق الأولويات والأهداف الوطنية. وستركز الجهود على تحسين محفظة موارد التمويل من خلال تعبئة الموارد الخارجية بشروط ميسرة مع الحرص على تنويع مصادر التمويلات الخارجية بغرض توفير استجابة أفضل لطلبات التمويل المختلفة. كما سيتم العمل على حوكمة منظومة إدارة عمليات تعبئة موارد التعاون الدولي عبر رقمنة مسارات معالجة طلبات التمويل ومتابعة تنفيذ المشاريع المستفيدة منها وذلك قصد تحسين نسق السحوبات وتحقيق الأثر التنموي المرتقب من البرامج والمشاريع الممولة.

المالية العمومية

يتضمن المخطط التنموي سياسات مالية إصلاحية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية وتوفير مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ضمن رؤية متكاملة تستند إلى جملة من الأولويات والأهداف منها بالخصوص:

- اعتماد سياسة اجتماعية قوامها ضمان العدالة الاجتماعية وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص والتي تشمل تطوير مضمون السياسات الاجتماعية خاصة منها الإحاطة بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وبرامج التمكين الاقتصادي والتشغيل والحدّ من مظاهر العمل الهشّ، إضافة إلى تحسين كفاءة منظومة الدعم قصد المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن ووصول المواد المدعمة إلى مستحقيها وتنفيذ برامج السكن الاجتماعي وتعزيز الاستثمار في تنمية رأس المال البشري.
- اعتماد منظومة تصرف في الميزانية قائمة على تحسين الأداء والشفافية وتطوير منظومة المحاسبة العمومية تستجيب للمعايير الدولية ودعم منظومة الرقابة والتقييم مع تطوير منظومة معلوماتية مندمجة للتصرف في المالية العمومية وكذلك تحسين الحوكمة والرقابة المالية للمؤسسات العمومية لتقليص الضغط على الميزانية.

- دعم الاستثمارات العمومية لتطوير البنية الأساسية ونجاعة الخدمات العمومية بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف عيش المواطنين.
- العمل على التحكم التدريجي في التوازنات المالية لضمان استدامة المالية العمومية حيث ينتظر التخفيض في عجز الميزانية إلى مستوى يناهز 3% والتحكم في مستوى المديونية في حدود 80% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2030. وسيتم العمل بالخصوص على تدعيم تعبئة الموارد الذاتية للدولة لتتجاوز 80% من مجموع الموارد مع تحسين نسبة مساهمة المداخل غير الجبائية، وتحقيق نسبة إدماج تفوق 50% من القطاع غير المنظم في الدورة الاقتصادية وتعميم رقمنة المنظومة الجبائية والديوانية والمالية.

القطاع المالي

ستتوجّه الجهود خلال الفترة 2026-2030 لإرساء قطاع مالي أكثر فاعلية في تمويل الاقتصاد وأكثر قدرة على دعم التنمية الشاملة، مع الحفاظ على الاستقرار المالي. ويشمل ذلك تعزيز مساهمة البنوك في تمويل القطاعات المنتجة وتطوير التمويل الأخضر والحدّ من الإقصاء المالي وتحسين جودة الخدمات المالية عبر الرقمنة والابتكار. كما تتمحور السياسة المالية للمرحلة المقبلة حول الارتقاء بدور السوق المالية كمصدر أساسي لتمويل الاستثمار فضلاً عن إصلاح منظومة الصرف بشكل تدريجي ومتوازن، وتدعيم الدور التنموي والاجتماعي لقطاع التأمين بما يجعله رافعة لتعبئة الادخار الوطني.

وترتكز خطة القطاع البنكي للفترة 2026-2030 على جملة من البرامج تشمل أساساً:

- مزيد تعزيز دور القطاع في تمويل الاقتصاد عبر تعزيز نفاذ المؤسسات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة للتمويل البنكي وذلك عبر احداث أشكال تمويلية جديدة خاصة وملائمة، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير المنظومة الوطنية للتمويل وخاصة منها آليات الضمان وأنماط التمويل البديلة والمجددة وذلك بالتشاور مع مختلف مكونات النظام المالي.
- التوجّه نحو تعزيز القدرات الفنية للقطاع المصرفي لتوفير التمويل الأخضر والنهوض بالاستثمار في القطاعات البيئية والمجددة مع توفير الترتيب والأطر الرقابية المناسبة للتمويل الأخضر ووضع إطار احترازي تفاضلي للأصول الخضراء وإدماج الأصول الخضراء ضمن الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وكذلك تعزيز الرقابة على المخاطر المناخية في القطاع البنكي.
- تعزيز الجهود لتدعيم صلاية القطاع البنكي بما يدعم الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث ينتظر مواصلة تحسين جودة الأصول البنكية ومعالجة القروض المتعثرة إلى جانب تنظير الإطار الرقابي مع المعايير الدولية عبر تطبيق الإطار الجديد لبازل ومعايير IFRS تدريجياً من خلال إعداد البنوك والمؤسسات المالية لمخططات استراتيجية وعملية لاعتمادها.
- مواصلة تعزيز حوكمة البنوك العمومية لا سيما ممارسات الحوكمة الداخلية وشفافية اتخاذ القرارات، فضلاً عن التوجه نحو إعادة هيكلة البنوك المشتركة.
- تعصير الخدمات المصرفية ورفع نسبة الإدماج المالي بفضل التحوّل الرقمي للمنظومة البنكية لا سيما تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني وتوظيف الذكاء الاصطناعي وتشجيع الشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية.

وفي مجال الصرف، تهدف الإصلاحات المزمع تنفيذها إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية فضلاً عن الانفتاح على المحيط الإقليمي والدولي. ويستند هذا التوجّه إلى تيسير استقطاب الاستثمارات الأجنبية ودعم تدويل المؤسسات التونسية المصدرة ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في عمليات الصرف والمعاملات المالية. وينتظر مزيد تبسيط النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالصرف وإضفاء مزيد من المرونة على عمليات الصرف وتيسير التحويلات المالية للمتعاملين الاقتصاديين. وسيتمّ في الغرض تفعيل رقمنة معالجة المطالب المتعلقة بعمليات الصرف (EXOP)، ومنصة إدارة وثائق التجارة الخارجية (TRADIS)، ونظام متابعة معاملات الصرف والحسابات الخاضعة لشروط خاصة (PSOCCRS)، إلى جانب إعادة تصميم وتوسيع منصة جذاذات الاستثمار بالعملة القابلة للتحويل من قبل غير المقيمين بالبلاد التونسية.

وعلى مستوى السوق المالية، تهدف استراتيجية الخماسية المقبلة إلى مواصلة الإصلاحات وتعميمها لجعل السوق المالية تلعب دورها الطبيعي في تمويل الاستثمار الخاص إلى جانب البنوك وفي تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية وذلك في سياق تتسم فيه البيئة الاقتصادية والمالية، محلياً ودولياً، بديناميكية متسارعة تشمل التحول الرقمي وتطور أدوات التمويل والاستثمار. وتتمحور الأهداف الرئيسية حول بلوغ مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد مستوى 15% مع موفّي سنة 2030 وكذلك تطوّر الرّسّمة السوقية إلى نسبة 30% من الناتج الداخلي الخام إضافة إلى المساهمة في تدعيم الادخار الوطني وتحسين شفافية وحوكمة الشركات التي تلجأ لادخار العموم. وينتظر في هذا المجال:

- مراجعة النصوص المنظمة للسوق المالية ومراجعة النموذج الحالي لمؤسسات السوق (بورصة الأوراق المالية بتونس وهيكل الإيداع المركزي) ولأسواق البورصة (قواعد الاحداث والسير) بغرض تعزيز تنافسية الساحة المالية التونسية على المستوى الدولي خاصة مع تطور الأسواق المالية العالمية وتنامي دور المستثمرين الأجانب، ومواصلة التنسيق بين المتدخلين في السوق بشكل يضمن حسن التنظيم للخدمات المالية وتحقيق التكامل بينها وتجنب تضارب المصالح.
- دعم إقبال المؤسسات الواعدة والصغرى والمتوسطة على التمويل المباشر من السوق المالية وذلك بتنقيح الإطار القانوني للسماح بإصدارات رقاعية مجمعة تسمح بتخفيض كلفة الإصدار والسماح للشركات الصغرى والمتوسطة التي لا تستجيب للشروط الحالية بالاستفادة من هذه الآلية لتمويل استثماراتها، مع تشجيع الشركات على فتح رأس مالها وإدراج أسهمها بالسوق الرئيسية أو بالسوق البديلة لبورصة الأوراق المالية.
- إثراء السوق المالية بمنتجات جديدة وإحداث قسم خاص بالشركات الناشئة ضمن تسعيرة البورصة.
- تعزيز الثقافة المالية من خلال إحداث منصة رقمية للتثقيف المالي وإدراج الثقافة المالية ضمن مناهج التعليم الجامعي.
- اعتماد إطار قانوني منظم لنشاط وكالات ترقيم وطنية وتنظيم نشاطها بما يعزز الشفافية في السوق ويضمن مصداقية وجودة منهجية التقييم.
- وضع نظام وطني لمنح علامات "مؤسسة خضراء" وإحداث مؤشر على مستوى البورصة بهدف تشجيع الممارسات الفضلى في مجال المحافظة على البيئة، ومراجعة قواعد الاحتياط والحذر الخاصة بمختلف المتدخلين في السوق لضمان إدماج

المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل منهجي، وإلزام الشركات المدرجة بالبورصة بإعداد تقارير الإفصاح المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة الرشيدة.

- تطوير قطاع رأس مال تنمية بإحداث سوق ثانوية للأوراق المالية غير المدرجة تنظم عمليات التفويت في المساهمات التي وصلت مرحلة النضج، وإرساء آليات تقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص عبر آليات استثمار مشتركة.
- وفي باب التمويل الخصوصي، ستتكتف الجهود في اتجاه:

- دعم الإدماج المالي للفئات الهشة لاسيما النساء والشباب وسكان المناطق الداخلية عبر تيسير تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغرى وتشجيع التحول الرقمي المالي ومزيد تطوير آليات التمويل الصغير وملاءمة شروط وخصوصيات الفئات الضعيفة.
- تيسير النفاذ للتمويل البنكي من خلال الضغط على كلفة الإقراض حيث سيتواصل العمل بامتياز تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى موفى سنة 2027.
- تنوع مصادر التمويل وتطوير آليات بديلة للتمويل البنكي من خلال تخصيص خطوط تمويل على موارد خارجية لفائدة شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وشركات التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية وإعادة هيكلة شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية الجهوية وتطوير تدخلاتها وإحداث مركزية للمعلومات تعنى بقطاع رأس مال التنمية إلى جانب تطوير عمليات التمويل التشاركي وتدعيم منظومة الضمان التي تديرها الشركة التونسية للضمان.
- تخصيص خطوط تمويل بشروط ميسرة لفائدة المؤسسات الناشئة وأنشطة الاقتصاد الأخضر وإحداث آلية ضمان خضراء لتشجيع وحث المؤسسات الخاصة والعمومية على إصدار سندات خضراء.
- دعم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية وسيتم في هذا المجال القيام بتقييم وتشخيص شامل ومعمق للوضعية الحالية لخط اعتماد دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة يشمل كل الأطراف المتدخلة بما يمكن من ضمان أوفر الفرص لانتفاع أكبر عدد ممكن من المؤسسات من هذا التمويل ولتحسين نجاعة تدخلاته.
- وفيما يتعلق بالتأمين، تدرج الأولويات والأهداف الاستراتيجية لقطاع التأمين للفترة 2026-2030 ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تعزيز متانة القطاع وقدرته على تمويل الاقتصاد الوطني، وتوسيع الشمول التأميني، وتحسين الحوكمة والرقمنة، مع دعم الاستدامة المالية ومواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وبصفة أدق، تتمثل أولويات المرحلة في تدعيم الدور المزدوج لقطاع التأمين، التنموي والاجتماعي، عبر تعبئة الادخار الوطني وتمويل الاقتصاد بالإضافة إلى تدعيم نسبة اندماج قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار، سيتمّ خلال الخماسية القادمة:

- تطوير نشاط تأمين السيارات والنهوض بخدماته من خلال مراجعة الإطار التنظيمي للمكتب المركزي للتعريف في اتجاه توضيح صلاحياته وطريقة سير أعماله وإجراءات البت في الملفات وكذلك مجابهة ظاهرة رفض التأمين باعتماد منظومة توزيع تضامني على مستوى القطاع لتأمين السيارات التي تمثل مجالات استعمالها مخاطر مرتفعة لدى كافة مؤسسات التأمين (اللواج، التاكسي الفردي، التاكسي الجماعي، النقل الريفي وبعض سيارات الكراء التي تواجه صعوبات في التأمين). كما ينتظر مزيد حماية المؤمن لهم من خلال تدعيم واجب الإعلام ومراجعة تعريف المسؤولية المدنية استنادا إلى مؤشرات فنية وإحصائية دقيقة فضلا عن تفعيل إلزامية تأمين الدراجات النارية صغيرة الحجم.
- تطوير التأمين على الحياة وتدعيم دوره الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنقيح بعض أحكام مجلة التأمين في اتجاه اعتماد إطار تشريعي خاص بالتقاعد التكميلي، وتوسيع قائمة وسطاء التأمين بالنسبة للتأمين على الحياة لتشمل الوسطاء في البورصة وبقيّة المؤسسات المالية القادرة على تسويق هذا الصنف.
- تحسين أساليب التصرف في المخاطر بعنوان التأمين الفلاحي وتعصير خدماته من خلال تنويع العرض التأميني ورقمنة خدماته وإرساء الإجبارية التدريجية في بعض اصنافه وتطوير أساليب التصرف في التعويضات وتنظيم حملات توعية وحلقات تكوينية للفلاحين حول التأمين الفلاحي وتكوين الوسطاء والخبراء في تقييم المخاطر الفلاحية وتقدير الأضرار.
- تدعيم الإدماج التأميني بمراجعة الإطار القانوني المنظم لنشاط الوساطة في التأمين عبر توسيع قائمة الوسطاء ومزيد توضيح خصوصيات نشاط كلّ صنف منهم، وملاءمة شروط التكوين الأكاديمي والخبرة المهنية المطلوبة مع منظومة التعليم العالي والتكوين المهني، وضبط الواجبات المحمّلة على وسطاء التأمين تجاه المؤمن لهم.
- تدعيم رقمنة خدمات التأمين المسندة للحرفاء.
- إرساء منظومة لتأمين الكوارث الطبيعية وتدعيم الصمود الاقتصادي في ظل تزايد المخاطر المناخية حيث سيتمّ اعتماد إطار قانوني لتأمين الكوارث الطبيعية وتطوير أداة نمذجة تمكّن من تقييم كلفة التغطية التأمينية وتحديد ضوابطها الفنية وإعداد دراسة انعكاس التغطية التأمينية على الكوارث الطبيعية على الملاءة المالية لمؤسسات التأمين وتنفيذ أنشطة تحسيسية للتعريف بهذه المنظومة.

التعاون المالي الدولي

يمثل التعاون المالي الدولي رافعة أساسية لدعم تنفيذ البرامج الإصلاحية والمشاريع التنموية ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يساهم في تعزيز قدرات الإنتاج والتشغيل والتصدير فضلا عن تحسين البنية الأساسية والمرافق العمومية المبرمجة ضمن مخطط التنمية. ويرتكز اللجوء إلى التمويل الخارجي بالأساس على المبادئ المتعلقة بالحفاظ على السيادة الوطنية وضمان ترشيد التداين والتحكم في شروطه واستدامة المالية العمومية مع توجيه الموارد نحو الأولويات والأهداف الوطنية.

ولئن تعتبر موارد التمويل الخارجي رافدا هاما لتمويل برامج ومشاريع مخطط التنمية 2026-2030، فإن المرحلة القادمة تتسم باشتداد الشروط المطلوبة لتعبئتها خاصة في ضوء تواتر الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية وما يترتب عنها من تضائل للموارد المالية على المستوى الدولي وتنامي المنافسة الدولية على تحصيلها.

على هذا الأساس، تمّ ضبط سياسة التعاون المالي الدولي بالاستناد إلى أولويات تحسين فاعلية التمويل الخارجي مع تعزيز سلامة التوازنات المالية والتحكم في الدين الخارجي في مستويات مقبولة.

وتتضمن الأهداف الاستراتيجية للتعاون المالي الدولي بالخصوص:

- إحكام تعبئة موارد التمويل الميسرة لتوفير هامش تمويلي يمكن من تغطية البرامج والمشاريع ذات الأولوية والمدرجة بمخطط التنمية.
 - تنويع الشراكات وتوسيع قاعدة الممولين بغرض الاستفادة من تنوع صيغ التمويل وشروطها لفائدة مشاريع التعاون المالي والفني الدولي (التعاون الآسيوي، التعاون مع دول أوروبا الشمالية والدول غير المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي، المؤسسات الإقليمية الجديدة، ...).
 - العمل على استغلال آليات التمويل المبتكرة لا سيما التمويل الأخضر والمبادرات الإقليمية المتعددة.
 - استغلال آليات التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي.
 - العمل على تحسين التصنيف السيادي وإحكام الإعداد للإصدارات الرقاعية التونسية بالسوق المالية العالمية.
 - إحكام توظيف المساعدات الفنية وتوظيف الخبرات للتقدم في إعداد الدراسات وبلورة برامج التعاون الداعمة للتنمية.
- ومن هذا المنطلق تتضمن استراتيجية التعاون الدولي المحاور الرئيسية التالية:
- المحور الأول: تطوير الشراكات وتنويع مصادر التمويل الخارجي حيث تقتضي المرحلة القادمة اعتماد مقاربة متجددة تركز على تنويع الشركاء وتوسيع خيارات التمويل على نحو يعزّز قدرة الدولة على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية. وستركز الجهود بالخصوص على:

✓ تعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف من أجل تعبئة موارد التمويل المناسبة لتنفيذ البرامج والمشاريع المرسومة بالمخطط من خلال العمل على رفع سقف التمويلات المخصصة لبلادنا وتعزيز الحصول عليها بشروط ميسرة والتوجه أكثر نحو الآليات التمويلية الجديدة (التمويل حسب النتائج، الضمانات، التمويل الأخضر، التمويل المشترك) إضافة إلى توفير الدعم الفني والمرافقة في مراحل إعداد البرامج والمشاريع وتنفيذها.

كما تشمل التوجهات توفير تمويلات مباشرة ودون ضمان الدولة لفائدة المؤسسات والمنشآت العمومية. هذا إضافة إلى تعزيز التعاون لدعم القطاع الخاص والاستفادة من آليات التمويل التي يوفرها بعض الممولين لفائدته (ضمانات، تمويل مباشر، ...) مع تكثيف العمل على تعبئة دعم إضافي للميزانية في إطار آليات التمويل المتاحة.

✓ تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال:

- مواصلة استغلال الإطار الحالي للتعاون المالي والفني والذي يتيح اعثة هبات سنوية لتمويل البرامج والمشاريع التنموية في المجالات ذات الأولوية والعمل على تعبئة موارد دعم مباشر للميزانية ضمن آلية الدعم المالي الكلي.
- الاستفادة المثلى من توجه الاتحاد الأوروبي نحو سياسة أكثر اندماجية مع مؤسساته المالية والوكالات التنموية للبلدان الاعضاء به من أجل تمويل مشاريع استراتيجية.
- تطوير التعاون في قطاع الطاقة قصد الاستغلال الأمثل للجسر الطاق بين تونس والاتحاد الأوروبي ELMED والتفكير في تطويره ليشمل دول الجوار أو ليكون جسرا بين القارتين.
- التباحث بخصوص انضمام تونس الى برامج أوروبية جديدة والاستفادة من أطر التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، وكذلك الشراكات مع أبرز الممولين والمؤسسات متعددة لأطراف، بهدف تعبئة تمويلات إضافية موجّهة لدعم تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030.

✓ تعزيز التعاون العربي والإسلامي بالاستفادة خاصة من المبادرات والآليات التي تطلقها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حيث سيتم العمل على:

- توسيع مجالات التعاون لبرامج تمويل التجارة ليشمل إضافة إلى تمويل الواردات، تمويل صادرات المؤسسات التونسية من السلع الاستراتيجية بما يساهم في دفع التصدير والارتقاء بحجم التجارة البينية بين الدول الأعضاء.
- العمل على استغلال الموارد المخصصة من قبل البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ضبط رؤية استراتيجية تؤطر العلاقة مع الصناديق والمؤسسات المالية العربية وتزامن مع فترة المخطط بما يضمن الاستفادة من مختلف التمويلات والمبادرات المطروحة.

✓ دعم النفاذ إلى التمويلات الخضراء عبر اعتماد خطة وطنية للتمويل المناخي وبلورة إصلاحات تمكن من تعظيم الاستفادة من هذه التمويلات.

✓ تطوير التعاون اللامركزي بين الجهات التونسية ونظيراتها الأجنبية، مع تحديد مشاريع ذات أولوية على المستوى الجهوي.

✓ دعم التعاون الثلاثي والتعاون جنوب - جنوب والانفتاح على الفضاءات الإقليمية المتوسطية والمغاربية والإفريقية عبر تصدير الخبرات التونسية في مجالات التكوين المهني والصحة والتعليم والطاقات المتجددة والتنمية الاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى.

- المحور الثاني: حوكمة التعاون الدولي وتسريع نسق تنفيذ المشاريع الممولة بموارد خارجية حيث سيتجه العمل نحو:
 - ✓ تعزيز التنسيق بين الهياكل المكلفة بالتعاون الدولي ووضع خطة تمويل موحدة تنبني على أهداف مخطط التنمية.
 - ✓ تحسين جاهزية المشاريع بضبط إجراءات تشمل استكمال الدراسات، وتوفير الموارد البشرية، وتسوية الوضعيات العقارية.
 - ✓ تطوير منظومات المتابعة والتقييم لمحفظة التعاون الدولي من خلال تفعيل المنظومة المعلوماتية لمتابعة التمويلات الخارجية ومنظومة متابعة برامج دعم الميزانية، وانجاز خارطة للمشاريع الممولة خارجيا، هذا بالإضافة إلى تعزيز التنسيق المؤسسي بين الهياكل الوطنية في إطار اللجان المختصة.
- المحور الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية حيث سيتكثف العمل في ظلّ تسارع التحولات الإقليمية والدولية في اتجاه:
 - ✓ دعم علاقات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في إطار دعم المصلحة الوطنية والمحافظة على السيادة الوطنية مع الانخراط الفاعل في عملية صنع القرار صلب المنظمات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها تونس.
 - ✓ المساهمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنمية الصادرات وتطوير التدفق السياحي وذلك بتنشيط اليقظة الاقتصادية ببلدان الاعتماد ومعاضدة جهود الفاعلين الاقتصاديين في الترويج للمنتجات التونسية والتعريف بها والمساهمة في اشعاع تونس كقطب ثقافي ووجهة سياحية متميزة. كما يتطلب تحقيق هذا الهدف مراجعة طرق عمل التمثيليات الفنية بالخارج لمختلف الهياكل العمومية على غرار وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي ومركز النهوض بالصادرات والديوان الوطني للسياحة وغيرها من أجل تحسين فاعليتها وتطوير أدائها.
 - ✓ دعم تعبئة الموارد المالية الخارجية وتعزيز التعاون القطاعي من خلال تنشيط عمل اللجان المشتركة والقطاعية وتفعيل آليات التعاون مع التكتلات الإقليمية والدول الصديقة ضمن آليات التمويل المشترك أو المبادرات في عدد من المجالات كالأمن الطاقوي والأمن الغذائي.
 - ✓ تثمين دور الجالية التونسية في الخارج ولا سيما الكفاءات منها كمحرك للتنمية الاقتصادية ومصدر لتعزيز التماسك الاجتماعي.

المتابعة والتقييم

تكتسي متابعة تنفيذ المخطط 2030-2026 وتقييم النتائج المسجلة أهمية بالغة انطلاقاً من الحرص على تجسيم الأهداف الاستراتيجية المرسومة بمخطط التنمية وما يتطلبه ذلك من حتمية التعامل مع المتغيرات والتطورات المستقبلية المحتملة والتعديل والإصلاح عند اللزوم وذلك بمشاركة كل الأطراف المعنية بالشأن التنموي.

وتتضمن أعمال المتابعة والتقييم الدورية النظر في مدى تنفيذ الاصلاحات والبرامج والمشاريع التنموية المبرمجة وتقديمها ضمن الوثائق الرئيسية التالية:

- وثيقة الميزان الاقتصادي السنوية: تقديم متابعة تنفيذ المخطط ضمن مختلف محاور الوثيقة مع إدراج ملخص تألوفي لاستنتاجات المتابعة وتحليل المؤشرات الرئيسية لسياسات التنمية على المستويين المجالي والوطني مقارنة بتوجهات المخطط وأهداف السنة المعنية.
 - تقرير متابعة وتقييم نصف مرحلي لمخطط التنمية يتضمّن متابعة النتائج المسجلة وتقييمها وتحيين الأهداف المرسومة والتعديلات المناسبة بعنوان الفترة المتبقية من المخطط 2030-2026.
 - تقرير نهائي حول تنفيذ المخطط لتقييم إنجازات الفترة 2030-2026.
- وتتولى الهياكل العمومية إعداد تقارير المتابعة والتقييم للمجالات الراجعة لها بالنظر. وتشرف الوزارة المكلفة بالتخطيط على إعداد التقرير التألوفي.

الملاحق

جدول عدد 1: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

جدول عدد 2: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

جدول عدد 3: الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

جدول عدد 4: القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

جدول عدد 5: المؤشرات ذات الطابع الاجتماعي

جدول عدد 1: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

2030	2029	2028	2027	2026	2025	2024	2023	2022	2021	
270595,1	245804,1	223858,9	204816,0	187878,4	172614,6	159759,7	149733,0	139443,4	131543,9	الناتج المحلي بأسعار السوق
119836,2	113050,2	107008,0	101631,6	96543,1	92444,3	89940,2	88476,9	90318,0	68210,2	واردات الخيرات والخدمات
44849,8	42073,0	39543,3	37237,4	35168,1	32551,6	30254,0	29076,3	28403,6	27369,4	الاستهلاك العمومي
202536,6	186544,5	172152,6	158876,8	147053,2	136511,8	127098,9	117455,2	106492,8	96568,1	الاستهلاك الخاص
247386,4	228617,5	211695,9	196114,3	182221,3	169063,4	157352,9	146531,5	134896,4	123937,4	جملة الاستهلاك
54087,4	48007,7	41083,2	34885,5	29978,5	26760,4	24302,2	23563,4	22750,2	20857,6	تكوين رأس المال الثابت
101309,9	96164,9	91623,0	87851,5	84420,0	82040,7	79883,0	79417,9	71571,2	54959,6	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد 2: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

2030-2026	2030	2029	2028	2027	2026	2025-2021	2025	2024	2023	2022	2021	
9,4	10,1	9,8	9,3	9,0	8,8	7,6	8,0	6,7	7,4	6,0	10,1	الناتج المحلي بأسعار السوق
5,3	6,0	5,6	5,3	5,3	4,4	10,8	2,8	1,7	-2,0	32,4	23,2	واردات الخيرات والخدمات
6,6	6,6	6,4	6,2	5,9	8,0	4,7	7,6	4,1	2,4	3,8	5,9	الاستهلاك العمومي
8,2	8,6	8,4	8,4	8,0	7,7	9,1	7,4	8,2	10,3	10,3	9,2	الاستهلاك الخاص
7,9	8,2	8,0	7,9	7,6	7,8	8,1	7,4	7,4	8,6	8,8	8,4	جملة الاستهلاك
15,1	12,7	16,9	17,8	16,4	12,0	7,2	10,1	3,1	3,6	9,1	10,1	تكوين رأس المال الثابت
4,3	5,4	5,0	4,3	4,1	2,9	12,6	2,7	0,6	11,0	30,2	21,1	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد 3: الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

2030-2026	2030	2029	2028	2027	2026	2025-2021	2025	2024	2023	2022	2021	
4,2	5,1	4,7	4,2	3,8	3,3	2,4	2,6	1,5	0,4	3,0	4,6	النتائج المحلي بأسعار السوق
3,5	4,3	3,9	3,4	3,2	2,6	6,6	2,3	3,8	5,1	11,6	10,9	واردات الخيرات والخدمات
3,2	4,0	3,6	3,3	2,8	2,2	1,2	1,4	1,4	-0,2	1,2	2,2	الاستهلاك العمومي
3,0	3,6	3,2	3,0	2,7	2,3	1,8	2,0	1,1	0,9	2,0	3,3	الاستهلاك الخاص
3,0	3,7	3,3	3,1	2,7	2,3	1,7	1,9	1,2	0,7	1,8	3,0	جملة الاستهلاك
9,8	7,5	11,5	12,3	10,9	6,7	2,8	5,4	0,7	1,9	2,2	3,9	تكوين رأس المال الثابت
2,6	3,5	3,2	2,8	2,2	1,3	7,3	0,7	-1,6	9,0	17,4	11,9	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد 4: القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الفارة (%)

-2026 2030	2030	2029	2028	2027	2026	-2021 2025	2025	2024	2023	2022	2021	
3,1	3,1	3,1	3,0	1,5	5,0	0,1	10,3	8,8	-16,1	2,1	-2,0	الزراعة والغابات والصيد البحري
5,1	6,0	5,2	5,0	4,8	4,5	1,8	2,3	-2,8	-1,1	1,5	9,7	الصناعات
1,8	2,8	2,5	1,5	-0,1	2,0	1,1	4,5	2,6	-1,7	1,2	-0,7	الصناعات الغذائية
7,1	7,5	7,3	7,0	7,0	6,9	1,4	3,2	-4,0	-2,2	-3,2	14,3	صناعة مواد البناء والبلور والخزف
5,6	6,3	5,9	5,7	5,4	4,5	6,2	6,2	1,7	3,2	8,5	11,6	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
28,2	44,2	38,1	35,0	25,0	3,0	-17,6	-20,6	11,4	-62,8	12,7	2,4	تكرير النفط
3,8	5,3	4,9	4,3	3,2	1,5	2,7	3,2	-1,9	1,2	1,6	9,8	الصناعات الكيماوية
2,0	2,4	2,3	1,9	1,9	1,5	2,1	-2,6	-5,5	-2,4	13,6	8,6	النسيج والملابس والجلد
3,7	5,0	4,3	3,6	3,4	2,0	2,6	1,7	-1,9	2,4	1,1	10,1	صناعات مختلفة
14,3	8,3	10,2	10,5	13,8	30,0	8,4	24,2	9,8	-10,4	-0,5	23,0	المنجم
2,4	2,7	-1,6	2,4	5,5	3,0	-5,8	-10,9	-19,4	-1,9	-12,3	20,2	استخراج النفط والغاز الطبيعي
3,7	4,8	3,9	3,5	3,4	3,0	4,9	4,9	1,3	0,5	4,7	13,9	انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز
2,8	2,8	2,9	2,7	2,6	3,0	6,0	3,2	-2,5	3,3	7,8	19,3	توزيع المياه ومعالجة مياه الصرف
8,8	9,5	9,2	8,8	8,6	7,9	0,4	3,7	-1,1	-1,4	-5,8	7,4	البناء والأشغال العامة
4,2	5,2	4,8	4,3	3,9	2,8	2,9	1,6	2,0	3,0	3,7	4,0	الخدمات
3,8	4,8	4,4	3,8	3,6	2,5	2,0	2,1	1,2	1,4	1,7	3,6	التجارة والصيانة
5,0	6,2	5,9	5,2	4,4	3,5	6,0	0,7	2,7	5,5	14,1	7,4	النقل والتخزين
4,5	6,1	5,6	4,8	4,2	2,0	3,4	2,0	1,5	5,0	1,1	7,4	الاتصالات
5,6	6,3	5,9	5,6	5,3	4,9	10,9	6,8	4,3	12,9	18,3	13,0	الزبل والمقاهي والمطاعم
4,7	4,6	4,6	4,6	4,8	5,1	1,4	-8,2	2,7	3,1	6,7	3,5	المؤسسات مالية
3,7	5,0	4,5	3,9	3,5	1,7	2,3	1,8	1,9	1,2	2,0	4,9	التعليم العام والخاص
3,9	4,9	4,4	3,9	3,6	2,5	5,5	2,7	2,0	6,3	2,8	14,2	الصحة العامة والخاصة
4,6	5,8	5,3	4,7	4,4	2,6	2,6	2,5	2,7	4,1	3,4	0,6	خدمات تسويقية أخرى
3,8	4,5	4,4	3,9	3,6	2,9	0,9	1,8	1,6	0,6	0,8	-0,3	الإدارة العمومية والدفاع
3,9	4,8	4,6	4,1	3,8	2,2	2,7	2,1	1,3	7,1	2,8	0,5	الخدمات الجمعياتية
3,5	4,6	4,3	3,7	3,3	1,8	1,6	1,6	2,3	1,0	1,3	1,9	خدمات منزلية أخرى
2,7	3,4	3,2	2,5	2,4	2,0	7,1	2,0	2,4	24,5	3,7	4,3	الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح
4,2	5,1	4,7	4,2	3,8	3,3	2,4	2,6	1,5	0,4	3,0	4,6	الناتج المحلي بأسعار السوق

جدول عدد 5: المؤشرات ذات الطابع الاجتماعي

القطاع	المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
التربية	نسبة التلاميذ الجدد بالسنة الأولى الذين تلقوا سنة تحضيرية (%)	89	89.5	91.8	92.9	94.8	95.7	96.7	97.6	98.6	99.5
	نسبة الانقطاع المدرسي ابتدائي (%)	1.2	0.7	0.9	0.8	0.7	0.7	0.7	0.65	0.6	0.6
	نسبة الانقطاع المدرسي إعدادي (%)	9.3	7.8	8	7.5	6.5	6.4	6.2	6.1	5.9	5.8
	نسبة الانقطاع المدرسي ثانوي (%)	9.9	8.9	8.6	7.9	8.2	8.1	8.0	7.8	7.7	7.6
	نسبة التلاميذ الموجهين الى الشعب العلمية (%)	47.8	53	51.8	53.7	53.7	55.0	56.2	57.5	58.7	60.0
	نسبة التلاميذ الموجهين الى التعليم التقني (%)	2.2	2.8	3.4	3.7	4.4	4.8	5.1	5.5	5.8	6.2
	نسبة التغطية بالشبكات الإعلامية الداخلية بالمؤسسات التربوية الابتدائية (%)	79.02	77.7	78.5	84.7	88.5	100	100	100	100	100
	نسبة التغطية بالشبكات الإعلامية الداخلية بالمؤسسات التربوية الاعدادي والثانوي (%)	98.19	100	100	100	100	100	100	100	100	100
التكوين المهني	عدد المتكونين في النظام المقيس بالجهاز الوطني (ألف)	61	67	70	74	74	76	86	99	115	135
	عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر	1930	2008	2095	1427	3000	3230	3239	3250	3260	3270
	عدد المرسمين في التكوين الإشهادي (ألف)	10	10.5	10.7	12	13	10	10.5	11	11.5	12.2
التعليم العالي	نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة (%)	2.4	1.46	3.8	12.98	28.4	33.2	42.7	47.4	50	52
	نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد (%)	4.8	9.6	8	9.4	12.5	12.9	13.3	16	20	25

القطاع	المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
	نسبة الطلبة المسجلين في الاختصاصات المعتمدة على إطار مرجعي للكفاءات والمهن (%)	9.9	11	11.1	10.6	11	11	11.2	11.4	11.5	11.8
	نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة (%)	49.5	54.7	58.1	82.8	75	85.1	83.3	87.5	90	95
	نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي (%)	8.6	12.3	12.3	15.8	19,3	28	37.8	48.8	51.2	57,3
البحث العلمي	عدد المدرسين الباحثين	12022	11829	12021	11.885	12888	12978	13039	13100	13162	13223
	عدد مخابر البحث	482	490	501	526	520	542	555	567	580	594
	نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1 et Q2 (%)	71.1	73.5	73.5	72.8	68.8	69.7	71.5	73.4	75.4	77,4
	عدد مطالب براءات الاختراع والمستنبطات النباتية لهياكل والمؤسسات العمومية للبحث	81	93	82	93	93	102	113	123	139	154
الصحة	نسبة وفيات الأطفال لكل ألف ولادة حية	14.2	11.4	11.4	11.4	9,8	9,3	8,8	8,4	8,0	7,6
	مؤمل الحياة عند الولادة	72.9	76.2	76.9	76.9	77,2	77,3	77,4	77,5	77,6	77,7
الشؤون الاجتماعية	عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي (بالألف)	243	248	338	356	377	421	470	524	585	653
	عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	243	248	338	320	320	343	367	393	421	451
	عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	620	623	622	472	472	441	412	385	359	336
السياسات	برامج وآليات للرفع من كفاءات الباحثين عن شغل ودعم الادماج المهني (بالألف)	*-	-	-	-	-	129.5	140.9	152.5	164.5	177.2
النشيطه	برامج دعم التشغيل بالمؤسسات الاقتصادية	-	-	-	-	-	30160	31375	34090	36810	39530
للتشغيل	برنامج دعم التشغيل في الجهة	-	-	-	-	-	159660	180275	226590	281310	316730

القطاع	المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
المبادرة الخاصة	عدد المشاريع المحدثة التي انتفعت بآليات المرافقة					-	5000	5500	6000	6500	7000
	عدد المنخرطين في نظام المبادر الذاتي					-	7000	10000	13000	16000	20000
الشركات الأهلية	عدد الشركات الأهلية المحدثة	--	47	128	230	400	500	600	700	800	
	عدد مبادرات مشاريع الشركات الأهلية	-	-	-	-	300	400	500	600	700	
الطفولة	نسبة التغطية بمؤسسات الطفولة المبكرة (%)	38	40	41	42	43	48	49	50	51	52
	عدد رياض الأطفال	5670	5785	5860	5858	5860	5880	5900	5950	5980	6000
	عدد مركبات الطفولة	99	101	104	104	105	110	115	120	125	128
	عدد نوادي الأطفال	219	215	208	202	190	202	204	207	210	215
	عدد المشاريع المحدثة في إطار برنامج رائدات	-	1434	4171	2865	1235	2000	2500	2500	2700	2700
المرأة والأسرة	عدد فضاءات المرافقة والتكوين والتسويق	-	-	-	-	-	6	15	24	32	39
	عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف	1	8	12	17	16	16	17	17	18	18
كبار السن	عدد المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي	122	146	316	435	455	511	532	554	579	580
	عدد الفرق المتنقلة	25	26	40	42	49	56	58	60	62	64

القطاع	المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
الثقافة	عدد دور النشر الجديدة المنتصبة في الجهات	-	-	-	-	5	8	10	14	16	20
	عدد المعارض والتظاهرات التي تعنى بالكتاب في الجهات	-	-	-	-	906	1012	1120	1200	1300	1400
	عدد المكتبات العمومية والمتنقلة	434	436	439	443	444	446	452	459	465	470
	عدد المكتبات المتنقلة	42	44	44	45	45	45	49	53	56	58
	نسبة حوسبة المكتبات العمومية (%)	-	-	-	-	12	25	50	70	80	100
	عدد دور الثقافة	235	238	241	241	246	243	250	251	251	253
	نسبة رقمنة الرصيد الفني (%)	57.5	58	50.80	51.05	59	60	70	80	90	100
	عدد الوثائق التراثية المرقمنة مؤشر تراكمي	3000	3140	4146	3447	4500	4650	4850	5000	5200	5400
	عدد المسارات السياحية الثقافية المحدثة	-	-	-	-	-	2	3	4	5	6
	عدد المواقع والمعالم المشمولة بالمسح الرقمي	-	-	-	-	-	500	1000	15000	2000	2500
الرياضة	عدد عناصر التراث المودعة للتسجيل في قائمة اليونسكو	5	6	12	14	15	16	17	18	19	20
	عدد الجمعيات الرياضية	1859	1858	1902	1949	1970	2000	2030	2070	2120	2090
	عدد المجازين (بالألف)	123.3	126.5	132	132.5	135.3	138	141	144	147	150
	نسبة التغطية بتدريس مادة التربية البدنية										
	بالابتدائي (%)	60.2	67.6	66	62.5	63	65	73	83	93	100

القطاع	المؤشر	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
	بالإعدادي (%)	95.3	94	92	92.4	92	95	97	100	100	100
	بالثانوي (%)	98.5	98	97	98	98	99	100	100	100	100
	عدد المنخرطين بمؤسسات الشباب (بالألف)	95	100	115	120	130	140	150	160	170	180
	نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني (%)	0.574	0.538	0.548	0.565	0.561	0.571	0.578	0.586	0.593	0.600
	عدد الكتاتيب	1967	1889	1880	1998	2087	2136	2187	2240	2296	2354
الشؤون الدينية	نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء (%)	1.90	1.04	2.94	2.07	2.2	2.25	2.30	2.35	2.40	2.45
	عدد الأنشطة الدينية المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا (بالألف)	170	328	381	493	553	622	703	797	909	1040
	نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني (%)	0.574	0.538	0.548	0.565	0.561	0.571	0.578	0.586	0.593	0.600

وزارة الاقتصاد والتخطيط

شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية

الهاتف : (+216) 70 55 66 00

الفاكس : (+216) 71 799 069

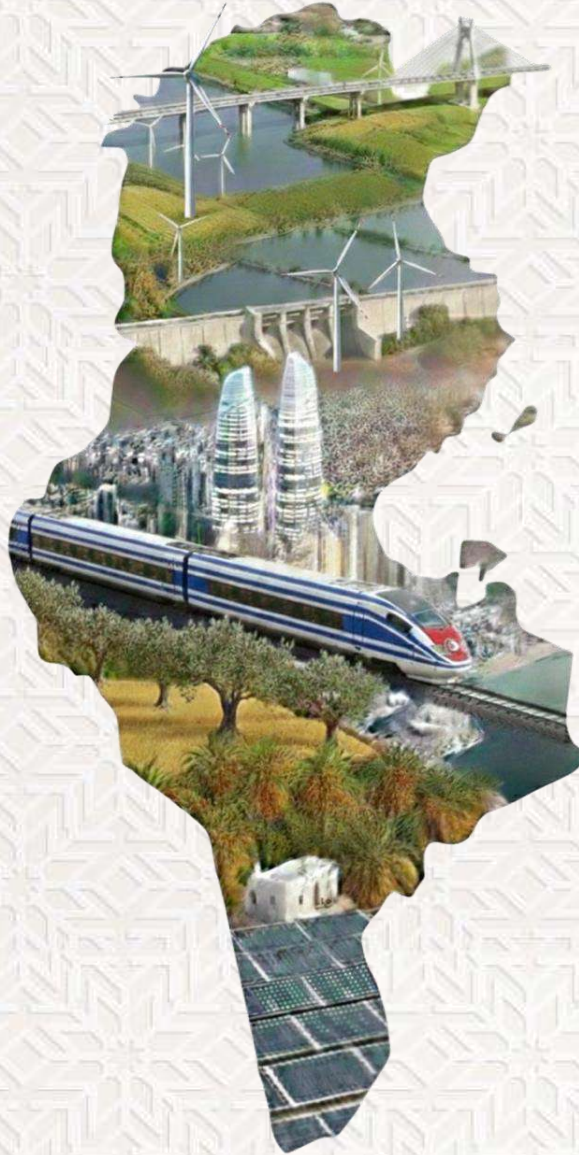
البريد الإلكتروني : boc.mdici@tunisia.gov.tn



الجمهورية التونسية

مخطط التنمية 2030-2026

التنمية المجالية
(مشروع)



وزارة الاقتصاد والتخطيط

جوان 2026



الجمهورية التونسية

مخطط التنمية 2026-2030

التنمية المجالية
(مشروع)

وزارة الاقتصاد والتخطيط

جوان 2026

7	التمهيد.....
9	الجزء الأول: سياسة التنمية المجالية.....
11	تقديم الاقاليم.....
13	تشخيص الوضع التنموي المجالي.....
13	إنجازات الفترة 2021-2025.....
17	الإشكاليات التنموية.....
23	المقومات الدافعة للتنمية المجالية.....
31	التوجهات والأهداف الاستراتيجية المجالية للفترة 2026-2030.....
32	التوجه الإستراتيجي الأول: مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي.....
36	التوجه الإستراتيجي الثاني: مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري.....
38	التوجه الإستراتيجي الثالث: مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية.....
42	التوجه الإستراتيجي الرابع: مجالات ترابية دافعة للحركة الاقتصادية.....
45	التوجه الإستراتيجي الخامس: مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها.....
49	الجزء الثاني: المخططات الإقليمية والجهوية ملخص تألفي.....
51	الإقليم الأول.....
60	ولاية بنزرت.....
69	ولاية باجة.....
75	ولاية جندوبة.....
82	ولاية الكاف.....
88	الإقليم الثاني.....
97	ولاية تونس.....
104	ولاية أريانة.....
110	ولاية بن عروس.....
117	ولاية زغوان.....
124	ولاية منوبة.....
131	ولاية نابل.....
138	الإقليم الثالث.....
147	ولاية سليانة.....
153	ولاية سوسة.....
160	ولاية القصرين.....
166	ولاية القيروان.....
171	ولاية المنستير.....
178	ولاية المهدية.....
185	الإقليم الرابع.....
196	ولاية توزر.....
203	ولاية سيدي بوزيد.....
210	ولاية صفاقس.....
219	ولاية قفصة.....
227	الإقليم الخامس.....
238	ولاية تطاوين.....
245	ولاية قابس.....
252	ولاية قبلي.....
260	ولاية مدنين.....

التمهيد

لقد شهدت السياسة التنموية في تونس تحولات جوهرية ومفصلية في خياراتها المنهجية، انتقلت بموجها من نمط التخطيط المركزي التقليدي الذي ساد لعقود، حيث كانت الرؤى والسياسات تُصاغ وفق مقاربات عمودية تضع الأهداف الاقتصادية الكلية والقطاعية والتوازنات المالية في صدارة أولوياتها وذلك على حساب أولويات دفع التنمية الشاملة والعادلة على المستوى المجالي، إلى مرحلة جديدة وحاسمة تُرسي قطيعة تاريخية مع خيارات الماضي المسقطة وذلك عبر إقرار منهجية التخطيط التصاعدي كخيار لإعداد مخطط التنمية 2030-2026.

وتستمد هذه المنهجية الجديدة مشروعيتها من إرادة الشعب التي شكّلت منطلق عملية التخطيط، لُيَبْنى الفعل التنموي من الاستحقاقات المحلية الحقيقية كقاعدة صلبة لصناعة القرار الوطني، وذلك عبر تفعيل الدور الريادي والمحوري للمجالس المنتخبة في تشخيص الإشكاليات وفي ضبط الأولويات، بما يضمن انسجام السياسات العمومية مع الخصوصيات والمميزات التفاضلية لكل مجال ترابي.

وفي هذا السياق، تصبح سياسة التنمية المجالية سياسة أفقية متعددة القطاعات والمستويات الترابية، بما يستجوبه ذلك من إرساء تناسق تام وتناغم دقيق بين مضامين السياسات التنموية المعتمدة، تكريسا لمبادئ التكامل والتضامن الترابي في كنف وحدة الدولة. وتهدف سياسة التنمية المجالية إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل، من خلال تحفيز مساهمة كافة المناطق في المجهود التنموي، غايتها الأسى تقليص الفوارق المجالية والارتقاء بنوعية الحياة وجودة الخدمات المسداة لكافة المواطنين.

ويُمَثِّل إعداد هذا المخطط المجالي محطة حاسمة في مسار الارتقاء بالواقع التنموي للجهات وفق تصورات وبرامج تستجيب للحاجيات الحقيقية للمواطنين ولتطلّعاتهم المشروعة، مجسدا بذلك آليات التخطيط التصاعدي التي تُكرس الدور المحوري للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم التي تداولت بكل استقلالية ومسؤولية في مقترحات البرامج والمشاريع وضبط الأولويات التنموية لمجالاتها الترابية. وعلى هذا الأساس، تبرز سياسة التنمية المجالية كدعامة استراتيجية لنموذج تنموي ينبثق من إرادة الشعب، ويُترجم التزام الدولة الراسخ تجاه مواطنيها بتحويل تطلّعاتهم إلى واقع ملموس.

ومن هذا المنطلق، تم إعداد مشاريع المخططات المحلية والجهوية والإقليمية من قبل هذه المجالس على مراحل كما يلي:

- على المستوى المحلي، تداولت المجالس المحلية في مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية وأحالت تقاريرها إلى المجلس الجهوي مرجع النظر.
- على المستوى الجهوي، تداولت المجالس الجهوية في مقترحات مشاريع مخططات التنمية الجهوية وعملت على التأليف بينها وبين مقترحات مشاريع مخططات التنمية المحلية وأحالت تقاريرها التأليفية إلى مجلس الإقليم مرجع النظر.
- على مستوى الأقاليم، تداولت مجالس الأقاليم بدورها في مقترحات مشاريع مخططات التنمية الإقليمية وعملت على التأليف بينها وبين مقترحات مشاريع مخططات التنمية الجهوية.

ووفقا لهذا التمشي، وبالاكتفاء على التقارير التأليفية للمجالس وعملية التأليف والمقاربة بين مقترحاتها والأعمال على المستوى الوطني، تم إعداد المخطط المجالي 2030-2026 الذي يتضمن ما يلي:

- الجزء الأول: سياسة التنمية المجالية
- الجزء الثاني: المخططات الإقليمية والجهوية - ملخص تألفي

الجزء الأول

سياسة التنمية المحلية

تقديم الاقاليم

يمثل التقسيم الترابي الجديد، المعتمد بمقتضى الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 والمتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم، خيارا استراتيجيا لصياغة سياسة تنمية مجالية جديدة وتنفيذها، وهي سياسة تضع الاستحقاقات الحقيقية للمواطن في صدارة أولوياتها، وتستمد مقوماتها من الخصوصيات التفاضلية لكل مجال ترابي. ويهدف هذا التوجه إلى التأسيس لمنوال تخطيط مبتكر يتجاوز الحدود الإدارية التقليدية نحو بناء أقطاب تنموية متكاملة داخل الأقاليم، بما يكرس قيم التضامن المجالي ويحقق الاندماج الفعلي داخل الاقاليم، ضمانا لتنمية عادلة ومنصفة وشاملة.

ويشتمل التقسيم الجديد على خمسة أقاليم لكل منها خصوصياته وميزاته التفاضلية والتنافسية.

ا. الإقليم الأول

يضم الإقليم الأول ولايات بنزرت، باجة، جندوبة والكاف والتي تمثل في مجملها 44 معتمدية و385 عمادة و58 بلدية. ويقع في شمال وشمال غرب البلاد التونسية ويحتل موقعا جغرافيا متميزا من خلال واجهة بحرية على طول 251 كلم ومنطقة للترابط المغاربي بشريط حدودي بري على طول 262 كلم. ويمسح الاقليم 15673 كلم² أي ما يمثل 9,6% من مساحة البلاد التونسية ويعد 1560,8 ألف نسمة سنة 2024 أي ما يمثل 13,03% من مجموع سكان البلاد وتبلغ الكثافة السكانية بالإقليم حوالي 100 ساكن/كلم².

ا. الإقليم الثاني

يضم الإقليم الثاني ولايات تونس، أريانة، بن عروس، زغوان، منوبة ونابل وهي ولايات تكوّنها 70 معتمدية و483 عمادة و74 بلدية. ويمثل أهم حلقة ربط بين التراب الوطني مع الفضاء الخارجي بحكم موقعه على الساحل الشمالي الشرقي للبلاد، حيث يحده البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشرقية على طول 234 كلم، وتبلغ مساحته 8162 كلم² أي حوالي 5,3% من المساحة الجمالية للبلاد. ويحتضن الإقليم الثاني عاصمة البلاد وهو أكبر قطب سكاني بـ 3949,27 ألف نسمة سنة 2024 ما يمثل ثلث سكان البلاد، وتقدر كثافته السكانية بحوالي 484 ساكن/كلم².

ا. الإقليم الثالث

يضم الإقليم الثالث ولايات سليانة، سوسة، القصرين، القيروان، المنستير والمهدية وتضم 79 معتمدية و589 عمادة و117 بلدية. وتبلغ مساحته 26258 كلم² ما يمثل 16,2% من مساحة البلاد، بحدود برية مع القطر الجزائري تبلغ 220 كلم وشريط ساحلي على طول 210 كلم. وبلغ عدد سكانه 3121,8 ألف نسمة سنة 2024 ما يمثل 26,1% من سكان البلاد يتركز 58% منهم بالولايات الساحلية التي تتميز بكثافة سكانية عالية مقابل مدن صغرى ومناطق ريفية شاسعة ذات كثافة سكانية ضعيفة في وسط وغرب الإقليم.

ا. الإقليم الرابع

يضم الإقليم الرابع ولايات توزر، سيدي بوزيد، صفاقس وقفصة بمجموع 49 معتمدية و354 عمادة و59 بلدية. ويقع في وسط البلاد ويمتد على شريط ساحلي طوله 235 كلم ومن الغرب الشريط الحدودي مع الجزائر على طول 265 كلم. وتبلغ مساحته الجمالية حوالي 28350 كلم² ما يمثل 18,1% من مساحة البلاد. وبلغ عدد السكان بالإقليم 2046 ألف نسمة سنة 2024 ما يمثل 17,1% من مجموع سكان البلاد وتستقطب جهة صفاقس أكثر من نصف سكان الإقليم (صفاقس 51%، توزر 6%، قفصة 19% وسيدي بوزيد 24%).

ا. الإقليم الخامس

يضم الإقليم الخامس ولايات تطاوين وقابس وقبلي ومدنين وهو ما يمثل 37 معتمدية و274 عمادة و42 بلدية. ويقع في الجنوب التونسي، ويحده البحر الأبيض المتوسط وليبيا من جهة الشرق والجزائر من جهة الغرب. وتبلغ مساحته 77700 كلم² (47,5% من مساحة البلاد). ويمتد الشريط الساحلي للإقليم على طول 640 كلم. ويعد الإقليم الخامس 1294 ألف نسمة أي 11% من مجموع سكان البلاد سنة 2024 وتبلغ كثافته السكانية 17 ساكن/كلم².

أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم



المصدر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية، 2025

تشخيص الوضع التنموي المجالي

أ. إنجازات الفترة 2021-2025

لقد اتسمت الفترة 2021-2025 بإطلاق حزمة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى إسناد المسار التنموي على المستوى المجالي في سعي حثيث لتدارك محدودية نجاعة التدخلات العمومية التي شهدتها العديد من المناطق، تجسيدا لإرادة سياسية تقطع مع ترسبات التفاوت الجهوي. وقد تمحورت هذه الإصلاحات الجوهرية حول مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للتنمية المجالية، مع المراهنة على الاستثمار كرافعة أساسية لتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية والجهوية وتحسين جاذبية المجالات الترابية. وعلى الرغم من المكاسب التي تم تحقيقها، فإنّ تباين النتائج المسجلة في المؤشرات التنموية الجهوية يظل دافعا أساسيا لتصويب مسار التدخلات العمومية لضمان فاعليتها ونجاعتها في مختلف المجالات الترابية، عبر اعتماد آليات تنفيذ للبرامج والمشاريع أكثر دقة واستجابة للواقع الميداني، قصد تحسين ظروف عيش المواطنين وضمان النفاذ العادل للخدمات الأساسية، وذلك ضمن مقاربة مجالية متجددة تركز فعليا مبدأ العدالة الترابية وتدفع نحو تنمية شاملة ودامجة.

1. الإطار القانوني والمؤسسي

مثلت الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي تم اعتمادها نقطة انطلاق للتأسيس لمسار جديد للتنمية بالجهات يكرس الدور المحوري للمواطن في اقتراح الحلول التنموية لجهته. وشملت هذه الإصلاحات بالخصوص:

- إحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم والذي يتكفل بمقتضى الفصل 84 من الدستور بمهمة المصادقة على مخططات التنمية كما يمارس بمقتضى الفصل 85 من الدستور صلاحيات الرقابة والمساءلة المتعلقة بتنفيذ الميزانية ومخططات التنمية.
- تركيز المجالس المحلية ومجالس الجهات ومجالس الأقاليم والتي تعمل بمقتضى القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 على تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل وتداول في مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية في إطار وحدة الدولة.

وتفعيلا لمهام هذه المجالس، تم بالخصوص:

- إصدار الأمر عدد 177 لسنة 2025 المؤرخ في 4 أبريل 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها حيث تنبأ المجالس المنتخبة دورا محوريا في اقتراح الحلول المجددة والبرامج والمشاريع المناسبة لدفع التنمية بمجالها الترابي وخلق ديناميكية اقتصادية على مستوى الجهات بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل.
- إصدار المنشور عدد 10 المؤرخ في 22 أبريل 2025 المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2030-2026 وفق منهجية التخطيط التصاعدي انطلاقا من المحلي إلى الجهوي ثم الإقليمي فالوطني بما يكرس الاستجابة لحاجيات وتطلعات المتساكنين ويدفع بحركية التنمية الشاملة والدامجة.

كما شهدت الفترة اعتماد التقسيم الترابي الجديد وفقا للأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 والمتعلق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنظر لكل إقليم. ويمثل هذا التقسيم الترابي منطلقا لخلق أقطاب تنموية متكاملة ومتنوعة من شأنها توفير فرص إضافية لخلق الثروة ومواطن الشغل وتقريب المرافق والخدمات العمومية للمواطنين.

وبالتوازي، تركزت الجهود على استحداث نسق إنجاز المشاريع العمومية والبرامج الجهوية وذلك بإصدار عديد النصوص القانونية الرامية إلى استرجاع ديناميكية العمل التنموي على مستوى الجهات والتي من أهمها المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة. وفي نفس السياق تضمن قرار رئيسة الحكومة المؤرخ في 13 جوان 2023 المتعلق بضبط مشمولات وتركيب وطرق سير عمل اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية إحداث اللجان الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية. كما أكد المنشور عدد 26 المؤرخ في 06 نوفمبر 2024 حول دفع نسق العمل الجهوي ومتابعة سير المرافق العمومية ومتابعة مشاريع التنمية بالجهات على ضرورة متابعة والي الجهة لإنجاز المشاريع العمومية في ولايته في الأجل المقررة

لها وحلحلة الصعوبات المعترضة في إطار صلاحيات اللجان الجهوية المحدثة. وأقرّ المنشور عدد 27 المؤرخ في 07 نوفمبر 2024 حول الإجراءات الرامية للتسريع في إنجاز المشاريع ودفع الاستثمار عديد التدابير الرامية إلى تخفيف الأعباء بخصوص غرامات التأخير ومراجعة الأثمان والضمانات المالية للصفقات العمومية إلى جانب معالجة المشاريع التي تعاني صعوبات في التنفيذ.

ويشكل إحداث نظام قانوني خاص بالشركات الأهلية أحد أبرز الإصلاحات لدفع التنمية المجالية عبر مشاريع المبادرة الجماعية والنفع الاجتماعي وذلك بعد إصدار المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالشركات الأهلية مثلما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 3 لسنة 2025 المؤرخ في 2 أكتوبر 2025 والذي تم بمقتضاه تبسيط قواعد التأسيس والمشاركة والتسيير ورقمنة إجراءات التأسيس وإحداث سجل خاص بالشركات الأهلية يطلق عليه اسم "السجل الوطني للشركات الأهلية" فضلا عن إقرار عدد من الامتيازات لفائدة الشركات الأهلية.

2. الاستثمار العمومي والخاص

بلغ حجم الاستثمار الجملي المبرمج خلال الفترة 2025-2021 ما قدره 80654,87 م.د يتوزع بين 43,6 % استثمار عمومي و 56,4 % استثمار خاص، بينما بلغ حجم الاستثمار المنجز 49387,93 م.د توزع بين 34 % استثمارات عمومية و 66 % استثمارات خاصة.

جدول عدد 1: توزيع الاستثمار الجملي المبرمج والمنجز حسب الأقاليم خلال الفترة 2025-2021

الاقليم	الاستثمارات المبرمجة (م.د)	الاستثمارات المنجزة (م.د)	نسبة الإنجاز (%)
الإقليم الأول	12 563,608	6 621,971	52,7
الإقليم الثاني	24172,610	15562,800	64,4
الإقليم الثالث	20352,325	14 281,879	70,2
الإقليم الرابع	16 468,462	7713,900	46,8
الإقليم الخامس	7 097,865	5207,380	73,4
المجموع	80654,870	49387,930	61,2

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وتعكس نسب الإنجاز على المستوى الوطني والإقليمي تعدد الصعوبات على مستوى التنفيذ الفعلي للبرامج والمشاريع الاستثمارية رغم أهمية الموارد المرصودة. ويعزى ضعف الإنجاز إلى طول الإجراءات الإدارية وصعوبة الحصول على التمويل وضعف الحوكمة في متابعة تنفيذ المشاريع إضافة إلى انعكاسات الأزمة الصحية العالمية.

كما يبرز الجدول أعلاه تفاوتات بين الأقاليم في توزيع الجهد الاستثماري ونجاعة تنفيذه مما انجر عنه تفاوت في مستوى البنية التحتية والمرافق الجماعية من جهة وعدم تكافؤ القدرات الجهوية خاصة فيما يتعلق باستقطاب المشاريع الخاصة ومرافقتها من جهة أخرى.

1.2 الاستثمار العمومي

بلغ حجم الاستثمار العمومي المبرمج خلال الفترة 2025-2021 ما قدره 35163,14 مليون دينار، بينما بلغ حجم الاستثمار العمومي المنجز 16814,19 مليون دينار لتبلغ نسبة معدل الإنجاز 47.82 %.

وتوزعت الاستثمارات المبرمجة والمنجزة حسب الأقاليم كما يلي:

جدول عدد 2: الاستثمارات العمومية المبرمجة والمنجزة حسب الأقاليم خلال الفترة 2025-2021

الاقليم	الاستثمارات المبرمجة (م.د)	الاستثمارات المنجزة (م.د)	نسبة الإنجاز (%)
الإقليم الأول	6 980,130	3 399,160	48,7
الإقليم الثاني	8653,510	5230,680	60,4
الإقليم الثالث	7 449,180	2 910,930	39,1
الإقليم الرابع	9 136,160	3230,400	35,4
الإقليم الخامس	2 944,160	2 043,020	69,4
المجموع	35163,140	16814,190	47,8

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وتعد نسبة الإنجاز المسجلة ضعيفة بالإضافة إلى التباين الواضح بين الأقاليم حيث يسجل الإقليم الثالث والإقليم الرابع نسب إنجاز أقل من المعدل العام مقارنة بالإقليمين الثاني والخامس.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار العمومي أهمية مشاريع البنية الأساسية التي استأثرت بنسبة 35% من جملة الاستثمارات العمومية تلها القطاعات المنتجة بنسبة 32% ثم القطاعات الاجتماعية بنسبة 18%. ويتصدر قطاع التجهيز والإسكان هذه الإنجازات بنسبة 29% يليه قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بـ 18%، ويحتل قطاع النقل المرتبة الثالثة بـ 9,33% ثم قطاع البيئة بنسبة 8,75% ثم قطاع التربية بـ 6,6%، وترتبط محدودية الاستثمارات المنجزة خاصة بقطاع الصحة بتعطيل بناء المستشفيات المبرمجة بعدة جهات.

وبيّن التوزيع المجالي للاستثمار العمومي المنجز تفاوتاً بين الأقاليم حيث سجّل الإقليم الثاني أكبر حجم مستفيداً من إنجاز مشاريع كبرى في مجالات البنية الأساسية والنقل والخدمات العمومية بحكم مكانته كقطب عمراني واقتصادي. في المقابل أنجز بالإقليمين الثالث والخامس أقل حجم استثمارات عمومية.

شهد الإقليم الأول إنجاز عدد من المشاريع الهامة خاصة في مجال البنية الأساسية التي ناهزت 32,2% من إجمالي الاستثمارات المنجزة بالإقليم، وحازت قطاعات الإنتاج على استثمارات بنسبة 31,3% استأثرت منها القطاع الفلاحي بأكثر من 28%. وحظي القطاع الاجتماعي بنسبة 15,4% من إجمالي الاستثمارات المنجزة منها 93,4% لقطاع التكوين المهني، بينما كانت حصة قطاع النقل بـ 6,7% وحصة قطاع البيئة بـ 4%.

وفي الإقليم الثاني، استأثرت قطاع البنية الأساسية بحوالي 28% من جملة الاستثمارات المنجزة ثم قطاع النقل بـ 20% فالقطاعات الاجتماعية بـ 19% فقطاعات الإنتاج بـ 15% وأخيراً قطاع البيئة بـ 11%.

وتوزعت الاستثمارات المنجزة بالإقليم الثالث على نحو متباين حيث احتل قطاع البنية الأساسية المرتبة الأولى بـ 26% من جملة الاستثمارات المنجزة ثم قطاعات الإنتاج بـ 21,5% (منها 17% بالقطاع الفلاحي)، فقطاع البيئة بـ 17% ثم القطاعات الاجتماعية بـ 16,3% منها 9% بقطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين تليه 2% من جملة الاستثمارات المنجزة لقطاع النقل.

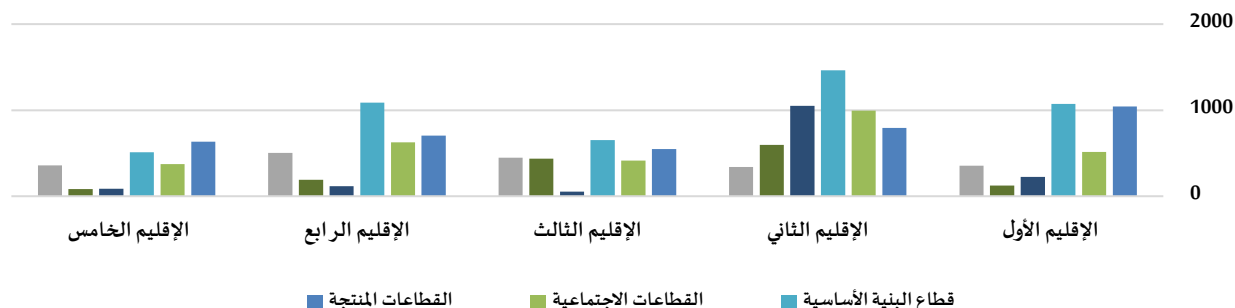
واستأثرت قطاع البنية الأساسية في الإقليم الرابع بـ 34% من جملة الاستثمارات المنجزة تليه قطاعات الإنتاج بـ 22% منها 15% بقطاع الفلاحة والصيد البحري و6% بالقطاع الصناعي نظراً لأهمية هذين القطاعين باقتصاد الإقليم. وبلغت الاستثمارات المنجزة في القطاعات الاجتماعية أكثر من 19% منها 4% في مجال الصحة و4,2% في مجال التربية و2,5% في مجالي التعليم العالي والتكوين المهني. أما قطاع البيئة فقد كان نصيبه 6% من جملة الاستثمارات المنجزة بالإقليم في حين بلغ نصيب قطاع النقل 3,6%.

وحظيت قطاعات الإنتاج بالإقليم الخامس بأكثر من 31% من جملة الاستثمارات المنجزة منها 22% بقطاع الفلاحة و7% بقطاع الصناعة، ثم قطاع البنية الأساسية بما يفوق 25%، فالقطاعات الاجتماعية بنسبة 18,2% (التربية بـ 4,2% والتعليم العالي والتكوين المهني بـ 4% والصحة بـ 3% والبقية للقطاعات الاجتماعية الأخرى). وحظيا قطاعي النقل والبيئة على التوالي بـ 4,3% و4,1% من جملة الاستثمارات المنجزة.

وتتوزع الإنجازات حسب الأقاليم وأهم القطاعات الكبرى كما يلي:

الوحدة: مليون دينار

توزيع الاستثمارات العمومية المنجزة حسب أهم القطاعات الكبرى والأقاليم خلال الفترة (2025-2021)



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

2.2 الاستثمار الخاص

سجلت الفترة 2025-2021 إنجاز استثمارات خاصة بحوالي 32573,741 مليون دينار أي بنسبة 71.6% من الاستثمارات المتوقعة لنفس الفترة.

جدول عدد 3: الاستثمارات الخاصة المتوقعة والمنجزة حسب الأقاليم خلال الفترة 2025-2021

الإقليم	الاستثمارات المتوقعة (م.د.)	الاستثمارات المنجزة (م.د.)	نسبة الإنجاز %
الإقليم الأول	5 583,478	3 222,811	57,7
الإقليم الثاني	15519,100	10332,120	66,6
الإقليم الثالث	12903,140	11370,950	88,1
الإقليم الرابع	7332,200	4483,500	61,1
الإقليم الخامس	4153,710	3164,360	76,2
المجموع	45491,628	32573,741	71,6

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

التوزيع المجالي للاستثمار الخاص:

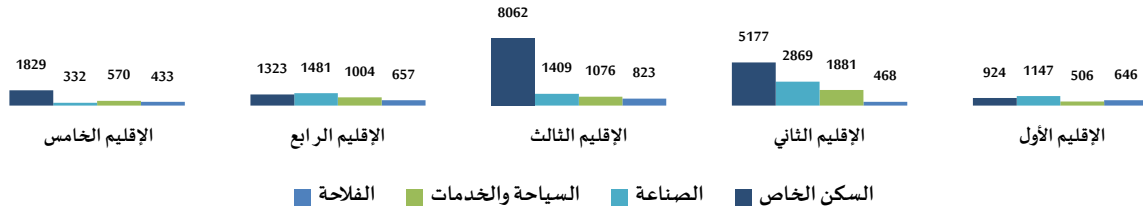
يبين توزيع الاستثمارات الخاصة تفاوتاً ملحوظاً بين الأقاليم الخمسة حيث أن الإقليم الثالث استقطب 35% من جملة الاستثمارات المنجزة والإقليم الثاني 32%. ويعود هذا التمرکز إلى وجود مزايا تفضلية مرتبطة خاصة بالبنية الأساسية وتوفر الموارد البشرية المؤهلة. كما يبرز التوزيع تباين انتصاب المشاريع فيما بين ولايات الإقليم الواحد حيث حظيت المناطق الساحلية بالعدد الأكبر من المشاريع.

التوزيع القطاعي للاستثمار الخاص:

يبين التوزيع القطاعي للاستثمار الخاص توجّهاً واضحاً نحو القطاعات ذات المردودية السريعة، مقابل ضعف الاستثمار في القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية والتي تمكّن من تحقيق ديمومة التنمية الاقتصادية. ويتصدر قطاع السكن الاستثمارات الخاصة المنجزة في كل الأقاليم حيث استأثر بنسبة 53%، وخاصة بالإقليمين الثاني والثالث بحكم الكثافة السكانية والتوسع العمراني، يليه قطاع الصناعة بمختلف مكوناته بنسبة 22,2%، في حين تحتل أنشطة الخدمات المرتبة الثالثة بنحو 15,5%. أمّا القطاع الفلاحي فتبلغ حصته 9,3% من جملة الاستثمارات المنجزة.

الوحدة: مليون دينار

متابعة الإستثمار الخاص حسب الأقاليم والقطاعات خلال الفترة (2025-2021)



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وعموما يبرز التوزيع القطاعي حسب الأقاليم تنوع القاعدة الاقتصادية بكل إقليم بصفة إجمالية إلا أنّ أهمية الاستثمارات تختلف من إقليم إلى آخر ممّا يستدعي مجهودا أكبر للنهوض بالمبادرات الخاصة لا سيما بالإقليم الأول والإقليم الرابع والإقليم الخامس.

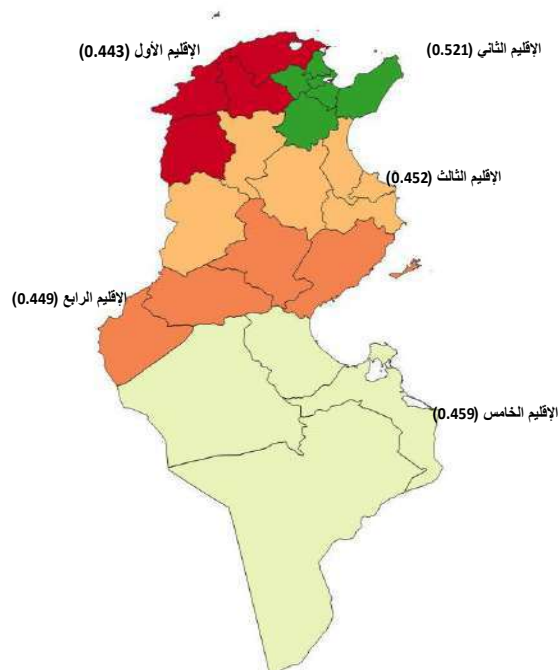
II. الإشكاليات التنموية

كشفت عمليات التشخيص الميداني للواقع التنموي بالجهات المنجزة من قبل المجالس المنتخبة في إطار إعداد المخططات المحلية والجهوية والإقليمية عن خارطة دقيقة لتحديات هيكلية معقدة ترهق كاهل المواطن التونسي وتجسد تراكم المشاغل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مختلف جهات البلاد التونسية، ولا سيما في المناطق الأقل تنمية. إنّ هذا الواقع التنموي يعكس بوضوح إخفاق السياسات التنموية المتبعة في تقليص التفاوت المجالي، وهو ما يستوجب المضي نحو مراجعة جذرية لسياسات التنمية وإعادة صياغة آليات توزيع الثروة والاستثمار بما يضمن تكريس العدالة الترابية المنشودة.

1. التفاوت التنموي

يبين تطور مؤشر التنمية الجهوية تواصل التفاوت التنموي لا على مستوى الأقاليم والجهات فيما بينها فحسب وإنما داخل كل منها. وتظهر النتائج تصدّر الإقليم الثاني الترتيب الوطني يليه على التوالي الإقليم الخامس ثم الإقليم الثالث والإقليم الرابع والإقليم الأول. وعلى مستوى الولايات، تحتل القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وجندوبة المراتب الأخيرة. كما يبرز هذا المؤشر تباينا حادا على المستوى المحلي بين المعتمديات داخل كل ولاية ويتجلى ذلك بوضوح خاصة في كل من ولايات بنزرت والمهدية وشفاس.

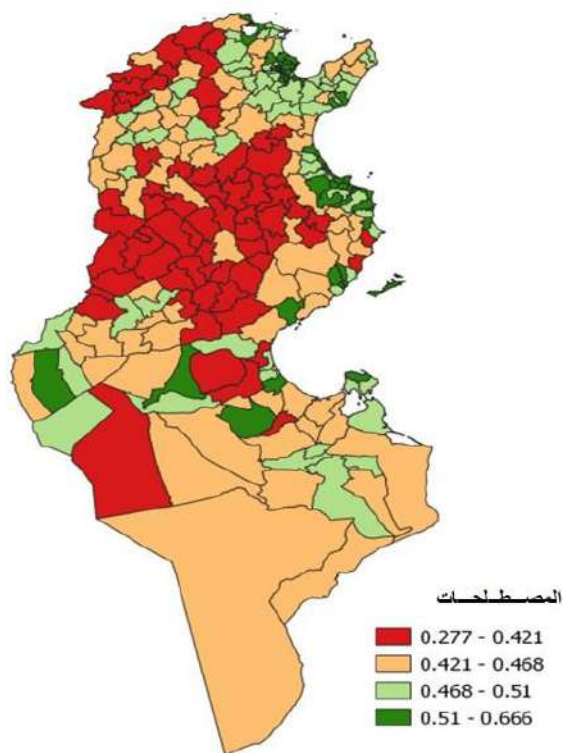
مؤشر التنمية الجهوية حسب الأقاليم (سنة 2024)



مؤشر التنمية الجهوية حسب الولايات



مؤشر التنمية الجهوية حسب المعتمديات



المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

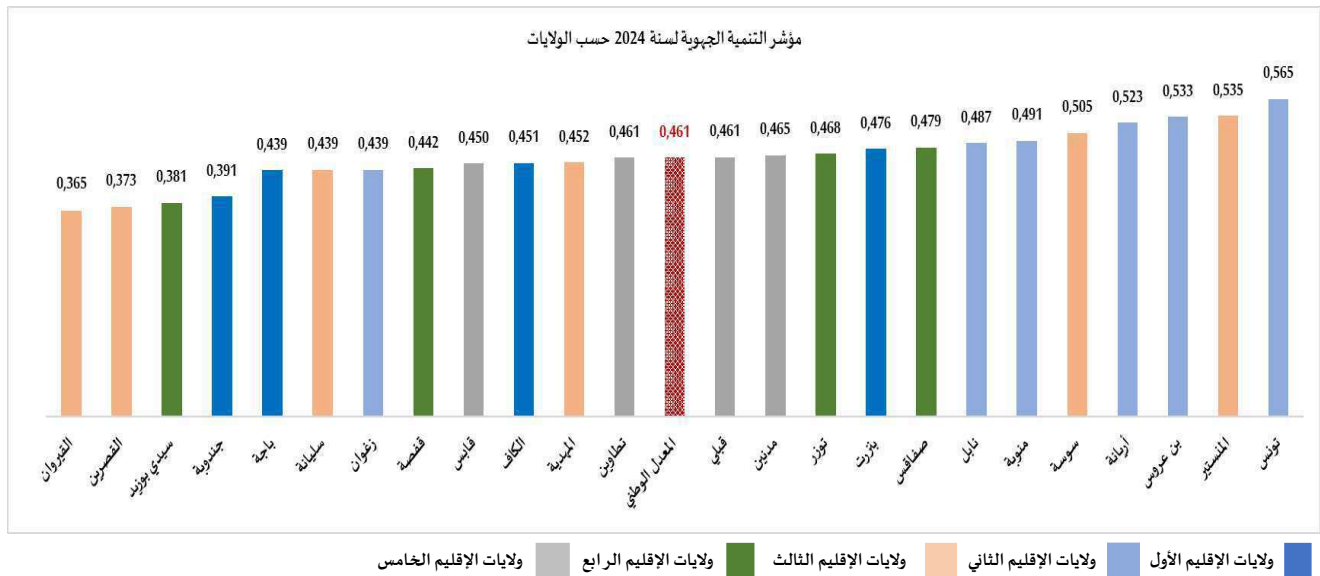
وبصفة عامة شهد معدل مؤشر التنمية الجهوية تراجعاً خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفض من 0.484 سنة 2018 إلى 0.462 سنة 2021 ثم إلى 0.461 سنة 2024 مع تواصل التباين والمنحى التنازلي بين الحدّان الأدنى والأقصى.

جدول عدد 4: تطور حدود مؤشر التنمية الجهوية خلال الفترة 2024-2015

2024	2021	2018	2015	
0.461	0.462	0.484	0.502	المتوسط الوطني
0.565	0.578	0.593	0.628	الحد الأقصى
0.365	0.359	0.389	0.402	الحد الأدنى

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

وبناء على هذا التحليل تبرز محدودية حركية التنمية بالجهات حيث ظلّ ترتيب الولايات والمعتمديات وفق مؤشر التنمية الجهوية شبه مستقر رغم تعدد البرامج التنموية القائمة على استهداف رفع نسق التنمية بالجهات الداخلية. ومن هذا المنطلق تتأكد أولوية تطوير مناهج إعداد مخططات التنمية على المستوى المجالي والخيارات الجديدة الواجب اعتمادها لتقليص التفاوت الجهوي وتعزيز شمولية التنمية.



المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

2. الإشكاليات الاجتماعية وظروف العيش

يبرز تحليل الوضع التنموي تعدد الإشكاليات الاجتماعية على مستوى الجهات والأقاليم لا سيما فيما يتعلق بظروف عيش المتساكنين كالربط بشبكات التنوير والماء الصالح للشرب والتطهير وتوفير الخدمات والمرافق الاجتماعية الضرورية.

وتؤكد عديد المؤشرات المتعلقة بالتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وجود تفاوت ملحوظ بين الجهات والأقاليم على غرار:

- معدل التغطية الاجتماعية الفعلية الذي يناهز 65.6% وطنيا مع تسجيل فوارق جلية بين الأقاليم حيث سجل الإقليم الثاني أعلى معدل على المستوى الوطني (72%) وذلك بفضل وجود أقطاب صناعية وخدمائية كبرى مقابل تسجيل الإقليم الخامس لأدنى معدل (56%) بما يعكس هيمنة الأنشطة الفلاحية والأنشطة غير المنظمة.
- نسبة الربط بشبكة الكهرباء تناهز 97,6% وطنيا، وتسجل أضعف النسب بالمناطق الريفية وبأغلب التجمعات السكانية بهذا الوسط منها معتمدية رجيم معتوق من ولاية قبلي (85.7%) ومعتمدية سيدي بوبكر من ولاية قفصة (92.6%).

- نسبة التزود بالماء الصالح للشرب تناهز 86,8% على المستوى الوطني مع تفاوت ملحوظ بين الأقاليم حيث تصل إلى حوالي 93,5% في الإقليم الثاني و94% بالإقليم الخامس مقابل نسب أقل من المعدل الوطني في الأقاليم الأول (80%) والثالث (83.3%) والرابع (79.7%).
- نسبة الربط بشبكات التطهير (بالمدين المتبناة من قبل الديوان الوطني للتطهير) لا تتجاوز 62% على المستوى الوطني، وتسجل نسب أقل من المعدل الوطني في الأقاليم الأول (54.7%) والثالث (56.3%) والرابع (46.9%) والخامس (40%).

تتعدد أوجه الأزمة الاجتماعية لتشمل، أولاً، غياب العدالة في توزيع المرافق الأساسية بين مراكز الولايات وبقية المعتمديات، وهو ما يترافق مع أزمة سكن حادة وزحف عمراني عشوائي عمقا حالة التفاوت التنموي داخل هذه الجهات. ولا تقتصر الهشاشة على الجانب العمراني، بل تمتد لتطال رأس المال البشري، حيث تتشابك معضلة الانقطاع المدرسي المبكر، الذي سجل مستويات قياسية تتجاوز الـ 6% من الأطفال في الفئة العمرية 6-16 سنة في ولايات كالقبروان والمهدية والقصرين وسيدي بوزيد مقابل 4.5% على المستوى الوطني، مع عدم ملاءمة بعض عروض التكوين للتطور السريع للمهن والأنشطة الاقتصادية. وقد وضع هذا الضعف في اكتساب المهارات مقترنا بتراجع جودة الحياة الشباب أمام خيارات صعبة بين البطالة والعمل غير المنظم والتي ولدت ضغوطا اجتماعية دفعت بهم نحو الهجرة الداخلية بحثا عن ظروف معيشية أفضل لم تتوفر في بيئتهم المحلية.

3. الإشكاليات الاقتصادية

تواجه مختلف جهات البلاد إشكاليات تنموية هيكلية متراكمة أثرت سلبا على تطور النشاط الاقتصادي وعلى جاذبيتها وقدرتها على استقطاب الاستثمارات. وتتجلى هذه الإشكاليات بالأساس في ضعف وتفاوت البنية الأساسية ونقص تهيئة عديد المكونات على غرار المناطق الصناعية وتشعب الوضعية العقارية وما ينجر عنها من صعوبات في تهيئة الموارد المحلية وحسن استغلالها إضافة إلى محدودية التنوع الاقتصادي وهيمنة أنشطة أحادية الطابع في عدد هام من الجهات.

وقد ساهم تركز النسيج الاقتصادي ولا سيما المؤسسات الخاصة والمصدرة بالمدين الكبرى التي تحظى ببنية تحتية ولوجستية متطورة، في تعميق التفاوت المجالي وتقليص جاذبية الاستثمار في بقية الجهات. وفي المقابل، يتركز النشاط الاقتصادي في العديد من المناطق الداخلية على أنشطة فلاحية واستخراجية خاصة المنجمية منها تتسم بمحدودية قيمتها المضافة، مما يحول دون اندماجها الفعلي في سلاسل القيمة العالمية. وقد أدّى هذا التباين إلى تكريس نمط اقتصادي أحادي يفتقر للتنوع، مما جعله عرضة للتقلبات الاقتصادية والمناخية، وحدّ من قدرته على خلق فرص شغل قارة أو بناء قاعدة إنتاجية متنوعة ومتماسكة.

ويواجه القطاع الفلاحي تحديات هيكلية تتمثل في ضعف مردودية الإنتاج لدى صغار الفلاحين وصعوبات النفاذ إلى مسالك التوزيع والأسواق فضلا عن محدودية الاستثمار الخاص في تهيئة المنتوجات الفلاحية والصناعات التحويلية. وتتفاقم هذه الصعوبات بفعل الاستغلال المفرط للموارد المائية وتدهور نوعيتها ولا سيما تملّح الموائد المائية بما يهدد استدامة النشاط الفلاحي ويحد من قدرته على لعب دور محوري في التنمية المجالية.

كما تشهد عديد الجهات تراجع نسق الاستثمار العمومي وتعطل تنفيذ العديد من المشاريع المبرمجة، وهو ما اقترن بانكماش المبادرة الخاصة نتيجة جملة من العوائق لعلّ من أبرزها تعقيد الإجراءات الادارية وصعوبة النفاذ إلى العقار ومصادر التمويل. وعلاوة على التعقيدات الإجرائية، يرجع تباطؤ نسق الاستثمار الخاص، في الجهات الأقل نمواً، إلى عوائق هيكلية ترتبط بالواقع التنموي للجهات وفي مقدمتها نقص البنية التحتية الداعمة للاستثمار وضعف الجاهزية اللوجستية، حيث تواجه أغلب الجهات تدنياً في مستوى جودة شبكات النقل العمومي ومحدودية في توفر النقل الخاص، هذا فضلا عن عدم ملاءمة عروض التكوين المهني للاحتياجات الفعلية في مجال الموارد البشرية محليا وجهويا. وقد أدّت هذه التعقيدات الإجرائية مقترنة بضعف المقومات الميدانية إلى إضعاف جاذبية هذه الجهات كوجهة للاستثمار وحدّت من قدرتها على خلق ديناميكية اقتصادية تقوم على التبادل والتعاون البيئي.

4. الإشكاليات البيئية

مثلت الإشكاليات البيئية في السنوات الأخيرة أحد أبرز التحديات التي تهدد التوازن الطبيعي وبيئة العيش في عديد جهات البلاد وذلك نتيجة الاستنزاف المتواصل للموارد الطبيعية وخاصة منها الموارد المائية والغابية والبحرية إلى جانب تدهور نوعية التربة وتآكل رقعة الانجراف والتصحر. وتزداد هذه التحديات حدة بفعل نقص الأمطار وطول فترات الجفاف، ما انعكس مباشرة على المنظومات الفلاحية وقدرتها على الصمود وتدهور الشريط الساحلي وتآكل مكثفاته الإيكولوجية نتيجة العوامل الطبيعية والضغط البشري.

ويشهد الوضع البيئي تأزما ناتجا عن غياب منظومة فعالة للتصرف في المياه المستعملة، ولاسيما في المناطق الريفية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، وهو وضع يزداد حدة بسبب ضعف طاقة استيعاب محطات التطهير وتراجع كفاءتها الوظيفية، فضلا عن تعطل إنجاز العديد من المشاريع المبرمجة، مما حال دون توفر مياه معالجة صالحة لإعادة الاستغلال. وبالتوازي مع ذلك، تبرز معضلة النفايات الصلبة نتيجة انتشار المصبات العشوائية ونقص البدائل المراقبة، في ظل غياب آليات الفرز والتممين وتنامي معدلات التلوث الصناعي. وتتفاقم جملة هذه التهديدات بفعل هشاشة الغطاء الغابي وتواتر الحرائق، مما بات يهدد ديمومة الرصيد الطبيعي الحيوي ويقوّض توازنه البيئي.

وفي هذا الإطار، تبرز المعطيات تفاوت درجة حدة التحديات المناخية حسب الخصائص الجغرافية للجهات وضرورة أن يتم اعتماد سياسات وبرامج خصوصية لتعزيز قدرتها على الصمود والتكيف حيث يعد الجفاف من أبرز الظواهر المناخية التي يتعرض إليها أغلب السكان في مختلف المناطق. كما تشكل فيضانات الأودية والفيضانات الناتجة عن سيلان المياه والمخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى البحر وموجات الحرارة وحرائق الغابات من بين أهم مواطن الهشاشة التي تواجه عديد الجهات.

الخريطة 3: الهشاشة إزاء حرائق الغابات مستوى الهشاشة - ضعيفة - متوسطة - مرتفعة - مرتفعة جدا	الخريطة 2: الهشاشة إزاء الفيضانات الناتجة عن الجريان السطحي مستوى الهشاشة - ضعيفة - متوسطة - مرتفعة - مرتفعة جدا	الخريطة 1: الهشاشة إزاء الفيضانات بالأنهار مستوى الهشاشة - ضعيفة - متوسطة - مرتفعة - مرتفعة جدا
تمس الهشاشة إزاء حرائق الغابات حوالي 9.4% من السكان وتشمل جميع المناطق الغابية بالشمال الغربي، وخصوصا منطقة جبال خمير ومقعد وسلسلة جبال الوسط والوسط الغربي.	تمس الهشاشة إزاء الفيضانات الناتجة عن الجريان السطحي حوالي 25% من السكان وتشمل مناطق الشمال الغربي والشمال الشرقي وتونس الكبرى وخليج الحمامات.	تمس الهشاشة إزاء الفيضانات بالأنهار حوالي 25% من السكان. وتعد مناطق الشمال والساحل أكثر المناطق عرضة للفيضانات وتعتبر تونس الكبرى وبزرت أقل هشاشة.

الخريطة 6. الهشاشة إزاء الجفاف مستوى الهشاشة - ضعيفة - متوسطة - مرتفعة - مرتفعة جداً	الخريطة 5. الهشاشة إزاء موجات الحرارة مستوى الهشاشة - ضعيفة - متوسطة - مرتفعة - مرتفعة جداً	الخريطة 4. الهشاشة إزاء ارتفاع مستوى سطح البحر مستوى الهشاشة - ضعيفة - متوسطة - مرتفعة - مرتفعة جداً
يتعرض 60% من السكان لخطر الهشاشة إزاء الجفاف بدرجات متفاوتة من مرتفع لمرتفع جداً.	تمس الهشاشة إزاء موجات الحرارة حوالي 19% من السكان خاصة بالمناطق الغربية والجنوبية. في المقابل تخفف تأثيرات البحر والغابات من درجة الهشاشة بالمناطق الشمالية الغربية والشرقية.	يتعرض حوالي 28% من السكان لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر وتعتبر جزر قرقنة وجرجيس والساحل الشرقي من المناطق الأكثر عرضة والساحل الشمالي الأقل عرضة نظراً لتضاريسه الصخرية والسواحل الحادة الانحدار.

المصدر: دراسة تقييم الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة تغير المناخ وتحليل انعكاساته على الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس، 2025

5. الإشكاليات المؤسسية

تبرز الإشكاليات المؤسسية كعامل هيكلي يحدّ من نجاعة مسار التنمية ويحول دون إرساء نموذج تنموي شامل ودامج. وتتجلى أساساً في ضعف منظومة الحوكمة والتنسيق وتعدد المتدخلين العموميين وازدواجية المهام وتداخل الصلاحيات بينهم وتشتت مراكز القرار، وهو ما ينعكس سلباً على فعالية التدخل العمومي وقدرته على تحقيق الأثر المنشود.

ويتجلى هذا الخلل على المستوى العملي من خلال بطء نسق إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وضعف الالتزام بتطبيقها، إلى جانب محدودية التنسيق بين المستويين المركزي والجهوي في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة المشاريع، مما يفضي إلى تشتت الجهود وضعف تكامل السياسات العمومية.

كما تتعمّق هذه النقائص الهيكلية في ظل هشاشة القدرات المؤسسية على المستوى الجهوي، سواء من حيث تواضع الموارد الذاتية للجماعات المحلية وارتفاع مديونيتها أو محدودية الموارد البشرية المختصة وضعف الإمكانيات التقنية. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ نسق إنجاز الصفقات العمومية وتعطل تنفيذ المشاريع، مما يحدّ من مردودية الاستثمار العمومي ويضعف أثره على التنمية المحلية.

وتطرح هذه الوضعية رهانات إصلحية جوهرية تتعلق بضرورة إرساء حوكمة فعالة ومتعددة المستويات، قائمة على وضوح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين، إلى جانب تدعيم القدرات البشرية والتقنية والمالية للجماعات المحلية، بما يضمن تحسين نجاعة التدخل العمومي وتعزيز الأثر التنموي للسياسات والبرامج.

وعلى الرغم من تعدد الإشكاليات والتفاوت المسجل لمستوى التنمية داخل الجهة نفسها وفيما بين الجهات والأقاليم، فإن الجهات تزخر بإمكانيات ومقومات واعدة لدعم التنمية ويمكن أن تشكل منطلقا استراتيجيا من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل.

III. المقومات الدافعة للتنمية المجالية

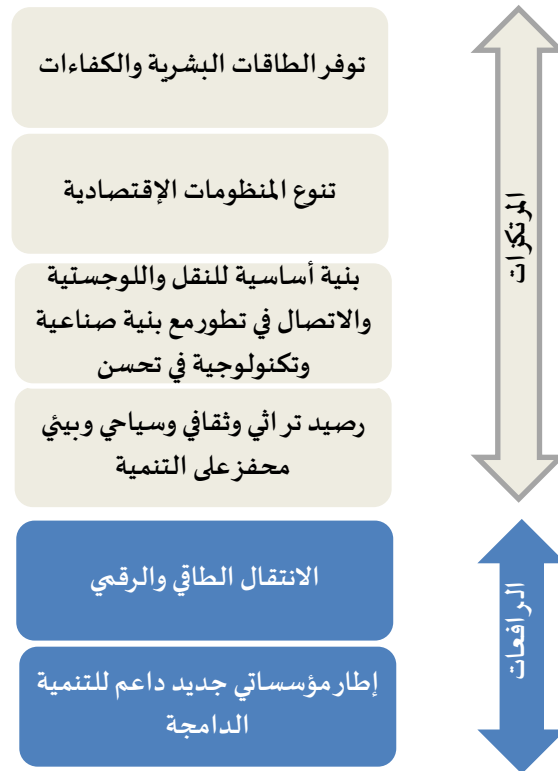
تعتمد التنمية المجالية في جوهرها على مجموعة من المقومات الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لا تشكل مجرد أرضة مادية، بل تمثل القاعدة الصلبة للسيادة الوطنية لإرساء نموذج تنموي يقطع مع المقاربات التقليدية ويقوم على تهمين الموارد المحلية وتعزيز التكامل بين الجهات.

وتعد المقومات المشتركة الجامعة بين مختلف الأقاليم وخاصة توفر الموارد الطبيعية والبشرية القابلة للثمين والقطاعات الاقتصادية القابلة للتطوير والبنية الأساسية في طور التحسن رافدا أساسيا لإعادة صياغة الخيارات التنموية الوطنية وتعزيز التكامل بين الجهات بما يساهم في الحد من التفاوت المجالي ويدعم ترسيخ وحدة ترابية وتنموية صلبة على المستوى الوطني، تنهي عهد التفاوت المجالي وتجعل من كل جهة محركا فاعلا في مشروع التنمية الشاملة.

فضلا عن ذلك، فإن لكل إقليم خصوصياته التي تمثل فرصا حقيقية لاستثمار موارده وتحويلها إلى مزايا تنافسية بما يعزز دورها في خلق الثروة ويساهم في تحقيق العدالة المجالية ويرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات والصمود أمام الأزمات والتحولت الجيوسياسية.

1. المقومات المشتركة بين الأقاليم

تمثل الأقاليم الخمسة على اختلاف خصائصها منظومة ترابية متكاملة ومتراصة تتميز بمساحات صالحة للزراعة وبتنوع طبيعي وإيكولوجي يمنحها قدرة عالية على خلق سلاسل قيمة مندمجة وقابلة للثمين فضلا عن قاعدة بشرية ثرية وبنية تحتية في تطور مستمر ورصيد تراثي وثقافي وسياحي وبيئي متنوع. ويعزز هذه المقومات الفرص التي يوفرها الانتقال الطاقى والتكنولوجي للجهات والأقاليم باعتبارهما رافعة استراتيجية للتنمية المجالية إضافة إلى إطار مؤسسي جديد يدعم مسار التنمية الدامجة ويوفر الظروف الملائمة لتحقيق نمو متوازن لمختلف الجهات.



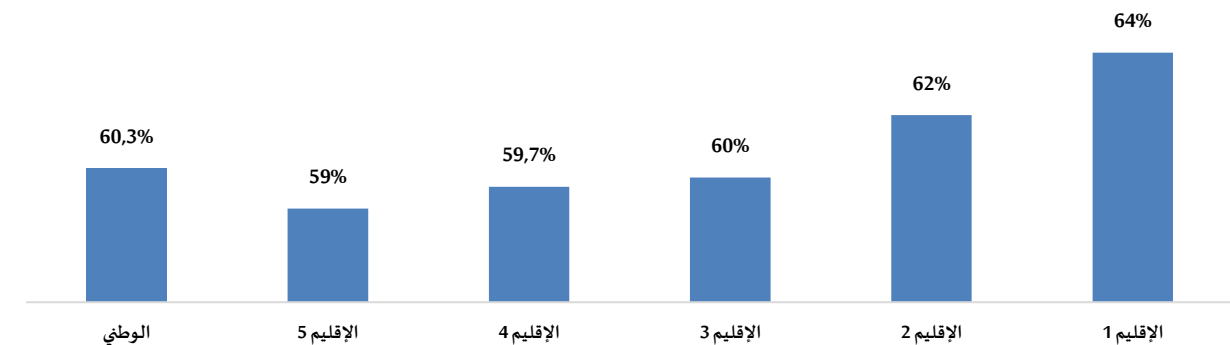
1.1 مركات التنمية المجالية

توفر الطاقات البشرية والكفاءات

يبرز العنصر البشري كأحد أهم المقومات المشتركة نظرا لارتفاع نسبة السكان في سن النشاط ووجود رصيد بشري من الشباب المتكون الذي من شأنه أن يمثل رافدا استراتيجيا لتمكين الجهات من تطوير أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية مبنية على المعرفة والتجديد والمهارات الحرفية.

وتبلغ النسبة الجمالية للشريحة العمرية للسكان في سن النشاط (من الفئة العمرية 15 - 59 سنة) حوالي 60.3%، وتتوزع حسب الإقليم كما يلي:

توزيع السكان في الأقاليم حسب الفئة العمرية الوظيفية (15-59 سنة)

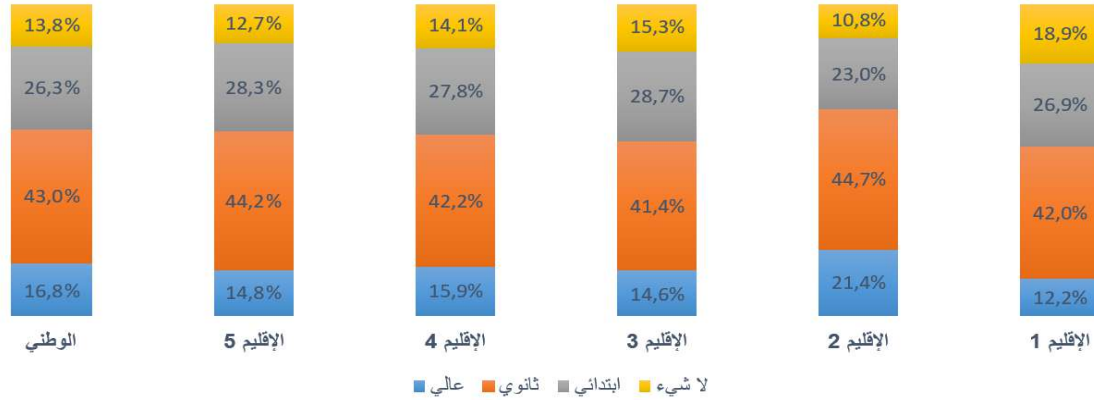


المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والسكنى 2024

وتعد هذه الفئة الركيزة الأساسية للاقتصاد باعتبارها الطاقة البشرية المنتجة مما يساهم في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. كما يعتبر تشريك المرأة في النشاط الاقتصادي من المميزات المهمة للاقتصاد التونسي.

وقد أبرزت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 تطورا في المستوى التعليمي للفئة العمرية 10 سنوات فما فوق، حيث تبلغ نسبة ممن لهم مستوى التعليم الثانوي 43% ونسبة ممن لهم مستوى التعليم العالي 16.8% وهي نسب نوعية وفي تحسن عبر الفترات.

هيكلية السكان حسب المستوى التعليمي (10 سنوات فما فوق)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء: نتائج التعداد العام للسكان والسكنى 2024

تنوع المنظومات الاقتصادية

تتسم الأقاليم بتنوع بيئي وطبيعي كبير يشمل السهول والجبال والغابات والواحات والسواحل والسهول والصحراء، وهو ما يمنح البلاد رصيدا متنوعا من الموارد القابلة للاستغلال في مجالات الفلاحة والصناعة والخدمات. وتشكل الأراضي الفلاحية والغطاء الغابي والموارد المائية والبحرية، إلى جانب الموارد المنجمية والطاقة، قاعدة أساسية لتنمية منظومات إنتاجية ذات مردودية عالية.

وتعد الفلاحة ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني من حيث الإنتاج ودعم التشغيل، إذ يساهم القطاع في تأمين نسب هامة من الحاجيات الغذائية الوطنية ومن تغطية عجز الميزان التجاري الغذائي وهو ما يؤكد دور الأقاليم مجتمعة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

وتمثل الفلاحة البيولوجية والصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة مكونات السيارات والطائرات والطاقت المتجددة إضافة إلى التكنولوجيات الحديثة للاتصال، مجالات اقتصادية وأداة في مختلف الأقاليم. وتبرز أهمية هذه الأنشطة من خلال مردوديتها على المستوى الوطني والجهوي وقدرتها العالية على خلق القيمة المضافة وتوفير فرص شغل جديدة مما يجعلها عناصر محورية في بناء منوال تنموي جديد قائم على الابتكار والتجديد وتعزيز القدرة التنافسية.

ويسمح هذا التنوع بتعزيز التكامل الجهوي والإقليمي عبر ربط حلقات الإنتاج والخدمات اللوجستية والتحويل والتثمين لتطوير منظومات إنتاجية منسجمة قادرة على تلبية حاجيات السوق الوطنية والتوجه بكفاءة نحو التصدير. كما يعزز انتشار هذه القطاعات على كافة الأقاليم إمكانية تطوير سلاسل قيمة مندمجة بفضل تنوع المزايا التفاضلية في كل إقليم.

بنية أساسية في تحسن

تشكل البنية الأساسية أحد المقومات الهيكلية الداعمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إذ تمتد بالأقاليم شبكة مترابطة من الطرقات السيارة والوطنية والجهوية حيث يبلغ طول شبكة الطرقات المرقمة حوالي 20 ألف كلم منها 743 كلم من الطرقات السيارة و4750 كلم من الطرقات الوطنية و6513 كلم من الطرقات الجهوية و5940 كلم من الطرقات المحلية إضافة إلى 2044 كلم أخرى في طور الترقيم وشبكة من المسالك الريفية والفلاحية. كما يبلغ طول الشبكة الحديدية حوالي 2200 كلم، لتشكّل جميعها شريان التنقل بين مناطق الإنتاج والعمل ومراكز العمران، والتسويق وطنيا ودوليا.

وتستفيد الأقاليم من شبكة واسعة من المنافذ الحدودية مع الجزائر وليبيا بإجمالي وطني يقدر بـ 11 معبرا حدوديا بالإضافة إلى 7 موانئ و9 مطارات. وتوفر هذه المرافق في صورة تأهيلها وحسن استغلالها إمكانيات مهمة لتحويل تونس إلى منصة لوجستية ما يعزز قدرتها على استقطاب الاستثمارات العالمية المباشرة ودعم المبادلات التجارية مع محيطها الإقليمي والدولي. كما توفر هذه المنافذ فرصا واسعة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتكامل المغاربي والإقليمي ليكون رافعة اقتصادية وتنموية للجهات الحدودية. ومن شأن إحكام استغلال فرص التعاون في مجالات التجارة واللوجستية والطاقة وإنشاء مناطق اقتصادية مشتركة مع بلدان الجوار أن يوفر قاطرة لخلق فرص العمل ودفع حركية التنمية بما يساهم في تقليص الاقتصاد الموازي.

وتتميز تونس ببنية تكنولوجية ورقمية مواكبة للمعايير الدولية وفي طور التحسين وبتعدد الأقطاب والمركبات التكنولوجية والصناعية والخدماتية والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والابتكار، مما يعزز منظومات الإنتاج بمختلف الأقاليم ويساهم في تحسين جاذبيتها وقدرتها على استقطاب الاستثمار.

رصيد تراثي وثقافي وسياحي وبيئي هام

تتوفر الأقاليم برصيد تراثي وثقافي وبيئي بالغ الثراء يشكل إحدى أهم الدعائم المشتركة للتنمية المجالية، حيث يجسد تعدد الحضارات التي تعاقبت على البلاد منذ العصور القديمة. ويتجلى هذا الثراء من خلال انتشار المواقع الأثرية المصنفة عالميا والمدن العتيقة ذات القيمة العمرانية والمعمارية العالية والواحات القديمة والفضاءات الطبيعية من غابات وجبال إضافة إلى الشريط الساحلي الممتد والمتنوع بيئيا ومناخيا.

وتعتبر السياحة البديلة من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة حيث تساهم في تنوع العرض وربط السياحة بالاقتصاد الأخضر والصناعات التقليدية والمنتجات المحلية بما يساهم في خلق الثروة وتعزيز التشغيل وتحقيق الاندماج المجالي.

وعلى صعيد آخر، يشكل التمدّن أحد أبرز مركاتر تعصير الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه ورفع قدرته التنافسية، حيث بلغت نسبة الحضر في تونس مستوى مرتفعا قدر بـ 72,6 % سنة 2024، ما يجعلها البلد الأكثر تمدّنًا في المغرب العربي بما يقارب 8 مليون ساكن حضري. وتنتشر المدن التونسية في مختلف أرجاء البلاد إلى حدود المناطق الصحراوية، رغم تركز أكبرها على الساحل الشرقي الذي يمثل بوابة البلاد على الاقتصاد العالمي، والذي تنخرط فيه تونس بدرجة عالية.

2.1 رافعات استراتيجية للتنمية المجالية

الانتقال الرقمي والطاقي كرافعة استراتيجية للتنمية المجالية

يمثل الانتقال الرقمي والطاقي رافعة أساسية لدفع التنمية المجالية بالنظر إلى دوره في إرساء نموذج اقتصادي محافظ على البيئة ودافع للتجديد والابتكار. كما يساهم هذا التوجه في تعزيز قدرة الجهات واستثمار خصائصها الترابية والاقتصادية وتحسين تنافسياتها.

الانتقال الرقمي

تتوفر تونس بمقومات استراتيجية واعدة تؤهلها لتسريع مسار التحول الرقمي وتعزيز منظومة الابتكار التكنولوجي، بما يتيح لها الاندماج الفعلي في سلاسل القيمة العالمية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لدعم التنمية المجالية.

وتشمل هذه المقومات بنية تحتية رقمية في تطور مستمر، وإطارا مؤسسيا وتشريعا داعما للاستثمار في مجالات التكنولوجيا، فضلا عن موقع جغرافي استراتيجي يعزز قدرتها على استقطاب الاستثمارات والشركات الناشطة في الاقتصاد الرقمي، مما يساهم في ترسيخ مكانتها كوجهة جاذبة للمؤسسات التكنولوجية الإقليمية والدولية.

كما تتميز البلاد برصيد بشري نوعي، خاصة من الكفاءات الشابة والمؤهلة في مجالات تكنولوجيات الاتصال والهندسة والابتكار، بما يمكّن من دعم ديناميكية ريادة الأعمال التكنولوجية وتطوير منظومات الابتكار على المستوى الجهوي. ويمثل هذا الرأس مال البشري

رافعة أساسية لتعزيز جاذبية الأقاليم للاستثمار، ودعم التحول نحو نموذج تنموي جهوي قائم على المعرفة، وقادر على خلق القيمة المضافة وفرص التشغيل ذات الكفاءة العالية.

وتتيح هذه المزايا الاستراتيجية فرصا لتوجيه السياسات العمومية نحو تثمين هذه المقومات عبر تطوير بيئة حاضنة للابتكار، وتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الربط بين البحث العلمي والنسيج الاقتصادي، بما يضمن تحقيق تنمية مجالية أكثر توازنا واستدامة قائمة على الابتكار والتكنولوجيا.

الانتقال الطاقى

يعتبر المخزون الهام من الموارد الطبيعية المتاحة بالجهات التونسية رافعة أساسية للانتقال الطاقى، نظرا لما توفره من فرص واعدة للاستثمار خاصة في مجال إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما تتيح هذه المؤهلات إمكانيات واعدة لإرساء منظومات اقتصادية جهوية متكاملة قائمة على الصناعات والخدمات المرتبطة بالطاقات الخضراء، بما في ذلك تصنيع مكونات إنتاج الطاقة، وخدمات الصيانة والهندسة، وحلول التخزين الذكي للطاقة. ومن شأن هذا التمشي أن يساهم في خلق نسيج اقتصادي جديد ذو قيمة مضافة عالية، ودعم إحداث مواطن شغل نوعية، وتعزيز جاذبية الجهات للاستثمار في القطاعات المستقبلية.

وتكتسي هذه الديناميكية أهمية استراتيجية متزايدة في ظل التحولات العالمية المتسارعة نحو اقتصاد منخفض الكربون، حيث تمكن الجهات التونسية من التموقع بشكل أفضل ضمن سلاسل القيمة الدولية المرتبطة بالطاقات النظيفة، وتعزيز تنافسيتها الترابية، بما يدعم تحقيق تنمية مستدامة ومندمجة قائمة على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

إطار مؤسساتي جديد داعم للتنمية الدامجة

يستند النهوض بالتنمية الجهوية الشاملة إلى إحكام توزيع الصلاحيات وتعزيز التخطيط الترابي وتوفير الإمكانيات المناسبة لتجسيد الأولويات والأهداف لمختلف المجالات المحلية والجهوية والإقليمية بما يؤسس لبناء منظومة التنمية الوطنية. فقد مكن التقسيم الترابي الجديد من إحداث خمسة أقاليم تنموية تشكل فضاءات لتخطيط استراتيجي يتيح توظيفاً أمثل للخصوصيات الترابية ويساعد على بلورة مشاريع مشتركة ويوجه الاستثمارات وفق المزايا التفاضلية لكل مجال ترابي. كما يدعم الإطار القانوني والمؤسساتي الجديد المشاركة المحلية ويعزز آليات الحوكمة عبر تحسين التنسيق بين الهياكل الإقليمية والجهوية والمحلية وتمكينها من أدوات التخطيط مما يبرئ الأرضية اللازمة لتنفيذ سياسات تنموية قائمة على التكامل بين السياسات العمومية القطاعية والترابية وضمان توزيع أفضل للاستثمارات بين الأقاليم بما يساهم في تقليص الفوارق الجهوية وتحقيق تنمية دامجة تستجيب لخصوصيات كل إقليم وتثمن موارده الذاتية وتحافظ عليها.

2. المقومات الخصوصية لكل إقليم

الإقليم الأول

يمتلك الإقليم الأول رصيда طبيعيا واستراتيجيا متميزا حيث يجمع بين واجهة بحرية تمتد على 251 كلم وشريط حدودي مع الجزائر بطول 262 كلم، إضافة إلى قربه من عاصمة البلاد على مسافة تتراوح بين 60 و170 كلم، وهو ما من شأنه تعزيز تدفقات المبادلات التجارية وجذب الاستثمار ودعم التكامل الاقتصادي بين الجهات. ويزخر الإقليم بثروات إيكولوجية غنية تشمل أكبر الغابات الوطنية على مساحة 387 ألف هكتار وموارد مائية وسهول ذات تربة خصبة ومناطق سقوية هامة فضلا عن موروث حضاري وثقافي عريق وهو ما يساهم في توفير قاعدة متنوعة لتطوير أنشطة فلاحية وصناعية وسياحية وبيئية قادرة على خلق الثروة.

ويضطلع الإقليم بدور محوري في منظومة الأمن الغذائي الوطني، إذ يساهم بـ 61% من إنتاج الحبوب و43% من الأعلاف و31% من الحليب و24% من اللحوم الحمراء وهو ما من شأنه تدعيم الاستقلالية الغذائية للبلاد وتعزيز قدراتها الإنتاجية. كما يشكل هذا الرصيد الفلاحي دعامة رئيسية للصناعات التحويلية الغذائية بما يمكن من تنشيط الدورة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة على المستوى الجهوي.

ويضم الإقليم نسيجاً صناعياً متنوعاً يتكون من 34 منطقة صناعية على مساحة 483 هـ و 521 مؤسسة صناعية توفر قرابة 83 ألف مواطن شغل منها 228 مؤسسة مصدرة كليا وفضاء أنشطة اقتصادية فضلا عن قطب إقليمي لصناعة كوابل السيارات الذي يشغل أكثر من 28 ألف عامل بما يولد فرصاً إضافية للتشغيل وتحسين الدخل وتطوير سلاسل القيمة الصناعية الموجهة للتصدير.

وتساند هذه الديناميكية منظومة متطورة من البنى التحتية تشمل ميناء بنزرت والموانئ الترفيهية وموانئ الصيد البحري إضافة إلى مطار طبرقة وشبكات هامة من الطرقات الوطنية والسكك الحديدية تربط بين أغلب مدن الإقليم والحدود مع الجزائر وكلها عناصر تساهم في تحسين الربط الترابي وتعزيز قدرة الإقليم على استقطاب الأنشطة الاقتصادية والخدمات اللوجستية.

أما على المستوى السياحي، فيمثل قطبي بنزرت وطبرقة – عين دراهم رافعة مهمة تعزز تطوير السياحة البيئية والجبلية والغابية بما يسهم في خلق مواطن شغل وفي تحسين مداخيل السكان.

ويمتلك الإقليم الأول بفضل هذه المقومات الطبيعية والاقتصادية واللوجستية والبشرية قدرة حقيقية على بناء مسار تنموي إقليمي متوازن من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية والرفع من جاذبية الاستثمار بما يجعله عنصراً مركزياً في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

الإقليم الثاني

يعدّ الإقليم الثاني أهم حاضرة وطنية وأكبر قطب ديمغرافي بأكثر من ثلث سكان البلاد، ويضم العاصمة السياسية والاقتصادية بما لها من وزن وظيفي واعتباري إلى جانب جميع المؤسسات المركزية للدولة وأهم المؤسسات المالية وأغلب مقرات المنشآت والمؤسسات العمومية والشركات الخاصة.

ويتسم الإقليم بكثافة نسيجه الاقتصادي وتنوّع أنشطته وريادتها وشمولها على كل القطاعات، حيث يتبوأ المرتبة الأولى وطنياً من خلال العدد الجملي للمؤسسات الناشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية بنسبة 44,2 % من مجموع المؤسسات بأكمل البلاد. ويتصدّر القطاع الصناعي المرتبة الأولى وطنياً، إذ يحتوي على 38 % من مجموع الوحدات الصناعية الوطنية المشغلة لأكثر من 10 عمال، و 43 % من اليد العاملة الصناعية على المستوى الوطني و 41 % من مجموع المؤسسات المصدرة كلياً بأكمل البلاد.

كما يعتبر الإقليم الثاني قطباً ريادياً في مجال الخدمات التي تتميز بتنوّع أنشطتها التي تشع على كافة التراب الوطني مثل الخدمات الجامعية والبحثية، حيث يمثل الإقليم القطب الجامعي والبحثي الأول في البلاد. كما يعتبر قطباً صحياً نوعياً من حيث عدد الهياكل الصحية والاختصاصات والموارد البشرية المتوفرة.

ويتميّز الإقليم بمدنه العتيقة والتاريخية وبمخزون حضاري وثقافي وايكولوجي متعدّد يتم توظيفه في مجال تنويع المنتج السياحي ممّا مكّنه من ريادة سياحة الأعمال والمؤتمرات والسياحة الشاطئية والثقافية فهو يضمّ 34 % من مجموع الوحدات الفندقية على المستوى الوطني ويساهم بحوالي 37 % من الليالي المقضاة بالنزل التونسية، كما يعتبر أهمّ قطب لمنتجات الصناعات التقليدية من حيث مستوى الابتكار وتنوّع المنتجات مثل صناعة الشاشية والسكاج التقليدية وتقطير النباتات العطرية والطبية واللباس التقليدي والنسيج اليدوي والخزف والفخار والزربية.

وفي مجال الفلاحة والصيد البحري يحتل الإقليم مراتب متقدّمة وطنياً من حيث إنتاج الغلال والخضر واللحوم البيضاء بالإضافة إلى المنتجات البيولوجية والبحرية.

ويحتوي الإقليم على أهم ميناء تجاري وميناء لنقل المسافرين على المستوى الوطني بالإضافة إلى المطار الأول بالبلاد إلى جانب التواصل مع باقي الأقاليم عبر شبكة الطرقات السيارة والمرقمة وخطوط السكك الحديدية، إذ تعتبر عاصمة البلاد منطلق كل شبكات النقل باتجاه كافة مناطق البلاد.

الإقليم الثالث

يمثل الإقليم الثالث أحد أهم المجالات الترابية ذات القدرات الاقتصادية العالية بفضل موقعه الجغرافي الوسيط الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب. ويحتضن الإقليم واجهة بحرية واسعة وحدودا برية مع الجزائر بما يعزز موقعه في الفضاءين المتوسطي والمغاربي ويضفي عليه بعدا استراتيجيا في المبادلات التجارية وحركة السلع والأشخاص.

ويبرز الإقليم كقطب اقتصادي متنوع يضم ما يقارب ربع المؤسسات الخاصة على الصعيد الوطني، ويرتكز على نسيج صناعي متطور يتمركز خاصة بالولايات الساحلية يشمل 38 منطقة صناعية تمتد على حوالي 1130 هكتار حيث يستقطب صناعات ذات قدرة تشغيلية وتصديرية مرتفعة، أهمها النسيج والملابس الجاهزة والميكاترونك والصناعات الدوائية والصناعات الغذائية وصناعات ثمين الأسماك. وتتعرّز هذه المنظومات الصناعية بتوفر موارد بشرية مؤهلة بفضل تواجد مؤسسات جامعية ومراكز تكوين مهني وتقني ذات تخصصات متعددة إضافة إلى مستشفيات جامعية عالية الكفاءة تدعم الاقتصاد الصحي وخدمات المساندة.

وفي المجال الفلاحي، يمتلك الإقليم رصيدا مهما من الأراضي الخصبة والمساحات السقوية التي تمتد على 148 ألف هكتار مما يمكنه من تنويع الإنتاج وتطوير منظومات ذات قدرة تنافسية عالية تشمل الزيتون والخضر والأشجار المثمرة وتربية الماشية والمنتجات الغابية. وتشكل هذه الموارد قاعدة ملائمة لتعزيز الصناعات التحويلية والغذائية ودمجها في سلاسل قيمة وطنية.

ويتمتع الإقليم بثقل سياحي وازن يتجلى في امتلاكه أحد أكبر العروض الفندقية في البلاد، إذ يضم 214 وحدة فندقية بطاقة 82 ألف سرير. كما يضم الإقليم قطبين ثقافيين رئيسيين هما القيروان، ذات القيمة الدينية والحضارية، وسببيلة بمخزونها الأثري الروماني بما يجعلهما وجهة للسياحة الثقافية والدينية والتراثية إلى جانب السياحة الشاطئية.

وتدعم البنية التحتية المتطورة مكانة الإقليم ضمن سلاسل القيمة واللوجستيات الوطنية بفضل احتضانه مطاري النفيضة والمنستير الدوليين وميناء تجاريا و10 موانئ للصيد البحري وشبكة هامة من الطرقات السيارة والسريعة والسكك الحديدية تربطه ببقية الأقاليم مما يعزز انسيابية المبادلات ورواج المنتوجات الفلاحية والصناعية نحو أسواق الاستهلاك والتصدير.

وبفضل مميزاته الاقتصادية وكثافته السكانية وارتفاع نسب التحضر خاصة بالسواحل، يبرز الإقليم الثالث كرافعة تنموية وطنية قادرة على دفع النمو وتعزيز التشغيل وتطوير سلاسل قيمة مندمجة تربط الغرب بالشرق، بما يعزز الاندماج الجهوي ويساهم في بناء منظومة اقتصادية أكثر وتنافسية.

الإقليم الرابع

يمثل الإقليم الرابع أحد أهم الأقطاب الإنتاجية واللوجستية في البلاد بفضل ما يتمتع به من موارد طبيعية واقتصادية وبشرية متنوعة. بواجهة بحرية يبلغ طولها 235 كلم وحدود غربية مع الجزائر تمتد على 265 كلم، مما يمنحه موقعا استراتيجيا يعزز انفتاحه على الأسواق المغاربية والمتوسطية.

ويحتضن الإقليم قاعدة صناعية واسعة تشمل 34 منطقة صناعية وتحتضن ولاية صفاقس أكثر من 66% من المؤسسات الاقتصادية المتمركزة بالإقليم. وتغطي هذه المؤسسات قطاعات استراتيجية مثل الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الكيماوية والصناعات التحويلية للفلاحة ما يوفر قاعدة تنوع حقيقية لسلاسل القيمة.

ويعتبر القطاع المنجمي ركيزة أساسية لاقتصاد الإقليم حيث يعد المركز الوطني لإنتاج الفسفاط بولاية قفصة إضافة إلى استغلال الجبس وكربونات الكالسيوم وتوجيهها نحو الصناعات الكيماوية ومواد البناء. ويعزز هذا النشاط وجود ميناء الصخرة المتخصص في المواد السائلة وميناء صفاقس التجاري الذي يمثل أحد أهم المنافذ الاقتصادية للبلاد.

وتدعم البنية اللوجستية المتميزة موقع الإقليم في سلاسل القيمة الوطنية حيث يضم ثلاث مطارات (صفاقس، قفصة، توزر) و6 موانئ للصيد البحري وشبكة سكك حديدية تربط بين المناطق المنجمية والموانئ مما يضمن نقل المواد الأولية والمنتجات الصناعية. كما يمثل معبرا حوزة وتمغزة محورا مهما للتبادل التجاري مع الجزائر وهو ما يتيح فرصا متزايدة للربط الإقليمي ولتنمية التجارة البينية.

ويستند الإقليم إلى منظومة فلاحية متقدمة تشمل الفلاحة السقوية والزيتون ومنتجات الألبان والغلّال والتمور واللحوم البيضاء بما يمكن من تطوير صناعات غذائية وتحويلية ذات قيمة مضافة عالية. وتتميز كل ولاية بآراء المنظومات الفلاحية على غرار ولاية سيدي بوزيد التي تعدّ قطبا فلاحيا وطنيا رائدا في الخضر والغلّال والألبان. فيما تبرز ولاية توزر كمنطقة ذات موقع استراتيجي في إنتاج وتثمين التمور والصناعات المرتبطة بالوحدات والمنتجات البيئية. وتتميز صفاقس بإنتاج قسط هام من الإنتاج الوطني للزيتون فيما يتنوع المنتج الفلاحي بولاية قفصة مع ظهور غراسات واعدة كالفسق.

كما يمتلك الإقليم إمكانات سياحية كبيرة تدعم التحول الاقتصادي من خلال السياحة الصحراوية والبيئية والجيولوجية والوحدات، إضافة إلى المواقع الطبيعية والثقافية التي تشكل قاعدة لتطوير سياحة بديلة ذات مردودية متنامية وشبكة من الخدمات الفندقية والمرافق السياحية.

وبفضل هذا المزيج المتكامل من الفلاحة والصناعة والمناجم والسياحة والبنية التحتية المتطورة، يتمتع الإقليم الرابع بمقومات تؤهله ليكون قطبا إنتاجيا رئيسيا موجهًا للسوق الوطنية والتصدير وقادرا على قيادة سلاسل قيمة استراتيجية وتعزيز الاندماج الجهوي من خلال الربط بين الجنوب والوسط والساحل.

الإقليم الخامس

يمثل الإقليم الخامس مجالا ترابيا ذو أهمية استراتيجية بفضل موقعه الجغرافي المحوري الذي يربط تونس بعمقها المغربي والإفريقي وامتداده على شريط ساحلي بطول 640 كلم وحدود برية مع الجزائر وليبيا بما يجعله أكبر بوابة برية بين تونس وبلدان الجوار.

ويعتبر الإقليم أكبر فضاء عبور بري في تونس بفضل منفذي رأس جدير وذهبية حيث تسجل هذه المعابر سنويا حوالي 4 مليون مسافر ومليون عربية و95 ألف شاحنة بما يعكس دور الإقليم كحلقة محورية في التجارة البينية وحركية الأشخاص بين تونس وفضائها المغربي. وتدعم هذا الموقع شبكة لوجستية متكاملة تشمل مطارات جربة-جرجيس الدولي وقابس-مطماطة إلى جانب مينائي قابس وجرجيس وهي بنية تمكن الإقليم من الاضطلاع بدور أساسي في سلاسل التوريد والتصدير ودعم أنشطة الصناعة والطاقة والفلاحة.

ويضم الإقليم حوالي 11% من مجموع السكان مع نسبة نشيطة تبلغ 59% مما يوفر قاعدة بشرية شابة وفاعلة قادرة على تلبية حاجيات القطاعات الإنتاجية. كما يحتضن قطبا جامعيًا وبحثيًا في قابس ومدنين إلى جانب شبكة من مراكز التكوين المهني متعددة الاختصاصات بما يعزز توفر الكفاءات والخبرات التقنية اللازمة للتحول الاقتصادي والابتكار.

ويتميز الإقليم بتوفر منظومات فلاحية متنوعة، وطاقات متجددة واعدة، وموروثا حضاريا وثقافيا متجذرا إضافة إلى خصوصيات بيئية وصحراوية تسمح بتطوير سياحة بديلة عالية القيمة. ويضم كذلك 196 وحدة فندقية بطاقة 56 ألف سرير مع تسجيل أكثر من 7,2 مليون ليلة مقضاة سنة 2024 ما يجعله قطبا سياحيا رئيسيا قادرا على تنويع الاقتصاد الجهوي وربط السياحة بالصناعات التقليدية والاقتصاد الأخضر.

ويحتضن الإقليم منظومات صناعية تشمل الصناعات الكيماوية والصناعات الميكانيكية والصناعات الغذائية والتحويلية للتمور والفلاحة البيولوجية، إضافة إلى مخزون الموارد الطبيعية من الطاقة الأحفورية والجبس فضلا عن القابلية لإنتاج الطاقات المتجددة. كما يضم أقطبا اقتصادية كبرى مثل القطب الصناعي بقابس وفضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس إضافة إلى مناطق صناعية مهيأة بكلّ الولايات مرتبطة مباشرة بالموانئ والطرق والمحاور اللوجستية.

وبفضل هذا التنوع في المقومات الطبيعية والاقتصادية واللوجستية والبشرية يمثل الإقليم الخامس فضاء استراتيجيا قادرا على لعب دور محوري في التبادل التجاري الإقليمي وتطوير الصناعات الموجهة للتصدير وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية بما يجعله رافعة أساسية للتنمية الشاملة المستمرة والاندماج الاقتصادي المغربي والمتوسطي.

في ضوء الاستنتاجات المستخلصة للوضع التنموي بالجهات والأقاليم، وما أبرزه من إشكاليات اجتماعية واقتصادية وبيئية من جهة، ومن مقومات وفرص واعدة من جهة أخرى، ومع الأخذ في الاعتبار لتطلعات ومقترحات المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، تقتضي الفترة القادمة اعتماد توجهات استراتيجية جديدة لسياسة التنمية المجالية، بما يضمن تثمين الموارد المتاحة ومعالجة مكان الضعف ويسهم في تحقيق تنمية عادلة وشاملة.

التوجهات والأهداف الاستراتيجية المجالية للفترة 2030-2026

تبرز مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية إدراكاً مشتركاً للمجالس المنتخبة بالرهانات والتحديات الوطنية والمجالية والتي مكّنت من توفير عناصر مرجعية لتحديد التوجهات والأهداف التنموية المجالية للفترة 2030-2026.

فعلى المستوى المحلي، تبرز أولويات تحسين ظروف العيش لكافة الفئات الاجتماعية وتوفير فرص العمل اللائق وتحسين البنية التحتية المحلية وتوفير المرافق العمومية.

وعلى المستوى الجهوي، تم تأكيد أولويات تحسين أداء الاقتصاد المحلي والجهوي وأهمية تعزيز جاذبية الجهات وتوظيف الميزات التفاضلية. كما تركز الاهتمام على تحسين المرافق العمومية وحوكمة الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

وعلى المستوى الإقليمي، إضافة إلى التآليف بين توجهات المخططات المحلية والجهوية، اهتمت مشاريع المخططات الإقليمية بدعم الترابط والتكامل بين مختلف الأقاليم والجهات مع التركيز على تطوير شبكات النقل والطرق والبنية التحتية التكنولوجية والصناعية وعلى استقطاب المشاريع الكبرى المهيكلية.

وتعكس هذه التوجهات والأولويات المعدّة بمنهج تصاعدي التزام المجالس المنتخبة بتحقيق التنمية الشاملة مع تكريس الدور الاجتماعي للدولة والأخذ في الاعتبار الخصوصيات الترابية واثمين الموارد وإحكام استغلال الإمكانات المتاحة لدعم التضامن والتكامل الجهوي في إطار وحدة الدولة.

التوجهات التنموية الرئيسية المقترحة في مشاريع مخططات الأقاليم

الإقليم الأول: تهمين الموارد الطبيعية ودفع الاستثمار الخاص وتطوير جاذبية الإقليم والتكامل بين الجهات إلى جانب التنظيم المجالي والهيئة الترابية في خدمة التنمية علاوة على تحسين وتطوير ظروف العيش وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

الإقليم الثاني: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي فضلاً عن تحسين جاذبية الإقليم وتطوير قدرته التنافسية. كما تشمل تحقيق التنمية المستدامة وتنمية الاقتصاد الدائري وتنظيم المجال الترابي وتطوير البنية الأساسية وتحسين حوكمة وظائف الإقليم.

الإقليم الثالث: دعم التوازن والربط الترابي لتعزيز التكامل الاقتصادي والمجالي بالإقليم إلى جانب تنوع الاقتصاد وتعزيز سلاسل القيمة بالإضافة إلى تعزيز التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية ودعم آليات الحوكمة وتعزيز التنسيق الإقليمي.

الإقليم الرابع: اقتصاد مستدام تنافسي ودامج وعدالة اجتماعية وتعزيز التنمية البشرية إلى جانب تحسين الوضع البيئي والحوكمة المجالية والمؤسسية.

الإقليم الخامس: اقتصاد تنافسي ذو قدرة تشغيلية عالية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الإدماج الاجتماعي والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية فضلاً عن توظيف أمثل للموارد الطبيعية وجعلها قادرة على التأقلم مع المتغيرات المناخية.

المصدر: تقارير مجالس الأقاليم، أوت 2025

ومن هذا المنطلق، تنزل التوجهات الوطنية للسياسة المجالية المرسومة للفترة 2030-2026 في إطار تكريس القواسم المشتركة لتطلعات المجالس المنتخبة بما يساهم في تحقيق تنمية شاملة ودامجة كما تستجيب لمقترحات المخططات المجالية.

ولتجسيدها تم تحديد خمس توجهات استراتيجية:

- التوجه الاستراتيجي الأول: مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي
- التوجه الاستراتيجي الثاني: مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري
- التوجه الاستراتيجي الثالث: مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية
- التوجه الاستراتيجي الرابع: مجالات ترابية دافعة للحركية الاقتصادية
- التوجه الاستراتيجي الخامس: مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها

١. التوجه الاستراتيجي الأول: مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي

تضطلع الجماعات المحلية بدور رئيسي في رفع رهانات التنمية من خلال حسن إدارة الشأن التنموي في مجالها الترابي ومن أهمها تجسيم الصلاحيات المسندة لها في المجال التنموي رغم ما تواجهه من تحديات في ظلّ النقص في الموارد البشرية والمالية اللازمة لإدارة الشأن العام مقابل تعدد الخدمات والمرافق العمومية التي تشرف عليها.

ولمعالجة هذه التحديات أصبح من الضروري العمل على تعزيز الإدارة الجهوية والارتقاء بدور الفاعلين الجهويين على مستوى الصلاحيات ووسائل وآليات التصرف الإداري والمالي فضلا عن إرساء إدارة رقمية تفاعلية بين المركزي والجهوي وتوفير الكفاءات المختصة في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم إلى جانب توفير الموارد والتمويلات الضرورية لتنفيذ البرامج والمشاريع المرصودة لمختلف الجهات.

وبناء على ما سبق، ستشهد الفترة القادمة تجسيد هذا التوجه الاستراتيجي عبر إرساء إطار مؤسسي وتشريعي أكثر نجاعة وتوفير برامج تنموية مساندة للعمل التنموي المجالي وحسن تصويب الاستثمارات ودعم الجهات والأقاليم لاستقطاب الكفاءات والخبرات في مختلف الاختصاصات.

وعلى هذا الأساس تتضمن محاور الإصلاحات والتدابير اللازمة بالخصوص:

١. إرساء حوكمة مجالية وإطار مؤسسي أكثر نجاعة

يمثل إرساء منظومة تشريعية ومؤسسية متطورة عاملا أساسيا لبناء مؤسسات محلية و جهوية وإقليمية فاعلة وقادرة على تجسيد الخيارات الوطنية في التنمية الشاملة لكل الجهات والأقاليم. ومن هذا المنطلق ستركز الجهود خلال فترة المخطط 2030-2026 على تنفيذ جملة من الإصلاحات التشريعية والترتيبية من أهمها:

- إصدار القانون الأساسي للمجالس البلدية لمنحها صلاحيات واضحة ومحددة في علاقة بالمجالس المحلية والجهوية والإقليمية ورفع مواردها المالية بفضل آليات الاستخلاص ومعالجة مديونيتها مع دعم قدراتها الفنية والإدارية في مجالات اختصاصها لا سيما توفير خدمات للمواطنين ضمن كامل الفضاء الترابي ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية واعتماد التحول الرقمي كرافعة لتحسين جودة الخدمات العمومية وتمكين البلديات من إنجاز مشاريع مشتركة فيما بينها.
- مراجعة النصوص المتعلقة بالإدارة اللامركزية واستحداث تفويض الصلاحيات إلى المستوى المحلي والجهوي والإقليمي بالتنسيق مع الوزارات المعنية.
- مراجعة مجلة الغابات والنصوص القانونية المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية والموارد المائية والمقاطع قصد دفع التنمية الاقتصادية المحلية وتوفير ظروف عيش ملائمة لمتساكنيها وتمكينهم من استغلال الموارد الطبيعية المتاحة بها لبعث مشاريع تحافظ على ديمومة هذه الموارد.
- مراجعة مجلة الهيئة الترابية والتعمير في اتجاه إحداث هيكل جديد ومخاطب وحيد يعنى بدراسات وثائق الهيئة الترابية والتعمير مع ملاءمة أحكامها مع متغيرات المجال الترابي خاصة فيما يتعلق بإحداث أصناف جديدة من الأمثلة التوجيهية للهيئة على غرار الأمثلة التوجيهية لتهيئة الأقاليم والولايات والأمثلة التوجيهية للأقطاب العمرانية إلى جانب تبسيط الإجراءات وتقليص الأجل في مختلف وثائق التخطيط والتصريف العمراني (أمثلة الهيئة العمرانية، التقسيمات، رخص البناء) وتعزيز آليات الرصد والمتابعة والتنفيذ بما يضمن التناسق بين أمثلة الهيئة والمخططات التنموية.
- مراجعة الأطر القانونية المنظمة لهياكل التنمية الجهوية ومجالات تدخلها وملاءمتها مع التقسيم الترابي الجديد للأقاليم بما يعزز دورها في دعم ومرافقة المجالس المنتخبة خصوصا في مجال التخطيط، وفي تنفيذ برامج خصوصية منسجمة مع السياسة العامة للدولة وفي مرافقة الباعثين وإعداد الدراسات الاستراتيجية المجالية.
- مراجعة الأحكام الترتيبية للصفقات العمومية في اتجاه رفع الإشكاليات التي تعيق إنجاز المشاريع العمومية بما يساهم في الرفع من نسق الإنجاز وتفادي تعطل المشاريع وتحفيز التنمية الشاملة المتوازنة للدفع بالمشاريع العمومية بمختلف الجهات والأقاليم.

- حوكمة الإجراءات المرتبطة بالشأن العقاري بما يعزز الاستثمار في القطاعين العام والخاص وذلك من خلال:

- ✓ التسريع في نسق تسجيل الرصيد العقاري الدولي من ملك الدولة الخاص.
- ✓ معالجة جذرية للأراضي الاشتراكية خاصة بالإقليم الثالث والإقليم الرابع والإقليم الخامس.
- ✓ تسريع إجراءات تغيير الصبغة الفلاحية للعقارات الدولية الموجهة لإنجاز المشاريع العمومية.
- ✓ تسريع إجراءات التفويت في الأراضي الدولية لإقامة المشاريع التنموية.
- ✓ التقليل من مدة إجراءات التخصيص للأراضي الدولية لفائدة الوزارات.
- ✓ تخصيص مخزون عقاري لإنجاز المشاريع الخاصة بالمناطق ذات الأولوية.
- ✓ تطوير أداء السجل العقاري بما يضمن حقوق المواطنين في الملكية وتفادي الركود المسجل في المعاملات العقارية.

2. إقرار برامج تنموية أكثر استجابة لحاجيات المجال الترابي

يتجه العمل خلال فترة المخطط 2030-2026 إلى تدعيم البرامج التنموية الحالية وإحداث برامج جديدة مع العمل على مراجعة مكونات بعض البرامج وطرق حوكمتها في اتجاه تعزيز أثرها المباشر والملموس في تحسين جودة الحياة للمواطن مع الاستجابة الفعلية لحاجياته التنموية، وتشمل هذه البرامج دعم البرامج الاستثمارية البلدية والتهذيب العمراني والبرامج الجهوية للتنمية.

البرامج البلدية

سيتم العمل خلال الفترة القادمة على دعم قدرات البلديات وبلورة برامج استثمارية تمكن من توفير خدمات ومرافق عمومية ذات جودة وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة بين الجهات وفي انسجام تام مع تطلعات المواطن التي تضمنتها المخططات التنموية للمجالس المحلية، وذلك من خلال:

- تحسين إطار العيش للمواطنين عبر توفير مساعدات سنوية غير موظفة لفائدة البلديات لدعم البنية التحتية وإنجاز مشاريع في مجالات تعبيد الطرقات والتطهير والتنوير العمومي والترصيف وتهئية المساحات الخضراء واقتناء معدات النظافة والمساهمة في إنجاز تجهيزات جماعية على غرار دور شباب ودور ثقافة وملاعب أحياء وقاعات مغطاة، وإنجاز مشاريع اقتصادية توفر موارد محلية للبلديات وموارد رزق للمتساكنين.
- الحد من التفاوت الجهوي من خلال إنجاز برنامج وطني لتهذيب الأحياء الشعبية يشمل تعبيد الطرقات ومد شبكات التطهير والماء الصالح للشرب والتنوير العمومي وتصريف مياه الأمطار بغاية تحسين الأوضاع وظروف عيش المتساكنين بالأحياء الشعبية.
- تدعيم وتأهيل الطرقات الرئيسية بالبلديات من خلال الانطلاق في إنجاز برنامج جديد لتعصير الطرقات البلدية الذي سيشمل التدخل بـ 88 بلدية موزعة على مختلف ولايات الجمهورية.
- دعم قطاع النظافة والعناية بالبيئة من خلال برمجة صفقة مجمعة لاقتناء 7300 حاوية فضلات و465 آلية خاصة بالنظافة وصيانة الطرقات لفائدة 200 بلدية.
- تجسيم سياسة الدولة في مجال الانتقال الطاقى من خلال إنجاز برنامج وطني للانتقال الطاقى يشمل تأهيل شبكة التنوير العمومي لفائدة 350 بلدية لجعلها مقتصدة للطاقة وتركيز محطات فولتوضوئية للمباني الإدارية وتركيز منظومة متابعة الاستهلاك الطاقى والاقتصاد في استهلاك المحروقات من خلال متابعة الاستهلاك ومتابعة حركية المعدات والآليات البلدية.
- تعزيز منظومة التصريف في النفايات المنزلية والمشابهة من خلال إنجاز برنامج جديد يشمل تهئية واستصلاح المصببات البلدية وتغطية النفايات للتقليل من خطر الحرائق والإزعاجات البيئية وفتح المسالك المؤدية لهذه المصببات.
- دعم قدرات البلديات من خلال الرفع من الدعم المالي وتطهير المديونية وتنمية المداخل البلدية وتحسين أساليب التصريف الإداري والمالي بالبلديات ورقمنة وتطوير الخدمات البلدية وتدعيم القدرات البشرية عبر تدعيم وتطوير منظومة التكوين والتأهيل وتعزيز برامج الانتداب.

برامج التهذيب العمراني

برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية

ستركز الجهود خلال فترة المخطط على استكمال الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الذي يشمل تهذيب 160 حياً من خلال التدخل بالبنية الأساسية و أحداث التجهيزات الجماعية وتحسين السكن واعداد المقاسم بأثمان ميسرة حيث تم الانتهاء من تهذيب 5 أحياء. وستشهد الفترة 2026-2028 استكمال الأشغال بـ 74 حياً وانطلاق الأشغال بـ 81 حياً.

وسيتم العمل كذلك على اعداد برنامج جديد (الجيل الثالث) للتدخل بالأحياء السكنية، على أن يتم الانطلاق في تنفيذ هذا البرنامج الجديد خلال المخطط، يهدف إلى تعزيز جودة الحياة وتطوير الفضاءات الحضرية من خلال مقاربة تركز على تشخيص معمق ودقيق للاحتياجات المحلية، وعلى معالجة شاملة ومتعددة الأبعاد للتحديات العمرانية وعلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة

يهدف البرنامج إلى تحسين ظروف العيش للسكان وتنشيط الدورة الاقتصادية بالمراكز العمرانية القديمة إلى جانب تعزيز جاذبيتها من الناحية الثقافية والسياحية وذلك من خلال تنوع التدخلات لتشمل المجالات التالية:

- ✓ تهذيب البنية الأساسية الحضرية.
- ✓ تحسين وتهذيب الفضاءات العمومية.
- ✓ ترميم التراث الثقافي وتجديد وإعادة تأهيل المباني التاريخية.
- ✓ النهوض بالأنشطة الاقتصادية والسياحية والتجارية والحرفية.
- ✓ تحسين السكن.

وسيتم خلال الفترة 2026-2030 الانطلاق في إنجاز مكونات البرنامج الذي يشمل التدخل لفائدة 10 مراكز عمرانية قديمة بـ 10 بلديات.

برنامج التنمية المندمجة

سيتواصل إنجاز مختلف مكونات برنامج التنمية المندمجة في قسطه الثالث إلى جانب إعداد وتنفيذ برنامج خصوصي جديد يشمل مختلف جهات البلاد بما فيها المناطق ذات الخصوصيات التنموية بالشريط الحدودي والمناطق الغابية المندمجة والجبلية والصحراوية وذلك اعتماداً على مقاربة تنموية ملائمة لخصائصها الترابية.

وسينجز البرنامج الجديد للتنمية المندمجة وفق منهجية مجددة غرضها إرساء مقومات تنمية دامجة مجاليا وخلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية من خلال إنجاز الأنشطة المرتبطة بالخصوصيات المحلية وبالموروث الثقافي والسياحي والبيئي للمناطق المعنية والنهوض بالتشغيل من خلال إحداث المشاريع الصغرى والمبادرات الفردية والشركات الأهلية والشركات الناشئة وتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات الاجتماعية بالمرافق العمومية المحلية. وسيساهم البرنامج في تحسين جاذبية المعتمديات المستهدفة وحفز السكان على الاستقرار في مناطقهم لخلق مناطق أكثر توازناً واستقطاباً للاستثمار.

البرنامج الجهوي للتنمية

سيتم خلال فترة المخطط 2026-2030 مراجعة البرنامج الجهوي للتنمية في آليات تسييره وبرمجة تدخلاته بما يعزز نجاعته وقدرته على الاستجابة للحاجيات التنموية على المستويين المحلي والجهوي. كما سيتم العمل على توسيع مجال تدخل البرنامج ليشمل قطاعات أخرى ذات أولوية استناداً لما تم اقتراحه من طرف المجالس المحلية والجهوية في إطار تحسين ظروف العيش وتقريب المرافق العمومية من المواطنين، إضافة إلى الترفيه في أسقف الكلفة الفردية للربط بشبكات الماء والكهرباء قصد مجابهة ارتفاع كلفة المواد الأولية وغيرها من التكاليف المرتبطة بهذه التدخلات.

3. توزيع أمثل للاستثمارات العمومية

يستند اختيار المشاريع العمومية إلى مقارنة جديدة مبنية على دراسة الحاجيات الحقيقية للمجالات الترابية تماشياً مع المنهجية التصاعدية مع إحكام ربط برمجة هذه الاستثمارات بالأهداف الاستراتيجية لمخطط التنمية وبخصوصيات كل مجال ترابي بهدف تعزيز حوكمتها وضمان مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال:

- اعتماد أولويات وترتيب المشاريع المقترحة من قبل المجالس المنتخبة.
- مراعاة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وذلك باختيار البرامج والمشاريع ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالية.
- الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات الجهات في توجيه الاستثمارات العمومية نحو المشاريع القادرة على خلق مواطن شغل وتحسين الإنتاجية وجودة الخدمات.

وسيتم في إطار الإصلاحات المبرمجة بالمخطط تركيز بنك معطيات شامل لمحفظه المشاريع العمومية بغرض إرساء منظومة متابعة وتقييم قائمة على النتائج والأثر وفقاً لأهداف مخطط التنمية 2030-2026.

4. استقطاب الخبرات والكفاءات والانفتاح على المحيط الوطني والعالمي

يعدّ استقطاب الخبرات والكفاءات وتثمين رأس المال البشري من أبرز محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة على المستويات المحلية والجهوية. وسيتم الاعتماد على تفعيل سياسة الحراك الوظيفي خاصة من المستوى المركزي إلى المستوى الجهوي فضلاً عن تجسيم الانتقال الرقمي وتعزيز نقل المعرفة والتكنولوجيا وتشجيع البحث والحلول المبتكرة القادرة على مجابهة التحديات التنموية وتقليص الفوارق المجالية.

كما يندرج استقطاب الكفاءات ضمن مسار أوسع يهدف إلى تأسيس منوال تنموي لمختلف المناطق وجهات الإقليم الواحد تقوم على تثمين الخصوصيات المحلية والجهوية مع تعزيز الشعور بالانتماء بما يمكن من توحيد جهود الفاعلين المحليين والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص حول مشروع تنموي مشترك يعزّز النجاح في التدخلات ويضمن الأثر التنموي. وسيتم في هذا المجال تكثيف وتطوير برامج التكوين الخصوصية لفائدة الإطارات الجهوية قصد الرفع من نسب التأطير في الجماعات المحلية مع تعزيز الموارد البشرية بالاختصاصات ذات العلاقة بمجال التخطيط وبرمجة وإنجاز المشاريع.

ومن جانب آخر ويهدف تعزيز اندماج الأقاليم في الديناميكية الاقتصادية الوطنية والدولية وانفتاحها على المحيط الوطني والعالمي سيتم العمل على توظيف المناطق الحدودية والمنافذ البرية والبحرية والجوية ضمن مقارنة استراتيجية تثمن الموقع الجغرافي للبلاد باعتبارها واجهة اقتصادية وتجارية على البلدين الجارين ليبيا والجزائر ونافذة على الاقتصاد العالمي عبر الموانئ التجارية والمطارات.

ويمكن هذا التوجه من تحويل المناطق الحدودية من فضاءات عبور إلى أقطاب تنموية قادرة على خلق الثروة وفرص العمل خاصة مع تحسين جودة الخدمات ومردودية الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية البرية بغرض تنشيط حركة عبور المسافرين والبضائع بما يساعد على استقطاب أصحاب الأعمال والسياح من دول الجوار.

ويمثل النهوض بالمنظومة اللوجستية أحد المحاور الداعمة لانفتاح الاقتصاد الجهوي ومساندة مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تطوير الإطار القانوني والمؤسسي للوجستية وإحداث مناطق الخدمات اللوجستية وتنظيم المهن المرتبطة بها إلى جانب تطوير منظومة التكوين وبناء الكفاءات البشرية بما يستجيب لمتطلبات السوق ويعزّز تنافسية الخدمات اللوجستية.

وتندرج الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية ضمن مقارنة مندمجة هدفها تثمين خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعزيز اندماجها في الدورة الاقتصادية الوطنية وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة بما يدعم الاستقرار الاجتماعي على المستويين الجهوي والوطني.

كما سيتم العمل على تدعيم برامج التعاون الدولي اللامركزي، بما يتيح تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الأقاليم والجهات التونسية ونظيراتها بالخارج، والاستفادة من التجارب الناجحة في مجالات التخطيط الترابي والتنمية المستدامة والحوكمة المحلية وتعزيز قدرات الفاعلين الجهويين خاصة من خلال:

- تطوير آليات منهجية لتحديد الأولويات واختيار المشاريع وإرساء البعد التشاركي والتضامني لمختلف المتدخلين بإدراج التمشي الذي يعتمد سلاسل القيمة في التخطيط والبرمجة للمشاريع الجهوية والمحلية، والذي سيمكن الفاعلين على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي من تطوير مهاراتهم في إرساء النموذج الاقتصادي الخاص بها انطلاقاً مما يتوفر لديها من موارد طبيعية واعدة، من شأنها أن تسهم أكثر في النمو الاقتصادي وتحديث تأثيرا اجتماعيا واقتصاديا أكبر على المستويات المحلية والجهوية والإقليمية.
- تطوير قدرات هياكل التنمية الجهوية لدعم وتأطير مجهودات الفاعلين لتمكينهم من تقييم معمق للمشاريع وأثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وإعداد استراتيجيات لتطوير سلاسل القيمة وخطة عمل للنهوض بالاقتصاد المحلي والجهوي.

II. التوجه الإستراتيجي الثاني: مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري

استنادا إلى مقترحات المجالس المنتخبة وحرصا على الاستجابة الفعلية للأولويات المحلية والجهوية والإقليمية، تبرز أولوية دعم تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج والعدالة الاجتماعية إضافة إلى تحسين وتطوير ظروف العيش والإدماج الاجتماعي. ويتجسد هذا الخيار عبر ضمان تكافؤ الفرص وتحسين مستوى العيش لجميع المواطنين من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز جودة الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والسكن والنقل والبنية التحتية.

وسيتم تمكين الفئات الهشة من المشاركة الفعلية في جهود التنمية والاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، مع الحرص على تطوير رأس المال البشري عبر التعليم والتكوين بما يعزز المهارات التقنية والمعرفية ويرفع من القدرات التنافسية للأقاليم. ويعكس هذا المنهج الالتزام بالتجاوب المباشر مع الحاجيات الواقعية للمتساكنين وضمان أثر ملموس للتدخلات التنموية على المستويين المحلي والجهوي والإقليمي.

1. مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية

يستند المنوال التنموي إلى العناية بالفئات الهشة ولا سيما النساء والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن وتوفير فرص فعلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، بما يحد من التفاوت الاجتماعي ويكرس مبدأ تكافؤ الفرص. كما يكتسي هذا التوجه أهمية خاصة في دعم الاستقرار الاجتماعي عبر تقليص عوامل الإقصاء والتمييز، ورفع منسوب الثقة بين المواطن والدولة.

وسيرتكز العمل خلال الفترة 2030-2026 على توجيه الإصلاحات والسياسات والبرامج العمومية نحو دعم أسس العدالة الاجتماعية في مختلف الجهات وذلك خاصة عبر الارتقاء بالخدمات الصحية وتعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة.

وفي هذا الإطار، سيتم تطوير مراكز الصحة الأساسية والخدمات في المستشفيات المحلية والجهوية ووحدات العناية المركزة والاستشفاء وإحداث وحدات قسطة قلبية في كل جهة لضمان الاستجابة السريعة للحالات المستعجلة. هذا مع تمكين كل ولاية من جهاز تصوير بالرنين المغناطيسي وكل مستشفى جهوي من جهاز مفراس.

وسيتم إيلاء عناية خاصة لدعم الصحة النفسية ومقاومة الإدمان من خلال تعميم عيادات لعلاج الإدمان في الأقاليم الخمس ووضع برامج تواصل وتثقيف صحي مبتكرة بكل المؤسسات التربوية والتكوينية تصل إلى الأطفال والشباب والفئات الهشة.

وسيمكن مشروع المدينة الطبية الأغلبية بالقبروان من إنشاء قطب طبي متكامل يجمع بين الخدمات العلاجية والتكوينية والبحث والابتكار ووحدات للصناعة الدوائية ويساهم في تحقيق التوازن بين الأقاليم وبين الولايات الشرقية والغربية ويمتد اشعاعه ليشمل المستوى الوطني وبلدان القارة الإفريقية وحوض البحر الأبيض المتوسط. كما سيتم العمل على تطوير خدمات "المستشفى الرقمي" مما يرفع من نفاذ أكبر عدد من المواطنين إلى خدمات صحية متطورة.

وبالتوازي، سيتم العمل على تكريس التغطية الاجتماعية الشاملة خاصة من خلال تعزيز شبكة المكاتب الجهوية والمحلية للشؤون الاجتماعية ودعم الوحدات المتنقلة التي تتيح الوصول إلى المناطق النائية، فضلا عن المنصات الإلكترونية للتصريح عن بعد وما توفره من متابعة حنية للمستفيدين، ومتابعة دقيقة للمستحقات والمنافع والعمل على إعادة النظر في برنامج الأمان الاجتماعي في إطار مقارنة شاملة لمعالجة التباين على مستوى التغطية الاجتماعية للرفع فيها إلى مستوى المعدل الوطني بالإقليم الثالث والرابع والخامس.

كما ستحظى الجهات ذات الإشكاليات الخصوصية كالمناطق الحدودية والمعتمدات ذات مؤشر تنمية دون المعدل الوطني بإقرار برامج خصوصية لدعم التشغيل والمبادرة ووضع برامج تربوية وثقافية وتكوينية لتعزيز مهارات الشباب، إلى جانب دعم الروابط الأسرية والحد من العنف والتمييز بين الجنسين وتعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من كل أشكال التهديد والاستغلال والعنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر والظواهر الجديدة والمستجدة فضلا عن تنمية مهارات الأطفال وتعزيز قدراتهم على الخلق والإبداع والابتكار، وضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن وحمايتهم من كل أشكال العنف والتهديد ودعم إدماجهم في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية.

وستتكثف الجهود من أجل تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات وخاصة بالوسط الريفي وفي وضعيات الهشاشة وذلك من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الوسط الريفي في أفق 2030 ومأسسة برامج الإدماج الاقتصادي وحوكمة تنفيذها من خلال وضع إطار قانوني منظم مختلف هذه البرامج وحوكمة مختلف خطوط تمويل موارد الرزق وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذها بما يساهم في خلق ديناميكية اقتصادية وتنمية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي (برنامج الإدماج الاقتصادي لأهميات التلاميذ المهنيين بالانقطاع المدرسي والبرنامج الوطني للإدماج الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي وبرنامج صامدة للإدماج الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي...).

وبالتوازي سيتم العمل على تعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب من خلال تحسين التشغيلية من أجل الحصول على فرص عمل لائقة عبر دعم المبادرة الخاصة والتكوين المهني والتكوين التكميلي في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وتعزيز قدرات الجهة في إعداد وتنفيذ المخططات الجهوية للتشغيل وإعداد تطبيقات محمولة للتعريف بمكانات الجهة وأحداث مشاريع وفقا لخصوصيات الجهة فضلا عن الانطلاق في تجربة نموذجية لإعداد مخططات محلية وإقليمية للنهوض بالتشغيل. كما ستركز الجهود على دعم المبادرات الشبابية على المستوى المحلي لمرافقة الناشئة والشباب عبر تعميم إحداث محاضن تشاركية في جميع المعتمدات بما يساهم في تنمية قدراتهم الإبداعية وتطوير مهاراتهم.

وفيما يتعلق بدعم الإدماج المالي للفئات الهشة لا سيما النساء والشباب وسكان المناطق الأقل تنمية وتقليص الفجوة في النفاذ إلى الخدمات المالية، سيتم توسيع وتطوير البنية التحتية المالية خصوصا في المناطق الداخلية والريفية، وتعزيز دور مؤسسات التمويل العمومي وتيسير التمويل والمبادرات الصغرى والمتوسطة عبر خلق آليات تمويل ميسرة ومدعومة، وتشجيع التحول الرقمي المالي.

2. مجالات تربية مساهمة في تعزيز رأس المال البشري

في إطار تطوير المنظومة التربوية سيتم العمل على تحديث المناهج لتشمل المهارات الرقمية وريادة الأعمال وتكثيف الجهود لتأهيل البنية التحتية للمؤسسات التربوية في مختلف الجهات فضلا عن تحسين الخدمات المدرسية (الصحة، النقل، الاعاشة، المرافقة النفسية...) وتطوير الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية وتعزيز ربط جميع المؤسسات التربوية بشبكة الأنترنت. كما سيتم العمل على تنمية قدرات الموارد البشرية وتحسين ظروف التدريس ومراجعة البرامج والمناهج الدراسية والمقاربات البيداغوجية ومراجعة منظومة التوجيه للتصدي للفشل المدرسي.

وستتكثف الجهود لمزيد التحكم في ظاهرة الانقطاع المدرسي للفئة العمرية 6-16 سنة والعمل على تعميم خلايا العمل الاجتماعي المدرسي وخلايا مرافقة التلميذ وتوفير الموارد البشرية من أخصائيين اجتماعيين ومختصين في علم النفس وعلم الاجتماع لتخفيض نسبة الانقطاع المدرسي، التي تتجاوز 6% بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد والمهدية، ومعالجة ظاهرة الاكتظاظ بالمدارس الابتدائية بالمدن الكبرى، حيث أن عددا هاما من الفصول الدراسية يشهد كثافة عالية في عدد التلاميذ خاصة في المؤسسات الجاذبة وفي بعض الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية مقابل حوالي 453 مدرسة ابتدائية لا زالت تعمل بنظام الفرق وتتواجد خاصة بولايات جندوبة

والكاف والقصرين وسيدي بوزيد، وهو ما يؤثر سلبا في الحالتين على التمدد ويسهم بشكل مباشر في تفاقم ظاهرة الفشل والانقطاع المدرسي والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

وستتجه الجهود نحو تحديث منظومة التعليم العالي عبر ملائمة البرامج الجامعية مع متطلبات سوق الشغل وتعزيز التكوين التطبيقي بالشراكة مع النسيج الاقتصادي والبحثي، ودعم المبادرات الطلابية في الجهات من خلال فضاءات الابتكار وريادة الأعمال وإحداث مراكز امتياز بحثي حسب الخصوصيات المحلية ودعم تمويل البحث التطبيقي لمعالجة الإشكاليات التنموية الجهوية كندرة المياه والتصحر وتدهور التربة، وغيرها.

كما سيتم دعم مختلف الخدمات الجامعية من خلال بناء وتوسعة الميكنات الجامعية بكل من جندوبة وتوزر ومدنين وقفصة وصفاقس والكاف وبنزرت وبناء مراكز جامعية للتنشيط الثقافي والرياضي ببنزرت والكاف وزغوان وجندوبة وصفاقس وإدراج 31 مطعما جامعيًا وفق المواصفة الدولية ISO 22000. كما سيتم إقرار برنامج خاص لصيانة المباني وتطوير تجهيزات المؤسسات الجامعية.

أما في مجال التكوين المهني والتشغيل، فسيتم العمل على تطوير الموارد البشرية وتحسين قابلية التشغيل عبر تنمية المهارات الرقمية وتنويع الاختصاصات وإصلاح منظومة التوجيه والتشغيل وربطها بحاجيات الجهات، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعديل خارطة التكوين المهني بما يستجيب لحاجيات جميع الفئات من طالبي التكوين والمؤسسات الاقتصادية ودعم قدرات الجهات لتأمين ثرواتها وإمكانياتها.

III. التوجه الإستراتيجي الثالث: مجالات تربية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية

يعتبر تراجع الغطاء الغابي وتدهور التربة واتساع رقعة التصحر والانجراف من أهم التحديات التي تواجهها كافة الأقاليم. وما يزيد الوضع هشاشة أمام الكوارث الطبيعية إشكاليات التلوث الهوائي جراء الأنشطة الصناعية الملوثة وحركية النقل في المناطق الحضرية هذا بالإضافة إلى التلوث المائي الناتج عن ضعف معالجة المياه المستعملة وتسرب الملوثات الصناعية والمنزلية إلى الأودية والبحر إلى جانب تواصل وامتداد فترات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة وبروز ظواهر طبيعية مستجدة.

واعتبارا لما سبق من تحديات فقد حظي هذا المحور باهتمام كبير من طرف المجالس المنتخبة وهو ما أبرزه محتوى مشاريع مخططاتها التي اعتبرت المجال البيئي محورا استراتيجيا خاصة بأغلب الولايات بما يؤكد أهمية المحافظة على البيئة في رسم توجهات وألويات الجهات والأقاليم.

وبصفة خاصة، سيتوجب العمل على تجسيم الأولويات التالية:

- الإقليم الأول: الرفع من نسبة التطهير بالمدن والتجمعات السكنية الواقعة بحوض وادي مجردة وذلك قصد حمايته من التلوث.
- الإقليم الثاني: حوكمة منظومة التصرف في النفايات خاصة بالمناطق العمرانية وتحسين جودة خدمات التطهير بالإضافة إلى حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والأنشطة الملوثة.
- الإقليم الثالث: ترشيد استغلال الموارد المائية في مجال الري وتأمين المياه المعالجة إضافة إلى تعزيز الرقابة البيئية على الأنشطة الصناعية والحرفية، إلى جانب الرفع من نسب التغطية بشبكات التطهير.
- الإقليمين الرابع والخامس: معالجة مخلفات الأنشطة الاقتصادية الملوثة كالفسفاط والصناعات الكيماوية مع العمل على حوكمة منظومة التصرف في النفايات والترفع في نسب التغطية بشبكات التطهير.

وعلى هذا الأساس، سيتم خلال فترة المخطط 2030-2026 اعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية تشمل كامل المجال الترابي وتهدف إلى إحكام إدارة الموارد الطبيعية، وحماية المنظومات البيئية، وتعميم الخدمات البيئية وتحسين جودتها وإرساء إطار قانوني يدعم التأقلم مع التحديات المناخية.

1. إحكام إدارة الموارد الطبيعية

أخذاً في الاعتبار لحسن توظيف الموارد المائية وحمايتها، سيتم التركيز على تحسين إدارة هذه الموارد مع تعزيز القدرة على التكيف مع التحديات المناخية وفق خصوصيات الجهات والأقاليم، وذلك عبر:

- الرفع من نسبة تعبئة الموارد المائية السطحية وربط السدود وتحويل فائض المياه إلى مناطق الاستغلال.
 - تنوع مصادر المياه عبر التوسعة في محطات تحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة وتحسين نوعية مياه الشرب خاصة في الجنوب.
 - تحقيق التوازن في توزيع الموارد المائية من خلال دعم المناطق الداخلية بشبكات ربط فعالة.
 - مواصلة برنامج تزويد المناطق الريفية بالمياه.
 - امكانية الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التصريف في منظومات التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.
 - إعادة استعمال المياه المعالجة المطابقة للمواصفات في مجال الفلاحة والصناعة لمجابهة الشح المائي.
 - استعمال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية في تشغيل المنشآت واعتماد التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة للطاقة.
- ولتجسيم هذه الأهداف، سيتم العمل على دعم المشاريع المتعلقة بالسدود والمنشآت المائية الكبرى والمناطق السقوية مع التوجه نحو استعمال الموارد غير التقليدية بما يساهم في تنوع مصادر المياه وحسن توظيف الميزات التفاضلية لمختلف الجهات.
- ففي مجال السدود والمنشآت المائية الكبرى، سيتم العمل على التسريع في إنجاز عديد المشاريع المتواصلة خاصة منها:
- مشروع خزان السعيدة بطاقة استيعاب تبلغ 45 مليون متر مكعب وخزان القلعة الكبرى بطاقة استيعاب تبلغ 33 مليون متر مكعب وإنجاز قناة تحويل السعيدة بلي وخزان القلعة الكبرى، المندرجة ضمن مشروع تحويل مياه الشمال التونسي نحو تونس الكبرى والساحل والوطن القبلي وصفاقس قصد تكوين مخزون احتياطي لتلبية الحاجيات من مياه الشرب.
 - مواصلة إنجاز كل من سد خلاد وسد تاسة وسد الرغاي والمالج العلوي بما يساهم في رفع طاقة تعبئة مياه السيلان بالإضافة إلى مواصلة مشروع تغذية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفيضانات الذي سيمكّن من رفع دعم طاقة خزن سد سيدي سعد بحوالي 100 مليون متر مكعب.
- كما ستشهد فترة المخطط، برمجة إنجاز عديد المشاريع الجديدة ومن بينها مشاريع الرفع من طاقة خزن سد نهانة وطاقة خزن سد سليانة وقناة التحويل الثانية (خزان السعيدة، خزان القلعة الكبرى) ومشروع تحلية المياه الجوفية المالحة بجزر قرقة.
- وعلى مستوى المناطق السقوية، ستشهد فترة المخطط مواصلة إحداث عديد المناطق على غرار المنطقة السقوية الدويميس ببزرت الجنوبية والمنطقة السقوية على سد سراط والمنطقة السقوية بالمياه المعالجة بالقطار.
- وسيتم إنجاز مناطق سقوية جديدة على غرار تعصير المنطقة السقوية الكبرى ببوهرتمة من ولاية جندوبة والمنطقة السقوية سيدي زيد بالسواسي وصيانة شبكة المنطقة السقوية بسيدي خيار وكهربية آبار بالطاقة الشمسية. وسيتم تعزيز هذا المجهود في إطار تنفيذ مشاريع توسعة محطات تحلية مياه البحر بكل من صفاقس وسوسة والزارات وجزيرة جربة بغرض تعزيز الموارد المائية ومجابهة الطلب الإضافي على مياه الشرب وتحسين نوعيتها.

وبالتوازي، سيتم العمل على تعزيز حماية الجهات من الفيضانات وذلك عبر:

- مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة من تلاقي وادي مجردة وملاق إلى سيدي سالم.
 - مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة من الحدود الجزائرية إلى نقطة تلاقي وادي مجردة وملاق.
 - مواصلة إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى الثانية الممتدة من سدّ العروسية إلى قلعة الأندلس.
- كما ستشمل التدخلات إنجاز مشاريع لحماية 40 مدينة باستثمارات تناهز 1100 مليون دينار لفترة المخطط 2030-2026.

2. حماية المنظومات البيئية

انطلاقاً من أهمية حماية المنظومات البيئية للمحافظة على الثروات الطبيعية وتنوعها في مختلف جهات البلاد، سيتم التركيز خلال فترة المخطط على إحكام التصرف في الغابات والمراعي والمحافظة على جودة الأراضي الفلاحية ومكافحة التصحر فضلاً عن حماية الشريط الساحلي.

ففي مجال التصرف المستدام في الغابات والمراعي، سيتم العمل على:

- حماية المنظومات الغابية والمحافظة على إنتاجيتها وتنوعها البيولوجي والمحافظة على الثروات الطبيعية حتى تلعب الغابات دورها في الحد من التأثيرات السلبية للعوامل المناخية.
- تثبيت الغطاء الغابي والرعوي والترفيح في نسبته وحماية المنظومات الغابية والرعوية الهشة.
- تطوير وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لدفع التنمية من خلال تشجيع الخواص على الاستثمار في القطاع الغابي على غرار المساهمة في عمليات التشجير وتأمين الموارد المتاحة عبر مشاريع صديقة للبيئة والتي تساهم في خلق مواطن شغل.
- تثمين الخدمات البيئية للثروات الغابية والرعوية وتنميتها.
- اعتماد أمثلة تهيئة تشاركية ومندمجة للغابات تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تنظيم ومراقبة الصيد البحري وحماية الأحياء البرية والتصريف في المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية.

وينتظر إنجاز المشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي الذي يهدف إلى ضمان تنمية شاملة ودائمة بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي مع تعزيز قدرات المتساكنين على مجابهة التحديات المناخية. ويتدخل المشروع في 45 عمادة بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي موزعين بين ولايات باجة وجندوبة والكاف وسليانة وبزرت ويستفيد من المشروع 77 ألف ساكن ينتمون إلى 19 ألف عائلة.

وعلى مستوى التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية، ستشهد الخماسية القادمة مواصلة ودعم البرامج الخصوصية بهدف حماية التربة وتحسين خصوبتها في المناطق ذات الإمكانات الزراعية الجيدة ودعم التدخل لتحسين ظروف عيش متساكني المناطق الريفية بتركيز الأنشطة المدرة للدخل وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية بالمناطق الريفية إلى جانب تعزيز الحركة الاقتصادية حول البحيرات الجبلية.

وفي هذا الإطار، سيتم بالخصوص مواصلة تنفيذ البرامج السنوية المتعلقة بأشغال الغابات وأشغال المحافظة على المياه والتربة ومواصلة إنجاز مشروع حماية الغابات من الحرائق ومواصلة إنجاز برنامج التصريف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكل من ولايات الكاف وسليانة والقيروان وسيدي بوزيد وبزرت فضلاً عن إنجاز مشاريع جديدة منها مشروع "الإدارة والاستعادة التكيفية لغابات الصنوبر الحلي المندورة بولاية القصيرين".

كما سيتم خلال الفترة 2026-2030 مواصلة تنفيذ 7 مشاريع للتنمية الفلاحية المندمجة بكل من ولايات صفاقس وسليانة وبزرت وزغوان والقيروان والقصيرين والكاف إضافة إلى الانطلاق في إنجاز مشاريع تنموية فلاحية جديدة والمتمثلة بالأساس في مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمهدية ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسوسة ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالمناطق الجبلية بسيدي بوزيد ومشروع النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي والحد من التغيرات المناخية بولاية باجة.

أما بالنسبة لمكافحة التصحر وتدهور التربة، سيتم تنفيذ مشروع وطني للتشجير "الحزام الأخضر" بهدف الحد من زحف الرمال وتعزيز المخزون البيئي والذي يشمل في مرحلة أولى ولايات قابس وقفصة وصفاقس والقيروان وسيدي بوزيد والقصيرين.

وبخصوص حماية الشريط الساحلي سيرتكز العمل على إنجاز عدد من المشاريع لفائدة المناطق ذات الأولوية والتي تتمثل في:

- أشغال استصلاح وتهيئة الشريط الساحلي الشمالي الشرقي لجزيرة جربة (ولاية مدنين).
- أشغال استصلاح وتهيئة الشريط الساحلي الممتد من سوسة الجنوبية إلى المنستير الجنوبية.
- أشغال استصلاح وتهيئة الشريط الساحلي لمنطقة شاطئ مامي (ولاية بنزرت).

- أشغال استصلاح وتهئية الشريط الساحلي بالوطن القبلي.
- مواصلة تنفيذ برنامج بحيرة بنزرت.

3. تعميم الخدمات البيئية وتحسين جودتها

يمثل تعميم الخدمات البيئية وتحسين جودتها أحد أهم الرهانات البيئية الرامية إلى تحسين ظروف العيش للمساكنين وتكريس الحق في بيئة سليمة خالية من كل مظاهر التلوث خاصة عبر تعصير منظومات التطهير والتصرف في النفايات.

وفي هذا المجال، ستركز الإصلاحات المبرمجة للخماسية القادمة على تعصير منظومة التطهير خاصة من خلال:

- تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة.
- تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافة المجالات التنموية.
- استعمال التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطاقة في مجال التطهير.
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ومن بين المشاريع التي ستساهم في تجسيم هذه الإصلاحات:

- إنجاز قطب تطهير المياه المنزلية والصناعية بالقطب التكنولوجي بالمنستير.
- مشروع تأهيل وتهذيب محطة التطهير بالقصرين وإنجاز محطات تطهير بالسند والرديف/أم العرايس.
- توسيع وتهذيب محطات تطهير الحمامات الجنوبية وقرية وباجة والكاف والفحص.

وعلى مستوى التصرف في النفايات، سيتم العمل على:

- تطوير منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة عن طريق إحداث وحدات معالجة واثمينها بالاعتماد على الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- ااثمين الطاقى للغازات بالمصبات المراقبة.
- مواصلة إنجاز مراكز التجميع والنقل.
- إرساء ثقافة الحد من إنتاج النفايات والفرز الانتقائي من المصدر للنفايات.
- إرساء ثقافة التسميد للنفايات العضوية.
- استصلاح وتهئية المصبات العشوائية والقضاء على النقاط السوداء.
- ضمان التصرف الملائم في النفايات الصناعية والخاصة.

وتتضمن أهم المشاريع والبرامج:

- إحداث وحدات معالجة واثمين النفايات المنزلية في إطار عقد شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بصفاقس وقفصة وسليانة والقصرين وجربة وقبلي والكاف.
- استغلال منشآت التصرف في النفايات الصناعية والخاصة في كل من مركز معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو ومركزي الاستقبال والخرن والنقل بكل من صفاقس وقابس.

4. إطار قانوني يدعم التأقلم مع التحديات المناخية

يكتسي الإطار التشريعي الداعم للتأقلم مع التحديات المناخية على مستوى الجهات والأقاليم أهمية قصوى حيث يسهم في إرساء قواعد قانونية واضحة تنظم إدماج البعد المناخي والبيئي في التخطيط الجهوي والإقليمي والتهئية الترابية وتساهم في اعتماد آليات وقائية واستباقية للحد من المخاطر. وفي هذا الإطار، تتضمن أهم هذه الإصلاحات:

- إرساء إطار قانوني للوضعية العقارية لمنشآت التصرف في النفايات بما يساهم في تسريع وضعها لفائدة هذه المشاريع مباشرة.
- إصدار التحديد الرسمي للشريط الساحلي ورقمنة التصرف في الملك العمومي البحري ومراجعة التشريعات المتعلقة بالإشغال الوقي.
- تفعيل مبدأ "الملوِّث يدفع".
- تعزيز آليات التنسيق في المجال البيئي بين الوزارات المعنية والجماعات المحلية وخاصة البلديات.

IV. التوجه الإستراتيجي الرابع: مجالات ترابية دافعة للحركية الاقتصادية

يمثل إرساء ديناميكية جديدة للاقتصاد المحلي والجهوي والإقليمي أحد أبرز الرهانات للفترة القادمة في ظل ضعف الحركية الاقتصادية بعدد الجهات ومحدودية مساهمتها في خلق الثروة وفرص العمل. وسيمكن هذا التوجه من تجاوز المقاربات التنموية القطاعية والانتقال نحو مقاربة تنموية ترابية قائمة على تجميع الموارد المحلية والميزات التفاضلية للجهات والأقاليم لدفع الاستثمار وتطوير جاذبيتها وقدرتها التنافسية مع التكامل بينها.

ويدعم هذا التوجه القيام بإصلاحات جوهرية لتنويع القاعدة الاقتصادية محليا وجهويا وإقليميا في إطار منظومات اقتصادية مميزة تمكن من إرساء أقطاب اقتصادية مندمجة ومتطورة طبقا لخصوصيات الجهات والأقاليم إلى جانب تكريس متطلبات الانتقال الرقبي كمحرك أساسي للتنمية المجالية.

1. نسيج اقتصادي متنوع يثمن المقومات المجالية

يرتكز هذا التوجه على تنشيط الاستثمار في القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية خاصة المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري وثروات الصحراء وتعزيز الابتكار التكنولوجي بما يدعم تطوير سلاسل القيمة ويعزز الترابط بين حلقات الإنتاج والتحويل والتسويق والتصدير ويرفع من نسق بعث المشاريع وإحداث المؤسسات وخاصة الناشئة منها. كما يشمل هذا المسار دعم المبادرات الجماعية وإحداث الشركات الأهلية وتيسير نفاذ المؤسسات إلى مصادر التمويل وتحفيز التصدير بما يعزز الاندماج في الدورة الاقتصادية الوطنية والعالمية.

ويهدف هذا التوجه إلى إرساء ديناميكية اقتصادية إقليمية منسجمة مع خصوصيات كل مجال ترابي، بما يسمح بـ:

- تدعيم السياحة البديلة لجعل الأقاليم وجهة سياحية متميزة تمكن من تعميم الأنشطة على كامل السنة وذلك باستغلال ما تزخر به مختلف مناطق الأقاليم من إمكانيات أثرية وطبيعية وإيكولوجية وجيولوجية وثقافية تؤهلها للترويج لمنتج سياحي خصوصي. ويمكن تجسيد هذا التوجه بتوظيف الإمكانيات الخصوصية لكل إقليم على غرار السياحة الصحية والاستشفائية بالأقاليم الأولى والثاني والثالث والخامس والسياحة الترفيهية والرياضية بالإقليم الأول والثاني والثالث والخامس والسياحة الصحراوية وتجميع المواقع الأثرية والإيكولوجية لتطوير المنتج السياحي بالإقليم الرابع.
- إرساء منظومة صناعات تقليدية تتميز بالابتكار والتجديد مع تجميع التراث المادي واللامادي بمختلف الأقاليم.
- التركيز على الأنشطة الواعدة والمجددة بالأقاليم وخلق فرص جديدة للاستثمار عبر استغلال المكامن والفرص المتاحة بمختلف الجهات.
- دعم الاقتصاد الأخضر بكافة الأقاليم باستغلال الفرص التي توفرها الفلاحة البيولوجية والكفاءة الطاقية للحد من الانبعاث الكربوني.
- تنظيم الاقتصاد الدائري بتشريك القطاع العام والخاص في تجميع النفايات واستخدامها لإنتاج الطاقة النظيفة عبر تدوير ورسكلة الفضلات المنزلية وتحويل بقايا المنتجات الخصوصية حسب الأقاليم على غرار مادة "المرجين".
- دعم الاقتصاد الأزرق بالمناطق الساحلية بمختلف الأقاليم للمساهمة في النمو الاقتصادي واحداث فرص عمل وتحسين ظروف العيش، مع حماية النظم البيئية البحرية واستدامتها والحفاظ على الأساليب التقليدية في الصيد البحري.

- تطوير منظومات الإنتاج ذات الطابع المحلي والجهوي والإقليمي داخل كل إقليم كمنظومة التمور في الجنوب والنسيج في الساحل والصناعات الغذائية في الشمال قصد تثمين الموارد المحلية وعدم تصديرها كمواد خام من جهة، ولضمان استغلال العائد من القيمة المضافة داخل الإقليم من جهة أخرى.

وانطلاقاً من توجهات السياسات القطاعية تتوفر عديد الفرص للأقاليم على غرار:

- ✓ قطاع النسيج (الإقليم الثالث - الساحل والقيروان): إنشاء "قطب لوجستي" في القيروان لتجميع المواد الأولية، مع ربطه بمصانع الملابس في سوسة والمنستير للتصدير عبر مينائي النفيضة وسوسة.
- ✓ قطاع الصناعات الغذائية (الإقليم الأول - بنزرت وباجة وجندوبة): تشجيع وحفز المبادرة لبعث وحدات تعليب وتحويل كبرى للمنتجات الفلاحية (مثل الطماطم والسميد) في باجة، مخصصة للتصدير المباشر عبر ميناء بنزرت أو النقل البري نحو تونس الكبرى.
- ✓ السياحة البديلة المندمجة: إحداث مسالك سياحية تربط المناطق السياحية الساحلية بالمواقع الأثرية والبيئية بالوسط الغربي (مثل مسلك "سوسة - القيروان - سبيطلة").

2. مجالات ترابية جاذبة وتنافسية

سعيًا لتطوير وتحسين جاذبية مختلف المجالات الترابية، سيتم إعداد دراسات استراتيجية خاصة بكل إقليم لتحديد مجالات التخصص والميزات التفاضلية لإعداد خارطة استثمارية تحدد عروض قيمة حسب الأقاليم وتسهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية. كما سيتم اعتماد أدوات ترويج حديثة تشمل إرساء علامة لكل إقليم (Brand district) وتطوير استراتيجية اتصالية متعددة القنوات تعتمد التقنيات الرقمية الحديثة.

وسيرتكز العمل على تطوير البنية التحتية ودعم الفضاءات الصناعية والتكنولوجية واللوجستية وعلى دعم مقومات جاذبية المدن للاستثمار والاقامة إلى جانب الترويج للخصوصيات المميزة لكل إقليم.

واعتباراً لأهمية الانتقال الرقمي والتطور التكنولوجي في الرفع من جاذبية المجالات الترابية وتعزيز تنافسيتها، سيتم في إطار المخطط 2020-2030 تكريس هذا التوجه عبر اعتماده في كلّ القطاعات حسب الخصوصيات المجالية على غرار الفلاحة والصناعة والسياحة والنقل وتكنولوجيات الاتصال إضافة إلى رفع إنتاجية القطاعات من خلال تسريع النفاذ إلى الخدمات. وبالتوازي، سيتم العمل على تنفيذ المشاريع الداعمة للاقتصاد الرقمي المتعلقة خاصة بالبنية التحتية التكنولوجية والحوكمة الالكترونية.

وستشهد الفترة أيضاً العمل على استغلال الإمكانيات المتنوعة بين الأقاليم والمزايا التفاضلية للجهات، بما يمكن من توجيه المستثمرين نحو مناطق متخصصة ومهيأة تتوافق مع استراتيجياتهم الإنتاجية وتضمن الاستفادة المثلى من الكفاءات المحلية، في اتجاه تحقيق توزيع جغرافي أكثر توازناً للاستثمارات. وسيتم في هذا الإطار اعتماد مقاربة مبتكرة للترويج تقوم على تطوير عروض قيمة استثمارية بهدف تمكين المستثمرين من رؤية متكاملة حول جاهزية مواقع الاستثمار. وتشمل هذه العروض الرصيد العقاري المناسب وتوفر اليد العاملة المختصة والربط بالشبكات العمومية وجاهزية البناءات إلى جانب تأمين مسارات ميسرة للحصول على التراخيص والموافقات، بما يساهم في تقليص مدة الشروع الفعلي في النشاط.

وسيتم إعداد عروض القيمة على مستوى كل ولاية وإقليم بالنسبة للمشاريع الكبرى المندمجة، بما يتيح إحداث ترابط فعلي بين المشاريع الكبرى المهيكلية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما يدعم الاندماج في سلاسل القيمة.

وفي مجال تطوير البنية التحتية ودعم الفضاءات الصناعية والتكنولوجية واللوجستية، سيتم العمل على إعطاء أولوية كبرى لتطوير البنية الأساسية للنقل البري باعتبارها ركيزة أساسية لتأهيل المجال الترابي وتحسين الربط بين الجهات والأقاليم من خلال إنجاز شبكة طرق تشمل مختلف المستويات المحلية والجهوية والإقليمية وذلك بمواصلة إنجاز شبكة الطرقات السيارة كالتطريق السيارة تونس - جلمة التي ستؤمن الربط بين الأقاليم الثاني والثالث والرابع إلى جانب مضاعفة عدد من المحاور الطرقية الاستراتيجية مثل

وصلة تطاوين (الإقليم الخامس) بالطريق السيارة ووصلة الطريق الوطنية رقم 2 بين سوسة والقيروان (الإقليم الثالث) مما سيدعم الترابط بين الولايات داخل نفس الإقليم.

وستشمل هذه الجهود تهيئة شبكة الطرقات المرقمة إلى جانب تطوير شبكة المسالك الريفية بما يمكن من ربط المناطق المعزولة بمحيطها وتحسين النفاذ إلى المرافق العمومية والخدمات الأساسية. وتندرج ضمن هذا التوجه جملة من المشاريع الكبرى المهيكلية، من بينها إنجاز الطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود التونسية الجزائرية وتمديدها إلى ولاية الكاف مما سيعزز ترابطها مع باقي الولايات داخل الإقليم الأول ومع الإقليم الثاني.

كما سيتم تعزيز الممرات الاقتصادية بما يدعم اندماج الجهات الحدودية في الدورة الاقتصادية الوطنية، وذلك عبر الانطلاق في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 ودراسة مضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين المركز الحدودي ببوشبكة وتلايت وقفصة وقابس إلى جانب دراسة مضاعفة الطريق الوطنية رقم 16 الرابطة بين توزر وقابس، بما يساهم في تحسين الترابط وتعزيز المبادلات الاقتصادية بين الجهات. وسيرافق هذه المشاريع الخاصة بالممرات الاقتصادية إنجاز وتهيئة وصيانة المسالك الفلاحية والريفية المرتبطة بها والمتواجدة بالمعتمديات المندرجة ضمن نطاق هذه المشاريع بما يعزز ربط هذه الممرات بمناطق الإنتاج الفلاحي والمشاريع المهيكلية كسوق الإنتاج بسيدي بوزيد والمنطقة اللوجستية بقرقور إضافة إلى رصد خطوط تمويل مشاريع الاستثمار الخاص بالمناطق المحاذية للرواق الاقتصادي بالطريق الوطنية رقم 13.

أما فيما يتعلق بدعم شبكات النقل واللوجستيك، ستركز الجهود على:

- تحسين جودة النقل الحديدي وجاهزيته وتطوير الشبكة الحديدية للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية خاصة عبر تأهيل أجزاء من الخط الحديدي عدد 05 تونس-قابس وتأهيل الخط 1 تونس بنزرت وتأهيل الخط الحديدي الدولي تونس-الجزائر والشروع في إنجاز دراسة مشروع الخط الحديدي عالي الأداء شمال جنوب والشروع في أشغال الجزء الأول من تهيئة الخط الحديدي عدد 6 تونس-القصرين ودراسة تأهيل الخط الحديدي عدد 11 سوسة - القصرين مروراً بالقيروان وسيدي بوزيد والمدينة الطبية بالقيروان.
- تهيئة الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية البرية وتحسين المردودية والخدمات بها خاصة عبر توسعة مطار تونس قرطاج وتطوير قطب ميناوي ولوجستي بميناء رادس وضبط استراتيجية لخلق منطقة صناعية ولوجستية حديثة بمنطقة النفیضة بالتوازي مع الشروع في إنجاز ميناء المياه العميقة بالنفیضة والانطلاق في تأهيل معبري بوشبكة ورأس جدير بداية من سنة 2026.
- النهوض بمنظومة اللوجستية لمساندة بقية القطاعات الاقتصادية وذلك عبر مراجعة الإطار القانوني والمؤسساتي للوجستية وإحداث عدد من المناطق اللوجستية بكل من قرقور، بوشمة، جرجيس، رادس والنفیضة.

ويمثل ارساء بنية تحتية صناعية مواكبة لحاجيات الباعثين والمؤسسات بالجهات وللمتطلبات التكنولوجية المتطورة من العوامل الرئيسية لاستقطاب الاستثمار وتيسير انجاز المشاريع خاصة بالجهات الأقل تنمية حيث سيتم في هذا المجال التركيز على تنمية النسيج الصناعي بالجهات وفق تمشي جديد يعتمد بالأساس على:

- تثمين البنية التحتية الصناعية وصيانتها وإعادة تهيئتها وترشيد التصرف فيها ورفع نسبة إستغلال المناطق الصناعية المتواجدة وذلك عبر إيجاد الحلول للإشكال المتعلق بالمحلات الصناعية المغلقة وغير المستغلة والتسريع في إجراءات إسقاط الحق للعقارات التي تجاوزت الأجل القانونية المحددة للاستغلال.
- تحديد رصيد من المدخرات العقارية الصناعية وإعداد خارطة لكل المدخرات العقارية الصناعية بكافة الجهات يتم إعتمادها لبرمجة المناطق الصناعية على المدى البعيد.
- إحداث مناطق صناعية مندمجة حسب الخصوصيات الجهوية ومنظومات الإنتاج.
- إرساء نظام للمتابعة وتقييم إستغلال المناطق الصناعية وإعداد تقارير دورية حول وضعية المناطق الصناعية.

وفي هذا الإطار، من المنتظر الانتهاء من تهيئة 28 منطقة صناعية على مساحة 1167 هك من قبل الوكالة العقارية الصناعية منها 18 منطقة صناعية بمناطق التنمية الجهوية على مساحة 810 هك.

كما سيتم العمل على دعم منظومة الأقطاب التكنولوجية وتوجيهها نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية بما يسمح بتوفير نسيج اقتصادي متطور وتنافسي يأخذ في الاعتبار خصوصيات كل إقليم فضلا عن إحداث مناطق حرة ومناطق لوجستية لدعم التصدير.

تحسين وتجويد مناخ الاستثمار: سيتم العمل على تطوير الإطار التشريعي المنظم له خاصة من خلال مراجعة قانون الاستثمار. كما سيتم التركيز على تعميم الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية عبر تنفيذ عدد من المشاريع الرقمية، من أبرزها إرساء الخارطة الرقمية لأمالك الدولة العقارية وتعميم نظم المعلومات الجغرافية على المستوى الجهوي. وبالتوازي، سيتم التسريع في تنفيذ برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال حذف عدد من التراخيص أو تعويضها بكراسات شروط مبسطة إلى جانب تطوير منظومة التكوين والإحاطة بالباعثين وأصحاب المشاريع الصغرى.

الترويج للأقاليم والجهات: سيتم في هذا السياق تطوير التسويق الترابي كأداة استراتيجية لتعزيز جاذبية الأقاليم والجهات، ومزيد دعم قدرتها لاستقطاب الاستثمار الخارجي المباشر حسب خصوصيات الأقاليم والجهات، إلى جانب إرساء مؤشر وطني لجاذبيتها، كما ستتم مساندة الأقاليم والجهات في تنفيذ حملات ترويجية مهيكلية تبرز الخصوصيات الترابية والمزايا التنافسية لكل مجال ترابي، سواء من حيث الموارد الاقتصادية أو الموقع الجغرافي أو جودة العيش تمكّن من إفراد علامة لكل إقليم.

المبادرة الجماعية دعامة لتنمية الاقتصاد المحلي والجهوي والإقليمي: الشركات الأهلية

تهدف الشركات الأهلية إلى تحقيق التنمية المحلية والجهوية وفقا للإرادة الجماعية للأهالي وتماشيا مع حاجيات مناطقهم وخصوصياتها. وستساهم الشركات الأهلية المحلية والجهوية خلال الفترة القادمة في تعزيز الحركية الاقتصادية بمختلف المعتمديات والجهات ودعم مساهمة الطاقات الشابة في تطوير أنشطة تثمن الموارد والفرص المتاحة بها.

وانطلاقا من تطلعات المجالس المنتخبة وانسجاما مع توجهات الدولة في هذا المجال، سيتم العمل على تبسيط إجراءات إحداث الشركات الأهلية وتأمين الإحاطة والمراقبة خلال مختلف المراحل وتيسير النفاذ إلى التمويل والسوق فضلا عن إرساء خطة اتصالية للنهوض بدورها في المساهمة في التنمية المحلية والجهوية بهدف الوصول إلى 800 شركة أهلية في أفق سنة 2030 مقابل 230 شركة محدثة في موفي سنة 2025.

٧. التوجه الإستراتيجي الخامس: مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها

يمثل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي الهيكلي بين شرق البلاد وغربها التحدي الأكبر على مر العشريتين المنصرمة وذلك بسبب:

- تركز أكثر من 80% من الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الشريط الساحلي (تونس الكبرى، سوسة، صفاقس)، بينما تعتمد المناطق الغربية والجنوبية (مثل القصيرين، سيدي بوزيد، تطاوين) بشكل أساسي على الفلاحة المعيشية أو بعض الأنشطة التجارية الصغرى.
- الفوارق الشاسعة في نسب البطالة من ولاية إلى أخرى وفي جودة الخدمات الصحية والتربوية وقربها من المواطن.
- وقد أدى هذا التفاوت إلى تواصل الهجرة الداخلية نحو الأقطاب الاقتصادية والعمرانية الكبرى مما خلق ضغطا على البنية التحتية بها وإلى تراجع نسبة الفئات النشيطة والكفاءات بالولايات الأقل حركية اقتصادية.
- ولتحقيق هذا التوجه الاستراتيجي "الأقاليم المندمجة والمتكاملة والمتضامنة"، تم اعتماد حزمة من الإصلاحات والمشاريع الهيكلية سيتم العمل على تجسيدها وفق رؤية متكاملة وأخذا بعين الاعتبار للإمكانيات المتاحة، وذلك عبر:
- تطوير بنية أساسية متوازنة تضمن الترابط والاندماج بين الجهات والأقاليم.
- تدعيم الآليات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي تركز التضامن المجالي.
- إرساء تهيئة ترابية تعزز التضامن والتكامل الترابي والتوزيع العادل للثروات.

1. تطوير بنية أساسية شاملة تضمن الترابط والاندماج بين الجهات والأقاليم

لتطوير بنية أساسية متوازنة تضمن الترابط والاندماج بين الجهات والأقاليم، سيتم اعتماد مقارنة متكاملة تركز على العدالة المجالية والنجاح الاقتصادية.

واذ تلعب البنية الأساسية المتطورة وخاصة الممرات الاقتصادية والأقطاب الجامعية والمستشفيات الجامعية دوراً هاماً في ربط الجهات والأقاليم ببعضها لضمان اندماجها وتضامنها، فإن البنية الأساسية الذكية والرقمية لا تقل أهمية في تحقيق الترابط بين مختلف المجالات الترابية.

وفي هذا النطاق، سيتم العمل على تدعيم النقل والأروقة الاقتصادية لربط مناطق الإنتاج بالموانئ ذات النشاط الإقليمي والدولي مما يدمج مختلف الأقاليم في الاقتصاد الوطني والعالمي خاصة من خلال استكمال وتطوير الطريق السيارة الرابطة بين الشمال الغربي وتونس الكبرى لتيسير نقل المنتجات الفلاحية وتفعيل الممرات اللوجستية التي تربط مناطق إنتاج الفسفاط والمواد الإنشائية بالموانئ البحرية، مع دمج السكك الحديدية (الخط 13 و 15) لضمان انسيابية السلع.

وتهدف البنية الأساسية الذكية والرقمية إلى تحويل التكنولوجيا من خدمة إلى محرك للعدالة المجالية والتضامن بين الأقاليم. وسيتم العمل في هذا الإطار على استكمال تغطية المناطق الريفية والحدودية المعزولة بشبكة الأنترنت والاتصالات لضمان حق المواطنين في النفاذ إلى المعلومة والخدمات الرقمية وتوسيع شبكة الألياف البصرية الوطنية لتصل إلى كافة الهياكل العمومية والمدارس والمستشفيات مما يوفر سرعة تدفق عالية تضاهي المدن الكبرى.

كما سيتم تطوير بوابة موحدة للخدمات الإدارية تتيح استخراج الوثائق الرسمية (الحالة المدنية، السجل التجاري، العقارات) إلكترونياً بالكامل مما يضمن نفاذ الجميع إليها من خلال تعميم استخدام الهوية الرقمية على الجوال لتأمين المعاملات بصفة رقمية لتجسيم تكافؤ الفرص بين الجهات.

2. تدعيم الآليات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية التي تركز التضامن المجالي

لتحقيق التضامن المجالي سيتم إرساء مقارنة شاملة لتدعيم الآليات الضامنة للتوزيع العادل للثروات والفرص بين مختلف الأقاليم والتي تهدف خاصة إلى تحويل التضامن المجالي إلى واقع اقتصادي ملموس يسمح بتكافؤ الفرص في كل الجهات والأقاليم وذلك بـ:

- دعم قدرات المجالس المحلية والجهوية والإقليمية بالموارد المالية والبشرية لتطوير دورها في مجال التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ ومتابعة المشاريع التي تخص مجالها الترابي والمدرجة بمخططاتها.
- دعم قدرات البلديات بالرفع من الدعم المالي وتطهير مديونيتها وتنمية مداخلها وتحسين أساليب التصرف الإداري والمالي بها فضلاً عن مرافقة البلديات التي تمر بصعوبات مالية هيكلية أو ظرفية ورقمنة وتطوير الخدمات البلدية وتدعيم قدراتها البشرية.
- مراجعة قانون الاستثمار في اتجاه مزيد دعم المشاريع التي تنجز في مناطق التنمية الجهوية والمشاريع ذات الطابع الإقليمي.
- دعم دور "صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية" وتفعيل آليات التضامن والتعديل بين مواردها.
- دعم آليات التمويل في إطار صناديق جهوية للاستثمار تساهم فيها البنوك العمومية والقطاع الخاص لتمويل الشركات الناشئة والمشاريع الصغرى والمتوسطة خاصة في الجهات الأقل تنمية.

3. إرساء تهيئة ترابية تعزز التضامن والتكامل الترابي والتوزيع العادل للثروات

تمثل التهيئة الترابية أداة لتعزيز التضامن والتكامل المجالي ويعد تطويرها خياراً استراتيجياً وطنياً لتجسيد مقومات الاندماج بين مختلف الجهات والأقاليم وتحقيق التوزيع العادل للثروات الطبيعية. ومن هذا المنطلق، سيتم العمل على تجسيم إصلاحات هيكلية تتعلق أساساً بـ:

- مراجعة الإطار التشريعي للهيئة الترابية والعمل على الانتهاء من إعداد مجلة الهيئة الترابية والتعمير وإعداد النصوص التطبيقية الخاصة بها.
 - تطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم لأموال الدولة بما يمكن من توفير الضمانات الضرورية لحماية الرصيد العقاري الدولي وحوكمة التصرف فيه وحسن استغلاله واحكام توظيفه لفائدة التنمية، وتوفير الآليات العملية للتسريع في تسوية الوضعيات العقارية العالقة وخاصة وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات فلاحية.
 - تطوير مساهمة العقار الدولي في تحقيق التنمية المحلية والجهوية والإقليمية المتوازنة والشاملة والمستدامة عن طريق توظيف العقار الدولي لفائدة مشاريع البنية الأساسية للنقل من طرقات وشبكة السكك الحديدية والممرات الاقتصادية بما يساهم في تحسين ربط المناطق الأقل نمواً بالمراكز الحضرية والاقتصادية الكبرى.
 - دعم التخطيط المشترك مع المجالس المنتخبة على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي بما يمكن من ضبط وتحديد الحاجيات العقارية الفعلية وذات الأولوية ومتابعة طلباتهم لتوفير العقارات الضرورية.
- كما سيتم العمل على:
- تعزيز دور الإقليم كفاعل ومحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة الترابية، من خلال تثمين الإمكانيات والموارد المحلية الجهوية وتحفيز الاستثمار.
 - وضع منصة وطنية ذكية للهيئة الترابية والرصد المجالي وتعميم نظام المعلومات الجغرافية على المستوى الوطني والجهوي والبلدي بما يساهم في إحكام رصد استعمالات الأراضي وتطور الكثافة السكانية وحالة البنى التحتية وتوزيع التجهيزات.
 - مزيد تعزيز إدراج مخاطر المناخ ضمن مخططات وأمثلة الهيئة الترابية من خلال إعداد دراسة حول التحديات المناخية والهيئة الترابية سنة 2027.
 - التوجه نحو تغطية كامل الأقاليم بدراسات الأمثلة التوجيهية للهيئة في إطار رؤية شاملة للمجال الترابي بالاعتماد على توجهات الميثاق التوجيهي للتراب الوطني.
 - التسريع في استكمال إعداد الدراسات الخاصة بالأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لمدينتي سليانة وقفصة ومواصلة إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بكل من المهديّة ومدنين والمنستير والشروع في إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لصفاقس الكبرى، وسوسة الكبرى، وزغوان، وتطاوين.
 - إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة والمتمثلة في مواصلة إعداد الميثاق التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقرنة والشروع في إعداد دراسي الميثاق التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والميثاق التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب السفلى.

الجزء الثاني

المخططات الإقليمية والجسرية:

ملخص تأليفي

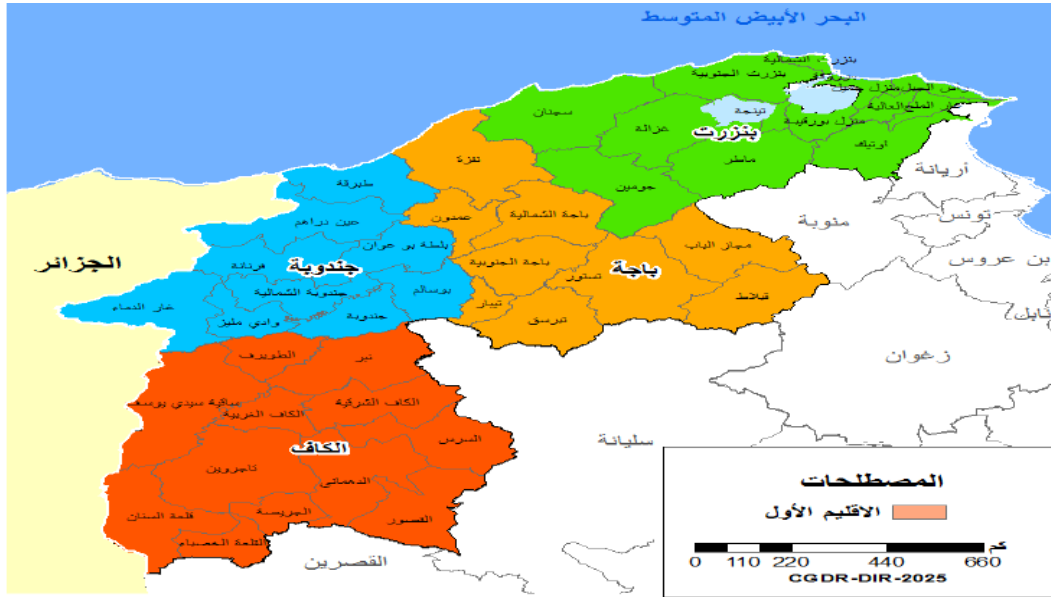
الإقليم الأول

1. تقديم الإقليم

1. الخصائص الجغرافية:

يقع الإقليم الأول في شمال وشمال غرب البلاد التونسية وينقسم إداريا إلى 4 ولايات وهي بنزرت وباجة وجندوبة والكاف ويشمل 44 معتمدية و58 بلدية و385 عمادة. كما يمسح 15673 كلم² أي ما يمثل 9,6% من مساحة البلاد التونسية. يحتل الإقليم موقعا جغرافيا متميزا حيث يعد بوابة تونس على البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط من خلال واجهة بحرية على طول 251 كلم (200 كلم بولاية بنزرت و26 كلم بولاية باجة و25 كلم بولاية جندوبة) شمالا ومنفذا هاما نحو المغرب العربي عبر حدود تمتد على طول 262 كلم مع القطر الجزائري. ويتميز الإقليم الأول بتنوع طوبوغرافي ومناخي هام وهو ما يمنحه رصيذا طبيعيا استثنائيا، حيث يجمع بين السهول الخصبة في الجنوب الشرقي، والمناطق الغابية على مساحة بحوالي 387 ألف هكتار شمالا وغربا والمناطق الساحلية الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. كما تعبره سلسلة جبال الأطلس، المتكونة من جبال خمير والظهير التونسي (على ارتفاع 1270 مترا فوق مستوى سطح البحر) التي تمتد غربا من حدود ولايتي الكاف وجندوبة إلى أقصى نقطة في شمال إفريقيا برأس إنجلة بولاية بنزرت، مما يمنح المنطقة تضاريسا متنوعة وارتفاعات مختلفة.

وينتمي الإقليم الأول إلى المناخ المتوسطي المعتدل، حيث يكون الشتاء ممطرا وباردا، والصيف حارا وجافا وتتميز التساقطات بالإقليم بعدم الانتظام. وتتسبب هذه الخصائص المناخية في تأثيرات بالغة الأهمية ذات آثار سلبية أحيانا على باقي عناصر الوسط الطبيعي إذ تساهم في الانجراف المائي واستفحال ظاهرة التعرية التي تهدد التربة.



2. الخصائص الديمغرافية:

يعد الإقليم 1,560,843 نسمة سنة 2024 وهو ما يمثل 13,03% من مجموع سكان البلاد ونسبة نمو ديمغرافي بـ 0,29% مقابل 0,87% على المستوى الوطني خلال الفترة (2024-2014). وتبلغ الكثافة السكانية بالإقليم حوالي 100 ساكن/كلم². وتتفاوت الوزن الديمغرافي لولايات الإقليم، إذ تضم ولاية بنزرت 39% من إجمالي عدد السكان وبدرجة أقل ولايتي باجة وجندوبة في حين يبلغ الحجم النسبي لسكان ولاية الكاف 15%.

ويبرز الجدول التالي توزيع سكان الإقليم ونسبة النمو السكاني حسب الولاية على امتداد الفترة 2014-2024:

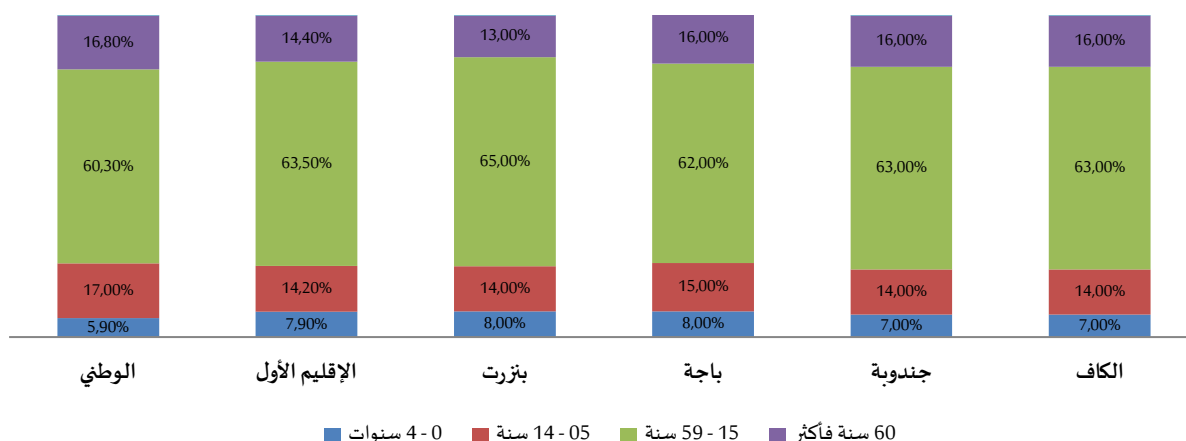
تطور عدد سكان الإقليم الأول حسب الولايات بين سنتي 2014-2024

الولاية	2014	2024	نسبة النمو %
بنزرت	568 219	607 388	0,67
باجة	303 032	311 417	0,27
جندوبة	401 477	404 352	0,07
الكاف	243 156	237 686	-0,23
الإقليم الأول	1 515 884	1 560 843	0,29
المستوى الوطني	10 982 476	11 972 169	0,87

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء / نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

وتعكس بنية الهرم السكاني مسارا نحو التهرم الديموغرافي (تقلص نسبة الأطفال مقابل إرتفاع نسبة المسنين) حيث بلغت الفئة العمرية 60 سنة فما فوق 14,4% مقابل 16,8% على المستوى الوطني مع تقلص عدد الأطفال بين 0 و4 سنوات، حيث كانت النسبة سنة 2014 في حدود 8,6% لتبلغ 7,9% سنة 2024 مقابل 5,9% على المستوى الوطني، كما شهدت الفئة العمرية بين 4 سنوات و15 سنة بدورها تراجعا لتمرّ خلال نفس الفترة من 15% إلى 14,2% وتواصل التراجع ليشمل الفئة العمرية 15-59 سنة لتمرّ من 64,5% سنة 2014 إلى 63,5% سنة 2024.

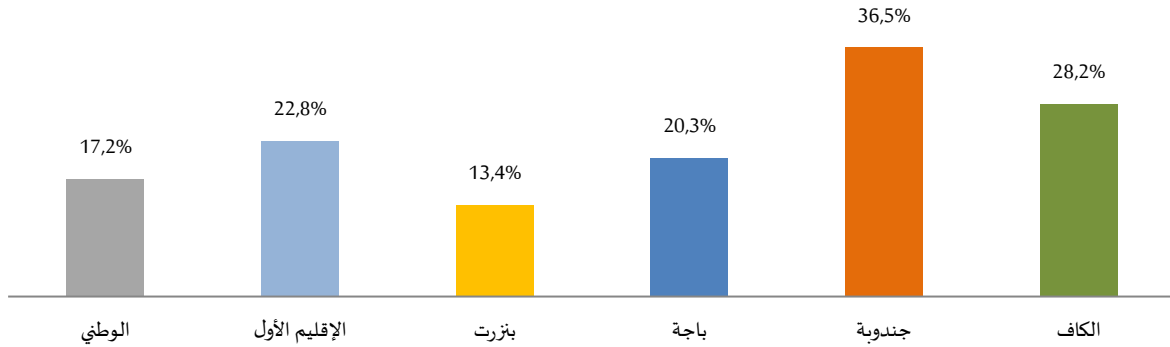
هيكل الهرم السكاني



كما شهد الإقليم تراجع صافي الهجرة الداخلية من 33677 سنة 2014 إلى 9872 سنة 2024 في حين شهد صافي الهجرة الخارجية ارتفاعا هاما خلال العشرية 2014-2024 من 3722 إلى 13418 فردا.

ويقدر عدد السكان في سن النشاط من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حوالي 1231,7 ألف ساكن تمثل نسبة الإناث ما يقارب 50,6% وتقدر نسبة السكان النشيطين بالإقليم بـ 46,7% والتي تبقى دون المستوى الوطني المقدر بـ 48,1%. هذا وتبقى نسبة البطالة على مستوى الإقليم مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني حيث بلغت 22,8% بالإقليم مقابل 17,2% على المستوى الوطني وتميز الإقليم بتفاوت حاد في هذه النسب حيث سجلت أعلى نسبة بولاية جندوبة في حدود 36,5% تليها ولاية الكاف بنسبة 28,2% ثم ولاية باجة بنسبة 20,3% وفي حدود 13,4% بولاية بنزرت.

نسبة البطالة



3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتميز ولايات الإقليم الأول بتنوع خصائصها الاقتصادية والاجتماعية وبموارد وثروات طبيعية هامة، حيث تملك الأراضي الصالحة للزراعة 1451 ألف هكتار منها 985 ألف هكتار محترثة وتمسح الغابات حوالي 387 ألف هكتار و 79,2 ألف هكتار من المراعي، وتمتد المساحات السقوية على 107 ألف هكتار. كما تتوفر به موارد مائية هامة قابلة للتعبئة ناهز حجمها 2549 مليون م³ منها 1293 مليون م³ معبأة. ويساهم بنسبة هامة في الإنتاج الوطني من الحبوب والحليب واللحوم الحمراء كما يوجد بالإقليم 521 مؤسسة صناعية توفر 82872 موطن شغل منها 228 مؤسسة مصدرة كليا، منها 46% منتصبة بولاية بنزرت. ويتميز الإقليم الأول بالخصائص التالية:

- تموقع حول ضفاف وادي مجردة، الشريان المائي الأول بالبلاد التونسية الذي يعبر ولايتي باجة وجندوبة وتتوزع روافده وتغذي أراضي زراعية واسعة كما يمر بعدة مناطق جبلية وسهول خصبة ليشكل جزءا من المشهد البيئي المتميز ويساهم في خلق نظام بيئي متنوع.
- منطقة زراعية متميزة بإنتاجها الهام من الحبوب حيث يساهم بحوالي 61% من الإنتاج الوطني للحبوب الى جانب مساهمته المعتبرة في إنتاج اللحوم الحمراء وزيت الزيتون والحليب والأعلاف وهو ما يضيفي على الإقليم أهميته الإستراتيجية من حيث الأمن الغذائي للبلاد التونسية.
- الخزان المائي المتميز للبلاد التونسية حيث يحتضن 19 سدا من إجمالي 37 سدا على المستوى الوطني ويؤمن طاقة خزن بحوالي 2106 مليون م³ وهو ما يمثل حوالي 78,3% من إجمالي طاقة الخزن للسدود بالبلاد.
- شريط حدودي مع الجزائر على طول 262 كلم (135 كلم بولاية جندوبة و 127 كلم بالكاف) وتعتبر هذه المناطق بالرغم من ضعف مؤشرات التنمية بوابات للتبادل التجاري.
- أهمية الفضاء الغابي الذي يعتبر من أهم الثروات الطبيعية للبلاد التونسية حيث تقدر مساحته بحوالي 387 ألف هكتار ويمثل الغطاء النباتي المتنوع ثروة وطنية كبرى تساهم في خلق مواطن شغل ودعم الاقتصاد المحلي والاقتصاد التضامني كما تعد غابات الزيتون من العناصر المهمة في دعم الاقتصاد الوطني.
- أهمية الشريط الساحلي الذي يطل على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط على طول 251 كلم ويعد الشريط الساحلي محركا رئيسيا للاقتصاد الوطني، إذ يحتضن الميناء التجاري ببزرت الذي يؤمن حوالي 20% من الحركة المينائية للبلاد التونسية والذي نشأت حوله عدة مصانع ووحدات تحويلية مثل مصنع الحليب ومصنع صيانة البواخر ومصانع كوابل السيارات مما ساهم في تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الجهوي كما يعتبر ميناء بنزرت التجاري عنصرا إستراتيجيا في دعم التنمية والتبادل التجاري مع مختلف مناطق البلاد ومع الخارج، بالإضافة إلى موانئ الصيد البحري والموانئ السياحية الساحلية. هذا ويشكل مطار طبرقة – عين دراهم الدولي عنصرا هاما لتطوير المبادلات التجارية وحركة المسافرين وتنشيط الحركة السياحية.

ورغم ما يتميز به الإقليم، يبرز مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2024 تفاوتاً ملحوظاً، حيث تحتل ولاية بنزرت المرتبة التاسعة وطنياً بمؤشر بلغ 0,476 وولاية الكاف في المرتبة الخامسة عشر وولاية باجة المرتبة الثامنة عشر وولاية جندوبة المرتبة الواحدة والعشرين. كما تجدر الإشارة أن 27 معتمدية من مجموع 44 تحتل المرتبة ما بعد الـ 150.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025

خلال الفترة 2021-2025 بلغ حجم الاستثمارات المنجزة 6621.9 مليون دينار ما يناهز 52,7% من حجم الاستثمارات المبرمجة. وتعود أسباب ضعف إنجاز المشاريع إلى بطء نسق التنفيذ خاصة بالنسبة للمشاريع الكبرى في مجالات البيئة والصحة والمناطق الصناعية.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	6980.1	3399.1	48.7
القطاع الخاص (باعتبار السكن)	5583.5	3222.8	57.7
المجموع	12563.6	6621.9	52,7

وتوزعت الاستثمارات العمومية المنجزة بين مجال البنية الأساسية بنسبة 32,2% وقطاعات الإنتاج باستثمارات ناهزت 31,3% استأثر منها القطاع الفلاحي بأكثر من 28% من خلال مشروع المحاور الكبرى للمياه الذي يهدف إلى تحسين تزود المناطق الريفية بالماء والمشروع المندمج للفلاحة الجبلية الصغرى بالشمال الغربي. وحظي المجال الاجتماعي بنسبة 15,4% من إجمالي الاستثمارات العمومية المنجزة في حين لم تتجاوز النسبة في قطاع النقل 6,7% وفي قطاع البيئة 4%. وقد شهدت الفترة 2021-2025 تأخراً في إنجاز مشاريع حيوية ذات أهمية عالية في المجال السياحي باعتبار الوجهة السياحية لولايات الإقليم ومشاريع المناطق الصناعية (3 منجزة من ضمن 10 مبرمجة) بالإضافة إلى الصعوبات المسجلة على مستوى المجامع ومشاريع مصبات المراقبة.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد ناهزت الاستثمارات المنجزة بالإقليم خلال الفترة 2021-2025 دون اعتبار قطاع السكن حوالي 2298 مليون دينار تمثلت في إنجاز 7897 مشروعاً مكنت من إحداث 25222 موطن شغل. وقد توزعت هذه الاستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية منها 35,6% بالقطاع الصناعي و20% بالقطاع الفلاحي و15,7% بقطاع السياحة والخدمات.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الامكانيات:

- واجهة بحرية على حوض البحر الأبيض المتوسط بطول 251 كلم وشريط حدودي مع الجزائر على طول 262 كلم وموقع متاخم لعاصمة البلاد.
- إمكانات وموارد طبيعية متنوعة (ثروة غابية ومائية، محميات طبيعية، تربة خصبة، مناطق سقوية هامة).
- مساهمة معتبرة للإقليم في الإنتاج الوطني الفلاحي (الحبوب والاعلاف والحليب واللحوم الحمراء).
- بنية أساسية عصرية تتمثل أساساً في موانئ تجارية وترفيهية وللصيد البحري، مطار دولي، 02 طرقات سيارة تربط الإقليم بالعاصمة وشبكة من الطرقات الوطنية تؤمن ربط الإقليم بأهم المراكز العمرانية إلى جانب شبكة للسكك الحديدية.
- قطب سياحي بطبرقة-عين دراهم مع توفر بنية أساسية صناعية (34 منطقة صناعية وفضاء أنشطة اقتصادية وقطب تنموي) إلى جانب توفر مؤسسات صناعية ذات قدرة تشغيلية هامة.
- منشآت وتجهيزات جماعية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي كالقطب الجامعي بكل من جندوبة وبنزرت ومركز بحوث للزراعات الكبرى وفي قطاعات الصحة والتكوين المهني.

2. الفرص:

- التعاون الحدودي مع ولايات القطر الجزائري وإمكانيات تطوير المبادلات التجارية وتثمين مجالات التعاون الدولي والشراكة خاصة فيما يتعلق بالمشروع الاستثمارية الكبرى بالإقليم.
- تطوير السياحة بالإقليم من خلال العمل على انتهاز تمشي يعتمد على تحديد المنتجات السياحية (البيئية والثقافية والاستشفائية والرياضية وسياحة العبور...) ودراسة سلسلة القيمة لكل منتج.
- استغلال وتطوير مشاريع الاقتصاد الأخضر (استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية) والاقتصاد الأزرق.
- آليات التمويل والتشجيع على الاستثمار المتوفرة وحثّ الفاعلين على تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتوجه نحو تركيز الشركات الأهلية.
- تحسين جاذبية الاستثمار من خلال مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية التي بصدد الإنجاز والمبرمجة وخاصة منها استكمال الطريق السيارة المغاربية والجسر الثابت ببزرت والخط الحديدي ماطر – طبرقة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

غياب منوال تنموي يوظف موارد الإقليم بكفاءة أدّى إلى ضعف أثر الاستثمارات العمومية وعدم قدرتها على خلق نمو إقتصادي وتوفير فرص تشغيل وتحسين ظروف العيش بالإقليم.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم الإشكاليات الخصوصية للإقليم فيما يلي:

- الخيارات التنموية التي ارتكزت على بعد قطاعي لم تراعى متطلبات سكان الإقليم والتي كرست التفاوت الجهوي بين الولايات بالإضافة إلى المركزية المفرطة وضعف التنسيق بين المصالح المركزية والجهوية.
- إرتفاع معدلات البطالة لمختلف الفئات (الشباب، النساء، حاملي الشهادات العليا، ...) وإرتفاع نسب الفقر وتواصل ظاهرة الهجرة الداخلية والخارجية.
- ضعف القدرة التنافسية للإقليم وتدني جاذبيته نتيجة ضعف النسيج الصناعي بأغلب ولايات الإقليم ومحدودية إستقطاب إستثمارات كبرى ذات قدرة على خلق ديناميكية اقتصادية.
- ضعف مردودية القطاع الفلاحي الذي يركز أساسا على الفلاحة التقليدية التي لم تساهم في تنمية النشاط الإقتصادي بالإقليم مع تنامي العوامل المناخية التي أثرت سلبا على توفر الموارد المائية وتهدد الإنتاج الفلاحي.
- هشاشة المنظومة البيئية، الساحلية والغابية بالإقليم وضعف الإستثمارات الموجهة لتهيئتها والحفاظ عليها.
- إختلال في التوازن بين مختلف مناطق الإقليم خاصة بين مراكز الولايات ومع بعض المعتمديات الداخلية نتيجة تركيز الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الجماعية بهذه المراكز وبطء نسق إعداد وثائق التخطيط العمراني والتراخي وتواضع إشعاع المراكز العمرانية الثانوية بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية وإرتفاع نسب البطالة والفقر والامية بالمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية على غرار الشريط الحدودي والمناطق الغابية.
- تعقد الوضع العمراني وتردي البنية الأساسية وتدهور شبكة الطرقات التي تربط مختلف مراكز ولايات الإقليم فيما بينها وبين أهم المراكز العمرانية والتجمعات السكنية المحيطة بها إلى جانب ضعف عمليات الصيانة والتهيئة لمختلف الشبكات الطرقية مقارنة بحجم الطرقات والمسالك على مستوى الإقليم. هذا بالإضافة إلى الإشكاليات المطروحة على مستوى التجمعات السكنية المتواجدة على هامش المراكز العمرانية الكبرى.

- تدني التجهيزات والخدمات الجماعية بأغلب مناطق الإقليم وضعف أداء المنظومة الصحية العمومية بمختلف الخطوط وخاصة على مستوى التجهيزات والإطار الطبي بالخط الأول وضعف منظومة النقل العمومي ونقص المؤسسات بمختلف القطاعات ذات الطابع الاجتماعي والتربوي (الطفولة والشباب والرياضة والثقافة...) ومحدودية البرامج الخصوصية الموجهة لذوي الإعاقة.
- ضعف تامين الموروث الحضاري وضعف تنوع المنتج السياحي والبنية الأساسية السياحية بالإقليم بالرغم مما يتميز به من إمكانيات لتركيز منظومة سياحية عبر تطوير السياحة البديلة (الاستشفائية والإيكولوجية والثقافية...) مع غياب عمليات الترويج للإقليم كوجهة سياحية متميزة وضعف أداء منظومة الصناعات التقليدية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

إقليم متوازن ودامج، يركز على حسن توظيف موارده الطبيعية والبشرية ويضمن ظروف عيش جيدة و اقتصادا ديناميكيا ذو قيمة مضافة عالية، معززا لجاذبيته الترابية وتنافسيته ومنفتحا على محيطه وقائما على مبادئ العدالة الاجتماعية.

2. الأهداف الرئيسية:

- إنطلاقا من الرؤية التنموية للإقليم فإن الملامح الأساسية للخطة التنموية للفترة 2030-2026 تستند إلى إحكام تامين الاستثمارات العمومية المنجزة والمبرمجة وذلك عبر تنشيط الاستثمار وتنوع الإنتاج والنهوض بالتشغيل. حيث يتم العمل على:
- وضع خطة عملية قصد معالجة الإشكاليات المشخصة من خلال خلق حركية تنموية شاملة بمختلف المناطق تركز على إعادة هيكلة الاقتصاد مع إعطاء مكانة أكبر لقطاعات الإنتاج ذات القيمة المضافة والتي تعتمد على المقدرات والمنظومات الاقتصادية المميزة للإقليم، مع العمل على الرفع من القدرة التنافسية وجاذبية مدن الإقليم وتطوير العلاقات والمبادلات التجارية خاصة مع القطر الجزائري، فضلا عن جعل الإقليم وجهة سياحية جاذبة.
- إيلاء أهمية لمجالات تحسين جودة الحياة بمختلف الولايات من خلال دعم البنية الأساسية الصحية والتربوية والتكوينية والخدمات الاجتماعية وتطوير الخدمات المقدمة، إلى جانب تدعيم عملية التشبيك بين المدن الكبرى للإقليم ومع باقي الأقاليم.
- تحسين ظروف عيش المتساكنين من خلال التخفيض في نسب البطالة خاصة لدى أصحاب الشهادات العليا والتقليص من الهجرة الداخلية والخارجية وحفز السكان على الاستقرار بمناطقهم خاصة بالشريط الحدودي والمناطق الجبلية والغابية.
- إقرار إجراءات مصاحبة وتوفير الشروط الكفيلة بتنفيذها في إطار الدور الاجتماعي للدولة ودعم المجالس المنتخبة في رسم الخيارات وبرمجة ومتابعة المشاريع.

على هذا الأساس، تستند الرؤية التنموية المستقبلية للإقليم على الأهداف الرئيسية التالية:

الهدف الأول: تامين الموارد الطبيعية والبشرية للإقليم ودفع جاذبيته للاستثمار الخاص

- تطوير الأنشطة وخلق فرص استثمارية جديدة تساهم في إحداث شركات أهلية وتدعم الاقتصاد الأخضر وإحداث مشاريع كبرى تكون محركا للتنمية تعتمد أساسا على المنظومات الاقتصادية من خلال مزيد التحكم في سلاسل القيمة بمنظومات الحبوب والالبان واللحوم الحمراء والزيتان والصناعات المعملية والسياحة والصناعات التقليدية كمحرك للتنمية على مستوى الإقليم حيث سيرتكز العمل على:
- ترشيد استغلال الموارد المائية عبر استعمال تقنيات الري الحديثة وتأهيل شبكات الري خاصة بالمناطق السقوية من خلال صيانة السدود والبحيرات وشبكات صرف المياه ومحطات الضخ وقنوات التجفيف.
- العمل على تركيز أنشطة صناعية تثمن الموارد المتوفرة وتدعم دوره الاقتصادي والاجتماعي من خلال تطوير الصناعات الميكانيكية والالكترونية والخدمات المينائية وتركيز الصناعات التحويلية للمنتوجات الفلاحية وتطوير الاستثمار السياحي في المجال البيئي والأثري والإيكولوجي.

- تركيز الجهود على تطوير البنية الأساسية المنتجة والعمل على تهيئة مناطق صناعية ذات طابع خصوصي بالإضافة إلى الإسراع بإتمام عمليات ربطها بالغاز الطبيعي وتسهيل عملية تمويل المشاريع الخاصة.
- تطوير جاذبية الإقليم لضمان الاندماج والتكامل الإقتصادي بين مختلف الولايات من خلال قدرته على استقطاب الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية إضافة إلى الحفاظ على ديمومة الشركات والمؤسسات ورأس المال البشري. وفي هذا الإطار يتم العمل على دعم الاندماج وتعزيز التعاون والتكامل الإقتصادي بين ولايات الإقليم وإرساء شراكات واتفاقيات تعاون بين الجماعات المحلية عبر خلق علامة مميزة لكل ولاية تركز على المنتجات المميزة لها على غرار الصناعات الغذائية والفلاحية، الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والخدمات المينائية، الإقتصاد الأخضر والصناعات الصيدلانية والخدمات اللوجستية، السياحة الأثرية والشاطئية والثقافية.
- إيلاء عناية لتطوير أداء الميناء التجاري بنزرت-منزل بورقيبة وتنشيط مطار طبرقة وتطوير شبكة الطرقات بين مدن الإقليم والعاصمة.
- تعزيز دور القطب الجامعي وضمان إشعاعه من خلال إبرام اتفاقيات شراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي للاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية.
- دعم التعاون الدولي اللامركزي وذلك من خلال تشجيع التعاون والتبادل وتكثيف فرص التعاون الدولي اللامركزي خاصة مع الولايات الحدودية الجزائرية لتبادل الخبرات ومواكبة التجارب الناجحة في مختلف المجالات.

ولتحقيق هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تبت برمجة تعصير المناطق السقوية الكبرى بولايات الإقليم وتعميم الشبكة الكهربائية ثلاثية الأطوار بالمناطق السقوية الخاصة فضلا عن إقرار مشاريع جديدة لإعادة تجهيز الآبار العميقة وإقتناء عدادات للمياه ولفيس التدفق والبحث عن طبقات المياه الجوفية واستغلالها.

أما بخصوص المحافظة على الموارد الطبيعية بمختلف مناطق الإقليم فقد تمت برمجة أشغال المحافظة على المياه والتربة وتشجير الفضاء الغابي ومواصلة انجاز مشاريع الحماية من الفيضانات بمناطق بحوض وادي مجردة وتهيئة المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية كما تمت برمجة مشروعين لبناء قناة التحويل الرابعة وقناة التحويل الخامسة للرفع من طاقة التدفق لمنظومة التحويل سجنان بجاوة.

كما سيتم إيلاء عناية للترويج لمنتجات الإقليم من خلال برمجة إحداث منطقة تبادل حر بساقية سيدي يوسف ودراسة إحداث سوق جملة عصرية للمنتوجات الفلاحية والصيد البحري بالإقليم.

ولتطوير البنية الأساسية، من المبرمج إتمام انجاز مشروع تزويد منطقة الشمال الغربي بالغاز الطبيعي وأنبوب الغاز تونس-باجة والدهماني وتطوير أداء الميناء التجاري بنزرت-منزل بورقيبة بإنجاز أشغال إصلاح وتدعيم منشآت الحماية واشغال توسعة الرصيف البترولي "ب" لرسو ناقلات النفط كبيرة الحجم وأشغال إعادة تهيئة رصيف الحبوب وإصلاح الرصيف التجاري عدد 01 وعدد 05 ورصيف الفولاذ ورصيف الحديد إلى جانب اتمام القسط المتبقي من الطريق السيارة المغربية بين بوسالم والحدود التونسية الجزائرية وتمديد الطريق السيارة إلى ولاية الكاف. كما سيتم تأهيل الخط الحديدي عدد 1 تونس-بنزرت والخطوط الحديدية المتفرعة عنه خاصة الخط عدد 4 تينجة - منزل بورقيبة.

الهدف الثاني: التنظيم المجالي والهيئة الترابية في خدمة التنمية

لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تضمن توزيعا عادلا للأنشطة الاقتصادية والخدمات العمومية يتعين توفير الإطار الاستراتيجي لتوجيه السياسات التنموية نحو استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية، من خلال تحديد أقطاب تنموية، وشبكات عمرانية مترابطة، ومناطق أنشطة متخصصة. ويتم العمل في هذا الإطار على:

- إعداد الأمثلة التوجيهية للهيئة الخاصة بالأقاليم والأمثلة التوجيهية الخصوصية لتهيئة الفضاء الترابي والهيكلية العمرانية للإقليم (الفضاء الغابي، الشريط الحدودي، الشريط الساحلي...) لتوجيه الاستثمار العمومي وتطوير جاذبية المدن الكبرى.

- العمل على دعم جاذبية عديد المدن على غرار بوسالم وغار الدماء وطبرقة ومجاز الباب وتستور وتبرسق وتاجروين والسررس والدهماني وماطر ومنزل بورقية ورأس الجبل.
- مراجعة مختلف أمثلة التهيئة العمرانية التي من الضروري أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة مع وجوب اعتماد مقاربة استشرافية لتفادي البناءات العشوائية وإشكالات تغيير الصبغة عند إنجاز المشاريع.
- مزيد تشبيك الإقليم وتطوير البنية الطرقية والحديدية وضمان اندماج الولايات الأربعة ضمن محيطها الوطني والدولي.

ولتحقيق الهدف وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة إنجاز المثال التوجيهي لهيئة الإقليم وتطوير شبكة الطرق من خلال توسعة الطريق الوطنية رقم 11 وتدعيم الطريق الوطنية رقم 7 ومعالجة الإنزلاقات الأرضية بكل الطرق المعنية بالإقليم وإقرار دراسة لتأهيل خطوط السكة الحديدية المستغلة.

الهدف الثالث: تحسين وتطوير ظروف العيش والإدماج الاجتماعي

يشكل تحسين ظروف عيش المواطنين وضمان الاندماج الاجتماعي والعيش الكريم للأفراد، لا سيما الفئات الهشة، عنصرا أساسيا ومحوريا لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة المنشودة من خلال توفير خدمات الصحة والتعليم والنقل والتكوين وتحسين جودة الخدمات العمومية بكافة المناطق وذلك بهدف ضمان التماسك المجتمعي وتقليص الفوارق والحد من ظواهر الفقر والتمهيش، ولتجسيم ذلك يتم العمل على:

- تحسين التزود بالماء الصالح للشرب وتأطير المجامع المائية ومعالجة مديونيتها لضمان انتظام التزود لمتساكني الأرياف وتعميم عمليات التنوير المنزلي على كافة المناطق الريفية وتحسين الربط بشبكة التطهير.
- ضمان التغطية الصحية الشاملة من خلال تحسين خدمات الرعاية الصحية بتطوير مراكز الصحة الأساسية والمستشفيات المحلية والجهوية مما سيمكن من استجابة أفضل للحاجيات الصحية للمواطنين.
- مزيد النهوض بالتكوين والتدريب المهني من خلال إتمام التدخلات المتعلقة بإعادة هيكلة مختلف مراكز التكوين المهني بولايات الإقليم والإنطلاق في إستغلالها وإنجاز المشاريع المبرمجة في المجال وضمان ملاءمة التكوين المهني مع حاجيات سوق الشغل وتوسيع الاختصاصات لتشمل المهن المستقبلية.
- تطوير الأقطاب الجامعية وضمان إشعاعها من خلال العمل على تطوير المؤسسات الجامعية المتواجدة بالإقليم ومراكز البحوث وخاصة المعهد الوطني للزراعات ببوسالم ومركز البحوث في الزراعات الكبرى بباجة لمزيد الإشعاع كمراكز للبحوث في الزراعات الذكية.
- تدعيم برامج الإحاطة والتأطير لفئة الشباب من خلال إحداث فضاءات موجهة للشباب والاطفال من ذوي الاحتياجات الخصوصية ودعم المكتبات العمومية وخاصة بالأرياف.
- تعميم المكتبات داخل الفضاءات التربوية وتعزيز برامج تطوير الكفاءات والموارد البشرية بتدعيم البنية الأساسية للقطاع التربوي وتوفير التجهيزات التربوية وتنفيذ برامج التوسعة والصيانة بالمدارس والمعاهد بما يمكن من الرفع من مردودية المؤسسات التربوية وتحسين النتائج في الامتحانات الوطنية.

ولتحقيق الهدف وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، سيتم على سبيل الذكر العمل على إتمام مشروع المحاور الكبرى للمياه بنزرت - باجة - جندوبة وتعميم التنوير المنزلي بالوسط الريفي وإحداث مركز إقليمي لرسكلة النفايات المنزلية ومشروع وحدة مشتركة لمعالجة وتثمين النفايات المنزلية (الكاف وسليانة) ووحدة معالجة وتثمين النفايات بولايي باجة وجندوبة وهيئة وتعميد وصيانة المساحات الخضراء داخل المدن والأحياء الشعبية. أما بخصوص القطاع الصحي فقد تمت برمجة إحداث المدرسة العليا لعلوم الصحة بجندوبة وتوسعة مركز علاج الأورام بالمستشفى الجهوي بجندوبة.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية للإقليم الأول، تمت برمجة إنجاز 3141 مشروعاً بكلفة جمليه تُقدّر بحوالي 23246 مليون دينار، من بينها 8362 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل 971 مشروعاً متواصلاً باستثمارات تُقدّر بـ 3507 مليون دينار.

وقد استأثرت المشاريع المحلية بالنصيب الأوفر من حيث العدد، إذ مثّلت نسبة 75% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بنسبة 20%. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 39% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بنسبة 25% ثم المشاريع الوطنية بنسبة 21% والمشاريع الإقليمية بنسبة 15% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع ¹	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	2 375	3 624	2 105
جهوي	631	7 991	3 260
إقليمي	57	3 072	1 243
وطني	78	8 560	1 754
المجموع العام	3 141	23 246	8 362

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 52% من العدد الجملي للمشاريع و21% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 39% من عدد المشاريع و46% من جملة الاستثمارات.

القطاع ¹	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	1240	11 774	3 853
التجهيزات الجماعية	1 635	2 566	1 752
الصناعة والصناعات غير المعملية	23	2 741	542
الزراعة والصيد البحري	243	6 165	2 213
المجموع العام	3 141	23 246	8 362

¹ تعريف المشاريع المجالية وتبويب القطاعات حسب المحاور الكبرى، مضمنة بملحق هذا الجزء.

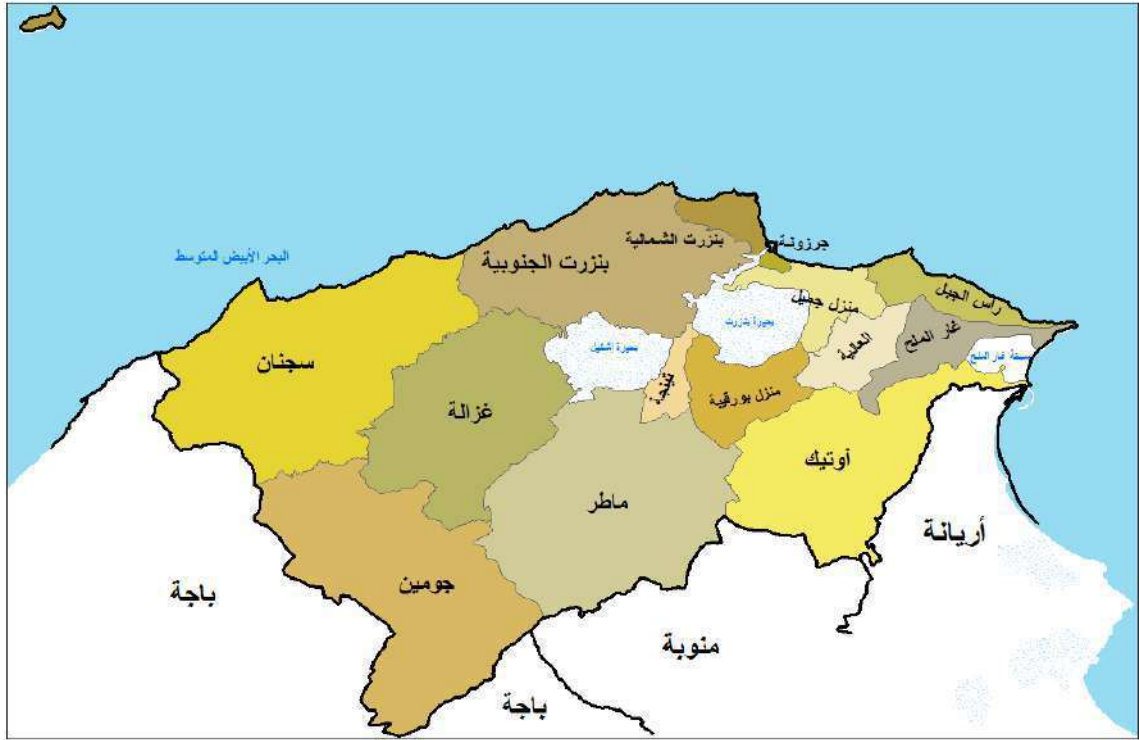
ولاية بنزرت

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمسح ولاية بنزرت بـ 3750 كلم² وهو ما يمثل قرابة 24% من مساحة الإقليم الأول و 2,3% من مساحة كامل البلاد، وتنقسم إداريا إلى 14 معتمدية و 102 عمادة و 17 بلدية وتنفتح شمالا على البحر الأبيض المتوسط.

وتتميز الولاية بتنوع تضاريسها حيث تمتد سواحلها شرقا وشمالا على طول 200 كلم، وتضم غابات كثيفة بجبال سجنان و غزالة غربا كما تعرف بسهولها الخصبة بماطر وبأشهر البحيرات التي تشكل نظاما بيئيا فريدا كمحمية إشكل المصنفة عالميا وجزيرة جالطة ورأس أنجلة وبحيرتي بنزرت و غار الملح. وتمتاز بمناخ معتدل ورطب بمعدل تساقطات يقارب 610 مم سنويا وبمتوسط حرارة في حدود 22,8 درجة مئوية.



2. الخصائص الديمغرافية:

يقدر عدد سكان الولاية حسب تعداد سنة 2024 بـ 607,4 ألف نسمة وهو ما يمثل 39% من مجموع سكان الإقليم الأول و 5,1% من مجموع سكان البلاد وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 162 ساكن/كلم²، مقابل 100 ساكن/كلم² بالإقليم. كما سجلت نسبة نمو ديمغرافي خلال الفترة (2014-2024) 0.67% وهي تفوق نسبة النمو بالإقليم (0.3%) ودون المعدل الوطني (0.87%). وسُجّلت أعلى نسبة ببنزرت الجنوبية (3.07%) وأدناها بتينجة (-0.64%). ويبرز الهرم السكاني خلال نفس الفترة تزايد نسبة الشريحة العمرية 60 سنة فما فوق حيث بلغت (18.1%) مقابل (16.9%) على المستوى الوطني والفئة العمرية بين 5 و 14 سنة والتي بلغت قرابة 100 ألف ساكن في حين حافظت الفئة العمرية النشيطة المتراوحة بين 15 و 59 سنة على المستوى الأعلى بنسبة (60.4%).

وتتميز الولاية بحركة سكانية داخلية متوازنة نسبيا حيث شهدت صافي هجرة سلبية لم يتجاوز 1054 ساكن خلال الفترة (2019-2024).

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتميز الولاية بنسيج اقتصادي متنوع حيث تعتبر قطبا فلاحيا باحتوائها على حوض مائي هام بطاقة جمالية تقدر بحوالي 519 مليون م³ وهو ما يمثل 13% من الموارد المائية الوطنية مكنت من تهيئة حوالي 26 ألف هكتار من المناطق السقوية منها 5 آلاف هكتار مناطق سقوية خاصة، فضلا عن أهمية مساهمتها في الإنتاج الوطني بـ 40% من القنارية و16,5% من الحبوب و14% من الأعلاف و13% من البطاطا و10% من لحوم الأبقار والألبان. كما تمثل منطقة هامة لأنشطة الصيد البحري (حوالي 6200 طن من السمك سنويا) وتربية الأحياء المائية، إضافة إلى منتجات الغابات الممتدة على 99 ألف هكتار تساهم بـ 35% من الإنتاج الوطني من مادة الخشب بالإضافة إلى إنتاج الخفاف والعلف والشتلات الغابية والزقوق. كما تمثل الفلاحة البيولوجية إحدى الأنشطة الواعدة حيث تبلغ مساحتها الجمالية 4457 هكتار.

كما تُعد ولاية بنزرت قطبا صناعيا هاما يحتوي على 13 منطقة صناعية على مساحة 395 هكتار منها فضاء للأنشطة الاقتصادية يسمح 81 هكتار وقطب تنموي يضم القطب التكنولوجي للصناعات الغذائية بمنزل عبد الرحمان يحتوي على فضاء إنتاج يسمح 45 هكتار ومنطقة صناعية متعددة الإختصاصات بالعزيب على مساحة 66 هكتار ومحضنة مؤسسات بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بمنزل عبد الرحمان، وتنتصب بالولاية 4 وحدات صناعية وطنية كبرى (الفولاذ، الاسمنت، تكرير النفط، تكرير الزيوت) إضافة إلى 252 مؤسسة صناعية (10 مواطن شغل فأكثر) توفر أكثر من 59.7 ألف مواطن شغل منها 182 مؤسسة مصدرة كليا.

هذا وتضم ولاية بنزرت نواة سياحية تشمل 23 وحدة سياحية مصنفة (2866 سرير) ومخزون طبيعي للأنشطة السياحية الشاطئية (200 كلم من السواحل) والبيئية (الحديقة الوطنية بإشكيل، غابات سجنان، المحمية البحرية والساحلية بجزيرة جالطة، أقصى نقطة بشمال القارة الإفريقية بمنطقة رأس إنجلة، بحيرات بنزرت وإشكيل وغار الملح) والثقافية (11 معلما أثريا). وتشتهر الجهة بصناعات تقليدية فريدة على غرار الشباكية والتطريز اليدوي وخاصة الفخار البربري بسجنان حيث تم إدراج عنصر المعارف والمهارات المرتبطة بفخار نساء سجنان في قائمة التراث الثقافي اللامادي لليونسكو.

كما تحتوي الولاية على ميناء تجاري يؤمن سنويا 20% من الحركة المينائية الوطنية وهي قريبة من مطار تونس قرطاج (60 كلم) ومطار طبرقة (90 كلم)، علاوة على ترابطها بشبكة متطورة للطرق من أبرزها الطريق السيارة تونس - بنزرت والطرق الوطنية رقم 7 ورقم 8 ورقم 11 (يبلغ طول شبكة الطرق ما يزيد عن 1000 كلم) وبشبكة السكك الحديدية.

وتعتبر الولاية قطبا جامعيًا يحتوي على 8 مؤسسات جامعية بطاقة جمالية تقدر بحوالي 8,5 ألف طالب وتوفر عديد الإختصاصات على غرار الهندسة الصناعية، تكنولوجيات المعلومات والاتصال، الرياضيات، البيولوجيا، التسويق والمحاسبة، والفلاحة. وقد تم تسجيل تراجع ملحوظ في نسبة بطالة أصحاب الشهادت العليا من 20.1% سنة 2014 إلى 15.2% سنة 2024 رغم الارتفاع الطفيف لنسبة البطالة بالولاية خلال نفس الفترة من 13.1% مقابل 13.4%.

كما تضم الولاية 14 وحدة محلية للنهوض الاجتماعي و13 جمعية لرعاية ذوي الإحتياجات الخصوصية، وتنتفع أكثر من 16 ألف عائلة معوزة بالجهة بالمنح القارة وحوالي 18.5 ألف أسرة بالعلاج المجاني، هذا إلى جانب تمتع الفئات محدودة الدخل وذوي الإحتياجات الخصوصية ببرامج التمكين الاقتصادي. كما تحتضن الولاية مستشفى جامعي ومستشفى جهوي و5 مستشفيات محلية إلى جانب 91 مركز صحة أساسية منها 5 مراكز رعاية الأم والطفل، و2 مصحات خاصة بطاقة إيواء تقدر بـ 148 سريرا.

وتتميز الولاية بثراء إيكولوجي كبير بإعتبار تنوع أوساطها الطبيعية ووجود العديد من المناطق الرطبة والمحميات على غرار محمية إشكيل المرسمة بقائمة التراث الدولي الطبيعي والثقافي لليونسكو منذ 1991 والمحمية البحرية والساحلية بجزيرة جالطة، هذا إلى جانب المنتزهات والغابات الشاسعة والبحيرات على مساحة 27300 هكتار وهي تمثل مناطق تنوع بيولوجي هام.

وساهمت الحركية الاقتصادية لمختلف القطاعات بالولاية في تحسين مؤشر التنمية الجهوية، حيث تحتل الولاية المرتبة التاسعة وطنيا بمؤشر يقدر بـ 0.476 سنة 2024.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

تقدّر جملة الاستثمارات المنجزة بولاية بنزرت خلال الفترة (2025-2021) بحوالي 3393,3 مليون دينار بنسبة إنجاز تعادل 64,8 % وتتوزع الإستثمارات بين 55 % للقطاع العام و 45 % للقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	3508.8	1865.7	53.2
القطاع الخاص	1729.4	1527.6	88.3
المجموع	5238.2	3393.3	64.8

وتميّزت هذه الفترة بتواضع نسبة إنجاز المشاريع العمومية والمقدّرة بحوالي 53.2 % ويرجع ذلك إلى تشعّب الإجراءات الإدارية في مختلف مراحل الإنجاز بالإضافة إلى الإشكاليات العقارية والفنية.

ويتّضح من خلال توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات الكبرى أهمية الاستثمارات المخصّصة لقطاعات البنية الأساسية التي استأثرت بنسبة 64% باعتبار الانطلاق الفعلي في إنجاز بعض المشاريع المهيكلية (الوصلة الدائمة ومشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وبعض مكونات البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت)، مقابل 27 % و 9 % على التوالي لكل من قطاعات الإنتاج وقطاعات الموارد البشرية.

أما بالنسبة لجملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص خلال الفترة 2025-2021 فقدّرت بـ 1527,6 مليون دينار، وهو ما يمثّل 88,3 % من جملة الاستثمارات المبرمجة، وقد احتكر قطاع الصناعة أغلب الاستثمارات (44 % من مجموع الاستثمارات الخاصة)، يليه قطاع السكن (35%) وقطاع الفلاحة والصيد البحري (12%) وقطاع السياحة والخدمات (9%).

II. الامكانيات والفرص المتاحة

بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي تشكل ولاية بنزرت بوابة هامة على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. كما تتميز بإمكانات واعدة من خلال تضاريسها وخصائصها الاقتصادية والبيئية المتنوعة علاوة على توفر الفرص لتنمية الولاية وتطوير مختلف القطاعات الإستراتيجية بها.

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي استراتيجي والقرب من مطاري تونس-قرطاج وطبرقة.
- تاريخ عريق ومواقع أثرية هامة وموروث ثقافي غني ومتنوع.
- مقومات طبيعية، غابات، بحيرات بالإضافة إلى أهمية الموارد المائية المعبأة (13 % من الموارد المائية الوطنية).
- بحيرات وسدود للاستغلال في مجال تربية الأحياء المائية بشتى أنواعها (الأسماك، القشريات، القوقعيات).
- نسيج اقتصادي متنوع (فلاحة – صناعة – خدمات – صيد بحري).
- مساهمة هامة في الإنتاج الوطني الفلاحي.
- بنية أساسية للصيد البحري (ميناء في الأعماق و 4 موانئ ساحلية) وأنواع بحرية ذات قيمة تجارية عالية.
- نسيج صناعي متنوع وتقاليد عريقة في المجال الصناعي ومؤسسات صناعية خاصّة ذات الصيت العالمي.
- بنية أساسية صناعية هامة (10 مناطق صناعية وقضاء للأنشطة الاقتصادية وقطب تنموي) تسمح 395 هك.
- مخزون متنوع وهام من المواد الإنشائية بالجهة.
- توفر رصيد عقاري دولي هام.

- مقومات سياحية واعدة (ميناء ترفيهي، 200 كلم سواحل، 11 معلما أثريا، محمية أشكل...) لدعم السياحة الشاطئية وتطوير السياحة البيئية.
- توفر تجهيزات جماعية هامة ومتنوعة إضافة إلى رأس مال بشري ذو كفاءة عالية.

2. الفرص:

- إتمام مشروع الجسر الثابت بنزرت الذي سيؤمن سيولة الحركة ويدعم الاندماج الاقتصادي للولاية.
- بنية أساسية متطورة (ميناء تجاري، شبكة متطورة للطرق: الطريق السيارة تونس- بنزرت والطرق الوطنية 7 و8 و11، شبكة من السكك الحديدية...).
- شبكة الربط بالغاز الطبيعي.
- تطوير الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر (استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وتأمين النفايات...) والاقتصاد الأزرق (تطوير أسطول الصيد البحري، دعم قطاع تربية الأحياء المائية بالبحيرات والسدود، النقل البحري...).
- استغلال ثراء وتنوع المخزون النباتي والحيواني ومساحات لدعم الفلاحة البيولوجية ومزيد تثمين المنتج الغابي إلى جانب تطوير برنامج الفلاحة العائلية.
- الرفع من مردودية قطاع الفلاحة وذلك بتوظيف الخارطة الفلاحية وحسن استغلال الإمكانيات الفلاحية المتاحة بالجهة.
- تطوير السياحة البديلة من خلال تثمين المواقع الطبيعية والأثرية والتعريف بالمهارات والخصائص الثقافية لكل معتمدية.
- تحسين استغلال المخزون المتنوع والهام من المواد الإنشائية المتوفرة بالجهة.
- تدعيم مساهمة القطب التنموي للصناعات الغذائية في تطوير القطاع (استقطاب التكنولوجيات الحديثة، دعم البحث والتجديد والتكوين، المساهمة في إحداث مؤسسات جديدة ذات قيمة مضافة عالية...).
- مجالات لدعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية العامة:

ضعف استغلال الإمكانيات التنموية الهامة التي تمتاز بها الجهة وعدم تثمين موقعها الجغرافي الاستراتيجي نتيجة الحواجز الإجرائية والصعوبات المطروحة على مستوى البنية التحتية واللوجستية والبيئية بالإضافة إلى إشكاليات التباين بين مناطق الولاية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- ضعف ربط مدينة بنزرت ببقية مناطق الولاية والولايات المجاورة وبالأخص ولايات الإقليم الأول.
- اختلال التوازن بين النمو العمراني وتنظيم المجال الترابي لضعف الحوكمة الترابية بالإضافة لصعوبة وتشعب الوضع العقاري بالجهة والناتج بالأساس لأهمية المناطق الغابية والمناطق الحساسة والهشة.
- محدودية استغلال وتوظيف الثروات والإمكانات الهامة بالجهة في المجال الفلاحي والصيد البحري وضعف مردودية المستغلات الفلاحية بالإضافة لضعف البرامج السنوية لأشغال المحافظة على المياه والتربة والغابات.
- عدم قدرة القطاع الصناعي على التحول من قطاع يركز على المناولة في أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة ضعيفة إلى قطاع يتموقع ضمن سلاسل القيمة المضافة العالية بالإضافة إلى محدودية توظيف الفضاءات الصناعية المتواجدة بالجهة وغياب مدخرات عقارية صناعية بمناطق غزالة وجومين (مناطق تنمية جهوية) إلى جانب ضعف قدرة بعض المؤسسات الصناعية الوطنية على تغطية عجزها المالي بالإضافة إلى تقادم وسائل الإنتاج وتراكم الإشكاليات الاجتماعية.
- محدودية مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجهوي ومحدودية أدائه.

- تدهور المنظومة البيئية بالجهة حيث أثرت منظومات الإنتاج التقليدية على المحيط الطبيعي وأخلت بمبادئ التصرف المستدام للموارد الطبيعية بالجهة بالإضافة لتوسّع المناطق المهدّدة بالانجراف واختلال توازن المنظومة الغابيّة فضلاً عن الإشكاليات المتعلّقة بالتصرّف في النفايات وتصريف المياه المستعملة خاصة بالتجمّعات السكنية الحضرية والريفية وبعض المناطق الصناعية.
- تواضع نجاعة منظومة التأطير وتنمية الموارد البشرية.
- ضعف البنية الأساسية ونقص الخدمات الجماعية خاصة بالمناطق الغربية للولاية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

الارتقاء بولاية بنزرت إلى قطب تنموي حيوي قادر على استقطاب الاستثمار وذلك بإحكام توظيف موقعها الجغرافي الاستراتيجي ببعده العالمي والوطني والإقليمي مع اعتبار التهيئة الترابية والتوازن الاجتماعي من مقوّمات تحقيق تنمية مستمرة ودائمة.

2. الأهداف الرئيسية:

انطلاقاً من المقومات الهيكلية للتنمية بالولاية وميزاتها التفاضلية من ناحية ومن خلال تشخيص وضعها التنموي والذي أفرز عديد الإشكاليات الهيكلية والخصوصية، وبناء على الرهانات الإستراتيجية الوطنية ولتحقيق الرؤية التنموية وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي واثمين الاستثمارات العمومية والخاصة بالولاية تتمحور الأهداف الإستراتيجية والأولويات التنموية أساساً في:

الهدف الأول: تعصير وتأهيل البنية الأساسية المهيكلية وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الولاية للنهوض بالأنشطة الاقتصادية وتطوير المبادلات التجارية وتسهيل عملية التنقل بين المدن

يتضمن هذا الهدف الأولويات التالية:

- تأمين الربط الدائم بين ضفتي قنال بنزرت وتعزيز البنية الأساسية المهيكلية من خلال برمجة تدعيم شبكة الطرقات التي تؤمن ربط المنطقة الغربية بمختلف مناطق الولاية والولايات المجاورة وفك العزلة بتدعيم المسالك الفلاحية والريفية، حيث تمّت برمجة تدعيم وتهيئة وصيانة شبكة الطرقات الوطنية الرابطة بين ولاية بنزرت وبقية ولايات الإقليم.
- تدعيم البنية التحتية المينائية لاستيعاب تطوّر نشاط الحاويات بالميناء التجاري ببنزرت وتأهيل الميناء التجاري الحالي.
- تأمين ربط مناطق الولاية بالغاز الطبيعي.
- تدعيم منظومة حماية المدن من الفيضانات وتأهيل الجسور المتواجدة على مجاري الأودية الكبرى.
- تدعيم منظومة الصيد البحري بالجهة وتطوير المنظومات الاقتصادية المتعلقة بتربية الأحياء المائية.

ولتحقيق الهدف وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمّت برمجة مواصلة بناء جسر بنزرت وتهيئة وتدعيم الطرقات الوطنية رقم 7 ورقم 8 ورقم 11 والطرقات الجهوية رقم 51 ورقم 57 ورقم 58 ورقم 64 ورقم 69 ورقم 70 ورقم 126 ورقم 151 وإحداث طريق حزامية بماطر وطريق كاب زبيب وطريق القرية – الماتلين وبناء جسر على الطريق المؤدية إلى السد الزياتين بمنطقة سيدي مشرق وتهيئة وتعبيد وصيانة طرقات فرعية ومسالك ريفية وفلاحية بمختلف معتمديات الولاية وتعصير شبكة السكك الحديدية وإعادة تأهيل الخط الحديدي عدد 1 الرابط بين تونس وماطر وبنزرت.

كما سيتم توسعة الرصيف البترولي "ب" ومواصلة إنجاز مشروع تزويد منطقة بنزرت بالغاز الطبيعي وحماية معتمدية منزل جميل من الفيضانات وتهيئة وتوسعة وتجهيز موانئ الصيد البحري بغار الملح وكاب زبيب وتأهيل ميناء منزل عبد الرحمان.

الهدف الثاني: تنظيم المجال الترابي ودعم مقومات التنمية ودفع الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري

أمام هشاشة الموارد الطبيعية وندرتها ولضمان التأقلم مع تداعيات التحديات المناخية وتواتر الظواهر الطبيعية الحادة وتأثيراتها خاصة على المياه والتربة ولتغيير أنماط الإنتاج والاستغلال قصد ضمان التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية وحسن توظيفها، وجب العمل خلال الفترة القادمة على:

- إضفاء صبغة استشرافية لتنظيم المجال الترابي من خلال إعداد أمثلة تهيئة عمرانية والتصرف الرشيد في الموارد الطبيعية والمنظومات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وحمايتها من التلوث والإتلاف ومعالجة هشاشة المنظومة الساحلية والانجراف البحري بشواطئ الولاية.
- تعزيز المنظومة الحالية للتطهير وتدعيم الربط بشبكة تصريف المياه المستعملة وتطوير نوعية المياه المعالجة بمحطات التطهير وتحسين المنظومة الحالية للتصرف في النفايات.
- تطوير استغلال الإمكانيات المتاحة بالجهة لإنتاج الطاقات المتجددة وتبسيط الإجراءات في هذا المجال ودعم الاستثمار الخاص في مجالي الفلاحة البيولوجية والسياحة الإيكولوجية.

ولتحقيق الهدف وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، سيتم بالخصوص إنجاز مشاريع سد المالح العلوي وتحويل مياهه نحو سد سجنان وحماية الحوض الساكب لسد الدويميس وإحداث منطقة سقوية حوله ومواصلة إنجاز البرنامج المندمج لتحسين الوضع البيئي بمنطقة بحيرة بنزرت وحماية الشريط الساحلي لمدينة بنزرت وشاطئ مامي وحماية منطقة صونين وكورنيش الرفراف من الانجراف البحري.

كما تمت برمجة مشاريع تأهيل محطة التطهير بعوسجة وبناء محطة تطهير المنطقة الصناعية بأوتيك وإحداث شبكة حولها ومحطة تطهير نموذجية بسجنان وتهيئة تأهيل شبكة قنوات المياه المستعملة بالمدينة العتيقة ببنزرت ومحطات الضخ للمياه المستعملة برأس الجبل إلى جانب توسعة المصب المراقب بولاية بنزرت (خانة ثالثة) وإحداث مصب مراقب بغزالة وإعادة تهيئة المصب الصناعي القديم بمنزل بورقيبة وإحداث 2 مراكز تجميع ورسكلة النفايات بأوتيك وسجنان وتهيئة وتوسيع مركز تجميع النفايات بالنعيم ببنزرت الجنوبية وإحداث مركز تجميع ورسكلة الفضلات الصلبة بأوتيك وإنجاز محطة مدمجة لمعالجة النفايات الصناعية والخاصة بمنطقة بنزرت.

الهدف الثالث: تنوع الاقتصاد الجهوي وتطوير مناخ الأعمال والارتقاء بالجهة إلى قطب اقتصادي تنافسي

يعتبر دعم القدرة التنافسية لمكونات النسيج الاقتصادي بالجهة إحدى أولويات العمل خلال المرحلة القادمة بهدف ضمان القدرة على التأقلم والاندماج الناجع، ويستدعي ذلك مواصلة الجهود لتحسين مناخ الأعمال والرفع من مردودية قطاعات الإنتاج من خلال:

- تأهيل وهيكلة البنى التحتية الصناعية والإسراع بإجراءات إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الوطنية الكبرى التي تشكو صعوبات مالية واجتماعية وتطوير أساليب البحث والتجديد بالمؤسسات الاقتصادية لمواكبة التغيرات العالمية المتعلقة بالانتقال الطاقوي والرقمي.
- تطوير أداء المناطق السقوية وتدعيم أنظمة الإنتاج الفلاحي الناجعة وإيجاد الحلول الكفيلة بتدعيم الأنظمة الأخرى (أنظمة الحبوب والدواجن واللحوم الحمراء...) وتطوير مساهمة الفلاحة البيولوجية في الإنتاج الفلاحي بالولاية.
- تحديد مواقع تربية الأحياء المائية بعرض البحر وتطوير وترشيد استغلال الموارد البحرية والثروة السمكية وتنظيم قطاع تربية الأحياء المائية بالإضافة إلى العمل على حسن استغلال الإمكانيات المتاحة لدعم الاقتصاد الأزرق.
- تنويع الأنشطة السياحية من خلال حسن استغلال وتوظيف المناطق السياحية وتحديد مدخرات عقارية سياحية والنهوض بالسياحة البديلة، والإحاطة بحرفي الولاية والمساندة على ترويج المنتج.

لتحقيق الهدف وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت على سبيل المثال برمجة إحداث منطقة صناعية إيكولوجية على مساحة 145 هكتار باللواتة واستكمال أشغال تهيئة المنطقة الصناعية العزيب وأشغال تهيئة المنطقة الصناعية أوتيك بالإضافة إلى العمل على ربط

مختلف فضاءات الإنتاج الصناعي بشبكة الغاز الطبيعي. وفي إطار دعم المنظومات الفلاحية يتواصل إنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بغزالة وجومين وسجنان والمشروع التنموي الفلاحي الدامج بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي سجنان-جومين-غزالة. وبخصوص الأنشطة السياحية، تمت برمجة استكمال تجهيز المنطقة السياحية سيدي سالم بنزرت وإنجاز القرية الحرفية لتطوير صنع الفخار البربري بسجنان.

الهدف الرابع: تنمية الموارد البشرية وتدعيم التجهيزات الجماعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

يهدف رفع إنتاجية الموارد البشرية والعمل على تنمية قدرة الابتكار وتبني أفكار متعددة تساعد على تطوير الأداء واستنباط أساليب جديدة تؤسس لتطوير المهارات وتحسين مؤشرات العيش الكريم، يتم التركيز على الأولويات التالية:

- ملاءمة منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي مع متطلبات الاقتصاد الجهوي وتطوير روح المبادرة.
- تطوير المنظومة التربوية وخدمات التكوين المهني وتوسيع اختصاصات التعليم العالي بالمؤسسات الجامعية.
- تدعيم المؤسسات الثقافية وتأهيلها وتطوير أدائها والارتقاء بمضامين أنشطتها.
- توزيع متوازن لمنشآت التجهيزات الجماعية مع دعم الموارد البشرية وبرامج الصيانة والتجهيز.
- تدعيم المؤسسات الصحية من خلال تعزيز وإنشاء أقسام استشفائية جامعية ودعم التكامل بين القطبين الاستشفائيين بنزرت ومنزل بورقيبة.
- دعم الخدمات الموجهة للنهوض بوضعية الفئات الهشة وضحايا العنف.
- تحسين نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية وتحسين نوعية الحياة.

ولتحقيق الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت على سبيل الذكر برمجة بناء معاهد بالعالية وماطر وأوتيك ورأس الجبل وجرزونة وبنزرت الجنوبية وإحداث 4 مدارس إعدادية بغزالة وبنزرت الجنوبية وأوتيك ومنزل بورقيبة وبناء مدرسة إعدادية بالعزيب (منزل جميل) ومبيت بإعدادية بوخريص (بنزرت الشمالية) ومدرسة إبتدائية بمنزل إسماعيل المصيدة (بنزرت الجنوبية) وتهيئة وصيانة وتجهيز المدارس الإعدادية والإبتدائية والمبيلات والمطاعم بمختلف معتمديات الولاية.

أما في قطاع التكوين المهني، من بين المشاريع المدرجة تنفيذ مشروع إحداث مركز للتكوين المهني بمنزل عبد الرحمان واستكمال تجهيز مراكز التكوين والتدريب المهني بمنزل بورقيبة وبنزرت ومركز الفتاة الريفية بسجنان وبناء مركب التكوين المستمر والترقية المهنية ببنزرت وبناء مكاتب التشغيل والعمل المستقل بأوتيك وسجنان وإحداث مكتب التشغيل والعمل المستقل برأس الجبل.

كما سيشهد قطاع التعليم العالي مواصلة أشغال تهيئة وتوسعة مدرسة العلوم الهندسية والمركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي ببنزرت والحي الجامعي بماطر.

أما بخصوص القطاع الثقافي فسيتم إحداث المركب الثقافي ببنزرت والهيئة الشاملة لدار الثقافة منزل بورقيبة ودار الثقافة الشيخ ادريس بنزرت الشمالية وتهيئة كنيسة تينجة وإعادة توظيفها كدار ثقافة وبناء دور ثقافة ببنزرت الجنوبية وأوتيك ومنزل جميل وتوسعة وتهيئة 3 دور ثقافة بالختمين ومنزل عبد الرحمان ورأس الجبل، وتهيئة المكتبة الجهوية ببنزرت و6 مكاتب عمومية بغزالة وبغار الملح وبأوتيك ورأس الجبل وبالمثلين وجومين وإحداث مكاتب عمومية بالبلاتك بسجنان وتوسعة المعهد العمومي للموسيقى والرقص وبناء مركز الفنون الدرامية والركحية ببنزرت وتهيئة الموقع الأثري بأوتيك وتحويل محطة القطار بسجنان إلى متحف للفخار اليدوي المحلي وإستكمال ترميم وإستغلال الأبراج الأثرية بغار الملح وتهيئة مسرح أولمبيا بمنزل بورقيبة.

أما في قطاع الشباب والرياضة فقد تمت برمجة تأهيل المركب الرياضي بالناظور وتهيئة المركب الرياضي بماطر وإحداث 3 قاعات رياضات الجماعية وتهيئة جملة من القاعات للألعاب الفردية الجماعية وإحداث ملاعب بأوتيك وغزالة وإحداث 13 ملعب حي وإحداث حديقة رياضية بجومين وتهيئة فضاءات شبابية بمعتمديات غزالة ومنزل جميل وإحداث مركب طفولة نموذجي ومركز جهوي للإعلامية الموجهة للطفل وفضاء الطفولة المبكرة بالمركز المندمج ببنزرت وإنشاء دار شباب بمنطقة قبطنة 2 بمنزل بورقيبة وبالحشاشنة (سجنان)

والمصيدة ببزرت الجنوبية وتهيئة و توسعة مركز الإقامة ببزرت ومراكز التخييم والاصطياف بالرمال و بشط مامي وإحداث مركز تخييم واصطياف غار الملح.

وفي القطاع الصحي، سيتم بالخصوص تدعيم وتهيئة وتطوير المستشفى الجامعي ببزرت والمستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة وتهيئة وتوسعة المستشفيات المحليّة بسجنان وبرأس الجبل. كما سيتم إيلاء عناية بالجانب الاجتماعي من خلال إحداث مراكز مندمجة للإحاطة النفسية والتربوية للأطفال ذوي الإحتياجات الخصوصية، وتنفيذ برنامج ادماج الأطفال ذوي طيف التوحد برياض الأطفال، وبرنامج النهوض بالطفولة المبكرة وإحداث وتجهيز مراكز للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وتنفيذ برنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة والنساء ضحايا العنف إلى جانب إرساء نظم المعالجة النشيطة للفقير.

وعلى مستوى تحسين ظروف العيش، تمّت برمجة تزويد مناطق عرقوب الرومي ووادي الشعير والعقالين (ماطر) بالماء الصالح للشرب وربط وإعادة تهيئة شبكة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه لمتساكني الحاج يوسف بتسكراية، وتحسين جودة الحياة من خلال إتمام إنجاز مكّونات برنامج التّمنية المندمجة وإنجاز برنامج النهوض بالطفولة المبكرة إضافة إلى العمل على تأهيل 10 أحياء شعبية وتهذيب 6 أحياء (حي الثورة 1) بمنزل بورقيبة و(أحياء الوفاء - الشبوحية - الخروبة - برج الجباري وحافر المهر) ببزرت الجنوبية وتهذيب حي الجمهورية بالختمين بالعالية وإحداث 1000 وحدة سكن اجتماعي على مستوى الولاية ومساكن اجتماعية جماعية وفردية بماطر وسجنان وبزرت وإنجاز 7 تقاسيم سكنية بمنزل بورقيبة (3) وغزالة وعين مريم ببزرت وماطر وأوتيك وإقامات بحفر المهر والكرنيش ببزرت.

الهدف الخامس: إرساء مقوّمات الحوكمة الرشيدة وتقريب الخدمات من المواطن

قصد تحقيق هذا الهدف، تم ضبط الأولويات التالية:

- وضع قاعدة بيانات جهوية تشمل مختلف الميادين والمجالات وتيسير النفاذ إلى المعلومة.
- تطوير أداء مؤسسات الدولة على الصعيد الجهوي بالإضافة إلى هيكلة الإدارات الجهوية مع تدعيم المصالح الإدارية بالموارد البشرية والتجهيزات الضرورية وإحداث تمثيلات جهوية ومحلية لبعض المصالح الإدارية وتقريب الخدمات من المواطن والحرص على تبسيط الإجراءات الإدارية وتشبيك هياكل مساندة التّمنية.
- تعزيز دور الجهة في مجال معالجة الإشكاليات التي تحول دون تطوير أداء القطاع الخاص.
- إيجاد الصيغ الكفيلة بإتمام عمليات المسح العقاري الإجباري ليشمل كل مناطق الولاية.

واستنادا إلى هذه الأولويات، تضمّن المخطط جملة من المشاريع نذكر منها إحداث وتهيئة وتعصير مراكز بريد جرزونة وسجنان وماطر ومنزل عبد الرّحمان وبزرت الشمالية والزواوين بغار الملح وغزالة، وبناء وتهيئة وصيانة وحدات محلية للنهوض الاجتماعي وتوسعة مركز دفاع وادماج اجتماعي وتركيز برنامج الفرصة الثانية بمركز الدفاع والإدماج الاجتماعي ببزرت، وبناء أمانة المال الجهوية ببزرت والوحدة المحلية لتفقدية الشغل بأوتيك ومجمع الأرشيف ببزرت وتهيئة وتوسعة المحكمة الابتدائية ببزرت ومحكمة الناحية بمنزل بورقيبة، وبناء وتهيئة مقرات إدارات جهوية للتنمية وللشباب والرياضة وللتربية ولشؤون المرأة والأسرة وتهيئة مقر الشركة الجهوية للنقل ومحطة النقل البري ببزرت ومستودع فرعي للحافلات بأوتيك وبناء مركز فحص في جديد للعربات الثقيلة بأوتيك إلى جانب اقتناء عدد من الحافلات الجديدة.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية بزرت ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 903 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 7509 مليون دينار، من بينها 2911 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل 246 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 1313 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 78% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 19%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 53% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بنسبة 21% والمشاريع المحلية بنسبة 18% والمشاريع الإقليمية بنسبة 8%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	705	1 168	538
جهوي	169	3 907	1 535
إقليمي	6	433	225
وطني	23	2 000	614
المجموع العام	903	7 509	2 911

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 52% من العدد الجملي للمشاريع و 20% من حجم الاستثمارات الجمالية ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 42% من عدد المشاريع و 63% من حجم الاستثمارات الجمالية.

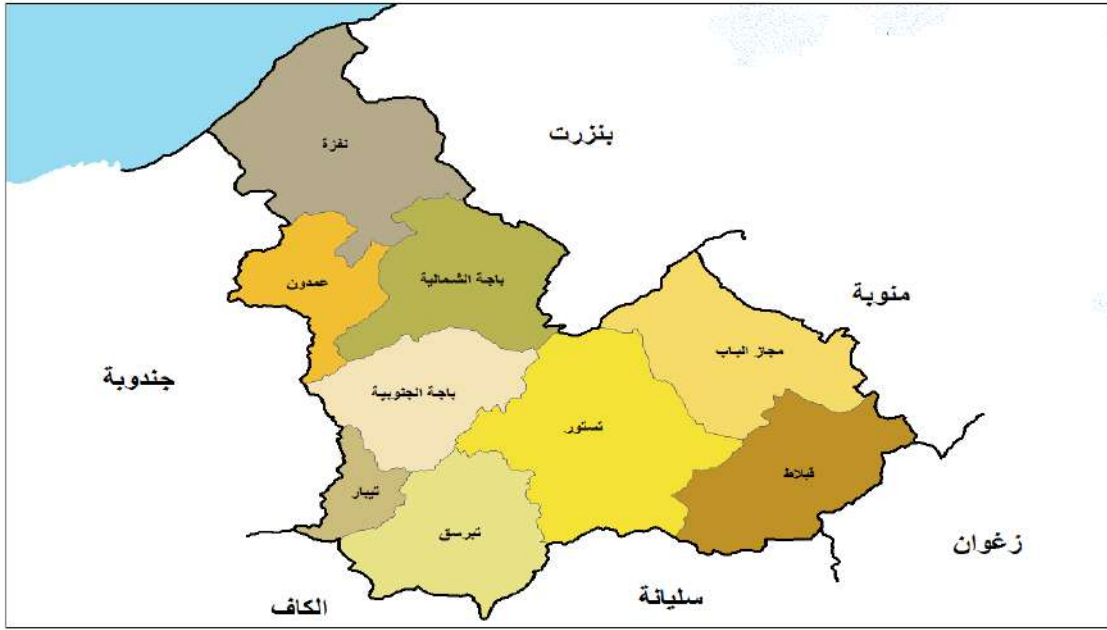
القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	380	5 087	1 846
التجهيزات الجماعية	467	852	577
الصناعة والصناعات غير المعملية	5	210	127
الزراعة والصيد البحري	51	1 360	361
المجموع العام	903	7 509	2 911

ولاية باجة

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمسح ولاية باجة 3740 كلم² وهو ما يمثل 23,8 % من مساحة الإقليم الأول و 2,3 % من مساحة البلاد التونسية، وتضم 09 معتمديات و 101 عمادة و 12 بلدية وتنفتح شمالا على البحر الأبيض المتوسط على طول 26 كلم وتتميز بتنوع تضاريسها المتكونة من سلسلة جبال خمير في الشمال وسهول شاسعة وهضاب في الوسط. أما جنوبها فيضم بعض المرتفعات والسهول الضيقة ويتراوح معدل التساقطات بين 400 مم و 1000 مم في السنة.



2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان الولاية 311,417 ألف نسمة حسب التعداد العام لسنة 2024 أي ما يمثل حوالي 20 % من سكان الإقليم الأول و 2,6 % من سكان البلاد، وتقدر كثافتها السكانية ب 83,3 ساكن/كلم² وقد سجلت نموا ديموغرافيا يقدر بحوالي 0,28 % سنويا خلال الفترة 2014-2024 وصافي هجرة سلبية يقدر ب 1432 فردا.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يرتكز النشاط الاقتصادي بالجهة على القطاع الفلاحي باعتبار أهمية الإمكانات التي تزخر بها الجهة حيث تملك الأراضي الفلاحية حوالي 341 ألف هك وهو ما يمثل 91,2 % من المساحة الجمالية مما مكن من تنوع وتطوير منظومات الإنتاج المتمثلة في الحبوب، الإنتاج الغابي، الأشجار المثمرة، الفلاحة البيولوجية، والألبان ومنظومة اللحوم. هذا وتقدر الموارد المائية القابلة للتعبئة ب 565 مليون م³ يتم التحكم فيها بواسطة 3 سدود كبرى وهي سيدي سالم والبراق وكساب إضافة إلى 22 سدا تليا و 58 بحيرة جبلية تمكن من ري حوالي 25 ألف هك من المناطق السقوية.

وتوجد بالولاية 11 منطقة صناعية مهيأة على مساحة جمالية تقدر ب 137 هك ومنطقتين حرفيتين و 09 فضاءات صناعية تنتصب بها 153 مؤسسة تشغل 10 فأكثر وتوفر 16090 موطن شغل، من بينها 34 مؤسسة مصدرة كليا تشغل 8508 فردا وأغلبها في قطاعي الصناعات الكهربائية والإلكترونية والنسيج.

وسجلت نسبة البطالة ارتفاعا خلال العشرية 2014-2024 حيث ارتفعت من 17,8 % إلى 20,3 %.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

تقدّر الاستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2021-2025) بـ 1182,5 مليون دينار بنسبة إنجاز تعادل 45,7% مقارنة بالاستثمارات المبرمجة وتتوزع بين 59,6 % بالقطاع العام و 40,4 % بالقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

القطاع العام	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع الخاص	1080,6	477,3	44,2
المجموع	2589,9	1182,5	45,7

وقد بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة 705,2 م.د خلال الفترة الممتدة بين 2021 و 2025 وهو ما يمثل 46,7 % من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، استأثرت فيها القطاعات المنتجة بنسبة 50,3% والبنية الأساسية بـ 28,9 % والقطاعات الاجتماعية بـ 10,1% في حين لم تتجاوز استثمارات قطاعي النقل والبيئة نسبة 2%.

وقد قُدرت نسبة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص خلال نفس الفترة بـ 477,3 مليون دينار وهو ما يمثل 44,2 % من جملة الاستثمارات المبرمجة، أنجز نصفها في قطاع السكن و 26% في قطاع الفلاحة والصيد البحري و 16% في قطاع الصناعة في حين لم تتجاوز استثمارات قطاع السياحة والخدمات نسبة 8 %.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي محوري باعتبار الولاية نقطة عبور بين الإقليم الأول والثاني والثالث.
- موارد طبيعية متنوعة (مياه، تربة، غابات...) وشريط ساحلي على طول 26 كلم. ومنتجات فلاحية خصوصية متنوعة ووفرة على غرار تين دجبة، سلالة "أسود تيباز"، "كريمة" وشتاتة، أجبان باجة وتستور، زيت زيتون تبرسق وتوكابر.
- قطاعات واعدة قابلة للاستغلال (صناعات غذائية، فلاحية بيولوجية، مواد انشائية...) ومنظومات اقتصادية مميزة قادرة على الانخراط ضمن سلاسل القيمة العالمية.
- بنية أساسية صناعية هامة تتمثل في 11 منطقة صناعية مهيأة على مساحة جمالية تقدر بـ 137 هكتار إضافة إلى تواجد شركات ذات قدرة تشغيلية عالية مع توفر رأس مال بشري متعلم ومتكون.
- معالم أثرية متنوعة وموروث مادي ولامادي هام على غرار معلم دقة الأثري و "القصبية" بباجة والطابع الأندلسي بتستور وباقي مدن حوض مجردة، ووجود محميتين طبيعيتين بجبل خروفة وجبل شيطانة ومنتزه طبيعي بدجبة.
- جهاز تكوين متنوع ومركز بحوث للزراعات الكبرى ومحضنة مؤسسات بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية ومركز العمل عن بعد والمركز التكنولوجي "أليف".
- مجالات واعدة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر والأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة خاصة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية.
- نشاط سياحي روافده البعد البيئي و ثراء الإرث الثقافي والحضاري.
- تمتع 08 معتمديات من ضمن 09 بمنحة التنمية الجهوية ذات الأولوية.
- طريق سيارة وخط حديدي تربط الجهة بعاصمة البلاد.

2. الفرص:

- إمكانية الاستثمار في الخدمات اللوجستية والصناعات الغذائية والصناعات الصيدلانية.
- تطوير الفلاحة العائلية.
- مجالات متنوعة للتعاون الدولي والشراكة.
- الإشعاع الدولي لمنطقة دقة ومدينة تستور.
- قرب الولاية من تونس الكبرى كقطب عمراني واقتصادي.
- مناطق صناعية ومنطقة سياحية وقاعدة اقتصادية مبرمجة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية العامة:

اختلال تنموي واستغلال مفرط للموارد الطبيعية في ظل اقتصاد تقليدي وضعيف الاندماج، أدى إلى تراجع جاذبية الجهة ومؤشراتها الاجتماعية بسبب غياب رؤية مجالية واضحة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- ضعف مردودية القطاع الفلاحي مقارنة بما توفر بالمنطقة من إمكانيات إنتاجية تتيحها المنظومات الاقتصادية المتنوعة وما تجود به من محاصيل.
- بطء تطور القطاع الصناعي وضعف الاندماج وقلة التكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- غياب بنية تحتية صناعية عصرية بإمكانها استقطاب وحدات نوعية ذات طاقة تشغيلية عالية وقادرة على تثمين المنتج الفلاحي المحلي وإعطائه قيمة إضافية.
- فقدان الترابط الضروري والتنسيق بين حلقات القطاعات الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار للمتطلبات التنموية للمجال الترابي الجهوي.
- غياب وحدات كبرى لتثمين الإمكانات المتوفرة وخلق قيمة مضافة للإنتاج داخل الولاية (الحبوب، اللبان،...).
- حدة الإشكاليات العقارية بالجهة المتمثلة في ندرة العقارات على ملكية الجماعات المحلية وتشعب إجراءات تغيير صبغة الأراضي والتخصيص وتشتت ملكية الأراضي وعدم وضوح ملكيتها.
- تفاوت تنموي بين مناطق الولاية نتيجة عدم التوازن في توزيع التجهيزات والمرافق العمومية.
- استنزاف الموارد الطبيعية وخاصة المائية وتوسع عمراني على حساب الأراضي الفلاحية إلى جانب الإشكاليات البيئية.
- تدني مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية نتيجة تراجع جودة الخدمات العمومية وتعطل تنفيذ بعض المشاريع العمومية في مجالات حيوية على غرار الصحة والبيئة.
- تعطل انجاز المشاريع العمومية وصعوبة تذليل العراقيل التي تعيق تنفيذ بعضها إلى جانب تراكم المشاريع المبرمجة غير المنجزة مما يمثل عبئا إضافيا على المجهود التنموي.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

اعتماد منوال تنموي يهدف للحد من التفاوت بين المعتمديات ضمن رؤية شاملة للمجال الترابي ويرتكز على إحكام التصرف وحسن توظيف الثروات والإمكانات الطبيعية لإرساء اقتصاد جهوي متنوع، جاذب وتنافسي قادر على الصمود والتأقلم ويساهم في تقليص نسب الفقر والبطالة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: إرساء اقتصاد جهوي متنوع وتنافسي

- يُعتبر إرساء اقتصاد جهوي متنوع وتنافسي من الركائز الأساسية للرؤية التنموية لولاية باجة خلال الفترة 2026-2030 وذلك من خلال:
- المحافظة على ديمومة القطاع الفلاحي بتطوير المنظومات والرفع من قدرته التنافسية مع تهيئة وتكثيف الفلاحة السقوية وتعصير وتنمية المناطق الجبلية، مع العمل على تفعيل وتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المجالات المتعلقة بإنتاج البذور واعتماد إصلاحات متعلقة بمراجعة النصوص القانونية لمجلة الغابات خاصة اللزّات الغابية.
 - تنوع وتحديث الأنشطة الاقتصادية عبر إعادة هيكلة النسيج الصناعي وتأهيل وتهيئة المناطق الصناعية واعتماد إجراءات تتعلق بتبسيط عملية تخصيص المدّخرات العقارية الصناعية وتدابير لإحداث خط تمويل لدعم انخراط المؤسسات الاقتصادية في نظم الجودة والمطابقة للمواصفات العالمية والبعد البيئي للاستثمار.
 - تطوير قطاع النقل والخدمات التجارية وفتح آفاق جديدة للتجارة الخارجية ودعم اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي، وتطوير القطاع السياحي والصناعات التقليدية واعتماد إجراءات مبسطة لتنظيم القطاع السياحي.

ولتحقيق هذا الهدف والأولويات ذات العلاقة، تمت خاصة برمجة إعادة تهيئة منظومة تحويل المياه من سيدي البراق الى بجاوة والرفع من طاقة تدفقه، وتطوير البنية التحتية المائية بتعزيز استغلال الموارد بسدي خلاد وسيدي سالم وتهيئة المنطقة السقوية بباجة الشمالية، وإعادة تهيئة المنطقة السقوية بالجديدي بمجاز الباب بالمياه المعالجة ، وإنجاز برامج لصيانة وإصلاح البحيرات الجبلية ومعالجة العيون الطبيعية، وتهيئة وتعبيد المسالك الفلاحية والغابية بالعقلة السوداء على طول 20 كلم ومسلك بطن الكرمة على 20 كلم ومسلك فرعون فطناسة على طول 15 كلم والمسلك الفلاحي الاعرض على طول 10 كلم.

وللهوض بالقطاع السياحي، تمت برمجة تهيئة المنطقة السياحية الايكولوجية الزوارع بمعتمدية نفزة.

الهدف الثاني: تدارك التفاوت التنموي بين المعتمديات وتحسين مستوى جاذبية الجهة

يُعتبر إحكام التوزيع الجغرافي للمشاريع وتعزيز البنية التحتية وحسن تركيز المرافق العمومية عنصرا لتحقيق التنمية الشاملة المتضامنة والدّامجة والإرتقاء بجاذبية الجهة وذلك بـ:

- دفع القدرة التنافسية وتنمية روح المبادرة عبر تطوير منظومة الاستثمار مع السعي إلى ملائمة جهاز التكوين الجهوي مع متطلبات سوق الشغل.
- تعميم ربط الأسر والمؤسسات بشبكات الماء الصالح للشرب وتطوير البنية الأساسية من خلال تدعيم ربط الولاية والمعتمديات ببعضها والهوض بالمجال الريفي والاستغلال الأنجع للموارد والطّاقات المتوقّرة

ولتحقيق هذا الهدف وبالعودة إلى المشاريع المقترحة، تمت برمجة مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالولاية في مرحلتيه الأولى والثانية وتزويد منطقة الجنان والمرقب بمجاز الباب وتزويد مجمع ام زيد وسبالا الارانب وحي الضمان 2 بباجة الشمالية بالماء الصالح للشرب.

كما شمل المخطط برمجة تهيئة وتوسعة وتدعيم الطرقات الوطنية رقم 7 ورقم 11 وتهيئة وتوسيع وصيانة الطرقات الجهوية رقم 52 ورقم 28 ورقم 49 ورقم 75 ورقم 126 ورقم 131 وتهيئة الطريق الحزامية بعمدون وإنجاز 2 جسر وتهيئة الطريق الرابط بين دجة والطريق المحلية رقم 701 وتعبيد الطريق زهنة-عروة -مدورة عمادة عين الحمام وإعادة تعبيد الطريق المحلية رقم 623 بعمادة مزوغة إضافة إلى تهيئة المنشآت المائية والتقاطعات بالسكك الحديدية ودراسة تأهيل الخط تونس-الحدود الجزائرية وتفرعاته.

كما تمت برمجة إنجاز تدخلات ذات بعد تنموي بالفضاء الريفي على غرار المشروع المندمج لتنمية الفلاحة الجبلية الصّغرى بالمناطق الجبلية بالشمال الغربي.

الهدف الثالث: استدامة الموارد الطبيعية وحماية المحيط

ويتم تجسيد هذا الهدف من خلال:

- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية خاصة الثروات المائية والتحكم في التوسع العمراني وفق امثلة تهيئة عمرانية تراعي متطلبات كل القطاعات.
- تحسين الوضع البيئي من خلال حماية المحيط من التلوث والحد من تأثير العوامل المناخية.
- ولتجسيم هذا الهدف تمت برمجة انجاز منشآت مائية على الأودية بالولاية، وحماية مدينة المعقولة من الفيضانات وتوسعة المصب البلدي بباجة وتوسيع وتهذيب محطة التطهير بباجة وانجاز 3 محطات تطهير بقبلاط وزهرة مدين وسيدي اسماعيل وربط حي الاجنة بشبكة التطهير بتبرسق المدينة واستكمال ربط عمادة حمام سيالة بشبكة التطهير واحداث 08 مراكز لجمع ونقل النفايات واحداث مركز تحويل النفايات بقبلاط وبعث مصب عصري للنفايات ورسكلتها بمجاز الباب وتجميل مداخل المدن بدقة وباجة المدينة ونفزة وسيدي إسماعيل بباجة الجنوبية. وفي مجال الطاقات المتجددة من المبرمج إنجاز مشروع إنتاج الكهرباء بطاقة الرياح (100 ميغاواط).

الهدف الرابع: تطوير جودة الخدمات العمومية والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية

يستوجب تطوير الخدمات العمومية والارتقاء بالتنمية البشرية تبني سياسات اقتصادية وصحية وتربوية متكاملة، وذلك من خلال:

- تحسين المنظومة الصحية والمنظومة التربوية.
- الإرتقاء بمؤشرات التنمية الاجتماعية وتطوير الكفاءات من خلال إيلاء دور تنموي أكبر لمؤسسات التعليم والبحث العلمي وربطها بالأولويات الوطنية وباحتياجات سوق الشغل وتعزيز الابتكار.
- تحقيق الحماية الاجتماعية برعاية شاملة للأفراد وتعزيز دور المرأة في المجهود التنموي عبر تنفيذ برنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة وإنجاز برامج تستهدف الفئات الهشة لتشمل الضمان الاجتماعي وتحسين خدمات الرعاية بكبار السن.
- تقريب الخدمات من المواطن بإحداث تمثليات جهوية ومحلية لبعض المصالح الإدارية لتسهيل المعاملات.
- تدعيم وتطوير مؤسسات الثقافة والشباب والرياضة والطفولة ودعم التنسيق فيما بينها.

وعملا على تحقيق هذا الهدف وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة بناء القسط الثالث من المستشفى الجهوي بمجاز الباب، وتهيئة وصيانة المستشفى الجهوي بولاية باجة وتجديد الشبكات وتجهيزه بألة مفراس، وصيانة المستشفى المحلي بتستور وتهيئة العيادات الخارجية به وتجديد الشبكة الكهربائية بالمستشفى المحلي بعمدون.

وفي مجال التربية والتعليم العالي، تمت برمجة بناء مركز جامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بباجة ومواصلة أشغال توسعة معاهد التعليم العالي للبيوتكنولوجيا وللدراسات التكنولوجية، وإحداث مدرسة ابتدائية بعين الباردة بباجة الشمالية ومعهد ثانوي بوشتاتة -نفزة ومخابر تقنية ومبيلات بمعهدين بباجة الشمالية وتوسعة وتهيئة وصيانة وتجهيز مختلف المعاهد والمبيلات والمطاعم والمدارس الابتدائية والإعدادية بمعتمديات الولاية.

وفي المجال الاجتماعي، سيتم العمل على مواصلة تهيئة وصيانة وتجهيز مركز رعاية كبار السن واحداث مركز نموذجي لتعليم الكبار وادماج الأطفال ذوي طيف التوحد برياض الأطفال ومراكز النهوض بالطفولة المبكرة وإعادة هيكلة وتجهيز 02 مراكز للفتاة الريفية بالولاية.

ولتقريب الخدمات وتطويرها، تمت برمجة بناء المركب البريدي الجهوي بباجة و3 مكاتب بريد ومحكمة الاستئناف ومكتبي تشغيل بكل من نفزة وتبرسق بالإضافة إلى تدعيم أسطول النقل بحافلات عادية للنقل الحضري وحافلات كبيرة مكيفة للنقل بين المدن وإقتناء أراضي لماوي الحافلات.

ولمزيد الاحاطة بالشباب تمت برمجة اشغال تهيئة شاملة لدار الثقافة بوادي الزرقاء وإحداث مركز فنون ركحية ودرامية بباجة وتهيئة المكتبة العمومية بقبلاط مع إنجاز الدراسات الخاصة بمثال حماية وإحياء الموقع الثقافي بدقة، واحداث 03 ملاعب بلدية بوادي الزرقة والمعقولة ووشتاتة وتعشيب الملعب الرئيسي بمجاز الباب وفضاء شبابي رياضي بكل من دجبة وقرام والقريعات وبناء قاعة للرياضات الجماعية بباجة الشمالية وإحداث ملاعب أحياء بمختلف المعتمديات وإحداث دار الشباب بالسلوقية وبناء مركز إقامة بتيبار وتهيئة فضاءات دور شباب واحداث نوادي أطفال بكل من عمادة حيدوس وشواش والمواطيس وتهيئة وتجهيز وتطوير نشاط 9 نوادي أطفال و4 مركبات طفولة وتأهيل مركز التخيم والاصطياف بالزوارع وإقتناء نادي أطفال متنقل وحافلة للمركز المندمج للشباب والطفولة.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية باجة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 725 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 4093 مليون دينار، من بينها 1766 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل 228 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 551 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 72% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 27%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 42% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بنسبة 31% والمشاريع المحلية بنسبة 27%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	520	721	482
جهوي	194	2 156	740
إقليمي	-	-	-
وطني	11	1 216	544
المجموع العام	725	4 093	1 766

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 54% من العدد الجملي للمشاريع و21% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 38% من عدد المشاريع و38% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	274	1 720	671
التجهيزات الجماعية	392	694	377
الصناعة والصناعات غير المعملية	7	338	329
الزراعة والصيد البحري	52	1 340	388
المجموع العام	725	4 093	1 766

ولاية جندوبة

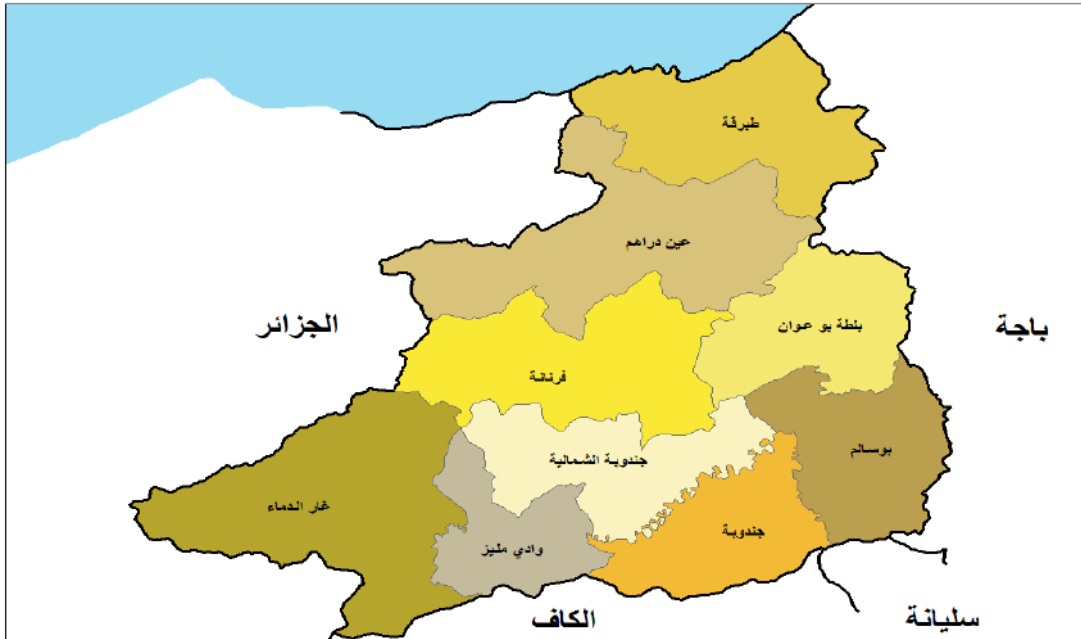
1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمسح ولاية جندوبة 3102 كلم² أي 19,9% من مساحة الإقليم الأول وحوالي 2% من مساحة البلاد التونسية، وتنقسم إداريا إلى 9 معتمديات و95 عمادة و14 بلدية وتعتبر منطقة ترابط بين تونس والبلدان المغاربية من خلال إمتداد شريطها الحدودي مع الجزائر على طول 135 كلم علاوة على شريط ساحلي يمتد على طول 25 كلم. يحد ولاية جندوبة شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا ولايتي الكاف وسليانة وشرقا ولاية باجة وغربا الحدود الجزائرية.

تتميز ولاية جندوبة بتنوع تضاريسها وتعدد الأودية التي تعبرها (وادي ملاق ووادي مجردة ووادي الكبير...) ويتراوح معدل الارتفاعات بها بين 200 و800 متر ويبلغ أقصاها على مستوى جبل الغرة بارتفاع يناهز 1209 متر وتتميز هذه الجبال بأهمية الغطاء الغابي أساسا أشجار الفرنان والصنوبر.

ويعتبر المناخ بالولاية مناخا رطباً على مستوى الواجهة البحرية وشبه رطب بالمرتفعات بمناطق عين دراهم وفرنانة وغار الدماء وتقدر كمية التساقطات السنوية هامة بين 400 و1200 مم سنوي.



2. الخصائص الديمغرافية:

تعد ولاية جندوبة 404,3 ألف نسمة حسب نتائج التعداد العام للسكان لسنة 2024 وهو ما يمثل 25,9% من إجمالي عدد سكان الإقليم الأول و3,4% من إجمالي سكان البلاد التونسية، وتقدر نسبة النمو الديمغرافي السنوي لولاية جندوبة بـ 0,07% خلال الفترة 2014 – 2024 مقابل 0,87% على المستوى الوطني، وتتمثل أهم الخصائص الديموغرافية فيما يلي:

- تطور ديمغرافي للفترة 1994 – 2004 ارتبط بتطور النشاط الفلاحي وتنوع المنتجات خاصة بالمناطق السقوية وتحسين ظروف عيش المتساكنين وإحداث جامعة جندوبة وتطور نشاطها.
- تطور ديمغرافي للفترة 2014 – 2024 حيث شهدت الولاية إنتعاشة إقتصادية خاصة بعد دخول عدد من المؤسسات الصناعية طور النشاط وذات التشغيلية العالية.

- أعلى معدل بالبلاد التونسية في عدد السكان القاطنين بالوسط الريفي والغابي بنسبة تقدر بحوالي 69 % من سكان الولاية.
- صافي هجرة سلبى خلال الفترة 2019-2024 يقدر بـ 4315 ساكن.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تزرخ ولاية جندوبة بموارد وثروات طبيعية معتبرة يمكن حسن توظيفها من تركيز نسيج اقتصادي يعتمد أساسا على نشاط زراعة الحبوب وتربية الماشية حيث تملك الأراضي الصالحة للزراعة 170 ألف هكتار والغابات والمراعي 130,5 ألف هكتار وتتوفر بالجهة موارد مائية هامة قابلة للتعبئة ناهز حجمها 370,5 مليون م³ منها 218,5 مليون م³ تمت تعبئتها بواسطة 6 سدود كبرى (بوهترمة، الكبير، الزرقة، المولى، بربرة، بني مطير) و 17 سدا تليا و 40 بحيرة جبلية مكنت من إحداث حوالي 38,3 ألف هكتار من المساحات السقوية.

ويرتكز النشاط الفلاحي بالجهة أساسا على الزراعات الكبرى والخضروات ومنتجات المناطق السقوية علاوة على نشاط تربية الماشية حيث يقدر القطيع بحوالي 286 ألف رأس أغنام وماعز و 56 ألف رأس من الأبقار منها 27 ألف رأس مؤهلة، كما يساهم قطاع الصيد البحري بالجهة بحوالي 575 طن منها 168 طن من القشريات. وتتجلى أهمية النشاط الفلاحي بالجهة من خلال مساهمته الفعالة في الإنتاج الوطني بنسبة جملية تقدر بـ 5,4 % وفي المواد الاستراتيجية كالحبوب (11,5 %) والبطاطا (6,2 %) واللحوم الحمراء (13,3 %) والحليب (13,2 %). كما تساهم ولاية جندوبة بحوالي 90 % من الإنتاج الوطني للخفاف و 60 % بالنسبة لمادة الريحان.

ويعتبر النسيج الصناعي متواضعا على مستوى الولاية حيث توجد بالجهة 79 مؤسسة تشغل أكثر من 10 أشخاص بطاقة تشغيلية تناهز 6766 موطن شغل. يقدر عدد المؤسسات المصدرة كليا بـ 17 مؤسسة، كما يحتل قطاع كوابل السيارات الجزء الأهم في إحداثات الشغل.

وتتميز الجهة بموروث حضاري عريق وبمخزون ثقافي وطبيعي متنوع يترجم تعاقب مختلف الحضارات والحقب التاريخية على أراضيها وتجسمه معالم أثرية ذاتة الصيت على غرار مواقع بلارجيا، شمتو، منار طبرقة، الجسر الروماني بغار الدماء. فضلا عن تواجد العديد من الأماكن الطبيعية والجبلية المتميزة خاصة بالمناطق الغابية بعين دراهم ووادي مليز وفرنانة وغار الدماء والمحمية الطبيعية بالفايحة كما توفر الجهة عديد المنتجات السياحية المتنوعة بالإضافة إلى ما تقدمه في مجال السياحة الشاطئية من خلال المؤسسات الترفيهية والخدمات المقدر عددها بـ 19 وحدة سياحية توفر طاقة إيواء جملية تناهز 4304 سريرا. وتتميز الولاية في مجالات السياحة الإيكولوجية (الفائجة وجبل الغرة) والثقافية (مهرجان الجاز والمهرجان الدولي للتصوير تحت الماء) والرياضية (المركب الرياضي بعين دراهم وملعب القولف) والإستشفائية (حمام بورقية).

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

قُدرت الاستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2021-2025) بـ 1207,3 مليون دينار بنسبة انجاز تعادل 38,3 % مقارنة بالاستثمارات المبرمجة، وتتنوع الاستثمارات بين 36,6 % بالقطاع العام و 63,4 % بالقطاع الخاص:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	1138.0	442.0	39.0 %
القطاع الخاص	2013.8	765.3	38.0 %
المجموع	3151.8	1207.3	38.3 %

بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة الممتدة بين 2021 و 2025 حوالي 442 مليون دينار حيث استأثرت الإستثمارات المخصصة للبنية الأساسية 44 % و 43,1 % بالقطاعات الاجتماعية و 7,5 % بالقطاعات المنتجة.

وتجاوزت الإستثمارات الخاصة المنجزة خلال الفترة 2021 – 2025 حوالي 765 مليون دينار وذلك من خلال إنجاز 1793 مشروعا ومكنت من إحداث 5583 موطن شغل، وقد وجهت أهمها إلى قطاع السياحة والخدمات (41 %) يليها قطاع الفلاحة والصيد البحري (33 %) وقطاع الصناعة (18 %) ثم قطاع السكن (8 %).

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي استراتيجي وحدودي مع البلدان المجاورة.
- منطقة تنمية جهوية ذات أولوية.
- أهمية الموارد المائية المعبأة.
- ثروة حيوانية وبحرية قابلة للاستغلال.
- إمكانيات طبيعية هامة (ثروة غابية ومائية متميزة، محميات طبيعية).
- أهمية المساحات السقوية (حوالي 40 ألف هكتار في طور التأهيل).
- فلاحية متنوعة وظروف ملائمة للفلاحة البيولوجية.
- طاقات بديلة هامة (الرياح والشمس).
- موروث حضاري، تاريخي وثقافي غني.
- القدرة على التنوع الاقتصادي.
- رأس مال بشري هام وذو كفاءة عالية.
- مشاريع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية التي بصدد الإنجاز والمبرمجة وخاصة منها الطريق السيارة.

2. الفرص:

- التعاون الحدودي مع الولايات الجزائرية وإمكانيات تطوير المبادلات التجارية.
- إطار ملائم للسياحة البديلة (البيئية والثقافية والاستشفائية والرياضية وسياحة العبور) مع وجود دراسات لتركيز مسالك للسياحة البديلة.
- إنتاج الطاقة عن طريق المولدات الهوائية والالواح الشمسية.
- إمكانية تطوير الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق.
- التوجه نحو تركيز الشركات الأهلية ومشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- التسويق للجهة كوجهة استثمارية مميزة بتواجد مؤسسات صناعية دولية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية العامة:

اعتماد منوال تنموي قطاعي لم يراع خصوصيات الجهة وغياب النظرة الإندماجية في عملية برمجة المشاريع وضعف البنية الأساسية وارتفاع نسبة البطالة وذلك لغياب رؤية تنموية واضحة مبنية على الإمكانيات المتوفرة.

2. الإشكاليات الخصوصية

- مركزية الخيارات التنموية التي كرسّت التفاوت الجهوي بين الولايات والتي لم تمكن الولاية من حقها في التنمية وضعف التنسيق بين المصالح المركزية والجهوية.
- تفشي ظاهرة البطالة بالنسبة لمختلف الفئات (الشباب، النساء، حاملي الشهادات العليا، ...) والانقطاع المبكر عن التعليم.
- ضعف القدرة التنافسية لاقتصاد الجهة ومحدودية جاذبيتها على إستقطاب إستثمارات كبرى.
- أحادية النشاط الفلاحي بالجهة وضعف مردوديته وتراجع إستغلال المناطق السقوية.

- إختلال في التوازن بين مختلف مناطق الولاية خاصة بين مدينة جندوبة ومعتمدياتها الداخلية بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة النزوح وارتفاع نسب البطالة والفقر والامية بالمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية على غرار الشريط الحدودي والمناطق الغابية.
- تعقد الوضع العمراني وتردي البنية الأساسية وتدهور شبكة الطرقات التي تربط مختلف مراكز المعتمديات بعماداتها وأريافها بالإضافة إلى ضعف عمليات الصيانة للمسالك الريفية المنجزة وشساعة الفضاء الريفي والغابي ذو الطبيعة الوعرة وتواضع عمليات إنجاز المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية.
- تدني التجهيزات والخدمات الجماعية خاصة في المناطق الداخلية وضعف أداء المنظومة الصحية العمومية بمختلف الخطوط ونقص طب الاختصاص وتواضع المؤسسات بمختلف القطاعات (الطفولة والشباب والرياضة والثقافة...) ومحدودية البرامج الموجهة للإحاطة بذوي الاحتياجات الخصوصية.
- ضعف تنوع المنتج السياحي وقلة إستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة للجهة بالرغم مما تتميز به من إمكانيات لتطوير السياحة البديلة (الاستشفائية والإيكولوجية والثقافية...) وضعف أداء منظومة الصناعات التقليدية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية

ولاية جندوبة جهة نموذجية جاذبة للإستثمار وذات ديناميكية إقتصادية وقدرة تنافسية عالية، منفتحة على محيطها الإقليمي والوطني والمغاربي، تكرس العدالة الإجتماعية وتوفر ظروف العيش الكريم للمواطن.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تفعيل وتأهيل القطاع الإقتصادي وحوكمة إستغلال الموارد الطبيعية

- يمثل تنوع القاعدة الاقتصادية ودفع الاستثمار أحد أهم التوجهات الرئيسية لاستراتيجية تنمية الولاية لما له من انعكاس على كسب رهان التشغيل وتحسين الدخل وتحقيق التوازن الاقتصادي وتقليص التفاوت التنموي بين الجهات وذلك من خلال:
- ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية وحمايتها وتنوع القاعدة الاقتصادية ودفع الاستثمار لتحسين الدخل وتحقيق التوازن الاقتصادي عبر تركيز منظومات إقتصادية تتماشى والموارد الطبيعية للجهة من خلال تطوير إنتاجية القطاع الفلاحي وإضفاء سلاسة على ترويج المنتجات الفلاحية بالجهة. كما يتعين مزيد تطوير سلاسل القيمة بمنظومات الحبوب والزياتين والعسل والحليب واللحوم الحمراء والسياحة والصناعات التقليدية.
- التركيز على الأنشطة الواعدة والمجددة في مجالات الطاقات المتجددة والفلاحة الذكية ودعم الاقتصاد الأخضر والأزرق والإقتصاد الإجتماعي والتضامني مع التوجه نحو التجديد والابتكار والقدرة التشغيلية الكبيرة في بلورة المشاريع الكبرى.
- لتحقيق الهدف، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها تهيئة المحمية الطبيعية بالفائجة وإحداث محمية طبيعية بمنطقة الغرة وتعصير المنطقة السقوية الكبرى لتكثيف الفلاحة السقوية وتهيئة المناطق السقوية بكل من فرنانة وحمام بورقيبة وتهيئة المسالك داخل المناطق السقوية وتعميم الشبكة الكهربائية ثلاثية الأطوار بالمناطق السقوية الخاصة، واستكمال أشغال حماية جرف طبرقة والساحل المحاذي له من الإنجراف البحري.

الهدف الثاني: تطوير جاذبية الجهة

سعى لتطوير قدرتها على الجذب واستقطاب الإستثمارات والأنشطة الإقتصادية وجعلها جاذبة للسكان والمؤسسات سيرتكز العمل خلال فترة المخطط على:

- تطوير جاذبية الولاية وتكثيف فرص التعاون الدولي اللامركزي لتبادل التجارب وإكتساب الخبرات من التجارب الناجحة في مختلف المجالات خاصة مع القطر الجزائري عن طريق إبرام وتفعيل إتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي مع ولايات الطارف وسوق أهراس الجزائرية.

- تطوير إشعاع القطب الجامعي وضمان إشعاع وحدات البحث العلمية.

- إرساء منظومة للسياحة المندمجة.

- جعل التنظيم المجالي والتهيئة الترابية في خدمة التنمية من خلال إعداد المثلالتوجيهي للإقليم الأول وتطوير جاذبية المدن الكبرى والنهوض ببقية المدن وتعزيز جاذبيتها على غرار مدن بوسالم وطبرقة وغار الدماء.

لتحقيق الهدف وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة استكمال أشغال تهيئة المعبر الحدودي بملولة والإسراع بإتمام الدراسة المتعلقة بتنمية المبادلات التجارية بين تونس والجزائر عبر المعابر الحدودية ملولة بجندوبة وأم الطبول بالطارف الجزائرية، وإنجاز المنطقة السياحية وإتمام إنجاز مشروع المنطقة الحرفية بعين دراهم وقاعة منتجات الصناعات التقليدية والمرأة الريفية.

وفي مجال التعليم العالي، تتمثل أهم المشاريع في توسعة وتأهيل المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي وتهيئة وتوسعة المبيت الجامعي محمود المسعدي وتهيئة وتوسعة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية وإحداث المدرسة العليا للعلوم الصحية بجندوبة.

الهدف الثالث: تحسين وتطوير ظروف العيش والإدماج الإجتماعي

يشكل تطوير ظروف عيش المواطنين وضمان الإدماج الإجتماعي عنصرا أساسيا ومحوريا لتحقيق التنمية الشاملة من خلال:

- توفير الخدمات الصحية والعمل على تطوير المنظومة الصحية بما يستجيب ومتطلبات المواطن.

- مزيد النهوض بالتكوين والتدريب المهني والعمل على الرفع من مردودية المؤسسات التربوية وتقليص نسب الإنقطاع المدرسي خاصة بالفضاء الريفي وذلك بتدعيم البنية الأساسية التربوية وتوفير التجهيزات المتطورة لها.

- تطوير العمل الإجتماعي من خلال تقرب الخدمات من مستحقيها.

- توفير إطار حياتي ملائم للمواطنين بهذيب وتطوير الأحياء الشعبية وتهيئة التجمعات السكنية.

- العمل على إرساء منظومة بيئية سليمة للمواطنين وحماية المحيط من التلوث.

لتحقيق الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة على سبيل الذكر إنجاز مشروع المستشفى الجهوي صنف "ب" بغار الدماء وتوسعة مركز علاج الاورام علاوة عن تهيئة وصيانة المنشآت الصحية بالجهة، ومواصلة تنفيذ المشاريع المبرمجة الخاصة ببناء مركز التكوين والتدريب المهني بطبرقة وإعادة هيكلة مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل ببوسالم واستكمال تجهيز مركز تكوين الفتاة الريفية ببلطة بوعوان وبناء وتجهيز مكتب التشغيل والعمل المستقل بغار الدماء وإحداث مكتب تشغيل بمعتمدية فرنانة. وفي المجال التربوي من المبرمج إنجاز معهد ثانوي بكل من بلطة بوعوان وطبرقة الجنوبية وحمام بورقيبة وبالقلعة بغار الدماء.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تمت برمجة إحداث مركز رعاية كبار السن ببلاريجيا وبناء وحدة محلية للنهوض الاجتماعي ببوسالم ووحدة محلية لتفقدية الشغل بطبرقة. وفي مجال دعم العمل الثقافي من المبرمج بناء قاعتي عروض بطبرقة وفرنانة وتهيئة وإحداث مكاتب عمومية بجندوبة الشمالية وسوق السبت. وبخصوص تقرب وتدعيم الأنشطة الشبابية سيتم إحداث المركب الرياضي ببلاريجيا وبناء 3 قاعات ألعاب فردية بجندوبة الشمالية وفرنانة ووادي مليز و10 ملاعب أحياء بمختلف معتمديات الولاية وتهيئة مركز التريضات والإصطيفاف ببني مطير.

هذا بالإضافة إلى برمجة مشاريع حماية مدن بوسالم وطبرقة من الفيضانات وتهيئة التجمعات السكنية بقرية الكدية وسيدي عبيد والتوايتية والبراهي والإنطلاق في الدراسات الخاصة بتهيئة وتهذيب مجموعة من الأحياء الشعبية بمختلف معتمديات الولاية.

وعلى المستوى البيئي، سيتم إنجاز وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة المشتركة بين ولايتي باجة-جندوبة ومراكز الجمع والنقل التابعة لها وتطوير مناطق بلطة بوعوان والسمران والبلدية من معتمدية بلطة بوعوان وربط مناطق السوالم وبريرم الريحان والتطور والرحاوة والريابنية والمنطقة الصناعية الروماني بشبكات التطهير.

الهدف الرابع: تأهيل وتطوير الفضاء الريفي والغابي

يكتسي تأهيل وتطوير الفضاء الريفي والغابي بالجهة أهمية كبرى نظرا للخصوصيات الجغرافية للولاية والطابع الريفي للسكان وذلك من خلال:

- مزيد العناية بالمناطق ذات الإشكاليات الخصوصية.
- إقرار برنامج للتنمية الدامجة بالفضاء الغابي والعمل على تثبيت السكان بالمناطق الريفية والغابية بتوفير موارد الرزق والمتطلبات الأساسية للعيش مع تحسين ربطها بالمراكز العمرانية القريبة منها.
- لتحقيق الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، سيتم العمل على صيانة المراكز الغابية بالتبائية وعين سعيدة ومواصلة إنجاز برامج التنمية المندمجة في قسطها الثالث والبرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التمكين الاقتصادي وتنمية المرأة الريفية.

الهدف الخامس: تطوير الشبكات وتحسين فاعليتها

يمثل تدعيم اندماج الولاية في فضاءها وربطها بالمراكز العمرانية الكبرى بالشمال والوسط ونحو القطر الجزائري أحد أهم ركائز التوجهات التنموية للفترة القادمة من خلال:

- مزيد تشبيك الولاية بمحيطها الوطني والإقليمي وتطوير البنية التحتية الطرقية.
- الرفع من نسب الربط بالماء الصالح للشرب ليشمل المناطق التي تفتقر لشبكات مهيكلية.
- إتمام برنامج ربط الشمال الغربي بالغاز وتعميم شبكة الضغط العالي ثلاثي الأطوار خاصة على مستوى المستغلات الفلاحية.
- تطوير شبكات الإتصال بإعتماد الجيل الرابع والخامس وتقوية شبكة الأنترنت بالتجمعات السكنية.

لتحقيق الهدف وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة على سبيل المثال اتمام القسط المتبقي من الطريق السيارة المغاربية بين بوسالم والحدود التونسية الجزائرية وتدعيم الطريق الوطنية رقم 17 الرابطة بين جندوبة و عين دراهم وإصلاح إنزلاقات أرضية بالطريق الوطنية رقم 11 والطريق الوطنية رقم 17 والطريق الجهوية رقم 161 وتهيئة وتعبيد الطريق الجهوية رقم 53 ورقم 65 وتعبيد الطريق الرئيسي الدورة بغار الدماء وتهيئة وتعبيد الطريق المحلية ربيعة سيدي همار بفرنانة وتهيئة وتعبيد طريق الجواودة بحمام بورقيبة، وإحداث منشأة مائية على وادي ملاق دوار الغرابة بجندوبة. هذا بالإضافة إلى أشغال تهيئة وصيانة عدد 11 من المسالك الريفية وتحسين مداخل المدن بالولاية. وسعيا لتطوير النقل الحديدي يركز العمل خاصة على إعداد دراسة تأهيل خطوط السكة الحديدية المستغلة وصيانة وتهيئة محطة قطار الزهور بين بشير وإحداث ميناء جاف بمحطة جندوبة للبضائع.

كما تم إدراج مشاريع للتزود بالماء الصالح للشرب تم ربط 10 تجمعات بمختلف معتمديات الولاية بشبكة الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه و3 تجمعات عن طريق الهندسة الريفية وإعادة تهيئة وصيانة 7 منظومات وشبكات التزود بالماء عن طريق الهندسة الريفية. هذا إلى جانب إتمام مشروع ربط ولاية جندوبة بالغاز الطبيعي.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية جندوبة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 693 مشروعا بكلفة جملية تُقدّر بحوالي 4094 مليون دينار، من بينها 1352 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل 234 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 722 مليون دينار.

وقد مثَّلت المشاريع المحلية 75% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 22%. أمَّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثَّلت المشاريع المحلية 43% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الجهوية 33% والمشاريع الوطنية 23%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	518	724	586
جهوي	150	929	444
إقليمي	2	5	4
وطني	23	2 436	318
المجموع العام	693	4 094	1 352

أمَّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثَّلت مشاريع التجهيزات الجماعية 54% من العدد الجملي للمشاريع و31% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 39% من عدد المشاريع و30% من جملة الاستثمارات.

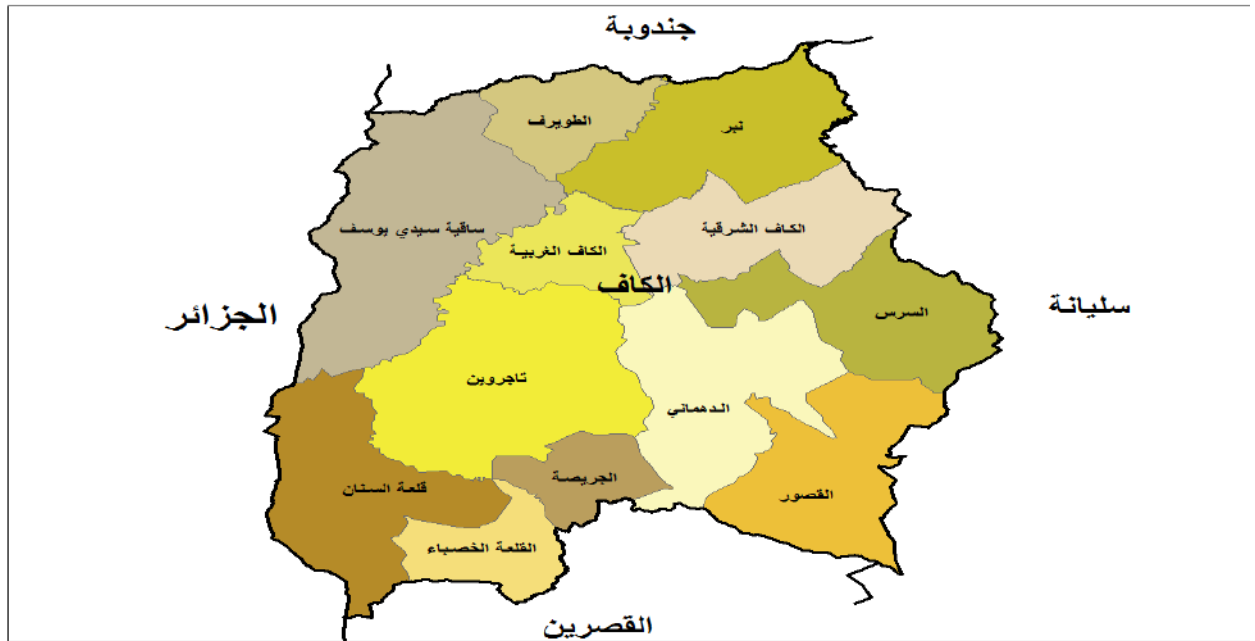
القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	274	899	408
التجهيزات الجماعية	371	551	422
الصناعة والصناعات غير المعملية	4	2 024	32
الزراعة والصيد البحري	44	620	492
المجموع العام	693	4 094	1 352

ولاية الكاف

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمسح الولاية 5081 كلم² أي ما يمثل 32,4 % من مساحة الإقليم الأول و3,2 % من مساحة البلاد التونسية وتنقسم إداريا إلى 12 معتمدية تضم 15 بلدية، وتعتبر الولاية منطقة ترابط بين تونس والبلدان المغاربية من خلال امتداد شريطها الحدودي مع الجزائر على طول 127 كلم. وتتميز الولاية بتواجد العديد من المواقع الطبيعية والجبلية خاصة بالمناطق الغابية بنبر وساقية سيدي يوسف وكذلك شبكة من منابع المياه المعدنية الباردة (عين ميزاب وعين القصيبة وعين ببوش وعين العجمي وعين أم لعبار) ونباتات المياه المعدنية الساخنة (حمام ملاق وحمام بزاز).



2. الخصائص الديمغرافية:

يبلغ عدد السكان حوالي 237,7 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وهو ما يمثل حوالي 15,2 % من سكان الإقليم الأول و2 % من مجموع سكان البلاد، مسجلة بذلك صافي هجرة سلبية بـ 5475 نسمة خلال الفترة (2014-2024). ويعزى هذا التراجع إلى تواصل ظاهرة تنقل السكان نحو تونس الكبرى والمدن ذات الجاذبية الاقتصادية. وتبلغ الكثافة السكانية بالجهة 47 ساكن/كلم² مقابل 100 ساكن/كلم² على مستوى الإقليم الأول و77 ساكن/كلم² على المستوى الوطني.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يعتمد النسيج الاقتصادي أساسا على نشاط زراعة الحبوب وتربية الماشية حيث تساهم في الإنتاج الوطني الفلاحي بنسبة جملية تقدر بـ 6% وفي إنتاج المواد الإستراتيجية بـ 14 % من إنتاج الحبوب و7 % من إنتاج الخضروات و3% من إنتاج البقول و2 % من الإنتاج الحيواني. أما فيما يتعلق بالنسيج الصناعي، توجد بالجهة 48 مؤسسة إقتصادية تشغل أكثر من 10 أشخاص توفر حوالي 2050 موطن شغل قار، بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الصناعية الصغرى ذات القدرة التشغيلية المتواضعة، وتتوفر بالولاية 3 مناطق صناعية مهيأة على مساحة 50 هك ومنطقتين بصدد الإنجاز بمساحة 90 هك وواحدة مبرمجة على مساحة 32 هك، علاوة على توفر منظومات اقتصادية وسلاسل قيمة ذات أهمية على غرار زيت الزيتون، النباتات الطبية والعطرية، الصوف (الكليم الكافي) والرخام. كما تتميز الولاية بموروث

حضاري عريق وبمخزون ثقافي متنوع ومعالم أثرية ذائعة الصيت كالقصبية وبومخلوف بالكاف ومائدة يوغرطة بقلعة سنان والمدينة" بالدهماني واللاس بالسرر".

وعلى مستوى المؤشرات الاجتماعية، بلغت النسبة العامة للبطالة 28,2% ولدى الإناث 43% ولدى أصحاب الشهاد العليا 27,4%، وتقدر نسبة الأمية بـ 23,8% حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024. كما شهد عدد العائلات المعوزة إرتفاعا ملحوظا من 13,7 ألف عائلة سنة 2022 إلى 20,5 ألف عائلة سنة 2025.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

بلغ حجم الاستثمارات الجمالية المنجزة خلال الفترة (2025-2021) بولاية الكاف 838,830 مليون دينار، منها استثمارات عمومية بقيمة 386,182 مليون دينار أي بنسبة 46,04% من جملة الاستثمارات المنجزة.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	824,003	386,182	46,86
القطاع الخاص	759,648	452,648	59,58
المجموع	1583,651	838,830	52,96

ويتضح من خلال التوزيع القطاعي لأهم الإستثمارات العمومية المنجزة أن المجهودات ارتكزت خلال هذه الفترة على تنفيذ مشاريع البنية الأساسية وتحسين ظروف العيش بالوسطين الريفي والبلدي، حيث استأثرت الإستثمارات العمومية المخصصة للبنية الأساسية بـ 57,8% (50% منها في قطاع الطرقات والجسور والمسالك) ومثلت قطاعات الإنتاج 14% وجهت أغلبها للقطاع الفلاحي بنسبة 87,4% ولقطاع التنمية البشرية والاجتماعية بـ 28,2%.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد بلغت جملة الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021 حوالي 452,6 مليون دينار أي بنسبة 53,9% من الإستثمارات الجمالية. واستأثر قطاع الصناعة بنسبة 58,6% بفضل دخول مشروع صناعة الأجر حيز الإستغلال بالمنطقة الصناعية المحاميد بتاجروين، فيما بلغت قيمة الإستثمارات الفلاحية 90,201 مليون دينار أي بنسبة 19,9%، و84 مليون دينار استثمارات في القطاع السكني أي بنسبة 18,5%، في حين لم يتجاوز الإستثمار في قطاعات السياحة والصناعات التقليدية والخدمات 13,7 مليون دينار أي بنسبة 3% من مجموع الإستثمارات الخاصة.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي استراتيجي متميز يربط مدن الشمال الغربي ووسط وجنوب البلاد وبوابة على الأقطار المغاربية.
- إمكانيات هامة للطاقات البديلة.
- منتوجات فلاحية قابلة للتحويل وظروف ملائمة للفلاحة البيولوجية.
- إطار ملائم للسياحة البديلة (بيئية، ثقافية، استشفائية...).
- موروث حضاري وثقافي غني (مشاهد طبيعية ومواقع أثرية).
- أهمية الغطاء الغابي (صنوبر، أعشاب طبية...).
- وفرة المواد الإنشائية بالجهة (24 مقطع حجارة كلسية، 22 مقطع حجارة رخامية، 12 مقطع طين، 12 مقطع رمل، 06 مقاطع جبس، 02 مقاطع دولومي، 01 مقطع مواد أولية لإنتاج الإسمنت).

2. الفرص:

- اعتماد مخرجات الدراسات المنجزة حول سلاسل القيمة لتثمين وتطوير بعض المنتجات على غرار زيت الزيتون والرخام والنباتات الطبية والعطرية.
- تركيز صناعات تحويلية لبعض المنتجات الغابية.
- إمكانات متوفرة لتحويل المنتجات الفلاحية والمواد الإنشائية.
- السياحة البديلة (الاستشفائية والإيكولوجية والثقافية...) وموروث حضاري كبير في الحرف اليدوية والتقليدية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية العامة:

عدم قدرة الجهة على توظيف إمكاناتها الطبيعية والبشرية لبناء اقتصاد جهوي ذو جاذبية وقادر على إرساء حركية اقتصادية على كامل مجاله الترابي.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- تدني التجهيزات والخدمات الجماعية خاصة في المناطق الداخلية من خلال ضعف أداء المنظومة الصحية العمومية وتواضع المؤسسات ببقية القطاعات ومحدودية البرامج الموجهة للإحاطة بذوي الاحتياجات الخصوصية.
- ضعف مردودية النشاط الفلاحي بالجهة وغياب مشاريع فلاحية مندمجة بالإضافة إلى ضعف استغلال المناطق السقوية وتدني مردودية الضيعات الدولية.
- اختلال منظومات التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي وتذبذب التزويد بالمدن بسبب شح الموارد المائية وتراجع التساقطات المطرية وارتفاع نسبة الإجهاد المائي للموائد المائية الجوفية.
- تدهور شبكة الطرقات داخل المناطق البلدية وبالتجمعات الريفية بالإضافة إلى ضعف عمليات الصيانة ونقص في إنجاز مسالك فلاحية داخل المناطق السقوية.
- كثرة المصببات العشوائية وضعف الربط بشبكات التطهير ومحدودية شبكة تصريف مياه الأمطار.
- ضعف النسيج الصناعي وتدني مردودية النشاط الفلاحي وعدم القدرة على استقطاب استثمارات كبرى لخلق ديناميكية إقتصادية جهوية خاصة في مجال تحويل المنتجات الفلاحية بالإضافة إلى محدودية أداء قطاعي السياحة والصناعات التقليدية.
- غياب عملية التخطيط العمراني والتنظيم الترابي أدى إلى انتشار البناء الفوضوي بأحواز مدينة الكاف وبقية المعتمديات.
- ضعف الموارد البشرية وهشاشة الوضع الاجتماعي.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

الكاف جهة متضامنة ودامجة لكافة فئاتها الاجتماعية متماز بقاعدة اقتصادية متنوعة ومنفتحة تركز على حسن توظيف الموارد الطبيعية والثقافية، لضمان تنمية مستمرة ودائمة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تحسين ظروف العيش وتقريب الخدمات من المواطنين وتطوير البنية الأساسية

- العمل على تحسين وتقريب الخدمات الصحية وذلك بمزيد دعم المنظومة الصحية وتدعيم الجهة بالإطار الطبي وشبه الطبي اللازم في القطاعين العام والخاص مع العمل على توفير الأدوية الأساسية وترشيد حسن توزيعها.
- دعم التكامل والتنسيق بين برامج التمكين الاقتصادي للفئات الهشة وريادة الأعمال وتشبيك مختلف البرامج الجهوية والوطنية.

- تدعيم وتأمين الموارد المائية الصالحة للشرب.
- إدماج الولاية في محيطها الإقليمي والوطني وربطها بالأقطاب الاقتصادية الكبرى بتطوير وتهيئة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية.
- مواصلة برنامج تهذيب الأحياء وتوسيع دائرة تدخله لتحسين إطار عيش المتساكنين.

لتحقيق هذا الهدف وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت على سبيل الذكر برمجة ربط ولاية الكاف بالطريق السيارة وانجاز تهيئة الطريق الجهوية رقم 74 بتل الغزلان وتعصير الطريق المحلية 725 بالسرس ومنشأة مائية على وادي تاسة بالطريق المحلية بالشتاتلة وتهذيب طريق أولاد مناع عين الكريمة بنبر وتهيئة طريق الغوازي بسيدي بركات الجنوبية بالدهماني وتهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين الصعصاع والحزيم بالإضافة إلى تهيئة وتعبيد مسلك دوار الشعابنية بجرادو بساقية سيدي يوسف.

كما تمت برمجة أشغال انجاز مستشفى جهوي صنف "ب" واستكمال وحدة تصفية الدم بالدهماني وإتمام بناء المستشفيات المحلية بساقية سيدي يوسف ونبر وأشغال توسعة المستشفى الجهوي بالكاف.

وفي إطار دعم الموارد المائية الصالحة للشرب، تمت برمجة مشروع تأمين تزويد ولاية الكاف بالماء الصالح للشرب عن طريق مياه سد سراط وحفر الآبار العميقة بالجريصة وسواري عبيدة، وتزويد عمادات الصفصاف وولجة السدرة وفج التمر والحيادرة علاوة على أشغال إعادة تهيئة المنظومات المائية بالوسط الريفي.

وعلى الصعيد الحضري سيتم إتمام أشغال تهذيب حي حشاد بالجريصة وحي النور بالسرس وحي الصنوبر بالساقية وحي أبه القصور ببلدية الدهماني وحي الشابي بتاجروين وتهذيب أحياء الإزدهار والجبايلية وبئر بن شريفة بالطويرف والإنطلاق في الدراسات الخاصة بتهيئة وتهذيب مجموعة من الأحياء الشعبية وربط التجمع السكني بمنطقة بوعديلة عين مازر بالساقية بشبكة النور الكهربائي.

الهدف الثاني: تطوير القطاعات الإنتاجية وتنويعها والرفع من قدراتها التنافسية

- المحافظة على المنظومات الفلاحية بالجبهة وتطوير سلاسل القيمة بالمناطق الجبلية مع تعزيز القدرة التشغيلية والرفع من مردودية المستغلات الفلاحية.
- تطوير البنية الأساسية الصناعية.
- تحسين جاذبية الجهة وذلك بتطوير القطاع السياحي من خلال تركيز مركز تصميم بولاية الكاف والترويج للولاية كوجهة سياحية متميزة.
- تأهيل القرية الحرفية للصناعات التقليدية بمدينة الكاف وربطها بشبكة الطرقات، مع توفير الظروف الملائمة للحرفيين المنتصبين بها لتحسين إشعاعها.
- تنويع النسيج الاقتصادي للجهة، ونظرا لما تتميز به من موقع استراتيجي هام يربط بين شمال البلاد ووسطها والبلدان المغاربية، فإن قطاع الخدمات يمكن أن يساهم بفاعلية في تنشيط الدورة الاقتصادية.
- ربط ولاية الكاف ومناطقها الصناعية بشبكة الغاز الطبيعي.

لتحقيق الهدف تمت برمجة إحداث مناطق سقوية بسد الخير والزوارين والنعايم والقراعية وصيانة شبكة المنطقة السقوية بسيدي خيار والانطلاق في إنجاز المنطقة الصناعية بالسرس وأشغال توسعة المنطقة الصناعية بالكاف وتهيئة الجزء الثاني للمنطقة الصناعية محطة المحاميد بتاجروين على مساحة 27 هكتار وتأهيل القرية الحرفية للصناعات التقليدية بمدينة الكاف وربطها بالشبكات وتزويد مدن الكاف والدهماني والقصور والمناطق الصناعية بالغاز الطبيعي وإتمام مشروع مد أنبوب الغاز تونس - باجة - الدهماني.

الهدف الثالث: العناية بالبيئة وتأمين الثروات والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية

- مزيد التحكم في المجال الترابي وتنظيم الهيكلة العمرانية بإعداد المثل التوجيهي للإقليم الأول، بما يساعد على التوزيع العادل للأنشطة الاقتصادية.

- العمل على توسعة شبكات التطهير وضمان السلامة البيئية.
- مزيد حماية الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية والنباتية والمحافظة على المكونات البيئية بمقاومة الانجراف الذي يهدد أكثر من 60% من الأراضي الفلاحية.
- تهيئة النفايات.

لتحقيق هذا الهدف واستناداً إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة إعداد المثل التوجيهي للإقليم الأول، وإحداث محطة التطهير المشتركة الدهماني القصور ومحطات التطهير بكل من نبر وقلعة سنان والقلعة الخصباء، وإنجاز القسط الثاني من مشروع تهيئة وتعهد وصيانة المساحات الخضراء داخل المدن والأحياء الشعبية، وإنجاز مشروع وحدة لمعالجة وتأمين النفايات المنزلية المشتركة (الكاف وسليانة) و10 مراكز جمع ونقل النفايات، إلى جانب حماية الأراضي الفلاحية والقيام بعمليات التشجير الغابي وصيانة 5 بحيرات جبلية.

الهدف الرابع: تأهيل وتطوير الموارد البشرية للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين

لتجسيد هذا الهدف، تم ضبط الأولويات التالية:

- العمل على تطوير الفضاء التربوي وتأهيل مؤسسات التكوين المهني.
- تحقيق التوازن في تطوير البنية الأساسية بين مختلف المعتمديات بما يعزز العدالة الاجتماعية ويحد من الفوارق الجبوية.
- تطوير خدمات قطاع الطفولة والأسرة وتطوير الأنشطة الرياضية والشبابية وتنوع الأنشطة الثقافية.

لتحقيق هذا الهدف، سيتم على سبيل الذكر مواصلة إنجاز أشغال بناء المدرسة الإعدادية ببرج العيفة وبناء قاعة رياضة مغطاة بالمعهد الثانوي بالجريصة، وتأهيل وصيانة 40 مؤسسة تربوية وتجهيزها بالوسائل الضرورية إضافة إلى تأهيل مؤسسات التكوين المهني من خلال مواصلة تنفيذ المشاريع المتواصلة المتعلقة بإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني وإحداث مبيت ذكور بمركز التكوين بالدهماني علاوة عن إحداث 2 مكاتب تشغيل بكل من ساقية سيدي يوسف والقلعة الخصباء واستكمال مكتب الدهماني وتهيئة مكتب التشغيل بتاجروين. كما سيتم بناء فضاء نموذجي للطفولة بنبر ودعم مشاريع التمكين الإقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة إلى جانب تهيئة وإحداث قاعات رياضية مغطاة بكل من القصور والقلعة الخصباء وإحداث 11 ملعب حي وإحداث 6 فضاءات شبابي-رياضي و2 دور شباب بالقلعة الخصبة ومنزل سالم ومسبح مغطى بالكاف الغربية.

الهدف الخامس: دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال

يتم تحقيق هذا الهدف خاصة من خلال:

- تقليص عدد التراخيص الإدارية ورفع العوائق القانونية للاستثمار، خاصة تلك المتعلقة بتمويل المشاريع الجماعية على غرار الشركات الأهلية.
- تكثيف الجهود لجلب الاستثمارات من خلال مواصلة برمجة منتديات الاستثمار حسب القطاعات الحيوية والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة.
- تطوير الخدمات الإدارية المسداة للمستثمرين عبر إرساء منظومة معلوماتية مندمجة ورقمنة مختلف الخدمات.
- تطوير سلاسل القيمة وتأمين الفرص المتاحة في الأنشطة الواعدة.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية الكاف ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 768 مشروعاً بكلفة جمليه تُقدّر بحوالي 4091 مليون دينار، من بينها 1182 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030 منها 254 مشروعاً متواصلًا باستثمارات تُقدّر بـ 461 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 82% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 15%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، تمثل المشاريع الجهوية 46% من إجمالي حجم الإستثمارات والمشاريع المحلية 42%، تليهما المشاريع الوطنية بـ 12%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	632	1 011	499
جهوي	118	999	540
إقليمي	-	-	-
وطني	18	2 082	143
المجموع العام	768	4 091	1 182

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية نسبة 52% من العدد الجملي للمشاريع و32% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 39% من عدد المشاريع و43% من جملة الاستثمارات ومشاريع الفلاحة والصيد البحري 8% من العدد الجملي للمشاريع و24% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	299	2 907	510
التجهيزات الجماعية	403	461	374
الصناعة والصناعات غير المعملية	6	29	19
الفلاحة والصيد البحري	60	693	280
المجموع العام	768	4 091	1 182

الإقليم الثاني

1. تقديم الإقليم

1. الخصائص الجغرافية:

يضم الإقليم الثاني 6 ولايات وهي تونس وأريانة وبن عروس وزغوان ومنوبة ونابل ويشمل 70 معتمدية و483 عمادة و74 بلدية. ويمثل حلقة ربط بين التراب الوطني مع الفضاء الخارجي بحكم موقعه على الساحل الشمالي الشرقي للبلاد التونسية، حيث يحده البحر الأبيض المتوسط من الجهة الشرقية على طول 234 كلم، وتبلغ مساحته 8162 كلم² أي حوالي 5,3% من المساحة الجملية للبلاد. ويتسم الإقليم بتعدد تضاريسه بين سهول شاسعة ومرتفعات جبلية تمتد على البعض منها غابات طبيعية خصّصت 3 منها كمحميات وحدائق وطنية. كما يتسم بمناخ متوسطي بين رطب وشبه جاف بمعدل تساقطات سنوي يتراوح بين 300 و500 مم وبدرجات حرارة معتدلة بمتوسط سنوي بين 19 و20 درجة مئوية.



2. الخصائص الديموغرافية:

يحتضن الإقليم الثاني عاصمة البلاد ويترتب كأكبر قطب سكاني إذ يعدّ 3949,27 ألف نسمة سنة 2024 ليمثّل ثلث سكان البلاد التونسية. ويشهد الإقليم تفاوتات الوزن الديمغرافي بين ولاياته، إذ تضم ولاية تونس 27% من سكان الإقليم وفي مرتبة ثانية ولاية نابل 22% فولاية بن عروس 18% وولاية أريانة 17% فولاية منوبة 11% في حين لا تتجاوز نسبة سكان ولاية زغوان 5% من مجموع سكان الإقليم. وبلغت الكثافة السكانية 484 ساكن/كلم² مقابل 77 ساكن/كلم² على المستوى الوطني بتفاوت بين ولاياته حيث بلغ أقصاها 3713 ساكن/كلم² بولاية تونس وأدناها 71 ساكن/كلم² بولاية زغوان. وبلغت نسبة سكان الوسط الحضري بالإقليم 88,3% مقابل 72% على المستوى الوطني، وتتجاوز هذه النسبة 96% بولايات تونس وبن عروس وأريانة وتنخفض تدريجيا من 85,81% بولاية منوبة إلى ما دون 44% بولاية زغوان، التي تعرف بطابعها الريفي.

وشهد الإقليم تراجعاً لمعدل النمو الديمغرافي السنوي من 1,52% خلال العشرية 2004-2014 إلى 0,91% خلال العشرية 2014-2024 مقابل ارتفاع لنسبة الفئة المسنة (60 سنة فأكثر) لتبلغ 17,6% من مجموع السكان مما يشير إلى توجّه المجتمع نحو شيخوخة سكانية. كما تراجعت نسبة الفئة النشيطة (15-59 سنة) إلى 62,1%.

ويبرز الجدول التالي توزيع سكان الإقليم ونسبة النمو السكاني حسب الولاية على امتداد الفترة 2014-2024:

تطور عدد سكان الإقليم الثاني حسب الولايات بين سنتي 2014-2024

(الوحدة: نسمة)

الولاية	2014	2024	نسبة النمو %
تونس	1 056 247	1 075 306	0,18
أريانة	576 088	668 552	1,50
بن عروس	631 842	722 828	1,35
منوبة	379 518	418 354	0,98
نابل	787 918	863 172	0,92
زغوان	176 945	201 065	1,29
الإقليم الثاني	3 608 558	3 949 277	0,91
المستوى الوطني	10 982 476	11 972 169	0,87

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء / نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يمثل الإقليم الثاني حاضرة وطنية حيث يضمّ عاصمة البلاد وجميع المؤسسات المركزية للدولة وأهم المؤسسات المالية، كما يمثل قطبا رياديا في مجال قطاع الخدمات بمختلف أنشطتها ويضطلع بوظيفة وطنية رافعة في مجالي البحث الأكاديمي والتطويري حيث يضم أكبر المؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث العلمي.

ويتبوأ الإقليم الثاني المرتبة الأولى وطنيا من حيث العدد الجملي للمؤسسات الناشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية باحتوائه على حوالي 365 ألف مؤسسة ما يمثل 44,2% من مجموع المؤسسات الاقتصادية بكامل البلاد وحوالي 56,4% من المؤسسات مشغلة لأكثر من 10 عمال (7683 مؤسسة). ويتصدّر القطاع الصناعي بالإقليم الثاني المرتبة الأولى وطنيا، إذ يحتوي على 38% من مجموع الوحدات الصناعية المشغلة لأكثر من 10 عمال، و43% من اليد العاملة الصناعية و41% من مجموع المؤسسات المصدّرة كليًا، إلى جانب 35 شركة أهلية محدثة في مختلف القطاعات.

ويتميّز الإقليم بمخزون حضاري وثقافي واكولوجي متنوع يتم العمل على توظيفه في مجال تنوع المنتج السياحي ممّا جعله قطبا رائدا لسياحة الأعمال والمؤتمرات والسياحة الشاطئية والثقافية. وفي هذا المجال، يضمّ الإقليم 307 وحدة سياحية تمثل 34% من مجموع الوحدات الفندقية على المستوى الوطني جُلّها بخليج الحمامات وتونس العاصمة وبطاقة إيواء جمالية تبلغ 77 ألف سرير (ثلث طاقة الإيواء الوطنية). ويقدر عدد الليالي المقضاة بحوالي 11 مليون ليلة أي حوالي 37% من المجموع الوطني. كما يعتبر أهم قطب لمنتجات الصناعات التقليدية من حيث مستوى الابتكار وتنوع المنتجات مثل صناعة الشاشية والسكاج التقليدية وتقطير النباتات العطرية والطبية واللباس التقليدي والنسيج اليدوي والخزف والفخار.

أمّا في مجال الفلاحة والصيد البحري، فيحتل الإقليم مراتب متقدّمة وطنيا من حيث إنتاج القوارص والفراولو والزهر والنسري والتوابل والقنارية وعنب الطاولة وعنب التحويل بالإضافة إلى المنتجات البيولوجية والبحرية.

وفيما يتعلّق بأهم المؤشرات الاجتماعية لسنة 2024، فقد بلغت نسبة الأمية بالإقليم الثاني 14% مقابل 17,3% على المستوى الوطني، توزعت بين 10,13% بولاية بن عروس وتجاوزت 15% بولايي منوبة ونابل في حين بلغت أقصاها بولاية زغوان 22,1%. وبلغت نسبة التغطية الصحية بالإقليم 80,6% مقابل 82,1% على المستوى الوطني ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 50,4% مقابل 43,4% وطنيا. كما بلغت نسبة النشاط 49,1% مقابل 48,1% وطنيا ونسبة البطالة 13,1% مقابل 17,2% وطنيا تفاوتت بين 10,8% بولاية نابل و15,1% بولاية منوبة.

ويضمّ الإقليم مجموعة من المناطق الرطبة تلعب دورا هاما في المحافظة على التوازن البيئي وتشكل بيئة ملائمة لعيش أنواع مختلفة من الطيور والنباتات وعدد من المحميات والمواقع الطبيعية المتميّزة من أهمها المحمية الطبيعية بجبل زغوان وما تحويه من مغاور وتنوع

حيواني ونباتي وعيون مائية، وكذلك محمية غابة دار شيشو من معتمدية الهوارية التي تتميز بغابتها الكثيفة وتعتبر موطناً للعديد من الكائنات الحية النادرة الى جانب جزيرة زميرة. وقد شكلت منابع المياه المعدنية والصحية ميزة إضافية للإقليم على غرار منابع المياه العذبة بكل من جوقار وجبل زغوان والمحطة الاستشفائية بجبل الوسط وحمام الزريبة وحمام بنت الجديدي بالإضافة إلى العيون الحامية التي تتدفق من سفح جبل مدينة قريص. كما توجد بالاقليم مجموعة من المنتزهات الحضرية منها حديقة البلفيدير ومنتزه فرحات حشاد برادس ومنتزه النحلي بأريانة ومنتزه برج قليببة والمنتزه الحضري الفوارة بالحمامات.

ويتصدر الإقليم الثاني الترتيب العام من حيث مؤشر التنمية الجهوية بـ 0,521 سنة 2024 وذلك نتيجة لما بلغه على مستوى تجهيزه بمرافق البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية ولما حققه من نمو اقتصادي واجتماعي خلال العقود السابقة. كما تصدرت ولاية تونس الترتيب الوطني والإقليمي في مؤشر التنمية الجهوية وبالتوالي في الترتيب الإقليمي بن عروس (المرتبة الثالثة وطنياً) وأريانة (المرتبة الرابعة وطنياً) ومنوبة (المرتبة 6 وطنياً) ونابل (المرتبة 7 وطنياً) وزغوان (المرتبة 18 وطنياً).

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

قدّر مجموع الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021 بالقطاعين العام والخاص بـ 15562,8 مليون دينار تتوزع بين 5230,7 مليون دينار استثمارات عمومية أي بنسبة 33,6 % و 10332,1 مليون دينار استثمارات خاصة أي بنسبة 66,4 %.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	8653,51	5230,68	60,09
القطاع الخاص	15519,1	10332,12	66,58
المجموع	24172,61	15562,8	64,25

وبلغت نسبة إنجاز الاستثمارات الجمالية بالقطاعين العام والخاص مقارنة بالاستثمارات الجمالية المبرمجة خلال الفترة 2025-2021 ما قدره 64,25 %.

وتمثل نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية 60,09 % بما ساهم في تحسين ظروف عيش السكان وتعزيز البنية الأساسية وحماية المحيط وتنمية الموارد البشرية. وتوزعت الاستثمارات المنجزة بين القطاعات على 27,9 % بقطاع البنية الأساسية و 20 % بقطاع النقل و 19 % بالقطاعات الاجتماعية و 15,1 % بالقطاعات المنتجة و 11,4 % بقطاع البيئة.

وبلغت نسبة إنجاز الاستثمارات الخاصة 66,58 % من مجموع الاستثمارات المتوقعة، توزعت على قطاعات السكن الخاص بـ 49,8 % والصناعة بـ 27,6 % والسياحة والخدمات بـ 18,1 % والفلاحة بـ 4,5 %.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

يتميز الإقليم الثاني بعدد الإمكانيات الهامة والفرص الواعدة بفضل موقعه الجغرافي الاستراتيجي ووزنه الديمغرافي والحضري والاقتصادي وثراء موارده البشرية والطبيعية والثقافية وتنوعها بما يجعل منه رافدا رئيسيا للمساهمة في تحقيق التنمية العادلة والشاملة.

1. الإمكانيات:

- فضاء جغرافي متميز يضطلع بدور هام في الاقتصاد الوطني ويساعد على ربط الصلة مع الفضاء الأورومتوسطي والعالمي.
- ثراء طبيعي وتنوع ايكولوجي وتوفر طاقات بديلة هامة (الطاقة الهوائية) ومخزونات متنوعة من المواد الإنشائية.
- تنوع المخزون الأثري وتعدد المواقع والمعالم الأثرية.
- أكبر حاضرة بالبلاد وشبكة من المدن العريقة ساهمت في كسب شهرة الإقليم وجعله وجهة سياحية متميزة.
- أكبر مجمع وطني للكفاءات البشرية ذات المهارات العالية بفضل تركز مؤسسات تعليمية وتكوينية وبحثية.

- شبكة هامة من الطرقات المهيكلية والسريعة وشبكة من السكك الحديدية الرابطة مع بقية جهات البلاد مع وجود شبكة نقل عمومي متعدد الوسائط.
- تواجد أكبر مطار دولي بالبلاد "مطار تونس قرطاج" وأهم ميناء تجاري برادس وميناء لنقل المسافرين بحلق الوادي.
- نسيج اقتصادي متنوع يتركز على أنشطة دافعة في مختلف المجالات وقطب خدماتي متطور.
- أهم قطب صناعي يضم 1750 مؤسسة صناعية تعمل خاصة في مجالات الصناعات الميكانيكية والالكترونية وصناعة مكونات السيارات والطائرات والصناعات الصيدلانية والصناعات الغذائية وصناعة النسيج والملابس...
- أول قطب سياحي بالبلاد بفضل احتوائه على مناطق سياحية متميزة ذات نوعية رفيعة.
- تنوع وثرأ قطاع الصناعات التقليدية إضافة إلى حرفية المهنيين.
- أنشطة فلاحية سقوية وبعلية توفر منتجات متنوعة.

2. الفرص:

- نسيج عمراني متكون من الحاضرة الأولى في البلاد مع شبكة محترمة من المدن الكبرى والمتوسطة وحركية هامة في أنشطة السكن والتهيئة باعتبار الكثافة السكانية بالإقليم.
- سوق استهلاكية مميزة وذات قدرة شرائية مرتفعة نسبيا.
- توفر أرضية مناسبة لبناء اقتصاد المعرفة من خلال تواجد 124 مؤسسة جامعية في القطاعين العام والخاص و4 أقطاب تكنولوجية فضلا عن تواجد أهم مراكز البحث العلمي والمخابر.
- آفاق واعدة في الصناعات والأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة وذات المحتوى التكنولوجي المتقدم.
- تنامي أنشطة الاستثمار في الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية) لتشمل خاصة الإنتاج الذاتي لفائدة المؤسسات والعائلات فضلا عن فرص تحسين الكفاءة الطاقية على مستوى استعمال الإدارات ووسائل النقل المختلفة.
- إمكانيات هامة لتطوير السياحة الصحية والاستشفائية والثقافية المستدامة خاصة مع توفر المنتوجات المتعددة الموارد الطبيعية والمخزون الانثري وخدمات المرافقة المتطورة.
- الفلاحة الإيكولوجية والمستدامة مما يساهم في خلق منظومة فلاحية تراعي كل الابعاد التنموية وانشاء مناطق نموذجية بيولوجية جديدة.
- استغلال وتثمين استخدام المياه المستعملة المعالجة في بعض الزراعات خاصة وأن الإقليم يتوفر على أكبر محطات التطهير على المستوى الوطني.

III. أهم الإشكاليات التنموية

يواجه الإقليم الثاني عديد الإشكاليات التنموية التي تحدّ من قدرته على الاضطلاع بدوره كقاطرة للتنمية على المستوى الوطني.

1. الإشكالية التنموية العامة:

يواجه الإقليم ضغطا على المستوى الحضري وضعفا لقدراته الانتاجية مما أدى إلى تراجع مكانته التنافسية محليا وعالميا وتقليص دوره كقاطرة تنمية للبلاد.

2. الإشكاليات الخصوصية:

إشكاليات الفضاء العمراني والتهيئة الترابية

- توزيع جغرافي للأنشطة الاقتصادية والسكنية غير متناسق مع توجهات التخطيط الترابي والعمراني من حيث التوسعات العمرانية والتطور الاقتصادي.
- بطء في نسق مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وافتقار أغلب التجمعات الريفية لأمثلة تهيئة ملائمة مما أدى إلى انتشار البناء الفوضوي والعشوائي والذي انجر عنه خاصة ضغط متزايد على الموارد الطبيعية والبنية التحتية والشبكات.
- تراجع الرصيد العقاري العمومي خاصة للجماعات العمومية المحلية وارتفاع تكلفة اقتناء وتهيئة الأراضي لإقامة المشاريع.
- ارتفاع تكلفة اقتناء السكن العائلي مع نقص الأراضي السكنية المهيئة.
- تقادم واهتراء حالة الشبكات العمومية خاصة شبكات الماء الصالح للشرب والتطهير.

الإشكاليات الاقتصادية

- الصعوبات المالية التي تواجهها مجامع الصيانة والتصرف في ظل الحاجة الكبيرة للاعتمادات للهيئة الداخلية للمناطق الصناعية، والإطار القانوني غير الملائم لتفعيل دورها.
- ضعف الرصيد العقاري الصناعي وتواجد العديد من المناطق الصناعية "القديمة" داخل الأحياء السكنية نتيجة التوسع العمراني ما تسبب في عديد الصعوبات خاصة النفاذ لهذه المناطق.
- تشعب الوضعيات العقارية بعديد الأراضي الزراعية زيادة على صغر حجم المستغلات الفلاحية.
- بطء نسق تنوع المنتج السياحي ونقص تهمين المقومات الطبيعية وتأخر تهيئة وتهمين المواقع الأثرية وضعف استغلال ثراء وتنوع التراث المادي واللامادي.
- تراجع خدمات النقل العمومي لتقادم أسطول النقل البري والحديدي.
- تأخر انجاز المشاريع الكبرى والمهيكلية مثل توسعة مطار تونس قرطاج ومشروع باب المتوسط ومشروع تهيئة سبخة السيجومي.

الإشكاليات الاجتماعية

- الضغط المرتفع والمستمر على مرافق الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتكوين، ...
- ارتفاع متواصل لتكاليف العيش وخاصة السكن والتنقل نتيجة الاكتظاظ المروري الحاد.
- تسجيل ظواهر وسلوكيات اجتماعية مستجدة ومحفوفة بالمخاطر.

الإشكاليات البيئية

- تقلص الموارد المائية نتيجة الاستغلال العشوائي للطبقة المائية بالإضافة إلى تأثيرات التحديات المناخية.
- تواصل عدم استغلال وتهمين الكميات الهامة من مياه الصرف الصحي لتأخر اعتماد تقنية المعالجة الثلاثية، وتأخر في تنفيذ مشاريع تأهيل وتطوير محطات معالجة المياه المستعملة.
- تلوث الهواء خاصة بسبب الأنشطة الصناعية وكثافة حركة المرور.
- تزايد حدة الانجراف البحري على طول الشريط الساحلي.
- تعدد المصبات العشوائية نتيجة الصعوبات الهيكلية لمنظومة التصرف في النفايات.

١٧. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

١. الرؤية التنموية:

إقليم يتوّفر به إطار عيش متوازن ومقومات الإدماج الاجتماعي قائم على منظومات اقتصادية مبتكرة ومجدّدة، ذو قدرة تنافسية عالية ومحيط جاذب للاستثمار، مشعّ على محيطه الداخلي والخارجي.

٢. الأهداف الرئيسية:

نظرا لمكانته كأكبر قطب عمراني ولدوره الاقتصادي والاجتماعي كمحرك وقاطرة للتنمية بالبلاد واعتبارا لخصوصية اشكالياته المرتبطة بالتنظيم العمراني كالكتافة السكانية العالية والاكتظاظ المروري وارتفاع تكاليف الحياة به وحدّة تعرضه لكافة أشكال التلوث البيئي من ناحية، الى جانب أهمية المقومات والإمكانيات التي يزخر بها وللمستوى التنموي الذي بلغه من ناحية أخرى، فإن التوجهات تطمح الى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية وفق الأولويات التالية:

الهدف الأول: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

تستند استراتيجية التنمية للإقليم الثاني إلى تعزيز القدرات البشرية وتوسيع فرص الإدماج الاجتماعي وضمان جودة الحياة لكافة المواطنين في كنف العدالة المجالية وتكافؤ الفرص بين مختلف مناطق الإقليم. ولتجسيم هذه الأهداف سيتم التركيز خلال الخماسية القادمة خاصة على الأولويات التنموية التالية:

- تحسين جودة المنظومة التربوية وتطوير مؤشرات خاصة من خلال مواصلة برامج الصيانة للمؤسسات التعليمية ومراجعة الخارطة المدرسية وإعادة هيكلة المدارس التقنية وبرمجة توسيعات واحداثات جديدة لتقليص الاكتظاظ بالمؤسسات التربوية.
- تطوير آليات التشغيل وتعصير جهاز التكوين المهني خاصة من خلال إرساء خطة تثمّن مختلف الموارد المتوفرة بالإقليم وتحديث مكاتب التشغيل والعمل المستقل وفضاءات المبادرة إلى جانب إحداث مراكز تكوين جديدة تستجيب لحاجيات سوق الشغل بالإقليم.
- الارتقاء بالجامعات إلى المستويات الدولية عبر دعم جودة التكوين الجامعي واستهداف المسالك الواعدة والشعب ذات التشغيلية العالية وتجذير ثقافة بعث المؤسسات لدى الطلبة.
- تطوير البحث العلمي من خلال توظيف المؤسسات البحثية في المجال الطبي والدوائي والأغذية والبيوتكنولوجيا، بما يضمن الاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني مع توجيهه نحو القطاعات الواعدة.
- تطوير جودة الرعاية والسلامة الصحية عبر تعصير الخط الاول وتدعيم الخط الثاني وتحسين خدمات مؤسسات الخط الثالث.
- تحقيق الإدماج الاجتماعي من خلال الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية ورقمنتها ومزيد رعاية ذوي الاحتياجات الخصوصية والفئات الهشة.
- تشجيع الإبداع الثقافي وتطوير النشاط الشبابي والرياضي من خلال تطوير البنية التحتية وتنمية الأنشطة الثقافية، ونشر ثقافة ممارسة النشاط الرياضي والبدني.

ولتجسيم هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمّت برمجة إحداثات جديدة في القطاع التربوي بالمرحلة الأولى والثانية للتعليم الأساسي والتعليم الثانوي. وفي قطاع التكوين المهني نذكر من أهم المشاريع دراسة إحداث مركز للتكوين والتدريب المهني بالفحص وتحديث 5 مراكز تكوين مهني بكل من مقرين وحمام الأنف وقمرت وتازركة ونابل إلى جانب بناء مقرات لعدد المؤسسات الجامعية إضافة إلى جملة من التدخلات المتعلقة بتأهيل وتوسعة وصيانة مؤسسات خدمات جامعية.

كما ستشمل فترة المخطط 2026-2030 مشاريعا تتعلق بالتجهيزات الجماعية من أهمها تحويل المستشفى الجهوي محمود الماطري إلى مستشفى جامعي وتحويل المستشفى المحلي بطبرية إلى مستشفى جهوي وتوسيع قسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بالياسمينات إلى جانب تهيئة ملعب حمادي العقربي برادس وإعادة بناء الملعب الأولمبي بالمزه وبناء مركز ثقافي للفنون الركحية والدرامية بنابل ومركز ثقافي متعدد الفنون بزغوان ومسبحين بكل من زغوان ونابل و3 مراكز لذوي الاحتياجات الخصوصية.

الهدف الثاني: تحسين جاذبية الاقليم وتطوير قدرته التنافسية

يمثل الإقليم الثاني باعتباره يضمّ عاصمة البلاد التونسية، أكبر تجمع عمراني ويحتوي بذلك على أهمّ التجهيزات والمرافق العمومية والمؤسسات الاقتصادية، بما يكسبه دور محوري في النهوض بالاقتصاد الوطني والرفع من نسق التنمية. لذلك سيتم العمل على تحسين جاذبية الإقليم وتطوير قدرته التنافسية من خلال التركيز خاصة على الأولويات التنموية التالية:

- تنمية الاقتصاد الرقمي من خلال تعصير البنية التحتية وتأهيل الموارد البشرية وتطوير المهارات في المجال الرقمي.
- تشجيع الأنشطة التكنولوجية والمعرفية في القطاعات الواعدة عبر تعزيز الشراكة بين البحث العلمي والقطاع الخاص لتثمين النتائج ودعم التجديد التكنولوجي.
- التشجيع على اعتماد التقنيات الزراعية الحديثة والمقتصدّة للمياه وتطوير المنتجات الاستراتيجية وتحسين المردودية وحسن توظيف الأراضي الفلاحية الدولية.
- تطوير القطاعات الصناعية الواعدة والمجددة وذات المحتوى التكنولوجي المتقدم.
- تطوير وتنوع المنتج السياحي من خلال تشجيع السياحة البيئية والثقافية والرياضية والصحية والاستشفائية ودفع الابتكار في مجال الصناعات التقليدية.
- إعادة هيكلة وحوكمة القطاع التجاري لتطوير وتعصير وتنوع مسالك التوزيع وكذلك شبكة أسواق الجملة بالإضافة إلى رقمنة الخدمات التجارية وتطوير مراكز التسوق الإلكتروني.
- تحديث قطاع النقل وذلك خاصة عبر تعزيز خطوط النقل العمومي وتدعيم النقل الحديدي والجوي وتطوير المناطق اللوجستية.
- التحفيز على إنشاء الشركات الأهلية من خلال تطوير آليات المرافقة والإحاطة على المستويين الجهوي والمحلي.

وانطلاقاً من قائمة المشاريع المقترحة ويهدف تحقيق هذا الهدف، سيتوجه العمل خلال فترة المخطط نحو تنفيذ عديد المشاريع في المجال الرقمي والتكنولوجي من أبرزها استكمال المرحلة الأولى لإنجاز المدينة الرقمية "النحلي" وإرساء مركز التميز الرقمي في مجال الذكاء الاصطناعي بالقطب التكنولوجي بمنوبة.

في قطاع الفلاحة، تشمل المشاريع المبرمجة أساساً أحداث منطقتين سقيويتين جديدتين بكل من الزريبة القرية وسمنجة بزغوان تعتمد على المياه المعالجة لإنتاج الأعلاف. وبخصوص القطاع الصناعي، تمت برمجة إحداث وتهيئة عديد المناطق الصناعية من بينها أشغال تهيئة المنطقة الصناعية جعفر رواد (أريانة) وتوسعة المنطقة الصناعية بمنوبة المساندة للقطب التكنولوجي بالمنستير وإحداث منطقة صناعية إيكولوجية بزغوان تابعة للقطب التنموي ببزرت.

ومن بين المشاريع المبرمجة في قطاع السياحة والصناعات التقليدية، نذكر إحداث مركز أفرو متوسطي للتكوين في مهن السياحة بالحمامات بالإضافة لأشغال تهيئة وتوسيع لعدد من المنشآت السياحية وفضاءات الصناعات التقليدية.

وفي قطاع التجارة تشمل المشاريع أساساً أحداث سوق للإنتاج الوطني للقوارص ورقمنة وتأهيل سوق الجملة ببئر القصعة بالإضافة إلى برمجة مشاريع في قطاع النقل تهم خاصة مواصلة مشاريع الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى وتجديد 3 قطارات كهربائية لنقل المسافرين على الأحواز الجنوبية لتونس العاصمة وتطوير وحسن توظيف البنية الأساسية المينائية بتأهيل وتوسعة الميناء التجاري برادس وتوسعة وتطوير مطار تونس قرطاج وتطوير المنظومة اللوجستية بتدعيم المنطقة اللوجستية برادس وإحداث المنطقة اللوجستية ببئر مشاركة. هذا بالإضافة إلى تأهيل شامل لأسطول عربات المترو الخفيف وتجديد عربات نقل المسافرين على الخط تونس حلق الوادي المرسى وتأهيل الخط الحديدي للضاحية الجنوبية تونس-برج السدرية.

الهدف الثالث: تحقيق تنمية محافظة على البيئة والنهوض بالاقتصاد الدائري

تمثل المحافظة على البيئة والنهوض بالاقتصاد الدائري بالإقليم الثاني أهمية بالغة خاصة في ظل التحديات المناخية والضغط الديموغرافي والتوسع العمراني غير المنظم والتلوث وتدهور الفضاءات الخضراء بالإضافة إلى محدودية نجاعة التصرف في النفايات

واستهلاك الطاقة وتأمين المياه المستعملة وإعادة استخدام الموارد وتدويرها. وبغرض تجاوز هذه التحديات، سيتم التركيز على جملة من الأولويات خاصة:

- تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتحكم في الأثر البيئي لكافة الأنشطة عبر حماية الوسط الطبيعي وخاصة المناطق الحساسة من مختلف مظاهر التلوث.
- إرساء منظومة شاملة للتصرف في النفايات من خلال دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري القائم على إعادة التدوير وتقليص النفايات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بإيقاف البناء الفوضوي على الملك العمومي البحري والتصدي لجميع مظاهر الاعتداءات المسلطة على المناطق الرطبة والمحافظة عليها وتثمينها.
- التوسع في استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة عبر التوجه نحو استعمال وسائل التنقل الكهربائي.
- حماية الأراضي الفلاحية من الانجراف من خلال تكثيف أشغال المحافظة على المياه والتربة والمحافظة على الثروات الغابية وتثمين منتجاتها.
- إحكام التصرف في الموارد المائية وحسن توظيفها في ظل التحديات المناخية عبر تطوير طاقة الخزن، وحماية المائدة المائية من خطر التملح.

وبعد الأخذ في الاعتبار لقائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع تتمثل خاصة في مشروع تهيئة وتأمين سبخة السيجومي ومشروع تهيئة المياه المستعملة بتونس الكبرى وإنجاز محطة معالجة جديدة بولاية زغوان، فضلا عن عدد من المشاريع المرتبطة بتهيئة المنظومات المائية وإحداث خزانات مياه وصيانة شبكات الري وتجهيزها بالمعدات المقتصدة للري.

الهدف الرابع: تنظيم المجال الترابي وتطوير البنية الأساسية

يعد تنظيم المجال الترابي وتطوير البنية الأساسية ركيزة أساسية في تحسين ظروف عيش السكان ودعم جاذبية الإقليم وتعزيز قدرته التنافسية. وفي هذا الإطار سيتم العمل خلال فترة المخطط على الأولويات التالية:

- تعزيز الربط بين الولايات لفك العزلة بين المناطق وتهيئة وتطوير الطرقات والمسالك الريفية ودعم أسطول النقل بين الجهات.
- الصمود أمام التحديات المناخية وحماية المدن من مخاطر الفيضانات.
- الحد من التفاوت داخل الجهات من خلال تهذيب الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وتجهيزها بالبنية والمرافق الأساسية بما يساهم في تحسن ظروف العيش ويضمن الاندماج الاجتماعي لمختلف المناطق والفئات.
- الرفع من نسبة الربط بالشبكات الأساسية من خلال تطوير البنية التحتية للتطهير وتحسين جودة الخدمات والصيانة الدورية والمستمرة لمنشآت توزيع المياه ومواكبة التحول الرقمي في اسداء الخدمات.
- النهوض بالسكن الاجتماعي عبر إنجاز مشاريع سكنية جديدة إضافة إلى مشاريع إعادة التهيئة السكنية.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف وتجسيم أولوياته، تشمل أهم المشاريع المبرمجة تهيئة وتدعيم وتهذيب شبكة الطرقات المرقمة بالإضافة لتهيئة المسالك الفلاحية وبناء جسور والحد من الاكتظاظ المروري بإتمام أشغال الطريق الحزامية X20 بين الطريق الوطنية رقم 5 والطريق الجهوية رقم 22 بولايي تونس وبن عروس وإنجاز 3 محولات، إلى جانب تهيئة وحماية هضبة سيدي بوسعيد والمشاريع المتعلقة بحماية تونس الكبرى من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي.

كما تمت برمجة محطات تطهير بكل من قمرمالية والهوارية وشرفش ونعسان وأشغال تهيئة وتوسيع وتجديد شبكات تصريف المياه المستعملة وربط العديد من الأحياء السكنية.

وفي مجال النهوض بالسكن، تشمل المشاريع المبرمجة أساسا إنجاز تقسيمات وتهيئة إقامات من بينها إنجاز تقسيم المحمدية 3 وتهيئة مقاسم سكنية بعين عسكر وإنجاز مساكن اجتماعية فردية وجماعية بئر مشارقة الزهراء بولاية زغوان.

الهدف الخامس: تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز وظائف الإقليم

يمثل تحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز وظائف الإقليم رافعة أساسية لدعم مسار التنمية الشاملة. ويتم العمل في هذا المجال خلال فترة المخطط على:

- دعم المجالس المحلية والجهوية ومجلس الإقليم.
- مراجعة الإطار القانوني المنظم للعمل البلدي مع تجسيد التكامل مع المجالس المنتخبة.
- توفير الموارد اللازمة لصيانة وتعهيد المرافق العمومية.
- تحيين وإنجاز المخططات المديرية الجهوية للنقل وإنجاز دراسة لمخطط مديري للنقل على مستوى الإقليم الثاني.
- تركيز منظومة للنقل الذكي تساهم في تطوير كفاءة الشبكات وتعزيز السلامة المرورية والحد من الازدحام وترشيد استهلاك الطاقة وتوفير خدمات نقل آمنة وسريعة ومريحة للمواطنين.
- دعم المؤسسات العمومية ذات البعد الإقليمي على غرار وكالة تعمير تونس الكبرى.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية للإقليم الثاني، تمت برمجة 4439 مشروعاً بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 28632 مليون دينار من بينها 13555 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 1410 مشروعاً متواصلاً باستثمارات تُقدّر بـ 4824 مليون دينار.

وقد استأثرت المشاريع المحلية بالنصيب الأوفر من حيث العدد، إذ مثّلت نسبة 72% من العدد الجملي للمشاريع، تلتها المشاريع الجهوية بنسبة 18%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 35% من إجمالي الاستثمارات، تلتها المشاريع الوطنية بحوالي 26% ثم المشاريع المحلية بـ 20% والمشاريع الإقليمية بـ 19%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	3 195	3 774	2 706
جهوي	794	11 768	4 727
إقليمي	93	6 874	2 565
وطني	357	6 216	3 558
المجموع العام	4 439	28 632	13 555

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 57% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 39% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 58% والتجهيزات الجماعية 25% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

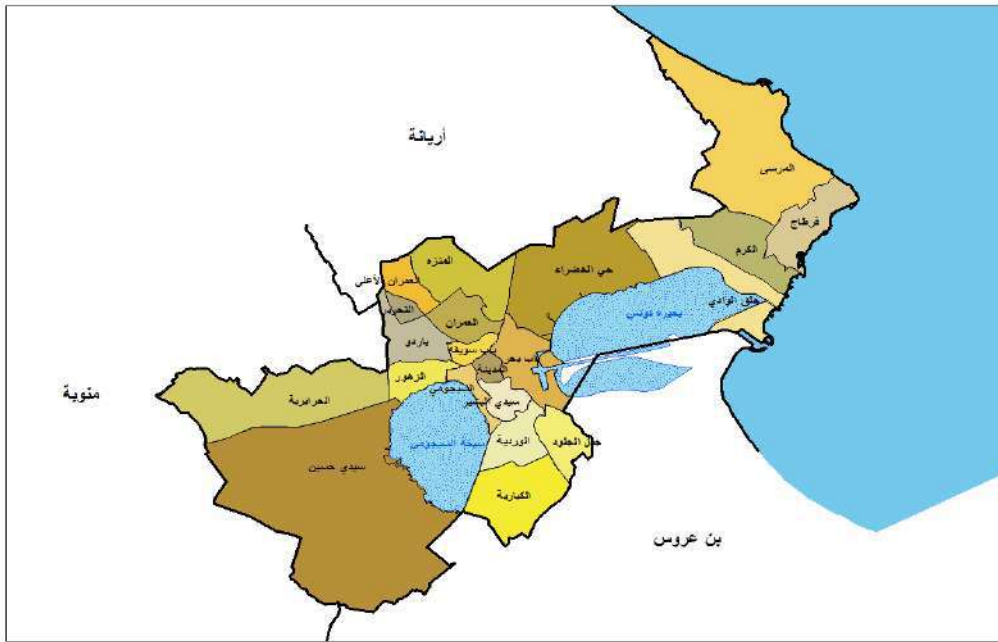
القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	1726	18 650	7 844
التجهيزات الجماعية	2 528	5 332	3 375
الصناعة والصناعات غير المعملية	21	316	163
الزراعة والصيد البحري	164	4 334	2 173
المجموع العام	4 439	28 632	13 555

ولاية تونس

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية تونس 21 معتمدية و8 بلديات و163 عمادة. وتبلغ مساحتها 288 كلم² دون اعتبار المساحات المائية، أي ما يعادل 0,2 % من المساحة الجمالية للبلاد و3,5 % من مساحة الإقليم الثاني. وتتميز بواجهة بحرية تمتد على طول 22 كلم وبمسطحات مائية هامة على غرار البحيرة الشمالية والجنوبية وسبخة السيجومي. وتتمتع ولاية تونس بمناخ متوسطي يتميز بدرجات حرارة معتدلة عموماً.



2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد السكان بالولاية 1075,3 ألف نسمة سنة 2024 وهو ما يمثل 9.2 % من مجموع سكان البلاد وحوالي 25,2 % من سكان الإقليم الثاني، مسجلة بذلك أعلى كثافة سكانية على الصعيد الوطني بـ 3713 ساكن/كلم² مقابل 77 ساكن/كلم² كمعدل وطني. وتصل الكثافة السكانية إلى أكثر من 5000 ساكن في كلم² في بعض الأحياء وخاصة بالأحياء الشعبية. وتستقطب 5 معتمديات فقط حوالي نصف سكان الولاية (سيدي حسين 12.1 % والحرايرية 11 % والمرسى 10.5 % والكرم 8.2 % والكبارية 7.8 %). وتبلغ نسبة السكان بالوسط الحضري 100 % وهي بذلك أكبر مدينة بالبلاد.

وقد تميّز الوضع الديموغرافي بالجهة خلال العشرية (2014-2024) بتراجع معدل النمو السنوي مقارنة بالعشرية التي سبقتها (2004-2014) من 1.03 % إلى 0.87 %. وتطور عدد الأسر بمعدل سنوي يقدر بـ 2,53 % مع تراجع حجم الأسرة الواحدة وذلك من 4 أفراد خلال سنة 2014 إلى 3 أفراد/الأسرة الواحدة خلال سنة 2024 وهو الأدنى وطنياً.

وبخصوص الهرم السكاني فإن نسبة الأطفال أقل من 14 سنة سجلت تراجعاً من 20 % من مجموع السكان في سنة 2014 إلى 13 % سنة 2024، كما تراجعت نسبة السكان في سنّ النشاط (بين 15 و59 سنة) مقارنة بمجموع السكان من 67 % سنة 2014 إلى 63 % سنة 2024، بينما ارتفعت نسبة الفئة العمرية فوق 60 سنة من 13 % في سنة 2014 إلى 20 % سنة 2024.

أما بالنسبة لصافي الهجرة الداخلية خلال العشرية السابقة فقد بلغ (-14231) وهو ما يعني أن عدد السكان الذين غادروا ولاية تونس فاق عدد السكان الذين قدموا إليها من ولايات أخرى.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تحتل ولاية تونس المرتبة الأولى وطنيا في مؤشر التنمية الجهوية، حيث بلغ 0,565 سنة 2024 وهو ما يعكس مستواها الريادي الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها عاصمة البلاد وأكبر حاضرة وقاطرة اقتصادية واجتماعية لبقية الجهات، حيث توجد بها المراكز السيادية ومقرات أهم المؤسسات العمومية والخاصة وأهم مطار وميناء لنقل المسافرين بحلق الوادي وميناء ترفيهي بقممرت، إلى جانب أكبر نسبة من المؤسسات الاستشفائية والتعليمية والتكوينية. وتتميز بنسيجها الصناعي والخدماتي والسياحي المتنوع والهام، وتستأثر بحوالي 19% من مجموع الشركات والمؤسسات الخاصة بالبلاد و47% من الشركات الأجنبية.

وفي القطاع الصحي تحتضن الجهة 14 مؤسسة استشفائية جامعية ومراكز مختصة ومستشفى جهوي علاوة على كلية للطب و3 مدارس صحة. وفي مجال الطفولة والشباب، تشمل الولاية 17 دار شباب ومرجّين شبابيين و77 قاعة رياضية عمومية و221 ملعبا رياضيا عموميا بالإضافة إلى 25 دار ثقافة و21 مكتبة عمومية.

وتؤمن الرعاية الاجتماعية بالجهة من قبل 21 وحدة للعمل الاجتماعي ومركزا للدفاع الاجتماعي بالسيجومي ويبلغ عدد العائلات المستفيدة بالمساعدات المالية والمسجلة ببرنامج الأمان الاجتماعي لسنة 2025 حوالي 22 ألف أسرة وعدد العائلات المنتفعة بالعلاج بالتعريف المنخفضة حوالي 45 ألف أسرة في حين يبلغ عدد المعوقين حوالي 20 ألف.

ولا تزال الولاية تشكو عديد الظواهر الاجتماعية السلبية على غرار تنامي ظاهرة التسوّل والهجرة غير الشرعية والطفولة المهددة.

وبالنسبة لأهم المؤشرات الاجتماعية بولاية تونس، بلغت نسبة الأمية 12,87 % مقابل 14 % بالاقليم، وبلغت نسبة التغطية الصحية 78,3 % مقابل 80,6 % بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 50,63 % مقابل 50,4 % بالاقليم. في حين بلغت نسبة النشاط 46,13 % مقابل 49,1 % بالإقليم ونسبة البطالة 14,38 % مقابل 13,1 % بالإقليم.

أما فيما يتعلق بالجانب البيئي، فإن ولاية تونس تواجه عدّة تحديات مرتبطة خاصة بالعوامل المناخية والضغط الديمغرافي والتوسع العمراني غير المنظم والتلوث ونقص تهيئة الفضاءات الخضراء.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

شهدت الفترة 2025-2021 إنجاز استثمارات جمالية بلغت 4753.592 م.د تتوزع بنسبة 44,4 % بالقطاع العام و55,6 % بالقطاع الخاص وبنسبة إنجاز جمالية قدرّت بـ 63,87 % من مجموع الاعتمادات المبرمجة.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	3242.320	2111,39	65,12
القطاع الخاص	4200.000	2642,2	62,91
المجموع	7442.320	4753.592	63,87

وبلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2025 ما قدره 2111,39 م.د أي بنسبة إنجاز 65,12% من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، وقد استأثر قطاع النقل بالنصيب الأوفر من هذه الاستثمارات بنسبة 45.5% والقطاعات الاجتماعية بنسبة 23.4 % والبنية الأساسية بنسبة 21.1 % وقطاع البيئة بنسبة 4% والقطاعات المنتجة بـ 3%.

وقدّرت جملة الاستثمارات الخاصة المنجزة بـ 2642.2 م.د ، وهو ما يمثّل نسبة إنجاز 62,91 % من جملة الاستثمارات المبرمجة بالقطاع الخاص. وقد استأثر قطاع السكن بالقسط الأوفر (52 % من مجموع الاستثمارات المنجزة)، يليه قطاع الصناعات المعملية (22 %) وقطاع السياحة والخدمات (26%).

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي استراتيجي على ضفاف البحر الأبيض المتوسط.
- احتضان المقرات الرسمية للوزارات ومختلف المؤسسات العمومية وعدد كبير من المؤسسات الخاصة.
- بنية أساسية متطورة (شبكة طرق وشبكة حديدية) تؤمن علاقة الولاية مع محيطها الوطني والإقليمي فضلا عن احتضان أكبر مطار دولي بالبلاد وميناء لنقل المسافرين بحلق الوادي وشبكة اتصالات تؤمن علاقة الولاية مع محيطها العالمي. إضافة إلى تنوع خدمات النقل الحضري وتعدد المتدخلين به مثل شركة النقل بتونس والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وأربع شركات خاصة.
- أهم قطب اقتصادي وخدمي على الصعيد الوطني باحتضانه لنسيج صناعي متنوع به أكبر عدد من المؤسسات الصناعية النشطة وأكبر قطب للخدمات المالية من حيث عدد المؤسسات البنكية والمالية إضافة إلى الخدمات المرتبطة بالصناعة والخدمات الإعلامية والاتصالية.
- أهم مركز استهلاك وتسويق بالبلاد لاحتضانها أكبر نسبة من عدد سكان البلاد في وسط حضري بنسبة تقارب 100% وذو كثافة سكانية عالية.
- قرب الولاية من الأقطاب التكنولوجية المتمركزة بالإقليم الثاني.
- إمكانات سياحية هائلة ومنتج سياحي متنوع يجمع بين السياحة الترفيهية وسياحة الأعمال والمليقات والمؤتمرات الثقافية والعلمية بتواجد سلسلة نزل ومناطق أثرية ومتاحف، ميناء ترفيهي ومارينا، مهرجانات ثقافية وسياحة الرحلات البحرية.
- تنوع أنشطة الصناعات التقليدية خاصة بالمدينة العتيقة.
- قطب صحي يضم أهم المؤسسات الصحية العامة والخاصة والمراكز المختصة والمخابر وكلية طب ومدارس علوم وتقنيات الصحة.
- أهم قطب جامعي على المستوى الوطني بتواجد مؤسسات جامعية عمومية وخاصة.
- موارد بشرية هامة في كل الاختصاصات مع تواجد الأطر المؤسسية لمواكبة نسق تطوير المهارات والترقية والتكوين المستمر.
- تجهيزات جماعية هامة (التربية والتعليم، التكوين المهني، التعليم العالي، الشباب والرياضة، الثقافة والصحة).
- منظومة بيئية متكاملة مع تنوع الوسط البيئي الذي يضم المنتزهات الحضرية، الغابات والمناطق الرطبة.

2. الفرص:

- العاصمة الاقتصادية والإدارية للبلاد وأول وأكبر حاضرة بها وقاطرة العمل التنموي للإقليم الثاني وللبلاد.
- اقتصاد جهوي نشط ومنافس وذو مردودية عالية.
- إمكانية استفادة قطاعات الإنتاج من الأقطاب التكنولوجية المتواجدة بالولايات المجاورة.
- توجه واعد نحو الأنشطة الاقتصادية الصاعدة والبديلة على غرار الفلاحة الحضرية والبيئية والتعمير المستدام والبناء الإيكولوجي إضافة إلى تكريس مبدأ النجاعة الطاقية للبنىات الصناعية والتجارية والسكنية.
- مميزات طبيعية وإيكولوجية هامة كحديقة البلفيدير وسبخة السيجومي وبحيرة تونس والغابات المتاخمة للأحياء السكنية داعمة للسياحة الإيكولوجية.
- توفر موارد بشرية من حاملي الشهادات العليا وخريجي مراكز التكوين المهني.
- بنية أساسية متطورة ومهيكلية تؤمن علاقة الولاية مع محيطها العالمي والوطني والإقليمي.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تواجه الولاية تراجعاً في قدرتها على أداء دورها كعاصمة وقطب تنموي بسبب اختلال التوازن العمراني بين مناطقها، وتدهور الوضع البيئي الناتج عن الاختناق المروري والتلوث الصناعي وضعف منظومة التصرف في النفايات.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- اكتظاظ الحركة المرورية وسط العاصمة وعلى مستوى المداخل الرئيسية واختلال هيكلية شبكة النقل الجماعي.
- نسبة بطالة مرتفعة خاصة ببعض معتمديات الجهة الغربية والجنوبية ولدى أصحاب الشهادات العليا.
- تدهور الوضع البيئي بكل مناطق الولاية جراء التأثيرات المتأينة من تكاثر المصبات العشوائية علاوة على مخاطر الفيضانات.
- التوسع العمراني العشوائي على حساب الأراضي الفلاحية.
- تفاقم ظاهرة التجارة الموازية والانتصاب الفوضوي.
- التوزيع المجالي المتفاوت للسكان بين مناطق الولاية والمشهد العمراني غير المتناسق (جهة شمالية راقية، جهة وسطى عتيقة وجهة غربية تضم العديد من الأحياء الشعبية).
- تدني مستوى البنية الأساسية وخاصة بالأحياء الشعبية وتوزيع متباين للتجهيزات الجماعية بين مناطق الولاية.
- تفاوت في مؤشرات التنمية بين مختلف معتمديات الولاية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

ولاية تونس عاصمة تقوم على تنمية بشرية عادلة، اقتصاد مبتكر، وفضاء عمراني متوازن، وبيئة حضرية ذكية، بما يعزز جاذبيتها وتنافسيتها عالمياً ويجعلها وجهة متميزة في مجال خدمات التعليم العالي والسياحة الصحية وسياحة المؤتمرات والممتلكات الاقتصادية.

2. الأهداف الرئيسية:

لتجسيد الرؤية التنموية لولاية تونس، تركز الأهداف الرئيسية بالأساس على تنمية الموارد البشرية وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتنمية القطاعات المنتجة وتحسين قدرتها التنافسية وتكريس تنمية دائمة ومستمرة فضلاً عن تحسين البنية الأساسية والمرافق الجماعية.

الهدف الأول: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الرفاه والإدماج الاجتماعي

- يرتكز هذا الهدف على تعزيز القدرات البشرية وتوسيع فرص الإدماج الاجتماعي وتكافؤ الفرص وذلك حسب الأولويات التالية:
- تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وتعزيز آليات الإدماج الاجتماعي من خلال تحسين جودة المرافق العمومية والخدمات الاجتماعية في الأحياء والمناطق الأقل تنمية.
 - الارتقاء بالخدمات الأساسية عبر تحسين أداء قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي.
 - دعم برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء وتطوير قدراتهم عبر التكوين والمرافقة نحو سوق الشغل والمبادرة الخاصة.
 - تأهيل وتوزيع أفضل للبنية الصحية العمومية.
 - تعزيز الثقافة كأداة للإدماج الاجتماعي من خلال إحداث دور ثقافة ومكتبات نموذجية في الأحياء ذات الحركة الشبابية بما يحد من ظاهرة الانحراف ويرفع من مستوى تكوين وتطوير الشباب.
 - النهوض بالسكن اللائق والبنية التحتية الحضرية خاصة من خلال توفير المقاسم السكنية وتهذيب الأحياء.

ولتجسيم هذا الهدف وبالرجوع إلى مقترحات المشاريع، تم إدراج العديد من المشاريع شملت مجالات التربية والتكوين والتعليم العالي منها إحداث معهد ثانوي بكل من حي عمر المختار (سيدي حسين) وحدائق المنزه والسويس (باردو) ومدرستين إعداديتين بكل من عمادة الفلة (الحرايرية) وبيرين (سيدي حسين) بالإضافة للتدخلات المتعلقة ببرامج التهيئة والصيانة والتوسيع للمؤسسات التربوية علاوة على مواصلة تنفيذ مشاريع التكوين المهني الخاصة بإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني بجبل جلود والملاسين والمرسى والفرصة الثانية بسيدي فتح الله ومبيت بمركز التكوين والتدريب المهني بالزهور إلى جانب تهيئة أجنحة الكيمياء والفيزياء والرياضيات بكلية العلوم بتونس وبناء مقر جامعة تونس الافتراضية بالإضافة إلى تهيئة وصيانة وتوسيع عدد من المؤسسات الجامعية.

كما سيتم تكثيف برامج الرعاية خاصة لفائدة الفئات الهشة في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة ومواصلة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والإجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية (المرحلة الثانية) وتجهيز المركز المدمج بكل من باردو وحي الخضراء وإحداث فضاء العائلة والطفل بالكبارية وإحداث نادي أطفال بحي هلال وإنجاز فضاء طفولة رقمي بالعمران الأعلى فضلا عن بناء وحدة محلية للنهوض الإجتماعي بالسيجومي.

وفي المجال الصحي، تمت برمجة تطوير المستشفى الجهوي خير الدين بالإضافة إلى تهيئة فضاءات لإيواء قسم الانعاش بمستشفى البشير حمزة لطب الأطفال وإحداث مركز وسيط بالحرايرية.

وفي المجال الثقافي، تمت برمجة عدد من المشاريع تتعلق أساسا بالمركز العالمي لفنون الخط "إقرأ" ومشروع تأهيل هضبة بيرصة وتهيئة متحف قرطاج وإنجاز دراسة جيوتقنية قصد تدعيم المنحدرات إثر الإنزلاقات الأرضية بموقع النجمة الزهراء وترميم معلم القصر السعيد وقصر العبدلية بالمرسى وإحداث مركب ثقافي بالولاية ودار ثقافة بكل من الكبارية والملاسين وبناء مكتبة عمومية بالتحريير وإعادة بناء دار الثقافة قرطاج الياسمين بالإضافة لبرامج التهيئة والصيانة والتوسعة للمؤسسات الثقافية.

وبخصوص تدعيم المرافق والشبابية والرياضية، تمت برمجة جملة من المشاريع من أهمها إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه وتهيئة قصر الرياضة والمسبح الأولمبي بالمنزه وإحداث مركب شبابي بباب بحر وبناء 5 دور شباب و2 قاعات للرياضات الجماعية وقاعة ألعاب فردية بالعوينة وإنجاز مركز إقامة النخبة بالولاية وتهيئة الملعب البلدي عبد العزيز الشتيوي بالمرسى وتهيئة ملعب الطيران 2 بالزهور و13 ملعب حي بالإضافة لتهيئة وصيانة وتوسيع جملة من المنشآت الشبابية والرياضية. هذا فضلا عن برمجة 13 تقسيما سكنيا و5 إقامات سكنية.

الهدف الثاني: تنمية القطاعات المنتجة ودفع الاستثمار وتحسين القدرة التنافسية

تتميز ولاية تونس بكونها القطب الاقتصادي والإداري للبلاد، وتحتضن الجزء الأكبر على الصعيد الوطني من الأنشطة المالية والصناعية والخدماتية والمتطورة الى جانب المؤسسات الوطنية والدولية. ودعما لهذه المقومات، سيتم العمل على الرفع من القدرة التنافسية لمختلف الأنشطة ودفع الاستثمار من خلال الأولويات التالية:

- تحسين استغلال الموارد البحرية في إطار بيئي سليم وتطوير نشاط الصيد الساحلي.
- التشجيع على الزراعة البيئية والذكية والمحافظة على المساحات الفلاحية بالجهة.
- مواكبة التحولات التكنولوجية في المجال الصناعي من خلال إحداث مناطق صناعية ذكية وصديقة للبيئة لدعم التصنيع المرتبط بالمعرفة كالصناعات الطبية، الإلكترونية، البرمجيات، ...
- تكثيف البحث التطبيقي وتشجيع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية عبر الحضائر التكنولوجية.
- مزيد دعم المبادرة الخاصة من خلال التشجيع على إحداث المؤسسات الناشئة الصناعية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية (رقمية، مالية، بيئية).
- مواكبة الاختصاصات المهارية والتقنية الحديثة والمستجدة والمجددة عبر دعم برامج التكوين في الخدمات الحضرية والذكاء الاصطناعي وتشجيع الابتكار في الحرف التقليدية مع الحفاظ على خصوصياتها التراثية.

- تركيز منظومة ناجعة للنقل المستدام ومتعدّد الوسائط عبر رقمنة الخدمات ودمج وتنسيق شبكات النقل بين مختلف المشغلين والتشجيع على توسيع استعمال وسائل نقل بيئية (كهربائية - هجينة).
- اعداد خارطة رقمية لتشجيع السياحة الثقافية من خلال وضع برنامج لتكثيف التعاون بين وكالة إحياء التراث والمعهد الوطني للسياحة والبلديات لثمين المعالم التاريخية والأثرية وتيسير بعث مشاريع التنشيط السياحي الصغيرة داخل بعض المعالم.
- إرساء شبكة نقل ذكي مرتبطة بالمواقع السياحية وتكثيف الاستثمارات في النقل السياحي الخاص.
- رقمنة المعاملات التجارية عبر تطبيقات رقمية متاحة للعموم.
- الحد من النشاط التجاري الموازي من خلال إدماج التجار المنتصبين عشوائيا ضمن الاقتصاد المنظم بفضاءات ملائمة وتطوير الرقابة الاقتصادية ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة الناشطة في المجال التجاري بآليات التمويل والتحفيز.

واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عديد المشاريع من بينها توسعة مطار تونس قرطاج وتهئية النفق القديم بالسيدة المنوبية وإعادة تهئية المسطحات بميناء حلق الوادي وإحداث مغارة عبور خاصة بالبضائع العابرة وأشغال ربط السفن بالشبكة الكهربائية الأرضية بميناء حلق الوادي بالإضافة لبرامج تتمثل في تعزيز خطوط الحافلات وصيانة المحطات.

الهدف الثالث: التنمية الدائمة والمستمرة ودعم الاقتصاد الدائري

تواجه ولاية تونس عدة تحديات ترتبط بالعوامل المناخية وضغط التوسع العمراني غير المنظم الى جانب تعدّد مصادر التلوث وتدهور الفضاءات الخضراء. وسيتوجه الاهتمام الى تجسيد الهدف من خلال جملة من الأولويات:

- إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية الجهوية والمحلية من خلال مراعاة التوازن بين النمو الاقتصادي والتحكم في الأثر البيئي لكافة الأنشطة العمرانية والخدماتية.
- دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري عبر دعم برامج ومشاريع إعادة التدوير وتقليص النفايات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.
- تهيئة الفضاءات الطبيعية والحد من زحف البناء العشوائي عبر تنقيح أمثلة التهيئة وتوسيع الفضاءات الخضراء والتوجه نحو مشاريع "الغابات الحضرية" بدل الحدائق المغلقة.
- تحسين جودة منظومة التصريف في شبكة التطهير من خلال استكمال ربط شبكة مياه الأمطار بمحطات الضخ في المناطق المنخفضة وتطوير التصريف في المياه الرمادية داخل المؤسسات الكبرى وتجديد شبكات التطهير بالمناطق التي تعاني من التسرب إلى جانب تجديد شبكات التطهير ورفع من طاقة بعض محطات التطهير.
- المحافظة على الوسط البيئي وحماية الشريط الساحلي.

ولتجسيم هذا الهدف، تمّت برمجة جملة من المشاريع من بينها تهئية وتثمين سبخة السيجومي وحماية هضبة سيدي بوسعيد. كما ستشمل هذه المشاريع توسعة محطة التطهير العطار 2 ومحطة التطهير سيدي حسين بالإضافة إلى صيانة وتجديد شبكة المياه المستعملة وربط عددا من المساكن بشبكة التطهير وتجديد قنوات الصرف الصحي بكامل معتمدية باب سويقة وتجديد شبكة التطهير بكل من سيدي البشير وجبل الجلود وتونس المدينة (تربة الباي) وتهئية طريق شاطئية على مستوى شاطئ الكرم وإعادة تهئية حديقة الروضة بالوردية.

الهدف الرابع: دعم التجهيزات وتحسين البنية الأساسية

تعتبر ولاية تونس نقطة تقاطع محورية لشبكة الطرقات الوطنية مما يجعلها معبرا رئيسيا لحركة الأشخاص والبضائع من وإلى العاصمة وبقيّة الجهات، كما يشكّل صغر مساحتها أمام كثافتها السكانية وكثافة الأنشطة بها تحديا إضافيا يستوجب مجابهته العمل على تجسيد الأولويات التالية:

- وضع منظومة مستدامة للنقل العمومي من خلال معالجة وتخفيف الاختناق المروري وتحسين انسيابية العربات بالمداخل الكبرى للعاصمة ورفع طاقة المأوي البلدية ومراجعة المخطط المديري للنقل.

- تطوير الشبكة الطرقية بأنهج وشوارع العاصمة عبر صيانة الطرقات القديمة وتهيتها لتواكب تطور أسطول النقل.
- توسعة المحاور الهيكلية وتهينة المدخل الغربي للعاصمة لتخفيف الضغط عن وسط العاصمة.
- إعادة تأهيل الطرقات الحضرية بالأحياء ذات الكثافة العالية وتخصيص مسارات للدراجات ومسارات خاصة بالحافلات السريعة.
- صيانة الشبكات العمومية لمياه الشرب والصرف الصحي من خلال الحد من نسبة الفاقد المائي (ضياع الماء) بسبب اهتراء شبكات الماء الصالح للشرب وتقوية الضغط المائي في عديد المناطق.
- تطوير وتعزيز أداء المناطق الصناعية من خلال مضاعفة التنسيق بين الهياكل الجهوية والوكالة العقارية الصناعية في متابعة الصيانة والتوسعة وتحسين ربط المناطق الصناعية بالنقل العمومي وتشخيص عقارات لإنجاز مناطق صناعية جديدة.

وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع لتعصير البنية الأساسية للطرقات وصيانتها تشمل أساسا تهينة الطرقات الجهوية رقم 37 ورقم 39 ورقم 578 بسيدي حسين وتهينة الطريق المحلية رقم 539 وتدعيم الطريق المحلية رقم 579 إلى جانب باستكمال أشغال الطريق الحزامية X20 وتوسيع الطريق المحلية 451 (X2) من مفترق تيمور إلى الطريق الجهوية رقم 25 (X20) مع إحداث 5 منشآت فنية على مستوى المفترقات والطريق X4 بين الطريقين X و X20 وتهينة المدخل الغربي للعاصمة لتخفيف الضغط عن وسط العاصمة.

كما تشمل هذه المشاريع إنجاز جسر على مستوى ملتقى طريق 23 مع طريق 33 وجسر على مستوى باب عليوة وتعصير شبكة الطرقات البلدية واستكمال تنفيذ أشغال تهذيب حي حروش (قمرت) بالمرسى وتهذيب أحياء أرض حريز-الطرابلسي-20 مارس و 25 جويلية بسيدي حسين وتهذيب أحياء المستيري-الجيرة العليا والأنس بسيدي حسين والإنطلاق في الدراسات الخاصة بتهينة وتهذيب جملة من الأحياء الشعبية بالإضافة إلى حماية مدينة سيدي حسين من الفيضانات.

٧. برنامج الإستثمار خلال المخطط 2026-2030

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية تونس ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 910 مشروعا بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 5691 مليون دينار، من بينها 2732 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 378 مشروعا متوصلا باستثمارات تُقدّر بـ 863 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 58% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الوطنية بـ 24% ثم المشاريع الجهوية بـ 18%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الوطنية نسبة 61% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الجهوية بـ 21% ثم المشاريع المحلية بـ 18%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	524	573	487
جهوي	164	2 380	575
إقليمي	-	-	-
وطني	222	2 738	1 670
المجموع العام	910	5 691	2 732

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 73% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 26% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 44% والتجهيزات الجماعية 54% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

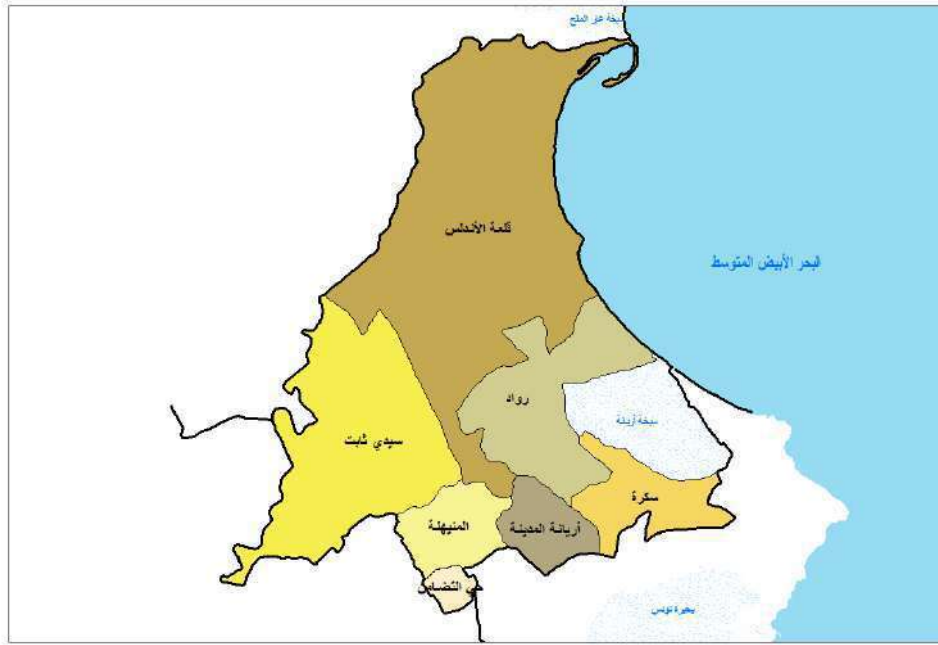
القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	241	3 527	1 206
التجهيزات الجماعية	662	2 112	1 485
الصناعة والصناعات غير المعملية	1	3	3
الزراعة والصيد البحري	6	49	37
المجموع العام	910	5 691	2 732

ولاية أريانة

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية أريانة 07 معتمديات و 48 عمادة و 7 بلديات. وتبلغ مساحتها 482 كلم² وهو ما يمثل 5,8% من مساحة الإقليم الثاني و 0,3% من مساحة البلاد التونسية. وتتميز الجهة بتنوع تضاريسها، حيث تضم جبل النحلي وجبل عمار وسبخة أريانة وأراضي خصبة بالحوض السفلي لوادي مجردة و 4535 هكتار مساحات غابية ورعوية ويطل جزء من الولاية على ساحل البحر الأبيض المتوسط على طول 27 كلم. وتتميز بمناخ معتدل وممطر في فصل الشتاء وحار وجاف في فصل الصيف.



2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان ولاية أريانة 668,5 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، أي ما يمثل 17% من مجموع سكان الإقليم الثاني بكثافة سكانية قدرها 1601,7 ساكن/كلم². وتمثل الجهة امتدادا لتونس الكبرى حيث بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري 97,56% مقابل 88,3% بالإقليم. وتتميز بتوسع عمراني مستمر وكثافة سكانية عالية، فباستثناء معتمديتين ذات طابع ريفي، سيدي ثابت وقلعة الأندلس، فإن بقية المعتمديات ذات الطابع الحضري تشكلت من أحياء شعبية توسعية حول مدينة أريانة وكوّنت معها وحدة عمرانية حضرية متلاصقة يتجاوز عدد السكان بكل واحدة منها 70 ألف ساكن، بلغ أصغرها حي التضامن بـ 79 ألف ساكن فأريانة المدينة بحوالي 110 ألف ساكن فالمنهله بـ 116 ألف ساكن ثم رواد بـ 141,5 ألف ساكن وأقصاها سكرة بحوالي 160 ألف ساكن.

وبلغت نسبة النمو الديمغرافي 1,50% مقابل 0,91% على مستوى الإقليم الثاني و 0,87% على مستوى البلاد التونسية. ويبرز الهرم السكاني لسنة 2024 تراجعاً في نسبة الفئة العمرية 0-4 سنوات إلى 5% وارتفاعاً في نسبة الفئة العمرية 60 سنة فأكثر إلى 16,4% من مجموع سكان الولاية. وشهدت الجهة صافي هجرة إيجابي خلال الفترة 2019-2024 بحوالي 17,804 ألف ساكن أي بمعدل 3561 سنوياً.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تصنّف أريانة من الولايات المتقدمة في مؤشر التنمية الجهوية حيث احتلت المرتبة الرابعة وطنيا بـ 0,523 باعتبار المكتسبات المحققة في مجال تطوير البنية الأساسية والمرافق والتجهيزات الجماعية ومن قربها من العاصمة لتستفيد من الميزات التفاضلية المتوفرة لتحسين أداء الاقتصاد الجهوي ورفع جاذبيتها للاستثمار الخاص.

وتتميز الولاية بتنوع نسيجها الاقتصادي، ففي المجال الفلاحي، تمتد الأراضي الصالحة للزراعة على مساحة 23,4 ألف هكتار منها حوالي 13 ألف هكتار أراضى سقوية. ويتميز الانتاج الفلاحي، بجودة بعض منتجاته على غرار الزيوتين، كما اعتمدت الجهة منذ عديد العقود ضمن أنشطتها الفلاحية على زراعة الخضر الورقية (4100 طن سنويا) والقنارية (1396 طن سنويا) والقرع (1280 طن سنويا) وطوّرت منظومات إنتاج الألبان واللحوم البيضاء، أما إنتاج الصيد البحري فبلغ حوالي 490 طن.

كما احتلت الولاية خلال سنة 2023 المرتبة الخامسة وطنيا من حيث عدد المؤسسات الاقتصادية بـ 60,5 ألف مؤسسة، وهو ما يمثل 7,3% من المجموع الوطني. كما توجد بالجهة 11 منطقة صناعية متفاوتة المساحات منها 4 مهيئة على مساحة 203 هكتار.

وتحتضن الجهة القطب التكنولوجي بالغزالة-رواد المتخصص في تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الذي يضم أكثر من 100 مؤسسة، منها حوالي 12 شركة عالمية والقطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت المتخصص في البيوتكنولوجيا المطبقة في الصحة والصناعات الصيدلانية. ويأوي القطب التكنولوجي بالغزالة - رواد عددا هاما من المؤسسات الجامعية العمومية والخاصة توفر جملة من الاختصاصات العلمية والتكنولوجية المتقدمة لفائدة قرابة 20 ألف طالب. كما توجد بالجهة مؤسستين صحييتين مجهزتين بأحدث التقنيات الطبية.

وبالنسبة لأهم المؤشرات الاجتماعية، بلغت نسبة الأمية 13,16 % مقابل 14 % بالإقليم، وبلغت نسبة التغطية الصحية 79,46 % مقابل 80,6 % بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 51,31 % مقابل 50,4 % بالإقليم. كما بلغت نسبة النشاط 49,61 % مقابل 49,1 % بالإقليم ونسبة البطالة 13 % مقابل 13,1 % بالإقليم. وتطور عدد المنتفعين بالمنحة القارة من العائلات المعوزة والمعوقين والمسنين من 4461 سنة 2021 إلى 6407 سنة 2025 بمعدل سنوي في حدود 9,5 %.

وعلى الصعيد البيئي، يعتبر قطاع التطهير من أهم القطاعات المؤثرة على الوضع البيئي بالجهة نتيجة الإخلالات المتتالية من ضخ مياه الصرف الصحي غير المعالجة طبقا للمواصفات المعمول بها بشواطئ رواد وقلعة الأندلس وسبخة أريانة وأحيانا بالأراضي الفلاحية عبر بعض الأودية، الى جانب صرف النفايات الصناعية والربط العشوائي بمصارف مياه الأمطار والأودية المحاذية للبنىات وذلك نتيجة التوسع السكاني غير المنظم وضعف المراقبة البيئية، مما خلّف مشاكل بيئية وصحية أثرت سلبا على صحة المواطن وسلامة محيطه.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

سجلت جملة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021 ما قدره 2179,5 م.د أي بنسبة انجاز بـ 69,4 % من جملة الاستثمارات المبرمجة، توزعت بين 40 % استثمارات عمومية و 60 % استثمارات خاصة.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	1350,5	870,1	64,4
القطاع الخاص	1790,0	1309,4	73,1
المجموع	3140,5	2179,5	69,4

وبلغت الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2025-2021 ما قيمته 870,1 مليون دينار وهو ما يمثل 64,4 % من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، وقد توجّهت هذه الاستثمارات بالخصوص إلى قطاعات البنية الأساسية (39%) والقطاعات المنتجة

(25,3%) والقطاع البيئي (15,6%). ومكنت من تحقيق جملة من النتائج الايجابية على مستوى تحسين ظروف العيش وتعصير البنية الأساسية وحماية البيئة.

كما قدّرت جملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص بـ 1309,4 مليون دينار، وهو ما يمثل 73,1% من جملة الاستثمارات المبرمجة، وقد حظي قطاع السكن بالقسط الأوفر من مجموع الاستثمارات الخاصة بـ 57,5%، يليه قطاع السياحة والخدمات (20,3%) وقطاع الصناعات المعملية (18,4%) وقطاع الفلاحة (3,7%).

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانات:

- ولاية أريانة مكوّن حضري أساسي من تونس الكبرى ومن حاضرة تونس.
- القرب من مينائي حلق الوادي وراّس ومطار تونس قرطاج الدولي.
- بنية أساسية هامة وفي تطور.
- تطلّ الجهة على البحر الابيض المتوسط على طول 27 كلم من السواحل البحرية (قلعة الاندلس ورواد).
- مرفأ للصيد البحري بقلعة الأندلس.
- 2 أقطاب تكنولوجية برواد وسيدي ثابت.
- 11 منطقة صناعية منها 4 مهيأة على مساحة 203 هك.
- مناطق سقوية على مساحة 13 ألف هكتار تروى بالمياه التقليدية ومنطقة سقوية على مساحة 3200 هك تروى بالمياه المعالجة.
- 20 مؤسسة تعليم عالي عمومية وخاصة تدرّس حوالي 27 ألف طالب و4 مراكز تكوين منها مركزين قطاعيين في مجالي ميكانيك السيارات وفنون الطباعة.
- 3 أقطاب صحية في طب وجراحة القلب والشرابين وامراض وجراحة الصدر والمداواة بالأشعة والعلاج الكيميائي.

2. الفرص

- آفاق واعدة لاستعمال المعالجة الثلاثية بمحطات التطهير واستغلالها في النشاط الفلاحي.
- دور هام للأقطاب التكنولوجية في دعم مشاريع البحث والتطوير في المجال الصناعي وفي تنشيط الاستثمار.
- إمكانية توظيف جزء من الملك العمومي البحري لإنشاء مشاريع استثمارية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تواجه الجهة ضغطا عمرانيا غير منظم أدى إلى الإضرار بالمحيط واستنزاف الموارد الطبيعية وتدهور ظروف العيش بالأحياء غير المهيأة نتيجة ضعف البنية الأساسية والمرافق الجماعية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمحور أهم الإشكاليات في:

في مجال التنظيم الترابي

- عدم استجابة أمثلة التهيئة العمرانية لمتطلبات التطور الاقتصادي وافتقار اغلب التجمعات الريفية لأمثلة تهيئة عمرانية.
- ارتفاع تكلفة العقار السكني وصعوبة الحصول على مسكن اجتماعي.

وفي المجال الفلاحي:

- ضعف استغلال المنطقة السقوية ببرج الطويل من معتمدية رواد المروية بالمياه المستعملة على مساحة 3200 هكتار (استغلال 10% من مساحتها) جزاء نوعية مياه الري الرديئة على مستوى المعالجة.
- تفاقم الديون المتخلدة بذمة الفلاحين وعدم توفر ضمانات لدى العديد منهم واقبالهم المتواضع على جدولة ديونهم حال دون الحصول على قروض بنكية وأثر سلبا على الاستثمار الفلاحي.

وفي المجال الاجتماعي:

- منظومة صحية تشكو من قلة التجهيزات ونقص على مستوى الإطار الطبي وشبه الطبي وتواضع الخدمات الصحية ببعض المناطق.
- نقص في المؤسسات التربوية ودور الثقافة والمنشآت الثقافية والمنشآت الرياضية والفضاءات العمومية للطفولة وكبار السن.
- نقص على مستوى الخدمات الاجتماعية بسبب نقص الاختصاصيين الاجتماعيين والامكانيات اللوجستية خاصة أسطول السيارات الاساسي في أعمال التقصي والمتابعة.
- قلة الآليات والبرامج الموجهة للفئات الخصوصية.
- وفي المجال البيئي، تشكو المنظومة البيئية الجهوية من اختلال التوازن البيئي بسبب أريانة ومن إشكالية تصريف المياه المستعملة ومن الانجراف البحري.

1٧. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

أريانة جهة مندمجة وخضراء وقطب للابتكار والتجديد الرقمي والبحث العلمي، تحافظ على تنوع انشطتها الاقتصادية وتطورها وتكرس لتنمية عادلة وضامنة لجودة الحياة في بيئة نظيفة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تحسين جودة رأس المال البشري ومزيد العناية بالفئات الخصوصية

- تطوير جودة الموارد البشرية والرفع من القدرات التكوينية من خلال تحسين أداء القطاع التربوي.
- مزيد العناية بالجانب الترفيهي والرياضي والثقافي وذلك عبر تعزيز الأنشطة الشبابية والرياضية وتطوير البنية التحتية والانشطة الثقافية.
- تأهيل القطاع الصحي من خلال تحسين المؤشرات الصحية على مستوى الخدمات والتجهيزات
- تحسين قدرات الإحاطة الصحية والاجتماعية من خلال دعم العناية بالطفولة وتجهيز مؤسسات الطفولة وإدماج الأطفال الحاملين لإعاقة وخاصة الأطفال المصابين بطيف التوحد ضمن منظومة الطفولة المبكرة وتعزيز الاحاطة بالمرأة وكبار السن والفئات الهشة.
- وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، واستجابة لتطلعات المجالس المنتخبة، يتضمن المخطط جملة من المشاريع من بينها إحداث معهد ثانوي بكل من نور جعفر ورواد الخليج والغزالة (معتمدية رواد) وبناء مدرسة إعدادية بكل من حي الصحافيين وسيدي عمر (معتمدية رواد) والباهي الأدغم (معتمدية سكرة) والقنطرة (معتمدية قلعة الأندلس) وحي البساتين (معتمدية المنهله) بالإضافة إلى تدعيم قطاع التعليم العالي وذلك ببرمجة مشاريع تشمل أساسا توسعة المركب الرياضي والمبيت الجامعي وفضاء المصالح المشتركة بالقطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت وبناء مقر المعهد العالي للإعلامية بأريانة وتحسين جودة قطاع التكوين المهني خاصة من خلال إحداث مركز التكوين والتدريب المهني بسيدي ثابت وإعادة هيكلة المركز القطاعي للتكوين في ميكانيك السيارات بأريانة.

وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية والأنشطة الثقافية، تمت برمجة مشاريع تتعلق أساساً بإحداث مكتبة عمومية بكل من حي التضامن و برج الطويل (رواد) وإحداث دار ثقافة بكل من برج الطويل (رواد) وسيدي فرج (سكرة) بالإضافة إلى توسعة وصيانة دور الثقافة والمكتبات العمومية وإحداث مركز فنون درامية وركحية بأريانة علاوة على تهيئة وترميم المعلم الأثري برج البكوش وبناء المعهد الجهوي للموسيقى بأريانة.

كما يتضمن المخطط برمجة جملة من المشاريع في قطاع الشباب والرياضة تهمّ بالأساس إحداث دار شباب بحي الباهي الأدغم (سكرة) وتهيئة دار شباب شرفش وقلعة الأندلس ورواد والتضامن وأريانة وتهيئة ملاعب أحياء بكل من بنور جعفر والنخيلات وسيدي عمر (رواد) وإحداث ملعب بلدي بكل من المنهله ورواد وتهيئة 3 ملاعب بلدية بكل من سيدي ثابت وقلعة الأندلس والمنهله، فضلا عن برمجة قاعة ألعاب للرياضات الفردية بأريانة ومركز إصطياف وتخييم بقلعة الأندلس.

وفي القطاع الصحي، تمت برمجة مشاريعنا نذكر منها إحداث مركز جهوي للطب المدرسي أريانة وإعادة بناء قسم ابن النفيس وبناء قاعة بيضاء لتحضير المواد الكيميائية وتوسيع قسي الإستعجالي ومركز الأمراض السرطانية بمستشفى عبد الرحمان مامي وبناء قسم طب الأسنان وبناء مركز للجراحة بالمنظار والتقنيات الطبية المبتكرة وتدعيم أقسام التصوير الطبي والتحليل والصيدلية بمستشفى محمود المطري بأريانة وتوسيع وتطوير مستشفى التضامن.

وبخصوص الإحاطة الصحية والاجتماعية، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إحداث مركب طفولة بقلعة الأندلس الغربية وتهيئة نادي أطفال بكل من المنهله و برج الطويل وتهيئة مركب الطفولة بحي التضامن وتجهيز مؤسسات الطفولة وإدماج الأطفال الحاملين لإعاقة وخاصة الأطفال المصابين بطيف التوحد ضمن منظومة الطفولة المبكرة.

كما تشهد فترة المخطط تعزيز الإحاطة بالمرأة وكبار السن في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الأسري والتمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة بالإضافة لتهيئة مركز الأمان لإيواء النساء ضحايا العنف بسيدي ثابت إلى جانب برنامج التمكين الاجتماعي للأسر والتوجيه والإرشاد الأسري ودعم قدرات الأولياء ومرافقتهم للتعبّد بأطفالهم ذوي إضطرابات التعلم وبرنامج إدماج الأطفال ذوي طيف التوحد برياض الأطفال إلى جانب توطيد العلاقة بالجالية التونسية بالخارج.

الهدف الثاني: مزيد تنمية الاقتصاد الجهوي واستحداث نسق الاستثمار والتشغيل

- النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال الرفع من قدرات الاستغلال والتكثيف بالمناطق السقوية وتحسين جودة المياه المعالجة واستكمال تهيئة وتجهيز هذه المناطق الى جانب تطوير قطاع الصيد البحري، بالإضافة الى تطوير الفلاحة البيولوجية واسترجاع نسق الإنتاج الحيواني وتعزيز مردوديته بتنوع المصادر العلفية.
- تطوير القطاع الصناعي من خلال دعم الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي العالي وتشجيع الابتكار والتجديد وخاصة في مجال الصناعات التقليدية ودعم التنسيق بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية لتشجيع الإدماج المهني لدى الشباب في مرحلة التعليم العالي بالتدريب لدى المؤسسات الاقتصادية فضلا عن تعزيز الفضاءات الصناعية.
- التشجيع على بعث الشركات الأهلية وتطوير فرص إحداث مواطن الشغل.

ولتجسيد هذا الهدف، تم ضبط جملة من المشاريع الرامية إلى تحسين البنية التحتية الفلاحية والصناعية من بينها مشروع تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت بالإضافة إلى الانطلاق في أشغال تهيئة منطقتين صناعيتين بجعفر رواد وبالقطب التكنولوجي سيدي ثابت وإعداد دراسة تهيئة منطقة صناعية بالحسيان واستكمال المرحلة الأولى لإنجاز المدينة الرقمية بالنحلي.

الهدف الثالث: مزيد تدعيم البنية الأساسية والارتقاء بقطاع النقل وخدماته

- تدعيم وتطوير البنية الأساسية من خلال تعصير شبكة الطرقات والمسالك الفلاحية وإحداث محطات ترابط بين مختلف أصناف النقل العمومي مع العمل على تجديد الاسطول وتحديث أساليب النقل الى جانب تحسين ظروف التزوّد بالماء الصالح للشرب والتنوير العمومي.

- تنظيم المجال الترابي من خلال توسيع آليات الرقابة لمنع الاعتداء على الملك العمومي البحري والملك العمومي للمياه والحرص على توفير الرصيد العقاري المهيأ للنهوض بالسكن الاجتماعي لمجابهة زحف البناء الفوضوي.

ومن بين المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال المخطط لتحقيق هذا الهدف نذكر تهيئة الطريق الجهوية رقم 23 برواد ورقم 50 بقلعة الأندلس والطريق المحلية رقم 521 ورقم 522 بسيدي ثابت وتوسعة الطريق الجهوية رقم 31 بالمنهله وتهذيب أحياء الكيلاني والسعافة وعشيش بالمنهله وحماية قلعة الأندلس من الفيضانات وتدعيم قدرات المعالجة لمحطة التطهير بالجديدة وذلك لربط معتمدية سيدي ثابت وتركيز قطب التطهير بمنطقة الحسيان واعادة تهيئة منظومات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي.

الهدف الرابع: مزيد العناية بالبيئة وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

- تكثيف مجهود حماية المحيط والوسط البيئي عبر مقاومة مختلف مظاهر التلوث وإرساء منظومة للتصرف في النفايات وتعزيز المراقبة البيئية.

- التصرف المستدام في الموارد الطبيعية من خلال حسن توظيف واستغلال الموارد المائية وتطوير معالجة المياه المستعملة وتثمينها وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.

وفي هذا الإطار سيتم إعداد تحيين دراسة تهمين وإستصلاح وتهيئة سبخة أريانة وإنجاز برامج لحماية الأراضي الفلاحية من الانجراف والمحافظة على التربة.

٧. برنامج الإستثمار خلال المخطط 2030- 2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية أريانة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 378 مشروعا بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 3622 مليون دينار، من بينها 1810 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 147 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 598 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 69% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 28%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 58% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 23% والمشاريع الإقليمية بـ 17%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	259	655	419
جهوي	106	2 378	1 041
إقليمي	2	454	301
وطني	11	134	49
المجموع العام	378	3 622	1 810

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 70% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 26% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 76% والتجهيزات الجماعية 19% والفلاحة والصيد البحري بحوالي 3% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

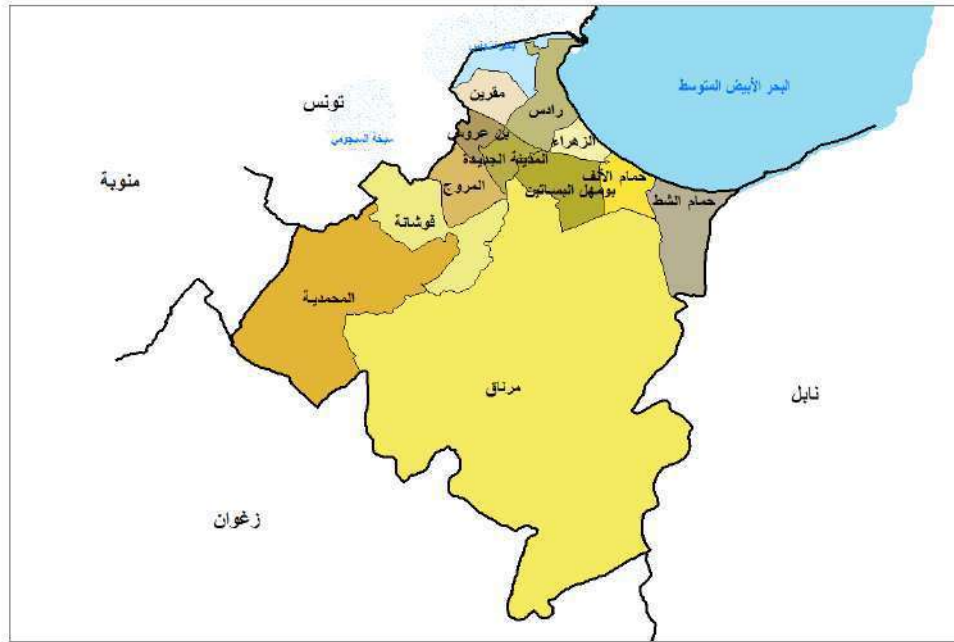
القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	100	3 019	1 370
التجهيزات الجماعية	263	477	344
الصناعة والصناعات غير المعملية	3	38	29
الفلاحة والصيد البحري	12	88	68
المجموع العام	378	3 622	1 810

ولاية بن عروس

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية بن عروس 12 معتمدية و76 عمادة و13 بلدية. وتمتد على مساحة 761 كلم² بنسبة 9,3 % من مساحة الإقليم وتجمع بين البحر (22 كلم سواحل) والجبال (جبل بوقرين وجبل الرصاص) وسهول كبرى وخصبة في مرناق والخليدية وعلى ضفاف وادي مليان وتضم محمية طبيعية بجبل بوقرين ومواقع أثرية (أوذنة). وتتمتع بمناخ شبه جاف علوي بمعدل تساقطات في حدود 449 مم سنويا.



2. الخصائص الديمغرافية:

يبلغ عدد السكان بالولاية 722,8 ألف ساكن حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، أي 6,02 % من مجموع سكان البلاد و18,3 % من سكان الإقليم. وتبلغ الكثافة السكانية 949,8 ساكن / كلم². وتنتمي الجهة الى القطب العمراني والحضري لتونس الكبرى الذي يتميز بتوسع عمراني متواصل ومستمر، حيث بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري 96,5% مقابل 88,3 % بالإقليم. وتمثل مدنها وحدة حضرية مترابطة، العديد منها لم يعد قادرا على التوسع العمراني على غرار بن عروس والزهراء ورادس والمدينة الجديدة ومقرين وحمام الانف مقارنة بمدن أخرى تشهد تسارع نسق التكتف السكاني على غرار مناطق المروج وفوشانة والمحمدية وبرج السدري ومرناق وبومهل البساتين. وتضم الولاية 7 مدن يقطنها أكثر من 50 ألف ساكن لكل واحدة أهمها المروج بحوالي 122 ألف ساكن ثم فوشانة بـ 101 ألف ساكن ثم المحمدية بـ 85 ألف ساكن فمرناق بـ 75 ألف ساكن.

وسجل الهرم السكاني تحولا لافتا بين سنتي 2014 و2024 حيث تراجعت نسبة الفئة العمرية (0-4) من مجموع السكان من 9 الى 5,1 % والفئة العمرية 15-59 سنة من 66,4 % الى 62 % مقابل ارتفاع نسبة الفئة العمرية (60 سنة فما فوق) من 10,2 % إلى 17,1 % والفئة العمرية 5-14 سنة من 14,4 الى 15,8 %. وتواصل الجهة استقطاب الوافدين من جهات أخرى نظرا لارتفاع جاذبيتها بتواجد البنية الأساسية والمرافق العمومية الضرورية، حيث بلغ صافي الهجرة إيجابيا بـ 12850 خلال الفترة 2019-2024.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتميز ولاية بن عروس بنسج هام من المؤسسات الاقتصادية يعدّ حوالي 57,2 ألف مؤسسة تتوزع بين 87,69% في مجال الخدمات و11,62% في مجال الصناعة و0,69% بالمجال الفلاحي. وتعرف الجهة بطابعها الصناعي حيث تضم ما يقارب 438 مؤسسة صناعية منها 159 مصدرة كليا و22 منطقة صناعية أبرزها المنطقة النموذجية المغيرة 1 و2 و3 بفوشانة. كما يشهد القطاع الفلاحي تطورا هاما رغم ضعف الموارد المائية وصغر المستغلات الفلاحية حيث تبلغ مساحة الأراضي المحترثة حوالي 36 ألف هك والمناطق السقوية 10,5 ألف هك. وتحتل الولاية مراتب متقدمة وطنيا على مستوى إنتاج الخوخ والعنب والإجاص بفضل اعتمادها على الإنتاج المكثف واستعمال تقنيات الاقتصاد في مياه الري، إضافة إلى المساهمة بـ 10% من الإنتاج الوطني من اللحوم الحمراء. وتتواجد بها مؤسسات وطنية ريادية على غرار سوق الجملة ببئر القصعة والميناء التجاري برادس ومؤسسات الشحن والترصيف.

ويتوزع النشيطون المشتغلون حسب القطاعات الاقتصادية على القطاع الصناعي بـ 35% والقطاع الخدماتي بـ 60% والقطاع الفلاحي بـ 5% من اليد العاملة المشتغلة.

كما تضم الجهة مخزونا هاما من الآثار تعبر عن تعاقب عديد الحقبات التاريخية الرومانية والعثمانية والتي تساهم في تنوع المنتج السياحي على النطاق الوطني. فهي تضم الموقع الأثري بأوذنة الذي يعتبر موروثا رومانيا هاما يضم مسرحا طاقة إيوانه 15 ألف مقعد، وكذلك مدينة رادس التي كانت تسمى في الفترة الرومانية Maxula والحنايا الرومانية التي كانت تنقل المياه في العهد الروماني من زغوان (Zica) إلى قرطاج. أما الحقبة العثمانية فإنها تميزت بتراث شمل قصور البايات بكل من المحمدية وحمام الأنف التي تضم أيضا عيون المياه الساخنة ذات جودة عالية في مجال معالجة بعض الأمراض، إلى جانب 20 كلم من الشواطئ التي كانت تعتبر من أهم الشواطئ بإقليم تونس الكبرى، ساهمت في استقطاب السكان وتطور المدن الساحلية بحمام الأنف والزهاء ورادس. وبالرغم من الظروف الحالية لهذه الشواطئ إلا أنها تبقى من الميزات الهامة لجاذبية الولاية.

وتعد الولاية 7 مراكز تكوين قطاعية في 49 اختصاصا أهمها النقل واللوجستيك والميكاترونك وصناعة مكونات الطائرات والجلود والأحذية والنسيج والإكساء وتوفر حوالي 5241 موطن تكوين.

وساهمت هذه الإمكانيات الاقتصادية الهائلة في تحسين مؤشرات الوضع الاجتماعي بالجهة حيث سجلت نسبة الأمية 10,13% مقابل 14% بالإقليم، وبلغت نسبة التغطية الصحية 84,17% مقابل 80,6% بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 54,05% مقابل 50,4% بالإقليم. كما بلغت نسبة النشاط 49,75% مقابل 49,1% بالإقليم ونسبة البطالة 12,56% مقابل 13,1% بالإقليم. وتوفر الجهة مساعدات اجتماعية لفائدة العائلات محدودة الدخل منها منح قارة لفائدة 8946 عائلة والعلاج المجاني لحوالي 8538 عائلة وبالتعريف المنخفضة لفائدة 12849 عائلة.

وعلى المستوى البيئي، تحتوي ولاية بن عروس على مواقع طبيعية وبيئية متعددة متمركزة بمساحة غابية على 20 ألف هك تضم الحديقة الوطنية بوقرين ومنتره فرحات حشاد برادس كمقومات بيئية وإيكولوجية قابلة للتوظيف في السياحة البديلة. غير أن الزخم السكاني والعمراني والصناعي قد تسبب في عديد الاخلالات التي مسّت المحيط البيئي بالجهة وأدت إلى تدهور الواجهة البحرية جراء التلوث الصناعي وسكب المياه المستعملة بالبحر والمياه الملوثة والوافدة على المنطقة من روافد وادي ملين، وشكلت تحديا كبيرا أمام مجهود تجميع ورفع ومعالجة الفضلات المنزلية والنفايات الصناعية وفواضل البناء والهدم وتوسيع شبكات صرف المياه. كما يظل التحدي الأكبر للجهة التأقلم مع التحديات المناخية ذات الأثر على الموارد المائية المتراجع حجمها وبداية تأثيرها على منظومات الإنتاج الفلاحي بالجهة.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت الاستثمارات الجمالية المنجزة خلال الفترة 2021-2025 بولاية بن عروس بالقطاعين العام والخاص ما قيمته 2215 مليون دينار منها 20,58% بالقطاع العمومي و79,41% بالقطاع الخاص، حيث بلغت نسبة الانجاز الجمالية 46,3% تتوزع بين القطاعين العام والخاص:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	999,400	456,000	45,63
القطاع الخاص	3783,000	1759,000	46,50
المجموع	4782,4	2215	46,32

بالنسبة لمجموع الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة (2021-2025) فقد بلغت 456 مليون دينار وهو ما يمثل 46% من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، تتوزع معظمها بين قطاع البيئة بـ 31,4% فالقطاعات الاجتماعية بـ 25,6% والقطاعات المنتجة بـ 24% ثم قطاع النقل بـ 10% والبنية الأساسية 5,5%.

اما بالنسبة لجملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص خلال نفس الفترة فقدّرت بـ 1759 مليون دينار، وهو ما يمثل 46,5% من جملة الاستثمارات الخاصة المبرمجة. وقد استأثر قطاع السكن بأغلب الاستثمارات (59,5% من مجموع الاستثمارات الخاصة)، يليه قطاع الصناعات المعملية (21,9%) وقطاع السياحة والخدمات (16,01%) وقطاع الفلاحة والصيد البحري (2,5%).

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع استراتيجي على بعد حوالي 10 كلم من العاصمة.
- توفر بنية طرقية مهيكلية ومدعمة لمختلف معتمديات الجهة.
- توفر بنية أساسية صناعية وخدمية وتجارية داعمة للاستثمار خاصة في قطاعي الصناعة والخدمات.
- تواجد مؤسسات وطنية هامة على غرار الميناء التجاري برادس، سوق الجملة، المنطقة البترولية برادس والمدينة الرياضية برادس بما يعزز الديناميكية الاقتصادية بالجهة.
- وجود مؤسسات صحية متخصصة (مثل مركز الحروق والإصابات البليغة).
- تركيز أهم نواة لصناعة مكونات السيارات بالمنطقة الصناعية بالمغيرة تضم حوالي 40 مؤسسة صناعية.
- قطاع فلاحي بمنظومات انتاج ومؤسسات خدمات هامة مكنت الجهة من احتلال مراتب متقدمة في منتجات الأشجار المثمرة والدواجن.
- خزان هام للموارد البشرية ذات المهارات المتطورة مع توفر الإمكانيات اللوجستية لمواكبة التقنيات والاختصاصات المهنية الحديثة.

2. الفرص:

- تنامي الطلب على الصناعات التحويلية والمنتجات المحلية ذات القيمة المضافة والمصدرة.
- إمكانية استقطاب استثمارات خاصة في مجال تثمين النفايات والطاقة المتجددة.
- توفر برامج تمويل خارجية لدعم مشاريع التهيئة البيئية والحد من التلوث.
- تكامل الولاية اقتصاديا مع جيرانها داخل الاقليم الثاني خاصة زغوان ونابل.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تمدد عمراني سريع أفرزه القطب الصناعي بالجهة مما سبب اكتظاظا وضغطا سكانيا أنتج صعوبات بيئية وتنظيمية واجتماعية وضغوطات على المرافق العمومية والبنية الأساسية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

في مجال التنظيم الترابي

- الكثافة السكانية العالية والتوسع العمراني المتواصل أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية وضغوطات عالية على الشبكات العمومية والتجهيزات الجماعية وتراجع الرصيد العقاري العمومي وبالجماعات المحلية ونقائص على مستوى قطاع النقل وخاصة النقل الحديدي.
- تداخل بين النسيج العمراني السكني والصناعي بسبب تقادم أمثلة التهيئة العمرانية وعدم مواكبتها للنمو المتسارع للجهة.

في المجال الاقتصادي

- مناطق صناعية في حاجة لمزيد من التهيئة والعناية بمحيطها الداخلي والخارجي مع تواجد عدد من المقاسم الصناعية غير المستغلة.
- تواضع توظيف المقوم البحري الشاطئي لتركيز وحدات سياحية وخدماتية مهمة وتأخر توظيف المقوم السياحي الفلاحي والايكولوجي لتركيز سياحة بديلة وتأخر الاستثمار والمبادرة في المجال البيئي خاصة بالنسبة لرسكلة وتحويل الفضلات البيولوجية والنفايات الخطرة والاستشفائية ومعضلة فواضل البناء.
- تشعب الوضعية العقارية لعدد المستغلات الفلاحية وتواضع الاستثمار والتوظيف لمساحات دولية هامة.

في المجال الاجتماعي

- تعطل مشاريع الصيانة والتعهد لمؤسسات تربوية ببعض المناطق ذات الكثافة التلمذية المرتفعة.
- غياب المستشفيات المحلية مما ولد ضغوطات كبيرة على الخط الثالث بالنسبة لجل الخدمات الصحية الأولية والمختصة والتحليل والأشعة والتراجع المتواصل لعدد الإطار الطبي والشبه الطبي.

في المجال البيئي

- إشكاليات بيئية تهم مجالات التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة والنفايات الخطرة والاستشفائية ومجالات التطهير والتلوث اللاحق بالأودية ومجري المياه بالجهة الشرقية للولاية، وكذلك التلوث الصادر عن بعض المؤسسات الصناعية والخدمات.
- تواصل تدهور الوسط البيئي البحري والانجراف الساحلي.

في مجال الحوكمة

- ضعف مصادر تمويل الاستثمار الفلاحي الخاص وتواضع حجم التمويل البنكي من جملة الاستثمارات.
- تأخر صرف المنح المسندة في إطار قانون الاستثمار لسنة 2016 للمشاريع الفلاحية الخاصة وللعمليات المنفردة حيث تصل مدة الاستجابة لها لسنتين.
- صعوبات إجرائية وتشريعية حالت دون الاستغلال الجيد لعدد من الفرص في عدد من المجالات (ثقافية، سياحية، رياضية وفلاحية وفي الصناعات التقليدية).

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

تنمية اقتصادية دامجة ومتنوعة مدعومة ببنية تحتية مهيكلية وضامنة لمحيط بيئي سليم ومتوازن وخدمات ومرافق عمومية مستجيبة لحاجيات السكان بالجهة ومواكبة لمتطلبات مختلف شرائح الاجتماعية والتوسع العمراني المتسارع بها.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تنمية بشرية مواكبة ومستجيبة للحاجيات المحلية والجهوية

تتمثل أهمية هذا الهدف في كونه يضع الإنسان في صميم السياسات التنموية من خلال العمل على تنمية بشرية مواكبة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية وتستجيب للخصوصيات والحاجيات المحلية والجهوية. وفي هذا الإطار سيتم العمل على الأولويات التالية:

- النهوض بالمنظومة التربوية من خلال توسعة المؤسسات التربوية ببعض المناطق ذات الكثافة التلمذية الهامة وتوسيع الربط بشبكة الأنترنت وتوفير التجهيزات الرياضية والملاعب والمعدات السمعية البصرية بالمدارس الابتدائية.
- تطوير الخدمات الصحية من خلال تعزيز نجاعة منظومة التغطية الصحية وتخفيف الضغط على الخط الثالث وتدعيم المستشفيات بالتجهيزات والإطار الطبي والشبه الطبي.
- تحسين تشغيلية خريجي التعليم العالي والتكوين المهني وتيسير إدماجهم في سوق الشغل من خلال ترسيخ ثقافة المبادرة وريادة الأعمال لديهم ودعم جودة التكوين والعمل على ملاءمته مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلاقاً من قائمة المشاريع المقترحة سيتم، على سبيل الذكر، إتمام تنفيذ أشغال معاهد ثانوية بكل من المحمدية وفوشانة كما تمت برمجة مشاريع جديدة تشمل أساساً بناء المعهد الثانوي بالزهراء ومعهد دوار الحوش (معتمدية فوشانة) وإحداث مدرسة ابتدائية بالمروج بالإضافة إلى البرامج السنوية المتعلقة بتوسيع وتهيئة وصيانة المؤسسات التربوية.

أما بالنسبة لقطاع الصحة تمت برمجة مشاريع تتمثل أساساً في إحداث مستشفى نهارى بالعيادات الخارجية بالمستشفى الجهوي الياسمينات وإعادة بناء مستوصف بن عروس بالإضافة إلى صيانة مراكز صحة أساسية بمرناق وكامل الولاية.

كما تشمل المشاريع المبرمجة تحديث كل من المركز القطاعي للتكوين في الجلود والأحذية بمقرين والمركز القطاعي للتكوين في مهن الخدمات بحمام الأنف.

الهدف الثاني: بنية تحتية مهيكلية ومحيط بيئي سليم

تكمن أهمية هذا الهدف في إحداث نقلة نوعية في تنافسية الولاية وتحسين جودة الحياة لمتساكنيها. وسيتم التركيز خلال فترة المخطط خاصة على:

- مراعاة البعد البيئي في تنظيم المجال الترابي وتجهيزه من خلال ملائمة أنظمة الإنتاج والتصرف مع مقتضيات حماية البيئة وضمان التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية والحد من الإفرازات الغازية والسائلة والصلبة وتركيز أدوات وآليات جديدة للتصرف البيئي الصناعي والتشجيع على الإنتاج الأنظف والصناعة المستدامة وضمان تصرف سليم في النفايات الصناعية.
- الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتعزيز قدرة التكيف مع التحديات المناخية عبر العمل على حماية الموارد الطبيعية والمنظومات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي من مخاطر التلوث والإتلاف والمحافظة على توازنها لضمان استدامة وظائفها التنموية مع تثمين المناطق المحمية والمواقع الطبيعية ودعم السياحة الإيكولوجية.
- تقليل الفجوة الرقمية بين المناطق من خلال اعتماد المنصات الرقمية لتسريع الخدمات الأساسية والمعاملات اليومية من خلال تمديد شبكة الاتصالات وتعميم وتطوير شبكة الأنترنت وإحداث منصة رقمية اجتماعية وطنية.

وبعد الأخذ في الاعتبار لقائمة المشاريع المقترحة ويهدف تحقيق الهدف المرجو، تمت برمجة جملة من المشاريع تشمل أساساً والانطلاق في الدراسات الخاصة بتهيئة وتهذيب جملة من الأحياء الشعبية وتهيئة 12 تقسيم سكاني و8 إقامات وإنجاز 213 مسكن.

وفي مجال التطهير، سيتم ربط أحياء سكنية بالمحمدية (العليات، الحسين سيدي فرج، الهناء 2 وسباله الشيخ) بشبكة التطهير وإحداث محطة تطهير جديدة بنعسان وتأهيل عام لشبكة وقنوات الصرف الصحي بالزهراء وتهيئة وصيانة قنوات التطهير بحي الوفاق بفوشانة وتهيئة وتغطية الأودية بحمام الشط.

هذا بالإضافة إلى جملة من المشاريع تهم قطاعات الشباب والرياضة والطفولة تتمثل أساسا في إعادة تأهيل شاملة للملعب حمادي العقربي برادس وإحداث 2 قاعات للرياضات الجماعية بكل من المحمدية وفوشانة وملعب بلدي بالمروج و2 دور شباب بكل نعتان وحماد الشط و13 ملعب حي بالإضافة لتهيئة وصيانة جملة من المنشآت الشبابية والرياضية وتهيئة المركز المندمج للشباب والطفولة بحمام الأنف. وبالتوازي تمت برمجة أشغال ترميم واستصلاح وتهيئة سبخة رادس ودراسة استصلاح وتهيئة سواحل رادس حمام الشط وحماية مدينة المحمدية من الفيضانات إلى جانب تهيئة منظومات الماء الصالح للشرب.

وفي مجال النقل سيتم خلال فترة المخطط جمل من المشاريع على غرار إنجاز الخط C من الشبكة الحديدية السريعة تونس-فوشانة-المحمدية وتمديد خط المترو عدد 6 نحو أحياء المروج 6 وتأهيل وتوسعة ميناء رادس التجاري.

الهدف الثالث: توظيف محكم للمنظومات الاقتصادية بالجهة وفرص التجديد والتطوير

يرنو هذا الهدف إلى إحداث تحول هيكلي في ديناميكية الاقتصاد الجهوي بما يعزز قدرته على النمو والتجديد. وسيتم العمل خلال فترة المخطط على الأولويات التالية:

- تعزيز دور ومردود المنظومات الفلاحية الواعدة والمميزة للجهة من خلال الحفاظ على ديمومتها والنهوض بالجودة وضمان مردودية اقتصادية للفلاح والنهوض بالاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية ورقمنة القطاع الفلاحي.
- النهوض بقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وضمان الاستدامة من خلال مساعدة ومرافقة كل المبادرات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على الاستغلال الرشيد والمسؤول للوسط البحري والساحلي وهيكلية وتطوير البحوث البيئية في هذا المجال.
- إعادة هيكلة النشاط الفلاحي من خلال مزيد تعبئة الموارد المائية وترشيد استغلال الموارد الطبيعية.
- احكام استغلال المجالات الصناعية الواعدة والمتنوعة بالجهة وتعصير البنية التحتية الصناعية وتنظيم الورشات والملتقيات بين الباعثين وأصحاب المشاريع وحثهم على تبادل الخبرات والتكنولوجيا واحداث المجمعات المشتركة.
- تركيز سياحة بديلة ناشطة بالجهة من خلال دعم الاستثمار وتبسيط الإجراءات للتشجيع على إحداث أنماط إيواء جديدة وبديلة للنشاط الفندقي تساهم في استقطاب شرائح جديدة من السياح.
- استغلال فرص الاستثمار بالمجال البيئي من خلال فتح الاستثمار أمام القطاع الخاص في مجالات استغلال وتوظيف وتثمين محطات التطهير والمياه المعالجة والتشجيع على انتاج الطاقات البديلة.
- تكثيف احداث الشركات الاهلية والتشجيع على التمويل الصغير والتشاركي.

وبعد الأخذ في الاعتبار لقائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة 6 مشاريع تشمل أساسا تدعيم الموارد المائية وإحكام التصرف المندمج بالمناطق السقوية بالإضافة لإحداث محطة تصفية مياه الشرب من مياه الشمال بمرناق وإعادة تهيئة المنظومات الماء الصالح للشرب المعقدة بالوسط الريفي واعتماد مقاربة تنموية شاملة ودائمة لمختلف الشرائح وخاصة صغار الفلاحين والشباب والمرأة الريفية. كما تمت برمجة تهيئة المنطقة الصناعية المغيرة 05.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية بن عروس ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 688 مشروعا بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 4828 مليون دينار، من بينها 2387 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2030-2026، وتشمل هذه البرمجة 243 مشروعا متوacula باستثمارات تُقدّر بـ 697 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 71% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 21%. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 53% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بـ 24% والمشاريع المحلية بـ 22%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	487	790	534
جهوي	144	3 044	1 260
إقليمي	12	11	9
وطني	45	983	584
المجموع العام	688	4 828	2 387

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 58% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 39% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 76% والتجهيزات الجماعية 16% والفلاحة والصيد البحري 7% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	269	3 778	1 815
التجهيزات الجماعية	402	669	386
الصناعة والصناعات غير المعملية	4	45	10
الفلاحة والصيد البحري	13	336	177
المجموع العام	688	4 828	2 387

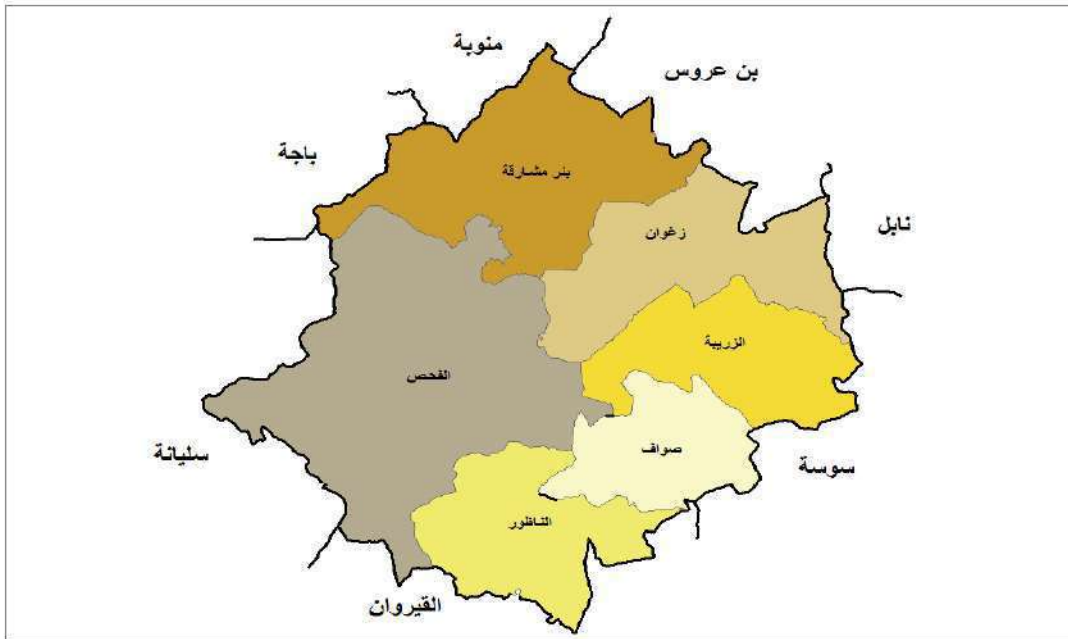
ولاية زغوان

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية زغوان 6 معتمديات و48 عمادة و8 بلديات وتمسح 2820 كلم² أي ما يمثل 35% من مساحة الإقليم و1,8% من المساحة الجمالية للبلاد التونسية، وتتميز بالمرتفعات المتوسطة وتشكل جبالها امتدادا لجبال الأطلس منها الجزء الشرقي لسلسلة الظهير التونسي. كما تتميز بمناخ متقلب ذو طابع قاري شبه رطب مع صيف حار نسبيا وشتاء بارد حيث يبلغ المعدل السنوي لدرجات الحرارة 18 درجة ويصل أدناها 3 درجات في فصل الشتاء ويمكن أن تتجاوز الحرارة القصوى الـ 40 درجة مئوية في فصل الصيف. أما المعدل السنوي للأمطار بالولاية فيتراوح بين 400 مم و600 مم ويصل إلى 700 مم بالمرتفعات الجبلية.

وتتميز الجهة بموارد طبيعية متنوعة من أبرزها عيون المياه العذبة والمياه الساخنة والغابات (70 ألف هكتار) وعدد من المواقع الطبيعية المميزة القابلة للتوظيف الترفيهي والسياحي والصحي من أهمها المحمية الطبيعية بجبل زغوان وما تحتويه من مغاور وتنوع حيواني ونباتي. كما تنفرد ولاية زغوان بميزة جغرافية تفاضلية باعتبارها تمثل امتدادا وظيفيا اقتصاديا لتونس الكبرى ونظرا لقربها من البنية الأساسية للنقل الجوي من خلال مطاري قرطاج والنفیضة والبحري من خلال الميناء التجاري برادس إضافة إلى انفتاحها على المنطقة السياحية نابـل – الحمامات.



2. الخصائص الديمغرافية:

تعد ولاية زغوان 201,065 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أي ما يمثل 5% من مجموع سكان الإقليم الثاني و1,7% من مجموع سكان البلاد التونسية. وتقدر الكثافة السكانية بـ 71 ساكن/كلم²، وتتميز الجهة بطابعها الريفي حيث لم تتجاوز نسبة السكان بالوسط الحضري 44,51% مقابل 88,3% بالإقليم. وتستقطب معتمديتي زغوان والفحص 47% من سكان الولاية وبلديتهما 57% من مجموع السكان بالوسط الحضري، وتعتبر الفحص أكبر معتمدية من حيث عدد السكان بـ 51 ألف ساكن تليها زغوان بـ 43,8 ألف في حين لا يتعدى عدد سكان معتمدية صواف 13,8 ألف ساكن.

كما شهد النمو الديمغرافي تطورا هاما خلال الفترة 2014-2024 ليبلغ 1.3% سنويا مقابل 0.87% على المستوى الوطني. ويبرز توزيع السكان حسب الفئات العمرية حسب تعداد سنة 2024، تراجعاً للفئة العمرية أقل من 5 سنوات إلى 5% (10% سنة 2014) وارتفاعاً ضعيفاً للفئة العمرية 5-14 سنة وتطوراً ملحوظاً للفئة العمرية 15-59 سنة لتبلغ 62%، أما بالنسبة للفئة العمرية 60 سنة فما فوق فقد ارتفعت من 10.71% سنة 2014 إلى 18% سنة 2024 مقابل (16.9% على المستوى الوطني). وسجل صافي الهجرة الداخلية حصيلة إيجابية تقدر بـ 900 خلال الفترة 2019-2024.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يتميز النسيج الاقتصادي بولاية زغوان بالتنوع والحيوية ويساهم بطريقة فعّالة وناجعة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويبلغ العدد الجملي للمؤسسات المنتصبة بالجهة طبقاً لإحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2023 قرابة 10,7 ألف مؤسسة اقتصادية وهو ما يمثل 1.3% من مجموع المؤسسات الاقتصادية المنتصبة بالبلاد التونسية. ويستند الاقتصاد الجهوي بالأساس على الثروات الطبيعية والأنشطة الفلاحية والصناعية المميزة للجهة وبعض فروع قطاع الخدمات مثل التجارة والسياحة والصناعات التقليدية.

ففي القطاع الصناعي، تشهد الولاية حركية صناعية هامة بوجود نسيج صناعي يتكون من عديد المؤسسات الصناعية الكبرى كمعمل الاسمنت ومعمل البلور ويضم 193 مؤسسة صناعية تشغل 10 عمال فما فوق منها 73 مؤسسة مصدرة كليا تستقطب حوالي 29 ألف موطن شغل وتنتصب بـ 11 منطقة صناعية على مساحة جمالية تقدر بحوالي 525 هك. وتعتبر هذه الحركية الصناعية مؤشراً جدياً على استفادة الولاية من قربها من العاصمة تونس ومن سياسة ناجحة لتجهيزها بمناطق صناعية عصرية وربطها بإقليمها وبقية البلاد.

وفي المجال الفلاحي، تتوفر بالولاية موارد مائية متجددة تقدر بحوالي 145 مليون متر مكعب و185 ألف هك من الأراضي المحترقة منها 15 ألف هك مناطق سقوية إلى جانب 70 ألف هكتار من المساحات الغابية الواقعة أساساً بالجهة الغربية للولاية. وبفضل هذه الموارد، تساهم الولاية في الإنتاج الوطني الفلاحي بحوالي 7% من الحبوب و5,9% من الزيتون و4,4% من اللحوم الحمراء.

وفي المجال السياحي تحتوي الولاية على وحدتين للسياحة الريفية بطاقة جمالية تقدر بـ 40 سريراً فضلاً عن المحطة الاستشفائية بجبل الوسط، ويتوافد على الجهة قرابة 800 ألف زائر للحمام المعدني بالزريبة وأكثر من 20 ألف زائر للمواقع الأثرية والمغاور.

وفي المجالات الاجتماعية، تتواجد بالجهة حوالي 157 مؤسسة للتعليم الأساسي والثانوي يؤمها 46 ألف تلميذ أي 23% من عدد السكان بالولاية. وتقدر نسبة التمدد للفئة 6-14 سنة بـ 97% بالوسط البلدي و93% بالوسط غير البلدي. وقد شهدت نسبة النجاح في البكالوريا تراجعاً إلى 46.15% سنة 2025. كما أنّ عدد المنقطعين عن التعليم الإعدادي والثانوي (1451) يبقى مرتفعاً حيث يمثل 3.4% من مجموع التلاميذ. ويتوفر بالولاية قطب جامعي يتكون من 3 مؤسسات جامعية بها حوالي ألفي طالب و2 مراكز تكوين مهني بالقطاع العام و4 مراكز خاصة تشهد تراجعاً في نشاطها نظراً لعزوف الشباب عن اللجوء لهذه الآلية، من ناحية وعدم تطوير الخدمات المقدمة من قبل هذه المراكز، من ناحية أخرى.

وفي مجال الإحاطة الاجتماعية ونظراً للطابع الريفي للجهة فإنها تشهد صعوبات لنفاذ سكان الأرياف وخاصة الفئات الهشة منهم لخدمات المرافق الاجتماعية إذ لا تزال المرأة الريفية تعاني ارتفاع نسب الأمية والبطالة وعدم وجود مراكز للرعاية النفسية والاجتماعية للنساء ضحايا العنف وتفاقم نسبة الطلاق ومحدودية البرامج الموجهة إليها.

وبخصوص أهم المؤشرات الاجتماعية، فقد سجلت الجهة أعلى نسبة أمية على مستوى الإقليم حيث بلغت 22,1% مقابل 14% بالإقليم، وبلغت نسبة التغطية الصحية 88,59% مقابل 80,6% بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 50,64% مقابل 50,4% بالإقليم. كما بلغت نسبة النشاط 51,67% مقابل 49,1% ونسبة البطالة 13,24% مقابل 13,1% بالإقليم.

وعلى المستوى البيئي، شهد الوضع بولاية زغوان تراجعاً متواصلاً بالعديد من المناطق مما تسبب في العديد من التداعيات على الصحة العامة والجمالية الحضرية وسلامة الأوساط الطبيعية، فقد توقف مركز جرادو للنفايات الصناعية والخاصة عن النشاط بدعوى إضراره بالبيئة والمحيط وتدهورت وضعيات المصببات النهائية للفضلات بالفحص وبئر مشارقة والناظور والزريبة والمصب النهائي للمرجين

بكل من زغوان والناظور، الى جانب تأخر استغلال المصب المراقب وبطء نسق إنجاز مراكز تحويل النفايات مع تراكم المصببات. كما أدى عدم تبني ديوان التطهير لعدد المدن (03 مدن فقط متبناة) الى صرف المياه المستعملة بالوسط الطبيعي.

كما تشهد الجهة كثافة النشاط المقطعي وعدم احترام التدابير البيئية المستوجبة عند الاستغلال والنقل وكذلك عدم تهيئة المواقع المنتهي استغلالها (خاصة مناطق جبل الوسط وعين تليد وجرادو أين تمثل المقاطع ضغطا بيئيا متزايدا) إلى جانب وجود نشاط تقليدي لإنتاج الجير (27 فرن) بمعتمدية الزريبة، لا يستجيب لشروط حماية البيئة جراء استعمال العجلات المطاطية وفضلات البلاستيك والأقمشة كمصدر للوقود.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة للجهة خلال الفترة 2021-2025 حوالي 1635 م. د أنجز منها حوالي 1122,9 م. د أي بنسبة إنجاز 68,7 % تتوزع بين 54,8 % استثمارات عمومية و 45,2 % استثمارات خاصة وذلك كما يبينه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	885	614.813	69.47
القطاع الخاص	750	508,12	67,74
المجموع	1635	1122,93	68,68

بلغت الاستثمارات العمومية المنجزة حوالي 614.8 مليون دينار أي ما يمثل نسبة 69.5 % من الإستثمارات المبرمجة. ومكنت هذه الاستثمارات من تدعيم المجهود الجهوي في قطاع البنية الأساسية بنسبة 45.85 % تليه القطاعات المنتجة بنسبة 24 % ثم القطاعات الاجتماعية بنسبة 13.57 % ثم البيئة بنسبة 9.14 %. أما قطاع النقل وبقية القطاعات الأخرى فلم تتجاوز نسبة الإستثمارات المنجزة بها 7.34 %.

وقد ردت الاستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص للفترة (2021-2025) بـ 508,12 مليون دينار وبنسبة إنجاز 67,74 %، وتتوزع هذه الاستثمارات على قطاع الصناعة بـ 81.9 % وقطاع الفلاحة بـ 12.1 % وبنسبة 6 % بقطاع السياحة.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

تتميز ولاية زغوان بإمكانيات وفرص واعدة في عديد المجالات من شأنها المساهمة في تحقيق دفع التنمية بالجهة:

1. الإمكانيات:

- موقع جغرافي يتوسط البلاد ويربط بين مختلف جهاتها.
- القرب من أهم الأقطاب الاقتصادية والتنموية (تونس الكبرى والوطن القبلي والساحل).
- تنوع بيولوجي هام ومكامن طبيعية ذات خصوصية محلية وجاهية وثروة مائية معدنية هامة ووجود محطتين استشفائيتين بكل من جبل الوسط وحمام الزريبة.
- إمكانيات هامة في إعادة استعمال المياه المعالجة في المجال الفلاحي والزراعات الملائمة.
- مساحات غابية هامة تبلغ حوالي 70 ألف هكتار.
- بلوغ مساحة لتعاطي أنشطة الفلاحة البيولوجية بـ 38 ألف هكتار.
- منطقة تنمية جهوية ذات أولوية محاذية للأقطاب التكنولوجية ومراكز البحث ولأكبر عدد من المؤسسات التكوينية والجامعية.
- مواقع أثرية هامة تمثل نماذج من مختلف الحضارات المتعاقبة على ولاية زغوان عبر التاريخ.

2. الفرص:

- مناخ استثمار ملائم لبعث مشاريع في مجال الاقتصاد الدائري والأخضر ورغبة العديد من المستثمرين للانتصاب بالجهة نظرا لتوفر الرصيد العقاري وامتيازات التنمية الجهوية.
- إمكانية تثمين سلاسل القيمة للمخزون البيولوجي لزغوان (نبته النسري، الخروب، الريحان، الاكليل)، وبعض المنتوجات الفلاحية ذات الخصوصية المحلية والبيولوجية (بعض أصناف الحبوب) وللمواد الانشائية.
- توفر المقومات الطبيعية والأثرية لتكون الجهة قطبا للاستثمار في السياحة الإيكولوجية والبيئية والثقافية.
- الرصيد العقاري الدولي المحيط بأغلب المدن والتجمعات السكنية يسمح ببرمجة محطات صغرى لمعالجة المياه المستعملة عبر تثمين تجربة مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة بكل من منطقتي جوقار وبننت سعيدان من معتمدية الفحص.
- يمكن تنفيذ مشاريع محلية نموذجية بولاية زغوان في مجال التأقلم مع التحديات المناخية والحد من تأثيراتها وذلك في إطار إرساء التوجهات الوطنية وتجسيم التزامات تونس الدولية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

ضعف الاندماج الترابي واختلال التوازن بين مناطق الولاية واستغلال مفرط للثروات الطبيعية والانشائية المتاحة وعدم قدرتها على تطوير وظائفها الجهوية المستقلة بسبب تواصل ارتباطها بالعاصمة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- تأثر النمو العمراني للولاية بالطابع الريفي الغالب على سكانها حيث يقطن 55,49% من السكان بالوسط الريفي مما أفرز ضعفا في الديناميكية الحضرية القائمة على مدن ثانوية (زغوان والفحص 84894 ساكنا) وتجمعات سكنية ريفية متشتتة، وتواضع التجهيز العمراني والبنية الأساسية ونقص المرافق الضرورية والتجهيزات الجماعية (النقل، الصحة، التعليم...).
- نموا غير موازي للأنشطة الصناعية والخدماتية بين المناطق الشمالية والجنوبية للجهة حيث تشهد الجهة الشمالية نسقا أسرع لإحداث المؤسسات نتيجة قربها من القطب الاقتصادي لتونس الكبرى، وضعف جاذبية الجهة لاستقطاب المؤسسات الخدماتية خاصة أمام تأخر إنجاز المنطقة اللوجستية.
- ضعف توظيف الموارد الطبيعية واستغلال مفرط وغير مستدام للمكانم الطبيعية والمائية والانشائية المتاحة بالجهة وتشعب الوضع العقاري الفلاحي مما يعيق الأنشطة الفلاحية والسياحية والخدماتية (من حيث التخصيص العقاري والتمويل والاستثمار).
- وجود بعض جيوب التلوث الصناعي خاصة بمنطقة جبل الوسط وحوض وادي ملبان إضافة إلى إشكالية التصرف في مادة المرجين.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

تنمية دائمة ومتضامنة تعتمد على تطوير الجاذبية والتنافسية والاقتصاد الأخضر والرقمي والتكنولوجيا الجديدة والمبتكرة في إطار تصرف حكيم في الموارد الطبيعية والموروث الثقافي والحضاري بشكل يضمن نوعية حياة أفضل وفرص عمل ونماء جديدة.

2. الأهداف الرئيسية:

لتجسيم الرؤية التنموية ستتركز الجهود على تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية وفق أولويات مضبوطة على النحو التالي:

الهدف الأول: تطوير النسيج الإقتصادي والبنية الأساسية واللوجستية

سيتم العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- التركيز على الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة لتعزيز القدرة التنافسية للنسيج الصناعي من خلال تكثيف نسق برامج التأهيل وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات المجددة والواعدة ذات القيمة التكنولوجية المرتفعة والقيمة المضافة العالية مع إستغلال الميزات التفاضلية الجهوية لتطوير الصناعات الغذائية والإلكترونية والصيدلية والمواد الإنشائية.
- تطوير البنية الأساسية الصناعية من خلال تهيئة المناطق الصناعية وربطها بشبكة التطهير وتفعيل مجامع الصيانة الموجودة وإحداث مجامع جديدة ببقية المناطق الصناعية.
- تطوير القطاع الفلاحي ليصبح قاطرة للاقتصاد الجهوي وذلك باحترام تطبيق الخارطة الفلاحية مع التركيز على تطوير قطاع الفلاحة البيولوجية من خلال تثمين المنتج والترويج في المساحات وتدعيم الشركات التعاونية للفلاحة البيولوجية والمنتجات ذات القدرة التنافسية والموجهة للتصدير.
- التحكم في الموارد المائية من خلال رفع تعبئة الموارد المائية المتاحة عن طريق السدود والبحيرات والبحيرات الجبلية وتحسين نسبة التكثيف بالمناطق السقوية ومواصلة تجهيز المناطق السقوية العمومية والخاصة بمعدات الاقتصاد في مياه الري.
- دعم السياحة الإستشفائية والبيئية والثقافية.
- إرساء مبدأ الابتكار والتجديد في مجال الصناعات التقليدية عبر تنظيم مسالك التوزيع والتصدي لظاهرة توريد منتجات الصناعات التقليدية المقدمة ودعم تكوين وتأطير الحرفيين وتنظيم ورشات ومسابقات التجديد الحرفي.
- دعم تسويق ولاية زغوان كوجهة للاستثمار بإعادة هيكلة البنية الأساسية المتواجدة وتدعيمها وتعميق الإدماج الفاعل في الدورة الإقتصادية العالمية وإحداث المدينة الذكية بزغوان.

ولتحقيق هذا الهدف، ورجوعاً إلى المشاريع المقترحة، سيتوجه العمل إلى تنفيذ جملة من المشاريع تتعلق خاصة بإنجاز أشغال تهيئة المنطقة الصناعية الفحص المرحى وإحداث منطقة صناعية إيكولوجية على مساحة 93 هكتار بجهة زغوان تابعة للقطب التنموي ببزرت. هذا إلى جانب مواصلة إنجاز مشروع التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية ويشمل كامل معتمديات ولاية زغوان وإحداث منطقتين سقويتين بكل من بوعشير والزربية قرية بالإضافة إلى منطقة سقوية بالمياه المعالجة بسمنجة (معتمدية بئر مشارقة). فضلاً عن جملة من المشاريع تتعلق أساساً بمشروع جلب المياه من خارج ولاية زغوان لتدعيم المنظومات المائية وتزويد 11 تجمع سكاني بالماء الصالح للشرب.

وفي قطاع السياحة والصناعات التقليدية، إلى جانب إتمام إنجاز القرية الحرفية بزغوان تمت برمجة إعداد دراسة الجدوى الأولية لمشروع تركيز واستغلال المصعد الآلي بجبل زغوان وتوظيف المواقع الطبيعية والأثرية بتبريوماجيس ومعبد المياه والحنايا الرومانية والإقامات الريفية.

كما تشمل قائمة المشاريع أساساً برمجة تهيئة الطريق الوطنية رقم 3 والطريق المحلية رقم 631 (معتمدية الفحص) ورقم 638 (معتمدية صواف) ورقم 642 (معتمدية الزربية) وتحسين مداخل المدن بزغوان والفحص.

الهدف الثاني: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي وذلك خاصة من خلال:

- تنمية وتطوير الموارد البشرية والإحاطة بالجهة من خلال الرفع من كفاءة خريجي التعليم والتكوين المهني ودعم البرامج والأنشطة الثقافية والاعتناء بالشباب والرياضة والإحاطة بالطفولة وتيسير برامج الإدماج والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية والفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخصوصية.
- تحسين النتائج المدرسية والعمل على تقليص نسبة الانقطاع المبكر عن الدراسة من خلال تحسين الوضعيات المادية لعائلات المنقطعين بتمكينهم من موارد رزق وتوفير فرصة المدرسة الثانية وتوفير خدمات الإحاطة والنقل المدرسي للتلاميذ.
- معالجة وضعيات الإعاقاة المنتشرة بمنطقة سوغاس بالناظور من خلال القيام بدراسة الأسباب واقتراح الحلول الممكنة.

- توفير المرافق والتجهيزات الصحية وتحسين الخدمات بها خاصة عبر دعم الخط الأول وإيجاد الخط الثاني وتدعيم وحدات الاستعجالي بالمستشفيات المحلية بالتجهيزات والأعوان.

واستنادا إلى هذا الهدف، وبالعودة إلى المشاريع المقترحة، ستشهد فترة المخطط تنفيذ عديد المشاريع من أهمها إحداث 3 مدارس ابتدائية بكل من الدراوشية (الفحص) والمريقب (الناظور) وحي الفرحة (زغوان) وبناء مركب للتشغيل بزغوان وإنجاز مشروع إعادة هيكلة مركز للفتاة الريفية بئر مشاركة فضلا عن برمجة بناء مركب اجتماعي وتربوي لأطفال طيف التوحد بمقرن وتهيئة وصيانة مقرات الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي وبناء الوحدة المحلية لتفقدية الشغل بالزريبة.

وفي قطاع الصحة، تمت برمجة توسعة المستشفى الجهوي بزغوان وصيانة مراكز الصحة الأساسية بسيدي ناجي و بئر الشاوش وبئر مشاركة وإحداث وحدة طبية متنقلة بالفحص وإحداث مركز صحة أساسية صنف 2 بعين الصفصاف وكذلك تجديد محطة الإستشفاء بالمياه وإعادة بناء خزانات المياه بالمركب الصحي بجبل الوسط وتجديد الشبكات الكهربائية به.

الهدف الثالث: الارتقاء بولاية زغوان إلى فضاء تكامل وترابط بين تونس الكبرى والجهات الداخلية للبلاد وذلك خاصة عبر:

- الاستعداد للتوسع العمراني لتونس الكبرى من خلال توفير رصيد عقاري مهيأ ومجهز تتوفر به مقومات العيش الكريم.
- إحداث قطب الخدمات ذات الاقبال العالي من داخل البلاد من خلال دعم المؤسسات التكوينية والجامعية بولاية زغوان لتخفيف الاكتظاظ والضغط المتواصل على تونس الكبرى.
- جعل زغوان محطة لوجستية للنقل والتجارة من خلال دعم الخدمات اللوجستية وتحسين ربط المنطقة بكل التجهيزات والوسائل وأنماط نقل البضائع.

وعملا على تحقيق هذا الهدف، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إنجاز 644 مسكنا اجتماعيا بالزريبة وبئر مشاركة والناظور وإزالة 113 مسكن بدائي وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بولاية زغوان وتهيئة مقاسم سكنية (الفحص 2) فضلا عن برمجة المنطقة اللوجستية بئر مشاركة ومراجعة المثل التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لمدينة زغوان.

الهدف الرابع: ضمان مجال عمراني منظم وبيئة سليمة وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

لتحقيق هذا الهدف، سيتم التركيز على الأولويات التالية:

- الارتقاء بزغوان لتصبح قطبا عمرانيا متكاملا مع الأقطاب العمرانية الكبرى بالإقليم من خلال إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة الفضاء الترابي بالسرعة اللازمة باعتماد التقنيات الجديدة وتحسين إطار الحياة عبر تدعيم البنية التحتية وهيكل المراكز الحضرية وتحسين السكن ومقاومة البناء العشوائي وتقريب الخدمات الاجتماعية والثقافية والإدارية والترفيهية وتسوية الأوضاع العقارية المجمدة ببعض البلديات مع برمجة اقتناء عقارات لكافة البلديات.
- إستكمال تصفية الأراضي الاشتراكية وأراضي الأحياس والإسراع بالمسح العقاري الإجباري.
- إستغلال الفرص التي يوفرها الاقتصاد الأخضر في ميادين الطاقة البديلة والخدمات البيئية والتصرف في النفايات والزراعة البيولوجية.
- التحكم في منظومة النفايات عبر دعم الشراكة بين البلديات والجمعيات والقطاع الخاص لضمان نجاعة عمليات الفرز الانتقائي للنفايات المنزلية وتشجيع المستثمرين الخواص على إنجاز مشاريع لمعالجة وتهيئة النفايات وإتمام إنجاز مراكز التحويل للمصبات المراقبة.
- تكتيف البحث العلمي في مجال التحكم في استغلال الموارد المائية من خلال التوجه نحو استعمال الموارد البديلة في الزراعات الملائمة والمحافظة على ديمومة الأراضي الفلاحية، وتوسيع خدمات التطهير على كامل بلديات الولاية وتوسيع الشبكة ضمن منظومات متكاملة باستعمال الطاقات المتجددة في ضخ المياه.
- التركيز على الاستغلال الرشيد للمياه والتربة والرفع من الغطاء النباتي وترشيد استغلال المراعي.

- الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية بإعداد المخططات المديرية لتصريف مياه الأمطار.

واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة الرامية إلى تجسيم أولويات هذا الهدف، تمت برمجة جملة من المشاريع تهم خاصة إعداد دراسة تكميلية حول انجاز مراكز تحويل بالولاية وتثمين النفايات بمصب النفايات المنزلية والمشابهة بمنطقة كستاني بالإضافة لحماية مناطق الزريبة حمام والزريبة قرية وجرادو ومدينة سمنجة من الفيضانات.

الهدف الخامس: تطوير اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلية والجهوية

يعتمد تحقيق هذا الهدف على الأولويات التالية:

- دعم الحوكمة المؤسسية من خلال إحداث التمثيليات الإدارية ذات البعد الجهوي والمحلي.
 - تأهيل وتنمية المراكز الريفية عبر تطوير البنية الأساسية وأحداث التجهيزات والمرافق الجماعية وتحسين الخدمات الاجتماعية لمواكبة تعميم النظام البلدي وتسوية الأوضاع العقارية على غرار أراضي الأحياس بالفحص.
- وسيتيم في هذا المجال تدعيم التمثيليات الجهوية، على سبيل الذكر، بإحداث فرع للمحكمة العقارية ومكتب تشغيل بحمام الزريبة.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية زغوان ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير موزعة، تمت برمجة 503 مشروعا بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 1659 مليون دينار، من بينها 677 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 130 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 147 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 82% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 15%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 41% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 38%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	413	332	260
جهوي	77	960	281
إقليمي	-	-	-
وطني	13	367	136
المجموع العام	503	1659	677

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 50% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 44% من العدد الجملي للمشاريع. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، تمثل التجهيزات الجماعية 40% والبنية الأساسية والخدمات 31% والفلاحة والصيد البحري 17% والصناعة والصناعات غير المعملية 12%.

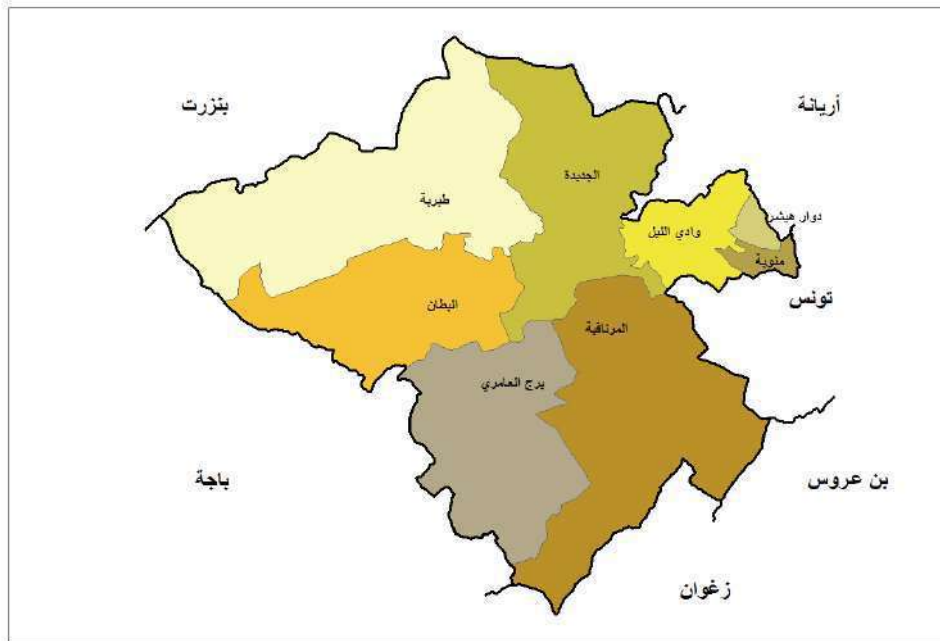
القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	222	449	212
التجهيزات الجماعية	252	400	268
الصناعة والصناعات غير المعملية	2	87	79
الفلاحة والصيد البحري	27	723	118
المجموع العام	503	1659	677

ولاية منوبة

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية منوبة 8 معتمديات و 10 بلديات و 47 عمادة. وتمسح 1137 كم² أي ما يعادل 13.7 % من مساحة الإقليم الثاني و 0.7% من مساحة البلاد. وتتكون تضاريسها من سهول تتخللها تلال وهضاب وتعرها من الغرب إلى الشرق شبكة من الأودية من أهمها وادي مجردة الذي تنطلق منه قناة تتوجه لجهة الوطن القبلي. كما توجد بالجهة الغربية للولاية مرتفعات جبلية تمتد على سلسلة الأطلس تضم جبال الجبارة والكريبة والأنصارين (بارتفاع 565 م). وتتمتع بمناخ متوسطي معتدل مع صيف جاف وحار وشتاء معتدل وممطر، ويتراوح معدل التساقطات المطرية بين 390 إلى 500 مم ويمكن أن تتجاوز 700 مم في المواسم الممطرة.



2. الخصائص الديمغرافية:

قدّر عدد السكان بولاية منوبة بحوالي 418,4 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، وهو ما يمثل 10,59% من سكان الإقليم الثاني و 3.49% من العدد الجملي لسكان البلاد. وبلغت الكثافة السكانية حوالي 334 ساكن/كلم²، وتمثل الجهة امتدادا للقطب العمراني والحضري لتونس الكبرى، حيث بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري 85,81% مقابل 88,3% بالإقليم ويتركز السكان خاصة بدوار هيشر بـ 21,1% من سكان الولاية ثم وادي الليل بـ 19,4% ومنوبة بـ 15,05% الذين يمثلون وحدة حضرية مترابطة يقطنها أكثر من نصف سكان الولاية، في حين تشهد المعتمديات ذات الطابع الريفي كالجديدة والبطان وطبرية والمرناقية كثافة سكانية أقل. وتبلغ الفئة العمرية 15-59 سنة نسبة 60.3% من مجموع سكان الولاية. وتمثل الفئة العمرية (5-14 سنة) نسبة 17.0%. أما نسبة كبار السن (+60) فتبلغ 17% مما يعكس توجهها نحو شيخوخة تدريجية، وهو ما يتطلب تخطيطاً للرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة. وتسجل الولاية صافي هجرة داخلية إيجابي بـ 1168 ساكن وهو ما يؤكد أنها ذات جاذبية سكنية عالية.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتميز الجهة بتنوع النسيج الاقتصادي وحركيته، حيث تعرف بعراقة النشاط الفلاحي بفضل تواجد 24 ألف هك من المناطق السقوية منها 19,5 ألف هك عمومية و 4,5 ألف هك خاصة، فضلا عن الأراضي الصالحة للزراعة المتمثلة في 101 ألف هك منها 88,5 ألف هك

أراضي محترقة، وموارد مائية تقدر بـ 174 مليون متر مكعب. كما تحتوي الولاية على 19 شركة إحياء وتنمية فلاحية و75 مركز لخزن الغلال بطاقة خزن تقدر بـ 27,6 ألف طن و6 مراكز لجمع الحليب و3 وحدات ناشطة لصنع الحليب ومشتقاته.

ويمثل النشاط الصناعي دعامة أساسية لاقتصاد الولاية بفضل تواجد 125 مؤسسة صناعية سنة 2025 توفر حوالي 16 ألف موطن شغل وتنتصب بـ 9 مناطق صناعية متخصصة تشمل الصناعات الفلاحية والغذائية والنسيج والجلود والاحذية والصناعات الكيماوية والميكانيكية وصناعات الخشب والخفاف والتأثيث. وتتوزع المؤسسات الصناعية حسب القطاع على 42% منها بقطاع النسيج والملابس و18% بقطاع الصناعات الغذائية و11% بقطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية و10% بقطاع الصناعات الكيماوية والمطاطية و8% بقطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية والكهرومنزلية و5% أنشطة مختلفة و2% لكل من صناعة الخشب والخفاف والاثاث وصناعة مواد البناء والخزف والبلور وصناعة الجلود والاحذية. ومن المنتظر أن يساهم القطب التكنولوجي بالفحة من معتمدية المرقاقية في تدعيم المجهود التنموي بالجهة.

كما تعتبر الولاية قطبا للخدمات الاجتماعية ذات بعد وطني بفضل تواجد المستشفيات الجامعيين معهد القصاب لتقويم الأعضاء بـ 278 سرير ومستشفى الرازي بطاقة استيعاب 658 سرير. كما تضم عددا من مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي.

وتضم الولاية قطبا جامعيًا هامًا بفضل تواجد 14 مؤسسة جامعية يؤمها حوالي 16 ألف طالبا، وتعزز بتواجد المركب التكنولوجي المندرج في إطار توسعة قطب الغزالة بمنوبة بمساحة تقدر بـ 54 هكتار منها 17 ألف م² تم إنجازها في مرحلة أولى بهدف تعزيز الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وصناعة الذكاء وتكنولوجيات الاتصال.

أما فيما يتعلق بأهم المؤشرات الاجتماعية فقد بلغت نسبة الأمية 15,36 % مقابل 14% بالإقليم، ونسبة التغطية الصحية 82,42 % مقابل 80,6 % بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 46,36 % مقابل 50,4 % بالإقليم. كما بلغت نسبة النشاط 49,91 % مقابل 49,1 % ونسبة البطالة 15,13 % مقابل 13,1% بالإقليم. كما بلغ عدد العائلات المعوزة بولاية منوبة الى غاية موفي سنة 2023، 7908 عائلة منتفعين بالمنح القارة بما في ذلك المسنين والمعوقين.

وفي المجال البيئي تواجه ولاية منوبة تحديات هامة مثل التوسع العمراني المتزايد الذي يؤدي الى تآكل الأراضي الزراعية وتواضع منظومة التصرف في النفايات. كما تعرف التجمعات السكنية خاصة الريفية مخاطر بيئية تتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية وخاصة الفلاحية والتنظيم العمراني غير المهيكل.

وبلغ مؤشر التنمية الجهوية سنة 2024 بولاية منوبة 0,491 وهو ما يؤهلها المرتبة الرابعة اقليميا والسادسة وطنيا، حيث يبرز المستوى التنموي المتقدم الذي بلغته الجهة كإحدى مكونات القطب العمراني والاقتصادي لتونس الكبرى مستفيدة من قربها من أهم التجهيزات والمرافق الجماعية الاقتصادية والاجتماعية المتطورة بالإقليم.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة للجهة خلال الفترة 2021-2025 بالقطاعين العام والخاص حوالي 2156.89 مليون دينار أنجز منها حوالي 1686.38 مليون دينار أي بنسبة 78,2 % تتوزع بين 20,6% بالقطاع العام و79,4% بالقطاع الخاص وذلك كما يبينه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	905,890	347,48	38,36
القطاع الخاص	1251	1338,9	107,03
المجموع	2156,89	1686,38	78,19

وبلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2025 ما قدره 347.48 مليون دينار وهو ما يمثل 38.36 % من الكلفة المبرمجة، موزعة بنسبة 39 % للقطاعات المنتجة و31.5 % بالقطاعات الاجتماعية و13.5 % بقطاع البنية الأساسية و4.1 % بقطاع النقل و0.8 % بقطاع البيئة.

وقد قدرت الإستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص لنفس الفترة بـ 1338.9 مليون دينار وبنسبة إنجاز 107.03 % وتتوزع هذه الإستثمارات بنسبة 69.3 % بقطاع السكن يليه قطاع الصناعة بنسبة 29.3 % ثم قطاع الخدمات والسياحة 1.4 %.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- موقع إستراتيجي مكّن الجهة من الانفتاح على محيطها الوطني والأورو متوسطي. وهي حلقة ربط بين تونس الكبرى والشمال الغربي إذ تعبرها شبكة هامة من الطرقات الوطنية (الطريق الوطنية 5 والطريق الوطنية 7) تدعّمت بالطريق السيارة تونس مجاز الباب-بوسالم التي تعبر الولاية على طول 23,4 كلم إلى جانب برامج ومشاريع عمرانية حديثة في طور الانجاز ممّا سيسمح للجهة بإمتصاص جزء من الضغط العمراني على بقية ولايات الاقليم ويمكّنها من أن تصبح وجهة عمرانية راقية مستقبلا.
- احتضان الجهة لـ 9 مناطق صناعية تمسح حوالي 192 هكتار بها 125 مؤسسة منها 74 مؤسسة مصدرة كليا، توفر حوالي 15 ألف موطن شغل الى جانب القطب الصناعي بالفجة على مساحة 116 هك والذي سيمكن من انتصاب 150 مؤسسة ستشغل 15000 عامل منهم 4500 من حاملي الشهادات العليا، والمركب التكنولوجي المندرج في إطار توسعة قطب الغزالة في اتجاه منوبة بمساحة تقدر بـ 54 هكتارا سيمكن من تعزيز الاستثمار في القطاعات الواعدة وفي الانخراط الكلي في الاقتصاد الرقمي وصناعة الذكاء وتكنولوجيات الاتصال.
- عراققة النشاط الفلاحي بالحوض السفلي لوادي مجردة وتميزه بالمساحات الشاسعة من المناطق السقوية والاراضي المحترثة فضلا عن توفر الموارد المائية المعبأة بـ 29 بحيرة جبلية.
- ثراء المنتوج التراثي والثقافي وتميّز المعالم الحضارية التاريخية والمواقع الأثرية بصورها الفنية والمعمارية الرائعة ممّا يعزّز موقع الجهة كقطب ثقافي وسياحي زاخر ذو خارطة أثرية بـ 24 معلما من أهم المعالم التاريخية التونسية.
- تمثّل الجهة قطبا للخدمات الاجتماعية والصحية ذات بعد وطني بفضل تواجد معهد القصاب لتقويم الأعضاء ومستشفى الرازي والمعهد الوطني لرعاية الطفولة فضلا عن القطب الجامعي الذي يضم 14 مؤسسة جامعية يؤمها حوالي 17 ألف طالبا في مختلف الاختصاصات.

2. الفرص:

- قرب الولاية من العاصمة تونس، مما يجعلها امتدادا طبيعيا للمجال الاقتصادي للعاصمة.
- استغلال عراققة النشاط الفلاحي بالجهة وخاصة المروي منه (قاربة 20 ألف هك) باستخدام الآلات المتطورة والتكنولوجيات الحديثة وامكانية تطوير الصناعات الفلاحية والتحويلية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والمشاريع المستدامة يمثل مجالا واعدا للاستثمار المحلي.
- إمكانية تطوير شبكات النقل الجماعي (مثل مشروع التمديد في خطوط المترو).
- استغلال مميزات الولاية لتطوير القطاع السياحي باستغلال المواقع التاريخية والحضارية الهامة واحداث مناطق خضراء ومسارات سياحية بيئية خاصة في المناطق الريفية والغابية.
- استغلال شبكات النقل الحضري والقرب من ميناء ي رادس وحلق الوادي والمطارات لتطوير أنشطة الخدمات المرتبطة بالتصدير واستقطاب الاستثمار.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

ضعف اندماج الجهة في محيطها الإقليمي والوطني واختلال التوازن بين مناطق الولاية وعدم اكتمال دورها كوحدة ترابية متكاملة، إضافة إلى محدودية قدرتها على استغلال ميزاتها التفاضلية ضمن القطب العمراني والاقتصادي لتونس الكبرى.

1. الإشكاليات الخصوصية:

في مجال التنظيم الترابي

- التفاوت واختلال التوازن التنموي بين مختلف معتمديات الولاية.
- تأخر تهيئة وتنظيم المجال الترابي بطء في نسق إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وانتشار ظاهرة البناء الفوضوي على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة لعدم توفر الرصيد العقاري المهيأ للبناء وتردي البنية الأساسية وعدم استجابتها لحاجيات الجهة وتدني نسبة الربط بالشبكات العمومية خاصة التطهير وضعف نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي، وتردي منظومة النقل وعدم استجابتها للتطور العمراني.

في المجال الاقتصادي

- محدودية جاذبية الجهة لاستقطاب الاستثمار الخاص.
- ضعف استغلال وتثمين الموارد الطبيعية وعدم تكامل واندماج قطاعات الانتاج وتردي البنية الأساسية المرتبطة بقطاع الفلاحة وخاصة بالمناطق السقوية.
- قطاع صناعي يواجه تحديات لمواصلة نسق تطوره وملأته مع متطلبات المعايير البيئية وبرمجة واحداث المناطق الصناعية دون مراعاة لكافة الشروط التنظيمية والبيئية.
- ضعف استغلال القصور والمواقع الأثرية في النشاط السياحي وافتقار الجهة إلى فضاءات ترفيهية كبرى.

في المجال الاجتماعي

- تردي التجهيزات الجماعية وخاصة الصحية والتربوية وارتفاع نسبة الانقطاع عن التعليم.

في المجال البيئي

- وضع بيئي في تدهور مستمر.
- التحديات المناخية وشح الموارد المائية تؤثر سلبا على الاستقرار البيئي والفلاحي.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

منوبة جهة ذات تكامل وظيفي وتنوع مجالي، مندمجة ضمن محيطها الإقليمي ومستفيدة من ميزات الاقتصاد والاجتماعية، ومنخرطة بفاعلية في ديناميكية الاقتصاد الوطني ذوالبعد العالمي.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: دفع التنمية الاقتصادية والاستثمار الخاص

يشمل هذا الهدف تجسيم جملة من الأولويات تتعلق بـ:

- تنوع القاعدة الاقتصادية والهوض بالأنشطة الواعدة من خلال العمل على رفع إنتاجية مختلف القطاعات وتعزيز قدرتها التنافسية ودعم الاندماج فيما بينها إلى جانب دعم الأنشطة المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة والتموقع في سلسلة القيمة العالمية.
 - استغلال الموارد المائية غير التقليدية من خلال تجميع المياه المستعملة المعالجة قصد أحداث مناطق سقوية جديدة وتدعيم المناطق السقوية الموجودة واستغلالها في الزراعات العلفية.
 - التحول الطاقى واستعمال الطاقات المتجددة والنظيفة في إطار تنفيذ الدراسة الاستراتيجية الوطنية للطاقة في أفق 2035 وذلك بالترفع في نسبة استغلال الطاقات البديلة الأقل إنتاجا للكربون من خلال الانخراط ضمن منظومة الطاقات المتجددة.
 - اعتماد بنية أساسية حديثة تستجيب للمواصفات العالمية من خلال تطوير وتحديث المناطق الصناعية ودعم اللوجستية وحسن توظيف الأقطاب التكنولوجية في استقطاب المشاريع ذات المحتوى التكنولوجي المجدد.
 - التوجه نحو أنماط فلاحية جديدة من خلال دعم الفلاحة العائلية والري التكميلي وإنشاء مناطق سقوية جديدة بتجميع واستغلال المياه المعالجة وصيانة المنظومات القديمة بالمناطق السقوية العمومية.
 - توظيف المجال الريفي الطبيعي ليكون مركز استقطاب وتسويق في المجال السياحي الايكولوجي لدعم المنتج السياحي وتوظيف مستودعات شاغرة كفضاءات عرض لترويج منتجات النسيج اليدوي والصناعات التقليدية.
- وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف، وبالرجوع لقائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة على سبيل الذكر مشروع تركيز محطة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية بقوة 3 ميغاواط بمحطة الضخ ببجاة من ولاية منوبة. ودعما للأنشطة الفلاحية تم إقرار إعداد برنامج لتعصير المناطق السقوية بالجهة وحماية المنطقة السفلى 2 بوادي مجردة من الفيضانات وإعادة تهيئة محطة الضخ وقنوات الدفع ببرج العامري. وفي إطار تجميع المحزون الثقافي وحسن توظيف المجال الحضاري للولاية، تمت برمجة مشروع إعادة صيانة البنية التحتية للقرية الحرفية بالدندان.

الهدف الثاني: تحسين البنية الأساسية والبيئية

يستند هذا الهدف إلى جملة من الأولويات تتعلق بـ:

- تدعيم النفاذ وربط الجهة بمحيطها من خلال تمديد وتعصير شبكة الطرقات والمسالك الريفية وتهذيب وتدعيم شبكات الطرقات المرقمة.
- دعم البنية الأساسية الصناعية والتكنولوجية من خلال تهيئة المناطق الصناعية ودعم ربطها واستكمال تهيئتها.
- دعم التحول نحو الاقتصاد الدائري عبر تشجيع أحداث مشاريع إعادة تدوير النفايات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.
- النهوض بجودة الحياة والترفع في المساحات الخضراء من خلال إعادة تهيئة وإحداث مجموعة من المتنزهات لتكون فضاءات ترفيهية وثقافية وبيئية.
- توفير السكن اللائق في فضاء عمراني مهيا من خلال النهوض بالسكن الاجتماعي المنظم.
- التحكم في التوسع العمراني والزحف السكاني عبر مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بطريقة تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الأراضي الفلاحية والخصوصيات البيئية.
- تطوير منظومات التصرف في النفايات بالمرور من الطريقة المعتمدة حاليا في مجال التصرف في النفايات المنزلية والمتمثلة في جمع ورمم النفايات إلى طريقة أكثر نجاعة واحتراما للبيئة.

ولتجسيم هذا الهدف، وأخذا في الاعتبار لمقترحات المشاريع، تمت برمجة عديد المشاريع من بينها تهذيب الطريق رقم 526 بين الجديدة والمرناقية وتدعيم الطريق الجهوية رقم 37 والطريق المحلية رقم 581 وتوسيع وتهيئة الطريق الرابط بين المجمع السكني بالنفيس والطريق الجهوية رقم 40 وتهيئة الطريق المحلية رقم 505 بالإضافة لتهيئة المسالك الريفية بطرية وبرج العامري وتطوير وسائل النقل العمومي وتسهيل عملية التنقل ببرمجة عدد من المشاريع تتمثل في تعزيز اسطول النقل العمومي بين طرية ومناطق التوسع المجاورة (الانصارين، الملاحة والدخيلة) ودراسة تمديد الخط الحديدي "D" من القباة نحو الجديدة.

كما تمت برمجة مواصلة أشغال تهيئة المنطقة الصناعية سيدي عاشور ومشروع توسعة المنطقة الصناعية الفجة المساندة للقطب التكنولوجي بالمنستير (65 هـ) إلى جانب جملة من المشاريع الأخرى تتعلق خاصة بتهيئة 5 منزهات وصيانة وتهيئة 3 مناطق خضراء.

وفي المجال الاجتماعي، ستشهد فترة المخطط إنجاز 165 مسكنا اجتماعيا (27 فردي و138 جماعي) بالبطن واستكمال أشغال إنجاز 216 مسكنا اجتماعيا جماعيا بالفجة وحدائق منوبة إضافة إلى برمجة 13 مشروع في إطار مشاريع تهيئة مقاسم اجتماعية بالمعتمديات ذات الهشاشة الاجتماعية ومشاريع أحداث اقامات ومناطق سكنية.

ومن بين المشاريع المبرمجة لتطوير البنية التحتية للتطهير، مدّ شبكات تطهير واحداث محطات ضخ وربط 7 مناطق بمعتمدية الجديدة بشبكة التطهير بالإضافة لتطوير وتعصير شبكة التطهير وتدعيم برنامج تطهير المناطق الريفية بعمادة الدخيلة ودراسة أحداث محطة معالجة للمياه المستعملة بالمنطقة الصناعية الفجة بالمرناقية وإعادة قنوات التطهير بمعتمدية منوبة.

وعلى مستوى التهيئة العمرانية، سيتم تنفيذ جملة من المشاريع من بينها تهيئة وتهذيب أحياء سكنية بدوار هيشر إضافة الى تعزيز الصمود أمام التحديات المناخية خاصة من خلال إتمام مشروع حماية مدينة برج العامري وتونس الغربية والمرناقية وطبرية من الفيضانات.

كما يتضمن المخطط برمجة مشروع لإحداث مركز جهوي لجمع وتثمين النفايات بولاية منوبة.

الهدف الثالث: الارتقاء بالخدمات الاجتماعية والتجهيزات الجماعية

يتضمن هذا الهدف جملة من الأولويات تتعلق أساسا بـ:

- النهوض بالإحاطة الاجتماعية وإيلاء أهمية كبرى للفئات الهشة وتحسين البنية الصحية الأساسية.
- رفع جودة المنظومة التربوية عبر صيانة وتهيئة وتوسعة المؤسسات التربوية واعتماد وسائل التدريس التقنية المتطورة.
- دعم منظومة التعليم العالي.
- تحديث وتجويد ومراجعة الاختصاصات التكوينية من خلال أحداث منظومة تكوين مندمجة مع المحيط ومواكبة للتطور وتعزيز الربط بين حلقات التكوين ومتطلبات سوق الشغل.
- النهوض بالمجال الرياضي والشبابي من خلال توفير فضاءات التنشيط العلمي والترفيهي المجهزة بالمعدات والاطر المختصة وتشجيع الرياضة النسائية والرياضات الفردية والجماعية ودعم البنية التحتية الرياضية وتخصيص فضاءات لذوي الإعاقة.
- دعم المشهد الثقافي الإبداعي بالجهة عبر مشاريع تثمين وتوظيف وإحياء التراث المادي واللامادي ودمج المعالم التاريخية في منظومات التنشيط الثقافي.

ولتجسيم هذا الهدف، وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة مشاريع تعنى بالإدماج الاجتماعي لذوي الحاجيات الخصوصية ودعم مؤسسات الإحاطة المختصة (الإدمان، التوحد...) وإحداث وحدات محلية للشؤون الاجتماعية ودعم برنامج الإحاطة بالعائلات المعوزة وذوي الحاجيات الخصوصية.

كما تمت برمجة مشاريع تحسين البنية الصحية الأساسية بإحداث مستشفى متعدد الاختصاصات لطب الأطفال بمنوبة وتهيئة وصيانة عددا من المؤسسات الصحية وبرمجة مشاريع تشمل أساسا تحويل المستشفى المحلي بطبرية الى جهوي وإعادة بناء مركز الرعاية الصحية بحميم وترميم مستوصفات الحبيبية والمنصورة وشواطئ.

وفي قطاع التربية، تشمل المشاريع المبرمجة أساسا إحداث مدرسة ابتدائية بكل من دوار هيشر ووادي الليل إضافة الى أحداث مركب تربوي بالفجة مرناقية علاوة على التدخلات المتعلقة بالبرامج السنوية للصيانة والتهيئة والتوسعة.

أما في قطاع التعليم العالي، نذكر من بين المشاريع مواصلة إنجاز أشغال تهيئة وصيانة عدة مباني جامعية بمنوبة وبناء مقر المعهد العالي للدراسات التكنولوجية وبناء مقر المدرسة الوطنية للمهندسين بمنوبة وبرمجة مشروع المطعم الجامعي بوسيتل منوبة.

وفي قطاع الشباب والرياضة تشمل المشاريع المبرمجة بالخصوص إحداث 2 قاعات للرياضات الجماعية وقاعة للرياضات الفردية إعادة بناء دار الشباب بالمرناقية و5 فضاءات شبابية رياضية وتهيئة مركز التخييم والاصطياف بالحبيبية وقاعة ألعاب فردية بعي الأمل وتهيئة الملعب البلدي بوادي الليل ومشروع بناء مسبح مغطى بمنوبة وإحداث ملعب بلدي بدوار هيشر.

كما تتضمن قائمة المشاريع المبرمجة في القطاع الثقافي، عدّة مشاريع ثقافية من أبرزها إحداث معهد للموسيقى والرقص والفنون الركحية بمنوبة وإحداث متحف للذاكرة بعي الأمل إلى جانب توسعة المكتبة العمومية بكل من برج العامري ودوار هيشر.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية منوبة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 440 مشروعاً بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 2583 مليون دينار، من بينها 1189 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 168 مشروعاً متواصلاً باستثمارات تُقدّر بـ 646 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 68% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 24%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 44% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بـ 32% والمشاريع المحلية بنسبة 23%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	298	345	277
جهوي	106	1 275	530
إقليمي	2	2	1
وطني	34	961	381
المجموع العام	440	2 583	1 189

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 62% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 34% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 38% والتجهيزات الجماعية حوالي 32% والفلاحة والصيد البحري 28% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

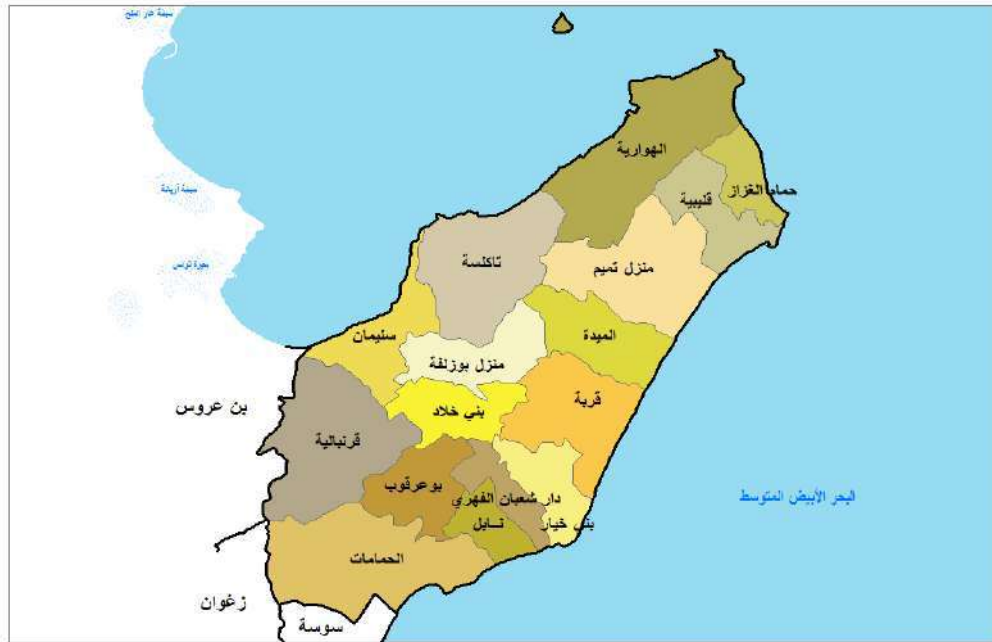
القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	149	1 135	456
التجهيزات الجماعية	274	754	381
الصناعة والصناعات غير المعملية	3	68	14
الفلاحة والصيد البحري	14	626	338
المجموع العام	440	2 583	1 189

ولاية نابل

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية نابل 16 معتمدية و101 عمادة و28 بلدية تبلغ مساحتها 2822 كلم² وهو ما يمثل ثلث مساحة الاقليم الثاني و1,7% من مساحة كامل البلاد، وهي شبه جزيرة يحدها البحر شمالا وشرقا وجنوبا وتمتد سواحلها على طول 180 كلم، وتتميز بتنوع تضاريسها بين السهول الشاسعة ذات التربة الخصبة ونهاية امتداد سلسلة جبال الاطلس الصحراوي أو ما يعرف بالظهير التونسي بجبل سيدي عبد الرحمان على ارتفاع 637 متر. كما تتمتع الجهة بمناخ متوسطي معتدل شتاء حار صيفا ويبلغ المعدل العادي لدرجات الحرارة 17 درجة، تتراوح بين 26 درجة في فصل الصيف و11 درجة في فصل الشتاء، ويتدرج من تحت الرطب إلى شبه الجاف ويتساقطت متباينة جغرافيا يتراوح معدلها بين 390 مم و630 مم في السنة.



2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان الولاية حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حوالي 863,172 ألف نسمة وهو ما يمثل 21,8 % من سكان الإقليم و7,2 % من مجموع سكان البلاد، وتقدر كثافتها السكانية بـ 306 ساكن بالكلم². وبلغت نسبة السكان بالوسط الحضري 71,55 % مقابل 88,3 % بالإقليم، وبلغت نسبة السكان بالوسط الريفي 28,45 % مقابل 11,7 % لكافة الإقليم. ويتركز السكان خاصة بالقطب الحضري نابل الحمامات الى جانب مدن وسيطة كقرية ومنزل تميم وقليبية وقرمبالية.

وتتميز الوضع الديموغرافي بالجهة خلال العشرية (2014- 2024) بتراجع معدل النمو الديمغرافي السنوي بـ 0,36 نقطة مقارنة بالعشرية التي سبقتها ليبلغ 0,92 % وهي نسبة تفوق المعدل الوطني الذي بلغ 0,87 %. كما انخفضت نسبة الاطفال الأقل من 5 سنوات من مجموع عدد السكان من 9.0 % سنة 2014 إلى 5.3 % سنة 2024، وتراجعت نسبة السكان في سنّ النشاط (الذين تتراوح اعمارهم بين 15 و59 سنة) مقارنة بمجموع السكان من 64.4 % سنة 2014 إلى 61.2 % سنة 2024، بينما ارتفعت نسبة الفئة العمرية (من 5 إلى 14 سنة) من 15.1 % سنة 2014 إلى 16.3 % سنة 2024. كما سجلت نسبة السكان الذين تجاوزت أعمارهم 60 سنة زيادة بـ 5.7 نقطة وذلك من 11.5 % سنة 2014 إلى 17.2 % سنة 2024.

وأبرزت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أن مؤشر الشيخوخة بولاية نابل قد بلغ 79.5 % مقابل 73.9 % على المستوى الوطني، أي بزيادة 32.9 نقطة مقارنة بسنة 2014 وهو ما يدل على توجه المجتمع نحو الشيخوخة. كما بلغت نسبة الاعالة 28 % مقابل 17.6 % سنة 2014، وهو مؤشر يعكس معدل عدد الأشخاص الذين يتوجب إعالتهم داخل كل أسرة، وهو ما يمثل تحديا جديدا يجب أخذه بعين الاعتبار في السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تحتوي ولاية نابل على حوالي 61 ألف مؤسسة اقتصادية ناشطة في مختلف القطاعات وهو ما يمثل 7,4 % من مجموع المؤسسات الاقتصادية بكامل البلاد. وتعتبر قطبا صناعيا ذا طاقة تشغيلية عالية إذ تضم 750 مؤسسة صناعية (تشغل أكثر من 10 عمال) وهو ما يمثل 12,5 % من النسيج الصناعي الوطني، ويوفر القطاع 14,5 % من مواطن الشغل الصناعية على المستوى الوطني.

وتعدّ الجهة أول قطب سياحي بالبلاد التونسية وهي تستقطب سنويا أكثر من مليون سائح، وتحتوي على 161 وحدة سياحية (فنادق، إقامات، شقق وقرى سياحية...) بطاقة إيواء جمالية تساوي 52 ألف سرير وهو ما يمثل 22.4 % من طاقة الإيواء الوطنية. بالإضافة إلى كونها من بين أهم أقطاب الصناعات التقليدية بالبلاد من حيث تنوع المنتج وتعدد الاختصاصات كالخزف التقليدي والخزف الفني والنقش على الحجارة والتطريز اليدوي وخياطة الملابس التقليدية، والتي تجسّد مهارة وابداع الحرفيين ممّا بوأها المرتبة الأولى وطنيا في حجم صادرات منتجات الصناعات التقليدية.

وتساهم بنسبة هامة في الإنتاج الوطني الفلاحي تقدّر بـ 15 % إذ تختصّ بتعدد المواسم الفلاحية واختلاف المنتوجات الزراعية (الخضروات، الزراعات الكبرى، الأشجار المثمرة خاصة العنب والبرتقال، الزراعات الصناعية، الزيتون...) وذلك رغم صغر مساحة أراضيها الفلاحية التي لا تتجاوز 4 % من مجموع مساحة الأراضي الفلاحية لكامل البلاد. كما تساهم الجهة بنسبة هامة من منتوجات الصيد البحري بحكم موقعها الساحلي إذ يوجد بها أكبر ميناء للصيد البحري (قليبية) إلى جانب 3 موانئ للصيد الساحلي.

أما في المجال الاجتماعي، فتحوي الجهة على مؤسسات هامة لتكوين الموارد البشرية أبرزها 12 مؤسسة جامعية يؤمّها حوالي 13 ألف طالب علاوة على القطب التكنولوجي سليمان برج السدرية المختصّ في المجالات المتعلقة بالبيئة والذي يضمّ 4 مراكز بحوث تعمل في مجالات تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة على المحيط مثل الطاقات المتجددة والبيوتكنولوجيا والمياه.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية فقد بلغت نسبة الأمية 16,89 % مقابل 14 % بالإقليم، ونسبة التغطية الصحية 78,43 % مقابل 80,6 % بالإقليم ونسبة التغطية الاجتماعية العامة 66,4 % مقابل 50,4 % بالإقليم وسجلت الولاية أدنى نسب البطالة بالبلاد بـ 10,78 % مقابل 13,1 % بالإقليم كما بلغ عدد العائلات المتمتعة بالمنح القارة من 15605 عائلة سنة 2024.

وعلى مستوى الخصائص البيئية، تتميز جهة الوطن القبلي بثرائها الطبيعي واحتوائها على مناطق طبيعية متنوعة تتكوّن من أوساط متعدّدة للمحيط الطبيعي والبيئي مثل السبخ، والشواطئ الصخرية والجبال والغابات. وللمحافظة على هذا المخزون البيئي والايكولوجي، تسعى الجهة إلى حسن توظيف وتثمين الإمكانات والقدرات الطبيعية التي تزخر بها ووضع الآليات والبرامج الرامية لحمايتها من الكوارث الطبيعية ومن مختلف مظاهر التلوث.

وتبوأت ولاية نابل مرتبة متقدمة في مؤشر التنمية الجهوية فهي الخامسة إقليميا والسابعة وطنيا بمؤشر بلغ 0,487 سنة 2024، ممّا يعكس استفادة الجهة من قربها من القطب العمراني والاقتصادي لتونس الكبرى وتنوع أنشطتها الاقتصادية وانفتاحها على الخارج خاصة في المجالين الصناعي والسياحي.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

قُدّرت الاستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2025-2021) بـ 3605,4 مليون دينار محققة نسبة انجاز تساوي 71.8 % مقارنة بالاستثمارات المبرمجة، وتتوزع الاستثمارات المنجزة بين 23 % بالقطاع العام و 77 % بالقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	1270,4	830,9	65,4 %
القطاع الخاص	3745,1	2774,5	74,1 %
المجموع	5015,5	3605,4	71,8 %

وبلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة 830,9 مليون دينار وهو ما يمثل 65,4% من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، وقد استأثر بها قطاعات البنية الأساسية (38,0%) والبيئة (22,4%) تليها كل من القطاعات المنتجة (14,8%) والقطاعات الاجتماعية (14,16%).

أما بالنسبة لجملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص فقدت بـ 2774,5 مليون دينار، وهو ما يمثل 74,1% من جملة الاستثمارات المبرمجة، وقد احتكر قطاع السكن جزء هام من الاستثمارات (40,9% من مجموع الاستثمارات الخاصة)، يليه قطاع الصناعات المعملية (27,2%) وقطاع السياحة والخدمات (21,3%) وقطاع الفلاحة والصيد البحري (10,6%).

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- القرب من العاصمة ومن تجهيزاتها ومن المرافق الأساسية مثل مطار تونس قرطاج الدولي ومطار النفيضة الدولي والميناء التجاري برادس وميناء حلق الوادي، مع وجود شبكة هامة من الطرقات وكذلك شبكة للسكك الحديدية.
- ثراء المحيط الطبيعي المتنوع والجذاب وشريط ساحلي بطول 180 كم.
- القطب التكنولوجي سليمان برج السدرية المتخصص في الطاقة المتجددة والمياه والبيئة والبيوتكنولوجيا النباتية ويضم 4 مراكز بحوث و3 مؤسسات جامعية يؤمها 800 باحث و200 مهندس و5 آلاف طالب ومؤسسات التعليم العالي (عمومية وخاصة) في مجالات متعددة وتنوع الاختصاصات في مجال التكوين المهني.
- قطب فلاحي رائد يوفر منتجات متعددة ويساهم بنسبة هامة في الإنتاج الوطني الفلاحي فضلا عن نشاط متميز لقطاع الصيد البحري باحتوائه على أكبر الموانئ على المستوى الوطني من حيث الانتاج وهو ميناء الصيد البحري بقلبية علاوة على توفر 3 موانئ للصيد الساحلي ببني خيار وسيدي داود والهوارية.
- نسيج صناعي مشغل ومصدّر يشمل مختلف الأنشطة.
- وجهة متميزة للسياحة الشاطئية والاستشفائية مع توفر إمكانات هامة لتنمية الأنشطة السياحية المجددة.

2. الفرص:

- التحول الرقمي والابتكار وحسن توظيف تقنيات التكنولوجيا والاتصال في كافة المجالات الاقتصادية.
- الفلاحة الإيكولوجية والمستدامة من ذلك الفلاحة البيولوجية التي يمكن أن تساهم في خلق منظومة فلاحة بيئية وصحية تراعي كل الأبعاد التنموية.
- استغلال وتثمين استخدام المياه المستعملة المعالجة في عديد المجالات والأنشطة.
- الصناعات والأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة (الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري) التي تؤمن الاندماج ضمن الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة (الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية).

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

اختلال التوازن بين المناطق الحضرية والريفية والشمالية والجنوبية، إضافة إلى تنافس القطاعات على الموارد الطبيعية وتعقد الإشكاليات العقارية، مع ضعف ترمين النسيج الاقتصادي المتنوع وعدم قدرته على خلق قيمة مضافة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

في مجال التنظيم الترابي

- بطء في نسق إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وتفاقم الإشكاليات العقارية وتفاقم الإشكاليات العقارية المتمثلة خاصة في تشتت الملكية وتزايد عدد الرسوم العقارية المجمدة وبطء إجراءات التحيين ونقص الرصيد العقاري لإنجاز المشاريع العمومية.
- الاضطرابات المتكررة والمتواترة في التزود بالماء الصالح للشرب خلال فترة الذروة في عدد من المناطق وتقدم شبكات التوزيع والنقص في الاعتمادات المخصصة للصيانة.
- ضعف البنية التحتية والحالة السيئة للطرق والمسالك الفلاحية وضعف خدمات النقل والاتصالات.

في المجال الاقتصادي

- محدودية الاستثمارات العمومية في مختلف القطاعات مما أثر سلباً على مستوى البنية الأساسية والمرافق الجماعية وتسبب في تراجع ظروف العيش ومناخ الاستثمار.
- ندرة المقاسم الصناعية المهيأة والتأخر في إنجاز المناطق الصناعية المبرمجة مما تسبب في تزايد الانتصاب العشوائي للمؤسسات الصناعية على الأراضي الفلاحية وضعف تأهيل القطاع الصناعي والمناطق الصناعية القديمة وعدم تسوية وضعية عديد المؤسسات الصناعية المقامة خارج المناطق الصناعية وخاصة الملوثة منها إلى جانب تواضع نتائج منظومة نقل التكنولوجيا وتثمين البحث العلمي وضعف انفتاح المؤسسات التكوينية والجامعية والبحثية على المؤسسات الاقتصادية.
- ضعف مردودية القطاع السياحي بسبب موسمية النشاط وتفاقم مديونية المؤسسات السياحية وتدني مستوى الخدمات وغلق العديد من الوحدات السياحية الكبرى.
- مواجهة القطاع الفلاحي لعدة إشكاليات تتعلق أساساً بالآفات الزراعية وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وضعف برامج الإرشاد والتأطير بالإضافة إلى تدهور جودة التربة وتراجع مردودية القطاع واستنزاف الموارد المائية ونضوب العديد من الآبار وتملح مياه الري والتربة.

في المجال الاجتماعي

- تأخر تنفيذ عديد البرامج والمشاريع العمومية مثل مشاريع الصحة وتهذيب الأحياء الشعبية والسكن الاجتماعي والمشاريع التربوية والثقافية والشبابية.
- محدودية الإمكانات البشرية والمادية المخصصة للقطاعات الاجتماعية والتي تؤثر مباشرة على حياة المواطن كقطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية

تحقيق تنمية شاملة توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وتضمن جودة الحياة للمواطنين وتعزيز اندماجها في محيطها الإقليمي والوطني.

2. الأهداف الرئيسية

الهدف الأول: ضمان بيئة سليمة والإرتقاء بنوعية الحياة

يعتمد تحقيق هذا الهدف على جملة من الأولويات التالية:

- المحافظة على المحيط الطبيعي من خلال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتصدي للتوسع العمراني على حساب المناطق الحساسة والقضاء على مصادر التلوث الناتج عن المياه المستعملة.
- النهوض بنوعية الحياة عبر الترفيع في المساحات الخضراء وإرساء منظومة نموذجية للتصرف في النفايات والاهتمام بالتنظيم العمراني وجمالية المدن والتجمعات السكنية.
- دعم التحول الطاقى من خلال التشجيع على استعمال الطاقات المتجددة والنظيفة للأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة وتكثيف المشاريع المنتجة لهذه الطاقات.
- التصرف المستدام في الموارد المائية وحسن توظيفها عبر التوجه نحو الموارد البديلة وتكثيف استغلالها في المجالات والأنشطة الملائمة.
- ولتجسيد هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عديد المشاريع من بينها دراسة إحداث محطة معالجة المياه المستعملة في المناطق الصناعية سليمان، قرمبالية، منزل بوزلفة، بني خلاد وبوعرقوب وحماية معتمدات الهوارية وبوعرقوب وقلبيبة وبني خيار ومنزل تميم ونابل من الفيضانات، بالإضافة إلى تجديد وتهيئة شواطئ المامونية قليبية باستخدام حلول لينة وايكولوجية وأحداث منتزه بيئي بشط المريسة منزل حر.

كما تشمل هذه المشاريع انجاز أشغال نظام التصرف في الغازات في الخانة عدد 1 بالمصب المراقب بنابل وإنجاز وحدة معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بولاية نابل وإحداث مراكز الجمع والتحويل واستكمال الجزء الثاني من مشروع التطهير الرتيبة وادي العبيد هنشير الشاذلي دار الجندي زنقو وأحداث مصرف بحري للمياه المستعملة لمحطة التطهير دار شعبان الفهري وإحداث محطة تطهير نموذجية بالمنطقة البلدية تازغران - بوكريم - زاوية المقاييز.

الهدف الثاني: تطوير القطاعات المنتجة ودعم الاستثمار والتشغيل والتشجيع على بعث الشركات الأهلية

يستند هذا الهدف على جملة من الأولويات تتعلق بـ:

- تنمية الاقتصاد الرقمي من خلال تشجيع المؤسسات العمومية والخاصة على بناء قواعد البيانات والترابط البيئي مع المنظومات الوطنية (الصناديق الاجتماعية والأداءات والبنوك ومؤسسات الخدمات المختلفة...) مع رفع الحواجز التي تحول دون ذلك وتيسير الولوج إليها والإلزامية العمل بها إلى جانب اعتماد اسداء الخدمات الالكترونية.
- دعم القطاعات الواعدة وذات الأولوية وسلاسل القيمة عبر استحداث مشاريع الشراكة بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية وتحديث القطاع الصناعي وتوجيهه نحو صناعات ذات جودة وقيمة مضافة عالية.
- الرفع من مردودية وقدرات منظومات الإنتاج الفلاحي وتطوير المنتجات الاستراتيجية من خلال التوجه نحو أنماط الإنتاج العصري كالزراعات المائية (بدون تربة) واستغلال المياه البديلة لتكثيف انتاج المساحات السقوية وربط الإنتاج بسلاسل القيمة.
- تحسين جودة قطاع التكوين المعرفي والمهني من خلال إحداث الاختصاصات الجديدة وتشجيع الاقبال عليها وتجهيز مواقع التكوين بالإمكانات اللوجستية والمخابر اللازمة.
- تحسين فاعلية آليات التشغيل عبر استحداث برامج وآليات جديدة تراعي خصوصيات القطاعات والجهات ودفع نسق إحداث الشركات الأهلية المحلية والجهوية وتفعيل آليات الاقتصاد التضامني والتمويل التشاركي.

وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف، وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عديد المشاريع من أهمها مواصلة انجاز أشغال توسعة المنطقة الصناعية بوعرقوب حشاد التابعة للقطب التكنولوجي ببرج السدرية (20 هك) وبرمجة مشاريع جديدة تشمل أساسا تهيئة المنطقة الصناعية منزل تميم ودراسة تهيئة المنطقة الصناعية تاكلسة.

وفي قطاع السياحة والصناعات التقليدية، سيتم اتمام انجاز مشروع احداث مركز افريقي متوسطي للتكوين في مهن السياحة صلب معهد التكوين في مهن السياحة بالحمامات ومواصلة انجاز مشروع تهيئة وتوسعة القرية الحرفية بنابل وتهيئة حي الأفران بنابل ودعمه بالطاقة غير الملوثة وتمكين صانعي الفخار من عرض المنتج وادماجه بالمسلك السياحي.

وفي مجال الرفع من مردودية قطاع الفلاحة والصيد البحري، تمت برمجة إحداث أربع مناطق سقوية بمعتمدات الميدة وتاكلسة وبني خيار ومنزل تميم إضافة إلى تطوير تجهيزات الصيد البحري من خلال برمجة أشغال إصلاح وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بكل من الهوارية وبني خيار ومواصلة إصلاح ميناء قليبية.

وفي قطاع التكوين المهني، تمت برمجة مشاريع تتعلق بإنجاز القسط الثاني لتهيئة المركز القطاعي للتكوين في مهن الآلية العامة بقرنبالية واستكمال مشروع إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بقربة وتحديث المركز القطاعي للتكوين في الجلود والأحذية بتازركة ومركز التكوين في الحرف الفنية بنابل وإعادة تهيئة وهيكله مركز الفتاة الريفية بباطرو (نيانو) بقرنبالية.

الهدف الثالث: تنمية الموارد البشرية والارتقاء بجودة الخدمات والمرافق العمومية من خلال:

- تطوير جودة المنظومة التربوية من خلال تخفيف الاكتظاظ بالأقسام وتوفير الموارد البشرية الكفأة وتسريع مشاريع صيانة المؤسسات التربوية.
- الارتقاء بالأنشطة التوعوية والثقافية والترفيهية عبر تشجيع برامج ومشاريع الإبداع الثقافي والترفيهي.
- الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية من خلال الاحاطة بالأطفال والنهوض بالمرأة ورعاية ذوي الاحتياجات الخصوصية والفئات الهشة وتعصير القطاع الصحي.

ولتجسيم هذا الهدف وأولوياته، وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عديد المشاريع نذكر منها إحداث معهد ثانوي بكل من دار شعبان الفهري ومنزل بوزلفة وبني خالد ومدرسة ابتدائية بمنطقة سيدي موسي بالحمامات ومدرسة إعدادية بقرنبالية إلى جانب البرامج السنوية للصيانة والتهيئة والتوسيع بالإضافة لبناء مقر المعهد العالي للغات وتهيئة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية وتهيئة وتوسعة مؤسسات.

وفي المجال الثقافي، تمت برمجة مشاريع تتعلق أساسا بإحداث مركز تقديم بمدينة قربة ومركز تقديم بسيدي داوود بالمعمورة "وبناء مركز فنون درامية وركحية بنابل وإحداث القطب العربي المتوسطي للصناعات الإبداعية - المركز الدولي الحمامات وبناء مركز إقامة فنية (دار شعبان الفهري) وتوسعة مسرح الهواء الطلق وصيانة دار الثقافة بقلبية وترميم برج قليبية وإحداث 2 دور ثقافة ببني خيار والحمامات.

وفي مجال تطوير النشاط الشبابي والرياضي، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إحداث مسبح وتهيئة مضمار ألعاب القوى بمدينة نابل وإحداث 6 دور شباب وإحداث 2 ملاعب بلدية لكرة القدم وإحداث 2 قاعات للرياضات الجماعية وقاعات للرياضات الفردية ومجموعة من ملاعب الأحياء والفضاءات الشبابية الرياضية بالإضافة لتهيئة وصيانة جملة من المنشآت الشبابية والرياضية.

أما في مجال العناية بالطفولة والمرأة والأسرة، تمت برمجة إحداث مركز نموذجي للتعبه بأطفال التوحد بمنزل بوزلفة وتهيئة وتوسيع نادي الأطفال المندمج بقربة وتهيئة وصيانة مركز الإدماج الاجتماعي واحداث نادي أطفال متعدد الوظائف بقرنبالية الشرقية وتوسعة وتهيئة مركز الاصطيف وترفيه الأطفال بالحمامات وبناء مركب الطفولة بكل من تاكلسة والميدة وحمام الغراز بالإضافة للتدخلات المتعلقة بالصيانة والتهيئة والتوسعة والتجهيز ودعم برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالإنقطاع المدرسي وللنساء ضحايا العنف الزوجي وللأسر ذات الوضعيات الخاصة والبرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية.

وفي القطاع الصحي، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها تهيئة مستشفى محمد التلاتي بنابل وإحداث قسم للإنعاش الطبي بمستشفى محمد الطاهر المعموري بنابل وتوسعة قسم لأمراض النساء والتوليد بكل من المستشفى الجهوي بمنزل تميم بالإضافة للبرامج المتعلقة بالصيانة والتهيئة والتوسعة.

الهدف الرابع: تنظيم المجال الترابي وتطوير البنية التحتية

يرتكز تجسيم هذا الهدف على عدد من الأولويات التالية:

- تنظيم المجال الترابي من خلال تنفيذ خطة متوازنة للتهيئة الترابية وتسريع عمليات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وتطوير المدن والقرى وتنظيم التوسع العمراني وتعبيد الطرقات بالمناطق الحضرية وصيانة وتوسعة وتمديد شبكة التنوير العمومي.
- النهوض بقطاع السكن عبر وضع خطة جهوية متكاملة لتوفير الرصيد العقاري وتهيئته وتجهيزه وتخصيص جزء منه لبرامج النهوض بالسكن الاجتماعي.
- تحسين ربط الجهة بمحيطها من خلال تعصير شبكة الطرقات المهيكلية وتوسعة الشبكة الحديدية.

وقصد تحقيق هذا الهدف والاستجابة لتطلعات المجالس، وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة مشاريع للنهوض بالسكن الاجتماعي من بينها إنجاز 9 مقاسم سكنية و45 مسكناً اجتماعياً وإزالة 50 مسكن بدائي وإعداد 9 دراسات لتهيئة مناطق سكنية بالإضافة إلى تعبيد الطرقات بالمناطق الحضرية وصيانة وتمديد شبكة التنوير العمومي ومواصلة أشغال تهذيب الأحياء الشعبية.

ولتعزيز الربط بين مختلف معتمديات الولاية، تمت برمجة جملة من المشاريع تتمثل أساساً في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 1 من قربناية إلى برج السدرية وتوسعة وتدعيم الطريق الجهوية رقم 28 من بركة الساحل إلى حدود ولاية زغوان وتهيئة وصيانة الطريق الجهوية رقم 26 من الهوارية إلى سليمان وتهيئة جزء من الطريق الجهوية رقم 26 والطريق المحلية رقم 594 الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 1 بمعتمدية قربناية والطريق الرابطة بين الشريفات ومنزل بوزلفة وبناء 4 جسور بالإضافة لتعبيد وتهيئة المسالك الريفية وبرمجة دراسة تمديد خط الضاحية الجنوبية نحو سليمان.

V. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية نابل ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 1438 مشروعاً بكلفة جمالية تُقدَّر بحوالي 3082 مليون دينار، من بينها 1928 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2030-2026، وتشمل هذه البرمجة 325 مشروعاً متواصلاً باستثمارات تُقدَّر بـ 890 مليون دينار.

وقد مثَّلت المشاريع المحلية 84% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 14%. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثَّلت المشاريع الجهوية 54% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية 38% والمشاريع الوطنية 8%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	1214	1077	729
جهوي	196	1728	1037
إقليمي	-	-	-
وطني	28	277	161
المجموع العام	1438	3082	1928

أمّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثَّل مشاريع البنية الأساسية والخدمات 50% ومشاريع التجهيزات الجماعية 46% من العدد الجملي للمشاريع. أمّا من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة فتمثَّل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 64% والتجهيزات الجماعية 24% والفلاحة 10% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	714	2068	1240
التجهيزات الجماعية	667	634	469
الصناعة والصناعات غير المعملية	7	73	26
الفلاحة والصيد البحري	50	307	193
المجموع العام	1438	3082	1928

الإقليم الثالث

1. تقديم الإقليم

1. الخصائص الجغرافية:

تبلغ مساحة الإقليم الثالث 26258 كلم²، أي ما يمثل 16,2% من مساحة البلاد، بحدود برية غربية مع القطر الجزائري على طول 220 كلم وشريط ساحلي بطول 210 كلم. ويضم الإقليم ولايات سليانة، سوسة، القصرين، القيروان، المنستير والمهدية و79 معتمدية و117 بلدية و589 عمادة، وتتنوع تضاريسه بين السهول الساحلية والسباسب السفلى بالجهة الشرقية إلى الهضاب والسباسب العليا في المناطق الوسطى والغربية، في حين تتميز الجهة الغربية بتضاريس جبلية وغبابات (سلسلة الظهيرية التونسية) التي تضم جبل الشعانبي بارتفاع 1544 متر عن سطح البحر. وتتراوح خصائص المناخ بالإقليم بين المتوسطي على السواحل وشبه جاف إلى جاف في المناطق الوسطى والداخلية.



2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد السكان بالإقليم سنة 2024 حسب التعداد العام للسكان والسكنى نحو 3121,8 ألف نسمة، وهو ما يمثل 26.1% من سكان البلاد ويتركز 58% منهم بالولايات الساحلية التي تتميز بكثافة سكانية عالية، مقابل كثافة سكانية ضعيفة في وسط وغرب الإقليم. وشهد الهرم السكاني بالإقليم تحولا هاما يتمثل في تراجع الفئة العمرية (15-59 سنة) بنسبة 6% خلال العشرية 2014-2024 لتصل إلى حدود 60% سنة 2024، مقابل ارتفاع نسبة الفئة العمرية (60 سنة فما فوق) بـ 3,8% لتبلغ 15% سنة 2024 مما يشير إلى تسجيل بؤادر تهرم سكان الإقليم.

ويبرز الجدول التالي توزيع سكان الإقليم ونسبة النمو السكاني حسب الولاية على امتداد الفترة 2014-2024:

تطور عدد سكان الإقليم الثالث حسب الولايات بين سنتي 2014-2024

الولاية	2014	2024	نسبة النمو %
سوسة	674 818	762 281	1,23
المنستير	548 828	599 769	0,89
المهدية	410 812	449 985	0,91
القصرين	439 243	492 741	1,16
القيروان	570 436	600 803	0,52
سليانة	223 087	216 242	-0,31
الإقليم الثالث	2 867 224	3 121 821	0,85
المستوى الوطني	10 982 476	11 972 169	0,87

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء / نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 و 2024

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يمثل الإقليم ثقلا اقتصاديا متعدد الأبعاد بالنظر إلى ما يتميز به من تنوع بنيوي في القاعدة الإنتاجية و ثراء في الموارد الطبيعية والبشرية وتموقعا استراتيجيا يجمع بين الداخل والساحل. ويرتكز النموذج الاقتصادي به على مزيج متكامل من الأنشطة الفلاحية والصناعية، والخدماتية، والسياحية والبحرية.

ففي المجال الفلاحي، يضم الإقليم 807 ألف هكتار من الأشجار المثمرة منها 672 ألف هكتار من الزيتون (ما يمثل 33,5% من المساحة الوطنية من غابة الزيتون). ويبلغ حجم الإنتاج من الغلال 863 ألف طن منها 619 ألف طن من زيتون الزيت، أي ما يعادل حوالي 120 ألف طن من زيت الزيتون (33,5% من الإنتاج الوطني) وإنتاج حيواني وبحري وازن يوفر سنويا نحو 47 ألف طن من اللحوم الحمراء و 293 مليون لتر من الحليب، إلى جانب إنتاج 63 ألف طن من منتجات الصيد البحري و 18 ألف طن من الأحياء المائية، مما يعزز دوره في الأمن الغذائي الوطني ويفتح آفاقا لتطوير سلاسل قيمة الداعمة للنمو والتشغيل.

وفي المجال السياحي تتوفر بالإقليم 214 مؤسسة فندقية تبلغ طاقة إيوائها حوالي 82 ألف سرير، تستقطب نحو 22,4% من عدد السياح على النطاق الوطني، أهمها المناطق السياحية بكل من "سوسة-القنطاوي" والمنطقة السياحية بالمهدية والمنطقة السياحية "بصقانس المنستير".

أما في المجال الصناعي والخدماتي، يضم الإقليم قرابة 185 ألف مؤسسة خاصة (22,4% من المجموع الوطني) منها 85 % في المنطقة الشرقية (بكل من ولاية سوسة بنسبة 35% وولاية المنستير بنسبة 35,2%) ويضم الإقليم 2848 مؤسسة صناعية تشغل أكثر من 10 عمال (ما يمثل 21% من عدد المؤسسات الصناعية على المستوى الوطني).

وتعكس المؤشرات العامة في المجال الاجتماعي تقارب الوضع الاجتماعي بالإقليم مع المستوى الوطني إلا أنها تشهد تفاوتات بين ولاياته، حيث بينت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أن نسبة التغطية الصحية بلغت 77 % (76,1 % وطنيا) والتغطية الاجتماعية 40,3 % (42,12 % وطنيا) ونسبة الأمية 19,4 % (17,3 % وطنيا). وبلغت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب 83,3 % (86,8 % وطنيا) والربط بشبكة التنوير نسبة 97,5 % (97,6 % وطنيا) وشبكة التطهير بالمدن المتنبئة نسبة 56,3 % (61,9 % وطنيا).

غير أن هذا الثقل الاقتصادي وتنوع القاعدة الإنتاجية لا ينعكسان بشكل متكافئ على مختلف مكونات الإقليم. إذ يكشف مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2024 عن فوارق داخلية واضحة بين ولايات الشريط الساحلي والمناطق الوسطى والغربية، حيث احتلت ولايتي المنستير المرتبة الثانية وسوسة المرتبة الخامسة وطنيا، في حين ضلّت ولايتي القصرين والقيروان في آخر الترتيب الوطني، وهو ما يبرز فجوة تنمية هيكلية تستدعي تعزيز التكامل المجالي والعمل على تقليص هذا التفاوت التنموي بين ولايات الإقليم.

4. تطور الاستثمار خلال الفترة 2021-2025:

بلغ الحجم الجملي للاستثمارات المبرمجة خلال الخماسية (2021-2025) قيمة 20352,32 مليون دينار، في حين بلغت النسبة العامة للإنجاز 70,2% منها 39,1% عن طريق القطاع العام مثل ما يبينه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة في الفترة 2021-2025	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	7449,18	2910,93	39,1
القطاع الخاص	12903,14	11370,95	88,1
المجموع	20352,32	14281,88	70,2

بلغت الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2021-2025 حجما إجماليا يقدر بـ 2910.93 مليون دينار، وبذلك لم تتجاوز نسبة 39.1% من جملة الاستثمارات العمومية المبرمجة، توزعت بين القطاعات الاقتصادية الكبرى لتكون بنسبة 25,6% بقطاع البنية الأساسية و21,5% بالقطاعات المنتجة و17% بقطاع البيئة و16,3% بالقطاعات الاجتماعية و2,1% بقطاع النقل.

أما إنجازات القطاع الخاص من مجموع الاستثمارات المنجزة خلال نفس الفترة فقد بلغت نسبة 79.6% فيما تحققت نسبة إنجاز مقارنة بالاستثمارات الخاصة المبرمجة 88.1% واستأثر قطاع السكن الخاص بـ 70,9% من جملة الاستثمارات المنجزة في حين ساهم قطاع الصناعة بـ 12,4% وقطاع السياحة والخدمات بـ 9,5% وقطاع الفلاحة بـ 7,2%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

في ضوء مقوماته البنيوية والوظيفية، يتوفر بالإقليم رصيد استراتيجي متكامل يعزز قدرته على لعب دور أكبر في إعادة التوازن المجالي وتعزيز الاندماج الاقتصادي الوطني والمغاربي. ويمثل الموقع الجغرافي الوسيط الذي يربط الشمال بالجنوب والساحل بالداخل، إلى جانب الواجهة البحرية الهامة والحدود البرية مع الجزائر عناصر أساسية تمنحه قابلية عالية لتطوير النشاط الاقتصادي به وذلك من خلال تكثيف المبادلات التجارية وتطوير دوره اللوجستي على المستويين الوطني والدولي. كما يشكل تنوع الإرث الحضاري والثقافي وتعدد الخصائص الطبيعية والمناخية والبيئية، قاعدة صلبة لتثمين أنماط السياحة البديلة والمستدامة ذات القيمة المضافة العالية في تكامل مع السياحة الشاطئية بما يوفر منتوجا سياحيا متنوعا على امتداد السنة.

وعلى المستوى الاقتصادي، يمثل الإقليم وزنا إنتاجيا معتبرا إذ يضم قرابة ربع المؤسسات الخاصة على الصعيد الوطني، مدعوما بقطب صناعي متنوع ومتطور يتركز أساسا بالولايات الساحلية ومدينة القيروان، وبنية تحتية صناعية في توسع مستمر تشمل 48 منطقة صناعية. كما يتميز الإقليم بقطب فلاحي متنوع الإنتاج مع تخصص واضح في بعض المنتوجات ذات القدرة التنافسية العالية على غرار إنتاج زيت الزيتون وإنتاج الباكورات من الخضر والصيد البحري وتربية الأحياء المائية بالولايات الساحلية وإنتاج التفاح والتين الشوكي والخضر بالولايات الوسطى والغربية بالإضافة إلى مساحات كبرى قابلة للري تقدر بنحو 148 ألف هكتار تمثل نسبة 32.5% من المساحة الوطنية القابلة للري أهمها بولاية القيروان والقصرين. هذا فضلا عن توفر مخدرات هامة من المواد الإنشائية خاصة بالولايات الغربية بما يفتح آفاقا وأعدة لتطوير سلاسل القيمة المحلية.

كما تتوفر بالإقليم بنية أساسية للنقل والترابط الدولي تشمل مطارين دوليين بكل من النفيضة والمنستير وميناء تجاريا هاما بسوسة مما يسهل الانفتاح على المحيط الخارجي إلى جانب شبكة خطوط من السكك الحديدية على غرار الخطين رقم 6 و11 والطرق السيارة والسريعة التي تعبر الإقليم المنجزة والمبرمجة ومنها بالخصوص الطريق السيارة 1أ والطريق السيارة تونس-جلمة التي هي بصدد الانجاز والطرق الوطنية رقم 1 ورقم 2 ورقم 3، مما يعزز الإمكانيات اللوجيستية ويدعم جاذبية الإقليم للاستثمار والتصدير.

كما تستند هذه الديناميكية إلى كثافة سكانية هامة ونشطة تمثل ربع سكان البلاد، مع توفر موارد بشرية مؤهلة خاصة بالمدن والولايات الساحلية، تدعمها مؤسسات جامعية متخصصة ذات إشعاع وطني ومراكز للتكوين المهني والتقني قابلة للتكيف مع حاجيات سوق الشغل، فضلا عن وجود مستشفيات جامعية ذات جودة عالية وكفاءات طبية متميزة تستند إلى التعليم الجامعي أهمها بولايي المنستير وسوسة في اختصاصات هامة كالصيدلة، والطب وطب الاسنان والهندسة.

2. الفرص:

يتيح الإقليم حزمة متكاملة من الفرص التنموية القابلة للاستغلال والتطوير في إطار تمشي يعتمد على الاستفادة من جميع المقومات المتاحة من ذلك الإمكانيات والموارد الذاتية المتوفرة بمختلف مناطقه. فموقعه الاستراتيجي يفتح آفاقا واسعة لتطوير التجارة العابرة والبيئية نحو الجزائر وليبيا والتفتح على المحيط الخارجي في مجالات المبادلات والخدمات وسلاسل التوريد. ويتعزز هذا الدور بوجود مجالات معرفية وتكنولوجية متطورة مرتبطة بالأقطاب التكنولوجية المتوفرة لا سيما القطب التكنولوجي بسوسة المختص في الميكرو إلكترونيات والقطب التكنولوجي بالفجة- المنستير المختص في النسيج، بما يفتح آفاقا لتحقيق نقلة نوعية في النسيج الصناعي عبر إدماج الابتكار والتكنولوجيا ورفع مستوى إشعاعه ليشمل مختلف ولايات الإقليم.

كما تمثل المشاريع الكبرى المهيكلية الجارية رافعة أساسية لهذه الديناميكية وفي مقدمتها مشروع المدينة الطبية بالقيروان التي ستحتضن اختصاصات متقدمة في الطب والصيدلة والخدمات شبه الطبية ليكون محركا رئيسيا لتطوير الاستثمار الصحي والعلمي وخلق مواطن شغل نوعية، هذا إلى جانب مشروع الطريق السيارة تونس- جلمة الذي من شأنه تحسين التواصل والترابط لفائدة الولايات الداخلية ومشروع الميناء التجاري بالمياه العميقة والمنطقة اللوجستية بالنفیضة والذي يشكل حافزا قويا لإحداث نقلة نوعية في جاذبية الإقليم للاستثمار على المستويين الجهوي والوطني.

وفي بعده الإنتاجي، تبرز سلاسل القيمة المتكاملة كفرصة استراتيجية للانتقال من اقتصاد المواد الأولية إلى منظومات إنتاج وتحويل عالية القيمة المضافة، خاصة عبر تجميع وتحويل المنتوجات الفلاحية المميزة لولايات الإقليم، مثل منتوجات الفلاحة البيولوجية (زيت الزيتون، الفستق، التين الشوكي) والخضر والغلل بكل من القيروان والقصرين إضافة إلى تطوير تربية الأحياء المائية بالولايات الساحلية.

كما تفتح الإمكانيات الواعدة في مجال إنتاج الطاقة النظيفة، من خلال إنجاز مشاريع كبرى في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح خاصة بالولايات الداخلية، آفاقا جديدة للاستثمار المحلي والأجنبي ولدعم الانتقال الطاقوي.

ويشكل تطوير السياحة البديلة، ولا سيما السياحة العلاجية اعتمادا على البنية الصحية المتطورة نسبيا بالساحل، والسياحة الإيكولوجية والثقافية عبر الربط بين المدن التاريخية والمجالات الطبيعية بالداخل، فرصة حقيقية لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز التنمية ذات البعد المجالي المتكامل.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

يواجه الإقليم ضعف تكامل واندماج مكوناته المجالية فيما بينها ومع باقي الأقاليم والمحيط الخارجي بالإضافة إلى تعدد النقائص التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتباين مستوى ونوعية الخدمات العمومية داخل الجهات المكونة له.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم الإشكاليات الخصوصية للإقليم فيما يلي:

- تفاوت مجالي وحضري بين شريط ساحلي يشكو من تفاقم الضغط السكاني مما يؤدّد اشتداد المنافسة على استغلال الموارد، مقابل ولايات داخلية تشكو ضعف الهيكلة العمرانية وضعف الكثافة السكانية ومدن صغيرة غير مشعة على بقية مناطق هذه الولايات.

- تواضع البنية التحتية للنقل واللوجستيك للربط بين مختلف مناطق الاقليم مع غياب الطرقات السريعة المباشرة التي تربط ولايات الداخل بالشبكة الوطنية للطرقات السريعة والشبكة الحديدية بعلاقة مع تواصل تدعيم شبكة النقل والتنقل السريع بين مناطق شمال وجنوب البلاد على حساب النقل والتنقل بين المدن الكبرى للإقليم.
- اقتصار اقتصاد الولايات الداخلية على توفير المواد الأولية واليد العاملة دون تحقيق القيمة المضافة العالية محليا بالعلاقة مع ضعف جاذبية هذه الجهات فضلا عن تأخر تحيين خارطة حماية الاراضي الفلاحية وإكسابها الصبغة الالزامية في توجيه الاستثمار الفلاحي.
- تهديدات بيئية مرتبطة بالتنافس الشديد على الموارد الطبيعية التي تشكو أصلا هشاشة هيكلية أبرزها الاستنزاف المتواصل للموارد المائية الذي تفاقمه ظاهرة التملح نتيجة الجفاف المتواصل والعوامل المناخية خاصة مع ضعف تعبئة موارد مائية بديلة. كما يشكو الشريط الساحلي خطر تآكل الشواطئ نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر اضافة الى تلوث الهواء والموارد المائية والأراضي بسبب التركيز الملحوظ للأنشطة الصناعية والسكنية بالولايات الساحلية للإقليم.
- تفاوت كبير في مؤشرات الخدمات الاجتماعية حيث تشكو المناطق الداخلية من ارتفاع نسب البطالة خاصة بين الشباب حاملي الشهادات العليا. كما تتسم ظروف العيش في الأرياف بهشاشة كبيرة مرتبطة بنقص خدمات الجوار الأساسية والبنية التحتية على غرار ضعف الخدمات الصحية خارج المراكز الحضرية الكبرى، وارتفاع نسب الانقطاع المدرسي ومحدودية إختصاصات التكوين وتدني صيانة المرافق الثقافية والشبابية مما يجعل الإقليم أمام تحد كبير للاستثمار الفعال في رأسماله البشري.
- غياب آلية فعالة للتنسيق بين الولايات الست للإقليم مما يحد من القدرة على تبني رؤية تضامنية إقليمية موحدة وتنفيذ المشاريع الكبرى المشتركة (كالطرقات الكبرى المهيكلية والمشاريع اللوجستية الإقليمية المهيكلية).

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

فضاء إقليمي متوازن ومتكامل يتمتع بخصوصية تجمع بين الديناميكية الساحلية والمقومات الداخلية وباقتصاد متنوع قائم على سلاسل القيمة ومجال ترابي مهيكل من أجل تنمية متأقلمة مع التحديات المناخية وعدالة اجتماعية ومجالية بما يرسخ مكانة الإقليم كقطب استراتيجي وسيط للبلاد وواجهة منفتحة على الفضاء المغربي والمتوسطي.

2. الأهداف الرئيسية:

اعتمادا على التشخيص التنموي للإقليم الذي يجمع بين ما يتوفر به من إمكانيات هامة وفرص تنموية واعدة من جهة، وإشكاليات هيكلية ومجالية من جهة أخرى، وانطلاقا من الرؤية التنموية التي تجعل الإقليم فضاء متوازنا ومتكاملا يجمع بين الديناميكية الساحلية والمقومات الداخلية، تم اعتماد جملة من الأهداف التنموية المترابطة ترمي إلى تعزيز الترابط الترابي وتنويع الاقتصاد والارتقاء بالتنمية البشرية وضمان الاستدامة البيئية بما يمكن الإقليم من تهيئة إمكانياته وترسيخ مكانته كقطب استراتيجي وسيط منفتح على الفضاء المغربي والمتوسطي. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

الهدف الأول: دعم التوازن والربط الترابي لتعزيز التكامل الاقتصادي والمجالي بالإقليم

وذلك بالعمل على تقليص الفوارق بين الداخل والساحل عن طريق التحول التدريجي لجعل الإقليم فضاء اقتصاديا مترابطا وأكثر تنافسية ضمن شبكة حضرية متكاملة تركز على تهيئة الأقطاب الكبرى بتوزيع متكامل فيه الأدوار والتخصصات بما يعزز العدالة المجالية ويدعم النمو بصفة عامة. ويتجسد هذا التمشي بالأساس عبر الأولويات التالية:

- تحسين الربط بين المدن الداخلية والموانئ والمناطق الصناعية الساحلية لخفض كلفة النقل وتعزيز اندماج الأسواق.
- إرساء أقطاب داخلية منتجة عبر إحداث وتعصير المناطق الصناعية والمنصات اللوجستية.
- العمل على تدعيم النقل المندمج ومتعدد الأنماط وتطوير شبكة الطرقات.

- التوجه نحو توفير تهيئة عمرانية متوازنة وذلك عبر الحد من الضغط العمراني على الساحل، ودعم التخطيط والتجهيز الحضري بالمدن الداخلية لجعلها أكثر جاذبية للاستثمار والسكن.
- تعزيز دور المدن ومراكز الولايات بالقصرين وسليانة والقيروان كقاطرات نمو جهوية ومراكز خدمات تتوفر بها مختلف المرافق الحيوية والخدمات الإدارية.

ولتحقيق هذا الهدف تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها مشاريع في مجال البنية التحتية الطرقية أهمها ربط ولاية المنستير بالطريق السيارة 1 وتوسيع الطريق الجهوية رقم 73 من مدخل ولاية سليانة في اتجاه الوسلائية للربط بالطريق السيارة تونس-جملة وكذلك الربط في اتجاه تونس-الكاف ومضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين سوسة والقيروان وتثنية الطريق الجهوية رقم 191 على طول 9,7 كلم بالمهدية وتدعيم الطريق الجهوية رقم 71 بالقصرين فضلا عن دعم الربط بالإقليم الرابع والخامس عن طريق الطريقين الوطنيين رقم 15 ورقم 13. وسيتمتع الربط بين جهات الإقليم وباقي ولايات الجمهورية بإنجاز الطريق السيارة تونس جملة والذي يمر عبر ولاية القيروان.

وفي مجال البنية التحتية الصناعية تتمثل أهم المشاريع في إنجاز أشغال تهيئة المنطقة الصناعية العروسة بسليانة واستكمال أشغال تهيئة المناطق الصناعية التابعة لقطب المنستير-الفجة وتهيئة المنطقة الصناعية المسلان بالسواهي وتهيئة المنطقة الصناعية رأس المرج بالمنستير والمنطقة الصناعية النفيضة 03 وتهيئة المنطقة الصناعية كندار 02 والمنطقة الصناعية القصرين 4 واحداث أربعة مناطق صناعية جديدة بولاية القصرين (65 هك) و3 مناطق بكل من بوحجلة والسبخة ونصر الله بالقيروان.

وفي مجال النقل تمت برمجة إعداد دراسة تمديد خط السكك الحديدية والمترو من المهدية إلى الجم عبر قصور الساف وسيدي علوان ودراسة تمديد خط مترو الساحل بجهة سوسة والانطلاق في أشغال مضاعفة الخط الحديدي رقم 22 (المهدية-المكنين) وتهيئة الخط الحديدي رقم 11 الرابط بين سوسة والقصرين إضافة الى تدعيم اسطول جميع الشركات الجهوية للنقل العاملة بالإقليم بالحافلات.

ومن أهم المشاريع الكبرى المبرمجة والتي ستساهم في تعزيز دور المدن ومراكز الولايات كقاطرات نمو نذكر بناء وتجهيز مستشفى الملك سلمان والشروع في تنفيذ مشروع المدينة الطبية الاغالبية بالقيروان من خلال استكمال الدراسات وإنجاز الربط بالشبكات هذا بالإضافة إلى احداث مدرسة علوم التمريض بالقصرين واحداث قسم عمليات مركزية بالمستشفى الجامعي بالقصرين. هذا بالإضافة إلى الشروع في إنجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة وتهيئة منطقة الخدمات اللوجستية المحاذية له.

الهدف الثاني: تنوع الاقتصاد وتعزيز سلاسل القيمة

سيتركز العمل في هذا المجال على تجاوز الاعتماد على الموارد التقليدية بهدف الانتقال إلى اقتصاد متكامل مدمج في سلاسل قيمة عالية المردودية بما يمكن الإقليم من تخصص اقتصادي ويعزز من تنافسيته من خلال ربط الإنتاج الفلاحي والصناعي والسياحي والموارد الطبيعية بعمليات التصنيع والتسويق والتصدير مع تقاطع الابتكار والبحث العلمي بتمثين الخصوصيات المحلية وهو ما يمكن من إطلاق ديناميكية تنمية شاملة تحقق النمو وتوفر فرص التشغيل وتحد من الفوارق الجهوية. وتتمثل أهم الأولويات ضمن هذا الهدف فيما يلي:

- إرساء منظومات اقتصادية متكاملة ذات هوية إقليمية عن طريق تطوير المنظومات الاقتصادية القائمة على الموارد المحلية الفلاحية والطبيعية والصناعية والسياحية وربط الإنتاج الأولي بالتصنيع والتسويق والتصدير لاستهداف الأسواق الوطنية والدولية بما يمكن الإقليم من القدرة على خلق الثروة محليا وتعزيز مكانته التنافسية.
- تحديث وتمثين الفلاحة والمنتجات المحلية بتطوير منظومات الزيتون وزيت الزيتون البيولوجي والحليب ومشتقاته واللحوم الحمراء والخضروات والفواكه لتصبح ركائز صناعات تحويلية عالية القيمة المضافة مع إدماج الرقمنة والبحث العلمي لتحسين الإنتاج وتوزيع المنتجات وتطوير أسواق إقليمية حديثة تقلل الوسطاء وتحسن دخل الفلاحين.
- تطوير الصناعات التحويلية والصناعات الاستراتيجية بالتوجه نحو إنشاء أقطاب صناعية متخصصة في بعض القطاعات من ذلك قطاع الرخام وكربونات الكالسيوم ومشتقات الطين بالإضافة إلى تطوير النسيج الذكي والميكاترونك والصناعات الدوائية مع التركيز

على تطوير الابتكار والرقمنة لتعزيز القيمة المضافة هذا إلى جانب دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني لدمجها في سلاسل التوريد والإنتاج.

- تنوع وربط المنظومات السياحية الساحلية والداخلية بتطوير السياحة البديلة على غرار السياحة الثقافية والجبلية والإيكولوجية والاستشفائية وربط المسالك السياحية بين الساحل والداخل لتعزيز التكامل المجالي مع ترميم التراث المادي واللامادي.
- الابتكار الرقمي والتمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إدماج الرقمنة والتكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية لتطوير القيمة المضافة وإنشاء حاضنات أعمال ومراكز بحث لدعم الابتكار المحلي وربط الجامعات بالقطاع الخاص فضلا عن تعزيز التمكين الاقتصادي للشركات الأهلية والمؤسسات الاجتماعية خصوصا في المناطق الداخلية قصد توفير فرص شغل لائقة.
- دعم الصناعات التكنولوجية والخدمات عالية القيمة عبر نشر نتائج البحث بالأقطاب التكنولوجية وتطوير علاقتها بالمؤسسات الصناعية المتواجدة لتوجيه برامجها للتحديث التكنولوجي بها.

ولتجسيد هذه الأولويات وأخذا بعين الاعتبار لمقترحات المشاريع الواردة بالمخطط، تمت برمجة جملة من المشاريع في المجال الفلاحي من ضمنها صيانة البحيرات الجبلية المتواجدة بالإقليم وإحداث آبار عميقة للري وتجهيز محطات الضخ بالتيار الكهربائي وتجهيز نقاط المياه بالطاقة الشمسية وتعمد شبكات الري وتهيئة المسالك داخل المناطق السقوية. وقد تمت برمجة إنجاز 25 منطقة سقوية بالقصرين و9 بالقيروان مع إعادة تهيئة منطقتين سقويتين بسليانة وإدراج منطقة سقوية ضمن المناطق السقوية العمومية وإحداث منطقة جديدة بنفس الولاية. وفي نفس الإطار من المبرمج إحداث 5 مناطق سقوية وتهيئة وتوسعة منطقتين بولاية المهدية. هذا بالإضافة إلى إحداث منطقتين سقويتين بولاية سوسة.

ولتثمين إمكانيات الإقليم سيتم إنجاز عدد من المشاريع منها على سبيل الذكر مشروع تهيئة وتثمين سبخة بن غياضة وإحداث متحف أثري بسليانة والشروع في إنجاز حفريات لتثمين المناطق الأثرية العديدة بالإقليم وإحداث مسلك سياحي ثقافي بالمنطقة الأثرية هنشير الرومان ببوعرادة ودراسة وتهيئة المنطقة السياحية ببسبيلة.

الهدف الثالث: تعزيز التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية

يتجه العمل في هذا المجال على تحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي الشامل وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية التي ما تزال تعيق مسار التنمية خاصة بالولايات الداخلية، وذلك بالتركيز على مبدأ تكافؤ الفرص في العيش الكريم وضمان النفاذ العادل إلى الخدمات الأساسية بما يعزز الاستقرار الاجتماعي. ويرتكز هذا التوجه على الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية وتحسين جودة الحياة عبر معالجة الاختلالات البنيوية في توزيع الخدمات والبنية التحتية مع إيلاء عناية خاصة للفئات الهشة والمناطق الأقل حظا والعمل على الحد من الهجرة الداخلية غير المتوازنة نحو المدن الكبرى داخل الإقليم وخارجه من خلال توفير ظروف عيش جاذبة ودعم التنمية المحلية القادرة على تثبيت السكان داخل مجالاتهم الترابية. وسيتركز العمل على الأولويات التالية:

- تعزيز النفاذ العادل إلى الخدمات الأساسية وتحسين جودة الحياة عبر تطوير وتحسين التعليم والنقل لا سيما بالمناطق الداخلية والريفية، هذا بالإضافة إلى تحسين نسب الربط والتزود بالماء الصالح للشرب والربط بشبكات التطهير وتطوير الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية.
- تحديث الإدارة المحلية والرقمنة من خلال التعميم التدريجي لرقمنة الخدمات العمومية والعمومية وتطوير الحوكمة المحلية، بما يرفع من نجاعة الأداء الإداري، ويحسن جودة الخدمات، ويسر ولوج المواطنين إليها، مع تعزيز الشفافية والمساءلة.
- ملائمة منظومة التكوين مع حاجيات اقتصاد الإقليم عبر إصلاح منظومة التكوين المهني والتقني وربطها بالقطاعات الاقتصادية الواعدة على المستوى الإقليمي بما يمكن من ترميم رأس المال البشري المحلي ورفع قابلية تشغيل اليد العاملة.
- دعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة عبر سياسات وبرامج موجهة تعزز مشاركتها الفاعلة في الديناميكيات الاقتصادية والتنمية المحلية عبر سياسات نشطة للتشغيل وبرامج دعم موجهة وآليات حماية اجتماعية ناجعة بما يعزز التماسك الاجتماعي ويساعد على تقليص نسب الفقر.

ولتحقيق هذا الهدف واستناداً إلى قائمة المشاريع المقترحة، من المبرمج إنجاز جملة من المشاريع خاصة منها القطب الصحي المتكامل بولاية القيروان والذي من شأنه أحداث نقلة نوعية للتغطية والخدمات الصحية التي ستشع على كامل الإقليم وبالأقاليم الأخرى والذي يشمل المدينة الطبية ومستشفى الملك سلمان.

كما سيشهد قطاع التكوين إنجاز جملة من المشاريع من بينها تحديث مركزين قطاعيين للتكوين في مهن الخدمات بكل من سوسة وسليانة ومركز التكوين والتدريب المهني بحفوز من ولاية القيروان والمركز القطاعي للتكوين في الإكساء بقصر هلال من ولاية المنستير وتوسعة المبيت الخاص به. وفي مجال التشغيل سينتفع الإقليم بـ 07 مشاريع تهم إحداث مكاتب تشغيل بكل من القصيرين والقيروان وسليانة (2) والمهدية (2) والمنستير.

وفي مجال السكن الاجتماعي من المبرمج إنجاز 1173 مسكناً اجتماعياً جديداً بولاية القصيرين بالإضافة إلى مواصلة إنجاز 164 مسكناً بولاية المنستير و 132 مسكناً جديداً بالمهدية و 654 مسكناً بولاية سليانة و 1242 مسكناً بين جديد ومتواصل بولاية سوسة.

أما في مجال التربية، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إنجاز 11 مؤسسة تربية بولاية القصيرين و 16 مؤسسة تربية بولاية القيروان منها معهد للرياضة و 16 بولاية المنستير و 05 بولاية المهدية و 04 بولاية سليانة و 22 بولاية سوسة علاوة على مشاريع أخرى متواصلة.

الهدف الرابع: المحافظة على الموارد الطبيعية والتأقلم مع العوامل المناخية وضمان تنمية دائمة ومستمرة

يتمثل التوجه في هذا المجال في إرساء توازن فعلي بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة بما يساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز قدرة الإقليم على الصمود والتكيف مع المخاطر المناخية والبيئية وذلك بالتركيز على اعتماد نموذج تنموي بيئي متكامل يقوم على حسن توظيف الموارد والانتقال التدريجي نحو اقتصاد أخضر ودائري وتركيز الحوكمة البيئية الرشيدة. ويتركز هذا التمشي على الأولويات التالية:

- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتأمين الموارد المائية غير التقليدية من خلال تعميم الأساليب الحديثة في الري وتطوير الزراعة الذكية والمقتصد للمياه مع حماية الموائد المائية من التلوث والتملح وتعزيز الحوكمة المائية عبر الرقمنة وأنظمة الرصد والمتابعة المستمرة. هذا بالإضافة إلى التوجه نحو إعادة استعمال المياه المعالجة في الأنشطة الفلاحية والصناعية وتطوير منظومات حماية مصادر المياه من مختلف أشكال التلوث بما يساهم في تخفيف الضغط على الموارد التقليدية.
- حماية المنظومات البيئية والتنوع الطبيعي من خلال مقاومة التلوث والانجراف والتصحر وحماية النظم البيئية الهشة وتعزيز برامج التأقلم مع العوامل المناخية بما يحد من المخاطر البيئية ويحافظ على التوازنات الطبيعية.
- دعم الطاقات المتجددة والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر عبر تطوير الطاقات الشمسية والهوائية كرافعة أساسية للتنوع الاقتصادي وتقليص الانبعاثات الكربونية وخلق فرص شغل خضراء ذات قيمة مضافة.
- إرساء منظومات متكاملة للتصرف البيئي وفق مبادئ الاقتصاد الدائري تشمل فرز النفايات من المصدر وتدويرها وتثمينها في إنتاج الطاقة والمواد بما يقلص من الأثر البيئي للنفايات ويحسن مردودية الموارد.
- تطوير البنية التحتية البيئية والتطهير من خلال توسيع التغطية بشبكات التطهير وتوسيع نطاق المدن المتنبئة وتحديث محطات معالجة المياه المستعملة وتحسين مردوديتها البيئية والتقنية.
- تعزيز المراقبة البيئية للأنشطة الاقتصادية عبر تدعيم آليات الرقابة البيئية على الأنشطة الصناعية والحرفية والعمل على تكريس مبدأ احترام المعايير البيئية والحد من مصادر التلوث.

واستجابة لمختلف هذه الأولويات وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عدد من المشاريع منها على سبيل الذكر حفر وكهربية عدد من الآبار العميقة بولايات القصيرين وسليانة ومشروع لتحلية مياه الآبار العميقة بالمهدية ودراسة وإحداث سدين تليين بالقيروان.

مع العمل على الرفع من طاقة استيعاب السدود بمواصلة مشروع تلية سد سيدي سعد وربط هذا الأخير بسد الهوارب. هذا بالإضافة إلى إنجاز مشروع توسعة محطة تحلية مياه البحر بسوسة.

وفي مجال حماية المنظومات البيئية سيتم إنجاز مشروع تميم وإستصلاح وتهيئة سبخة الديماس (ولاية المنستير) مع مواصلة إنجاز عدد من المشاريع الأخرى منها مشروع حماية سوسة الجنوبية-سقانس ضمن برنامج حماية الشريط الساحلي التونسي.

ومن المشاريع المبرمجة في مجال التصرف في النفايات نذكر القيام بدراسة وإنجاز وحدة معالجة وتتمين النفايات المنزلية والمشابهة المشتركة بين ولايات المهدية والمنستير وسوسة والقيروان ومراكز الجمع والنقل التابعة لها هذا بالإضافة إلى إنجاز وحدة معالجة وتتمين النفايات المنزلية والمشابهة بولاية القصيرين ومراكز الجمع والنقل التابعة لها وأشغال تهيئة وتوسعة المصب البلدي بسليانة ومشروع إنجاز أشغال تهيئة وتوسعة المصب المراقب بولاية سوسة.

وبخصوص قطاع التطهير تمت برمجة مشروع تهذيب وتطوير محطة التطهير بالقصرين وربط مدينة الكريب بشبكة التطهير وإحداث محطة تطهير ببرقو وتحويل محطة التطهير بصيادة إلى محطة ضخ وإحداث محطتي تطهير صناعية ومنزلية بالقطب التكنولوجي بالمنستير وتوسيع وتهذيب شبكة التطهير بالمدن المتبناة لولاية القصيرين.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية للإقليم الثالث، تمت برمجة 5632 مشروعاً بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 35220 مليون دينار، من بينها 12701 مليون دينار كاستثمارات خلال فترة المخطط 2030-2026. وتشمل هذه البرمجة 1647 مشروعاً متواصلاً باستثمارات تُقدّر بـ 5868 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 79% من جملة عدد المشاريع المبرمجة، بينما بلغت هذه النسبة 16% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 40% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 28% في حين بلغت نسبة المشاريع الإقليمية 22% والمشاريع الوطنية 10% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	4459	5077	3543
جهوي	921	13991	5044
إقليمي	93	4765	2789
وطني	159	11388	1326
المجموع العام	5632	35220	12701

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 56% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 35% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 58% والتجهيزات الجماعية 26% والفلاحة والصيد البحري 13% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	2002	22413	7354
التجهيزات الجماعية	3164	7784	3328
الصناعة والصناعات غير المعملية	23	906	368
الفلاحة والصيد البحري	443	4118	1651
المجموع العام	5632	35220	12701

ولاية سليانة

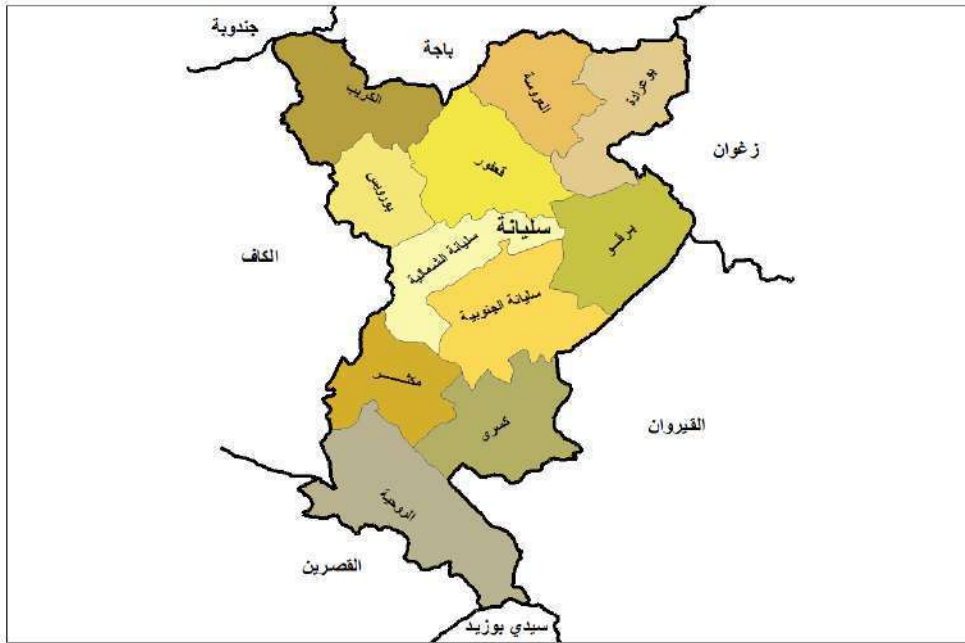
1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تنتمي ولاية سليانة إلى الإقليم الثالث وتوجد في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة الشمال الغربي التونسي وتمتدّ على طول المحور الشمالي الجنوبي وتحدها سبع ولايات وتقدر مساحتها بـ 4642 كم² وهو ما يمثل على التوالي 17.7 % من مساحة الإقليم الثالث و 2.8 % من مساحة البلاد التونسية. وتنقسم ولاية سليانة إداريا إلى 11 معتمدية و 86 عمادة و 12 بلدية.

تتسم تضاريس ولاية سليانة بتنوعها وصعوبتها وهي تمتد بين التل العالي من جهة والظهيرية التونسية من جهة أخرى ويطغى المناخ شبه الجاف على 93,6 % من مساحة الولاية مقابل 2,6 % للمناخ شبه الرطب بشمال الولاية و 3,8 % للمناخ الجاف بجنوبها.

وقد ساهمت الموارد الطبيعية المتميزة التي تزخر بها مختلف مناطق الولاية من تربة ومياه وغطاء نباتي وكذلك قطاع حيواني في تطوير القطاع الفلاحي وجعله من أهم ركائز النشاط الاقتصادي للجهة.



2. الخصائص الديمغرافية:

حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 بلغ عدد سكان الولاية 216,242 ألف نسمة وهو ما يمثل 1.8 % من مجموع سكان البلاد وتقدر الكثافة السكانية سنة 2024 بـ 46.58 نسمة / كلم² وتتصف الولاية بظاهرة تنقل السكان نحو إقليم تونس والمدن الكبرى حيث تمّ تسجيل صافي هجرة سلبية قدر بـ 10913 خلال الفترة 2004-2014 و 6848 خلال الفترة 2014-2024.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

بلغت نسبة البطالة 21,6 % سنة 2024 محتلة بذلك المرتبة الثامنة عشر على الصعيد الوطني مع تواصل ارتفاع عدد العائلات المعوزة من سنة إلى أخرى ليبلغ 20579 عائلة سنة 2024 مقابل 13017 عائلة سنة 2015 وهو ما يعكس هشاشة الوضع الاقتصادي لهذه العائلات.

وشهد مؤشر التنمية الجهوية بولاية سليانة خلال الفترة 2021-2024 تحسنا طفيفا من 0.424 إلى 0.439 حيث ارتقت الولاية من المرتبة 20 إلى المرتبة 19، إلا أنها لا تزال ضمن الخمس ولايات الأضعف من حيث مؤشرات التنمية ولا يزال المؤشر دون المتوسط الوطني المقدر بـ 0.462.

وتعرف الولاية بديناميكية اقتصادية بطيئة ونسيج صناعي غير متنوع ذو قدرة تشغيلية محدودة وغياب منظومات اقتصادية متكاملة تتماشى والإمكانات والطاقات التي تزخر بها.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة بالجهة خلال الفترة 2021-2025 للقطاع العام والخاص 1709.09 مليون دينار أنجز منها 896.27 مليون دينار أي بنسبة 52.4 % كما هو مبين بالجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	1230.420	461.640	37.5
القطاع الخاص	478.670	434.630	90.8
المجموع	1709.090	896.270	52.4

ساهم القطاع العام في مجهود التنمية بولاية سليانة باستثمارات تساوي 461.640 مليون دينار خلال الفترة 2021-2025 محققا نسبة إنجاز تقدر بـ 37.5 % من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة. وقد استأثر قطاع البنية الأساسية بـ 63.18 % من جملة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (2021-2025) فيما استقطبت القطاعات المنتجة 21.87 % وتوجهت 14.96 % من الاستثمارات المنجزة للقطاعات الاجتماعية.

وقد قدرت الإستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص لنفس الفترة بـ 434.630 مليون دينار أي بنسبة إنجاز تساوي 90.8 % وتتوزع هذه الاستثمارات بين 43.6 % لقطاع السكن يليه قطاع الصناعة بنسبة 30.43 % ثم قطاع الفلاحة بنسبة 13.25 % وأخيرا قطاع السياحة والخدمات 12.72 %.

II. الإمكانات والفرص المتاحة

1. الإمكانات:

إمكانات طبيعية

- ثروات طبيعية متنوعة قابلة للاستغلال والتثمين: أراضي فلاحية هامة منها 303 ألف هكتار محتثة تحتوي على 18 ألف هكتار مناطق سقوية بالإضافة إلى غطاء غابي يمثل 30 % من مساحة الولاية يوفر منتوجات هامة ومتنوعة.
- موارد مائية تقدر بـ 221 مليون متر مكعب ما يمثل 5.5 % من الموارد الجمالية الوطنية منها 182 مليون م3 مياه سطحية وخاصة عن طريق وادي سليانة و39 مليون م3 مياه جوفية.
- رصيد هام من المواقع الأثرية يناهز 100 موقع، تغطي فترات تاريخية تمتد من عصور ما قبل التاريخ إلى العهد الإسلامي.
- توفر 66 موقعا لمواد انشائية تتمثل في 11 موقع في مجال حجارة كلسية و19 من حجارة رخامية و22 طين و9 رمل "سيليسي" و4 مواقع للجبس وموقع للمواد الأولية لصناعة الاسمنت.
- توفر 118 ألف هكتار غابات ومراعي توفر أنشطة فلاحية متنوعة وتربية ماشية بمختلف مناطق الولاية.

إمكانيات اقتصادية

- توفر 7 مناطق صناعية مهيئة على مساحة 66 هك منها تضم 178 مقسما صناعيا.
- أراضي صالحة للفلاحة بحوالي 431 ألف هك ما يمثل 93 % من مساحة الولاية منها 313 ألف هك أراضي محترثة.
- مناطق مروية على مساحة 17934 هك تمثل 4,3% من المناطق السقوية الوطنية منها، 10734 هك من المناطق السقوية العمومية و 7200 هك من المناطق السقوية الخاصة.
- مرتفعات جبلية هامة جبل السرج (1358 م) جبل السكارنة (1325 م) جبل برقو (1268 م) توفر مواقع لتركيز مشاريع في مجال استغلال طاقة الرياح ودفع السياحة البيئية.
- استغلال الخط الحديدي الذي يعبر الولاية في مجال تنقل الافراد ونقل السلع.

إمكانيات بشرية

- تتوفر نواة جامعية تتكون من المعهد العالي للدراسات التكنولوجية والمعهد العالي للفنون والحرف بطاقة استيعاب تناهز 1500 طالب ومحضنة لبعث المؤسسات ومركز للعمل عن بعد بطاقة استيعاب تقدر بـ 50 مشروعا إلى جانب 232 مؤسسة تربوية ومستشفى جهوي و8 مستشفيات محلية و76 مركز صحة أساسية.
- تمثل الفئة العمرية في سن الشغل حوالي 50% من جملة سكان الولاية.

2. الفرص:

- استغلال المساحات الفلاحية الشاسعة القابلة إلى الانتقال إلى النمط البيولوجي منها 13 ألف هك مصادق عليها.
- تنشيط الاستثمار بالولاية بإعتبار توفر مناطق صناعية مهيئة وغير مستغلة بالقدر الكافي (حوالي 178 مقسم صناعي) وإستغلالها في تنوع النسيج الصناعي من خلال تركيز وحدات في مجال تحويل المنتجات الفلاحية المميزة على غرار الحبوب واللحوم الحمراء و انتاج الزيتون البيولوجي.
- تكثيف وتنوع استغلال موارد مائية هامة ذات جودة عالية (درجة ملوحة اقل من 1 غ/ل) ومزيد الاستثمار في اقامة مشاريع لتعليب المياه المتواجدة حول سفوح الولاية بكل من جبل برقو وجبل السرج وجبل السكارنة وجهة الكريب.
- تكثيف استغلال المناطق السقوية الممتدة على مساحة حوالي 18 ألف هك وخاصة في انتاج الخضر والاشجار المثمرة وتربية الماشية.
- استغلال المرتفعات الجبلية الهامة من خلال بعث مشاريع توليد الطاقات البديلة والمتجددة على غرار جبل السرج وجبل برقو وجبل السكارنة وجبل الشهيد.
- استغلال المقاطع الحجرية والرمال والطين لإقامة مشاريع استثمارية تساهم في تنوع النشاط الاقتصادي بالولاية.
- مزيد تطوير الانتاج الغابي وتثمينه عبر إستغلال النباتات الطبية والعطرية.
- مزيد تطوير مردودية الشبكة الحديدية المتوفرة التي تربط العاصمة بالكاف عبر الفحص وقعفرور خاصة باستعادة نقل السلع المميزة من مواد انشائية ومنتوج فلاحي (الحبوب والاعلاف).

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

يشهد اقتصاد الجهة هشاشة وضعفا في التنوع مع اعتماد على فلاحية متراجعة المردودية ومحدودية نشاط القطاع الصناعي والسياحي رغم الموارد المتاحة بالإضافة إلى ضعف النسيج العمراني وغياب التكامل بين الأنشطة الاقتصادية مما يحد من فرص التشغيل والتنمية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم الإشكاليات الخصوصية للولاية فيما يلي:

- ضعف أداء المنظومة التعليمية والصحية وتواضع نسبة التغطية الاجتماعية للفئات الهشة.
- ضعف الإحاطة والتأطير للطفولة والمرأة والمسنين والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية خاصة في المجال الريفي للولاية.
- ضعف استقرار السكان بمناطقهم حيث ان الولاية تسجل انخفاضاً متواصلاً في عدد سكانها.
- مناخ استثماري ضعيف يحد من المبادرة الخاصة المحلية وضعف العوامل المحفزة لاستقطاب الاستثمار الوطني والخارجي.
- موارد غابية مستنزفة بالحرائق والاستغلال العشوائي حيث تبلغ نسبة سكان المناطق الغابية 34,8% من سكان الولاية.
- أربع بلديات (سليانة وقعفرور وبوعراة ومكثر) فقط من جملة 12 بلدية بالولاية متبناة من طرف الديوان الوطني للتطهير.
- ضعف ربط مركز الولاية بمعتمدياتها من جهة وضعف ربط مركز الولاية بالطرقات السيارة.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

سليانة جهة مندمجة في محيطها الإقليمي والوطني تتوفر بها موارد بشرية ذات كفاءة وبنية تحتية جيدة ونسيج اقتصادي متنوع وعصري يثمن مخرجاتها ومواردها ويحافظ عليها ويتيح ديناميكية تنموية شاملة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تنمية بشرية من أجل كفاءات تواكب المتغيرات وإدماج اجتماعي لمختلف الفئات

لتحقيق هذا الهدف، سيتم العمل على جملة من الأولويات التالية:

- منظومة تربوية ذات جودة وناجعة ومشغلة عبر تأهيل المنظومة التربوية بتحسين استقرار الإطار التربوي وتحسين البنية الأساسية وتوفير الوسائل البيداغوجية اللازمة في إطار تكافؤ الفرص وتدعيم أقسام ما قبل الدراسة ورياض الأطفال.
- تحسين جودة وأداء المنظومة الصحية (الوقاية والرعاية والعلاج) وذلك عبر تطوير التجهيزات وتدعيم الإطار البشري وخاصة أطباء الاختصاص.
- تكوين مهني مواكب لمتطلبات سوق الشغل عبر مزيد العناية بالمنقطعين عن الدراسة بتوفير فرص ثانية واستقطابهم بالمؤسسات التكوينية المتواجدة بالولاية.
- تحسين الخدمات الترفيهية والشبابية والثقافية خاصة بالمناطق الريفية من ملاعب أحياء ودور شباب وثقافة.
- دعم مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة وحماية الأسرة ورعاية كبار السن والعناية بالفئات الهشة.
- تحسين ظروف العيش بالوسط الريفي.

وتجسيدا لمختلف هذه الأولويات واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، من المبرمج إنجاز عدد من المشاريع منها في قطاع التربية إحداث مدرسة إعدادية بسليانة الجنوبية ومواصلة إنجاز 02 مدارس إعدادية بكل من كسرى وبوعراة فضلا عن تنفيذ برنامج سنوي لتعهد وصيانة عدد من المدارس والمعاهد والمبنيات والمطاعم مع القيام بعمليات توسعة لعدد من المنشآت التربوية بمختلف معتمديات الولاية. كما سيتم التوجه نحو توسيع اختصاصات بعض مراكز التكوين المهني كمركز التكوين المهني بمكثر. وفي إطار تقريب الخدمات لطالبي الشغل تمت برمجة إحداث مكثي تشغيل بالكرب والروحية.

وفي المجال الصحي تمت برمجة تهيئة الأقسام الاستشفائية وبناء جناح إقامة لأمراض المعدة بالمستشفى الجهوي بسليانة بالإضافة إلى بناء قسم لجراحة العظام وبناء عيادات خارجية بالمستشفى المحلي بالكرب.

وفي إطار تعزيز الخدمات الترفيهية والثقافية من المبرمج إحداث 7 ملاعب أحياء بكل من بورويس والرحامنة وحماس كسرى والمنصورة الجنوبية وبرقو والروحية. هذا بالإضافة إلى إحداث 9 فضاءات شبابية ورياضية بكل من معتمديات الروحية والكرب وقعفرور وكسرى والعروسة ومكث. فضلا عن تكملة أشغال دار الشباب بسليانة الجنوبية وإعادة بناء دار الشباب بقعفرور وتحويل نادي الشباب الريفي بالأخوات إلى دار شباب. وفي المجال الثقافي من المبرمج إحداث مكتبات عمومية بكل من الكرب وبرقو والروحية وتعهيد وصيانة دار الثقافة بسليانة الجنوبية ودار الثقافة بمكث وبناء دار ثقافة بكسرى بالإضافة إلى تجهيز مركبات الطفولة بمختلف معتمديات الولاية. وفي مجال الإحاطة بالمسنين تمت برمجة استكمال بناء وتجهيز مركز رعاية كبار السن بسليانة. ومن المبرمج أيضا إنجاز أشغال تهيئة وصيانة ثلاثة فضاءات للمرافقة والتكوين والتسويق بهدف تشجيع ريادة الأعمال النسائية بكل من كسرى والكرب والروحية، وبناء فضاء مندمج للأسرة وتنفيذ برنامج ادماج الأطفال ذوي طيف التوحد برياض الأطفال.

وفي مجال تحسين ظروف العيش من المبرمج إنجاز عدة مشاريع منها على سبيل المثال إعادة تهيئة منظومات الماء الصالح للشرب ببورويس والروحية وكسرى وربط منطقة البراهمية بالماء الصالح للشرب وحفر 4 آبار عميقة لتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب بكل من مكث وسليانة الجنوبية وقعفرور. أما بخصوص البرنامج الخصوصي للمساكن الاجتماعية فقد تمت برمجة إنجاز 190 مسكنا جماعيا بالمركز العمراني سليانة الشمالية و110 مسكنا جماعيا بتقسيم سليانة 3 و92 مسكنا شبه جماعيا ببرقو 1 بالإضافة إلى مواصلة إنجاز 128 مسكنا فرديا ببوعرادة و134 مسكنا فرديا بتقسيم مكث بمعمدية مكث.

الهدف الثاني: تنوع النسيج الاقتصادي والرفع من جاذبية الجهة وذلك من خلال:

- تحسين البنية التحتية الصناعية لتتوفر بها كل المرافق الضرورية وتكون مرتبطة بالشبكات الطرقية ومختلف الشبكات الأخرى.
- تحسين خدمات النقل العمومي بتجديد وتوسيع أسطول الشركة الجهوية للنقل.
- الربط السريع للولاية بالمناطق الساحلية والأقطاب الاقتصادية والمراكز العمرانية الكبرى وربط ناجر بالولايات المجاورة.
- استغلال الإمكانيات الطبيعية الموجودة ومنها المواد الانشائية، ثمين المنتج الغابي وثمانين المخزون الايكولوجي والسياحي وتطوير مسالك سياحية بديلة متناسقة مع السياحة الشاطئية بالمدن الساحلية.
- تطوير منظومات اقتصادية تتميز بها الجهة على غرار انتاج التين والكرز التي تتميز منطقة كسرى، واللحوم الحمراء التي تتميز بها مناطق جنوب الولاية وتكثيف وتحويل انتاج الخضر الموسمية بمناطق شمال الولاية بكل من العروسة والكرب.
- دعم احداث الشركات الأهلية المحلية والجهوية بهدف ثمين القدرات الاستثمارية في مجالات الابتكار وتقريب الخدمات المختلفة بما يمكن من استعادة استقرار السكان بمناطقهم وخاصة بالنسبة للشباب والمرأة الريفية.
- دعم التجديد في الصناعات التقليدية الخصوصية على غرار النقش على الرخام وصناعة المنسوجات ومزيد التعريف بها.

وتجسيدا لمختلف هذه الأولويات وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، من المبرمج ضمن هذا الهدف إنجاز عدد من المشاريع من ضمنها أشغال تهيئة المنطقة الصناعية العروسة ودراسة تهيئة المنطقة الصناعية برقو والمنطقة الصناعية سليانة 03 بالإضافة إلى مواصلة المشروع المتعلق بربط مدينة سليانة بالغاز الطبيعي، فضلا عن صيانة محطة النقل البري وبناء مستودع ووكالة لفرع شركة النقل بالكرب مع اقتناء معدات وتجهيزات التحكم في الطاقة هذا بالإضافة إلى تهيئة مختلفة لمرافق ومحطات الشركة الجهوية للنقل بسليانة. وفي مجال الطرقات من المبرمج إنجاز مشاريع تدعيم الطريق الوطنية رقم 18 وربط ولاية سليانة بالطريق السيارة تونس الكاف مع إنجاز الوصلة السريعة الرابطة بمدينة سليانة على طول 30 كلم. هذا بالإضافة إلى مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 من سليانة في اتجاه الروحية إلى الحدود مع ولاية الكاف. وبخصوص النقل الحديدي من المبرمج القيام بأشغال تأهيل مسار الخط الحديدي رقم 6.

وفي المجال السياحي، من المبرمج إحداث منطقة سياحية أثرية بهنشير الرومان (معمدية بوعرادة) ومسلك سياحي بمعمدية مكث.

الهدف الثالث: تامين الموارد الطبيعية ودعم الاقتصاد الأخضر

سيتم العمل على تجسيم هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تطوير فلاحه ضامنة للأمن الغذائي وذات إنتاج مستدام أقل تلويثا للمحيط والرفع من إنتاج الفلاحه البيولوجية.
- تعبئة وتحسين التصرف في الموارد المائية والرفع من نسبة إعادة استعمال المياه المستعملة وإعادة التوازن للمنظومة المائية.
- إحداث وتأهيل محطات تطهير.
- حماية الوسط الطبيعي وتعزيز منظومة التصرف في النفايات.

ولتحقيق هذا الهدف والأولويات ذات العلاقة والعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع على غرار إحداث منطقة سقوية "فيض همداد" على مساحة 100 هكتار حول سد السماطي بمعتمدية الروحية ومنطقة سقوية حول السد التلي اركو من معتمدية قعفور ومنطقة سقوية ببوعبدالله من معتمدية كسرى وإعادة تهيئة المنطقة السقوية طوير الليل من معتمدية سليانة الجنوبية والمنطقة السقوية الحميمة بالروحية، مع مواصلة مشروع تامين المناطق السقوية العمومية. هذا فضلا عن إنجاز مشروع السد على وادي تاسة والشروع في إنجاز سد سليانة 1 هذا بالإضافة إلى أشغال حفر 03 آبار عميقة بكل من مكثر وسليانة الجنوبية بما من شأنه أن يعزز الموارد المائية للجهة.

وفي مجال التطهير سيتم إحداث محطة تطهير ببرقو وربط مدينة الكريب بشبكة التطهير وصيانة وتأهيل محطة التطهير بقعفور بالإضافة إلى إحداث محطة ضخ بمكثر الشمالية وتأهيل محطة التطهير ببوعرادة. وفي إطار تعزيز منظومة التصرف في النفايات بالجهة سيتم إحداث مراكز لتجميع النفايات بكل من الروحية والكريب وبرقو والعروسة.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية سليانة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 756 مشروعا بكلفة جمالية تقدر بحوالي 2613 مليون دينار من بينها 1151 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 199 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 651 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 81% من جملة عدد المشاريع المبرمجة، بينما بلغت هذه النسبة 17% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثلت المشاريع الجهوية نسبة 40% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بنسبة 34% والمشاريع الوطنية بنسبة 25%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	613	577	386
جهوي	128	1170	462
إقليمي	2	16	15
وطني	13	850	288
المجموع العام	756	2613	1151

أما من حيث التوزيع القطاعي، فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية ومشاريع البنية الأساسية والخدمات على التوالي 58% و34% من العدد الجملي للمشاريع. وتمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 59% والتجهيزات الجماعية 29% والفلاحه والصيد البحري 11% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	260	1845	680
التجهيزات الجماعية	440	429	332
الصناعة والصناعات غير المعملية	3	24	13
الفلاحه والصيد البحري	53	315	125
المجموع العام	756	2613	1151

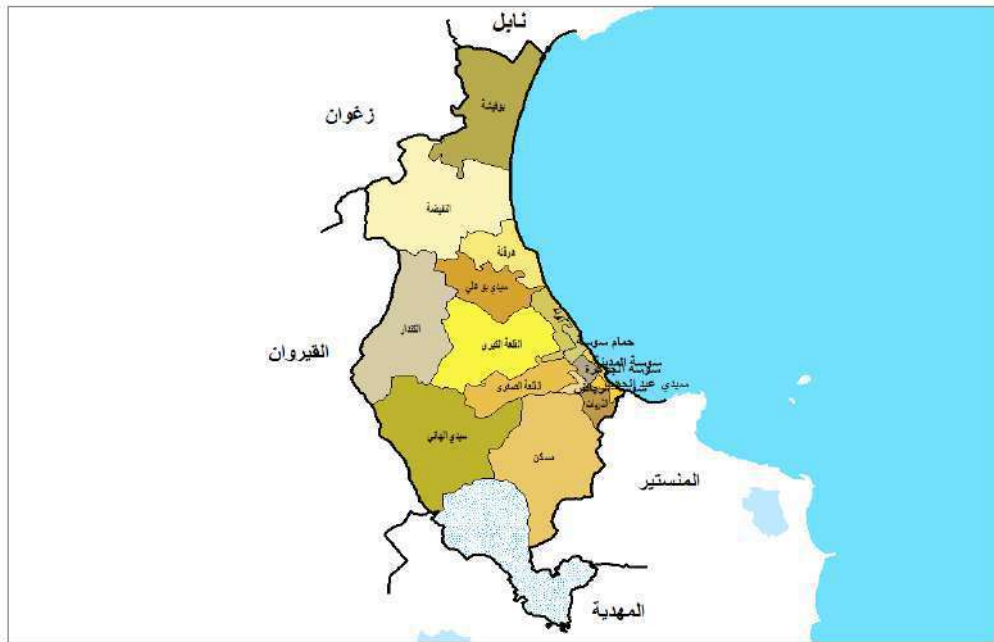
ولاية سوسة

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمتد ولاية سوسة على مساحة 2669 كلم² ما يمثل 8,64% من مساحة الإقليم الثالث و1,7% من المساحة الجمالية للبلاد التونسية . وتضم الولاية 16 معتمدية و104 عمادة و18 بلدية.

وتحتل ولاية سوسة موقعا متميزا بالوسط الشرقي للبلاد التونسية حيث تفتح على البحر الأبيض المتوسط من خلال شريط ساحلي يمتد على طول 75 كلم، وتتكون تضاريسها من سهول وروابي قليلة الارتفاع وأراضيها ملائمة للنشاط الفلاحي، وتتميز بمناخ متوسطي شبه جاف مع صيف حار وشتاء معتدل نسبيا.



2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان الولاية سنة 2024 عدد 762.281 ألف ساكن أي ما يمثل 24.41% من سكان الإقليم الثالث و6.36% من سكان البلاد. ويبلغ معدل الكثافة السكانية بها 286 ساكن/كلم² مقابل 119 ساكن/كلم² بالإقليم الثالث و77 ساكن/كلم² على المستوى الوطني. وبلغت نسبة النمو الديموغرافي بها 1,23% مقابل 0,87% على المستوى الوطني.

يبرز التوزيع النسبي للسكان حسب الفئات العمرية في سنة 2024 أن نسبة الأطفال دون 4 سنوات تبلغ 6% بينما تبلغ نسبة السكان من الفئة العمرية بين 5 و14 سنة 17% والسكان في سن النشاط (15-59 سنة) تبلغ نسبتهم 63%، أما نسبة سكان الفئة العمرية 60 سنة فما فوق فقد ارتفعت إلى 15%.

سجلت الولاية خلال الفترة 2019-2024 صافي هجرة خارجية سلبية بمعدل (-2285) فيما سجلت صافي هجرة داخلية إيجابية بمعدل (+2248).

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تُصنّف ولاية سوسة ضمن الولايات المتقدمة في مؤشر التنمية الجهوية لعام 2024 حيث تحتل المرتبة 5 وطنيا. ويتميز نسيجها الاقتصادي بتنوعه واعتماده على قطاع الخدمات الذي يستقطب غالبية الناشطين المشتغلين أغلبهم في قطاع السياحة إلى جانب قطاع الصناعات المعملية خاصة النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية، والكهربائية والصناعات الغذائية والدوائية.

ففي المجال الفلاحي تساهم الولاية في الإنتاج الوطني من زيت الزيتون بنسبة 9% و6.5% من الانتاج الوطني للحوم البيضاء و10.4% من إنتاج الصيد البحري وتربية الاحياء المائية. كما تتواجد بالولاية بعض المنظومات الاقتصادية كمنظومة الفلاحة البيولوجية ومنظومة زيت الزيتون.

وفي القطاع الصناعي تضم ولاية سوسة 506 مؤسسة صناعية (تشغل 10 عمال فأكثر) توفر الشغل لـ 58 ألف من اليد العاملة و301 مؤسسة صناعية مصدرة كليا تشغل 44 ألف. كما تضم الولاية نسبة 11% من مجموع المؤسسات الصناعية الوطنية الناشطة في مجال الالكترونيات إضافة الى منظومة صناعة الادوية ومنظومة الميكاترونك ومنظومة النسيج والملابس الجاهزة. هذا إلى جانب توفر قطب تكنولوجي في مجال الصناعات الالكترونية ومؤسسات جامعية مختصة على غرار مدرسة المهندسين بسوسة.

وفي مجال الخدمات، يضم القطاع السياحي بالولاية 123 نزل بطاقة 50 ألف سرير يتوزعون على ثلاثة مناطق سياحية. ويوفر القطاع السياحي نحو 20 ألف موطن شغل مباشر.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة للجهة خلال الفترة 2025-2021 للقطاع العام والخاص حوالي 3185 مليون دينار أنجز منها حوالي 2919.48 مليون دينار أي بنسبة 91.66% وذلك كما يبينه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز(%)
القطاع العام	685	580.48	84.74
القطاع الخاص	2 500	2 339	93,56
المجموع	3 185	2 919,48	91,66

بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2025-2021 حجم 580,48 مليون دينار أي بنسبة 84.74% من الاستثمارات المبرمجة. ويبرز توزيع الإنجازات حسب القطاعات الكبرى هيمنة قطاع البيئة بنسبة 52.2% من جملة الاستثمارات المنجزة تليه القطاعات الاجتماعية بنسبة 13,2% ثم البنية الأساسية والقطاعات المنتجة على التوالي بنسبة 10% و9,66%، في حين لم يتجاوز قطاع النقل 2,4%.

أما جملة الاستثمارات الخاصة المنجزة خلال نفس الفترة فقد بلغت حوالي 2339 مليون دينار استأثر منها قطاع السكن بحوالي 67,6% وقطاع السياحة والخدمات بـ 18% ثم قطاع الصناعة بـ 12.74% في حين لم يتجاوز قطاع الفلاحة نسبة 1,7%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

إمكانيات طبيعية:

- شريط ساحلي على امتداد 75 كلم يوفر إمكانيات استغلال سياحي وامكانيات صيد بحري وتربية احياء مائية إضافة الى إمكانيات صناعات تحويلية مختلفة تشمل تجميع الصيد البحري والطحالب البحرية.

- تضاريس يغلب عليها طابع الأراضي المنبسطة وقليلة الانحدار ملائمة لأنشطة فلاحية مميزة على غرار زراعة الزيتون والخضر والغلال بمختلف اصنافها.
- مناطق رطبة تحافظ على التنوع البيولوجي والمنظومة البيئية بالولاية.

بنية تحتية اقتصادية

- قطب سياحي يوفر 21% من طاقة الإيواء الوطنية.
- ميناء تجاري و2 موانئ للصيد البحري.
- مطار النفيضة الدولي يوفر نقل 850 ألف مسافر سنويا مع أداء قابل للتطوير.
- قطب تكنولوجي في اختصاص الميكاترونك.
- مجمع مؤسسات في الميكاترونك (111 مؤسسة) بعلاقة مع القطب التكنولوجي.
- 10 مناطق صناعية مهيأة مستغلة بنسبة 88% اهمها المنطقة الصناعية بالنفيضة التابعة للقطب التكنولوجي والمنطقة الصناعية بسيدي عبد الحميد.
- 3محاضن مؤسسات في المجال الفلاحي والصناعي.
- مناطق سقوية تمتد على مساحة حوالي 12200 هك منها 9300 هك مناطق سقوية عمومية و2900 هك مناطق مروية خاصة وتبلغ نسبة الاستغلال على التوالي 48% بالقطاع العمومي و95% بالمساحات الخاصة توفر مجالا هاما لزراعة الخضر بصفة عامة وخاصة منها الغير فصلية.

بنية تحتية خدماتية وموارد بشرية هامة:

- قطب صحي يضم 2 مستشفيات جامعية وكلية للطب و9 مصحات خاصة.
- اطباء اختصاص بعدد حوالي 920 طبيب منهم 58% يشتغلون بالقطاع الخاص.
- كلية طب بسوسة يؤمها حوالي 4650 طالب ومدرستين عموميتين في المهن الطبية.
- نسبة السكان من الفئة العمرية 15-59 سنة يمثلون 63% من عدد سكان الولاية.
- قطب للتعليم العالي والبحث العلمي: 18 مؤسسة عمومية و18 مؤسسة خاصة.
- قطب للتكوين المهني يضم 15 مركزا عموميا و33 مركزا بالقطاع الخاص.

2. الفرص:

- استغلال امكانيات وطاقات متوفرة بالقطب التكنولوجي المختص لدعم استقطاب مشاريع ذات محتوى تكنولوجي متطور بالنظر لما توفره المنطقة الصناعية بالنفيضة من مقاسم موجهة ومخصصة لهذه المجالات.
- الاستغلال الأمثل للأراضي الدولية وخاصة على مستوى ديوان الأراضي الدولية بالنفيضة بما يساهم في الرفع من إنتاج القطاع الفلاحي.
- استغلال وحدات البحث العلمي الفلاحي بالجهة بشط مريم ومحاضن المؤسسات المختصة للرفع من نوعية المشاريع الفلاحية ذات المحتوى التقني العالي للتأقلم مع العوامل المناخية على مستوى الإنتاج وندرة المياه.
- توسعة شبكة مترو الساحل لربط مدن الولاية باستغلال خطوط السكة المتواجدة.
- دعم تموقع الولاية ضمن الاقليم الثالث بتعزيز الربط بشبكات الطرقات وشبكة السكة الحديدية مع ولايات الإقليم.
- استغلال الفرص التي سيوفرها مشروع ميناء المياه العميقة والمنطقة اللوجستية بالنفيضة وكذلك مشروع مدينة الاغالبية بالقيروان لأثرهما المرتقب على النشاط الاقتصادي والعمراني وتفتح الولاية على محيطها الخارجي.

- هيكلة القطاع السياحي في محور موحد يجمع السياحة الشاطئية والإيكولوجية والثقافية والعلاجية وسياحة العبور على مستوى الإقليم الثالث والولايات المجاورة.
- استغلال المعالم الأثرية والتاريخية لتنوع المنتج السياحي (السياحة الثقافية وسياحة العبور).
- إعادة توظيف مؤسسات الطفولة المتواجدة إلى مؤسسات مندمجة توفر فضاءات خاصة بالطفولة المبكرة وفضاءات لنوادي التنشيط التربوي وفضاءات للمحاضن المدرسية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تشكو الولاية من تواصل الضغوطات على الموارد الطبيعية في ظل تفاقم التحديات المناخية مع تواصل الضغط العمراني جراء التوسع العشوائي للأحياء المحيطة بالمدن الكبرى على حساب الأراضي الفلاحية. هذا بالإضافة إلى عدم التناسق بين التوزيع السكاني والنشاط الاقتصادي مما ولد إشكاليات مرورية ونقل وتنقل وإشكاليات اجتماعية مستحدثة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم المشاغل التنموية للجهة فيما يلي:

- اكتظاظ في المستشفيات الجامعية ونقص الموارد البشرية والتجهيزات الطبية الثقيلة بالنظر إلى الطلب المتزايد على الخدمات الطبية.
- قطاع سقوي مهدد بسبب توقف التزود بمياه الري وضعف صيانة وتجهيز المناطق السقوية وصعوبة التوجه إلى استخدام الموارد المائية غير التقليدية مثل المياه المعالجة لغياب محطة لتطهير المياه الصناعية.
- استنزاف الأراضي الخصبة مما يهدد ديمومة القطاع الفلاحي.
- تهديد المناطق الرطبة بالولاية والمناطق الغابية بتوسع المصبات العشوائية للنفايات بما يهدد التنوع البيولوجي.
- غياب محطات للمعالجة الأولية بالوحدات الصناعية وسكب المياه الصناعية مباشرة بقنوات التطهير وبالأودية العابرة لمدن الولاية (16 وادي) والتي تتعرض إلى اعتداءات بيئية متواصلة.
- كثافة الحركة المرورية وغياب مخططات نقل حضري متطور لمواكبة امتداد المناطق الحضرية القديمة وظهور مراكز حضرية جديدة.
- تدهور البنية التحتية الطرقية من جراء النقص المستمر في برامج الصيانة والتهديب والتدعيم.

IV. الاهداف الرئيسية والأولويات التنموية:

1. الرؤية التنموية:

سوسة حاضرة جهوية وقاطرة للتنمية تتأقلم مع العوامل المناخية وتضمن مناخ تنموي سليم يوفر التوازن بين التنمية الاقتصادية والهيكلية العمرانية المنظمة وتحافظ على رصيدها البيئي من أجل تنمية شاملة ودامجة.

2- الاهداف الرئيسية:

الهدف الأول: التأقلم مع التحديات المناخية وضمان بيئة نظيفة وذلك عبر:

- اعتماد أمثلة التنسيق الإيكولوجي في التخطيط المجالي والتهيئة الترابية والعمرانية.
- حماية المناطق الرطبة والغابات عبر وضع آليات فعالة للحد من التوسع العمراني غير المراقب وإحداث مناطق محمية بيئيا داخل مناطق التهيئة الترابية والعمرانية بما يدعم المحافظة على التنوع البيولوجي وتأمين المنظومات الإيكولوجية الحساسة.
- مزيد التحسيس بمخاطر هشاشة الجهة إزاء العوامل المناخية.
- تطوير منظومة التصرف في النفايات خاصة على مستوى الجمع.

- مقاومة التلوث الصناعي بمعالجة المياه الصناعية وتطوير التشريعات الخاصة بتلوث الهواء والأراضي الفلاحية والسكب العشوائي للمياه.
- التهيئة الدورية للأودية العابرة للمدن.
- تهيئة المناطق الرطبة والمحافظة عليها خاصة منها المدرجة ضمن إتفاقية رمسار.

ولتحقيق هذه الأولويات وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها توسيع شبكة التطهير بعدد من الأحياء من معتمديات مساكين والزاوية والقصبية والثريات والقلعة الصغرى وسيدي الهاني وسيدي بوعلي وربط منطقة الفقاعية وحي الورفلي بأكودة بشبكة التطهير وتهذيب الشبكة بمعمدية القلعة الكبرى هذا بالإضافة إلى إحداث محطة ضخ بسيدي عبد الحميد وإنجاز محطة تطهير حمودون 2 لمعالجة النفايات الصناعية.

أما في مجال التصرف في النفايات فقد تمت برمجة عدد من المشاريع من ضمنها توسيع المصب المراقب بسوسة وإحداث مراكز تحويل وإنجاز مكونات نظام التصرف في الغازات في الخانة 1 و 2 بالمصب المراقب بسوسة وإنجاز الجزء الثاني من الخانة الرابعة بالمصب المراقب بسوسة لردم النفايات واشغال احواض تخزين المياه المشبعة بالأملح، فضلا عن إنجاز مركز تحويل للنفايات بسيدي الهاني ومركز تجميع وفرز للنفايات بالقلعة الكبرى.

وفي مجال التهيئة العمرانية يتم متابعة مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية لـ 39 مثالا بولاية سوسة في مراحل مختلفة أهمها بلديات سوسة، حمام سوسة، أكودة، القلعة الصغرى، القلعة الكبرى، فضلا عن إنجاز دراسة تهمين واستصلاح وتهيئة سبخة حلق المنجل.

الهدف الثاني: ضمان النفاذ إلى الخدمات العمومية في مجالات الصحة والتربية والثقافة والرياضة
لتحقيق هذا الهدف، سيتم التركيز على الأولويات التالية:

- تدعيم وتطوير المؤسسات الصحية بالخط الأول والثاني بالتجهيزات والموارد البشرية وكذلك المستشفيات الجامعية.
- صيانة وتوسعة المؤسسات التربوية وتوفير قاعات المراجعة والتجهيزات الضرورية وضمان النقل المدرسي.
- تهيئة فضاءات ورياض أطفال وإعداد مناهج تربوية تلبي حاجيات الطفولة المبكرة.
- توفير الفضاءات الرياضية والثقافية بكامل المعتمديات.
- تهيئة الفضاءات الرياضية بالمؤسسات التربوية وتدعيم ملاعب الأحياء.
- دعم الإحاطة النفسية والاجتماعية والاقتصادية للفئات الهشة.

وفي هذا الإطار وتجسيما لهذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت ضمن قطاع الصحة وعلى سبيل المثال برمجة تهيئة فضاء لتركيز آلة مفراس طبي ومواصلة بناء قسم الإنعاش الطبي بمستشفى سهلول وإعادة تهيئة أقسام استشفائية وبناء قسم الطب الباطني وتهيئة قسم الأطفال بمستشفى فرحات حشاد سوسة وإحداث مجمع للصحة الأساسية وإعادة هيكلة مستوصف (القبليين) بمساكن وإحداث مستوصف بأولاد عامر بكندار وتجديد وصيانة الشبكة الكهربائية بالمستشفى المحلي بالقلعة الصغرى.

وفي قطاع التعليم العالي تضمن المخطط جملة من المشاريع من بينها إنجاز معهد الدراسات التجارية العليا ومبيت جامعي جديد بالولاية. كما تمت برمجة بناء وتوسيع وصيانة المبينات والمطاعم بكل من معتمديات النفيضة وسوسة جوهرة وسيدي الهاني وكندار، وتنفيذ برنامج تعهد وصيانة لمختلف المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية بالولاية، فضلا عن بناء مدرسة ابتدائية بكل من القلعة الصغرى وسوسة جوهرة وبناء مدارس إعدادية بكندار وحمام سوسة وبوفيشة ومعهد ثانوي بهرقلة.

وفي مجال الشباب والرياضة فقد تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إنجاز 16 ملعب حي و بناء 2 قاعات للرياضات الجماعية و 2 قاعات للرياضات الفردية وإعادة المضممار الاصطناعي لألعاب القوى بسوسة وإعادة بناء دار الشباب بهرقلة وبناء دار شباب بشط مريم و تهيئة جملة من المنشآت الشبابية والرياضة.

وبخصوص قطاع الثقافة فقد تمت برمجة بناء دور ثقافة بكل من أكودة وسيدي الهاني والزاوية والقصيبة والثريات وسوسة الرياض ومكتبات عمومية بكل من مساكن وسوسة جوهرة والقلعة الصغرى. وفي مجال المرأة والطفولة وكبار السن تمت برمجة عدد من المشاريع منها أحداث فضاءات رقمية بمركبات الطفولة بالولاية واقتناء نادي أطفال متنقل وتهيئة مركب الطفولة بأكودة ونادي الأطفال بزاوية سوسة وتهيئة وصيانة فضاء للمرافقة والتكوين والتسويق ببوفيشة.

وفي مجال التكوين المهني سيتم مواصلة تنفيذ المشاريع المبرمجة لإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني (النقل بمساكن والمعدات بسوسة) مع برمجة تحديث مراكز التكوين بمساكن وسوسة وبناء مكتب التشغيل والعمل المستقل بالقلعة الكبرى.

الهدف الثالث: دعم البنية التحتية الطرقية وخدمات النقل وضمان السلامة المرورية
يعتمد تجسيد هذا الهدف على جملة من الأولويات التالية:

- الارتقاء بجودة النقل العمومي وتحسين خدمات شركة النقل بالساحل.
 - تنوع النقل بتوفير النقل الحديدي داخل مدن الولاية.
 - توفير وتطوير النقل المدرسي والجامعي والمهني.
 - المحافظة على الرصيد الطرقي والعناية بمدخل المدن وتدعيم المسالك الفلاحية.
 - إعداد مخطط مديري للتنقلات الحضرية.
- واستجابة للأولويات المذكورة وانطلاقاً من قائمة المشاريع المقترحة، تم في إطار المخطط برمجة عدد من المشاريع الطرقية منها إعادة تعبئة عدد من الطرقات بمختلف معتمديات الولاية بالإضافة إلى تقوية المسالك وتهيئة مداخل المدن كالمدخل الشمالي لمدينة القلعة الكبرى وتجميل مداخل مدينة حمام سوسة.

وفي مجال النقل سيتم القيام بدراسة تمديد خط المترو بسوسة وتركيز الحواجز الالابية في التقاطعات مع السكة الحديدية لضمان السلامة المرورية. هذا بالإضافة إلى برمجة تدخلات خاصة بتدعيم أسطول حافلات النقل العمومي بالجهة. كما سيتم كذلك إعداد دراسة المثل التوجيهي لتهيئة سوسة الكبرى وإنجاز مشاريع حماية سوسة الكبرى ومدينة القلعة الصغرى ومساكن من الفيضانات.

الهدف الرابع: تدعيم جاذبية ولاية سوسة لجلب الاستثمار وذلك من خلال:

- تطوير القطاع السياحي بإحداث رصيف لإستقبال السفن السياحية بالميناء التجاري بسوسة وتحويل الأنشطة التجارية للضفة الجنوبية.
- تجميل المدن وتطوير مسالك سياحية مندمجة.
- هيكلة المنتج السياحي ضمن محور موحد مع ولايات الإقليم يجمع السياحة الشاطئية والعلاجية والثقافية والأيكولوجية وسياحة العبور.
- تطوير المنظومات الفلاحية المتواجدة وخاصة منظومة الزيت البيولوجي.
- تعبئة واستغلال مياه الأمطار بمناطق الإنتاج واستغلال مخرجات البحث العلمي لضمان ديمومة القطاع السقوي وبعث نماذج للاستغلال الأمثل للثروة الغابية.
- تأهيل المناطق الصناعية المتواجدة بالجهة وإعداد مخطط مديري للمناطق الجديدة تستجيب إلى المواصفات العالمية.
- استغلال التعاون الدولي والامركزي للتسويق الخارجي للجهة.

وسعياً لتجسيد هذا الهدف الخاص بالرفع من جاذبية الولاية لاستقطاب الاستثمار من المبرمج إنجاز عدد من المشاريع في مجال البنية التحتية الصناعية كأشغال تهيئة المنطقة الصناعية كندار 02 وإنجاز دراستين لتهيئة المنطقة الصناعية القلعة الصغرى والمنطقة الصناعية مساكن الزيات، فضلاً عن إحداث منطقة لوجستية بمحطة السكة الحديدية بسوسة.

وفي المجال الفلاحي من المبرمج أحداث مناطق سقوية بكل من مرابط حشاد والغويلات بمعتمدية النفيضة والزليلين عين الرحمة ببوفيشة بالإضافة إلى تهيئة المناطق السقوية المتواجدة بالقلعة الكبرى. ومن جانب آخر ولدعم الموارد المائية بالجهة تمت برمجة توسعة محطة تحلية مياه البحر بسوسة وإعادة تهيئة قناة تحويل مياه سد نهانة. هذا بالإضافة إلى صيانة وتجهيز واستغلال 2 ابار عميقة بواد الخروب من معتمدية بوفيشة وانجاز بئر مراقبة وادي لاية 1 بمعتمدية القلعة الصغرى وأحداث بئر عميقة بالغويرقة من معتمدية القلعة الكبرى. كما ستشمل مشاريع قطاع الفلاحة كذلك أشغال إصلاح وتهيئة وتوسعة وحماية ميناء هرقله وأشغال إصلاح وتهيئة ميناء سوسة. وفي مجال ترميم التراث المادي واللامادي وتنوع المنتج السياحي من المبرمج ترميم سور المدينة العتيقة بسوسة " وانطلاق حفريات بعدة مواقع أثرية بالقلعة الكبرى إلى جانب المضي قدما في تجسيم مشروع المحطة السياحية المندمجة بهرقله.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية سوسة ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 867 مشروعا بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 7093 مليون دينار، من بينها 1549 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 311 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 586 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 77% من جملة عدد المشاريع المبرمجة. بينما بلغت هذه النسبة 16% بالنسبة للمشاريع الجهوية والمشاريع الوطنية 6%. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثلت المشاريع الوطنية نسبة 26% من إجمالي الاستثمارات، والمشاريع المحلية بنسبة 41% والمشاريع الجهوية 31%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	667	869	642
جهوي	138	1817	486
إقليمي	10	134	13
وطني	52	4 273	408
المجموع العام	867	7093	1549

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 61% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 34% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 59% والتجهيزات الجماعية 31% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

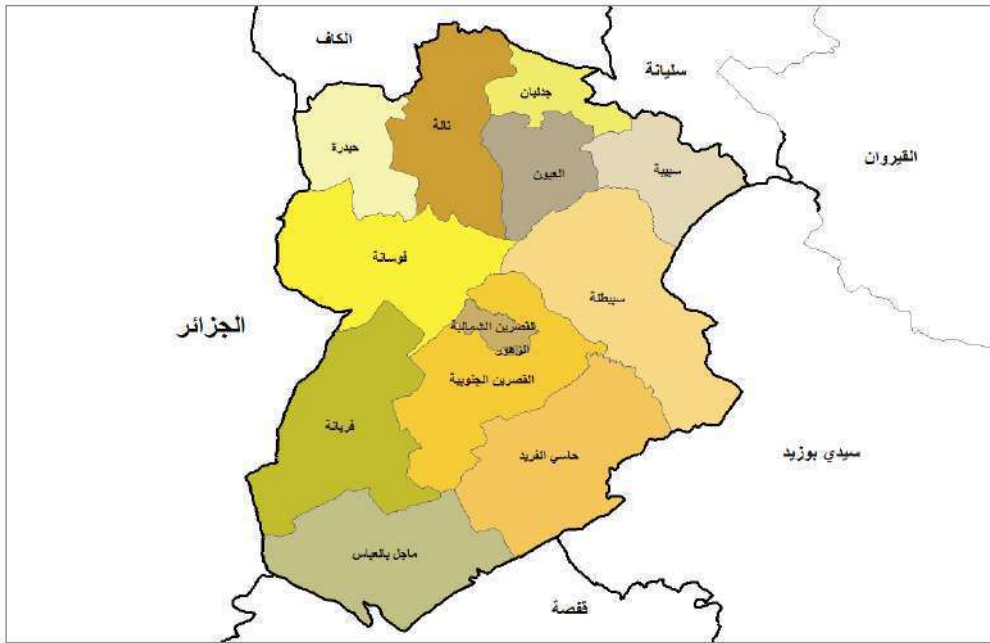
القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	297	5634	907
التجهيزات الجماعية	529	630	485
الصناعة والصناعات غير المعملية	5	73	39
الفلاحة والصيد البحري	36	755	117
المجموع العام	867	7093	1549

ولاية القصيرين

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تغطي ولاية القصيرين مساحة 8260 كلم² أي ما يمثل 31,5% من مساحة الإقليم الثالث و5,2% من مساحة البلاد التونسية وتضم 13 معتمدية و19 بلدية. ينتمي جزءها الشمالي إلى منطقة التل العالي في حين ينتمي جزءها الجنوبي الشرقي إلى منطقة السباسب العليا وجزءها الجنوبي الغربي إلى الجهة الغربية للظهيرية التونسية وهي تتوسط 4 ولايات تحدّها من الشمال ولاية الكاف ومن الشرق ولايتي سليانة وسيدي بوزيد أما من ناحية الجنوب فتحدها ولاية قفصة وهي متاخمة للحدود الجزائرية على شريط يمتد على طول 220 كلم.



2. الخصائص الديمغرافية:

تعد ولاية القصيرين 492,741 ألف نسمة حسب إحصائيات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وهو ما يمثل 4,1% من مجموع السكان على المستوى الوطني و16% من مجموع سكان الإقليم الثالث. وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 60 ساكن بالكلم². وبلغت نسبة النمو السكاني بالجهة 1,2% مقابل 0,87% على المستوى الوطني وتضم معتمديات سبيطة، القصيرين الشمالية وفريانة العدد الأكبر من السكان حيث يقطنها 44% في المقابل يتمركز عدد أقل من السكان بمعتمديات جليلان وحيدرة.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تغطي مساحة الأراضي الفلاحية بالجهة 744 ألف هكتار أي 90% من مساحة الولاية مكنها من احتلال مراتب متقدمة على المستوى الوطني في إنتاج عديد المنتوجات الفلاحية على غرار التفاح والفسق واللووز والتين الشوكي والخضراوات وزيت الزيتون بالإضافة إلى الزراعات الآخر فصلية التي تميز الجهة كالبطاطا والطماطم.

تتمثل أهم منظومات الإنتاج في منظومة التين الشوكي (52% من الإنتاج الوطني) ومنظومة التفاح (40% من الإنتاج الوطني) ومنظومة الفسق (19% من الإنتاج الوطني) ومنظومة الطماطم (8% من الإنتاج الوطني) ومنظومة زيت الزيتون (3% من الإنتاج الوطني) ومنظومة الرخام ومنظومة الحلفاء.

بلغ عدد المؤسسات الخاصة الناشطة في ولاية القصيرين 16915 مؤسسة سنة 2023 وهو ما يمثل 2% على المستوى الوطني وتعتبر الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق أهم مؤسسة صناعية بالجهة حيث تقوم بتزويد البلاد التونسية بورق الطباعة والكتابة إضافة إلى إنتاج المواد الكيميائية.

بلغت نسبة البطالة بالولاية 33 % حسب إحصائيات التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024. وبلغ عدد العائلات المعوزة 32557 عائلة سنة 2024 أما بالنسبة للعائلات محدودة الدخل فتصل إلى 50412 عائلة. وتعتبر الجهة رابع ولاية من حيث نسبة الأمية بـ 25,8% مقابل 17,3% على المستوى الوطني وترتفع هذه النسبة أكثر لدى الإناث لتصل إلى 34,7% بفارق 12,3% عن المعدل الوطني.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

بلغت الاستثمارات الجمالية المنجزة خلال الفترة (2025-2021) 1085 مليون دينار منها استثمارات عمومية بقيمة 453 مليون دينار أي بنسبة 41,75% من جملة الاستثمارات المنجزة.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	1515	453	29,9%
القطاع الخاص	990	632	63,8%
المجموع	2505	1085	43,3%

بلغ انجاز الاستثمارات العمومية 29,9 % وتوزعت هذه الاستثمارات بين قطاعات الإنتاج بنسبة 21 % وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية بـ 52% موجهة بالأساس لتهيئة الطرقات والجسور والمسالك و 26 % للقطاعات الاجتماعية و 1 % لقطاع البيئة.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد بلغت جملة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021 حوالي 632 مليون دينار أي بنسبة 58,25% من الاستثمارات المبرمجة منها 47,8 % لقطاع الخدمات والسياحة و 40 % لقطاع الفلاحة و 12,2% لقطاع الصناعة.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الامكانيات:

- موقع جغرافي حدودي يتيح إمكانيات تبادل هامة مع القطر الجزائري.
- مناطق طبيعية متنوعة متمثلة في الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية والعيون على غرار الحدائق الوطنية بالشعاني ومغيلة.
- أراضي فلاحية شاسعة تبلغ مساحتها 744 ألف هكتار ومناخ ملائم لتعاطي زراعات فصلية متأخرة وتعاطي النمط البيولوجي.
- ثراء الجهة بالمواد الإنشائية المتنوعة والبالغ عددها 48 موقعا (الرخام، الجبس، الطين، الرمل السيليسي...).
- تواجد فسفاط ذو جودة عالية وبكميات معتبرة بمنطقة شقطة من معتمدية جدليان.
- مخزون أثري هام يتوزع على عدة مناطق بالجهة كسبيلطة وحيدرة والسيليوم وتلايت.
- وجود مستشفى جامعي.
- شبكة طرقات تغطي كامل الولاية وعدة محاور رئيسية ذات إشعاع وطني مثل الطريق الوطنية عدد 13 والطريق الوطنية عدد 15 والطريق الوطنية رقم 17.
- منظومات إنتاج متعددة وهامة: التين الشوكي ومنظومة التفاح ومنظومة الفستق ومنظومة الطماطم.

2. الفرص:

- برمجة مشاريع هامة لربط الجهة بالأقطاب الاقتصادية الكبرى على غرار الطريق السيارة تونس-القصيرين-سيدي بوزيد-قفصة والرواق الاقتصادي صفاقس-سيدي بوزيد-القصيرين.
- إعادة تفعيل واستغلال الخطوط الحديدية رقم 6 الرابط بين القصيرين وتونس ورقم 11 الرابط بين القصيرين وسوسة.

- استعمال الطاقات البديلة في القطاع الفلاحي.
- مشاريع كبرى بصدد الإنجاز لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة (محطتان بمعتمدية فريانة ستمكنان من إنتاج 44 جيغاواط في السنة).
- إدخال الأراضي الدولية المهيكلية في برنامج توزيع مقاسم فلاحية للفلاحين الشباب بالجهة.
- الاستثمار في المجالات التي لا تستهلك الكثير من الموارد المائية على غرار الفلاحة الصغرى، مشاريع الخدمات المرتبطة بالفلاحة كمقاولات المحافظة على المياه والتربة، بناءات الاستغلال داخل المستغلات، التسييج، صيانة محطات توليد الطاقة الشمسية وتحويل المنتجات.
- توفر موارد طبيعية وأنشطة متنوعة لإحداث شركات أهلية وشركات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- بعث وحدات لتحويل المنتجات الفلاحية المميزة للجهة.
- تطوير الزراعات البيولوجية.
- تطوير السياحة الثقافية والبيئية والاستشفائية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

رغم ما تتميز به ولاية القصرين من إمكانيات طبيعية هامة وفرص استثمار إلا أنها لا زالت تشكو ضعفا في البنية التحتية ونقصا في التجهيزات الجماعية إضافة إلى تواضع مساهمة الاستثمار الخاص في المجهود التنموي خاصة في القطاعين الصناعي والسياحي.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم الإشكاليات الخصوصية للجهة فيما يلي:

- بعد الجهة عن الأقطاب الاقتصادية الكبرى.
- هشاشة شبكة المسالك الريفية والفلاحية.
- التشتت السكاني في أرياف الولاية.
- غياب التزويد بالماء الصالح للشرب بعدة مناطق ريفية.
- ضعف نسبة ربط المساكن بشبكة التطهير.
- شبكة اتصالات ضعيفة.
- مشهد عمراني غير منظم (السكن العشوائي).
- بطء انجاز مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية.
- غياب منظومة للتصرف في النفايات.
- ترددي وضعية البنية التحتية للمؤسسات التربوية وارتفاع متوسط كثافة الفصول خاصة بالمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية وعدم توفر النقل المدرسي خاصة في الأرياف والانقطاع المبكر عن الدراسة.
- افتقار المؤسسات الصحية للتجهيزات العصرية ونقص في الإطار الطبي خاصة أطباء الاختصاص.
- غياب دور الخدمات الاجتماعية عن بعض المعتمديات.
- عدم توظيف التراث المادي واللامادي بالجهة سياحيا وثقافيا.

١٧. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

١. الرؤية التنموية:

القصرين جهة جاذبة ومندمجة في محيطها الإقليمي والوطني بها بنية تحتية وتجهيزات جماعية قابلة للتطور مع مناخ استثمار ملائم لدفع المبادرة الخاصة.

٢. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: دعم وتطوير الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال:

- فلاحية مستدامة ودامجة ومعززة للأمن الغذائي من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتطوير المنظومات الفلاحية عبر تحسين توفر مياه الري وديمومة استغلالها وتجهيز نقاط الضخ بالطاقة الكهربائية والشمسية.
- صناعة مثممة للموارد المحلية تركز أساسا على تثمين المواد الإنشائية التي تزخر بها الجهة.
- استغلال أفضل للطاقات المتجددة والمواد المنجمية وتوفير آليات وحواجز لتوظيف الطاقات المتجددة في انجاز المشاريع.
- سياحة مثممة للتراث الطبيعي والحضاري لتحويل الجهة من منطقة عبور إلى منطقة إقامة سياحية عبر الاستغلال الأمثل للمؤهلات الطبيعية للجهة وربط المواقع الأثرية والطبيعية بالمسالك السياحية المهيكلية والترويج للولاية كوجهة للسياحة البديلة.
- شبكة نقل معتبرة من خلال العمل على فك عزلة المنطقة عن الأقطاب الاقتصادية الكبرى.

ولتجسيم هذا الهدف وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، من المبرمج إنجاز عديد من المشاريع ضمن المخطط، نذكر منها انجاز سدّ بولعابة وسدّ واد قرقر وصيانة السد التلي بالعذيرة واصلاح وتنظيف سد خنقة السلوقي إلى جانب حفر وتجهيز 11 بئرا عميقة وإنجاز بئر استكشافية بالأجرد. فضلا عن مواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية بجنوب الولاية وما يتضمنه من إرشاد فلاحي ومرافقة للمستغلين، إلى جانب تكثيف برامج تشجير المناطق الجبلية والعناية الخاصة بغابات الصنوبر الحلبي.

وفي نفس الإطار، سيتم التوجه نحو فك عزلة مناطق الإنتاج وتحسين مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية عبر تهيئة وتعبيد 19 مسلكا فلاحيا بطول اجمالي يفوق 74 كلم بما يساهم في تحسين الربط الترابي بين مناطق الإنتاج والأسواق. كما تشمل التدخلات في هذا المجال تثمين المناطق السقوية عبر مواصلة الأشغال بثلاثة مناطق سقوية قائمة بمعتمديات سببية وتالة وفريانة وتهيئة سبعة مناطق إضافية بكل من سببية وفريانة مع الشروع في إحداث 25 منطقة سقوية جديدة بعدد من المعتمديات من ضمنها حاسي الفريد وسببيلة وماجل بلعباس.

وفي مجال البنية التحتية الصناعية، من المبرمج تهيئة المنطقة الصناعية القصرين 4 واحداث منطقة صناعية بماجل بلعباس. وبخصوص تعزيز الطاقات المتجددة سيتم استكمال انجاز المشاريع المتعلقة بإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية (معتمدية فريانة) وتثمين الموارد الطبيعية المتوفرة بالجهة (الشمس والرياح) لإنجاز مشاريع جديدة.

وفي المجال السياحي والثقافي من المبرمج دراسة وتهيئة المنطقة السياحية بسببيلة وتهيئة الموقع الأثري بحيدرة وتوسعة المتحف وهيكل الاستقبال وصيانة الموقع الأثري الهوري بتلابت.

وفي قطاع النقل من المنتظر استكمال الدراسات المعمقة للخط الحديدي عدد 11 سوسة القصرين في الجزء الرابط بين القيروان والقصرين وتطوير محطات النقل البري وتجديد وتدعيم أسطول النقل العمومي باقتناء حافلات جديدة ليشمل كل المعتمديات ودعم النقل المدرسي فضلا عن مواصلة تهيئة المعبرين الحدوديين ببوشبكة وحيدرة.

الهدف الثاني: تأهيل وتدعيم البنية التحتية وضمان بيئة سليمة

يستند هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تطوير شبكة الطرقات والمسالك بما يعزز اندماج الجهة في محيطها الإقليمي والوطني.

- تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والتنوير.
- تهيئة عمرانية شاملة ومدن محمية من الفيضانات مع ضمان بيئة سليمة.
- شبكة اتصالات عصرية بتعميم التغطية بشبكة الجيل الخامس وتوسيع شبكة الألياف البصرية لتنمية الاقتصاد الرقمي وإرساء إدارة رقمية عصرية.

ولتجسيم هذا الهدف واستنادا على قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع من ضمنها الشروع في إنجاز مشاريع الأروقة الاقتصادية على الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بولاية صفاقس مرورا بولايتي سيدي بوزيد والقيروان وعلى الطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين القصرين والحدود الجزائرية ببوشبكة من جهة ومع قابس عبر قفصة من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى تهذيب الطريق الوطنية رقم 4 الذي يربط معتمدية حيدرة بولاية الكاف على امتداد 16 كلم داخل الولاية وتدعيم الطريق الجهوية 71 (سببية، الروحية عبر جدليان)، فضلا عن إنجاز جسر واد قرقور بالطريق المحلية رقم 840 بفوسانة مع تحسين جودة الطرقات بالجهة بتهيئة وتهذيب 110 كلم من الطرقات الجهوية وتدعيم الطريق الحزامية الكبرى لمدينة القصرين على طول 6 كلم وفك عزلة المناطق الريفية بتهيئة وتعبيد ما يزيد عن 53 كلم من المسالك الفلاحية.

وفي المجال البيئي من المبرمج إنجاز المصبّ المراقب بالولاية ومراكز التحويل المرتبطة به. كما سيتم إنجاز القسط الثاني من مشروع حماية مدينة فوسانة وحماية مدينة ماجل بلعباس من الفيضانات وصيانة القنوات ومجاري الأودية وجهر وتنظيف أحواض تجميع المياه. وفي مجال الماء الصالح للشرب من المنتظر استكمال المشاريع المتواصلة بربط ثمانية مناطق عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتزويد ما يزيد عن 15 منطقة أخرى بمختلف معتمديات الولاية وإعادة تهيئة العديد من منظومات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي عن طريق تدخلات الهندسة الريفية والربط بشبكة الكهرباء ودعم التدخلات في مجال التنوير العمومي للعديد من المناطق والأحياء السكنية.

الهدف الثالث: تطوير التجهيزات الجماعية وذلك من خلال:

- تعزيز جودة الفضاءات التعليمية عبر تأهيل البنية التحتية للمؤسسات التربوية ودفع مسار الرقمنة داخل المنظومة التربوية إضافة إلى دعم الموارد البشرية وتحسين خدمات النقل المدرسي.
- تغطية صحية شاملة عن طريق تطوير البنية التحتية للقطاع الصحي ودعمه بالتجهيزات وتحسين النفاذ العادل إلى الخدمات الصحية وتعزيز الإطار الطبي المختص.
- تطوير المؤسسات الشبابية والرياضية والثقافية لخلق بنية تحتية شبابية وثقافية جاذبة ودعم المؤسسات الشبابية والثقافية بالتجهيزات والموارد البشرية وتحسين جودة الأنشطة والخدمات.
- النهوض بقطاع المرأة والطفولة بدعم برامج التمكين الاقتصادي للمرأة.
- تدعيم العناية بالفئات الهشة بدعم العائلات المعوزة ودفع برامج إدماج أبناء هذه العائلات في رياض الأطفال وتعزيز اندماج التلاميذ حاملي الإعاقة في المدارس فضلا عن تطوير مراكز تأطير الأشخاص حاملي الإعاقة ودعم الجمعيات المختصة.
- تعزيز دور التكوين المهني بالجهة.

ويتجسم هذا الهدف عبر جملة من المشاريع التي تم إدراجها ضمن المخطط من ذلك تحويل المستشفى المحلي الجديد بفريانة إلى مستشفى جهوي وتدعيم المستشفى المحلي حاسي الفريد بالتجهيزات فضلا عن أشغال التهيئة والصيانة لعدد من المؤسسات الصحية الأخرى بالجهة.

وفي قطاع التربية تمت برمجة بناء معهدين ثانويين بكل من عين الخمايسة والشرائع ومدرسة إعدادية بالزهور وبناء مبيت بالمدرسة الإعدادية خير الدين باشا بماجل بلعباس وتهيئة وتوسيع مطعم مدرسي بتوشة العيون. وفي مجال الشباب والرياضة والثقافة تمت برمجة إحداث دار شباب بسببيلة وفضاءات شبابية ورياضية بكل من فوسانة وفريانة وماجل بلعباس وحيدرة والعيون وحاسي الفريد وجدليان والقصرين الشمالية، وقاعتين للألعاب الفردية بماجل بلعباس وسببية و3 ملاعب بلدية بكل من حاسي الفريد وحيدرة والزهور وملاعب

أحياء بالقصرين الشمالية والجنوبية وفريانة وتوسعة فضاءات شبابية ورياضية بمختلف المعتمديات. هذا بالإضافة إلى برمجة انجاز 9 مكتبات عمومية والقسط الثاني للمكتبة العمومية النور بالقصرين ودار ثقافة بالدغرة وأخرى بجديان وفضاء ثقافي بفريانة.

وفي قطاع المرأة والطفولة من المبرمج إحداث مركبين للطفولة بفوسانة ومزرق الشمس ببسبيلة وتهيئة نادي الأطفال حيدرة واقتناء نادي أطفال متنقل فضلا عن بناء القسط الثاني من الروضات العمومية بكل من حيدرة وماجل بالعباس. وفي مجال التكوين المهني سيتم إحداث مركز تكوين مهني ومكتب تشغيل بفريانة هذا بالإضافة إلى برمجة مشروع تهيئة مركز الفتاة الريفية ومكتب تشغيل ببسبيلة مع استكمال المشاريع المتواصلة لمراكز التكوين المهني.

الهدف الرابع: تحسين مناخ الاستثمار ودفع المبادرة الخاصة

يرتكز تجسيم هذا الهدف على جملة من الأولويات التالية:

- تبسيط الإجراءات الإدارية بتعميم الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية والتقليص من مركزية القرار وإعطاء أكثر صلاحيات للهياكل الجهوية مع مواصلة مسار حذف التراخيص وتعويضها بكراسات شروط.
- توفير آليات تمويل وحوافز جديدة في إطار مراجعة قانون الاستثمار ودعوة المؤسسات البنكية إلى مزيد الانخراط في تمويل المشاريع.
- دعم المبادرات الجماعية بالتشجيع على إحداث الشركات الأهلية ودعم الشركات التعاونية ودفع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر رصد خطوط تمويل في الغرض وتكثيف عمليات الإحاطة والمراقبة لفائدة الباعثين.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية القصرين ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 1047 مشروعا بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 3739 مليون دينار، من بينها 2326 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2030-2026، وتشمل هذه البرمجة 273 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 876 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 80% من جملة عدد المشاريع المبرمجة. بينما بلغت هذه النسبة 18% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 53% من إجمالي الاستثمارات، تلتها المشاريع المحلية بنسبة 40% والمشاريع الوطنية بنسبة 7%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	840	1356	923
جهوي	188	2112	1239
إقليمي	-	-	-
وطني	19	272	164
المجموع العام	1047	3739	2326

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 50% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 35% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 53% والفلاحة والصيد البحري 22% والتجهيزات الجماعية 23% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	366	2104	1234
التجهيزات الجماعية	528	783	546
الصناعة والصناعات غير المعملية	6	92	39
الفلاحة والصيد البحري	147	760	507
المجموع العام	1047	3739	2326

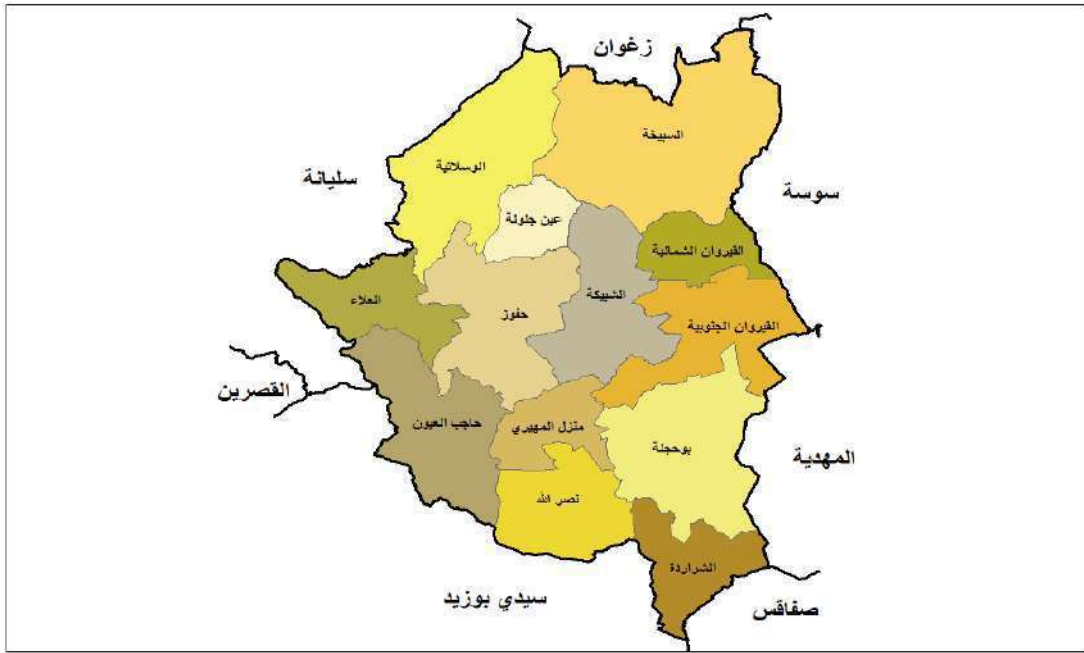
ولاية القيروان

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تمتد ولاية القيروان على مساحة 6712 كلم² أي نسبة 25,56% من مساحة الاقليم الثالث و 4,1% من المساحة الجمالية للبلاد التونسية وتضم 13 معتمدية و 114 عمادة و 19 بلدية. ونظرا لموقعها بالشريط الوسيط تتميز بارتباطها بأهم مواقع الحركة الاقتصادية بالبلاد وخاصة بالأقطاب الكبرى (الساحل - تونس - صفاقس).

وتتراوح معدلات الأمطار بالجهة بين 200 مم جنوبا إلى 350 مم شمالا.



2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان ولاية القيروان سنة 2024 حسب التعداد العام للسكان والسكنى 600,803 ألف نسمة أي ما يعادل 19,25% من مجموع سكان الاقليم الثالث و 5,02% من عدد سكان البلاد وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 89,5 ساكن / كلم² مقابل 119,73 ساكن / كلم² بالاقليم الثالث و 77 ساكن / كلم² على المستوى الوطني. وعلى مستوى الهرم السكاني شهدت الجهة تراجعا للفئة العمرية (4-0) (6,7%) وارتفاعا لنسبة الفئة العمرية 60 سنة فما فوق (15,7%).

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يتسم النسيج الاقتصادي بولاية القيروان بهيمنة النشاط الفلاحي السقوي والبعلّي الذي يوفّر مساهمة محترمة في الإنتاج الوطني من ذلك إنتاج المشمش والفلفل والطماطم واللوز والزيتون ويبقى القطاع الصناعي محدود الحركة والانتشار بمناطق الولاية وانحصار مجالاته حول الصناعات الغذائية والنسيج في حين يستقطب قطاع الخدمات قرابة ثلثي اليد العاملة النشيطة كما يتميز قطاع الصناعات التقليدية بعراقلته وتنوعه خاصة السجاد القيرواني إلى جانب نمو قطاع السياحة الثقافية والإيكولوجية واستغلال المقومات الأثرية والمواقع التاريخية التي أصبحت تمثل عامل جذب اقتصادي.

وتحتل ولاية القيروان رغم كل هذه الخصائص المرتبة الأخيرة بالنسبة لمؤشر التنمية الجهوية الذي بلغ سنة 2024 (0.365) وقد شهدت نسبة الامية تراجعاً من 35.0 % سنة 2014 إلى 27.9 % سنة 2024 لكنها لا تزال ثاني أعلى نسبة على المستوى الوطني وتزداد حدة في صفوف الإناث لتصل إلى 36.2 % وقدرت نسبة البطالة سنة 2024 بـ 19.3 % مقابل 17.2 % على مستوى وطني.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025 :

قُدِّرَت الاستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2021-2025) بـ 1767,78 مليون دينار بنسبة انجاز 62,5 % مقارنة بالاستثمارات المبرمجة وتتوزع الاستثمارات بين 52,5 % بالقطاع العام و 47,4 % بالقطاع الخاص من جملة المشاريع المبرمجة.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	1947,425	928,430	47,67
القطاع الخاص	880,000	839,350	95,38
المجموع	2827,425	1767,78	62,52

بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة (2021-2025) حوالي 928,4 مليون دينار وهو ما يمثل 47,6 % من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة وقد استأثرت القطاعات المنتجة بـ 27,8 % منها ثم قطاع البنية الأساسية بـ 24,5 % والقطاعات الاجتماعية بـ 11 % فقطاع النقل بـ 4,1 % وأخيراً قطاع البيئة بـ 1,5 %.

أما الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص فقُدِّرَت بـ 839,3 مليون دينار أي بنسبة انجاز بـ 95,4 % من جملة الاستثمارات المبرمجة توزعت بين القطاعات بنسب متقاربة لتسجل 29 % بقطاع السكن و 24,6 % بقطاع الصناعات المعملية و 23,4 % بقطاع الفلاحة والصيد البحري و 23 % بقطاع السياحة والخدمات.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- الموقع الجغرافي المتميز حيث تتوسط الجهة البلاد التونسية.
- موارد بشرية شبابية هامة قابلة للتأهيل والتكوين حيث تمثل الشريحة العمرية دون 35 سنة نسبة 59 %.
- مخزون ثقافي وحضاري متميز ومواقع أثرية عديدة ومتنوعة قابلة للتأهيل والاستغلال.
- محميات طبيعية يمكن تشمينها.
- إنتاج فلاحي متميز يمكن تحويله و تثمينه واعطائه قيمة مضافة عالية.
- مخزون هام من المواد الانشائية المتنوعة ومن الغاز الطبيعي.
- إمكانيات الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية حيث أن الولاية مؤهلة لتصبح قطباً للطاقة الشمسية
- وجود مناطق صناعية مهيأة قابلة للتوسّع والتطوير.
- توفّر شبكة من مراكز التكوين المهني قادرة بعد تأهيلها واعادة هيكلتها على تطوير مهارات اليد العاملة في قطاعات واعدة.
- بروز قطب للصناعات الميكانيكية خاصة في مجال صناعة مكونات السيارات.
- إنجاز عدة مشاريع مهيكلية على غرار الطريق السيارة والمدينة الطبية والمستشفى الجامعي ومضاعفة الطريق الوطنية رقم 2.

2. الفرص:

- برامج التمويل الأخضر والطاقة المتجددة توفر فرصاً لجذب استثمارات مستدامة.
- وجود مساحات شاسعة من الأراضي المهمشة غير قابلة للاستغلال فلاحيا يمكن استغلالها في مشاريع لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية.

- تزايد الاهتمام بالسياحة البديلة (الثقافية والبيئية والدينية) كرافد تنموي جديد.
- تطوير المنظومات الاقتصادية وهيكلتها.
- التحول الرقمي في الإدارة والاقتصاد المحلي يمكن أن يحسن الأداء ويخلق فرص عمل جديدة.
- انفتاح الأسواق الإفريقية يمثل فرصة لتصدير المنتجات الفلاحية والصناعية.
- التوسيعات المتتالية لعدد من المؤسسات الناشطة مجال صناعة الكابل ومكونات السيارات.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

رغم الإمكانات الهامة والموارد المتوفرة بالولاية إلا أن الجهة تشكو ضعف البنية التحتية والمرافق والتجهيزات الجماعية مع غياب خطة ترويجية وتسويقية محكمة للجهة ولقوماتها التنموية تساهم في تنوع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتلخص أبرز الإشكاليات الخصوصية للجهة فيما يلي:

- تدني مؤشرات التنمية البشرية نتيجة ضعف أداء المنظومة التعليمية والخدمات الصحية ونسبة التغطية والإحاطة والتأطير للطفولة والمرأة والمسنين والفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية فضلا عن ارتفاع نسبة الفقر.
- استنزاف الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط للموارد المائية ودورية سنوات الجفاف من أبرز المخاطر التي تهدد استدامة النشاط الفلاحي.
- وضع بيئي متدهور ونقص في المساحات الخضراء وقلة المصبات المراقبة والمسالك التي تستجيب للشروط.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

تنمية رأس المال البشري كأولوية محورية مع توفير بنية تحتية ومرافق جماعية جاذبة وتثمين المقومات التنموية للجهة بما يعزز استدامة النمو وجودة الحياة.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: تنمية رأس المال البشري وحمايته والإدماج الاجتماعي لمختلف الفئات وذلك من خلال:

- تحسين مردودية وجودة التعليم في جميع مراحله وذلك من خلال تأهيل المؤسسات التربوية وتجهيزها لتكون بيئة جاذبة للتلميذ والأسرة بالإضافة إلى العمل على توفير الموارد البشرية الكافية والمؤهلة وتحقيق مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص للالتحاق بالسنوات التحضيرية والتعليم الابتدائي.
- تعزيز نجاعة منظومة التكوين المهني والتعليم العالي من خلال إعادة هيكلة مراكز التكوين وتنويع الاختصاصات والرفع في نسب الإقبال والتعبئة.
- تكثيف الأنشطة بدور الشباب والثقافة وإحداث ملاعب أحياء خصوصا في المناطق الريفية والمناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.
- تدعيم الخدمات الصحية بتطوير البنية التحتية والإطار الطبي والتجهيزات.
- دعم العائلات ذات الاحتياجات الخصوصية عبر مختلف البرامج والتدخلات المقررة في هذا المجال قصد مجابهة ارتفاع نسب الفقر والفقر المدقع بما يضمن حماية اجتماعية أشمل وإدماج اقتصاديا واجتماعيا عادلا.

ولتحقيق هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، من المبرمج على سبيل الذكر الشروع في بناء مدارس إعدادية بكل من الشبكة وبوحجلة وحفوز ومدارس ابتدائية بكل من القيروان الجنوبية والسبيخة وستة ملاعب مدرسية وفضاءات رياضية.

ومن المبرمج أيضا استكمال هيكلية المركز القطاعي للتكوين في الطاقة بالقيروان وتحديث مركز التكوين والتدريب المهني بحفوز وإحداث مكتب تشغيل بمعتمدية السبيخة وتهيئة مركب التشغيل والعمل المستقل بالقيروان وإحداث مركز تكوين مهني بنصر الله (البريكات) فضلا عن التعجيل بإنجاز المشاريع المتواصلة بقطاع التعليم العالي على غرار تهيئة المعهد العالي للرياضيات التطبيقية والإعلامية وتهيئة المركب الرياضي بقرادة وبناء مقر المعهد التحضيري للدراسات الهندسية مع تدعيم تنوع التخصصات وتعزيز الموارد البشرية المؤهلة.

وفي إطار دعم الأنشطة الشبابية والثقافية تمت برمجة إحداث 4 دور شباب وقاعتين رياضيتين و3 ملاعب بلدية لكرة القدم و17 ملعب حي ومجموعة من الفضاءات الشبابية الرياضية بكل من منزل المهيري والشبيكة والعلاء وحاجب العيون والوسلاتية يضاف إلى ذلك بناء مكتبات عمومية بكل من الشاردة والوسلاتية والقيروان الشمالية ودار ثقافة بالقيروان الجنوبية.

أما في المجال الصحي فسيتم الانطلاق في تنفيذ مشروع المدينة الطبية الأغلبية من خلال إتمام مختلف الدراسات والشروع في عملية التهيئة والربط بالشبكات الخارجية، بالإضافة إلى الانطلاق الفعلي في إنجاز مشروع مستشفى الملك سلمان وبناء المستشفى الجهوي بحفوز وتطوير مستشفى حاجب العيون إلى مستشفى جهوي.

الهدف الثاني: تأهيل البنية التحتية وتطوير جاذبية الجهة

وتهم الأولويات المرسومة لتحقيق هذا الهدف ما يلي:

- تحسين ربط الولاية بمحيطها الوطني لتيسير التنقل وضمان انسيابيته مع ضمان ربط مختلف المناطق الحيوية للإنتاج عبر شبكة طرقية وظيفية.

- تحسين ظروف العيش بالولاية عبر انجاز جملة من المشاريع في مجالات الماء الصالح للشرب والتطهير.

ولتجسيم هذا الهدف وإنطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 بين القيروان والنفيضة وتدعيم الطريق الجهوية رقم 87 بين القيروان وحدود ولاية المهدية إلى جانب تهيئة شبكة من الطرقات المحلية فضلا عن مواصلة إنجاز الطريق السيارة تونس-جملة في قسطها المتعلق بولاية القيروان.

أما في مجال تحسين ظروف العيش من المبرمج إعادة تهيئة منظومات الماء الصالح للشرب المعقدة بالوسط الريفي بكل من حفوز وحاجب العيون ومنزل المهيري وبوحجلة فضلا عن حفر بئر عميقة لتزويد منطقة الشرف من معتمدية السبيخة بالماء الصالح للشرب وتزويد مناطق قصر سويسين والهدايا بحاجب العيون ومقرة من معتمدية عين جلولة والحميدات من معتمدية منزل المهيري بالماء الصالح للشرب وحفر آبار عميقة لمياه الشرب بالعلاء. وفي المجال البيئي سيتواصل إنجاز أشغال نظام التصريف في الغازات بالمصب المراقب بالقيروان بالإضافة إلى تنفيذ مشروع إنجاز محطة التطهير بالمنطقة الصناعية بالسبيخة ومشروع الربط الخارجي للمياه المستعملة لتقسيم المنصورة بالقيروان الجنوبية.

الهدف الثالث: تثمين المقومات التنموية للجهة وذلك عبر:

- ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وخاصة المائية من خلال إنجاز منشآت جديدة ومواصلة استكشافات المياه الجوفية وتعزيز عمليات التغذية الاصطناعية للخزانات وتطوير استغلال الموارد غير التقليدية.

- دعم إنتاج الحبوب واللحوم والألبان والرفع من نسب الاستغلال داخل المناطق السقوية العمومية مع إدماج تربية الأبقار والزراعات العلفية.

- تحسين مسالك التوزيع وحث المهنيين على التنظيم في هياكل مهنية للحدّ من كلفة الإنتاج وتحسين أسعار البيع عند الإنتاج إلى جانب العمل على زيادة طاقة الخزن خاصة للحبوب والأعلاف الخشنة.

- الاستغلال الأمثل للفضاءات الصناعية المتاحة بعدد من المعتمديات مع ترشيد استغلال المواد الإنشائية وتثمينها محليا.

- تهيئة المخزون الحضاري وإجراء جرد للمعالم الأثرية والدينية وإتاحتها للباحثين والسياح.
- إدراج المحميات والمشاهد الطبيعية ضمن المسارات السياحية وربط هذه المسالك مع ولايات الإقليم الساحلية قصد تنوع العرض السياحي.
- دعم التشغيل الذاتي للنساء والفتيات بالوسط الريفي عبر تطوير مهارتهن من خلال التكوين وإحداث مجامع تنمية نسائية بما يسهل انتقالهن نحو القطاع المنظم وإدماجهن في الدورة الاقتصادية إضافة إلى بلورة برامج لبعث مشاريع قائمة على سلاسل القيمة في الفلاحة والصناعات التقليدية وتحويل المنتجات المحلية.

وتجسيدا لهذه الأولويات، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها مواصلة المشروع الخاص بتغذية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفيضانات مع ربط هذا الأخير بسد الهوارب والشروع في مشروع إنجاز منظومة تحويل المياه من سد نهانة إلى سد سيدي سعد لدعم الموارد المائية للجهة. وفي المقابل سيتم الشروع في دراسات متعلقة بإحداث 03 مناطق سقوية حول مجمع الكبارة 1 وعلى الحفريات المنجزة الفراقي والابشاش 2 من معتمدة نصر الله وبالقرعة من معتمدة عين جلولة. كما تمت برمجة إنجاز 03 مناطق سقوية بمعتمدة العلا.

وفي مجال البنية التحتية الصناعية من المبرمج مواصلة أشغال تهيئة المنطقة الصناعية السبخة 02 والشروع في دراسة تهيئة المنطقة الصناعية السبخة 3 ودراسة تهيئة المنطقة الصناعية ببوحجلة والمنطقة الصناعية بنصر الله. أما بخصوص القطاع السياحي، فسيتم العمل على تفعيل مكونات المسلك القبروان-عين جلولة-الوسلاتية فضلا عن إنجاز الدراسات اللازمة لتأمين معلم فسقيات الأغلبية ضمن مشروع سياحي وثقافي وترفيهي متكامل مع إدراج المحميات والمشاهد الطبيعية للجهة ضمن المسارات السياحية وربط هذه المسالك مع ولايات الإقليم الساحلية قصد تنوع العرض السياحي وتأمينه على مدار السنة. هذا بالإضافة إلى مزيد حسن استغلال المحطات الاستشفائية بالجهة.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية القبروان ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 918 مشروعا بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 3469 مليون دينار، من بينها 1498 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 294 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 687 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 77% من جملة عدد المشاريع المبرمجة، بينما بلغت هذه النسبة 21% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، تمثل المشاريع الجهوية نسبة 55% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بنسبة 38%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	709	671	571
جهوي	190	2 107	823
إقليمي	1	0,2	0,2
وطني	18	690	104
المجموع العام	918	3469	1498

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 62% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 27% ومشاريع الفلاحة والصيد البحري 10% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات التجهيزات الجماعية 42% والبنية الأساسية والخدمات 36% والفلاحة والصيد البحري 20% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	253	1468	538
التجهيزات الجماعية	567	760	633
الصناعة والصناعات غير العملية	4	153	27
الفلاحة والصيد البحري	94	1 088	300
المجموع العام	918	3469	1498

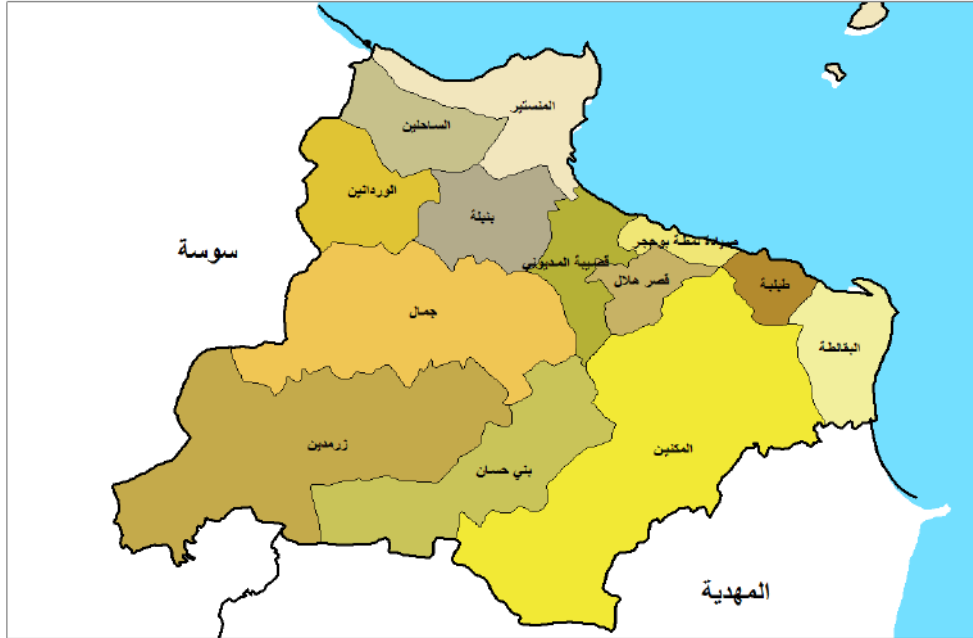
ولاية المنستير

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تقع ولاية المنستير في الجهة الوسطى للساحل الشرقي للبلاد تحدها شمالا ولاية سوسة وجنوبا ولاية المهدية وغربا ولاية القيروان. تبلغ مساحتها 1036 كم²، ما يمثل 4 % من مساحة الاقليم الثالث و0,6 % من مساحة كامل البلاد. وتنقسم إداريا إلى 13 معتمدية و79 عمادة و31 بلدية.

تفتح الولاية على البحر الأبيض المتوسط من خلال شريط ساحلي يمتد على طول 60 كلم. وتنتمي إلى منطقة السباسب السفلى، وتتميز تضاريسها بطابع سهلي تغلب عليه الأراضي المنبسطة مع بعض الهضاب وتضم مناطق رطبة على غرار سبخة المنستير والساحلين والمكنيين والديماس. مناخها متوسطي شبه جاف يتميز بصيف حار وشتاء معتدل وممطر (معدل الأمطار بين 250 و400 مم).



2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان الولاية سنة 2024 حسب التعداد العام للسكان والسكنى 599,769 ألف نسمة، ما يمثل 19,2 % من سكان الإقليم الثالث و5,01 % من مجموع سكان البلاد. وتقدر كثافتها السكانية بـ 578,9 ساكن بالكم² مقابل 73,2 ساكن بالكم² على المستوى الوطني وبلغ النمو الديموغرافي بالجهة 1,1 % وهي نسبة تفوق المعدل الوطني (0,87 %).

وسجل توزيع السكان حسب الفئات العمرية مقارنة بإحصاء سنة 2014 تراجعا في نسبة الأطفال من الفئة العمرية 0-4 سنة لتبلغ 6,1 % وكذلك تراجعا في نسبة السكان بالفئة العمرية 15-59 سنة لبلغ 61,4 % اما نسبة السكان من الفئة العمرية 60 سنة فما فوق فقد ارتفعت لتصل الى 14,4 % من مجموع السكان.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تُصنّف ولاية المنستير ضمن الولايات المتقدمة في مؤشر التنمية الجهوية لعام 2024 حيث تحتل المرتبة الثانية وطنيا. يتميز النسيج الاقتصادي بتنوعه واعتماده على قطاع فلاحي يعتمد التقنيات الحديثة والتكثيف الزراعي وقطاع الخدمات الذي يستقطب غالبية

الناشطين المشتغلين أغلبهم في قطاع السياحة إلى جانب قطاع الصناعات المعملية خاصة النسيج والملابس والصناعات الميكانيكية والكهربائية.

ففي المجال الفلاحي، وبالرغم من محدودية المساحات الفلاحية حيث تمثل المستغلات اقل من 5 هـك نسبة 67% من جملة المستغلات بالولاية، فإنها تتميز بمساهمتها في الإنتاج الوطني من الباكورات بنسبة 43% من الإنتاج الوطني وكذلك إنتاج الصيد البحري حيث تساهم بنسبة 25% من الإنتاج الوطني وتربية الاحياء المائية بنسبة 70% من الإنتاج الوطني.

وفي القطاع الصناعي تضم ولاية المنستير سنة 2024 حوالي 500 مؤسسة صناعية (تشغل 10 عمال فأكثر) ما يعادل 11% من عدد المؤسسات الصناعية على النطاق الوطني توفر الشغل لما يزيد عن 58 ألف من اليد العاملة، منها 352 مؤسسة صناعية مصدرة كليا تمثل 14% من المؤسسات المصدرة وطنيا. وتختص الولاية بصناعة النسيج والملابس حيث تبلغ نسبة المؤسسات المشتغلة بهذا القطاع 70.2% من جملة المؤسسات الصناعية بالولاية. كما يتوفر بالولاية قطب تكنولوجي مختص في مجال النسيج بالمنستير- الساحلين على مساحة 210 هـك.

وفي مجال الخدمات، يضم القطاع السياحي بالولاية منطقتين سياحيتين بكل من سقانس ومنطقة الدخيلة تضم 51 نزلا بطاقة ايواء بـ 24800 سرير إضافة الى ملعب قوذف وميناء ترفيهي. ويبلغ عدد المشتغلين بصفة مباشرة بالقطاع السياحي نحو 8500.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

قُدِّرَت الاستثمارات المنجزة بالولاية خلال الفترة (2025-2021) بـ 5778,8 مليون دينار بنسبة انجاز 87,25% من جملة الاستثمارات المبرمجة وتتوزع نسبة الانجاز بين القطاع العام والقطاع الخاص على النحو التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز %
القطاع العام	623,000	222,800	35,76
القطاع الخاص	6000	5556	92,60
المجموع	6623	5778,8	87,25

بلغت جملة الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الفترة 2025-2021 ما قدره 222,8 مليون دينار أي بنسبة انجاز بـ 35,7% من مجموع الاستثمارات العمومية المبرمجة، توزعت حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى بين 43,1% لقطاع البيئة و 24,2% للقطاعات الاجتماعية و 13,9% لقطاع البنية الأساسية و 12,4% للقطاعات المنتجة و 1,6% لقطاع النقل.

وقدِّرَت الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص خلال نفس الفترة بـ 5556 مليون دينار، بنسبة انجاز 92,6% من جملة الاستثمارات المبرمجة وقد حضي القطاع العقاري بأغلب الاستثمارات بـ 85,5% من المجموع يليه قطاع الصناعات المعملية بـ 11,3% وقطاعي الفلاحة والسياحة والخدمات بنسب متساوية بـ 1,6%.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

إمكانيات طبيعية:

- شريط ساحلي على امتداد 60 كلم يوفر إمكانيات استغلال سياحي وامكانيات صيد بحري وتربية احياء مائية إضافة الى إمكانيات صناعات تحويلية مختلفة تشمل تثمين الصيد البحري والطحالب البحرية.
- تضاريس يغلب عليها طابع الأراضي المنبسطة وقليلة الانحدار ملائمة لأنشطة فلاحية مميزة على غرار زراعة الخضر وخاصة الباكورات والأشجار المثمرة بمختلف اصنافها بالعلاقة مع صغر المستغلات الفلاحية وطبيعة المناخ المعتدل بحكم تأثير البحر.
- مناطق رطبة تحافظ على التنوع البيولوجي والمنظومة البيئية بالولاية أهمها سبخة المكنين وسبخة الساحلين.

إمكانيات اقتصادية:

- قطب سياحي يضم منطقتين سياحيتين بكل من سقانس والدخيلة توفر 11% من طاقة الإيواء الوطنية.
- ميناء ترفيهي و 5 موانئ للصيد البحري أهمها ميناء طبلبة المختص في انتاج السمك الأزرق.
- 351 مؤسسة في صناعة النسيج توفر 42 ألف موطن شغل (ما يمثل 70.2% من عدد المؤسسات الصناعية بالولاية) مع إمكانية مزيد التطوير بالعلاقة مع أنشطة القطب التكنولوجي المختص في المجال بالمنستير-الساحلين.
- مطار المنستير الدولي يوفر طاقة نقل لفائدة 3.5 مليون مسافر سنويا.
- 7 مناطق صناعية مهيأة مستغلة بنسبة 85% ومن أهمها المنطقة الصناعية بالساحلين (القطب التكنولوجي Néopark) على مساحة 110 هك مستغلة بنسبة 100% والمنطقة الصناعية بالقطب التكنولوجي Néotex بالمنستير على مساحة 98 هك مختصة في النسيج التقني وتكملة النسيج تضم 136 مقسما توفر امكانيات لاستقطاب مؤسسات جديدة.
- مناطق سقوية صغرى من حيث المساحات لا تتعدى 6300 هك لكنها تعتمد التكثيف الزراعي وخاصة في مجال الباكورات تحت البيوت المحمية حيث تساهم الولاية بنسبة 43 % من هذه المنتجات، كما تتوفر بالولاية موارد هامة في انتاج الصيد البحري وخاصة انتاج السمك الأزرق.

البنية التحتية الخدمية والامكانيات البشرية:

- قطب جامعي هام يضم 12 مؤسسة جامعية تضم حوالي 15000 طالب في اختصاصات متنوعة على غرار الطب (منها بالخصوص في مجال الصحة والصيدلة وطب الاسنان وتقنيات الصحة) والهندسة والتكنولوجيا (منها بالخصوص في مجال الهندسة والاعلامية والتكنولوجيا والموضة والبيوتكنولوجيا).
- مراكز تكوين مهني قطاعية تتماشى مع اختصاص الولاية ومنها بالخصوص مركزي التكوين في مجال النسيج بقصر هلال والمنستير ومركز التكوين في الصيد البحري بطبلبة.
- نسبة السكان من الفئة العمرية 15-59 سنة، يمثلون 61.4% من عدد سكان الولاية.
- قطب صحي وكفاءات طبية وشبه طبية تضم مستشفى جامعي بالمنستير وأكثر من 550 طبيب اختصاص (بالقطاعين العمومي والخاص) و 300 طبيب اسنان تساهم في تطوير جودة الخدمات الطبية ونجاحات طبية في العمليات الجراحية النموذجية على النطاق الوطني والعالمي.

2. الفرص:

- نسيج عمراني كثيف ومدن متقاربة تساعد على تطوير الحركة الاقتصادية.
- نسيج صناعي موجه نحو النسيج والاكساء وبنية اساسية مواكبة تساهم في الارتقاء بسلاسل القيمة للإنتاج المميز للولاية.
- امكانيات كبيرة في تنوع القاعدة الاقتصادية من خلال استقطاب المزيد من المؤسسات ذات صيت عالمي في مجالات واعدة على غرار صناعة مكونات السيارات بالنظر إلى المناخ الملائم من بنية اساسية ونقل وجودة الحياة بصفة عامة.
- فرص هامة في مزيد التكثيف للإنتاج الفلاحي المميز باعتماد الرقمنة في التحكم في وسائل الانتاج والاقتصاد في مياه الري على غرار الزراعات خارج التربة وتطوير منظومة المنتوجات المحلية من الخضر المميزة للولاية.
- استكشاف موارد مائية جديدة من خلال تحلية المياه واستعمال المياه غير التقليدية بعد معالجتها لتحسين الموارد المائية بالولاية.
- توسعة وتأهيل ميناء الصيد البحري بطبلبة وتأثيره الإيجابي على دفع التنمية بالجهة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تشكو الجهة من غياب رؤية إستراتيجية لتهيئة ترابية شاملة مما ولد ضغطا متزايدا على الموارد المتاحة والتي تشكو في الأصل من هشاشة هيكلية في تفاقم مع التحديات المناخية والأنشطة البشرية المكثفة هذا بالإضافة إلى اختلال التوازن التنموي بين الشريط الساحلي والمناطق الداخلية للجهة.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أهم الإشكاليات الخصوصية للجهة فيما يلي:

- الانجراف البحري والتلوث بأغلب المناطق بالشريط الساحلي للولاية.
- غياب استراتيجيات للتصرف في النفايات بصفة عامة وخاصة منها النفايات الصناعية.
- غياب أقسام استشفائية لبعض الاختصاصات الطبية (جراحة الأطفال / الأمراض الورمية).
- عدم تهيئة الواجبة البحرية (ميناء الكحلية، شواطئ الديماس والشرف والبغدادى والميناء القديم بمارينا).
- صعوبة النفاذ المباشر إلى الطريق السيارة وربط الولاية بمحيطها الإقليمي.
- كثافة مرورية في علاقة مع كثرة المدن وتقرارها في المسافة مع عبور الشاحنات الثقيلة داخل المدن.
- خدمات النقل الحديدي دون المأمول.
- ضعف التجديد والابتكار في النسيج الصناعي.
- ضعف الشراكة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.
- استنزاف المخزون العقاري ومحدودية الرصيد العقاري الدولي وخاصة بالمناطق الرطبة التي أصبحت مصبات عشوائية في بعض الأحيان.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

المنستير قطب تنموي واعد ذو اقتصاد مجدد ومتنوع قادر على الاندماج بفاعلية أكبر في محيطه الجهوي والإقليمي والدولي.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: اقتصاد متجدد يضمن تنمية تحافظ على الموارد الطبيعية وتجاوب العوامل المناخية وتعتمد على الطاقات المتجددة

يستند تجسيم هذا الهدف على الأولويات التالية:

- إرساء نموذج اقتصادي مستدام يقوم على تنظيم المجال العمراني ومجابهة التوسع العشوائي من خلال مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات وضمان تنفيذ مقتضياتها بما يضمن الحفاظ على الأراضي الفلاحية في ظل النمو العمراني السريع الذي تشهده الولاية.
- التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية والأوساط البيئية وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحديات المناخية من خلال حماية المناطق الرطبة من الاستغلال العشوائي وترشيد استعمال الموارد المائية.
- تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر عبر تطوير الفلاحة خارج التربة وتكثيف الإنتاج المميز للولاية بما يعزز تنافسيتها واستدامة قطاعها الفلاحي.
- تحسين جودة حياة المواطنين من خلال دعم الاستثمارات الموجهة لجمالية المدن ومداخلها والعناية بالمناطق الخضراء، بما يساهم في بناء محيط حضري متوازن وجاذب.

لتحقيق هذا الهدف والأولويات المتعلقة به وأخذاً بعين الاعتبار لمقترحات المشاريع في هذا المجال، تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إنجاز الدراسة الخاصة بمراجعة المثلث التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لمدينة المنستير بالإضافة إلى تهذيب حي برج القاضي والمنطقة عدد3 بقصر هلال مع الشروع في دراسات خاصة بهذيب عدد من الأحياء الأخرى. هذا بالإضافة إلى القيام بأشغال ترميم واستصلاح وتهيئة سبخة الديماس واحداث محطتي تطهير صناعية ومنزلية بالقطب التكنولوجي بالمنستير. وفي مجال تحسين جودة الحياة من المبرمج إنجاز جملة من المشاريع تهم مختلف معتمديات الولاية وتخص تجميل مداخل المدن وصيانة الحدائق العمومية وتوسعة شبكة التنوير العمومي بطرقات الجهة وتهيئة المناطق الخضراء والشروع في دراسات لتهيئة عدد من الأحياء الشعبية.

الهدف الثاني: إرساء نسيج اقتصادي متنوع وذو قيمة مضافة عالية يتأقلم مع المتغيرات الدولية وذلك من خلال:

- تطوير بنية اقتصادية متجددة تركز على تنوع القطاعات الإنتاجية وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال البحث عن موارد مائية جديدة واعتماد تقنيات الاقتصاد في المياه لضمان نجاعة الاستعمال.
- تطوير إنتاجية غابات الزيتون عبر تحسين تقنيات الإنتاج والعناية بالزيتاتين، والتوسع في المساحات البيولوجية وخاصة زراعة الزيتون البيولوجي وتيسير ترويج المنتجات البيولوجية ذات القيمة المضافة العالية.
- حماية الثروة السمكية من الاستنزاف ودعم قطاع الصيد البحري عبر احترام فترات الراحة البيولوجية وتطوير وسائل المراقبة إلى جانب مزيد ترميم المنتج البحري ومعالجة الإشكالات التقنية المرتبطة بنشاط تربية الأحياء المائية.
- تعزيز قدرة الولاية على استقطاب الاستثمار الخارجي من خلال اعتماد أساليب تسويق جديدة وفعالة تبرز فرص الاستثمار في عديد القطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية.
- تنوع المسالك السياحية ضمن رؤية إقليمية متكاملة مع ولايات الإقليم من خلال تطوير السياحة الثقافية والإيكولوجية والترويج الرقمي بالإضافة إلى ترميم منتجات الصناعات التقليدية بما يعزز جاذبية الولاية ويثري تنوعها الاقتصادي.

ولتجسيم مختلف هذه الأولويات تمت برمجة عدد من المشاريع من بينها أشغال تهيئة المنطقة الصناعية رأس المرح واستكمال أشغال تهيئة المناطق الصناعية التابعة لقطب المنستير- الفجة إلى جانب إستكمال تجهيز المنطقة السياحية البقالطة بالبنية الأساسية. كما سيتم الشروع في إعداد دراسة لإحداث أبار عميقة جديدة بالبقالطة مع مواصلة البرنامج السنوي الخاص بأشغال المحافظة على المياه والتربة بالولاية وتوسعة محطة الضخ بعميرة التوازة. هذا بالإضافة إلى الانطلاق في أشغال حماية ميناء البقالطة وتهيئة الميناء القديم بالمنستير ومواصلة المشروع الخاص بتوسيع ميناء طبلبة وحماية ميناء صيادة.

الهدف الثالث: تجسيم طموح الجهة بالحدّ من التفاوت بين المناطق بما يستجيب لتطلعات كل الفئات الاجتماعية

يعتمد تحقيق هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تعزيز الاندماج المجالي داخل الجهة من خلال مواصلة دعم ربطها بمحيطها الوطني والخارجي، وذلك عبر تحسين الارتباط بالطريق السيارة A1 وتطوير شبكة النقل الحديدي وتحسين ربط المناطق الداخلية بمدينة المنستير وتطوير تواتر السفرات في النقل العمومي وتجديد أسطول الحافلات لضمان خدمات نقل أكثر نجاعة وانتظاماً.
- تطوير أقطاب تنموية إضافية إلى جانب مدينة المنستير في سياق دعم اللامركزية والتنمية المتوازنة على غرار قطب المكين - قصر هلال بما يعزز الجاذبية الاقتصادية ويوزّع فرص التنمية بشكل أكثر عدلاً.
- ومن المبرمج ضمن هذا الهدف الشروع في إنجاز دراسة خاصة بالربط بين الخطوط الحديدية 5 و18 و22 (المكين - جمال - منزل كامل) وتهيئة محطة وأرصفة الخط الحديدي بطبلبة.

الهدف الرابع: تنمية بشرية متوازنة وتحقيق اندماج اقتصادي واجتماعي عادل وذلك عبر:

- تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية من خلال تأهيل المنظومة التربوية بما يضمن تكافؤ الفرص بين مختلف المناطق.

- تدعيم المنظومة الصحية القائمة إلى جانب تعزيز انفتاح المؤسسات الجامعية ذات الاختصاصات الطبية والتقنية على المحيط المؤسسي والاقتصادي.
 - تأهيل منظومة التكوين المهني والتشغيل بالجهة.
 - تدعيم البنية التحتية الشبابية والرياضية العمومية من خلال تحسين نوعية الأنشطة وتوجيهها لتستجيب فعليًا لتطلعات الشباب في جميع المناطق، بما يعزز الإدماج الاجتماعي ويكرس مبدأ العدالة بين الفئات.
- وتجسيدا لهذه الأولويات تم إدراج جملة من المشاريع ضمن المخطط تهم أساسا استكمال أشغال المشاريع المتواصلة كبناء المدرسة الاعدادية منزل الحياة-زرمدين ومعهد طوزة بالإضافة إلى عدد من المشاريع الجديدة كبناء معهد نموذجي ومدرسة إعدادية بقصر هلال ومدرسة إعدادية -المصدر منزل حرب- بنبلة وبناء معهد-المكنين-المدينة.
- وفي المجال الصحي من المبرمج مواصلة إنجاز تأهيل أجنحة العمليات والإنعاش الطبي ومركزيات التعقيم بمصحة طب وجراحة الأسنان بالمنستير وتوسعة قسم الطب النفسي للأطفال وجناح الإنعاش بقسم طب الأطفال وقسم السموميات بمستشفى فطومة بورقيبة وتوسعة مخبر التحاليل الطبية بمركز التوليد وطب الولدان وتهيئة وتوسعة المستشفى المحلي بالوردانين وتهيئة وتوسعة المستشفى الجهوي بقصر هلال قسط 2.
- أما في قطاع التكوين المهني والتشغيل من المبرمج إنجاز مشروع تحديث المركز القطاعي للتكوين في الأكساء بالمنستير وتوسعة المبيت بالمركز القطاعي للتكوين في الأكساء قصر هلال وإحداث مكتب تشغيل بمعتمدية البقالطة وتهيئة وصيانة وإعادة هيكلة المركز القطاعي للتكوين في الأكساء بنبلة بالإضافة إلى مواصلة إنجاز عدد من المشاريع كإعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بطلبة وبرمجة مشروع تحديث مركز التكوين بالمكنين.
- وسيحظى قطاع الشباب والرياضة بجملة من المشاريع من بينها إحداث ملاعب أحياء بكل من معتمديات بني حسان وقصيبة المديوني ونبلة وجمال و المكنين والوردانين وزرمدين. فضلا عن بناء قاعة للرياضات الجماعية بالمكنين و2 قاعات للرياضات الفردية و تأهيل المركب الرياضي مصطفى بن جنات وتهيئة ملعب كرة القدم ببني حسان وإحداث فضاء شبابي ورياضي بالمنارة بنبلة هذا بالإضافة إلى عمليات تهيئة ستشمل عددا من دور الشباب كتهيئة دار الشباب الحلية وتهيئة وتوسعة دار الشباب بزرمدين وتهيئة دار الشباب ومركز التخييم والإصطياف بالبقالطة ودار الشباب بقصيبة المديوني.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية المنستير ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 868 مشروعا بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 6929 مليون دينار، من بينها 2246 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 270 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 434 مليون دينار.

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 81% من جملة عدد المشاريع المبرمجة، بينما بلغت النسبة 16% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية نسبة 75% من إجمالي الاستثمارات، تلها المشاريع المحلية بنسبة 23%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	703	954	522
جهوي	137	5918	1688
إقليمي	-	-	-
وطني	28	56	36
المجموع العام	868	6929	* 2246

* منها مشروع تهيئة خليج المنستير في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 60% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 35% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات البنية الأساسية والخدمات 67% والتجهيزات الجماعية 16% ومشاريع الصناعة والصناعات غير المعملية 11% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	305	5590	1494
التجهيزات الجماعية	522	506	362
الصناعة والصناعات غير المعملية	4	538	245
الزراعة والصيد البحري	37	295	144
المجموع العام	868	6929	2246

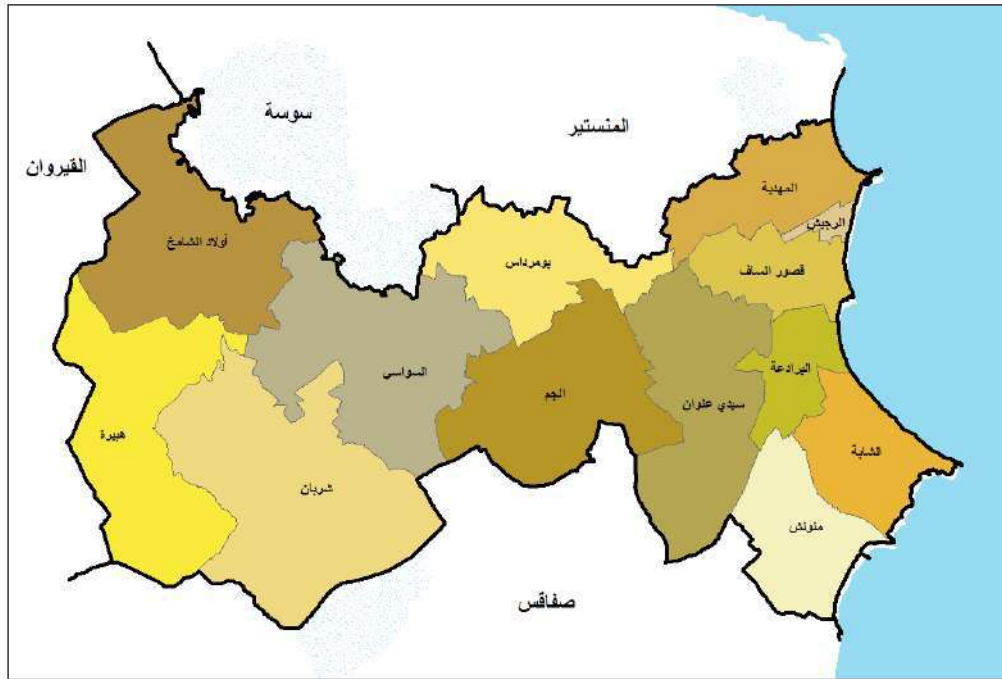
ولاية المهدية

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تتوسط ولاية المهدية الساحل الشرقي للبلاد وتمتد واجبتها البحرية على 75 كلم وتمسح الولاية 2897 كلم² أي ما يعادل نسبة 11,03% من مساحة الاقليم الثالث ونسبة 1,8% من مساحة البلاد وتضم الولاية اداريا 13 معتمدية و99 عمادة و18 بلدية.

تتّصف تضاريس ولاية المهدية بانبساط أراضيها وامتداد سهولها باستثناء بعض المرتفعات والسبخ بعدد من المناطق ويمتد المجال الترابي للولاية على طول 140 كلم من المناطق الساحلية (مدينة المهدية) إلى اقصى المناطق الداخلية (منطقة هبيرة) وتوجد الجهة تحت تأثير مناخ سباسبي متغير حسب القرب من البحر.



2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد سكان الولاية سنة 2024 حسب التعداد العام للسكان والسكنى 449.985 ألف ساكن أي ما يمثل 14,4% من سكان الاقليم الثالث و3,7% من سكان البلاد، ويبلغ معدل الكثافة السكانية بها 156 ساكن/كلم² مقابل 119 ساكن/كلم² بالاقليم الثالث و77 ساكنا/كلم² على المستوى الوطني.

ويبرز التوزيع السكاني حسب الفئة العمرية لسنة 2024 أن نسبة الاطفال الأقل من 5 سنوات انخفضت الى 7,2% في سنة 2024 مقابل 10,2% سنة 2014 كما بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (5-14) 19,2% ونسبة السكان البالغين سن النشاط 59-15 سنة 57,7% بعد أن كانت في سنة 2014 تساوي 61,3%. أما نسبة السكان الذين تجاوزت أعمارهم 60 سنة فهي في ارتفاع منذ سنة 1994 من 9,3% الى 9,9% سنة 2004 والى 11,3% سنة 2014 ثم الى 15,8% سنة 2024.

وقد شهدت الولاية تغيرا في وضعية الهجرة الداخلية فبعد أن كان صافي الهجرة الداخلية سلبيا خلال الفترة 2009-2014 بـ 1800 – ساكن أصبح هذا المؤشر إيجابيا خلال الفترة 2019-2024 ليبلغ 1908.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

احتلت ولاية المهدية خلال سنة 2024 المرتبة 14 وطنيا في مؤشر التنمية الجهوية وبذلك تبقى قريبة من أغلب الولايات الداخلية وبعيدة عن باقي الولايات الساحلية. وتمتاز الولاية باقتصاد متنوع تضطلع فيه الأنشطة التقليدية بدور هام خاصة في قطاعات الصيد البحري وتحويل الزيتون وتربية الماشية والزراعات السقوية والفلاحة البيولوجية والصناعات التقليدية والمهن الصغرى وتتكامل وتتعايش هذه الأنشطة مع القطاعات العصرية منها السياحة والصناعة بمختلف فروعها ومختلف الخدمات.

يقوم القطاع الخاص بدور أساسي في الاقتصاد الجهوي مع بروز مجالين هامين مرتبطين بالتصدير وهما صناعة النسيج والملابس والصناعات الغذائية من ناحية والأنشطة السياحية من ناحية أخرى إلى جانب الأنشطة الفلاحية العصرية مثل انتاج الالبان والزراعات السقوية والفلاحة البيولوجية وتربية الاحياء المائية.

يشمل النسيج الصناعي لولاية المهدية أكثر من 150 مؤسسة تشغل 10 أشخاص فأكثر بمجموع 15700 موطن شغل وتمثل صناعات النسيج والملابس والصناعات الغذائية القطاعين الرئيسيين كما أن خياطة الملابس الجاهزة وتكييف منتجات البحر وإنتاج الحليب وزيت الزيتون أصبحت اختصاصات مميزة للجهة.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة بالجهة خلال الفترة 2025-2021 للقطاع العام والخاص حوالي 3502.81 مليون دينار أنجز منها حوالي 1834.55 مليون دينار أي بنسبة 52.37 % وذلك كما يبينه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز
القطاع العام	1 448,34	264,58	18,27
القطاع الخاص	2 054,47	1 569,97	76,42
المجموع	3 502,81	1 834,55	52,37

الوحدة: مليون دينار

بلغت الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الخماسية (2025-2021) ما قدره 264.6 مليون دينار أي بنسبة إنجاز لم تتجاوز 18.3% ووجهت هذه الاستثمارات خاصة إلى تدعيم المجهود الجهوي في مجالات البنية الأساسية بنسبة 35.5 % والقطاعات الاجتماعية بنسبة 23.64 % والقطاعات المنتجة بنسبة 17.7 % وقطاع البيئة 3.26 %.

قدرت الاستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص لنفس الفترة بـ 1569.97 مليون دينار وبنسبة إنجاز تساوي 76.4 % وتتوزع هذه الاستثمارات بنسبة 82,7 % بقطاع السكن ثم قطاع الفلاحة بنسبة 11,9 % فقط قطاع الصناعة بـ 3,9 % وأخيرا قطاع السياحة بنسبة 1.7 %.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

إمكانيات طبيعية:

- واجهة بحرية تمتد على 75 كلم مما يدعم تفتح الولاية على محيطها الخارجي.
- 09 سباح تمتد على مساحة 22400 هكتار تمثل حوالي 8% من مساحة الولاية وتلعب دورا هاما في المحافظة على التوازن البيئي بالإضافة إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المتاخمة لها على غرار سبخة بن غياضة.
- مواد انشائية هامة يتم استغلالها في مقاطع للحجارة بكل من المهدية وقصور الساف ومقاطع رمال بكل من الشابة وسيدي علوان وبو مرداس ومقاطع للطين بهيرة.
- شواطئ في أغلبها رملية مثلت دعامة قوية في تجذر الأنشطة البحرية في مجال الصيد البحري وخاصة السمك الأزرق وكذلك تربية الاحياء المائية.

إمكانيات اقتصادية

- مساهمة هامة في الإنتاج الوطني الفلاحي وذلك بـ 10% من إنتاج الزيتون، 15% من منتجات البحر، 10% من الألبان و 8% من اللحوم البيضاء.
- 160 ألف هكتار زيتاين بحوالي 5,5 مليون أصل منها 76 ألف هكتار زيتاين بيولوجية.
- 03 موانئ بحرية بكل من المهديّة والشّابة وسلقطة ومرفأ للصيد البحري بملولش.
- منظومات اقتصادية متميزة على غرار الألبان والزيت البيولوجي والسّمك والسياحة والنسيج التقليدي.
- مركزية للألبان بطاقة 60 ألف لتر في اليوم تساهم في تثمين المنتج الفلاحي ودفع الحركة الاقتصادية.
- نسيج هام للشركات التعاونية للخدمات الفلاحية.
- 5 مناطق صناعية.
- مواقع أثرية عالمية هامة على غرار المسرح الروماني بالجم والمعاليم الفاطمية بالمهدية وبرج خديجة بالشّابة والدوامس بسلقطة.

بنية تحتية خدمية وإمكانيات بشرية

- قطب جامعي يضم 6 مؤسسات جامعية يؤمه أكثر من 8 آلاف طالب.
- مستشفى جامعي متعدد الاختصاصات و 11 مستشفى محلي و 110 مركزا للصحة الأساسية.
- نحو 6900 حرفيا من حاملي بطاقات مهنية وهي طاقات بشرية تعتمد عليها الولاية في المحافظة على الأنشطة المميزة وتطويرها خاصة في الصناعات التقليدية.
- طاقة تكوين تضم 1560 موطن تكوين منها 1400 موطن تكوين بـ 3 مراكز تكوين بكل من رجيش يضم 8 اختصاصات (نحو 240 موطن تكوين) والجم (مركز قطاعي للتكوين المهني بطاقة 300 موطن تكوين في 6 اختصاصات، ومركز تكوين وتدريب مهني بطاقة تكوين 860 موطن تكوين في 6 اختصاصات). كما تضم الولاية مركزين للتكوين الفلاحي بكل من السواسي يوفر 60 موطن تكوين في أنشطة فلاحية مختلفة وبالرجيش في الصيد البحري يوفر 100 فرصة تكوين.

2. الفرص:

- إمكانيات هامة في تطوير وتكثيف الإنتاج الفلاحي والمحافظة على نشاط تربية الماشية إذا ما تحسنت الموارد المائية بالولاية على المستوى الكمي والنوعي.
- فرص كبرى لتطوير الزراعة البيولوجية والمستدامة خاصة في مجال إنتاج الزيتون الزيتي.
- تثمين المنتجات الفلاحية (الزيتون والألبان والصيد البحري) عبر مشاريع التحويل والتعليب والتغليف لرفع القيمة المضافة.
- مزيد تطوير النشاط الصناعي بتوفير مناطق صناعية جديدة بالمدسلان بالسواسي وشربان وأولاد الشامخ وهبيرة والجم لتثبيت ركائز أساسية للقطاع الصناعي بالولاية ودعم المناطق الداخلية في تطوير قاعدتها الاقتصادية.
- استغلال فرص تأهيل قطاع صناعة النسيج المميز للنشاط الصناعي بالولاية في علاقة بالقطب المختص المتواجد بالمنستير في مجالات الرفع من القيمة المضافة لهذا القطاع بالولاية.
- استغلال الموقع الحالي لمدينة الجم في تطوير قطاع الخدمات بحكم عراقة هذا النشاط بالمنطقة وتوفير شبكة نقل متنوعة تتطلب مزيد التدعيم وخاصة ربط مدينة الجم بمدينة المهديّة.
- تعزيز السياحة المتنوعة والمستدامة (شاطئية وثقافية) باستغلال مواقع شاطئية إضافية إلى جانب المنطقة السياحية بالمهدية والتشجيع على السياحة البديلة.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة (الشمسية والرياح) ومشاريع تثمين النفايات وتحويلها إلى طاقة.

- تنمية رأس المال البشري وخاصة بالمناطق الداخلية من خلال التجهيزات الجماعية الشبابية والثقافية والترفيهية للمحافظة على استقرار السكان بمناطقهم وتأهيل الموارد البشرية.
- استقطاب التمويلات والشراكات الدولية وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى في الطاقة البديلة والبنية التحتية.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

لا زالت ولاية المهديّة تشكو من اقتصاد ضعيف الديناميكية وغير متوازن جغرافيا بين مختلف مناطق الولاية مع صعوبة في اندماج الاقتصاد الجهوي اقليميا ووطنيا وعالميا باعتبار الامكانيات المحدودة للجهة في استقطاب مشاريع كبرى في مجالات واعدة وذات تشغيلية عالية تتطلب بنية اساسية ذات مواصفات عالمية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تتمثل أبرز الإشكاليات الخصوصية فيما يلي:

- غياب المشاريع الكبرى والمهيكلّة والتي يمكن أن تكون قاطرة للتنمية وهو ما حدّ من تطوير وإحداث النقلة النوعية للوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجهة.
- تواضع جاذبية الولاية في استقطاب الاستثمارات المباشرة وخاصة الأجنبية وتكثيف فرص الشراكة والتصدير.
- مشاكل عقارية تحول دون دفع الاستثمار خاصة في المجال الفلاحي.
- ضعف البنية الأساسية وتقادمها بالمناطق الصناعية وغياب مناطق صناعية خاصة بالمعتمديات الداخلية.
- الارتباط الوثيق لقطاع النسيج والملابس بالمتغيرات الاقتصادية الطارئة على المحيط الدولي.
- غياب قطب صناعي وتكنولوجي ومراكز البحث بالجهة.
- عدم توفر المناطق والمحلات الصناعية بالمناطق الداخلية للولاية حال دون تحقيق النتائج المرجوة على مستوى بعث المشاريع.
- غياب الخط الثاني ومحدودية الخط الاول بالنسبة لقطاع الصحة وهو ما ولّد تفاوت في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصحية والخدمات المسداة وأدى إلى ضغط كبير على المستشفى الجامعي.
- نقص في تامين المخزون الثقافي لتطوير السياحة الثقافية وتنويعها.
- تشتّت سكاني وضعف اندماج مركز الولاية مع بقية معتمديتها.
- لا يساعد على السيطرة على التفاوت بين المناطق.
- إختلال منظومة التصرف وتامين النفايات بعد تعطل مشروع المصب الجهوي.
- صعوبة التصرف مادة المرجين.
- عدم تبني أغلب بلديات الولاية من طرف الديوان الوطني للتطهير.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

الارتقاء بولاية المهديّة إلى مستوى قطب تنموي جهوي متكامل بين مناطقه متوفر على بنية اساسية متطورة تمكن من تحسين تنافسية الولاية واندماجها في محيطها الإقليمي والوطني وتجعلها أكثر إنفتاحا على الاقتصاد العالمي.

2. الأهداف الرئيسية:

الهدف الأول: نسيج اقتصادي متنوع ذو قيمة مضافة عالية

- تحسين مناخ الاستثمار ودعم المبادرة الخاصة عبر تدعيم البنية الأساسية الصناعية بالمناطق الموجودة حالياً بتحسين مستوى التهيئة بها واحداث مناطق صناعية مختصة تحسن جاذبية الولاية.
- دفع نسق الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للقطاعات ذات الميزة الجهوية واهمها العناية بمنظومة الزيتون من تحسين الانتاجية للغراسات.
- دعم التصدير والانفتاح على الأسواق الخارجية من خلال الرفع من مردودية القطاع السياحي ومزيد الانفتاح على اسواق سياحية جديدة مع البحث عن اسواق جديدة لتسويق انتاج الولاية من زيت الزيتون.
- الانتقال نحو اقتصاد رقمي قائم على المعرفة والتجديد بمزيد انفتاح الطاقات البشرية الجامعية على المحيط المؤسسي بالولاية وتدعيم البحوث التطبيقية.

ولتجسيم أولويات هذا الهدف تمت برمجة جملة من المشاريع من ضمنها مشروع تهيئة وتثمين سبخة بن غياضة وإحداث منطقة صناعية بمنطقة المسلان على مساحة 100 هكتار والذي يعتبر مشروعاً مهيكلًا يساهم في دفع وتنويع القاعدة الاقتصادية بالجهة الغربية للولاية وتوسيع المنطقة الصناعية بالجم مع تأهيل مركز التكوين المهني بها، فضلاً عن برمجة انجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالولاية. وفي المجال السياحي تمت برمجة دراسة احداث منطقة سياحية بالغضابنة-العالية. أما في مجال التعليم العالي فقد تمت برمجة بناء القسط الثاني لمقر المعهد العالي لعلوم التطبيقية والتكنولوجيا وبناء القسط الثاني من المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالمهدية.

الهدف الثاني: التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي قوام التنمية الشاملة

- تحسين جودة التعليم والتكوين والارتقاء بالموارد البشرية.
- النهوض بالشباب والطفولة وتنمية الحياة الثقافية والرياضية.
- تحسين الخدمات الصحية وضمان العدالة الصحية بين المناطق بتوفير خدمات صحية متطورة ومنظمة وقريبة من المواطن في إطار خطة متكاملة تشمل مختلف الخطوط والمناطق.
- تعزيز الإدماج الاجتماعي ومواجهة المظاهر الاجتماعية السلبية عبر تطوير عمل النسيج الجمعياتي بالولاية وتأهيل عمل لجان الاصغاء بالمدارس والمعاهد وتدعيم المعالجة المندمجة لظواهر الانحراف الشبابي.
- الحد من الفقر والامية وتعزيز التشغيل والإدماج الاقتصادي من خلال تطوير أنشطة توفر الدخل المجزي، ودفع الاستثمار الخاص والرفع من مساهمة الجالية التونسية من اصلي الولاية في الاستثمار بمناطقهم.

وقد تمت ضمن هذا الهدف برمجة جملة من المشاريع من بينها احداث معهد ثانوي ثان بالسواهي واحداث 4 مدارس اعدادية بكل من الرواضي ببومرداس ورياض بوهلال الجم ووادي باجة بسيدي علوان وبالشرقية بالسواهي وتوسعة معاهد ومدارس اعدادية لتشمل 16 مؤسسة تربوية وصيانة مدارس اعدادية ومعاهد بمختلف معتمديات الولاية لتشمل 11 مؤسسة واحداث اقسام تحضيرية بـ 8 مدارس ابتدائية، مع تحسين مستوى البنية الأساسية للمؤسسات الشبابية المتواجدة بالمعتمديات الغربية واحداث 12 فضاء شبابي-رياضي وتهيئة 19 ملعب حي بناء مسبح مغطى بالمهدية و 4 قاعات للرياضات الجماعية و 2 قاعات للرياضات الفردية وملعب بلدي بسيدي زيد.

أما في المجال الصحي فمن المبرمج خاصة القيام بتوسيعات مختلفة بمستشفى الطاهر صفر بالمهدية ومستشفى الشابة وصيانة وتهيئة تشمل 10 مراكز صحة أساسية وتقريب خدماتها خاصة بالمناطق الغربية للولاية. وتهيئة مستشفى السواهي (احداث قسم استعجالي) والجم (وحدة لطب الاسنان ووحدة علاج طبيعي) واحداث مخزن ادوية بمستشفى قصور الساف مع التركيز على جودة الخدمات الطبية

والتدخل العاجل من خلال تهيئة اقسام بمستشفى الطاهر صفر (احداث قسم طب نفسي للأطفال وبناء قاعة قسرة وتهيئة العيادات الخارجية وتهيئة فضاء الة التصوير بالرنين المغنطيسي وتهيئة مخزن ادوية).

وفي مجال الطفولة من المبرمج احداث 3 مركبات طفولة وتهيئة 8 مركبات أخرى واحداث 6 نوادي أطفال جديدة وتهيئة 9 نوادي قائمة مع اقتناء نادي أطفال متنقل بالولاية وروضتين بلديتين بكل من بومرداس وهبيرة.

الهدف الثالث: تجسيم طموح الجهة بربطها بمحيطها الوطني والدولي

- تحسين الربط بين المعتمديات والمناطق المجاورة وذلك بربط المعتمديات الساحلية والداخلية وربط الجهة بباقي ولايات الإقليم إضافة إلى تدعيم النقل العمومي.

- تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية لتحسين جودة الحياة.

وتجسيما لهذه الأولويات التي عبرت عنها المجالس المنتخبة، تمت برمجة جملة من المشاريع في مجال البنية التحتية الطرقية من أهمها تثنية الطريق الجهوية رقم 191 على طول 9,7 كلم لربط ولاية المهدية بمدركة الساحل وتدعيم الطريق الجهوية رقم 82 بين الشابة إلى حدود ولاية صفاقس وتثنية الطريق الجهوية رقم 96 بين المهدية-كركر-السواهي-أولاد الشامخ في اتجاه القيروان وتهيئة الطريق الوطنية 1 في اتجاه الجم والطريق الرابطة بين الغضابنة-الحسينات (البرادعة) وتدعيم الطريق الرابطة بين السواهي-حدود ولاية صفاقس عبر السلامة (13 كلم).

وفي مجال النقل العمومي من المبرمج تدعيم اسطول حافلات النقل العمومي ودراسة مشروع تمديد الخط الحديدي والمترو من المهدية الى الجم عبر قصور الساف، فضلا عن الشروع في مضاعفة الخط الحديدي 22 المكنين-المهدية وتعزيز أسطول مترو الساحل عبر إقتناء 05 وحدات كهربائية لنقل المسافرين. وفي مجال البنية الأساسية للمسالك سيتم تهيئة وتعبيد وصيانة 33 مسلكا ريفيا بطول 287 كلم وتزويد بعض المناطق بالماء الصالح للشرب لفائدة 276 عائلة من خلال 9 مشاريع وربط 18 عائلة بمنطقة سيدي علوان إضافة الى توسيع مشروعين عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بكل من رجيش وقصور الساف.

الهدف الرابع: توظيف أمثل للموارد وللإقتصاد الدائري

- تهيئة ترابية عادلة وتوزيع متوازن للأنشطة والسكان بتطوير هيكلية عمرانية تعزز الأقطاب العمرانية بمدن المهدية والشابة والجم مندمجة مع مختلف المناطق المحيطة بها، مع تطوير الهيكلية العمرانية بالمعتمديات الغربية وتمكينها من مقومات تنوع الأنشطة الاقتصادية بها بالتوازي مع معالجة الوضع العقاري للأراضي الاشتراكية خاصة بجهة السواهي.

- إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحماية المحيط البيئي وذلك بمزيد التحكم في مياه السيلان بالمناطق العمرانية.

- تامين الموارد المائية والفلاحية وذلك من خلال جملة من المشاريع تهم استعمال المياه المالحة في الري.

- توسيع وتحسين شبكات التطهير والتنوير والخدمات الأساسية.

- مجابهة الكوارث الطبيعية وحماية المناطق الحساسة.

- دعم الإقتصاد الدائري وتشجيع الاستثمار الأخضر وذلك بتطوير منظومة جهوية متكاملة للتصرف في النفايات.

وتجسيما لهذه الأولويات تمت برمجة جملة من المشاريع من أهمها مشروع تحلية مياه الابار العميقة بالولاية واحداث مناطق سقوية جديدة أهمها المنطقة السقوية بالمياه المعالجة بالمهدية على مساحة 700 هك ومشاريع مناطق سقوية صغرى ب 8 معتمديات والمحافظة على ديمومة الأراضي الفلاحية خاصة بجهة السواهي من خلال حماية غابة الشريشيرة والمناطق السكنية المجاورة والطرق من الانجراف.

وفي مجال التطهير سيتم إنجاز محطة تطهير بأولاد الشامخ وربط مدينة كركر بشبكة التطهير وتطوير محطة التطهير ببومرداس لمعالجة ثلاثية وتطهير 6 احياء تهم المهدية ورجيش وسلقطة وملولش.

وبخصوص حماية المناطق الحساسة بالولاية سيتم إعداد دراسة شاملة لحماية السواحل الجنوبية لولاية المهدية والشروع في تنفيذ مخرجاتها وتهتم بالخصوص حماية الشريط الساحلي بكل من سلقطة ورجيش والشابة والشريط الممتد من ملولش الى حدود ولاية صفاقس (العامة) ودراسة حماية الشريط الساحلي بين المهدية وحدود ولاية المنستير (البقالطة) ومواصلة حماية الشريط الساحلي الجنوبي لمدينة المهدية و سلقطة من الانجراف البحري.

أما فيما يتعلق بالتصرف في النفايات فقد تمت برمجة إنجاز الوحدة الجهوية لتثمين النفايات الصلبة بالولاية واحداث مراكز لتجميع وتثمين النفايات بمدن الشابة وملولش والجم وشربان واحداث وحدة لتثمين النفايات وإنتاج الطاقة النظيفة بأولاد عبد النبي بشربان. وبخصوص حماية المدن من الفيضانات فقد تمت برمجة مشاريع في هذا المجال تخص كل من رجيش وقصور الساف وبومرداس.

هذا بالإضافة إلى برمجة مراجعة المثل التوجيهي لهيئة المجموعة الحضرية لمدينة المهدية لابرار الدور المحوري للمدينة في الفضاء الترابي بالولاية.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية المهدية ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 1079 مشروعا بكلفة جمالية تُقدّر بحوالي 3588 مليون دينار، من بينها 1828 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2030-2026، وتشمل هذه البرمجة 274 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 1344 مليون دينار (منها مشروع تهيئة سبخة بن غياضة في إطار الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص).

وقد بلغت نسبة المشاريع المحلية 86% من جملة عدد المشاريع المبرمجة، بينما بلغت هذه النسبة 13% بالنسبة للمشاريع الجهوية. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثلت المشاريع الاقليمية نسبة 55% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بنسبة 25%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	924	598	458
جهوي	137	852	332
إقليمي	4	2 098	1003
وطني	14	41	34
المجموع العام	1079	3588	1828

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 51% ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 44% من العدد الجملي للمشاريع في حين تمثل استثمارات التجهيزات الجماعية 22% والبنية الأساسية والخدمات 71% والفلاحة والصيد البحري 6% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	478	2807	1305
التجهيزات الجماعية	554	556	413
الصناعة والصناعات غير المعملية	1	25	5
الفلاحة والصيد البحري	46	200	105
المجموع العام	1079	3588	1828

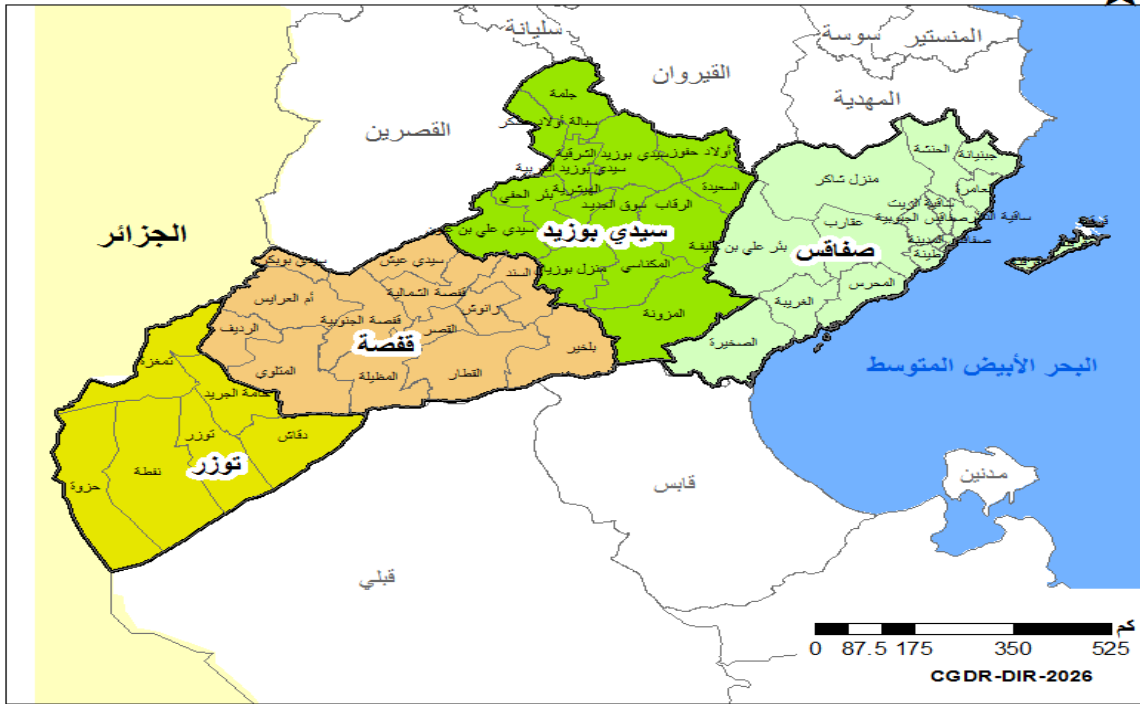
الإقليم الرابع

1. تقديم الإقليم

1. الخصائص الجغرافية:

يحتل الإقليم الرابع موقعا محوريا بوسط البلاد، حيث يشكّل حلقة وصل بين شمالها وجنوبها. ويحدّه من الشرق البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي طوله 235 كلم، ومن الغرب الجزائر على شريط حدودي بري طوله حوالي 265 كلم. وتبلغ المساحة الجملية للإقليم نحو 28.35 ألف كلم²، أي ما يعادل 18.1% من المساحة الجملية للبلاد التونسية. ويضم الإقليم 4 ولايات (صفاقس وسيدي بوزيد وقفصة وتوزر) و49 معتمدية و59 بلدية و354 عمادة.

تتميز تضاريس الإقليم بامتداد السهول على مساحات شاسعة تستغل لتعاطي النشاط الفلاحي، إلى جانب مساحات هامة من السباسب السفلى والأراضي الصحراوية خاصة بولاية توزر فضلا عن عديد السبخ وأهمها سبختي شط الجريد والقطار حيث تمتد على أطرافها واحات قفصة وتوزر وسبخة النوال بسيدي بوزيد. ويتباين المناخ بين الجاف وشبه الجاف بجبتي صفاقس وسيدي بوزيد إلى جاف بجبتي قفصة وتوزر ويتأثر بالتيارات الصحراوية المتأتية من الجنوب والتيارات البحرية الآتية من الشرق. ويتراوح معدل التساقطات المطرية السنوية بين 250 إلى أقل من 100 مم.



2. الخصائص الديمغرافية:

يعدّ الإقليم الرابع 2,046 مليون نسمة وهو ما يمثل 17,1% من مجموع سكان البلاد حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 (49% ذكور و51% إناث) وبكثافة سكانية تقدر بـ 72,2 ساكن/كلم² مقابل 77 ساكن/كلم² على المستوى الوطني. وتتفاوت هذه الكثافة بين ولايات الإقليم حيث يبلغ أدناها بولاية توزر 21,5 ساكن/كلم² وأقصاها بولاية صفاقس 138 ساكن/كلم². ويتوزع عدد سكان الإقليم على الولايات تباعا إلى 6% بتوزر و19% بقفصة و24% بسيدي بوزيد و51% بصفاقس. ويعدّ الإقليم في سنة 2024 حوالي 566 ألف أسرة و687 ألف مسكن. ويبرز الجدول التالي توزيع سكان الإقليم ونسبة النمو السكاني حسب الولاية على امتداد الفترة 2014-2024:

تطور عدد سكان الإقليم الرابع حسب الولايات بين سنتي 2014-2024

الولاية	2014	2024	نسبة النمو %
صفاقس	955 421	1 047 468	0,92
قفصة	337 331	388 776	1,43
سيدي بوزيد	429 912	489 991	1,32
توزر	107 912	120 036	1,07
الإقليم الرابع	1 830 576	2 046 271	1,12
المستوى الوطني	10 982 476	11 972 169	0,87

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء / نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

وقد بلغت نسبة النمو الديموغرافي بالإقليم 1,12% خلال الفترة 2014-2024 مقابل 0,87% على المستوى الوطني. وشهدت الفئة العمرية 60 سنة فأكثر ارتفاعا من 14,7% سنة 2014 إلى 16,2% سنة 2024 وهو ما يبرز اقتراب المجتمع من مرحلة التهرّم السكاني. كما تمثل فئة أقل من 15 سنة حوالي 24,1% في حين بلغت نسبة الفئة العمرية 15-59 سنة 59,7% من سكان الإقليم مقابل 60,3% على المستوى الوطني.

أما بخصوص مؤشرات الهجرة، فقد سجّل الإقليم الرابع خلال الفترة 2019-2024 صافي هجرة داخلي سلبي قدره - 8453 ساكن. ويختلف هذا المؤشر من جهة إلى أخرى حيث شهدت ولاية صفاقس صافي هجرة إيجابي بـ 786 فردا، مقابل صافي هجرة سلبي بـ - 9407 لبقية الولايات، أهمها بولاية سيدي بوزيد بـ -4681 وقفصة بـ -3660، وهو ما يعكس تواصل ظاهرة الهجرة الى خارج هذه الولايات.

وتقدّر نسبة السكان بالوسط الحضري بالإقليم بحوالي 63%، مقابل 72% على المستوى الوطني، وهو ما يعكس مستوى تحضر أدنى من المعدّل الوطني، مع تسجيل تفاوت واضح بين ولايات الإقليم. إذ تُظهر المعطيات أنّ ولاية توزر تتميّز بدرجة مرتفعة من التحضر بنسبة تناهز 89,7%، تليها ولاية قفصة بنسبة 75,4%، ثم ولاية صفاقس بنسبة 70,3%. في المقابل، يغلب الطابع الريفي على ولاية سيدي بوزيد، حيث لا تتجاوز نسبة السكان بالوسط الحضري 31,2%، وهي من أدنى النسب على الصعيد الوطني. وتعدّ مدينة صفاقس القطب العمراني الأبرز بالإقليم، إذ تستقطب قرابة 48% من إجمالي سكان الحضر، تليها مدن قفصة وسيدي بوزيد وتوزر. كما تتكوّن الشبكة الحضرية من مجموعة من المدن ذات الإشعاع الجهوي والمحلي، من بينها المتلوي والقصر والرديف وأم العرائس وجبيناية وعقارب ونفطة ودقاش والرقاب وبئر الحفي، التي تضطلع بأدوار تكميلية في توزيع السكان والأنشطة والخدمات داخل ولايات الإقليم.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يُشكّل الإقليم الرابع ركيزة أساسية في المنظومة الاقتصادية الوطنية بفضل ما يمتلكه من نسيج متنوع ونشط من المؤسسات والقطاعات الحيوية، حيث يساهم بحوالي 14,6% من العدد الجملي للمؤسسات الناشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية بالبلاد أي بـ 120,3 ألف مؤسسة منها 1861 مؤسسة تشغل 10 عمال فما فوق وهو ما يعكس وجود نسيج صناعي وخدماتي هام قادر على استيعاب طلبات الشغل، مما يؤكد تنافسية المنطقة وقدرتها على جلب الاستثمار الداخلي والخارجي. ويتميز الإقليم بتوزيع إستراتيجي ومتكامل للمهام الاقتصادية بين ولاياته الأربع، إذ تعتبر ولاية صفاقس مركزا للصناعات التحويلية والخدمات اللوجيستية والإنتاج الطاق، بينما تمثل ولايات قفصة وسيدي بوزيد وتوزر خزاناً للثروات المنجمية والإنشائية والفلاحية.

ويُعدّ القطاع الصناعي بالإقليم من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ يجمع بين التصنيع التحويلي والنشاط الاستخراجي والطاقة. ويضمّ الإقليم حوالي 17741 مؤسسة صناعية، يتركّز 79% منها بولاية صفاقس التي تُعدّ قطباً صناعياً متكاملًا ذا إشعاع إقليمي ووطني، وتتميّز بتنوّع نسيجها الصناعي، خاصة في مجالات الصناعات الغذائية والكيميائية والميكانيكية والكهربائية، إضافة إلى صناعة الملابس والنسيج. وتمكّن هذه الخصائص صفاقس من الاضطلاع بدور قاطرة لتنمية الإقليم عبر توفير أسواق للمواد الأولية وتطوير سلاسل القيم الصناعية. وفي المقابل، تُعتبر ولاية قفصة قطباً للصناعات الاستخراجية والكيميائية المرتبطة أساساً بمادّة الفسفاط، إلى جانب توقّر مخزون هام من المواد الإنشائية بعدد من ولايات الإقليم، لا سيما سيدي بوزيد وتوزر، ممّا يمنح الإقليم ميزة تنافسية في مجالات الصناعات التحويلية الإنشائية. كما يتمتع الإقليم بوزن إستراتيجي وطني في مجال الطاقة، إذ تضمّ ولاية صفاقس ستة حقول نفطية

تساهم في إنتاج حوالي 11.5 ألف برميل يوميا من النفط الخام، إضافة إلى حقل ميسكار للغاز الذي يوفر قرابة 50% من الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي، ويتم استغلاله عبر منشآت المعالجة بمنطقة نقطة بالمحرس.

ويضم النسيج الصناعي بالإقليم حوالي 709 مؤسسة صناعية تشغل أكثر من 10 مواطن شغل، وتوفر ما مجموعه 53 ألف موطن شغل، من بينها 155 مؤسسة مصدرة كليا توفر نحو 22 ألف موطن شغل. ويتميز هذا النسيج بتنوعه القطاعي، إذ تستقطب الصناعات الغذائية حوالي 29% من المؤسسات، تليها الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 20%، ثم صناعة الملابس والنسيج بنسبة 17%، والصناعات الكيماوية بنسبة 15%. أما بقية الأنشطة الصناعية، بما في ذلك الصناعات المختلفة، ومواد البناء، والخشب والأحذية، فتتوزع بنسب تتراوح بين 3% و6%. ويعزز هذا التنوع مكانة الإقليم كركيزة اقتصادية قائمة على قاعدة صناعية متعددة الاختصاصات، قادرة على دعم القدرة التنافسية وخلق فرص التشغيل وتحفيز التنمية بالإقليم.

أما بالنسبة إلى الصناعات الاستخراجية، فيعد قطاع الفسفاط ركيزة اقتصادية حيوية على المستويين الإقليمي والوطني، إذ تتركز مناجمه أساسا بمعتمديات المتلوي والرديف وأم العرائس والمظيلة من ولاية قفصة وتحل تونس المرتبة الرابعة عالميا من حيث احتياطي الفسفاط، الذي يُقدّر بنحو 2.5 مليار طن.

وفي المجال الفلاحي، يتمتع الإقليم بإمكانيات وثروات طبيعية هامة ويضم مساحات فلاحية شاسعة تفوق مليوني هكتار، منها 64% أراضي صالحة للزراعة و36% مراعي وغابات. وتخصص الأراضي الصالحة للزراعة أساسا لزراعة الأشجار المثمرة على مساحة تناهز 780 ألف هكتار، ويُعد الزيتون المنتج الأبرز في الإقليم، إلى جانب بروز منتجات ذات قيمة مضافة عالية على غرار الفستق واللوز والعنب، خاصة بولايي قفصة وسيدي بوزيد بالرغم من ارتباط النشاط الفلاحي الوثيق بالعوامل المناخية وخاصة الأمطار وتوفر مياه الري، في حين يهيمن قطاع النخيل على الإنتاج الفلاحي بولاية توزر. وتمتد الزراعات المروية على مساحة تُقدّر بـ 122 ألف هكتار، أي ما يعادل 10% من الأراضي الصالحة للزراعة بالإقليم وقرابة 28% من إجمالي المساحات السقوية على المستوى الوطني. كما يستفيد الإقليم من مساحاته الرعوية الواسعة في تنمية قطاع تربية الماشية، إذ يقدر القطيع بحوالي 945 ألف رأس من الأغنام و153 ألف رأس من الماعز و41 ألف رأس من الأبقار و6 آلاف رأس من الإبل، ويوفر إنتاجا سنويا يناهز 22 ألف طن من اللحوم الحمراء و165 مليون لتر من الحليب. أما في مجال الصيد البحري، فتساهم ولاية صفاقس بنحو 12 ألف طن من منتجات البحر، مما مكن الإقليم من تحقيق مساهمة وازنة في الإنتاج الوطني لعدد من المنتجات الفلاحية والبحرية، خاصة الزيتون، الفستق، التمر، الخضروات، اللحوم الحمراء والبيض، الحليب، ومنتجات البحر.

أما في مجال الخدمات والتجارة واللوجستيك، فتقوم ولاية صفاقس بدور أساسي في علاقة تكامل مع باقي الولايات بصفتها مركزا مهما للنقل والخدمات (الميناء التجاري بصفاقس والميناء البترولي بالصخيرة، الطريق السيارة، شبكة السكة الحديدية) يعاضدها في ذلك توفير المواد الأولية من المنتجات الفلاحية والمنجمية والإنشائية من الولايات الداخلية بما يساهم في تامين النسيج الخدماتي والتجاري القائم ودعم تموقع الإقليم.

أما في قطاع السياحة، فيضم الإقليم 93 وحدة سياحية بطاقة إيواء تقدر بحوالي 10 آلاف سرير، أي ما يعادل قرابة 5% من الطاقة الوطنية للإيواء، وهي نسبة تبقى متواضعة ولا تعكس حجم الإمكانيات والفرص المتاحة بالإقليم. ويبرز ذلك خاصة في مجالات السياحة الصحراوية بولاية توزر، وسياحة الأعمال بولاية صفاقس، إضافة إلى السياحة الثقافية بولاية قفصة والسياحة الريفية بولاية سيدي بوزيد، مما يفتح آفاقا واعدة لتنوع المنتج السياحي وتعزيز مردوديته.

وفي المجال الاجتماعي، تتواجد بالإقليم 3 جامعات تعليم عالي تضم 35 مؤسسة جامعية عمومية أغلبها بولاية صفاقس من جملة 206 على كامل البلاد، ويبلغ إجمالي عدد الطلبة بالإقليم 52 ألف طالب وهو ما يمثل 16,5% من جملة عدد الطلبة بالبلاد. ويتواجد بالإقليم 27 مركزا عموميا للتكوين المهني و5 مراكز تهتم بالتكوين الفلاحي ومدرسة للتكوين الفندقي.

كما يضم الإقليم 30 مستشفى منها 08 مستشفيات بولاية صفاقس و02 منها مستشفيات جامعية والتي تعتبر قطبا صحيا في الإقليم، و02 مستشفيات جهوية بولاية قفصة يحتوي أحدهما على أقسام جامعية و02 مستشفيات جهوية بولاية توزر ومستشفى جهوي بولاية

سيدي بوزيد يحتوي على 10 أقسام جامعية. ويتسم الوضع بنقص أطباء الاختصاص خاصة بولايات قفصة وسيدي بوزيد وتوزر، ونقص التجهيزات الطبية الثابتة والمتحركة. كما تشهد المؤسسات الصحية بالإقليم ضغطاً هاماً.

وبخصوص المؤشرات الاجتماعية، فقد بلغت نسبة الأمية بالإقليم 18,2% مقابل 17,3% على المستوى الوطني (الإناث 24,1% و12% الذكور) وتبلغ نسبة التمدد للفئة العمرية 24-6 سنة 78,8% (الإناث 82,8% والذكور 75%). وتتوزع نسب البطالة بين المتوسطة بصفاقس (12,4%) وتوزر (17,1%) والمرتفعة بكل من ولايتي قفصة (33,7%) وسيدي بوزيد (28,6%). كما أبرز التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 تواضع نسبة التغطية الاجتماعية بالإقليم حيث بلغت 38% مقابل 42,1% على المستوى الوطني، مما يتطلب مضاعفة الجهود لتحسين التغطية الاجتماعية وتعميمها على كافة الفئات والجهات. وبلغت نسبة الشيخوخة 67,3% أعلاها بولاية صفاقس بـ 75,3% وبلغت نسبة إعالة كبار السن 27,2%.

أما على المستوى البيئي، فيشهد الإقليم هشاشة ملحوظة تتجلى في عدة مستويات. إذ يبرز التلوث الصناعي بصفة خاصة في ولاية صفاقس، حيث يتركز العدد الأكبر من المؤسسات الصناعية بمدينة صفاقس، إضافة إلى التلوث الناجم عن وسائل النقل بسبب الكثافة الحضرية والاكتظاظ المروري، فضلا عن التخلص غير المنظم من النفايات الصناعية في الوسط البيئي نتيجة غياب المصبات المراقبة وضعف آليات الرقابة.

كما تشهد ولاية قفصة تلوثاً بيئياً ناتجاً أساساً عن مخلفات مغاسل الفسفاط المتمركزة داخل المجال الحضري بمناطق الحوض المنجمي، مما يؤدي إلى تلوث هوائي بفعل انبعاث الغبار والأتربة، إلى جانب الغازات الصادرة عن وحدات المجمّع الكيميائي. كما تتعرض مجاري الأودية والطبقات المائية للتلوث بسبب طرح المياه المستعملة مباشرة في الطبيعة دون مراعاة المعايير البيئية.

أما في ولاية سيدي بوزيد، فيتسم الوضع البيئي بعدة إخلالات مرتبطة بإفرازات مقاطع الحجارة والجبس، التي تسبب في تلوث هوائي يهدد التجمّعات السكنية والمناطق الفلاحية المجاورة، خاصة بمعتمديات الفاض والمكناسي والمزونة.

ومن جهة أخرى، تعاني منظومة التصريف في النفايات المنزلية من محدودية النجاعة، نتيجة الضعف اللوجستي للبلديات، وندرة المصبات المراقبة، وغياب مراكز التجميع، إلى جانب نقص محطات التطهير في أغلب البلديات. كما يشهد الإقليم استنزافاً مفرطاً للموارد الطبيعية، لا سيما الموارد المائية والأراضي الفلاحية، جراء التوسع العمراني والصناعي غير المنظم وتطور مساحات المناطق السقوية، مما أدى إلى تراجع المخزون المائي وتملّحه، إضافة إلى تدهور جودة التربة. ويُسجل كذلك زحف التصحر على مساحات واسعة، خاصة الأراضي الفلاحية، لا سيما بولايتي توزر وقفصة.

أما على المستوى الساحلي، فيتعرض المحيط البحري إلى ضغوط متزايدة نتيجة الانجراف الساحلي، والصيد الجائر، والاعتداء على الملك العمومي البحري، وإلقاء المخلفات الصناعية، مما يساهم في تدهور المنظومات الإيكولوجية البحرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه، حسب مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2024، يحتلّ الإقليم المرتبة الرابعة على مستوى أقاليم البلاد بمؤشر يُقدّر بـ 0.449. ويُسجل تباين واضح في هذا المؤشر بين ولايات الإقليم، إذ تأتي ولاية صفاقس في المرتبة الأولى إقليمياً والثامنة وطنياً بمؤشر 0.479، تليها ولاية توزر في المرتبة الثانية إقليمياً والعاشره وطنياً بمؤشر 0.468. أما ولاية قفصة فتحتلّ المرتبة الثالثة إقليمياً والسابعة عشرة وطنياً، في حين ترد ولاية سيدي بوزيد في المرتبة الرابعة إقليمياً والثانية والعشرين وطنياً بمؤشر يبلغ 0.381، وهو ما يعكس فوارق تنموية داخل الإقليم تتطلب سياسات تدخّل موجهة لتقليصها.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025:

بلغ مجموع الاستثمارات المنجزة بالإقليم خلال الفترة 2021-2025 ما قدره 7714 مليون دينار منها 58% استثمارات القطاع الخاص أغلبها بولاية صفاقس (حوالي 54%). وبلغت نسبة الانجاز في القطاعين مقارنة بما هو مبرمج (16468,4 م.د) 46,8% تتوزع بين 35,3% بالقطاع العام و61,1% بالقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	9136,2	3230,4	35,3
القطاع الخاص	7332,2	4483,5	61,1
المجموع	16468,4	7713,9	46,8

تعتبر نسبة انجاز الاستثمارات العمومية ضعيفة إذ لم تتجاوز 35,3 %، وتوزعت الاستثمارات المنجزة بين القطاعات بنسبة 33,7 % بقطاع البنية الأساسية و21,8 % بالقطاعات المنتجة و19,3 % بالقطاعات الاجتماعية و6 % بقطاع البيئة في حين تتجاوز 3,6 % بقطاع النقل.

في المقابل، بلغت نسبة انجاز الاستثمارات الخاصة 61,1 %. توزعت بين القطاعات المنتجة بنسبة 70,4 % وقطاع السكن بنسبة 29,6 %. مع الإشارة إلى أن قطاع الصناعة يستأثر بحوالي 47 % من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المنتجة، يليه قطاع الخدمات بنسبة 32 % ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 21 %. وعلى المستوى المجالي تتركز أغلب الاستثمارات الخاصة المنجزة خلال الفترة 2021-2025 بولاية صفاقس حيث ساهمت بـ 62 % من جملة الاستثمارات الخاصة المنجزة بالإقليم، والنصيب الأكبر من أحداث المشاريع ومواطن الشغل على التوالي بـ 41 % و50 %. وساهمت جهة سيدي بوزيد بـ 24 % من جملة الاستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص بالإقليم، و25 % من العدد الجملي للمشاريع و30 % من مجموع مواطن الشغل المحدث.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

يتميز الإقليم الرابع بعدد الإمكانيات التي من شأنها توفير قاعدة صلبة لدفع التنمية بمختلف جهاته ومن بينها:

- شريط ساحلي إلى جانب شريط حدودي مع القطر الجزائري يضمّ معبرين حدوديين (تمغزة وحزوة)، يساهمان في دعم التبادل التجاري والاقتصادي وتعزيز الاندماج الحدودي.
- شبكة نقل متنوّعة ومتكاملة تشمل شبكة من الطرقات الوطنية المرقّمة وطريقين سيارتين واحدة منها في طور الأشغال (تونس - جلمة) وطريق سريعة شرق-غرب بصدد الإنجاز، فضلاً عن خطّي سكة حديدية لنقل المسافرين والبضائع، وثلاثة مطارات دولية (توزر، قفصة، صفاقس)، وميناء متعدّد الوظائف بصفاقس، إلى جانب ميناء الصخيرة المختص في الأنشطة البترولية.
- إمكانيات طبيعية قابلة للتثمين في عدّة مجالات، من بينها السواحل، والأراضي الفلاحية، ومواد البناء، والواحات، والمواقع الطبيعية والإيكولوجية، إضافة إلى الموارد الإنشائية والموارد المائية الجوفية الحارة والمخزون السمكي المتنوع.
- تقاليد راسخة في ريادة الأعمال، خاصة بولاية صفاقس، بما يعزّز المبادرة الخاصة والاستثمار.
- أكثر من 700 مؤسسة صناعية متوسطة وكبرى موزّعة على 40 منطقة صناعية، منها 23 منطقة بولاية صفاقس، و7 بولاية قفصة، و6 بولاية توزر، و4 بولاية سيدي بوزيد، على مساحة جمليّة تُقدّر بحوالي 704 هكتارات.
- قدرات فلاحية هامة، لا سيّما في مجال الأشجار المثمرة (الزيتون، اللوز، الفستق، التمر)، إلى جانب الفلاحة السقوية وتربية الماشية.

2. الفرص:

تتعدد الفرص بالإقليم من موارد بشرية كفأة الى موارد طبيعية متنوعة وغيرها وتتمثل في:

- الاستثمار في الشباب والتعليم والتكوين المهني، واستغلال الطاقات الشابة من خلال برامج تأهيلية ومبادرات لخلق فرص عمل ورصيد بشري نشط وطاقات شبابية ذات كفاءات علمية قادرة على الابتكار وريادة الأعمال.
- التحول الرقمي في الخدمات الاجتماعية مثل رقمنة التعليم، الصحة، المساعدات الاجتماعية، مما يرفع من الكفاءة والوصول العادل للخدمات.

- انجاز العديد من المشاريع المهيكلية ذات الأثر الإيجابي على الاندماج المجالي والاقتصادي بالإقليم مثل مشروع الطريق السيارة تونس- جلمة ومشروع الرواق الاقتصادي صفاقس-سيدي بوزيد-القصرين، والمناطق اللوجستية، ومشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط بسيدي بوزيد، ومشروع تبرورة ومترو صفاقس.
- التوجه نحو استغلال المياه البديلة مثل تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.
- آفاقا واسعة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر والدائري مثل الطاقة المتجددة والنقل المستدام، والبناء الإيكولوجي وتدوير النفايات والانتقال الطاق.
- موارد طبيعية هامة ومنتجات متنوعة: الفسفاط والجبس والحجارة الكلسية والنفط والغاز والفلاحة الواحية والخضر والزيتان والأشجار المثمرة والصيد البحري والصناعات التحويلية في صفاقس.
- امكانيات واعدة لاستغلال الشراكات الإقليمية والدولية.
- طاقات بديلة هامة (طاقة شمسية ورياح).

III. أهم الإشكاليات التنموية

رغم تميز جهات الإقليم الرابع بتنوع جغرافي واقتصادي يعكس ثراء موارده الطبيعية والبشرية فإنه يشهد مجموعة من الاشكاليات التنموية التي تعيق تحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة.

1. الإشكالية التنموية العامة:

يواجه الإقليم تفاوتاً تنموياً وضعف التماسك والاندماج بين مناطقه الحضرية والريفية وتراجع تنافسية الأنشطة الاقتصادية التقليدية، مع محدودية الاستثمار في القطاعات الواعدة وتفاقم تأثيرات العوامل المناخية واستنزاف الموارد الطبيعية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

تواجه جهات الإقليم جملة من الإشكاليات الخصوصية ذات الطابع الهيكلي والمجالي، لعل أبرزها تسارع التوسع العمراني غير المنظم، الذي يتم في أغلب الأحيان بصفة عشوائية وفي غياب رؤية استشرافية متكاملة للتخطيط العمراني بالإضافة إلى تأخر مراجعة وتحسين أمثلة التهيئة الترابية والعمرانية. كما تعاني أغلب مناطق الإقليم من تواضع البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية المرتبطة بجودة الحياة، على غرار المساحات الخضراء والمنزهات ومؤسسات التنشيط الثقافي والرياضي والترفيهي، بما يحدّ من جاذبية المجال للعيش والاستقرار.

ويزداد هذا الوضع تعقيدا نتيجة ضعف البنية الأساسية الداعمة لقطاعات الإنتاج والنقل والدامجة للمجال الجغرافي، سواء تعلق الأمر بالمناطق الصناعية واللوجستية أو بشبكات النقل الحديدي والجوي والطرق السريعة. كما يشهد النسيج الصناعي بولايات توزر وقفصة وسيدي بوزيد ضعفا ملحوظا، رغم توفر بعض المناطق الصناعية شبه الشاغرة، حيث ظل الاستثمار الصناعي بها محدودا، إلى جانب ضعف تهمين وتحويل المنتجات الفلاحية باستثناء بعض المنظومات كالحليب والطماطم والزيتون.

وفي المجال الفلاحي والمائي، أدت فترات الجفاف المتتالية إلى لجوء عدد متزايد من المنتجين الفلاحين إلى حفر الآبار العشوائية، خاصة لري الأشجار المثمرة البعلية، مما تسبب في استنزاف الموارد المائية الجوفية وتراجع ديمومتها. كما تشهد عدة مناطق انقطاعات متكررة لمياه الشرب، خاصة خلال فترات الذروة، نتيجة تراجع المخزون المائي وتأخر إصلاح الأعطاب ونقص التجهيزات وضعف حوكمة التصرف في المجامع المائية.

كما يتسم القطاع السياحي بالهشاشة ويمر بتحديات ظرفية وهيكلية خاصة بولاية توزر، حيث يعاني من ضعف اندماجه في الدورة الاقتصادية ومحدودية تكامله مع بقية القطاعات التنموية. وإجمالا، تواجه مختلف ولايات الإقليم نقضا في الدراسات الفنية المعمقة الضرورية لتهمين الموارد والمنتجات المحلية وهو ما يعيق تطوير سلاسل القيمة ويحد من القدرة على الاستغلال الأمثل للمواد الإنشائية والمنجمية التي يزخر بها الإقليم.

وعلى المستوى الاجتماعي، يتسم توزيع الخارطة الصحية بعدم التوازن، مع ضعف التجهيزات والمعدات الطبية ونقص الموارد البشرية بعدد من المؤسسات الصحية الجهوية، في مقابل تزايد الضغط على المؤسسات الاستشفائية الكبرى خاصة بجهة صفاقس. كما تشهد المنظومة التربوية تدهورا في صيانة المؤسسات التعليمية، وتراجعا في النتائج الدراسية وخاصة بولاية قفصة، وارتفاع نسب الانقطاع المدرسي، وضعف الإقبال على التكوين المهني، إلى جانب تفاقم البطالة خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا.

أما بيئيا، فيتسم الوضع بهشاشة ملحوظة نتيجة ضعف منظومة التصرف في النفايات، والتلوث الهوائي والبحري الناجم عن الأنشطة الصناعية والتصحر وتدهور الغطاء النباتي وندرة الموارد المائية. إذ تواجه واحات توزر خطر الاستنزاف المائي والتصحر، في حين تعاني جهة قفصة من آثار بيئية كبيرة ناجمة عن أنشطة استخراج الفسفاط وما ينجر عنها من تلوث للتربة والمياه وتدهور للنظم البيئية. كما تشهد ولاية سيدي بوزيد تراجعا حادا في جودة المياه الجوفية وارتفاع نسبة ملوحتها، إضافة إلى تآكل التربة، بينما تعاني جهة صفاقس من تلوث بحري وساحلي ومشاكل متفاقمة في التصرف في النفايات الصناعية والمنزلية، وهو ما أثر سلبا على البيئة.

14. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

قطب تنموي متكامل ومندمج ودامج، اقتصاده ديناميكي متنوع ومجدد يعتمد الطاقات البديلة والفلاحة العصرية والصناعة النظيفة والسياحة المتنوعة، يطور منظومات اقتصادية جاذبة للاستثمار ويضمن العدالة والرفاه الاجتماعي في بيئة سليمة.

2. الأهداف الرئيسية:

وسعيا لتحقيق هذه الرؤية التنموية في مختلف أبعادها المجالية والزمنية، تم وضع أهداف رئيسية بُنيت على أساس ما تمخضت عنه جملة الرهانات والتوجهات المنبثقة عن التشخيص المعمق، التي يمكن حوصلتها فيما يلي:

- فلاحية مستدامة تحقق الاقتصاد الأخضر وتدعم السياحة البديلة وتثبت السكان في أرضهم.
- سياحة بديلة ومثممة للتراث الثقافي.
- صناعة تحويلية تحترم البيئة، وتراهن على القيمة المضافة في حسن استغلال المواد الإنشائية المحلية والطاقات المتجددة.
- رصيد عقاري مهيا وداعم للاستثمار العام والخاص وإنتاج السكن الملائم.
- مدن مهيأة، جاذبة ومُدمجة تحقق انتماء المواطن لمحيطة.
- استثمار خاص يراهن على الابتكار والتجديد التكنولوجي والإحاطة بالباعثين ويميز إيجابيا اقتصاد الإقليم.
- اكتساب المعرفة ودعم القدرات وتأهيل الموارد البشرية كرافد أساسي للتنمية ودعم القدرات.
- منظومة صحية عصرية متكاملة تحقق الرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي.
- مشروع ثقافي يراهن على الطاقات الشبابية ويكرس دور المجتمع المدني.

الهدف الأول: اقتصاد متطور، تنافسي ودامج

تعتبر هيكلية الاقتصاد والرفع من نسق إحداث المشاريع المجددة من أهم الآليات الكفيلة لكسب رهان التشغيل ودفع الإنتاج وتنويعه ودعم التصدير واسترجاع النسق العادي للنمو والتوظيف الأمثل لمختلف الموارد والإمكانات الكامنة بالإقليم. ويتطلب تجسيد هذا التمشي تهمين الميزات التفاضلية للإقليم والنهوض بالقطاعات المجددة والأنشطة الواعدة وتطوير سلاسل القيم بالمنظومات الاقتصادية، التي توفر قيمة مضافة عالية وإمكانات أكبر للتشغيل والتصدير، إلى جانب تحديث القطاعات التقليدية لاستغلال كل طاقات الإنتاج الكامنة بها. وبالإمكان تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- توظيف وتعزيز الدور الريادي للقطب الاقتصادي بصفاقس كقاطرة لتنمية الإقليم من خلال دعم اشعاعه على بقية الجهات، بتشبيك العلاقات بين الفاعلين الاقتصاديين، والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة المكتسبة في إدارة المشاريع ومناخ الاعمال الملائم المتوفرين بالقطب وتوجيههما نحو بقية الجهات.
- تثمين وتطوير القطب الفلاحي بسيدي بوزيد من خلال العمل على الاستفادة من تواجد العديد من المؤسسات الجامعية العلمية ودعم مشاريع البحث والتطوير وتوجيهها نحو القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية وتوجيه المستثمرين وتشجيعهم على الإستثمار في قطاع الصناعات الغذائية ودعم تخصصّ الجهة في ذلك خاصة بحسن توظيف منصة سوق الإنتاج المبرمج إنجاز.
- تطوير قطب الواحات والسياحة الصحراوية بتوزر بتطوير المنظومات الفلاحية الواحية وسلاسل القيمة بها، والسعي الى توسيع المساحات المستغلة واستغلالها في الفلاحة ذات الثلاث طوابق (نخيل، أشجار مثمرة وخضر)، وبثمين الواحات في مجال السياحة الصحراوية بخلق سياحة واحة مستدامة وتكثيف الرحلات لمطار توزر نفطة الدولي.
- تطوير قطب استخراج وتحويل الفسفاط بقفصة من خلال تطوير وتأهيل وسائل الإنتاج ومعالجة الصعوبات الظرفية والهيكلية لشركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي في مرحلة أولى، ثم تجاوز التأثيرات السلبية لهاتين الشركتين على مجهود تنمية الجهة (استنزاف الموارد المائية، التدهور البيئي، الهيمنة على النشاط الصناعي)، في مرحلة ثانية، والبحث عن مصادر جديدة للمياه (مشروع النقل الهيدروليكي للفسفاط التجاري) واستغلال الطاقة البديلة والحث على احداث وتمويل مشاريع صناعية في مجالات أخرى من خلال إعادة هيكلة صندوق توجيه وإعادة تنمية المراكز المنجمية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها وذلك من خلال إحكام التصرف في الموارد المائية بشكل جماعي ومقتصد والتوجه نحو استغلال الموارد البديلة في قطاعات الصناعة والسياحة وتجهيز المناطق السقوية وصيانة شبكات الري وشبكات مياه الشراب، الى جانب حسن توظيف مخزون المواد الانشائية لتنشيط القاعدة الاقتصادية بالإقليم.
- تطوير البنية الأساسية لتحقيق الاندماج المجالي والاقتصادي.
- تطوير وتحسين المبادلات التجارية مع دول الجوار وفتح أسواق جديدة عبر الاستفادة من المعبرين الحدوديين بتمغزة وحزوة في تنشيط التبادل التجاري الدولي بالإضافة الى تكثيف استغلال الموانئ البحرية والجوية المتواجدة بالإقليم.

وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف والاستجابة للأولويات التي رسمتها المجالس المنتخبة للإقليم على مختلف المستويات المحلي والجهوي والإقليمي تمت برمجة عدة مشاريع خلال فترة المخطط 2030-2026 من أهمها احداث منطقة صناعية بضبعة زروق وتهيئة المنطقتين الصناعيتين بسيدي منصور والقنة التابعتين للقطب التكنولوجي بصفاقس كما تمت برمجة مواصلة إنجاز القطب التكنولوجي بقفصة ومحطة لإنتاج الطاقة من الرياح الى جانب استكمال تهيئة 7 مناطق صناعية وتهيئة فضاء صناعي بولاية قفصة فضلا عن مشروع تزويد مدن الحوض المنجمي بالغاز الطبيعي واقتناء 400 قاطرة لنقل الفسفاط ودراسة إنجاز المركب المينائي بالصخيرة ومواصلة إنجاز مشروعي تهيئة تبرة و متمر صفاقس، الى جانب مواصلة تهيئة المنطقة الصناعية بأم العظام وحسن توظيف منصة سوق الإنتاج المبرمج إنجازها بسيدي بوزيد.

كما تمت برمجة احداث 19 منطقة سقوية منها 2 جيوحرارية وواحدة بالمياه المعالجة بالقطار وتهيئة وصيانة وتجهيز حوالي 30 منطقة سقوية أخرى بكامل جهات الإقليم، فضلا عن تهيئة المنطقة السياحية بميداس ومشروع تطوير الجاذبية السياحية لواحة نفطة بولاية توزر. كما تمت في هذا المجال برمجة توسعة محطة تحلية مياه البحر بصفاقس واحداث 36 بئرا جديدة الى جانب تجهيز وصيانة 13 بئرا فضلا عن برمجة 25 مشروعا لصيانة شبكات مياه الشراب بمختلف جهات الإقليم.

وفي مجال البنية الأساسية تمت برمجة مشروع الرواق الاقتصادي على الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين صفاقس والقصرين عبر سيدي بوزيد والقيروان واحداث الطريق السريعة صفاقس توزر عبر سيدي بوزيد وقفصة، ومشروع المنطقة اللوجستية بصفاقس وتهيئة وصيانة خط السكة الحديدية صفاقس قفصة، وتوسعة المعبر الحدودي فج بوزيان-الرميثة بتوزر واحداث المناطق اللوجستية بحزوة وتمغزة بولاية توزر ومشروع تحويل المحطة البحرية بصفاقس من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للميناء وأشغال جهر أحواض وقنال الدخول لميناء صفاقس.

الهدف الثاني: العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية البشرية

سيتم العمل على تجسيد هذا الهدف عبر الأولويات التالية:

- تطوير آليات الإحاطة الاجتماعية من خلال مزيد دعم الفئات الهشة (كبار السن والأطفال وذوي الإعاقة) بتكثيف برامج الإحاطة وتوفير المرافق والموارد البشرية لتحسين الخدمات المقدمة لهم وتطوير وتحسين خدمات المرافق العمومية لقطاعات الصحة والنقل وتكثيف وتطوير برامج التمكين الاقتصادي ودعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي والشركات الأهلية.
- دعم وتطوير الموارد البشرية من خلال تحسين جودة أنظمة التربية والتعليم والتكوين المهني لتنمية ثقافة المبادرة لدى الناشئة واعتماد مضامين تكوين تستجيب لحاجيات سوق الشغل وتساهم في مساندة سياسة التشغيل والرفع من مردودية العمل إلى جانب إقرار المزيد من الإجراءات والتدابير لتطوير الآليات والبرامج والسياسات المتعلقة بدفع التشغيل والتشجيع للانتصاب للحساب الخاص.
- واستجابة لأولويات الإقليم في هذا المجال تمت برمجة بناء قسم النهوض الاجتماعي بصفاقس 2 وبناء مركب إداري للشؤون الاجتماعية بصفاقس واحداث ضبعة فلاحية إدماجية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل بسيدي بوزيد وبناء 8 وحدات للنهوض الاجتماعي بمختلف جهات الإقليم.
- وفي قطاع الصحة تمت برمجة تهيئة المستشفى الجامعي الهادي شاعر بصفاقس وإنجاز المستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة ومواصلة استكمال إنجاز المستشفى الجهوي صنف ب بنفطة من ولاية توزر وإنجاز مستشفى سيدي بوزيد الذي يضم عديد الأقسام الجامعية وبناء وتجهيز مستشفى جهوي بجملة من ولاية سيدي بوزيد ومركز طبي إقليمي لمعالجة الإدمان بطينة بولاية صفاقس وبناء مقر للمعهد العالي لتقنيات الصحة بقفصة.
- وفي قطاع النقل تمت برمجة اقتناء عدد من الحافلات الجديدة لنقل المسافرين لمختلف جهات الإقليم واحداث محطة للنقل البري بصفاقس.
- اما في قطاع التربية فقد تمت برمجة خلال فترة المخطط 2026-2030 احداث 6 معاهد ثانوية و7 مدارس اعدادية و8 مدارس ابتدائية بمختلف ولايات الإقليم. وفي قطاع التكوين المهني تمت برمجة احداث مركز قطاعي بئر علي بن خليفة بصفاقس و4 مراكز تكوين إلى جانب احداث 6 مكاتب تشغيل بمختلف جهات الإقليم.

الهدف الثالث: تحسين الوضع البيئي

- سيتم العمل على تحسين جودة الحياة والحفاظ على صحة المواطن وتحقيق النجاعة البيئية، والحد من مصادر التلوث الهوائي الناتجة عن الأنشطة الصناعية كالمجمع الكيميائي التونسي والتلوث المائي الناتج عن مغاسل شركة فسفاط قفصة ومقاطع مواد البناء والنفايات الصناعية الصلبة، إضافة إلى معالجة التدهور البيئي البحري والبري والحد من التلوث داخل المدن. وبالإمكان تحقيق هذا الهدف عبر الأولويات التالية:
- استغلال المياه المعالجة بمحطات التطهير في القطاع الفلاحي والصناعي وخلق منظومة لتحلية المياه والعمل على ترشيد استهلاك المياه عبر حوكمة المجامع المائية.
 - دعم الاقتصاد الأخضر وذلك بتدراك مخلفات التلوث الصناعي وحوكمة منظومة التصريف في النفايات وتعزيز التكيف مع التحديات المناخية بمجابهة التصحر والانجراف ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استغلالها وحماية المدن من الفيضانات.
 - دعم قدرة البلديات على التصريف في النفايات والتشجيع على الاستثمار في رسكلتها وتثمينها وانجاز مراكز التحويل والمصببات المراقبة.
- وتجسيما لهذا الهدف، تمت برمجة جملة من المشاريع من ضمنها مشروع تثمين المياه المستعملة المعالجة بصفاقس الكبرى ومشروع محطة تحلية المياه الجوفية المالحة بجزر قرقنة ودراسة التصريف في المساحة المحمية البحرية والساحلية للسهم الرمي بالشفار و6 مشاريع لتهيئة المنظومات المائية الصالحة للشرب بولاية سيدي بوزيد. كما تمت برمجة احداث 9 محطات تطهير و25 مركزا لتجميع ورسكلة

النفائات بولايات الإقليم، الى جانب مشروع تعزيز قدرات التكيف للمنظومة الواحية بولاية توزر. هذا إضافة إلى برمجة 16 مشروعا لحماية المدن من الفيضانات بمختلف ولايات الاقليم.

الهدف الرابع: الحوكمة المجالية والمؤسسية

مثل إدراج مسار الحوكمة في إعداد المخطط الخماسي القادم خيارا استراتيجيا لضمان استدامة المشاريع وتحقيق الأثر الإيجابي على حياة المواطن في مختلف ولايات الإقليم. كما تعدّ الحوكمة الإطار المرجعي لضمان الشفافية والنجاعة في التصرف العمومي وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال اعتماد الأولويات التالية:

- تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لضمان الشفافية وتيسير النفاذ إلى المعلومة والتبادل الإلكتروني بين مختلف المتدخلين وارساء منظومة معلوماتية إلكترونية في هذا المجال وتأمين الولوج اليها وذلك بمراجعة شاملة لقانون الاستثمار.
- احكام تنظيم الفضاء الترابي وذلك خاصة بالتسريع في مراجعة مجلة الغابات ومجلة المياه والخرائط الفلاحية.
- حوكمة اجراءات مجالات التهيئة الترابية والعمرانية من خلال مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وتحسين أمثلة التهيئة وتوفير رصيد ومدخر عقاري لبعث المشاريع العمومية وتهيئة المناطق السكنية والصناعية بمراجعة وتحسين القانون عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية بهدف تسوية الوضعيات العقارية وتثمين العقارات كآلية من آليات دفع التنمية.
- حوكمة الطلب العمومي وتبسيط إجراءاته عبر مراجعة الأمر المتعلق بالصفقات العمومية للتسريع في نسق إنجاز المشاريع الوطنية والجهوية.
- مزيد دعم حوكمة الإجراءات المتعلقة بالشأن العقاري لدعم الاستثمار في القطاعين العام والخاص وذلك بتعزيز دور المركبات الفلاحية الدولية وإعادة النظر في منظومة شركات الاحياء والتنمية الفلاحية.

3. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية للإقليم الرابع، تمت برمجة 3754 مشروعا بكلفة جمليه تناهز 24786 مليون دينار منها 11655 مليون دينار خلال فترة المخطط 2030-2026، وتشمل 1112 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 4154 مليون دينار.

ومثّلت المشاريع المحلية النصيب الأوفر بـ 77% من العدد الجملي للمشاريع تليها المشاريع الجهوية بـ 16% ثم المشاريع الوطنية بـ 4%، أما من حيث الاستثمارات المبرمجة فقد مثّلت المشاريع الوطنية 43% والمشاريع الجهوية 26% والمشاريع المحلية 20% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	2899	3 293	2 311
جهوي	602	7734	3115
إقليمي	91	1712	1170
وطني	162	12 048	5 059
المجموع العام	3 754	24786	11655

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 55% من العدد الجملي للمشاريع و20% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 35% من عدد المشاريع و47% من جملة الاستثمارات. في حين تمثل مشاريع الصناعة والصناعات غير المعملية 1% من عدد المشاريع و22% من جملة الإستثمارات ومشاريع الفلاحة والصيد البحري 8% من عدد المشاريع و11% من جملة الإستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	1326	13231	5438
التجهيزات الجماعية	2063	3224	2 275
الصناعة والصناعات غير المعملية	51	4 500	2 602
الزراعة والصيد البحري	314	3831	1340
المجموع العام	3 754	24786	11655

ولاية توزر

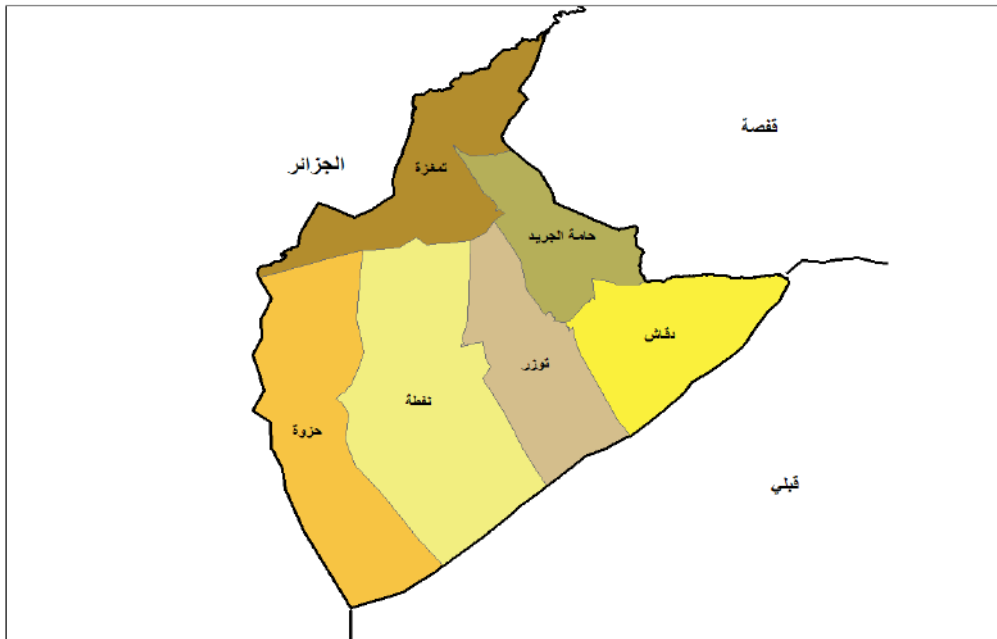
1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تقع ولاية توزر بالجنوب الغربي للبلاد التونسية على الحدود الجزائرية شمال شط الجريد، على طول شريط حدودي يفوق 200 كلم. تحدها ولاية قفصة من الشمال، وولاية قبلي من الجنوب والشرق، والجزائر من الغرب، حيث تمسح الولاية 5593 كم² أي ما يمثل 3,6% من مساحة البلاد، و19.72% من مساحة الإقليم الرابع. وتنقسم إداريا إلى 6 معتمديات وتضم 36 عمادة و6 بلديات.

تتكون تضاريس ولاية توزر بالأساس من شطوط شاسعة تمتد بوسط وجنوب الولاية على شكل أحواض منبسطة ومغلقة ذات تربة عالية الملوحة، أما بغرب الولاية فتمتد الكثبان الرملية معلنة بداية الصحراء. هذا وتضم الجهة بعض المرتفعات الجبلية التي تنحصر في سلسلتين تقع الأولى بأقصى الشمال الشرقي للولاية وتمثل الجزء الغربي لسلسلة جبال الشارب التي تنتهي عند ذراع شط الجريد بالقرب من منطقة الحامة وتمثل الثانية سلسلة جبال تمغزة بأقصى الشمال الغربي للولاية.

تتسم ولاية توزر بمناخ قاري صحراوي وجاف وبدرجة حرارة مرتفعة حيث تسجل الجهة أعلى معدل سنوي للحرارة بالبلاد يبلغ 22 درجة مئوية ويمكن أن تصل الحرارة إلى 50 درجة مئوية خلال فصل الصيف. أما الأمطار بالجهة فهي شحيحة حيث لا يتجاوز المعدل السنوي 100 مم.



2. الخصائص الديمغرافية:

تعدّ ولاية توزر 120,036 ألف ساكنا (تعداد سنة 2024) حيث لا يتجاوز سكانها نسبة 1% من مجموع سكان البلاد. وبحكم طبيعتها الجغرافية وظروفها الطبيعية فإن معظم سكانها يتواجدون بوسط الولاية حول الواحات بين مدن توزر ونفطة ودقاش، مما جعل نسبة السكان الحضر بالولاية تبلغ 89.7% وهي نسبة تفوق المعدل الوطني الذي يبلغ 72%. وتعدّ مدينة توزر الفضاء الحضري الرئيسي بالولاية، إذ تستقطب حوالي 46% من إجمالي السكان بالوسط الحضري، في المقابل، تتكوّن الشبكة الحضرية من عدد محدود من المدن الصغرى ذات إشعاع محلي، على غرار مدن دقاش ونفطة.

كما بلغت نسبة الكثافة السكانية 21.46 ساكن/كلم² في حين بلغت نسبة النمو الديمغرافي 1.07% مقابل 0.87% على الصعيد الوطني.

وتشهد الجهة بداية تحوّل ديمغرافي حيث ارتفع الحجم النسبي للفئة العمرية 55-85 سنة 59% حسب تعداد السكان لسنة 2024. ويبلغ متوسط العمر 34 عاما كما بلغ عدد الأسر 31619 أسرة، بمتوسط حجم أسرة يبلغ 3.8 أفراد. مع الإشارة إلى أن الولاية سجلت صافي هجرة سلبية قدرت بـ 1066 ساكن خلال الفترة 2019-2024.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

تتركز الأنشطة الاقتصادية بولاية توزر أساساً بالمناطق التي تتوفر بها موارد مائية جوفية هامة (تُقدّر بجهة توزر بحوالي 227 مليون م³)، والمتمثلة بالخصوص في الواحات التي تمتد على مساحة تناهز 8725 هك، وتشكل فضاءات حيوية نابضة داخل وسط صحراوي. ويقوم النشاط الفلاحي بالجهة أساساً على المنظومة الزراعية الواحية، حيث تمثل التمور المنتج الرئيسي الذي يحتل الطابق العلوي لهذه المنظومة، في حين تشمل الطبقتان الوسطى والسفلى إنتاج الغلال والخضر والزراعات العلفية.

وإلى جانب ذلك، يبرز قطاع نشاط تربية الماشية وخاصة تربية الإبل، لا سيما بمعتمديتي حزوة وتمغزة. ويتكوّن القطيع الحيواني بولاية توزر من حوالي 970 رأساً من الأبقار، و144800 رأس من الأغنام، و66700 رأس من الماعز، إضافة إلى نحو 4600 رأس من الإبل.

وتتوفر بالولاية طاقة إيواء سياحية معتبرة تضم 22 نزلاً بطاقة جمالية تفوق 2500 سرير تمثل قاعدة لتطوير السياحة الصحراوية، كما أن الانطلاق في إنجاز محطات للطاقة الفولطاضوية تعتبر مساهمة فعالة في توسيع القاعدة الاقتصادية بالجهة وتنويعها.

وتفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2024 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتسبة بولاية توزر يمثل حوالي 1% من مجموع المؤسسات على المستوى الوطني. ويلاحظ هيمنة قطاع التجارة الذي يستأثر بنحو 42% من إجمالي المؤسسات، يليه قطاع النقل بنسبة 14%، ثم قطاع البناء بنسبة 13% وقطاع الصناعة بنسبة 11%. كما تُبرز هذه المعطيات تمركزاً ملحوظاً للنسيج المؤسساتي، حيث تنتصب 42% من المؤسسات بمدينة توزر، و28% بمدينة دقاش، و13% بمدينة نفطة. أما من حيث ديمومة المؤسسات، فتُقدّر نسبة بقائها خلال العشرية الأخيرة بحوالي 49%، وهي نسبة أدنى من المعدل الوطني المقدّر بـ 58%، مما يعكس هشاشة نسبية للنسيج الاقتصادي الجهوي.

يتكوّن النسيج الصناعي بولاية توزر من 69 مؤسسة تشغل عشرة مواطن شغل فأكثر، وتوفّر ما مجموعه 5592 موطن شغل، من بينها 43 مؤسسة صناعية موجهة كلياً للتصدير تؤمّن نحو 4881 موطن شغل (80% من مجموع مواطن الشغل). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الصناعات الغذائية والفلاحية يستأثر بغالبية المؤسسات الصناعية المنتسبة بالولاية، إذ تمثل حوالي 93% من إجمالي هذا النسيج، مما يعكس الارتباط الوثيق للنشاط الصناعي بقطاع التمور.

تتسم البنية التحتية الصحية بالولاية بمحدودية طاقتها مقارنة بالحاجيات الجهوية، إذ تضم مستشفياتين جهويين وثلاث مستشفيات محلية و22 مركزاً للصحة الأساسية ومركز وسيط بطاقة جمالية تقدر بـ 301 سريراً، إضافة إلى 8 مخابر ومركزين للتنظيم العائلي. أما على مستوى القطاع الصحي الخاص، فتقتصر التجهيزات على 18 صيدلية و3 مخابر ومركز واحد لتصفية الدم.

وتحتل ولاية توزر المرتبة العاشرة وطنياً بمؤشر تنمية جهوية يساوي 0.468.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	827.315	695.779	84.1
القطاع الخاص	347.56	347.56	100
المجموع	1174.875	1043.339	88.8

بلغت الاستثمارات العمومية المنجزة 695.779 مليون دينار وهو ما يمثل نسبة إنجاز بـ 84,1 %، تتوزع بين القطاعات الاجتماعية بنسبة 24.9% والقطاعات المنتجة بنسبة 22% ثم البنية الأساسية بنسبة 17.3%.

أما بالنسبة للاستثمارات الخاصة فهي تتوزع بين 39% بقطاع الصناعة و24,8% بقطاع السياحة والخدمات و23,8% بقطاع الفلاحة و12,4% بقطاع السكن.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

تتميز ولاية توزر بعدد الإمكانيات من أبرزها:

- تموقع حدودي استراتيجي للولاية من خلال وجود نقطتي عبور مع القطر الجزائري (معبر فج بوزيان-تمغزة ومعبر حزوة)، بما يتيح فرصًا هامة لتنشيط المبادلات التجارية.
- مطار توزر-نقطة الدولي بطاقة استيعاب تناهز 400 ألف مسافر سنويًا يمثل رافعة لتنشيط الاقتصاد الجهوي، ولا سيما دعم وتطوير السياحة الصحراوية وتحسين نفاذية الجهة وربطها بالأسواق الوطنية والدولية.
- مناطق سقوية مهيكلية لإنتاج التمور تمتد على مساحة تُقدَّر بـ 8725 هكتارا، تمثل ركيزة أساسية للنشاط الفلاحي بالجهة.
- مركز البحوث في الفلاحة الواحية بدقاش والمجمع المشترك المهني للتمور بتوزر يمثل إطارا مؤسساتيا داعما لتطوير الفلاحة الواحية، من خلال تعزيز البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا وتحسين المردودية وجودة الإنتاج وتهيئة سلاسل القيمة المرتبطة بالتمور.
- مؤسستين جامعتين يؤمهما 1500 طالب ومركزي تكوين مهني بطاقة استيعاب 780 متكون ومدرسة تكوين في المجال السياحي بطاقة استيعاب 350 متكون،
- مدخرات طبيعية وموارد إنشائية هامة (الملح، الطين، الفسفاط، الرمال السيليسية...) قابلة للثمين في إطار مشاريع اقتصادية مهيكلية.
- ثراء الموروث الثقافي وتميز الطابع المعماري المحلي، وما يوفره من إمكانيات كبرى للتنشيط الثقافي وتعزيز السياحة الثقافية.
- تنوع المشاهد الطبيعية الصحراوية والمخزون التراثي بالجهة (واحات، شطوط، جبال، صحراء، معالم أثرية)، بما يدعم تطوير السياحة البيئية والمستدامة.

2. الفرص:

- محيط فريد وجذاب أهل الولاية لتصبح قبلة للسياحة الداخلية والخارجية ووجهة أساسية للسياحة الصحراوية.
- فرص هامة لاستغلال الطاقة الشمسية.
- رصيد عقاري هام (فلاحي وعمراني) قابل للاستغلال.
- توفر أمثلة توجيهية للمجموعات العمرانية الكبرى بالولاية وأمثلة تهيئة عمرانية بكافة البلديات ووبعدد التجمعات السكنية.
- أهمية التجهيزات الثقافية ومراكز الإيواء.
- توفر تجهيزات شبابية ورياضية هامة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تتلخص إشكالية التنمية بولاية توزر في هشاشة النسيج الاقتصادي وعدم تنوع القاعدة الاقتصادية حيث يتركز النشاط الاقتصادي على الأنشطة التقليدية كالزراعة والسياحة مقابل تواضع النشاط الصناعي نتيجة عدم تهيئة الموارد الطبيعية وبعد الجهة على المراكز العمرانية الهامة مما يحد من تطور الدورة الاقتصادية بها.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- غياب إستراتيجيه واضحة لترويج إنتاج التمور حيث يتواصل نسق تطوّر الإنتاج مقابل استقرار حجم الصادرات الوطنية، وهو ما انعكس سلباً على الأسعار وعلى مستوى الإنتاج وأدى إلى تراجع مردودية القطاع وديمومته.
- الصعوبات المتعددة التي تعترض السياحة الصحراوية (14 وحدة فندقية مغلقة، تقادم أسطول السيارات رباعية الدفع...)
- ضعف استغلال الواحة القديمة في مشاريع سياحية وترفيهية وخدمائية.
- ضعف البنية الأساسية واللوجستية التي من شأنها تهمين الميزات التفاضلية للولاية وخاصة ضعف نشاط مطار توزر نفطة.
- عدم توفر الرصيد العقاري مهماً يعد من أهم الإشكاليات التي تواجهها الولاية (97% من الأراضي بالولاية مصنفة أراضي دولية).
- القوانين الموضوعية التي تهدف إلى حماية الأراضي الفلاحية لم تمكن من دفع الاستثمار داخل الواحات،
- ضعف الخدمات الصحية نتيجة النقص في طب الاختصاص والاختصاص شبه الطبي وعدم توفر النقل الصحي بالشكل المناسب.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية:

ولاية مندمجة في محيطها الإقليمي والوطني، جاذبة للاستثمار بالاعتماد على ميزاتها التفاضلية كالفلاحة الواحية الجيوحرارية والسياحة البديلة والطاقات المتجددة وحاضنة لشبابها ضمن مشروع ثقافي يستند إلى تراث الجهة.

2. الأهداف الرئيسية:

سعيًا لتحقيق هذه الرؤية التنموية في مختلف أبعادها، تم وضع أهداف رئيسية تتعلق خاصة بتنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف العيش والرفع من القدرة التنافسية لإقتصاد الجهة ودعم مقومات جودة الحياة.

الهدف الاول: النهوض بالتشغيل وتنمية الموارد البشرية

سيتم العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات والمشاريع التالية:

- مواصلة الارتقاء بمؤشرات المنظومة التربوية بتوسيع استخدام التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال في المناهج التربوية وتنمية ثقافة التطوير والمبادرة والعمل الجماعي لدى الناشئة.
- تعزيز تفتح الجامعة على المحيط الاقتصادي وإعتماد مضامين تكوين ومسارات تتجاوب مع سوق الشغل ومعايير الجودة في مختلف الشهادات ذات البعد التطبيقي والمهني.
- تشجيع خريجي التعليم العالي ومراكز التكوين المهني للانتساب للحساب الخاص وإحداث المشاريع وتحسيسهم بالامتيازات والحوافز الممنوحة وفرص الاستثمار المتاحة وتيسير حصولهم على التمويلات في إطار تظاهرات جهوية ومحلية.
- ولدعم البنية الأساسية للتعليم العمومي الاساسي والاعدادي والثانوي من المبرمج احداث معهد بتوزر وتوسعة المدارس الابتدائية والإعدادية بالإضافة إلى مواصلة برنامج صيانة المؤسسات التربوية بكامل الجهة واقتناء تجهيزات تربوية للإعدادي والثانوي.
- كما تمّت برمجة بناء نواة المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بتوزر وتوسعة الجي الجامعي بتوزر فضلاً عن استكمال اشغال توسيع المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتوزر وتهيئة ملاعب رياضية بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتوزر - قسط 1 و 2.

الهدف الثاني: تحسين ظروف العيش

لتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد الأولويات التالية:

- تحسين ظروف العيش وخاصة التزود بالماء الصالح للشرب والربط بشبكة التطهير وبالتيار الكهربائي.
- تعزيز الموارد المائية وتحسين نوعية مياه الشرب بالجهة.

- تحسين تغطية مختلف مناطق الجهة بالتجهيزات الصحية والشبابية والثقافية.
- توفير السكن الاجتماعي اللائق في بيئة نظيفة.

ولتجسيد هذه الأولويات تمت برمجة عدّة مشاريع أهمها احداث محطة تحلية المياه بدقاش لتزويد معتمديات دقاش وحامة الجريد وتمغزة، الى جانب الانطلاق في تأهيل محطات التطهير بتوزر ونفطة وتجديد شبكات الصرف الصحي وربط المقاسم السكنية بشبكة التطهير واحداث محطة معالجة تطهير بمعتمدية حزوة.

وفي مجال الصحة، تمت برمجة إستكمال انجاز المستشفى الجهوي بنفطة واحداث اقسام جامعية بالمستشفى الجهوي بتوزر وتوسيع المستشفى المحلي بتمغزة.

وفي مجال الشباب والطفولة والثقافة، تمت برمجة انجاز المركز الوطني للتربصات الرياضية واستكمال انجاز المسبح المغطى وملعب العاب القوي بتوزر إلى جانب تدعيم التجهيزات الرياضية والفردية بجميع المعتمديات، واحداث مركب تنس بتوزر وإتمام إعادة بناء دار الشباب بدقاش الى جانب احداث قاعات للألعاب الفردية بحامة الجريد وتمغزة وحزوة، وبناء مركب ثقافي بمنطقة بوهلال -دغومس وإعادة بناء مركب الطفولة بتمغزة وتهيئة وتوسعة مركب الطفولة بنفطة، وبناء المركب الثقافي أبو القاسم الشابي ومركز الفنون الركحية والدرامية ومعهد الموسيقى.

كما تمت برمجة انجاز عدد 2000 مسكن اجتماعي عبر الية الكراء المملك بتوزر و150 مسكن اجتماعي بنفطة واستكمال مشروع إنجاز أشغال تهيئة وتوسعة المصب المراقب بولاية توزر وإنجاز عدد 03 مراكز تحويل بتوزر نفطة وبتمغزة مع تخصيص مساحة 50 هك لفائدة الوكالة العقارية للسكنى لإنجاز 100 مسكن اجتماعي بمعتمدية دقاش.

الهدف الثالث: الحد من التفاوت الجهوي وإرساء قضاء اقتصادي مندمج ومتكامل

سيقع العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تامين الموارد والثروات الطبيعية التي تزخر بها الجهة وإحداث البنية التحتية الملائمة للوصول لهذه الثروات وتوظيفها.
- دعم افتتاح الجهة على محيطها الوطني والعالمي.
- دعم تنمية الجهات الصحراوية وتعبئة الموارد المائية الجوفية المتاحة وإحداث واحات ومناطق سقوية في عمق الصحراء.
- تيسير إنجاز المشاريع العمومية والخاصة بمعالجة الوضع العقاري وإضفاء مزيدا من المرونة في عملية التفويت في العقارات الدولية لفائدة الجماعات العمومية المحلية أو المنشآت العمومية.

ولتحقيق هذا الهدف تمت برمجة جملة من المشاريع من أهمها توسيع وتحسين شبكات الهاتف القار والاليف البصرية بكامل الولاية وتجديد السكة الحديدية في الخط 13 الرابط بين المتلوي وتوزر وتوسعة المعبر الحدودي فج بوزيان-الرميثة واقتناء وتركيز مضخات حرارية بمطار توزر نفطة وتجديد شبكة الضغط المتوسط المغذية لتجهيزات الملاحة الجوية، وإنجاز الاروقة الاستراتيجية عبر إحداث طريق سريعة على الوطنية رقم 16 تربط ميناء قابس بمعبر حزوة الحدودي والتجاري.

الهدف الرابع: الرفع من القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي الجهوي واحداث المؤسسات ودفع التصدير والتشغيل

يتم تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على تجسيد الأولويات التالية:

- تنويع القاعدة الاقتصادية والرفع من القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي الجهوي.
- تامين الميزات التفاضلية للجهة والنهوض بالقطاعات الجديدة والأنشطة الواعدة التي توفر قيمة مضافة عالية إلى جانب تحديث القطاعات التقليدية لاستغلال كل طاقات الإنتاج الكامنة بها.
- مزيد العناية بالواحاح القديمة والإستعداد لمجابهة التحديات المناخية.
- تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية بإحداث الآبار العميقة التعويضية لتسديد النقص الحاصل في مياه الري.

- تحسين نسب التكثيف الزراعي والرفع من مردودية القطاع السقوي.

ولتحقيق هذا الهدف وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عدد من المشاريع من أهمها أحداث سوق لبيع التمور بحامة الجريد وإحداث منطقة سقوية بابين الشباط (معتمدية توزر) بمساحة 150 هكتار وتوسعة المنطقة السقوية المزارة 2 والمنطقة السقوية الجيوحرارية بحزوة وإنجاز دراسة فنية لإحداث بحيرات جبلية بالشبيكة وبليجو ووادي النقب وواحة بريك وتطوير الجاذبية السياحية لواحة نفطة وتهيتها وتوسعة المعبر الحدودي فج بوزيان-الرميثة وتهذيب شبكة الضغط العالي والمتوسط وتهيتها المنطقة السياحية بميداس وإحداث مركز التكوين والتدريب المهني بنفطة مع مواصلة المشاريع المتعلقة بإعادة هيكلة مركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بتوزر ومكتب التشغيل بنفطة.

الهدف الخامس: دعم مقومات جودة الحياة والمحافظة على الموارد الطبيعية

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تحسين الدخل الفردي وتوفير موارد الرزق.
- إحكام هيكلة الفضاء العمراني والنهوض بالأحياء الشعبية.
- مقاومة كل أشكال الاستغلال المفرط والعشوائي للموارد الطبيعية ومختلف مظاهر التلوث والتصحر.
- ولتحقيق هذه الأولويات، تمت برمجة إنجاز عدد من المشاريع من أهمها تهيئة الأحياء الشعبية بفم الخنقة وسندس وبتمغزة وتهذيب وتجديد حي النسيم وإنشاء وحدات فرز وتثمين النفايات بكامل الولاية ومشروع تعزيز قدرات التكيف للمنظومة الواحية بولاية توزر ومشاريع حماية سبع آبار ودقاش ونفطة وتمغزة من الفيضانات، واستغلال جزء من السوق المركزية القديمة كدار للخدمات وأحداث مسبح بلدي بنفطة وبناء ملعب حي بالطافرية وآخر بحي فم الخنقة سندس وأحداث مساحات خضراء بجميع العمدات.

الهدف السادس: تطوير الطاقات البديلة وتركيز اقتصاد جهوي بمحتوى تكنولوجي رفيع وصديق للبيئة

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- الانصهار ضمن المخطط الوطني للطاقات البديلة بما يعزز الخيارات الرامية لتثمين موارد الصحراء والمساهمة في تركيز إقتصاد جهوي بمحتوى تكنولوجي رفيع وصديق للبيئة.
- استغلال صندوق الانتقال الطاقوي عبر تركيز نقاط إنارة ذات نجاعة عالية ووحدات شمسية فولطو ضوئية لإنتاج الكهرباء وتركيز نظام متابعة ومراقبة استهلاك وانتاج الكهرباء عن بعد.
- مقاومة مظاهر التصحر بتركيز مصدات الرياح للحد من زحف الرمال وحماية البنية الأساسية والمنشآت العمرانية والاقتصادية والحد من الاستغلال المفرط والعشوائي للمراعي الطبيعية والتخفيف من الضغوط على المراعي التقليدية القريبة من المراكز العمرانية وإعداد خطة عملية لتوسيع مساحة المراعي باستغلال الفضاءات الشاسعة بالمناطق الصحراوية بإحداث المسالك المؤدية إليها ونقاط المياه والمظلات بما يساهم في معالجة تدهور الكساء النباتي والاستغلال المفرط للموارد العلفية.
- المحافظة على المياه والتربة والغابات ومواصلة جهود تهيئة مصبات الأودية وبناء منشآت النثر وتغذية المائدة والعناية بالتشجير الغابي ومعالجة تدهور الكساء النباتي والاستغلال المفرط والعشوائي للموارد العلفية الطبيعية.
- استكمال تهيئة المحمية الطبيعية الصحراوية بدغومس لحماية المنظومات البيئية الخاصة ببعض الأصناف الحيوانية والنباتية البرية النادرة والمهددة بالانقراض للمحافظة على التنوع البيولوجي والعمل على إدماج هذه المنظومة في الدورة الاقتصادية عبر إنجاز محطات الاستراحة بجانب هذه المحمية وذلك في نطاق النهوض بالسياحة الثقافية والبيئية.

ولتجسيد هذا الهدف وبالعودة إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة عدة مشاريع من بينها مشروع إنتاج الطاقة من النفايات المنزلية بالولاية وإحداث خزانات مياه بالمراعي بكافة المعتمديات واستكمال إنجاز المشروع النموذجي لتجديد شبكة التوزيع العمومي ببلدية توزر

وإنجاز المشروع النموذجي التنوير العمومي بالفوانيس المقتصدة للطاقة ومقاومة التصحر على مستوى المزارع وبيير الرومي والتعمير وتهئية الواحة القديمة بشاكمو وتهئية الاحواض الساكية وإحداث منشآت لفرش المياه بالفريد.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

لتحقيق الأهداف الرئيسية للرؤية التنموية بولاية توزر، ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 419 مشروعاً بكلفة جملية تقارب 2192 م.د منها 788 م.د خلال فترة المخطط 2030-2026، وتشمل 140 مشروعاً متواصلاً باستثمارات تُقدّر بـ 259 مليون دينار.

وقد مثلت المشاريع المحلية 67% من العدد الجملي للمشاريع تليها المشاريع الجهوية بـ 25%، أما من حيث الاستثمارات المبرمجة فقد مثلت المشاريع الجهوية 57% والمشاريع المحلية 27% والمشاريع الوطنية 15% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	280	273	209
جهوي	103	683	448
إقليمي	2	15	15
وطني	34	1 221	117
المجموع العام	419	2 192	788

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 54% من العدد الجملي للمشاريع و29% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 33% من عدد المشاريع و61% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	138	805	482
التجهيزات الجماعية	227	285	230
الصناعة والصناعات غير المعملية	7	1 045	38
الزراعة والصيد البحري	47	57	38
المجموع العام	419	2 192	788

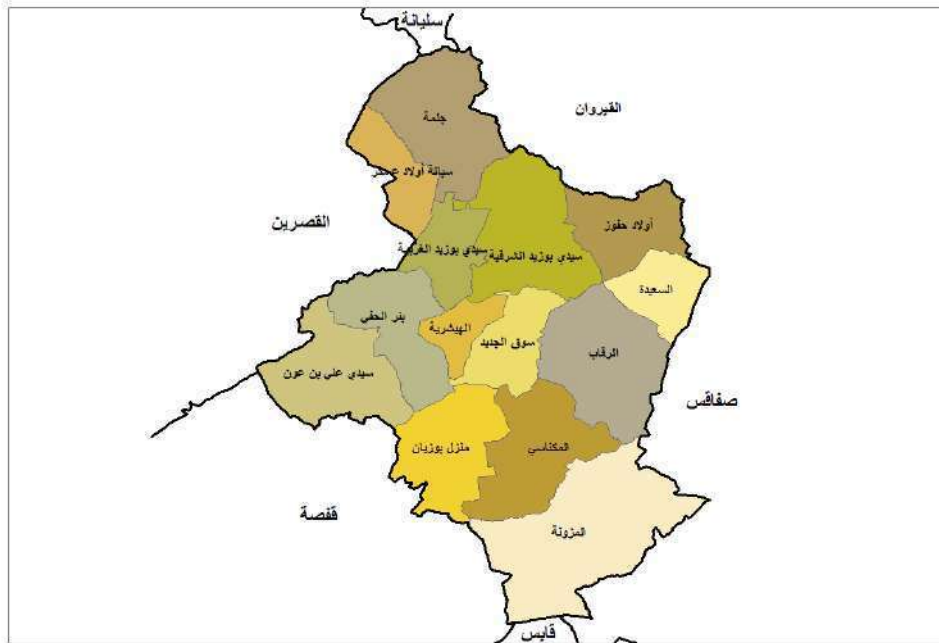
ولاية سيدي بوزيد

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تقع ولاية سيدي بوزيد بالإقليم الرابع للبلاد التونسية وتمسح حوالي 7428 كلم² أي ما يعادل 26,2 % من مساحة الإقليم الرابع و4,6 % من المساحة الجمالية للبلاد التونسية، وتنقسم إداريا إلى 14 معتمدية و115 عمادة و17 بلدية، وتشتبك في حدودها مع ست ولايات. وتنتهي في أغلبها إلى منطقة السباسب العليا وتتكون تضاريسها من سهول تعبرها في الجهة الوسطى سلسلة جبلية معدل ارتفاعها 700 متر ويصل أقصاها إلى 1376 م بجبل مغيلة، الى جانب بعض المنخفضات التي تكون سبخا من أهمها سبخي المشيقيق والنوال. كما تمتاز بمشاهد طبيعية خلابة تتمثل في عيون ومرتفعات يكسو بعضها نباتات فريدة من نوعها أهمها بالحديقة الوطنية ببوهدمة التي تمتد على حوالي 17 ألف هكتار.

تتسم الجهة بمناخ قاري شبه جاف حسب المناطق يتأثر بالتيارات الصحراوية الآتية من الجنوب والتيارات الهوائية البحرية الآتية من الشرق والتي تكون عادة سببا رئيسيا للتقلبات الممطرة حيث يتراوح معدل الأمطار بين 177 مم إلى 271 مم، مع نزول البرد في مناطق جلمة والسبالة وأولاد حفوز والرقاب. وترتفع درجات الحرارة خلال شهري جويلية وأوت لتفوق 40 درجة مئوية وتنخفض في الشتاء لتصل إلى حوالي 2 درجة مئوية.



2. الخصائص الديمغرافية:

شهدت ولاية سيدي بوزيد ارتفاعا في عدد السكان حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حيث بلغ 489,991 ألف نسمة وهو ما يمثل 24% من مجموع سكان الإقليم الرابع و4% من المجموع الوطني. وتتميز بتشتت سكاني مع خاصيات ريفية، حيث يمثل السكان بالوسط الريفي 72,9% من مجموع السكان بالولاية مقابل 32,3% على المستوى الوطني. وتبلغ الكثافة السكانية حوالي 66 ساكن/كلم² مقابل 77 ساكن/كلم² على المستوى الوطني. وتتفاوت الكثافة السكانية حسب المعتمديات، إذ بلغت 204,7 ساكن/كلم² بسيدي بوزيد الغربية و95,3 ساكن/كلم² بالسعيدة وتتجاوز 82 ساكن/كلم² بئر الحفي وسيدي بوزيد الشرقية والهدشيرة في حين بلغ أداها 24,4 ساكن/كلم² بالمزونة.

وعرفت الجهة خلال الفترة الممتدة بين 2014 إلى 2024 نموا ديمغرافيا يقدر ب 1.3 % مقابل 0.87 % على المستوى الوطني، أما توزيع السكان حسب الفئات العمرية، فتبلغ نسبة الفئة العمرية 15-59 سنة 59,3 % والفئة العمرية 5-14 سنة 18,6 % والفئة العمرية التي تفوق 60 سنة 15,1 % أما الفئة العمرية أقل من 5 سنوات فتمثل 7 % من إجمالي عدد سكان الولاية. أما بالنسبة لمؤشر الشيخوخة فيقدر بـ 59 % في حين بلغ مؤشر نسبة الإعالة الديمغرافية لكبار السن 25,5 %، وشهدت الجهة صافي هجرة سلبية بحوالي 4681 شخص بين سنتي 2019 و2024.

كما بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية 31.2 % مقابل 72 % على المستوى الوطني. وتُعدّ مدينة سيدي بوزيد الفضاء الحضري الرئيسي بالولاية، إذ تستقطب حوالي 40 % من إجمالي السكان بالوسط الحضري، في المقابل، تتكوّن الشبكة الحضرية ببقية الولاية من عدد محدود من المدن الصغرى ذات إشعاع محلي، على غرار الرقاب وبئر الحفي والمكناسي ومنزل بوزيان وجلمة وسيدي علي بن عون والمزونة.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر القطاع الفلاحي الركيزة الأساسية للاقتصاد الجهوي حيث شهد هذا القطاع تحولات عميقة تمثلت في المرور من النمط الواحد للاستغلال الفلاحي المرتكز على الفلاحة المطرية وتربية الماشية إلى تعدد مجالات الإنتاج. وتتميّز الولاية بإمكانيات فلاحية هامة من حيث المساحات المحترقة (466 ألف هك) والمساحات السقوية (64 ألف هك) والموارد المائية (264 مليون متر مكعب) وتستغل هذه الموارد في زراعات الأشجار المثمرة والزيتات والخضروات وكذلك الأعلاف. كما تتميّز الجهة بإنتاج الزراعات البدرية والآخر فصلية والبيولوجية وتربية الماشية خاصة الضأن والأبقار. ويستقطب القطاع 46.2 % من السكان المشتغلين ويحتل مراتب وطنية هامة في إنتاج الخضروات (18 %) والزيتون (21 %) واللحوم الحمراء (12 %) والألبان (11 %) واللوز (13 %) والفسق (20 %).

ويتكوّن النسيج الصناعي من 34 مؤسسة مشغلة لعشرة فأكثر توفّر 2605 موطن شغل، منها 8 مؤسسات صناعية موجهة كليا للتصدير (35 % من المؤسسات بمعتمدية سيدي بوزيد الغربية). وتضم الجهة 4 مناطق صناعية مهيأة و9 فضاءات صناعية الى جانب مركب البلاستيك بالمزونة، إلا أنّ نسبة استغلال هذه المناطق والفضاءات تظل متواضعة لضعف جاذبية الجهة للاستثمار الصناعي الخاص.

ويشكّل قطاع الخدمات حلقة ضعيفة بالاقتصاد الجهوي، إذ لم تتطور السياحة الايكولوجية بالجهة رغم ما يتوفّر بها من إمكانيات طبيعية مثل المحميات الطبيعية ببوهدمة ومغيلة ونقاط المياه الاستشفائية الساخنة بعين هداّج وعين رباو والكربة والمستغلات الفلاحية القابلة للتوظيف السياحي. كما لم يتطور القطاع التجاري رغم ما تزخر به الجهة من منتوجات فلاحية متنوعة وبكميات هامة ينتظر توظيفها وتثمينها من خلال شركة سوق الإنتاج بالوسط التي تأخر إنجازها.

وفي المجال الاجتماعي، تبرز المؤشرات تحسن نسبة تدخل برامج الإحاطة بالطبقات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية من خلال ارتفاع عدد المنتفعين بالمنح القارة والعلاج المجاني من 35,1 ألف منتفع سنة 2021 إلى 67,5 ألف سنة 2025 والعلاج بالتعريفة المنخفضة من 39,3 ألف منتفع سنة 2021 إلى 43,8 ألف سنة 2025.

وفي الجانب التربوي، تحسّنت نسب التمدرس للفئة العمرية بين 12 و18 سنة لتبلغ 71 % وانخفضت نسب التسرب المدرسي، وارتفعت نسب النجاح في الامتحانات الوطنية، حيث بلغت 79 % في دورة 2025 في مناظرة الدخول الى المدارس الإعدادية النموذجية و65 % في مناظرة الدخول إلى المعاهد الثانوية في دورة 2025، و67,71 % في امتحان البكالوريا دورة 2025.

وفي جانب التكوين المهني والجامعي، تشكو الجهة قلة عدد المؤسسات، حيث يوجد 4 مراكز للتكوين المهني يؤمها حوالي 928 متكون و3 مؤسسات جامعية تحتضن 2311 طالب.

وفي القطاع الصحي، تتكون المنظومة الصحية من 9 مستشفيات (1 جهوي بأقسام جامعية و8 محلية) توفر 500 سريرا و130 مركزا للصحة الأساسية و11 دائرة صحية ومركز وسيط بسيدي بوزيد. وبالقطاع الخاص توجد بالجهة 5 مراكز للتصوير الطبي (4 مفراس و2

رنين مغناطيسي) و3 مصحات لتصفية الدم بها 34 سريرًا و10 مخبر تحليل و61 صيدلية و5 محلات ترميز و57 عيادة مختصة و49 عيادة للطب العام. وينشط بالجهة حوالي 272 طبيبًا منهم 123 طبيب اختصاص.

وكنتيجة لتواضع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية بالجهة مثل ضعف النسيج الاقتصادي وخاصة الصناعي منه، وندرة المؤسسات الخدماتية العمومية والخاصة، فإن الجهة تعرف نسبة بطالة مرتفعة بلغت 28,6% مقابل 17,2% وطنيا ونسبة الأمية 26,2% مقابل 17,3% وطنيا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

ويتسم الوضع البيئي بالجهة بعدة اختلالات مرتبطة بإفرازات مقاطع الحجارة والجبس المسببة لتلوث هوائي يهدد التجمعات السكنية والمناطق الفلاحية المجاورة خاصة بمناطق الفنائض والمكناسي والمزونة، وغياب منظومة للتصرف في النفايات المنزلية والصناعية وتواضع شبكة صرف المياه المستعملة ونسبة الربط بها، بالإضافة إلى محدودية المساحات الخضراء والمنتزهات الحضرية وفضاءات الترفيه بالوسطين الحضري والريفي، مما أثر سلبا على ظروف عيش السكان وحدّ من جمالية وجاذبية المدن والقرى.

وشهد مؤشر التنمية الجهوية لولاية سيدي بوزيد تراجعا خلال السنوات الأخيرة من 0,419 والمرتبة 21 وطنيا سنة 2018 الى 0,381 والمرتبة 22 وطنيا سنة 2024، وهو ما يبرز تواضع أثر المجهود التنموي بالجهة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

بلغت جملة الاستثمارات المنجزة بالقطاعين العام والخاص خلال الفترة 2025-2021 بولاية سيدي بوزيد 2128,796 مليون دينار. بنسبة انجاز تعادل 52,64%. وتتوزع الاستثمارات المنجزة بنسبة 48,8% للقطاع العام و51,2% للقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	2370,870	1039,659	43,85
القطاع الخاص	1672,742	1089,137	65,11
المجموع	4043,612	2128,796	52,64

وتعتبر نسبة الإنجاز عموما ضعيفة خاصة في القطاع العمومي حيث لم تتجاوز 44%. ويتضح من خلال توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات أهمية الاستثمارات المخصصة لتدعيم البنية الأساسية وتعزيز الأرضية الملائمة لدفع قطاعات الإنتاج والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية بالجهة، حيث استأثرت البنية الأساسية بـ 48,7% من مجموع الاستثمارات المنجزة تليها القطاعات المنتجة بـ 24,6% والقطاعات الاجتماعية بـ 7,9% والبيئة بـ 2,5% والنقل بـ 0,3%.

وقدردت جملة الاستثمارات المنجزة بالقطاع الخاص بحوالي 1089 مليون دينار، وقد استأثرت قطاع السكن بـ 46,2% من مجموع الاستثمارات المنجزة مقابل 53,8% للقطاعات المنتجة. وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاعي الصناعة والطاقة يستأثران بحوالي 48% من إجمالي استثمارات القطاعات المنتجة، يليهما قطاع الفلاحة بنسبة 32%، ثم قطاع الخدمات والسياحة بنسبة 20%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

تزخر ولاية سيدي بوزيد بعدديد المقومات من إمكانيات وفرص التي يمكن تحويلها الى مجالات تنموية واعدة.

1. الامكانيات:

- موقع جغرافي استراتيجي متميز يتوسط البلاد التونسية وبالقرب من الولايات الكبرى ذات الطابع الاقتصادي والديموغرافي الهام.
- شبكة متكاملة من الطرقات المرقمة وعدة محاور رئيسية ذات إشعاع وطني تربطها بأهم مواقع الحركة الاقتصادية بالبلاد.
- طاقات بشرية في شتى المجالات العلمية والإبداعية والثقافية والرياضية القادرة على تحقيق النقلة النوعية، وشابة حيث يبلغ 45.31% من سكان الولاية أقل من سن الثلاثين.

- قدرات هامة في مجال ممارسة الأنشطة الفلاحية وبالأخص الفلاحة السقوية وتربية المجترات الصغرى.
- خصائص طبيعية تشجع على تعاطي الزراعات المحمية والأشجار المثمرة البدرية وآخر فصلية ومنتجات ذات طابع خصوصي ومنتجات بيولوجية.
- مدخرات هامة من المواد الانشائية القابلة للتحويل الصناعي أهمها الفسفاط والجبس بالمكناسي والحجارة الكلسية ببئر الحفي والطين بمنزل بوزيان.
- مواقع طبيعية وإيكولوجية يمكن استغلالها لتنوع الأنشطة السياحية والاستشفائية بالجهة (الحديقة الوطنية ببوهدمة والحديقة الوطنية بجبل المغيلة ومحمية جبل ريحانة قوالب وعيون الهريّة والشرشارة وهذّاج والكربة والربّاو).
- مخزون ثقافي وحضاري متنوّع ومواقع أثرية هامة قابلة للثمين والاستغلال.

2. الفرص:

- مجالات جديدة وواعدة للاستثمار ومنتجات قابلة للتصدير والترويج كصناعة خشب الزيتون.
- مدخرات هامة ومتنوعة من المواد المقطعية القابلة للاستغلال الصناعي.
- توفر حوالي 18 ألف مؤسسة إقتصادية قابلة للتطوير وحسن الإستغلال.
- فرص واعدة للاستثمار في الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية.
- مخزون تراثي هام ومنتجات متعددة من الصناعات التقليدية، إضافة الى مواقع بيئية وإيكولوجية قابلة للتوظيف السياحي.
- ضيعات فلاحية دولية ورصيد عقاري دولي قادر على استقطاب الإستثمارات.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

ضعف جاذبية الجهة وتدني مؤشرات التنموية وتواصل ضعف هيكلية إدارة التجمعات السكنية الريفية لم تسمح ببروز مركز حضري مهيكل يساعد على تحقيق تكامل واندماج بين مناطق الجهة ويخلق نسيج إقتصادي متنوع يستجيب لطموحات سكانها.

2. الإشكاليات الخصوصية :

- عدم تطابق أمثلة التهيئة العمرانية مع متطلبات النمو العمراني وحاجيات السكان لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بأغلب المراكز العمرانية والتجمعات السكنية الريفية مما ساهم في انتشار وتزايد البناء الفوضوي وتنامي الأحياء الشعبية، وكثافة الحاجة للمرافق الأساسية الحياتية بالإضافة إلى الضغط المسجل على المدخرات العقارية التي شهدت تراجع كبير حد من تنفيذ عديد المشاريع التنموية.
- تواضع البنية الأساسية والتجهيزات والمرافق بالمراكز الحضرية والتجمعات السكنية الريفية مثل تهيئة وتعبيد الطرقات والأنهرج والمسالك والربط بشبكات التطهير وصرف المياه والحماية من الفيضانات والتنوير والماء الصالح للشرب.
- غياب بنية أساسية مهيكلية ودامجة لمناطق الجهة ومؤسسة للربط والتكامل مع الأقطاب الاقتصادية المجاورة والرفع من جاذبية الجهة على غرار الطرقات السيارة والسريعة وخطوط للسكك الحديدية تربط مواقع الإنتاج بالأسواق.
- وضع عقاري متشعب وهيمنة صبغة الأراضي الدولية والاشتراكية (قاربة 41 ألف هك) مستغلة لعقود عديدة من قبل الخواص.
- تواضع خدمات النقل العمومي بما في ذلك النقل المدرسي اعتبارا لمحدودية الأسطول المتوفر بالجهة.
- محدودية البنية الأساسية الموجهة لثمين المواد الانشائية وعزلة مواقع الاستخراج عن مواقع التصنيع وغياب الرصيد العقاري الصناعي قرب مواقع الاستخراج وصعوبة التخصيص وتغيير الصبغة أدت الى العزوف عن الاستثمار في هذه المواد.
- افتقار الجهة لمؤسسات اقتصادية متنوعة وذات طاقة تشغيلية عالية ومحدودية آليات التشغيل بالجهة.
- ضعف نسيج الصناعات الغذائية القادرة على ثمين الإنتاج الفلاحي الوفير.

- ضعف المبادرة الخاصة للنهوض بالاستثمار والتشغيل وعدم قدرة النسيج الاقتصادي على استيعاب طلبات الشغل الإضافية (خاصة من حاملي الشهادات العليا).
- تراجع خصوبة التربة والاستغلال المشط للموارد المائية وتراجع متواصل لتنوعيتها ومنسوبها مع انتشار الحفريات العشوائية بالجهة إضافة إلى تقلص المراعي.
- تدني مؤشرات التنمية البشرية وتواضع التجهيزات الجماعية ذات البعد الاجتماعي في أغلب المجالات ومحدودية تطور وملائمة بعض المجالات الأخرى مع خاصيات الجهة على غرار مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي واختصاصات التكوين المهني .
- تواضع جودة الخدمات المقدمة خاصة في القطاع الصحي العمومي لمحدودية الموارد البشرية وخاصة طب الاختصاص في المجالات الحيوية والتجهيزات الطبية.
- تقادم البنايات العمومية (المرافق التعليمية والثقافية والصحية وتأخر أشغال صيانتها وعدم ملاءمتها للتطور السكاني) .
- تواصل التأثير السلبي للعوامل المناخية (الجفاف، الانجراف، التصحر...) التي تحول دون تطور القطاع الفلاحي.
- تدهور الوضع البيئي وتهديده للجانب الصحي بأغلب المراكز الحضرية والتجمعات السكنية الريفية بسبب غياب منظومة ناجعة للتصرف في النفايات الصلبة والسائلة مع غياب المصبات المراقبة ومراكز التحويل وانتشار المصبات العشوائية وتواضع نسبة الربط بشبكة التطهير بالوسطين الحضري والريفي ومحدودية منشآت المعالجة للمياه المستعملة (5 محطات تطهير فقط) إضافة إلى غياب البرامج التحسيسية ومراقبة المخالفات البيئية.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

في إطار وضع التوجهات المناسبة للتحكم في جملة الإشكاليات والصعوبات التي تعيق المسار التنموي بالجهة ولضمان حسن توظيف مقومات التنمية بالولاية والتأسيس لنقطة اقتصادية واجتماعية جديدة، تم وضع الرؤية الاستراتيجية للتنمية على المستوى المتوسط والبعيد كالتالي:

1. الرؤية التنموية:

سيدي بوزيد ولاية جاذبة ومنفتحة على محيطها الإقليمي والوطني ومثمرة لمواردها ومحافظة علمها وضامنة لتنمية شاملة وعادلة.

2. الأهداف الرئيسية:

ولتجسيد هذه الرؤية الاستراتيجية للتنمية بولاية سيدي بوزيد ضمن المخطط 2026-2030، تم ضبط أربعة أهداف استراتيجية تركز على جملة من الأولويات كما يلي:

الهدف الأول: العدالة المجالية وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية

يقترح العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تقليص الفوارق بين المعتمديات والمناطق الريفية والحضرية من خلال تجهيز التجمعات الريفية بالبنية الأساسية والمرافق الجماعية وتحسين ظروف العيش بها بربطها بالشبكات العمومية واعتماد أمثلة تهيئة عمرانية تراعي خصوصياتها.
- دعم التكامل والترابط بين معتمديات الولاية والإدماج بين جهات الإقليم عبر التشجيع على بعث مشاريع عمومية وخاصة مشتركة ودعم ربط المناطق بتحسين وضعية الطرقات.

ولتحقيق هذه الأولويات وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع خلال الفترة 2026-2030 على غرار تعبئة 176 كلم من المسالك الريفية وتدعيم الطريق المحلية رقم 889 ورقم 888 والطريق الجهوية رقم 89 فضلا عن أحداث 4 جسور، ومواصلة انجاز الطريق السيارة تونس جلمة والطريق السريعة على الوطنية رقم 13 في إطار مشروع الرواق الاقتصادي.

أما في مجال تحسين الربط بالشبكات العمومية فقد تمت برمجة تزويد 9 مناطق وأحياء بالماء الصالح للشرب عن طريق الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه وتزويد 658 عائلة عن طريق الهندسة الريفية وحفر بئرين عميقتين، وربط 6 أحياء بشبكة التطهير و28 تجمع سكني بشبكة الكهرباء.

الهدف الثاني: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج والتوازن الاجتماعي

بالإمكان العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تطوير منظومات التربية والتكوين من خلال دعم قطاع التربية بإحداث مدارس إعدادية ومعاهد ثانوية بمناطق التوسع وتعهّد وصيانة المؤسسات التربوية والحد من ظاهرة الفشل المدرسي ومقاومة الانقطاع وتعزيز خدمات النقل المدرسي ودعم منظومة التكوين المهني بإحداثيات واختصاصات جديدة وتطوير المراكز وصيانتها ودعمها بالتجهيزات الملائمة الى جانب تدعيم نسيج المؤسسات الجامعية لمواكبة حاجيات الجهة من الاختصاصات العلمية حسب خصوصياتها.
- تدعيم البنية الأساسية والانشطة والخدمات المتصلة بالمجال الصحي والثقافي والشبابي والرياضي.
- تطوير آليات الإدماج الاجتماعي ومراكز الرعاية من خلال تعزيز قدرات النساء وذوي الاحتياجات الخصوصية عبر التكوين والتأطير ودعم برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للحدّ من الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر، وذلك بتركيز برنامج الفرصة الثانية بمركز الدفاع والادماج الاجتماعي واحداث ضبعة فلاحية ادماجية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وبناء مقر للإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية.

ولتحقيق هذا الهدف واستنادا إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة جملة من المشاريع أهمها احداث 6 مدارس ابتدائية و3 مدارس اعدادية ومعهد ثانوي ومطعمين و3 قاعات اختصاص. وفي مجال التكوين المهني تمت برمجة احداث 2 مراكز تكوين ومركز للتكوين المستمر والترقية المهنية واحداث 3 مكاتب للتشغيل بمنزل بوزيان وجملة والمزونة. وفي قطاع التعليم العالي يتواصل مشروع توسيع وتأهيل كلية العلوم والتقنيات ومشروع تحسين البنية التحتية لمعهد الدراسات التكنولوجية وبناء مبيت جامعي ومركز جامعي للتنشيط الثقافي. كما تمّت برمجة إنجاز مستشفى سيدي بوزيد بأقسامه الجامعية وبناء المستشفى الجهوي بجملة والعمل على دخول المستشفيات الجهوية بالمكناسي والرقاب حيز الاستغلال وبناء أقسام الاستعجالي وبناء مركز جهوي للطب الجامعي والمدرسي واقتناء آلة سكانار وتأمين التزوّد بالأدوية ودعم الإطار الطبي المختص. هذا إضافة الى برمجة عديد المرافق الثقافية والشبابية والرياضية لتشمل مختلف مناطق الجهة وذلك بانجاز 9 مكتبات عمومية و2 دور ثقافة و2 مركبات ثقافة و2 دور شباب و4 قاعات مغطاة وبناء مقر لوحدة الشؤون الاجتماعية بالسعيدة.

الهدف الثالث: دعم مقومات الاقتصاد المحلي والجهوي

سيرتكز العمل من أجل تحقيق هذا الهدف بالأساس على الأولويات التالية:

- تعصير القطاع الفلاحي عبر دعم الفلاحة الذكية وسلاسل القيمة (الزيتون، الخضروات، اللحوم، الألبان...) وإحكام التصريف في الموارد المائية وتطوير استغلال الاراضي الدولية بإعادة النظر في منظومة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية والعقارات الفلاحية الدولية.
- دعم الاستثمار المنتج من خلال تشجيع المبادرات الريادية والمؤسسات الصغرى ودعم المبادرات الجماعية بتوظيف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والنهوض بالشركات الأهلية لقدرتها على خلق الثروة ومواطن الشغل والحث على تثمين الموارد الطبيعية والطاقة البديلة.
- دعم الإنتاج والتصدير بتبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة تفعيل البرنامج النموذجي لمرافقة المؤسسات التي تصدر لأول مرة.
- إستغلال الفرص المتوفرة في القطاعات الواعدة والمتجددة والأنشطة ذات التنافسية العالية على غرار الصناعات التحويلية والغذائية والمواد الإنشائية والسياحة البديلة.

ولتجسيم هذه الأولويات وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة أحداث 5 مناطق سقوية وحفر 6 آبار عميقة إلى جانب تجهيز وتهيئة 11 منطقة سقوية وبئرين وأحداث 5 بحيرات جبلية وتهيئة 3 مناطق صناعية وأحداث محطة الطاقة الفولطوضوية بطاقة 150 ميغاوات وتهيئة مركب البلاستيك بالمزونة وأحداث قرية حرفية ببئر الحفي. هذا إلى جانب تهيئة وصيانة السوق البلدي بسيدي بوزيد وأحداث المجمع المالي بمنزل بوزيان وتهيئة محطات الإرسال والاتصالات المنتصبة.

الهدف الرابع: الحوكمة المحلية والمشاركة المجتمعية

يقترح العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تدعيم قدرات المجالس المحلية والمجلس الجهوي في التخطيط والمتابعة وتوضيح العلاقة مع البلديات من خلال مراجعة مجلة الجماعات العمومية المحلية.
- تنظيم الفضاء الترابي بالجهة من خلال تحيين أمثلة التهيئة العمرانية وتعميمها لتشمل جل البلديات والتجمعات السكنية الريفية ودعم البلديات في اقتناء وتوفير مدخرات عقارية مناسبة للتوسع العمراني.
- الحد من التوسع العمراني العشوائي من خلال ضبط برنامج لتسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية الريفية والتعجيل بتسوية الوضعيات العقارية للأحياء العشوائية داخل المناطق البلدية.
- التسريع في التسوية العقارية للأراضي الفلاحية والاشتراكية بمراجعة وتحيين القانون عدد 21 لسنة 1995 والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية بهدف تسوية الوضعيات العقارية وتثمين العقارات كآلية من آليات دفع التنمية.
- حماية الأراضي الفلاحية من الاستغلال المفرط والتوسع العمراني وحسن توظيفها في دعم الإنتاج الفلاحي وذلك بمراجعة خارطة حماية الأراضي الفلاحية والحرص على تطبيقها.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

يشمل برنامج الاستثمار العمومي الجملي بولاية سيدي بوزيد ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، برمجة 942 مشروعا بكلفة جمليه تناهز 2026 م.د منها 1350 م.د خلال فترة المخطط 2030-2026، وتشمل 262 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 392 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 81% من العدد الجملي للمشاريع تليها المشاريع الجهوية بـ 18%، أما من حيث الاستثمارات المبرمجة فقد مثّلت المشاريع المحلية 37% والمشاريع الجهوية 43% والمشاريع الوطنية 20% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	767	731	501
جهوي	166	812	574
إقليمي	-	-	-
وطني	9	484	274
المجموع العام	942	2026	1350

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 59% من العدد الجملي للمشاريع و 33% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 30% من عدد المشاريع و 35% من جملة الاستثمارات. في حين تمثل مشاريع الفلاحة والصيد البحري 10% من عدد المشاريع و 13% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	279	659	471
التجهيزات الجماعية	561	563	436
الصناعة والصناعات غير المعملية	6	488	275
الفلاحة والصيد البحري	96	317	168
المجموع العام	942	2026	1350

ولاية صفاقس

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تبلغ المساحة الجمالية للولاية 7545 كلم² وهو ما يمثل 26,7 % من مساحة الإقليم الرابع و4,6 % من مساحة كامل البلاد، وتنقسم إداريا إلى 16 معتمدية و127 عمادة و23 بلدية. وتتميز بموقعها الجغرافي الوسيط الذي يطل على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط على امتداد 235 كم، ويحدها من الشمال ولاية المهدية، ومن الغرب ولايات القيروان وسيدي بوزيد، ومن الجنوب ولاية قابس.

وتتميز تضاريسها بامتداد السهول على مساحات شاسعة تستغل لتعاطي النشاط الفلاحي وخصوصا غراسة الأشجار المثمرة، حيث تغلب عليها حقول الزيتون. ويعتبر مناخها شبه جاف يتسم بارتفاع الرطوبة، ويتراوح معدل كميات الأمطار بها بين 180 مم بجنوب الولاية و220 مم بشمالها.



2. الخصائص الديمغرافية:

بلغ عدد السكان بالولاية 1047,468 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، وهو ما يمثل أكثر من نصف سكان الإقليم الرابع (51%) و9,3 % من مجموع سكان البلاد. وتعتبر الكثافة السكانية مرتفعة بالجهة حيث تقدر بـ 138 ساكن/كلم² مقارنة بنسبة الكثافة على المستوى الوطني (77 ساكن/كلم²) وذلك لكونها ولاية جاذبة تتوفر فيها فرص العمل وتستقطب عدد مهم من الولايات المجاورة.

كما يتوزع السكان حسب الفئات العمرية حسب تعداد سنة 2024 بين 5,8 % للفئة العمرية أقل من 5 سنوات و17% للفئة العمرية 14-5 سنة و59,9 % للفئة العمرية 15-59 سنة و17,2 % لفئة 60 سنة فما فوق. وبذلك شهد مؤشر الشيخوخة ارتفاعا هاما مقارنة بسنة 2014 حيث بلغ 75,3 % أما نسبة الاعالة فقد بلغت 28,8 %. ويبلغ العمر الوسيط للسكان 35 عاماً ومتوسط العمر 28.8 عاما كما بلغ عدد الأسر 304562 أسرة، بمتوسط حجم أسرة يبلغ 3.45 أفراد ويقدر صافي الهجرة الداخلية بمعدل 1000 شخص سنويا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية تبلغ 70.3 %، مقابل 72 % على المستوى الوطني. وتُعدّ مدينة صفاقس القطب العمراني والاقتصادي الأبرز بالولاية وبالإقليم الرابع، إذ تستقطب قرابة 85 % من إجمالي السكان بالوسط الحضري بالولاية،

تلها شبكة من المدن الصغرى ذات الإشعاع المحلي، على غرار جبنيانة وعقارب والمحرس. وتتسم باقي المعتمديات بطابعها الريفي حيث يتشتت السكان في تجمعات سكنية صغيرة.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

الخصائص الاقتصادية:

تمثل ولاية صفاقس ثاني قطب اقتصادي بالبلاد يضم العديد من القطاعات والأنشطة المتنوعة التي تساهم بصفة هامة في الإنتاج والتشغيل والتصدير. وشهدت تحسّنا نسبيا لمؤشر التنمية الجهوية بالولاية من 0,472 والمرتبة العاشرة وطنيا سنة 2021 الى 0,479 والمرتبة الثامنة وطنيا سنة 2024. ويبرز تحليل الوضع الاقتصادي الخصائص التالية:

- نسيج صناعي هام يضم 82 ألف مؤسسة اقتصادية (الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، صناعة النسيج، التجارة، الخدمات) أغلبها منتصب بمركز الولاية ومن الحجم الصغير (نسبة المؤسسات التي تشغل 10 عمال فما فوق لا تتجاوز 2,5%).
- مساهمة فعالة في الإنتاج الوطني الفلاحي من خلال توفير بعض المنتوجات الفلاحية الهامة كاللحوم البيضاء والبيض (50%) والزيتون (30%) والمنتجات البحرية (15%).
- تطور هام لمنظومات الإنتاج من أهمها منظومة الزيتون البيولوجي ومنظومة الصناعات الميكانيكية وتكنولوجيا الصحة.
- تعدّ ولاية صفاقس من أبرز الأقطاب الوطنية في إنتاج النفط والغاز، إذ تساهم بنحو 40% من الإنتاج الوطني لهذه المواد، باحتضانها ستة حقول نفطية بطاقة إنتاج تقارب 11,5 ألف برميل يوميا، إلى جانب حقل ميسكار للغاز الذي يقدّر احتياطيه بحوالي 22,7 مليار متر مكعب، ويُسْتَغَل بطاقة سنوية تناهز 1,18 مليون طن من الغاز، أي ما يعادل 50% من الإنتاج الوطني.
- التفتح على الخارج وذلك عبر ميناءها التجاريين ومطارها الدولي وارتباط اقتصادها بأسواق خارجية عديدة. ويمثّل الميناء التجاري بصفاقس البوابة الرئيسية المفتوحة على الخارج بالجهة حيث يؤمّن سنويا حوالي 4,5 مليون طن أي بمعدل 20% من النشاط الجملي للموانئ التونسية، كما يمثل ميناء الصخرة أهم ميناء على المستوى الوطني من حيث اختصاصه في نقل المواد البترولية والمنجمية، مما مكن الولاية من مساهمة فعالة في الصادرات الوطنية بنسبة تناهز 20%.
- إمكانيات سياحية وثقافية هامة غير مستغلة بالقدر الكافي (مدينة تاريخية، مواقع أثرية وشواطئ)، حيث تقدر طاقة استيعاب المؤسسات الفندقية بـ 3800 سرير (1,5% من المستوى الوطني).
- يتوفر بالولاية قطب تكنولوجي متخصص في الإعلامية والميليميديا وثلاثة مراكز وطنية للبحث متخصصة في مجالات الزيتون والبيوتكنولوجيا والرقميات بالإضافة إلى مخابر البحث التابعة للمؤسسات الجامعية إلا أن مساهمة هذه المؤسسات في تنمية الجهة وتطوير نسيجها الاقتصادي وتحقيق إشعاعها على محيطها يبقى دون المطلوب.

الخصائص الاجتماعية:

- رغم تحقيق نتائج طيبة (المراتب الأولى وطنيا في نسب النجاح) في امتحان ختم التعليم الأساسي (82%) وشهادة البكالوريا (65%) فإنّ عدد المنقطعين عن التعليم الإعدادي والثانوي يبقى مرتفعا حيث يمثل 9% من مجموع التلاميذ.
- تضم قطب جامعي هام يتكون من 20 مؤسسة جامعية يؤمها 35 ألف طالب يتخرج منهم حوالي خمسة آلاف سنويا.
- يوجد بالجهة 11 مركزا للتكوين المهني بالقطاع العام و38 بالقطاع الخاص، إلا أن بعض المراكز العمومية لم تشهد تطورا في جودة التكوين وفي تجديد الاختصاصات بما يتماشى مع متطلبات سوق الشغل.
- تضم الولاية قطبا استشفائيا متكاملا يضم 2 مستشفيات جامعية و13 مصحة خاصة وموارد طبية وبشرية ذات جودة عالية وتجهيزات متطورة، ممّا ساهم في تحسين العديد المؤشرات الصحية ببلوغ نسبة التلقيح للأطفال دون سنّ الثانية 98,5% والولادات المراقبة صحيا 99% وتراجع نسبة وفيات الأطفال إلى مستوى 17% وارتفاع مؤمل الحياة إلى 74 سنة، كما جعلها قبلة استشفائية للبلدان المجاورة، إلا أنها تشكو ضغطا متواصلا تسبّب في تراجع الخدمات الصحية المقدمة خاصة بالقطاع العام.

- ساهمت الحركية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة في تحسين نسبة البطالة لتبلغ 12,4 % سنة 2024 مقابل 17,2 % وطنيا.

الخصائص البيئية:

تُعد السواحل الممتدة بالولاية، وخاصة منطقة طينة، موطنًا لمناطق رطبة غنية بالتنوع البيولوجي، حيث تستقطب أنواعًا عديدة من الطيور المهاجرة، مما يعزز من قيمتها البيئية والسياحية، كما تحتوي الولاية على مناطق ذات خصوصيات طبيعية استثنائية مثل جزر قرقنة وجزر الكنايس بمعتمدية الغربية.

وتواجه ولاية صفاقس تحديات بيئية ناتجة عن التوسع الصناعي والعمراني، حيث شهد الوضع البيئي بالولاية خلال السنوات الأخيرة تدهورا متواصلا بعدة مناطق نتيجة ضعف منظومة التصرف في النفايات المنزلية بعد غلق المصب المراقب بعقارب سنة 2021. كما لم تتخلص الجهة بعد من مخلفات النفايات الصناعية التابعة للمصنع الكيميائي بصفاقس بعد غلقه. ومع ذلك يتسم الوضع البيئي بالجهة بالخصائص التالية:

- استمرار تلوث المحيط من قبل المؤسسات الصناعية المنتصبة بأغلب المناطق بالولاية (صفاقس، الصخيرة...)، بالإلقاء العشوائي للنفايات الصناعية ومادة المرجين وارتفاع كمية النفايات العضوية الناتجة عن نشاط تربية الدواجن.
- انجراف وتآكل الشريط الساحلي خاصة بالشفار وتراجع المنظومة البيئية البحرية خاصة بقرقنة والارتفاع المتواصل لمستوى البحر وتأخر مشاريع الاستصلاح المبرمجة خاصة مشروع تبرورة.
- تدني نسبة الربط بشبكة التطهير بالولاية حيث لم تتجاوز 72% بالوسط الحضري وتعطل انجاز مشروع محطات التطهير بكل من مدينتي الصخيرة وبئر علي بن خليفة.
- تعطل عملية التخطيط الحضري والتراحي بالولاية مما ساهم في بروز أحياء سكنية عشوائية تكتسح الأراضي الفلاحية وتعدّد الوضع العمراني مع غياب رؤية استراتيجية واضحة ومخططات عمرانية تسمح بمعالجة واقعية لمشاكل الجهة.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

تقدّر جملة الاستثمارات المنجزة بولاية صفاقس خلال الفترة (2025-2021) بحوالي 3797,553 م.د بنسبة إنجاز تعادل 37,8 % وتتوزع الإستثمارات بين 27 % للقطاع العام و 73 % للقطاع الخاص.

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	5000	1022.053	20.44
القطاع الخاص	5000	2775.5	55.51
المجموع	10000	3797,553	37.8

وتعتبر نسبة الإنجاز عموما ضعيفة خاصة في القطاع العمومي حيث لم تتجاوز 20,4 %، ويتّضح من خلال توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات أهمية الاستثمارات المخصّصة لقطاعات البنية الأساسية التي استأثرت بنسبة 32 % ثم القطاعات الاجتماعية بـ 24% و قطاعات الإنتاج بـ 18 % و قطاع البيئة بـ 9 % و قطاع النقل بـ 7 %.

أما بخصوص جملة الاستثمارات المنجزة من قبل القطاع الخاص خلال الفترة 2025-2021، فقد بلغت حوالي 2775,5 مليون دينار، أي ما يعادل 55,5% من إجمالي الاستثمارات المبرمجة. وقد توزعت هذه الاستثمارات أساساً بين القطاعات المنتجة بنسبة 71,8% و قطاع السكن بنسبة 28,2%. وعلى مستوى القطاعات المنتجة، استأثرت قطاع الصناعة بحوالي 50% من إجمالي الاستثمارات، يليه قطاع الخدمات بنسبة 36,5%، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 13,5%. ويعكس هذا التوزيع تمركز الاستثمار الخاص بالجهة بالأساس على قطاعي الصناعة والخدمات، مقابل مساهمة محدودة نسبياً لبقية القطاعات.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات:

- الموقع الاستراتيجي في وسط البلاد والانفتاح المباشر على الأسواق الأوروبية والإفريقية.
- بنية أساسية متطورة ومتعددة الأنماط تضم النقل البري (طريق سيارة وطريق سريعة بصدد الإنجاز وخطوط حديدية) والنقل البحري بتواجد مينائي صفاقس والصخيرة والنقل الجوي (مطار صفاقس طينة).
- مخزون هام من الموارد البشرية الكفاءة وذات الخبرات والتخصصات المهنية العصرية.
- ثاني قطب إقتصادي بالبلاد في مجالات متعددة كالخدمات والتجارة والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية وصناعة النسيج.
- قطب تكنولوجي متخصص في الإعلامية والمليديا و3 مراكز وطنية للبحث متخصصة في مجالات الزيتون والبيوتكنولوجيا والرقميات.
- مساهمة فعالة في الإنتاج الوطني لزيت الزيتون والبيض ومنتجات الصيد البحري.
- منظومة تكوين مهني وجامعي متطورة تضم 11 مركز تكوين متخصص منها 3 مراكز قطاعية وقطب جامعي بـ35 مؤسسة.
- قطب صحي يتكوّن من 3 مستشفيات جامعية و13 مصحة خاصة.
- توفر هياكل ومؤسسات متعددة قادرة على مرافقة الباعثين الخواص ودعم المبادرة الخاصة.

2. الفرص:

- مكانة واشعاع دوليين حيث تعرف الجهة بخبرة أبنائها في ريادة الأعمال.
- إمكانية تحويل القطب التكنولوجي إلى منصة لريادة الأعمال وتطوير الأنشطة الذكية.
- فرص لاستقطاب استثمارات تجارية جديدة وتنمية الصادرات من المنتجات المحلية (زيت، لوز، صناعات تقليدية).
- بؤادر جيدة في تنظيم المجمعات المهنية والصناعية وفي تطوير منظومات الإنتاج وسلاسل القيمة.
- الاستفادة من برامج شراكة القطاع العام والخاص.
- مشاريع استراتيجية في الطاقة المتجددة وتحلية المياه تعود بفائدة استثمارية طويلة الأمد على الجهة.
- مبادرات تعتمد مقاربة "تنمية خضراء" لتحسين صورة الجهة.
- الاستفادة من الديناميكية الوطنية في مجال الرقمنة والخدمات الاجتماعية.
- إمكانيات هامة لتطوير آليات الإدماج الاجتماعي مع إمكانية إدماج الشباب في الاقتصاد التضامني المحلي وبرامج وطنية لدعم المبادرات الشبابية والمشاريع الصغرى.
- تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز القدرة على الابتكار.
- إمكانيات للاستثمار في السياحة الحضرية والأنشطة الثقافية والرياضية ومجالات التعليم والتدريب المهني.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

تراجع مكانة الجهة كقطب تنموي ريادي في محيطها الإقليمي والوطني نتيجة المركزية المفرطة وغياب تصور حقيقي لتطوير الجهة، مما تسبب في غياب إستراتيجية تنموية شاملة ومندمجة وأدى إلى تدهور الوضع البيئي واختلال التوازن العمراني وتعميق التفاوت التنموي بين مدينة صفاقس وبقيّة المعتمديات وتطور غير مؤطر للأنشطة الاقتصادية.

2. الإشكاليات الخصوصية:

- اختلال التوازن الجهوي نتيجة تركيز جل الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات الجماعية بمدينة صفاقس وتواضع المراكز العمرانية خارجها من جهة، وتفشي النزوح والبطالة والفقر والامية بالمناطق الريفية من جهة أخرى.
- إشكاليات في مجال التخطيط العمراني تعكس فجوة متنامية بين التوسع الحضري السريع والقدرة على الاستجابة التخطيطية والتنظيمية نتيجة عدم تغطية جميع التجمعات السكنية بأمانة تهيئة عمرانية أو ضعف نسق مراجعتها.
- توسع عمراني عشوائي يمثل تهديداً مباشراً للتوازنات البيئية والاجتماعية ويحد من القدرة على التدخل الفعال.
- تراجع القدرة التنافسية لاقتصاد الجهة وتقلص إشعاعها على محيطها الوطني والإقليمي وتدني جاذبيتها وتفاقم أنشطة الاقتصاد غير المنظم.
- تراجع خدمات النقل العمومي الجماعي (بما في ذلك التنقل من وإلى جزيرة قرقنة) واختناق حركة المرور داخل مدينة صفاقس وتدهور شبكة الطرقات داخل المناطق البلدية في ظل تأخر مشاريع النقل المهيكل مثل مترو صفاقس.
- ضعف دور مجامع التصرف والصيانة بالمناطق الصناعية وغياب المناطق الصناعية المهيأة ذات الجودة العالية بالمناطق الداخلية.
- الإشكاليات العقارية الناتجة عن عدم توفر الأراضي وتعقيد إجراءات تخصيصها لفائدة المشاريع العمومية والخاصة.
- هشاشة القطاع السياحي وعدم تنوع منتوجاته بالرغم مما تتميز به الجهة من إمكانيات لتطوير السياحة الاستشفائية والإيكولوجية، والثقافية، وسياحة المؤتمرات، والأعمال.
- ضعف نشاط مطار صفاقس طينة الدولي والذي لا يتجاوز نشاطه نسبة 2% من المستوى الوطني في أحسن الحالات.
- تدني التجهيزات والخدمات الجماعية خاصة في المناطق الداخلية وتواضع المؤسسات بقطاعات الطفولة والشباب والرياضة والثقافة وافتقارها لبنية أساسية ملائمة وتجهيزات وموارد بشرية ومحدودية البرامج الخصوصية الموجهة للإحاطة بالفئات الهشة والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية.
- ضعف منظومة التصرف في النفايات نتيجة غلق المصبب المراقب بعقارب والتصرف العشوائي لأغلب النفايات الصناعية.
- هشاشة شبكات التطهير ومنظومة صرف المياه المستعملة وخاصة في المحيطات الريفية والمناطق الساحلية.
- تردّي الوضع البيئي بالشريط الساحلي نتيجة الانجراف والاخلال بالمنظومة البيئية البحرية، صاحبه الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية المحدودة بالجهة (المائدة المائية السطحية والموارد السمكية والأراضي الفلاحية والأودية والمواقع الكلسية...) وذلك نتيجة تفشي ظاهرة حفر الآبار العشوائية وتنامي ممارسات الصيد الجائر، مما يهدد ديمومة هذه الموارد ويعمّق اختلالات التوازن البيئي.
- عدم استجابة قانون تشجيع الاستثمارات لتطلعات المستثمرين.
- تراجع عدد الفنيين الساهرين على إنجاز المشاريع العمومية ومتابعتها خاصة بالإدارات الجهوية.
- عدم توفر التمويل الذاتي والموارد البشرية الكفاءة والعقارات بأغلبية البلديات وخاصة المحدث منها.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية

صفاقس قطب اقتصادي واجتماعي وطني وإقليمي ذو قدرات تنافسية عالمية تعتمد على بنية تحتية متطورة وتواكب التحولات الخدمية والصناعية والتكنولوجية التي تراعي المعايير البيئية وتضمن إطار عيش سليم في كافة معتمدياتها.

2. الأهداف الرئيسية:

وسعيا لتحقيق هذه الرؤية التنموية في مختلف أبعادها المجالية والزمنية، تم وضع أهداف رئيسية بُنيت على أساس ما تمخضت عنه جملة الرهانات والتوجهات المنبثقة عن التشخيص المعمق، التي يمكن حوصلتها فيما يلي:

الهدف الأول: ضمان بيئة سليمة ومجال عمراني منظم وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية وتنمية القطاع الفلاحي
وتمثل الأولويات التالية وسيلة لبلوغ هذا الهدف:

- إزالة التلوث وإرساء منظومة بيئية سليمة وفعالة في إطار استراتيجية بيئية شاملة تقوم على الوقاية والمراقبة الصارمة وتثمين النفايات، إلى جانب تعزيز المساحات الخضراء وتحقيق العدالة البيئية.
- تنظيم المجال العمراني في كل المعتمديات من خلال وضع سياسة عمرانية تقوم على التخطيط التشاركي، وتفعيل أدوات التهيئة ومراقبة البناء، وإعادة هيكلة الأنسجة العمرانية الهشة، مع اعتماد مقارنة مجالية تدمج البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي ضمن رؤية استشرافية متكاملة.
- إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وحمايتها وتنمية القطاع الفلاحي عبر تكثيف المراقبة وتشديد الإجراءات الردعية لعمليات حفر الآبار غير القانونية وللصيد العشوائي وتوجيه الامتيازات الفلاحية نحو الإستثمارات في الموارد البديلة (المياه المعالجة والطاقة الشمسية) وتعويض أشجار الزياتين الهرمة.
- استغلال المياه المعالجة بمحطات التطهير في القطاع الفلاحي والصناعي وخلق منظومة لتحلية المياه والعمل على ترشيد استهلاك المياه عبر حوكمة المجامع المائية.

ولتحقيق هذه الأولويات تمت برمجة جملة من المشاريع تتمثل أساسا في احداث وحدات رسكلة وتثمين النفايات بمركز التجميع طريق تنيور كلم 20 وإحداث مراكز فرز النفايات بسيدي منصور والغربية بالإضافة إلى إنجاز أشغال استصلاح وغلق المصب المراقب بعقارب كما تمت برمجة إنجاز قطب التطهير بصفافس الغربية، وتوسيع وتهذيب شبكة التطهير بصفافس الشمالية، وإنجاز دراسات تطهير مدن الغربية ومنزل شاكر.

كما تشمل هذه التوجهات استصلاح واستعادة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية المتدهورة بجزيرة قرقنة، وإعداد دراسة لاستصلاح وتهيئة سواحل مدينة صفافس على امتداد 32 كلم، إضافة إلى دراسة التصرف في المساحة المحمية البحرية والساحلية للسهم الرمي بالشفار-المحرس، وبرمجة مشروع تثمين المياه المستعملة بالمعالجة بصفافس الكبرى ومشروع محطة تحلية المياه الجوفية المألحة بجزر قرقنة بالإضافة إلى إنجاز القسط الثاني من محطة تحلية مياه البحر بصفافس.

هذا إلى جانب صيانة وتهيئة المناطق السقوية والمنظومات المائية بمناطق مختلفة من الولاية وحماية مدن صفافس وعقارب وقرقنة من الفيضانات، فضلا عن برمجة استكمال دراسة المثل التوجيهي لتهيئة صفافس الكبرى في أفق 2050 والمثل التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزر قرقنة إلى جانب إحداث دائرة تدخل عقاري بكل من طينة والشحيحة مع استكمال القسط الاخير من توسعة وتأهيل الطريق الحزامية من طريق المطار الى الطريق الوطنية رقم 1 (طريق قابس) ومن طريق المهدية الى طريق سيدي منصور.

الهدف الثاني: ربط الجهة بمحيطها الوطني والإقليمي وتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الولاية

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تحسين ربط الجهة بمحيطها الوطني والعالمي من خلال زيادة عدد السفرات من وإلى مطار صفافس وتنويعها باتجاه بلدان أوروبا وإفريقيا وآسيا، والانطلاق في اعداد دراسة لإحداث ميناء للمياه العميقة بالصخرة وتطوير شبكة السكة الحديدية والتسويق لإنجاز مشروع تبرورة والنهوض بالخدمات اللوجستية والانطلاق في إنجاز الخط الأول من مشروع المترو الخفيف بصفافس.
- تحقيق التوازن بين مختلف معتمديات الولاية من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات لتشجيع المستثمرين على الانتصاب بالمعتمديات وتيسير شروط التمويل البنكي ودعم الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني واحداث تجهيزات ومرافق جماعية بالمعتمديات.

وانطلاقا من قائمة المشاريع المقترحة، سيتم تنفيذ جملة من المشاريع من بينها تهيئة البنية التحتية لمطار صفافس، وتحويل المحطة البحرية من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للميناء التجاري، وإنجاز أشغال جهر أحواض وقنال الدخول للميناء. وتشمل هذه

الجهود كذلك إحداث المنطقة اللوجستية بقرقرور، وإنجاز الرواق الاقتصادي على الطريق الوطنية رقم 13 ودراسة مضاعفة الطريق الوطنية رقم 14 صفافس-قفصة.

كما سيتم تأمين شبكة الكهرباء بجزيرة قرقرنة واحداث منطقة صناعية بضبعة زروقا وتهيئة المنطقتين الصناعيتين بسيدي منصور والقنة التابعتين للقطب التكنولوجي بصفافس الى جانب تهيئة المنطقة الصناعية بدخان وإعادة تهيئة المناطق الصناعية بكل من الغرابة والحنشة والصخيرة والمحرس، الى جانب برمجة دراسة إستصلاح وتهيئة سواحل مدينة صفافس (32 كلم).

الهدف الثالث: الارتقاء بصفافس لتصبح قطبا اقتصاديا متوسطيا تنافسيا ودامجا ذو إشعاع وطني وعالمي

لتحقيق هذا الهدف وجب العمل على تجسيم الأولويات التالية:

- نسيج اقتصادي تنافسي أكثر تنوع وذو قدرة تشغيلية عالية وذلك بالتشجيع على تكوين مجامع تعنى بتأطير المنتجين الفلاحيين والترويج لمنتوجهم وتسوية الوضع العقاري للأراضي الفلاحية وإسناد شهادت الحوز لتيسير النفاذ للتمويل البنكي.
- بعث تكتلات اقتصادية حقيقية لتطوير الصناعات التي تختص بها الولاية ودفع الشراكة بين القطاع الصناعي والمؤسسات الجامعية والقطب التكنولوجي ومراكز البحوث وتفعيل اتفاقيات التعاون الفني لفتح آفاق تشغيلية خارجية بتوظيف الموارد البشرية وتطوير الجهة لتصبح قطبا في السياحة الاستشفائية وتنوع المنتج السياحي.
- دفع الاستثمار والعمل على استقطاب المستثمرين من خلال تشجيع الاستثمار الخاص للتوجه نحو المجالات الواعدة والقطاعات المجددة ذات القيمة المضافة وربط المناطق الصناعية بالمطارات والموانئ البحرية عبر شبكة طرقات عصرية وتطوير أداء القطب التكنولوجي بصفافس وإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني وتعميم الربط بالغاز الطبيعي لمختلف المراكز العمرانية والمناطق الصناعية والخدماتية.
- دعم التصدير والاندماج في الدورة الاقتصادية العالمية عبر الرفع من حجم المبادلات التجارية واقتحام أسواق خارجية جديدة إفريقية وآسيوية وتخصيص فضاءات لوجستية وتنوع مصادر التزود بالمواد الأولية وتقليص تكاليف الشحن ودعم البرنامج النموذجي لمرافقة المؤسسات المصدرة وتكوين لجنة جهوية للمصدرين وتبسيط الإجراءات.
- تطوير الاقتصاد الرقمي كدافع للتنمية الشاملة وذلك بالحد من الفجوة الرقمية وتدعيم شبكة الألياف البصرية وربط المناطق الصناعية ونشر الثقافة الرقمية وحفز الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتكثيف نشاطات القطب التكنولوجي في المجالات الواعدة وتعميم نظام الجودة وفقا للمواصفات العالمية.
- ضمان منظومة نقل عصرية من خلال تطوير البنية الأساسية للطرق وتوفير شبكة نقل بين المدن وإعداد مخطط توجيهي جهوي للنقل لولاية صفافس والشروع في إنجاز مشروع شبكة النقل الجماعي ذات المسالك الخاصة.

وفي هذا الإطار وبالرجوع إلى قائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة تهيئة عدة مناطق صناعية بالولاية إلى جانب تهيئة وإصلاح ميناء الصيد البحري بصفافس واقتناء رافعة متنقلة بميناء سيدي يوسف بقرقرنة. كما يشمل هذا التوجه تعزيز خدمات النقل البحري باقتناء سفينتين عصريتين ذات طاقة استيعاب كبيرة لتيسير النقل من وإلى جزر قرقرنة، وتدعيم أسطول النقل بالولاية باقتناء حافلات جديدة. ولتعزيز المكانة الاقتصادية للجهة من المنتظر الانطلاق في إنجاز مشروع ترورة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي مجال البنية التحتية للطرق، تمت برمجة تدعيم الطريق الوطنية رقم 14 بين عقارب وحدود الولاية عبر بئر علي بن خليفة، وتهيئة الطريق الجهوية رقم 96، إلى جانب إعادة تهيئة الطريق الجهوية رقم 205 الرابطة بين معتمدية الصخيرة ومنزل الحبيب وتعبيد الطريق الرابطة بين العجانقة وجبنيانة وتهيئة العديد من المسالك الريفية ذات البعد المحلي إضافة إلى بناء مقرات للحماية المدنية بكل من منزل شاكر والصخيرة.

الهدف الرابع: تنمية الموارد البشرية وتحقيق الإدماج الاجتماعي

وبالإمكان تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- دعم التنمية البشرية وذلك بوضع منظومة تربوية ذات جودة ومنظومة تكوينية تستجيب لسوق الشغل وجامعة ذات مردودية عالية منفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والخارجي ومؤسسات ثقافية عصرية موجهة لكل الفئات وتركيز تجهيزات رياضية قادرة على احتضان التظاهرات الرياضية الإقليمية والدولية وتعزيز حضور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التغطية بمؤسسات الطفولة وتعصيرها لتستقطب مختلف شرائح الأطفال مع العناية بالمسنين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية.
- النهوض بالإحاطة الاجتماعية من خلال رفع استجابة القطاع الصحي لتحسين الخدمات والحرص على ملاءمتها مع المتغيرات الديمغرافية بالجهة ووضع منظومة اجتماعية عادلة بين مختلف الفئات والمناطق بالولاية وتحسين ظروف العيش وذلك بدعم قطاع السكن الاجتماعي وتهذيب وتأهيل الأحياء الشعبية وتجهيزها.

ولتحقيق هذه الأولويات وبناء على ما ورد بقائمة المشاريع المقترحة، تمت برمجة بناء مقر للمعهد العالي للموسيقى، وتوسيع مقر المعهد العالي للبيوتكنولوجيا بصفاقس، إلى جانب إحداث ميتين جامعيين بكل من طريق المطار وطريق سيدي منصور. أما في قطاع التربية، فقد تمت برمجة إحداث أربعة معاهد ثانوية وأربع مدارس إعدادية خلال فترة المخطط 2030-2026.

وبخصوص قطاع التكوين المهني، شملت البرمجة إحداث مركز تكوين قطاعي ببئر علي بن خليفة، وتحديث المركز القطاعي للتكوين في الجلود والأحذية والمركز القطاعي للتكوين في الإلكترونيك بصفاقس، إضافة إلى إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بالمحرس وتهيئة مركز التكوين المهني بالعطايا، مع إحداث اختصاصات جديدة تشمل مجالات الاقتصاد الأزرق. هذا إضافة إلى إحداث مكاتب تشغيل بعقارب وبئر علي بن خليفة وقرقنة.

أما في المجال الثقافي، فقد تمت برمجة استكمال تهيئة كنيسة صفاقس لتحويلها إلى مكتبة معلوماتية، وإحداث المتحف الجهوي للفن الحديث والمعاصر بالمحرس. وفي مجال الشباب والرياضة، شملت البرمجة توسعة ملعب الطيب المهيري بصفاقس، إلى جانب إنجاز دراسة أولية لإحداث ملعب لكرة القدم بالجهة. أما بالنسبة لقطاع الطفولة والمرأة فقد تمت برمجة تأهيل فضاء الأسرة باب الجبلي وإحداث فضاء لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف بصفاقس.

وفي قطاع الصحة تمت برمجة تهيئة المستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس، واستكمال إنجاز المستشفى الجهوي ببئر علي بن خليفة، وإحداث مركز طبي إقليمي لمعالجة الإدمان بطينة، إلى جانب إحداث مركز الأوكسيجين المضغوط بالمستشفى العسكري الجامعي بصفاقس. كما تشمل البرمجة بناء مقر قسم النهوض الاجتماعي بصفاقس ومقر الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بطينة، وإحداث دور للخدمات بكل من العامرة ومنزل شاكر، فضلاً عن تهذيب عدد من الأحياء كحي ربح القوابسية وحي مركز قدور وحي الهناء وحي الحبيب وحي مركز شاكر وحي الخليج وحي جوهرة وحي شاكر.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية صفاقس ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 1256 مشروعاً بكلفة جمالية تقارب 11949 مليون دينار منها 4662 مليون دينار خلال فترة المخطط 2030-2026، منها 366 مشروعاً متواصلاً باستثمارات تُقدّر بـ 1044 مليون دينار.

وتمثل المشاريع المحلية 76% من العدد الجملي للمشاريع تليها المشاريع الجهوية بـ 17%، أما من حيث الاستثمارات المبرمجة تمثل المشاريع الوطنية 40% والمشاريع الجهوية 38% والمشاريع المحلية 21% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	959	1477	998
جهوي	211	5 435	1 758
إقليمي	13	36	22
وطني	73	5 000	1 884
المجموع العام	1256	11 949	* 4662

* منها مشروع تبرورة في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع البنية الأساسية والخدمات 55% من جملة الاستثمارات تليها مشاريع الصناعة والصناعات غير المعملية بـ 17% ومشاريع التجهيزات الجماعية بـ 15% ومشاريع الفلاحة والصيد البحري بـ 13% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	550	7 687	2 572
التجهيزات الجماعية	656	913	682
الصناعة والصناعات غير المعملية	15	927	806
الفلاحة والصيد البحري	35	2 421	602
المجموع العام	1256	11 949	4662

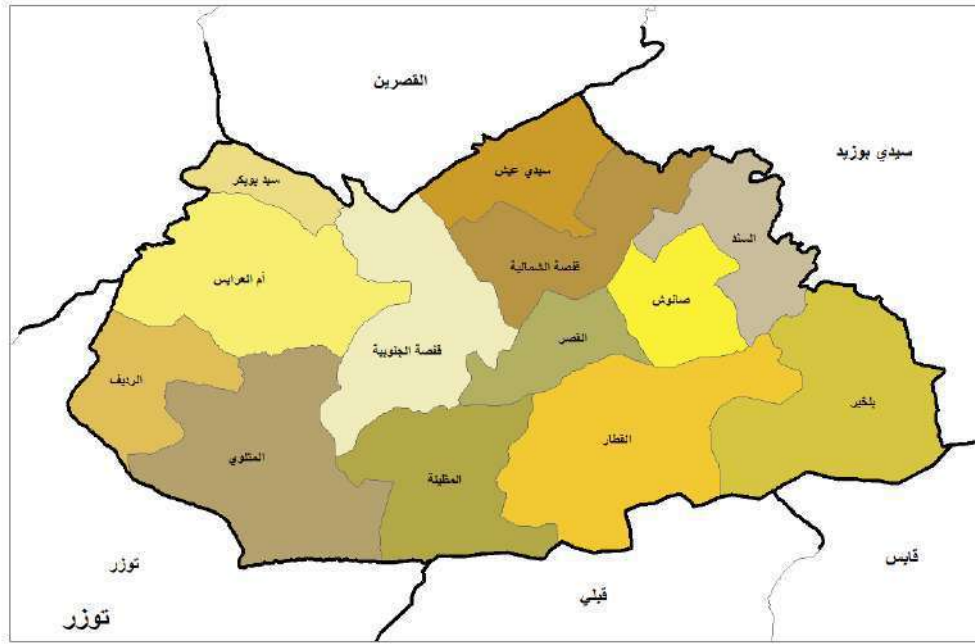
ولاية قفصة

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تتسم ولاية قفصة بموقعها الجغرافي المتميز في الجنوب الغربي للبلاد التونسية حيث تتوسط خمس ولايات (سيدي بوزيد، القصيرين، قبلي، قابس وتوزر) وتشترك في حدود غربية مع الجزائر على طول 66 كم، وتمثل منطقة التقاء بين ثلاثة أقاليم اقتصادية بالبلاد حيث تربط الشمال بالجنوب وشرق البلاد بغربها كما تفصل بين سهول البلاد وصحرائها. وتمتد الولاية على مساحة 7807 كلم² وهو ما يعادل 5% من المساحة الجمالية للبلاد التونسية و27.53% من مساحة الإقليم الرابع، وتنقسم إداريا إلى 13 معتمدية و13 بلدية و76 عمادة. وتجدر الإشارة أنه تم إحداث معتمديتي زانوش وسيدي بوبكر و5 بلديات (لاله، بلخير، زانوش، سيدي عيش وسيدي بوبكر) في السنوات الأخيرة.

وتنقسم الجهة إلى 4 مناطق طبيعية متناسقة تشمل منطقة السباسب العليا في الشمال والشمال الشرقي للولاية التي يغلب عليها الطابع الفلاحي ومنطقة الواحات بوسط الولاية التي تمثل الموروث البيئي والتاريخي لقفصة ومنطقة الحوض المنجمي التي تتميز بثرواتها الباطنية الهامة والمنطقة الجبلية التي تمثل امتدادا لسلسلة جبال عرابطة. وتتسم الولاية بمناخ جاف إلى شبه جاف وتساقطات تتسم بالندرة وعدم الانتظام يتراوح معدلها بين 150 و200 ملم سنويا.



2. الخصائص الديمغرافية:

تعد ولاية قفصة 388.776 ألف ساكن حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 أي ما يمثل 19% من مجموع سكان الإقليم الرابع و3.2% من مجموع سكان البلاد التونسية. ويمثل الأطفال دون الأربعة عشر سنة نسبة 18,4% من مجموع السكان، في حين تمثل الفئة العمرية 15-59 سنة حوالي 59.4% بينما يمثل المسنونون (60 سنة فما فوق) 15.4% ويبلغ متوسط العمر 34 عاما كما بلغ عدد الأسر 103,939 ألف أسرة، بمتوسط حجم أسرة يبلغ 3.7 أفراد. مع الإشارة إلى أن الولاية سجلت صافي هجرة سلبية قدرت بـ 3660 ساكن خلال الفترة 2019-2024.

وتعرف الولاية تحولات عميقة في التركيبة العمرية نتيجة تراجع معدلات الخصوبة من جهة، وارتفاع أمل الحياة عند الولادة من جهة أخرى، حيث شهدت فئة الشباب الذين شكّلوا لعقود طويلة الشريحة الأوسع من السكان تراجعاً تدريجياً، مقابل تزايد مستمر للفئة العمرية 60 سنة فأكثر، مما يعكس انتقالاً ديمغرافياً ستكون له تبعات مباشرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات القادمة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية تبلغ 75.4%، مقابل 72% على المستوى الوطني، وهو ما يعكس مستوى تحضر مرتفعاً نسبياً. وتُعدّ مدينة قفصة القطب العمراني الأبرز بالولاية، إذ تستقطب قرابة 38% من إجمالي السكان الحضريين، تليها مدن الحوض المنجمي (المتلوي والرديف وأم العرائس والمظيلة) باستقطابها مجتمعة 40%، في حين تليها شبكة من المدن الصغرى على غرار القصر والقطار والسند.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

الخصائص الاقتصادية

تعدّ ولاية قفصة من أهم الأقطاب التنموية بالجنوب الغربي للجمهورية التونسية، لما تتميز به من موقع استراتيجي يتوسط ثلاثة أقاليم كبرى، إضافة إلى ثرائها المنجمي. ويرتكز النشاط الاقتصادي بالجهة أساساً على الصناعات الاستخراجية إلى جانب الفلاحة وقطاع الصناعات المعملية والخدمات، حيث يُمثل استخراج وتحويل الفسفاط أبرز الأنشطة الاقتصادية من حيث الإنتاج والتشغيل، ويعدّ المحرك الرئيسي للاقتصاد الجهوي عبر نشاط كل من شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي. ورغم تذبذب الإنتاج وتراجعته منذ سنة 2010، يشهد القطاع في السنوات الأخيرة توجّهاً نحو التعافي بتحديث آليات الإنتاج وتحسين المردودية، إذ سجل إنتاج الفسفاط تحسّناً ملحوظاً من 2,9 مليون طن سنة 2024 إلى 3,9 مليون طن سنة 2025، كما ارتفعت الصادرات الوطنية من مادة الفسفاط بنسبة 15% خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2024.

وتفيد معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2024 أن عدد المؤسسات الاقتصادية المنتسبة بولاية قفصة بلغ 13.702 مؤسسة مقابل 13.200 مؤسسة سنة 2019، أي ما يعادل 1,66% من مجموع المؤسسات على المستوى الوطني. ويلاحظ هيمنة قطاع التجارة الذي يستأثر بحوالي 50% من إجمالي المؤسسات، يليه قطاع النقل بنسبة 11%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 10% وقطاع البناء بنسبة 6%. كما تُبرز المعطيات تمركزاً واضحاً للنسيج المؤسساتي، حيث تنتصب نحو 48% من المؤسسات بمدينة قفصة.

ويضم النسيج الصناعي بالولاية، بالنسبة للمؤسسات التي تشغل 10 مواطن شغل أو أكثر، ما مجموعه 52 مؤسسة تؤمّن حوالي 4931 مواطن شغل، من بينها 24 مؤسسة مصدّرة كلياً توفر نحو 4293 مواطن شغل. ويتصدر قطاع النسيج والملابس بنسبة 37,7% من مجموع المؤسسات، وتُعدّ من أهم القطاعات المشغلة بعد القطاع المنجمي، وهو موجه في أغلبه للتصدير الكلي، يليه قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 18,8%. ويلاحظ في هذا الإطار تمركز حوالي 60% من الوحدات الصناعية بمدينة قفصة، في حين يعتمد النشاط الاقتصادي أساساً على استخراج الفسفاط بمعتمدات الحوض المنجمي، وعلى القطاع الفلاحي ببقية المناطق.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، تتوفر بولاية قفصة أراضي فلاحية شاسعة تقدر مساحتها بـ 577690 هكتار منها 338820 هكتار مراعي و232730 هكتار صالحة للفلاحة منها 74 منطقة سقوية عمومية على مساحة 7066 هكتار و21436 هكتار مناطق سقوية خاصة. ويرتكز النشاط فيها على زراعة الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون (115 ألف هكتار) والفسق (28 ألف هكتار)، حيث تتبوأ ولاية قفصة المرتبة الأولى وطنياً من ناحية إنتاج الفستق. كما تعرف الولاية كذلك بالإنتاج الهام للخضروات والزراعات العلفية، حيث تساهم المراعي الشاسعة في دعم قطاع اللحوم الحمراء والألبان ويتكون قطيع تربية الماشية من 13 ألف رأس بقر و250 ألف رأس من الغنم و100 ألف رأس من الماعز.

يُعدّ النشاط السياحي بولاية قفصة محدوداً، إذ لا يتجاوز عدد الوحدات الفندقية بها 14 وحدة بطاقة استيعاب تقدّر بـ 709 سرير، مع معدل استغلال سنوي ضعيف لا يتعدّى 17% رغم ما تزخر به الولاية من مؤهلات سياحية هامة، تتمثل في تنوعها الطبيعي وراثتها الثقافي والحضاري القابل للثمين السياحي.

وتحتل ولاية قفصة المرتبة السابعة عشر وطنيا من حيث مؤشر التنمية الجهوية بـ 0,442.

الخصائص الاجتماعية:

تحتوي الولاية على قطب جامعي هام في الجنوب الغربي يضم 11 مؤسسة جامعية يؤمها حوالي 10 آلاف طالب. أما من ناحية قطاع التكوين، فيتوفر بالجهة مركزين عموميين و57 مركزا خاصا للتكوين المهني. ورغم تعدد المناهج والاختصاصات، فإنها لا تواكب سوق العمل على الواقع، مما يعمق الفجوة بين التكوين الأكاديمي والمهني ويستوجب تطويرا أعمق وربطاً فعالاً بالاقتصاد الجهوي.

وتتسم البنية التحتية الصحية بالولاية بمحدودية طاقتها مقارنة بالحاجيات الجهوية، إذ تضم مستشفياتين جهويين وستة مستشفيات محلية و98 مركزا للصحة الأساسية بطاقة جمالية تقدر بـ 788 سريرا، إضافة إلى 14 مخبرا طبيا و8 مراكز للتنظيم العائلي. أما على مستوى القطاع الصحي الخاص، فتقتصر التجهيزات على مصحتين خاصتين و57 صيدلية و6 مخابر و4 مراكز لتصفية الدم.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد العائلات المعوزة المنتفعة بمجانبة العلاج تبلغ 13776 وبالتعريف المنخفضة للعلاج 36212، كما يبلغ عدد المنتفعين ببطاقات الإعاقة 18068 فردا.

وقد بلغت نسبة البطالة 33,7 % حسب تعداد 2024، والتي تعتبر مرتفعة مقارنة بالنسبة الوطنية التي بلغت 17,2 % وطنيا.

الخصائص البيئية:

تعاني ولاية قفصة من تأثيرات ظاهرة الشح المائي وتقلص الموارد المائية مما أدى إلى اضطراب في تزويد السكان بالماء الصالح للشرب وخصوصا خلال فصل الصيف، كما تواجه المنطقة تحديات بيئية كبرى ناتجة عن النشاط المنجمي المكثف مثل التلوث الهوائي وفواضل المغاسل الذي يؤثر على الوضع الصحي والزحف العمراني الذي شهده الحوض المنجمي على حساب الواحات والمساحات الخضراء.

ورغم تجاوز نسبة الربط بشبكة التطهير بالولاية 57 %، فإن محطات التطهير لم تتمكن من استيعاب كميات المياه المستعملة ومعالجتها مما تسبب في تصريفها في الوسط الطبيعي وساهم في تردي الوضع البيئي.

كما تفتقر الجهة إلى مصبات للنفايات المنزلية المراقبة والمسالك المطابقة للمواصفات وتفاقم ظاهرة المصببات العشوائية مما ساهم في تدهور الوسط الطبيعي من هواء وتربة وموارد مائية.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021:

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة للجهة خلال الفترة 2025-2021 للقطاعين العام والخاص حوالي 1250 م. د أنجز منها حوالي 744 م. د أي بنسبة إنجاز 60 % وذلك كما يبينه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	937.97	472.91	50,4
القطاع الخاص	312,0	271.27	86,9
المجموع	1249.97	744.18	59,5

وتعتبر نسبة الإنجاز عموما ضعيفة خاصة في القطاع العمومي حيث لم تتجاوز 50,4 %. ويتضح من خلال توزيع الاستثمارات العمومية حسب القطاعات أهمية الاستثمارات المخصصة لقطاعات البنية الأساسية بنسبة 27,8 % ثم القطاعات الاجتماعية بنسبة 26,9 % والقطاعات المنتجة بنسبة 22,4 % وقطاع البيئة بـ 6,9 % وقطاع النقل بـ 3 %.

وبلغت جملة الاستثمارات المنجزة في القطاع الخاص خلال نفس الفترة 271 م. د أي ما يمثل نسبة انجاز بـ 86,9 % من الكلفة المبرمجة. وحسب التوزيع القطاعي، استأثرت الفلاحة بـ 44 % فالسياحة والخدمات بـ 28 % وقطاع الصناعة بـ 28 %.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

تزخر ولاية قفصة بعدد الإمكانيات والفرص التي من شأنها الرفع من مستوى التنمية بها وتنوع قاعدتها الاقتصادية.

1. الإمكانيات:

- موقع إستراتيجي محوري: نقطة ربط بين أربع ولايات من الإقليم الثالث والرابع والخامس على مسافات متقاربة ونقطة وصل بين تونس والجزائر ما يمكنها أن تكون مركزا تجاريا وبوابة لوجستية هامة.
- قطب صناعي كيميائي هام يعتبر من الركائز الإستراتيجية للاقتصاد التونسي يعتمد على استخراج الفسفاط الخام وتحويله إلى مواد كيميائية ذات قيمة مضافة عالية.
- مواد إنشائية متنوعة وهامة تتمثل في الجبس والرمل السيليسي والأملاح وكربونات الكالسيوم والمواد المقطعية والحجارة الكلسية والطين.
- تنوع النشاط الفلاحي وريادة وطنية في إنتاج الفستق واللوز وتوفر واحات ومنتجات بيولوجية عالية الجودة ومساحات شاسعة من السهول والأراضي الشاسعة والخصبة وغير المستغلة بمنطقة السقي (جنوب معتمديات القطار والمظيلة والمتلوي).
- نسيج هام من المؤسسات الصناعية في قطاع النسيج والملابس وصناعة كوابل السيارات،
- قطب جامعي يضم 11 مؤسسة جامعية تؤمن التكوين في اختصاصات متعددة (إدارة الأعمال، العلوم، الإعلامية والوسائط المتعددة، الإلكترونيات والاتصالات، الدراسات التكنولوجية، تقنيات الصحة، العلوم التطبيقية، الفنون والحرف...).
- القطب التنموي بقفصة والذي يمكن أن يساهم في استقطاب المشاريع الجديدة في مجالات التكنولوجيا والخدمات والصناعات الواعدة.
- وجود 3 بلديات سياحية (قفصة المدينة، القطار، السند).

2. الفرص:

- إنجاز الطريق السيارة تونس - جلمة - قفصة ستوفر ربطا سريعا مع الشمال والشرق، وتدعم التبادل التجاري وتنقل البضائع.
- الخدمات واللوجستيك باعتبار موقع الولاية بين 3 أقاليم وبحدود مع الجزائر مما يفتح المجال أمام بعث منطقة تبادل حر وتحويل الولاية إلى قطب للخدمات الرقمية بتمين وتوظيف خريجي القطب الجامعي.
- استغلال الطاقات المتجددة مثل الرياح والشمس لإنتاج الطاقة النظيفة والتوجه إلى بناء اقتصاد أخضر متنوع.
- الاستثمار في الموارد البشرية والتعليم والتكوين المهني من خلال تطوير المهارات لرفع الإنتاجية وتحسين تنافسية الاقتصاد الجهوي.
- تحفيز ريادة الأعمال والمبادرات الشبابية من خلال دعم المؤسسات الناشئة (Startups) وتطوير سلاسل القيم للفستق واللوز والزيتون الجبلي مما يمكن من خلق فرص عمل ويحفز الابتكار المحلي.
- تعزيز الفلاحة المستدامة والسياحة البديلة والتراثية واستغلال الحضارة القبصية ومغارات السند والقطار الأحمر لجذب نوعية جديدة من السياح.
- تهمين المواد الإنشائية ومشتقات الفسفاط لتجاوز مرحلة النشاط المنجمي التقليدي إلى مرحلة التصنيع والتحويل والتجديد.
- تفعيل مطار قفصة القصر الدولي لما يمثله من رافد تنموي مهم.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة:

ضعف اندماجية وتكامل القطاعات بالجهة وإستنزاف الموارد المائية لفائدة أنشطة استخراج الفسفاط والصناعات الكيماوية على حساب الأنشطة الأخرى وخاصة القطاع الفلاحي إلى جانب الإنعكاسات البيئية السلبية على الوضع الصحي وإطار عيش المواطن.

2. الإشكاليات الخصوصية

- ضعف التكامل والاندماج بين القطاعات الاقتصادية بالرغم من توفر عدة قطاعات هامة ذات بعد وطني بولاية قفصة على غرار المواد الانشائية والصناعات التقليدية والفلاحة البيولوجية وزيت الزيتون والفسق.
- ضعف نتائج الجهة في المناظرات الوطنية للتعليم وعدم ملائمة اختصاصات مراكز التكوين المهني لسوق الشغل.
- محدودية تأثير جامعة قفصة والقطب التكنولوجي ومحاضن المؤسسات في تنشيط ودعم النسيج الاقتصادي والمنظومات الاقتصادية.
- التأخر الكبير في إنجاز أقطاب تنموية بالجهة (القطب التنموي وقطب الصناعات التقليدية وتهيئة المناطق الصناعية).
- نقص التجهيزات والفضاءات الكفيلة بتشجيع الباعثين والمستثمرين على الانتصاب بمعتمديات الولاية (المنطقة اللوجستية، المناطق السياحية والصناعية).
- محدودية الاستثمار السياحي بالرغم من تواجد مخزون ثقافي وتاريخي وطبيعي ثري وغياب مسالك سياحية.
- غياب دراسات فنية معمقة في توفر واستغلال المواد الإنشائية بالجهة وقابلية استغلالها.
- ضعف نشاط مطار قفصة القصر الدولي الذي يعد رافدا من روافد التنمية.
- ضعف الخدمات الصحية نتيجة نقص الموارد البشرية بالمستشفيات وخاصة طب الاختصاص وتواضع التجهيزات.
- نقص حاد في التزود بالمياه والانقطاعات المتكررة وطول فترة الانقطاع الواحدة وخاصة في فصل الصيف وفترات الذروة.
- افتقار عديد المدن والأحياء إلى الربط بشبكة التطهير مثل أم العرائس والرديف والسند وبلخير وزانوش وسيدي بوبكر وسيدي عيش.
- تأخر تسوية الأراضي الاشتراكية الشاسعة تمثل عائقا أمام الاستثمار وضعف استغلال الأراضي الدولية وضعف نسب استغلال المناطق السقوية وعدم تهيئة الواحات في قفصة والقصر ولالة والقطار وسقودود التي تعاني الشيخوخة وتصارع لضمان استدامتها.
- تأخر إنجاز أمثلة التهيئة العمرانية وطول إجراءات تغيير صبغة الأراضي وطول إجراءات منح رخص البناء والربط بالشبكات.
- غياب مصب جهوي مراقب لرسكلة وتثمين النفايات المنزلية والمشاهمة.
- اعتماد قطاع الفسفاط على كميات هامة من الماء لغسل الفسفاط مما أدى إلى تضرر الأراضي والأودية نتيجة فواضل المغاسل وخلق إشكالا بيئيا تجاوز حدود ولاية قفصة إلى ولاية توزر.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية

قفصة قطب ديناميكي بفضل قدرته على استثمار موارده ومستغلا لكل الفرص المتاحة بتطوير سلاسل القيمة به بما يعزز قدرة شبابه على الخلق والابداع ويحقق العدالة الاجتماعية ويوفر مرفق أساسية تضمن كرامة الإنسان.

2. الأهداف الرئيسية:

سعيًا لتحقيق هذه الرؤية التنموية سيتم التركيز على جملة من الأهداف الرامية إلى تعزيز الاندماج الاجتماعي وتطوير القدرة التنافسية لاقتصاد الجهة وحماية المحيط.

الهدف الاول: تطوير خدمات المرافق العمومية وتحقيق العدالة الاجتماعية

يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- تطوير وتحسين قطاع الصحة من خلال تطوير وتجهيز المستشفيات الجهوية والمحلية ومراكز الصحة الأساسية.
- تطوير منظومة التربية والتكوين المهني وربط المناهج التعليمية باحتياجات سوق الشغل الداخلية والخارجية مع معالجة تراجع النتائج الدراسية بالجهة والعمل على تحسين المؤشرات المرتبطة بالقطاع.
- تطوير منظومة التعليم العالي من خلال تنوع الاختصاصات بالجامعات والمعاهد العليا وتوفير تجهيزات المخابر العلمية وكذلك تطوير منظومة الإقامة والإعاشة للطلبة وتوفير بنية تحتية شاملة.

ومن أهم المشاريع التي تمت برمجتها في علاقة بهذا الهدف، نذكر إحداث مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة وبناء مركز إقليمي لنقل الدم وتركيز وحدات للتدخل الاستعجالي SMUR بكل من الرديف وبلخير والسند وتهينة و بناء مقرات للمعهد العالي لإدارة الأعمال والمعهد التحضيري للدراسات الهندسية والمدرسة الوطنية للمهندسين والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجية والمعهد العالي للفنون والحرف والمعهد العالي للرياضة بقفصة علاوة على بناء مبيت جامعي جديد (600 سرير) بقفصة وإحداث قطب تكنولوجي بالقصر ومدارس إعدادية بكل من القصر وسيدي بوبكر ومعهد رياضي ومعهد للفنون بقفصة وإحداث فضاءات رقمية بمركبات الطفولة.

وفي قطاع التكوين المهني والتشغيل سيتم إحداث مركزي التكوين والتدريب المهني بالمتلوي وبلخير ومواصلة تنفيذ مشاريع إعادة هيكلة مركز التكوين والتدريب المهني بالقصر. وفي مجال التشغيل تمت برمجة إحداث مكتب تشغيل بالقصر بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ مشروع بناء مكتب التشغيل والعمل المستقل بالمتلوي.

أما في قطاع التربية، فقد تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إحداث مدرسة إعدادية نموذجية بالمتلوي وتهينة وصيانة المنشآت التربوية بالجهة، بالإضافة إلى توسيع وصيانة المبينات والمطاعم. وفي مجال الشباب والرياضة من المبرمج إحداث دور شباب بكل من زروق وقفصة الجنوبية وسيدي بوبكر وزانوش بالإضافة إلى دار خدمات بالعقيلة وسيدي بوبكر ولالة بالقصر، هذا إلى جانب بناء مقر جديد للمحكمة الابتدائية بقفصة وإحداث مكتب تشغيل بمعتمدية القصر وبعث تفقدية تعليم ابتدائي بزنانوش.

الهدف الثاني: تنوع القاعدة الاقتصادية والرفع من قدرتها التنافسية

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الأولويات التالية:

- خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي من خلال تعصير البنية التحتية للطرق والنقل والخدمات اللوجستية وتحسين التجهيزات الجماعية بالإضافة إلى تحسين ربط الجهة بمحيطها الإقليمي والوطني والعالمي.
- تنوع مصادر الدخل وتعزيز القدرة التنافسية من خلال تطوير القطاع الفلاحي ومنظومات سلاسل القيمة وحلقات الإنتاج لقطاعات الفستق وزيت الزيتون مع تطوير النشاط السياحي بالجهة وتثمين الموروث الثقافي المادي وإحداث مسالك سياحية.
- مواصلة الجهود الرامية للترفيه في إنتاج الفسفاط ليسترجع مكانته كمحرك للاقتصاد الجهوي والوطني من خلال الترفيه في نسق الإنتاج وتقوية الشبكة الحديدية واقتناء قاطرات مناورة.
- تهيئة الطرقات والمسالك وربط المناطق الداخلية بمدينة قفصة والمدن المجاورة.

ولتحقيق هذه الأولويات تمت برمجة العديد من المشاريع من بينها إحداث مناطق سقوية دامجة على المساحات الشاسعة ضمن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة "الاسقاي" وإحداث طريق سريعة صفافس - قفصة مروراً ببئر علي بن خليفة، المزونة، والمكناسي ومنزل بوزيان بالإضافة إلى تحسين مردودية مطار قفصة القصر واستكمال أشغال تهيئة المناطق الصناعية العقيلة 1 والعقيلة 2 والمتلوي والقطار بالإضافة إلى تهيئة كل من المنطقة الصناعية السند على مساحة 15 هك والمنطقة الصناعية الرديف على مساحة 07 هك واقتناء 400 عربة لنقل الفسفاط.

كما تمت برمجة تهيئة الطريق المحلية رقم 899 بقفصة التي تربط السند بالطريق الوطنية رقم 3 إلى جانب تعبيد الطريق بين المظيلة طريق القوفلة توزر والقطار وبناء جسرين على وادي المريطية ووادي الأبيض بالطريق الوطنية رقم 3 وتهيئة الطريق الرابط بين سيدي عيش وسيدي علي بن عون وإحداث طريق حزامية قفصة القصر.

الهدف الثالث: تنظيم المجال الترابي وإحكام التصرف في الموارد الطبيعية

لتحقيق هذا الهدف، سيتم العمل على تجسيد الأولويات التالية:

- حماية الموارد الطبيعية بتحسين التصرف في الموارد المائية باعتماد تقنيات الاقتصاد في الماء وصيانة وتجديد الشبكات القديمة بالمناطق السقوية العمومية والتوجه نحو اعتماد الزراعات المقاومة للجفاف.
- معالجة تدهور منظومات التصرف في النفايات والفضلات المنزلية وفضلات مواد البناء وما شابهها وذلك من خلال إنجاز وحدة معالجة وتأمين النفايات المنزلية والمشابهة بولاية قفصة ومراكز الجمع والنقل التابعة لها.
- تحسين الربط بشبكة التطهير وبشبكة الماء الصالح للشرب.
- إدماج الأحياء الشعبية بمحيطها العمراني بتنفيذ مشاريع خصوصية في إطار تدخلات وكالة التهذيب والتجديد العمراني.
- دعم القدرات المحلية والجهوية في التأقلم المناخي عبر مواصلة إنجاز برامج مقاومة التصحر والتشجير الغابي واعتماد برامج وخطط للمحافظة على الواحات وتكثيف جهود الدولة في المحافظة على التوازن المناخي والبيولوجي للمنطقة.
- تعزيز البنية التحتية والاستغلال الجيد للموارد الطبيعية بما يضمن المحافظة على البيئة والمحيط.

وفي هذا الإطار، تمت برمجة أحداث محطة تطهير الرديف ام العرائس وشبكة ومحطة تطهير بالسند وتوسعة شبكة التطهير بالأحياء الشعبية بقفصة الجنوبية والمتلوي والمظيلة وتحسين الربط بشبكة الماء الصالح للشرب بتزويد مركب سقودو بالريديف وتزويد سقي العكارمة والمقادمية وأولاد تليجان بالمظيلة وزانوش وتحسين التزود بالماء الصالح للشرب بسيدي بوبكر بالإضافة إلى إعادة تهيئة منظومات الماء الصالح للشرب الموضوعة تحت تصرف المجامع المائية بالوسط الريفي بكل من سيدي عيش وقفصة.

كما تمت برمجة تهذيب 8 أحياء بالولاية (حي المنطرة بالقصر، حي النور وحي الشباب وحي السرور بقفصة، حي الإخوة العبيدي بالقطار، سيدي عيش، بلخير، حي السعادة بالمتلوي وحي النور بالسند) وتهيئة الساحات العمومية والمناطق الخضراء وتجميل مداخل المدن واستكمال أفساط حماية مدينة قفصة من الفيضانات بالإضافة إلى برمجة حماية مدن المظيلة والمتلوي والسند والقصر فضلا عن إنجاز دراسة وحدة معالجة وتأمين النفايات المنزلية والمشابهة بولاية قفصة ومراكز التحويل التابعة لها.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية قفصة، ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 1057 مشروعا بكلفة جمالية تقارب 3757 مليون دينار منها 2483 مليون دينار خلال فترة المخطط 2030-2026، منها 326 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 1224 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 84% من العدد الجملي للمشاريع تلتها المشاريع الجهوية بـ 12%. أمّا من حيث الاستثمارات المبرمجة فقد مثّلت المشاريع الوطنية 61% والمشاريع المحلية 24% والمشاريع الجهوية 13% من جملة الاستثمارات المبرمجة.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	893	812	603
جهوي	122	804	336
إقليمي	3	51	21
وطني	39	2 091	1 523
المجموع العام	1057	3757	2483

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع الصناعة والصناعات غير المعملية 2% من عدد المشاريع و60% من جملة الاستثمارات ومشاريع التجهيزات الجماعية 56% من عدد المشاريع و17% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 32% من عدد المشاريع و17% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	336	564	426
التجهيزات الجماعية	598	645	431
الصناعة والصناعات غير المعملية	23	2 040	1 483
الزراعة والصيد البحري	100	508	143
المجموع العام	1057	3757	2483

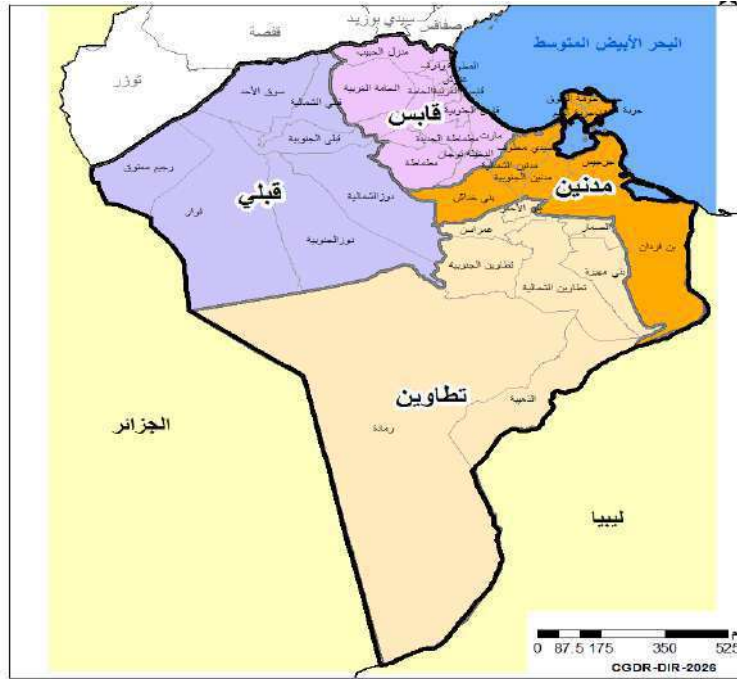
الإقليم الخامس

1. تقديم الإقليم

1. الخصائص الجغرافية:

يشمل الإقليم الخامس ولايات تطاوين وقابس وقبلي ومدنين ويمسح 77,7 ألف كلم² (47,5% من مساحة البلاد) ويعد 37 معتمدية و42 بلدية و274 عمادة. وبحكم مساحته الشاسعة وتنوع التضاريس والمناخ، ينقسم الإقليم الخامس إلى عدة مناطق متناسقة تشمل منطقة ساحلية ومنطقة صحراوية وسلسلة جبال الظاهر وعدة مناطق فلاحية ومنجمية ورعوية هامة.

يقع الإقليم الخامس في الجنوب التونسي يحده البحر الأبيض المتوسط وليبيا من جهة الشرق والجزائر من جهة الغرب، ويحتل موقعا جغرافيا متميزا يربط بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط وبلدان المشرق والمغرب العربي. ويمتد الشريط الساحلي بالإقليم على طول 640 كلم ويتكوّن من خليج قابس وجزيرة جربة وخليج بوغرة وبحيرة البيبان وشبه جزيرة جرجيس.



ويتسم الإقليم الخامس بمناخ صحراوي حار وجاف حيث يسجل ضعف معدلات كمية الأمطار (لا تتجاوز 200 مم في السنة) وارتفاع معدلات الحرارة في فصل الصيف وهبوب الرياح النشطة على امتداد فترات طويلة من السنة. وهي عوامل مؤثرة على انجراد التربة وإتلاف الأراضي الصالحة للزراعة وتؤدي إلى تفاقم ظاهرة التصحر بمناطق شاسعة بالإقليم، إضافة إلى امتداد حالة الجفاف وعدم انتظام نزول الأمطار.

يتميز الإقليم بموارد وثروات طبيعية متعددة تتمثل أساسا في مراعي شاسعة تغطي 39,5% من المساحة الجمالية للإقليم و48,8% من الأراضي الصالحة للفلاحة. وتقدر الموارد المائية بحوالي 575 مليون متر مكعب في السنة منها 58 مليون متر مكعب من مياه جوفية سطحية و517 مليون متر مكعب مياه جوفية عميقة موظفة في توفير مياه الشرب وتلبية حاجيات القطاعات الاقتصادية (الفلاحة والصناعة والسياحة...) هذا بالإضافة إلى الموارد الحارة الصالحة للفلاحة الجيوحرارية وللاستشفاء.

كما يزخر الإقليم الخامس بعديد الخامات الأولية كالبتروول والغاز الطبيعي والمواد الإنشائية كالطين والجبس والرمل السيليسي والأملاح والحجارة الرخامية وغيرها المتوفرة بكميات كبيرة وبجودة عالية، بالإضافة إلى إمكانات هامة من الطاقة المتجددة. وتمثل هذه الموارد

والثروات الطبيعية فرص للاستثمار في منظومات الإنتاج الواعدة والتي تتوزع على مختلف ولايات الإقليم على غرار منظومات التمور والزياتين والرمان والزراعات الجيوحرارية واللحوم الحمراء والصيد البحري.

2. الخصائص الديمغرافية

يعدّ الإقليم الخامس 1,294 مليون نسمة وهو ما يمثل 11% من مجموع سكان البلاد حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 (48% ذكور و52% إناث) وبكثافة سكانية تقدر بـ 17 ساكن بالكلم² مقابل 76,6 ساكن بالكلم² على المستوى الوطني. وتسجل هذه الكثافة تراجعا تدريجيا من شمال الإقليم إلى جنوبه ومن شرقه في اتجاه غربه باعتبار خلو الحدود الجنوبية للإقليم من السكان. ويتوزع عدد سكان الإقليم على الولايات تبعا إلى 13% بتطاوين و14% بقبلي و32% بقابس و41% بمدينة.

ويعدّ الإقليم في سنة 2024 قرابة 346 ألف أسرة و490 ألف مسكن. ويبرز الجدول التالي توزيع سكان الإقليم ونسبة النمو السكاني حسب الولاية على امتداد الفترة 2014-2024:

تطور عدد سكان الإقليم الخامس حسب الولايات بين سنتي 2014-2024

الولاية	2014	2024	نسبة النمو %
قابس	374 300	410 847	0,94
مدنين	479 520	537 255	1,14
تطاوين	149 453	162 654	0,85
قبلي	156 961	183 201	1,56
الإقليم الخامس	1 160 234	1 293 957	1,10
المستوى الوطني	10 982 476	11 972 169	0,87

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء / نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024

وقد شهدت نسبة النمو الديموغرافي بالإقليم إرتفاعا من 0,89 % خلال الفترة 2014-2004 إلى 1,10% خلال الفترة 2024-2014 مقابل إنخفاض على المستوى الوطني من 1,03% إلى 0,87% خلال نفس الفترات. كما تراجعت نسبة الفئة العمرية النشيطة 15-59 سنة من 64% سنة 2014 إلى 59 % سنة 2024. وبلغ مؤشر الشيخوخة بالإقليم الخامس (مجموع السكان الذين تفوق أعمارهم 60 سنة مقارنة بعدد السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة) 61,5 % مقابل 73,9 % على المستوى الوطني وهو ما يمثل بداية الهرم السكاني.

كما تبرز المعطيات الديمغرافية أن الإقليم يتميز بطابعه الحضري إذ بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري 73 % مقابل 72% على المستوى الوطني. كما يقوم التنظيم الحضري للإقليم على شبكة متعددة المستويات من المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى التي تحتضن حوالي 65 % من إجمالي سكان الإقليم وهي على التوالي قابس ومدنين وبنقردان وحومة السوق وتطاوين وجرجيس وميدون والحامة وقبلي ودوز.

وقد سجّل الإقليم الخامس خلال الفترة 2019-2024 صافي هجرة داخلي إيجابي قدره 552 ساكن وصافي هجرة خارجي سلبي قدره 19197 ساكن.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

يتوفر بالإقليم طريق سيارة "قابس-مدنين-رأس جدير" و5790 كلم من الطرقات المرقمة وأكثر من 9700 كلم من المسالك الفلاحية منها 39 % معبدة. كما توجد به معابر حدودية بكل من رأس جدير بولاية مدنين وذهيبة بولاية تطاوين تمثل قاعدة أساسية لتأمين حركية اقتصادية وتبادل السلع وتنقل الأشخاص بين تونس وليبيا.

كما مكن مطار جربة جرجيس الدولي من تواصل الإقليم الخامس مع أكثر من 33 دولة حيث أمّن حوالي 14784 رحلة سنة 2024 و973 ألف من المسافرين القادمين و982 ألف من المسافرين المغادرين و38 ألف من المسافرين العابرين. أما مطار قابس-مطماطة فيقتصر نشاطه على رحلات الحج والعمرة. كما يتوفر بالإقليم الخامس مطار عسكري برمادة.

وفي مجال النقل البحري يؤمن الميناءان التجاريان بقابس وجرجيس المبادلات التجارية للإقليم والتي تقوم على تصدير الملح البحري والنفط الخام والحامض الفسفوري والسماد وتوريد الكبريت والأمونياك، كما يؤمن ميناء جرجيس أيضا نقل المسافرين. وقد شهد الميناء التجاري بقابس خلال سنة 2024 تأمين 427 سفينة وافدة، وتقدر البضائع المفرغة بحوالي 1900 ألف طن و810 ألف طن من البضائع المشحونة. أما ميناء جرجيس فقد شهد خلال سنة 2024 تأمين 195 سفينة وافدة وتقدر البضائع المفرغة بحوالي 97 ألف طن و01 مليون طن من البضائع المشحونة.

ويحتوي الإقليم الخامس على خط سكة حديدية يربط ولاية قابس بولايات الإقليم الرابع (صفاقس، قفصة وتوزر) وباقي الشبكة الوطنية ويستغل في نقل المسافرين والبضائع وخاصة الفسفاط الخام من الحوض المنجمي بقفصة إلى المركبات الصناعية للتحويل وإنتاج الأسمدة بكل من قابس والصخيرة وصفاقس.

وقد أمكن للإقليم بحكم تعدّد موارده وثرواته الطبيعية أن يبني قاعدة اقتصادية متنوعة تركز على الفلاحة والسياحة والصناعة، حيث يتميز القطاع الفلاحي بإنتاج الزيتون (335 ألف هك بإنتاج يفوق 125 ألف طن) والتمور (46 ألف هك بإنتاج يفوق 307 ألف طن) والخضراوات (495 ألف طن) والباكورات (أكثر من 33,4 ألف طن) وتربية الماشية (556 ألف رأس من الماعز و1677,5 ألف رأس من الأغنام و10 آلاف رأس من الأبقار وحوالي 44 ألف رأس من الإبل بطاقة إنتاج حوالي 23,3 ألف طن من اللحوم الحمراء سنويا) والصيد البحري (2864 مركب صيد توفر قرابة 34 ألف طن من المنتجات البحرية).

وتتوفر بالإقليم منطقتان سياحيتان ساحليتان بكل من جربة وجرجيس تمتدان على مساحة 2050 هك ومنطقة سياحية صحراوية بدوز من ولاية قبلي تملك 64 هكتار بطاقة استيعاب جمالية تتكون من 196 وحدة فندقية بطاقة إيواء تفوق 56 ألف سرير وأكثر من واحد مليون و396 ألف وافد سياحي و7,2 مليون ليلة مقضاة في سنة 2024. كما تمثل السياحة البديلة أحد الوجهات الواعدة بالإقليم خاصة بعد تركيز الوجهة السياحية الظاهر وإحداث الحديقة الجيولوجية بالجنوب الشرقي التي ينتظر تصنيفها من طرف اليونسكو ضمن القائمة العالمية للحدائق الجيولوجية.

وتوجد بالإقليم 7 مناطق صناعية بمساحة جمالية تقدر بـ 646 هك، 86 % منها مهيأة. كما يحتوي على فضاء للأنشطة الاقتصادية بجرجيس والذي يمتد على مساحة 60 هكتار وهو قابل للتوسعة على مساحة 845 هكتار، إضافة إلى منطقة حرة للأنشطة التجارية واللوجستية في طور الانجاز بمعتمدية بنقردان على الطريق المؤدية إلى رأس جدير والتي تملك 150 هكتار.

كما بلغ العدد الجملي للمؤسسات الاقتصادية المنتسبة بالإقليم الخامس 72571 مؤسسة وهو ما يعادل 8,8 % من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية، منها 910 مؤسسة في الصناعات التقليدية في أنشطة متعددة كالنسيج، الحلي، اللباس التقليدي، حرف الجلود والأحذية، حرف الخشب، حرف الألياف النباتية و7278 مؤسسة صناعية منها 225 مؤسسة تشغل 10 مواطن شغل فما أكثر و23917 مؤسسة تجارية. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات الاقتصادية المنتسبة حسب الولايات، تظهر معطيات السجل الوطني للمؤسسات لسنة 2023 أن أغلبية المؤسسات متمركزة بولاية مدنين بـ 48% فولاية قابس بـ 27,8% تليها ولاية قبلي بـ 12,1% فولاية تطاوين بـ 11,9%. وسجل التوزيع القطاعي للمؤسسات المنتسبة بالإقليم هيمنة القطاع التجاري بما يعادل 42% وقطاع الخدمات بـ 37%.

وفي مجال الموارد البشرية، يعد الإقليم 824 مؤسسة للتعليم الأساسي والثانوي و20 مؤسسة تعليم عالي ومؤسسة للبحث العلمي متخصصة في ترميم ثروات الصحراء و37 مركزا للتكوين المهني بالقطاع العام والخاص في اختصاصات متعددة. كما يتوفر به 15 مركب طفولة و4 مراكز الإعلامية الموجهة للطفل و02 مراكز مندمجة للشباب والطفولة ومركز اصطيفاف للأطفال و64 مكتبة عمومية و12

مسرحا و28 دار ثقافة و5 متاحف عمومية و14 متحفا خاصا و73 دار شباب و7 مراكز اصطياف وتخييم و43 نادي شباب ريفي و28 قاعة رياضية و59 ملعبا رياضيا إلى جانب 252 جمعية رياضية مدنية و124 مهرجانا ثقافيا.

وفي المجال الصحي، يوجد بالإقليم مستشفين جامعيين بكل من قابس ومدنين و05 مستشفيات جهوية بتطاوين وقبلي وحومة السوق وجرجيس وبنقردان و12 مستشفى محلي بغمراسن ورمادة والمطوية والحامة ومطماطة ومارث وسوق الأحد ودوز الشمالية والفوار وبني خداس وسيدي مخلوف وميدون و339 مركزا للصحة الأساسية، غير أن هذه المرافق الصحية تتطلب التهيئة وتوفير التجهيزات وتدعيمها بطب الاختصاص.

أما في مجال الرعاية والإحاطة الاجتماعية، يتوفر بالإقليم 37 مركزا محليا للعمل الاجتماعي و36 جمعية اجتماعية و48 مؤسسة تأطير. وفي مجال التشغيل، بلغت نسبة النشاط بالإقليم 46,3% مقابل 48,1% على المستوى الوطني، حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024. وتتوزع هذه النسبة حسب الولايات إلى 44,8% بتطاوين و49,7% بقبلي و46,3% بقابس و45,6% بمدنين. وقد بلغت نسبة البطالة بالإقليم الخامس 19,5% مقابل 17,2% على المستوى الوطني سنة 2024، وتتوزع حسب الجنس إلى 10,9% للذكور و37,0% للإناث. ويبين الجدول التالي تطور توزيع نسب البطالة حسب الجنس والولاية بين سنتي 2014 و2024:

توزيع نسبة البطالة حسب الجنس والولاية بالإقليم الخامس

الولاية	نسبة البطالة سنة 2014 %			نسبة البطالة سنة 2024 %		
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
قابس	12,5	37,1	19,1	21	37	13
مدنين	8,9	34,9	15,1	17	35	9
تطاوين	19,8	48,2	27,1	24,8	45	15
قبلي	13,6	41,2	21,0	18,7	37	9
المستوى الوطني	11,4	22,5	14,8	17,2	25	13,1

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسني 2014 و2024

وفي المجال البيئي، تشهد مناطق الإقليم الخامس مشاكل بيئية متعددة، أبرزها تلوث الهواء والمياه والاستغلال المفرط للموارد المائية السطحية والعميقة وخاصة بولاية قبلي حيث تتجاوز هذه النسبة 220 %. كما يشهد الوضع البيئي تدهورا ملحوظا خاصة بولاية قابس، نظرا لما يفرزه نشاط الصناعات الكيماوية من تلوث هوائي وبحري يستدعي إيجاد الحلول الضرورية وإلى أزمة التصرف في النفايات التي تمس جل مناطق الإقليم مما أدى إلى تدهور بيئي بأبرز المواقع السياحية به خاصة بجزيرة جربة.

كما تعاني سواحل الإقليم من تضرر عدد من شواطئه من الانجراف إضافة إلى تزايد وتيرة وفترات الجفاف والرياح الرملية التي تهدد المناطق الصحراوية والواحات.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025

قدّرت الاستثمارات الجمالية المنجزة بالإقليم الخامس على امتداد الفترة 2021-2025 بـ 5207,38 مليون دينار محققة نسبة إنجاز جمالية بـ 73,4% مقارنة بالاستثمارات المبرمجة خلال نفس الفترة:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	2944,16	2043,02	69,4
القطاع الخاص	4153,71	3164,36	76,2
المجموع	7097,87	5207,38	73,4

وقد بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية 69,4 %، وحظيت قطاعات الانتاج بأكثر من 31 % من جملة الاستثمارات المنجزة منها 22 % بقطاع الفلاحة و 7 % بقطاع الصناعة، ثم قطاع البنية الأساسية بما يفوق 25 %، فالقطاعات الاجتماعية بنسبة 18,2 % (التربية بـ 4,2 % والتعليم العالي والتكوين المهني بـ 4 % والصحة بـ 3 % والبقية للقطاعات الاجتماعية الأخرى). وحظي قطاعي النقل والبيئة على التوالي بـ 4,3 و 4,1 % من جملة الاستثمارات.

وبلغت الاستثمارات الخاصة بالمنجزة بالإقليم الخامس حوالي 3.164 مليون دينار خلال الفترة 2021-2025، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 76,2 % من جملة الاستثمارات المبرمجة. وقد توزعت هذه الاستثمارات بين قطاع السكن بنسبة 57,8 % والقطاعات المنتجة بنسبة 42,2 %. وتجدر الإشارة إلى أن قطاعي السياحة والخدمات يستأثران بحوالي 41,7 % من إجمالي استثمارات القطاعات المنتجة بالإقليم، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 33,6 % ثم قطاع الصناعة بنسبة 24,8 %. كما تم إحداث 48 شركة أهلية خلال الفترة نفسها، دخلت منها 11 شركة في طور النشاط في قطاعات عديدة.

1. الإمكانيات والفرص المتاحة

يزخر الإقليم الخامس بقاعدة متينة من الإمكانيات والفرص التي تؤهله للاضطلاع بدور محوري في دفع الديناميكية الاقتصادية وتعزيز الاندماج الوطني والإقليمي.

1. الإمكانيات

- موقع إستراتيجي محوري يربط التراب الوطني بالبلدان المجاورة ومنفتح على الخارج.
- واجهة بحرية متوسطة على امتداد 640 كلم تعتبر منافذ بحرية هامة للتجارة والصيد البحري.
- شريط حدودي ممتد على طول 895 كلم منها 461 كلم مع ليبيا الذي يحتوي على معبرين حدوديين (راس الجدير وذهيبة) و 434 كلم مع الجزائر.
- 02 موانئ تجارية بكل من قابس وجرجيس.
- 02 مطارات دولية بكل من جربة وقابس ومطار عسكري برمادة تم إقرار فتحه للطيران المدني.
- مناطق صناعية مهيأة وفضاء للأنشطة الاقتصادية بجرجيس والمنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببنقردان.
- طاقات شبابية وموارد بشرية كفاءة وقطب جامعي يضم 22,6 ألف طالب.
- مخزون متنوع من المواد الإنشائية على غرار الرخام والطين والرمال والأملاح الطبيعية بالسبخ وبشط الفجيج وشط الجريد (أملاح الصوديوم، ...) والجبس المتواجد بكميات هامة.
- مخزون تراثي وجيولوجي هام ومتنوع وتعدّد المعالم الأثرية وتنوع الفضاءات الطبيعية على غرار القصور الصحراوية والقرى الجبلية والمحميات الصحراوية.

2. الفرص

- أقطاب إقتصادية متنوعة قابلة للتطوير: القطب السياحي جربة جرجيس، قطب الفلاحة الجيوحرارية بقابس وقبلي، قطب لإنتاج التمور بقبلي، قطب الصناعات الكيماوية بقابس، قطب الصناعة التحويلية للمواد الإنشائية بتطاوين، قطب الصناعة التحويلية الغذائية بمدنين.
- منظومات إقتصادية واعدة: التمور، الزيوتين، الرمان، اللحوم الحمراء والصيد البحري.
- طاقات متجددة هامة (طاقة شمسية ورياح).
- التحول التكنولوجي والرقمي والتطور الحاصل بتقنيات التواصل.
- موارد بشرية كفاءة وقطب جامعي يتكون من 22 مؤسسة تعليم عالي ومؤسسات عريقة في البحث العلمي والفني على غرار معهد المناطق القاحلة وفرع معهد الزيتونة وفرع المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار والمركز الفني للزراعات المحمية الجيوحرارية.

١١. أهم الإشكاليات التنموية

١. الإشكالية التنموية العامة

يشكو الإقليم من اختلال تنموي وهشاشة هيكلية في نسيجه الاقتصادي، مما أدى إلى محدودية قدرته على خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة بمختلف مناطقه وضاعف الضغوطات على الموارد الطبيعية وعمق الاختلالات البيئية، وهو ما حدّ من جاذبية الإقليم للاستثمار الداخلي والخارجي.

٢. الإشكاليات الخصوصية

- وجود إخلالات هيكلية متداخلة على المستوى الاقتصادي، أبرزها غياب التكامل والاندماج الاقتصادي بين مختلف مناطق الإقليم الخامس رغم انتمائها إلى نفس المجال الجغرافي ونفس النسيج الاجتماعي، وهو ما حدّ من إمكانات التكامل الإنتاجي بين مناطق الإقليم. كما أن تطوّر الإنتاج الفلاحي لم يواكبه تحسّن في التصدير على غرار التمور وزيت الزيتون والرمان ومنتجات الصيد البحري، مما أفرز صعوبات مالية لدى المنتجين الفلاحين والبحارة ووحدات التحويل. كما تفاقمت ظاهرة التجارة الموازية والاقتصاد غير المنظم خاصة بولاية مدنين، بالإضافة إلى ضعف استغلال المشاريع الكبرى المحدثة منذ سنوات، مثل فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس والمنطقة الصناعية بالقطب التكنولوجي للجنوب بمدنين، إلى جانب محدودية مردودية الموانئ التجارية، سواء من خلال اقتصار نشاط ميناء قابس على تصدير الصناعات الكيماوية وغياب دوره في نشاط الحاويات، أو من خلال ضعف نسبة استغلال ميناء جرجيس التي لا تتجاوز 30% من طاقة استيعابه. كما يتسم النشاط الاقتصادي بالإقليم عموماً بالتركيز على استخراج المواد الأولية دون إضفاء القيمة المضافة عليها، وبهيمنة أنشطة أحادية الطابع وضعف التنوع القطاعي في بعض ولايات الإقليم، لا سيما ولاية قبلي التي يقتصر نشاطها أساساً على التمور والسياحة الصحراوية. وقد أسهمت هذه الإخلالات مجتمعة في ارتفاع نسب البطالة خاصة بولاية تطاوين وفي صفوف النساء بمختلف ولايات الإقليم.
- محدودية التجهيزات والمرافق الجماعية والبنية الأساسية المنتجة، إلى جانب اختلال منظومة النقل البري، ساهمت في تدني المؤشرات التنموية بالإقليم، إذ تمثل الصبغة الاشتراكية للأراضي عائقاً فعلياً أمام إنجاز المشاريع، في ظل عدم تحيين الإطار التشريعي المنظم لها وتعقيد إجراءات تغيير صبغة الأرض وهو ما يحد من فرص الاستثمار ويؤدي إلى تعطل أو تأخير تنفيذ عديد البرامج التنموية. كما يعاني قطاع النقل من ضعف البنية التحتية الرابطة بين الولايات وتقدم أسطول النقل العمومي للمسافرين مما أسفر عن التخلي عن عدد من الخطوط المنتظمة بين المدن وحدوث اضطرابات متكررة في النقل المدرسي والجامعي فضلاً عن تراجع جودة الخدمات المقدمة. ويضاف إلى ذلك افتقار الجماعات العمومية المحلية لمخزونات عقارية كافية إلى جانب طول وتعقيد إجراءات تحويل الملكية وهو ما يحدّ من قدرتها على إنجاز المرافق والتجهيزات الجماعية والاستجابة لحاجيات التنمية المحلية.
- إشكاليات بيئية وعمرانية وذلك بتداخل الضغوط الطبيعية والبشرية المتزايدة، حيث يشهد الشريط الساحلي هشاشة متنامية نتيجة الضغط المكثف للأنشطة الاقتصادية وتزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية. كما أدى الاستغلال المفرط للموارد المائية السطحية والعميقة إلى جانب التوسع غير المنظم للمناطق السقوية إلى تفاقم الضغوط على المخزون المائي وتهديد ديمومته. ويضاف إلى ذلك ما تعانيه الجهة من هشاشة بيئية متفاقمة تتجلى في التلوث الصناعي والتصحر وندرة المياه واستنزاف الموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية. وعلى الصعيد العمراني لم تواكب أمثلة التهيئة العمرانية نسق التوسع الحضري المتسارع، مما أفرز إشكاليات بيئية واجتماعية متراكمة أثّرت سلباً على جودة العيش والتوازن العمراني.
- نقص الموارد البشرية وضعف نسب التأطير بمختلف المؤسسات والإدارات العمومية الجهوية والمحلية وغياب تمثيلات محلية لبعض المصالح الجهوية في عديد المعتمديات وكذلك في المستويات الجهوية بالولايات بالنسبة لبعض المؤسسات العمومية على غرار مركز النهوض بالصادرات والوكالة العقارية الصناعية والوكالة الوطنية لحماية المحيط ووكالة التصرف في النفايات والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وإدارة المياه العمرانية والوكالة الوطنية لحماية التراث وغيرها.

III. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

ترمي الأهداف الاستراتيجية التنموية للإقليم الخامس إلى إرساء اقتصاد إقليمي أكثر تنوعاً وتنافسية يقوم على إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج وتعزيز القيمة المضافة ودعم الاستثمار الخاص والارتفاع بجاذبية المجال الاقتصادي بما يضمن خلق فرص التشغيل وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. كما تركز هذه التوجهات على تثمين الموارد الطبيعية والصحراوية ودعم الفلاحة والسياحة البديلة وتعصير البنية الأساسية واللوجستية بما يعزز اندماج الإقليم في سلاسل القيمة والأسواق الوطنية والدولية ويؤهله للتكيف مع التحديات المناخية والاقتصادية خلال الفترة 2020-2030.

1. الرؤية التنموية:

تحقيق مسار تنموي متطور يثمن الموارد والثروات المتاحة ويمكن من بناء اقتصاد متنوع يخلق الثروة ويوفر الرفاه الاجتماعي ويعتمد على تهيئة مجالية وعمرانية متوازنة وبنية تحتية متطورة تساعد على اندماج الإقليم وافتتاحه على محيطه الوطني والدولي ويراعي المحافظة على البيئة والتأقلم مع تأثيرات العوامل المناخية.

2. الأهداف الرئيسية:

في إطار تحقيق الرؤية التنموية للإقليم في مختلف أبعادها، تم وضع مجموعة من الأهداف التي ترمي إلى دفع الحركة الاقتصادية للإقليم وتكريس الاندماج الاجتماعي وتنمية رأس المال البشري وحسن توظيف الموارد الطبيعية وحماية المحيط.

الهدف الأول: إرساء قطب اقتصادي مندمج ومتطور

يرمي هذا الهدف إلى إرساء مجال اقتصادي متكامل وقادر على خلق الثروة وفرص الشغل عبر اعتماد تهيئة ترابية مندمجة وتعصير البنية التحتية وشبكات النقل وتنمية نسيج اقتصادي متنوع ومصدر بما يعزز تنافسية الإقليم ويرسخ دوره كقطب اقتصادي منفتح ومندمج في محيطه الوطني والإقليمي. ويتجسد ذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

تهيئة ترابية مندمجة وبنية أساسية متطورة وذلك من خلال:

- وضع رؤية إستراتيجية شاملة تركز على التخطيط الإستراتيجي باستعمال الوسائل والأدوات الضرورية كالأتملة التوجيهية مع اعتماد الحوكمة الرشيدة والمنهج التشاركي.
- تعزيز المراكز العمرانية الكبرى بالإقليم بالمرافق الأساسية الضرورية التي من شأنها أن تحسن مستوى العيش وإدماج الأحياء الشعبية بمحيطها العمراني بتنفيذ مشاريع خصوصية.
- تعزيز الاندماج الترابي بين مختلف ولايات الإقليم مع الحرص على توزيع سكاني أكثر توازناً وذلك بهدف تثمين جميع المقومات التي يمتلكها الإقليم والاستغلال الأمثل لكل ثرواته وميزاته التفاضلية.
- الرفع من نجاعة التخطيط العمراني للتحكم في توسع المناطق الحضرية ووضع خطط للحماية من الفيضانات لعدد من المدن.
- تعزيز شبكة الطرقات وتعصيرها والربط بشبكة السكة الحديدية داخل الإقليم وتأمين الربط بين مختلف المناطق ومواقع الإنتاج وتأهيل منظومتي النقل البحري والنقل الجوي وتطوير الخدمات الاتصالية والمعلوماتية.
- تأمين التزويد المنتظم لجهات الإقليم بمياه الشرب وتحسين نوعيتها وتحسين مردودية شبكات المياه وتدعيم استعمال الموارد المائية غير التقليدية وتحلية المياه المالحة ومياه البحر باستعمال الطاقات المتجددة.
- تحسين الربط بشبكة التطهير والمعالجة الثلاثية للمياه المعالجة من خلال تقنيات الترشيح.
- تعميم شبكات الاتصالات (الأنترنت، الهاتف) وتوفير التغطية لكل المناطق.

تطوير المنظومات الاقتصادية وحلقات الإنتاج وتثمين ثروات الصحراء وذلك عبر:

- النهوض بالقدرة التنافسية بتحسين جودة المنتجات المحلية وتنمية صادراتها وتنوع أسواق الترويج ووضع خطط تسويقية لترويج المنتجات الرئيسية بالإقليم خاصة منها التمور وزيت الزيتون والرمان واللحوم الحمراء والمنتجات الثانوية الحيوانية.
 - تنمية البحث العلمي بهدف تطوير منتجات جديدة وتنوع قطاعات الإنتاج، والنهوض بالجودة وتطوير وتركيز علامة الإقليم الخامس للمنتجات.
 - حماية المراعي وتوظيف المساحات الشاسعة المتوفرة بعمق الصحراء من خلال إحداث المسالك ونقاط المياه وإقامة المظلات لتوجيه المزيد من قطعان الماشية نحو هذه المراعي وتركيز إشارات ضوئية عمودية لتحديد مواقع آبار الماء بالصحراء.
 - استغلال وتثمين المواد الإنشائية على غرار الحجارة الرخامية والجبس والرمل السيليسي والطين والأملح.
 - تثمين وتطوير الطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والعمل على إحداث محطات صغيرة في مجال التنوير وضخ المياه لتلبية حاجيات المتساكنين في القرى والتجمعات النائية وفي الواحات الجديدة الممكن إنجازها في عمق الصحراء.
 - العمل على إحداث محطات كبرى لإنتاج الطاقة الشمسية للاستغلال الوطني والتصدير.
 - تدعيم القطاع السياحي وتحسين مردوديته ووضع خطة عملية لتنوع المنتج وإثرائه بالنهوض خاصة بالأنماط الجديدة كالسياحة الريفية والاستشفائية والجبيلية والصحراوية والجيولوجية وسياحة المؤتمرات والسياحة الرياضية.
 - تنوع الصادرات من خلال خلق المناخ الملائم للتصدير بتوفير الخدمات اللوجستية الناجمة وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمصدرة ولا سيما من خلال المرافقة والتشجيع على الانفتاح على الأسواق الخارجية.
 - العمل على إدماج الاقتصاد الموازي والتشغيل الهش ضمن الدورة الاقتصادية المهيكلية في إطار المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببنقردان.
 - ضبط رؤية إستراتيجية لتأهيل المنشآت الكبرى (المجمع الكيميائي، المؤسسات البترولية والموانئ التجارية) وتهيئة الفضاءات المحاذية لها.
 - دعم هياكل المساندة من خلال رقمنة مختلف الخدمات الإدارية المقدمة للبائعين وتشبيكها ومزيد تيسير إجراءات دفع الاستثمار وبعث المشاريع.
 - تكوين وتأهيل الشباب والفئات الهشة بالمناطق الصحراوية (المرأة، ذوي الاحتياجات الخصوصية) لتشجيعهم على المبادرة الخاصة الفردية والجماعية وإدماجهم في الدورة الاقتصادية.
 - الاستفادة من فرص وآليات التعاون مع ليبيا والجزائر في المجال التجاري والعمل على توسيعه ليشمل المجال الصناعي والخدماتي وذلك من خلال إرساء تظاهرة دولية مشتركة تنظم بصفة دورية بجهات الإقليم.
 - إرساء منصة إقليمية رقمية للتواصل المستمر مع التونسيين المقيمين بالخارج للتعريف بالحوافز والامتيازات الممنوحة من طرف الدولة وتشجيعهم على الاستثمار وبعث المؤسسات بالإقليم وتشريكهم في الشأن التنموي.
- ولتحقيق هذا الهدف من المبرمج إنجاز جملة من المشاريع منها توسعة محطات تحلية مياه البحر بكل من الزارات وجربة وإحداث محطة لتحلية المياه الجوفية ببنقردان، إلى جانب تهيئة المنطقة السياحية الاستشفائية بالخبايات والمنطقة السياحية بشط الحمروني بقابس وتجهيز المحطة السياحية بياش بتطاوين بالشبكات العمومية وتحسين البنية التحتية للمنطقة السياحية قصر غيلان بقبلي.
- وعلى مستوى البنية التحتية والنقل تمت برمجة تهيئة وتجهيز مينائي جرجيس وقابس وإرساء المناطق اللوجستية بكل من بوشمة وجرجيس والشروع في استكمال الدراسات التنفيذية واقتناء العقارات اللازمة الخاصة بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 والطريق الوطنية رقم 16 وإنجاز جسر الجرف -أجيم. هذا إضافة إلى دراسة مد السكة الحديدية من قابس إلى مدينين وتطاوين وربطها بميناء جرجيس وفتح وإحداث الطريق الصحراوية الرابطة بين تطاوين وقبلي مروراً بمناطق برمة وتنبين وجبيل والمحدث والفوار علاوة على تأهيل المعبر الحدودي برأس جدير ببنقردان.

كما سيتم إحداث سوق كبرى للتمور بقبلي وتهيئة 1000 هكتار من المناطق السقوية بمنطقة برج بوريقية بولاية تطاوين (القطب الواحي).

الهدف الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الإدماج الاجتماعي والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية

يتمثل هذا الهدف في إرساء تنمية بشرية شاملة وعادلة وضمن تكافؤ الفرص وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بما يكفل تحسين ظروف العيش وتعزيز الاندماج الاجتماعي والارتقاء بجودة الخدمات الأساسية لفائدة جميع فئات المجتمع خاصة الفئات الهشة والمناطق الأقل حظا وذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

تطوير منظومات الموارد البشرية من خلال:

- تطوير المؤسسات التربوية وتعزيزها بإحداثيات جديدة وتكثيف العناية بمنظومة التربية ما قبل المدرسية وتوفير رياض الأطفال وإحداث فضاءات الطفولة المبكرة بمؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي خاصة بالأرياف والهوض بالأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والبيئية بالوسط المدرسي.
- تأهيل وتدعيم منظومة التكوين المهني في إطار بعد إقليمي للسياسة التكوينية بما يضمن التناغم بين متطلبات التشغيل ومستلزمات التكوين ويوفر الظروف الملائمة للمتكوينين والمكونين على حد سواء.
- تطوير المنظومة الشبابية والرياضية ومعالجة الظواهر والسلوكيات المهددة.

حماية اجتماعية شاملة من خلال:

- إقرار برامج خصوصية للهوض بالمرأة الريفية والتقليص من نسبة الأمية لدى النساء والحد من نسبة البطالة لديها وخاصة لدى خريجات التعليم العالي.
- التقليص من الفوارق والتفاوت التنموي بين الولايات والمعتمديات بتنفيذ برامج خصوصية لفائدة المناطق الأقل حظا بما يساعد على تثمين الموارد والثروات المتاحة وتقريب الخدمات من المستفيدين وضمان جودة الحياة.
- إيلاء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والفئات المهمشة عناية خاصة لصون كرامتها وتحسين ظروف عيشها.
- تطوير القطاع الصحي بما يساعد على تقريب الخدمات إلى متساكني الإقليم وتمكين مواطنيه من حقهم في خدمات صحية متطورة عبر العناية بالبنية الأساسية للقطاع وتعزيز نسيجها وتوفير الإطار الطبي المختص وشبه الطبي والفنيين بالعدد الكافي بمختلف المؤسسات الصحية واقتناء التجهيزات الطبية الضرورية إلى جانب الهوض بالخدمات الصحية في المناطق الداخلية.
- الارتقاء بنسبة الربط بشبكة التطهير والعمل على تعزيز التدخلات الخصوصية لفائدة التجمعات السكنية الكبرى بالوسط الريفي.
- توفير السكن اللائق للفئات المحدودة ومتوسطة الدخل وذلك بتدعيم التدخل في مستوى برنامج السكن الاجتماعي وتوفير السكن الاقتصادي وتهيئة المقاسم السكنية.

ولتجسيم هذه الأولويات تمت برمجة مراكز للتكوين المهني بمختلف ولايات الإقليم وتحديث المركز القطاعي للبناء والتنقيب بقابس ومركز التكوين والتدريب المهني بمدنين. وفي مجال التعليم العالي سيتم بناء 5 مقرات لمؤسسات التعليم العالي بقابس ومدنين وبناء 3 مبيتات جامعية بكل من قابس ومدنين وتطاوين بالإضافة إلى صيانة وتأهيل وتوسيع المؤسسات الموجودة.

كما سيتم إحداث مركز دولي للرياضات البحرية بولاية مدنين وبناء 3 مسارح للهواء الطلق بكل من قابس والحامة وتطاوين وإحداث مركز تقديمي للتراث غير المادي بمدنين ومركز تقديمي لتراث وتاريخ الجهة بنقردان ومتحف الحركة الوطنية بالحامة وتأهيل متحف العادات والتقاليد بقابس. كما تمت برمجة إحداث قطب للأمراض السرطانية بقابس إضافة إلى تهذيب 33 حي بمناطق مختلفة بالإقليم بما يساهم في تحسين إطار الحياة بهذه الأحياء.

الهدف الثالث: توظيف أمثل للموارد الطبيعية المحافظة على البيئة

يرمي هذا الهدف إلى حسن التصرف في الموارد الطبيعية وحماية المنظومات البيئية بما يضمن التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومقتضيات المحافظة على البيئة وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والقادمة.

التصرف الرشيد في الموارد وحسن توظيفها وذلك عبر:

- التقليل من نسبة ضياع المياه بالمناطق السقوية عبر إعادة تأهيل المنشآت المائية والرفع من قدرة المجامع المائية الناشطة في المجال والتشجيع على استعمال تقنيات الاقتصاد في المياه.
- الحد من التوسع العشوائي للمناطق السقوية وإيجاد الحلول الملائمة للمناطق الموجودة قصد دمجها في الدورة الاقتصادية ومضاعفة المساحات المخصصة للزراعات البدرية واستغلال الإمكانيات المتاحة في مجال الفلاحة البيولوجية.
- مقاومة ظاهرة التصحر والحد من الانجراف المائي والانجراد الهوائي للتربة وتقديم زحف الرمال للمحافظة على الأراضي الزراعية وحماية التربة بالرفع في مساحات الغطاء النباتي وتعبئة مياه السيول وتثبيت الكثبان الرملية.
- استعمال التقنيات الحديثة في تربية الأحياء البحرية ومقاومة الاستغلال المفرط للثروات السمكية بتشديد المراقبة والعمل على إعادة التوازن للنظام البيئي بخليج قابس وبحيرتي بوعرارة والبيبان.
- ترشيد استعمال الطاقة الكهربائية والعمل على استغلال الميزات المناخية في النهوض بالطاقات المتجددة وتشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على الاستثمار في هذا القطاع الواعد.

الحد من التلوث وحماية البيئة وذلك من خلال:

- معالجة منظومات التصرف في النفايات والفضلات المنزلية وفضلات مواد البناء وما شابهها.
- التدخل في تهيئة المساحات الخضراء والمنزهات بكافة المناطق بما يساعد على الرفع من جاذبية المجال.
- التقليل من الانبعاثات الغازية والحد من سكب الفوسفوجيبس في البحر للحد من التلوث الناجم عن نشاط الصناعات الكيماوية بقابس.
- تعزيز حماية المناطق البيئية الحساسة والعناية بالمحميات الموجودة بالإقليم.

ولتجسيم هذه الأولويات، تمت برمجة جملة من المشاريع تركز أساسا على تعزيز التصرف الرشيد في الموارد المائية الجوفية وإحداث وتعويض آبار عميقة للري وتجهيز نقاط المياه بالطاقة الشمسية إلى جانب إعداد منظومة رقمية متكاملة وتركيز إشارات ضوئية عمودية تعمل بالطاقة الشمسية لتحديد مواقع آبار المياه بالمناطق الصحراوية. وتشمل التدخلات كذلك إنجاز وحدات لمعالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة بولايات قبلي وقابس ومدنين.

IV. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية للإقليم الخامس، تمت برمجة 2629 مشروعا بكلفة جمالية تقدر بحوالي 13452 مليون دينار من بينها 6348 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2030-2026. وتشمل 757 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدر بـ 2273 مليون دينار.

وتمثل المشاريع المحلية 73% من العدد الجملي للمشاريع تلمها المشاريع الجهوية بـ 21%. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، تمثل المشاريع الجهوية 40% من جملة الاستثمارات، تلمها المشاريع المحلية بـ 28% ثم المشاريع الوطنية بـ 16% والمشاريع الإقليمية بـ 16%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	1 909	2 697	1 751
جهوي	548	5 305	2 540
إقليمي	87	2 600	1 017
وطني	85	2 849	1 039
المجموع العام	2 629	13 452	6 348

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 53% من العدد الجملي للمشاريع و26% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 36% من عدد المشاريع و48% من جملة الاستثمارات، ثم مشاريع الفلاحة والصيد البحري بـ 10% من عدد المشاريع و16% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	936	6 305	3 051
التجهيزات الجماعية	1 406	3 214	1 654
الصناعة والصناعات غير المعملية	32	1 721	641
الفلاحة والصيد البحري	255	2 212	1 002
المجموع العام	2 629	13 452	6 348

ولاية تطاوين

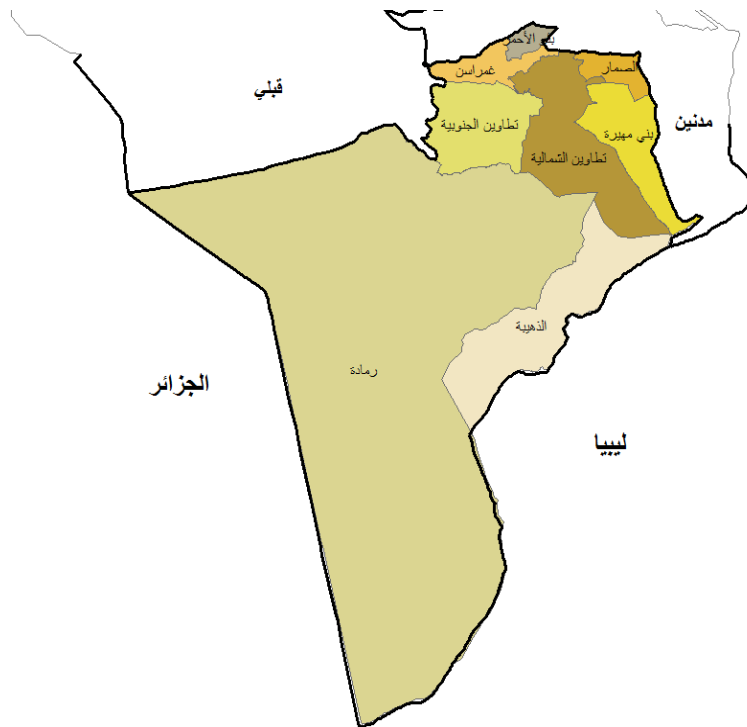
1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية تطاوين 8 معتمديات وهي غمراسن وذهيبة والصمار وتطاوين الجنوبية وتطاوين الشمالية والبنر الأحمر ورمادة وبني مهيبة و7 بلديات و64 عمادة. وتقع في الجنوب الشرقي من البلاد التونسية تحدها من الشرق ومن الشمال ولايتي مدين وقبلي ومن الغرب الجزائر ومن الجنوب ليبيا. وهي الولاية الأكبر مساحة بالبلاد، إذ تقدّر بـ 38889 كلم² وهو ما يمثل 43% من مساحة إقليم الجنوب و25% من المساحة الجمالية للبلاد. وتتوزع هذه المساحة إلى أراضي فلاحية ومراعي بنسبة 44% وأراضي غير فلاحية أهمها المنطقة ذات الطابع الصحراوي.

وتنقسم الولاية إلى 4 مناطق متناسقة تشمل المنطقة الصحراوية التي تتميز بشساعة المساحة وضعف الكثافة السكانية واحتوائها على موارد مائية جوفية هامة وموارد بترولية وغازية توفر حوالي 60% من الإنتاج الوطني من البترول والغاز ومنطقة الظاهر التي تمثل أكبر المراعي الطبيعية بالجهة حيث تمتد على مساحة تقدر بـ 900 ألف هكتار والمنطقة الجبلية وهي إمتداد لسلسلة جبال مطماطة والتي تضم أقدم المراكز الحضرية التي عرفتها الجهة في شكل قرى جبلية تتعاطى الفلاحة الصغرى وتربية الماشية بالإضافة إلى منطقة الجفارة التي تمثل أهم منطقة للاستغلال الفلاحي بالجهة باعتبار ما تتوفر بها من مساحات هامة قابلة للتشجير والري وسهول صالحة للزراعات الكبرى في السنوات الممطرة.

وتزخر ولاية تطاوين بالعديد من الموارد الطبيعية الهامة التي تخص القطاع الفلاحي على غرار الموارد المائية حيث يقدر المخزون المائي بحوالي 92,54 مليون متر مكعب قابلة للاستغلال والأراضي الصالحة للفلاحة بمساحة 1,7 مليون هكتار موزعة إلى مراعي تمتد على مساحة 1,5 مليون هكتار وأراضي صالحة للزراعة بمساحة 200 ألف هكتار. هذا بالإضافة إلى المواد الإنشائية على غرار الجبس والرخام أو الحجر الرخامي والطين والحجارة الصلبة والرّمال والأملاح الطبيعية وتحتوي على موارد بترولية وغازية هائلة.



2. الخصائص الديمغرافية

حسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 تعد ولاية تطاوين 162654 نسمة وهو ما يمثل 13% من عدد السكان بالإقليم الخامس و1,3% من مجموع السكان على المستوى الوطني. وتتميز الولاية بضعف الكثافة السكانية (4 ساكن في الكلم²). وتقدر النسبة السنوية للنمو الديمغرافي بالولاية بـ 0,85% خلال الفترة 2014-2024 مقابل 0,87% على المستوى الوطني، حيث شهدت تحسنا بعد أن كانت 0,4% خلال الفترة 2004-2014. وتراجعت نسبة فئة الشباب أقل من 35 سنة من مجموع السكان إلى 52,8% مقارنة بسنة 2014 (بـ 61%)، مقابل إرتفاع نسبة الفئة العمرية (60 سنة فما فوق) وذلك من 12% سنة 2014 إلى 15,3% سنة 2024. وقد بلغ عدد الأسر 41368 أسرة بمعدل 3,93 لحجم الأسرة مقابل بـ 3,74 بالإقليم الخامس و3,45 على المستوى الوطني. كما تتميز ولاية تطاوين بوجود عدد هام من أبنائها بالخارج المقدّر بحوالي 40 ألف مهاجرا حسب ديوان التونسيين بالخارج.

كما بلغت نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية 59% مقابل 72% على المستوى الوطني، وهو ما يعكس محدودية مستوى التحضر مقارنة بالمعدل الوطني. وتعدّ مدينة تطاوين الفضاء الحضري الرئيسي بالولاية، إذ تستقطب حوالي 71% من إجمالي سكان الوسط الحضري. في المقابل، تتكوّن الشبكة الحضرية من عدد محدود من المدن الصغرى ذات إشعاع محلي، على غرار غمراسن والبتّر الأحمر والصمار وبني مهيّرة ورمادة وذهبية.

وقد سجلت الولاية خلال الفترة 2019-2024 صافي هجرة داخلية سلبية قدره 872- ساكن وصافي هجرة خارجية سلبية قدره 3736- ساكن.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

أمكن لولاية تطاوين بحكم تعدد مواردها وثرواتها الطبيعية أن تبني قاعدة إقتصادية تركز أساسا على قطاع الطاقة، باعتبارها من أهم مناطق إنتاج النفط والغاز بالجنوب التونسي والصناعات التحويلية للمواد الإنشائية. كما تعتمد الولاية على الأنشطة الفلاحية ذات الطابع الرعوي والواحي، إلى جانب إمكانات واعدة في الصناعات الاستخراجية والطاقات المتجددة. وتمثّل التجارة الحدودية والخدمات المرتبطة بها مورد رزق هام لجزء من السكان، في حين يظلّ نشاط القطاع الصناعي محدودا ويستدعي مزيد الدعم لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز فرص التشغيل والتنمية. وتحتل ولاية تطاوين سنة 2024 المرتبة الثالثة عشر وطنيا من حيث مؤشر التنمية الجهوية.

تتوفر بالولاية بنية أساسية تعليمية وتكوينية تحتوي على 147 مؤسسة للتعليم الأساسي والثانوي، ومؤسسات للتعليم العالي، إضافة إلى فرع لمعهد المناطق القاحلة المتخصص في تّمين ثروات الصحراء. كما تضم الولاية 27 مركزا للتكوين المهني في القطاعين العام والخاص وفي اختصاصات متعددة، إلى جانب 10 دور للشباب، و13 مكتبة عمومية، و6 دور ثقافة. وبخصوص الخدمات الصحية توجد بالولاية مستشفى جهوي ومستشفين محليين و66 مركزا للصحة الأساسية توفر 256 سريرا.

وسجلت نتائج التعداد العام للسكان لسنة 2024 تراجعا في نسبة البطالة بالولاية خلال العشرية الأخيرة مع بقائها في مستويات مرتفعة، حيث انخفضت من 27,1% سنة 2014 إلى 24,8% سنة 2024. وتراجعت هذه النسبة من 19,8% إلى 15% لدى الذكور، ومن 48,2% إلى 45% لدى الإناث.

كما يبلغ عدد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية بالولاية 3664 شخصا، من بينهم 2056 من الإناث، وهو ما يستدعي تعزيز برامج الإدماج الاجتماعي والإدماج الاقتصادي الموجهة لفائدتهم.

4. تطور الاستثمار بـعنوان الفترة 2021-2025

بلغت جملة الاستثمارات المبرمجة للولاية خلال الفترة 2021-2025 للقطاع العام والخاص بـ 1505,23 مليون دينار أنجز منها 1245,86 مليون دينار أي بنسبة 82,77% وذلك كما يبينه الجدول التالي:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	811,18	547,69	67,52
القطاع الخاص	694,05	698,17	100,59
المجموع	1505,23	1245,86	82,77

قدّرت الاستثمارات العمومية المنجزة بـ 547,69 مليون دينار أي بنسبة إنجاز بلغت 67,52% من الكلفة المبرمجة، حيث استقطبت القطاعات المنتجة 41,6% من جملة الاستثمارات المنجزة و42,5% لمجالات البنية الأساسية ثم 9,9% بالقطاعات الاجتماعية و4,8% بقطاع النقل و1,6% لقطاع البيئة.

وبخصوص القطاع الخاص، فقد قدّرت الاستثمارات المنجزة بـ 698 مليون دينار موزعة بين قطاع السكن بنسبة 70,34% والقطاعات المنتجة بنسبة 29,66%. وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاع الصناعة يستأثر بحوالي 44% من إجمالي استثمارات القطاعات المنتجة، يليه قطاع الفلاحة بنسبة 42%، ثم قطاع الخدمات والسياحة بنسبة 14%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات

- موقع جغرافي حدودي مع ليبيا والجزائر.
- مناخ الجهة يمكّن من تامين الفلاحة البدرية والآخر فصلية هذا فضلا عن الأفاق الواعدة في مجال الفلاحة البيولوجية.
- مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية بالإضافة إلى توفر الموارد المائية بجنوب الولاية (92 مليون متر مكعب) يمكن استغلالها في تنمية النشاط الفلاحي وإيجاد موارد رزق ومواطن شغل قارة.
- موارد طبيعية هامة كالمواد الإنشائية والأملاح الطبيعية والحقول النفطية والغازية وموائد المياه المعدنية.
- مخزون هام من مادة الجبس والذي يعتبر ثاني مخزون في العالم بمدخرات هامة تمتد على طول 50 كلم وعرض 10 كلم وقدّرت هذه المدخرات بحوالي 65 مليار طن.
- ثروة حيوانية هامة تعد 534 ألف رأس من المجترات الصغرى و13 ألف رأس من الإبل تمكن من إنتاج 4900 طن من اللحوم الحمراء و190 طن من لحوم الإبل.
- مساحات سقوية على مساحة 9760 هك تستغل أساسا في غراسة الزيتون التي تمتد على مساحة 4280 هك بالإضافة إلى 48600 هك من الزيتون حسب النمط البعلّي.
- مخزون تراثي وجيولوجي هام ومعالم أثرية متعددة وفضاءات طبيعية متنوعة على غرار القصور الصحراوية والقرى الجبلية والمحميات الصحراوية.
- تؤمن الجهة قسطا هاما من الإنتاج الوطني للبترول وذلك من حقول البرمة وزار وجنين والمخروقة والعريش والوعرة.
- معهدين للتعليم العالي في إختصاص الفنون والحرف والدراسات التكنولوجية بالإضافة لوجود مؤسسة بحث علمي تتمثل في فرع لمعهد المناطق القاحلة بتطاوين.

2. الفرص

- الموارد المائية المتوفرة بالمنطقة الصحراوية تمكن من إحداث مناطق سقوية عمومية.
- آفاق واعدة للاستثمار في الطاقة المتجددة (8 - 9 ساعات شمس/ اليوم).
- فرص واعدة في مجال استخراج وتحويل المواد الإنشائية (أحجار رخامية ورمال سيليسية وجبس وطن).
- آفاق واعدة في السياحة البديلة الصحراوية والجبلية وخاصة بعد تركيز الوجهة السياحية الظاهر وإحداث الحديقة الجيولوجية بالجنوب الشرقي.

- إمكانية بعث مشاريع بيئية هامة للحد من الآثار الناجمة عن العوامل المناخية (مشروع الحزام الأخضر الصحراوي بالجنوب التونسي).
- الإستثمار في التصرف في النفايات وفي المياه المستعملة المعالجة خاصة مع الانطلاق في أشغال توسعة محطة التطهير بتطاوين.
- تطوير ودعم الشركات الأهلية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- أنشطة تكنولوجيا الاتصالات وبعث مشاريع الخدمات عن بعد.
- استغلال قدرات التونسيين بالخارج وتشجيعهم على الاستثمار بالجهة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة

تتمثل الإشكالية التنموية العامة لولاية تطاوين في ضعف الإدماجية بين الأنشطة الاقتصادية بالجهة نظرا لغياب المشاريع الكبرى المهيكلية ذات المفعول الإنجاري ومحدودية قدرة القطاع الخاص في الرفع من الطاقة التشغيلية للاقتصاد الجهوي الذي يتسم بالهشاشة وعدم قدرته على الاستجابة إلى الطلبات المتنامية على سوق الشغل خاصة من حاملي الشهادات العليا.

2. الإشكاليات الخصوصية

- ضعف نسق الاستثمار الخاص بالولاية وغياب المشاريع المهيكلية الكبرى ونقص المؤسسات الصناعية والسياحية أدى إلى محدودية القدرة التشغيلية للاقتصاد الجهوي.
- عزلة الجهة وبعدها عن المناطق الاقتصادية الكبرى بالبلاد يمثل عائقا أمام جلب الاستثمار الداخلي والخارجي.
- مساهمة محدودة للشركات البترولية المنتصبة بالولاية في دعم التنمية الجهوية وضعف انفتاحها على الاقتصاد المحلي.
- عدم التوازن في نسق التنمية بين معتمديات الولاية، حيث تسجل المعتمديات الحدودية وخاصة ذهبية ورمادة تراجعا ملحوظا في المؤشرات التنموية.
- تفاقم ظاهرتي الهجرة والنزوح بسبب ارتفاع نسب البطالة التي بلغت 31,3% بمعتمدية ذهبية و31,9% بمعتمدية رمادة و24,9% على المستوى الجهوي.
- تعقّد الإشكاليات العقارية وهيمنة الصبغة الاشتراكية للأراضي، مما يشكّل عائقا حقيقيا أمام إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، نتيجة عدم تحيين النصوص التشريعية ذات الصلة وتعقد إجراءات تغيير صبغة الأرض.
- ارتفاع نسبة الانقطاع في التعليم الثانوي حيث بلغت 12% سنة 2023 مقابل 10,28% سنة 2021.
- تدني الخدمات الصحية، ويعود ذلك خاصة إلى نقص المستشفيات المحلية بعدد من المعتمديات ونقص التجهيزات الطبية وعدم توفر عدة اختصاصات بالمستشفى الجهوي مما يضطر المواطنين إلى التنقل إلى الولايات المجاورة للانتفاع بالخدمات الصحية العمومية.
- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وخاصة المراعي بما يهدد التوازنات البيئية والاقتصادية.
- نقص التزود بالماء الصالح للشرب بمختلف مناطق الولاية خاصة خلال فصل الصيف نتيجة تقادم الشبكات وكثرة الانقطاعات وعدم انتظام التزود حيث تتجاوز مدة الانقطاع بالمناطق العليا أكثر من شهرين.
- تفاقم ظاهرة التصحر بسبب تواتر سنوات الجفاف وهشاشة الغطاء النباتي وتدهوره نتيجة الاستغلال المكثف وعدم نجاعة برامج المقاومة مما يستوجب اقتراح وتنفيذ مشاريع للحد من أثارها من بينها إحداث حزام غابي إضافة إلى الحد من الاستغلال المفرط للموارد المائية السطحية.
- ضعف استغلال المجال الصحراوي نتيجة الإجراءات المرتبطة بالتنقل وعبور هذه المناطق.
- تدهور الوضع البيئي في ظل انتشار المصبات العشوائية ونقص محطات التطهير.

١٧. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

١. الرؤية التنموية

تحويل الاقتصاد الجهوي إلى رافعة للتنمية الدائمة والدامجة باستغلال الموارد الطبيعية والميزات التفاضلية للجهة وتركيز اقتصاد جهوي مندمج قادر على تأمين مقومات العيش الكريم لكل الفئات الاجتماعية.

٢. الأهداف الرئيسية:

اعتمادا على التشخيص التنموي والرؤية التنموية لولاية تطاوين تتمثل الأهداف الرئيسية التي سيتم العمل على تحقيقها فيما يلي:

الهدف الأول: الرفع من جودة الحياة وتحسين ظروف العيش وضمان الرفاه الاجتماعي

يرتكز هذا الهدف أساسا على الأولويات التالية:

- مزيد الإحاطة بالأسر ذات الدخل المحدود وإيلاء العناية اللازمة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية والفئات دون عتبة الفقر بدعم الدور الاجتماعي للدولة والتغطية الاجتماعية للفئات الهشة.
- الارتقاء بمنظومة التربية والتعليم العالي بالجهة وتطوير منظومة التكوين المهني بما يدعم إستجابتها إلى حاجيات سوق الشغل.
- دعم القطاع الصحي من خلال تدخلات إستثنائية بالجهة ومعالجة هيكلية على مستوى البنية الأساسية.
- مزيد العناية بالطفولة وتحسين الإدماج الاجتماعي للفئات الهشة،
- تحسين ظروف عيش المواطن بالمدن والأرياف من خلال تكثيف برامج تهذيب وتأهيل الأحياء الشعبية وتجهيزها بالبنية التحتية الأساسية وتوفير التجهيزات الجماعية وتدعيم وتطوير البنية الأساسية للطرق والجسور وتهيئة وتعبيد المسالك وسيتسنى الاستجابة لهذه الحاجيات من خلال مشاريع الاستثمار البلدي وتدخلات البرامج الخصوصية على غرار البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة وبرنامج تهذيب الأحياء السكنية.

ولتجسيم هذه الأولويات تمت برمجة جملة من المشاريع من ضمنها توسيع الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بكل من الصمار وتطاوين الشمالية وبناء وحدة الشؤون الاجتماعية ببني مهيرة، كما سيتم خلال الفترة القادمة تهيئة وصيانة أكثر من 80 منشأة تربوية من مدارس ابتدائية وإعدادية ومعاهد ثانوية وتوسيع وصيانة المبيتات والمطاعم بالجهة وإحداث ملاعب أحياء ومركز قطاعي للتكوين في الطاقة والمواد الإنشائية بتطاوين إلى جانب أحداث مركز قطاعي للنقل واللوجستيك ومكتب تشغيل برمادة وبناء مبيت جامعي جديد للذكور (300 سرير) بتطاوين، هذا إلى جانب تعميم نوادي ورياض الأطفال وتركيز مراكز جديدة مختصة في الإدماج الاجتماعي وتهيئة مركبات الطفولة برمادة وتطاوين والبئر الأحمر.

وفي المجال الصحي، تمت برمجة بناء مستشفى محلي بمعتمدية الصمار ومركز الصحة الأساسية بني بلال بمعتمدية تطاوين الشمالية بالإضافة إلى تهيئة وتوسعة بعض الأقسام بالمستشفى الجهوي بتطاوين وتوفير التجهيزات الطبية الضرورية.

أما في مجال توفير الماء الصالح للشرب بالمناطق العليا فإن التدخلات ستشمل تحسين تزويد التجمعات السكنية المتواجدة على محور قصر أولاد سلطان-رمثة-تملست والمنظورية إلى جانب محور الرقبة - قصر المقابلة.

الهدف الثاني: دعم المبادرة الخاصة والرفع من الطاقة التشغيلية للاقتصاد الجهوي

يرتكز هذا الهدف أساسا على الأولويات التالية:

- مزيد العناية بالمناطق السقوية (تهيئة، صيانة وتجهيز).
- الانفتاح على المنطقة الصحراوية الغنية بالموارد الطبيعية وإدماجها في الدورة الاقتصادية بالجهة.
- تطوير سلاسل القيمة للمواد الإنشائية عبر التشجيع على خلق وحدات حرفية مختصة بالجهة في مجالات الجبس، والطين، والرمال والرخام.

- توفير البنية الأساسية الجاذبة للاستثمار وذلك عن طريق ربط المناطق الصناعية والوحدات الصناعية الكبرى المنتصبة بالجهة بالغاز الطبيعي.
- تطوير الشراكات بين المؤسسات الصغرى والشركات البترولية بالجهة من أجل دفع الحركية الاقتصادية والتشجيع على بعث المشاريع الجديدة.

ولتجسيد هذا الهدف سيتم إحداث مناطق سقوية بكل من الزلط برمادة وهيب بئر الأحمر وإعادة تهيئة المناطق السقوية بمعمديات رمادة والبئر الأحمر وغمراسن وذهيبة والعمل على حسن استغلال الموارد المتاحة والنهوض بسلاسل الإنتاج والرفع من القيمة المضافة سواء تلك المتعلقة بقطاع الزيائن أو منظومة اللحوم الحمراء عبر إتمام إنجاز المسلخ العصري بمعمدية رمادة والشروع في استغلاله. كما سيتم الشروع في أشغال توسعة المنطقة الصناعية الخبطة 2 وتهيئة المنطقة الصناعية بونمشة بتطاوين فضلا عن تهيئة 1000 هك من المناطق السقوية بمنطقة برج بورقيبة بولاية تطاوين (القطب الواحي).

الهدف الثالث: دعم جاذبية الجهة وتركيز البنية الأساسية الهادفة لجلب الاستثمارات

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تعزيز الاندماج الترابي للفضاء الصحراوي عبر تامين موارده الطبيعية من خلال تحسين الربط بمناطق الإنتاج وتيسير النفاذ إليها بما يعزز جاذبيتها الاستثمارية،
- تطوير السياحة البديلة ودعم الصناعات التقليدية لتأمين التراث المادي واللامادي بالجهة ودعم الاقتصاد المحلي.
- توفير شبكة من الطرقات المعبدة تربط الجهة بمحيطها الإقليمي.
- مواصلة تنفيذ برامج فك العزلة بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للجهة.

وفي إطار تجسيم هذه الأولويات، تمت برمجة مشروع فتح وتعبيد الطريق الرابطة بين رمادة وبئر زار على مسافة 80 كم في إطار دعم مشروع تنمية منطقة برج بورقيبة وتهيئة الطريق الجهوية رقم 203 بين الذيبات - مشهد صالح - لبادة وتجهيز المحطة السياحية بياش تطاوين بالشبكات العمومية، كما سيتم تدعيم أسطول النقل العمومي من خلال اقتناء حافلات جديدة لفائدة الجهة، مع برمجة تهيئة مآوي للحافلات بكل من معمدية غمراسن ومعمدية البئر الأحمر.

الهدف الرابع: إرساء مقومات التنمية الدامجة

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تقليص مخاطر التأثيرات المناخية من خلال تغيير أنماط الإنتاج والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة.
- معالجة مشكلة النفايات بالجهة وإرساء منظومة الاقتصاد الدائري.
- مزيد إستغلال الطاقات البديلة بالجهة.

في هذا الإطار، وحرصا على تعزيز التوازنات البيئية بالجهة، تمت برمجة إنجاز مشروع الحزام الأخضر الصحراوي بهدف الحد من التصحر وزحف الرمال وحماية المناطق السكنية والواحات والبنية التحتية، إلى جانب تامين المحميات الطبيعية بالجهة، على غرار محميات عين دكوك وصنغر والجباس لحماية المنظومات البيئية الخاصة بالأصناف الحيوانية والنباتية البرية النادرة والمهددة بالانقراض للمحافظة على التنوع البيولوجي ومواصلة إنجاز مشروع المحطة الفولطاضوية ببني مهيبة بطاقة 50 ميغاواط.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية تطاوين ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 532 مشروعا بكلفة جمالية تقدر بحوالي 1677 مليون دينار، من بينها 877 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 125 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدر بـ 327 مليون دينار.

وقد مثَّلت المشاريع المحلية 81% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 16%. ومن حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، مثَّلت المشاريع المحلية 45% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع الوطنية بـ 23% والمشاريع الجهوية بـ 20% والمشاريع الإقليمية بـ 11%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	431	728	395
جهوي	84	453	180
إقليمي	4	234	100
وطني	13	262	202
المجموع العام	532	1 677	877

أمَّا من حيث التوزيع القطاعي فتمثَّلت مشاريع التجهيزات الجماعية 47% من العدد الجملي للمشاريع و 34% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 40% من عدد المشاريع و 36% من جملة الاستثمارات.

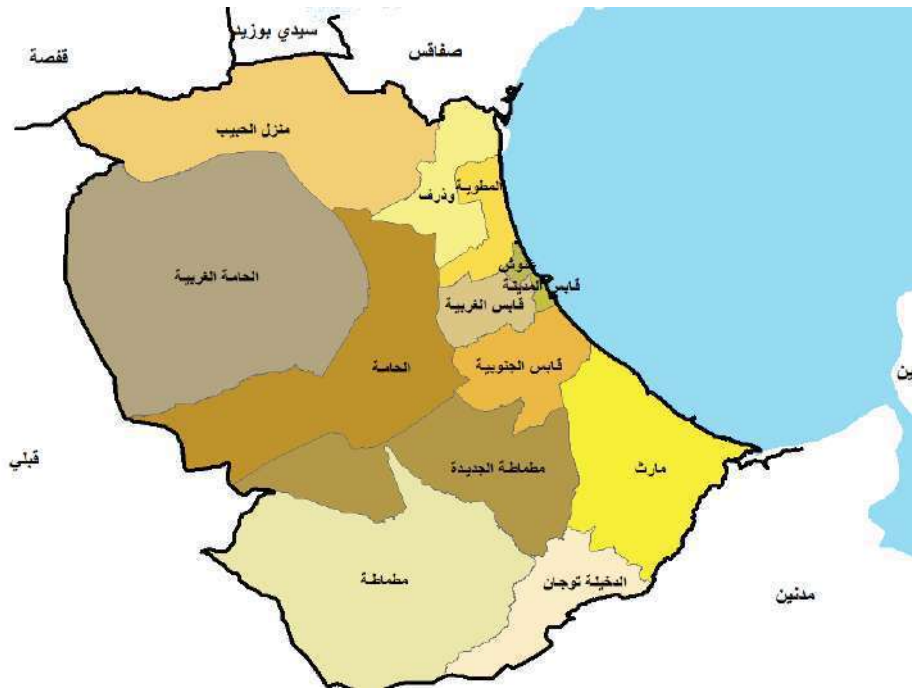
القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	212	788	318
التجهيزات الجماعية	251	500	302
الصناعة والصناعات غير المعملية	3	191	176
الزراعة والصيد البحري	66	198	81
المجموع العام	532	1 677	877

ولاية قابس

1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تعدّ ولاية قابس 13 معتمدية وهي منزل الحبيب ودخيلة توجان ومطماطة ومطماطة الجديدة والمطوية ووذرف ومارث والحامة والحامة الغربية وقابس الغربية وخنوش وقابس الجنوبية وقابس المدينة و16 بلدية و73 عمادة. وتوجد الولاية بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية ويحدها خليج قابس على طول 80 كلم شرقا وولايات صفاقس وسيدي بوزيد وقفصة شمالا وولاية قبلي غربا وولاية مدين جنوبا. وتتميز الولاية بانفتاحها على البحر الأبيض المتوسط بحكم موقعها الساحلي المطل على خليج قابس، ومثل هذا الانفتاح عاملا أساسيا في تنظيم الفضاء الترابي والتنمية الاقتصادية بالجهة.



وتتميز الولاية بمناخ صحراوي ساحلي مع ارتفاع الرطوبة بالاقتراب من البحر وبقلة الأمطار وعدم انتظام تساقطها وتتراوح معدلاتها السنوية بين 160 مم و220 مم. وتمسح الولاية 7166 كم² وهو ما يمثل 9,2 % من مساحة الإقليم الخامس و5 % من مساحة البلاد التونسية.

ويتسم التقسيم الترابي والمجالي والطبيعي ب بروز 4 مناطق متجانسة وهي:

- منطقة الشريط الساحلي: تشمل منطقة قابس الكبرى وجل المناطق الواحية حول مدينة قابس وتتميز بكثافة سكانية عالية وشريط ساحلي طوله 80 كلم وتمثل 5 % من مساحة الولاية.
- المنطقة الداخلية الوسطى: تمثل طوقا للمنطقة الأولى وتتميز بكثرة السهول والهضاب والشعاب وخصوبة الأرض وتمثل 27 % من مساحة الولاية.
- المنطقة الجبلية: تضم سلسلة من الجبال الممتدة من توجان إلى مطماطة فالحامة وتمثل أهم التضاريس بالجهة ونقطة انطلاق لعدة أودية تتجه كلها نحو البحر والسبخا وتمثل 32 % من مساحة الولاية. كما تمثل ثراء ثقافيا وتاريخيا مؤهلا للاستغلال السياحي.
- المنطقة الرعوية: تتميز بشساعة المراعي وامتداد السهول القابلة للاستغلال الفلاحي خلال السنوات الممطرة وتمثل 36 % من مساحة الولاية.

2. الخصائص الديمغرافية

تعدّ ولاية قابس 410,847 ألف نسمة حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 وهو ما يمثل 31,75% من مجموع سكان الاقليم الخامس و3,4% من مجموع سكان البلاد. وتتميز الولاية بكثافة سكانية عالية في بعض مناطقها وخاصة في جانبها الشرقي، كما تمّ تسجيل تزايد لسكان المناطق الحضرية بنسب أسرع من سكان المناطق الريفية، وبلغت نسبة النمو الديمغرافي 0,97% خلال الفترة (2014 – 2024). وشهدت التركيبة الديمغرافية تغيرا جوهريا تمثل في تراجع نسبة الولادات وارتفاع نسبة المسنين.

يمكن تصنيف معتمديات ولاية قابس إلى أربع مجموعات وفق تطوّر النمو الديمغرافي، وذلك على النحو الآتي:

- المجموعة الأولى: تضمّ معتمديات منزل الحبيب ودخيلة توجان ومطماطة وقد سجّلت هذه المعتمديات انخفاضا حادا في عدد السكان.
- المجموعة الثانية: تشمل معتمديات المطوية ووذرف ومارث والحامة والحامة الغربية وقابس الغربية التي عرفت نموا ديمغرافيا نسبيا.
- المجموعة الثالثة: تتكوّن من معتمديتي غنوش وقابس الجنوبية، وقد شهدت ارتفاعا ملحوظا في نسبة النمو السكاني ممّا نتج عنه ضغط متزايد على التجهيزات الجماعية ولا سيما المؤسسات التربوية والمرافق العمومية.
- المجموعة الرابعة: تمثلها معتمدية قابس المدينة التي سجّلت تراجعا سكانيا بنسبة 0,75% - ويعزى ذلك أساسا إلى تخصيص المحلات والعقارات بوسط المدينة للأنشطة التجارية والخدماتية.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية تبلغ 77,9% مقابل 72% على المستوى الوطني، وهو ما يعكس مستوى تحضر مرتفع نسبيا. وتعد مدينة قابس القطب العمراني الأبرز بالولاية إذ تستقطب قرابة 60% من إجمالي سكان الوسط الحضري تليها شبكة من المدن المتوسطة والصغرى ذات الإشعاع المحلي على غرار الحامة ومارث وغنوش ووذرف والمطوية ومطماطة الجديدة ومنزل الحبيب ودخيلة توجان.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

يتميز النسيج الاقتصادي بولاية قابس بالتنوع والثراء ويرتكز أساسا على :

- إنتاج فلاحي هام يتكوّن خاصة من الخضراوات (287 ألف طن)، الزراعات الجيوحرارية (المصدّر رقم واحد وطنيا بأكثر من 35 ألف طن)، انتاج الرمان بـ 25 ألف طن، تربية الماشية (716 ألف رأس من الأغنام والماعز و1700 رأس من الإبل و8800 رأس من الأبقار) وقطاع الصيد البحري الذي يتميز خاصة بإنتاج السمك الأزرق (16 ألف طن).
- السياحة الجبلية والواحية والتي تعتمد خاصة على استغلال الطبيعة الجبلية والتراث المعماري الفريد والمتنوع المتكون من المنازل الحفرية بمطماطة والقصور كقصر بني زلطن ومدينة الزاوة الأثرية بالإضافة إلى توفر إمكانيات هامة لتطوير السياحة الجيولوجية والعلمية الذي تعزز بإحداث الحديقة الجيولوجية بالظاهر.
- نسيج صناعي يعتمد أساسا على قطاع الصناعات الكيماائية الذي يمثل أحد ركائز الاقتصاد الوطني خاصة من خلال إنتاج وتصدير الحامض الفسفوري وسماد ثنائي فسفاط الأمونيوم والأمونيتر، كما تضم الولاية 98 مؤسسة صناعية، مشغلة لـ 10 مواطن شغل أو أكثر، تتركز أنشطتها خاصة حول قطاع مواد البناء والخزف والبلور بنسبة 31% وقطاع الصناعات الغذائية بنسبة 29% ثم الصناعات الكيماائية بنسبة 13% والصناعات الميكانيكية بنسبة 12%.
- مركز للصناعات التقليدية يضمّ نسيج من الوحدات الحرفية والخدماتية الناشطة في عديد القطاعات على غرار صناعة الألياف النباتية والمرقوم.

وفي المجال الاجتماعي، تتسم ولاية قابس ببروز عدة ظواهر اجتماعية حيث:

- شهدت الجهة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2024 صافي هجرة سلمي بـ 743-، واتسمت كذلك بتواصل ظاهرة الهجرة من المعتمديات الداخلية الجبلية والمناطق الريفية نحو المعتمديات الساحلية وهو ما أثر على النمو السكاني لهذه المناطق.

- بلغت نسبة الأمية بولاية قابس 16,4 %.

- تقلص عدد السكان النشطين من 120 ألف ساكن سنة 2014 إلى 112 ألف ساكن سنة 2024.

- بلغت نسبة البطالة بولاية قابس 21 % وترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتصل إلى 37% مقابل 13 % لدى الذكور.

وفي المجال البيئي، تتميز ولاية قابس بوجود نظم بيئية وواحية فريدة، تقوم على نظام الإنتاج الفلاحي ذي الثلاث طبقات، بما يوفر موارد رزق لشريحة واسعة من السكان المحيطين بها. وتسهم هذه الواحات بدور هام في تزويد الأسواق بمختلف أنواع الغلال والخضر، وتمثل مصدرا أساسيا لإنتاج الأعلاف الموجهة لتربية الماشية.

ومن جهة أخرى، تضطلع الواحات بدور محوري في التخفيف من آثار العوامل المناخية والمساهمة في تنقية الهواء. غير أن تراجع كميات الأمطار وانخفاض منسوب المياه بالآبار العميقة أدّى إلى تقلص مساحات الواحات وتراجع دورها الاجتماعي والاقتصادي.

كما يعدّ خليج قابس من أهمّ مناطق احتضان الأسماك في البحر الأبيض المتوسط إذ يزخر بثروة هائلة من المنتوجات البحرية. غير أن الواجهة البحرية للولاية تعدّ من أكثر المناطق تضررا نتيجة التلوث البحري الناجم عن الأنشطة والصناعات الكيميائية إضافة إلى تصريف مياه الصرف الصحي في البحر ممّا أدّى إلى اختلال واضح في النظم البيئية. كما تفاقمت هذه الأوضاع بفعل بروز تأثيرات التحولات المناخية من ارتفاع في حرارة مياه البحر وارتفاع في مستوى سطحه وهو ما يشكل تهديدا مباشرا لعدد من المناطق الساحلية.

وتجدر الإشارة إلى ما تشهده الولاية من مشاكل بيئية متعددة أبرزها تلوث الهواء والمياه نظرا لما يفرزه نشاط الصناعات الكيميائية.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2025-2021

قدّرت الاستثمارات الجمالية المنجزة بولاية قابس على امتداد الفترة 2025-2021 بـ 1095 مليون دينار محققة نسبة إنجاز جمالية بـ 62,9% مقارنة بالاستثمارات المبرمجة خلال نفس الفترة:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2025-2021

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	820	531,321	64,8
القطاع الخاص	920	563,700	61,3
المجموع	1740	1095,021	62,9

قدّرت الاستثمارات العمومية المنجزة خلال الخماسية 2025-2021 بـ 531,3 مليون دينار مسجلة نسبة إنجاز تساوي 64,8 %، وتمثلت أهمّ الانجازات في تدعيم البنية الأساسية بنسبة 28 % من جملة الاستثمارات المنجزة يليها القطاعات الاجتماعية بنسبة 25,6 % ثم القطاعات المنتجة بـ 23,2 % فقط القطاع البيئة بـ 3,4 % والنقل بـ 1,1 %.

أما بالقطاع الخاص فبلغت الاستثمارات المنجزة 563,7 مليون دينار محققة نسبة إنجاز بـ 61,3 % من مجموع الاستثمارات المبرمجة توزّعت بين القطاعات المنتجة بنسبة 73,6 % وقطاع السكن بنسبة 26,4 %. وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاع الفلاحة والصيد البحري يستأثر بحوالي 35 % من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المنتجة، يليه قطاع الصناعة بنسبة 34 % ثم قطاع الخدمات بنسبة 31 %.

II. الامكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات

تتميّز ولاية قابس بعدد من المقوّمات الاستراتيجية، من أبرزها:

- تعدّ منطقة عبور تربط ولايات الجنوب الشرقي ببقية ولايات الجمهورية التونسية.
- تمتلك شريطا ساحليا يمتدّ على طول نحو 80 كلم.
- تضم ميناءا بحريا يتميز بأعمق غاطس على المستوى الوطني (12 متر)، ممّا يساهم في تشجيع التصدير وتطوير نقل الحاويات.

- تتوفر على شبكة طرق متنوعة وممتدة تغطي كامل تراب الولاية إلى جانب وجود طريق سيارة ومطار دولي.
- تحتضن قطبا للتعليم العالي يؤمّه حوالي 13 ألف طالب إضافة إلى مستشفى جامعي وأربع مؤسسات صحية جهوية.
- يعد قطاع الصناعات الكيماوية أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني من خلال إنتاج وتصدير الحامض الفسفوري والأسمدة.

2. الفرص

تتمتع ولاية قابس بفرص تنموية متنوعة تقوم على جملة من القطاعات الواعدة من أبرزها:

- صناعة مواد البناء والمواد الإنشائية: تعتمد أساسا على تهمين الموارد الطبيعية بالجهة مثل تحويل الحجارة الرخامية، والجبس الطبيعي وإنتاج كربونات الكالسيوم وصناعة الأجر ومواد البناء.
- الصناعات الكيماوية والصناعات الدقيقة: تركز على تهمين وتحويل مشتقات الفسفاط وتعزيز الابتكار العلمي في مجال الصناعات التحويلية من خلال إنتاج مواد ذات قيمة مضافة عالية خاصة في مجالات التكنولوجيا الحيوية وأسمدة المستقبل وتطوير الأساليب الصناعية الحديثة.
- الصناعات الغذائية والتحويلية: تقوم بالأساس على تحويل المنتجات الفلاحية، على غرار الرمان والزيتون إضافة إلى تهمين المنتجات البحرية وذلك في ظل الارتفاع الملحوظ في المحاصيل الفلاحية.
- الطاقات البديلة: تمثل الأراضي الاشتراكية أقل من 20 بالمائة مما يسمح بإحداث مشاريع للطاقة البديلة.
- تهمين منتوجات الواحة وتنوع استعمالاتها: مثل إنتاج الأعلاف والخضروات بالإضافة إلى الأشجار المثمرة والزراعات الجيوحرارية.
- السياحة البديلة من خلال تفعيل وتطوير السياحة الثقافية والجبلية والواحية عبر تفعيل وتطوير المخزون الثقافي والتراثي الغني للولاية وإحداث وحدات سياحية متخصصة في تهمين الموروث الحضاري والإمكانات المتوفرة بالواحات والمناطق الجبلية.
- السياحة الاستشفائية والطبية: بفضل توفر قطب سياحي هام حول المياه الحارة بالحامة، حيث تستقطب الولاية حوالي 240 ألف زائر سنويا من داخل البلاد وخارجها.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة

ضعف النسيج الاقتصادي واعتماده بصفة أساسية على الأنشطة المرتبطة بالصناعات الكيماوية، وهو ما أفضى إلى تدهور ملحوظ في الوضع البيئي، ويضاف إلى ذلك تراجع دور الواحات نتيجة استنزاف الموارد المائية والتحديات المناخية، فضلا عن الاستغلال المحدود للميزات التفاضلية التي تزخر بها العديد من المناطق بالولاية على غرار المياه الحارة والواحات والمناطق الجبلية وإمكانات الطاقات البديلة.

2. الإشكاليات الخصوصية

تواجه ولاية قابس جملة من الإشكاليات والتحديات التنموية، من أبرزها:

- تردي الوضع البيئي: إذ تعد ولاية قابس من أكثر الولايات تلوثا على المستوى الوطني نتيجة تركز قطب الصناعات الكيماوية مما أثر سلبا على جودة الهواء وعلى القطاعات الاقتصادية الحيوية على غرار الفلاحة والسياحة والأنشطة المرتبطة بهما.
- شح الموارد المائية: حيث تشهد الولاية تراجعا في منسوب مياه الآبار العميقة المخصصة للري الفلاحي بالتوازي مع ارتفاع حاجيات الماء الصالح للشرب ومتطلبات القطاع الصناعي.
- تراجع دور الواحات: كنتيجة مباشرة للعوامل المناخية خاصة حيث سجلت الولاية عدة ظواهر طبيعية غير معتادة من أبرزها عدم انتظام التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية، وهو ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في إنتاج الخضروات وانتشار الآفات التي أثرت سلبا على صابة الرمان إضافة إلى تيبس أشجار الزيتون والكروم وتراجع إنتاج الحبوب والبقول مما ساهم في تفاقم ظاهرة النزوح وهجرة الأراضي الفلاحية.

- عدم توازن المرافق التنموية بين مختلف مناطق الولاية حيث يتركز معظم النسيج الاقتصادي والمرافق الأساسية بقابس الكبرى.
- ضعف مستوى التغطية الصحية والاكتظاظ المسجل بالمؤسسات التربوية.
- محدودية عدد المؤسسات الاقتصادية ذات القدرة التشغيلية العالية.
- محدودية ميناء قابس في النشاط التجاري ونقل الحاويات.
- ضعف الربط بشبكة الغاز الطبيعي، إلى جانب النقص في التزود بالماء الصالح للشرب وضعف نسبة الربط بشبكات التطهير.
- افتقار المعتمديات الداخلية إلى مناطق صناعية مهيأة وجاذبة للاستثمار.

١٧. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية

قابس قطب اقتصادي تنافسي إقليمي ووطني مقوماته: صناعة مستدامة، فلاحية عصرية، بحث علمي وتجديد تكنولوجي، سياحة إيكولوجية، صناعة تقليدية تنافسية، قاعدة لوجستية وتصديرية، يكون قادرا على خلق الثروة وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتوفير بيئة سليمة.

2. الأهداف الرئيسية

في إطار تجسيم الرؤية التنموية لولاية قابس، سيتم التركيز خلال فترة المخطط 2026-2030 على جملة من الأهداف الرامية إلى إحكام توظيف الموارد الطبيعية وحماية المحيط والنهوض بالمجال الاجتماعي وتطوير البنية التحتية ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجهوي فضلا عن تحسين نجاعة الإدارة الجهوية والمحلية.

الهدف الأول: دعم الاقتصاد الأخضر وتوظيف أمثل للموارد الطبيعية والحد من المخاطر البيئية

ولتجسيم هذا الهدف، يتم العمل على تنفيذ الأولويات التالية:

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتطوير النشاط الفلاحي من خلال تحسين مردودية الواحات.
- إعادة توظيف واستغلال مصانع الأجر بالحامة ودعم الاستثمار في صناعة الجير ومدخلات الأعلاف ولا سيما كربونات الكالسيوم، إلى جانب تهمين مقاطع الرمال بمعتمدية وذرف وبقية معتمديات الولاية.
- تعزيز الطاقات المتجددة ورسكلة النفايات وتهمين الموارد المائية عبر استغلال المياه المعالجة ومياه البحر في النشاط الفلاحي.
- الحد من التلوث الناجم عن الصناعات الكيماوية من خلال تدعيم الصيانة الدورية والرقابة على المؤسسات الصناعية والتقليص من الانبعاثات الغازية والحد من سكب الفوسفوجيبس في البحر إلى جانب الانطلاق في الاستثمار في الكيمياء الدقيقة والأسمدة الذوابة بهدف تحسين القيمة المضافة للفسفاط.

ولتحقيق هذه الأولويات تمت برمجة عدد من المشاريع من بينها مشروع تهيئة وتوسعة مركز معالجة النفايات المنزلية بالديسة وإحداث مركز تحويل للفضلات المنزلية بقابس الجنوبية وربط معتمديتي مطماطة الجديدة ومنزل الحبيب بشبكة التطهير ومشروع المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة من خلال تقنيات الترشيح. كما تمت برمجة دراسة استصلاح وتهيئة سواحل مدينة قابس (14 كم) وحماية مدينة قابس من الفيضانات.

كما تمت برمجة تدعيم واحات الحامة بمياه الحمامات وتهيئة الواحات بمعتمديات مارث والمطوية وذرف وغنوش والحامة، إضافة إلى برمجة مشاريع إحداث مناطق سقوية بمعتمديات وذرف ودخيلة توجان ومنزل الحبيب ومطماطة الجديدة وقابس الغربية.

الهدف الثاني: الإحاطة بالفئات الهشة والنهوض بالمستوى الاجتماعي والنفوذ إلى المرافق العمومية

يرتكز هذا الهدف أساسا على تحقيق الأولويات التالية:

- النهوض بالمؤشرات الاجتماعية وتحسين التجهيزات الصحية.

- تحسين ترتيب الولاية في المؤشرات التربوية ولا سيما على مستوى النتائج الدراسية عبر تطوير المدرسة العمومية والارتقاء بالتجهيزات التربوية.
- تحسين حوكمة المنشآت الرياضية من خلال تعميم ملاعب الأحياء والملاعب البلدية وتطوير المركب الرياضي بقابس إضافة إلى الارتقاء بنتائج الرياضات الفردية.
- الحد من الأمية والنهوض بالمستوى الثقافي عبر ترميم الموروث الثقافي البربري والروماني والإسلامي بما في ذلك المعالم الدينية والتاريخية على غرار مقام الصحابي الجليل سيدي أبي لبابة وسيدي موسى الجمي والمدين التاريخية مثل توجان والزراوة ومطماطة وجارة والمنزل والقصر بالحامة إلى جانب تدعيم وتطوير الأعمال المسرحية وصناعة السينما.
- رقمنة الإدارة وإضفاء النجاعة الإدارية من خلال تدعيم المؤسسات الإدارية بذوي الكفاءة والاختصاص إضافة إلى تدعيم تمثيلية الإدارات بالمعتمديات.
- دعم التجهيزات والمرافق الأساسية بالمعتمديات الداخلية للولاية.
- ولتجسيد هذه الأولويات تمت برمجة إحداث قطب للأمراض السرطانية بقابس إلى جانب توسعة المستشفى المحلي بالحامة وتصنيفه إلى جهوي صنف ب وإحداث مركز إقليمي للطب المدرسي والجامعي بقابس إضافة إلى الارتقاء بالمستشفى المحلي بمارث إلى جهوي صنف ب وبرمجة إنجاز 329 مسكنا اجتماعيا فرديا وتهيئة التقسيم ببوشمة وإزالة 57 مسكنا بدائيا بقابس وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها.
- كما تمت في هذا الإطار برمجة مشاريع بناء وتوسيع المدارس الابتدائية بمختلف معتمديات الولاية وبناء المدرسة الإعدادية الجي الأولمي- قابس الجنوبية وخنوش وبناء وتوسيع وصيانة المبينات والمطاعم. هذا إضافة إلى برمجة دراسة تهيئة وتأهيل المركب الرياضي بقابس وإحداث قاعة ألعاب فردية بالمطوية وتهيئة دور الشباب وإحداث ملاعب حي بمختلف المعتمديات وإحداث قاعة رياضات جماعية بقابس المدينة. كما تمت برمجة إحداث مركز تكوين الفتاة الريفية بمنزل الحبيب وإحداث مسرح الهواء الطلق بقابس وإحداث دار ثقافة بكل من مطماطة والحامة الغربية. كما تمت برمجة اقتناء عدد من الحافلات الجديدة.
- وشملت التدخلات المبرمجة أيضا مشاريع تحسين تزويد المركب الريفي تونين وبني زلطن بمطماطة الجديدة وتجديد وتعزيز قنوات الجلب الرابطة بين المنارة ومدينة قابس إلى جانب توسعة محطة تحلية مياه البحر بالزارات. ويهدف تقريب الخدمات العمومية تمت برمجة إحداث دار خدمات بكل من خنوش وقابس الغربية.

الهدف الثالث: دعم اقتصاد المعرفة و اقتصاد تنافسي متنوع وقادر على التأقلم مع المتغيرات

وذلك بالعمل وفق الأولويات التالية:

- تحسين جاذبية الجهة من خلال تبسيط إجراءات الاستثمار وتطوير طرق عمل هياكل مساندة الاستثمار وتطوير الوسائط المعتمدة للترويج لولاية قابس. وتحسين مؤهلات طالبي الشغل عبر برمجة إضافة بعض الاختصاصات بمركز النهوض بالتكوين والتشغيل ودعم الشركات الأهلية.
- تهيئة المناطق الصناعية بالولاية والنهوض بالسياحة.
- تحسين التجهيزات والمرافق الفلاحية من خلال تحسين مردودية وإنتاجية الواحات القديمة وتعبيد المسالك الفلاحية وفك العزلة عن مناطق الانتاج.
- تطوير البنية التحتية بغرض دعم التصدير بالحاويات بالميناء التجاري وتحسين المرافق الخاصة بالشحن والتصدير وعدم الاقتصار على تصدير وتوريد السوائب (الفسفاط، الاسمنت، الفحم الحجري).
- توسعة وتهيئة موانئ الصيد البحري.
- تطوير البنية التحتية الطرقية للولوج للأسواق وفك العزلة.

وسعيا إلى تحقيق هذا الهدف تمت برمجة مشروع تهيئة وتوسعة وتأهيل الميناء التجاري بقابس وتوسعة وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بالزارات وإحداث منطقة لوجستية ببوشمة. هذا فضلا عن برمجة مشاريع تهيئة المنطقة الصناعية مطماطة الجديدة (23 هك) والفجيج بالحامة (50 هك).

وفي قطاع التكوين المهني والتشغيل سيتم مواصلة تنفيذ عدد من المشاريع (المركز القطاعي للتكوين في النقل اللوجستيك بمارث ومركز الفتاة الريفية بمنزل الحبيب) وبرمجة إحداث مركز تكوين مهني بالمطوية وبرمجة تحديث المركز القطاعي للبناء والتنقيب بقابس مع برمجة إحداث مكتب تشغيل بمطماطة. كما تمت برمجة جملة من المشاريع من بينها إحداث مركز التكوين المهني في النقل واللوجستيك بالزركين. كما تمت برمجة بعث منصة تشاركية لليقظة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية للجنوب الشرقي بقابس إلى جانب بناء مركز للموارد التكنولوجية ببوشمة معتمدة قابس الغربية.

وبالتوازي سيتم إحداث مركز جهوي للاقتصاد الثقافي الرقمي ومركز جهوي للفنون والتراث فضلا عن برمجة مشاريع لتهيئة المنطقة السياحية بشط الحمروني وإعادة تأهيل سوق جارة وتثمينه سياحيا وتهيئة مسلك سياحي يمتد على طول 12 كلم بمدخل مطماطة مرورا بجبل سيدي رجيب وجبل السichel وصولا إلى قصر زقارين.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية قابس ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 796 مشروعا بكلفة جمالية تقدر بحوالي 4130 مليون دينار، من بينها 1717 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030، وتشمل هذه البرمجة 240 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدر بـ 675 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 74% من العدد الجملي للمشاريع، تلها المشاريع الجهوية بـ 21%. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 59% من إجمالي الاستثمارات، تلها المشاريع المحلية بـ 26%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	594	638	449
جهوي	168	2157	1 013
إقليمي	4	2.1	0.6
وطني	30	1333	254
المجموع العام	796	4130	1 717

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثّل مشاريع التجهيزات الجماعية 58% من العدد الجملي للمشاريع و24% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 32% من عدد المشاريع و44% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	257	1 544	763
التجهيزات الجماعية	459	570	406
الصناعة والصناعات غير المعملية	21	1 386	343
الزراعة والصيد البحري	59	631	205
المجموع العام	796	4 130	1 717

ولاية قبلي

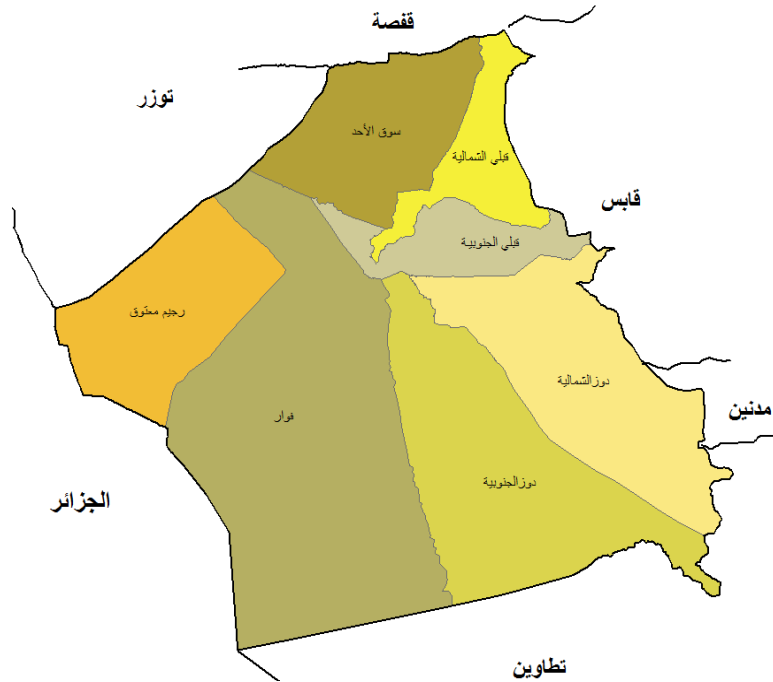
1. تقديم الولاية

1. الخصائص الجغرافية:

تضم ولاية قبلي 7 معتمديات وهي قبلي الشمالية وقبلي الجنوبية ودوز الشمالية ودوز الجنوبية والفوار ورجيم معتوق وسوق الأحد و9 بلديات و43 عمادة. وتقع الولاية في الجنوب الغربي للبلاد التونسية وتمثل نقطة ربط بين ولايات الجنوب الشرقي والغربي، يحدّها من الشرق قابس ومدنين، ومن الشمال قفصة وتوزر، ومن الغرب الجزائر، ومن الجنوب تطاوين. وتبلغ مساحة الولاية 22.454 كلم² وهو ما يمثل حوالي 14% من مساحة البلاد و28,9% من مساحة الإقليم ويمتد شريطها الحدودي مع البلاد الجزائرية حوالي 140 كم.

وتحتوي ولاية قبلي على جزء هام من شط الجريد، وتتميز بمناظرها الصحراوية الخلابة التي تجعلها وجهة للسياحة الصحراوية ويتّسم مناخها الصحراوي القاري بحرارة مرتفعة صيفا وبرودة شتاء وندرة التساقطات، مما يفرض تحديات على المنظومة الفلاحية والواحات.

وتعتبر الولاية نقطة ربط هامة بين ولايات الجنوب وتمثل نقطة تواصل بين القطبين السياحيين جربة وتوزر، وتبعد 100 كلم عن مطارات كل من قفصة وقابس وتوزر- نفطة وعن ميناء قابس التجاري.



2. الخصائص الديمغرافية

بلغ عدد السكان بالولاية 183.201 ألف نسمة سنة 2024 وهو ما يمثل 1,5% من مجموع سكان البلاد وحوالي 14,1% من سكان الإقليم الخامس. وتبلغ الكثافة السكانية بالولاية 7 ساكن/كلم² مقابل 15 ساكن/كلم² على مستوى الإقليم الخامس. ويتوزع السكان حسب الفئة العمرية كما يلي: 8% للفئة العمرية 0-4 سنوات و19% للفئة العمرية 5-14 سنة و58% للفئة العمرية 15-59 سنة و14% للفئة العمرية 60 سنة فما فوق.

تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة النمو السكاني بولاية قبلي خلال الفترة 2014-2024 تعدّ الأعلى على مستوى الإقليم الخامس، حيث بلغت 1,56% مقابل 1,1% على مستوى الإقليم ككل، وذلك رغم تسجيل صافي هجرة داخلية سلبى قدر بـ 1066- بين سنتي 2019 و2024.

وتبلغ نسبة السكان بالوسط الحضري بالولاية 70,5%، مقابل 72% على المستوى الوطني ويتميز التوزيع المجالي للسكان بالتمركز بمدن قبلي ودوز وسوق الأحد في حين تبقى معتمديات الفوار ورجيم معتوق الأقل إستقطابا للسكان نظرا لبعدها عن مركز الولاية والظروف المناخية الصعبة بها.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

- على المستوى الاقتصادي، تزخر ولاية قبلي بإمكانات طبيعية وفلاحية هامة تمثل ركيزة أساسية للتنمية، ويمكن إبرازها على النحو الآتي:
- تمتد الأراضي الفلاحية على مساحة تقدر بنحو 621 ألف هكتار، منها أكثر من 40 ألف هكتار من الواحات، إلى جانب حوالي 567 ألف هكتار من المراعي الطبيعية.
 - تتوفر الولاية على موارد مائية هامة تقدر بأكثر من 269 مليون م³، من بينها حوالي 242 مليون متر مكعب من المياه الجوفية السطحية والعميقة.
 - تتميز الجهة بثروات طبيعية متنوعة تشمل البترول والغاز الطبيعي والمواد الإنشائية مثل الطين والجبس والرمال والأملاح وحجارة المقاطع بالإضافة إلى الطاقة الشمسية.
 - يعد قطاع التمور المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي بولاية قبلي إذ تؤمن الولاية حوالي 72% من الإنتاج الوطني، بما يناهز 298 ألف طن خلال سنة 2025. كما تعتبر صادرات التمور من أهم المنتوجات الفلاحية المصدرة على المستوى الوطني بعد زيت الزيتون بقيمة جمالية تقدر بحوالي 880 مليون دينار سنويا.
 - يعتبر قطاع تربية الماشية من أهم القطاعات التي يركز عليها الانتاج الفلاحي بالولاية حيث تمثل تربية الإبل والماعز والاعنام النشاط الأساسي لفلاحي الجهة.
 - تمتاز جهة نفزاوة بوسط طبيعي مناسب للاستثمار في القطاع السياحي من واحات وصحراء ممتدة ومناسبات ثقافية أصيلة وفنون ومهارات حرفية متوارثة والمستغلة بفضل البنية السياحية المتطورة أساسا بمنطقتي دوز وقبلي والتي تتمثل في 33 نزل بطاقة إيواء جمالية تبلغ 4269 سرير.
- وفي المجال الاجتماعي، تتوفر ولاية قبلي على جملة من الهياكل والمؤسسات في مختلف القطاعات الاجتماعية والثقافية منها بالخصوص:
- في القطاع التربوي والتعليمي، يوجد بالولاية 83 مدرسة ابتدائية و37 مدرسة إعدادية ومعاهد ثانوية، إضافة إلى معهد نموذجي ومؤسسة واحدة للتعليم العالي. كما تضم خمسة مراكز تكوين مهني بالقطاع الخاص بطاقة استيعاب تقدر بـ 580 متكون إلى جانب مركزين للتكوين المهني بالقطاع العام.
 - في القطاع الصحي، تتوفر بالولاية مستشفى جهوي وثلاثة مستشفيات محلية، فضلا عن 62 مركز صحة أساسية موزعة على مختلف المعتمديات.
 - في قطاع الشباب والطفولة، يوجد بالولاية 20 دار شباب ومركز اصطياف وتخييم و7 نوادي شباب ريفي و5 قاعات رياضة و7 ملاعب (منها 4 ملاعب معشبة) إضافة إلى 5 مركبات طفولة ومركز مندمج و5 نواد عمومية إلى جانب 171 روضة ومحضنة خاصة.
 - في القطاع الثقافي، تضم الولاية أربع دور ثقافة و11 مكتبة عمومية، ومتحفا واحدا.

ويمكن حوصلة أهم المؤشرات الاجتماعية بالولاية في الجدول التالي:

المؤشر	قبلي	الإقليم الخامس	المستوى الوطني
نسبة الأمية	14,2	15,3	17,3
نسبة التغطية الصحية	83,6	76,5	76
نسبة التغطية الاجتماعية	33,9	33,8	42,1
نسبة التمدرس (24-6)	83,5	79,8	79,2
نسبة الربط بشبكة التطهير	35	40	61,9
نسبة البطالة	24,7	18,7	17,2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وفي المجال البيئي، يتكون الغطاء النباتي بالجهة من واحات ومراعي طبيعية واسعة تمثل موارد اقتصادية وبيئية هامة رغم خصوصية هذه المنطقة شبه الصحراوية بما يجعلها تواجه تحديات كبيرة لمقاومة التصحر والمحافظة على ديمومة الموارد. كما تتوفر بالولاية موارد مائية جوفية وسطحية هامة تتطلب ترشيدها في الاستعمال وكذلك موارد معدنية وطبيعية قابلة للاستثمار.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025

قدّرت الاستثمارات الجمالية المنجزة بولاية قبلي على امتداد الفترة 2021-2025 بـ 919.501 مليون دينار محققة نسبة إنجاز بـ 89,65% مقارنة بالاستثمارات المبرمجة خلال نفس الفترة:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	485.981	452.007	93,01
القطاع الخاص	539.656	467.494	86,63
المجموع	1.025.637	919.501	89,65

بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية 93,01% من الكلفة المبرمجة، واستأثرت القطاعات المنتجة بـ 38,5% من جملة الإنجازات، أما القطاعات الاجتماعية فقد سجلت مساهمة بـ 22,3% من جملة الاستثمارات العمومية، في حين ساهم قطاع البنية الأساسية بـ 12,1% كما ساهم قطاع البيئة بـ 7,8% من جملة الاستثمارات العمومية المنجزة.

وبخصوص القطاع الخاص، فقد قدّرت نسبة إنجاز الاستثمارات المبرمجة بـ 86,6%، توزعت بين قطاع السكن بنسبة 51% والقطاعات المنتجة بنسبة 49%. وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاعي السياحة والخدمات يستأثران بحوالي 55% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المنتجة يليه قطاع الفلاحة بنسبة 38% ثم قطاع الصناعة بنسبة 6%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات

- مخزون هام من الثروات الطبيعية والخامات الأولية مثل البترول والغاز الطبيعي والمواد الإنشائية (الطين، الجبس، الرمل، الأملاح، وحجارة المقاطع) المتوفرة بكميات كبيرة وجودة عالية.
- توفر ثروات فلاحية واسعة النطاق تشمل نحو 621 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للفلاحة من بينها أكثر من 40 ألف هكتار من الواحات بما يعزّز مكانة الجهة في الإنتاج الفلاحي المتنوع.
- مساحة هامة من الواحات البيولوجية تبلغ حوالي 1575 هك.
- موارد بشرية متعلمة وذات كفاءة وشباب منفتح وامرأة فاعلة.
- موقع جغرافي يتوسط العديد من الولايات إضافة إلى شريط حدودي.
- ثروات طبيعية متنوعة: واحات، طاقة شمسية ورياح ومياه.
- بنية تحتية سياحية وفندقية ووجهة متميزة للسياحة الصحراوية.
- موروث ثقافي وحرفي لمزيد التوظيف والتثمين لاستقطاب السياح.
- وجود مؤسسات تنموية على غرار ديوان رجييم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء الذي يعنى بإحداث مشاريع كبرى بولايات الجنوب التونسي.

2. الفرص

- موقع استراتيجي يؤهل الجهة لتكون قطبا للسياحة الصحراوية بما يتيح من إمكانيات للسياحة البيئية والثقافية.

- تنوع القاعدة الفلاحية عبر تطوير إنتاج التمور والخضروات واللحوم والجلود والصوف، ... وتنمية الصناعات الغذائية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي.
- كفاءة وخبرة في مجالات الفلاحة الصحراوية وانطلاق مشاريع جديدة لتنمية الصحراء بالمحدث على غرار رجين معتوق.
- تطوير الفلاحة البيولوجية والزراعات الجيوحرارية.
- جودة إنتاج الدقلة وتوفرها لمجالات استثمارية في الصناعات الغذائية لتحويل و تثمين التمور والمنتجات الفلاحية.
- توفر مخزون هام من مواد البناء يمثل رافعة لدعم قطاع الأشغال والبنية التحتية وتحفيز الاستثمار المحلي.
- مؤهلات قوية في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بما يدعم الانتقال الطاقوي ويخلق فرص شغل جديدة.

III. أهم الإشكاليات التنموية

1. الإشكالية التنموية العامة

تتمثل الإشكالية التنموية العامة لولاية قبلي في اختلال واضح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لعدة عوامل مترابطة، أهمها ضعف النسيج الاقتصادي القائم على نشاط أحادي يتمثل في الفلاحة الواحية والسياحة الصحراوية، وغياب رؤية استراتيجية لتثمين الواحات التوسعية وتحويلها إلى فضاءات استثمارية منظمة، إضافة إلى ضعف استغلال الأراضي الفلاحية اعتبارا إلى احتداد ظاهرة التصحر وتملح الأراضي وهيمنة الأراضي الاشتراكية وتشنت ملكية الأراضي الزراعية.

2. الإشكاليات الخصوصية

تواجه ولاية قبلي جملة من التحديات الهيكلية والبيئية والاقتصادية، يمكن تلخيصها كما يلي:

- الاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية غير المتجددة بالتوازي مع ارتفاع كلفة الضخ والصيانة مما أدى إلى تراجع منسوب الموائد المائية. ويعزى ذلك أساسا إلى التوسعات الفلاحية ولا سيما الخاصة منها والحفر العشوائي للآبار إضافة إلى استنزاف طبقات المياه العميقة.
- هيمنة الأراضي الاشتراكية بالولاية والتي تمثل 90% من المساحة الجمالية للولاية وعدم تصفيتهما شكل عائقا أمام إنتصاب المشاريع العمومية والخاصة.
- تأثر جودة التمور بالعوامل المناخية.
- محدودية وحدات التحويل والتثمين والتصدير داخل الولاية وصعوبات الترويج عند وفرة الإنتاج.
- غياب رؤية استراتيجية جهوية لتثمين الواحات التوسعية وتحويلها إلى فضاءات استثمارية منظمة.
- تواصل نسق تطور إنتاج التمور مقابل استقرار حجم الصادرات في حدود 125 ألف طن سنويا، وهو ما انعكس سلبا على الأسعار وأدى إلى تراجع ربحية القطاع.
- هشاشة النسيج الصناعي، مع هيمنة الصناعات الغذائية المرتبطة أساسا بالتمور.
- تزايد عدد طالبي الشغل، وخاصة من حاملي الشهادات العليا مقابل محدودية فرص العمل المتاحة.
- ضعف المبادرة الخاصة وغياب التنوع في الأنشطة الصناعية.
- نقص الدراسات الفنية والاقتصادية الجهوية القادرة على توجيه الاستثمار بصفة ناجعة.
- ضعف الاندماج بين السياحة الصحراوية وبقية القطاعات الاقتصادية.
- محدودية تنوع المنتج السياحي، حيث يقتصر في الغالب على الراليات.
- تركّز البنية الأساسية السياحية في مناطق محدودة خاصة بدوز وقبلي.
- ضعف التسويق الرقمي والترويج الخارجي للوجهة الصحراوية.
- نقص برامج دعم الحرفيين ولا سيما من حاملي الشهادات العليا وخريجي مراكز التكوين المهني.

- ارتفاع نسب الانقطاع المدرسي في المرحلتين الإعدادية والثانوية خاصة في صفوف الذكور.
- ضعف الإقبال على التكوين المهني الأساسي وتقادم التجهيزات والبنية التحتية لمراكز التكوين.
- محدودية الاختصاصات التكوينية الموجهة لخصوصيات الجهة مثل الطاقات الشمسية والفلاحة الصحراوية.
- الضغوطات البيئية المرتبطة بالمناخ الصحراوي الجاف وندرة التساقطات وما ينجر عنها من تصحر وانجراف للتربة، وهي ظواهر ناتجة عن قساوة الظروف المناخية والرعي الجائر وسوء استخدام الأراضي.
- تدهور التربة وتآكلها بفعل الرياح والمياه وفقدان الغطاء النباتي مما يستوجب تكثيف الجهود عبر حملات التشجير وإنشاء الحواجز الرملية وزراعة أصناف نباتية مقاومة للجفاف.
- انتشار المصبات العشوائية بالأراضي البيضاء والأودية وبمحيط التجمعات السكنية مع غياب مصبات مراقبة أو مراكز لتحويل الفضلات المنزلية ونقص وسائل المراقبة البيئية وهو ما يبرز الحاجة الملحة إلى تحسين منظومة إدارة النفايات.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية

بناء اقتصاد جهوي أكثر تنوعاً يركز على توظيف الميزات التفاضلية للجهة وخاصة ثرواتها الواحية والفلاحية والسياحية، والعمل على تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات وتنويعها بما يعزز تنافسية الولاية في الأسواق الوطنية والدولية.

2. الأهداف الرئيسية

وسعياً لتحقيق هذه الرؤية التنموية، تم تحديد جملة من الأهداف قصد تحويل الاقتصاد الجهوي من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متكامل ومبتكر قادر على خلق فرص شغل عبر تشجيع الاستثمار الخاص وتأمين الموارد الطبيعية، وتطوير الصناعات التحويلية والخدمات المرتبطة بها إلى جانب دعم البنية التحتية والمرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية بما يستجيب لحاجيات السكان والمستثمرين ويساهم في تحسين جودة العيش وتثبيت السكان في مناطقهم وبما يسمح لبناء لاقتصاد جهوي منفتح متوازن يجعل من ولاية قبلي قطباً متميزاً في الاقتصاد الواحي والطاقات المتجددة والسياحة البديلة على المستويين الوطني والدولي.

الهدف الأول: تنويع القاعدة الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- دعم ديمومة الواحات واستصلاحها.
- تهيئة الإنتاج وترشيد المياه وتطوير الزراعة البيولوجية والجيوحرارية بما يعزز صمود الواحات أمام التحولات المناخية.
- إيجاد الحلول الملائمة لترويج الإنتاج الوطني من التمور عبر تكثيف الحملات الترويجية والإشهارية بالأسواق الخارجية والداخلية.
- تسهيل عمليات خزن التمور بما يضمن المحافظة على جودة المنتج خاصة مع تنامي الإنتاج.
- دفع الاستثمار الخاص وتيسير إنجاز المشاريع العمومية بإيجاد المخزون العقاري ومراجعة القانون الخاص بالأراضي الاشتراكية واختصار آجال التصفية.
- تحسين الإنتاجية تربية الماشية بتأمين المخلفات وتطوير المراعي والبنية التحتية الحيوانية وتطوير السلالات، وتحسين التغذية.
- إحداث واستغلال المناطق الصناعية الجديدة والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة في مجال إنتاج الطاقة الشمسية.
- تطوير السياحة الصحراوية والريفية.
- تهيئة الطرقات والمسالك وربط المناطق الداخلية.
- تحسين النقل المدرسي والعمومي وربط الولاية بالجهات الأخرى.

وسعياً إلى تحقيق هذا الهدف تمت برمجة إنجاز سوق كبرى للتمور إلى جانب استصلاح الواحات بالجهة وإحداث وتعويض الآبار العميقة بكل من الكليبية وبازمة والرحمات ورأس العين. كما تمت برمجة مشروع تحسين البنية التحتية للمنطقة السياحية قصر غيلان وإحداث

مركز للتكوين في السياحة الصحراوية بالإضافة إلى مكتب تشغيل بالفوار ومركز للتكوين المهني برمادة ، ومشروع أشغال تهيئة المنطقة الصناعية استقطبي القسط 1 ودراسة تهيئة المنطقة الصناعية القلعة 2.

كما تتضمن المشاريع المبرمجة إحداث وتهيئة الطريق الرابطة بين قصر غيلان ورجيم معتوق عبر الجبيل والمحدث وتنبيين وتهيئة وتعبيد الطريق الرابطة بين الفوار وتوزر مرورا بشط الجريد على طول 50 كلم إلى جانب تهيئة الطريق الجهوية عدد 104 (الظاهر) والطريق الرابطة بين الطريقين الجهويتين 210 و104 وتعبيد الطريق الرابطة بين مفترق نويل بشني ومفترق الدرجين بالفوار وكذلك بين الطريق الرابطة بين سوق الأحد واستقطبي بالإضافة إلى تعبيد الطريق الحزامية الرابطة بين المنطقة السياحية والطريق الوطنية رقم 20.

وتتم برمجة تهيئة عدد من المسالك الفلاحية على غرار مسالك قبلي الشمالية وسوق الأحد والفوار ودوز بما يساهم في تحسين البنية الأساسية ودعم الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة.

الهدف الثاني: تعزيز مقومات التنمية البشرية

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تعميم السنة التحضيرية والحد من الانقطاع المدرسي وإحداث مدارس تقنية.
- مواءمة التكوين مع سوق الشغل والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.
- تهيئة الفضاءات الثقافية ودعم المهرجانات التي تبرز خصوصية الجهة.
- تحسين ظروف العيش والرعاية والخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن.
- تعميم رياض الأطفال وتطوير المؤسسات التربوية والاجتماعية وإحداث نواد متنقلة.

وفي إطار الاستجابة للأولويات تمت برمجة بناء المدرسة الإعدادية التقنية بالفوار وتهيئة وصيانة المدرسة الإعدادية التقنية بدوز إلى جانب بناء معهد بطريق قابس بمعتمدية قبلي الشمالية. كما تمت برمجة إحداث فضاء للمرافقة والتكوين والتسويق بدوز دعما للمبادرات المحلية وتعزيزا لريادة الأعمال.

وفي مجال الطفولة، شملت البرمجة إحداث نوادي أطفال بكل من القطاعية والرابطة وجليسية واقتناء نادي أطفال متنقل بولاية قبلي إضافة إلى تهيئة وتوسعة نادي الأطفال بدوز الغربي من معتمدية دوز الجنوبية. كما أنه من المبرمج إحداث قاعة للألعاب الفردية برجيم معتوق وإحداث قاعة للألعاب الجماعية وتوسعة مركز الإقامة بدوز الشمالية.

كما تمت برمجة حماية مدينة قبلي القديمة وتهيئة المسالك المؤدية إلى جامع عقبة بن نافع بتلمين من معتمدية قبلي الشمالية وتهيئة دار الثقافة بسوق الأحد وصيانة دار الثقافة بدوز الشمالية بما يساهم في دعم الأنشطة الثقافية والمحافظة على الموروث الحضاري.

وفي إطار تعزيز العمل الاجتماعي، تمت برمجة إحداث وحدة محلية للنهوض الاجتماعي برجيم معتوق، إلى جانب تهيئة وصيانة مقرات الوحدات المحلية وإزالة 120 مسكنا بدائيا وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بما يحسن ظروف العيش ويعزز الإدماج الاجتماعي.

الهدف الثالث: دعم مقومات جودة الحياة والتنمية المستمرة الدائمة

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تطوير البنية الصحية بدعم الاختصاصات وتحسين الخدمات الاستشفائية.
- معالجة النفايات ومقاومة التلوث وتشجيع الاقتصاد الأخضر.
- تأهيل الشبكات ومحطات المعالجة واستعمال المياه المعالجة.
- معالجة انقطاعات الماء الصالح للشرب وحفر آبار جديدة واعتماد التحلية والطاقة الشمسية.
- تزويد المدن بالغاز الطبيعي وتطوير الشبكات الكهربائية وتعميم الإنارة.

ولتجسيم هذا الهدف تمت برمجة مجموعة من المشاريع في المجال الصحي على غرار إحداث قسم استعجالي عصري بمستشفى دوز وتهيئة مركز الصحة الأساسية ببازمة من معتمدية قبلي الجنوبية ومواصلة إحداث قسم التصوير الطبي بالرنين المغناطيسي بالمستشفى الجهوي بقبلي إلى جانب تهيئته وتوسعته.

كما شملت البرمجة إنشاء وحدة لمعالجة واثمين النفايات الصلبة وإحداث مركزين لتجميع وتحويل النفايات بالفوار ودوز واستكمال دراسة إنجاز وحدة معالجة واثمين النفايات المنزلية والمشابهة بولاية قبلي ومراكز الجمع والنقل التابعة لها ضمن إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وتمت برمجة مشاريع تطهير بمنطقتي زعفران والنويل من معتمدية دوز الجنوبية ومناطق طنبار والقطاعية والرابطة من معتمدية قبلي الشمالية والرحمات وبازمة من معتمدية قبلي الجنوبية إضافة إلى تطهير مدينة رجم معتوق وإحداث آبار عميقة بالكليبية (معتمدية قبلي الجنوبية) وحفر بئرين للمجامع الفلاحية بقبلي الجنوبية وتحسين تزويد مدن قبلي ودوز وسوق الأحد والمناطق المجاورة لها بالماء الصالح للشرب، هذا بالإضافة إلى مواصلة مشروع تزويد مناطق قبلي ودوز والقلعة بالغاز الطبيعي.

الهدف الرابع: العناية بالمناطق الصحراوية ذات الأولوية

يرتكز هذا الهدف على الأولويات التالية:

- تنمية المناطق الصحراوية بتهيئة الواحات والمقاسم واثمين فواضل الواحة وتحسين البنية الأساسية وإحداث المساكن والمرافق الاجتماعية.
 - تطوير المنظومات الاقتصادية وحلقات الإنتاج واثمين ثروات الصحراء من طاقة شمسية وطاقة الرياح.
 - ااثمين وتطوير الطاقات المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والعمل على إحداث محطات صغيرة لتلبية حاجيات المتساكنين في القرى والتجمعات النائية وفي الواحات الجديدة الممكن إنجازها في عمق الصحراء.
- ولتحقيق هذا الهدف سيتم استكمال القسط الأخير من مشروع تنمية رجم معتوق إلى جانب تنفيذ مشروع تنمية منطقة المحدث.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية قبلي ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة 414 مشروعا بكلفة جمالية تقدر بحوالي 2047 مليون دينار، من بينها 1025 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2026-2030. وتشمل هذه البرمجة 148 مشروعا متواصلا باستثمارات تُقدّر بـ 586 مليون دينار.

وقد مثّلت المشاريع المحلية 77% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 21%. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثّلت المشاريع الجهوية 41% من جملة الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 37% والمشاريع الإقليمية بـ 11%.

صنف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	318	591	376
جهوي	88	919	425
إقليمي	3	420	111
وطني	5	117	112
المجموع العام	414	2 047	1 025

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 60% من العدد الجملي للمشاريع و35% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 28% من عدد المشاريع و50% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	117	934	513
التجهيزات الجماعية	251	731	359
الصناعة والصناعات غير المعملية	3	88	80
الزراعة والصيد البحري	43	294	72
المجموع العام	414	2 047	1 025

كما شهدت التركيبة السكانية بولاية مدين تحولاً هيكلياً مهماً بين سنتي 2014 و2024، تمثل في انخفاض نسبة الأطفال ما دون 5 سنوات من 9,8% إلى 6,7% وتراجع نسبة الفئة العمرية في سن النشاط (15 – 59 سنة) من 63,3% إلى 59,1% وزيادة نسبة السكان ما فوق 60 سنة من 11,4% إلى 16,1% وهو ما يفرض تحديات في مستوى توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن.

3. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

في المجال الاقتصادي، تركز القاعدة الاقتصادية لولاية مدين على إنتاج الزيتون وتربية الماشية من الأغنام والماعز والإبل والصيد البحري والسياحة الشاطئية (144 وحدة فندقية بطاقة إيواء تناهز 50 ألف سرير) والسياحة البديلة الثقافية والبيئية بالإضافة إلى الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والخزف والصناعات التقليدية والخدمات والتجارة. وقد بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية المنتسبة بالولاية 34898 مؤسسة سنة 2023 وهو ما يعادل 4% من مجموع المؤسسات بكامل البلاد التونسية. واكتست أغلب المؤسسات المنتسبة بالجهة طابعاً تقليدياً وعائلياً وأنشأت بصغر حجمها. وتجدر الإشارة إلى أن الجهة تضم 82 مؤسسة صناعية تشغل 10 مواطن شغل فأكثر، وتوفر حوالي 4 آلاف موطن شغل تتركز أنشطتها أساساً في قطاع الصناعات الغذائية الذي يستأثر بنحو 58% من مجموع هذه المؤسسات.

وتوجد ولاية مدين في المرتبة 11 وطنياً بمؤشر تنمية جهوية قيمته 0,465 وتعرف تفاوتاً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً بين شريطها الساحلي وعمقها الداخلي.

وفي المجال الاجتماعي، تزرخ الولاية بنسيج اجتماعي تحكمه الروابط العائلية المتينة التي تعزز قيم التضامن والتكافل الاجتماعي إلى جانب التشبث بالحرف اليدوية كالنسيج والفخار وصناعة الفضة. بالإضافة إلى ذلك، تتميز الولاية بنسبة هامة من أبنائها المقيمين بالخارج وحيث كان لتحويلاتهم المالية أثر ملموس في تحسين المستوى المعيشي لأسرهم.

وتعد ولاية مدين 336 مؤسسة للتعليم الأساسي والثانوي و05 مؤسسات تعليم عالي ومؤسسة للبحث العلمي (معهد المناطق القاحلة) متخصصة في تثمين ثروات الصحراء وفرعين لكل من معهد الزيتونة والمعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار و10 مراكز للتكوين المهني العمومي في اختصاصات متعددة. كما تتوفر بها 17 مكتبة عمومية و08 دور ثقافة ومركزين للفنون الدرامية والركحية و09 متاحف و25 دار شباب و03 مراكز إصطيفات وتخييم و11 قاعة رياضية و23 ملعباً رياضياً و250 جمعية رياضية مدنية ومدرسية ومسبح مغطى.

وتحتوي الولاية على مستشفى جامعي و03 مستشفيات جهوية و03 مستشفيات محلية و121 مركزاً للصحة الأساسية وهي تتطلب الهيئة وتوفير التجهيزات وتدعيمها بطب الاختصاص.

وبخصوص الرعاية والإحاطة الاجتماعية، تتوفر بالجهة 09 مراكز محلية للعمل الاجتماعي و16 جمعية اجتماعية و20 مؤسسة تأطير. وناهزت نسبة البطالة، حسب تعداد 2024، 17% مقابل 17,2% على المستوى الوطني وتتوزع حسب الجنس إلى 9% لدى الذكور و34% لدى الإناث.

وتتجلى الخصائص البيئية لولاية مدين في جملة من العناصر المرتبطة بموقعها الجغرافي وطبيعتها المناخية والبيئية فالمناخ شبه جاف إلى صحراوي الذي يتسم بمعدل سنوي للتساقطات يتراوح بين 100 و250 مم حسب المناطق وصيف حار وجاف وشتاء معتدل قليل الأمطار وبمعدلات تبخر مرتفعة. كما تتسم تضاريسها بتنوع ملحوظ يشمل السواحل والمناطق الرطبة مثل خليج بوغرارة، السبخ، جزيرة جربة إضافة إلى السهول والمرتفعات والهضاب والمناطق الرملية والصخرية. وتعتمد الولاية أساساً على موارد مائية جوفية محدودة تتسم في أغلبها بعدم التجدد وبارتفاع نسبة الملوحة. وتزرخ الولاية بتنوع بيولوجي هام على غرار الطيور المهاجرة والغطاء النباتي المتمثل في الأشجار المثمرة (الزيتون، ...) والنباتات الطبية والعطرية المتأقلمة مع المناخ الصحراوي فضلاً عن قطيع الماشية من إبل وأغنام وماعز الذي يستفيد من الغطاء النباتي المتوفر بالمراعي.

وتواجه الولاية ضغوطاً بيئية ترتبط أساساً بخصائصها المناخية شبه الجافة إلى الصحراوية حيث أدت محدودية التساقطات وارتفاع التبخر وتوالي سنوات الجفاف إلى تدهور ملحوظ في التربة تجسّد في مظاهر التصحر وتملح الأراضي فضلاً عن تفاقم ندرة المياه واستنزافها

من قبل الأنشطة الاقتصادية. وتبرز في هذا السياق عديد التحديات المرتبطة بتدهور الغطاء النباتي بالمراعي نتيجة الرعي الجائر والاستغلال المفرط للمياه الجوفية وتأثر سواحل الولاية بالإنجراف الناتج عن العوامل المناخية خاصة مع محدودية عدد المصبات المراقبة وعدم كفاية طاقة استيعابها وضعف منظومة فرز وتثمين النفايات.

4. تطور الاستثمار بعنوان الفترة 2021-2025

قدّرت الاستثمارات الجمالية المنجزة بولاية مدين على امتداد الفترة 2021-2025 بـ 1947 مليون دينار محققة نسبة إنجاز جمالية بـ 68,9% مقارنة بالاستثمارات المبرمجة خلال نفس الفترة:

حوصلة الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2021-2025

الوحدة: مليون دينار

المتدخل	الكلفة المبرمجة	الاستثمارات المنجزة	نسبة الإنجاز (%)
القطاع العام	827	512	61,9
القطاع الخاص	2 000	1 435	71,8
المجموع	2 827	1 947	68,9

وقد بلغت نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية 61,9% ووجه جانب هام من هذه الاستثمارات إلى تدعيم مقومات الجاذبية والتنافسية للجهة بمواصلة تحسين مكونات البنية الأساسية التي استقطبت 29,1% من جملة الاستثمارات المنجزة تليها القطاعات المنتجة بـ 20,8% ثم القطاعات الاجتماعية بـ 15,7% فقط قطاع النقل بـ 11% والبيئة بـ 4,1%.

وبخصوص القطاع الخاص، فقد قدّرت نسبة إنجاز الاستثمارات المبرمجة بـ 71,8%، توزّعت بين قطاع السكن بنسبة 66% والقطاعات المنتجة بنسبة 34%. وتجدر الإشارة إلى أنّ قطاعي السياحة والخدمات يستأثران بحوالي 59% من إجمالي الاستثمارات في القطاعات المنتجة، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 24%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 17%.

II. الإمكانيات والفرص المتاحة

1. الإمكانيات

تتوفر بولاية مدين إمكانيات تنموية واعدة تشمل مزيجا متكاملا من المقومات الجغرافية والاقتصادية والبشرية، في مقدّمها موقعها الجغرافي الاستراتيجي المنفتح على الفضاءين المتوسطي والإفريقي عبر ثلاثة معابر حدودية برية وبحرية وجوية والذي تدعمه بنية تحتية متنوعة تشمل الميناء التجاري بجرجيس وسبعة موانئ للصيد البحري فضلا عن المطار الدولي جربة -جرجيس والفضاءات الاقتصادية على غرار فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس المحاذي للميناء التجاري والمنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية ببنقردان والقطب التكنولوجي لتثمين ثروات الصحراء والطاقات الكامنة فيها ومعهد المناطق القاحلة ذي الاشعاع العالمي في مجال البحث العلمي.

كما تزخر الولاية بمخزون تاريخي وحضاري متجذر وزاد ثقافي متنوع يتجلى في تعدد التظاهرات والمهرجانات وكذلك بتنوع المشهد الطبيعي بين البحر وبحيرتي البيبان وبوغرارة والسهول والصحراء والجبال والمحميات البيئية. ويضاف إلى ذلك الموارد البشرية الكفأة بما في ذلك أبناء الجهة في الخارج وما يوفره من عائدات مالية وفرص لتبادل الخبرات والتجارب.

1. الفرص

- استغلال الموقع الجغرافي للجهة وانفتاحها على محيطها الخارجي برا وبحرا وجوا (ميناء تجاري، مطار دولي، نقطة عبور برية دولية) كبوابة للتبادل التجاري واللوجستي مع ليبيا وإفريقيا وبقية الدول.
- فرص استثمارية واعدة في مجالات متعددة:

- ✓ إنتاج الزيتاين والأشجار المثمرة المتأقلمة مع البيئة، الزراعة البيولوجية، ...
- ✓ تربية الماشية وإنتاج اللحوم: وحدات تسمين (خرقان، إبل) وتربية الطيور (الدجاج والسمن) وتحويل منتجات الحليب واللحوم والمنتجات الثانوية للقطيع.

- ✓ الاقتصاد الأزرق والصيد البحري والصناعات التحويلية المرتبطة به: تحويل وتعليب وتجميد منتجات الصيد وتربية الأحياء المائية.
- ✓ الصناعات التحويلية: الاستفادة من الخامات والمواد الإنشائية المحلية ومن اليد العاملة الكفأة المتوفرة لإنتاج مواد بناء ذات قيمة عالية.
- ✓ الطاقات المتجددة والتكنولوجيا: مشاريع في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وربطها بالمراكز الصناعية والتكنولوجية.
- ✓ نشاط السياحة الشاطئية والسياحة البديلة والإيكولوجية.
- ✓ الصناعات التقليدية (موروث حضاري وتاريخي وثقافي متنوع / كفاءات ذات قدرات ومعارف عالية).
- ✓ المشاريع المجددة في مجال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال.
- ✓ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- ✓ الأنشطة التجارية والخدمات بعلاقة بالانفتاح على القطر الليبي وإمكانية النفاذ للأسواق الإفريقية.
- ✓ التحول التكنولوجي والرقمي والتطور الحاصل بتقنيات التواصل.

III. أهم الإشكاليات التنموية

2. الإشكالية التنموية العامة

تمتلك ولاية مدنين مقومات تنموية متعددة ونقاط قوة دافعة، ولكن بمستوى استغلال ضعيف لا يستجيب للرهانات الاستراتيجية المتمثلة في توفير مقومات العيش الكريم وتحقيق العدالة والانصاف لكل فئات المجتمع وتثبيت مسار تنموي دامج وشامل وعادل يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع.

3. الإشكاليات الخصوصية

- نقص في الموارد البشرية بالمؤسسات التربوية (عملة، اداريين وخاصة الاختصاصيين النفسيين).
- ضعف النقل المدرسي والجامعي العمومي والخاص.
- نقص كبير في التجهيزات وضعف الإمكانيات المادية والبشرية لمؤسسات الطفولة.
- عدم توفر بعض الاختصاصات الحيوية (جراحة الأعصاب، جراحة الأطفال، الحروق البليغة...).
- ارتفاع عدد العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل.
- عدم استجابة مراكز التربية المختصة للعدد المتزايد للأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية.
- ضعف البنية الأساسية بمختلف مكوناتها وتأخر إنجاز عديد المشاريع الخاصة والعمومية الهامة على غرار المناطق الصناعية والقطب الاقتصادي بجرجيس والربط بشبكة النقل الحديدية.
- ضعف الاستثمار الخاص في القطاعات المنتجة واقتصار الأنشطة على الاستغلال الضعيف للموارد في مستواها الخام دون تطوير لسلسلة القيمة وحلقات الإنتاج.
- نقص كبير للاستثمار الأجنبي نتيجة ضعف مبادرات وطرق التسويق للجهة وأنشطة استقطاب المستثمرين الأجانب.
- ضعف النسيج الاقتصادي واعتماده بدرجة كبيرة على السياحة والتجارة الموازية وعدم قدرته على استيعاب الطلبات الإضافية للشغل.
- انعكاسات العوامل المناخية على البيئة والمحيط والتي أدت إلى تراجع إنتاجية المراعي، تراجع إنتاج غابة الزيتون...
- احتدام التنافس بين القطاعات على الموارد المائية التي هي في حد ذاتها محدودة كما ونوعا.
- تواصل ظاهرة الصيد البحري العشوائي بالأماكن المحجّرة وبالوسائل غير القانونية.
- اختلال التوازنات البيئية بالمناطق الحساسة والرطوبة وارتفاع مستوى مياه البحر.

- هشاشة المحيط بالشريط الساحلي الذي يشهد ضغطا كبيرا في مستوى الأنشطة الاقتصادية وارتفاع الطلبات من الخدمات الاجتماعية.
- عدم مواكبة أمثلة التهيئة للتطور العمراني السريع بالمدن والأرياف بما ساهم في انتشار البناء الفوضوي واكتساح الملك العمومي للمياه والملك العمومي البحري.
- تدهور منظومات التصريف في الفضلات المنزلية وفضلات مواد البناء وما شابهها وخاصة بجزيرة جربة.
- ضعف محيط الأعمال وغياب التنسيق بين مختلف هياكل الإحاطة والمساندة وتداخل مهامها.
- صعوبة النفاذ إلى مصادر التمويل وطول الإجراءات الإدارية وتشعبها ووجود العديد من العوائق البيروقراطية التي تحد من الاستثمار.

IV. الأهداف الرئيسية والأولويات التنموية

1. الرؤية التنموية

تحقيق تنمية شاملة وذكية وبناء اقتصاد جهوي تنافسي دامج ومتنوع يثمن الموارد والثروات المتاحة ويخلق القيمة المضافة ويضمن الرفاه للمواطن ومنفتح على محيطه الوطني والدولي.

2. الأهداف الرئيسية

الهدف الأول: موارد بشرية كفأة وإدماج اجتماعي عادل وشامل

يتجسد ذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

تعزيز وتطوير منظومات تنمية وتأهيل الموارد البشرية وذلك عبر:

- تدعيم قطاع التعليم العالي وتأهيل البنية الأساسية للمنشآت التربوية والنهوض بالأنشطة العلمية والثقافية والرياضية والبيئية بالوسط المدرسي.
- تأهيل وتدعيم منظومة التكوين المهني بما يضمن التناغم بين متطلبات التشغيل ومستلزمات التكوين.
- تأهيل وتعزيز المنشآت الشبابية والرياضية ومعالجة الظواهر والسلوكيات المهددة للشباب.
- وضع برامج خصوصية للنهوض بالمرأة الريفية والتقليص من نسبة الأمية ومن نسبة البطالة لدى الإناث.
- صيانة المنشآت الثقافية بالجهة وتمكينها من وسائل العمل الضرورية والارتقاء بأدائها وبمضامين أنشطتها واثمين الموروث الثقافي للجهة وصيانة وتأمين المواقع والمعالم الأثرية وإدراجها ضمن مسالك سياحية منظمة.

تحقيق الإدماج والعدالة الاجتماعية

وذلك من خلال:

- العناية بالقطاع الصحي وتوفير التجهيزات الطبية الضرورية.
- تقريب خدمات الصناديق الاجتماعية من مستعمليها مع العمل على دعم الهياكل الجهوية والمحلية لقطاع الشؤون الاجتماعية بالموارد البشرية الكفأة والمختصة وبالوسائل المادية الضرورية لتطوير خدماتها.
- إيلاء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والفئات المهمشة عناية خاصة وتحسين ظروف عيشها وتدعيم مواطن الرزق لفائدتها.
- تعزيز برامج وآليات التمكين الاقتصادي وتبسيط مسار الاستفادة منها وتسهيلها خاصة في الجانب المتعلق بالنفاذ إلى التمويل وتسويق المنتوجات داخليا وخارجيا، مع الحرص على تخصيص برنامج مرافقة بعدية للمتفعين بهذه البرامج.
- توفير السكن اللائق للفئات المحدودة ومتوسطة الدخل وذلك بتدعيم التدخل في مستوى برنامج السكن الاجتماعي.

ولتحقيق هذا الهدف، تمت برمجة بناء مقرات المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات والمعهد العالي للإعلامية وبناء مقر المركز الجامعي للتنشيط الثقافي والرياضي بمدنين. كما سيتم تعهد وصيانة المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية وتوسعة العديد منها وتعزيزها بإحداثيات جديدة على غرار إحداث مدرسة إعدادية بميدون المدينة ومدرسة ابتدائية الظوهر بمعتمدية جرجيس.

أما في مجال التكوين المهني فسيتم العمل على إعادة هيكلة وحدات التدريب المهني بمركز التكوين بجرجيس ومراكز التكوين والتدريب المهني ببنقردان وجربة والمركز القطاعي للتكوين في الطاقة بجرية هذا بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ عدد من المشاريع كإحداث وحدة التدريب المهني بجرجيس وإعادة هيكلة مركز التكوين والهوض بالعمل المستقل ببنقردان وإعادة هيكلة مركز الفتاة الريفية ببني خداش وبرمجة تحديث مركز التكوين والتدريب المهني بمدنين.

وفي مجال الشباب والرياضة، تمت برمجة إحداث 05 فضاءات شبابية بواد السدر والدرغولية وعمره الجديدة بمدنين الجنوبية والراقوبة الشرقية بسيدي مخلوف والوراسنية و14 ملعب حي و03 قاعات ألعاب فردية ببني خداش وميدون وبوغرارة وملعب بلدي بجرجيس الشمالية.

وفي المجال الثقافي تشمل التدخلات إحداث مكتبات عمومية بكل من جرجيس والراقوبة الشرقية بسيدي مخلوف وقصر الجديد وبني خداش وبنقردان وصديان بحومة السوق، بالإضافة إلى إعادة بناء دار الثقافة ببنقردان وحومة السوق وصيانة المعالم الأثرية بجزيرة جربة.

وفي المجال الصحي سيتم العمل على تهيئة وتوسعة بعض الأقسام على غرار قسسي الاستعجالي بكل من المستشفى الجهوي ببنقردان وجرجيس وقسم العظام بالمستشفى الجهوي جرجيس وإحداث أقسام استشفائية جديدة بالمستشفى الجامعي بمدنين. كما سيتم في إطار الحرص على تقريب الخدمات إحداث مقر لفرع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمعتمدية جرجيس علاوة على توسعة الوحدة المحلية للهوض الاجتماعي بكل من مدنين الشمالية وجربة أجيوم وتهيئة وصيانة مقرات الوحدات المحلية للهوض الاجتماعي بالولاية وإحداث مركز جهوي للمصايبين بطيف التوحد، بالإضافة إلى برمجة انجاز تقسيم سكن اجتماعي بمدينة بوغرارة.

الهدف الثاني: حركية اقتصادية تعزز جاذبية الجهة وتضمن تنظيم مجالي شامل وناجع

يتجسد ذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

هيكلة وتطوير البنية الأساسية من خلال:

- تدعيم وتطوير البنية الأساسية للطرق والجسور والمسالك بإنجاز طرق مهيكلية حزامية حول المدن ومضاعفة وتدعيم الطرق المرقمة وبناء الجسور وتهيئة مداخل المدن وتهيئة وتعبيد المسالك الريفية.
- تأهيل منظومة النقل البري والحديدي والبحري والجوي.
- تأمين التزويد المنتظم للجهة بمياه الشرب والعمل على تحسين مردودية شبكات المياه وتدعيم استعمال الموارد المائية غير التقليدية.
- تعميم الغاز الطبيعي وتطوير إنتاج الطاقات المتجددة والبديلة واثمين النفايات المنزلية والمشاهاة.
- الارتقاء بنسبة الربط بشبكة التطهير إلى المعدلات الوطنية والعمل على تدخّل خصوصي لفائدة التجمعات السكنية الكبرى بالوسط الريفي.
- تحسين وتقريب خدمات قطاع البريد وتطوير التجهيزات والخدمات الاتصالية وشبكة الألياف البصرية وتقريبها من التجمعات السكنية والاقتصادية وتحسين نسبة التغطية وسرعة التدفق.

تنظيم ترابي وهيكلة عمرانية تنافسية ضمن مقاربة إيكولوجية وذلك بـ:

- توجيه النمو العمراني نحو المناطق الأقل هشاشة بيئية ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية لتكون مواكبة للتطور العمراني.
- إدماج الأحياء الشعبية بمحيطها العمراني وتحسين إطار العيش بها.
- إدماج الطاقات المتجددة في البنية التحتية (التنوير داخل المناطق العمرانية وعلى الطرق ...).

- تهيئة مناطق خضراء في النسيج الحضري (تأمين المياه المعالجة في الري ...).

حماية البيئة والمحيط وذلك من خلال دعم قدرات البلديات في إدارة الملفات البيئية وتطوير آليات التدخل والمتابعة، إلى جانب إطلاق حملات توعوية وتحسيسية بالشراكة مع المؤسسات التربوية ومكونات المجتمع المدني. كما يشمل هذا التوجه دعم المشاريع المحلية في مجال الاقتصاد الأخضر، مع تكثيف الرقابة على محطات التطهير والمصبات المراقبة لضمان احترام المعايير البيئية.

إحكام التصرف في الموارد والثروات الطبيعية والتأقلم مع تأثيرات العوامل المناخية وذلك بـ:

- تحسين التصرف في الموارد المائية باعتماد تقنيات الاقتصاد في الماء وصيانة وتجديد الشبكات القديمة ودعم تحلية المياه أو إعادة استعمال مياه التطهير المعالجة.
- دعم الاقتصاد الأخضر وحماية الموارد الطبيعية والرفع من قدرة القطاع الفلاحي على التأقلم مع تأثيرات العوامل المناخية وتوجيه التشجيعات نحو تطوير نظم الإنتاج المجددة والتوجه نحو اعتماد الزراعات المقاومة للجفاف (مثل الزيتون البعلي، التين...).
- مكافحة التصحر والمحافظة على الغطاء النباتي (برامج تشجير باستخدام أنواع نباتية مقاومة، تنظيم الري وتخصيص مناطق رعية محمية، إعادة إحياء البرامج الوقائية ضد زحف الرمال...).
- حماية وتأمين الثروة البحرية والساحلية والحد من الصيد الجائر عبر تطوير الصيد التقليدي وتحسين وتكثيف مراقبة الأنشطة البحرية.
- دعم إنتاج الطاقات المتجددة والبديلة.
- دعم القدرات المحلية والجهوية في التأقلم المناخي.

ولتجسيم هذا الهدف ولتعزيز الربط اللوجستي والخدمات بالجهة، سيتم مواصلة تحديث مطار جربة جرجيس وتمكين الجهة من قاعدة لوجستية وخدمية حول الميناء التجاري بجرجيس إلى جانب استكمال إنجاز المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بينقردان. كما تمت برمجة تهيئة وتأهيل وتحديث المعبر الحدودي برأس الجدير وتجديد أسطول النقل العمومي للأشخاص عبر اقتناء حافلات لتأمين نقل المسافرين وإحداث مركز للفحص الفني بجرجيس.

وفي مجال البنية التحتية، تمت برمجة مشاريع لتدعيم الموارد المائية وتحسين نوعيتها بينقردان وتحسين تزويد مدين الكبري وبني خدش بالماء الصالح للشرب وإنجاز محطة تحلية المياه الجوفية المألحة بينقردان وتعزيز الشبكة الكهربائية وتعميم خطوط الثلاثية الأطوار خاصة بمعمديتي بني خدش وسيدي مخلوف، علاوة على توسعة القرية الحرفية بكل من حومة السوق ومدين الشمالية. هذا بالإضافة إلى تطوير مدينة بوغراة ومنطقة الفجاء (القطب الجامعي والبحثي) بمدين الجنوبية ومدينة بني خدش وتأهيل محطة التطهير بجرجيس وتوسيع وتمديد شبكات التطهير بعدد من المناطق. إلى جانب ذلك، تمت برمجة تهذيب وتحسين العديد من الأحياء بالجهة واستكمال أقساط حماية المدن من الفيضانات وتصريف مياه الأمطار وخاصة بينقردان ومدين وجربة ميدون وجربة حومة السوق وأجيم وبرمجة إنجاز دراسة حماية مدينة سيدي مخلوف من الفيضانات.

وفي المجال الخدماتي، تمت برمجة تهيئة وصيانة عدد من مكاتب البريد على غرار قصر الجديد وبني خدش وسيدي محرز وشماخ، وإعادة بناء وتهيئة فضاء مكتب بريد حسي عمر إلى جانب تأهيل الخدمات البريدية المالية وتركيز موزعات آلية للنقود بمعمديتي بني خدش وسيدي مخلوف.

وسعيا لتحسين المنظومة البيئية، سيتم إحداث مراكز جهوية لفرز وتأمين النفايات ووحدة لمعالجة وتأمين النفايات المنزلية والمشاهاة بجربة إلى جانب إحداث مراكز جمع ونقل تابعة لها. كما شملت البرمجة إحداث مركز نموذجي لتأمين النفايات بميدون ووحدة لرسكلة وتأمين النفايات بمعمدية سيدي مخلوف. كما سيتم، في إطار المرحلة الرابعة والخامسة لبرنامج حماية الشريط الساحلي التونسي وحماية الشريط الساحلي للشمال الشرقي لجزيرة جربة بالإضافة إلى حماية شاطئ أغير من الإنجراف البحري وإعداد دراسة إستصلاح وتهيئة سواحل مدينة جرجيس على طول 10 كلم.

الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ذي قدرة تشغيلية عالية

يتجسد ذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

نسيج اقتصادي أكثر تنوع ومشغل وذو قيمة مضافة عالية من خلال:

- إرساء اقتصاد تنافسي ذو قيمة مضافة عالية وذو قدرة تشغيلية هامة مثن للثروات وسلاسل القيمة الواعدة وتنوع قطاعات الإنتاج،
- تنوع النسيج الاقتصادي لفضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس بالتوجه نحو استقطاب المؤسسات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي والقدرة التشغيلية.
- تأهيل أنشطة التحويل والتصنيع إلى مستوى المنتج النهائي أو المصنّع كلياً وتتمثل المنظومات الاقتصادية التي يتعين النهوض بها في زيت الزيتون ومنتجات الصيد البحري واللحوم الحمراء والبيضاء والفلاحة البيولوجية والمواد الطينية والزربية والنسيج المحفوف،
- النهوض بتربية الأسماك والأحياء المائية وتدعيم مكانتهما في قطاع الصيد البحري.
- استغلال وتثمين الخامات والمواد الإنشائية المتوفرة بالجهة وإعداد الدراسات الفنية والقيام بالبحوث العلمية اللازمة وإنجاز الخرائط الرقمية لحصر المواقع الملائمة لبعث المشاريع الخاصة.
- الرفع من أداء القطاع السياحي وتحسين مردوديته بتكثيف العناية بالمحيط والارتقاء بجودة الخدمات ووضع خطة عملية لتنوع المنتج وإثرائه من خلال النهوض بالسياحة الاستشفائية وسياحة المؤتمرات والسياحة الرياضية.

دفع الاستثمار والمبادرة الخاصة الفردية والجماعية وتطوير مناخ الاعمال وذلك بـ:

- تطوير الأقطاب الاقتصادية الجهوية لجذب الاستثمار وتثمين سلاسل القيمة الواعدة بالجهة.
- تبسيط الإجراءات الإدارية عبر رقمنة المسارات الاستثمارية.
- دفع المبادرات الفردية والجماعية في تطوير هيكلية سلاسل القيمة الواعدة بالجهة.
- مزيد التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف هياكل الإحاطة والمساندة للمبادرين في إحداث الشركات الأهلية مع تخصيص برنامج للمرافقة البعدية للشركات الأهلية المحدث.

ولتعزيز النسيج الاقتصادي بالجهة، سيتم على سبيل الذكر تأهيل المعبر الحدودي برأس جدير بنقردان وإحداث منطقة تبادل حر بينقردان وتأهيل الميناء التجاري بجرجيس. هذا إلى جانب برمجة إحداث 02 مناطق سقوية بالدخيلة ببني خدّاش وكوتين بمدنين الشمالية وتوسعة المنطقة السقوية بالمياه المعالجة تالبت مغزال بميدون وإنجاز 03 مناطق صناعية بكل من بني خدّاش وقصر الجديد وسيدي مخلوف.

الهدف الرابع: إرساء أسس الحوكمة الرشيدة والارتقاء بأداء الهياكل والادارات العمومية

يتجسد ذلك من خلال تحقيق الأولويات التالية:

- ترسيخ قواعد الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال العمل على إحداث منصات رقمية جهوية تعزّز الشفافية وتكرّس مبدأ المساءلة وتعزيز برامج التكوين في مجال الحوكمة والتصرف العمومي.
- الرقمنة والارتقاء بجودة الخدمات الادارية للمواطنين وذلك من خلال العمل على ربط مختلف المصالح بقواعد بيانات وطنية ومحلية موحدة لتيسير تبادل الوثائق والمعطيات إلكترونياً. كما يمكن أن يشمل هذا التوجه اعتماد تطبيقات جوالاً لتقريب الخدمات ونشر ثقافة الإدارة الرقمية عبر حملات توعية وورشات مبسطة لفائدة المواطنين.

٧. برنامج الاستثمار خلال المخطط 2030-2026

في إطار تجسيد الرؤية والأهداف الاستراتيجية والأولويات التنموية لولاية مدين ودون اعتبار المشاريع المخصصة للإقليم وغير الموزعة، تمت برمجة إنجاز 824 مشروعاً بكلفة جمالية تقدر بحوالي 2780 مليون دينار من بينها 1634 مليون دينار مبرمجة خلال فترة المخطط 2030-2026، وتشمل هذه البرمجة 237 مشروعاً متواصلاً باستثمارات تُقدر بـ 477 مليون دينار.

وقد مثلت المشاريع المحلية 69% من العدد الجملي للمشاريع، تليها المشاريع الجهوية بـ 25%. أما من حيث حجم الاستثمارات المبرمجة، فقد مثلت المشاريع الجهوية 56% من إجمالي الاستثمارات، تليها المشاريع المحلية بـ 32% والمشاريع الوطنية بـ 10%.

صف المشروع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
محلي	566	741	530
جهوي	208	1776	921
إقليمي	15	27	11
وطني	35	236	171
المجموع العام	824	2780	1 634

أما من حيث التوزيع القطاعي فتمثل مشاريع التجهيزات الجماعية 53% من العدد الجملي للمشاريع و 24% من جملة الاستثمارات ومشاريع البنية الأساسية والخدمات 41% من عدد المشاريع و 55% من جملة الاستثمارات.

القطاع	عدد المشاريع	الكلفة التقديرية (م د)	الاستثمارات (م د)
البنية الأساسية والخدمات	340	1 659	892
التجهيزات الجماعية	434	519	401
الصناعة والصناعات غير المعملية	5	56	42
الزراعة والصيد البحري	45	546	299
المجموع العام	824	2780	1 634

ملحق

1. تبويب القطاعات حسب المحاور الكبرى:

المحاور الكبرى	القطاعات
البنية الأساسية والخدمات	رئاسة الحكومة
	المشاريع البلدية
	البيئة
	التجارة
	التجهيز والإسكان
	الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج
	السياحة
	النقل
	أموال الدولة والشؤون العقارية
	تكنولوجيات الاتصال
	الاقتصاد والتخطيط
التجهيزات الجماعية	التربية
	التعليم العالي والبحث العلمي
	التشغيل والتكوين المهني
	الشؤون الثقافية
	الداخلية (المنظومة الامنية)
	الدفاع الوطني
	الشباب والرياضة
	الشؤون الاجتماعية
	الشؤون الدينية
	الصحة
	العدل
	المالية
	الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن
	الطاقة (مشاريع الإنتاج)
	الطاقة المتجددة
	الكهرباء والغاز (الربط)
	المناجم
	المناطق الصناعية
	الإنتاج النباتي والحيواني
الصناعة والصناعات غير المعملية	البحر والإرشاد والتعليم العالي الفلاحي
	الصيد البحري
	الغابات والمحافظة على المياه والتربة
	الماء الصالح للشرب - (الشركة الوطنية لتوزيع المياه)
	الماء الصالح للشرب - (هندسة ريفية)
	المناطق السقوية
	الموارد المائية
	مشاريع فلاحيّة مدمجة
الفلاحة والصيد البحري	

2. تصنيف المشاريع:

- مشروع محلي: لا يتجاوز أثر المشروع حدود المعتمدية الواحدة.
- مشروع جهوي: يشمل أثر المشروع عدة معتمديات بولاية واحدة.
- مشروع إقليمي: يشمل أثر المشروع عدة ولايات بإقليم واحد.
- مشروع وطني: مشروع ذو أهمية وطنية ويتجاوز أثره الإقليم الواحد.

وزارة الاقتصاد والتخطيط

شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية

الهاتف : (+216) 70 55 66 00

الفاكس : (+216) 71 799 069

البريد الإلكتروني : boc.mdici@tunisia.gov.tn